الجزء الأول

تكملة الرجال

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي الكاظمي



تحقيق وتقديم

السيد محمد صادق بحر العلوم

تكملة الرجال

تكملة الرجال

تأليف

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي الكاظمي

المتوفى/ ١٢٥٦ هـ

تحقيق وتقديم

السيد محمد صادق بحر العلوم

الجزء الأول

تكملة الرجال / ج ١

الشيخ عبد النبي الكاظمي

الناشر : أنوار الهدىٰ

المطبعة : مهر

صف الحروف والإخراج الفني : أبو حسن السماوي

الطبعة : الأولىٰ ـ ١٤٢٥ هـ

القطع وعدد الصفحات : وزيري ـ ٦٢١ صفحة

الكمية : ١٢٠٠ نسخة

الزينكغراف : مدين

شابك : ٢ ـ ٥ ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

شابك الدورة : x ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مما لا ريب فيه أنّ من أجلّ العلوم قدراً، وأرفعها خطراً، العلم بأحوال رواة الأحاديث النبوية وحملة أخبار الأئمة المعصومين عليهم السلام وذلك مما تشتد الحاجة إليه وتتوفر الدواعي عليه، لما هو معلوم من كثرة وقوع الكذب فيها واختلاط بعضها ببعض، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله فيما نقله الفريقان وادعوا تواتره: «لقد كثرت عليّ الكذابة، ألا فمن كذب عليَّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

---

١ ـ راجع: رواة هذا الحديث وشرحه في هامش (ج ١ ، ص ٨٢) من هذا الكتاب، ورواه ابن الجوزي أيضاً في كتاب الموضوعات: ج ١ ، ص ٥٥ ـ ٩٢، بطرق عديدة، عن أحد وستين صحابياً بعد أن ذكر سبب قوله صلى الله عليه وآله ذلك، وذكر الشهيد الثاني رحمه الله في شرح الدراية: ص ١٥، أنّ «حديث من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار يمكن ادعاء تواتره، فقد نقله عن النبي صلى الله عليه وآله من الصحابة الجم الغفير، قيل الرواة منهم له أربعون، وقيل: نيف وستون صحابياً، ولم يزل العدد الراوي لهذا الحديث في ازدياد، وظاهر أنّ التواتر يتحقق بهذا العدد، بل بما دونه».

وإذا كان الكذب في حياته صلى الله عليه وآله قد كثر حتىٰ قال صلى الله عليه وآله: «لقد كثرت عليّ القالة» «أو الكذابة» كما ⟸

وجاء عن الصادق عليه السلام قوله: «إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»... الخ ، رواه الكشي في رجاله (ص ٢٥٧) في ترجمة أبي الخطاب محمد بن أبي زينب.

وروى أيضاً (ص ١٠٠) في ترجمة عبد الله بن سبأ عن الصادق عليه السلام قوله: «إنا أهل بيت صدّيقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق الناس لهجة، وأصدق البرية كلها، وكان مسيلمة يكذب عليه وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه، ويفتري على الله الكذب عبد الله بن سبأ».

قال الشهيد الثاني رحمه الله في شرح درايته (ص ٥٨) ـ بعد أن صنّف الوضاعين أصنافاً ـ: «... ووضعت الزنادقة كعبد الكريم ابن أبي العوجاء ـ الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي العباسي ـ وبيان ـ الذي قتله خالد القسري وأحرقه

⇐ في رواية أخرىٰ، فما ظنك فيما بعد حياته وأكثر ما فشا الوضع أيام معاوية بن أبي سفيان في فضائل المشائخ وثلب أعدائهم، فلقد بذل الأموال الطائلة ليصد الناس عن أهل البيت عليهم السلام وقد اعترف بذلك الحسن بن محمد الصغاني وهو من أعاظمهم، في كتابه «الدر الملتقط في تبيين الغلط» وذكر فيه ما في كتاب الشهاب والنجم من الموضوعات، ومن سبر أحوال الرجال والسير وكيفية أحوال بني أمية أيام إمارتهم، علم أنّ جميع ما روي فيهم وفيمن تقدمهم ومكنهم في رقاب الناس موضوع، وهو بين ما وضع للتقرب إليهم وبين ما وضع لبذل الأموال منهم للوضاعين، وذلك مشهور لا يمكن إنكاره، فقد ذكره أكثر من كتب في الموضوعات من الأساطين، كابن الجوزي، والسيوطي في اللئالي المصنوعة وفي كتاب التعقبات له أيضاً، والسخاوي في المقاصد الحسنة، وغير هؤلاء.

بالنار [١] ـ والغلاة من فرق الشيعة، كأبي الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصايغ، وأضرابهم، جملة من الحديث ليفسدوا به الإسلام وينصروا به مذهبهم.

روىٰ العقيلي عن حماد بن زيد، قال: «وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله أربعة عشر ألف حديث، وروىٰ عن عبد الله بن زيد المقري: أنّ رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً» ثم نهض جهابذة النقاد لكشف عوارها، ومحو عارها، فلله الحمد، حتىٰ قال بعض العلماء: «ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث».

ثم قال الشهيد الثاني رحمه الله (ص ٥٩): «وقد صنّف جماعة من العلماء كتباً في بيان الموضوعات، وللصغّاني الفاضل الحسن بن محمد في ذلك كتاب (الدر الملتقط في تبيين الغلط) جيد في هذا الباب، ولغيره كأبي الفرج ابن الجوزي دونه في الجودة، لأنّ كتاب ابن الجوزي ذكر فيه كثيراً من الأحاديث التي ادعىٰ وضعها لا دليل علىٰ كونها موضوعة وإلحاقها بالضعيف أولىٰ، وبعضها قد يلتحق بالصحيح والحسن عند أهل النقد، بخلاف كتاب الصغاني فإنه تام في هذا المعنىٰ، مشتمل علىٰ إنصاف كثير».

ولم توضع الموضوعات إلّا طمعاً في الدنيا، وتزلفاً إلىٰ أهلها، أو انتصاراً

---

١ ـ بيان بن سمعان النهدي ، هو من بني تميم، ظهر بالعراق بعد المائة، وادعىٰ ـ لعنه الله ـ إلٰهية علي بن أبي طالب عليه السلام وزعم مزاعم فاسدة، ثم قتله عبد الله القسري، وإليه تنسب الفرقة البيانية، وأما عبد الكريم ابن أبي العوجاء، فقد قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة علىٰ الزندقة بعد سنة ١٦٠ هـ، في خلافة المهدي العباسي ولما أخذ لتضرب عنقه قال: «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال، وأحلل الحرام».

للأهواء والعقائد الباطلة، وقد ذكر العلامة الكبير الحجة الشيخ عبد الحسين الأميني ـ أدام الله وجوده ـ في (ج ٥، ص ٢٠٩) من كتابه (الغدير) سلسلة الكذابين والوضاعين، مرتبة على الحروف الهجائية، مع ذكر المكنين منهم، مستقاة من المصادر الوثيقة، وأنهاهم ـ حسب تتبعه ـ إلى سبعمائة رجل، ثم قال: «هذا غيض من فيض، ولعل القارىء يستكثره أو يستعظمه ذاهلاً عن أن وضع الحديث والكذب على النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وعلى الثقات من الصحابة الأولين والتابعين لهم بإحسان، لا ينافي عند كثير من القوم الزهد والورع واتصاف الرجل بالتقوى بل هو شعار الصالحين، ويتقربون به إلى المولى سبحانه، ومن هنا قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، كما جاء في مقدمة صحيح مسلم، وتاريخ بغداد (ج ٢، ٩٨).

وعن يحيى أيضاً: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث (كما جاء في مقدمة صحيح مسلم).

وعنه أيضاً: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد (كما جاء في اللئالىء المصنوعة للسيوطي ج ٢ في خاتمة الكتاب).

ثم ذكر شيخنا (الأميني) سلسلة من الزهاد الكذابين ـ إلى أن قال ـ: فمن هنا نرى كثيراً من الوضاعين المذكورين بين إمام مقتدى، وحافظ شهير، وفقيه حجة، وشيخ في الرواية، وخطيب بارع وكان فريق منهم يتعمد الكذب خدمة لمبدأ، أو تعظيماً لإمام، أو تأييداً لمذهب، ولذلك كثر الافتعال، ووقع التضارب في المناقب والمثالب بين رجال المذاهب، وكان من تقصر يده عن الفرية على رسول الله صلى الله عليه وآله بالحديث عنه فإنه يبهت الناس باختلاق أطياف حول المذاهب ورجالاتها».

ثم ذكر جماعة من الأعلام الذين وضعوا الأحاديث، وفي إزاء كل اسم عدد

ما وضعه من الأحاديث بالأرقام، ثم قال: «وكان لجلّ الكذابين الوضاعين ـ لولا كلهم ـ تآليف تحوي شتات ما لفّقوه مما لا يحدّ ولا يقدّر». ثم ذكر جملة من هذه التآليف وأسماء مؤلفيها.

وقد أفرد جماعة من العلماء المتأخرين كتباً في الأحاديث الموضوعة وحدها جمعت من كتب المتقدمين في التواريخ والعلل، وكتب الرجال في الضعفاء وكتب الجرح والتعديل، واشتهرت هذه المؤلفات، وعمّ نفعها، وازدادت مادتها بازدياد ما حدث من الأباطيل في كل جيل، فتعقبها أهل الاستقراء التام من الحفاظ، ودونوها في كتبهم، وفندوا علة كل حديث منها ثبت عندهم وضعه، فرووه بسنده، وأبانوا عن عواره، وزيفوا نسبته إلىٰ الرسول الكريم ﷺ، ومن ذلك:

(كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) ويقال له «كتاب الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني الحافظ المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ، وقد لخصه الذهبي.

(موضوعات المصابيح) جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ، والمصابيح هو للبغوي المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ، وقد طبعت موضوعات القزويني في آخر مشكاة المصابيح تأليف الشيخ ولي الله العمري التبريزي من علماء القرن الثامن الهجري، بمصر سنة ١٣٨٠ هـ مع رسالة ابن حجر في الرد عليها.

(كتاب الموضوعات الكبرىٰ) لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ جمع فيها ما ورد من الموضوعات في كتاب (الكامل) لابن عدي، و (الضعفاء) لابن حيان،

و (الضعفاء) للعقيلي، و (الضعفاء) لأبي الفتح الأزدي وما في تفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني الثلاثة، والأفراد للدارقطني وما في تصانيف الخطيب البغدادي، وابن شاهين، ومصنفات أبي نعيم وتاريخ الحاكم، وكتاب الأباطيل للجوزقاني، قال السخاوي في (فتح المغيث): «وفاته من الموضوعات قدر ما كتب».

ولإبراهيم بن حسن الكوراني المتوفىٰ سنة ١١٠١ هـ شرح علىٰ موضوعات ابن الجوزي، كما أنّ لجلال الدين السيوطي ذيلاً عليه مطبوعاً بمصر، وقد طبع بمصر كتاب ابن الجوزي في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٨٦ هـ ـ سنة ١٣٨٨ هـ، وقد عاب علىٰ ابن الجوزي بعض أهل الحديث ـ كابن الصلاح ـ تساهله في وصم بعض الأحاديث بالوضع علىٰ حين أنّها ليست إلّا ضعيفة، فإنّ لأبي الفرج رأياً في ذلك معتبراً ودليلاً حاضراً في وصمها بالوضع، ومبررات تقتضي صحة الاعتقاد بصواب رأيه، لذلك أثار الكتاب دوياً كبيراً وجدلاً كثيراً خلال مئات السنين التي تلت عصر تأليفه، من ذلك أنّ الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ، عقب عليه بكتاب سماه: (النكت البديعات في الرد علىٰ الموضوعات) وهو المشتهر باسم «التعقيبات علىٰ الموضوعات» طبع في لاهور سنة ١٨٨٦ م، ثم لخصه هو ـ نفسه ـ في كتاب آخر سماه (اللئالىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) طبع بمصر سنة ١٣١٧ هـ وقد تناول في هذا الكتاب مواد كتاب ابن الجوزي، وزاد فيها ما ورد في تاريخ ابن عساكر، وابن النجار، ومسند الفروس للديلمي، وتصانيف أبي الشيخ، وحقق فيه ما تساهل فيه ابن الجوزي، وله عليه ذيل كبير معروف بذيل اللئالىء، طبع بمصر ضمن مجموعة.

وعقب علىٰ اللئالىء أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني الشافعي المتوفىٰ سنة ٩٦٣ هـ، بكتاب سماه: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة

الموضوعة» وهذا الكتاب أجمع كتاب في الأحاديث والآثار الموضوعة، لخص فيه مؤلفه ما في موضوعات ابن الجوزي، وما زاد عليها السيوطي في اللـئالىء المصنوعة وذيلها لها، والنكت البديعات فيما تعقبه السيوطي على موضوعات ابن الجوزي وزاد فيه ما استدركه ابن عراق على السيوطي مما تناقض فيه في مؤلفاته وما وقف عليه مما لم يذكره السيوطي، ورتبه كترتيب ابن الجوزي والسيوطي وأهداه للسلطان سليمان خان.

وامتاز هذا الكتاب على الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة، بالزيادات على موضوعات ابن الجوزي والسيوطي مما في العلل المتناهية لابن الجوزي وتلخيصها للذهبي، وتلخيص موضوعات الجوزقاني للذهبي، وما في أحاديث الكشاف، وما في تخريج شرح الرافعي وما في المطالب العالية، وتسديد القوس، وزهر الفردوس، ولسان الميزان «هذه الستة لابن حجر العسقلاني» ثم ما في تخريج الإحياء للعراقي والأمالي له، وتلخيص الموضوعات لجلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس وغيرها، هكذا ذكر ابن عراق في مقدمة كتابه المذكور.

ثم سرد في هذا الكتاب أسماء الوضاعين والكذابين، ومن كان يسرق الأحاديث ويقلب الأخبار، ومن اتهم بالوضع والكذب، ولخص ذلك من ميزان الاعتدال للذهبي، والمغني وذيله له، ومن لسان الميزان لابن حجر، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للبرهان الحلبي، وغير ذلك من الأصول المحررة.

وبلغ أسماء الوضاعين التي سردها ما يزيد على الألفين، وذكر في (ج ١، ص ٣٢١) في كتاب المناقب والمثالب منه جملة كثيرة من الأحاديث

الواردة في النبي ﷺ زعم أنها موضوعة أو ضعيفة كما أورد (ص ٣٤١) في باب مناقب الخلفاء الأربعة كثيراً من الأحاديث زعم أنها موضوعة أو ضعيفة، وأورد في (ص ٤٠٧) في باب مناقب السبطين وأمهما وآل البيت عليهم السلام كثيراً من الأحاديث زعم أنها موضوعة ومكذوبة أو ضعيفة، والله أعلم بما يقول.

وقد طبع هذا الكتاب في جزئين بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ، بتحقيق كل من الأستاذين عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة في القاهرة وعبد الله محمد الصديق من علماء الأزهر والقرويين والمتخصص في علم الحديث والأسناد.

(الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط) للحسن بن محمد بن حيدر اللاهوري الهندي الصاغاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ، ذكر فيه ما في كتابي الشهاب والنجم من الحديث الموضوع، وطبعت للصاغاني ـ هذا ـ رسالة في (الموضوعات) بمصر سنة ١٣٠٦ هـ، بالمطبعة الإعلامية في (١٢) صفحة من القطع الصغير، وطبعت في مصر أيضاً مع كتاب (اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع) لأبي المحاسن القاوقجي، بدون تاريخ سنة الطبع.

(تذكرة الموضوعات) لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الحافظ المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧ هـ، طبع بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.

(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) لشمس الدين محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ٩٤٢ هـ.

(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) أيضاً للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، طبع بمصر سنة ١٣٨٠ هـ.

(المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب) لضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر الدين الموصلي سنة ٦٢٣ هـ، لخصه من موضوعات ابن الجوزي، طبع بمصر سنة ١٣٤٢ هـ، بتعليق العلامة الجليل محمد الخضر حسين التونسي، وقد انتقد هذا الكتاب الأستاذ حسام الدين القدسي بكتاب سماه (انتقاد المغني وبيان أن لا غناء عن الحفظ والكتاب) وقد طبع بدمشق سنة ١٣٤٣ هـ، وله مقدمة للشيخ الكوثري من (ص ٥ ـ ١١) في نقد ما صنعه ابن بدر الموصلي ومن تابعه وبيان خطر كتابه على من اعتمد عليه واغتر به.

وللموصلي أيضاً: (كتاب العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة).

وله أيضاً: (كتاب الوقوف على الموقوف) أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في موضوعاتهم، وهو صحيح عن غيره ﷺ من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم.

(الكشف الالهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي) لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي المتوفى سنة ١١٧٧ هـ.

(تذكرة الموضوعات الكبرى والصغرى) لعلي بن سلطان القاريء المتوفى سنة ١٠١٤ هـ، طبع بالأستانة سنة ١٢٨٩ هـ باسم (موضوعات كبير).

وله أيضاً: (كتاب الهبات السنيات في الأحاديث الموضوعات). وله أيضاً: (الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة). وله أيضاً: (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع).

(الأحاديث الموضوعة) التي يرويها العامة والقصاص على الطرقات لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ هـ.

(الأحاديث الموضوعة) لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، نقل عنها السيوطي في ذيل اللئالىء المصنوعة.

(تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر بن علي الفتني الهندي المتوفى سنة ٩٨٦ هـ طبع في بيروت سنة ١٣٨٨ هـ، وفي آخره القانون في ضبط الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء له أيضاً، مرتبة ترتيب الحروف الهجائية مع باب للنسب والكنى والألقاب.

(الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة) لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ.

(اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع) لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ، طبع بمصر مع رسالة صغيرة في الموضوعات للصاغاني، بلا تاريخ سنة الطبع.

(تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين) لأبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ.

(الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات) للشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، المتوفى سنة ١١٨٨ هـ.

(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة) للعلامة المعاصر محمد ناصر الدين الألباني، طبع ثلاثة أجزاء منه بدمشق سنة ١٣٧٩ هـ.

وقد ألفت مؤلفات في موضوعات باب واحد، كأحاديث المعراج الموضوعة للفيشي، و (قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان) لإبراهيم بن محمد الناجي، و (أداء ما وجب في بيان وضع الوضاعين في رجب)

لابن دحية أبي الخطاب الأندلسي، وهو في ضمن (تبيين العجب فيما ورد في شهر رجب) لابن حجر العسقلاني، وغير ذلك كثير.

وذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ٦، ص ٣٥٢) أنّ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: «حفظت أربعة آلاف حديثاً مزورة».

وذكر أيضاً في (ج ١، ص ٤٣) قول يحيىٰ بن معين: «أي صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف حديث».

وفي (ج ١، ص ٤٤) قول الخطيب البغدادي ـ نفسه ـ: «لأهل الكوفة وأهل خراسان من الأحاديث الموضوعة والأسانيد المصنوعة نسخ كثيرة، وقل ما يوجد ـ بحمد الله ـ في محدثي البغداديين ما يوجد في غيرهم من الاشتهار بوضع الحديث والكذب في الرواية».

وهذا ابن حجر العسقلاني قال في تهذيب التهذيب (ج ١٢، ص ٢٧) في ترجمة أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة العامري المدني قاضي مكة ومفتي المدينة المتوفىٰ ببغداد سنة ١٦٢ هـ، وهو ابن ستين سنة، ما نصه: «قال صالح بن أحمد عن أبيه: أبو بكر بن أبي سبرة يضع الحديث وكان ابن جريج يروي عنه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء كان يضع الحديث ويكذب، قال لي حجاج بن محمد: قال لي أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام... وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به... وقال الحاكم أبو عبد الله: يروي الموضوعات عن الأثبات مثل هشام بن عروة وغيره».

وقد عدّ الفيروزآبادي صاحب القاموس في خاتمة كتابه (سفر السعادة) واحداً وتسعين باباً توجد فيها أحاديث كثيرة في كتبهم، فقال: «ليس منها شيء

صحيح، ولم يثبت منها عند جهابذة علماء الحديث».

وذكر العجلوني في خاتمة كتابه (كشف الخفاء) جملة من الموضوعات، والوضاعين، والكتب المزورة، وعدّ في (ج ٢، ص ٤١٩ ـ ٤٢٤) مائة باب أكثرها في الفقه، وقال بعد كل باب: «لم يصح فيه حديث» أو «ليس فيه حديث صحيح» وما يقرب من ذلك.

وهذا المحدث الفاضل أبو عبد الله الشيخ محمد بن درويش الحوت البيروتي المولود سنة ١٢٠٩ هـ، والمتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ، عدّ في كتاب (أسنىٰ المطالب) المطبوع بمصر سنة ١٣٥٥ هـ، ما يربو علىٰ ثلاثين مبحثاً مما يرىٰ الأحاديث الواردة فيه باطلة لم يصح شيء منها.

وله أيضاً رسالة تشتمل علىٰ أخبار موضوعة، ذكرها المترجمون له وقد ذكر شمس الدين الذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان كثيراً من الوضاعين للحديث، فراجعهما.

ونلاحظ في بعض هذه الكتب الحكم بوضع الحديث لأنّه رواه أو وقع في طريقه شيعي، وذلك صريح فيما ذكره ابن عراق الكناني في (ج ١، ص ٨) من كتابه (تنزيه الشريعة) فإنّه نقل عن السيوطي في شرح التقريب ما نصه: «ومن الأمارات ـ أي أمارات الوضع ـ كون الراوي رافضياً ـ يريد كونه شيعياً ـ والحديث في فضائل أهل البيت».

ثم قال صاحب (تنزيه الشريعة) عاطفاً علىٰ كلام السيوطي المذكور: «أو في ذم من حاربهم».

وراجع: (ج ١، ص ٤٠٢) منه الحديث الذي رواه في فضيلة لعلي عليه السلام وفي طريق الرواية أبو حمزة الثمالي، قال صاحب الكتاب: «وأبو حمزة الثمالي

رافضي ليس بثقة». و (ص ٤١٤) الحديث الذي رواه عن ابن عدي في فضل أهل البيت عليهم السلام في طريق سنده مينا بن أبي مينا، قال صاحب الكتاب: «وفيه مينا بن أبي مينا واتهم بوضعه لأنّه كان غالياً في التشيع»، وفي الصفحة المذكورة روىٰ حديثاً فيمن أبغض أهل البيت عليهم السلام عن العقيلي من طريق سديف المكي، ثم قال: «وقال لا أصل له وسديف غال في الرفض».

ونلاحظ شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني اليمني الصنعاني المولود سنة ١١٧٣ هـ، والمتوفىٰ سنة ١٢٥٠ هـ يقول في كتابه (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) ص ٣٤٣ ـ بعد أن ذكر حديثاً في فضيلة لعلي بن أبي طالب عليه السلام ـ ما نصه: «وهو موضوع وضعه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، وكان رافضياً وضاعاً.

وفي (ص ٣٤٤) حديثاً آخر في فضيلته عليه السلام قال ـ بعد أن رواه ـ: ما نصه: «رواه عن أبي ذر مرفوعاً، وفي إسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، متهم وعباد: ضعيف، رافضي».

وفي (ص ٣٤٥) حديثاً آخر في فضيلته عليه السلام «رواه العقيلي عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: في إسناده داهر بن يحيىٰ الرازي وكان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع علىٰ حديثه وابنه عبد الله بن داهر كذاب، وهو الراوي عنه، وفي الميزان ـ في ترجمة إسحاق بن بشير الأسدي: إنه كذاب وضاع، وأورد له هذا الحديث».

وراجع: هامش (ص ٣٤٩) ـ بطوله ـ في حكمه بوضع حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وحديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها» لأنّ رواتهما أبو معاوية والأعمش وشريك، فقال فيهم: «كلهم مدلسون متشيعون».

وفي (ص ٣٦٢) نقل عن يحيىٰ بن سعيد أنّ حديث: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله

بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي عليه السلام، من وضع الرافضة، راجع: هامش (ص ٣٦٣).

وفي (ص ٣٧٢) ذكر الحديث المتضمن قول جبرئيل: «لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتىٰ إلّا علي» وقال: «رواه ابن عدي عن أبي رافع مرفوعاً وفي إسناده: عيسىٰ بن مهران وهو رافضي يحدث بالموضوعات، وقد أدخل هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات، وتبع ابن حبان في ذلك».

وفي (ص ٣٧٩) ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله فيه فضيلة لعلي عليه السلام وقال: «رواه الدارقطني عن أنس مرفوعاً، وفي إسناده: إسماعيل بن موسىٰ وهو رافضي غال، وشيخه مجهول».

وفي (ص ٣٧٩) أيضاً ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وقال: «رواه ابن مردويه عن علي مرفوعاً، وفي إسناده عباد بن يعقوب وهو رافضي».

وفي (ص ٣٨١) ذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله فيه فضيلة لعلي عليه السلام وقال: «رواه الخطيب عن ابن عباس... وفي إسناده محمد بن فارس بن حمدان العبدي قال أبو نعيم: رافضي غال. وقال الخطيب: هذا الحديث باطل، وفي الميزان: هذا موضوع».

وفي (ص ٣٩٢) ذكر حديث: «إنّ فاطمة أحصنت فرجها فحرمها الله وذريتها علىٰ النار» وقال: «رواه ابن عدي عن ابن مسعود مرفوعاً، وفي إسناده عمر بن غياث من شيوخ الشيعة وقد ضعفه الدارقطني... ، وأخرجه ابن شاهين وابن عساكر من طرق أخرىٰ، وفيها رافضي» قيل: هو تليد بن سليمان.

وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة في فضائل أهل البيت عليهم السلام زعم أنها موضوعة وفي كثير من رواتها شيعة، كما أن في كتاب الموضوعات لابن الجوزي،

وفي اللئالىء المصنوعة للسيوطي مثلها، فراجعها في كتاب المناقب منهما.

ونرىٰ الحافظ أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ، يذكر في (ج ١، ص ٢٨) القسم الأول من كتاب الجرح والتعديل طبع حيدر آباد دكن سنة ١٣٧١ هـ ما نصه: «حدثنا عبد الرحمن، أخبرنا أبي، أخبرنا المؤمل بن إهاب، سمعت يزيد بن هارون يقول: لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون».

كما نرىٰ ابن الجوزي في (ج ١، ص ٣٩) من كتاب الموضوعات في القسم الثاني من الأقسام السبعة الذين تعمدوا الكذب الصريح ووضعوا الحديث نصرة لمذاهبهم، يروي بسنده «عن عبد الله بن أبي أمية، قال: حدثني حماد بن سلمة، قال: حدثني شيخ لهم ـ يعني الرافضة ـ قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئاً جعلناه حديثاً».

وذكر ابن الجوزي ـ أيضاً ـ في (ج ١، ص ٣٣٨) ـ تحت عنوان (باب في فضائل علي عليه السلام) ما هذا نصه: «فضائله الصحيحة كثيرة، غير أنّ الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع ولا يرفع، وحوشيت حاشيته من الاحتجاج إلىٰ الباطل» ثم قال: «فاعلم أنّ الرافضة ثلاثة أصناف:

صنف سمعوا شيئاً من الحديث فوضعوا أحاديث، وزادوا ونقصوا.

وصنف لم يسمعوا فتراهم يكذبون علىٰ جعفر الصادق، ويقولون: قال جعفر، وقال فلان.

والصنف الثالث عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل ومما لا يسوغ.

ولقد وضعت الرافضة كتاباً في الفقه وسموه بمذهب الإمامية، وذكروا فيه ما يخرق إجماع المسلمين بلا دليل أصلاً».

ثم أتىٰ بطعون علىٰ هذه الفرقة بأكاذيب، والله مجازيه عليها، ثم ذكر أحاديث كثيرة في فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام مما رواه الفريقان بطرق صحيحة، ولكنه زعم أنّها من مستوحش الموضوعات.

منها: الحديث الحادي عشر (ص ٣٥٥) في رد الشمس له عليه السلام فقد رواه بسنده عن إبراهيم بن الحسن بن الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوحىٰ إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه فلم يصلّ العصر حتىٰ غربت الشمس، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت».

ورواه أيضاً بطريق آخر عن ابن شاهين عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني المعروف بابن عقدة بسنده عن أسماء بنت عميس، ثم أنّ ابن الجوزي طعن في سند هذا الحديث لأنّ بعض رواته من الشيعة، ومنهم أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الحافظ المكنىٰ بأبي العباس المعروف بابن عقدة المتوفىٰ بالكوفة سنة ٣٣٣ هـ ، فإنّ ابن الجوزي قال: أما أنا فلا أتّهم بهذا إلّا ابن عقدة فإنه كان رافضياً يحدث بمثالب الصحابة».

ولكن شمس الدين السخاوي المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ ، قال في (المقاصد الحسنة) ص ٢٢٦ ما نصه: «حديث رد الشمس علىٰ علي، قال أحمد لا أصل له، وتبعه ابن الجوزي فأورده في الموضوعات، ولكن قد صححه الطحاوي، وصاحب الشفاء، وأخرجه ابن مندة، وابن شاهين من حديث أسماء بنت عميس

وابن مردويه من حديث أبي هريرة».

ولو سبرت كتاب (تنزيه الشريعة) بجزأيه وغيره من المؤلفات المذكورة ترىٰ الكثير من الذين جعلوهم من الوضاعين هم من الشيعة الإمامية، وهذا قد صار شعاراً لأصحاب هذه المؤلفات، سامحهم الله.

وقد جعل صاحب (تنزيه الشريعة) في (ج ١، ص ١١) الوضاعين أصنافاً سبعة[١]:

الأول: الزنادقة، وهم السابقون إلىٰ ذلك، والهاجمون عليه حملهم علىٰ الوضع الاستخفاف بالدين، والتلبيس علىٰ المسلمين، كعبد الكريم ابن أبي العوجاء، ومحمد بن سعيد المصلوب، والحارث الكذاب الذي ادعىٰ النبوة في زمن عبد الملك بن مروان، والمغيرة بن سعيد الكوفي، حتىٰ قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة علىٰ النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث، رواه العقيلي، وقال ابن عدي: لما أخذ ابن أبي العوجاء وأتي به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديثاً أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام.

قال ابن الجوزي: وقد كان من هؤلاء من يتغفل الشيخ فيدس في كتابه ما ليس من حديثه فيرويه ذلك الشيخ ظناً منه أنه من حديثه.

الثاني: أصحاب الأهواء والبدع، وضعوا أحاديث نصرة لمذاهبهم أو ثلباً

---

١ ـ وراجع أيضاً كتاب (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير، النوع الحادي والعشرين معرفة المختلق المصنوع: ص ٨٥، طبع مصر سنة ١٣٧٠ هـ، وراجع أيضاً: ج ١، ص ٢٦١ من شرح ألفية العراقي، طبع فاس سنة ١٣٥٤ هـ، في معنىٰ الموضوع من الحديث.

لمخالفهم، وذكر أمثلة لذلك.

الثالث: قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً جرأة على الله ورسوله، حتى أنّ أحدهم ليسهر عامة ليله في وضع الحديث، كأبي البختري وهب بن وهب القاضي(١)، وسليمان بن عمرو النخعي، والحسين بن علوان وإسحاق بن نجيح الملطي، ذكر ذلك الإمام أبو حاتم بن حبان في مقدمة كتابه الضعفاء والمجروحين.

الرابع: قوم ينسبون إلى الزهد، حملهم التدين الناشيء عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس ـ بزعمهم ـ على الخير، ويزجرونهم عن الشر، وقد جوز ذلك الكرامية، وكذا بعض المتصوفة، كما قاله الحافظ ابن حجر.

الخامس: أصحاب الأغراض الدنيوية، كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء، وأمثلة ذلك كثيرة.

السادس: قوم حملهم الشره، ومحبة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناده المشهور ليُستغرب ويُطلب.

قال الحاكم أبو عبد الله: ومن هؤلاء إبراهيم بن اليسع ـ وهو ابن أبي حية ـ كان يحدث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذاك لتُستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد، قال: ومنهم حماد بن عمرو النصيبي وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب.

---

١ ـ راجع ترجمة لوهب بن وهب القاضي في الجزء الثاني من هذا الكتاب ـ باب الواو ـ.

السابع: قوم وقع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع، كمن يغلط فيضيف إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلي بمن يُدس في حديثه ما ليس منه، كما وقع ذلك لحماد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم ابن أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع جاره وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أو في بصره أو في كتابه، فيروي ما ليس من حديثه غالطاً.

قال ابن الصلاح: وأشد هذه الأصناف ضرراً أهل الزهد لأنّهم للثقة بهم وتوسم الخير فيهم يقبل موضوعاتهم كثير ممن هو علىٰ نمطهم في الجهل ورقة في الدين.

قال الحافظ ابن حجر: ويلتحق بالزهاد في ذلك المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه (وآله) وسلم.

ومع ما ذكرنا من كثرة الوضاعين والأحاديث الموضوعة كيف يصح القول بالاستغناء عن علم الرجال وعدم الحاجة إليه، والحكم بقطعية الأخبار كما يزعمه إخواننا الأخباريون؟ فاحكم وانصف.

ومن وجه آخر أنّ من طبيعة الإنسان السهو والغلط والنسيان كما هو مشاهد بعين الوجدان، ولذلك أمر الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بالأخذ بقول العدل والأعدل، ولأنّ أخبارهم عليهم السلام متعارضة وأمروا بالأخذ بالأحدث، وكل هذه الأحوال قد بحث عنها أهل علم الرجال، ولا تعرف إلّا به، وهذا كله يورث بداهة بطلان دعوىٰ قطعيتها من رأس، بل ولا يعارض التصحيح، فإنّ ذلك كما يعرض للراوي كذلك يعرض للتصحيح.

ومن الغريب ما يدعيه إخواننا الأخباريون من قطعية الأخبار وعدم

احتياجنا إلىٰ علم الرجال مع أنّ اختلاف الأخبار في زمن صدورها، وسؤال الرواة ـ بعد تحيرهم عن الحق منها ـ يقضي بعدم كونها قطعية أيضاً وإن كان التحير في جملة منها من جهة الواقع لا من جهة الصدور، كما يكشف عنه الترجيح بـمثل الشهرة والتقية، ولكن في جملة منها التحيّر من جـهة الصـدور كـما يـقضي بـه ويكشف عنه أخبار التراجيح من جهة الصدور كالأعدلية والأوثقية وغيرهما ـ كما عرفت ـ من قول الإمام الصادق عليه‌السلام.

وجملة القول: إنّ دعوىٰ القطعية ـ كما يدّعيها الأخباريون ـ مما لا ينبغي الركون إليه، وكيف تدعىٰ هذه الدعوىٰ مع نسخ الأخبار ونقلها فـي كـل عـصر وزمان، مع ما نرىٰ من الخلل بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل اللازمني عادة وغالباً للنسخ والنقل كما تقضي به وتشهد له الملاحظة، فكم نرىٰ خبر الواحـد المروي في الكتب الأربعة ـ فضلاً عن غيرها ـ مختلف المتن بالزيادة في بعضها والنقصان في آخر، فنرىٰ في بعضها (الواو) وفي الآخر (أو) مكانه، وفي الثالث (الفاء) مكانهما ـ مثلاً ـ وفي الرابع زيادة فقرة متكفّلة بحكم آخر أو منافية لسابقها.

هذا من جهة المتن، وفي الطريق مثله لكثرة الاشتراك في الرواة اسـماً أو لقباً، أو كنية، أو صفة، أو نسباً، أو مكاناً، إلىٰ غير ذلك والمميزات ظنية، وهكذا كلما زادت الوسائط زاد احتمال الخلل، وكذا في كيفية النقل باللفظ أو المعنىٰ، فإنّ احتمال الخطأ في النقل بالمعنىٰ أكثر منه في اللفظ، إلىٰ غير ذلك مما يوجب عدم الطمأنينة بالصدور فضلاً عن القطعية، فدعواها إذاً ليست إلّا مكابرة صرفة.

نعم دعوىٰ الظنية بل والاطمئنان بها في الجـملة فـي مـحلها ـ خـصوصاً الكتب الأربعة ـ حقيقة ولئن سلمنا قطعيتها فلا نسلم عدم احتياجنا إليه، لأنّ ذلك

حينئذٍ يكون من باب التعبد، لمقبولة عمر بن حنظلة[١]، وتصحيح المحمدين الثلاثة لها ـ على تقديره ـ لا يسد باب التراجيح، ولأنّ قدماء أصحابنا ومتأخريهم على الاعتماد على تصحيح غيرهم، فقد ظهر ابتناء استنباط الأحكام على معرفة علم الرجال، وتوقف الاستدلال عليه، راجع (ص ٨١) من هذا الكتاب في المقدمة.

وبما أنّ علم الرجال من العلوم التي يتوقف الاجتهاد على معرفته ويحتاجه الفقيه في الاستنباط، وبدون معرفته لا يكون المجتهد مجتهداً ولا الفقيه فقيهاً، لأنّه إحدى مقدمات الاجتهاد، ذكروا له تعريفاً وموضوعاً وفائدة كسائر العلوم، أما:

تعريفه:

فقد عرّفه أرباب الفن بتعاريف:

منها: أنه ما وضع لتشخيص رواة الحديث من حيث هم كذلك، ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً.

ومعنى الوضع والتشخيص ظاهر، فإنّه بقيد الوضع خرج ما كان من علم الحديث والتاريخ وغيرهما مشتملاً على بيان جملة من الرواة على الوجه المذكور فإنّ شيئاً من ذلك لم يوضع لذلك، وكذا علم الكلام سواء خصصنا الرواة بغير الأئمة عليهم السلام أم لا، كما يشهد بذلك أنهم رووا عن آبائهم عليهم السلام، وفي كثير من الأخبار إطلاق المحدث عليهم وهو بمعنى الراوي، كما هو ظاهر هذه الأخبار وغيرها، وإن خصصنا الحديث كالخبر بنفس قول المعصوم عليه السلام كما في بداية

١ ـ راجع: المقبولة في هامش (ج ١، ص ٨٣) من هذا الكتاب.

الشهيد الثاني رحمه الله دون ما يحكيه هو صريح غيره.

أما على الأول وهو تخصيص الرواة بغير الأئمة عليهم السلام فخروج علم الكلام ظاهر لعدم البحث فيه عن غيرهم من الرواة.

وأما على الثاني وهو تعميم الرواة لهم فالوجه في خروج علم الكلام هو أنّ البحث عن حال الأئمة عليهم السلام فيه ليس من حيث كونهم رواة بل من حيث كونهم أئمة دعاة إلى الله تعالى، ولذا زدنا قيد الحيثية في التعريف.

وخرج بقيد التشخيص علم الدراية الباحث عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمله وآدابه، إذ البحث عن السند ليس بعنوان تشخيص الرواة بل الإشارة إلى بيان انقسام الحديث من جهة السند إلى الأقسام المعروفة فالمذكور فيه أن ما كان جميع رواته عدولاً إماميين ضابطين فهو الصحيح عند المتأخرين، وهكذا، وليس فيه تشخيص حال راوٍ أصلاً، بل التحقيق أنه خارج من التعريف، ولا يخرج بالرواة ـ التي هي جمع راوٍ ـ تشخيص حال النساء والخناثى، إذ تشخيص حالهما أيضاً من علم الرجال وإن كان الغالب هو الرجال، فشموله لها من باب التغليب، أو البحث عنهما استطراداً، ولقلتها ملحقة بالعدم، وبذلك يندفع ما في التسمية بعلم الرجال، والصبي هنا كالأنثى، مع أنّ البحث من جهة الرواية التي هي الأداء لا التحمل، ووجود صبي فيهم في هذا الحين غير معلوم، مضافاً إلى احتمال الوضع الثانوي الكافي فيه المناسبة في الجملة، فلا إشكال أصلاً.

وأما القيود الأخيرة في التعريف المذكور فللتعميم والإشارة إلى أنواع البحث فيه، فإنّ من الرجال من يتشخص بهذا العلم ذاته خاصة، ومنهم ذاته مع مدحه أو قدحه المراد به مطلقهما لا خصوص العدالة والفسق، ففاقد أحدهما قليل جداً، لأنّ كونه من أصحابنا أو من أصحاب أحد المعصومين عليهم السلام داخل في

وصف المدح، وقل من لم يذكر هذا في حقه، والتصريح بكونه مجهولاً أو مهملاً في كتب المتقدمين داخل في وصف القدح ولو بحسب الثمرة.

ومع الغض عن ذلك كله فالجواب عن خروج غير الممدوح والضعيف الاجتهادي ـ أعني المجهول والمهمل ـ في تعبيراتهم، أنهما لندرتهما أو قلة الاعتناء بشأنهما كالمعدوم، وأن الوضع لغرض لا يلزم ترتب الغرض في جميع المصاديق خصوصاً إذا كان لمانع سابق أو لاحق، فيكون البحث عن هؤلاء حينئذٍ من باب التطفل، ولو زيد في التعريف عطف (ما في حكمهما) على المدح لإدخال المجهول والمهمل لم يكن به بأس، وإن كان ترك ذلك أيضاً غير قادح بعد ما عرفت من اندراجهما في المقدوح بحسب الثمرة.

وأما المناقشة في التعريف ـ كما صدر عن بعض أرباب الفن ـ بعدم شمولها للمشتركات التي لم يفد شيء من المميزات تميّز بعضهم عن بعض فالجواب عنها كالجواب عن خروج المجهول والمهمل من أنها لقلتها كالمعدوم وأنّ الوضع لغرض لا يلازم ترتب الغرض في جميع المصاديق، ولا وجه للجواب بخروج تمييز المشتركات عن الرجال وأنّ علمه مغاير لعلم الرجال إذ التمييز ليس من أحوال الرواة والبحث في الرجال إنما هو عن أحوالهم فإنّ هذا الجواب مردود بأنّ تمييز المشتركات من جملة المباحث الرجالية وجزء لعلم الرجال، ولذا ترىٰ أنّ أسباب التمييز ـ كلها أو جلها ـ موجودة في طي كلماتهم، وقد تعرضوا لتميز جملة من الرجال المختلف فيهم في كتب الرجال، وكتاب تمييز المشتركات الموسوم بـ(هداية المحدثين إلىٰ طريقة المحمدين) للشيخ محمد أمين الكاظمي رحمه الله معدود من أهم كتب الرجال، وقد أدخله أبو علي الحائري رحمه الله في كتابه (منتهىٰ المقال) ورمز له بكلمة (مشكا) فراجعه.

هذا مضافاً إلىٰ أنّ التميز كالاشتراك من الأحوال، ودعوىٰ كون الأحوال خصوص وصفي المدح والقدح لا وجه له.

ومنها ـ أي ومن التعاريف ـ: أنه العلم بأحوال رواة خبر الواحد ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً، وما في حكمهما.

وذكر كلمة (الأحوال) في هذا التعريف لعله إشارة إلىٰ أنّ المعتبر في الفن من ذكر الرواة إنما هو لأجل التصدي عن أحوالهم من الوثاقة والضعف لا البحث عن أنفسهم، ولكن ذلك لا يلازم ذكر (الذات) بعدها المقتضي لجعله منها.

وبقيد الخبر بالواحد في التعريف لأجل إخراج الخبر المتواتر نظراً إلىٰ أنه لا حاجة إلىٰ ملاحظة رجال الخبر بعد تواتره، وقد رد بعض أرباب الفن ذلك بأنّ البحث عن رواة الخبر المتواتر داخل في الفن قطعاً، وقد كانت الحاجة إليه موجودة قبل تواتر خبر الواحد لأجل العمل به والاعتماد عليه وإنما زالت الحاجة بعد تواتره وهو لا يوجب إخراجه عن الفن، مع أنه ربما يحتاج إليه لغرض آخر.

وبقيد كلمة (ما في حكمهما) في هذا التعريف إنما هو لأجل شمول التعريف للمهمل والمجهول نظراً إلىٰ أن شيئاً منهما ليس قدحاً لكنهما في حكم القدح حيث يعدونهما في الضعفاء، ولكن الظاهر أن هذا القيد غير محتاج إليه كالأحوال، إذ بقية القيود كافية في أداء المقصود إن لم تقصر في فهم معاني الألفاظ علىٰ الجمود، وبقية ما في التعريف من القيود قد عرفت حالها في التعريف الأول.

ومنها: ما وضع لمعرفة الحديث المعتبر من غيره.

وهذا التعريف وإن كان أسلم مما سبق إلّا أنه يتوجّه عليه ما أورده المولىٰ محمد تقي الهروي الحائري المتوفىٰ سنة ١٢٩٩ هـ، في كتابه (نهاية الآمال) في علم الرجال ـ حسبما ذكره تلميذه الشيخ محمد حسن البارفروشي المازندراني

المتوفىٰ سنة ١٣٤٥ هـ في كتابه (نتيجة المقال في علم الرجال) ـ (ص ٦) من أن ذكر الغاية القريبة في التعاريف أولىٰ من ذكر الغاية البعيدة، والغاية القريبة هي معرفة أحوال الرواة، ومعرفة الحديث المعتبر من غيره مرتبة عليها وربما تترتب علىٰ غيرها أيضاً، ولذا يوجب نحو خفاء في المعرف، مع أنّ المقصود من التعريف الكشف عنه.

وكذا كلما بعدت الغاية ازداد الخفاء كما لو عرّف بأنّه ما وضع لتحصيل السعادة الأبدية، نظراً إلىٰ أنّ المقصود من معرفة الحديث المعتبر من غيره العمل بمقتضاه، والمقصود من العمل الفوز بالسعادة، فإنّه لو عرّف بذلك لخفي جداً ودخل فيه كثير من العلوم ولكن يرد علىٰ هذا التعريف أنّه غير مانع وذلك لدخول علم الدراية ونحوه في التعريف المذكور.

ومنها: أنه ما يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه.

وقد قيل: إنّ هذا التعريف من أحسن التعاريف لكونه مانعاً وجامعاً لجميع مسائل هذا العلم مما كان له تعلق بذات المخبر أولاً وبالذات وبالخبر ثانياً وبالعرض، كقولهم بأنّ فلاناً عدل أو فاسق، أو بالعكس كقولهم: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عن فلان، لإفادة ذلك المدح اتفاقاً لمن يقال في حقه، ولكن يتوجه علىٰ هذا التعريف بأنّ كثيراً من الرجال لم يذكر فيه سوىٰ أنه ابن فلان أو مولىٰ فلان أو أنه كوفي أو نحو ذلك مما لا يدل علىٰ اتصافه بشرائط القبول، ولا علىٰ عدم اتصافه، ومن الظاهر أنّ هذه الأحوال من مسائل هذا العلم ولا يشملها التعريف بظاهره.

ومنها: ما ذكره المولىٰ محمد تقي بن رضا بن إسماعيل الهروي الإصفهاني

الحائري في كتابه (نهاية الآمال في الرجال) حسبما نقله عنه تلميذه البارفروشي في (نتيجة المقال) (ص ٧) وجعله من أحسن التعاريف وهو: ما يبحث فيه عن أحوال الرواة التي لها مدخلية في تشخيص ذواتهم أو في حال رواياتهم، وذلك يشمل كل ما له مدخلية في تقوية الرواية أو تضعيفها، منها الوصف بالإهمال أو الجهالة فإنّه حينئذ داخل بلا تكلف ومنها بيان مدة حياة الراوي وتاريخ وفاته، وأنه لاقىٰ فلاناً أو لم يلاقه فإنّ لها مدخلاً في إرسال الرواية وعدمه، ولو وجد فيما يذكر في أحوال الرجال ما هو خارج عما ذكرناه من الأحوال لم يبعد التزام خروجه عن أصل هذا الفن وكونه مذكوراً من باب الاستطراد أو غيره.

هذا ما ذكره (البارفروشي) عن أستاذه المذكور، ثم قال: «إنّ هذا التعريف وإن كان أحسن التعريفات وأسلمها من جهة ورود المحذورات إلّا أنه منافٍ للاختصار المطلوب في التعاريف ـ ثم قال ـ: فالتعريف الذي لا غبار فيه ـ علىٰ ما سنح به ضميري ـ هو أن يقال: إنه ما وضع لبيان ما له مدخلية في أخذ الحديث ورده مدحاً وقدحاً، ولا ريب أنّ عموم الموصول شامل لجميع ما كان اللازم تناول الحدّ له».

لقد أوردنا لك هذه التعاريف، فراجعها في كتاب (توضيح المقال في الدراية والرجال) للشيخ مولىٰ علي الكني المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ، والمطبوع بإيران سنة ١٣٠٢ هـ، وفي كتاب (نتيجة المقال في علم الرجال) للشيخ محمد حسن البارفروشي المتوفىٰ سنة ١٣٤٥ هـ المؤلف سنة ١٢٨٤ هـ، والمطبوع بإيران، وفي كتاب (تنقيح المقال في أحوال الرجال) للعلامة الفقيه الشيخ عبد الله المقامقاني (ج ١) في المقام الأول من المقدمة، طبع النجف الأشرف.

والذي نختاره من التعاريف المذكورة هو الأول، ثم الأخير الذي اختاره

البارفروشي في (ص ٨) من كتابه المذكور، فلاحظ ذلك.

وأما:

موضوعه:

فقد ذكروا أنّ موضوعه هو رواة الحديث، فاللازم حينئذٍ أن يكون علم الرجال باحثاً عن عوارض الرواة الذاتية.

لكن يرد هنا إشكال وهو أن مقتضىٰ ما ذكروه من أن كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أنه يجب أن لا يبحث في العلم إلّا عن الأعراض الذاتية مع أنّ البحث في علم الرجال ليس خصوص العوارض الذاتية بل يبحث عنها وعن الأعراض الغريبة أيضاً نظير سائر العلوم، فإنّ العرض الذاتي للشيء ما يكون عارضاً لذاته أو لجزئه أو لأمر يساويه، وأما العارض لأمر أخص أو أعم فهو من الأعراض الغريبة كالمبائن، ولا ريب أنّ عروض العدالة والفسق ـ مثلاً ـ للرواة إنّما هو لأمر خارج يعمهم وغيرهم من أفراد الإنسان أو المكلفين منهم وهو خوف العقاب أو مطلق الذم واللوم وخلافه لا لذواتهم أو لأجزائهم أو لأمر يساويهم حتىٰ يكونا من الأعراض الذاتية.

وبعبارة أوضح: إنّ عروضهما إنما هو لأفراد الموضوع وجزئياته، ولا ريب أنّ العوارض اللاحقة للجزئيات ليست أعراضاً ذاتية بالنسبة إلىٰ موضوع العلم بل من الأعراض الغريبة لكونها بواسطة الأمر الأخص، وهذا الإشكال سارٍ بالنسبة إلىٰ جميع العلوم.

وقد ذكروا لهذا الإشكال وجوهاً من الأجوبة:

منها: أنّ ما ذكروه تعريفاً للموضوع فيه حذف، إذ ليس المراد من قولهم: موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ما يبحث فيه عن عوارضه لنفسه فحسب بل المراد أعم من ذلك، فكأنّه اختصار من قولهم: موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لنفسه أو عن عوارض الذاتي لنوعه أو لجزئه، ولا ريب أن ذلك لا ينافي ما ذكروه من التعميم في موضوعات المسائل.

وأما :

فائدته:

والاحتياج إليه فيدل عليه أمور:

منها: أنه مما لا ريب فيه أنا مكلفون بالأحكام الشرعية الواجبة على المكلفين قاطبة، وهي إنما تحصل بعد استنباطها عن أدلتها وهي منحصرة بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

والعمدة فيما بينها هي السنة إذ بها يحصل الغناء عن الباقي، لأنّ الكتاب غير كاف في بيان تمام الأحكام، مع كون أكثر آياته عمومات وإطلاقات وهي غير كافية في إثبات الخصوصيات، بل لا يمكن بيان أحكام كتاب من كتب الفقه ـ من أول الطهارة إلى الديات ـ بالكتاب وحده.

وأما الإجماع فلا يمكن تحصيله في كل حكم من الأحكام، بل قلما يوجد فيها بحيث يحصل الاطمئنان.

وأما العقل فمواضع إدراكه معلومة محصورة لا ينتفع به في غير موارده.

فإذاً المهم والمغني في المقام في استنباط الأحكام هو ما ورد من أخبار

أئمتنا عليهم السلام والمتواتر فيما بينها قليل، وحينئذٍ فخبر الآحاد أيضاً ليس بحجة بل لابد أن يكون مظنون الصدور ومعتمده، وحصول الاعتماد إنما هو بحال الراوي المبحوث عنه في الرجال.

مضافاً إلىٰ ما ورد من الأخبار ـ كما عرفت ـ بوجود جملة من الأخبار الموضوعة في روايات أئمتنا الأطهار عليهم السلام كالمروي عن الصادق عليه السلام «إن لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه» وعنه عليه السلام: «إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه»، وفي خبر آخر عنه عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا»[1] وغير ذلك من الأخبار، ولا ريب أنّ تميز الأخبار الموضوعة المستحدثة عن غيرها إنما هو بفن الرجال.

ومنها: إنّ آية النبأ قد دلّت علىٰ اشتراط أحد الشيئين في العمل بالحديث، إما العدالة أو التبيّن في خبر الفاسق بحيث يحصل له الظن به ولا خفاء أنّ معرفة عدالة الراوي أو الوثوق بقوله إنما يحصل من فن الرجال.

ومنها: أنّ الأخبار قد يتعارض بعضها مع بعض فيجب الأخذ بالأرجح كما تقتضيه الأخبار العلاجية، ومن الواضح أنّ الرجحان كما يكون من جهة الدلالة كذلك يكون من جهة السند أيضاً، كما ورد في الأخبار العلاجية من مراعاة الأعدلية والأوثقية والأفقهية والأورعية ونحوها، ومعرفة تلك الأمور إنما هي بفن الرجال غالباً.

---

١ ـ راجع هذا الحديث في رجال الكشي: ص ١٩٥، طبع النجف الأشرف في ترجمة المغيرة بن سعيد.

ومنها: إن مقتضىٰ الأصل حرمة العمل بالخبر نظراً إلىٰ أن الأدلة الأربعة قائمة علىٰ حرمة العمل بالظن خرج من ذلك خبر الواحد الذي حصل الوثوق به والاعتماد بصدوره، ولا ريب أنّ ذلك إنما يحصل بفن الرجال.

ومنها: أنّ دأب العلماء وديدنهم ـ حديثاً وقديماً ـ هو التعرض للرواة حيث إنّهم يذكرون الحديث مع سنده ويراعون عدم سقوط شيء منه، ولو أسقطوه أشاروا إليه في مقام آخر كذكر المشيخة في آخر الكتب ولا ريب أن اعتناءهم بهذا العلم وتصنيفهم فيه وكمال حرصهم علىٰ حفظ ذلك قد صار سيرة لهم دالة علىٰ احتياجهم إليه.

وبالجملة: إنّ المعروف والمشهور فيما بين العلماء هو ثبوت الاحتياج بالنسبة إليه، بل قيل: الظاهر أنّه مما لا خلاف فيه يعتد به بين المجتهدين فإنهم قد تسالموا علىٰ عده بخصوصه مما يتوقف عليه الاجتهاد في كتبهم الأصولية وبنوا عليه في كتبهم الفقهية، وإجماعهم ـ قولياً أو عملياً ـ حجة للكشف المعتبر فيه. ولكن خالف في ذلك جماعة:

منهم: الحشوية حيث ذهبوا إلىٰ أن كل خبر حجة. وليس إلّا لكونه معتبراً عندهم، ولا ريب أنّ الرجوع إلىٰ علم الرجال إنما هو لاعتبار الأخبار وتصحيحها، وبعد حصول الاعتبار لا يحتاج إلىٰ تحصيله فلا يكون محتاجاً إليه.

ومنهم: المنكرون لحجية خبر الواحد[1] كالسيد المرتضىٰ وابن

---

١ ـ خبر الواحد هو ما لا ينتهي إلىٰ المتواتر منه، سواء كان الراوي واحداً أم أكثر، ذكر ذلك الشهيد الثاني في شرح دراية الحديث: ص ١٥، طبع النجف الأشرف، وراجع: مقدمة السرائر لابن إدريس الحلي، وأجوبة المسائل الموصليات الثانية الفقهية للسيد المرتضىٰ ﷺ، ⇐

إدريس رحمهما الله ومن يحذو حذوهما، فإنهم منعوا العمل به في الشريعة حتىٰ بالغ السيد المرتضىٰ رحمه الله فقال: «إنا نعلم علماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب ولا شك أن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلىٰ أنّ أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل عليها وأنها ليست بحجة، وقد ملؤوا الطوامير وسطروا الأساطير في الاحتجاج علىٰ ذلك والنقض علىٰ مخالف للإمامية أو موافق لهم بأنهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وإن ذلك قد صار شعاراً لهم يعرفون به، كما أن نفي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه منهم كل مخالط لهم».

وهذه المبالغات ليست إلّا من جهة الدعوىٰ بقطعية الأحكام بالكتاب والإجماع والأخبار المفيدة للعلم من جهة بلوغها حد التواتر والاستفاضة أو نحو ذلك.

ومنهم: أكثر الأخباريين الذين يدعون قطعية صدور الأخبار المتداولة بين أصحابنا وهي المدونة في كتبهم المعروفة وهي الكافي، والتهذيب والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وعيون الأخبار، ونحوها، أو خصوص الأربعة الأولىٰ، قائلين بأنّا نقطع بصدور تلك الأخبار من بين شفتي المعصوم عليه السلام وذكروا له وجوهاً مزيفة لا تفيد ظناً فضلاً عن العلم(١).

⇐ ورسالته في إبطال العمل بأخبار الآحاد وأجوبة المسائل التبانيات، وأجوبة المسائل الحلبيات، له أيضاً.

١ ـ راجع: ص ٥٩٩ من (روضات الجنات) للخوانساري في ترجمة محمد بن إدريس الحلي، الفرق بين ما يقوله الأخباريون في أخبار الآحاد وما يقوله فيها بعض المتقدمين من أهل الاجتهاد، فإنه بحث ثمين.

ومنهم: طائفة منهم ذهبوا إلىٰ اعتبار جميع ما في الكتب الأربعة المذكورة نظراً إلىٰ شهادة مصنفيها بذلك، وأعرضوا عن القول بقطعية الصدور لكونه من الجزاف الذي لا يليق أن يتكلم به إلّا من خرج عن الإنصاف(١).

ومنهم: كبعض المجتهدين من ذهب إلىٰ عدم الاحتياج للمتأخرين لكفاية تصحيح الأوائل للأواخر فلا يحتاجون إلىٰ التعديل حتىٰ يحتاجوا إلىٰ علم الرجال.

ومنهم: من فصّل في المقام بين صورة التعارض وعدمه، فقال بالاحتياج إليه في صورة التعارض وعدم الاحتياج إليه في صورة عدم التعارض.

ومنهم: من فصّل بين صورة وجود الشهرة وعدم وجودها، ففي الأول بعدم الافتقار وفي الثاني بالافتقار.

هذه الأقوال أوردها الفاضل البارفروشي في كتابه (نتيجة المقال) ثم أخذ في ردها مفصلاً فراجعه، وراجع أيضاً ذلك في (توضيح المقال) للمولىٰ علي الكني وغيرهما من المؤلفات في علم الرجال وفي رجال العلامة الفقيه الزاهد الشيخ علي الخاقاني المتوفىٰ سنة ١٣٣٤ هـ، وقد أورد ذلك في الفائدة الثامنة من الفوائد التي قدم بها كتابه (ص ٨١) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٨ هـ، وفي (تنقيح المقال) للحجة الفقيه المامقاني رحمه الله فإنه ذكر أدلة النافين له وردها رداً مفصلاً، راجع المقام الثالث من مقدمته في الجزء الأول.

وقد ذكر مؤلف كتابنا ـ هذا ـ في (ج ١، ص ١٠٨) وجه الحاجة إلىٰ علم

---

١ ـ راجع هنا مقدمة كتاب الحدائق المطبوع فإنّها مقدمة ثمينة وقد شرحت شروحاً عديدة تجدها في كتاب (الذريعة) لشيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ.

الرجال وبرهن عليه بأدلة قوية، وردّ أدلة المخالفين وزيفها، ثم قال في (ص١١٣): «والحاصل أنّ فائدة علم الرجال لا تنحصر فيما له دخل في تصحيح السند فقط، بل له فوائد أخر، منها ما ذكر وغيرها وعلىٰ كل حال فهو محتاج إليه».

وذكر شيخنا المحقق الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في (ج ١٠، ص ٨٠) من (الذريعة) في تعريفه لعلم الرجال: «أنّ علم الرجال هو علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث وأوصافهم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه، وهذا العلم يحتاج إليه كل من أراد استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التي عمدتها الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام حيث إنّه لابدّ من أن ينظر في أحوال رجال سند الحديث ويطمئن بأنّهم ممن يصح التعويل عليهم ويجوز الأخذ عنهم حتىٰ يكون حديثهم حجة له في عمل نفسه أو الإفتاء لغيره، ولشدة الحاجة إليه اشتد اهتمام علماء الشيعة من العصر الأول إلىٰ اليوم في تأليف كتب خاصة في هذا العلم، وتدوين أسماء رجال الأحاديث، مع إيراد بعض أوصافهم، وذكر بعض كتبهم وآثارهم المعبر عن بعضها بالكتب وعن بعضها بالأصول، وكان بدء ذلك ـ حسب اطلاعنا ـ في النصف الثاني من القرن الأول، فإنّ عبيد الله بن أبي رافع كان كاتب أمير المؤمنين علي عليه السلام وقد دوّن أسماء الصحابة الذين شايعوا علياً عليه السلام وحضروا حروبه، وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهروان، ثم في القرن الثاني إلىٰ أوائل الثالث دون (رجال ابن جبلة) و (ابن فضال) و (ابن محبوب) وغيرهم، واستمر تدوين الرجال إلىٰ أواخر القرن الرابع.

قال الشيخ الطوسي (ملخصاً) في أول الفهرست: إني رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم تكن مستوفاة واستوفاها أبو الحسين أحمد

(ابن الغضائري) على مبلغ ما قدر عليه في كتابين أحدهما في المصنفات، والآخر في الأصول، وأهلك الكتابان بعد موت المؤلف... الخ.

وبالجملة: في أول القرن الخامس دوّنت الأصول الأربعة الرجالية المستخرجة من تلك الكتب المدونة قبلها، وهي (الاختيار) من كتاب الكشي، و (الفهرست) و (الرجال) المرتب على الطبقات، هذه الثلاثة للشيخ الطوسي، و (كتاب الرجال) للنجاشي.

وفي القرن السادس ألّف (فهرست الشيخ منتجب الدين) و (معالم العلماء) لابن شهراشوب.

وفي القرن السابع ألّف أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحلي كتابه (حل الإشكال) وأدرج فيه ألفاظ تلك الأصول الأربعة على ما وصل إليه من مشايخه مسندة إلى مؤلفيها، وأدرج أيضاً ألفاظ كتاب (الضعفاء) المنسوب إلى ابن الغضائري، وقد وجده السيد ابن طاووس من غير سند إليه كما صرّح بذلك للخروج عن عهدته، وليكون كتابه جامعاً لجميع ما قيل في حق الرجل.

وقد تبع السيد في ذلك تلميذاه العلامة الحلي في (الخلاصة) وابن داود في (رجاله) وتبعهما المتأخرون عنهما في النقل عن الكتب الخمسة، وعن بعض ما بقي من نسخها من تلك الكتب الرجالية القديمة مثل (رجال البرقي) و (رجال العقيقي) وأما سائر الكتب القديمة فقد ضاعت أعيانها الشخصية من جهة قلة الاهتمام بها بعد وجود عين ألفاظها مدرجة في الأصول الأربعة المتداولة عندنا...».

«ولحرمان عامة الناس من الاطلاع على كتب رجال الشيعة نسب السيوطي في (بغية الوعاة) ص ٤٦٠ ـ علماء الشيعة إلى التقصير والتفريط قال: «إنّ علماء

العجم المتأخرين قد ضيعوا أنفسهم بترك تأليف يجمع شملهم» ومراده علماء الشيعة، فعدهم مقصرين.

وعلىٰ طرف النقيض منه بعض من لا خبرة له من إخواننا الأخباريين فإنه نسبهم إلىٰ الإفراط، وزعم حرمة تأليف تلك الكتب لاشتمالها علىٰ اغتياب الموتىٰ وذكرهم بالسوء، وافتضاح المستورين من المؤمنين، وغير ذلك مما أجاب عنه الشيخ الكني في أول كتابه (توضيح المقال).

ولا ريب في لزوم رجوع الفقيه إلىٰ أحوال الرجال في استنباطه للأحكام الإلهية من أحاديثهم المروية في كتبهم عن الأئمة عليهم السلام.

وبالجملة: تأليف كتاب الرجال وكتاب الفقه يسيران في الأهمية جنباً لجنب، وإن كان علم الفقه أفضل وأشرف ولكنه لا يصير الفقيه فقيهاً ما لم يكن رجالياً، فإن إحدىٰ مقدمات الاجتهاد معرفة رجال الحديث وسنده».

وقد ألّف علماء فن الرجال مؤلفات كثيرة في علم الرجال وفي تراجمهم ذكر أسماءهم مع مختصر من تراجمهم شيخنا الإمام الطهراني في كتابه «مصفىٰ المقال في مصنفي علم الرجال» المطبوع بطهران سنة ١٣٧٨ هـ ولا ريب أنّ من ذكرهم ليس كل من صنف فيه فإنّه لم يظفر بالكثير منهم ولم يستقصهم استقصاءً تاماً، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب المذكور وتجد في أجزاء (الذريعة) له كثيراً من المؤلفات في علم الرجال.

وقد ذكر المولىٰ علي الكني رحمه الله في آخر كتابه (توضيح المقال) ستين رجلاً ممن ألف في علم الرجال، وألحق به ستين آخرين المحدث النوري وطبع الجميع بإيران سنة ١٣٠٢ هـ، وطبع (توضيح المقال) في آخر كتاب (منتهىٰ المقال) في الرجال للشيخ أبي علي الحائري المطبوع بإيران.

وذكر سيدنا المغفور له الحجة السيد حسن صدر الدين الكاظمي ـ قدس الله سره ـ في كتابه تأسيس الشيعة (ص ٢٣٣): «أنّ أول من أسس علم الرجال وصنف فيه هو أبو محمد عبد الله بن جبلة بن حنان بن أبجر الكناني المتوفىٰ سنة ٢١٩ هـ ، فإنّه صنّف كتاب الرجال كما ذكره النجاشي، وكان فقيهاً ثقة مشهوراً، وبيت جبلة بيت مشهور بالكوفة وكان عبد الله واقفياً».

ثم قال سيدنا الصدر رحمه الله: «قال السيوطي في كتاب الأوائل: أول من تكلم في الرجال شعبة، وأنت خبير بأنّ شعبة مات سنة ستين ومائتين، فعبد الله متقدم عليه، والسيوطي إنما ضبط الأول من علماء السنة لا الشيعة، وإلّا لا يخفىٰ علىٰ مثل الجلال كتاب الرجال لعبد الله بن جبلة المشهور، روىٰ عبد الله المذكور عن أبيه عن جده حنان الصحابي ـ رضي الله عنهم ـ وأدرك أبجر الجاهلية كما نص عليه النجاشي أيضاً.

لا يقال: إنّ لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (طبقات الرواة) وهو في طبقة عبد الله بن جبلة.

لأنّا نقول: ابن سعد متأخر عنه تصنيفاً وموتاً، فإنه مات سنة ٢٣٠ هـ ، وابن جبلة مات سنة ٢١٩ هـ ، عن عمر طويل، وتصنيف ابن سعد للطبقات قبل موته بلا فصل، كما يعلم من ترجمته وترجمة من سمع عليه، وهي في خصوص الصحابة والتابعين لا غير».

هذا ما ذكره سيدنا الصدر ـ قدس الله سره ـ ولكن شيخنا المحقق الإمام الطهراني في الذريعة (ج ١٠ ، ص ٨٣) جعل عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليه السلام أول من صنف في الإسلام في أسماء الرجال، فقد عدّ الشيخ الطوسي في الفهرس من تصانيفه كتاب تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام

الجمل وصفين والنهروان من الصحابة، وذكر إسناده إلىٰ الكتاب.

وذكر الچلبي في باب الألف من كتابه (كشف الظنون) ـ تحت عنوان: علم أسماء الرجال ـ ما نصه: «يعني رجال الأحاديث، فإنّ العلم بها نصف علم الحديث، كما صرح به العراقي في شرح الألفية عن علي بن المديني، فإنّه سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة، فمعرفة أحوالها نصف العلم، علىٰ ما لا يخفىٰ وكان الحفاظ يحفظون الحديث بأسانيده، فيكتبون تواريخ الرواة من الولادة والوفاة، والسماع، والملاقاة، ليخبروا من لم يعلموا صحة دعواه وكذلك يكتبون سائر أحوالهم، كما ذكرها هنا، ويقولون: أولىٰ الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنّه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده، والكتب المصنفة فيه علىٰ أنواع:

منها: المؤتلف والمختلف، ومنها: الأسماء والكنىٰ معاً، ومنها: الألقاب، ومنها: المتشابه، ومنها: الأسماء المجردة عن الألقاب والكنىٰ صنف فيه غير واحد.

فمنهم: من جمع التراجم مطلقاً كابن سعد في الطبقات، وابن أبي خيثمة أحمد بن زهير، والإمام أبي عبد الله البخاري في تاريخهما، ومنهم: من جمع الثقات كابن حبان وابن شاهين، ومنهم: من جمع الضعفاء كابن عدي، ومنهم: من جمع كليهما جرحاً وتعديلاً، ومنهم: من جمع رجال البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستة والسنن».

وذكر أيضاً الچلبي في باب الثاء المثلثة من (كشف الظنون) ـ تحت عنوان علم الثقات والضعفاء من رواة الحديث ـ: «هو من أجل نوع وأفخمه من أنواع علم الأسماء والرجال، فإنه المرقاة إلىٰ معرفة صحة الحديث وسقمه، وإلىٰ الاحتياط في أمور الدين، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي

عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة، وللحفاظ فيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرد في الثقات... ومنها ما أفرد في الضعفاء... ومنها ما جمع بينهما» ثم ذكر أسماء المؤلفين في ذلك وأسماء مؤلفاتهم.

وقال أيضاً في باب الجيم ـ تحت عنوان علم الجرح والتعديل ـ: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم الرجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك» ثم ذكر أول من عني بذلك من الأئمة الحفاظ ثم من تبعهم، وذكر مؤلفاتهم فيه، فراجعها.

ترجمة صاحب نقد الرجال:

المير مصطفى ابن السيد حسين الحسيني التفريشي صاحب (نقد الرجال) الذي هو الأصل لكتاب (التكملة)، ترجم له في كثير من المعاجم الرجالية وصف فيها بالصفات الحميدة وأنه شخصية علمية من الشخصيات المرموقة والفطاحل من العلماء، فقد قال فيه الشيخ الحر العاملي في أمل الآمل (ج ٢ ، ص ٣٢٢) من طبع النجف الأشرف ما نصه: «السيد الجليل ابن الحسين التفرشي، عالم محقق، ثقة فاضل، له كتاب الرجال، روى عن مولانا عبد الله التستري، وعن الشيخ عبد العالي بن علي بن عبد العالي العاملي عن أبيه».

وذكره المولىٰ محمد علي الأردبيلي الحائري المتوفىٰ بكربلاء في شهر ذي القعدة سنة ١١٠١ هـ ـ في جامع الرواة (ج ٢ ، ص ٢٣٣) فقال: «السيد الأجل، جليل القدر، رفيع الشأن، عظيم المنزلة، فاضل كامل متبحر، وأمره في جلالة قدره ورفعة شأنه أشهر من أن يذكر، وفوق ما تحوم حوله العبارة، وكفاك في ذلك تأليفه كتاب الرجال في كمال النفاسة ونهاية الدقة، وكثرة الفائدة، جزاه الله تعالىٰ عنه خير جزاء المحسنين ورضي عنه وأرضاه».

وذكره أيضاً المولىٰ علي الكني المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ، في المبحث الرابع الذي عقده لذكر المشايخ (ص ٦٤) من كتابه (توضيح المقال في الدراية والرجال) فقال: سند السادات ومنبع السعادات السيد مصطفىٰ التفرشي صاحب (نقد الرجال) ولعمري إنه الناقد البصير، والمعيار بلا نظير، فميّز التام عن الناقص، وبين المغشوش من الخالص، شكر الله مساعيه».

وذكر مثل هذه الصفات الشيخ الجليل إبراهيم بن الحسين بن علي بن الغفار الدنبلي الخوئي النجفي رحمه الله المتوفىٰ سنة ١٣٢٥ هـ، في كتابه (ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال) ص ٢٧.

وذكره أيضاً شيخنا الإمام الطهراني صاحب (الذريعة) في كتابه (الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة) المخطوط، فقال: «إنّه روىٰ عن مولانا عبد الله التستري الذي توفي سنة ١٠٢١ هـ عن الشيخ عبد العالي بن علي بن عبد العالي العاملي عن أبيه، وصورة إجازته له كتبها بخطه علىٰ ظهر (الكافي) ونصها: (بسم الله الرحمن الرحيم، قد أمرني ابني العزيز العالم الفاضل السيد الحسيب النسيب، ذو المفاخر السنية، والأوصاف الحسنة المرضية (مير مصطفىٰ) سلمه الله تعالىٰ عن آفات الدارين، أن أجيز له ما صح لي روايته، وهو وإن كان خالياً عن

الفائدة الحكمية، إذ كتب الأحاديث المتداولة ـ بحمد الله تعالىٰ ـ معروفة مشهورة، ونسبتها إلىٰ مصنفيها معلومة، فلا حاجة في الرواية عن الكليني تَدِّيَّرُ مثلاً مما رواه في (الكافي) إلىٰ إجازة وإسناد، إلّا أنه لما كان امتثال أمره لما فيه من المناسبة إلىٰ سيرة السلف، والتشبيه بالرواة المصنفين عارياً عن العبث لمحض امتثال أمره، فأجزت له أن يروي عني جميع ما صح لي روايته من كتب الأخبار والفتاوىٰ، وهو كتاب الكافي للشيخ الثقة العالم النحرير محمد بن يعقوب الكليني، وكتاب التهذيب والاستبصار لشيخ الطائفة ورئيس الإمامية أبي جعفر الطوسي، ومن ذلك الفقيه للشيخ الصدوق ومن ذلك ما هو مذكور في الإجازات بخطوط مشايخي، فهو مسلّط علىٰ رواية ذلك بالشروط المأخوذة علىٰ الرواة، وفقه الله تعالىٰ لذلك ونفع به الطالبين، وجعله ذخراً ليوم الدين إنه الجواد الكريم (وكتب المذنب عبد الله بن الحسين الشوشتري أواخر ربيع الثاني سنة تسع عشرة وألف في بلدة إصفهان، صانها الله تعالىٰ عن حوادث الزمان، إنه أرحم الراحمين).

وكان المترجم له حياً سنة ١٠٤٤ هـ، كما يظهر من التعليقة السجادية للمولىٰ مراد بن علي خان التفريشي التي ألفها في التاريخ المذكور، وأورد فيها ما في نقد الرجال، ودعا لمؤلفها بقوله: «أيده الله تعالىٰ» الصريح في حياته».

وذكر شيخنا في الذريعة (ج ٤، ص ٢٢٤) تحت عنوان (التعليقة السجادية) ـ ناقلاً عبارة صاحب التعليقة ـ ما نصه: «ولما فرغنا بتوفيق الله عزوجل عما يتعلق بمتن الكتاب فبالحريّ التنبيه في مشيخته علىٰ طرق مؤلفه ـ إلىٰ قوله ـ وأكثر ما أنقل فيه من كتاب (تلخيص الأقوال) في تحقيق أحوال الرجال للفاضل الكامل الميرزا محمد الاسترابادي رحمه الله ومن كتاب (نقد الرجال) للسيد الفاضل الأمير مصطفىٰ التفريشي ـ أيده الله ـ وذلك لأنهما ـ شكر الله سعيهما ـ بذلا وسعهما في

تتبع الكتب المتداولة من الرجال نقل حاصلها، وكنت قد أوصيت إلىٰ الأمير مصطفىٰ أن لا يغير عبارة القوم، وقد فعل بقدر الإمكان».

وكانت ولادة صاحب (التعليقة السجادية) سنة ٩٦٥ هـ ووفاته سنة ١٠٥١ هـ، والتعليقة هي شرح (من لا يحضره الفقيه) وقد نقل شطراً من أوائلها المحدث النوري رحمه الله في آخر الفائدة الخامسة من خاتمة مستدرك الوسائل (ج ٣، ص ٧١٧) فراجعه.

وذكره أيضاً شيخنا الطهراني في مصفىٰ المقال (ص ٤٦٠) بمثل ما ذكره في (الروضة النضرة).

وأما السيد الخوانساري فقد ترجم له في روضات الجنات (ص ٦٦٥) فقال: «**الناقد البصير والفاقد النظير والمحقق النحرير، السيد الأمير مصطفىٰ بن الحسين الحسيني التفريشي، صاحب كتاب (نقد الرجال) والمقدم قوله في الأقوال، كان من كبار تلامذة مولانا المحقق عبد الله بن الحسين التستري، ومعاصراً لمولانا ميرزا محمد الرجالي**[1] **الاسترابادي، وكتابه المذكور أيضاً من أحسن ما كتب في هذا الشأن، وأجمعها للتحقيقات الحسان والتدقيقات المتينة المنبئة عن الإمعان، مع غاية الإتقان، ولم أر من تعرض لترجمته غير صاحب الأمل. ثم ذكر كلام صاحب أمل الآمل الذي سبق آنفاً ثم قال: «وأما تقدم الرجل في هذه الصناعة فهو أيضاً من الأمر الشايع الذايع الذي لم ينكره أحد من الجماعة، وكذلك كمال وثاقته وعدالته ونهاية ضبطه وجلالته، وحسب الدلالة علىٰ ما ذكر كونه مربىٰ بتربية مولانا عبد الله التستري المقدس الورع الجليل البارع النبيل».**

---

١ ـ تجد له ترجمة في (النقد): ص ٣٢٤، فقد ترجم له في حياته ودعا له بقوله: «مدّ الله في عمره وزاد الله في شرفه» وقد توفي سنة ١٠٢٨ هـ.

وصرح المترجم له ـ نفسه ـ بتلمذه على المولى عبد الله التستري في ترجمته (ص ١٩٧) من نقد الرجال، فقال: «عبد الله بن الحسين التستري ـ مد ظله العالي ـ شيخنا وأستاذنا الإمام العلامة، المحقق المدقق، جليل القدر، عظيم المنزلة، دقيق الفطنة، كثير الحفظ، وحيد عصره، وفريد دهره، وأورع أهل زمانه، ما رأيت أحداً أوثق منه، لا تحصى مناقبه وفضائله، قائم الليل، صائم النهار، وأكثر فوائد هذا الكتاب من تحقيقاته جزاه الله تعالى عني أفضل جزاء المحسنين، له كتب منها شرح قواعد الحلي قدس سره»، ثم ذكر في هامش الترجمة ـ بعد وفاته ـ ما هذا نصه: «مات رحمه الله في سنة إحدى وعشرين بعد ألف في بلدة إصفهان، ثم نقل إلى كربلاء على ساكنه من الصلوات أفضلها ومن التحيات أشرفها».

والمولى عبد الله التستري ـ هذا ـ من تلامذة المولى أحمد المقدس الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ، والشيخ أحمد بن نعمة الله علي بن أحمد بن محمد بن خاتون العاملي العيناثي[1]، ومن معاصري المحقق الداماد المتوفى

---

١ ـ رأيت إجازة الشيخ أحمد بن الشيخ نعمة الله ـ هذا ـ للمولى عبد الله التستري، تاريخها يوم الجمعة (١٧) شهر محرم الحرام سنة ٩٨٨ هـ وصفه فيها بالأخ الأعز الأجل الأوحد المحقق المدقق إنسان عين الأصحاب المتقين، وعين إنسان الأحباب على اليقين، مولانا الملا عبد الله بن حسين الشوشتري، وكان المجاز في تلك السنة قد حج بيت الله الحرام ومر ببلدة عيناثا من بلاد جبل عامل ـ بلدة المجيز ـ فأجازه فيها كما صرح بذلك في صدر الإجازة، كما رأيت إجازة أبيه الشيخ نعمة الله له أيضاً تاريخها أواسط شهر محرم الحرام سنة ٩٨٨ هـ، وصفه فيها بالفاضل الكامل ذي المناقب والفواضل الجامع بحسن أخلاقه الخليقة، بين الشريعة والحقيقة، مولانا ملا عبد الله بن عز الدين الحسين الشوشتري، أصلح الله أحواله، وكثر في العلماء أمثاله... الخ، وكانت إجازته له في بلدة عيناثا من بلاد جبل عامل.

⟸

سنة ١٠٤١ هـ، والشيخ البهائي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ، وله (جامع الفوائد) شرح قواعد الأحكام للعلامة الحلي، تمم به جامع المقاصد للشيخ علي بن عبد العالي الكركي المتوفى سنة ٩٣٨هـ فرغ من تأليفه بكربلاء ضحوة نهار يوم الاثنين من أوائل شهر ذي الحجة سنة ١٠٠٤ هـ، وذكر تلميذه المولى محمد تقي المجلسي الأول في شرح مشيخة (من لا يحضره الفقيه) أنه في سبع مجلدات، منها يعرف فضله وتحقيقه وتدقيقه.

وذكر أيضاً: أنه بقي بعد وروده باصفهان إلى أن توفي قريباً من أربع عشرة سنة، فيظهر أنه ورد إلى إصفهان حدود سنة ١٠٠٧ هـ، وقال: إنّ غرضه في هذا الشرح تتميم شرح المحقق الكركي (جامع المقاصد) ولذا فصل الكلام في الأبواب التي لم يشرحها المحقق الكركي، مثل باب تفويض البضع إلى الظهار وأجمل في الأبواب التي شرحها مثل أبواب الزكاة إلى التجارة.

وذكر المترجم له في ترجمة عبد العالي بن علي بن عبد العالي الكركي (ص ١٨٨) من النقد: أنه قد تشرف بخدمة عبد العالي هذا، وترضى وترحم عليه، وكانت ولادة عبد العالي بن علي في تاسع عشر ذي القعدة سنة ٩٢٦ هـ، ليلة الجمعة، ووفاته في إصفهان سنة ٩٩٣ هـ، ودفن في الزاوية المنسوبة إلى سيد الساجدين ثم نقل إلى المشهد المقدس الرضوي ودفن في دار السيادة. ذكر ذلك سيدنا الحجة الحسن الصدر في تكملة أمل الآمل في ترجمته.

⟸ والشيخ نعمة الله ـ هذا ـ يروي عن أبيه أحمد، عن جده محمد، عن الشيخ جمال الدين أحمد ابن الحاج علي العيناثي، عن الشيخ زين الدين جعفر بن الحسام، عن السيد الأجل الحسن بن أيوب ـ الشهير بابن أيوب ـ بن نجم الدين عن الشيخ السعيد الشهيد محمد بن مكي رحمه الله.

وفرغ المؤلف التفريشي من تأليفه لنقد الرجال سنة ١٠١٥ هـ، وقد وجد الطابع في آخر نسخة المؤلف بخطه ما هذا نصه: «لقد بذلت جهدي وصرفت سعيي واستعملت طاقتي في تأليف هذا الكتاب بقدر ما وصلت إليه فطنتي القاصرة في هذا الزمان، مع تراكم صروف الدهر المكدرة للنفوس والأفكار، وفرغت من تأليفه في الشهر الذي هو سيد الشهور ـ أي شهر رمضان ـ سنة ١٠١٥ هـ، وأنا أحوج خلق الله تعالىٰ إلىٰ كرمه مصطفىٰ بن الحسين الحسيني التفرشي، وأنا أرجو أن يتقبل الله سبحانه ذلك بمنه وكرمه إنه كريم رحيم:

أموت ويبقىٰ كل ما قد كتبته   فيا ليت من يقرأ كتابي دعا ليا»

وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه (ص ٢): «إنه لاشك ولا ارتياب في أنّ علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدراً وأحسنها وأعظم العلوم الدينية أجراً وأنفعها، والحكم بصحة الأحاديث وضعفها موقوف علىٰ العلم بأحوال الرجال، ولما نظرت في كتب الرجال نظرت بعضها لم يرتب ترتيباً يسهل منه فهم المراد، ومع هذا لا يخلو من تكرار وسهو، وبعضها وإن كان حسب الترتيب إلّا أنّ فيه أغلاطاً كثيرة ـ يشير إلىٰ رجال ابن داود ـ مع أن كل واحد منها لا يشتمل علىٰ جميع أسماء الرجال، أردت أن أكتب كتاباً يشتمل علىٰ جميع أسماء الرجال من الممدوحين والمذمومين والمهملين، يخلو من تكرار وغلط، ينطوي علىٰ حسن الترتيب يحتوي علىٰ جميع أقوال القوم ـ قدس الله أرواحهم ـ من المدح والذم إلّا شاذاً شديد الشذوذ، وهذا وإن كان بعيداً من مثلي لكن الواهب غير متناهي القوة، ورتبته ترتيب الحروف في الأسماء في الأوائل والثواني وكذا الآباء».

ثم ذكر (ص ٣) مصادر كتابه التي ينقل عنها، وهي رجال الكشي ورجال

النجاشي، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي، والفهرست له أيضاً وكتاب الضعفاء لابن الغضائري، ومعالم العلماء لابن شهراشوب، والخلاصة للعلامة الحلي، وإيضاح الاشتباه له أيضاً، ورجال ابن داود، وكل هذه الكتب مطبوعة، ثم قال: «فكل ما ننقل منهم فهو عبارتهم بعينها إلّا ما لا تفاوت في معناه، ولا تغاير في مؤداه، مثل أنّ النجاشي رحمه الله ذكر في شأن رجل أنّ له كتاب كذا، وكتاب كذا، وكتاب كذا، فأنا ننقل منه أنه قال: له كتب لأجل الخلاص من التطويل، ومثل أن الشيخ قدس سره ذكر جماعة في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكر في شأن كل واحد منهم أنه من أصحاب الصادق عليه السلام بل اكتفى بما قاله أولاً، فأننا ننقل منه أنه قال: هذا من أصحاب الصادق عليه السلام.

وما ذكره المؤلف من المصادر ليس كل مصادره، فإنّه رحمه الله ذكر في طي التراجم جملة من الكتب التي نقل عنها وهي: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه لابن بابويه الصدوق، ومشيخة من لا يحضره الفقيه الملحقة بآخره له أيضاً، والتهذيب للشيخ الطوسي، والاستبصار له أيضاً، وروضة الكافي للكليني أيضاً، وإرشاد الشيخ المفيد، ودروس الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي، ودراية الشهيد الثاني، وشرح شرايع المحقق الحلي له أيضاً، وحاشيته على خلاصة العلامة الحلي، ونكت النهاية للمحقق الحلي، ورجال البرقي، ورجال السيد أحمد بن طاووس، وصحاح الجوهري في اللغة، وربيع الشيعة المنسوب إلى السيد علي بن طاووس.

وذكر جملة كثيرة من التعليقات في هامش الكتاب تكملة لتراجم بعض الأشخاص المترجمين في الأصل، ونرى أنّ بعض هذه التعليقات علقها بعد الفراغ من تأليفه للكتاب، كالتعليقة التي علقها على ترجمة المولى عبد الله

التستري أستاذه (ص ١٩٧) فإنه بعد ما ترجم له في حياته ذكر فيها «أنه مات سنة ١٠٢١ هـ»، وقد عرفت آنفاً أنه فرغ من تأليف كتابه (النقد) سنة ١٠١٥ هـ. وكالتعليقة التي علقها على ترجمة فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفرشي، فإنه بعد ما ترحم له في حياته ذكر في التعليقة: «أنه مات في شهر رمضان سنة ١٠٢٥ هـ».

وألحق المؤلف بآخر الكتاب (ص ٤١٤) خاتمة تشتمل على ست فوائد مهمة على عادة المؤلفين لكتب التراجم، فجاء الكتاب غاية في التحقيق والتنسيق ومن المصادر المهمة لمن ألف بعده في تراجم الرجال.

ولأهميته فقد كتب علماء الفن عليه حواشي وتعليقات أوردها شيخنا الإمام الطهراني في (مصفى المقال) طي تراجم أصحابها، وكلها مخطوطة، وهي:

١ ـ تعليقات السيد حسين الحسيني الخراساني عليه، كتبها على نسخته من النقد سنة ١٢٥٨ هـ.

٢ ـ حاشية عليه، للسيد محمد شفيع ابن السيد محمد ابن السيد عبد الكريم ابن السيد محمد جواد ابن السيد عبد الله ابن السيد نور الدين الجزائري، نزيل إصفهان، المولود سنة ١٢١١ هـ، والمتوفى يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هـ، وقد ذكر هذه الحاشية حفيده السيد عبد الله ابن السيد محمد ابن السيد محمد شفيع المذكور، للشيخ محمد علي الحبيب آبادي، قال: وتوفي الحفيد صبح الجمعة الرابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ هـ.

٣ ـ تعليقات عليه غير مدونة في كتاب، للسيد صدر الدين ابن السيد محمد ابن السيد صالح ابن السيد محمد ابن السيد إبراهيم شرف الدين الموسوي العاملي الشهير بالسيد صدر الدين الإصفهاني المولود في جبل عامل

سنة ١١٩٣ هـ، والمتوفىٰ بالنجف الأشرف في أول شهر صفر سنة ١٢٦٣ هـ عند زيارته للإمام أمير المؤمنين عليه السلام ودفن بالحجرة الغربية التي علىٰ يمين الداخل إلىٰ الصحن الشريف من الباب السلطاني.

٤ ـ حاشية عليه، للسيد عبد الله الجزائري التستري ابن السيد نور الدين ابن المحدث الجزائري السيد نعمة الله ابن السيد عبد الله الموسوي المولود سنة ١١١٤ هـ، والمتوفىٰ سنة ١١٧٣ هـ، كما ذكره في إجازته الكبيرة لأربعة من علماء الحويزة.

٥ ـ حاشية عليه، للشيخ محمد علي ابن الأستاذ الوحيد الشيخ محمد باقر ابن المولىٰ محمد أكمل البهبهاني الحائري، المولود سنة ١١٤٤ هـ والمتوفىٰ بكرمان شاه سنة ١٢١٦ هـ، وقبره هناك مزار معروف بقبر آقا نقل عن هذه الحاشية شيخنا النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، وصاحب الحاشية المذكورة هو صاحب (مقامع الفضل) المطبوع بإيران المتداول وقد ترجم له ترجمة مفصلة معاصره الشيخ أبو علي الحائري في (منتهىٰ المقال) في الرجال المطبوع بإيران، ترجم له في حرف الميم في أثناء ترجمة والده محمد باقر الوحيد البهبهاني رحمه الله مع أنه لا يذكر في (منتهىٰ المقال) إلّا الرواة الأقدمين، لكنه ترجم له باعتبار أنّه أستاذه الذي استفاد من تعليقاته الرجالية في كتابه.

٦ ـ المبدأ والمآل، وهو كالشرح لـ (نقد الرجال) للشيخ علي شريعت مدار ابن المولىٰ محمد جعفر الاسترابادي الأصل الطهراني، المتوفىٰ بطهران سنة ١٣١٥ هـ، وهو من أجلاء علماء المعقول والمنقول، وله من المؤلفات نيف وسبعون كتاباً ورسالة، ذكر جملة منها في كتابه (غاية الآمال في أحوال الرجال) الذي ألفه سنة ١٣٠٢ هـ، وهو كالتكملة لـ (منتهىٰ المقال) للشيخ أبي علي

الحائري المطبوع.

٧ ـ حاشية عليه للميرزا نصر الله بن أبي القاسم الشريف الفاضل الحسيني، فإنه كتب بخطه (نقد الرجال) في سنة ١٢٥٤ هـ، وكتب عليه حواشي كثيرة دالة على تبحره.

٨ ـ حاشية عليه، للمحدث السيد نعمة الله الجزائري التستري ابن السيد عبد الله ابن السيد محمد الموسوي المولود سنة ١٠٥٠ هـ في ضباعية الجزائر من أعمال البصرة، وتوفي عند رجوعه من زيارة علي بن موسى الرضا عليه السلام في جايدر من لرستان فيلي في سنة ١١١٢ هـ، وعلى قبره قبة تزار، كتب هذه الحاشية تلميذه الشيخ محمد بن علي الجزائري عن خطه على نسخته من (نقد الرجال) سنة ١٠٩٣ هـ.

وقد طبع كتاب (نقد الرجال) بطهران سنة ١٣١٨ هـ، وذكر طابعه في أول صفحة الكتاب أنه بعد طبعه له استحصل النسخة المخطوطة منه بخط المؤلف المختومة بخاتمه الشريف وصحح المطبوع عليها، فجاءت صحيحة، يقع المطبوع في (٤٢٧) صفحة، وكل صفحة في (٢٢) سطراً.

ترجمة صاحب تكملة الرجال:

ترجم نفسه في (ج ٢، ص ١٢٢) من الكتاب فقال: «عبد النبي بن علي بن أحمد بن الجواد الخازن لحرم الكاظمين عليهما السلام الكاظمي مولداً، المدني أصلاً، الشيبي نسباً مولف هذا الكتاب»، ثم ذكر مؤلفاته التي كانت جاهزة حين كتابته للترجمة، وهي كتاب في مطاعن الثلاثة (يشير إليه كثيراً في الكتاب) ورسالة تحفة المسافرين في آداب السفر ورسالة في الرد على الأخبارية، وقد ذكرها في ترجمة

أحمد بن إبراهيم (ج ١، ص ٢٠١) حيث قال: «ونحن كتبنا رسالة حققنا فيها معنىٰ الأخباري الذي ذكرناه مجملاً من كتب الرجال والأخبار، وذكرنا جملة من المسائل التي تفرد بها عن الأصحاب، وذكرنا مذهب أصحاب عليهم السلام وأنها علىٰ طبق مذاهبهم لا توافق مذهبه، سميناها (الحق الحقيق) فمن أراد ذلك فليراجعها».

وأشار إلىٰ هذا الكتاب أيضاً في (ج ١، ص ١٠٦) وفي ترجمة العلامة الحسن بن يوسف بن مطهر الحلي (ج ١، ص ٤١٢).

ومن جملة مؤلفاته التي ذكرها في ترجمة نفسه شرح قواعد العلامة في الفقه خرج منه مجلد في الطهارة، وقال: «نسأل الله تعالىٰ إتمامه» ولا ندري هل تممه أو لا، ولعل هذا الكتاب هو نقد القواعد الذي ذكره في أول الكتاب (ص ٨٤) وكتاب العقود المنثورة في كليات الفقه وكتاب فصل الخطاب في أصول الفقه، ورسالة توضيح خلاصة الحساب ومختصر إقبال ابن طاووس رحمه الله في عمل السنة ذكره شيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في الذريعة (ج ١، ص ٣٥٥) بعنوان (اختصار الإقبال) وقال: «إن نسخته بخط مؤلفه عند سبطه العلامة الحجة السيد محسن المعاصر ابن السيد مهدي ابن السيد صالح الحكيم الطباطبائي النجفي، وقف النسخة المؤلف لأولاده، أوله: (الحمد لله الذي دعانا إلىٰ دعائه، وجعل ذلك وسيلة إلىٰ نيل سعادته) وكتب بخطه علىٰ حاشية أول النسخة: إنّ شطراً منه اختصار للإقبال ثم تعذر عليه تحصيل النسخة فجمع البقية من سائر كتب الأصحاب، ويظهر من المراجعة إليها أنّ الاختصار من عمل أول المحرم إلىٰ آخر جمادىٰ، ثم منه إلىٰ آخر السنة مأخوذ من سائر الكتب، وفرغ منه في النصف من ربيع الأول سنة ١٢٥٤ هـ، واستنسخ عن هذه النسخة سبطه المذكور نسخة أخرىٰ بخطه».

ومن جملة مؤلفاته التي ذكرها في ترجمة نفسه شرح المنظومة التي أولها:

إمكان هذا العالم الموجود　　مستلزمٌ لواجب الوجود
وكل شيء صامتٍ وناطق　　منه ينادي بوجود الخالق

ذكر هذا الشرح شيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في الذريعة (ج ١٤، ص ٩٢) وقال: «إنه في الكلام وأصول الدين ذكره السيد معصوم في رسالته في ترجمة السيد عبد الله شبر».

ثم إنّ المؤلف ذكر في ترجمة نفسه تاريخ تولده، فقال: والمولد سنة ألف ومائة وثمان وتسعين تقريباً، نسأل الله تعالىٰ حسن العاقبة وخير الخاتمة».

وقد كتب ولد المؤلف الشيخ جعفر بخطه في هامش ترجمة أبيه بعد وفاته الجملة الآتية: «توفي قدّس سرّه في جبل عامل في قرية من قرىٰ بلاد بشارة، يقال لها (جويا) ودفن بها في سنة ١٢٥٦ هـ، في شهر ذي القعدة في الليلة الخامسة منه، ورثاه ابن أخيه بقصيدة طويلة مطلعها:

ما بالها يزجي الحنين نشادها　　وغدا لفيف العاصفات بجادها
الله أكبر ما لها مسئومة　　تبدي العويل مزلزل أطوادها

إلىٰ آخر ما قال، وأنشأ خمسة أبيات مشتملة علىٰ عشرة تواريخ كل شطر منها تاريخ مكتوبة في لوح علىٰ قبره الشريف، وهي هذه:

يا مرقداً بين ثراه العلىٰ　　سقيت صوب البر يا مرقد
يُنمىٰ إليك الفضل فاهنأ به　　تاجاً ففيك الشرف الأوحد

فـــلا عـــداك الفـيض مـنهله　　لطـــف وفـــيض الله لا يـنفد

لك الهـنا عـفواً بشـيخ الهـدىٰ　　(عـبد النـبي) الأوعـظ الأمـجد

زفت إليكـــم حِكـــم فـصلت　　بكـــل شـــطر مـعلماً يـرشد

وبعض هذه الأشطر العشرة من الخمسة أبيات المذكورة لا ينطبق علىٰ تاريخ وفاته الذي ذكره آنفاً ولعله وقع فيها تصحيف أو تحريف. فيكون عمره الشريف حسب تاريخ ولادته ووفاته ثماني وخمسين سنة تقريباً.

وترجم له العلامة العبقري السيد محمد بن مال الله بن معصوم القطيفي النجفي المتوفىٰ بكربلاء سنة ١٢٧١ هـ، فإنّه عمل رسالة في حياة أستاذه العلامة السيد عبد الله شبر المتوفىٰ سنة ١٢٤٢ هـ، وهي رسالة ثمينة فصّل فيها حياته. فعدّ في الفصل الذي عقده في تعداد تلامذة السيد عبد الله المذكور شيخنا المترجم له صاحب (الكتاب) فقال: «منهم العالم العادل، الفاضل الكامل، جامع المعقول والمنقول، مستنبط الفروع والأصول، التقي الألمعي الشيخ عبد النبي الكاظمي، فإنّه قرأ عليه زماناً طويلاً، استفاد منه واستجاز منه فأجازه، ولهذا الشيخ مصنفات. منها كتاب في الرجال عديم النظير في جامعيته، استقصىٰ فيه أحوال الرجال وقضاياهم، ومن جملة من ذكره سيدنا المذكور فقال: عبد الله ابن السيد محمد رضا شبر الحسيني قرأت عليهما واستفدت منهما، وهما ثقتان عينان مجتهدان، فقيهان فاضلان ورعان حازا الخصال الحميدة» الخ، راجع هذه الجمل في وصف أستاذه السيد عبد الله ووصف أبيه السيد محمد رضا في (ج ٢ ، ص ٩٢) من هذا الكتاب.

وترجم له أيضاً شيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده (مصفىٰ المقال في مصنفي علم الرجال) ص ٢٥٥ ـ فقال: «الشيخ عبد النبي بن علي، صاحب (تكملة

نقد الرجال) الذي فرغ منه ليلة الثلاثاء النصف من ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ، وهو تلميذ السيد عبد الله شبر، ترجم له في (التكملة) مفصلاً، ويظهر أنه كان تلميذ والده السيد محمد رضا شبر أيضاً، وتلميذ الشيخ أسد الله الكاظمي التستري صاحب (المقابس) وحكىٰ سيدنا في (تكملة الأمل) عن الشيخ محمد حسن آل ياسين أنه قرأ عليه (المطول) وذكر أنه كان مستغرقاً في الاشتغال، وله خزانة كتب كبيرة جيدة.

أقول: رأيت جملة من متملكاته، منها شرح (تهذيب الأصول) وقد كتب بخطه عليه بيتاً، ولعله منشئه:

ويكفيك قول الناس فيما ملكته   لقد كان هذا مرة لفلان

وله ولد فاضل اسمه الشيخ جعفر، وهو جد السيد محسن المعاصر من طرف أمه، رأيت بخطه (تكملة النقد) لوالده، كتبه سنة ١٢٦٧ هـ وكتب عليه تقريضاً، وهو قوله:

لله درك من كتابٍ ناقدٍ   يكسو الرواية نقده توضيحا
كشفت محجته وفصل خطابه   كنه الرواة معدلا مجروحا

ورأيت بعض تصانيف صاحب الترجمة عنده ـ دام إفضاله ـ أي عند آية الله العظمىٰ سبطه الحجة السيد محسن الحكيم، منها (اختصار الإقبال) الذي فرغ منه سنة ١٢٥٤ هـ، ومنها الغرة في شرح الدرة في علم الكلام، ألفه قبل (اختصار الإقبال) وأحال فيه إلىٰ بعض تصانيفه الأخر، ومنها كتاب الكشكول».

وترجم له أيضاً سيدنا الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي رحمه الله في تكملة

أمل الآمل ضمن ترجمة السيد أحمد بن محمد الأمين ابن السيد أبي الحسن موسىٰ ابن السيد حيدر ابن السيد أحمد ابن السيد إبراهيم الحسيني العاملي الشقرائي المتوفىٰ سنة ١٢٥٤ هـ، بقرية شقراء من جبل عامل، وحكىٰ عن العلامة الفقيه الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي أنه قرأ عليه المطول وأنه كان مستغرقاً في الاشتغال، وأنه كانت له خزانة كتب كبيرة، وقال: «هاجر من العراق بعد سنة ١٢٤٤ هـ، وسكن قرية (جويا) من قرىٰ بشارة في جبل عامل، وترأس في تلك البلاد وتزعم، وشهد له بالعلم والفضل علماء جبل عامل وأجلاؤها لأنه كان من أكبر علماء وقته، وكانت له يد طولىٰ في معظم العلوم والفنون كما تشهد به تصانيفه الكثيرة القيمة وكان أمراء الجبل يعظمونه ويكرمونه، ولا سيما حمد البك، ولذلك صارت له شهرة ومكانة سامية بين مختلف الطبقات وخصوصاً علماء الدين» الخ، ذكر ذلك شيخنا الإمام الطهراني في القسم الثاني من الكرام البررة (ص ٨٠٠).

وراجع: ترجمة له في الذريعة (ج ٤ ، ص ٤١٧) تحت عنوان (تكملة نقد الرجال).

وترجم له ـ أيضاً المغفور له سيدنا المحسن الأمين العاملي في (أعيان الشيعة) ـ (ج ٣٩ ، ص ١٧٢) فإنه ـ بعد ذكر تاريخ ولادته في بلد الكاظمين عليهما السلام حوالي سنة ١١٩٨ هـ، وتاريخ وفاته في قرية (جويا) من ساحل صور في جبل عامل سنة ١٢٥٦ هـ، ودفنه بها، وذكر ثلاثة أبيات من الخمسة التي كتبت علىٰ قبره المتضمن كل شطر منها تاريخ وفاته ـ قال: جاء من العراق وتوطن قرية (جويا) وكان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً متبحراً، خبيراً بالأصول والفقه، والحديث والرجال، له تآليف حسنة مفيدة، يدل ما رأيناه منها علىٰ فضله وسعة اطلاعه، له

شهرة في جبل عامل، مشهود له بالعلم والفضل، وقراءته وتحصيله بالعراق قرأ على السيد عبد الله الشبري ووالده السيد محمد رضا، وقال في ترجمة الأول من كتابه (تكملة الرجال): (عبد الله بن محمد رضا الحسيني الشبري، قرأت عليهما واستفدت منهما) يروي بالإجازة عن السيد عبد الله الشبري المذكور عن مشايخه، وكان أمير البلاد حمد البك يعظمه ويكرمه وشي عليه مرة إلىٰ الأمير بشير الشهابي المشهور بوشاية فأرسل في طلبه فحضر الأمير حمد البك بنفسه من (تبنين) إلىٰ (جويا) وتدارك الأمر ولم يخرج من (جويا) حتىٰ رجع المرسل في طلبه وأمن عليه، ذكره الشيخ محمد آل مغنية في كتابه (جواهر الحِكم)[١] فقال: «من العلماء الذين كانوا قبل عصرنا بمدة قليلة الشيخ عبد النبي الكاظمي، سمعت من علماء عصرنا: أنّ هذا الشيخ كان أعلم علماء جبل عامل، وله اليد

---

١ ـ جواهر الحِكم ودرر الكلم للشيخ محمد ابن الشيخ مهدي بن محمد بن علي بن حسن بن حسين بن محمود بن محمد آل مغنية العاملي وهو في الأدب والتاريخ وتراجم معاصريه وغيرهم من العلماء والأعيان وهو من مصادر كتاب (أعيان الشيعة) وينقل عنه فيه بعض التراجم منها في: ج ٥، ص ١٠٢ في ترجمة الأمير ثامر بك بن حسين بك المتوفىٰ سنة ١٢٩٦ هـ ومؤلف جواهر الحِكم من علماء أواخر القرن الثالث عشر، فإنه كان حياً في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٨٨ هـ، وترجم له سيدنا الأمين في أعيان الشيعة: ج ٤٧، ص ٦٤، ترجمة مفصلة وقال: «إنّ ولادته سنة ١٢٥٣ هـ في شهر صفر، وتوفي في قرية (طيردبا) من أعمال صور» كما ترجم لوالده الشيخ مهدي في: ج ٤٩، ص ١١ نقلاً عن ترجمة ولده الشيخ محمد في جواهر الحِكم، وقال: توفي سنة ١٢٦٥ هـ، وكان من تلامذة الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر رحمه الله يوم كان في النجف الأشرف، وكانت وفاته في موطنه قرية (طير دبا) من أعمال صور وترجم له أيضاً سيدنا الحجة الحسن الصدر في تكملة أمل الآمل، كما ترجم لولده الشيخ محمد ولحفيده الشيخ محمود ابن الشيخ محمد وقال: «توفي سنة ١٣٣٤ هـ» وبيت مغنية بيت قديم في العلم والأدب والرياسة في جبل عامل.

الطولىٰ في جميع العلوم والفنون، وله عدة تصانيف في علوم شتىٰ، مشهوداً بفضله في العراق وجبل عامل، قرأ عنده جماعة، وتخرج علىٰ يده جملة من الأفاضل ولم أسمع أن أحداً وقع الاتفاق علىٰ الثناء عليه سوىٰ هذا الشيخ» انتهىٰ.

ولما جاء إلىٰ جبل عامل لم يكن له مزيد شهرة، وكان الشيخ محمد علي الخاتوني يومئذ في العراق، فلما حضر من العراق صارت الشهرة للخاتوني إلىٰ أن اجتمع جدنا السيد علي بالمترجم له ورأىٰ من فضله فنوّه باسمه وزادت شهرته علىٰ الخاتوني وعرف الناس فضله، ولم يكن الخاتوني يدانيه في الفضل، ورأيت له إجازة للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد آل الحر العاملي الجبعي ـ والد الشيخ علي الحر المعاصر ـ علىٰ ظهر كتاب تاريخها سنة ١٢٤٦ هـ، وقد أخنىٰ عليها الدهر، وأكل جوانبها الفار، لكنه ذكر فيها أنّ الشهيد الثاني اسمه علي ويلقب زين الدين مع أنّ اسمه زين الدين بن علي كما وجدنا بخطه الشريف في عدة مواضع.

فقال في تلك الإجازة: إنه يروي عن شيخه السيد عبد الله الشبري، عن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (وعبّر عنه بشيخنا ومولانا)، عن بحر العلوم الطباطبائي، عن المحقق محمد باقر البهبهاني عن شيخه ووالده محمد أكمل، عن الميرزا محمد حسن الشيرواني، عن المجلسي الأول محمد تقي، عن الشيخ بهاء الدين محمد عن والده الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي عن شيخه الشيخ علي بن أحمد الملقب بزين الدين المشتهر بالشهيد الثاني (وهذا هو موضع الاشتباه) فالشهيد الثاني اسمه زين الدين وعلي والده ـ إلىٰ أن قال ـ: وقد أجزت له ـ دام تأييده ـ أن يروي عني في إجازة بحق روايتي عن هؤلاء العلماء المذكورين بطرقهم إلىٰ مشايخهم المثلثة أساميهم في المواطن والمواضع

المعروفة، جميع ما تقدم من الكتب والأخبار والآثار، وكذلك جميع ما لمشايخي من المصنفات والمؤلفات والفتاوىٰ التي صح نسبتها إليهم، فليروها عني بالإجازة، أو عنهم بغيرها، وكذلك ما ظهر من الحقير، المعترف بالقصور والتقصير، وإن لم أكن من سالكي هذا النهج، ولكنه قد ينظم مع اللؤلؤ السبج، فمنها شرح قواعد العلامة‌ﷺ ومنها الحاشية الرجالية المسماة (تكملة الرجال) علىٰ نقد الرجال للأمير مصطفىٰ التفريشي، جمعت فيها ما حكي عن كتب الرجال من الأخبار والفتاوىٰ والتحقيقات وما يرد عليها وما يؤيدها علىٰ طريق النقض والإبرام، ومنها مناسك الحج ومقدماتها من آداب السفر، ومنها الفتاوىٰ (ومن هنا) أكل الفأر ثلاثة أسطر قد ذهب منها أسماء بعض مصنفاته المتأخرة عن تصنيف (التكملة)، لأنّ هذه الإجازة متأخرة عن تصنيف (التكملة) بست سنين، وبعضها قد بقي أواخر أسمائها.

ثم قال: وفصل الخطاب في أصول الفقه، والإقبال في عمل السنة، وكذلك ما نرجو من توفيق الله تعالىٰ أن يظهر علىٰ يدي، علىٰ شرط أن يكون عاملاً بما اعتبره أهل الدراية في الرواية، سالكاً طريق الاحتياط، باذلاً ما منحه الله من العلوم لأهلها، ملازماً للاخلاص طلبها أو بذلها، وكذلك سائر ما اشترطه العلماء كما شرطه علي مشايخي ـ قدس الله أرواحهم ـ وأن لا ينساني في خلوات الدعاء والعبادات وغيرها، وفقّه الله لخير الدنيا والآخرة، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم. وكتبه الحقير عبد النبي بن علي الكاظمي سنة ١٢٤٦ هـ، في شهر ذي القعدة، والحمد لله رب العالمين».

ثم ذكر سيدنا الأمين مؤلفاته التي ذكرها المترجم له في ترجمة نفسه، ثم قال: «وله منظومة في أصول العقائد، وله تعليقة علىٰ رسالة الفيلسوف ملا حمزة

الجيلاني مطالب النفس ومسائلها» ثم قال: «أقول: لم نر شيئاً من هذه الكتب، وليس لها ذكر في جبل عامل مع قرب العهد وجودة مواضيعها وشهرة مؤلفها، نعم رأينا نسخة الإقبال في النجف الأشرف سنة ١٣٥٢ هـ» .

ثم ذكر سيدنا الأمين الكلام على (تكملة الرجال) فقال: «وعثرنا على نسخة من كتاب (تكملة الرجال) بخط ولده الشيخ محمد علي، وهو يدل على فضل مؤلفه وسعة اطلاعه، وفي آخر النسخة ما صورته: هذا آخر ما يسر لنا ـ جل جلاله ـ وسهل علينا من فضله وكرمه، ونسأله أن ينفع به إخواني في الدين، وأخلائي المؤمنين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ليكون ذخيرتي يوم حشري ونشري، إنه على كل شيء قدير.

وكان الفراغ من تصنيفه، وجمعه وتأليفه على يد الحقير الفقير إلى الله الغني، عبد النبي بن علي الكاظمي، ليلة الثلاثاء النصف من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ من الهجرة النبوية، على صاحبها الصلاة والتحية وفي آخرها أيضاً ما صورته: فرغ من كتابته لنفسه ولمن يشاء الله من المؤمنين من بعده ولده (محمد علي) ابن المرحوم الشيخ عبد النبي في يوم الأربعاء غرة الشهر السادس من السنة التاسعة من العقد الثامن من المائة الثالثة بعد الألف، يعني غرة شهر جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ هـ، وكتب في آخر النسخة ما صورته: وقد مدح بعض الفضلاء هذا الكتاب بهذين البيتين:

لله درك من كتاب ناقدٍ ... يكسو الرواية نقده تصحيحا
كشفت محجته وفصل خطابه ... كنه الرواة معدلاً مجروحا»

ثم أنّ سيدنا أورد ما ذكره المترجم له ـ نفسه ـ في أول كتابه (التكملة) وختم

الترجمة، فراجعه.

أما شيخنا العلامة الجليل الشيخ محمد حرز الدين المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ[١] فإنه ترجم له في معارف الرجال (ج ٢ ، ص ٧٣) وذكر أن ولادته حدود المائتين بعد الألف هجرية، وأنه «كان عالماً فاضلاً مؤلفاً، سمعناه من معاصريه، وصار خازناً لحرم الإمامين الكاظمين عليهما السلام ذا وجاهة وسمعة طيبة، أديباً ينسب له الشعر الجيد علىٰ قلة، وكانت داره حافلة بالأدباء وأهل العلم».

ثم ذكر بعض مؤلفاته مما ذكره أرباب التراجم وتاريخ وفاته، ولكن من الغريب أن شيخنا رحمه الله ذكر أنّ ولادته حدود ألف ومائتين، وكأنه لم يطلع علىٰ كتاب (التكملة) فإن مؤلفها المترجم له ـ نفسه ـ ذكر في ترجمته (ج ٢ ، ص ١٢٣) أن مولده سنة ١١٩٨ هـ تقريباً ولا تؤدي كلمة (تقريباً) أنّ ولادته حدود ألف ومائتين، فلاحظ وما ندري من أي مصدر أخذ ذلك.

وقد ذكر المترجم له ـ نفسه ـ من تأليفاته كتاب (الدر المنثور) في هامش (ج ١ ، ص ٣٩٨) من الكتاب في ترجمة دعبل الخزاعي رحمه الله فإنّه قال: «قد أطلنا الكلام في الرؤيا وأثبتنا عدم حجيتها من الأخبار والاعتبار في كتابنا (الدر المنثور) من أراد ذلك فليرجع إليه».

وهذا الكتاب لم يذكره المترجمون له عند تعداد مؤلفاته، كما لم يذكروا من مشايخه الشيخ سليمان معتوق العاملي المتوفىٰ سنة ١٢٢٧ هـ وصاحب الكتاب ـ نفسه ـ قد صرّح بكونه من مشايخه في الأصل وفي الهامش (ج ٢ ، ص ١٨٢)

---

١ ـ راجع ترجمته المفصلة في مقدمة الجزء الأول من كتابه (معارف الرجال) بقلم حفيده الفاضل الشيخ محمد حسين ابن الشيخ علي ابن المؤلف رحمه الله .

عند ترجمته للشريف المرتضىٰ علي بن الحسين بن موسىٰ، فراجعه مع ما علقناه في الهامش في ترجمة الشيخ سليمان معتوق، كما أنه صرح في هامش (ج ١، ص ١١٦) و (ص ١٢٦) بأنّ الشيخ أسد الله التستري الكاظمي المتوفىٰ سنة ١٢٢٤ هـ من أساتذته الذين استفاد منهم وحضر عندهم واستقىٰ من علومهم، والشيخ أسد الله ـ هذا ـ هو ابن الشيخ إسماعيل، وكان من مشاهير علماء عصره، وأكابر فقهائه المحققين، ترجم له شيخنا الإمام الطهراني في القسم الأول من (الكرام البررة) ص ١٢٢، فقال ما ملخصه: «ولد حدود سنة ١١٨٦ هـ، ونشأ علىٰ أبيه العالم الجليل نشأة طيبة فأخذ مقدمات العلوم، ونبغ علىٰ صغر سنه، ثم حضر علىٰ الأستاذ الوحيد الآغا باقر البهبهاني، والسيد محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي، والشيخ جعفر كاشف الغطاء النجفي ـ وصاهره علىٰ ابنته ـ وعلىٰ السيد علي الطباطبائي مؤلف (الرياض) وعلىٰ السيد الميرزا مهدي الشهرستاني، وغيرهم، ولما توفي أستاذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء في ٢٢ رجب سنة ١٢٢٧ هـ الموافق لمادة (العلم مات بيوم فقدك جعفر) رجع الناس إليه من سائر الأطراف، فنهض بأعباء الخلافة، وقام بوظائف الشرع الشريف، واشتغل بالتصنيف، وتخرج عليه جم غفير من سدنة الشريعة وحماة الدين، كالسيد عبد الله شبر، والشيخ موسىٰ ابن الشيخ جعفر كاشف الغطاء، وأخيه الشيخ علي، وغيرهم».

وله مؤلفات عديدة ذكرها شيخنا الطهراني في ترجمته منها (مقابس الأنوار) في أحكام النبي المختار وعترته الأطهارعليهم‌السلام طبع بإيران سنة ١٣٢٢ هـ، وهو من المصادر المعول عليها في هذا الفن، ومنها (كشف القناع) عن وجود حجية الإجماع، طبع أيضاً بإيران سنة ١٣١٧ هـ، ومنها (منهج التحقيق) في التوسعة والتضييق (مخطوط) عليه إجازة أستاذه كاشف الغطاء له وتاريخ الإجازة

سنة ١٢١١ هـ، أجازه فيها وهو لم يتم السنة الخامسة والعشرين من عمره، ومنها (رسالة) ذكر صاحب (قصص العلماء) أنها في تراجم جمع من مشاهير العلماء، وللشيخ أسد الله إجازة الرواية عن الوحيد البهبهاني، والسيد محمد مهدي بحر العلوم، والسيد علي صاحب (الرياض) والسيد ميرزا مهدي الشهرستاني، والشيخ أحمد الاحسائي.

وله ستة أولاد أجلاء أمجاد، هم الشيخ مهدي والشيخ إسماعيل، والشيخ باقر، والشيخ تقي، والشيخ حسن والشيخ كاظم، وهو جد أسرة آل أسد الله المعروفين في الكاظمية والنجف الأشرف.

توفي الشيخ أسد الله بالنجف الأشرف سنة ١٢٣٤ هـ، ودفن في مقبرته جنب مقبرة أستاذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء رحمه الله ورثاه بعض العلماء والشعراء، وأرخ وفاته السيد باقر ابن السيد إبراهيم الكاظمي بقوله:

ومذ حل أقصى السوء قلت مؤرخاً
(بكت أسد الله التقي المساجد)

وفي قوله: (حل أقصى السوء) إشارة إلى إضافة عدد واحد لمادة التاريخ.

أولاد الشيخ عبد النبي وأحفاده:

الذي ظهر لنا ـ حسب الاستقراء التام ـ أنّ للشيخ عبد النبي الكاظمي ثلاثة أولاد ذكوراً، ذكرهم أرباب المعاجم الرجالية:

١ ـ الشيخ جعفر، ذكره شيخنا الإمام الطهراني في القسم الأول من (الكرام البررة) ص ٢٦٢ فقال: «عالم جليل، كتب بخطه (تكملة نقد الرجال) تأليف والده

الذي ألفه في سنة ١٢٤٠ هـ، فرغ المترجم له من الكتابة في سنة ١٢٦٧ هـ، وقرظه ببيتين كتبهما عليه بخطه وهما قوله:

لله درك مـــن كـــتابٍ نـــاقدٍ يكســو الروايــة نقده توضيحا

كشفت محجته وفصل خطابه كــنه الرواة مــعدلاً مــجروحا

فوفاته بعد تاريخ سنة الكتابة، رأيت تملكه على ظهر (الغرة) لوالده في شرح الدرة».

وله أربع بنات:

إحداهما: زوجة العلامة الحجة السيد مهدي ابن السيد صالح الحكيم الطباطبائي، المتوفى بقرية (بنت جبيل) من قرى جبل عامل سنة ١٣١٢هـ، والمدفون بها في مقبرة خاصة به وهي والدة كل من العلامة الجليل السيد محمود المولود سنة ١٢٨٨ هـ، والمتوفى ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ، والعلامة الفقيه الحجة المرجع الأعلى ـ اليوم ـ الإمام سيدنا السيد المحسن الحكيم الطباطبائي ـ دام ظله الوارف ـ المولود سنة ٦ يوم عيد الفطر سنة ١٣٠٦ هـ

والثانية: زوجة الشيخ عباس الدجيلي النجفي، ووالدة كل من العلامة الجليل الشيخ خضر الدجيلي المتوفى يوم ٩ شهر رمضان سنة ١٣٨٣ هـ، وأخويه الحاج هادي الدجيلي المتوفى ١٣ شوال سنة ١٣٣٥ هـ، والمرحوم الحاج مهدي الدجيلي.

والثالثة: زوجة السيد محسن ابن السيد مصطفى الحكيم، ووالدة كل من السيد محمد والسيد أحمد الحكيم.

والرابعة: تزوجها أحد أقاربها، ولا نعلم أن للشيخ جعفر ولداً ذكراً.

٢ ـ الشيخ محمد علي، ذكره سيدنا الأمين العاملي في أعيان الشيعة (ج ٤٦، ص ١٠٧) فقال: كان أبوه الشيخ عبد النبي الكاظمي من أهل الكاظمية سكن قرية (جويا) من جبل عامل، وكان ولده الشيخ محمد علي عالماً فاضلاً أديباً شاعراً، وجدنا بخطه (تكملة الرجال) لوالده[1] ثم أصيب في عقله، وصعد يوماً على سطح وأراد أن يطير فألقىٰ نفسه في الهواء فسقط فمات، ومن شعره قوله:

الهجر شأنك والتبريح لي شان	والحسن منك ولكن ليس إحسان
ما سر قلبي بوصلٍ منك آونةً	إلّا وأعقبه نأي وهجران
إن نار قلبي حكت نار الخليل فقد	غدا لنوح بطرفي منك طوفان
أو تمس عني بعيد الدار مغترباً	فأنت في العين لي نور وإنسان
وفي الحشا لك بيت أنت ساكنه	فأنت للقلب روح وهو جثمان
ومذ وقفت وأحبابي نووا ظعناً	فاضت دموعي لهم والقلب ولهان
أنشدت ربعك لما أن مررت به	وهاج لي منه أشواق وأشجان
(سقاك سارٍ من الوسمي هتان	ولا رقت للعوادي فيك أجفان)
قد كنت مألف آرام بها علقت	أيدي الغرام فقل لي أين همُ بانوا
ولم يخامر فؤادي غير حبهم	ولم أخن بعهودي إن همُ خانوا
ما مر ذكر النوىٰ يوماً علىٰ خلدي	إلّا ودمعيَ منهلٌ وهتان

١ ـ يشير إلىٰ ما أوردناه عنه آنفاً في ترجمة والده الشيخ عبد النبي وكان تاريخ كتابته للتكملة في غرة جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٢٧٩ هـ، ولا نعلم كم عاش بعد هذا التاريخ.

لله أيـام جـرعاء الحـمىٰ فـلنا — لذيذ عيشٍ مضىٰ فيها وأزمان

أيام أسحب أذيال الصِبا مرحىً — وللشـبيبة أغـصان وأفـنان

مـرآي طـلعة أقـمار عـلقتهم — ومسـمعي بينهم رجع وألحان

أهـل بـحزوى وجيران بكـاظمة — وبـالأبريق لي صـحب وخـلان

وليـلة بت والصـهباء طاف بـها — علىٰ الندامىٰ مريض الجفن وسنان

صلت الجبين هضيم الكشح ذو مرح — والصـدر والنـهد كـافور ورمـان

لو لم يكن لحظه سيفاً يحيط بـه — جـفن لمـا قـيل للأغـماد أجـفان

عن العذيب روىٰ لي ريقه وروىٰ — عـن بـارقٍ مـنه لي ثـغر وأسـنان

البـدر غـرته والليـل طـرّته — والغـصن قـامته والردف كـثبان

وله أيضاً في رجلين أحدهما من بني (فواز) والآخر من آل (هزيمة) ضمنا الأعشار:

الله أكـبر أي خـطبٍ هـائلٍ — أوهىٰ القلوب وقـد أنـاخ بـعامل

الفـوز رامـوا والنـجاة فـجاءهم — (فـواز) مـا فـازوا لديـه بـطائل

راموا الهـزيمة فـالتقوا (بـهزيمة) — فـتقابل الضـدان أعـظم نـازل»

ولا نعلم من أخبار الشيخ محمد علي أكثر من ذلك كما لا نعلم هل له ذرية في جبل عامل أو غيره أو لا، ولعل المستقبل يكشف لنا ذلك.

٣ ـ الشيخ أحمد، ذكره الأستاذ الفاضل المحقق الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي في كتابه (تاريخ المشهد الكاظمي)، ص ٢٤٥ المطبوع ببغداد

سنة ١٣٨٧ هـ، فإنّه ذكره في فصل سدنة المشهد الكاظمي وترجم أباه أولاً ثم ذكره وأحفاده الذين تولوا السدانة مفصلاً، وما قيل فيهم مدحاً ورثاء، ونحن ننقل ملخص ما ذكره مع بعض الزيادات، فقال حفظه الله:

«الشيخ أحمد بن عبد النبي ومحمد بن أحمد بن عبد النبي» ولي أحدهما سدانة الحرم بعد سفر الشيخ إلىٰ جبل عامل، بعد سنة ١٢٤٤ هـ، وقد توفيا بالطاعون حينما داهم الكاظمية في سنة ١٢٤٦ هـ.

«الشيخ عبد الرزاق بن محمد بن أحمد بن عبد النبي» ولي السدانة سنة ١٢٤٦ هـ، وحظي بسدانة المشهد الغروي في سنة ١٢٥١ هـ، ثم حصل علىٰ التزام قضاء الحلة، وعندما تولىٰ أمر المشهد الغروي سكن هناك وأودع شؤون المشهد الكاظمي إلىٰ ولده السيد طالب، وتوفي عبد الرزاق في سنة ١٢٦٢ هـ.

«الشيخ طالب بن عبد الرزاق» ولد سنة ١٢٣٠ هـ، وولي السدانة إثر وفاة أبيه سنة ١٢٦٢ هـ، وكان قبل ذلك ـ كما سلف ـ نائباً عن أبيه في القيام بهذا الأمر، تألب عليه خصومه فوشوا به لدىٰ الحكومة العثمانية فعزلته عن السدانة سنة ١٢٨٠ هـ، أيام ولاية عمر باشا علىٰ العراق، ولما ولي مدحت باشا أمر العراق بذل جهداً كبيراً في سبيل عودة الشيخ طالب لمركزه فأعيد في سنة ١٢٨٦ هـ، وتوفي الشيخ طالب في سادس شهر شوال سنة ١٢٩٢ هـ.

«الشيخ عيسىٰ بن عبد الرزاق» تولىٰ السدانة بعد وفاة أخيه الشيخ طالب، وعارضه فيها ابن أخيه الشيخ حسن ابن الشيخ طالب محتجاً بكون السدانة وراثية يرثها الولد من أبيه، ثم تم الاتفاق بينهما علىٰ أن يكون الشيخ حسن رئيساً للبلدية ويظل الشيخ عيسىٰ سادناً للمشهد، وتوفي الشيخ حسن بعد وفاة أبيه بستة أشهر، وكان أخوه عبد الحميد يومذاك طفلاً صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فاستمر الشيخ

عيسىٰ بسدانته إلىٰ آخر حياته، وتوفي ليلة الأربعاء ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٤ هـ.

«الشيخ عبد الحميد بن طالب» ولد ٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ هـ، وتوفي أبوه وهو ابن عشر سنين، ثم توفي عمه الذي ولي أمر السدانة بعد الشيخ طالب وهو ابن ٢٢ عاماً، وتولىٰ الشيخ عبد الحميد شؤون السدانة حتىٰ حلت سنة ١٣١٩ هـ حيث ورد فرمان من السلطان العثماني بتعيين الشيخ عيسىٰ وحرمان الشيخ عبد الحميد من ذلك، ولكن الأمر لم يدم طويلاً فعادت السدانة إلىٰ الشيخ عبد الحميد بعد سنتين من عزله، ثم توفي الشيخ عبد الحميد يوم الخميس الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٣٦ هـ.

«الشيخ علي بن عبد الحميد» ولد سنة ١٣١٨ هـ، وولي سدانة المشهد في أوائل عام ١٣٣٧ إثر وفاة أبيه، وبقي في هذا المركز قرابة ٤٨ عاماً، بذل خلالها كثيراً من الجهود في سبيل المشهد الكاظمي ثم توفي ليلة الخميس عاشر صفر سنة ١٣٨٥ هـ وأوصىٰ أن يدفن في الصحن الشريف العلوي في النجف الأشرف، فدفن فيه في الجانب القبلي.

«الشيخ فاضل بن علي بن عبد الحميد» ولد سنة ١٣٤٤ هـ، وفي سنة ١٣٧٠ هـ أصبح نائباً عن أبيه في السدانة، ثم أصبح سادناً للمشهد إثر وفاة أبيه، وصدر المرسوم الجمهوري بذلك في ٧ ـ ٧ ـ ١٩٦٤ م، وما يزال سادن المشهد الكاظمي حتىٰ اليوم، سدد الله خطاه».

التعريف بالكتاب:

الكتاب عديم النظير في جامعيته في الاستقصاء لأحوال الرجال وقضاياهم عالج فيه جملة كثيرة من القضايا التي في الرجال نقضاً وإبراماً وقد عرّفه مؤلفه

ـ نفسه ـ في إجازته للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد آل الحر العاملي الجبعي المؤرخة سنة ١٢٤٦ هـ ـ كما تقدم آنفاً ـ فقال فيها ـ عند تعداد مؤلفاته ـ: «ومنها الحاشية الرجالية المسماة (تكملة الرجال) علىٰ (نقد الرجال) للأمير مصطفىٰ التفريشي، جمعت فيها ما حكي عن كتب الرجال من الأخبار والفتاوىٰ والتحقيقات وما يرد عليها وما يؤيدها علىٰ طريق النقض والإبرام...».

وذكر في (ج ١، ص ١٤٨) من الكتاب أنه: «لا يخفىٰ علىٰ من مارس كتب الرجال وغيرها أن هذا الكتاب ـ يعني كتاب نقد الرجال ـ أيضاً لا يشتمل علىٰ جميع أسمائهم ولا جميع أحوالهم ـ كما ستطلع ـ وما استثناه من الشذوذ فليس كذلك فأنا نذكر أسماء كثيرة من غير ما ذكره هو».

وذكر في (ص ٨٤) ما نصه: «... وقد جمعت أحوالهم وأعربت محاسنهم ومساويهم كتب معلومة مدونة في تراجم وعناوين معنونة من قدمائنا، وأجلاء أصحابنا، وهي كتابا أبي عمرو الكشي، وأبي العباس النجاشي، وكتابا الشيخ، وابن الغضائري، ورجال علي بن أحمد العقيقي، وقد جمعها جماعة من المتأخرين، منهم المصنف رحمه الله ـ يعني صاحب نقد الرجال ـ، ثم إني عثرت علىٰ تحقيقات فائقة، وتدقيقات رائقة، لبعض فقهائنا وغيرهم، وكثير من الأخبار، في موارد منتشرة، ومواضع متبددة لم يجمعها كتاب، ولا نظمها ناظم مستطاب، فجمعت من شواردها في هذا الكتاب، تسهيلاً علىٰ طالبها، وتيسيراً لخاطبها، وجعلتها تعليقاً علىٰ هامش (نقد الرجال) للمولىٰ الفاضل (أمير مصطفىٰ التفريشي قدس سره) وكانت تحول دون تدوينه العوائق، وتقطعني عنه العلائق، فدوّنته حاشية عليه لأستغني عن نقل عبارات المدوّن من كتب الفن، ويكون منحصراً في نقل العبارات الشاردة، والفوائد المتبددة، ويكون ذيلاً لكتابه، وتكملة في بابه، فلذلك

سميته بكتاب (تكملة الرجال).

وأنت إذا تأملت هذا الكتاب وجدت كم مجهول أثبت وثاقته، وكم من فاسق حقق عدالته وكم من عدل أبان فسقه، وكم من وفاق منقول يحوّل إلىٰ خلاف، وكم من خلاف آل إلىٰ خلاف، وكم من دعوىٰ عُلم سندها، وبان اعتضادها وكم من عبارة مجملة أوضحتها الأدلة، أو صارت محتملة، إلىٰ غير ذلك».

ثم عدّ الكتب التي نقل عنها وهي أكثر من خمسين كتاباً، ثم أنه قدم مقدمات تشتمل علىٰ فوائد في علم الرجال، راجعها (ص ٩١ ـ ١٤٨) ومنها اختلاف الأخباريين في الحاجة إلىٰ علم الرجال، واتفاق الأصوليين والمجتهدين علىٰ شدة الحاجة إليه، وقد برهن علىٰ ذلك بوجوه، وأورد فيها قول بعض الأخباريين بعدم الحاجة إليه، وفندها تفنيداً، بتحقيقات شيقة وحجج قوية مركزة لا تقبل الجدل، ثم أخذ في بيان تعليقاته علىٰ (النقد) حسب ترتيب الحروف كالأصل، ثم ذكر باباً خاصاً للكنىٰ وباباً خاصاً للألقاب والنِسب، حسب ترتيب كتب تراجم الرجال المألوفة ثم علق علىٰ أربع فوائد من الفوائد الست التي ذكرها صاحب (النقد) آخر الكتاب، ثم ختم كتابه، وفرغ من تصنيفه ليلة الثلاثاء في النصف من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ.

كلمتنا الأخيرة:

عهدت إلينا إدارة مكتبة سيدنا الإمام الحكيم الطباطبائي بتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وأنهي إلينا أنه بأمر سيدنا الإمام الحكيم ـ دام ظله ـ فما وسعنا إلّا إجابة الطلب، وامتثال الأمر، وهذا ثاني كتاب جليل ومؤلف ثمين تمثله المكتبة

للطبع، وهي تواصل في طبع نفائس المخطوطات الإسلامية من التراث الإسلامي الذي قضت عليه أعوام وقرون وهو مطمور في زوايا الخمول، أخنىٰ عليه الدهر حتىٰ صار عرضة للتلف، تعبث به أيدي أقوام لا يقدرون له قدراً، يحسبون أنه أوراق مبعثرة قد سودت بمداد، فلا قيمة له عندهم ولا عناية، وكم لأمثال هذا الكتاب من التراث الإسلامي بددته الظروف والأحوال القاسية التي طرأت علىٰ البلاد الإسلامية نتيجة لعوادي الأيام فتفرقت في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية وتبعثرت هنا وهناك واستبدت بها أقوام أرادوا طمسها ومحو آثارها فأودعوها في الرفوف أكلة للأرضة، ويا للأسف.

ذلك هو الذي حرك حفيظة سيدنا الإمام الحكيم ـ دام ظله ـ علىٰ تأسيس مكتبة ضخمة عامة في النجف الأشرف ضمت ـ حتىٰ الآن ـ من المطبوعات المتنوعة قرابة (٢٣٠٠٠) مطبوعاً، ومن المخطوطات الثمينة حدود (٤٠٠٠) مخطوطاً، صرف علىٰ بنايتها مبالغ طائلة، تفتح أبوابها نهاراً يؤمها رواد العلم من كل حدب وصوب للاستفادة منها فيجدون بغيتهم ويظفرون بضالتهم.

ولهذه المكتبة فروع داخل العراق وخارجه بلغت ـ حتىٰ الآن ـ (٧١) فرعاً، وفتحت أجنحة خاصة في بعض المكتبات العامة خارج العراق.

أسست هذه المكتبة في سنة ١٣٧٧ هـ، وانتقلت إلىٰ بنايتها الجديدة في شارع الرسول صلى الله عليه وآله قرب الصحن الشريف في ٢٧ شهر رجب ١٣٨٦ هـ.

صورت ـ حتىٰ الآن ـ من معهد المخطوطات العربية في القاهرة ما يقارب ثلث مليون صورة، وما يقارب مائة ألف صورة من مختلف المكتبات العالمية الأخرىٰ.

أهدت إدارة المكتبة إلىٰ مختلف الجهات العامة والخاصة ـ حتىٰ هذا

التاريخ ـ حدود (٣٨) ألف مطبوع.

عين ـ دام ظله ـ لهذه المكتبة ولفروعها مدراء قديرين ذوي كفاءة يحافظون على راحة الزائرين، فيهيئون لهم ما يبتغون من الكتب التي تخص مواضيعهم، وفق النظام الخاص، فجزى الله سيدنا الأعظم خير جزاء المحسنين، وسدد خطاه، وأدام ظله.

وقد هيأ لي مدير المكتبة في النجف الأشرف الفاضل الجليل السيد محمد تقي الحكيم سبط سيدنا الإمام الحكيم ـ حفظه الله ـ عند تحقيقي لهذا الكتاب المصادر المخطوطة والمطبوعة فاستعنت بها على مشروعي.

فمما هيأه لي نسخة من الكتاب بخط ولد المؤلف العلامة الشيخ جعفر، وهي مخطوطة بخط جيد، هي الأصل لهذا المطبوع، فرغ من نسختها على نسخة أبيه المؤلف في شهر رجب سنة ١٢٦٧ هـ، كما ذكر ذلك في آخرها، ثم هيأ لي نسخة أخرى فوتوغرافية أرسلت من (دانشكاه) طهران إلى مكتبة سيدنا الحكيم ـ دام ظله ـ وقد أخذت صورتها على نسخة مخطوطة كتبت في حياة المؤلف رحمه الله، وبعد الفراغ من تأليفه للكتاب بسنة وأيام قليلة، وقد كتب في آخرها ما هذا نصه حرفياً: تم وبالخير عم في اليوم الثالث عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ هـ».

وقد ظفرت على نسخة ثالثة مخطوطة بخط جيد كتبها أيضاً ولد المؤلف الشيخ محمد جعفر رحمه الله هيأها لي الأستاذ الفاضل الشيخ رضا الأميني حفظه الله مدير مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف، وقد كتب في آخرها ما نصه: «قد التمسني بعض إخواني المؤمنين، وأخلائي المحسنين أن أستخرج هذا الكتاب الشريف إلى البياض فأجبتهم إلى ذلك طمعاً في عفوه

وتقرباً إلىٰ طاعته، والحمد لله رب العالمين، وكان انتهاء كتابتها غرة محرم من شهور سنة ألف ومائتين وأربع وستين من الهجرة النبوية، علىٰ صاحبها ألف ألف سلام وتحية، بقلم المذنب الجاني الأحقر محمد جعفر ابن المرحوم الشيخ عبد النبي ابن الحاج علي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ جواد الخازن لحرم الكاظمين عليهما السلام »، وهذه النسخة تعد أقدم تاريخاً من مخطوطة مكتبة سيدنا الحكيم بثلاث سنين، وأقدم منهما النسخة الفوتوغرافية التي كتبت في حياة المؤلف سنة ١٣٤١ هـ، وبعد ختام المؤلف من تأليفه سنة ١٢٤٠ هـ بسنة واحدة.

كانت هذه النسخ الثلاث بين يدي عند التحقيق، وقد قرأت الكتاب مراراً عديدة بتمام الدقة، وتحملت المشاق والمصاعب في سبيل تحقيقه، لما في هذه النسخ الثلاث من بعض التصحيفات والتحريفات، ولكني وفقت ـ بعون الله تعالىٰ ـ لاستخراج الصحيح بمراجعة المصادر المخطوطة الصحيحة وبذلت الجهد في شهور عديدة في هذا السبيل، ولا يقدر مجهودي ـ هذا ـ حق قدره إلّا المحققون الأفاضل ممن سلك هذا المسلك، وغاص في عباب هذا البحر الخضم، وقليل ما هم، وأنا أحمد الله تعالىٰ وحده علىٰ أن وفقني وهداني إلىٰ هذه الخدمة الجليلة، والله من وراء القصد.

ولا يسعني ـ بعد ختمي لهذه المقدمة ـ إلّا أن أشكر مدير مكتبة سيدنا الإمام الحكيم الأستاذ السيد محمد تقي نجل العلامة الكبير السيد محمد علي الحكيم ـ أيده الله ـ شكراً متواصلاً علىٰ ما هيأه لي في سبيل تحقيق هذا الكتاب من المخطوطات القيمة، كما أشكر مدير مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الأستاذ الفاضل الشيخ رضا الأميني ـ وفقه الله ـ علىٰ تهيئته لي نسخة مخطوطة من الكتاب وبعض المصادر المخطوطة الثمينة وأشكر ـ أخيراً ـ سبط سيدنا الإمام الحكيم

الفاضل الشيخ محمد مهدي نجف ـ حفظه الله ـ حيث نظم فهارس الجزء الأول من الكتاب، فإنه بذل جهوداً في تنظيمها وتنسيقها، والله أسأل أن يوفقنا وإياهم لصالح الأعمال، إنّه ولي التوفيق.

محمد صادق بحر العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي رفع قدر العلماء، ففضل مدادهم على دم الشهداء وعرفنا سرائر جملة أحاديث المعصومين، فدلنا على صفاء صدور المتقين، وخبث باطن قوم آخرين، وصلى الله على من نبعت عيون الحكمة من قلبه، فجرى زلال فصل الخطاب من لبه، محمد سيد الكونين، ونور الثقلين، وعلة إيجاد العالمين، وآله حملة علمه، وخزنة سره، وباب حكمته، ورحمة الله وبركاته.

وبعد..

فيقول العبد الجاني (عبد النبي بن علي الكاظمي): لا يخفى أنّ من أجل العلوم قدراً، وأرفعها خطراً، العلم بأحوال رواة الأحاديث النبوية، وحملة الأخبار المعصومية، بل ذلك مما تشتد الحاجة إليه، وتتوفر الدواعي عليه، لما علم من وقوع الكذب فيها واختلاط بعضها ببعض ولذلك قال صلى الله عليه وآله ـ فيما نقله الفريقان ـ

«لقد كثرت عليّ الكذابة، ألا فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(١)، وما نقله الخاصة عن خاصتناعليهم السلام «إنّ لكل منا من يُكذب عليه»(٢).

ولأنّ من طبيعة الإنسان، السهو والغلط والنسيان، كما هو مشاهد بعين الوجدان والعيان، ولذلك أمر الصادق عليه السلام بالأخذ بقول العدل والأعدل، ولأنّ أخبارهمعليهم السلام متعارضة وأمروا بالأخذ بالأحدث، وكل هذه الأحوال قد بحث عنها أهل الرجال ولا تعرف إلّا به، وهذا كله يورث بداهة بطلان دعوىٰ قطعيتها من رأس بل ولا يعارض التصحيح فإنّ ذلك كما يعرض للراوي كذلك يعرض للتصحيح ولئن سلمنا قطعيتها فلا نسلم عدم احتياجنا إليه، لأنّ ذلك حينئذٍ يكون

١ ـ ذكر هذا الحديث الطبرسي في الاحتجاج: ج ٢، ص ٢٤٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، ضمن احتجاج أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام علىٰ يحيىٰ بن أكثم القاضي في مجلس المأمون العباسي، ورواه عنه المجلسيرحمه الله في البحار: ج ٢، ص ٢٢٥، طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ، وذكره أيضاً ابن الأثير الجزري في (نهاية الحديث) بمادة (بوأ) فقال: «وفيه: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» ـ ثم قال ـ: «قد تكررت هذه اللفظة في الحديث، ومعناها لينزل منزله من النار، يقال: بوأه الله منزلاً أي أسكنه إياه وتبوأت منزلاً أي اتخذته».
والكذابة بكسر الكاف وتخفيف الذال المعجمة مصدر كذب يكذب، أي كثرت عليّ كذابة الكذابين.
وذكر هذا الحديث أيضاً الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٦٢، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الكشي ـ في ترجمة عبد الله بن سبأ ـ: ص ١٠٠، طبع النجف الأشرف، وراجع أيضاً: ص ٢٥٧ منه في ترجمة أبي الخطاب.

من باب التعبد لمقبولة عمر بن حنظلة[١]، وتصحيح المحمدين الثلاثة[٢] لها على

١ ـ المقبولة هو خبر طويل مشهور بين فقهاء الإمامية وعلمائنا الأعلام رواه المشائخ الثلاثة الكليني، في أصول الكافي ـ باب اختلاف الحديث، والصدوق ابن بابويه، والشيخ الطوسي في كتبهما الحديثية، وغيرهم ـ رضي الله عنهم ـ بحيث صار أصلاً عند الأصحاب في كثير من أحكام الاجتهاد، وكون المجتهد العارف بالأحكام منصوباً من قِبلهم عليهم السلام وجملة من مسائل القضاء وكثير من المطالب المتعلقة بباب التعادل من الأصول، ولذا وصفت بالمقبولة، وهي مروية عن عمر بن حنظلة «قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أيحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الجبت والطاغوت المنهي عنه، وما حكم له به فإنّما يؤخذ سحتاً وإن كان حقه ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، ومن أمر الله عزوجل أن يكفر به، قال الله عزوجل: ﴿ **يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به** ﴾ قلت: كيف يصنعان وقد اختلفا؟ قال: ينظران إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكم ولم يقبله منه فإنّما بحكم الله استخف، وعلينا رد، والراد علينا كافرٌ ورادٌ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله» الخ.

وروى هذه المقبولة أيضاً ـ بطولها ـ الطبرسي في الاحتجاج: ج ٢، ص ١٠٦، طبع النجف الأشرف.

وعمر بن حنظلة ـ هذا ـ قد وردت فيه روايات عديدة عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام تدل على وثاقته وجلالة قدره، منها ما رواه الكليني في الكافي عن حمزة بن حمران عن عمر بن حنظلة، قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الصخر إن الله يعطي الدنيا من يحب ويبغض، ولا يعطي هذا الأمر إلّا صفوته من خلقه، أنتم ـ والله ـ على ديني ودين آبائي إبراهيم وإسماعيل».

وقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة من أصحاب الباقر عليه السلام وأخرى من أصحاب الصادق عليه السلام، وهو عجلي بكري كوفي.

٢ ـ المحمدون الثلاثة هم: محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب (الكافي) المتوفى ⟸

تقديره لا يسدّ باب التراجيح، ولأنّ قدماء أصحابنا ومتأخريهم على عدم الاعتماد على تصحيح غيرهم، ألا ترى الصدوق ﵀ مع تقدم الكافي عليه يقول: «ولم أقصد قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووا» انتهى[١].

ولهذا المقام تحقيق طويل بيناه في مقدمات (نقد القواعد) وسيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ في جملة المسائل أيضاً، فقد ظهر ابتناء استنباط الأحكام عليه، وتوقف الاستدلال لديه، وقد جمعت أحوالهم وأعربت محاسنهم ومساويهم، كتب معلومة مدونة في تراجم وعناوين معنونة من قدمائنا، وأجلاء أصحابنا، هي كتاب أبي عمرو الكشي، وأبي العباس النجاشي، وكتابا الشيخ، وابن الغضائري، ورجال علي بن أحمد العقيقي، وقد جمعها جماعة من المتأخرين، منهم المصنف ﵀[٢].

⇐ بغداد سنة ٣٢٨ هـ، ومحمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه الصدوق القمي صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) المتوفىٰ بالري سنة ٣٨١ هـ، ومحمد بن الحسن الطوسي، شيخ الطائفة صاحب كتابي (التهذيب، والاستبصار) المتوفىٰ بالنجف الأشرف سنة ٤٦٠ هـ، وهؤلاء الثلاثة هم أصحاب الكتب الأربعة المذكورة التي عليها مدار الأحكام الفقهية، وكلها مطبوعة.

١ ـ راجع: مقدمة من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ يقصد بالمصنف الأمير السيد مصطفىٰ التفريشي صاحب كتاب (نقد الرجال) المطبوع بإيران سنة ١٣١٨ هـ، وهو مشهور متداول، ألفه سنة ١٠١٥ هـ، ومؤلفه من تلامذة المولىٰ عبد الله التستري الإصفهاني المتوفىٰ سنة ١٠٢١ هـ، وإجازة المولىٰ عبد الله له موجودة بخطه علىٰ ظهر نسخة من (الكافي) وتاريخ الإجازة سنة ١٠١٩ هـ، ولم تضبط سنة وفاته، ولكنه كان حياً سنة ١٠٤٤ هـ، لأنه قد نقل عنه المولىٰ مراد التفريشي في (التعليقة السجادية) الذي ألفه في التاريخ المذكور داعياً له بقوله «أيده الله تعالىٰ»، راجع في ذلك كتاب ⇐

ثم إني عثرت على تحقيقات فائقة، وتدقيقات رائقة، لبعض فقهائنا وغيرهم وكثير من الأخبار في موارد منتشرة، ومواضع متبددة، لم يجمعها كتاب ولا نظمها ناظم مستطاب، فجمعت من شواردها في هذا الكتاب تسهيلاً على طالبها، وتيسيراً لخاطبها، وجعلتها تعليقاً على هامش (نقد الرجال) للمولى الفاضل (أمير مصطفى التفريشي قدس سره) وكانت تحول دون تدوينه العوائق، وتقطعني عنه العلائق، فدونته حاشية عليه لأستغني عن نقل عبارات المدون من كتب الفن ويكون منحصراً في نقل العبارات الشاردة، والفوائد المتبددة، ويكون ذيلاً لكتابه، وتكملة في بابه فلذلك سميته بكتاب (تكملة الرجال).

وأنت إذا تأملت هذا الكتاب وجدت كم مجهول أثبت فسقه ووثاقته، وكم من فاسق حقق عدالته، وكم من عدل أبان فسقه، وكم من وفاق منقول يحوّل إلى خلاف، وكم من خلاف آل إلى خلاف، وكم من دعوى عُلم سندها وبان اعتضادها، وكم من عبارة مجملة أوضحتها الأدلة أو صارت محتملة إلى غير ذلك، كما لا يخفى.

والكتب التي نقلت منها هي: كتاب سرائر ابن إدريس، ومعتبر المحقق، والمدارك[1] والمسالك، والدراية، والذخيرة، وحاشية المختلف للسيد فيض الله،

⇐ (مصفى المقال في مصنفي علم الرجال) لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ص ٤٦٠، طبع إيران سنة ١٣٧٨ هـ.

١ ـ المدارك: هو شرح شرائع الإسلام للمحقق الحلي رحمه الله والشارح هو العلامة الأجل محمد بن علي بن الحسين ابن أبي الحسن الموسوي العاملي المتوفى في شهر ربيع الأول ليلة العاشر منه سنة ١٠٠٩ هـ في قرية جبع من بلاد جبل عامل كما هو بخط ولده السيد حسين على ظهر مدارك الأحكام لوالده، ذكر ذلك سيدنا الحجة المغفور له السيد حسن الصدر الكاظمي، ⇐

وعبرت عنه بالحاشية، والتنقيح للسيوري[١]، وغاية المرام للصيمري[٢] ووسائل

⇐ في تكملة (أمل الآمل) وكانت ولادته ـ علىٰ ما قيل ـ ١٨ ربيع الأول سنة ٩٤٦ هـ، وكتاب المدارك خرج منه كتاب العبادات فقط، إلىٰ كتاب الحج، في ثلاثة أجزاء، فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ هـ وطبع في إيران قديماً بلا تاريخ للطبع، وهو مشهور متداول.

وأما المسالك فهو شرح الشرائع أيضاً للشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي المتوفىٰ سنة ٩٦٦ هـ، طبع بإيران سنة ١٢٧٣ هـ، وهو مشهور متداول، يقع في مجلدين وطبع بهامشه الشرائع، فرغ من تأليفه ٨ ربيع الآخر سنة ٦٦٤ هـ، كما ذكر في آخره.

وأما الدراية فهو في علم الحديث شرحه مؤلفه الشهيد الثاني زين الدين العاملي طبع أولاً بإيران سنة ١٣٠٩ هـ، وثانياً في النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، فرغ من تأليفه ١٥ شهر ذي الحجة سنة ٩٥٩ هـ، كما ذكر في آخره.

وأما الذخيرة فهو شرح إرشاد العلامة الحلي ﷺ للمحقق المولىٰ محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري المولود سنة ١٠١٧ هـ، والمتوفىٰ سنة ١٠٩٠ هـ، خرج منه في العبادات من أول كتاب الطهارة إلىٰ آخر كتاب الحج مفصلاً، وأجمل في المعاملات، وعكس في كتابه الكفاية فأجمل في العبادات وفصل في المعاملات فرغ من المجلد الأول أواخر شهر رمضان سنة ١٠٥٠ هـ، وطبع بإيران سنة ١٢٧٤ هـ، وفرغ من المجلد الثاني في شهر جمادىٰ الثانية سنة ١٠٥٣ هـ، وطبع أيضاً بإيران سنة ١٢٧٤ هـ.

وأما السيد فيض الله فهو ابن عبد القاهر الحسيني التفريشي المتوفىٰ سنة ١٠٢٥ هـ، وهو من خواص تلامذة المولىٰ أحمد المقدس الأردبيلي ﷺ وله مؤلفات عديدة ذكرها أصحاب المعاجم الرجالية، واسم حاشيته علىٰ المختلف (منهاج الشريعة) أو (مفتاح الشريعة) مخطوط.

١ ـ السيوري: هو الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري الحلي الأسدي المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ، والتنقيح شرح للمختصر النافع للمحقق الحلي، وهو شرح تام في الفقه من كتاب الطهارة إلىٰ كتاب الديات، فرغ من تأليفه في ٩ ربيع الأول سنة ٨١٨ هـ، وسيور قرية من قرىٰ الحلة، وكتابه المذكور (مخطوط).

٢ ـ الصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين الصيمري ـ من صيمرة البصرة ـ ثم انتقل إلىٰ ⇐

الحرّ، وشرح الاستبصار للشيخ محمد زين الدين والسيد نعمة الله الجزائري، وشروح أصول الكافي، ومرآة العقول للمجلسي وحواش رأيتها بخطه جمعتها كلها، وشرح محمد صالح المازندراني[١] وشرح ملا خليل[٢] وكتاب مجمع الفائدة والبرهان للمقدس[٣]، وكشف الرموز للآبي تلميذ المحقق[٤] ـ شرح المختصر النافع ـ ومشرق الشمسين والحبل المتين، وحواشيهما للشيخ البهائي رحمه الله، وحواش بخطه رأيتها معلقة على هامش رجال النجاشي جمعتها كلها، والكافي[٥].

⟸ البحرين وسكن سلماباد، وهو تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلي المتوفى سنة ٨٤١ هـ، وغاية المرام هو شرح لشرائع الإسلام للمحقق الحلي رحمه الله (مخطوط).

١ ـ المولى محمد صالح المازندراني توفي سنة ١٠٨١ هـ، وهو صهر المولى محمد تقي المجلسي الأول على ابنته، ويعبر عنه صاحب الكتاب كثيراً بـ (الصالح) له شرح أصول الكافي، طبع بإيران.

٢ ـ المولى خليل بن الغازي القزويني المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ، ويعبر عنه في هذا الكتاب كثيراً بـ (الخليل)، له شرح الكافي، فارسي سماه (الصافي) كتبه في مدة عشرين سنة، وعربي إلى أواسط كتاب الطهارة سماه (الشافي) وكانت ولادته سنة ١٠٠١ هـ، وهو من تلامذة الشيخ البهائي والسيد مير داماد، والكتابان (مخطوطان).

٣ ـ المقدس: هو المولى أحمد بن محمد الأردبيلي النجفي المعروف بالمحقق الأردبيلي وبالمقدس الأردبيلي، توفي سنة ٩٩٣ هـ، ومجمع الفائدة والبرهان هو شرح لإرشاد العلامة الحلي، مطبوع بإيران.

٤ ـ الآبي: هو الفقيه الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي وكشف الرموز هو شرح للمختصر النافع، فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ٦٧٢ هـ، وهو (مخطوط).

٥ ـ الكافي لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، وهو أحد الكتب الأربعة الحديثية طبع مكرراً.

وبصائر الدرجات للصفار، وحواش للسيد مهدي الطباطبائي قدس سره [١] ـ بخطه غير مذكورة فيما جمع متفرقاته ـ ورسالة كمال شهر رمضان للشيخ المفيد رحمه الله وشرحه على اعتقادات ابن بابويه، ومنتقى الجمان للشيخ حسن رحمه الله وإقبال ابن طاووس وفرج المهموم [٢] وحواشي العلامة محمد تقي المجلسي، والمعتصم للمولى محسن الكاشي، وحواشي المصنف [٣] التي علقها على الهامش، وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة، نسبه المجلسي في البحار للشيخ ميثم البحراني [٤].

---

١ ـ السيد مهدي الطباطبائي هو سيدنا الحجة العظمى الملقب (بحر العلوم) والمتوفى سنة ١٢١٢ هـ.

٢ ـ فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم للعالم الزاهد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني المتوفى سنة ٦٦٤ هـ، طبع الكتاب بالنجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

٣ ـ تقدم ـ آنفاً ـ أنّ المصنف هو المير مصطفى التفريشي صاحب كتاب (نقد الرجال) المطبوع، وللمولى محمد تقي المجلسي الأول حواش على نقد الرجال.

٤ ـ وبخط شيخنا أسد الله: «وربما ينكر كون كتاب الاستغاثة لابن ميثم لأنه ذكر فيه: أن من جملة مصنفاته كتاب الأنبياء وكتاب الأوصياء ومؤلفهما ـ على ما ذكره النجاشي ـ علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي، وذكر من جملة كتبه كتاب البدع المحدثة، ولعله هذا الكتاب الذي اشتهر بالاستغاثة، وكذلك حكم الشيخ يوسف البحراني في الإجازات وغيره، ويدل على ذلك تتبع كلامه وروايته بلا واسطة عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي» انتهى.

وذكرنا في ترجمة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله له كلاماً طويلاً يظهر منه صدق قول شيخنا قدس سره. (منه قدس سره).

ومراده بقوله: «وكذلك حكم الشيخ يوسف البحراني في الإجازات» أنه حكم بأن كتاب الاستغاثة للشيخ ميثم البحراني، راجع لؤلؤة البحرين: ص ٢٥٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

وبحار الأنوار[١] ومختلف الشيعة للعلامة، وجامع المقاصد للشيخ علي والذكرىٰ[٢] والخرائج والجرائح[٣] وشرح النهج لابن أبي الحديد، وشرح (الفقيه) نسبه الحرّ للشيخ أبي علي الطبرسي، والتحرير شرح الوسائل كلاهما للحرّ[٤] وعيون أخبار الرضاعليه‌السلام، والخصال، والعوالم،

---

١ ـ بحار الأنوار للمحدث المولىٰ محمد باقر المجلسي الثاني المتوفىٰ سنة ١١١١ هـ وهو أحد الجوامع الثلاثة، طبع بإيران مكرراً.

٢ ـ ذكرىٰ الشيعة في أحكام الشريعة للشيخ أبي عبد الله محمد بن جمال الدين مكي بن شمس الدين محمد الجزيني العاملي المتوفىٰ شهيداً سنة ٧٨٦ هـ ويعبر عنه بالشهيد الأول، طبع كتاب الذكرىٰ بطهران سنة ١٢٧١ هـ، وقد طبع في آخره تمهيد القواعد لزين الدين الشهيد الثاني.

٣ ـ الخرائج والجرائح في معجزات المعصومينعليهم‌السلام للشيخ الإمام قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي المتوفىٰ بقم سنة ٥٧٣ هـ مرتب علىٰ عشرين باباً، طبع ـ منضماً مع كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الاثني عشرعليهم‌السلام للشيخ علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الراوي عن الصدوق ابن بابويه وعن ابن عياش، ومع الأربعين حديثاً للمجلسي الثاني ـ بإيران سنة ١٣٠٥ هـ.

٤ ـ يعني أنّ الوسائل وشرحه المسمىٰ (تحرير وسائل الشيعة وتحبير مسائل الشريعة) كلاهما للشيخ المحدث محمد بن الحسن الحرّ العاملي المتوفىٰ سنة ١١٠٤ هـ.

قال في ترجمة نفسه في كتابه (أمل الآمل) ما هذا نصه: «وفي العزم ـ إن مد الله تعالىٰ في الأجل ـ تأليف شرح كتاب (وسائل الشيعة) ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ يشتمل علىٰ بيان ما يستفاد من الأحاديث، وعلىٰ الفوائد المتفرقة في كتب الاستدلال من ضبط الأقوال ونقد الأدلة، وغير ذلك من المطالب المهمة، أسميه «تحرير وسائل الشيعة وتحبير مسائل الشريعة»، توجد نسخة منه في بعض مكتبات النجف الأشرف يقول في أوله: «لما ألفت كتاب تفصيل وسائل الشيعة التمس جماعة تأليف شرح لذلك الكتاب يشتمل علىٰ توضيح الأحاديث، وبيان

⇐

والعلل[١]، وإرشاد الديلمي، وكتاب الغيبة للنعماني، وروضة الواعظين، وكتاب كفاية النصوص، ومقتضب الأثر[٢] والنقل عنه باسمه الأول، ومجمع البحرين

⟸ نكتها، ووجوه الترجيح وتقرير دلالتها، ويجمع سائر الأدلة والأقوال، وأكثر الفوائد المتفرقة في كتب الاستدلال».

ثم يقول: «ولابد من تقديم مقدمة تشتمل علىٰ فوائد مهمة نافعة في هذا المرام، فيها أهم ما ذكره الأصحاب في كتب الفقه من المقدمات، وهي اثنتا عشرة». وفهرس هذه المقدمات:

الأولىٰ: في مطالب هذا الشرح من بيان السند، ووجوه الصحة والضعف، وضبط أسماء الرواة، وبيان التواتر أو الإجماع أو الأقوال من الخاصة والعامة، وإعراب الكلمات ولغاتها.

الثانية: في الكتب المأخوذ منها.

الثالثة: في تعريف الفقه وموضوعه وغايته.

الرابعة: في فضله.

الخامسة: في وجوه طلبه.

السادسة: في وجوب العمل.

السابعة: في تصحيح القصد.

الثامنة: في العلوم الموقوف عليها التفقه.

التاسعة: في اصطلاحات الفقهاء.

العاشرة: في تحريم القول بغير علم.

الحادية عشرة: في مباحث الألفاظ المذكورة في الأصول.

الثانية عشرة: في الأدلة الشرعية. وبسط القول في الأخيرتين.

وقال في آخره: «وحيث ذكرنا ما ينبغي ذكره في المقدمة من الفوائد المهمات تعين الشروع في المقصود بالذات».

١ ـ هذه الكتب الأربعة ما عدا العوالم مطبوعة، وهي للصدوق ابن بابويه ﵀.

٢ ـ مقتضب الأثر في النص علىٰ الأئمة الإثني عشر: هو تأليف أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن عياش الجوهري المعاصر للشيخ الصدوق ابن بابويه القمي، ذكره النجاشي في ⟸

ومرتب مشيخة الصدوق للطريحي، وكتاب ربيع الشيعة لابن طاووس[١] وربما عثرت علىٰ شيء من غيرها، تركت ذكره لقلة التناول منه، والله سبحانه وتعالىٰ أسأل أن يوفقني لإكماله بأكمل وجه من ضبطه عن الخلل ويسددني عن الزيغ والخطأ والغلط والزلل، وأن يجعله ذخيرتي في الآخرة ويرفعني به إلىٰ الدرجات العامرة، وأن ينفع به إخواني في الدين وأخلائي من المؤمنين، فإنه ولي التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم، ولنقدم أمام المقصود كلاماً في مسائل.

مسألة:

الرجال هو علم يعرف به أحوال الرواة من حيث قبول خبرهم ورده.

فخرج بقيد الحيثية علم التواريخ فإنه قد يعرف به أحوالهم إلّا أن المقصود من التعريف هو مجرد معرفة أحوال السلف لا من تلك الحيثية، وكذلك يخرج ما

⇐ رجاله، وكانت وفاته سنة ٤٠١ هـ، وطبع الكتاب بالنجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ.

وأما كتاب روضة الواعظين فهو للشيخ أبي علي محمد بن علي الفتال النيسابوري المعروف بابن الفارسي المتوفىٰ سنة ٥٠٨ هـ، طبع الكتاب أولاً بإيران سنة ١٣٠٣ هـ، وثانياً بإيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

١ ـ قد وقفت علىٰ إعلام الورىٰ للطبرسي، وربيع الشيعة لابن طاووس وتتبعتهما من أولهما إلىٰ آخرها فوجدتهما واحداً من غير زيادة ونقصان، ولا تقديم ولا تأخير أبداً إلّا الخطبة، وهو عجيب من ابن طاووس علىٰ جلالته، وقدرته تغنيه عن هذا العمل، ولتعجبي واستغرابي صرت أحتمل احتمالات، فتارة أقول لعل ربيع الشيعة غيره، ونحو هذا، حتىٰ رأيت المجلسي ﷺ في البحار ذكر الكتابين ونسبهما إليهما، ثم قال: هما واحد وهو عجيب.

(منه ﷺ)

يذكر في كتب الرجال في مطاوي كلماتهم مما ليس له دخل في القبول والرد.

وموضوعه: هو الرواة من تلك الحيثية.

وغايته: قبول خبرهم أو رده للعمل بمضمونه لتحصيل السعادة الأبدية.

ومباديه التصديقية: من الكلام والقواعد التي يبتني عليها التوثيق والتحسين والتضعيف كقاعدة أن تصحيح السند هل يقتضي الوثاقة أم لا؟ وأنّ الجرح والتعديل هل هو من باب الظنون الاجتهادية أو الرواية أو الشهادة؟ وأن توثيق غير الإمامي هل يعتمد عليه أم لا؟ وسائر ما ذكرنا في مقدمات الكتاب وأمثاله.

والتصورية: كتصور الموضوع وجزئياته وأجزائه مما يتوقف عليه القبول أو الرد.

ومسائله: المطالب المثبتة فيه، ككونه ثقة أو ممدوحاً أو ضعيفاً كقولهم: زرارة ثقة، ووهب بن وهب ضعيف، وأمثاله، وأما نحو تمييز المشتركات وضبط حركات الموضوع وسكناته فوجهان، من أنهم يعدون الكتب المصنفة في ذلك ـ كإيضاح العلامة[1] ومشتركات الكاظمي[2] ـ من كتب الرجال فتكون من

---

١ ـ إيضاح الاشتباه في ضبط تراجم الرجال مرتب علىٰ ترتيب حروف أوائل الأسماء مع ذكر حركات تلك الحروف، للعلامة الحلي الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر المتوفىٰ سنة ٧٢٦ هـ، فرغ من تأليفه في ١٩ شهر ذي القعدة سنة ٧٠٧ هـ، وطبع بطهران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ ـ الكاظمي ـ هذا ـ هو الشيخ محمد أمين بن محمد علي بن فرج الله الكاظمي الذي كان حياً سنة ١١١٨ هـ، كما وجد شيخنا الطهراني (صاحب الذريعة) بعض تملكاته في التاريخ المذكور، وهو تلميذ الشيخ فخر الدين الطريحي النجفي وشارح كتابه «جامع المقال فيما

⇐

المقاصد، ومن أنها لا تفيد التوثيق ولا الجرح بذلك القدر، وأنها مما يبنىٰ عليها القبول والرد فتكون من المبادي، وهو الأظهر، وتسمية تلك كتب الرجال لعلها مجاز، وفيهما نظر لأنّ لقائل أن يقول: كما أن المقصود الأصلي منه الأول كذلك تمييز المشتركات وتشخيص الرواة وبيان المتعدد والمتحد وأمثاله مقصود أصلي فتأمل.

مسألة:

كثيراً ما يقع النزاع بين علماء الرجال في الرجل باعتبار التعدد والاتحاد كما وقع في العباس بن عامر القصباني، وأبي الفضل الثقفي القصباني، وغيرهما ومنشأه أنّ الشيخ رحمه الله لما رتب كتابه في الرجال بترتيب الأئمة عليهم السلام وكثير من الرواة من يلقىٰ أكثر من واحد منهم عليهم السلام فيكرر الشيخ ذكره كي يعلم بأنه أدرك أكثر من واحد منهم، ومع هذا فربما يزيد بعض الصفات وقد ينقص، وأعظم مايكون سبباً للاشتباه ذكره مرة في باب أحدهم عليهم السلام وأخرىٰ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام [1] فتوهم كثير التعدد حذراً من تناقض قوله فيحكم بالتعدد، وهذا

⇐ يتعلق بالحديث والرجال» ثم كتب بعده «هداية المحدثين إلىٰ طريقة المحمدين» في تمييز المشتركات، ويعرف بمشتركات الكاظمي ألفه سنة ١٠٨٥ هـ، وهي سنة وفاة أستاذه الطريحي المذكور، وينقل عنه كثيراً أصحاب التراجم الرجالية، منهم أبو علي الحائري في (منتهىٰ المقال) وجعل رمزه (مشكا).

١ ـ وهم كثيرون:

منهم: فضالة بن أيوب الأزدي، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرىٰ في باب أصحاب الرضا عليه السلام، وثالثة في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

⇐

كثيراً ما يعتبره ابن داود(١) فيحكم بالتعدد، ولقد أحسن بعض مشايخنا ـ سلمه الله تعالىٰ ـ في توجيه ذلك حيث قال: «قد يقطع الشيخ علىٰ رواية الراوي عنهم عليهم السلام بلا واسطة فيذكره في باب من روىٰ عنه، وقد يقطع بعدم الرواية عنهم عليهم السلام فيذكره في باب من لم يرو، وقد يحصل له الشك في ذلك فلا يمكنه التطلع والتفحص عن حقيقة الحال فيذكره في البابين تنبيهاً علىٰ الاحتمالين».

وقيل: إنما يذكره فيهما باعتبار الأمرين، أعني أنه قد يروي عنهم بلا واسطة فيذكره في باب من روىٰ عنهم عليهم السلام وقد يروي بواسطة فيذكره في باب من لم يرو، وقد يروي بهما فيذكره في البابين.

⇐ ومنهم: القاسم بن عروة، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الصادق عليه السلام وأخرىٰ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

ومنهم: القاسم بن محمد الجوهري، فإنه ذكره مرة في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرىٰ في باب أصحاب الصادق عليه السلام وثالثة في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، ومن تتبع رجال الشيخ يرىٰ الكثير من ذلك.

١ ـ ابن داود: هو الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي، ترجم نفسه في كتاب رجاله: ص ١١١ ـ ١١٣، وقال: «مولده خامس جمادىٰ الآخرة سنة ٦٤٧ هـ» وعدّ مؤلفاته في ترجمته، فرغ من تأليفه سنة ٧٠٧ هـ، وهو عالم فاضل جليل صالح محقق متبحر من تلامذة المحقق نجم الدين الحلي رحمه الله ، والسيد جمال الدين ابن طاووس، يروي عنه الشهيد بواسطة ابن معية، وقد أثنىٰ عليه الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين ابن الشيخ عبد الصمد العاملي والد البهائي، وذكره المصنف (صاحب النقد) في كتاب رجاله وأثنىٰ عليه، وقد نقل في كتاب رجاله ما في فهرستي الشيخ الطوسي والنجاشي، والكشي، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي وكتاب ابن الغضائري، والبرقي، والعقيقي، وابن عقدة، والفضل بن شاذان وابن عبدون وغيرها، ولم يذكر من المتأخرين عن الشيخ الطوسي إلّا أسماء يسيرة ولم تضبط سنة وفاته.

وله وجه آخر وجيه يشهد به بعض كلام الشيخ، وهو أنه قد يقع الخلاف في ملاقاة الراوي للمعصوم عليه السلام فيذكره في البابين إشارة إلىٰ الخلاف وجمعاً للأقوال، وقد يقع الاشتباه في التعدد والاتحاد من جهة أنّ الكشي يذكره بصفات والنجاشي يذكره بخلاف بعض الصفات، وسيجيء غير ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

والضابط في معرفة ذلك أنه متىٰ اتحد الاسم واسم الأب وبعض الصفات ـ لا سيما إذا كانت تلك الصفات نادرة الاستعمال ـ فالظاهر الاتحاد، لأنا نجد أهل المحاورات والعرف لا يزيدون في تعريف المجهول علىٰ أكثر من هذا ونراهم يحكمون بالاتحاد بهذا المقدار، ولأنّ جميع الظنون الرجالية لا يزيد علىٰ أكثر من هذا، ولو كان المطلوب أكثر من هذا لما عُرف كثير من الرجال.

ويرشدك إلىٰ ما قلناه أنه جرت السيرة واستمرت الطريقة علىٰ أنه إذا وجد اسم راوٍ في كتب الحديث ورأوه في كتب الرجال متعدداً ميّزوه بمن قبله ومن بعده، كل ذا استناداً إلىٰ ظهور ضعيف يعارضه احتمالات كثيرة ويحكمون بأنه هو، وكذا إذا رأوا رجلاً موصوفاً بصفة فرأوه في كتب الرجال علىٰ هذا الوصف والاسم، حكموا بأنه ذلك ولو تخالفا في بعض الصفات.

هذا مع أنّ الأصل عدم التعدد ومجرد اتحاد الاسم واسم الأب لا يصحح الحكم بالاتحاد، وكذا إذا انضاف إليهما اسم الجد.

نعم إذا انضاف إلىٰ ذلك كله اتحاد اسم جدّ ثانٍ فالظاهر الاتحاد، وهذا كلام علىٰ الجملة، ولكن لخصوصيات المقام فهم مخصوص فليلحظ في سائر المقامات فتدبر.

مسألة:

هل يجوز الرجوع إلىٰ أهل التواريخ والسير من العامة وجميع أهل المذاهب الفاسدة إذا حصل الظن من قولهم في ذلك الجرح والتعديل والأسماء والألقاب والكنىٰ وأسباب المدح والذم والكتب والتمييز وغير ذلك مما يبحث عنه في علم الرجال.

فأما علىٰ القول بأنها من باب الرواية فيتبع القول في العدالة المعتبرة هنا، فإن اعتبرناها مجرد التحرز عن الكذب كان المدار في قبول قول المزكي والجارح علىٰ مجرد معرفة أنه متحرز من الكذب، وإن اعتبرناها ما اعتبرناها في إمام الجمعة والجماعة كان ذلك غير كاف، والأول هو الأظهر عندي.

وأما علىٰ أنها من باب الشهادة فمقتضاها أن يكون شروطها جميع شروطها في عدالة المزكي والجارح بالمعنىٰ الأخص، وعدم قبول شهادة الفرع بأكثر من واسطة، وأنها لا تثبت بالكتابة، وغير ذلك مما اعتبر في باب الشهادة، وهذا يسقط الاستدلال بجلّ الأخبار وإن لم يكن كلها، ولا أرىٰ أحداً يلتزمه من أهل الرجال، وتغايرها في جميع ذلك يسقط أنها من باب الشهادة.

وهل الرواية الواردة في مدح شخص وذمه من باب الشهادة فيحتاج إلىٰ تعدد الرواية، أو من باب رواية الحديث الواردة في الأحكام الشرعية فيكفي فيه الرواية الواحدة، نقل سميي الشيخ عبد النبي الجزائري في رجاله[1] قولين في

---

١ ـ الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري الغروي الحائري صاحب (حاوي الأقوال في
⟸

ذلك وأجرىٰ فيه الخلاف السابق.

والحق أنها كالرواية لأنها رواية عن المعصوم عليه السلام ونقل عنه فيكفي فيه الواحد، بناءً علىٰ أنّ خبر الواحد حجة، وكل ما دل علىٰ حجية خبر الواحد يجري هنا ودال عليه.

مقباس:

حكم العلامة رحمه الله بتصحيح الطرق أو توثيقها أو تحسينها هل يدل علىٰ أنّ جميع رجال طريق الأول عدول إماميون ويكون بمنزلة ما لو نص علىٰ كل واحد واحد من رجاله بأنه ثقة، وأن رجال الثاني موثقون وأن رجال الثالث ممدوحون أم لا؟ فلو لم نعثر علىٰ وثاقة رجل ورأيناه في طريق حكم العلامة رحمه الله بصحته حكمنا بكونه ثقة عدلاً ضابطاً إمامياً، كأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار، أو حكم بكونه موثقاً حكمنا بوثاقته، أو لم نعثر علىٰ حسن حاله ورأيناه في طريق حكم العلامة رحمه الله بحسنه حكمنا بحسن حاله بناء علىٰ الأول، أو لا بناء علىٰ عدم الدلالة؟

فالذي ذهب إليه المصنف رحمه الله وعن أستاذه التستري ـ الذي سيجيء ذكره ـ

⇐ معرفة الرجال) ـ مخطوط ـ وهو أول كتاب رتب الرجال فيه علىٰ أربعة أقسام، بحسب القسمة الأصلية للحديث، الصحيح، والموثق، والحسن، والضعيف، وترك المجاهيل، والكتب الرجالية قبله إما غير مقسمة أو مقسمة لها علىٰ قسمين، مثل (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلي رحمه الله و (رجال ابن داود) ـ المطبوعين ـ، وكانت وفاة الشيخ عبد النبي المذكور يوم الخميس ١٨ جمادىٰ الآخرة سنة ١٠٣١ هـ، الموافق لمادة (غال) في قرية بين إصفهان وشيراز، وقبره الآن في شيراز، كما في الفوائد الرجالية للشيخ البهائي ـ مخطوط ـ.

الثاني، وذهب إلىٰ الأول الشيخ البهائي رحمه الله ومحمد أمين صاحب المشتركات والميرزا[١] والمقدس[٢] قال: «الصحة دليل الثقة، ولعله مستند الشهيد في توثيقه ابن الوليد».

وفصل السيد الداماد بين ما كان مختلفاً فيه فلا يقبل، وبين ما إذا كان غير مذكور في كتب الرجال، أو كان مذكوراً غير معلوم حاله فيقبل[٣].

والظاهر أنّ هذا رجوع إلىٰ القول الأول، إذ لم يقل أحد في مقام الاختلاف في الرجل بتقديم المزكىٰ صريحاً فكيف بمثل المسألة.

وفصّل بعض أعلام العصر بين ما إذا كثر تصحيح روايته فيفيد التوثيق،

---

١ ـ الميرزا: هو السيد الميرزا محمد الاسترابادي ابن علي بن إبراهيم الحسيني المتوفىٰ ١٣ ذي الحجة، أو ٣ ذي القعدة سنة ١٠٢٨ هـ، صاحب الكتب الثلاثة في الرجال، الكبير المسمىٰ (منهج المقال) المطبوع بإيران سنة ١٣٠٤ هـ والوسيط المسمىٰ (تلخيص المقال) ـ مخطوط ـ والصغير المسمىٰ (الوجيز) ـ مخطوط ـ الذي ألفه بمكة سنة ١٠١٦ هـ، وهو أستاذ المولىٰ محمد أمين الاسترابادي ـ صاحب (الفوائد المدنية) المطبوع بإيران ـ وأستاذ الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، وأستاذ السيد شرف الدين علي بن حجة الله الشولستاني، وغيرهم.

٢ ـ المقدس: هو المولىٰ الأجل والمحقق الفقيه أحمد بن محمد الأردبيلي النجفي رحمه الله وأمره في الوثاقة والجلالة والفضل والزهد والورع والأمانة أشهر من أن يحيط به قلم أو يحويه رقم، وناهيك أنه لذلك لقب لدىٰ الفقهاء وأرباب المعاجم بالمقدس الأردبيلي، له مؤلفات عديدة أشهرها آيات الأحكام، وشرح إرشاد العلامة الحلي المسمىٰ بمجمع البرهان المطبوعان بإيران، توفي بالنجف الأشرف في شهر صفر سنة ٩٩٣ هـ، ودفن في الحجرة المتصلة بالمخزن وبالمنارة الجنوبية من الإيوان العلوي، وقبره ظاهر مشهور يزار ويتبرك به.

٣ ـ راجع في ذلك الراشحة الحادية عشرة من (الرواشح السماوية) للسيد المير محمد باقر الداماد الحسيني الاسترابادي المتوفىٰ سنة ١٠٤١ هـ: ص ٥٩ طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

لبُعده في ذلك عن الغفلة واطلاعه علىٰ سند آخر، وبين عدمها فلا يفيد، وذلك لاحتمال الغفلة واحتمال اطلاعه علىٰ سند آخر.

والحق أنّ مبنىٰ المسألة علىٰ أنّ توثيق المتأخرين هل هو مقبول أم لا؟ ولم أعثر علىٰ خلاف في هذا، والحق القبول، لأنا إذا عرفنا من اصطلاحهم أنّ معنىٰ الصحيح هو أن يكون جميع سلسلة السند عدولاً إماميين كان معناه الظاهر أنّ جميع سلسلته ثقات، وحينئذٍ فلا فرق بين أن ينص عليه بالخصوص، أو بمثل المسألة، كما إذا عدد أشخاصاً ثم أطلق عليهم أنهم ثقات، والظاهر الإجماع عليه ولذلك حكم المصنف رحمه الله بوثاقة الحلبيين كلهم بقول النجاشي: «وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا... وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلىٰ ما يقولون»[1]، فبعد التصريح بأنّ المراد بالصحيح ذلك فما الفرق بين الصورتين؟ وكذلك بالنسبة إلىٰ التوثيق والتحسين.

فإن قلت: قد يطلقون الصحيح علىٰ الحديث المعمول به بين الطائفة، قال العلامة رحمه الله في المختلف ـ في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة ـ: «إن حديث عبد الله بن بكير صحيح»، وفي الخلاصة: «إنّ طريق الصدوق إلىٰ أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي، لكن الكشي قال: إنّ الصحابة اجتمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنه»[2].

---

١ ـ راجع رجال النجاشي: ١٧١ ، طبع إيران (مصطفوي) في ترجمة عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، وراجع: كلام المصنف في ترجمة أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي (ص ٣٧) فإنّه حكم بأن الحلبيين كلهم ثقات.

٢ ـ راجع: ص ٢٧٧، الفائدة الثامنة من الفوائد الملحقة بآخر (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلي طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، فإنك تجد العبارة المنقولة بنصها.

⇐

وعن الشهيد في المسالك وصف حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة.

وعلىٰ هذا فالوصف بالصحة لا يدل علىٰ المطلوب إذ هو قد يكون لكونه معمولاً به، وقد يكون لكون السند مشتملاً علىٰ ثقات، وقد يكون لكونه مشتملاً علىٰ مشايخ الإجازة.

قلت: لا شك أنّ الشايع والمعروف المتداول بحيث صار من شعار الطائفة هو أنه إذا أطلق الصحيح مجرداً عن القرينة فلا يراد ولا يحمل إلّا علىٰ ذلك المصطلح عليه واستعماله في غيره لقرينة نادراً لا يقدح في ذلك عند الإطلاق، ولم يدع أحد انقلاب الاصطلاح في ذلك.

ألا ترىٰ أنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة وعند التجرد يحمل علىٰ المعنىٰ الحقيقي بالإجماع؟ مع أنّ استعمال المجاز قد كثر وشاع حتىٰ قيل: أكثر اللغة مجازات، ولم يخرجوا عن هذا الأصل فكيف بالشاذ النادر، وألفاظ العموم حقيقة فيه، وقد استعملت في الخصوص حتىٰ ضُرب مثلاً، ولم يعدّه أحد قدحاً في كونها عند التجرد تحمل علىٰ العموم، وكذا سائر أهل الاصطلاحات من النحاة وغيرهم كثيراً ما يستعملون الألفاظ المصطلحة في غير المعنىٰ الذي اصطلحوا عليه، ولا يقدح ذلك في الاصطلاح، وبهذا يسقط ما فصله البعض المذكور، وسيجيء احتجاج المصنف رحمه الله والكلام عليه بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالىٰ.

⟸ واسم أبي مريم الأنصاري عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن قهد ـ بالقاف ـ كما ضبطه العلامة الحلي في الخلاصة ووثقه، وترجم له النجاشي في كتاب رجاله ووثقه، والشيخ الطوسي ذكره في باب الكنىٰ من الفهرست، وفي كتاب رجاله عدّه تارة من أصحاب السجاد عليه السلام وأخرىٰ من أصحاب الباقر عليه السلام وثالثة من أصحاب الصادق عليه السلام.

وعلىٰ ما اخترنا فلو وصف بالصحة وكان بعض رجاله مشتركاً بين الثقة والموثق والحسن والضعيف كان ذلك طريقاً لتمييزه.

واعلم أنه لو وصف بالضعف لم يكن ذلك دالاً علىٰ الجرح لأنّه قد يكون لكونه مرمياً بالجرح وقد يكون لجهالته كما صرح به، ولا دلالة للعام علىٰ الخاص.

مقباس:

من أهم ما ينبغي أن يبين في كتب الرجال ـ بل الذي دونت لأجله ـ بيان مذهب الرجل وعدالته وضبطه وطبقته وتمييزه عمن يشاركه في الاسم والصفة، ونحو هذا مما له دخل في العمل بالحديث.

وقد جرت طريقة النجاشي علىٰ بيان الثلاثة الأول بقوله ثقة، فمتىٰ أطلق هذا أراد أنه إمامي المذهب عدل ضابط، إذا اجتمعت في واحد، ومتىٰ تفرقت، فإن كان غير إمامي ذكر مذهبه من كونه فطحياً أو واقفياً أو غير ذلك، وإن كان إمامياً سكت عن بيانه، فيعلم بهذا أنه متىٰ سكت عن بيان مذهب الرجل علم كونه إمامياً.

وقد جرت طريقته أيضاً أنه إن كان ممن روىٰ عنهم عليهم السلام ذكر، وإن كان ممن لم يرو عنهم عليهم السلام سكت، فيعلم بهذا أيضاً أنه متىٰ سكت عن بيان الرواية عنهم عليهم السلام كان ممن لم يرو عنهم.

وممن صرّح بهذا السيد الداماد رحمه الله في الرواشح[1].

وقد تفطّن لهذا أيضاً ابن داود فكثيراً ما يقول: (لم . جش) بناء علىٰ ما

---

١ ـ راجع: ص ٦٧ ـ ٦٨، الراشحة السابعة عشرة من الرواشح السماوية للسيد المير الداماد، طبع إيران سنة ١٣١١ هـ.

ذكرنا، وغفل المصنف رحمه الله عن هذا فكثيراً ما ينقل عنه هذه العبارة ويعترض عليه بأنه لم يجد ذلك فيه، وعبارة خطبته دالة على أن أصل وضع كتابه لبيان المصنفين من أصحابنا قال ما هذا لفظه: «أما بعد فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف ـ أطال الله بقاه وأدام توفيقه ـ من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لا يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعت» انتهى[1].

وهذه ظاهرة فيما ذكرناه، فالأصل فيمن ذكره أن يكون من أصحابنا إلّا أن ينص على أنه ليس كذلك لأنّ التعيير إنما يرتفع بذكر أصحابه وكتبهم لا بذكر من خالفهم من سائر الفرق الباطلة كالناووسية والزيدية والفطحية وغيرهم، ولو ذكر منهم وسكت عن حاله لكان ذلك تدليساً وجدالاً بغير التي هي أحسن، ولربما يزداد التعيير، ويبعد من مثل هذا الجليل الذي كتابه قطب ومركز لمعرفة الرجال، ولو عثر على تدليس منه في رجل واحد لضرب به الجدار، كيف وعند التعارض مع الشيخ على جلالته فقوله مقدم، وذكر من هو من غير أصحابنا نادراً ـ مع التصريح بمذهبه ـ لا يضر ذلك، بل لعله ردّ على من عدّه إمامياً كما نجد كثيراً ما يتعارض كلامه في ذلك مع غيره.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢ طبع إيران.

مقباس:

قد جرت طريقة ثقة الإسلام تِيُّ في (الكافي) بذكر جميع سلسلة السند المتوسط بينه وبين المعصوم عليه السلام في غير المرسل، وقد يسقط بعضه محيلاً علىٰ ما قبله، وهو علىٰ وجوه:

أحدها: أن يصرّح بالإحالة كأن يقول: وبهذا الإسناد أو بإسناده، وهذا ظاهر.

ثانيها: أن يقول: عنه عن فلان، وهذا أيضاً ظاهر الإحالة.

وثالثها: أن يسقط محل اشتراك الحديثين إلّا المتصل بمحل الافتراق، فربما يتوهم من لا خبرة له بذلك الاصطلاح أنه إرسال، وليس كذلك، بل الذي يظهر ـ كما شهد جماعة كالسيد نعمة الله[1] وبعض مشائخنا تِيُّ، ويظهر من العلامة حيث حكم بصحة مثل ذلك الحديث ـ هو ما ذكرناه، وجرت طريقة الصدوق رحمه الله في (من لا يحضره الفقيه) بإسقاط الواسطة، إلّا الراوي عن المعصوم عليه السلام غالباً، ثم

---

١ ـ هو السيد نعمة الله الجزائري التستري ابن عبد الله بن محمد الموسوي المولود سنة ١٠٥٠ هـ في ضباعية الجزائر من أعمال البصرة، وتوفي عند رجوعه من زيارة الإمام علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام في جايدر من لرستان فيلي في سنة ١١١٢ هـ، وعلىٰ قبره قبة تزار ويتبرك بها، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، منها (تحفة العالم) لحفيده السيد عبد اللطيف خان بن نور الدين، وحفيده الآخر أخوه السيد عبد الله التستري المتوفىٰ سنة ١١٧٣ هـ ترجم له كتابه (تذكرة تستر)، ومن تصانيفه تعليقاته علىٰ (أمل الآمل) وشرحه علىٰ (التهذيب) و (الاستبصار) مشحون من التحقيقات الرجالية، وعقد في كتابه (زهر الربيع) المطبوع فصلاً خاصاً يعدّ رسالة مستقلة في ذكر أنساب الرواة مرتباً علىٰ الحروف كسائر الكتب الرجالية، وله حواش علىٰ (نقد الرجال)، وكثيراً ما ينقل (صاحب الكتاب) عن شرحه للاستبصار كما ذكر في أوله عند تعداد مصادره.

ذكر في المشيخة[١] سلسلة أسانيده إلىٰ المذكورين الراوين عن المعصوم عليه السلام وحيث لم يوجد ذلك فيها يعلم أنّ ذلك مرسل.

وقد صرّح الشيخ في مشيخة التهذيبين[٢] بطريقته وكيفيتها، قال في مشيخة الاستبصار: «وقد أوردت في كل باب عقدته إما جميع ما روي فيه، إن كانت الأحاديث قليلة، وإن كان ما يتعلق بهذا الباب كثيراً جداً فقد أوردت منه طرفاً مقنعاً وأحلت بالباقي علىٰ الكتاب الكبير[٣] وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها، وعلىٰ ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث والرابع، وعولت علىٰ الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله علىٰ أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد التي يتوصل بها إلىٰ هذه الكتب والأصول حسبما عملت في كتاب (تهذيب الأحكام) ...» انتهىٰ[٤].

وهذا كله واضح، لكن الإشكال في تحقيق حوالة ثقة الإسلام[٥] السند علىٰ المتقدم حيث لم تقم قرينة علىٰ ذلك، وهي الصورة الثالثة[٦] وذلك كما ذكر في حديث «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب» الخ. ثم بعد هذا الحديث بلا فصل قال: «سهل بن زياد عن يحيىٰ بن المبارك» الخ، مع وجود

---

١ ـ راجع مشيخة الصدوق في آخر كتابه (من لا يحضره الفقيه) المطبوع.
٢ ـ أنظر مشيختي التهذيبين أي التهذيب والاستبصار، في آخرهما.
٣ ـ يقصد بالكتاب الكبير تهذيب الأحكام.
٤ ـ راجع مشيخة الاستبصار المذكورة في آخر الجزء الرابع: ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ هـ.
٥ ـ ثقة الإسلام لقب للكليني رحمه الله.
٦ ـ يشير إلىٰ الصورة الثالثة من الصور التي ذكرها في أول المقباس (ص ١٠٣).

الفاصلة بينه وبين سهل بن زياد لأنه لم يقله، وشهادة السيد[١] والعلامة، وبعض مشايخنا الأعلام العظام، والشيخ البهائي علىٰ ذلك، وغيرهم، لا يبعد الاكتفاء بها فتأمل.

اقتباس من المقباس:

لاشك أنّ الكتب المعتبرة الأربعة متواترة جملة ـ أعني مجموع ما بين دفتي كل واحد منها ـ للنقل المتضافر الذي لا تعتريه شائبة شبهة ولا ريبة كسائر ما تواتر من الكتب، كالصحيفة السجادية وغيرها، بل هو في الحقيقة وعند التأمل فوق التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلىٰ خصوص كل حديث؟

وبعبارة أخرىٰ: هل المتواتر كل حديث وكلمة ـ بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف ـ علىٰ القطع أم لا؟

فالمعروف من مذهب أصحابنا المجتهدين ـ قدس الله أرواحهم ـ الثاني كما هو قضية قولهم: إنها أخبار آحاد، وجلّ الأخبارية علىٰ الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم وأنها قطعية الصدور. ويظهر من الشيخ الحرّ وغيره، وهو عجيب.

وكيف يمكن القطع بذلك وهل هو إلّا رجم وتجرٍ علىٰ الله وعلىٰ رسوله؟ والوجدان أكبر شاهد وأعظم متمسك لبطلانه، فأنا نجد اختلافاً كثيراً في النسخ من حيث الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير مع أنها غير معربة من حين الأخذ

---

١ ـ يريد بالسيد: السيد نعمة الله الجزائري المتقدم ذكره، ويشير بشهادة هؤلاء إلىٰ ما ذكره آنفاً بقوله: «كما شهد جماعة كالسيد نعمة الله وبعض مشايخنا» الخ.

عن المعصوم عليه السلام ولم نر أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين نص على تقييد الأعاريب أو الحركات والسكنات في الأغلب، بل أخذهم لذلك على مقتضى القواعد العربية، وكلٌّ بحسب ما يفهمه، مع الاحتمال في كثير من الكلمات لأعاريب مختلفة وباختلافها يختلف المعنى، وقد ذكرنا في رسالتنا (الحق الحقيق) الرد عليهم بكمال التحقيق والتدقيق، فليرجع إليها فإنّها كفت المؤنة، وأغنت المعونة[١].

ولنذكر طرفاً مما يدل على المطلوب مما لم نذكره هناك:

فمن ذلك السهو الذي وقع في التهذيب، فعن (المنتقى): «وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ رحمه الله عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة (عن) في موضع (الواو) ووصل بين طرفي (العين) وجعلها على صورتها واواً، والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الإصلاح وفشا ذلك في النسخ المتجددة، ولما راجعت خط الشيخ فيه تبيّنت الحال، وظاهر أن إبدال الواو بعن يقتضي الزيادة التي ذكرناها فإذا كان الرجل ضعيفاً ضاع به الإسناد، فلابد من استفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا وعدم القناعة بظواهر الأمور.

ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرراً رواية الشيخ رحمه الله عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن ابن أبي نجران، وعلي بن حديد، والحسين بن سعيد، فقد وقع بخط الشيخ في عدة مواضع منها إبدال إحدى واوي العطف بكلمة (عن) مع أن ذلك ليس موضع شك أو احتمال، لكثرة تكرر هذا الإسناد في كتب الحديث والرجال.

---

١ ـ كتاب الحق الحقيق من النسخ المخطوطة التي لم نظفر بها.

وقد اجتمع الغلط بالنقيصة والزيادة في رواية سعد عن الجماعة المذكورين بخط الشيخ رحمه الله وفي إسناد حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام فيمن صلىٰ بالكوفة ركعتين ثم ذكر ـ وهو بمكة أو غيرها ـ أنه قال: «يصلي ركعتين» فإنّ الشيخ رواه بإسناده عن سعد بن عبد الله عن ابن أبي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد، مع أنّ سعداً إنما يروي عن ابن أبي نجران بواسطة أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وابن أبي نجران عن حماد بغير واسطة، كرواية الحسين بن سعيد ونظائر هذا كثير»[١] انتهىٰ.

وفي المفاتيح[٢] «الميل أربعة آلاف ذراع كما قالوه ـ إلىٰ أن قال ـ: وفي رواية ثلاثة آلاف وخمسمائة (وفي رواية أخرىٰ) ألف وخمسمائة، وتشبه هذه أن تكون سهواً وقع من النساخ لأنّ القضية فيهما واحدة» انتهىٰ.

وهذا يهدم ما أجاب به بعض الأخبارية ـ حين رأىٰ وجدان قيام الاحتمالات من السهو من المصنفين والكتّاب وغير ذلك ـ بأنّ المراد من العلم المدعىٰ في قطعية صدور الأخبار هو العلم العادي، زعماً منه أنّ هذه الاحتمالات عقلية وهي لا تنافي العلم العادي.

وأنت إذ رسخ بذهنك ما وقع من السهو الذي تقدم بطل ادعاء العلم

---

١ ـ راجع هذا الكلام في الفائدة الثالثة من مقدمة المنتقىٰ: ص ٢٣ ـ ٢٤، وراجعه أيضاً في: ج ١، ص ٤٠٢، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ، والمنتقىٰ الموسوم (منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان) هو تأليف الشيخ الجليل جمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني ـ رحمهما الله ـ المتوفىٰ سنة ١٠١١ هـ.

٢ ـ المفاتيح في الفقه للمولىٰ محسن الفيض الكاشاني المتوفىٰ سنة ١٠٩١ هـ عن أربع وثمانين سنة (مخطوط) فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٢ هـ، واسمه (مفاتيح الشرائع).

العادي، فإنّ معناه أن يكون خلافه محالاً عادة، وبعد تحقق الوقوع كيف يدعىٰ أنه محال، ولمحالية وقوع السهو والغلط والنسيان تحقيق يجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة محمد بن علي بن بابويه، وسهل بن زياد، والحسين بن سعيد، وغيرها.

اقتباس مقتبس من الاقتباس:

قد ذهب بعض من لا يعتد بقوله إلىٰ عدم جواز أخذ الأحاديث المروية في غير الكتب الأربعة ـ أعني التهذيب، والاستبصار، والكافي، ومن لا يحضره الفقيه ـ وأنه لا يجوز العمل بها ولا التعويل عليها، وهو باطل وتخصيص بلا مخصص، وذلك أنّ الأدلة الدالة علىٰ حجية أخبار الآحاد من الإجماع والآيات كآية النبأ، والنفر[1] وآية: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ وكذا السيرة، والأخبار التي ادعوا تواترها معنىً تشمل الرواية في الكتب الأربعة وغيرها، فإسقاط غيرها عن الحجية يحتاج إلىٰ دليل يقتضيه.

مقباس:

اختلف الأخباريون في الحاجة إلىٰ علم الرجال:

---

١ ـ آية النبأ في سورة الحجرات وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾. وأما آية النفر فهي قوله تعالىٰ في سورة التوبة: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ وأما آية فاسألوا أهل الذكر فهي قوله تعالىٰ في سورة النحل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾.

فمنهم: من قال بابتناء الفقه عليه، وقد صرح به الفاضل الكاشي[١].

وذهب بعضهم: إلىٰ عدم توقفه عليه.

وقد اتفق الأصوليون والمجتهدون إلىٰ شدة الحاجة إليه، وهو الحق، لنا وجوه:

أحدها: إنّ مأخذ جل الأحكام الشرعية من الأحاديث المروية عنهم عليهم السلام هي أخبار آحاد لا تبلغ حد التواتر، وهي مختلفة إما ظاهراً أو واقعاً، إما علىٰ جهة العموم من وجه، أو المطلق والمقيد أو غير ذلك، فلابدّ من الاطلاع علىٰ حال الرواة من الوثاقة وعدمها حتىٰ يطرح خبر الكاذب ويعمل بخبر الصادق.

الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا...**﴾ فلابد من العلم بحال المخبر ليتبين فيرد أو يقبل.

الثالث: الأخبار:

فمنها: مقبولة عمر بن حنظلة وفيها: «قلت: فإن كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا فرضينا أن يكونا الناظرين في حقهما فاختلفا فيما حكما، أو كلاهما اختلف في حديثكم، قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلىٰ ما يحكم به الآخر» الحديث[٢].

---

١ ـ راجع مقدمة كتاب (الوافي) للمولىٰ محسن الكاشي، طبع إيران، وراجع كتاب المعتصم المسمىٰ (معتصم الشيعة في أحكام الشريعة) في الفقه له أيضاً، وهو أحد مصادر (صاحب الكتاب) التي ينقل عنها كما ذكر في مقدمة الكتاب (ولا يزال مخطوطاً).

٢ ـ تقدم شطر من هذه المقبولة في تعليقتنا السابقة (ص ٨٣) فراجعه وقد رواها المجلسي رحمه الله في البحار: ج ٢٤ ، ص ٥ ، طبع إيران القديم سنة ١٣١٥ هـ ، في باب أصناف القضاة وحال

⟸

قال في البحار: «في هذا الحديث رواه الصدوق في الفقيه وثقة الإسلام في الكافي بسند موثق لكنه من المشهور وضعفه منجبر بعمل الأصحاب» انتهىٰ.

ومنها: ما رواه الكشي بإسناده عن الصادق عليه السلام قال: «اعرفوا منازل شيعتنا منا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا فإنا لا نعدّ الفقيه فقيهاً حتىٰ يكون محدثاً، فقيل له: أو يكون المؤمن محدثاً؟ قال: يكون مفهماً والمفهم محدث»(١).

ومنها: الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام في أنّ أحاديثهم عليهم السلام مدسوس فيها وفيها كذب(٢) وقد أخرجنا جملة منها في رسالتنا (الحق الحقيق) فليرجع إليها.

الرابع: إجماع العلماء من المتقدمين والمتأخرين وسيرتهم علىٰ ذلك

⇐ قضاة الجور والترافع إليهم، ناقلاً لها عن الاحتجاج للطبرسي، راجع الاحتجاج: ج ٢ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ ، وراجع أصول الكافي ـ باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم: ج ١ ، ص ٦٧ ، وراجع: من لا يحضره الفقيه: ج ٣ / ص ٥ ـ ٦ ، باب الاتفاق علىٰ عدلين في الحكومة.

١ ـ راجع رجال الكشي: ٩ ، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ منها ما جاء في النبوي المعروف: «ستكثر بعدي القالة علي»، وعن الصادق عليه السلام: «إنّ لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه»، وعنه عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا»، وعنه عليه السلام: «إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه»، وعن يوسف أنه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أبا الخطاب كذب علىٰ أبي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلىٰ يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن»، راجع: تعليقتنا في أول الكتاب (ص ٨٢).

عصراً بعد عصر في جميع الأمصار من غير نكير فيما بينهم، وقد صنفوا في ذلك كتباً كثيرة كالبرقي، والعقيقي، والكشي، والشيخ، والنجاشي، وابن الغضائري، والعلامة، وغيرهم، مع أن احتياجنا أكثر من احتياجهم لكثرة الوسائط وبُعد المدىٰ، وخفاء كثير من الأحكام، وانعدام كثير من القرائن الخارجة والداخلة، وسيرتهم جرت علىٰ ذلك في كتبهم الفقهية وترجيح بعضها علىٰ بعض بذلك.

ألا ترىٰ أن ابن الوليد استثنىٰ من روايات يونس بن عبد الرحمن ما تفرد به محمد بن عيسىٰ عنه وغيره كما سيجيء[1]، وأقرّه الصدوق علىٰ ذلك، إلّا في محمد بن عيسىٰ، وذكر: أنه لا يعتمد عليه[2] وقد جرت طريقة الشيخ في التهذيبين علىٰ ذلك وكذا من عداهم، ثم ما هذه الطعون والرمي والمدح والذم والتوثيق والجرح التي ملأت الصحف وشحنت الطوامير وتلقاها لاحقهم عن سابقهم، وهل صنفوا ذلك إلّا ليأخذها من بعدهم، ويجري علىٰ أثرهم، ويعمل

---

١ ـ راجع تفصيل ذلك في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد الآتية في حرف الميم.

٢ ـ نقل ذلك عن (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ﷺ، ابن داود في رجاله في القسم الثاني: ص ٥٢٨ ، برقم ٥٥٠، ونقل ذلك أيضاً عن الصدوق الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢١٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن مولىٰ آل يقطين، فراجعهما، وابن الوليد ـ الذي ذكره ـ هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، والمراد استثناء ابن الوليد ما تفرد به محمد بن عيسىٰ بن عبيد بإسناد منقطع، من رجال نوادر الحكمة الذي هو تأليف أبي جعفر محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي، ونوادر الحكمة يشتمل علىٰ كتب جماعة في الفقه تبلغ اثنين وعشرين كتاباً، ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١٧٠، وذكر كتبه وطريقه إليها وذكر أن أبا جعفر الصدوق ابن بابويه لا يعتمد علىٰ كتاب يرويه الراوي عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد بإسناد منقطع ينفرد به.

علىٰ منوالهم.

وأما حجتهم بصحة الأحاديث وحجيتها طراً:

فأول ما فيها: أنها غير مسلمة من رأس، وقد برهنا علىٰ ذلك فيما تقدم، وفي الرسالة.

وثانياً: لو سلمت فهي لا تنافي الحاجة إلىٰ علم الرجال لوجوب الترجيح عند التعارض، ولذلك قال به الفاضل الكاشي(١) مع قوله بصحتها، ولا يصح أخذها علىٰ التسليم والتخيير، لأنّ الأخبار التي دلت عليه ليست مطلقة بل الرخصة وردت به بعد الترجيح والتساوي، ولأن تلك معارضة بأخبار الإرجاء والتوقف والرد إلىٰ علمهم عليهم السلام(٢).

وثالثاً: إن فائدة علم الرجال لا تنحصر لتصحيح سند الحديث بل له فوائد لها مدخل في الفقه غير تلك:

فمنها: أنها لمعرفة الضبط والأضبطية وإن كان أصل الحديث متيقن الصدور، لرفع القدح في الحديث بزيادة حركة أو حرف أو نقطة أو نقصانها أو

---

١ ـ راجع مقدمة كتاب (الوافي) للفاضل المولىٰ محسن الكاشي، المطبوع بإيران، وراجع كتاب (المعتصم) له في الفقه (مخطوط).

٢ ـ وقد جاء ذلك في ذيل مقبولة عمر بن حنظلة التي رواها الطبرسي في كتاب الاحتجاج: ٢ / ١٠٧، طبع النجف الأشرف، قال الطبرسي ـ بعد ذكر المقبولة بطولها ص ١٠٨ ـ: «... وأما قوله عليه السلام للسائل: أرجه وقف عنده حتىٰ تلقىٰ إمامك، أمر بذلك عند تمكنه من الوصول إلىٰ الإمام، فأما إذا كان غائباً ولا يتمكن من الوصول إليه، والأصحاب كلهم مجمعون علىٰ الخبرين ولم يكن هناك رجحان لرواة أحدهما علىٰ الآخر بالكثرة والعدالة كان الحكم بهما من باب التخيير».

نحوها، فإنه قد تقدم عن المنتقىٰ تعداد ما طغىٰ به قلم الشيخ رحمه الله(١).

ومنها: أن الاتفاق من الفريقين واقع علىٰ أن في الحديث ما هو تقية، وفي الرواة من هو عامي إجمالاً، وفي الرجال من هو مبين ومحكوم عليه بأنه عامي، فلابد من معرفة الرجال بذلك ليعلم ما هو تقية أو غير تقية ليؤخذ أو يطرح، وأشد الحاجة إلىٰ ذلك عند تعارض الحديثين ويكون كل منهما موافقاً لمذهب العامة.

والحاصل: إنّ فائدة علم الرجال لا تنحصر في ما له دخل في تصحيح السند فقط، بل له فوائد أخر، منها ما ذكر وغيرها، وعلىٰ كل حال فهو محتاج إليه.

وقد ذكروا وجوهاً لهدمه:

منها: أنّ التعديل والجرح من باب الشهادة وشهادة فرع الفرع لا تقبل، وأكثر تعديل أهل الرجال وجرحهم من ذلك القبيل لتحقق عدم الملاقاة في أغلبهم، لأنّ غالب الرجال هم أصحاب الأئمة عليهم السلام وأكثر التعديل من الكشي والنجاشي والشيخ، ومعلوم أنّ هؤلاء لم يلقوهم وإنما أخذوه عن الفرع، وأقله بواسطة واحدة، وهي كافية في رد ذلك.

والجواب:

أولاً: إنه قد تقدم أنّ الحق أن الجرح والتعديل ليسا من ذلك الباب.

وثانياً: سلمنا أنهما منه، ولكن لا نسلم أن كل شهادة لا يجوز فيها شهادة فرع الفرع، كيف وقد اتفقوا علىٰ ذلك قديماً وحديثاً من غير تناكر ومنع منهم وعملهم في جميع الأعصار والأمصار علىٰ ذلك.

---

١ ـ تقدم (ص ١٠٦) ما ذكره الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمه الله في المنتقىٰ: ص ٢٣ ـ ٢٤، طبع إيران، فراجعه.

وأيضاً قد ثبت بما قدمنا احتياجنا إليه في الفقه، ولا طريق إلىٰ معرفة ذلك غالباً إلّا في شهادة فرع الفرع، فلابد من قبولها والإلزام تكليف ما لا يطاق مع أنه لم يرد حديث ولم تدل آية علىٰ أنه من باب الشهادة.

وثالثاً: إذا لا نسلم أن ذلك شهادة فرعية وإنما هي شهادة أصلية، وذلك أن كتب الرجال:

منها للقدماء كالكشي وغيره، وهي كلامهم في كتبهم علىٰ البت والحكم من غير نقل، فالتوثيق منهم شهادة أصلية وإن لم يكن منهم ملاقاة لاحتمال حصوله عندهم علىٰ جهة القطع، ويكفينا ظاهر حالهم في ذلك.

ومنها للمتأخرين كالعلامة ومن تأخر عنه، فأما العلامة رحمه الله فقد جرىٰ علىٰ الحكم، ولكن في الأغلب تكون عبارته عين عبارة الكشي والنجاشي والشيخ، فهي في الحقيقة شهادة أولئك وفيما لا تكون عبارتهم فحاله كحالهم، وأما غيره فينقل عبارتهم بعينها من غير تبديل سوىٰ التقطيع، وهو لا يقتضي أكثر من نسخ كتبهم وجمعها، وأي فارق بين استنساخ النسخة التي كتبها المصنفون بأيديهم، وبين استنساخ المتأخرين لكتب أولئك، لا سيما كتاب (جامع المقال)[1] فإنّ

---

١ ـ جامع المقال في معرفة الرجال: هو للسيد يوسف بن محمد بن محمد بن زين الدين الحسيني العاملي، صاحب ترتيب الكشي الذي فرغ منه سنة ٩٨١ هـ وهو كتاب حسن الترتيب فيه تنبيهات ونكات تدل علىٰ غاية مهارة مؤلفه في الحديث والرجال، أوله: (الحمد لله الولي الحميد، المبدىء المعيد) ذكر فيه أنه أثبت في هذا الكتاب جميع ما في فهرست الشيخ الطوسي، وكتاب النجاشي، والخلاصة للعلامة الحلي، وأثبت المهم من كتاب الكشي، ومن تعرض له الشيخ الطوسي في كتاب رجاله بتوثيق أو تضعيف أو مدح أو ذم، وفرغ منه في النجف الأشرف في العشر الأول من ذي القعدة سنة ٩٨٢ هـ، وصرح باسمه ونسبه في ⇐

مبناه نقل العبارات بأعيانها فإذاً لا معنىٰ لجعل جميع المستنسخات شهادتها أصلية، والتي تكون بهذا النحو من الاستنساخ شهادة فرعية ولا فارق.

ورابعاً: إن كان هذا قادحاً فإنما يقدح في التوثيق فقط لا أنه يهدم علم الرجال بالكلية فقد ذكرنا أن فوائده لا تنحصر في ذلك.

ومن تلك الوجوه[1]: أنّ العدالة بمعنىٰ الملكة ليست محسوسة ولا يقبل فيها شهادة.

وجوابه: أنه لو قدح ذلك هنا لقدح في سائر الشهادات في التوثيق لإثبات الأحكام الشرعية، وقد قامت الضرورة علىٰ قبولها، وأيّ فارق بين المقامين حتىٰ أوردتَ ذلك علىٰ المقام.

وأيضاً قد اكتفوا في ذلك بحسن الظاهر وجعل عنواناً للباطن في كثير من الموارد كالإيمان والإسلام وغيرهما.

ومنها[2]: أنه كثيراً من المعدلين والثقات ينقل أنهم كانوا علىٰ الباطل ثم

⇐ آخره، توجد نسخته المخطوطة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف والمؤلف المذكور هو الذي قابل (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلي ـ الموجودة نسختها المخطوطة في بعض المكتبات ـ وصححها مع السيد علي بن الحسين بن أبي الحسن العاملي والد صاحب المدارك، في سنة ٩٦٨ هـ، راجع كتاب الذريعة لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ج ٥، ص ٤٢؛ وج ٤، ص ٦٧، بعنوان «ترتيب الكشي».

١ ـ يعني الوجوه التي ذكرها آنفاً (ص ١١٣) التي أشار إليها بقوله: «وقد ذكروا وجوهاً لهدمه» أي لهدم علم الرجال.

٢ ـ يعني من الوجوه التي أوردوها لهدم الحاجة إلىٰ علم الرجال التي أشار إليها آنفاً (ص ١١٣).

رجعوا ولا يُعلم هل كان ذلك أيام باطلهم أو رجوعهم؟

وجوابه: أنه لو سلم عدم اعتبار الجرح والتعديل من غير الإمامي إذا كان ثقة إن غالب الجرح والتعديل من الكشي، والنجاشي، والشيخ، وابن الغضائري وقد يكونان من البرقي، والعقيقي، وابن طاووس، والعلامة، وهؤلاء من مبدأ أمرهم كانوا مع الحق ولم يُعلم أنهم أخذوا ذلك عمن كان فاسد العقيدة.

ومنها[١]: أنه قد وقع الخلاف بينهم في العدالة من جهات مثل أنّ العدالة هل هي الملكة، أو حسن الظاهر، أو ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق؟ فالمعدل ـ لا سيما القدماء ـ غير معلوم مذهبه في ذلك حتىٰ يحمل عليه كلامه وتعديله فلا يجدي تعديله، ومثل الخلاف فيما يقتضي سقوط العدالة من أنواع المعاصي من الصغائر والكبائر، فربما جرح بما لا يقتضي الجرح عند غيره، وربما عدّل بما لا يقتضي العدالة، فكل من تعديل المعدلين وجرحهم غير متعين.

وأجيب: بأنّ إرادة الأخير من قولهم ثقة، وكذا من العدالة التي جعلوها (جعلت خ ل) شرطاً لقبول الخبر لا خفاء في فساده، وأما الأولان فأيهما يكون ماذا ينفع القائل بحسب الظاهر ولا يحتاج إلىٰ التعيين كما هو ظاهر.

وأجيب أيضاً[٢]: «بأنّ تعديلهم لا ينتفع به الكل وهم انتفعوا به وتلقوه بالقبول ولم نر من قدمائهم ولا من متأخريهم ما يشير إلىٰ تأمل من جهة ما ذكرتَ، بل ولا نرىٰ المضايقة التي ذكرتَ في تعديل من التعديلات مع جريانها فيها».

---

١ ـ يعني من الوجوه التي أوردوها لهدم الحاجة إلىٰ علم الرجال التي أشار إليها آنفاً (ص ١١٣).

٢ ـ هذا الجواب لشيخنا الشيخ أسد الله. (منه ﷺ).

قال[١]: وأيضاً لو أراد العدالة المعتبرة عنده كان عليه أن يقول: «ثقة عندي» حذراً من التدليس والعادل لا يدلس مع أن روايتهم كذلك، فتأمل.

وأيضاً: العادل إذا أخبر أنّ فلاناً عادل متصف بالعدالة المعتبرة شرعاً فيقبلون ولا يتثبتون، فتأمل.

وأيضاً: لم يتأمل واحد من علماء الرجال والمعدلين في تعديل الآخر من تلك الجهة أصلاً ولا يشم رائحته مطلقاً، مع إكثارهم من التأمل من جهات أخر وهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول حتىٰ أنهم يوثقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه، فتأمل.

علىٰ أنّ المعتبر عند الجل في خصوص المقام العدالة بالمعنىٰ الأعم، كما سنشير إليه، فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضاً علىٰ التعيين» انتهىٰ.

وأجاب أيضاً صاحب (المنتقىٰ) بأن «تحصيل العلم برأي جماعة من المزكين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية أو المقالية إلّا أنها خفية المواقع متفرقة المواضع فلا يهتدىٰ إلىٰ جهاتها ولا يقتدر علىٰ جمع شتاتها إلّا من عظم في طلب الإصابة جهده، وكثر في التصفح في الآثار كدّه»[٢] انتهىٰ.

وهذه الأجوبة تضرب صفح السؤال ولا تصيبه، فإنه وإن كان ذلك الخلاف واقعاً، ومذهب جماعة من القدماء في العدالة هو الأخير، لكن ذلك يقدح في التعديل إذا كان بلفظ عدل، ولكن أهل الرجال اصطلحوا في التعبير بلفظ (ثقة)

---

١ ـ يعني المجيب الثاني شيخ أسد الله ﷺ.

٢ ـ راجع كتاب (المنتقىٰ) للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ـ رحمهما الله ـ في الفائدة الثانية من الفوائد التي أوردها في مقدمة كتابه المذكور: ج ١، ص ١٩ طبع إيران.

عن كون الرجل إمامياً ضابطاً عدلاً، والظاهر أنه إما الملكة أو بمعنىٰ ما يدل عليها وهو حسن الظاهر، فإنّ القائلين بأنها الملكة اتفقوا علىٰ أن الدليل عليها هو حسن الظاهر، فالقولان مآلهما واحد، وليس المراد به ظهور الإسلام بقرينة تفسيرهم (ثقة) بكونه إمامياً وهو يغني عن تقييده بظهور الإسلام لكونه أخص منه، فتقييده به يدل علىٰ عدم إرادته، وقد صرح جماعة بأنّ مراد الشيخ وغيره من أهل الرجال ذلك.

قال أستاذ المتأخرين[1] «قال المحقق الشيخ محمد: إنّ النجاشي إذا قال: (ثقة) ولم يتعرض لفساد المذهب فظاهره أنه عدل إمامي» انتهىٰ.

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ تحقيق ذلك، وما قاله في (المنتقىٰ) من أنها

---

١ ـ أستاذ المتأخرين هو الوحيد البهبهاني الحائري، وقد ذكر ذلك في تعليقته علىٰ (منهج المقال) للميرزا محمد الاسترابادي المطبوع بإيران، راجع (ص ٥) تجد الجملة المذكورة بنصها.

وأما الشيخ محمد الذي نقل عنه فهو أبو جعفر فخر الدين محمد بن أبي منصور جمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي، المولود سنة ٩٨٠ هـ، أجازه أبوه الشيخ حسن صاحب المعالم سنة ٩٩٠ هـ، وتوفي مجاوراً لبيت الله الحرام (مكة) سنة ١٠٣٠ هـ، ودفن بقرب قبر خديجة الكبرىٰ مع شيخه الميرزا محمد الاسترابادي ـ صاحب الرجال الكبير (منهج المقال) وله حواش كثيرة علىٰ الرجال الكبير لأستاذه المذكور، وقد كتب الرجال بخطه وعلق عليه تلك الحواشي في سنة ١٠١٤ هـ، وعدّ ـ صاحب أمل الآمل ـ هذه الحواشي من مصنفاته.

وله أيضاً حواشٍ وتعليقات علىٰ (الخلاصة) للعلامة الحلي، نقلها عن خطه الشيخ مساعد بن بديع، في نسخة نفسه التي كتبها في سنة ١٠٧٤ هـ، وله أيضاً رسالة في تزكية الراوي، وله شرح الاستبصار للشيخ الطوسي مشحون بالتحقيقات الرجالية وكثيراً ما ينقل عنه صاحب (كتابنا هذا).

خفية بمثابة ما قرر فليس كذلك كما لا يخفىٰ، مع أنه لا حاجة إلىٰ لزوم العلم بل يكفي الظن كما في سائر أحوال الرجال، ولعله ظاهر الكل، وقد ذكروا تشكيكات واهية أعرضنا عنها، وفيما ذكرنا كفاية والحمد لله.

مسألة:

في بيان الألفاظ التي تداول استعمال أهل الحديث والرجال إياها وهي كثيرة:

منها: قولهم: فلان له أصل أو أصول، وقد نقل غير واحد عن الشيخ المفيد رحمه الله أنه قال: «صنف الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ عهد أبي محمد العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمىٰ الأصول، وهذا معنىٰ قولهم: فلان له أصل» انتهىٰ[١].

أقول: يستفاد من هذا أنّ الأصول هي خصوص الأربعمائة وما عداها فهي كتب، وهو أقرب ما ذكروا لتفسيره وهي أيضاً تسمىٰ كتباً فبين الأصل والكتاب عموم وخصوص مطلق[٢]، وليس ذلك علىٰ سبيل الحصر أعني جميع ما صنف

---

١ ـ وممن نقل ذلك عن الشيخ المفيد رحمه الله الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن شهراشوب المازندراني السروي المتوفىٰ سنة ٥٨٨ هـ، في كتابه (معالم العلماء): ص ٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ ـ راجع في التعريف بالأصل والكتاب والفرق بينهما: ج ٢، ص ١٢٥ ـ ١٣٥ من كتاب الذريعة لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٥ هـ، وراجع أيضاً الفائدة الثانية من الفوائد التي ذكرها الوحيد المولىٰ محمد باقر البهبهاني ⟸

في تلك المدة هي أربعمائة للقطع بأنها أكثر من ذلك، فإنّ أهل الرجال قد ذكروا أن لابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً، ولعلي بن مهزيار خمسة وثلاثين كتاباً، وللفضل بن شاذان ثمانين كتاباً، وليونس بن عبد الرحمن أكثر من ثلاثين كتاباً، ولمحمد بن أحمد بن إبراهيم ما يزيد على سبعين كتاباً، فهذه أكثر من أربعمائة مع أن التصانيف لا تنحصر فيهم، وقد ذكروا لمعانيه وجوهاً:

أحدها: أنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام والكتاب ما فيه من كلام مصنفه أيضاً، قال أستاذ المتأخرين[١]: «هذا لا يخلو عن قرب وظهور».

وفيه نظر، فإنّ كتب أكثر القدماء ـ إن لم يكن كلها ـ خالية من كلام المصنفين كالمحاسن، وبصائر الدرجات[٢] مع أنها لا تسمى أصولاً، وأيضاً هذا القدر لا يقتضي تسميتها بذلك ولا ثمرة له.

⇐ الحائري المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، في مقدمة تعليقته على الرجال الكبير للميرزا محمد الاسترابادي: ص ٧ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

١ ـ أستاذ المتأخرين يقصد به الوحيد البهبهاني الحائري رحمه الله فقد ذكر ذلك في الفائدة الثانية من فوائده التي جعلها مقدمة لتعليقته على رجال الميرزا محمد الاسترابادي راجع (ص ٧) طبع إيران.

٢ ـ المحاسن هو تأليف أبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي الكوفي البرقي المتوفى بقم سنة ٢٧٤ هـ، أو سنة ٢٨٠ هـ، وطبع الكتاب في جزئين بطهران (إيران) سنة ١٣٧٠ هـ، وطبع أخيراً في النجف الأشرف. وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

وأما بصائر الدرجات: فهو تأليف محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي المتوفى بقم سنة ٢٩٠ هـ، طبع بإيران مع كتاب نفس الرحمن في فضائل سلمان، للعلامة المحدث الميرزا حسين النوري، في سنة ١٢٨٥ هـ، وقد ترجم للصفار في أكثر المعاجم الرجالية.

الثاني: أنّ الكتاب ما كان مبوباً ومفصلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار.

وردّ بأنّ كثيراً من الأصول مبوب، هذا مع أنه لا ثمرة في تلك التسمية.

الثالث: ما خطر في بالي الفاتر من أنّ الأصول هي التي أخذت من المعصوم عليه السلام مشافهة ودونت من غير واسطة راوٍ، وغيرها أخذت منها، فهي أصل باعتبار أن غيرها أخذ منها، وقريب منه ما تخيله أستاذ المتأخرين[١] قال: «ويقرب في نظري أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام أو عن الراوي، والكتاب والمصنف لو كان فيهما حديث معتمد ومعتبر لكان مأخوذاً من الأصل غالباً».

والحق أنّ معنىٰ الأصل هو ما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله[٢] وهذه المعاني ينبغي أن تكون وجه تسمية له والأظهر فيه هو ما ذكرناه، وقد يطلق علىٰ الكتب نوادر كما يطلق عليها أصول والمراد به ما قلّت روايته وندر العمل به.

قال الشيخ المفيد رحمه الله في رسالته للرد علىٰ القائلين بأنّ شهر رمضان لا ينقص: «فأما ما تعلق به أصحاب العَدد من أن شهر رمضان لا يكون أقل من ثلاثين يوماً فهي أحاديث شاذة قد طعن نقاد الآثار من الشيعة في سندها وهي مثبتة في

---

١ ـ أستاذ المتأخرين ـ كما ذكرنا ـ هو الوحيد المولىٰ محمد باقر البهبهاني الحائري المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ، فقد ذكر ذلك في الفائدة الثانية من فوائده التي أوردها في مقدمة تعليقته علىٰ كتاب رجال الميرزا محمد الاستربادي المطبوع بإيران سنة ١٣٠٤، راجع (ص ٧) منه تر العبارة المذكورة فيها.

٢ ـ يشير إلىٰ ما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله آنفاً ـ في أول المسألة مما نقله عنه ابن شهراشوب المازندراني في (معالم العلماء) ـ كما ذكرنا في تعليقتنا (ص ١١٩).

كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها» انتهىٰ[١].

وقال الفخري في المجمع: «والنادر من الحديث في الاصطلاح ما ليس له أخ، أو يكون لكنه قليل جداً ويسلم من المعارض» انتهىٰ[٢].

وليس كتاب (نوادر الحكمة) للثقة الجليل محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري من ذلك، فإنه ممدوح معتمد معول عليه كما مدحه الصدوق رحمه الله[٣]، ولذلك كان يسمىٰ بدبة شبيب[٤]، ومجرد التسمية بالعلمية لا يقتضي ذلك بل ذلك المعنىٰ من النوادر إذا كان وصفياً.

والمجلسي في (مرآة العقول) فسر (باب نادر من الفقه) قال: «أي مشتمل علىٰ أخبار مختلفة (متفرقة خ ل) لا يصلح كل منها لعقد باب مفرد له»[٥].

فتحصل من ذلك خلاف في تفسيره، ولا يبعد إرجاعه إلىٰ ما قاله الفخري في المجمع.

---

١ ـ راجع: الفصل الرابع من الرسالة المذكورة للشيخ المفيد رحمه الله وهي لا تزال مخطوطة.

٢ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي رحمه الله بمادة (ندر).

٣ ـ أنظر ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري المذكور في رجال النجاشي (ص ٢٦٨) طبع إيران، وفي فهرست الشيخ الطوسي (ص ١٧٠)، برقم ٦٢٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وفيها التعريف بكتاب نوادر الحكمة واعتماد ابن بابويه الصدوق عليه، وقد توفي الأشعري المذكور سنة ٢٨٠ هـ.

٤ ـ قال النجاشي في رجاله ـ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري ص ٢٦٩ ـ: «ولمحمد بن أحمد بن يحيىٰ كتب، منها كتاب (نوادر الحكمة) وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة شبيب. قال: وشبيب فامي ـ يعني يبيع الفوم ـ كان بقم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما يُطلب منه من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك...».

٥ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للكليني: ج ١، ص ٣٢، طبع إيران سنة ١٣٢٢ هـ.

والذي ينبغي أن يعول عليه والأولىٰ بالاتباع هو تفسير الشيخ المفيد رحمه الله لأنه أعلم باصطلاح أهل زمانه وما يقرب منه.

ثم اعلم أنّه بمقتضىٰ ما ذكرنا من وجه التسمية والتخصيص أن تكون الأصول معتمدة ومعولاً عليها، لأنّ جعله مأخذاً ومستنداً ومرجعاً إنما يكون إذا كان كذلك، ويؤيده أنه لم نر من قدح فيها ولا طعن عليها أحد فيما أعلم، ومقتضىٰ ذلك الحسن ومدح أربابها، فيكون الحديث من جهتهم حسناً كما نقله أستاذ المتأخرين(١) عن خاله وجده، وهذا يعضد ويؤيد ما فهمناه من وجه التسمية.

ثم قال: «وعندي فيه ـ أي في الحسن ـ تأمل لأنّ كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة علىٰ ما صرح به في أول الفهرست» انتهىٰ(٢).

وهذا منه تأييد للمقتضىٰ الأول، ولا يقدح بالمقتضىٰ الثاني لجواز اجتماع المدح والذم من جهتين ولا ضير.

---

١ ـ أستاذ المتأخرين هو الوحيد البهبهاني الحائري ـ كما تقدم آنفاً ـ ويقصد بخاله المحدث المجلسي الثاني صاحب كتاب (البحار)، وبجده المجلسي الأول التقي لأن والدة (الوحيد) بنت العلامة الآغا نور الدين ابن العلامة الجليل المولىٰ محمد صالح المازندراني، ووالدة الآغا نور الدين المذكور هي بنت التقي المجلسي الأول فهما خاله وجده من قبل أمه بالواسطة وإطلاق الخال والجد عليهما شائع متعارف فلاحظ.

وقد نقل ذلك (الوحيد) في الفائدة الثانية من فوائده التي هي في أول تعليقته علىٰ رجال الميرزا محمد الاسترابادي (منهج المقال): ص ٨ ، فإنّه قال: «... ثم اعلم أنه عند خالي، بل وجدي أيضاً ـ علىٰ ما هو ببالي ـ أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن».

٢ ـ راجع: التعليقة للوحيد: ص ٨ ، وراجع مقدمة فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٤ ـ ٢٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

ويدل على المدح ما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله في رسالته في الرد على الصدوق رحمه الله: «وهم أصحاب الأصول المدونة» لمدح من روى نقصان شهر رمضان وأنه يصيبه ما يصيب الشهور حيث مدحهم وقوّى ما ذهب إليه من نقصانه بأنّ رواته هم أصحاب الأصول[١].

وأما على الوجهين الآخرين فلا يفيد شيئاً كما لا يخفى لكن الذي تخيلناه مؤيد بكلام الشيخ المفيد رحمه الله وغيره ممن سمعت وعدم رادٍّ لها ولا قادح قدح فيها، فتأمل الأستاذ[٢] مع احتماله لما استظهرنا لا وجه له.

ومنها[٣]: قولهم: ثقة، وأصلها من الوثوق، يقال: وثق به ثقة ائتمنه، والوثيق المحكم، كذا في القاموس، فهي صفة مشبهة تدل على الدوام والثبوت، وتقتضي الاطمئنان من الكذب والتحرز عن السهو والنسيان، إذ مع اعتياد الرجل الكذب وكثرة السهو والنسيان لا يصح الوثوق به.

ويمكن أن يسري إلى باقي أنواع المعاصي فإنّ العادة تقضي بعدم الوثوق بشارب الخمور ومرتكب الفجور وغير ذلك من المعاصي، وهذا هو المراد بالعادة بمعنى الملكة التي تبعث على ملازمة التقوى واجتناب الكبائر والإصرار

---

١ ـ راجع الفصل السابع من رسالة الشيخ المفيد رحمه الله التي هي في الرد على الشيخ الصدوق رحمه الله القائل بأنّ شهر رمضان ثلاثون يوماً ولا يكون تسعة وعشرين يوماً، والرسالة المذكورة لا تزال مخطوطة.

٢ ـ يقصد بالأستاذ الوحيد البهبهاني رحمه الله الذي عبر عنه آنفاً بقوله: «أستاذ المتأخرين» ويشير بتأمله إلى قوله الآنف الذكر الذي ذكره في تعليقته: «وعندي فيه ـ أي في الحسن ـ تأمل».

٣ ـ أي ومن الألفاظ التي تداول استعمال أهل الحديث والرجال إياها، فهو عطف على ما ذكره آنفاً في أول المسألة من قوله: «منها قولهم فلان له أصل أو أصول».

على الصغائر، ولذلك اتفق الكل على إثبات العدالة بهذه الكلمة من غير شك منهم واضطراب، كما نقله الأستاذ وغيره عنهم، وصرح به الشيخ محمد[١] وأقرّه عليه غيره، لكن في تخصيصه باصطلاح النجاشي نظر، فإنّ الأصحاب لا يفرقون في هذه اللفظة بين صدورها من النجاشي وغيره.

فإن قلت: هذا ينافي اعتمادهم على الموثق، فإنّ الفسق في الاعتقاد والمعصية فيه أعظم منها في الجوارح، وقد اعتمدنا الأكثر فلا يقتضي لفظ (ثقة) عدم الاعتماد على من أولع بالمعاصي مع تحرزه عن الكذب والسهو فلا يقتضي العدالة، ولذلك قال العلامة ﷺ ما قال فيما نقله عنه ولده الفخر، وسيجيء في أبان بن عثمان الأحمر ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قلت: قد ثبت بما قدمنا أن الظاهر من إطلاق كلمة (ثقة) ذلك، ولكن لا يمتنع إطلاقها على من منع جوارحه عن المعاصي مع فساد اعتقاده، وحيث كان ذلك هو الظاهر كان هذا مجازاً ومجرد جواز إطلاقه على غير ما وضع له لا يمنع من حمله على الظاهر الحقيقي عند تجرده عن القرينة وإلّا لزم هدم أصالة الحقيقة، وقد شاع أن الأصل في الاستعمال الحقيقة مع شيوع المجاز كما هو مقرر

١ ـ الشيخ محمد ـ هذا ـ هو ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ﷺ وقد ترجمنا له ـ آنفاً ص ١١٨ ـ وذكرنا مؤلفاته الرجالية وغيرها، وذكر تصريح الشيخ محمد بذلك الوحيد البهبهاني في الفائدة الثانية من فوائده التي جعلها مقدمة لتعليقته على (منهج المقال) للاسترابادي (ص ٥) فقال: «قال المحقق الشيخ محمد: إنّ النجاشي إذا قال: ثقة، ولم يتعرض إلى فساد المذهب فظاهر أنه عدل إمامي، لأنّ ديدنه التعرض إلى الفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره وهو ظاهر في عدمه، لبُعد وجوده مع عدم ظفره، لشدة بذل جهده وزيادة معرفته وإنّ عليه جماعة من المحققين...» والظاهر أنّ الشيخ محمد ذكر ذلك في شرحه للاستبصار الذي لا يزال مخطوطاً.

في الأصول.

وخلاصة الكلام أنّ أهل الرجال إذا ألقاها فلا يخلو إما أن يكون هو المصرح أو الملوح بأنه غير إمامي فيكون هذا قرينة علىٰ إرادة خلاف الظاهر من لفظ (ثقة)، أو يكون غيره كما نجد النجاشي مثلاً وثق رجلاً، والشيخ نسبه إلىٰ الوقف أو الفطحية فحينئذٍ يحتمل في مثل ذلك وجهان، أحدهما الجمع بالعمل بهما، وهو المشهور والمعروف.

وقد أورد عليه بعض مشايخنا[١] بأنّ الجمع بين كلامين مختلفين في غير كلام المعصومين عليهم السلام لا دليل علىٰ حجيته، والذي يقتضيه الأصل هو الوجه الآخر، وهو أن يحمل كلام كل منهما علىٰ حاله وما يقتضيه ظاهره ولا يعدل عن الظهور، ولازم ذلك وقوع الخلاف في أنه إمامي أو لا كما هو الشأن في فتاوىٰ العلماء.

ويمكن التفصي عن ذلك بأنه لما جاز وشاع وذاع فيما بين أهل الرجال من إطلاق لفظة (ثقة) علىٰ المتحرز عن الكذب من غير الإمامي وكان من أهل الاعتماد والأمانة، انتفىٰ الظهور من (ثقة) حينئذٍ، وبقي في شك من إرادة كونه إمامياً، ويكون القدر المتيقن تحرزه عن الكذب فيعمل حينئذٍ بالقدر الثابت المعلوم، وكونه فطحياً مأمون المعاصي في الجوارح فلا يتعين التعارض.

ويمكن أن يقال: إذا قلنا بظهور لفظ (ثقة) في ذلك في نفسه فما دام لم يعلم إرادة خلافه لا يجوز صرفه إلىٰ خلاف ظاهره ولا يعدل عن الظاهر إلّا بدليل شرعي من قطع أو ظن معتبر دل الدليل علىٰ اعتباره، ومجرد أن في كلام الغير ما

---

١ ـ هو شيخنا الشيخ أسد الله رحمه الله. (منه قدس سره).

ينافي بعض كلام غيره لا يقتضي الصرف عن الظاهر.

وبهذا يندفع ما احتمل في توجيهه من عدم معارضة الظاهر للنص.

وبالجملة: فالمسألة في غاية الإشكال، إلّا أن يبني علىٰ أنّ إجماعهم كاشف عن أن مرادهم في مثل هذه المقامات ذلك، ودون إثباته خرط القتاد.

تنبيه:

قد ذكر النجاشي في أحمد بن أبي بشر وابن الحسن بن إسماعيل الميثمي وابن محمد بن علي أبو الحسن: «ثقة واقفي»[١] وقد تقدم تحقيق الحال فيه، وبقي نظير ذلك من معارضات كلماتهم.

فمن ذلك قوله: (ثقة)، وفي كلام آخر (ثقة في الحديث) أو الرواية، والكلام فيه كالكلام في قولهم: (ثقة واقفي) لكن يؤخذ بالمتيقن وهو الاعتماد بالحديث ولا يبعد إدعاء الخلاف في مثله في الوثاقة النفسية أو المقيدة بما قيدت به كما فيما تقدم.

وقال النجاشي وتبعه العلامة رحمه الله أيضاً (ثقة ثقة) كما في أحمد بن داود بن علي القمي، وابن حمزة بن اليسع القمي، والجارود بن المنذر وغيرهم[٢] فالظاهر ـ وهو المشهور ـ أنه مكرر يدل علىٰ زيادة المبالغة والتوكيد للوثاقة كما صرح به

---

١ ـ راجع في الأول: (ص ٥٨)، وفي الثاني (ص ٥٧)، وفي الثالث (ص ٧٢) من رجال النجاشي، طبع إيران.

٢ ـ راجع في الأول (ص ٧٤)، وفي الثاني (ص ٧١) وفي الثالث (ص ١٠١) من رجال النجاشي طبع إيران.

غير واحد.

ونقل أستاذ المتأخرين وبعض شيوخنا الأعلام قولاً بأنّه بـالنون[١] وهـو تصحيف بمحض الاحتمال على خلاف الوجدان، فإنّ النسخ التي تقع في أيدينا كلها خمس[٢] نقط[٣].

ومنها: قولهم: ثبت، وهو صفة مشبهة دالة على ثبوت التثبت في الحديث ودوامه أو في جميع أموره، فلا يخبر به إلّا عن ثبوت المخبر به عنده وتيقنه لديه، ولا يحكم إلّا عن اطمئنان واعتقاد، وهكذا في جميع أموره.

قال في المصباح المنير: «وثبت الأمر صح ـ إلى أن قـال ـ: ورجـل ثـبت ـ ساكن الباء ـ متثبت في أموره» وعلى هذه فيستفاد من هذه الكلمة الحسن قطعاً كما نص عليه بعض أهل هذا الفن، وهو الظاهر من الشهيد في الدراية وشرحها[٤] وكان هذا في مقابلة من قيل في حقه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمن أخذ.

---

١ ـ ذكر ذلك الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقته (ص ٦) قائلاً: «... واعلم أن الظاهر والمشهور أنّ قولهم ثقة ثقة تكرر اللفظ تأكيداً، وربما قيل إنّ الثاني بالنون موضع الثاء».

٢ ـ يقصد أنّ اللفظ وقع عليه خمس نقط ثلاث للثاء واثنتان للقاف، فلو لم يكن الثاني للتكرار ـ كما احتمل ـ لوقع عليه ثلاث نقط وكان بلفظ (نقه) نقطة واحدة للنون ونقطتان للقاف.

٣ ـ وفي (المصباح): «نقه من مرضه نقهاً فهو نقه، من باب تعب برىء» لكـنه فـي عـقبه قـال: «ونقهت الكلام من باب نفع فهمته».
ومما يدل على بطلان هذا التصحيف أنّ هذه الكلمة غير متداولة على ألسن أهـل الرجـال والحديث، ولا تكلم بها أحد قط، وأن استعمالها عقب (ثـقة) فـقط لا مـقتضي له، وبـعيد اختصاصه من بين جميع استعمالاتها بهذا الموضع مع عدم استعمالها في غيره (منه قدّس سرّه).

٤ ـ راجع: الدراية وشرحها: ص ٧٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

ومرادفه في المصداق قولهم: متقن، وضابط، هذا إذا قيلت في حق إمامي، وأما إذا قيلت في حق غيره من الزيدية أو الواقفية أو الفطحية فهي مرادفة لثقة، إذ ليس لكلمة (ثقة) بالنسبة إلىٰ غير الإمامي أكثر من التثبت والتحرز عن الكذب فبينهما تلازم في الخارج.

ولا فرق بين أن يطلق أنه ثبت أو يقيد بأن يقال ثبت في الحديث، لأنّ الثمرة في تثبته بالنسبة إلينا هو الحديث، فكلما كان بالنسبة إلىٰ غيره فلا يضرنا ولا ينفعنا.

ومنها: قولهم: أسند عنه قد أكثر الشيخ في بابي أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام من ذكر هذه العبارة في بعض رجالهما.

ويحتمل أن تقرأ بالبناء للفاعل، فيعود الضمير المستتر إلىٰ الرجل والمجرور إلىٰ المعصوم عليه السلام ، ومعناها علىٰ هذا أنه روىٰ عنه بلا واسطة، وهو ظاهر بعض حيث قال: «معناه سمع عنه الحديث».

ويحتمل البناء للمفعول ومعناه كما نقله أستاذ المتأخرين عن جده[1] «أنه

---

١ ـ راجع: الفائدة الثانية من الفوائد التي في مقدمة تعليقة أستاذ المتأخرين الوحيد البهبهاني الحائري (ص ٧) فإنه قال: «قال جدي رحمه الله ـ يعني المجلسي الأول ـ المراد روىٰ عنه الشيوخ واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق، ولاشك أن هذا المدح أحسن من (لا بأس به) انتهىٰ.
ثم قال الوحيد: قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل، نعم إن أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الإمامي فلعله لا بأس به، فتأمل. لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة، أما أنه روىٰ عنه الشيوخ كذلك حتىٰ يظهر وثاقته لبُعد اتفاقهم علىٰ الاعتماد علىٰ من ليس بثقة أو بُعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات فليس بظاهر، نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابة قولهم: (لا بأس به) بل أضعف منه لو لم نقل بإفادته التوثيق، وربما يقال: بإيمائه إلىٰ عدم الوثوق به ولعله ليس كذلك، فتأمل».

روىٰ عنه الشيوخ واعتمدوا عليه» وهذا يقتضي التوثيق كما نص عليه أستاذ المتأخرين.

ويمكن المناقشة فيه بأنه غير دال علىٰ خصوص من اعتمد وأسند إليه ولا علىٰ عمومه بل علىٰ مجرد وقوع الإسناد، وهذا القدر واقع في حق غير من قيلت فيه العبارة.

ثم إنّ الذي يدل علىٰ التوثيق هو العمل بها والقبول لها وهذه العبارة لا تستلزم ذلك، فإنّ الإسناد واقع عن الضعفاء، اللهم إلّا أن ينضم إلىٰ ذلك قرائن ويُعلم من حال الشيخ أن مراده الإسناد عنه علىٰ جهة القبول، وأنىٰ لنا بإثبات ذلك، ولذلك توقف العلامة في الحسن بن محمد القطان[١] مع أنه ممن قال الشيخ فيه أسند عنه[٢].

ويؤيده أيضاً أنّ الشيخ رحمه الله قال في حفص بن غياث القاضي ذلك ورماه هو والكشي بأنه عامي[٣] غير أن الشيخ في الفهرست قال: «له كتاب معتمد» لكنه لا يقتضي أن يكون هو ثقة في نفسه كما هو محل البحث، فتأمل.

ومما يدل علىٰ ذلك أنها لو كان فيها دلالة لشاع ذلك بين أهل الرجال والحديث وذاع وصار لهم متمسكاً، مع أنا نجدهم كلهم أو جلهم يضعفون

---

١ ـ راجع: رجال العلامة الحلي (الخلاصة): ص ٢٥ برقم ٥٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ١٦٧ برقم ٣٥، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٨٦ برقم ٢٤٣، وكتاب رجاله: ص ١٧٥ برقم ١٧٦، باب أصحاب الصادق عليه السلام ورجال الكشي: ص ٣٣٤، طبع النجف الأشرف تحت عنوان (عدّ جماعة من العامة والبترية) الخ.

الحديث بجهالة من قيل في شأنه تلك العبارة إن كان فيه جهالة، ولم يعتبروها في الوثاقة ولا في الحسن كما لا يخفىٰ علىٰ من تتبع كتب الرجال والحديث وسمعت توقف العلامة في القطان[١] فيما تقدم مع توثيق ابن عقدة له ولم يجعله مؤيداً.

ومنها: صحيح الحديث، إعلم أنّ الصحة في لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث علىٰ خلاف اصطلاح المتأخرين حيث يجعلونها صفة للسند ويريدون به ما جمع شرائط العمل، إما من كونه خبر ثقة كما هو في اصطلاح المتأخرين، أو لكونه محفوفاً بقرائن تدل علىٰ العلم أو الظن بواقعية مضمونه وهي كثيرة، أكثرها اندرست في أمثال زماننا، وهي إما موافقة ظاهر الكتاب من عمومه أو فحواه أو نصه أو مفهومه المخالف أو الشهرة عليه أو رواية أو غير ذلك مما هو مسطور في الكتب الأصولية، ونبه عليه الشيخ في مقدمة الاستبصار وغيرها[٢].

قال الشيخ البهائي في المشرق: «كان المتعارف بينهم ـ يعني القدماء ـ إطلاق الصحيح علىٰ كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه واقترن بما يوجب الوثوق به أو الركون إليه وذلك أمور[٣]»، ثم أخذ بتفاصيلها. وصرح بهذا أيضاً السيد نعمة الله الجزائري في شرح التهذيب، والشيخ الحرّ ـ رحمهما الله ـ وغيرهما.

وعلىٰ هذا فمفاد هذه الكلمة أن الحديث الذي يرويه هذا الراوي معتمد

---

١ ـ تقدم أن القطان ـ هذا ـ هو الحسن بن محمد القطان، كما ذكر العلامة الحلي في الخلاصة: ص ٢٥ برقم ٥٠، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: مقدمة الاستبصار: ص ٣ ـ ٤، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين (ص ٣) طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

معمول به ومعول عليه وجامع لشرائط العمل، وهذا تحسين للرجل ومدح له ولا يقتضي توثيقه في نفسه وعدالته لأنه أعم منه كما نص عليه غير واحد.

وذهب الشهيد في الدراية[١] إلىٰ أنّ ذلك تعديل وهو فاسد لعدم دلالة من اللفظ ولا من التوقيف بل هو دال علىٰ ما قلناه.

ومنها: وكيل، وغالباً يراد منها النيابة عن الإمام عليه السلام في جميع حقوق الله من الأموال علىٰ الناس، كالزكاة، والأخماس، وغيرها كما سيجيء في إبراهيم بن عبدة، وقد أخذه العلامة رحمه الله دليلاً علىٰ قبول رواية الوكيل كما استند إليه في قبول رواية إبراهيم بن سلام[٢].

وقد فصل سميي[٣] في (حاوي الأقوال) فقال: «واعلم أن مجرد توكيل بعض المعصومين عليهم السلام لرجل لا يثبت عدالة ذلك الرجل ما لم يكن للوكالة جهة مشروطة بها فلا يتوهم من (فلان وكيل) الاكتفاء بذلك في تعديله كما تشعر به عبارة الخلاصة في كثير من المواضع التي ستطلع عليها» انتهىٰ.

أقول: أغلب الوكالات التي كانت منهم عليهم السلام لأصحابنا إنما هي في البلاد

---

١ ـ راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني رحمه الله: ص ٧٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ الموجود في (خلاصة الرجال: ص ٤) للعلامة الحلي (سلامة) بالتاء في آخره، ولكن العلامة ـ نفسه ـ نقل عن الشيخ الترجمة، والموجود في نسخ رجال الشيخ الطوسي (سلام) بغير تاء كما هو كذلك في جملة من المعاجم الرجالية، حتىٰ أنّ ابن داود في القسم الأول من رجاله (ص ١٤) أثبته بغير تاء في آخره، وقال: «ومن أصحابنا ـ يريد العلامة الحلي ـ من ذكر أنه ابن (سلامة) والحق الأول».

٣ ـ هو الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري الغروي الحائري، وقد تقدمت ترجمة له في تعليقتنا (ص ٩٦) فراجعها.

النائية والقريبة لأجل جمع الحقوق كوكالة إبراهيم بن عبدة، وهذه مشروطة بالعدالة فلا يبعد ظهور ذلك من لفظ الوكالة، وأيضاً العلامة رحمه الله جعلها مفيدة للقبول لا للعدالة وهو غير مشروط بالعدالة إذ يكفي فيه الحسن، ولاشك أن الوكالة مفيدة للحسن مطلقاً سواء كان للوكالة جهة مشروطة بالعدالة أو لا، فالأظهر أنه يكفي في القبول على القول بحجية الحسن كما هو المشهور، وسيجيء لهذا تتمة في ترجمة مصادف ـ إن شاء الله تعالى ـ فتأمل.

ومنها: عين، والمراد به في قولهم: (هو عين) شريف وكبير محتشم.

قال في المجمع[١]: «وهم أعين الناس أي أشرافهم» وعلى هذا فلا يدل على أكثر من الحسن.

وقيل: هو يفيد التعديل ولا دلالة عليه.

ومنها: قولهم: وجه، والمراد به أنّ له رتبة وحظاً[٢].

ومنها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام ومن خاصة أمير المؤمنين عليه السلام وصاحب سره، كما في كميل بن زياد والمعلى بن خنيس، واختلفوا في إفادة ذلك التعديل مع اتفاقهم ظاهراً على إفادته الحسن لكونه مدحاً معتداً به قطعاً.

وأما قولهم: خاصي، فإن أريد به ما أريد من الثاني[٣] فمثله، وإن أريد به في

---

١ ـ راجع: مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي بمادة (عين).

٢ ـ اختلف أرباب الفن في وصف الرجل بأنه (وجه) فمنهم من قال: إنه يفيد التعديل ومنهم من قال: إنه من أمارات الاعتماد عليه ويفيد المدح دون التعديل أما لو قيل في حقه أنه وجه من وجوه أصحابنا لا يبعد القول بإفادته التوثيق لما فيه من القوة في الدلالة على المدح، فلاحظ.

٣ ـ يعني أنه من خواص الأئمة عليهم السلام، قال الشهيد الثاني في شرح دراية الحديث (ص ٧٨) طبع ⇐

مقابلة قولهم: عامي، كما هو الأظهر فلا يفيد أكثر من كونه إمامياً، وعند الإطلاق يكون الأمر فيه مشتبهاً فليحمل على القدر المتيقن كما لا يخفى، وهذا بخلاف قولهم: صاحب سره، كما في قول كميل للأمير عليه السلام: «ألست صاحب سرك»؟ حين سأله عن الحقيقة، فإن الظاهر أنه يفيد ما فوق الوثاقة، فإن تحميل السر إنما يكون لمن هو فوق العدالة، ولمن له نفس قدسية مطمئنة منقادة مطيعة لحبس ما تحملت، أمينة على ما اطلعت، ولذلك قال عليه السلام في الحديث المشهور: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله»[1] وكان كثيرٌ من أصحاب السجاد عليه السلام عدولاً وكان عليه السلام يقول:

يارب جوهر علم لو أبوح به   لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا

وكذلك كان كثيرٌ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ثقات وكان عليه السلام يقول: «إن هنا لعلماً جماً لو وجدت له حملة» وفي أحاديث «لو كان لألسنتكم أوكية» وأين مراتب من كان قابلاً لتحمل أسرار أهل البيت عليهم السلام من العدالة إنما تلك مرتبة سلمان وإسماعيل بن جابر وأبي ذر وأمثالهم، وقد رأيت، وستسمع ـ إن شاء الله تعالى ـ أحوالهم ومراتبهم.

⟸ النجف الأشرف: «أما الخاص فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معين أو في مذهب معين، وشدة التزامه به أعم من كونه ثقة في نفسه كما يدل عليه العرف، وظاهر كون الممدوح أعم، بل هو إلى وصف الحسن أقرب».

١ ـ راجع في هذا الحديث رجال الكشي: ص ٢٢، طبع النجف الأشرف.

مسألة :

كثيراً ما يصدر الكليني والكشي السند بذكر «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» ومحمد بن إسماعيل مشترك بين ثلاثة عشر رجلاً: ابن بزيع، والزعفراني، والبرمكي الرازي، والكناني، والجعفري، والبلخي (أو السلخي)، والصيمري القمي، والبندقي النيسابوري، والزبيدي الكوفي والجعفي، والمخزومي المدني، والهمداني، والبجلي.

وقد اختلف علماء الحديث في تعيينه من بين أولئك، فقال المحسن الكاشي في الوافي: هو ابن بزيع[١] ونقله البهائي عن بعض[٢] ويستظهر من ابن داود[٣]، وذهب الشيخ البهائي رحمه الله إلىٰ أنه البرمكي[٤].

وذهب شيخنا الأسدي قدس سره إلىٰ أنه البندقي النيسابوري، واستظهره السيد

---

١ ـ ولكن الذي يرجحه المحسن الكاشي في المقدمة الثانية من المقدمات المذكورة في الجزء الأول من الوافي (ص ١٠) كون محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان هو محمد بن إسماعيل النيسابوري الذي يروي عنه الكشي أيضاً عن الفضل بن شاذان ويصدر به السند، ثم يقول: «وتوهم كونه محمد بن إسماعيل بن بزيع أو محمد بن إسماعيل البرمكي صاحب الصومعة بعيد جداً» فراجعه.

٢ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٨، طبع إيران.

٣ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي في التنبيه الأول من التنبيهات التي ألحقها بآخر كتاب رجاله، ص ٥٥٥، طبع إيران.

٤ ـ راجع: مشرق الشمسين، ص ١٠.

عناية الله[١] وميرزا محمد[٢]، ونفىٰ البأس عن أن يكون إياه الشيخ المحقق محمد[٣] في شرح الاستبصار، والمجلسي في مرآة العقول، ونقله عن الأكثر ونسب القول بأنه ابن بزيع إلىٰ التوهم، وهو صريح (المدارك) قال فيها: «وفي الطريق محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان، وهو مشترك بين جماعة فيهم الضعيف ولا قرينة علىٰ تعيينه، وربما ظهر من كلام الكليني أن محمد بن إسماعيل هذا يعرف بالبندقي وأنه نيسابوري فيكون مجهولاً، لكن الظاهر أن كتب الفضل كانت موجودة بعينها في زمن الكليني رحمه الله ومحمد بن إسماعيل هذا إنما يذكر لمجرد اتصال السند فلا يبعد القول بصحة رواياته كما قطع به العلامة وأكثر المتأخرين»[٤] انتهىٰ.

---

١ ـ راجع: مجمع الرجال للمولىٰ عناية الله القهپائي ـ المطبوع ـ في ترجمة محمد بن إسماعيل.

٢ ـ راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترابادي، في التنبيه الأول من تنبيهات الفائدة الثانية من فوائد خاتمة الكتاب: ص ٤٠١ ، وللشيخ أبي علي الحائري تحقيق رشيق في محمد بن إسماعيل تجده في كتاب رجاله (منتهىٰ المقال) فراجعه في باب الميم.

٣ ـ الشيخ المحقق محمد: هو ابن الشيخ حسن صاحب (المعالم) ابن الشهيد الثاني، وشرحه للاستبصار لا يزال مخطوطاً، وكثيراً ما ينقل عنه صاحب (كتابنا هذا) وجعله من مصادره في أول الكتاب، فراجعه.

٤ ـ راجع: المدارك في مسألة المضايقة والمواسعة فإن صاحبه حكم بصحة الحديث الذي في سنده محمد بن إسماعيل، وراجع أيضاً المختلف للعلامة الحلي في المسألة المذكورة، والمنتهىٰ له أيضاً في مسألة أنه يجب علىٰ المستحاضة أن تعتبر الدم في قلته وكثرته، وراجع أيضاً التذكرة للعلامة، والتنقيح للمقداد السيوري والذكرىٰ للشهيد الأول، وروض الجنان للشهيد الثاني، والروضة له، ومجمع الفائدة للمولىٰ أحمد المقدس الأردبيلي، وجامع المقاصد للمحقق الكركي كلهم صححوا رواياته في مسألة جواز الاجتزاء بالتسبيحات الأربع ⟸

وذهب في الذخيرة إلىٰ أنه مشترك بين الثقة وغيره[1] احتج الأولون بما يظهر من كلام ابن داود حيث قال: «إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل ففي صحتها قولان فإنّ في لقائه له إشكالاً»[2] انتهىٰ.

وهذا مبني علىٰ أنه ابن بزيع، وبأن الكليني في أول الروضة عطف ابن بزيع علىٰ علي بن إبراهيم حيث قال: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن حفص المؤذن عن أبي عبد الله عليه السلام وعن محمد بن إسماعيل بن بزيع...»[3].

والجواب عن ذلك من وجوه:

أحدها: ما روىٰ الكشي قال: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمي بخطه: حدثني محمد بن يحيىٰ العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيىٰ، قال: كنت بفيد[4] فقال لي محمد بن علي بن بلال: مرّ بنا إلىٰ قبر محمد بن إسماعيل

⇐ مرة واحدة، وأيضاً صحح رواياته الشهيد الثاني في المسالك في شرح قول المحقق: «وقيل: إذا وقف علىٰ أولاده الأصاغر جاز أن يشرك معهم».

١ ـ راجع: الذخيرة للفاضل الشيخ محمد باقر السبزواري في مقام الاستدلال للقول بالمضايقة في قضاء الفوائت فإنه قال ما هذا لفظه: «... ومنها ما رواه الشيخ والكليني عن زرارة بطريقين: أحدهما من الحسان لإبراهيم بن هاشم، والآخر من الضعاف لمحمد بن إسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان».

وقال أيضاً في المسألة المذكورة: «احتج المحقق ومن تبعه علىٰ وجوب تقديم الفائتة الواحدة برواية صفوان المذكور، وعدّها جماعة من الصحاح، والجواب عن هذه الرواية غير نقي السند لأنّ في طريقها محمد بن إسماعيل عن الفضل، وقد مرّ أنه غير ثقة ولا ممدوح».

٢ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي في الخاتمة: ص ٥٥٥، طبع إيران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

٣ ـ راجع: كتاب الروضة للكليني، الحديث الأول: ص ٢، طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ ـ فيد ـ بفتح الفاء وسكون الياء المثناة التحتانية ـ بليدة في نصف طريق مكة من ⇐

بن بزيع لنزوره، فلما أتيناه جلس عند رأسه مستقبل القبلة والقبر أمامه، ثم قال: أخبرني صاحب هذا القبر ـ يعني محمد بن إسماعيل ـ أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر فقرأ ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾ سبع مرات أمن من الفزع الأكبر»[١].

ثم أنّ الشيخ ذكر محمد بن علي بن بلال وذكر أنه من أصحاب العسكري عليه السلام[٢] ولم يذكره في باب (لم)[٣] مع أنه ذكر في ديباجة رجاله أنه يذكر في باب (لم) من تأخر زمانه عن زمان الأئمة عليهم السلام ولم يدرك الكليني العسكري عليه السلام.

الثاني: ما قاله الكشي وهو أن الفضل بن شاذان كان يروي عن جماعة منهم محمد بن إسماعيل بن بزيع[٤] ولم يذكر العكس.

الثالث: أن محمد بن إسماعيل بن بزيع حيث ينسبه إلى جده يكون في وسط السند وينقل عن غير الفضل بن شاذان، فلو كان الذي في الوسط هو الذي يذكر في أوله لنقل مرة عن الفضل وعن غير الفضل، ولصرح يوماً بأنه ابن بزيع، مع أن شيئاً من ذلك لم يكن، وجعل ذلك على هذا الاستمرار من الاتفاقات الخارجية بعيد.

⇐ الكوفة، بقرب أجا أحد جبلي طي.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٢ ، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب العسكري عليه السلام: ص ٤٣٥ ، برقم ٤، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ (لم): هو رمز لمن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٥٥، طبع النجف الأشرف.

الرابع: ما ذكره الشيخ محمد في شرح الاستبصار وهو: أنّ الكليني رحمه الله روىٰ عن محمد بن إسماعيل بن بزيع بواسطتين[١] غالباً وبدون واسطة لم يوجد[٢].

الخامس: ما ذكره الشيخ البهائي رحمه الله وهو: «أنّ ابن بزيع من أصحاب الرضا عليه السلام وأبي جعفر الجواد عليه السلام وقد أدرك الكاظم عليه السلام وروىٰ عنه ـ كما ذكره علماء الرجال ـ فبقاؤه إلىٰ زمن الكليني مستبعد جداً»[٣] فتأمل.

السادس: ما ذكره هو والشيخ محمد وهو: «أن أهل الرجال قالوا: محمد بن إسماعيل بن بزيع أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام وهو يعطي أنه لم يدرك من بعده من الأئمة عليهم السلام فإنّ مثل هذه العبارة إنما يذكرونها في آخر إمام أدركه الراوي»[٤].

وفيه نظر، فإنّ الكشي قال في ابن بزيع: أدرك موسىٰ بن جعفر عليه السلام[٥]، مع أنه أدرك بعده الرضا والجواد عليهما السلام[٦]. فالذي له أنس في كلامهم لا يخفىٰ عليه ذلك.

---

١ ـ بل قد يروي عنه بثلاث وسائط في أصوله وفروعه، راجع الكافي في باب ما نص الله ورسوله علىٰ الأئمة عليهم السلام، وباب الركوع من كتاب الصلاة، فإنه روىٰ فيهما عن الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، فقد ظهر لك أن ابن بزيع بالنسبة إليه إما في الطبقة الرابعة أو الثالثة فكيف يقع في الطبقة الأولىٰ؟

٢ ـ وذكر أيضاً في شرح التهذيب الوجه الرابع، ثم قال: «وأيضاً فإنّ الفضل بن شاذان يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، فروايته عن الفضل مستبعدة جداً» (منه قدس سره).

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٨، طبع إيران.

٤ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٩.

٥ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٢، طبع النجف الأشرف.

٦ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي باب أصحاب الكاظم، وباب أصحاب الرضا، وباب أصحاب الجواد عليهم السلام.

السابع: ما ذكره أيضاً الشيخ البهائي رحمه الله[١] وهو أنه «لو بقي إلى زمن الكليني ـ نور الله مرقده ـ لكان قد عاصر ستة من الأئمة عليهم السلام». والشيخ محمد قال: «يكون أدرك خمساً» قالا: «وهذه مزية عظيمة لم يظفر بها أحد من أصحابهم، فكان ينبغي لعلماء الرجال ذكرها وعدّها من جملة مزاياه، وحيث إنّ أحداً منهم لم يذكر ذلك ـ مع أنه مما تتوفر الدواعي على نقله ـ علم أنه غير واقع»[٢] وفيه نظر.

الثامن: «ما اشتهر على الألسنة أن وفاة ابن بزيع كانت في حياة الجواد عليه السلام» فتأمل[٣].

التاسع: ما ذكره هو أيضاً وهو: «أن ابن بزيع من أصحاب الأئمة الثلاثة، أعني الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وقد سمع منهم أحاديث متكثرة بالمشافهة، فلو لقيه الكليني لكان ينقل عنه شيئاً من تلك الأحاديث التي نقلها عنهم عليهم السلام بغير واسطة لتكون الواسطة بينه وبين كل من الأئمة عليهم السلام الثلاثة واحداً، فإن قلة الوسائط شيء مطلوب، وشدة اهتمام المحدثين بعلو الإسناد أمر معلوم».

العاشر: إنا لا نسلم أن قوله[٤]: «وعن محمد بن إسماعيل» معطوف على علي بن إبراهيم بل تكرير عن قرينة صريحة وإمارة واضحة على أنه معطوف على غيره[٥] ولو كان معطوفاً عليه لوجب إسقاط (عن) كما لا يخفى، فهذا مما يؤيد أن

---

١ ـ ذكر هذا الوجه في شرح التهذيب أيضاً. (منه قدس سره).

٢ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ٩.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ٩.

٤ ـ يعني قول الكليني رحمه الله في الروضة، في الحديث الأول: ص ٢، طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٥ ـ يعني أنه معطوف على ابن فضال في رواية (الروضة) لأن محمد بن يعقوب الكليني ⟸

الرجل الذي هو محل البحث ليس هو ابن بزيع[١].

واعلم أن أكثر هذه الأمور استبعادية، ولكن لا بأس بها من حيث إنه إذا لم يكتف بواحد فالمجموع يحصل منه الظن القوي البالغ إلىٰ حدّ الاكتفاء به بأنه ليس إياه.

فإن قلت: جميع هذه الأمارات تدل علىٰ عدم ملاقاة الكليني له، ومنه أخذتَ أنه ليس ابن بزيع فلم لا تجعله ابن بزيع وتجعل السند مرسلاً كما جعله ابن داود؟[٢]

قلت: يدل علىٰ أن السند متصل وليس بمرسل أمور:

⇐ يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع بواسطتين لأنه يروي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عنه.

١ ـ ولزيادة التوضيح، راجع: نقد الرجال للسيد المصطفىٰ التفريشي مع ما علق عليه بنفسه في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع، ص ٢٩٣، وراجع أيضاً الرسالة التي ألفها العلامة حجة الإسلام السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي الإصفهاني المولود سنة ١١٧٥ هـ والمتوفىٰ سنة ١٢٦٠ هـ، فإنّه ألّف رسائل مستقلة في تراجم جماعة من الرجال الذين وقعوا في طرق الروايات المهم ذكرهم وهي اثنتان وعشرون رسالة، منها رسالة في تحقيق حال محمد بن إسماعيل، وقد طبعت كلها في مجلد واحد بإيران سنة ١٣١٤ هـ.
وراجع أيضاً المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمهما الله: ج ١، ص ٤٠، الفائدة الثانية عشرة، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.
وراجع أيضاً الراشحة التاسعة عشرة من الرواشح السماوية للمير الداماد، ص ٧٠، طبع إيران، ونتيجة المقال للبارفروشي، ص ٢٦٣، المقصد السابع طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، وشرح أصول الكافي، ج ٢، ص ١٩، للمولىٰ محمد صالح المازندراني، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع خاتمة رجال ابن داود: ص ٥٥٥، طبع إيران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

الأول: أنه جرت عادة الكليني رحمه الله بذكر جميع سلسلة السند، وذكره بتمامه، وفيه نظر لوجود المرسل في أحاديثه وإن كان الأغلب عدم الإرسال.

الثاني: إنا وجدناه كثيراً ما يعطف على هذا من هو ممن يروي عنه بلا واسطة كما عطف ـ في حديث: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء ـ علي بن إبراهيم على هذا الرجل[١] ومن المعلوم أنّ الكليني رحمه الله ممن يروي عنه بلا واسطة كما لا يخفى.

الثالث: أنّ الشيخ في المشيخة قال: «ما ذكرته عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان»[٢] والظاهر من ذلك الرواية بلا واسطة، ولو كان إرسال لبينه.

الرابع: أنّ الصدوق قدس سره روى حديثاً عن محمد بن يعقوب وأوصله بمحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان قال: «عن محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان...» الخ[٣].

الخامس: العادة المستمرة والطريقة المستقيمة منه أنه متى أتى بمحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان أتى به في أول السند، فلو كان مرسلاً لنبه عليه.

السادس: أنّ الشيخ أيضاً حيثما يأتي به في كل موضع يأتي به متصلاً

---

١ ـ فإنه قال في الكافي: ج ٣، ص ٢، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، في كتاب الطهارة ـ باب الماء الذي لا ينجسه شيء ـ ما هذا لفظه: «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى، وعلي بن إبراهيم عن أبيه...».

٢ ـ راجع: مشيخة الشيخ الملحقة بالجزء العاشر من التهذيب: ص ٥٠، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله الباب الحادي والأربعين في أنه ـ عزوجل ـ لا يعرف إلّا به، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

بمحمد بن يعقوب كما لا يخفىٰ علىٰ من تتبع.

السابع: إجماع المتأخرين من العلماء علىٰ تصحيح رواية محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل كما نقله البهائي[١] فيدل علىٰ أنه في أول السند.

الثامن: ما يظهر من الكشي في ترجمة جندب بن جنادة[٢] حيث نقل عنه بلا واسطة قال: «محمد بن إسماعيل، قال: حدثني الفضل بن شاذان...» الخ، ذكر ذلك مرتين، وقد جرت عادته فيمن يروي عنه بلا واسطة أن يصدره بهذه الكيفية كما جرت بذلك طريقة غيره، ومن المعلوم أنّ الكشي في طبقة الكليني ومعاصر له، فيكون بالنسبة إلىٰ الكليني أيضاً غير مرسل.

احتج الشيخ البهائي ﵀ علىٰ أنه البرمكي بما ملخصه: «إن الذين وصلوا إلينا مسمين بهذا الاسم ثلاثة عشر كما تقدم تعدادهم، وكل منهم منتف أن يكون هو ذلك إلّا البرمكي، وذلك أنّ ابن بزيع قد عرفت الكلام فيه، وأنه ليس إياه، وأما من عدا الزعفراني والبرمكي من العشرة الباقين فلم يوثق أحد من علماء الرجال أحداً منهم فإنهم لم يذكروا من حال الكناني والجعفري إلّا أن لكل منهما كتاباً، ولا من حال الصيمري والبلخي إلّا أنهما من أصحاب أبي الحسن الثالث ﵇ ولا من حال البندقي إلّا أنه نقل حكاية عن الفضل بن شاذان[٣] ولا من حال الزبيدي والجعفي والمخزومي والهمداني والبجلي إلّا أنهم من أصحاب الصادق ﵇

---

١ ـ راجع: ص ١٠ من مشرق الشمسين.

٢ ـ الذي ذكره الكشي إنما هو في ترجمة سلمان الفارسي لا في ترجمة جندب بن جنادة، فراجع: رجاله: ص ١٤ ، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ أنظر: ملخص الحكاية في هامش مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١٠ ، وانظرها بنصها في رجال الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان: ص ٤٥٢ ، طبع النجف الأشرف.

وبقاء أحدهم إلىٰ عصر الكليني أبعد من بقاء ابن بزيع، وقد أطبق متأخرو علمائنا ـ قدس الله أرواحهم ـ علىٰ تصحيح ما يرويه الكليني عن محمد بن إسماعيل الذي وقع عليه النزاع، ولم يترددوا في ذلك، إلّا ابن داود لا غير، وإطباقهم هذا قرينة قوية علىٰ أنه ليس أحداً من أولئك الذين لم يوثقهم أحد من علماء الرجال، فيبقىٰ الأمر دائراً بين الزعفراني والبرمكي فإنهما ثقتان من أصحابنا، لكن الزعفراني ممن لقي أصحاب الصادق عليه السلام كما نص عليه النجاشي[١] فيبعد بقاؤه إلىٰ عصر الكليني فيقوىٰ الظن في جانب البرمكي فإنه ـ مع كونه رازياً كالكليني ـ فزمانه في غاية القرب من زمانه، لأنّ النجاشي يروي عن الكليني بواسطتين، وعن محمد بن إسماعيل البرمكي بثلاث وسائط، والصدوق يروي عن الكليني بواسطة واحدة، وعن البرمكي بواسطتين، والكشي حيث إنه معاصر للكليني يروي عن البرمكي بواسطة وبدونها.

وأيضاً فمحمد بن جعفر الأسدي ـ المعروف بمحمد بن أبي عبد الله كان معاصراً للبرمكي ـ توفي قبل وفاة الكليني بقريب من ست عشرة سنة، فلم يبق مرية في قرب زمان الكليني من زمان البرمكي جداً.

وأما روايته عنه في بعض الأوقات بتوسط الأسدي فغير قادح في المعاصرة، فإنّ الرواية عن الشيخ تارة بواسطة وأخرىٰ بدونها أمر شايع متعارف لا غرابة فيه، والله أعلم بحقائق الأمور». انتهىٰ كلامه رفع مقامه[٢].

وأنت خبير بأنه غاية ما أثبت الشيخ البهائي رحمه الله تقارب زمان الكليني مع زمان البرمكي، وهذا لا يقتضي الرواية عنه، ولم نعهد روايته عنه بغير واسطة، كما

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٦، طبع إيران.

٢ ـ راجع: ص ٩ ـ ١٠ من مشرق الشمسين للبهائي رحمه الله.

نص عليه بعض أعلام العصر، وشهد به التتبع ولم يذكر أحد أنه من مشائخ الكليني، وفي توثيقه مع تضعيف ابن الغضائري نظر، وإن وثقه النجاشي[١] علىٰ تأمل في ابن الغضائري، وسيجيء تحقيق حاله ـ إن شاء الله ـ.

ثم أنّ في نقله الاتفاق علىٰ تصحيح هذا السند من تلك الجهة عجيب، وقد تقدم نقل ابن داود الخلاف في صحته، ونقله جماعة عن ابن داود ولم ينكره أحد عليه.

واعلم أنّ لنا وجوهاً تقتضي أن يكون النيسابوري وتبطل أن يكون البرمكي وغيره وتعين أن يكون النيسابوري:

منها: الحكاية التي حكاها الكشي عن محمد بن إسماعيل النيسابوري عن الفضل بن شاذان[٢] وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ علىٰ تأمل.

ومنها: ما ذكره السيد عناية الله في بيان عدم كونه البرمكي، قال: «أما بيان عدم جوازه ـ أي ذلك ـ البرمكي صاحب الصومعة فلأنه هو الرازي[٣] كما يظهر مما علقناه عليه من الرواية المنقولة عن الكافي هناك[٤] وهو ينكشف عن

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٢ ، طبع إيران.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٥٢ ، طبع النجف الأشرف في ترجمة الفضل بن شاذان.

٣ ـ وصرح الشيخ البهائي أيضاً بأنه هو الرازي كما تقدم (منه ﷺ).

٤ ـ يشير إلىٰ الرواية التي رواها الكليني في الكافي: ج ١ ، ص ٧٨ ، في كتاب التوحيد ـ باب حدوث العالم وإثبات المحدث ـ طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ ، فإنه قال: «حدثني محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي...»، ويشير بقوله: «هناك» إلىٰ ما ذكره في حرف الميم في ترجمة محمد بن إسماعيل.

النجاشي أيضاً[١] وفي طرق أخبار كثيرة من الكشي هكذا: حمدويه، قال: حدثني محمد بن إسماعيل الرازي، كما في ترجمة صفوان بن مهران[٢] وفي صدر الكتاب[٣] وغيرهما مما تقدم وسيجيء.

وصرح الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجاله: أن حمدويه سمع من يعقوب بن يزيد[٤] وهذا يعقوب من رجال الرضا والجواد عليهما السلام فيكون محمد بن إسماعيل الرازي البرمكي في مرتبة يعقوب وطبقته، فيبعد كل البعد رواية محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن إسماعيل ـ هذا ـ وهو عن الفضل بن شاذان الذي هو من رواة الهادي والعسكري عليهما السلام دائماً»[٥].

ومنها: ما ذكره أيضاً[٦] وهو أنه ذكر في ترجمة عبد الله بن داهر من النجاشي وتقدم أن محمد بن إسماعيل البرمكي يروي عن عبد الله، وهو يروي

---

١ ـ يعني يظهر أنّ البرمكي هو الرازي من رجال النجاشي، فإنه ذكر في ترجمة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة: ص ٢٦٢، رواية محمد بن جعفر الأسدي عنه كتاب التوحيد، ولم يذكر ترجمة للرازي أصلاً.

٢ ـ راجع: ترجمة صفوان بن مهران في رجال الكشي: ص ٣٧٣، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ يعني كتاب الكشي، راجع: ص ١٠ منه.

٤ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٦٣، برقم ٩، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

٥ ـ راجع: خاتمة مجمع الرجال لعناية الله القهبائي، وترجمة محمد بن إسماعيل أيضاً ـ باب الميم ـ.

٦ ـ راجع: مجمع الرجال في ترجمة عبد الله بن داهر بن يحيىٰ الأحمري، فإنه ذكر ترجمته عن النجاشي وعلق عليه بقوله: «فيه دلالة علىٰ أن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي ـ صاحب الصومعة ـ بعيد كل البعد أن يكون هو الراوي عن الفضل بن شاذان ويروي عنه محمد بن يعقوب الكليني، كما في كثير من أحاديث الكافي علىٰ ما جوزه بعض الأعلام، فإنّ المرتبة والطبقة تعطي ما قلنا، بل تحكم عليه، فلا تغفل».

عن أبي عبد الله عليه السلام فمتىٰ نجوّز رواية محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن إسماعيل ـ هذا ـ وروايته عن الفضل.

ومنها: ما ذكره هو أيضاً[١] وهو أنه سيجيء في ترجمة يونس بن عبد الرحمان رواية الرازي البرمكي عن عبد العزيز بن المهتدي الذي من أصحاب الرضا عليه السلام ورواية الفضل عنه، فبعيد رواية الكليني عن البرمكي ـ هذا ـ وهو عن الفضل.

ومنها: ما ذكره هو أيضاً[٢] وهو: أن محمد بن جعفر بن عون الأسدي داخل في العدة المذكورة في الكافي بين الكليني وبين سهل بن زياد، وهذا الأسدي يروي عن الرازي البرمكي كما في الرواية المنقولة عن الكافي المكتوبة علىٰ ترجمته[٣] وكما في طريق النجاشي إلىٰ البرمكي[٤] قال: فبعيد وأزيد منه رواية الكليني عن البرمكي بلا واسطة هذا» انتهىٰ كلامه رحمه الله[٥].

وما ذكره من هذه الوجوه منظور فيه ومحض استبعادات لا تقف علىٰ حدّ، فإنّ كونه في طبقة يعقوب بن يزيد لا يقتضي عدم رواية الكليني عنه لجواز تأخر زمان محمد بن إسماعيل ـ هذا ـ عن زمان محمد بن يعقوب وكونه من أصحاب

---

١ ـ راجع: في مجمع الرجال ما ذكره في ترجمة محمد بن إسماعيل ـ باب الميم ـ.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه في ترجمة محمد بن إسماعيل.

٣ ـ يريد بالرواية المنقولة عن الكافي: ما ذكره في: ج ١، ص ٧٨، في كتاب التوحيد ـ باب حدوث العالم وإثبات المحدث ـ كما ذكرنا في تعليقتنا آنفة الذكر (ص ١٤٥).

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٢، طبع إيران.

٥ ـ يعني كلام المولىٰ القهبائي رحمه الله، راجع خاتمة مجمع الرجال، وترجمة محمد بن إسماعيل منه.

الرضا والجواد عليهما السلام لا يقتضي ذلك أيضاً ولا أن لا يكون من أصحاب غيرهما عليهما السلام.

وبقية الوجوه على هذا النحو، فإنّ كلها أمور مرجعها إلى النفي يستبعد وجودها، على أن ما ذكره الشيخ البهائي من الوجوه(١) ثبوتية تدل على رفع استبعاد ملاقاة الكليني لمحمد بن إسماعيل البرمكي، وبعد ذلك كله فأنا متوقف.

ويجوز أن يكون البرمكي والنيسابوري إلى أن يظهر الله تعالى حقيقة الحال(٢) ولا قوة إلّا بالله.

«قوله قدس سره: أردت أن أكتب كتاباً يشتمل على جميع أسماء الرجال. انتهى»

لا يخفى على من مارس كتب الرجال وغيرها أن هذا الكتاب أيضاً لا يشتمل على جميع أسمائهم ولا جميع أحوالهم كما ستطلع ـ إن شاء الله تعالى ـ وما استثناه من الشذوذ فليس كذلك، فإنا سنذكر أسماء كثيرة من غير ما ذكره هو ـ إن شاء الله ـ:

---

١ ـ يشير إلى الوجوه التي ذكرها الشيخ البهائي في مشرق الشمسين مما تقدم ذكره آنفاً (ص ١٤٣).

٢ ـ هذا، ولكن ما ذكره في المدارك من أن «محمد بن إسماعيل ـ هذا ـ هو من مشايخ الإجازة، وأن كتب الفضل كانت موجودة بعينها إلى زمان الكليني» إن تم فالحديث صحيح، وهو غير بعيد، إلّا أنه يحتمل في كل حديث حديث أن لا يكون مأخوذاً من كتب الفضل وإن كانت موجودة في زمن الكليني فيعود الإشكال إلى أن تقوم قرينة على أخذ الحديث من كتبه، ودونه خرط القتاد. (منه رحمه الله).

قوله: وابن داود:

لا يخفىٰ أن الجواد عليه السلام وابن داود جعل علامتهما واحدة فربما يقع للناظر اشتباه إذا لم تكن قرينة، فالأولىٰ التفرقة بين الرمزين.

* * *

حرف الهمزة

باب آدم

قوله: النخاس:

قال المصنف: «النخاس بالخاء المشددة والسين المهملة، وفي الخلاصة (النجاشي) وكأن ما في الخلاصة محمول على الاشتباه كما نبه عليه ابن داود» انتهى[١].

* * *

١ ـ ذكر هذا الكلام المصنف ﵀ في الهامش (ص ٣) ، لا في المتن فراجعه، وراجع الخلاصة للعلامة الحلي ﵀ : ص ١٣، طبع النجف الأشرف، فإنه جاء فيها (النجاشي) يعني ـ بالنون بعدها الجيم والألف بعدهما الشين المعجمة ثم ياء النسبة ـ وكأن ما في الخلاصة اشتباه كما ذكره ابن داود في رجاله: ص ٩ ، والعلامة ـ نفسه ـ ضبطه في إيضاح الاشتباه: ص ٢ بالنون والخاء المعجمة المشددة والسين المهملة، وكذلك جاء في رجال النجاشي: ص ٨٢ (النخاس)، ومثله في أكثر المعاجم الرجالية.

باب أبان

قوله: أبان:

اعلم أن كلمة أبان في المقام علم منقول من صفة مشبهة يجوز فيه منع الصرف والانصراف، فالأول على تقدير اشتقاقه من أبي ففيه العلمية والزيادة، والثاني من أبن بمعنىٰ اتهم كما في القاموس.

قوله: أبان بن أبي عياش:

قال الخليل(١): عياش بفتح المهملة وتشديد الخاتمة، وفي الكافي «عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش»(٢).

قال الصالح: «بالشين المعجمة، ثم قال: قال ابن الغضائري: هو ضعيف،

---

١ ـ يقصد بالخليل المولىٰ خليل بن الغازي القزويني المتوفىٰ سنة ١٠٨٩ هـ الذي تقدمت ترجمة له في تعليقتنا (ص ٨٧) وقد ذكر ذلك في شرحه للكافي الذي لا يزال مخطوطاً، وهو أحد مصادر صاحب الكتاب كما صرح به في المقدمة ويعبر المولىٰ الخليل في شرحه للكافي بلفظة (الخاتمة) عن الياء المثناة التحتانية لكونها خاتمة الحروف الهجائية وذلك اصطلاح منه اصطلحه في شرحه.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٤٤ ، باب استعمال العلم، وص ٤٦ باب المستأكل بعلمه والمباهي، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

وقال السيد علي بن أحمد[١] إنه كان فاسد المذهب ثم رجع، وكان سبب تعريفه هذا الأمر سليم بن قيس»[٢].

وفي موضع آخر «تابعي ضعيف، روىٰ عن أنس بن مالك، وعن علي بن الحسين عليه السلام، لا يلتفت إليه وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه»، هكذا نقله العلامة عن ابن الغضائري[٣].

---

١ ـ هو الشريف أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن جعفر الحجة بن عبيد الله الأعرج بن الحسين الأصغر بن الإمام السجاد عليه السلام وهو صاحب الرجال المشهور برجال العقيقي الذي أكثر النقل عنه العلامة في الخلاصة وحكىٰ عنه النجاشي في ترجمة زياد بن عيسىٰ بعنوان العقيقي العلوي، والشيخ في الفهرست ترجم له مستقلاً وذكر كتبه ومنها كتاب الرجال الموجود حتىٰ اليوم في بعض المكتبات، وقد نقل عنه الشيخ أبو علي الحائري الرجالي المتوفىٰ سنة ١٢١٦ هـ في كتابه منتهىٰ المقال المطبوع المشهور برجال أبي علي، وجعل رمزه (عق).

وترجم لأبان بن عياش ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١ ، ص ١٠ ، ترجمة مفصلة، ونقل توثيقه من بعض وتضعيفه من بعض آخر، ومما نقله عنه من الأحاديث: «عن حماد بن سلمة، عن أبان، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة قالت: كان جبرائيل عند النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ والحسين معي فبكىٰ، فتركته فدنا من النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ فقال جبرائيل: أتحبه يا محمد؟ قال: نعم، قال: إنّ أمتك ستقتله، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها، فأراه فإذا الأرض يقال لها كربلاء»، وروىٰ الذهبي عن أبي موسىٰ المديني أنّ أبان ـ هذا ـ مات سنة ١٢٨ هـ.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٦٣ ، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، وكثيراً ما يعبر المصنف في الكتاب بلفظ (الصالح) ويريد به المولىٰ محمد صالح المذكور، فلاحظ.

٣ ـ راجع الجملة المذكورة في خلاصة الرجال: ص ٢٠٦ ، برقم ٣، طبع النجف الأشرف، ⟸

وكذا قاله شيخنا الطوسي في كتاب الرجال[١] إنه ضعيف» انتهىٰ كلام الصالح[٢]، وسيجيء تحقيق كتاب سليم في ترجمة سليم ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: أبان بن تغلب:

قال الخليل: «بفتح التاء المثناة فوق وسكون المعجمة وكسر اللام والموحدة»[٣].

وقال الشيخ البهائي في حواشي الحبل: «لقي السجاد والباقر والصادق عليهم السلام وروىٰ عن الصادق عليه السلام ألف حديث ولما مات قال: لقد أوجع قلبي موت أبان».

قال الصالح: «أبان بن تغلب ثقة جليل القدر عظيم المنزلة في أصحابنا لقي أبا محمد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله عليهم السلام، وروىٰ عنهم»[٤].

⇐ وراجعها أيضاً في مجمع الرجال للقهبائي: ج ١، ص ١٦ طبع اصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، فإنه نقل عبارة ابن الغضائري المذكورة عن كتاب الضعفاء الذي كان عنده وفي حيازته.

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٠٦، برقم ٣٦، في باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٢، ص ٣٧٣.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢١ للمولىٰ محمد صالح المازندراني، باب فرض العلم، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

وقد ترجم لأبان بن تغلب ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥، وقال: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته» ثم قال: «وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غالياً في التشيع، وقال السعدي: زائغ مجاهر» راجع بقية كلام الذهبي في الميزان.

وفي المشيخة: «عن أبي علي صاحب الكلل عن أبان بن تغلب، ويكنىٰ أبا سعيد وهو كندي كوفي، وتوفي أيام الصادق عليه السلام فذكره جميل عنده، فقال: رحمه الله، أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان، وقال عليه السلام لأبان بن عثمان: إنّ أبان بن تغلب قد روىٰ عني رواية كثيرة، فما رواه لك عني فاروه عني ولقد لقي الباقر والصادق عليهما السلام وروىٰ عنهما»(١).

وسيجيء بعض مدحه في ترجمة مسلم بن أبي فاختة ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: أبان بن عثمان:

روىٰ عن حمزة بن الطيار كما يظهر من الكافي(٢) وعن أبي بصير وعبد الواحد بن المختار.

وروىٰ عنه السندي بن محمد كما يظهر من بصائر الدرجات(٣) وفضالة بن أيوب(٤).

قال المصنف رحمه الله: «وروىٰ عنه علي بن الحكم كما يظهر من باب تطهير

---

١ ـ راجع الجملة المذكورة في مشيخة (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ابن بابويه: ج ٤، ص ٢٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي للكليني، كتاب التوحيد، باب حجج الله علىٰ خلقه: ج ١، ص ١٦٤ طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٣ ـ راجع: بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ بقم، ج ١ الباب السادس، وج ٣ الباب الرابع عشر، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٤ ـ راجع: في روايته عن مشايخه المذكورين، ومن يروي عنه كتاب جامع الرواة للمولىٰ محمد علي الأردبيلي الحائري، طبع إيران.

المياه من التهذيب، وروىٰ عنه فضالة بن أيوب كما يظهر من باب حكم الجنابة» انتهىٰ[١].

والكلام فيه يقع في موضعين:

الأول: في مذهبه، وقد ذكر الكشي عن علي بن الحسن الفطحي أنه ناووسي[٢].

قال المصنف رحمه الله: «الناووسية أتباع رجل يقال له ناووس، وقيل: نسبوا إلىٰ قرية ناووسا، قالت: إنّ الصادق عليه السلام حي بعد ولن يموت حتىٰ يظهر فيظهر أمره وهو القائم المهدي، وحكىٰ أبو حامد الزوزني: أنهم زعموا أن علياً عليه السلام مات وستنشق الأرض عنه من قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً» انتهىٰ[٣].

ووقع الخلاف في إثبات أنه ناووسي، فالمشهور ذلك، كما ذهب إليه الصالح، والبهائي رحمهما الله، ويظهر من العلامة[٤] وولده رحمه الله والمحقق رحمه الله والسيوري رحمه الله والشهيد وغيرهم.

---

١ ـ ذكر هذه الجملة المصنف رحمه الله في هامش الكتاب لا في متنه راجع (ص ٥) منه.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٠٠ طبع النجف الأشرف، وقد ترجم لأبان ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ١٠ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ ترجمة مختصرة، وكملها ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ١، ص ٢٤ طبع حيدر آباد الدكن، فقال: «ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء ويهم وكان أديباً عالماً بالأنساب، أخذ عنه أبو عبيدة ومحمد بن سلام الجمحي، وغيرهما وقال محمد بن أبي عمر: كان أبان من أحفظ الناس».

٣ ـ ذكر هذه الجملة المصنف رحمه الله في هامش الكتاب لا في متنه، راجع (ص ٥).

٤ ـ راجع: المختلف للعلامة في مسألة إفطار يوم واحد من شهر رمضان: ص ٥٥، طبع إيران سنة ١٣٢٤.

قال المحقق في المعتبر[١]: «والجواب الطعن في السند فإن أبان بن عثمان ضعيف».

وقال السيوري في التنقيح: «أبان بن عثمان ضعيف لأنه ناووسي».

وقال الشهيد في نكت الإرشاد: «وفي الطريق أبان بن عثمان وفيه ضعف»[٢].

وقال في حاشية المختلف: «اعلم أنّ صحة هذا الحديث مبني على أن أبان بن عثمان من الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم على ما نقله الكشي[٣] فإن صح الإجماع المذكور فالحديث صحيح، وإلّا فالحديث من الموثق»[٤] انتهى. ومنه يظهر أنه غير إمامي.

وفي المشرق: «يصفون ـ أي المتأخرين ـ بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناووسي، بالصحة نظراً إلى اندراجه فيمن أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه، وعلى هذا جرى العلامة في المختلف، حيث قال ـ في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة ـ: إنّ حديث عبد الله بن بكير صحيح، وفي

---

١ ـ راجع: المعتبر في تعيين غسل مخرج البول بالماء، وفي مباحث صلاة الميت وفي أوصاف المستحقين للزكاة، وذكر ذلك أيضاً المحقق في الشرايع في كتاب القصاص فيما إذا ضرب ولي الدم الجاني قصاصاً وتركه ظناً أنه قتله وكان به رمق وفي المختصر النافع أيضاً في المسألة المذكورة.

٢ ـ ذكر ذلك في مسألة صلاة الجنائز حين اصفرار الشمس، فراجعه.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٢٢ طبع النجف الأشرف بعنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام) فإنه عدّ أبان بن عثمان ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم.

٤ ـ راجع: المختلف في كفارة إفطار يوم واحد من شهر رمضان، الفصل الثالث من كتاب الصوم: ص ٥٥.

الخلاصة حيث قال: إنّ طريق الصدوق إلىٰ أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان، مستنداً في الكتابين إلىٰ إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهما»[١].

وقال الصالح: «أبان بن عثمان كان من الناووسية» ثم روىٰ: أنّ العصابة أجمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه[٢] ثم نقل كلام العلامة رحمه الله[٣] إلىٰ قوله للإجماع المذكور.

وذهب المقدس إلىٰ أنه ليس بناووسي، والشيخ الفخري، والميرزا والشهيد الثاني. والمحسن[٤] قال: «وموثقة إسماعيل وفي الطريق أبان بن عثمان فلا يبعد

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي رحمه الله: ص ٤، طبع إيران، وراجع أيضاً: ما ذكره العلامة الحلي في الفائدة الثامنة من الفوائد التي ألحقها بالخلاصة في الخاتمة: ص ٢٧٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٤٥، فإنه قال فيه: «... أبان بن الأحمر هو أبان بن عثمان الأحمر، نقل الكشي أنه كان ناووسياً وقال: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، وقال العلامة: الأقرب عندي قبول روايته للإجماع المذكور وإن كان فاسد المذهب».

٣ ـ المذكور في المتن (ص ٥) بنقل ولده فخر المحققين عدم قبول روايته فإنه قال: «سألت والدي رحمه الله عنه فقال: الأقرب عدم قبول روايته لقوله تعالىٰ: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ولا فسق أعظم من عدم الايمان» ولكن لعل العلامة رحمه الله تبدل رأيه في الخلاصة وكان سؤال ولده عنه كان قبل تأليفه للخلاصة، وليس بمستنكر تبدل رأي العلماء، فلاحظ.

٤ ـ المقدس هو المولىٰ أحمد الأردبيلي، والشيخ الفخري هو الشيخ فخر الدين الطريحي النجفي، والميرزا هو الميرزا محمد الاسترابادي صاحب منهج المقال في الرجال، والشهيد الثاني هو زين الدين العاملي، والمحسن هو المولىٰ محمد محسن الفيض قال ذلك في كتابه الوافي.

الصحة».

قال في مجمع الفائدة والبرهان: «أبان بن عثمان وهو أيضاً ثقة فلا يضر القول بأنه ناووسي لعدم الثبوت، قيل: ممن أجمعت العصابة وهو مقبول عند المصنف وكثيراً ما يسمىٰ الخبر الواقع هو فيه بالصحيح»[١].

وقال في موضع آخر: «أبان بن عثمان الثقة واتهم أنه ناووسي ولكن قالوا: إنه ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، وهو مقبول الخلاصة، ويسمىٰ بعض الأخبار الذي هو فيه بالصحة مثل ما يدل علىٰ عدم وجوب السلام، وبالجملة إنه مقبول لثبوت التوثيق وعدم ثبوت غيره».

وقال في موضع آخر: «أبان بن عثمان، وهو ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، وقد سمىٰ الأخبار الواقع هو فيها بالصحة كثيراً، ويبني علىٰ توثيقه صحة الطرق الكثيرة من (الفقيه) المصرحة بصحتها، وذلك غير مخفي علىٰ المتتبع مع التصريح بتوثيقه فلا يعارض ما نقله الكشي عن علي بن الحسن بن فضال أنه كان من الناووسية» انتهىٰ.

وقال الشيخ الفخري[٢] في مرتب المشيخة: «أبان بن عثمان، السند إليه

---

١ ـ راجع: مباحث ما يصح السجود عليه من مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمقدس الأردبيلي.

٢ ـ يقصد بالشيخ الفخري الشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي النجفي المتوفىٰ بها سنة ١٠٨٥ هـ، فإنه ﷺ رتب مشيخة (من لا يحضره الفقيه) بحسب الأسماء أولاً، ثم رتبها بحسب الكنىٰ المشهورة مع ذكر الاسم في كل كنية وبيّن حال السند إجمالاً من حيث الصحة وعدمها في كل اسم أو كنية، وقد جعل هذا المرتب من ملحقات كتابه (جامع المقال) ⇐

صحيح بالاصطلاح على ما هو غير خفي[١] وهو نفسه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وإن ورد فيه طعن من علي بن الحسن فتدبر».

والسبزواري في الذخيرة قال: «أبان بن عثمان الأحمر، وعندي لا إشكال فيه، إنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، وأقروا لهم بالفقه على ما ذكره الكشي، وكتابه كتاب معتبر بين الطائفة، رواه الكوفيون والقميون بطرق وأسانيد متعددة، ولا طعن فيه إلّا ما نقله الكشي عن محمد بن مسعود، عن ابن فضال أنه ناووسي[٢] ولم يذكر ذلك غيره والجارح مثل المجروح» انتهى[٣].

واشتبه الشهيد الثاني حيث عدّه فطحياً قال في الدراية: «نقلوا الإجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان، مع كونه فطحياً»[٤] وأنت علمت أن كل من تصدى لبيان مذهبه ذكر أنه ناووسي.

هذا ما وقفت عليه من كلمات الفقهاء، وأنهم على ثلاثة مذاهب في مذهبه: التوقف، وأنه ناووسي، والعدم، وإليه أذهب.

واعلم أن منشأ الخلاف في ذلك نقل الكشي الطعن المذكور عن علي بن

⇐ لاختصاره، ويوجد منضماً إليه في بعض نسخه، راجع: الذريعة: ج ٤ ، ص ٦٩ لشيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ.

١ ـ هذا شاهد على أنه ليس بناووسي، وليس فيه دلالة، أما قوله: «السند إليه صحيح بالاصطلاح» فلأنه لا يدخل في الصحة لعدم دخول الغاية في المغيى، ولأن ظاهر قوله: «وهو نفسه» الخ، أنه خارج عن المغيى فتدبر، نعم ظاهره الاعتماد عليه. (منه قدس سره).

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٠٠ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: الذخيرة في شرح إرشاد العلامة الحلي للفاضل السبزواري، طبع إيران.

٤ ـ راجع: شرح دراية الشهيد الثاني: ص ٢١ ، طبع النجف الأشرف.

الحسن بن فضال، وهو فطحي[١] وقد اختلفوا في أنّ الجرح والتعديل من غير الإمامي هل هو مقبول أو لا؟ فالذي أذهب إليه العدم، وحققناه في المسألة الثالثة من مسائل الكتاب[٢]، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد، ولئن سلمنا القبول لكن القرائن الظنية علىٰ خلاف قول علي بن الحسن من نقل الكشي الإجماع المذكور، مع وقوع الخلاف بين أهل الحديث في قبول قول غير الإمامي، مع حكاية الشيخ والنجاشي ما ظاهره اتفاق أهل البصرة علىٰ الاعتماد عليه[٣] وهو أخذهم الحديث منه، وكثرة روايته عنهم عليهم السلام وقولهم: «**اعرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا**»[٤].

ونقل الفهرست والنجاشي أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام وأنه روىٰ عنه، فإنه ينافي الناووسية، علىٰ ما تقدم من بيان معناها، علىٰ أنّ الشك كاف في المقام، فإن إماميته سابقة معلومة، وهذا عارض مشكوك فيه، ومن عرف من أخيه ثقته فلا يسمعن فيه أقاويل الرجال.

الموضع الثاني: مما وقع الخلاف فيه قبول خبره وقد علمت أن المحقق، والسيوري، والشهيد علىٰ عدم القبول، ونقله فخر المحققين عن والده، والأكثر

---

١ ـ يعني: لا يقبل طعن علي بن الحسن بن فضال الذي هو فطحي في حق غير الفطحي من أرباب المذاهب.

٢ ـ راجع: المسألة الثالثة: ص ٩٦.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١١، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٢، برقم ٦٢.

٤ ـ روىٰ هذه الرواية الكليني رحمه الله في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠، في كتاب فضل العلم، باب النوادر، «عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد عن ابن سنان، عن محمد بن مروان العجلي، عن علي بن حنظلة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اعرفوا منازل الناس علىٰ قدر روايتهم عنا».

علىٰ قبول خبره وإن كان الموثق ليس بحجة للإجماع الذي نقله الكشي مؤيداً بنقل الفهرست والنجاشي اعتماد البصريين عليه، وقد وثقه المقدس[١] ووصف العلامة الطريق الذي هو فيه بالصحة[٢] وكل يعلم من عبائرهم المتقدمة، ولهذا زيادة تحقيق نذكره في أحمد بن الحسن ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ فترقبه.

قوله: في أبان بن عمر الأسدي:

«ق جخ، ففي قول ابن داود إنه لم يرو عنهم نظر» يظهر من الفاء التفريعية[٣] أن وجه النظر هو أن ذكر الشيخ له في أصحاب الصادق عليه السلام ينافي ذكره في باب من لم يرو عنهم، وفيه نظر يعلم من المسألة الثانية من مسائل الكتاب[٤].

والأوجه في وجه النظر أنه ليس في باب (من لم يرو عنهم) ذكر أبان بالكلية فضلاً عن ذكر أبان بن عمر وبهذا يوجه النظر المذكور في أبان بن عثمان.

---

١ ـ يقصد بالمقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي رحمه الله وقد وثقه في مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للعلامة الحلي رحمه الله كما تقدم آنفاً.

٢ ـ راجع: ص ٢٧٧ من الخلاصة في الفائدة الثامنة من الفوائد التي جعلها خاتمة لها، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ يقصد بالفاء التفريعية هي الواقعة علىٰ حرف الجر في عبارة المصنف رحمه الله.

٤ ـ راجع: المسألة الثانية: ص ٩٣ في قوله: «كثيراً ما يقع النزاع بين علماء الرجال في الرجل...» الخ.

قوله: أبان بن محمد:

قد نقل المصنف ﵀ توثيقه عن النجاشي، بل فوق ما يراد من التوثيق.

وقال في حاشية المختلف: «ما ادعي من صحة الرواية ممنوع إذ في طريقها سندي بن محمد[1] وهو من المجاهيل» انتهىٰ. وكأنه لم يقف علىٰ هذا التوثيق.

* * *

باب إبراهيم

قوله: إبراهيم بن أبي بكر:

قال المصنف: «روىٰ الشيخ قدس سره في التهذيب كثيراً ـ في كتاب الحج ـ عن موسىٰ بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي سمال، عن معاوية بن عمار، ووصفه في بعض الأخبار بالنخعي، حيث قال: موسىٰ بن القاسم عن إبراهيم النخعي عن معاوية بن عمار»[2].

---

١ ـ سندي بن محمد هو أبان بن محمد ـ نفسه ـ ولكنه يعرف بسندي كما ذكره أرباب المعاجم ومنهم صاحب المتن التفريشي في نقد الرجال، راجع: ص ٥ منه.

٢ ـ راجع ما ذكره المصنف ﵀ في تعليقته علىٰ هذا الموضع (ص ٦) من نقد الرجال.

قوله: إبراهيم بن أبي البلاد :

في التحرير[١] «بالباء الموحدة المكسورة واللام المخففة والدال المهملة».

قوله: إبراهيم بن أبي زياد الكرخي :

قد حكم بجهالته في كشف الرموز والذخيرة[٢].

قوله: ابن زنجويه الأرمني :

قال في المصباح المنير: وإرمينية ناحية بالروم، وهي بكسر الهمزة والميم بعدها ياء ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضاً مفتوحة لأجل هاء التأنيث، وإذا نسب إليها حذفت الياء التي بعد الميم على خلاف القياس، وحذفت الياء التي بعد النون أيضاً استثقالاً لاجتماع ثلاث ياءات فتتوالىٰ كسرتان مع ياء النسب، وهو عندهم مستثقل فتفتح الميم تخفيفاً فيقال: إرمني، ويقال الطين الإرمني منسوب إليها، ولو نسب علىٰ القياس لقيل: إرميني.

---

١ ـ التحرير: هو تحرير وسائل الشيعة وتحبير مسائل الشريعة، شرح وسائل الشيعة المطبوع، وهو لمؤلف أصله المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، المتوفىٰ سنة ١١٠٤ هـ، وقد تقدم (ص ٨٩) التعريف به، فراجعه.

٢ ـ كشف الرموز هو للآبي، والذخيرة للسبزواري، وإنما حكما بجهالته لعدم تعرض أرباب المعاجم الرجالية ـ عند ذكره ـ بمدح ولا قدح، وهو المصطلح عليه في (المجهول).

قوله: إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري:

قال الصالح: «وفي مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط لا أعتمد على شيء مما يرويه»[١].

وفي الحبل[٢]: «والرواية وإن ضعفت بأن في طريقها إبراهيم بن إسحاق الأحمري وهو ضعيف جداً».

وفي المعتبر: «إبراهيم بن إسحاق الأحمري ضعيف».

وفي الوسائل عن ابن شهراشوب[٣]: «إبراهيم بن إسحاق إنه متهم، وكتبه سداد».

وفي المدارك: «وعندي في هذا الحكم توقف لضعف الرواية بأنّ إبراهيم بن إسحاق الأحمري كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه على ما ذكره الشيخ

---

١ ـ الصالح: هو المولى محمد صالح المازندراني ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي، ج ١، ص ٨٩، ونقل هذه الجملة عن خلاصة العلامة، راجع (ص ١٩٨) القسم الثاني، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ الحبل: هو كتاب الحبل المتين للشيخ البهائي، طبع بإيران سنة ١٣١٩ هـ، راجع (ص ١١) منه.

٣ ـ راجع: آخر الوسائل ـ باب الهمزة ـ في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي، وراجع أيضاً معالم العلماء لابن شهراشوب المازندراني السروي: ص ٧، طبع النجف الأشرف، وفي فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٩، برقم ٩، «إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه، وصنف كتباً جماعة قريبة من السداد» ثم عدّ كتبه وذكر روايته لها عنه بإسناده.

والنجاشي» انتهىٰ.

واعلم أنه قد ذكر النجاشي، والشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي إلّا أنه ترك ـ في باب من لم يرو عنهم ـ (أبو إسحاق)[١] وهو بهذه الصفات والنسبة اتفق الثلاثة مع ابن الغضائري علىٰ تضعيفه. ووافقهم العلامة وغيره علىٰ ذلك[٢].

لكن ذكر الشيخ في رجاله في باب أصحاب الهادي عليه السلام: «إبراهيم بن إسحاق ثقة» فهل هو الأحمري المذكور أو غيره؟ احتمل العلامة الأول[٣]، واستظهر المصنف والميرزا[٤] التعدد، وكأن استظهارهما من حيث أن الذكر في باب أصحاب الهادي يقتضي الرواية عن الهادي عليه السلام والذكر في باب من لم يرو عنهم يقتضي عدمها، فلو بني علىٰ الاتحاد لزم التناقض فلابد من التعدد وأقله الشك وهو كاف. وقد ذكرنا في المسألة الثانية[٥] أنّ الشيخ قد يذكر الرجل الواحد في أبواب من روىٰ، وأخرىٰ في باب من لم يرو عنهم، وقد ذكرنا ما يرفع التناقض

---

١ ـ يقصد أن الشيخ الطوسي رحمه الله بعد أن ذكره في باب من لم يرو عنهم من كتاب رجاله لم يتبع اسمه بكنيته (أبو إسحاق) كما فعل في الفهرست، وكما فعل النجاشي في رجاله، راجع رجال النجاشي: ص ١٥ ، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٤٥١ ، برقم ٧٥، والفهرست: ص ٢٩ ، برقم ٩.

٢ ـ راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ١٩٨ ، برقم ٤، القسم الثاني، وراجع رجال ابن الغضائري: ص ٣٧، من مجمع الرجال لعناية الله القهبائي فإنه أدرج رجال ابن الغضائري فيه.

٣ ـ فإنه بعد أن ترجم له في الخلاصة قال: «وقال ـ أي الشيخ ـ في كتاب الرجال في أصحاب الهادي عليه السلام: إبراهيم بن إسحاق ثقة، فإن يكن هو هذا فلا تعويل علىٰ روايته».

٤ ـ يعني الميرزا محمد الاسترابادي في منهج المقال ـ المطبوع ـ، راجع: ص ٢٠.

٥ ـ راجع: المسألة الثانية الآنفة الذكر (ص ٩٣).

هناك.

ولا يبعد أن يقال: إن ذلك دليل ظهور التعدد، فتأمل، والأول[١] عليه تضعيف واحد وتوثيق آخر كما لا يخفىٰ.

وكيف كان فعلىٰ ما بنينا من التعدد فهو مشترك بينهما، فإن كان رواية أبي منصور أو أبي سلمان أو محمد بن الحسن الصفار عنه فهو الأحمري.

قوله: إبراهيم بن سليمان بن عبد الله :

المعتمد هو الاعتماد عليه، وأنه ثقة لتوثيق النجاشي والشيخ في الفهرست[٢] كما وثقه العلامة والمجلسي في الوجيزة[٣].

وأما تضعيف ابن الغضائري بأنه يروي عن الضعفاء فلا يعارض ذلك لوجهين:

أحدهما: ما سيجيء ـ إن شاء الله ـ في ترجمة ابن الغضائري أنه أحمد وقد قيل هو مجهول الحال، فلا تعارض شهادته شهادة كل من النجاشي والشيخ، فكيف وقد اتفقا علىٰ شهادة واحدة، وفيه نظر سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في

---

١ ـ يقصد بالأول: إبراهيم بن إسحاق المكنىٰ بأبي إسحاق والموصوف بالأحمري الذي قيل بتضعيفه، وقيل: بتوثيقه من قبل الشيخ الطوسي في كتاب رجاله في باب أصحاب الهادي عليه السلام.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٥ ، طبع إيران، والفهرست للشيخ: ص ٢٩، برقم ٨ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: رجال العلامة الحلي ـ الخلاصة ـ: ص ٥ ، برقم ١١، طبع النجف الأشرف، والوجيزة للمجلسي الملحقة بآخر رجال العلامة: ص ١٤٣، طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

ترجمة أحمد المذكور.

وثانيهما: أنّ الرواية عن الضعفاء لا تنافي الوثاقة في الحديث، لأن حجية رواية الضعفاء مذهب جماعة من أهل الحديث والأصوليين، فلا يكون قدحاً، ولذلك حكم الشيخ والنجاشي بأنّ أحمد بن محمد البرقي ثقة مع أنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل[١].

وأما طعن ابن الغضائري عليه أيضاً بأنّ في مذهبه ضعفاً، فالجواب عنه:

أولاً: بالوجه الأول.

وثانياً: بأنه لا منافاة بينهما كما لا منافاة بين الحكم بالوقف والفطحية وغير ذلك من المذاهب الفاسدة وبين وثاقتهم، فتأمل، وراجع ما ذكرناه في بيان الاصطلاحات يظهر تحقيق الحال[٢].

بقي هنا شيء وهو أن الشيخ ذكر في الفهرست إبراهيم بن سليمان بجميع القيود المذكورة هنا، وآخر بصفات ابن داحة المذكور قبيل هذا[٣] ثم ذكر في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام اثنين:

أحدهما: بالصفات المذكورة هنا، قال: «إبراهيم بن سليمان بن حيان يكنىٰ أبا إسحاق الخزاز الهلالي من بني تميم روىٰ عنه حميد بن زياد أصولاً كثيرة»[٤] فلم يكن بين العبارتين تغيير سوىٰ أنه نقص عن الفهرست ابن عبد الله فحكم

---

١ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٤، برقم ٦٥، ورجال النجاشي: ص ٥٩.

٢ ـ راجع: ما ذكره ص ١٢٤، من الاصطلاحات في استعمال أهل الحديث والرجال قولهم: ثقة، ومعنىٰ الوثوق.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧، وص ٢٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٤ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٠، برقم ٢٤، طبع النجف الأشرف.

المصنف رحمه الله باتحادهما، وهو الظاهر.

والآخر: «إبراهيم بن سليمان النهمي، له كتب ذكرناها في الفهرست»[١]، وأنت تعلم أنه لم يذكر في الفهرست إبراهيم بن سليمان سوىٰ هذا وابن داحة فيقع الشك في أنه هل هو ابن داحة أو هذا المذكور هنا؟ فمن حيث إنه يلزم التكرار في باب من لم يرو عنهم ورمي الشيخ في السهو والنسيان والخطأ والغلط وهو ـ مع كونه خلاف الظاهر ـ فيفتح باباً عظيماً هو ترك الاعتماد عليه وسقوط كتبه وسدّ باب الجرح والتعديل بلا داع يدعو إليه، ولا دليل يدل عليه فيقتضي أن يكون ابن داحة، فتأمل.

قوله: إبراهيم بن شعيب:

ذكر ثلاثة بهذا الاسم مع اتحاد الأب والنسبة إلىٰ الكوفة، وأنهم من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، فلذلك احتمل المصنف الاتحاد ولا ينافيه إضافته إلىٰ الكاظم مع الصادق عليهما السلام بدون الأولين لكن خلاف الظاهر من تكرير الشيخ له في باب واحد، مع أن الاتحاد في تلك الصفات وحدها لا يقتضي اتحاد الذات مع التكرار المذكور.

وأيضاً الوصف بالمزني لا يجتمع مع الوصف بالأسدي، لأنّ المزني نسبة إلىٰ قبيلة قال في القاموس: «وكصبور أرض عمان وكجهينة قبيلة وهو مزني».

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤٥١، برقم ٧٤، وزاد قوله: «روىٰ عنه حميد بن زياد».

٢ ـ وهم: إبراهيم بن شعيب المزني الكوفي، وإبراهيم بن شعيب بن ميثم الأسدي الكوفي، وإبراهيم بن شعيب الكوفي، واقفي، وكلهم ذكرهم الشيخ الطوسي في باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله، راجع: ص ١٤٥، برقم ٤٢، وبرقم ٤٥، وبرقم ٤٦.

وفي تنقيح الصحاح: «ومزينة قبيلة من مضر». فالأسدي والمزني ظاهران في المغايرة.

روىٰ في الكافي بإسناد فيه علي بن الحسين السلمي ـ ولا أعرف حاله ـ في الموثق «عن عبد الله بن جندب، قال: كنت في الموقف فلما أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصاباً بإحدىٰ عينيه، وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقة دم، فقلت: قد أصبت بإحدىٰ عينيك وأنا والله مشفق علىٰ الأخرىٰ فلو قصرت من البكاء قليلاً، فقال: والله يا أبا محمد ما دعوت لنفسي اليوم بدعوة، فقلت: ولمن دعوت؟ قال: دعوت لإخواني لأني سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من دعا لأخيه بظهر الغيب وكّل الله به ملكاً يقول: ولك مثلاه، فأردت أن أكون إنما أدعو لإخواني ويكون الملك يدعو لي لأني في شك من دعائي لنفسي ولست في شك من دعاء الملك لي» انتهىٰ[١].

وهذا يدل علىٰ حسن حال إبراهيم بن شعيب، إلّا أن فيه مع ضعف السند أنه مشترك ولم يتعين في الرواية المراد[٢].

قوله: في إبراهيم بن صالح: لنظر وتأمل:

قال المصنف: «وجه التأمل أن الراوي فيهما واحد» انتهىٰ[٣]. وهو ابن نهيك فيكون واحداً.

---

١ ـ راجع: الكافي: ج ٤، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦، كتاب الحج، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ وفيه أيضاً أنه هو المادح لنفسه. (منه قدس سره).

٣ ـ ذكر وجه التأمل المصنف رحمه الله في الهامش، فراجع: ص ١٠.

وذكره في الفهرست، والنجاشي[١] ومحمد بن شهراشوب مرتين[٢] مع أن العادة قاضية بعدم التكرار، فيقتضي التعدد، فلذا تأمل المصنف، والأظهر التعدد لبعد التكرار من هؤلاء لا سيما النجاشي وابن شهراشوب.

ومما يدل على عدم غفلة الشيخ في الفهرست أنه قال: «إبراهيم بن صالح له كتاب رويناه بالاسناد الأول» فلو كان غافلاً عن ذكره أولاً لذكر الإسناد ثانياً ولم يحله على الأول.

ثم لو سلم الاتحاد فلا مقتضي للتوقف فيما يرويه وذكره في قسم الضعفاء، لأنّ النجاشي والشيخ في الفهرست وابن شهراشوب وثقوه، ولم يكن فيه إلّا رمي النجاشي له بالوقف، وهو لا يقتضي ذلك لأنك إن بنيت على الجمع في مثل ذلك فاللازم القبول، وإن بنيت على الترجيح فلا شك أنّ الترجيح للقبول لتعدد المعدّل مع اعتراف الجارح بالتوثيق، ولا سيما على بعض نسخ الفهرست من توثيق الآخر[٣].

---

١ ـ راجع: الفهرست: ص ٢٦، برقم ٢، وص ٣٣، برقم ٢٦، وراجع: رجال النجاشي: ص ١٢ وص ١٩.

٢ ـ راجع: معالم العلماء لابن شهراشوب: ص ٥ برقم ٥، وص ٦ برقم ٢١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ ذكر الاسترابادي في منهج المقال: ص ٢٢ ـ بعد أن نقل ما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمة إبراهيم بن صالح، وهي التي في ص ٣٣ ـ: «وقد وجدت في بعض النسخ منه: (وهو ثقة) والإسناد: أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد».
قال شيخنا الفقيه الحجة المامقاني ﷺ في تنقيح المقال في الرجال: ج ١، ص ٢٠ طبع النجف الأشرف ـ بعد أن نقل عن المنهج هذه الزيادة ـ: «عندي ثلاث نسخ عليها آثار التصحيح خالية عن هذه الزيادة».

قوله: إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، الخ، المدني:

قتل سنة خمس وأربعين ومائة وخمساً بقين من ذي القعدة، في (الصحاح) في مادة (خمر) قال: «وباخمرىٰ موضع بالبادية، وبه قبر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام».

وفي القاموس: «وباخمرىٰ كسكرىٰ قرية قرب الكوفة بها قبر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام».

وفي العيون: «أبي، عن أحمد بن إدريس، عن سهل بن زياد، عن علي بن ريان، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، عن الحسين بن خالد الكوفي، عن الرضا عليه السلام قال: جعلت فداك، حديث كان يرويه عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة، فقال عليه السلام: وما هو؟ قلت: روىٰ عن عبيد بن زرارة أنه لقي أبا عبد الله عليه السلام في السنة التي خرج فيها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، فقال له: جعلت فداك إنّ هذا قد ألف الكلام، وسارع الناس إليه، فما الذي تأمر به؟ قال: فقال عليه السلام: اتقوا الله واسكنوا ما سكنت السماء والأرض، قال: وكان عبد الله بن بكير يقول: والله لئن كان عبيد بن زرارة صادقاً فما من خروج وما من قائم، قال: فقال لي أبو الحسن عليه السلام: إنّ الحديث علىٰ ما رواه عبيد، وليس علىٰ ما تأوله عبد الله بن بكير، إنما عنىٰ أبو عبد الله عليه السلام بقوله: ما سكنت السماء من النداء باسم صاحبك وما سكنت الأرض من الخسف بالجيش»(١).

---

١ ـ راجع هذا الحديث في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣١٠ ـ ٣١١، الحديث الخامس والسبعين، طبع إيران ـ قم، سنة ١٣٧٧ هـ، وفي نسخة من العيون (باسم صاحبكم) بدل (باسم صاحبك).

قوله: إبراهيم بن عبد الحميد :

قال الصالح[١]: «قال العلامة في الخلاصة: وثقه الشيخ في الفهرست وقال في كتاب الرجال: إنه واقفي من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، قال سعد بن عبد الله: إنه أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه فتركت روايته لذلك، وقال الفضل بن شاذان: إنه صالح[٢].

قال الشهيد الثاني في الحاشية: لا منافاة بين حكم الشيخ بأنه واقفي وبكونه ثقة وكذلك قول الفضل: إنه صالح، لا يعارض القول بكونه واقفاً كما لا يخفىٰ»[٣] انتهىٰ كلام الصالح.

وفي شرح الشيخ البهائي: «والحديث ضعيف علىٰ مصطلح المتأخرين لإبراهيم بن عبد الحميد وهو واقفي».

وفي المشرق: «إن راويها ـ أعني إبراهيم بن عبد الحميد ـ واقفي متروك الرواية كما قاله الثقة سعد بن عبد الله»[٤].

وفي المدارك: «الطعن في السند بأن راويها ـ وهو إبراهيم بن عبد الحميد ـ

---

١ ـ يعني: المولىٰ محمد صالح المازندراني، راجع: شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ١١٥ كتاب فضل العلم، باب مجالسة العلماء وصحبتهم.

٢ ـ راجع: الخلاصة في الرجال، القسم الثاني: ص ١٩٧، برقم ١.

٣ ـ راجع: تعليقة الشهيد الثاني رحمه الله علىٰ الخلاصة التي لاتزال مخطوطة.

٤ ـ راجع: مشرق الشمسين، للشيخ البهائي: ص ٣٤، طبع إيران، وراجع أيضاً: شرح من لا يحضره الفقيه، له الذي توجد نسخته المخطوطة في بعض المكتبات. وسعد بن عبد الله ـ هذا ـ هو الأشعري القمي المعاصر للعسكري عليه السلام.

واقفي».

وفي مجمع الفائدة والبرهان[١]: «والظاهر أنها معتبرة وإن كان في إبراهيم بن عبد الحميد ـ الواقع في الطريق ـ قول منقول عن الشيخ في كتاب رجاله إنه واقفي من رجال الصادق عليه السلام وما رأيت ذلك فيه بل ذكره فيه من غير ذم ولا مدح، وقال في الفهرست: ثقة، ونقل المصنف في الخلاصة عن الفضل بن شاذان: أنه صالح» انتهى.

واعلم أن الصالح قال في موضع آخر: «إبراهيم بن عبد الحميد مشترك بين رجلين: أحدهما مستقيم من رجال الصادق عليه السلام، والآخر واقفي من رجال الكاظم عليه السلام»[٢].

ونقل في موضع آخر هذا الكلام عن ابن داود[٣].

فتحصل من ذلك خلاف في اتحاده، وأصله من ابن داود، وأنت قد علمت أن من نقلنا عبائرهم بانون على الاتحاد ولا دليل على تعدده إلّا ذكر الشيخ له في باب الكاظم عليه السلام مرتين فهو محل تأمل، وأنه واقفي نص عليه الشيخ في باب أصحاب الكاظم عليه السلام فظهر وجه ما قاله (المقدس) من أنه لم ير الوقف في باب أصحاب الصادق عليه السلام.

---

١ ـ مجمع الفائدة والبرهان للمولى أحمد المقدس الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣ هـ وهو شرح لإرشاد العلامة الحلي في الفقه، وقد طبع بإيران.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني رحمه الله: ج ١، ص ٣٨٣، ويعبر عنه صاحب الكتاب فيما تقدم ويأتي بـ(الصالح) كما عرفت في تعليقتنا أول الكتاب.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢، ص ١١٥.

قوله: إبراهيم بن عبدة :

من أصحاب أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، روىٰ الكشي توقيعاً إلىٰ إسحاق بن إسماعيل، ومن جملته: «إبراهيم بن عبدة وفقه الله لمرضاته وأعانه علىٰ طاعته» ثم قال عليه السلام: «وأنت يا إسحاق رسولي إلىٰ إبراهيم بن عبدة ـ وفقه الله ـ وأن يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمد بن موسىٰ ـ إلىٰ أن قال ـ: وكل من قرأ كتابنا هذا من موالي من أهل بلدك ومن هو بناحيتكم ونزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤد حقوقنا إلىٰ إبراهيم بن عبدة وليحمل إبراهيم بن عبدة ذلك إلىٰ الرازي رضي الله عنه أو إلىٰ من يسمي له الرازي» الحديث[1].

وفيه: «قال أبو عمرو: وحكىٰ بعض الثقات أن أبا محمد عليه السلام كتب إلىٰ إبراهيم بن عبدة: وكتابي الذي ورد علىٰ إبراهيم بن عبدة بتوكيلي إياه بقبض حقوقي من موالي هناك، نعم هو كتابي بخطي إليه أقمته ـ أعني إبراهيم بن عبدة ـ لهم ببلدهم» الحديث[2].

إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح الكفعمي :

من مشاهير الفضلاء والمحدثين، والصلحاء المتورعين، وكان بين الشهيد الأول والشهيد الثاني ـ رضي الله عنهما ـ وله تصانيف كثيرة في الدعوات وغيرها، منها: البلد الأمين، ومنها: جنة الأمان الواقية، كلاهما في الدعاء، وصفوة الصفات

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٨٣ و ٤٨٤.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤٨٥.

في شرح دعاء السمات، وفي آخر الجنة: «تم الكتاب سنة خمس وتسعين مع ثمانمائة من هجرة سيد المرسلين وفي آخر الصفوة: سنة خمس وسبعين بعد الثمانمائة» انتهىٰ.

وفي فهرست الوسائل وصفه بالورع(١).

قوله: إبراهيم بن عمر. الخ :

قال المصنف: إبراهيم بن عمر اليماني، قال العلامة في الخلاصة: «قال النجاشي: إنه شيخ من أصحابنا ثقة، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ذكر ذلك أبو العباس وغيره، وقال ابن الغضائري: إنه ضعيف جداً، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وله كتاب، والأرجح عندي قبول روايته، وإن حصل بعض الشك بالطعن فيه»(٢).

واعترض عليه الشهيد الثاني:

أولاً: بأن الجرح والتعديل متعارضان فيه والترجيح مع الجرح كما هو مقرر عندهم.

وثانياً: بأن النجاشي نقل توثيقه عن أبي العباس وغيره كما يظهر من كلامه،

---

١ ـ راجع: ترجمة للكفعمي في (أمل الآمل) وغيره من المعاجم الرجالية، وكانت وفاته في (جب شيث) من بلاد جبل عامل سنة ٩٠٥ هـ ، وقبره هناك مزار معروف، وراجع فهرست الوسائل في أوله: ص ٦، عند ذكره للكتب التي نقل عنها أحاديث الوسائل.

٢ ـ راجع: الخلاصة: ص ٦ ، برقم ١٥ ، ورجال النجاشي: ص ١٦، وراجع أيضاً: رجال ابن الغضائري في مجمع الرجال للقهبائي: ج ١ ، ص ٦٠، وقد أدرج رجال ابن الغضائري فيه.

والمراد بأبي العباس إما ابن عقدة وهو زيدي المذهب لا يعتمد على توثيقه أو ابن نوح، ومع الاشتباه لا يفيد، ومع ضم «غيره» معه لا يفيد فائدة يعتمد عليها[١].

وفي الشرح[٢]: «وفيه نظر: أما الأول: فلأن كون التوثيق من النجاشي مجرد النقل غير معلوم، بل الظاهر خلافه وأن النقل لروايته عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام لأنه أقرب[٣].

وأما ثانياً: فلأنه بتقدير الاحتمال فالظاهر من أبي العباس هو ابن نوح عند الإطلاق وإذا ثبت التوثيق من النجاشي لا عبرة بقول ابن الغضائري لأنه غير معلوم الحال»، ثم أخذ في تعيينه وحقق أنه أحمد، وسيجيء ذلك في ترجمته وسيجيء تحقيق المراد من أبي العباس في ترجمة الحكم بن حكيم ـ إن شاء الله ـ.

---

١ ـ راجع: تعليقة الشهيد الثاني رحمه الله على الخلاصة التي لا تزال مخطوطة.

٢ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين العاملي ـ الشهيد الثاني ـ رحمه الله فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح وعده في أول الكتاب من مصادره، وقوله: «وفيه نظر» الخ، اعتراض على ما ذكره الشهيد الثاني في اعتراضه على العلامة في الخلاصة، فلاحظ.

٣ ـ يقصد بقوله: «لأنه أقرب» أن اسم الإشارة الذي ذكره النجاشي في كتاب رجاله في ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني بقوله: «ذكر ذلك أبو العباس وغيره» إشارة إلى روايته عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام لا إلى قوله: «ثقة» لتكون الوثاقة منقولة عن أبي العباس كما جاء في اعتراض الشهيد الثاني على العلامة في تعليقته على الخلاصة عند نقل العلامة عبارة النجاشي، لأن قول النجاشي «روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام» أقرب إلى اسم الإشارة من قوله: «ثقة»، ومن المقرر لدى علماء العربية أنه إذا وردت في الكلام جملة وكان بعدها اسم إشارة أو ضمير فإنه يرجع إلى الأقرب إليه.

راجع: ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني في رجال النجاشي: ص ١٦، ليتضح لك الأمر.

وفي المجمع[١]: «ومثله صحيحة أبي خالد القماط وإن كان فيه إبراهيم بن عمر اليماني وحصل بعض الشك لكنه مقبول كما قبله المصنف».

وفي الذخيرة: «إبراهيم بن عمر اليماني فظاهر النجاشي توثيقه، وضعفه ابن الغضائري لكن الاعتماد على النجاشي قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني»[٢].

ويظهر من الصالح[٣] التوقف فيه، وغيرهما ممن نقلنا كلامهم الاعتماد، وهو المعتمد.

وما ذكره الشهيد من أن النجاشي نقل توثيقه... الخ، فيه أنه لم ينقله عنه وحده بل عن غيره أيضاً معتمداً عليه، فهو مستقل بالتوثيق فلا يعارضه جرح لما تقدم في إبراهيم بن سليمان[٤].

١ ـ المجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ أحمد الأردبيلي، وهو شرح لإرشاد العلامة الحلي، كما ذكرنا آنفاً.

٢ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح إرشاد العلامة الحليّ للسبزواري، ويقصد صاحب الذخيرة بقوله: «قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني» ما ذكره الشهيد الثاني في اعتراضه المذكور علىٰ العلامة الحلي المتقدم.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٣٧٣.

٤ ـ راجع: ما ذكره في ترجمة إبراهيم بن سليمان بن عبد الله: ص ٨٣ ، من الوجهين في أن ما ذكره ابن الغضائري من التضعيف لا ينافي الوثاقة.

قوله: إبراهيم بن عيسىٰ الخزاز :

قال الخليل: «بفتح المعجمة وشد الزاي الأولىٰ»[١].

وقال الصالح: «الخراز بالخاء المعجمة والراء المهملة. وقيل: بالمعجمة والزاي المعجمة بعد الألف، اسمه إبراهيم بن عيسىٰ، وقيل: ابن زياد، وقيل: ابن عثمان، وفي الخلاصة ثقة»[٢] انتهىٰ.

وفي التهذيب في كتاب الرهن: «عن إبراهيم بن عثمان بن زياد»[٣].

ولا يبعد أن يكون وجه هذا الخلاف هو أنه تارة وصف إبراهيم باسم أبيه، وأخرىٰ باسم جدّه، وأخرىٰ بجدّ أبيه مثلاً، كما وجدنا كثيراً من أمثال هذا، مثل محمد بن الوليد، وتارة ابن الحسن بن الوليد.

قوله: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ :

رویٰ عنه محمد بن خالد البرقي، وهو رویٰ عن أبي كهمس، وكأنه

---

١ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٩٩ ، كتاب فضل العلم، باب فضل العلماء، وراجع أيضاً: خلاصة العلامة الحلي: ص ٥ ، برقم ١٣ ، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: كتاب التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧ ، ص ١٧٩، آخر باب الرهون الحديث الـ (٤٤)، طبع النجف الأشرف.

الشيباني[1] كما يظهر ذلك من بصائر الدرجات للصفار.

---

١ ـ قوله: «وكأنه الشيباني» أي كأنّ أبا كهمس ـ هذا ـ هو الشيباني واسمه الهيثم بن عبد الله كما ذكره صاحب الكتاب في باب الهاء، وقد يقال له الهيثم بن عبيد تصغيراً لاسم أبيه، وليس هو أباكهمس القاسم بن عبيد الذي هو أيضاً من أصحاب الصادق عليه‌السلام كما ذكره الشيخ في رجاله، والذي روىٰ عنه الحجاج الخشاب كما في كتاب الدعاء من الكافي، ولكن الذي يلفت النظر أنّ محمد بن خالد البرقي الذي يروي عن إبراهيم بن محمد في بصائر الدرجات في الجزء الخامس، باب أنّ الأئمة يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرهم، إنما يروي عن إبراهيم بن محمد الأشعري لا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ كما ذكر ـ هنا ـ وهما اثنان، وقد ذكر صاحب الكتاب في باب الهاء تحت عنوان (الهيثم بن عبد الله الشيباني) الذي كنيته أبو كهمس عين الرواية التي ذكرها صاحب البصائر عنه وصرح هناك بأنه رواها صاحب بصائر الدرجات، وسندها «إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله البرقي ـ وهو محمد بن خالد ـ عن إبراهيم بن محمد الأشعري عن أبي كهمس» إلىٰ آخره، فكأن صاحب الكتاب عند ترجمته للهيثم بن عبد الله الشيباني غفل عما كتبه هنا.

وراجع أيضاً باب الكنىٰ من هذا الكتاب تحت عنوان (أبو كهمس).

ثم أنه يوجد في بعض الأحاديث (أبو كهمش) بالشين المعجمة ولعله اشتباه والصحيح بالسين المهملة كما هو المشهور عند أصحاب المعاجم، فلاحظ.

وقد ترجم لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ ـ هذا ـ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١ ، ص ١٥٨ طبع حيدر آباد الدكن، ترجمة مفصلة فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ ـ واسمه سمعان ـ الأسلمي مولاهم، أبو إسحاق المدني» ثم ذكر أسماء الراوين عنه ومن روىٰ عنهم، وهم كثيرون، ثم أقوال أرباب المعاجم في قدحه وجعل من جملة قدحه أنه كان رافضياً، ثم ذكر عن جملة توثيقه، ثم قال: «قيل للربيع ما حمل الشافعي علىٰ أن روىٰ عنه قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث» ثم قال: «قيل إنه مات سنة ١٨٤ هـ ، وفي كتاب الغرباء لابن يونس مات سنة ١٩١ هـ».

⇐

قوله: إبراهيم بن محمد الأشعري:

نقل توثيقه في الوسائل عن المحجة لابن طاووس[١].

قوله: إبراهيم بن محمد بن سعيد:

قال المجلسي رحمه الله: «وثقه ابن طاووس»[٢].

ويستفاد من الكتاب[٣] له مدايح:

أحدها: انتقاله إلينا من الزيدية.

⇐ وترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال ترجمة طويلة: ج ١، ص ٥٧، طبع مصر وقال: «روىٰ عباس عن ابن معين: كذاب رافضي» ثم نقل أقوال أرباب الحديث والمعاجم في مدحه تارة وقدحه أخرىٰ، ثم نقل عن ابن عدي أن «له كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك وله نسخ كثيرة، وقد وثقه الشافعي وابن الإصبهاني» ثم نقل عن ابن عقدة أنه قال: «نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وليس هو بمنكر الحديث، وقد حدث عنه الثوري وابن جريج والكبار». ثم قال: «واسم جده أبي يحيىٰ سمعان، ولإبراهيم رواية عن الكبار الزهري، وابن المنكدر، وصالح مولىٰ التوءمة... توفي سنة ١٨٤ هـ».

١ ـ راجع: آخر الوسائل ـ باب الهمزة ـ في تراجم الرجال، وراجع: كتاب كشف المحجة لثمرة المهجة لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني المتوفىٰ سنة ٦٦٤ هـ، ص ١٢٥، في الفصل الحادي والأربعين بعد المائة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هـ.

٢ ـ قال المجلسي الثاني في الوجيزة: ص ١٤٣: «إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي كان زيدياً وله مدائح، وثقه ابن طاووس» وقد حكي: أن ابن طاووس وثقه في كتاب الإقبال وغيره أيضاً.

٣ ـ يقصد بالكتاب (نقد الرجال) المتن، راجع: ص ١٢ ـ ١٣ منه.

ثانيها: وفود جماعة من القميين إليه وسؤالهم إياه الانتقال إليهم.

وثالثها: هجرته إلىٰ إصفهان لأجل نشر المناقب والمثالب[١] مع ذلك توثيق من ذكرنا له، ولاشك أنّ الظن القوي يحصل بوثاقته ولا أقل من الحسن، فعدّه في باب الضعفاء ـ كما صنع الحاوي ـ لا وجه له، إلّا أنّ ذلك دليل علىٰ الوثاقة المتأخرة، فالحديث إن كان فيه دلالة علىٰ تأخره فهو صحيح، وإلّا كان ضعيفاً، ولعله لهذا عدّه في جملة الضعفاء، والأغلب انتفاؤها[٢].

قوله: إبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري :

كأنه أحد الشهود المذكورين في وصية الكاظم عليه السلام ويذكر في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر ـ إن شاء تعالىٰ ـ.

قوله: إبراهيم بن محمد الهمداني. الخ:

سيجيء ـ إن شاء تعالىٰ ـ بعض أحواله في ترجمة أحمد بن حمزة اليسع.

---

١ ـ أنظر هذه المدائح أيضاً في رجال النجاشي: ص ١٣ ـ ١٤، طبع إيران، وانظرها أيضاً في فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧ ـ ٢٨، برقم ٧ طبع النجف الأشرف، وذكر النجاشي أنه مات سنة ٢٨٣ هـ.

٢ ـ يعني انتفاء الدلالة المذكورة.

قوله: إبراهيم المخارقي. الخ:

في ترحم الصادق عليه السلام وصف عقيدته[١] وفي دلالته علىٰ حسن حاله نظر، من جهة سند الرواية فإن فيها نوحاً وهو مشترك[٢]، ومن جهة أنّ الراوي ذلك كله هو إبراهيم المخارقي الذي هو محل الكلام فإثبات وثاقته بذلك دوري.

قوله: إبراهيم بن مهزيار:

أورد علىٰ الرواية التي أوردها المصنف[٣] بضعف سندها بإسحاق بن محمد البصري ـ كما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ ـ ولو سلم فليس هذا المدح مما يعتد به، وإن الحديث الذي وصفه العلامة بالصحيح[٤] هو هذه الرواية الضعيفة، وإن الظاهر من العمري[٥] ـ هذا ـ هو حفص بن عمرو الذي سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ذكره، وعنوان كتاب الكشي يدل عليه[٦].

---

١ ـ روىٰ وصف عقيدته لأبي عبد الله الصادق عليه السلام وترحم الصادق عليه السلام له بقوله: «رحمك الله»، الكشي في رجاله: ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

٢ ـ يعني مشترك بين الثقة وغيره، راجع المعاجم الرجالية.

٣ ـ المصنف روىٰ الرواية عن رجال الكشي، راجعها: ص ٤٤٦، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ وصف العلامة الحلي في الفائدة الثامنة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة: ص ٢٧٨، طريق الصدوق ابن بابويه في كتابه (من لا يحضره الفقيه) إلىٰ إبراهيم بن مهزيار، بالصحيح، وطريقه إلىٰ بحر السقا بالصحيح أيضاً مع أن في الطريق إبراهيم بن مهزيار.

٥ ـ يريد بالعمري الذي ذكر في رواية الكشي التي نقلها عنه المصنف الماتن.

٦ ـ فإن الكشي في رجاله: ص ٤٤٦، جعل العنوان: «حفص بن عمرو المعروف بالعمري، وإبراهيم بن مهزيار، وابنه محمد».

والعلامة فهم أنّ العمري ـ هذا ـ اسمه جعفر تبعاً لابن طاووس[١] والظاهر أنه تصحيف، إذ لم يعهد هذا الاسم في نواب الإمام عليه‌السلام فتأمل.

وفيه أنّ كون هذا المدح ـ علىٰ تقدير التسليم ـ مما لا يعتد به، ليس كذلك، وأي مدح أعظم من كون الرجل أميناً للإمام، وأما أن مستند العلامة هو هذه الرواية فمجرد احتمال ولكن مستنده أمر آخر.

وأيضاً صرح ابن طاووس بأنه من سفراء الصاحب المعروفين الذين لا يختلفون الإثنا عشرية فيهم، وهو صريح في أن ليس مستند ابن طاووس هذه الرواية، بل الظاهر الدراية والإجماع، ولعله هو مستند العلامة.

وكيف كان فهو حسن قطعاً، فما في المجمع من نفيه حيث قال: «مع أنه خبر غير صحيح لوجود إبراهيم بن مهزيار وما وثق بل ما ثبت مدحه الّذي ذكره في رجال ابن داود وما تسمىٰ في الكتب أيضاً لا بالصحيح ولا بالحس، وكأنه لذلك تردد في الوجوب في المعتبر»[٢] انتهىٰ، وهو منظور فيه من وجوه تعلم من الكتاب ومن كلامنا السابق.

---

١ ـ وقد ترجم العلامة الحلي لجعفر بن عمرو المعروف بالعمري في الخلاصة: ص ٣٢، برقم ٩، وذكر رواية الكشي التي ذكرها ص ٤٤٦ الواردة في حق حفص بن عمرو العمري الذي ورد في العنوان، ومنشأ اشتباه العلامة إما تصحيف حفص الوارد في رجال الكشي في النسخة التي عنده بجعفر، أو أنّ العلامة لم يراجع الكشي بل راجع كلام ابن طاووس، فإنه قد سبقه في هذا الاشتباه فإنه قد عنون الرجل في كتابه (حل الإشكال في معرفة الرجال) بمثل ما عنون به العلامة وروىٰ رواية الكشي التي ذكرها في حق حفص بن عمرو العمري، ثم قال: الطريق فيه ضعيف وهو أحمد بن كلثوم، وكان من القوم، وكان مأموناً علىٰ الحديث، إلىٰ آخر ما قاله.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان ـ شرح إرشاد العلامة ـ للمولىٰ المقدس الأردبيلي المطبوع بإيران، وراجع أيضاً: المعتبر للمحقق الحلي رحمه‌الله.

قوله: إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام :

في العيون: «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، قال: قلت لإبراهيم بن أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام: ما قولك في أبيك؟ قال: هو حي، قلت: فما قولك في أخيك أبي الحسن عليه السلام؟ فقال: ثقة صدوق، قلت: فإنه يقول: إن أباك قد مضىٰ قال: هو أعلم بما يقول، فأعدت عليه فأعاد علي، قلت: فأوصىٰ أبوك؟ قال: نعم، قلت: إلىٰ من؟ قال: إلىٰ خمسة منا، وجعل علياً المقدم علينا»(١).

وهذا كلام مخلط يمزج الحق بالباطل فهو ظاهر في أنه يريد الباطل ولا يتمكن، إلّا أن بكر بن صالح ضعيف جداً.

وفي الكافي: «الحسين بن محمد، عن معلىٰ بن محمد، عن علي بن أسباط، قال: قلت للرضا عليه السلام: إن رجلاً عنىٰ أخاك إبراهيم فذكر له أن أباك حي وأنك تعلم من ذلك ما يعلم، فقال: سبحان الله يموت رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يموت موسىٰ؟ وقد ـ والله ـ مضىٰ كما مضىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله ـ إلىٰ أن قال عليه السلام ـ ولكن قد سمعت ما لقي يوسف من إخوته»(٢).

---

١ ـ راجع الحديث في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣٩، طبع دار العلم (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٨٠، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

قوله: إبراهيم بن نعيم:

قد وردت في بعض روايات الكافي(١) روايته عن الأصبغ، واستبعده في (مرآة العقول) حيث قال: «الحديث حسن يمكن فيه شوب إرسال إذ رواية الكناني عن الأصبغ بغير واسطة بعيد» انتهىٰ(٢).

وهو كذلك لأنّ الأصبغ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والكناني من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ويبعد ملاقاتهما كما لا يخفىٰ(٣).

---

١ ـ رواية أبي الصباح إبراهيم بن نعيم الكناني عن الأصبغ بن نباتة رواها الكليني في روضة الكافي: ص ١٥٧، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ ، ولم يروها في الكافي، وإن البحاثة المتتبع المولىٰ محمد بن علي الأردبيلي الحائري حصر في كتابه (جامع الرواة) ـ المطبوع بإيران ـ أسماء الراوين عن الأصبغ بن نباتة في الكافي فلم يذكر منهم أبا الصباح الكناني ـ هذا ـ وإنما ذكر في ترجمة الأصبغ رواية أبي الصباح عنه في روضة الكافي، كما لم يذكر روايته عنه في باقي الكتب الأربعة الحديثية فراجعه.

٢ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للعلامة المحدث المجلسي الثاني، طبع إيران.

٣ ـ وقد ذكر ابن داود الحلي في رجاله: «أن إبراهيم بن نعيم أبا الصباح العبدي مات بعد السبعين والمائة وهو ابن نيف وسبعين» والأصبغ بن نباتة ذكر الشيخ الطوسي في رجاله أنه من أصحاب علي والحسن عليهما السلام ولعل هذا مما يؤيد عدم ملاقاتهما، فلاحظ.

ولكن ذكر الكشي في رجاله: ص ١٩٣: «وجدت في كتاب محمد بن الحسن بن بندار القمي بخطه: حدثني الحسن بن أحمد المالكي عن جعفر بن فضيل قال: قلت لمحمد بن فرات لقيت أنت الأصبغ؟ قال: نعم لقيته مع أبي فرأيته شيخاً أبيض الرأس واللحية طوالاً ـ إلىٰ أن قال ـ: فما مضىٰ بعد ذلك إلّا قليل حتىٰ توفي رحمه الله»، وفرات بن أحنف عده الشيخ في رجاله من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام، وأما ابنه محمد بن فرات فكان في أيام الرضا عليه السلام،

⟸

واعلم أنه يظهر من كلام النجاشي[١] ورجال الشيخ توثيقه[٢]، وتبعهما العلامة[٣] والمقدس في المجمع[٤] ولم أر أحداً جرحه، إلّا أن الأخبار اختلفت في جرحه ومدحه، وكلها ضعيفة السند، لكن أخبار المدح والتوثيق منجبرة بتوثيق الجماعة المذكورة فتقدم، وكلها مذكورة في رجال الكشي[٥]، إلّا ما رواه في الخرائج، قال: «روي عن أبي الصباح الكناني، قال: سرت إلىٰ أبي جعفر عليه‌السلام فقرعت الباب فخرجت إليّ وصيفة ناهد فضربت بيدي علىٰ رأس ثديها، فقلت لها: قولي لمولاك: إني في الباب فصاح من آخر الدار أدخل لا أمّ لك، فدخلت وقلت: والله ما أردت ريبة ولا أردت إلّا زيادة في يقيني، قال: فقال: صدقت لئن ظننتم أن هذه الجدران تحجب أبصارنا كما تحجب أبصاركم إذاً لا فرق بيننا وبينكم، فإياك أن تعاود لمثلها» انتهىٰ.

فهذه الرواية تدل علىٰ عدم الوثاقة وما اعتذر به وإن كان صدقاً فليس بمقبول، ولذلك قال عليه‌السلام له: «لا أمّ لك، وإياك أن تعاود لمثلها».

⇐ وله معه قصة ذكرها أرباب المعاجم، وعليه فلا يبعد ملاقاة أبي الصباح الكناني الذي هو من أصحاب الباقر والصادق عليهما‌السلام مع الأصبغ بن نباتة فيروي عنه بلا واسطة، فلاحظ ذلك.

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٦، طبع إيران.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه‌السلام: ص ١٠٢، برقم ٢، وباب أصحاب الصادق عليه‌السلام: ص ١٤٤، برقم ٣٣، وذكره أيضاً في الفهرست، باب الكنىٰ: ص ٢١٦.

٣ ـ راجع: رجال العلامة الحلي: ص ٣، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ أحمد المقدس الأردبيلي، طبع إيران وقد توفي إبراهيم بن نعيم بعد سنة ١٧٠ هـ، وهو ابن نيف وسبعين سنة، كما ذكر ابن داود في رجاله.

٥ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٩٩، برقم ١٩٩، طبع النجف الأشرف.

وهذه الرواية أوردها الراوندي[١] في باب معاجز الباقر عليه السلام فهذه شهادة منه علىٰ أن المراد بأبي جعفر هو الباقر عليه السلام كما بنىٰ عليه المصنف رحمه الله ولأنّ الشيخ ذكر أنه من أصحابه عليه السلام ولعل مستند العلامة في دعوىٰ أنه الجواد عليه السلام هو عبارة النجاشي، وليس فيها ما يدل عليه، بل الظاهر من الإطلاق هو الباقر عليه السلام ولذلك إذا أريد غيره قيّد بالثاني كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبع.

وذكر المصنف: أنه روىٰ عنه محمد بن فضيل، واختلفوا في تعيينه، فقيل: هو مشترك، والظاهر اشتراكه بين محمد بن الفضيل بن غزوان، ومحمد بن الفضيل بن كثير، والأول ثقة دون الثاني، وهو مذهب المقدس[٢].

وقيل ـ والقائل هو المصنف في ترجمة محمد بن فضيل بن كثير ـ: «والظاهر أن محمد بن الفضيل الذي روىٰ عن أبي الصباح الكناني وروىٰ عنه الحسين بن سعيد كثيراً، هو هذا، لا محمد بن فضيل بن غزوان الثقة، لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام كما لا يخفىٰ، وكيف كان فقد ضعف المحقق ـ في نكت النهاية، في بحث العدد ـ محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح

---

١ ـ كما أن الوزير الإربلي في كشف الغمة: ج ٢، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤، طبع قم، سنة ١٣٨١ هـ، نقلها عن الخرائج والجرائح لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي ـ الباب السادس، في معجزات الإمام الباقر عليه السلام إلّا أن هذه الرواية لم توجد في الخرائج والجرائح المطبوع بإيران سنة ١٣٠١ هـ، ولعلها سقطت من المطبوعة، وذكر شيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦: أنه رأىٰ نسخة مخطوطة من كتاب الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي ـ هذا ـ لكنها تخالف المطبوع، فلعل صاحب (كتابنا هذا) ظفر بها ونقل عنها هذا الحديث، فراجع.

٢ ـ يقصد به المقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي صاحب مجمع الفائدة والبرهان المطبوع.

الكناني»[١] انتهىٰ[٢].

وضعفه أيضاً في المعتبر حيث قال: «محمد بن الفضيل عن أبي الصباح، ومحمد بن الفضيل ضعيف» انتهىٰ، فالظاهر أنه هو الذي استظهره المصنف كما اعتضد بمثله من نكت النهاية، واحتمل المصنف هنا أن يكون محمد بن القاسم بن الفضيل، وهو ـ مع بُعده ـ إنا لم نقف علىٰ وصف محمد بن القاسم هذا بابن الفضيل بدون توسط وصفه بابن القاسم، وأما محمد بن الفضيل بن غزوان فكذلك لما ذكرناه عن المصنف، فلم يبق إلّا ما استظهره المصنف والمحقق.

وكيف كان ففي تعيينه قولان: الاشتراك، وأنه الضعيف، ولا قائل بأنه الثقة، فعلىٰ كل حال فالرواية الواقع هو في سندها: هي ضعيفة.

قوله: إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق:

لم يوثق في كتب الرجال كما اعترف به جماعة، ولذلك اختلف الفقهاء في حاله، فالمشهور أنه حسن كما حسنه في المجمع[٣].

وقيل: إنه حسن كالصحيح كما يظهر من كتب المجلسي.

---

١ ـ ذكر ذلك المصنف التفريشي في هامش (النقد): ص ٣٢٨، لا في المتن عند ترجمته لمحمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبي جعفر الأزرق، فراجعه.

٢ ـ ويظهر من الشيخ محمد في شرح التهذيب الحكم باشتراك محمد بن الفضيل بين الثقة وغيره. (منه قدّس سرّه).

٣ ـ راجع: مجمع الفائدة شرح إرشاد العلامة الحلي تأليف المقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي، وراجع أيضاً: كتاب الصوم من زبدة البيان في آيات الأحكام له: ص ٨٥، طبع إيران سنة ١٣٠٥ هـ.

وقيل: هو صحيح.

فإن جعلناه يفيد التوثيق كان قولاً بأنه ثقة، ونقله في الذخيرة عن العلامة[١].

ويظهر من المدارك التوقف حيث قال: «ويمكن المناقشة في الرواية من حيث السند بإبراهيم بن هاشم حيث لم ينص علماؤنا علىٰ توثيقه»[٢] انتهىٰ.

والذي اعتمده المشهور ـ غير صاحب المدارك ـ هو العمل بروايته ولم يردها أحد.

قال الحرّ في تحرير الوسائل: «السند حسن باصطلاح المتأخرين، بل صحيح علىٰ الاصطلاحين لما يظهر من توثيقه في أول تفسير علي بن إبراهيم[٣] ومن تصحيح العلامة طرق الشيخ وغير ذلك» انتهىٰ. ولم أظفر به في التفسير غير أنه ترحم لوالده.

---

١ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي: ص ٤، برقم ٩، القسم الأول.

٢ ـ راجع المدارك للسيد محمد العاملي سبط الشهيد الثاني ـ المطبوع ـ في مبحث تسجية الميت تجاه القبلة، فإنه ناقش في الرواية الواردة فيها ومال إلىٰ عدم قبولها من حيث ورود إبراهيم بن هاشم في سندها.

٣ ـ قال ﵀ في خطبة تفسيره الذي طبع مع تفسير الحسن العسكري﵇: ص ٤، طبع تبريز سنة ١٣١٥ هـ: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما انتهىٰ إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم، ولا تقبل إلّا بهم، وهم الذين وصفهم الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ وفرض سؤالهم والأخذ منهم...» الخ. وممن يروي عنه من الثقات والده إبراهيم بن هاشم، إذ كثيراً ما يروي عنه في تفسيره فتعد شهادة ولده الثقة الثبت المعتمد توثيقاً له.
هذا مضافاً إلىٰ أن إبراهيم بن هاشم من رجال (نوادر الحكمة) ولم يستثنه القميون منهم فيمن استثنوا من ضعيف أو مجهول، وراجع تصحيح العلامة لطريق الشيخ الطوسي إلىٰ إبراهيم بن هاشم في الفائدة الثامنة من الفوائد التي ألحقها العلامة في آخر الخلاصة: ص ٢٧٥.

وقال في الذخيرة ـ في الكلام على بعض الروايات ـ: «وليس في طريقها من يتوقف فيه إلّا إبراهيم بن هاشم وأخباره من الأخبار المعتمدة عند الأصحاب، ولكن لم يكن في شأنه توثيق صريح، بل أخباره عند بعضهم من الصحاح وعلى هذا جرى المصنف[١] في كثير من المواضع».

وقال البهائي في شرح الفقيه: «وللمؤلف إلى هشام بن سالم طريقان، أحدهما صحيح والآخر حسن لاشتماله على إبراهيم بن هاشم، وهو غير مصرح بتوثيقه في كتب الرجال، إلّاأن مدحه متضافر حتى أن والدي كان يقول: إني أستحي أن أخرج حديثه من سلك الصحاح، وقد أطنبنا الكلام في توضيح حاله في حواشينا على الخلاصة» انتهى[٢].

وفي عبارة النجاشي والفهرست أعني «وأصحابنا يقولون» الخ[٣] وجوه من الدلالات على توثيقه:

منها: أنه نسبه إلى الأصحاب، وظاهره الاتفاق على أن ذلك مسلّم لديهم، ومعروف عندهم، وبهذا يندفع احتمال توهم القائل: «أو أنها شهادة رجل واحد» وأمثال هذه التعللات.

---

١ ـ يقصد بالمصنف العلامة الحلي، لأنّ الذخيرة ـ التي هي للمولى محمد باقر السبزواري المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ، والمطبوعة بإيران سنة ١٢٧٤ هـ ـ هي شرح للإرشاد الذي هو من مصنفات العلامة الحلي.

٢ ـ لم نطلع على نسخة من حواشي البهائي على الخلاصة فهو من المؤلفات التي أخنى عليها الدهر، وذكر شيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في الذريعة: ج ٦، ص ٨٣: أنه «نقل عنها بعض تلاميذ البهائي في كتاب رجاله الكبير الموجود في مكتبة بيت السيد صافي في النجف الأشرف في جملة من التراجم، منها في ترجمة الحسين بن الحسن بن أبان القمي».

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٣، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٧، برقم ٦.

ومنها: أن قوله: «يقولون» يدل علىٰ أنه مصرح به في كلامهم، وهو يدل علىٰ أنه معتنىٰ به لا معارض له.

ومنها: أن قوله: «أول من نشر» يشعر بأن تلك الأحاديث لم يسبق إلىٰ نشرها أحد غيره، فيكون القميون إنما أخذوا اعتماداً عليه وبهذا يندفع ما لعله يقال: «إنّ تلك الأحاديث كانت عندهم، وهذه التي نشرها اتفق الموافقة بينها، فلا يكون اعتماد منهم عليه».

ومنها: أنه من المعلوم المشهور بين أهل الرجال أن أهل قم كانوا متثبتين متحرزين، ولذلك أخرج محمد بن عيسىٰ أحمد البرقي، وسهل بن زياد بسبب روايتهم عن الضعفاء، فبهذه القيود والوجوه تعلم وثاقته مضافاً إلىٰ تصحيح العلامة(١) والشهيد(٢) والشيخ علي رحمه الله(٣) الطرق التي هو فيها.

---

١ ـ راجع: الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة في ذكره طرق ابن بابويه في (من لا يحضره الفقيه): ص ٢٧٧ و ٢٧٨، فإنه وصف طريق الصدوق إلىٰ عامر بن نعيم، وكردويه الهمداني، وياسر الخادم بالصحة وإبراهيم بن هاشم موجود فيها والطريق منحصر فيه، وكذا وصف العلامة في المنتهىٰ ـ في مسألة توقف وجوب صلاة العيدين علىٰ الإمام عليه السلام ـ الحديث الدال عليه بالصحة وإبراهيم بن هاشم في طريقه، وكذا في التذكرة، والمختلف، في جواز الرجوع بالهبة ما دامت العين باقية وعدمه مع تلفها، فإنه صحح حديث الحلبي في ذلك وهو في سنده.

٢ ـ راجع: الدروس للشهيد الأول في مبحث الرجوع بالهبة ما دامت العين باقية، وراجع أيضاً: غاية المراد له أيضاً في مسألة عدم الاعتداد بيمين العبد مع مولاه فإنه وصف الرواية الدالة علىٰ ذلك ـ وهي صحيحة منصور بن حازم ـ بالصحة وفي طريقها إبراهيم بن هاشم.

٣ ـ يقصد المحقق الشيخ علي الكركي فإنه في جامع المقاصد ـ شرح قواعد العلامة الحلي ـ وصف حديث الحلبي عن الصادق عليه السلام ـ في جواز الرجوع في الهبة ما دامت العين باقية ـ بالصحة مع أن في طريقه إبراهيم بن هاشم.

وما ذكرناه عن والد الشيخ البهائي[١] فإنه توثيق صريح وما نقلناه عن الذخيرة من نسبة الاعتماد عليه إلىٰ الأصحاب وإكثار ولده الرواية عنه، وقولهم عليهم السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا»[٢] وهذا كله مع أنه لا معارض له بوجه من الوجوه كما نص عليه في الخلاصة[٣].

واعلم أن الشيخ في الفهرست والرجال والكشي والنجاشي ذكروا أنه من أصحاب الرضا عليه السلام لكن تنظر فيه النجاشي[٤].

قال الشيخ محمد في شرح الاستبصار: «ووجهه ـ أي النظر ـ راجع إلىٰ كونه من أصحاب الرضا عليه السلام فإن النجاشي ذكر في ترجمة محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني[٥]: روىٰ إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمد الهمداني عن الرضا عليه السلام، وهذا يعطي أنه روىٰ عن الرضا عليه السلام بواسطة إبراهيم المذكور، وإن أمكن أن يقال: إنه لا مانع من كونه من أصحاب الرضا عليه السلام وقد روىٰ عنه بواسطة، إما دائماً أو في بعض الأحيان، إلّا أن سياق المقال يقتضي عدم لقاء الرضا عليه السلام، وما ذكره الشيخ من أنه من أصحاب الرضا عليه السلام في كتاب الرجال كأنه تبع فيه

---

١ ـ يشير إلىٰ ما نقله ـ آنفاً ـ عن شرح (من لا يحضره الفقيه) من قول الشيخ البهائي فيه: «... حتىٰ أن والدي كان يقول: إني أستحيي أن أخرج حديثه من سلك الصحاح».

٢ ـ راجع هذا الحديث في أصول الكافي، باب النوادر: ج ١، ص ٥٠، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ٤، برقم ٩.

٤ ـ تنظر النجاشي: ص ١٣، إنما هو فيما ذكره الكشي من أن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام.

٥ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٤.

الكشي»[١] انتهىٰ.

وقال البهائي ـ فيما وجدته بخطه معلقاً علىٰ حواشي النجاشي ـ: «نقل الشيخ[٢] في باب زيادات الخمس حديثاً يدل علىٰ لقاء إبراهيم بن هاشم للجواد عليه السلام وروايته عنه، وأنا لم أجد في كتب الحديث روايته عن الرضا عليه السلام فيحتمل أن يكون هذا وجه النظر[٣] ويمكن أن يكون وجه النظر أن القميين طعنوا في يونس بن عبد الرحمان طعناً عظيماً، فكيف ينشر حديث تلميذه بينهم» انتهىٰ[٤].

وفيه:

أولاً: أن لقاءه للجواد عليه السلام لا ينافي لقاءه للرضا عليه السلام وأنه من أصحابه، وقد حكم به الشيخ والكشي.

وثانياً: أنّ النجاشي لم يذكر الطعن الذي ذكروه في يونس، فالظاهر أنه غير ثابت عنده ولا ذكره سوىٰ الشيخ في موضع من كتاب الرجال[٥] فتأمل.

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ الشهيد الثاني رحمه الله (مخطوط).

٢ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٤، ص ١٤٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ، وراجع: الاستبصار له أيضاً: ج ٢، ص ٦٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، وذكر مثل ما ذكره البهائي، الشهيد الثاني في تعليقته علىٰ الخلاصة ـ المخطوطة ـ.

٣ ـ يقصد (بالنظر) ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣، في ترجمة إبراهيم بن هاشم القمي حيث تنظر فيما قاله الكشي من أن إبراهيم بن هاشم تلميذ يونس من أصحاب الرضا عليه السلام.

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما كتبه الشيخ البهائي رحمه الله علىٰ حواشي رجال النجاشي.

٥ ـ ذكر الطعن في رجاله ـ باب أصحاب الكاظم عليه السلام ـ: ص ٣٦٤، برقم ١١، وفي ص ٣٩٤، ⇐

على أنه لا ملازمة بين الطعن على يونس والاعتماد على تلميذه، بل هذا يدل على كمال وثاقته.

فائدة:

قد وقع في بعض أسانيد الكافي[١] رواية إبراهيم بن هاشم عن حماد.

وحكم في المنتقى بسقوط الواسطة وجعلها ابن أبي عمير[٢]، لشيوع رواية إبراهيم عنه، وعدم روايته عن حماد، وشيوع رواية ابن أبي عمير عن حماد.

وفيه نظر؛ لأنّ هذا في حماد بن عثمان فإنه لم يلقه، وأما حماد بن عيسى فلقيه وروى عنه.

قال الصدوق في المشيخة: «عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه» انتهى[٣]، فحيث ورد إبراهيم بن

⇐ برقم ٢ ـ باب أصحاب الرضا عليه السلام طبع النجف الأشرف، وأشار بقوله: «فتأمل» إلى أن الشيخ لم يضعفه بنفسه وإنما قال: «ضعفه القميون» وأما هو فقال فيه: «وهو ثقة» فلاحظ.

١ ـ راجع: الكافي: ج ١، ص ٤١٠ وص ٤٤٢، وج ٢، ص ٤٦٩، وج ٣، ص ٤٦، طبع طهران الجديد.

٢ ـ راجع: المنتقى: ج ٢، ص ٢٠١، طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ.

٣ ـ راجع: مشيخة الصدوق ابن بابويه في آخر كتابه (من لا يحضره الفقيه): ج ٤، ص ١٢٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، وذكر ذلك أيضاً ـ تبعاً له ـ العلامة الحلي رحمه الله في الفائدة ⇐

هاشم عن حماد حمل علىٰ أنه ابن عيسىٰ.

قوله: إبراهيم بن يحيىٰ له أصل:

إلىٰ قوله: «والظاهر أنه غير إبراهيم ابن أبي البلاد». قال المجلسي رحمه الله فيما وجدته بخطه: «الظاهر أنه إبراهيم بن أبي البلاد، وذكر سابقاً أن له أصلاً، وتكرار الذكر لا يدل علىٰ الاتحاد كما يذكره المصنف كثيراً»(١) انتهىٰ.

والظاهر هو ما استظهره المصنف رحمه الله من التعدد بدليل ذكر الشيخ إياه في الفهرست مرتين متصلتين، وتعدد الطريق إليهما.

فإنّ الطريق في الأول هو ـ علىٰ ما في الفهرست ـ «ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان ـ واسمه عبد الجبار ـ عن أبي القاسم عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن محمد بن سهل بن اليسع، عن إبراهيم بن أبي البلاد».

⇐ التاسعة من الفوائد التي جعلها خاتمة للخلاصة: ص ٢٨١ طبع النجف الأشرف.
ولزيادة الاطلاع علىٰ أحوال إبراهيم بن هاشم القمي مفصلاً، راجع: الرسالة المؤلفة في تحقيق حاله للسيد محمد باقر الشفتي الإصفهاني، طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ، ونتيجة المقال في أحوال الرجال للبارفروشي: ص ٢٤، طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، والراشحة الرابعة من الرواشح السماوية للسيد محمد باقر الداماد: ص ٤٨، طبع سنة ١٣١١ هـ، ورجال السيد محمد المهدي بحر العلوم: ج ١، ص ٤٣٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، ومستدرك الوسائل للعلامة المحدث النوري في الفائدة الخامسة من الخاتمة: ج ٣، ص ٥٥١.

١ ـ الظاهر أن هذه الجملة علقها المجلسي علىٰ نسخته من (نقد الرجال) ويقصد بالمصنف المير مصطفىٰ التفريشي رحمه الله صاحب (النقد) فلاحظ.

وفي الثاني ما ذكره فيه أيضاً قال: «رواه حميد بن زياد عن إبراهيم بن سليمان عنه»[١].

وما أورده على المصنف يرد عليه[٢] لكن لا يرد علينا، مع أن التكرار أدل على التعدد.

* * *

١ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٢، برقم ٢٢، ورقم ٢٣ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ لأن المجلسي رحمه الله ذكر في الوجيزة الملحقة بآخر الخلاصة للعلامة الحلي: ص ١٤٣ من طبع إيران، إبراهيم بن أبي البلاد، وقال: (ثقة) وذكر في نفس الصفحة المذكورة إبراهيم بن يحيى وقال: «له أصل وكأنه ابن أبي البلاد»، فلاحظ وجه الرد عليه بدقة.

باب أبي

قوله: أبي بن كعب:

«روىٰ في الكافي في الصحيح عن المعلىٰ بن خنيس، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي وقد ذكر فضل القرآن فقال عليه السلام: إن كان ابن مسعود لا يقرأ علىٰ قراءتنا فهو ضال فقال ربيعة: ضال؟ فقال عليه السلام: نعم ضال، ثم قال عليه السلام: أما نحن فنقرأ علىٰ قراءة أبي»[١].

* * *

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٦٣٤، كتاب فضل القرآن، الحديث السابع والعشرين، طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، وهذا الحديث فيه دلالة علىٰ أن قراءة أبي بن كعب أصح القراءات عند الأئمة عليهم السلام وكان أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، وكنيته أبو المنذر وهو صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، مطلعاً علىٰ الكتب القديمة، يكتب ويقرأ، علىٰ قلة العارفين بالكتابة في عصره، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، وشهد بدراً، وأحداً، والخندق، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان يفتي علىٰ عهده، وروىٰ له البخاري ومسلم في صحيحيهما (١٦٤) حديثاً، وجاء في الحديث: أقرأ أمتي أبي بن كعب. توفي بالمدينة سنة ٢١ هـ، وقيل: سنة ٢٢ هـ، وقيل غير ذلك، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

باب أحمد

قوله: في أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري:

قال في القاموس: «صيمر كحيدر، وقد تضم ميمه بلد بين خوزستان وبلاد الجبل، ونهر بالبصرة عليه قرى»، ثم قال: «والصيمرة كهينمة بلد قرب الدينور، وناحية بالبصرة بفم نهر معقل».

قوله: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل:

قال المجلسي رحمه الله فيما وجدته بخطه: «في كتاب الطبقات إنه كان شيعياً، ومع التشيع كان خصيصاً بالمتوكل نديماً له، له كتاب أسماء الجبال والأودية والمياه»(١).

---

١ ـ ترجم لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ـ هذا ـ السيوطي في (بغية الوعاة ص ١٢٦)، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ، فقال ـ بعد أن ذكر اسمه ونسبه وكناه بأبي عبد الله ـ ما نصه: «قال ياقوت: ذكره أبو جعفر العلوي في مصنفي الإمامية وقال: هو شيخ أهل اللغة ووجههم، وأستاذ أبي العباس ثعلب، قرأ عليه قبل ابن الأعرابي، وتخرج من يده، وله مصنفات، منها: كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية. كتاب شعر العجير السلولي. كتاب شعر ثابت بن قطنة. وكان خصيصاً بالمتوكل ونديماً له».

ويقصد ياقوت بقوله: «ذكره أبو جعفر العلوي» أبا جعفر الشيخ الطوسي، فإن ما نقله بنصه

⇐

قوله: في أحمد بن إبراهيم بن معلىٰ:

إلىٰ أن قال: «وأكثر الرواية عن العامة والأخباريين».

يطلق لفظ الأخباري في لسان أهل الحديث من القدماء من العامة والخاصة علىٰ أهل التواريخ والسير ومن يحذو حذوهم في جمع الأخبار من أي وجه اتفق من غير تثبت وتدقيق.

قال ابن حجر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: «الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الأخباري. ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث»[١] انتهىٰ.

ويشير إليه كلام ابن الغضائري في ترجمة أحمد البرقي حيث قال: «كان لا

⇐ مثبت في فهرست الشيخ الطوسي: ص ٥١، برقم ٨٣، سوىٰ أن الطوسي ذكر بدل عبارة السيوطي «وكان خصيصاً بالمتوكل ونديماً له»: «وكان خصيصاً بأبي محمد الحسن بن علي عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام قبله» وذكر له مؤلفات أخرىٰ زيادة علىٰ ما ذكره السيوطي.
لم تذكر لنا سنة وفاته غير أنه كان من أهل المائة الثانية وما بعدها.

١ ـ شرح نخبة الفكر اسمه نزهة النظر، لمؤلف أصله قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل المصري، الشافعي، المعروف بابن حجر، المولود سنة ٧٧٣ هـ بمصر العتيقة، والمتوفىٰ بالقاهرة سنة ٨٥٢ هـ، طبع الشرح بمصر سنة ١٣٠٨ هـ، وثانياً بمصر أيضاً سنة ١٣٥٥ هـ وعلق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الحسيني الأدهمي، وبكلكتة أيضاً سنة ١٨٦٢ م، كما طبع المتن بمصر سنة ١٣٠١ هـ، وبكلكتة سنة ١٨٦٢ م راجع الجملة المذكورة في ص ٧ من طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ.

يبالي عمن يأخذ علىٰ طريقة أهل الأخبار»[١] انتهىٰ.

وفسر الاسترابادي في (الفوائد المدنية) الأخباري الواقع في عبارة الفخر الرازي في المحصول، ونقلها العلامة في النهاية، والشيخ حسن في المعالم، وهي: «أما الإمامية فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين وفروعه إلّا علىٰ أخبار الآحاد»[٢] بأنه كل من تقدم علىٰ زمن الشيخ المفيد من أصحاب الأئمةعليهم السلام.

وأما الأصوليون فهم الشيخ المفيد ومن عاصره والمتأخرون عنه، ثم اخترع[٣] مذهبه وسمىٰ نفسه ومن تبعه بالأخباري إدعاء منه أن مذاهبه التي ذهب إليها علىٰ طبق مذاهب من زعم أنه أخباري.

قال في اللؤلؤة في ترجمته: «هو أول من قسم الفرقة الناجية إلىٰ أخباري وأصولي، وما أجاد ولا وافق الصواب لما يترتب علىٰ ذلك من الفساد» الخ انتهىٰ[٤].

---

١ ـ راجع: كلام ابن الغضائري في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي من كتاب (مجمع الرجال) لعناية الله القهبائي: ج ١، ص ١٣٨ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ.

٢ ـ راجع: معالم الأصول: ص ١٩١، طبع إيران سنة ١٣٠٠ هـ، وراجع: الفوائد المدنية، الفائدة السابعة، طبع إيران سنة ١٣٢١ هـ.

٣ ـ يعني محمد أمين الاسترابادي صاحب الفوائد المدنية.

٤ ـ الذي ذكره في ترجمته الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين: ص ١١٧ و ١١٨، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ ـ بعد وصفه بالفضل والتحقيق والتدقيق والمهارة في الأصولين وصلابته في الأخبارية ـ ما هذا نصه: «وهو أول من فتح باب الطعن علىٰ المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلىٰ أخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنية من التشنيع علىٰ المجتهدين بل ربما نسبهم إلىٰ تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد، ولا وافق

⇐

ونحن كتبنا رسالة حققنا فيها معنىٰ الأخباري الذي ذكرناه مجملاً من كتب الرجال والأخبار، وذكرنا جملة من المسائل التي تفرد بها عن الأصحاب، وذكرنا مذاهب أصحاب الأئمة عليهم السلام وأنها علىٰ طبق مذاهبهم لا توافق مذهبه سميناها (الحق الحقيق)، فمن أراد ذلك فليراجعها.

أحمد بن أبي إبراهيم الحلبي:

قال السماهيجي في إجازته: «السيد الجليل العريف الأصيل أحمد بن أبي إبراهيم محمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحلبي، هذا السيد فاضل وله إجازة مليحة من العلامة قدس سره تضمنت الأهمّ من الطرق إلىٰ أصحاب التصانيف»[1].

⇐ الصواب والسداد لما قد ترتب علىٰ ذلك من عظيم الفساد»، ثم قال: «وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا الدرر النجفية، وفي كتابنا الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، إلّا أنّ الأول منهما استوفىٰ البحث في ذلك بما لم يشتمل عليه الثاني».
أنظر: الدرر النجفية: ص ٨٧، طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ، ومقدمة الحدائق الناضرة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ هـ.

١ ـ راجع: الإجازة الكبيرة من السيد عبد الله بن صالح السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي المتوفىٰ بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ من صفر سنة ١١٢٨، وهي مخطوطة.
وراجع: إجازة العلامة الكبيرة لخمسة من أولاد زهرة الحلبيين الذين منهم أحمد بن أبي إبراهيم محمد، في كتاب الإجازات للمجلسي الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٢١.

أحمد بن أبي خلف:

في الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن محمد بن أحمد، عن علي بن الريان، عن أحمد بن أبي خلف مولىٰ أبي الحسن عليه السلام وكان اشتراه وأباه وأمه وأخاه فأعتقهم، واستكتب أحمد وجعله قهرمانه» انتهىٰ[١] ولم يذكره أحد في كتب الرجال.

قوله: أحمد بن إدريس:

روىٰ عنه محمد بن الحسين البزوفري[٢].

قال الصالح: «كان ثقة»[٣].

قوله: أحمد بن إسحاق:

ذكر المصنف بهذا الاسم رجلين، قال الصالح فيما رواه في الكافي:

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ٥١٨، كتاب الزي والتجمل، باب البخور، الحديث الخامس، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ وروىٰ عنه أيضاً أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، ومحمد بن الحسن الصفار، والتلعكبري، ومحمد بن يعقوب الكليني، والحسن بن حمزة العلوي، ومحمد بن علي بن الحسين عن أبيه عنه، وعلي بن حاتم، وابنه الحسين، ومحمد بن علي بن محبوب، وجعفر بن محمد عن أخيه علي بن محمد عنه، وعلي بن إدريس، ويروي هو عن محمد بن عبد الجبار، ومحمد بن أحمد بن يحيىٰ، ومحمد بن الحسن بن الوليد.

راجع: جامع المقال للطريحي، وهداية المحدثين للكاظمي، وجامع الرواة للاردبيلي.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٨.

«الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق: هو مشترك بين الرازي والقمي وكلاهما ثقة جليل القدر، ويحتمل اتحادهما»[١].

وقد ورد توكيل الرازي والترضي عنه في توقيع أبي محمدعليه السلام الذي خرج إلىٰ إسحاق بن إسماعيل.

وذكره الكشي في ترجمة إبراهيم بن عبدة، وفيه: «كل من قرأ كتابنا هذا من موالي من أهل بلدك ومن هو بناحيتك ونزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤد حقوقنا إلىٰ إبراهيم، وليحمل إبراهيم بن عبدة ذلك إلىٰ الرازي رضي الله عنه أو إلىٰ من يسمي له الرازي فإن ذلك عن أمري ورأيي إن شاء الله تعالىٰ»[٢] انتهىٰ.

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ذكره في أحمد بن حمزة بن اليسع.

قوله: في أحمد بن إسماعيل بن عبد الله: وفيه نظر:

لعل وجهه هو ما ذكره الشهيد الثاني فيما علقه علىٰ الخلاصة، وهو: «قلت ما ذكره غايته أن يقتضي المدح فقبول المصنف روايته مرتب علىٰ قبول مثله، وأما تعليله بسلامتها عن المعارض فعجيب منه لا يناسب أصله في الباب، فإن السلامة عن المعارض مع عدم العدالة إنما تكفي علىٰ أصل من يقول بعدالة من لا يعلم فسقه، والمصنف لا يقول به، لكنه ثبت منه في هذا القسم كثير» انتهىٰ[٣].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٤٢ ؛ وج ٦ ، ص ٢٠٨. وراجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٣٣ كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، الحديث التاسع.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٨٤ ، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ أنظر تعليقته علىٰ الخلاصة، ولا تزال مخطوطة.

وفيه نظر؛ لأن الرجل ممدوح بما قد علمت، فحديثه معدود من الحسان، والعلامة رحمه الله ـ على ما يظهر من كتبه ـ يعمل بها، بل المشهور فيما بين الأصحاب ذلك.

وأما تعليله بالسلامة عن المعارض فذاك شرط في كل مدح وتوثيق فلا يقبلان حتى يسلما عن معارضهما فهو مقتضى الأصول، فكيف لا يناسب أصله، بل العجب من صاحب الحاوي في عدّه من الضعفاء مع هذا المدح العظيم.

أحمد بن أشيم:

لم يذكره المصنف ولا الميرزا في كتابيه[١] ولا العلامة في الخلاصة.

قال في المعتبر: «أحمد بن أشيم ضعيف على ما ذكره النجاشي في كتاب المصنفين، والشيخ»[٢]. وسيجيء أيضاً منه تضعيف في ترجمة المفضل بن عمر.

---

١ ـ الميرزا: هو الميرزا محمد الاسترابادي، وكتاباه هما منهج المقال، المطبوع بإيران، والوسيط في الرجال (المخطوط).

٢ ـ ذكر هذه الجملة المحقق الحلي في المعتبر في أحكام الأموات من كتاب الطهارة، فيما لو ماتت الذمية الحامل من مسلم وحكم دفنها في قبور المسلمين (ص ٧٩) طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ، ولكن من الغريب ما ذكره المحقق من أن أحمد بن أشيم ضعفه النجاشي والشيخ، فإنّ النجاشي لم يذكره في رجاله، وكذا الشيخ الطوسي في الفهرست، نعم ذكره الشيخ في رجاله (ص ٣٦٧) باب أصحاب الرضا عليه السلام واقتصر على قوله: «أحمد بن أشيم» ولم يصفه بمدح ولا قدح، ولو كان النجاشي والشيخ ذكراه لعنونه العلامة في الخلاصة، وابن داود في رجاله، لأنهما يتبعان ـ غالباً ـ النجاشي والشيخ، وعليه فإنّ أحمد بن أشيم مهمل لا ضعيف، ومن المستبعد جداً أن تكون نسختا المحقق الحلي من رجال النجاشي وفهرست

⇐

قوله: أحمد بن بشير البرقي:

قال في الكافي: «عن أحمد بن بشر البرقي» .

قال الصالح[١]: «في بعض النسخ أحمد بن بشير بالياء المثناة من تحت بعد الشين».

وقال الخليل: «بشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة والمهملة، وفي كتب الرجال بشير بالياء بعد الشين ـ ثم قال ـ: البرقي بفتح الموحدة وسكون المهملة وفي كتب الرجال لابن داود: الرقي بدون الباء مع فتح المهملة وتشديد القاف»[٢].

قوله: أحمد بن جابر القتات:

قال في القاموس: «القتيون جماعة محدثون، ورجل قتات وقتوت وقتيتي نمام، أو يسمع أحاديث الناس من حيث لا يعلمون، سواء نمها أو لم ينمها».

⇐ الشيخ ذكر فيهما أحمد بن أشيم وسقط ذكره من بقية النسخ المطبوعة والمخطوطة التي في الأيدي، فلاحظ.

١ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ٣، ص ٢٧٤، من كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، شرح الحديث الرابع، وراجع أصول الكافي: ج ١، ص ١٠٢، في الكتاب والباب المذكورين.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (المخطوط).

قوله: أحمد بن حاتم بن ماهويه روىٰ الكشي:

الرواية هي أنه: «قال كتبت إليه ـ يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام ـ أسأله عمن آخذ معالم ديني، وكتب أخوه أيضاً بذلك فكتب عليه السلام إليهما: فهمت ما ذكرتما، فاصمدا في دينكما علىٰ مستن في حبنا وكثير القِدم في أمرنا فإنهم كافوكما إن شاء الله تعالىٰ»(١).

وفي الاستدلال بها علىٰ المدح نظر، من جهة ضعف السند، واشتمالها علىٰ مدح نفسه(٢) مع أن في أصل دلالتها علىٰ المدح تأملاً ومنعاً كما لا يخفىٰ(٣)، وكأن في ذكر المصنف رحمه الله للسند وحده إشارة إلىٰ الوجهين الأولين من الإيرادات.

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١١ طبع النجف الأشرف، فإنه قال في صدر الرواية: «أبو محمد جبرئيل بن أحمد الفاريابي، قال: حدثني موسىٰ بن جعفر بن وهب، قال: حدثني أبو الحسن أحمد بن حاتم بن ماهويه، قال: كتبت إليه» الخ.

٢ ـ ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ (منهج المقال) للاسترابادي (ص ٣٣) معترضاً علىٰ ما ذكره الاسترابادي من التوقف في مدح أحمد بن حاتم وأن في الرواية تزكية ما لنفسه، فقال: «لم أجد فيه تزكية النفس بل ولا المدح أيضاً، فتأمل. نعم يظهر منه اهتمامه بأمر دينه وعدم فساد عقيدته».

٣ ـ فكأن وجه منع دلالتها علىٰ المدح هو أنّ قوله عليه السلام: «فاصمدا علىٰ دينكما» الخ لا يظهر منه المدح له، هذا مضافاً إلىٰ أنّ الرواية المذكورة جاءت فيه وفي أخيه فارس بن حاتم الذي روىٰ الكشي فيه روايات في أنّ الإمام علي بن محمد العسكري لعنه، وأنّه قال عليه السلام للسائل عنه: «كذبوه واهتكوه أبعده الله وأخزاه، فهو كاذب في جميع ما يدعي ويصف» وأنه عليه السلام أمر بقتل فارس بن حاتم وضمن لمن قتله الجنة، فقتله جنيد، وغير ذلك من الروايات الواردة في ذمه. راجع: رجال الكشي: ص ٤٣٨ و ٤٤٠ طبع النجف الأشرف.

قوله: في أحمد بن الحارث الأنماطي: ولا يبعد أن يكون هذا الخ:

لاشك أنّ العمل بظاهر كلام الشيخ رحمه الله إذا لم يعارضه ما ينافيه متعين، وإنما نعدل عنه حيث يتحقق ما ينافيه.

والظاهر من ذكرهما مرتين(١) هو التعدد، وليس في الخارج ما ينافيه فالعمل به لازم، فيبعد الاتحاد نظراً إلىٰ أن الظهور حجة، والبُعد يُنفىٰ حيث لم تقم الحجة.

وأما واقفية الأنماطي، فنقلها الكشي عن الحسن بن موسىٰ الخشاب(٢) وسيجيء بُعيد هذا الكلام في جرحه وتعديله.

قوله: أحمد بن الحسن بن إسماعيل الخ:

يلقب بالميثمي بكسر الميم وسكون الخاتمة وفتح المثلثة، قاله الخليل(٣)، وفيه أنه نسبة إلىٰ ميثم التمار وجوز في (المرآة) كسر الميم وفتحها فيجوز

---

١ ـ يعني ذكر الشيخ الطوسي لهما مرتين في رجاله، راجع: ص ٣٤٣، برقم ١٩ وص ٣٤٤، برقم ٣٢، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٩٧، برقم ٣٣٧، وذكر واقفيته أيضاً الشيخ الطوسي في رجاله: ص ٣٤٤، برقم ٣٢.

٣ ـ يعني الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي.

الوجهان في المنسوب[١].

قال في الشرح[٢]: «لا يخفىٰ أنّ قول النجاشي: «وهو علىٰ كل حال ثقة». ربما أشعر بارتضائه نقل الكشي[٣].

وفيه: أن الحسن بن موسىٰ غير ثقة بل قيل فيه: إنه من وجوه أصحابنا[٤] ولعل قول النجاشي اعتماد علىٰ الحسن بن موسىٰ لكون لفظ (من وجوه أصحابنا) يفيد التوثيق أو أن قوله: (علىٰ كل حال) لا يقتضي الاعتراف بما نقل بل علىٰ سبيل التسليم» انتهىٰ، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ تحقيق حاله.

وعلىٰ كل حال فليس ثبوت وقفه متوقفاً علىٰ الاعتماد علىٰ الخشاب إنه المعترف بذلك غير واحد كما نقله المصنف.

---

١ ـ يقصد بالمرآة (مرآة العقول) للعلامة المجلسي الثاني رحمه الله وهو شرح للكافي (مطبوع).

٢ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح وجعله أحد مصادر كتابه ـ هذا ـ كما ذكر في مقدمة الكتاب.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧ فإنه نقل ذلك عن الكشي، وانظر أيضاً: رجال الكشي: ص ٣٩٧، برقم ٣٣٥ ، فإنه نصّ علىٰ واقفية أحمد بن الحسن الميثمي.

٤ ـ وممن قال بأنّ الحسن بن موسىٰ الخشاب: «من وجوه أصحابنا» النجاشي في رجاله: ص ٣٣ والحسن بن موسىٰ ـ هذا ـ هو الذي روىٰ الكشي واقفية أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي عنه فقال: «عن حمدويه عن الحسن بن موسىٰ أنه قال: أحمد بن الحسن الميثمي كان واقفياً».

قوله: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال:

اختلف كلام المحقق في هذا الرجل، ففي موضع من المعتبر اعتمد عليه حيث قال: «ولو قال: ما رويته عن أحمد بن الحسن لا يُعمل به لأنه فطحي. قلنا: نحن نقابل به ما رويته من الخبر المرسل، وما ذكرناه أرجح لأنّ أحمد بن الحسن وإن كان فطحياً فهو ثقة، والخبر المرسل مجهول الراوي فلا نعلم عدالته ويبقىٰ خبرنا الآخر سليماً عن المعارض»[١].

وفي موضع آخر منه: «رواية أحمد بن الحسن بن علي ضعيفة لأنّه فطحي».

ووافقه في المجمع[٢] علىٰ الأول، قال: «في الطريق أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، وهو فطحي إلّا أنه ثقة، فالخبر موثق».

وتحقيق الاعتماد عليه مبني علىٰ أن الموثق هل هو حجة أم لا، ونحن ننثر الكلام هنا ليتبين الحق من ذلك فنقول:

غير الإمامي من الرواة علىٰ أقسام:

أحدها: أن لا يثبت أنه ثقة، فهذا لا يقبل خبره باتفاق علمائنا، سواء كان من

---

١ ـ راجع: المعتبر، كتاب الطهارة في مسألة وجوب الكفارة علىٰ وطء الحائض، ص ٦١، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ ـ يعني مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس الأردبيلي ﷺ وقد توفي أحمد بن الحسن بن علي بن فضال سنة ٢٦٠ هـ كما ذكره النجاشي في كتاب رجاله، والشيخ الطوسي في كتاب الفهرست، ووثقه كل واحد منهما، وقد روىٰ الشيخ في كتاب الغيبة بسنده «عن الحسين بن روح أنه سئل الإمام أبو محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام عن كتب بني فضال، فقال عليه السلام: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا».

العامة أو الشيعة أي فرقة كانت، ولذلك أدرجوا هذا القسم في الضعيف.

الثاني: أن يثبت أنه ثقة ولم يكن من أهل الإجماع، فهذا اختلفوا فيه، فالمشهور أنه ليس بحجة كما ذهب إليه المحقق في أحد قوليه.

قال في المعتبر: «روىٰ الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسىٰ، والسند كله فطحية، وهو مناف للأصل، والحديث الثاني رجاله زيدية وحديثهم مطرح بين الأصحاب» انتهىٰ[١].

والعلامة في المختلف، والآبي في كشف الرموز، والصيمري في غاية المرام، والسيوري في التنقيح، والسيد في المدارك، والشيخ حسن في المعالم ـ ونسبه إلىٰ المشهور ـ وكل من ذهب إلىٰ منع العمل بأخبار الآحاد كالسيد وابن إدريس وغيرهم، بل صرح في السرائر برد خبر الحسن بن علي بن فضال لكونه فطحياً، وأكثر عبائرهم نقلناها في ترجمة عمار الساباطي.

وذهب السبزواري في الذخيرة، والمقدس في المجمع، والشيخ في العدة إلىٰ القبول، وحججهم مسطورة في الأصول.

وعمدة حجة الأولين آية النبأ[٢]. وعمدة حجة الآخرين حصول الظن من خبرهم، والوثوق الذي تسكن إليه النفس وأن الطائفة قد عملت بأخبار جماعة هذه صفتهم، ولا محل هنا للنقض والإبرام فليرجع إلىٰ محله.

---

١ ـ راجع: المعتبر، كتاب الطهارة، في حكم الميت الرجل بين النساء الأجانب، ص ٨٨، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ ـ آية النبأ هي قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ سورة الحجرات، الآية ٦.

لكن روىٰ في آخر الوسائل حديثاً لم يحضرني الآن سنده وأحاله علىٰ كتاب القضاء، عن العسكري عليه السلام أنه سئل عن كتب بني فضال، فقال: «خذوا ما رووا وذروا ما رأوا»[١] ثم رأيته في البحار يرويه، وذكرته في ترجمة محمد بن علي الشلمغاني فراجع.

الثالث: أن يكون مع ثبوت وثاقته ممن أجمع العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، أو أن الطائفة عملت بأخبارهم، وأمثال هذا. واختلفوا في أنه حجة أم لا.

وكل من ذهب إلىٰ حجية القسم الثاني قال بحجية هذا القسم، كالسبزواري[٢] والمقدس والشيخ، والعلامة وغيرهم.

وتقدم جملة من العبارات في أبان بن عثمان.

ويظهر من الروض، والمدارك، والنزهة، عدم حجية هذا القسم.

---

١ ـ وروىٰ الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: ص ٢٣٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ: «عن أبي الحسين بن تمام عن عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح رضي الله عنه قال: سئل الشيخ ـ يعني أبا القاسم رضي الله عنه ـ عن كتب ابن أبي العزاقر ـ بعدما ذم وخرجت فيه اللعنة ـ فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منه ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي ـ صلوات الله عليهما ـ وقد سئل عن كتب بني فضال فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال ـ صلوات الله عليه ـ: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا».

٢ ـ راجع: الذخيرة للسبزواري عند الكلام في صلاة الجمعة في حال الغيبة ـ بعد إطلاقه الصحة علىٰ رواية ـ فإنه قال: «وإنما جعلنا هذه الرواية من الصحاح مع أن في طريقها أبان بن عثمان لكونه ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه».
وراجع أيضاً كلامه في الذخيرة في مبحث استحباب الوضوء للتجديد وفي مباحث اللباس.

والحق حجيته للإجماع المنقول في كلام الكشي[1] والشيخ المؤيد بالوثاقة، والخبر الذي رواه في الوسائل المنجبر بالشهرة، وسيجيء في ترجمة محمد بن أبي عمير تحقيق ينفعك هنا.

القسم الرابع: أن يكون الخبر الوارد بخصوصه معمولاً بمضمونه، وهذا مما جرت طريقة الأصحاب على العمل به قديماً وحديثاً.

وممن صرّح به الشيخ المفيد والشيخ، والمحقق، وغيرهم حتىٰ في الخبر الضعيف المنجبر بالشهرة وعليه عامة المتأخرين، ولم أرَ من خالف سوىٰ السيد في المدارك وبعض موافقيه من الأخبارية، ونقلنا بعض عبائر هذا المطلب في عمار الساباطي وغيره.

قوله: أحمد بن الحسين بن عبيد الله:

أقول: الكلام في ابن الغضائري يقع في مقامين:

أحدهما: في تشخيصه، فإنّ ابن الغضائري يطلق علىٰ هذا، وعلىٰ أبيه، ونقل العلامة في الخلاصة كثيراً عن ابن الغضائري، وقد اختلف المتأخرون في أنه أحمد أو أبوه.

فالأكثر ذهبوا إلىٰ أنه أحمد، ومنهم الشيخ محمد رحمه الله في شرح الاستبصار، وسميي في الحاوي[2] واستظهره المصنف والمجلسي وهو المنقول عن عبد الله

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٦ وص ٣٢٢ وص ٤٦٦، طبع النجف الأشرف، وانظر كلام الشيخ الطوسي في العدة في مبحث الإجماع.

٢ ـ الحاوي: هو حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للشيخ عبد النبي ابن الشيخ سعد ⟸

التستري أستاذ المصنف[١] والظاهر من كلام عناية الله[٢] واستند في شرح الاستبصار والحاوي إلىٰ قرائن:

الأولىٰ: أنّ العلامة ذكر في ترجمة إسماعيل بن مهران ما هذا لفظه: «وقال الشيخ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله»[٣] فحيث صرح بذكره ظهر أن المبهم هو.

الثانية: أنّ الشيخ قال في خطبة الفهرست ما معناه: «إن جماعة من الأصحاب لم يتعرضوا لاستيفاء الرجال إلّا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله فإن له كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول»[٤].

⇐ الجزائري، الغروي، الحائري، المتوفىٰ سنة ١٠٢١ هـ (مخطوط).

١ ـ قال المجلسي الثاني في مقدمة كتابه (بحار الأنوار): ج ١، ص ٢٢ طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ ـ عند ذكره لمصادر البحار ـ ما نصله: «... وكتاب الرجال للشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، كذا ذكره الشهيد الثاني ﵀ ويظهر من رجال السيد ابن طاووس ﵁ علىٰ ما نقل عنه شيخنا الأجل مولانا عبد الله التستري، أن صاحب الرجال هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله، ولعله أقوىٰ».

٢ ـ راجع: مجمع الرجال للمولىٰ عناية الله القهبائي: ج ١، ص ١٠٨؛ وج ٢، ص ١٨٢ طبع اصفهان سنة ١٣٨٤ هـ. ووجه الاستظهار من كلامه أنه ذكر في ترجمة أحمد بن الحسين أنه صاحب كتاب الرجال الموضوع لذكر المذمومين (الخ) وأبوه الحسين ليس له كتاب في ذكر المذمومين وفي ترجمة أبيه الحسين ترجم له قال: «والد أحمد المصنف في الرجال» ولم يذكر للوالد مصنفاً في الرجال.

٣ ـ راجع: الخلاصة في ترجمة إسماعيل بن مهران: ص ٨، برقم ٦، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي ـ المقدمة ـ ص ٢٤، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

الثالثة: أنّ ابن طاووس قال في كتابه (الجامع للرجال) من كتب الأصحاب ما صورته: «ومن كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في ذكر الضعفاء خاصة».

الرابعة: ما في الخلاصة أيضاً في ترجمة عمر بن ثابت: إنه «ضعيف جداً، قاله ابن الغضائري، وقال في كتابه الآخر: عمر بن أبي المقدام»[١] وهذا يؤيد ما قاله الشيخ من أن لابن الغضائري كتابين.

الخامسة: أنّ الحسين بن عبيد الله لم يذكر النجاشي أن له كتاباً[٢] في الرجال.

السادسة: أنّ العلامة ذكر في ترجمة أحمد بن علي أبي العباس الرازي: «ابن الغضائري، قال: حدثني أبي: أنّ في مذهبه ارتفاعاً»[٣]. والحسين لم يعهد له أب لأن يفيد في أمثال هذه المقامات.

والقول الثاني: هو الحسين أبو أحمد، وبه جزم الشهيد الثاني رحمه الله ونفى عنه البُعد بعض آخر[٤] ولعل المستند فيه رواية العلامة عنه، وهو يقتضي أنه معتمد،

---

١ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٤١ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي، ص ٥٤ ، طبع إيران.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٠٤، برقم ١٤، طبع النجف الأشرف، وكذا ما ذكره ص ٢٠٤ في ترجمة أحمد بن علي الخضيب.

٤ ـ والأوجه في الاستدلال أنّ العلامة في ترجمة سهل بن زياد نقل كلام النجاشي ناقلاً عن أحمد بن الحسين، وعطف العلامة ابن الغضائري على أحمد. هكذا صورة العبارة: «ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمه الله وقال ابن الغضائري: إنه كان» الخ، والعطف يقتضي المغايرة وليس إلّا الحسين.

⇐

وأحمد ليس بمعتمد فيكون الحسين.

وفيه: أن الرواية أعم من الاعتماد وأن العلامة كثيراً ما يحكم بخلاف قول ابن الغضائري، كما تقدم في رواية إبراهيم بن سليمان، فهذا يؤيد أنه أحمد.

المقام الثاني: أنه على تقدير أنه أحمد ـ كما هو الظاهر ـ فقد اعترف جماعة كالشيخ محمد، والمصنف، والمجلسي في البحار والسيد يوسف في جامع المقال[١] والشيخ عبد النبي الجزائري في الحاوي بأنهم لم يقفوا على جرح فيه ولا تعديل بل قال في البحار: «ورجال ابن الغضائري، وهو إن كان الحسين فهو من أجلة الثقات، وإن كان أحمد كما هو الظاهر فلا أعتمد عليه كثير، وعلى أي حال فالاعتماد على هذا الكتاب يوجب رد أكثر أخبار الكتب المشهورة» انتهى[٢].

وقال الشيخ محمد: «ثم إن أحمد لم نقف على ما يقتضي توثيقه، نعم يستفاد من العلامة الاعتماد على قوله في ترجمة صباح بن قيس، قال في القسم الثاني: إنه أبو محمد، كوفي زيدي، قاله ابن الغضائري، وقال: إن حديثه يُعد في حديث أصحابنا ضعيفاً، وقال النجاشي إنه ثقة[٣]. والظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد على ابن الغضائري، فمن اعتمد على توثيق العلامة يلزمه توثيق

⇐ وجوابه أن المعطوف عليه في كلام النجاشي رجلان والكلام الذي نقله العلامة غير ما نقله النجاشي فلابد من عطف الظاهر، فتأمل. (منه قدس سره).

١ ـ ذكرنا في ص ١١٤ التعريف بجامع المقال وبمؤلفه، فراجعه.

٢ ـ راجع الجملة المذكورة في مقدمة كتاب بحار الأنوار: ج ١، ص ٤١ طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ عند ذكره لتوثيق مصادر البحار.

٣ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٣٠ برقم ٢ طبع النجف الأشرف.

المذكور»[١].

وفيه نظر فإن العلامة كثيراً ما يقدم تعديل النجاشي علىٰ جرح ابن الغضائري في مقام ليس له مستند سوىٰ أن ظاهره عدم الاعتماد علىٰ المذكور، كما تقدم في إبراهيم بن سليمان.

والحاصل أن كلام العلامة في أمثال ذلك مضطرب لا يمكن أن يتمسك به، لكن يمكن استفادة أنه معتمد من كلام النجاشي، وذلك أنه يظهر منه أنه لا يروي عن الضعفاء من غير واسطة، كما استظهر من الشيخ البهائي أيضاً[٢] وصرح به هو ـ أي النجاشي ـ في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن، قال فيها: «رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي سمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته...» الخ[٣]، وهذا مبالغة في التحرز، فإنه بمجرد تضعيف شيوخه له ضعفه مع معاشرته إياه وعدم اطلاعه علىٰ ضعفه.

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله: «رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه» انتهىٰ[٤].

وله مثل هذا الكلام في إسحاق بن الحسن بن بكران[٥]، فقد ثبت بهذا أن النجاشي لا يروي عن الضعفاء من غير واسطة، وهو روىٰ عن أحمد بن

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في شرح الاستبصار.

٢ ـ راجع: مقدمة مشرق الشمسين: ص ٧ طبع إيران.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٧، طبع إيران.

٤ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٣٠٩، طبع إيران.

٥ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧.

الغضائري بلا واسطة وذلك أنه قال في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر كاتب صاحب الأمر عليه السلام: «وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إلي في أصلها وتوقيعات بين السطور» انتهى[١].

وقد ذكر الشيخ البهائي فيما علقه على النجاشي في هذا الموضع: «أحمد بن الحسين هو ابن الغضائري رحمه الله وهو أستاذ المصنف طاب ثراه - يعني النجاشي -، ويؤيد أنه محل الاعتماد ترحم الشيخ له في ديباجة الفهرست[٢] ووصفه بعض المتأخرين بالشيخ الجليل.

وبالجملة فلا يبعد الاكتفاء بذلك كله في حسن حاله، فتأمل، ووجهه ظاهر.

قوله: أحمد بن الحسين بن عمر:

في الملهوف لابن طاووس: «ورويت من كتاب أصل لأحمد بن الحسين بن يزيد الثقة»[٣].

قوله: أحمد بن حماد:

لم ينص عليه أهل الرجال بجرح ولا تعديل، ولكن اختلف فيه وتوقف فيه

---

١ - راجع: المصدر نفسه: ص ٢٧٤.

٢ - راجع: الفهرست: ص ٢٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٣ - راجع: كتاب الملهوف على قتلى الطفوف للسيد رضي الدين علي بن طاووس: ص ٢٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

العلامة رحمه الله[١]، وعدّه في الحاوي في قسم الضعفاء ولعل وجهه أنه كما يقدم الجرح إذا تعارض مع التعديل كذلك يقدم الذم إذا تعارض مع المدح.

والتحقيق أنّ الكشي أورد أربع روايات، روايتان في مدحه، وروايتان في ذمه[٢]، والأولتان رواهما عن محمد بن مسعود عن أبي علي محمد بن أحمد المذكور، وكلاهما مقبولان يثبت بهما المدح والأخريان ضعيفتان لأن إحداهما وجادة بخط أبي عبد الله الشاذاني، والوجادة ليست طريقاً إلىٰ تحمل الرواية، مع أن الشاذاني المذكور لم تثبت عدالته وأخراهما رواها عن علي بن محمد القتيبي عن الزفري بن بكر بن زفرة الفارسي عن الحسن بن الحسين، والقتيبي لم يثبت توثيقه، والباقون مجهولون لم أر من تعرض لحالهم، وإذا كانتا ضعيفتين فلا تعارضان الخبرين الأولين فقبول روايته أولىٰ.

قوله: أحمد بن حمزة بن اليسع:

في البحار: «قد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة، ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم، روىٰ أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن محمد الرازي، قال: كنت وأحمد بن أبي عبد الله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل، فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات»[٣].

---

١ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٠٤، برقم ١٧.

٢ ـ راجع: الكشي: ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: البحار: ج ٥١، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ من الطبع الجديد بطهران سنة ١٣٨٤ هـ، وقد ⟸

قوله: أحمد بن زياد بن جعفر الهمذاني:

بالذال المعجمة، قال المصنف: «الهمذان بلد بناه همذان بن فلوج بن سام بن نوح كذا في القاموس»(١).

ويظهر من القاموس: أن همذان بالمعجمة هو البلد المذكور وبالمهملة قبيلة باليمن.

قال الشيخ البهائي: هو جدنا المخاطب بالأبيات المشهورة لأمير المؤمنين عليه السلام وسيجيء بعنوان الحارث الهمداني الآتي - إن شاء الله تعالىٰ -.

قال الخليل: «هو بفتح الهاء والميم والمعجمة»(٢).

ثم قال في موضع آخر: «هو بفتح الميم» وفسر ذلك بالبلد المذكور.

قال الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة: «أحمد بن زياد بن جعفر

⇐ رواه عن كتاب غيبة الشيخ الطوسي رحمه الله، فراجعه في (ص ٢٥٧ و ٢٥٨) منه، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ وذكر ذلك أيضاً الكشي في رجاله ص ٤٦٧ طبع النجف الأشرف، في ترجمة أحمد بن إسحاق القمي وأيوب بن نوح، وذكره أيضاً العلامة الحلي في الفائدة السابعة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة عن الشيخ الطوسي (ص ٢٧٥) طبع النجف الأشرف.

والمراد بـ(الرجل) في الرواية الإمام الحجة محمد بن الحسن صاحب الزمان عليه السلام فإنه أحد ألقابه لقب به تقية.

١ - ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، فراجعه ص ٢٢.

٢ - الخليل بن الغازي القزويني: قال ذلك في شرحه للكافي (مخطوط).

الهمداني كان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله عليه ورضوانه»[١].

وقال في الفقيه: «رضي الله عنه»، مكرراً[٢] ولعل هذا مستند العلامة لتوثيقه.

قوله: أحمد بن عائذ:

قال الصالح: «بالذال المعجمة، ثقة»[٣].

وقال الخليل: «بالمهملة والألف وكسر الهمزة والمعجمة»[٤].

قوله: أحمد بن عبد الله الاصفهاني:

قال الشيخ البهائي: «توفي سنة خمسمائة وسبعة عشر، وقد ورد في كتابه الموسوم بـ(حلية الأولياء) ما يدل علىٰ خلوص ولائه» انتهىٰ[٥].

---

١ ـ راجع: كمال الدين وتمام النعمة آخر الباب الرابع والثلاثين: ص ٢٠٩، طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ، فإنه روىٰ حديثاً عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ثم قال: «لم أسمع هذا الحديث إلّا من أحمد بن زياد ﷺ بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام. وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله ورضوانه عليه».

٢ ـ وذكره أيضاً في أوائل طرق مشيخته كثيراً مقروناً بالرحمة والرضوان، راجع: المشيخة في آخر كتاب من لا يحضره الفقيه.

٣ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني، ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي (المطبوع).

٤ ـ الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي (مخطوط).

٥ ـ راجع: الفائدة الثامنة والسبعين من الفوائد الرجالية للشيخ البهائي التي أدرجها شيخنا الفقيه

⟸

أحمد بن عبد الله العقيلي:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن عبد الله العقيلي ـ وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام ـ عن عبد الله القرشي»(١).

⇐ الحجة المامقاني رحمه الله في مقدمة الجزء الأول من تنقيح المقال في الرجال، المطبوع.
وأحمد بن عبد الله الإصفهاني ـ هذا ـ هو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسىٰ بن مهران الإصبهاني، من أعلام المحدثين والرواة وأكابر الحفاظ والثقات، أخذ عن الأفاضل وأخذوا عنه، ويعد كتابه (حلية الأولياء) من أنفع الكتب كما ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان، وهو كتاب معروف مشهور ينقلون عنه أخبار المناقب، طبع بمصر في عشرة أجزاء، وله أيضاً كتاب الأربعين من الأحاديث التي جمعها في أمر الإمام المهدي عليه السلام وله أيضاً كتاب تاريخ إصبهان مطبوع في ليدن، وله دلائل النبوة، طبع في حيدر آباد دكن، وله مؤلفات أخرىٰ، وذكر ابن خلكان أنه توفي سنة ٤٣٥ هـ باصبهان وقيل سنة ٤٣٠ هـ، وقيل غير ذلك، وترجم له ابن شهراشوب في معالم العلماء: ص ٢٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وقال: إنه عامي المذهب إلّا أن له كتاب «منقبة المطهرين، ومرتبة الطيبين، وما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام» وترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٨، الحديث الـ (٢٠) باب البدع والرأي والمقاييس من كتاب فضل العلم، وراجع أيضاً: شرح سنده في شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٣٢٨ لتجد أن قول صاحب الكتاب ـ هنا ـ: «وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام» ليس جزء من السند الذي جاء في الكافي وإنما أقحمه هنا صاحب الكتاب في سلسلة السند من شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح كتعريف لأحمد بن عبد الله العقيلي وذكر نسبه، فلا يتوهم أن الكليني ذكره في سند الرواية.

أحمد بن عبد الله القروي:

قال في المجمع: «أحمد بن عبد الله القروي مجهول»[١].

قوله: أحمد بن عبد الله بن مهران:

قال المجلسي: «روىٰ السيد الأجل علي بن طاووس في كتاب (التتمات) عن أبي محمد هارون بن موسىٰ التلعكبري، عن أحمد بن إدريس، عن سعد بن عبد الله، قال: عرض أحمد بن خانبة كتابه علىٰ مولانا أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام فقرأه وقال: صحيح فاعملوا به. وروىٰ منه أدعية كثيرة»[٢]، كذا بخطه رحمه الله .

قوله: أحمد بن عبدون:

لم يكن فيه من صفات المدح والتوثيق سوىٰ أنه شيخنا كثير السماع

---

١ ـ القروي: بالقاف والراء والواو، وقد ذكره المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٥٢ وقال: «روىٰ عنه الحسين بن سعيد وروىٰ هو عن الحسين بن المختار القلانسي، كما في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريق جويرية بن مسهر، وعن أبان بن عثمان كما في التهذيب في باب صلاة العيدين، وفي باب كيفية الصلاة، وفي الاستبصار في باب كيفية التكبيرات في صلاة العيدين وفي باب الحد في السرقة، وفي باب مقدار ما يجب فيه القطع».

٢ ـ وروىٰ السيد ابن طاووس أيضاً في كتابه فلاح السائل: ص ٦١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، بسنده عن سعد بن عبد الله مثل هذه الرواية وكانت وفاة ابن خانبة سنة ٢٣٤ هـ.

والرواية، وتصحيح العلامة الطرق التي هو فيها يكفي مدحاً وتوثيقاً[١].

أما الأول: فقال الشيخ محمد في الشرح[٢]: «ولا يخفىٰ دلالة الكلام علىٰ علو شأن الرجل وعدم التوثيق مشياً علىٰ قاعدة القدماء من أنهم لا يوثقون الشيوخ».

وفيه:

أولاً: أنّ نفس الشيخوخة لا تقتضي الوثاقة كما صرح به في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني فإن كل عالم يقرأ عليه كل أحد، نعم الرواية عنه والاعتماد عليه يقتضي الوثاقة في خصوص النجاشي كما حققناه في ابن الغضائري، ولم يذكر هنا[٣] أنه روىٰ عنه.

نعم، هذا في عبارة رجال الشيخ[٤] ولم يثبت أنه لا يروي إلّا عن ثقة، ولم أر أحداً ادعاها في حق الشيخ وإن ادعيت في غيره إلّا السيوري، فلا يقتضي المدح، وسيجيء في ترجمة محمد بن أبي عمير إن شاء الله تعالىٰ.

---

١ ـ يقصد تصحيح العلامة طرق الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار إلىٰ أبي طالب الأنباري، وكذا إلىٰ أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري في الاستبصار، وفي طريقهما أحمد بن عبدون وذلك يقتضي الحكم بعدالته، راجع طرق الشيخ في الكتابين فيما ذكره العلامة في الفائدة الثامنة من الخاتمة الملحقة بآخر الخلاصة (ص ٢٧٥).

٢ ـ يقصد بالشيخ محمد سبط الشهيد الثاني، وبالشرح شرحه للاستبصار (المخطوط).

٣ ـ يعني لم يذكر النجاشي في رجاله أنه روىٰ عن أحمد بن عبدون ليعدّ ذلك توثيقاً له، راجع: ص ٦٨ من الرجال.

٤ ـ فإنّ الشيخ ذكره في كتاب رجاله: ص ٤٥٠، برقم ٦٩، فقال ـ بعد تسميته ـ: «يكنىٰ أبا عبد الله كثير السماع والرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع ما رواه، مات سنة ٤٢٣ هـ».

وثانياً: أنّ قوله: «وعدم توثيق الشيوخ» الخ، لو سلم ذلك لكن لا معنىٰ للبناء علىٰ أنّ عدم التوثيق يقتضي التوثيق فلا يقتضي إلّا المدح.

وأما تصحيح العلامة الطرق، فهو مسلم، بل ادعىٰ الشيخ البهائي أنه كثيراً ما صحح العلامة طرقه، فقد تقدم تحقيقه في المسائل، وسيجيء ـ إن شاء الله ـ ما له دخل في ترجمة علي بن محمد بن الزبير.

أحمد بن علوي المرعشي:

قال المجلسي: «إنه كان فاضلاً عالماً نسابة وسافر في طلب العلم والحديث إلىٰ الحجاز والعراق وخراسان وما وراء النهر والبصرة وخوزستان ولقي أئمة الحديث، وفي آخر عمره توطن في الساري من بلاد مازندران وكان غالياً في التشيع معروفاً، ولد في صفر سنة اثنتين وستين وأربعمائة وتوفي في شهر رمضان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة» كذا بخطه.

قوله: أحمد بن علي بن العباس بن نوح:

الذي عرفته من كلام النجاشي والفهرست ورجال الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام [1] أن أحمد السيرافي ـ نزيل البصرة صاحب كتاب الزيادات علىٰ كتاب ابن عقدة المصنف في أحوال أصحاب الصادق عليه السلام سبط نوح الذي كان عصره في أوائل عصرهما الفقيه الثقة في الحديث ـ هو واحد بدليل اتحاد هذه

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٨، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٦١ برقم ١١٧، وكتاب رجاله ـ باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ـ: ص ٤٥٦ برقم ١٠٨.

المشخصات التي يبعد اتفاقها في شخصين غاية البُعد، إلّا أنّ النجاشي والشيخ اختلفا في اسم أبيه هل هو علي أو محمد[١] وهو منشأ توهم العلامة وابن داود في عدّهما رجلين[٢] والأقرب نسبة النجاشي لأنه قرأ عليه ولقيه واستفاد منه والشيخ سمع بذكره ولم يلقه، مع أن النجاشي أضبط.

ومن هذا يظهر أن حكاية فساد المذهب محل تردد، لأنّ النجاشي اطلع عليه، وأعرف بمذهبه، وأخبر بكتبه، مع أن الشيخ أرسل الحكاية علىٰ وجه ينبىء عن عدم الاعتماد كما لا يخفىٰ.

قوله: أحمد بن علي بن كلثوم:

أقول: قد نسب العلامة أباه إلىٰ أن اسمه علي[٣] ويبطله عدم ذلك في من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجال الشيخ والكشي، ويؤيده أنه كذلك في رجال ابن داود[٤].

---

١ ـ فالنجاشي سمىٰ أباه علياً، والشيخ في الفهرست وفي كتاب رجاله سماه محمداً.

٢ ـ راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ١٨ برقم ٢٧، وص ١٩ برقم ٤٥، وراجع: رجال ابن داود: ص ٣٣ برقم ٩٩، وص ٤٢٤ برقم ٤٣.

٣ ـ راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ٢٠٥ برقم ١٨.

٤ ـ راجع: رجال الشيخ ـ باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ـ: ص ٤٣٨ برقم ٤، ورجال الكشي في ترجمة حفص بن عمر العمري: ص ٤٤٦ طبع النجف الأشرف، ورجال ابن داود: ص ٤٢١ برقم ٣٣، فإن هؤلاء الثلاثة من أساطين الفن عنونوه بأحمد بن علي بن كلثوم ولم ينسبوا أباه إلىٰ من اسمه علي كما فعل العلامة الحلي، وابن داود ردّ تكرير (علي) بقوله: «ورأيت بعض أصحابنا ـ يقصد العلامة ـ قد كرر علياً، والذي في كتاب الرجال بخط الشيخ أبي جعفر ـ يعني الطوسي ـ غير مكرر».

ثم اعلم أنه أيضاً قد رُد رواية هذا الرجل، ووافقه الشيخ عبد النبي في الحاوي، وكأنه لوجهين:

أحدهما: ما قاله الشيخ من أنه متهم بالغلو.

وثانيهما: ما يظهر من قول الكشي: «كان من القوم» إذ الظاهر أنه على غير مذهب الكشي.

هذا وقد تقدم[١] في المسائل ما يعلم به الرمي بالغلو.

وأما الثاني فيعارض:

أولاً: بما في بعض النسخ بدل القوم (الفقهاء)[٢] بناء على تحكيم الأولى بالثانية دفعاً للاختلاف، وأصالة الاتحاد، ولا شك أن الظاهر من الثانية ليس ما استظهره من الأولى.

وثانياً: بقوله مأموناً على الحديث، وهذا لا يناقض الأول، فإن صحة الحديث لا تنافي فساد المذهب والمدار في قبول الرواية على الأول لا الثاني.

وبهذا يندفع الوجه الأول على تقدير قدحه، إذ غايته يكون معدوداً في الموثق أو أدنى منه ولكن لا ينقص عن الحسن، بل الظاهر من الكشي ـ حيث أتى ببيان حاله بالعرض[٣] ـ أن الرواية محل اعتماد فلا يبعد ترجيح القبول كما عد

---

١ ـ وسيجيء في ترجمة إسحاق بن الحسن. (منه ﷺ).

٢ ـ الموجود في رجال الكشي المطبوع (الفقهاء) أنظر: ص ٤٤٦.

٣ ـ لأنه ذكر حاله ضمن ترجمة حفص بن عمر العمري، وإبراهيم بن مهزيار وابنه محمد، راجع: ص ٤٤٦ من رجاله طبع النجف الأشرف.

السيد عناية الله أحاديثه من المعتبرة[١] مع أن مجرد الاتهام بالغلو غير قادح لعدم حجية التهمة، مع أن الذي اتهمه غير معلوم، ولعله ممن لا يعتبر مذهبه، واعتقاده فضلاً عن تهمته.

والحاصل أن قول الكشي: «مأموناً على الحديث» دال دلالة صريحة على أن الرجل معتمد في الحديث وهو حجة، وما يقابله لا ينهض ولا يقاومه، فالأرجح تقديمه.

أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي الحمصي النحوي:

قال صاحب الطبقات[٢]: «ولد في سنة سبع وستين وخمسمائة، وتعلم الرفض من أهل الحلة، وكان في العربية والعروض فائقاً، وكان غالياً في التشيع زاهداً ديناً، صاحب عقل، توفي سنة أربعين وستمائة، في خامس عشر ربيع الأول» كذا بخط المجلسي رحمه الله.

---

١ ـ راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: ج ١، ص ٧٤ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ.

٢ ـ لعله يريد بصاحب الطبقات جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فإن أغلب هذه الجمل بنصوصها موجودة في كتابه (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) فقد قال فيه (ص ١٥١) طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ: «أحمد بن علي بن معقل أبو العباس الأزدي المهلبي الحمصي العز الأديب، قال الذهبي: ولد سنة ٥٦٧ هـ، ورحل إلى العراق، وأخذ الرفض عن جماعة بالحلة، والنحو ببغداد عن أبي البقاء العكبري، والوجيه الواسطي، وبدمشق من أبي اليمن الكندي، وبرع في العربية والعروض، وصنف فيهما، وقال الشعر الرائق، ونضم الايضاح والتكملة للفارسي فأجاد، واتصل بالملك الأمجد فحظي عنده، وعاش به رافضة تلك الناحية وكان وافر العقل غالياً في التشيع، متزهداً، مات في الخامس والعشرين من ربيع الأول سنة ٦٤٤ هـ».

قوله: أحمد بن عمر الحلال:

بالحاء غير المعجمة واللام المشددة، قاله الخليل، والصالح[١] ثم قال: «وكان يبيع الحل وهو الشيرج ثقة، قاله الشيخ»[٢].

وضبطه ابن داود: «بالخاء المعجمة أي يبيع الخل» انتهىٰ[٣]. وهو خلاف المعروف من كتب الرجال.

قال في التحرير: «أحمد بن عمر الحلال ـ بالحاء المهملة وتشديد اللام ـ بياع الحل ـ بالمهملة ـ وهو الشيرج، هذا هو المشهور والأقوىٰ. وقيل: الخلال بالمعجمة بياع الخل، وقيل: بالتعدد وهو ضعيف» انتهىٰ[٤].

وقد اختلف رأي العلامة والمصنف في قبول روايته فالظاهر من المصنف وابن داود والحاوي القبول، لنص الشيخ علىٰ توثيقه مع عدم ما يصلح للمعارضة، وكأن العلامة استند إلىٰ رداءة الأصل[٥]. وأجابوا بعدم المنافاة بين الوثاقة ورداءة

---

١ ـ الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي (المخطوط) والصالح هو المولىٰ محمد صالح المازندراني، ذكر ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٦٢، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، وج ٧ ، ص ٨٨، كتاب الحجة، باب فيه نكت من التنزيل في الولاية.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٦٠، برقم ١٠٣، وكتاب رجاله: ص ٣٦٨، برقم ١٩، باب أصحاب الرضا عليه السلام، وص ٤٤٧، برقم ٥١، باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

٣ ـ راجع: رجال ابن داود: ص ٣٥، برقم ١٠٤، طبع طهران.

٤ ـ راجع: تحرير الوسائل شرح الوسائل للحر العاملي (مخطوط).

٥ ـ يعني استند إلىٰ ما ذكره الشيخ الطوسي في باب أصحاب الرضا عليه السلام من وصفه بقوله: «ردي الأصل».

الأصل، ولذا جمع الشيخ بينهما.

وقد ينتصر له بأن رداءة الأصل كناية عن كونه من بني أمية ـ لعنهم الله ـ ووثاقتهم لا تصح، وتحقيق حال بني أمية في هذه المسألة ستأتي إن شاء الله تعالىٰ في سعد الخير.

قوله: أحمد بن عمران الحلبي قر جخ[1]:

هذا ليس من آل أبي شعبة الحلبيين الذين وثقهم النجاشي[2] لأن ذاك ابن عمران بن أبي شعبة، ولم أر توثيقه إلّا من الصالح فإنه وثقه في شرح الكافي، قال: «عن عبيد الله الدهقان عن أحمد بن عمران الحلبي ثقة، عن يحيىٰ بن عمران ثقة، عن أبي عبد الله عليه السلام»[3] انتهىٰ.

وأنا علىٰ ريب من هذا التوثيق لاحتمال اشتباهه بأنه من الطائفة المذكورة، لأنّ النجاشي وثقهم كلهم، ولا يعلم من هذا السند أن أحمد المذكور من أصحاب الباقر عليه السلام لنقله عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة فيبعد أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام.

ونقل الميرزا: أن المعروف أنه من أصحاب الصادق عليه السلام[4] وهو الأقرب.

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٠٧ برقم ٤٦، و (قر) هنا رمز لأصحاب الباقر عليه السلام، و (جخ) رمز لرجال الشيخ الطوسي رحمه الله.

٢ ـ وثقهم النجاشي: ص ٧٧ في ترجمة أحمد بن أبي شعبة الحلبي.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٤٣٧ كتاب العقل والجهل، الحديث الـ (٣٤).

٤ ـ راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترابادي المعروف بالرجال الكبير: ص ٤٠ طبع ⟸

قوله: أحمد بن عيسىٰ بن جعفر:

ذكر الصالح[1] فيه ما ذكره المصنف رحمه الله.

أحمد بن فهد:

قال المجلسي فيما علقه بخطه علىٰ الكتاب: «الشيخ العالم الزاهد أبو العباس أحمد بن فهد الحلي، يروي عن الشيخ أبي الحسن علي بن الخازن تلميذ الشهيد السعيد محمد بن مكي، وكان زاهداً مرتاضاً عابداً يميل إلىٰ التصوف[2] وقد ناظر ـ في زمان ميرزا اسبند التركمان والي العراق ـ علماء المخالفين

⇐ إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

١ ـ يعني المولىٰ محمد صالح المازندراني، راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٢٢، كتاب فضل العلم، باب النوادر، وقد جاء ذكر أحمد بن عيسىٰ ـ هذا ـ في رجال النجاشي: ص ٢٠٤ ضمن ترجمة علي بن محمد بن عبد الله أبي الحسن القزويني القاضي، فقال: «قدم بغداد سنة ٣٥٦ هـ ومعه من كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردها إلىٰ بغداد ورواها عن أبي جعفر أحمد بن عيسىٰ العلوي الزاهد عن العياشي» فكناه بأبي جعفر، ووصفه بالزاهد.

٢ ـ قد نزه الشيخ أبو علي الحائري في منتهىٰ المقال ـ عند ترجمته لأحمد بن محمد نوح ـ كلاً من السيد علي بن طاووس، والخواجه نصير الدين الطوسي والشيخ أحمد بن فهد الحلي، والشهيد الثاني، والشيخ البهائي، والوحيد البهبهاني وغيرهم من الأجلة، مما نسب إليهم من التصوف، فقال: «غير خفي أن ضرر التصوف إنما هو فساد الاعتقاد من القول بالحلول، أو الوحدة في الوجود، أو الاتحاد أو فساد الأعمال، كالأعمال المخالفة للشرع التي يرتكبها كثير من المتصوفة في مقام الرياضة أو العبادة، وغير خفي علىٰ المطلعين علىٰ أحوال هؤلاء الأجلة أنهم منزهون عن كلا الفسادين قطعاً».

وأعجزهم فصار ذلك سبباً لتشيع الوالي وزين الخطبة والسكة بأسماء الأئمة المعصومين عليهم السلام (١).

ومن تصانيفه المشهورة كتاب المهذب، والموجز، والتحرير، وعدة الداعي والتحصين، ورسالة اللمعة الجلية في معرفة النية، ويروىٰ أنه رأىٰ في الطيف أمير المؤمنين عليه السلام آخذاً بيد السيد المرتضىٰ رضي الله عنه في الروضة المطهرة الغروية يتماشيان وثيابهما من الحرير الأخضر، فتقدم الشيخ أحمد بن فهد وسلّم عليهما فأجاباه، فقال السيد له: أهلاً بناصرنا أهل البيت، ثم سأله السيد عن أسماء تصانيفه فلما ذكرها له، قال السيد: صنف كتاباً مشتملاً علىٰ تحرير المسائل، وتسهيل

---

١ ـ راجع قصة المناظرة المذكورة في كتاب مجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري: ج ١، ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ، في ترجمة أحمد بن فهد الحلي، وج ٢، ص ٣٧٠ في ترجمة ميرزا أسبند بن قرا يوسف بن قرا محمد، قال فيها ما ترجمته: «إنّ هذه المناظرة اتفقت في بغداد سنة ٨٤٠ هـ، وفيه كان ظهور السيد محمد بن فلاح أول سلاطين آل مشعشع، والميرزا أسبند المذكور كان والياً علىٰ بغداد ونواحيها مدة اثنتي عشرة سنة، وتوفي بها سنة ٨٤٨ هـ في يوم الثلاثاء آخر شهر صفر».
أما السيد محمد بن فلاح بن محمد الموسوي الذي هو من أجداد السيد خلف بن عبد المطلب الحويزي المشعشعي، فقد توفي سنة ٨٧٠ هـ وهو يروي بالإجازة عن ابن فهد، وقد ألّف له ابن فهد رسالة (استخراج الحوادث) ذكر له فيها وصايا.
وأما ابن فهد فقد ولد سنة ٧٥٧ هـ وتوفي سنة ٨٤١ هـ وتاريخ تأليفه لعدة الداعي سنة ٨٠١ هـ، كما ذكر ذلك سيدنا الحجة العظمىٰ السيد المهدي بحر العلوم في كتاب رجاله: ج ٢، ص ١١١ طبع النجف الأشرف.
وقد ترجم لابن فهد في أكثر المعاجم الرجالية، وقبر ابن فهد بكربلاء معروف مشهور يزار ويتبرك به، وعليه قبة، وكان الفقيه السيد صاحب الرياض الطباطبائي الحائري رحمه الله في عصره كثيراً ما يتردد إلىٰ قبره ويتبرك به.

الطرق والدلائل، واجعل مفتتح ذلك الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله المقدس بكماله عن مشابهة المخلوقات، فلما انتبه الشيخ شرع في تصنيف كتاب التحرير وافتتحه بما ذكره السيد رحمه الله.

وكان من تلامذة الشيخ الأجل علي بن هلال الجزائري أستاذ الشيخ المحقق العلامة مروج المذهب ابن عبد العال، وغيره من الفضلاء» انتهى، ووصفه الحرّ بكونه صدوقاً[1].

قوله: في أحمد بن فضل الخزاعي:

إلىٰ قوله: (ذكره في الباب الأول).

أقول: علىٰ كل حال لا وجه لذكره في هذا الباب، إذ لم يذكر فيه ما يقتضي الاعتماد عليه، لكن ذكر الكشي والنجاشي والشيخ في رجاله أنه واقفي[2] والكشي أنه من أصحاب موسىٰ بن جعفر، وعلي بن موسىٰ عليهما السلام، وكونه من

---

١ ـ وصفه بذلك في خاتمة الوسائل: ج ٣، ص ٥٦١ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ، عند ذكره للكتب التي نقل عنها في الفائدة الرابعة، فقال: «كتاب عدة الداعي تأليف الشيخ الصدوق أحمد بن فهد الحلي رحمه الله».

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٥، برقم ٤٣٢، ورجال النجاشي: ص ٦٩ ولكن لم يذكر أنه واقفي وإنما ذكر أن له كتاب النوادر، وذكره الشيخ في رجاله: ص ٣٤٤، برقم ٢٩، باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وصرح بأنّه واقفي، وفي باب أصحاب الهادي عليه السلام، ص ٤١١ برقم ٢٦ ولم يذكر أنه واقفي، واستظهر الميرزا محمد في منهج المقال أنه غير الخزاعي الذي هو من أصحاب الكاظم عليه السلام فلاحظ.

أصحاب الرضا عليه السلام لا يجتمع مع الوقف[١] لكنه نقله عن حمدويه عن بعض مشايخه، ولعله لم يرتضه، ولعل الشيخ أخذ من هنا الوقف، فعندي في وقفه توقف.

قوله: أحمد بن محمد أبو عبد الله الآملي:

أقول: يحتمل أن يكون هذا والذي ذكره بعد هذا عن ابن الغضائري واحداً[٢].

قوله: أحمد بن أبي نصر:

قال السبزواري في الكفاية: «ومستنده رواية ابن أبي نصر، وفيها إرسال

---

١ ـ لأن الواقفية هم الذين وقفوا علىٰ الإمام الكاظم عليه السلام كما هو المعروف من هذا اللفظ حيثما يطلق، وربما يطلق الواقفي علىٰ من وقف علىٰ غير الإمام الكاظم عليه السلام كمن وقف علىٰ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أو وقف علىٰ الإمام الصادق عليه السلام أو الإمام الحسن العسكري عليه السلام لكن مع التقييد بالموقوف عليه، كما يقال: الواقفة علىٰ الصادق عليه السلام وإن كان لهم أسماء أخر كالناووسية لمن وقف عليه، ولكن عند إطلاق الواقفي عند أرباب علم الرجال ينصرف إلىٰ من وقف علىٰ الكاظم عليه السلام ولا يحمل مع الإطلاق إلّا عليه، ومع القرينة يحمل علىٰ من قامت عليه، وراجع التفصيل في كتب الفرق المؤلفة في هذا الموضوع.

٢ ـ يقصد بالذي ذكره بعد هذا هو أحمد بن محمد الطبري أبو عبد الله الخليلي الذي ذكره ابن الغضائري في كتابه وقال: «كذاب وضاع للحديث فاسد لا يلتفت إليه»، راجع ما ذكره ابن الغضائري في مجمع الرجال للقهبائي: ج ١، ص ١٣٥ فقد أدرج في هذا الكتاب كتاب المجروحين لابن الغضائري بكامله.

لكنه غير ضائر، لأنّ مراسيل ابن أبي نصر بمنزلة المسانيد» انتهىٰ، وسيأتي وجهه في ترجمة محمد بن أبي عمير ـ إن شاء الله ـ.

قوله: أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة:

هو أبو عبد الله العاصمي الذي يروي عنه في الكافي هكذا، وقد صرح بأنه أحمد بن محمد في باب النوادر من فضل القرآن[١] وفي موضع آخر[٢] وفي التهذيب: «وليس في طبقته من يروي عنه الكليني سواه» كذا بخط السيد.

وفي الكافي: «أبو عبد الله العاصمي»[٣].

قال الصالح[٤]: «وهو أحمد بن محمد بن عاصم ثقة» ووثقه في مرآة

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٦٣٢، الحديث الـ (٢١) طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤ ، ص ٤٦٥، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة وحدّ الوقف، الحديث التاسع، وصرح فيه بأنه أحمد بن محمد العاصمي، وج ٥ ، ص ٣١١، كتاب المعيشة، باب النوادر، الحديث الـ (٣١ و ٣٢ و ٣٣) فقد صرح في هذه المواضع بأنه أحمد بن محمد.
وراجع أيضاً: ج ٥ ، ص ٣١٨، كتاب المعيشة باب النوادر، الحديث الـ (٥٨ و ٥٩) فقد صرح في الحديثين بأنه أحمد بن محمد العاصمي.
وراجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧ ، ص ٣٣٦، كتاب النكاح، في باب العقود علىٰ الإماء، الحديث السادس، وفي باب السنة في عقود النكاح: ص ٤١٧، الحديث الـ (٤٠).
وراجع أيضاً: كتاب الطلاق، باب الحكم في أولاد المطلقات: ج ٨ ، ص ١١١، الحديث الـ (٢٩)، وفي هذه المواضع صرح بأنه أحمد بن محمد العاصمي.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٢٧، كتاب العقل والجهل، الحديث الـ (٣٢).

٤ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني، قال ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ١ ، ص ٤٣٢، عند شرحه للحديث الـ (٣٢) طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

العقول[١].

قوله: أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد:

لما خلت كتب الرجال عن ذكره اضطرب المتأخرون في حاله، فمنهم من صحح روايته وهو العلامة[٢] ولم يُعلم وجهه.

وبعضهم اعترف بجهالته لكنه جعله من مشايخ الإجازة لا من مشايخ الرواية، وجعله وجهاً لتصحيح العلامة.

والفرق بينهما أن الأول من ليس له كتاب يروىٰ ولا رواية تنقل بل يجيز كتب غيره، ويذكر في السند لمحض اتصال السند، فلو كان ضعيفاً لم يضر ضعفه، والثاني هو من تؤخذ الرواية منه ويكون في الأغلب صاحب كتاب بحيث يكون هو أحد من تستند إليه الرواية، فهذا تضر جهالته في الرواية، ويشترط في قبولها عدالته، وطريق العلم بأحد الأمرين: هو أنه إن ذكر له كتاب كان من مشائخ الرواية،

---

١ ـ راجع: مرآة العقول للمجلسي الثاني في شرح الحديث الـ (٣٢) من أصول الكافي، طبع إيران.

٢ ـ راجع: المختلف والمنتهىٰ للعلامة في عدة من مواضعهما. قال الميرزا محمد الاسترابادي في رجال (الوسيط) المسمىٰ بتلخيص المقال: إنه «من المشائخ المعتبرين وقد صحح العلامة ﷺ كثيراً من الروايات وهو في الطريق بحيث لا يحتمل الغفلة، ولم أر إلىٰ الآن ولم أسمع من أحد يتأمل في توثيقه».

وراجع أيضاً: خاتمة الخلاصة في الفائدة الثامنة: ص ٢٧٦ فإن العلامة حكم بصحة طريق الشيخ الطوسي إلىٰ الحسن بن محبوب مما أخذ من كتبه ومصنفاته، مع أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد في طريقه.

وإلّا كان من مشائخ الإجازة علىٰ إشكال في الثاني[١].

فالحاصل: أن العلامة المجلسي والسبزواري جعلاه من مشايخ الإجازة حيث لم يذكر له كتاب مصنّف.

قال في الذخيرة: «أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار كلاهما غير موثقين في كتب الرجال، والظاهر أنهما من مشايخ الإجازة وليسا بصاحبي كتاب، والغرض من ذكرهما رعاية اتصال السند والاعتماد علىٰ الأصل المأخوذ منه فلا يضر جهالتهما وعدم ثقتهما، وما يوجد في كلام الأصحاب من تصحيح الأخبار التي أحدهما أو نظيرهما في الطريق مبني علىٰ هذا لا علىٰ التوثيق» انتهىٰ[٢].

وقال المجلسي رحمه الله: «والظاهر أنه من مشايخ الإجازة كأمثاله، ولذلك حكم بصحة الأخبار المشتملة علىٰ هؤلاء كما قاله شيخنا التستري رحمه الله والمصنف أخذه منه، وكذلك باقي التحقيقات فإنه منه»[٣] انتهىٰ.

---

١ ـ لعل وجه الإشكال هو أن كثيراً من مشايخ الإجازة ذكر لهم كتاب بل كتب ومع ذلك يعدونهم من مشايخ الإجازة، هذا مع أن عدم ذكر كتاب له لا يدل علىٰ عدم وجود كتاب له إذ لعلهم لم يطلعوا عليه، وعدم الوجدان لا يدل علىٰ عدم الوجود، مضافاً إلىٰ أن المفروض أن الرجل لم يذكر في كتب الرجال فمن أين علم أنه لم يصنف كتاباً، وهذه الروايات التي هو في سندها لا دلالة فيها علىٰ ذلك، فكما جاز أن يكون من القسم الأول جاز أن يكون من القسم الثاني، فالحكم بأحد الأمرين تحكّم، سلمنا أنه ليس له كتاب لكن جاز أن يكون في ذلك الحديث شيخ رواية ولم يُعلم أن مستندها أي كتاب، فلاحظ.

٢ ـ راجع: ذخيرة السبزواري، كتاب الطهارة: ص ٢ طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٣ ـ وقال المجلسي في الوجيزة أيضاً: ص ١٤٤: «أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أستاذ المفيد، يعدّ حديثه صحيحاً لكونه من مشائخ الإجازة، ووثقه الشهيد الثاني أيضاً».

وفيه نظر؛ لأن المفروض أن الرجل لم يذكر في كتب الرجال فمن أين علم أنه لم يصنف كتاباً، وهذه الروايات التي هو في سندها لا دلالة فيها على ذلك، فكما جاز أن يكون من الأول جاز أن يكون من القسم الثاني فالحكم بأحد الأمرين تحكّم، سلمنا أن ليس له كتاب لكن جاز أن يكون في ذلك الحديث شيخ رواية لأنه نقل الرواية ولم يعلم مستندها أي كتاب.

قال الشيخ البهائي في حواشي الحبل: «هذا الحديث مروي في التهذيب بطريق فيه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والجزم بصحة الطريق مشكل لكن مظنون، والحق أن الرجل ثقة من وجوه أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ وقد ذكرت في ذلك كلاماً مستوفى في حواشي التهذيب»[1] انتهى.

ووثقه ابن طاووس في كتاب فرج المهموم في النجوم[2] والشهيد في الدراية[3] فيمكن أن يكون مستند الشيخ البهائي والشهيد هو توثيق ابن طاووس وكفى به حجة، لا تصحيح العلامة رحمه الله وقد تقدم في المسائل الكلام على دلالة التصحيح على التوثيق فراجع[4].

وبقي هنا فوائد نذكرها في أحمد بن محمد بن يحيى العطار ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

١ ـ راجع: حاشية الحبل المتين للبهائي: ص ١١ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ وذكر البهائي في آخر هذه الجملة: «وقد أشبعت الكلام فيه في حواشي الخلاصة».

٢ ـ لم أجد لأحمد بن محمد بن الوليد ذكراً في كتاب فرج المهموم المطبوع في النجف الأشرف، ولعله سقط من المخطوطة أو من الطابع، والله أعلم.

٣ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني ـ بحث المتفق والمفترق ـ: ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع ذلك في المقباس الأول ص ٩٧.

قوله: أحمد بن محمد بن خالد:

أقول: هذا الرجل وثقه النجاشي والشيخ في الفهرست[١] ومن الفقهاء المقدس والشيخ البهائي وغيرهما كما سيجيء عن الصالح توثيقه في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسىٰ ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قال في المجمع[٢]: «أحمد بن محمد البرقي وأبوه وعمه ثقات».

وفي المشرق: «أحمد بن محمد البرقي ثقة»[٣] ولم يكن فيه ما يتخيل من الطعن إلّا أنه يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، وأنه طعن عليه القميون، وإخراج أحمد بن محمد بن عيسىٰ له، ورواية رواها المصنف، وهي: «روىٰ شيخنا الصدوق محمد بن يعقوب الكليني حديثاً في باب ما جاء في الأئمة الاثني عشر عليهم‌السلام ـ ثم قال ـ: وحدثني محمد بن يحيىٰ، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم مثله سواء.

قال محمد بن يحيىٰ: فقلت لمحمد بن الحسن: يا أبا جعفر وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدثني قبل الحيرة بعشرة سنين انتهىٰ[٤]. وفيه دلالة علىٰ أن أحمد بن أبي عبد الله صار متحيراً أو

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٩، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٤، برقم ٦٥.

٢ ـ يعني المقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي، ذكر ذلك في مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١١، طبع إيران.

٤ ـ يعني انتهىٰ ما رواه الصدوق محمد بن يعقوب الكليني من الحديث في باب ما جاء في

⟸

وقفه» انتهىٰ كلام المصنف[١].

والجواب عن الأول: أن الرواية عن الضعفاء واعتماد المراسيل مذهب جماعة من المحدثين والأصوليين، وإن كان المشهور علىٰ خلافه، فهي مسألة خلافية لا تقتضي الطعن باختيار أحد طرفيها كما في سائر المسائل الخلافية.

قال في شرح الفقيه[٢]: «فإن قلت: يتوجه الطعن فيها من جهة أخرىٰ، وهي قول ابن الغضائري: إن البرقي يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل فكيف حكم العلامة وسائر المتأخرين عنه بصحتها قلت: كلام ابن الغضائري لا يستلزم القدح في توثيقه وإلّا لزم القدح في أكثر من أن يحصىٰ» انتهىٰ.

وبمثله صرح الشيخ محمد السبط في شرح الاستبصار، وسرّه ما ذكرناه.

فإن قلت: إذا كان يعتمد المراسيل وأمثالها فلا اعتماد عليه، فكل حديث يرويه ويعتمده جاز أن يكون ضعيفاً أو مرسلاً، ويسقط الاعتماد عليه، ولعل إلىٰ هذا أشار ابن الغضائري بقوله: إنما الطعن فيمن يروي عنه.

قلت: جرت عادة المحدثين لا سيما القدماء بذكر السند إما مرسلاً أو معنعناً متصلاً، ولا يخرج عن هذين القسمين بالنسبة إلىٰ محل البحث فيُنظر في ذلك السند ويُعمل به علىٰ حسب ما يراه الناظر، فلا دخل لاعتماده علىٰ الضعفاء والمراسيل للاعتماد عليه، ولا يقتضي سقوط الاعتماد عليه من رأس.

⟸ الأئمة الاثني عشر عليهم السلام. راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٥٢٦، كتاب الحجة، الباب المذكور، الحديث الثاني.

١ ـ راجع ما ذكره المصنف ـ يعني التفريشي صاحب نقد الرجال ـ في هامش ص ٣٠.

٢ ـ يقصد بشرح الفقيه هو الذي نسبه الحرّ العاملي إلىٰ الشيخ أبي علي الطبرسي كما ذكره في مقدمة الكتاب (ص ٨٩) وجعله أحد مصادر كتابه ـ هذا ـ فراجع.

والفرق بين الاعتماد عليه وعدمه هو قبول قوله: حدثني فلان وعدمه، ولذلك اعتمد عليه جل المحدثين إن لم يكن كلهم، مع ذكرهم ذلك في حقه، بل ذكروا ذلك في حق كثير من المحدثين، ومع ذلك اعتمدوا عليهم.

وأما قول ابن الغضائري: إنما الطعن فيمن يروي عنه... الخ، فهو:

أولاً: معارض بقول غيره فإنهم لم يأخذوا ذلك طعناً فيمن يروي عمن يعتمد أخبار الضعفاء.

وثانياً: إنّ كون ذلك طعناً فيمن يروي عمن يعتمد المراسيل ليس مسألة نقلية ولا تقليدية بل هي اجتهادية نظرية، ولاشك أنّ جعل ذلك طعناً خطأ واضح كما بينا.

وأما طعن القميين عليه فنقله ابن الغضائري وردّه هو ولم يعتمده، فنحن أولىٰ بعدم الاعتماد عليه.

وأيضاً من تتمة حكاية طعن القميين عليه ما فعل أحمد بن محمد بن عيسىٰ الذي هو أحد الطاعنين وقد ندم علىٰ ما فعل واعتذر وتاب ـ إلىٰ آخر ما ذكر ـ فهذا يدل علىٰ أن ما وقع من الطعن ليس له حقيقة وإنما هو توهم واشتباه.

وأما الرواية فقد قال الخليل في شرح هذا الكلام بعد نقل عبارة ابن الغضائري: «نقل هذا الكلام من محمد بن يحيىٰ وقع بعد إبعاده من قم وقبل إعادته وهو زمان حيرة أحمد بن محمد بن خالد بزعم جمع، أو زمان تردده في مواضع خارجة من قم متحيراً، وذلك لأنّه كان حينئذ متهماً بما قذف به ولم يظهر بعدُ كذب ذلك القذف»[1].

---

١ ـ راجع: شرح الخليل بن الغازي القزويني للكافي، ولا يزال مخطوطاً.

وقال الصالح في شرحه أيضاً: «قوله من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله كأنه أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي أخرجه أحمد بن محمد بن عيسىٰ من قم لما قُذف به وطعن عليه القميون، وذكره الشيخ في أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام وعاش بعد أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام أربع عشرة سنة، وقيل: عشرين سنة، وتوفي سنة أربع وسبعين ومائتين علىٰ الأول وسنة ثمانين ومائتين علىٰ القول الآخر، ولعل المراد بالحيرة تحيره بعد موت العسكري عليه السلام في وجود الصاحب عليه السلام أو تحيره بانحرافه لكبر سنه، أو زمان الحيرة وهو وقت وفاة العسكري عليه السلام» انتهىٰ[1].

فالحاصل أن الانحراف يحتمل وجوهاً فلا يتعين أن يكون طعناً فيه، ووثاقته معلومة فلا دلالة فيها علىٰ أنه صار متحيراً أو وقف علىٰ أنه من المعلوم أنه كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام عن الشيخ[2] وهو ينافي الوقف.

وأيضاً إبعاد أحمد بن محمد بن عيسىٰ له ورجوعه عما فعل دليل علىٰ عدم توقفه، إذ لو كان كذلك لما رجع وندم علىٰ ما فعل، ومن المعلوم أن هذا كان في آخر عمره، بل من المعلوم أنه رماه بأمر غير الخروج عن الإمامية، وأن ذلك ليس الوقف.

ثم اعلم أنه قال البهائي في سند رواية أحمد بن محمد بن خالد بتوجه

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٧، ص ٣٦٠ طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٨ برقم ٨، باب أصحاب الجواد عليه السلام، وص ٤١٠ برقم ١٦ باب أصحاب الهادي عليه السلام بعنوان: أحمد بن أبي عبد الله البرقي.

الطعن من جهة قول النجاشي: «البرقي ضعيف في الحديث»[١].

وفيه: أنّ ذلك ليس في عبارته في أحمد بل في ترجمة محمد ابنه كما لا يخفىٰ، وسيجيء الكلام في معنىٰ قولهم: «ضعيف في الحديث» في ترجمة محمد بن خالد ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: أحمد بن محمد بن زيد:

قد يستشكل فيه من وجهين:

أحدهما: أن رواية الأصول عنه تنافي ما اخترناه سابقاً[٢] وذهب إليه رئيس المتأخرين من أن الأصول هي التي تكون أحاديثها مروية عن المعصوم عليه السلام بلا واسطة، لأنّ الشيخ ذكره في من لم يرو[٣].

وقد يدفع بأن رواية الأصول لا يستلزم أن تكون من مصنفاته بل يجوز أن تكون لغيره ورواها عنه حميد، وقد جرت عادتهم في التعبير عنها إذا كانت الكتب والأصول له أن يقولوا: له كتب، له أصول.

وثانيهما: أنّ الحسن بن محمد بن سماعة واقفي فكيف أذن له أن يصلي

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٨ في ترجمة محمد بن خالد البرقي قوله: «وكان محمد ضعيفاً في الحديث».

٢ ـ راجع: ص ١٢١ من هذا الكتاب ويقصد بقوله: «رئيس المتأخرين» الوحيد البهبهاني.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٠ برقم ٢٣، باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، فإنه ذكر فيه: «أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي، يكنىٰ أبا جعفر، روىٰ عنه حميد أصولاً كثيرة ومات سنة ٢٦٢ هـ، وصلىٰ عليه الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي».

عليه، فهذا يدل علىٰ أنه واقفي.

قوله: أحمد بن محمد بن سعيد:

هذا هو المشهور بابن عقدة صاحب كتاب الرجال.

قال محمد بن إبراهيم النعماني في كتاب الغيبة: «أخبرنا به أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي، وهذا الرجل ممن لا يطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث الرجال الناقلون له»[١] وقد ذكر النجاشي والشيخ[٢] وثاقته وعظم محله علىٰ ما قد ذكره المصنف، وبالغا في ذلك، ونسباه إلىٰ الشهرة، ونصا علىٰ أنه كان زيدياً، جارودياً[٣] ومن هنا يقع الإشكال في توثيقه وجرحه بناء علىٰ أن ذلك هل هو مقبول من غير الإمامي الثقة في حق الإمامي أم لا؟ ذكرنا نظير هذا في أبان بن عثمان حيث جرحه ابن فضال.

ونقول هنا: اختلف أصحابنا المتأخرون في ذلك علىٰ ثلاثة أقوال:

أحدها: قبوله.

---

١ ـ راجع: كتاب الغيبة للنعماني: ص ٧ طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٧٣، وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٥٢ برقم ٨٦.

٣ ـ ومن جملة مصنفاته ـ علىٰ ما ذكره النجاشي في كتاب رجاله والشيخ في الفهرست ـ كتاب الولاية ومن روىٰ غدير خم، ذكر السيد ابن طاووس في كتاب الطرائف: أنه وجد هذا الكتاب بخط الشيخ أبي جعفر ـ يعني الطوسي ـ وفيه ذكر الأخبار عن النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بذلك، وأسماء الرواة لهذا الحديث من الصحابة، ثم قال ابن طاووس: وقد أثنىٰ علىٰ ابن عقدة الخطيب صاحب تاريخ بغداد وزكاه، ثم ذكر ابن طاووس أسماء من روي عنهم حديث يوم الغدير، ونص النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ علىٰ علي عليه السلام بالخلافة، وإظهار ذلك عند الكافة فراجعه.

ثانيها: عدم قبوله.

ثالثها: التفصيل، فيقبل في التعديل ولا يقبل في الجرح، وإليه ذهب الشيخ البهائي[١]، وسيجيء في ترجمة الحسين بن المختار ما يدل على أنه عدل عن هذا القول إلى القول بعدم القبول مطلقاً.

ومن ترجمة الحسين بن المختار، ومن ترجمة سهل بن أحمد يُعلم أن المجلسي رحمه الله يختار التفصيل الذي اخترناه حيث قبل توثيق الحسين من ابن عقدة، ولم يسمع جرح سهل بن أحمد بجرح السمعاني، فتأمل.

ويُعلم قائل هذه الأقوال وعباراتهم من ترجمة أبان بن عثمان وسيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ في ترجمة الحسين بن المختار، والحكم بن حكيم، وترجمة داود بن الحصين.

ويدخل في هذا الخلاف بيان أصل المذهب من كونه إمامياً أو غيره، فهاهنا دعويان:

إحداهما: أنه يقبل في مقام التعديل ويدل عليه حصول الظن بقوله أكثر من قول المعدل إذا كان إمامياً لأن الطبيعة الغريزية النفسانية تقضي بكتمان الخصال المحمودة والفضائل عن الأعداء ولا سيما أعداء الدين، بل تقتضي إظهار المثالب وإخفاء المناقب، بل البحث والفحص عن المثالب، والتجسس عن الخصال المذمومة، بل يرى الخصال المحمودة مذمومة كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة   كما أنّ عين البغض تبدي المساويا

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ٦ ـ ٧.

وهذا يبعد الكذب تعمداً والتقول، ويدل علىٰ أن الممدوح علىٰ كمال الصفا وطهارة الذات، وأنه مشهور لا يمكن إنكاره فيحصل الظن القوي بصدقه ويبعد الخطأ والاشتباه[١].

وأما الدعوىٰ الثانية: وهي أنه لا يقبل قوله في الجرح، فإن احتمال الكذب والتقول قوي، والداعي إليه موجود جلي، وهو البغضاء والعدوان، والعدالة المفروضة في المعدل ربما تدعوه إلىٰ الجرح وتريه الحسن قبيحاً والخصلة المحمودة ذميمة، والفعل المشترك بين الوجه الحسن والوجه المذموم إلىٰ حمله علىٰ الوجه المذموم، وهذا ربما يكون منغرساً في النفوس غافلة عنه.

قوله: أحمد بن محمد بن سيار، يعرف بالسياري:

قال الخليل: «بفتح المهملة وشد الخاتمة»[٢].

وقال الصالح: «أحمد بن محمد السياري ضعيف، ونسب إلىٰ التناسخ» انتهىٰ[٣].

ولعل المراد من عبارة النجاشي «فاسد المذهب» هو القول بالتناسخ لا فساد

---

١ ـ يظهر من الشيخ محمد في شرح التهذيب عدم قبوله مطلقاً حيث رد توثيق ابن عقدة لحكم بن حكيم. قال فيه: «الذي يظهر ضعف هذا الحديث لأن الحكم بن حكيم ـ وإن كان في النجاشي موثقاً ـ إلّا أن التوثيق من ابن عقدة، فجرح ابن عقدة للرجل أولىٰ بعدم القبول، فإذاً يلزم القول بعدم القبول مطلقاً». (منه ﷺ).

٢ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٣٨٩ طبع طهران سنة ١٤٨٢ هـ.

العقيدة.

ثم إن المصنف نقل عبارة النجاشي والفهرست[١] وفيه تغيير يسير، وهو أنه في العبارة قال: «ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله» وظاهر أنه ذكر ذلك كله، وذلك هي عبارة النجاشي، وأما عبارة الفهرست فليس فيها «ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله» نعم فيها بعد تمامها وذكر الكتب: «قال أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيد الله» والأولىٰ هو ما في الفهرست، لأنّ جماعة ذكروا أن ليس للحسين بن عبيد الله الغضائري كتاب في الرجال، وأن كتاب الرجال لأحمد، وقد قدمنا ذلك في ترجمته.

أحمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير:

قد وقع في الباب الخامس عشر من طهارة الاستبصار رواية هكذا: «عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير عن أبي عبد الله عليه السلام»[٢] ولم أجده في كتب الرجال، ونص السيد في المدارك والشيخ محمد في الشرح[٣] بأنه مجهول.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٢، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٧ برقم ٧٠.

٢ ـ راجع: كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ٢٩، كتاب الطهارة، الباب الخامس عشر، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي (مخطوط).

قوله: أحمد بن محمد بن عيسىٰ بن سعد:

الكلام هنا في موضعين:

أحدهما: في توثيقه، ولم يوثقه أحد من أهل الرجال سوىٰ الشيخ رحمه الله ولا ذمه أحد بل مدحوه مدحاً يقرب إلىٰ التوثيق، كقول النجاشي والشيخ: «شيخ القميين ووجههم وفقيههم» انتهىٰ[١].

ونقل الكشي أنه «لا يروي عن ابن محبوب لأن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»[٢] إلىٰ غير ذلك.

وأما الفقهاء وشراح الحديث فلم أر أحداً ذمه منهم، بل هم بين موثق له وقابل لروايته.

قال المقدس في المجمع[٣]: «وأظن صحة السند لأن الظاهر أن أحمد هو ابن محمد بن عيسىٰ الثقة».

وقال الجزائري[٤]: «مدحه الصدوق في كتاب الغيبة».

ووثقه الصالح فيما رواه الكليني عن محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد، قال: «الظاهر أنه أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، ويحتمل أحمد بن محمد

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٤، وراجع أيضاً: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٤٨ برقم ٧٥.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ المقدس هو المولىٰ أحمد الأردبيلي، ذكر ذلك في (مجمع الفائدة والبرهان)، شرح الإرشاد للعلامة الحلي.

٤ ـ الجزائري هو السيد نعمة الله التستري ذكر ذلك في شرحه للاستبصار فراجعه.

بن خالد البرقي لأن محمد بن يحيىٰ يروي عنهما، إلّا أن روايته عن الأول أكثر، ورواية الأول عن ابن فضال أشهر، وكلاهما ثقتان عدلان».

وفي موضع آخر: «وكان أحمد أبو جعفر شيخ القميين ووجههم وفقيههم» إلىٰ قول المصنف في عبارة النجاشي: «له كتب ثقة»[١].

ووثقه الشهيد في الدراية[٢] والفخري في مرتب المشيخة[٣] وحكم الشيخ حسن في المنتقىٰ[٤] بصحة السند الواقع هو فيه[٥].

الموضع الثاني: فيمن يروي هو عنه ولا يروي عنه، وقد ذكر المصنف الرواة الذين روىٰ عنهم فقد وقع الاشتباه في بعض الرواة أنه يروي عنهم وليس كذلك.

فمن ذلك: سعد بن سعد فإنه وقع في بعض الأسانيد روايته عنه وأنكرها في المنتقىٰ. قال: «المعهود المتكرر من رواية أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن سعد بن سعد أن يكون بواسطة البرقي، فالظاهر سقوطه في الرواية عنه هنا توهماً»[٦].

ومن ذلك: روايته عن عبد الله بن المغيرة أثبتها المصنف في بعض

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ١٩٨ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الثالث عليه السلام الحديث الثاني.

٢ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ الفخري: هو الشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي النجفي المتوفىٰ سنة ١٠٨٥ هـ فإنّه رتب مشيخة من لا يحضره الفقيه للصدوق، وجعله من ملحقات كتابه (جامع المقال).

٤ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٤٤، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٥ ـ وصحح روايته الشيخ محمد في شرح التهذيب، وصرح بوثاقته أيضاً. (منه قدس سره).

٦ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٤٣٠ كتاب الحج، باب محرمات الإحرام والكفارات.

الروايات كما نقلها ونفاها الكشي[١].

وقال في المنتقىٰ فيما رواه في التهذيب[٢]: أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة: «قلت هكذا صورة الحديث في التهذيب، وأسقط في الاستبصار من السند كلمتي (عن أبيه)[٣] فيكون حينئذ من الصحيح، لكن المعهود المتكرر في الأسانيد المتفرقة هو إثبات الواسطة بين أحمد بن محمد وابن المغيرة وتكون في الأكثر كما هنا، فالاعتماد علىٰ ما في التهذيب»[٤].

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسىٰ.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٦ ، ص ٣٩٨، كتاب المكاسب، باب اللقطة الضالة، الحديث الـ (٤١) طبع النجف الأشرف، وج ٣ ، ص ١٨ في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها، وج ١ ، ص ١٨٩ باب التيمم وأحكامه، الحديث الـ (٢٠).

٣ ـ وأسقط الشيخ في الاستبصار أيضاً كلمتي (عن أبيه) من السند في الرواية التي رواها في أبواب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه: ج ١ ، ص ٧٩، وهي الرواية الثالثة، كما أسقطهما في التهذيب: ج ١ ، ص ٦ في باب الأحداث الموجبة للطهارة، وج ٣ ، ص ٩ في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها، وأثبتهما في الاستبصار في رواية أخرىٰ رواها في: ج ١ ، ص ٣٤ في باب البئر يقع فيها البعير أو الحمار وما أشبههما، الحديث الأول، وج ١ ، ص ١٥٦ باب التيمم في الأرض الوحلة والطين والماء، الحديث الـ (٣) فتبين لنا أن أحمد بن محمد بن عيسىٰ يروي عن عبد الله بن المغيرة تارة بدون واسطة وأخرىٰ بواسطة، ولا ضير في ذلك.

٤ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١ ، ص ٢٢٣ باب كيفية الصلاة علىٰ الأموات، وراجع: التهذيب: ج ٣ ، ص ٢٠٠ في الصلاة علىٰ الأموات، باب الزيادات الحديث العاشر، فإنه أثبت الواسطة بين أحمد بن محمد بن عيسىٰ وعبد الله بن المغيرة وهي كلمتا (عن أبيه).

وراجع أيضاً: الاستبصار: ج ١ ، ص ٤٨٢ في باب من فاته شيء من التكبيرات، الحديث الخامس، فإنه أسقط كلمتي (عن أبيه) بين أحمد بن محمد بن عيسىٰ وعبد الله بن المغيرة، وراجع تعليقتنا السابقة.

ومن ذلك: روايته عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة، وقد وقع ذلك في بعض الأسانيد وأنكر ذلك المقدس(١) وحكم بسقوط الواسطة.

قال في المجمع: «أظن أن المراد بهذا الإسناد المنتهي إلىٰ الحسن بن علي، فيكون: أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن علي بن حديد، لأنّ الواسطة بين أحمد وزرارة كان اثنين في السند الأول، فيكون كذلك في الثاني.

ومن ذلك: ما وقع في بعض أسانيد التهذيب والاستبصار(٢) رواية موسىٰ بن القاسم عن أبي جعفر، واستظهر في المنتقىٰ أنه أحمد بن محمد بن عيسىٰ هذا، وأنكر رواية موسىٰ بن القاسم عنه قائلاً: «إن أحمد يروي عن موسىٰ لا العكس»(٣).

---

١ ـ المقدس هو المولىٰ أحمد الأردبيلي، ذكر ذلك في مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد الأذهان للعلامة الحلي (مطبوع).

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٥ ، ص ٣٣٦ كتاب الحج، باب الكفارة عن خطأ المحرم، الحديث الـ (٧٢)، وراجع: الاستبصار: ج ٢ ، ص ١٩٦ كتاب الحج، باب من ألقىٰ القمل من الجسد، الحديث الـ (٢).

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢ ، ص ٤٠٤ كتاب الحج، وصاحب (كتابنا) نقل بعض كلام صاحب المنتقىٰ بالمعنىٰ، ونص عبارته هكذا: «قلت: كذا أورد الشيخ هذا الحديث في الكتابين ـ أي التهذيب والاستبصار ـ وظاهر عدم انتظام طريقه مع الرواية عن موسىٰ بن القاسم، لأن المعهود من إطلاق أبي جعفر ـ أي الذي في سند الرواية المنقولة ـ أن يراد به أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وهو يروي عن موسىٰ بن القاسم، لا أن موسىٰ يروي عنه، ولا يتفق إيراد الشيخ له أن يتقدمه عن طريق سعد بن عبد الله كما اتفق هنا لتعين رجوع ضمير عنه إليه فإن رواية سعد عنه بهذه الصورة كثيرة...». راجع سند الرواية التي رواها الشيخ في الكتابين المذكورين وسند الرواية التي قبلها ليتضح لك الأمر.

ومن ذلك: أنه ذكر الكشي: أن «أحمد المذكور لا يروي عن ابن محبوب ـ أي الحسن بن محبوب ـ من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»[١]، وفي بعض نسخه عن أبي حمزة بسقوط (ابن) وكأن هذا منشأ حمل النجاشي أبي حمزة على الثمالي[٢] والذي وقع في يد المصنف هو النسخة الأولى فحمل ما ذكره النجاشي على السهو.

والأولى هي الأصح بحسب الاعتبار لأنّ المذكور في ترجمة الحسن بن محبوب هكذا: «وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة» فهذا يؤيد النسخة الأولى لأن ترك الرواية للتهمة إنما يتحقق في ابن أبي حمزة وهو علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي فإنه ملعون، وأما الثمالي فلا يتأمل فيه أحد من أصحابنا المتأخرين والمتقدمين في قبول روايته وثقته، كما سيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ بيان حاله.

قوله: أحمد بن محمد بن يحيى العطار:

هذا الرجل وأحمد بن الوليد في الحال سواء، إذ كل منهما لم يذكره الرجاليون بجرح ولا تعديل، وفي كل منهما صحح العلامة أسانيدهما فيه[٣]

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٣١ طبع النجف الأشرف، في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٤ في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى.

٣ ـ فإن العلامة صحح طريق الشيخ الطوسي إلى الحسن بن محبوب مما أخذ من كتبه ومصنفاته مع أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد في طريقه، كما صحح طريق الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار إلى محمد بن علي بن محبوب وفي الطريق أحمد بن ⟸

فالكلام فيه كالكلام فيه، فإنه ذهب بعض إلىٰ أنه مجهول الحال. وهذا القول افترق أهله علىٰ فرقتين:

فرقة ردوا روايته كصاحبي المدارك والمفاتيح، قال[١] في معتصم الشيعة: «لكنها ـ أي الرواية ـ ضعيفة السند بجهالة أحمد بن محمد بن يحيىٰ فإنه في طريقها»، وفي المدارك: «أحمد بن محمد بن يحيىٰ مجهول»، وفي (الحبل): «هذه الرواية ضعيفة لجهالة أحمد بن محمد بن يحيىٰ».

وفرقة حكموا بأن الجهالة هنا لاتضر لأنه من مشايخ الإجازة والرواية في أحمد بن الوليد، ومنهم المجلسي، وصاحب الذخيرة، وعبارتهما تقدمت هناك وتقدم الكلام عليهما[٢].

وذهب الشهيد في الدراية إلىٰ أنه ثقة[٣] وكذا السماهيجي[٤] والمقدس

⇐ محمد بن يحيىٰ العطار، ولا طريق غيره، وكذا وصف طريق الشيخ في التهذيب إلىٰ علي بن جعفر بالصحة وفي الطريق أحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار، ولا طريق سواه، وكذا وصف طريق الصدوق ابن بابويه إلىٰ عبد الرحمن بن الحجاج بالصحة وفي الطريق أحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار، راجع في كل ذلك: الفائدة الثامنة من الفوائد التي ذكرها العلامة في خاتمة الخلاصة: ص ٢٧٥.

١ ـ يعني: قال المولىٰ محسن الفيض الكاشاني صاحب المفاتيح في كتابه معتصم الشيعة في أحكام الشريعة.

٢ ـ راجع: ما ذكره (ص ٢٣٥) في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد.

٣ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني ـ بحث المتفق والمفترق ـ: ص ١٢٨، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: الإجازة الكبيرة التي أجاز بها السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ (مخطوطة).

والشيخ البهائي في المشرق، فأما المقدس فإنه صرح كثيراً بأن الصحة دليل الوثاقة، وقد حكم العلامة بصحة طرق هو فيها فيكون ثقة عنده[١].

وقال في المشرق: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين ـ قدس الله أرواحهم ـ قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين ـ طاب ثراهم ـ قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته، مثل أحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار[٢] فإن الصدوق روىٰ عنه كثيراً، وهو من مشايخه، والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله ـ إلىٰ أن قال ـ: فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم وقد عددت حديثهم في (الحبل المتين) وفي هذا الكتاب في الصحيح

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس أحمد الأردبيلي، شرح إرشاد العلامة الحلي.

٢ ـ قال الشيخ محمد في شرح التهذيب: «الذي يقتضيه الاعتبار ـ بعد تتبع كثير من الأخبار في كتابي الشيخ التهذيب والاستبصار ـ أنه إذا روىٰ عن الشيخ المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه، فهو أحمد بن محمد بن الوليد، وإذا روىٰ عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد عن أبيه، فهو أحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار، والرجلان غير مذكورين بالتوثيق، بل الأول غير مذكور أصلاً والثاني مذكور بغير مدح ولا ذم، وقد جزم الوالد بعدّ حديثهما من الصحيح لأنهما من أجلاء المشايخ، ولعل عدم عدّهما من الرجال الموثقين لأنهما ليسا من المصنفين والناقلين للأخبار، وإنما يذكران بمجرد اتصال السند، وشيخنا المحقق ميرزا محمد قال: يستفاد توثيق أحمد بن محمد بن يحيىٰ من تصحيح طريق الشيخ في الكتابين إلىٰ الحسين بن سعيد». (منه ﷺ).

ويقصد بوالده الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني، فإنه ذكر ذلك في (المنتقىٰ) ويقصد بشيخه الميرزا محمد صاحب (منهج المقال) في الرجال المطبوع، راجع ما ذكره شيخه (ص ٤٧) من منهج المقال طبع إيران.

جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيه مطابقاً للواقع، وهو ولي الإعانة والتوفيق» انتهى[١].

ومن جملة من أدخل في هذا السلك أحمد بن الوليد وقد تقدم توثيقه له عن (الحبل)[٢] وأنت تعلم أنه لا مستند له سوى حسن الظن بالمشايخ، وهذا القدر لا يصلح مستنداً شرعياً.

وأما ما ادعاه من الجري على منوال الأصحاب، فأنت قد علمت الخلاف بين الأصحاب، مع أن التعرض منهم لحاله قليل فيحتاج في الميل مع إحدى الطائفتين إلى ترجيح خارجي، مع أنه في موضع من (الحبل) قال: «وهذه الرواية ضعيفة لجهالة أحمد بن محمد بن يحيى العطار» ولو سكتّ عن الدلالة على توثيقه لنفعني ذلك اعتماداً عليه، وكذا (المقدس) صرح باعتماده في التوثيق على التصحيح[٣] فلم يبق سوى توثيق الشهيد في الدراية، وأنا على وجل منه.

فائدة:

قال الشهيد في الدراية: «إن أحمد بن محمد مشترك بين جماعة منهم أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وأحمد بن الوليد، وجماعة أخرى من أفاضل أصحابنا في تلك الأعصار، ويتميز عند الإطلاق بقرائن الزمان فإن المروي عنه إن كان من الشيخ في أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد، وإن

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠ ـ ١١، طبع إيران.

٢ ـ راجع: ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (ص ٢٣٥) من هذا الكتاب.

٣ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمقدس المولى أحمد الأردبيلي رحمه الله.

كان في آخره مقارناً للرضا عليه السلام فهو ابن أبي نصر، وإن كان في الوسط فالأغلب أن يريد به أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وقد يراد غيره، ويحتاج في ذلك إلىٰ فضل قوة وتمييز واطلاع علىٰ الرجال ومراتبهم، ولكنه مع الجهل لا يضر لأن جميعهم ثقات، فالأمر في الاحتجاج بالرواية سهل» انتهىٰ[1].

وفيه نظر، فإن قوله: «إن كان في أول السند فهو ابن الوليد» فليس علىٰ إطلاقه لجواز أن يكون أحمد بن محمد العطار.

والجيد ما فصله سبطه الشيخ محمد في شرح الاستبصار حيث قال: «الذي سمعناه من الشيوخ ورأيناه بعين الاعتبار ـ عند مراجعة الأخبار ـ أن رواية الشيخ عن المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد هي المستمرة كما أن رواية الشيخ عن الحسين بن عبيد الله الغضائري عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيىٰ هي المستمرة، فإذا ورد الإطلاق في كلام الرجلين بالنظر إلىٰ الروايتين تعين كل منهما بما استمرت روايته عنه».

فإن قيل: قد ذكر الشيخ في طرقه آخر الكتاب طريقاً إلىٰ محمد بن الحسن الصفار عن الشيخ أبي عبد الله، والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه، فدل هذا علىٰ أن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد شيخ لكل من الشيخ المفيد، والحسين بن عبيد الله، فكيف حكمت باختصاص الحسين بن عبيد الله بأحمد بن محمد بن يحيىٰ.

قلت: الأمر كما ذكرت، إلّا أن كلامنا في عادة الشيخ في الأسانيد المذكورة، ولم نقف علىٰ حديث يتضمن سنده الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن

---

١ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٨ طبع النجف الأشرف.

الحسن بن الوليد، وأمر هذا هين فإن أحمد بن محمد بن يحيىٰ ـ وإن ذكره الشيخ في باب من لم يرو عن أحد الأئمة عليهم السلام ـ إلّا أنه لم يوثق وإنما استفاد البعض توثيقه من تصحيح العلامة بعض طرق الشيخ، وهو فيها» انتهىٰ[١].

وفيه أن الفارق بين ابن الوليد وابن يحيىٰ أن ابن الوليد ومعه ابن طاووس وهو الحجة كما تقدم وهذا لم يوثقه أحد توثيقاً يكون حجة فلقائل أن يقول ليس الأمر هيناً.

قوله: أحمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام:

قد ذكر الكشي في ترجمة إبراهيم بن أبي السمال حديثاً يدل علىٰ أن أحمد هذا ادعي فيه الإمامة، وأنه خرج مع أبي السرايا، قال: «حدثني حمدويه، عن الحسن بن موسىٰ، عن أحمد بن محمد البزاز، عن أحمد بن محمد بن أسيد، قال: لما كان من أمر أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ما كان قال إسماعيل وإبراهيم ابنا أبي سمال: نأتي أحمد ابنه، فاختلفا إليه زماناً، فلما خرج أبو السرايا خرج أحمد بن أبي الحسن عليه السلام معه فأتينا إبراهيم وإسماعيل، فقلنا: إن هذا الرجل خرج مع أبي السرايا فما تقولان؟ قال: فأنكرا ذلك من فعله ورجعا عنه وقالا: أبو الحسن حي نثبت علىٰ الوقف، قال الحسن: وأحسب هذا ـ يعني إسماعيل ـ مات علىٰ شكه» انتهىٰ[٢] ولم يذكر هذا المصنف ولا غيره ممن جمع كتب الرجال في محله.

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار الذي لا يزال مخطوطاً.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٠، برقم ٣٤٣ و ٣٤٤ في ترجمة إبراهيم وإسماعيل ابني أبي سمال. وأحمد بن موسىٰ بن جعفر ـ هذا ـ ذكره الشيخ المفيد رحمه الله في الإرشاد عند تعداد أولاد ⟸

قوله: أحمد بن النضر:

قال الخليل: «النضر: بفتح النون وسكون المعجمة وهو يلازم اللام والذي بالمهملة عار عن اللام».

وقال الصالح: «بالنون والضاد المعجمة كوفي ثقة»[١].

قوله: أحمد بن هارون:

قال في أخبار العيون: «حدثنا أحمد بن هارون الفامي في مسجد الكوفة سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، قال: حدثنا علوان»[٢] وترضىٰ عنه بعد اسمه.

واختلفت نسخ (العيون) في لقبه، ففي بعضها فامي كالكتاب بالفاء، وفي بعضها بالعين المهملة، وفي بعضها القاضي بالقاف والضاد المعجمة، وضبطه في

⟸ الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

وقال الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ الخلاصة: إنه هو المدفون بشيراز الملقب بـ(شاه جراغ) وقد صرح بذلك أيضاً المحدث الشيخ يوسف البحراني في مواضع من لؤلؤة البحرين، وحكىٰ ذلك عن حمد الله المستوفي القزويني في (نزهة القلوب) المؤلف سنة ٧٤٠ هـ(ص ١٣٨) طبع إيران سنة ١٣٧٦ هـ.

١ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط) وشرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٣٦.

٢ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه (مطبوع). وذكره الشيخ الطوسي في رجاله، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٤٨، بعنوان (أحمد بن هارون الفامي) ـ بالفاء والميم ـ، وأكثر من الرواية عنه الصدوق في إكمال الدين وإتمام النعمة (المطبوع).

التحرير[١] بالفاء كالأول.

قوله: أحمد بن هلال:

ضعفه كثير من الفقهاء، كالمحقق في موضعين من المعتبر، والمقدس في المجمع، وفي الذخيرة، والشرح[٢] والحبل، قال فيه: «لضعف الرواية فإن في طريقها أحمد بن هلال، وقال الكشي: إنه مذموم ملعون[٣] والشيخ في الفهرست: إنه غال متهم في دينه[٤] وفي التهذيب: أحمد بن هلال مشهور بالغلو واللعنة، وما يختص بروايته لا نعمل عليه[٥]، وسيجيء في زرارة ذمه. والعلامة في الخلاصة: إن روايته عندي غير مقبولة[٦] فرواية مثله لا تصلح لتأسيس أمثال هذه الأحكام قطعاً. فإن قلت: إن أحمد بن هلال روىٰ هذا الخبر عن محمد بن أبي عمير، وقد ذكر ابن الغضائري: أنهم يعتمدون عليه فيما يرويه عنه. قلت: الذي ذكره ابن الغضائري إنما هو اعتمادهم عليه فيما يرويه عن ابن أبي عمير رحمه الله من كتاب

---

١ ـ يقصد تحرير الوسائل للشيخ الحرّ العاملي رحمه الله.

٢ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، فإنه يروي عن هذا الشرح كثيراً في هذا الكتاب، وقد جعله أحد المصادر لكتابه ـ هذا ـ كما ذكر في مقدمته.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٤٩.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٦٠، برقم ١٠٧ وقد ذكر فيه أن أحمد بن هلال العبرتائي ولد سنة ١٨٠، ومات سنة ٢٦٧ هـ.

٥ ـ راجع: تهذيب الشيخ الطوسي في باب الوصية لأهل الضلال: ج ٩، ص ٢٠٤، طبع النجف الأشرف.

٦ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي: ص ٢٠٢، برقم ٦.

نوادره، ومن أين لنا أن هذا من ذاك» انتهىٰ[١].

* * *

باب إدريس

قوله: إدريس بن زياد الكفرتوثي:

قال في الذكرىٰ: «محمد بن همام بإسناده إلىٰ إدريس بن زياد الكفرتوثي، إنه كان يقول بالوقف فدخل سرّ من رأىٰ في عهد أبي الحسن عليه السلام إلىٰ آخر الحديث»[٢] وليس فيه ما يدل علىٰ تغيره[٣].

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره الشيخ البهائي في الحبل المتين، راجعه في: ص ١٨٣ ـ ١٨٤ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٢ ـ راجع: الذكرىٰ للشهيد الأول: ج ١، ص ١٤ طبع إيران سنة ١٢٧١ هـ ـ كتاب الصلاة في مسألة عرق الجنب من الحرام ـ.

٣ ـ يعني تغيره ورجوعه عن الوقف، لكن قال بعض أرباب المعاجم الرجالية: «إنّ سكوت النجاشي والشيخ الطوسي عن التعرض لمذهب الرجل شهادة بكون الرجل إمامياً اثني عشرياً، فإنه إذا كان الرجل غير إمامي ذكرا مذهبه من كونه عامياً أو فطحياً أو واقفياً أو نحو ذلك، ويتضح ذلك بملاحظة خطبة كتاب رجال النجاشي فإنها صريحة في أن وضع كتابه لأجل بيان المصنفين من أصحابنا، وكذا الشيخ الطوسي فإن الظاهر أن جميع ما ذكره في الفهرست من الشيعة الإمامية إلّا من نصّ علىٰ خلاف ذلك من الرجال الزيدية والفطحية والواقفية وغيرهم كما يدل عليه وضع هذا الكتاب فإنه في فهرست كتب الإمامية ومصنفاتهم دون غيرهم من الفِرق، هذا في غير المعلومين والمشهورين كونهم من العامة وغير الإمامية، ⇐

قوله: في إدريس بن عبد الله بن سعد: وكان وجهاً يروي عن الرضا عليه السلام:

يحتمل عود ضمير (كان) إلىٰ إدريس صاحب الترجمة، وهو الأظهر نظراً إلىٰ أنه هو المسوق له الكلام، ويحتمل أن يعود إلىٰ أبي جرير ابنه لكن ذكروا في ترجمة أبي جرير ـ هذا ـ أنه روىٰ عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، فيلزم علىٰ الاحتمال الأول أن يكون الابن وهو أبو جرير راوياً عن الصادق والكاظم عليهما السلام والأب وهو إدريس راوياً عن الرضا عليه السلام فلابد من بطلان الاحتمال الأول وإعادته إلىٰ أبي جرير، كما فهمه العلامة رحمه الله وأقرّه المصنف رحمه الله عليه في ترجمة زكريا بن إدريس أبي جرير فلاحظ(١).

⇐ فإن سكوتهما عن الغمز في مذهبه لا يكشف عن بنائهما علىٰ كونه إمامياً كما لا يخفىٰ، وإنما ذكراهم في كتابيهما لمجرد معاصرتهم للأئمة عليهم السلام وأخذهم عنهم من دون إشارة إلىٰ انحرافهم ولا غمز فيهم إحالة إلىٰ الوضوح.

هذا مضافاً إلىٰ أنّ ابن الغضائري ـ علىٰ تولعه في القدح في الرجال وتضعيفهم بأدنىٰ شيء ـ لم يرم إدريس بن زياد إلّا بروايته عن الضعفاء وذلك لا يوجب إلّا قلة الاعتماد علىٰ مراسيله دون ما رواه مسنداً عن ثقة، ولم يرم الرجل بالوقف أصلاً فلو كان فيه شائبة الوقف لكان ابن الغضائري أحق بذكره، فالحق أن حديث الرجل من قسم الصحيح».

١ ـ راجع: الخلاصة: ص ٧٦، برقم ٨، في ترجمة زكريا بن إدريس أبي جرير القمي، ولكن جاء في الكافي في كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بحيال الرجل: ج ٣، ص ٢٩٨ طبع إيران الجديد ـ الحديث الخامس ـ رواية إدريس بن عبد الله القمي ـ هذا ـ عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بلا واسطة، كما جاء فيه روايته عنه عليه السلام بلا واسطة في: ج ٦، ص ٣٨ في كتاب ⇐

باب أسامة

قوله: أسامة بن زيد:

في البحار، عن كتاب الغارات قال: «بعث أسامة بن زيد إلىٰ علي عليه السلام أن ابعث إلي بعطائي، فوالله لتعلم أنك لو كنت في فم أسد لدخلت معك، فكتب إليه: إنّ هذا المال لمن جاهد عليه، ولكن هذا مالي بالمدينة فأصب منه ماشئت»(١).

❋ ❋ ❋

⟸ العقيقة، باب نوادر، الحديث الأول.

وجاء أيضاً في كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٣١٤ طبع النجف الأشرف باب العقيقة، الحديث الـ (١٣) روايته عنه عليه السلام بلا واسطة، وجاء أيضاً في التهذيب: ج ٢، ص ٢٣١ طبع النجف الأشرف الحديث الـ (١١٨) في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان، روايته عنه عليه السلام بلا واسطة، كما جاء فيه أيضاً: ج ٧، ص ٤٤٧ في باب الولادة والنفاس والعقيقة، الحديث الـ (٥٢) روايته عنه عليه السلام بلا واسطة فلاحظ ذلك.

١ ـ راجع: البحار، كتاب الفتن ـ الجزء الثامن ـ باب ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ص ٧٣٥ طبع إيران كمباني القديم.

وأسامة ـ هذا ـ هو ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيته أبو محمد، ويقال أبو زيد، وهو صاحب الجيش الذي كان النبي صلى الله عليه وآله يقول في مرض موته مراراً عديدة: «جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه» وهو لم يبايع علياً عليه السلام بعد مقتل عثمان وترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، لا سيما المعاجم التي تعرّضت لتراجم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فراجعها، وتوفي أسامة سنة ٥٤ هـ، وقيل: سنة ٥٨، وقيل: سنة ٥٩ هـ.

باب إسحاق

إسحاق بن إبراهيم الثقفي:

في الإقبال لابن طاووس: «ورأيت في كتاب الحلال والحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي الثقة من نسخة عتيقة عندنا الآن مليحة» الخ.

قوله: إسحاق بن إبراهيم الحضيني:

في التهذيب حديث فيه مدحه، وترحم الجواد عليه السلام إياه، وهو: «أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلىٰ أبي جعفر عليه السلام أعلمه أن إسحاق بن إبراهيم وقف ضيعة علىٰ الحج وأم ولده وما فضل عنها للفقراء، وأن محمد بن إبراهيم أشهدني علىٰ نفسه بمال يفرق في إخواننا وأن في بني هاشم من يعرف حقه ويقول بقولنا ـ إلىٰ أن قال ـ: فكتب عليه السلام: فهمت يرحمك الله ما ذكرت من وصية إسحاق بن إبراهيم رضي الله عنه وما أشهد لك بذلك محمد بن إبراهيم رضي الله عنه» الحديث[1]. وهذا المدح أعني وقف الضيعة وترضي أبي جعفر عليه السلام ظاهر في وثاقته.

---

١ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٩، ص ٢٣٨، الحديث الـ (١٨) في زيادات كتاب الوصايا، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ، وروىٰ الحديث أيضاً الكليني في الكافي في كتاب الوصايا، باب النوادر: ج ٧، ص ٦٥ الحديث الـ (٣٠) طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

قوله: إسحاق بن إسماعيل النيشابوري:

هذا التوقيع الذي أشار إليه المصنف مشتمل على الدعاء، والمدح لهذا الرجل، والتوكيل، والرسالة إلى إبراهيم بن عبيدة وسائر الشيعة من أهل بلده، وكل ذلك يفيد توثيقه، وما ذكره المصنف من تضمنه العتاب عليه وذم سيرته فليس كذلك.

نعم يظهر منه أنه كان قبل التوقيع في أيام أبيه عليه السلام غير محمود السيرة، والتوقيع طويل مشتمل على المقصود وغيره، ولنذكر ما هو محل الحاجة.

قال الكشي: «حكى بعض الثقات بنيشابور: أنه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمد عليه السلام توقيع: يا إسحاق بن إسماعيل سترنا الله وإياك بستره، وتولاك في جميع أمورك بصنعه، قد فهمت كتابك يرحمك الله، وكن بحمد الله ونعمته ـ إلى أن قال ـ: ومن كان مثلك ممن قد رحمه الله وبصره بصيرتك ونزع عن الباطل، ولم يقم في طغيانه نعمه، فإن تمام النعمة دخولك الجنة ـ إلى أن قال عليه السلام ـ: ولقد كانت منكم أمور في أيام الماضي عليه السلام إلى أن مضى لسبيله ـ صلى الله على روحه ـ وفي أيامي هذه كنتم بها غير محمودي الرأي ولا مسددي التوفيق».

وهذه العبارة دالة على أن الذم الذي ذكره المصنف كان سابقاً، وأنه خرج عن تلك السيرة، ثم أخذ عليه السلام في بيان الحكم والمواعظ له ولسائر الشيعة وليس في ذلك ذم له ـ إلى أن قال عليه السلام ـ: «ولقد طالت المخاطبة فيما بيننا وبينكم فيما هو لكم وعليكم، ولولا ما يجب من تمام النعمة من الله عزوجل لما أتاكم مني خط، ولا سمعتم مني حرفاً من بعد الماضي عليه السلام أنتم في غفلة عما إليه معادكم».

فإن أراد[١] بذم سيرته الإشارة إلىٰ هذا الكلام فليس فيه دلالة علىٰ ذلك، لأنه لا نهاية لمراتب الطاعة والصلاح، فأي مرتبة علاها من التقوىٰ والصلاح كان مقصراً وغافلاً عن طاعة الله عزوجل غير مؤدّ حقه، وهذا كلام يقال عند الوعظ علىٰ هذا الوجه.

إلىٰ أن قال عليه السلام: «يا إسحاق يرحمك الله ويرحم من هو وراءك ـ إلىٰ أن قال عليه السلام ـ: وأنت رسولي يا إسحاق إلىٰ إبراهيم بن عبدة ـ وفقه الله ـ أن يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمد بن موسىٰ النيسابوري ـ إن شاء الله ـ ورسولي إلىٰ نفسك وإلىٰ كل من خلفت ببلدك ـ إلىٰ أن قال عليه السلام ـ: سترنا الله وإياكم يا إسحاق بستره، وتولاك في جميع أمورك بصنعه والسلام عليك وعلىٰ جميع موالي ورحمة الله وبركاته»[٢].

قوله: إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام:

في إعلام الورىٰ: «وأما إسحاق بن جعفر عليه السلام فكان ورعاً فاضلاً مجتهداً، وروىٰ عنه الناس الحديث والآثار، وكان ابن كاسب إذا حدث عنه قال: حدثني الثقة الرضي إسحاق بن جعفر، وكان يقول بإمامة أخيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام وروىٰ النص من أبيه علىٰ أخيه»[٣] وسيجيء ذكره ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة

---

١ ـ يعني أراد المصنف بقوله أن التوقيع الخارج من أبي محمد العسكري عليه السلام يتضمن العتاب علىٰ إسحاق بن إسماعيل النيشابوري وذم سيرته.

٢ ـ راجع في رجال الكشي: ص ٤٨١ ـ ٤٨٥ طبع النجف الأشرف، الحديث، وهو طويل.

٣ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ـ من أعلام القرن ⇐

العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وفي ترجمة يزيد بن سليط.

قوله: في إسحاق بن الحسن بن بكران:

وكان في هذا الوقت غلواً فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الرد على الغلاة، وكتاب نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله.

أقول: هذا الكلام من النجاشي[(١)] يناقض بعضه بعضاً فإن نسبة الغلو إليه تنافي نسبة كتاب الرد علىٰ الغلاة إليه، والذي أتخيله أن المراد بالغلو ما قيل أن من جملة الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام كما نقل ابن بابويه عن شيخه ابن الوليد أنه كان يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله ويؤيده ما نسبه إليه من كتاب نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله فيعلم من هذا أن الرمي بالغلو لا يقتضي القدح، لاحتمال أن يراد به هذا، وأنت تعلم أن هذا القدر لا يقتضي ذلك، فإن المشهور فيما بين الإمامية نفيه، لا سيما المتأخرين، ومحققو علمائنا عليه، وطرحوا الروايات الواردة فيه، وكتب الشيخ المفيد رسالة في الرد علىٰ ابن بابويه فيما ذهب إليه من القول بإثبات السهو عليه[(٢)].

⇐ السادس ـ: ص ٢٨٥ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، وذكر الشيخ المفيد رحمه الله في الإرشاد ـ عند ذكره لأولاد الإمام جعفر الصادق عليه السلام ـ مثل ما ذكره الطبرسي بتغيير يسير فكأن الطبرسي أخذه من إرشاد المفيد لتقدمه عليه عصراً وزماناً، فلاحظ.

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٧.

٢ ـ راجع: الرسالة للشيخ المفيد في الرد علىٰ ابن بابويه القائل بإمكان وقوع السهو للنبي صلى الله عليه وآله ولا تزال مخطوطة، وتوجد نسختها في أكثر المكتبات.

قوله: إسحاق بن عبد الله بن سعد:

وثقه الصالح(١).

قوله: إسحاق بن عمار:

اعلم أنّ النجاشي ذكر عن ابن عقدة إسحاق بن عمار بن حيان مولىٰ تغلب الصيرفي ووثقه ولم ينسب إليه الفطحية(٢)، وذكر الشيخ في الفهرست إسحاق بن عمار الساباطي وذكر أنه فطحي(٣)، وذكر الكشي إسحاق بن عمار ولم يزد في الوصف والتمييز، وذكر أخباراً في أحواله(٤).

والظاهر أنهما اثنان، وأن الذي ذكره النجاشي غير من ذكره الشيخ في الفهرست(٥)، وغفل العلامة والمقدس وغيرهما عن هذا، فاضطربوا فيه.

---

١ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني، فقد وثقه في شرحه لأصول الكافي: ج ٢ ، ص ١٥٠ وقد وقع إسحاق بن عبد الله ـ هذا ـ في طريق رواية في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة، وفيه أيضاً في باب الإحرام للحج مرتين، وأخرىٰ في باب الذبح، وفي باب تفصيل فرائض الحج، وفي الاستبصار في باب النوم من أبواب ما ينقض الوضوء.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٥ طبع إيران، فإنه بعد أن ترجم له قال: «ذكر ذلك أحمد بن محمد بن سعيد في رجاله» ويريد بن ابن عقدة.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٩، برقم ٥٢ طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ طبع النجف الأشرف.

٥ ـ يعني: أنّ الذي ذكره النجاشي هو إسحاق بن عمار بن حيان مولىٰ بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، وأن الذي ذكره الشيخ في الفهرست هو إسحاق بن عمار بن موسىٰ الساباطي.

قال في المختلف ـ بعد أن ساق روايتين في سندهما إسحاق بن عمار ـ قال: «وعندي في إسحاق قول، وقد ذكرت حاله في الخلاصة»(١).

وفي المجمع: «وإسحاق قيل: إنه فطحي ثقة، ولكن أفهم من النجاشي مدحاً عظيماً له، وأنه من أصحابنا، ومن بيت كبير من الشيعة، والشيخ قال: أصله معتمد وإن كان فطحياً، والمصنف قال: عندي التوقف فيما ينفرد به، وبالجملة هذا الرجل لا بأس به، وقوله في مثله مقبول» انتهىٰ(٢). وله عبارة أخرىٰ مثلها بتفاوت يسير.

أفرأيت كيف ضرب وصف وحال أحدهما بالآخر واضطرب، والعلامة في المختلف صيره خلافاً وقولاً، وفي الخلاصة عمل فيه كما عمل المقدس في المجمع. وفخر المحققين اعتمد علىٰ والده في الإيضاح فجعله خلافاً، قال: «والجواب عن الرواية أن في طريقها إسحاق بن عمار. وفيه قول».

ومثله الصالح(٣) قال: «هو ثقة عند الكل، شيخ من أصحابنا عند البعض، وفطحي عند بعض»(٤) ثم نقل اختيار العلامة من التوقف، والمصنف طابقهم علىٰ قولهم.

وقد تنبه لما تنبهنا السيد فيض الله في حاشية المختلف، فكتب علىٰ العبارة

---

١ ـ راجع: رجال العلامة (الخلاصة): ص ٢٠٠، برقم ١، في القسم الثاني، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ المقدس أحمد الأردبيلي، طبع إيران، ذكر ذلك في مباحث الحج في مسألة وجوب الكفارة بالاستمناء في حق المحرم ويقصد صاحب المجمع بالمصنف: العلامة الحلي.

٣ ـ يعني: المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي.

٤ ـ راجع: شرحه لأصول الكافي: ج ١، ص ٨٦ طبع إيران ـ طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

المذكورة: «لا يخفىٰ أن إسحاق بن عمار في الروايات اثنان: أحدهما إسحاق بن عمار بن موسىٰ الساباطي، وهو فطحي ثقة، وثانيهما: إسحاق بن عمار بن حيان مولىٰ بني تغلب، وهو إمامي ثقة، كذا في بعض كتب الرجال، والعلامة قد ذكر الأول دون الثاني، بل اعتقد أنه واحد» انتهىٰ.

والسيد عناية الله في حواشي الكشي صرح بنحو هذا[١].

وفي التحرير[٢]: «وقد حكم شيخنا البهائي في مشرق الشمسين بتعدد إسحاق بن عمار، وأن أحدهما ثقة صحيح المذهب، والآخر ثقة فطحي»[٣] انتهىٰ.

وجماعة من الفقهاء حملوا إطلاق إسحاق بن عمار علىٰ الساباطي، ولا أعلم هل وجهه أن الإطلاق ينصرف إليه أو الاتحاد كما ذهب إليه العلامة؟ فمنهم المحقق في المعتبر، قال: «ورواية ابن عمار ـ وإن كان ثقة ـ لكنه فطحي ولا يعمل بها مع وجود المعارض».

وقال تلميذه الآبي في شرح المختصر: «إسحاق بن عمار مقدوح»[٤].

وفي التنقيح: «إسحاق بن عمار فطحي»[٥].

---

١ ـ راجع: مجمع الرجال ـ في هامشه ـ للمولىٰ عناية الله القهبائي: ج ١، ص ١٨٨ في ترجمة إسحاق بن عمار، فإنه هامش طويل الذيل حقق فيه ترجمة إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي أبي يعقوب الصيرفي، وترجمة إسحاق بن عمار بن موسىٰ الساباطي.

٢ ـ يعني: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحرّ العاملي (مخطوط).

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ١١ طبع إيران سنة ١٣١٤ هـ.

٤ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع، للشيخ الفقيه الحسن بن أبي طالب الآبي، في كتاب الطلاق (مخطوط).

٥ ـ راجع: التنقيح الرائع في شرح المختصر النافع، للفاضل المقداد بن عبد الله السيوري ⟸

وفي المدارك: «في الرواية قصور من حيث السند بإسحاق بن عمار وهو فطحي» .

فما نسبه الصالح من أنه ثقة عند الكل علمت بطلانه، بل كان على ما ذكرنا هو ثبوت الاشتراك كما حكم به الحرّ في التحرير لأن كلاً منهما من أصحاب الصادق عليه السلام والتمييز يحصل برواية ابن حيان عن الكاظم عليه السلام ورواية غياث بن كلوب البجلي عنه كما في النجاشي ومحمد بن وضاح كما وقع في رواية الكشي[١] ورواية سيف بن عميرة عنه كما في الكافي[٢] ورواية ابن أبي عمير عن الفطحي على ما في الفهرست.

والذي يدل على التعدد أمور:

أحدها: ما رواه الكشي في الموثق بزياد القندي، قال: «كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمار وإسماعيل بن عمار قال: وقد يجمعهما لأقوام، يعني الدنيا والآخرة»[٣].

وكان هذا لا يتأتى في الفطحي، فيندفع ما أورده أحمد بن طاووس من أنه «يبعد أن يقول الصادق عليه السلام هذا لأن إسحاق بن عمار فطحي، والرواية في طريقها

⟸ الحلي الغروي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ في مسألة ميراث المفقود (مخطوط).

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٤٨ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: فروع الكافي ـ كتاب الطهارة، باب الغريق والمصعوق: ج ٣، ص ٢٠٩ الحديث الثاني، وكتاب الحج منه ـ باب صلاة الإحرام وعقده والاشتراط فيه: ج ٤، ص ٣٣٣ الحديث التاسع، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وكتاب النكاح منه ـ باب الرجل يشتري الجارية الحامل فيطأها فتلد عنده: ج ٥، ص ٤٨٧ الحديث الأول، طبع طهران سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٥٠ طبع النجف الأشرف.

ضعف بالعبيدي وبزياد، لأن زياد بن مروان القندي واقفي» انتهى[١]، فإن ذاك البعد على تقدير أنه الفطحي، والتعدد ممكن فليحمل على أنه اثنان.

وأما الضعف فمندفع بأن الحق أن العبيدي ثقة، كما سيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ والعلامة قبل روايته[٢].

وأما القندي فهو موثق، على أنه رواها قبل الوقف، وهو حينئذ ثقة، وقد وثقه المفيد في إرشاده[٣].

الثاني: ما رواه أيضاً، عن نصر بن الصباح، عن سجادة، عن محمد بن وضاح، عن إسحاق بن عمار، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام جالساً حتى دخل عليه رجل من الشيعة فقال له: يا فلان جدد التوبة، وأحدث عبادة فإنه لم يبق من عمرك إلّا شهر، قال إسحاق فقلت في نفسي: واعجباه كأنه يخبرنا أنه يعلم آجال شيعته ـ أو قال آجالنا ـ قال: فالتفت إليّ مغضباً، وقال: يا إسحاق وما ينكر من ذلك؟ وقد كان الهجري مستضعفاً وكان عنده علم المنايا، والإمام أولى بذلك من رشيد الهجري، يا إسحاق أما إنه قد بقي من عمرك ستتان، أما إنه يتشتت أهل بيتك تشتتاً قبيحاً، ويفلس عيالك إفلاساً شديداً»[٤].

---

١ ـ راجع: التحرير الطاووسي لكتاب رجال الكشي، للشيخ حسن بن الشهيد الثاني في ترجمة إسحاق بن عمار.

٢ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١٤١ برقم ٢٢، بعنوان: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين العبيدي، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: إرشاد المفيد رحمه الله في الفصل الذي عقده فيمن روى النص على الرضا علي بن موسى عليهما السلام بالإمامة من أبيه، طبع إيران.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ طبع النجف الأشرف.

ورواه في إعلام الورىٰ عن الحسن بن علي بن أبي عثمان عنه[١].

ورواه الكليني عن أحمد بن مهران عن محمد بن علي عن سيف بن عميرة عنه، وزاد «فقلت: فإني أستغفر الله مما عرض في صدري»[٢].

ووجه الدلالة أنها تقتضي أن يكون إسحاق هذا من شيعته، ويقرّ بإمامته.

ويندفع ما أورد أحمد بن طاووس[٣] علىٰ رواية الكشي بضعف السند بتكرره في الكتب المعتمدة ولم يردّه أحد من المحدثين، وهذا كله من اشتباه الاتحاد.

الثالث: الاختلاف بين الأوصاف فإن عماراً أبا الفطحي ابن موسىٰ وأبا الآخر حيان، وعمار بن حيان موجود في الرجال والأخبار هو وابنه إسماعيل كما روىٰ في الكافي: «عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن مسكان ـ وصححه المصنف[٤] عن عمار بن حيان ـ قال خبّرت أبا عبد الله عليه السلام: ببرّ إسماعيل ابني

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٢٩٥ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي للكليني ـ كتاب الحجة ـ باب مولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام: ج ١، ص ٤٨٤، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٣ ـ أورد ذلك ابن طاووس في كتابه (حل الإشكال في معرفة الرجال) الذي جمع فيه الأصول الخمسة الرجالية، النجاشي، وفهرست الشيخ الطوسي ورجاله، ورجال الضعفاء لابن الغضائري، وكتاب الاختيار للكشي، وقد انتزع صاحب المعالم الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني كتاب الاختيار ـ هذا ـ من كتاب السيد ابن طاووس المذكور لما رآه مشرفاً علىٰ التلف، وسماه (التحرير الطاووسي) وهو يوجد في الخزانة الرضوية، وفي مكتبة سيدنا المرجع الأعلىٰ الحكيم الطباطبائي في النجف الأشرف، وفي غيرهما من المكتبات.

٤ ـ صححه المصنف بذلك في ترجمة إسماعيل بن عمار أخ إسحاق، راجع: ص ٤٦ من نقد الرجال.

بي، **فقال:** لقد كنت أحبه، وقد ازددت له حباً»[١] فهذا يعين أنّ عماراً ـ هذا ـ ليس ابن موسىٰ، وأن ابنه إسماعيل وقد ذكر أن إسحاق له أخ اسمه إسماعيل، ومن الأوصاف المختلفة أن أحدهما الصيرفي، وله إخوة، وكنيته أبو يعقوب، إلىٰ غير ذلك، مع اختلاف اسم الجد، فإن كانا مختلفين بهذه الصفات فكيف يحكم بأن الذي ذكره النجاشي هو الذي ذكره الشيخ في الفهرست مع الاختلاف العظيم، ومما يدل أنه وقع في الأخبار كثيراً عمار الصيرفي، وهو ابن حيان، وعمار الساباطي كذلك، وهذا يقتضي أن يكون متعدداً.

ومما يدل واضحاً علىٰ ذلك قول النجاشي: «من أصحابنا» فإنه يدل علىٰ أنه إمامي، والساباطي فطحي فلا يقال هو من أصحابنا إلّا أن يكون إمامياً.

وأيضاً بالغ النجاشي في شهرة هذا الرجل وطائفته وأهل بيته، وتدل عليه رواية في الكشي[٢] فإذا كان بهذه الشهرة فطحياً لاتخفىٰ علىٰ النجاشي وغيره، فكيف لم يذكر أنه فطحي.

وأيضاً تعهد النجاشي أنه إذا لم يذكر مذهب الرجل فهو إمامي[٣] فلابد أن يكون هذا الرجل إمامياً، والمفروض أن الساباطي فطحي بلا خلاف كما يدل عليه أن والده كذلك[٤].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ١٦١ كتاب الإيمان والكفر، باب البر بالوالدين.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

٣ ـ راجع: مقدمة رجال النجاشي: ص ٢ فإن وضع كتابه لأجل بيان المصنفين من الإمامية، فإذا سكت عن بيان مذهب الرجل علم كونه إمامياً، اثني عشرياً، فإذاكان غير إمامي ذكر مذهبه من كونه عامياً أو فطحياً أو واقفياً أو نحو ذلك، وهذه هي عادته في كتاب رجاله، فلاحظه.

٤ ـ ولزيادة الاطلاع علىٰ أحوال إسحاق بن عمار راجع: الرسالة التي ألفها في تفصيل ⟸

قوله: إسحاق بن محمد البصري:

قال الآبي في كشف الرموز: «إسحاق بن محمد البصري ضعيف»[١].

⇐ ترجمته العلامة حجة الإسلام السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي الإصفهاني المولود سنة ١١٧٥ هـ، والمتوفىٰ سنة ١٢٦٠ هـ، وهي ضمن جملة من الرسائل في تراجم جماعة من الرجال الذين وقع الخلاف فيهم، طبعت كلها في مجلد واحد بإيران سنة ١٣١٤ هـ.

وراجع أيضاً: نتيجة المقال للبافروشي: ص ٢٢٠ المقصد الثالث، طبع إيران سنة ١٢٨٤ هـ، وراجع أيضاً: كتاب الرجال لسيدنا الحجة السيد محمد المهدي بحر العلوم: ج ١، ص ٢٩٠، بعنوان (آل حيان التغلبي) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

وترجم لإسحاق بن عمار أبي يعقوب الصيرفي الكوفي، ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ١، ص ٣٦٧، ونقل عن رجال الشيخ الطوسي، ثم قال: «وذكره ابن عقدة في رجال الشيعة، وقال: له مصنف وكان ثقة، روىٰ عنه غياث بن كلوب بن قيس البجلي، والحسن بن محبوب وعبد الله بن المغيرة، وغيرهم».

١ ـ ذكر الكشي في رجاله: ص ٤٤٦ رواية تدل علىٰ أنه كان غالياً وأنه كان مولعاً بالحمامات المراعيش ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث، وروىٰ أيضاً في ترجمة جابر الجعفي (ص ١٧٣) حديثاً في ذمه أحد رجاله إسحاق بن محمد البصري، ثم قال ـ بعد أن ذكر الحديث ـ: «هذا حديث موضوع لاشك في كذبه ورواته كلهم متهمون بالغلو والتفويض» وذكر أيضاً في ترجمة سلمان الفارسي (ص ٢٢) حديثاً في طريقه إسحاق بن محمد البصري، وقال عقيب ذكر اسمه: «وهو متهم» وذكر أيضاً في ترجمة المفضل بن عمر (ص ٢٧٣) رواية في طريقها أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، وقال بعد ذكر اسمه: «وهو غال وكان من أركانهم».

إسحاق بن محمد الجعفري:

سيجيء ذكره في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وهو أحد شهود وصية الكاظم للرضا عليهما السلام.

* * *

باب إسماعيل

قوله: إسماعيل بن أبي زياد:

يعرف بالسكوني، قال الشيخ علي في حاشية المختلف، والحرّ: «السكوني بفتح السين» وكذا الخليل(١).

وفي الشرح(٢) عن السرائر: «السكوني بفتح السين منسوب إلىٰ قبيلة من عرب اليمن، وهو عامي المذهب بغير خلاف».

واعلم أنه ذكر هذا الرجل النجاشي، والشيخ في الفهرست والرجال(٣)

---

١ ـ الشيخ علي هو ابن عبد العالي الكركي العاملي، والحرّ هو صاحب الوسائل ذكر ذلك في (تحرير الوسائل) والخليل هو الخليل بن الغازي القزويني، ذكر ذلك في شرحه للكافي، فراجعها.

٢ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي، وراجع: السرائر لابن إدريس الحلي، في فصل ميراث المجوسي.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٠، وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٦، برقم ٣٨، ⇐

وأهمله الكشي، ولم يذكروا أنه عامي، ولا أنه ثقة.

وذكره أيضاً ابن شهراشوب وغيره من قدماء أصحابنا ولم يذكروا ذلك(١).

وذكر في الخلاصة أنه عامي(٢) وتبعه علىٰ ذلك جماعة منهم ابن سعيد في النزهة(٣) والشيخ علي الكركي في حاشية المختلف، وغيرهم.

والمحقق في المسائل العزية ذكر أنه عامي وأنه ثقة، مستنداً في ذلك إلىٰ الشيخ قال فيها: «وإن كان عامياً فهو من ثقات الرواة» ونقل عن الشيخ في مواضع من كتبه أنه قال: «الأمة مجمعة علىٰ العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهار الصدق وكتب جماعتنا مملوءة من الفتاوىٰ المستندة إلىٰ نقله»(٤).

⇐ وراجع: كتاب رجاله: ص ١٤٧، برقم ٩٣ باب أصحاب الصادق عليه السلام ووثقه الشيخ في العدة ونقل الإجماع علىٰ العمل برواياته.

١ ـ راجع: معالم العلماء لابن شهراشوب المازندراني: ص ٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي ـ القسم الثاني ـ: ص ١٩٩، برقم ٣ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: نزهة الناظر في الجمع بين الاشتباه والنظائر، للشيخ الفقيه أبي زكريا نجيب الدين يحيىٰ بن أحمد بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلي المتوفىٰ سنة ٦٨٩ هـ أو سنة ٦٩٠ هـ، ص ٢٠ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

٤ ـ راجع: المسائل العزية للمحقق الحلي (مخطوط) فإنه ذكر حديثاً عن السكوني في أن الماء يطهر ولا يطهّر، وذكر أنهم صرحوا بأنه عامي، ثم أجاب بأنه وإن كان كذلك فهو من ثقات الرواة (إلىٰ آخر ما نقل عنه في الكتاب).

وقال أيضاً المحقق الحلي في نكت النهاية، في مسألة انعتاق الحمل بعتق أمه، ما هذا لفظه: «هذه رواها السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ثم قال: ولا أعمل بما يختص به السكوني لكن ⇐

وهذا المنقول وإن كان يدل على أنه مخالف في المذهب، إلّا أنه لا دلالة له على خصوص كونه عامياً، وأنا لا أستبعده فإني لم أجد الصادق عليه السلام يحدثه الحكم من قِبل نفسه بل ينقله له عن النبي صلى الله عليه وآله يعرف ذلك من تتبع كتب الحديث، وهذا يورث الظن بكونه عامياً مع شهادة الشيخ بالمخالفة إجمالاً، مضافاً إلى شهادة العدول بذلك فلم يبق شك في كونه عامياً، مضافاً إلى نفي الخلاف المنقول عن السرائر في فصل ميراث المجوس.

وأما الوثاقة فمشهور أصحابنا على ضعفه، كما نص عليه الآبي في كشف الرموز، والشيخ البهائي في شرح الفقيه، ويظهر من النزهة، والشيخ علي الكركي، وفي التنقيح: «الرواية ضعيفة، لأن السكوني عامي» وغيرهم، وحجتهم هو كونه عامياً، ولم يوثقه أهل الرجال، ولم يطلب في التضعيف أكثر من هذا.

وأما حجة المحقق رحمه الله على التوثيق فغايته رواية الأصحاب عنه ولا نعلم هل مستند العمل الاعتماد عليه، أو قيام القرائن على صدقه، أو اقترانه بخبر آخر وأمثاله.

فالحاصل أن الرواية عن الرجل أعمّ، ولا تدل على توثيقه.

قال الشيخ محمد في شرح الاستبصار ـ بعد نقل كلام المحقق المذكور ـ: «الظاهر من الكلام توثيق السكوني، ولم نجد ذلك في كلام غيره وما نقله عن

⇐ الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته».

وقال أيضاً في المعتبر، في نزح ماء البئر لموت البعير ما نصه: «... عمل الأصحاب على رواية عمار الثقة حتى أن الشيخ رحمه الله ادعى في العدة إجماع الإمامية على العمل بروايته ورواية أمثاله ممن عددهم» ومنهم السكوني ولذلك تراه في المعتبر كثيراً ما يحتج برواية السكوني مع مبالغته في الطعن في الروايات بالضعف.

الشيخ فيه احتمال ما في التوثيق وهو أن يراد بمن ماثله في مخالفة المذهب الحق، وقوله من الثقات يعود للمماثل ـ قال: ولا يذهب عليك بُعد هذا الاحتمال إلّا أن عدم توثيقه في كتب الرجال يؤيده، وكلام المحقق بعد لا يخلو من نظر أيضاً، فإن الإجماع على العمل برواية الرجل لا يقتضي توثيقه كما هو واضح» انتهى[١].

أقول: ولئن سلم وضوح عبارة الشيخ في التوثيق كما نص عليه الحرّ وجعله أعلى مراتب التوثيق[٢] فهي معارضة بما نقله هو في المعتبر عن ابن بابويه قال: «لا أعمل فيما ينفرد به السكوني» وعول على هذا في المعتبر فهو مما تعارض فيه الجرح والتعديل، وحينئذ فللأصحاب مذهبان، فالمشهور تقديم الجرح، والآخر الرجوع إلى المرجحات الخارجية، وهو الذي أذهب إليه، فإن لم تكن فالرجل إما مجروح أو مشتبه الحال، وعلى كلا التقديرين يجب التثبت أو التبين في قبول خبره لكن الرجحان في جانب الجرح، لما علمت من شهرته فيما بين أجلاء الأصحاب كما لا يخفى، مع أن عبارة ابن بابويه أصرح في الجرح من عبارة الشيخ في التعديل[٣].

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي (مخطوط).

٢ ـ راجع: ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري في آخر الوسائل في باب الهمزة، وراجع أيضاً: الفائدة السابعة من الفوائد الاثنتي عشرة المذكورة في خاتمة الوسائل.

٣ ـ راجع في تحقيق أحوال السكوني ـ هذا ـ: الراشحة التاسعة من الرواشح السماوية، للمحقق السيد الداماد: ص ٥٦، طبع إيران سنة ١٣١١ هـ، وراجع أيضاً: منتهى المقال للشيخ أبي علي الحائري في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني فإن فيهما تحقيقاً مفيداً، وقد اعترض شيخنا الحجة المامقاني ﷺ في تنقيح المقال على ما ذكره صاحب الكتاب، فراجعه.

قوله: في إسماعيل بن أبي السمال:

وذكر الكشي عنهما حديثاً شكا ووقفا عن القول بالوقف، بل أحاديث ذكرنا منها حديثاً في ترجمة أحمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام (١).

إسماعيل بن الأرقط:

وأمه أم سلمة أخت أبي عبد الله عليه السلام قال: «مرضت مرضاً شديداً حتىٰ ثقلت واجتمعت بنو هاشم ليلاً للجنازة يرون أني ميت فجزعت أمي علي فقال لها أبو عبد الله عليه السلام خالي: اصعدي إلىٰ السماء وصلي ركعتين وقولي ـ إلىٰ آخر الدعاء ـ ففعلت فأفقت وقعدت»(٢).

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٠ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع هذا الحديث في: التهذيب: ج ٣، ص ٣١٣ الحديث الـ (١٦) باب الصلوات المرغب فيها، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، ورواه أيضاً الكليني في فروع الكافي: ج ٣، ص ٤٧٨، الحديث السادس، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، باب صلاة الحوائج.

وإسماعيل ـ هذا ـ هو ابن محمد الأرقط ابن عبد الله الباهر ابن الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام. قال ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب: ص ٢٤٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ: «أعقب عبد الله الباهر من ابنه محمد الأرقط وحده، ويكنىٰ محمد أبا عبد الله، وكان محدثاً من أهل المدينة، أقطعه السفاح عين سعيد بن خالد، وعمر ثماني وخمسين سنة، وإنما لقب الأرقط لأنه كان مجدوراً، قال ذلك أبو الحسن العمري... فأعقب محمد الأرقط بن الباهر من إسماعيل وحده، خرج إسماعيل ـ هذا ـ مع أبي السرايا، وأعقب من رجلين: الحسين الملقب بالبنفسج، ومحمد» الخ، قال بعض أرباب المعاجم: إن خروجه مع أبي السرايا يشكل قدحاً فيه.

قوله: إسماعيل بن جعفر بن محمد عليه السلام :

قال الصالح: «هو إسماعيل بن جعفر بن محمد الباقر عليه السلام وكان رجلاً صالحاً، فظن أبو بصير وغيره من الشيعة أنه وصي لأبيه بعده، فلذلك قال الصادق عليه السلام بعد موته: ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني» انتهىٰ[1].

وفي إعلام الورىٰ: «فكان إسماعيل أكبر إخوته، وكان أبوه الصادق عليه السلام شديد المحبة له والبرّ به، وقد كان يظن قوم من الشيعة في حياة الصادق عليه السلام أنه القائم بعده والخليفة له من بعده، إذ كان أكبر إخوته سناً ولميل أبيه عليه السلام إليه وإكرامه له، فمات في حياة أبيه الصادق عليه السلام بالعريض[2] وحمل علىٰ رقاب الرجال إلىٰ أبيه بالمدينة حتىٰ دفن بالبقيع.

وروي أن أبا عبد الله عليه السلام جزع عليه جزعاً شديداً، وحزن عليه حزناً

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦ ، ص ٧٨ من كتاب الحجة ـ باب أن الإمامة عهد معهود من الله ـ طبع إيران سنة ١٣٨٥ هـ.

قال بعض أرباب المعاجم: «قوله: فظن أبو بصير، أظنه وهماً وأنه اشتبه عليه الأمر في المفضل بن عمر، فروىٰ الكشي: (أن الصادق عليه السلام قال للمفضل: يا كافر يا مشرك مالك ولابني؟ ـ يعني إسماعيل بن جعفر ـ وكان منقطعاً إليه يقول فيه مع الخطابية ثم رجع بعد) وروىٰ عن إسماعيل بن عامر قال: (دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فوصفت له الأئمة حتىٰ انتهيت إليه، فقلت: وإسماعيل من بعدك؟ فقال: أما ذا فلا، قال حماد: فقلت لإسماعيل بن عامر: وما دعاك إلىٰ أن تقول: وإسماعيل من بعدك؟ قال: أمرني المفضل بن عمر) وأما أبو بصير فلم ينسب إليه أحد ذلك وإنما نسب إليه الوقف، وإن كان أيضاً بلا حقيقة».

راجع: رجال الكشي: ص ٢٧٢، برقم ١٥٤، وص ٢٧٦ في ترجمة المفضل بن عمر.

٢ ـ العريض: كزبير، واد بالمدينة.

عظيماً، وتقدم سريره بغير حذاء ولا رداء، فأمر بوضع سريره على الأرض قبل دفنه مراراً كثيرة، وكان يكشف عن وجهه وينظر إليه يريد بذلك تحقق أمر وفاته عند الظانين خلافته له من بعده، وإزالة الشبهة عنهم في حياته.

ولما مات إسماعيل انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظن ذلك فيعتقده من أصحاب أبيه عليه السلام وأقام على حياته طائفة لم تكن من خواص أبيه، بل كانت من الأباعد، فلما مات الصادق عليه السلام انتقل جماعة إلى القول بإمامة موسى بن جعفر عليه السلام وافترق الباقون منهم فرقتين، فرقة منهم رجعوا عن حياة إسماعيل، وقالوا بإمامة ابنه محمد بن إسماعيل، لظنهم أن الإمامة كانت في أبيه، وأن الابن أحق بمقام الإمامة من الأخ، وفريق منهم ثبتوا على حياة إسماعيل وهم اليوم شذاذ. وهذان الفريقان يسميان الإسماعيلية(١).

---

١ ـ راجع: إعلام الورى لأبي علي الطبرسي ـ الفصل الخامس في ذكر أولاده عليه السلام ـ: ص ٢٨٤ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، مع تغيير يسير مع ما هو المطبوع، وروى الحديث أيضاً الشيخ المفيد في الإرشاد في باب ذكر أولاد أبي عبد الله عليه السلام مع تغيير في بعض الألفاظ، وزاد بعد الحديث قوله: «والمعروف منهم الآن من يزعم أن الإمامة بعد إسماعيل في ولده وولد ولده إلى آخر الزمان» راجع في تاريخ الإسماعيلية ومعتقداتهم الكتب المؤلفة فيها وهي كثيرة مطبوعة.

قال المولى الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٩٥: «روى عن إسماعيل ـ هذا ـ داود بن فرقد في الكافي في باب النوادر، في كتاب القضايا والأحكام، والفضل بن إسماعيل الهاشمي عن أبيه في التهذيب في باب الحد في الفرية والسب».

قوله: إسماعيل بن سعد الأشعري:

وثقه المقدس[١].

قوله: إسماعيل بن سهل:

في المدارك: «والرواية ضعيفة السند بأن في طريقها إسماعيل بن سهل»[٢].

وقد ذكر النجاشي إسماعيل بن سهل الدهقان، وقال: «ضعفه أصحابنا»[٣] فتكون الرواية ضعيفة السند.

إسماعيل بن عباد الملقب بالصاحب:

كان من أهل الطالقان، وكان وزيراً لمؤيد الدولة وبعده لفخر الدولة، وكان فاضلاً عالماً ماهراً في فنون العلوم لاسيما العربية والأدب وفصيحاً شاعراً، وكان من الشيعة الإمامية، غالياً فيها، وكتب الصدوق كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام باسمه، فكانت وفاته في بلد الري ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر من سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، ونقل إلى إصفهان ودفن فيها، كذا بخط المجلسي رحمه الله وقبره في إصفهان الآن مشهور.

---

١ ـ المقدس: هو المولى أحمد الأردبيلي، راجع: مجمع الفائدة والبرهان طبع إيران.

٢ ـ راجع: المدارك للسيد محمد العاملي المطبوع بإيران.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣ طبع إيران.

وفي العيون: «وقع إلي قصيدتان من قصائد الصاحب الجليل كافي الكفاة أبي القاسم إسماعيل بن عباد ـ أطال الله بقاءه وأدام توفيقه ونعماءه، ودولته وعلاءه ـ في إهداء السلام إلىٰ الرضا عليه السلام فصنفت هذا الكتاب لخزانته المعمورة ببقائه، إذ لم أجد شيئاً آثر عنده، وأحسن موقعاً لديه، من علوم أهل البيت عليهم السلام لتعلقه بحبهم، واستمساكه بولايتهم، واعتقاده بفرض طاعتهم وقوله بإمامتهم، وإكرامه لذريتهم، وإحسانه إلىٰ شيعتهم، قاضياً بذلك حق إنعامه علي، ومتقرباً به إليه، لأياديه الزهر عندي، ومنته الغر لدي ومتلافياً بذلك تفريطي الواقع في خدمة حضرته، راجياً به قبوله ـ أدام الله فضيلته ـ لعذري، وعفوه عن تقصيري، وتحقيقه لرجائي فيه وأملي»(١).

---

١ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٣، في خطبة الكتاب، طبع قم سنة ١٣٧٧ هـ للصدوق ابن بابويه القمي، وذكر رحمه الله بعد الجملة المذكورة: «والله تعالىٰ ذكره يبسط العدل يده، ويعلي بالحق كلمته، ويديم علىٰ الخير قدرته» ثم أورد الصدوق القصيدتين اللتين هما سبب تصنيفه للكتاب ـ كما ذكر ـ مطلع أولاهما:

يا سائراً زائراً إلىٰ طوس ... مشهد طهر وأرض تقديس
أبلغ سلامي الرضا وحط علىٰ ... أكرم رمس لخير مرموس

وهي في ستة وعشرين بيتاً، ومطلع القصيدة الثانية:

يازائراً قد نهضا ... مبتدراً قد ركضا
وقد مضىٰ كأنه الـ ... ـبرق إذا ما أومضا
أبلغ سلامي راكباً ... بطوس مولاي الرضا
سبط النبي المصطفىٰ ... وابن الوصي المرتضىٰ

وهي في ستة عشر بيتاً، وقد طبع ديوان الصاحب بن عباد سنة ١٣٨٤ هـ في بغداد بتحقيق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي.

⇐

وفي مجمع البحرين: «والصاحب هو إسماعيل بن عباد، صحب ابن العميد في وزارته، وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه، ولقب بالصاحب الكافي، ويقال[١] هو أستاذ الشيخ عبد القاهر، وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه، جمع بين الشعر والكتابة، وقد فاق فيهما أقرانه، قيل[٢]: كان الصاحب يكتب كما يريد، والصابي كما يؤمر ويراد، وبين الحالتين بون بعيد.

قال الشهيد الثاني: وأكثر ما بلغنا عن أصحابنا أن الصاحب كافي الكفاة ـ قدس الله روحه ـ لما جلس للإملاء حضر خلق كثير، وكان المستملي الواحد لا يقوم بالإملاء حتىٰ انضاف إليه ستة كل يبلغ صاحبه. انتهىٰ[٣]. وحكي: أنه بعث إليه بعض الملوك يسأله القدوم عليه فقال له في الجواب: أحتاج إلىٰ ستين جملاً

⇐ والصاحب بن عباد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية وكتبت في حياته رسائل مطبوعة، ومما ذكر صاحب أمل الآمل عن ابن خلكان في وفيات الأعيان عند ترجمته: «كان نادرة الزمان وأعجوبة العصر في فضائله ومكارمه وكرمه» ثم عدّ مصنفاته، وعدّ منها كتاب الإمامة وقال: «وذكر فيه تفضيل علي بن أبي طالب عليه السلام وتثبيت إمامته ـ إلىٰ أن قال ـ: وذكر أنه كان يحتاج في نقل كتبه إلىٰ أربعمائة جمل فما الظن بما يليق بها من التجمل وكان مولده سنة ٣٢٦ هـ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ بالري، ونقل إلىٰ إصفهان ودفن في بيته». وانظر ترجمة له في تاريخ ابن خلكان المطبوع وقد حرف فيه بعض الكلمات.

١ ـ القائل هو الچلبي في حاشيته علىٰ المطول، كما حكىٰ عنه الشيخ أبو علي الحائري في منتهىٰ المقال.

٢ ـ نسب هذه الجملة إلىٰ الثعالبي الچلبي في حاشيته علىٰ المطول كما ذكره الحائري في منتهىٰ المقال، وقد ترجم له الثعالبي في يتيمة الدهر ترجمة مفصلة، راجع: ج ٣، ص ١٦٩ ـ ٢٦٠ طبع مصر سنة ١٣٥٣ هـ، ومدحه السيد الرضي بقصيدة بليغة أرسلها إليه، ورثاه بعد وفاته أيضاً بقصيدة، راجعهما في ديوانه المطبوع.

٣ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٩١ ـ ٩٢، طبع النجف الأشرف.

أنقل عليها كتب اللغة التي عندي» انتهىٰ كلام المجمع[١].

قوله: إسماعيل بن عباد القصري:

في الحبل: «ضعيف الرواية لجهالته»[٢].

قوله: إسماعيل بن عبد الخالق:

قال في الوسائل: «وثقه ابن طاووس في ترجمته وفي غيرها»[٣].

قوله: إسماعيل بن عمار:

عمار هذا هو غير عمار الساباطي، بل هو عمار بن حيان، وإسماعيل هذا هو أخو إسحاق بن عمار بن حيان المتقدم تحقيقه وذكره، فلا تغفل.

واختلفوا فيه، فقيل بالتوقف، وإليه ذهب العلامة رحمه الله[٤] وهو ظاهر النجاشي[٥] حيث لم يتعرض له بجرح ولا تعديل، ويظهر من سميي في الحاوي.

وذهب المؤسس[٦] في الحاشية إلىٰ أنه حسن.

---

١ ـ راجع: مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي، بمادة (صحب).

٢ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٩٨، الفصل الثاني من المقصد السادس.

٣ ـ راجع: خاتمة الوسائل للشيخ الحر، في ترجمة إسماعيل ـ هذا ـ.

٤ ـ راجع: خلاصة العلامة الحلي ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٠٠ برقم ٨.

٥ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٥ في ترجمة إسحاق بن عمار.

٦ ـ يقصد بالمؤسس: السيد فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفريشي، ويقصد ⇐

وقال ابن شهراشوب في المعالم: «إسماعيل بن عمار من أصحاب الصادقعليه‌السلام وكان فطحياً إلّا أنه ثقة، له أصل» انتهى[١].

ولم أجد في كتب الرجال إسماعيل بن عمار غير هذا الذي هو محل البحث، ولم يذكر أحد منهم أنه كان فطحياً، ولا وثقوه، ولا ذكروا له أصلاً فأظن أنه تخيل أنه أخو إسحاق بن عمار الساباطي فإن عبارته هذه هي بعينها عبارة الشيخ في الفهرست[٢] وهو اشتباه وخطأ حيث لم يكن ابن عمار الساباطي، والأظهر من حاله هو الحسن للرواية ولرواية الكافي وقد تقدم التحقيق فلا يعاد[٣].

قوله: إسماعيل بن الفضل:

في الدراية: «إسماعيل، ومحمد، وإسحاق، ويعقوب، بنو الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وكل هؤلاء ثقات من أصحاب الصادقعليه‌السلام»[٤].

⇐ بالحاشية: حاشيته على مختلف العلامة الحلي التي سماها (منهاج الشريعة) أو مفتاح الشريعة، راجع: مقدمة الكتاب عند ذكر مصادره (ص ٨٥).

١ ـ راجع: معالم العلماء لابن شهراشوب المازندراني: ص ١٠ طبع النجف.

٢ ـ يعني عبارة ابن شهراشوب هي بعينها عبارة الشيخ في إسحاق بن عمار في الفهرست، راجع: ص ٣٩، برقم ٥٢ من الفهرست.

٣ ـ راجع: ما ذكره في ترجمة إسحاق بن عمار (ص ٢٦٦) الخ.

٤ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٣٦، طبع النجف الأشرف.

قوله: إسماعيل بن قتيبة:

قال الصالح: «عده العلامة من أصحاب الرضا عليه السلام وقتيبة بضم القاف وفتح التاء والباء بينهما ياء ساكنة مثناة من تحت»[١].

قوله: إسماعيل بن محمد الحميري:

نقل المصنف وغيره عن الخلاصة: أنه ثقة جليل القدر عظيم المنزلة، فراجعتها وفيها «فقيه جليل القدر» انتهىٰ[٢] وهو الأقرب لأنه من المعلوم أنه كان

---

١ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٤ ، ص ٢٣٧ طبع طهران سنة ١٣٨٤ هـ، وراجع: خلاصة العلامة الحلي ـ القسم الثاني ـ: ص ١٩٩ برقم ٢.

٢ ـ ولكن الموجود في جميع نسخ الخلاصة المصححة كما ذكره المصنف أي «ثقة جليل القدر عظيم الشأن والمنزلة رحمه الله تعالىٰ» وكل من نقل عن الخلاصة نقل هذه الجملة كالميرزا الاسترابادي في منهج المقال والوسيط، والحائري في منتهىٰ المقال، وعده العلامة في القسم الأول من الخلاصة، ولعل نسخة صاحب الكتاب من الخلاصة جاءت مصحفة إذ لم يعهد أن الحميري كان فقيهاً، ولم يصفه أحد بذلك من أرباب المعاجم، فلاحظ.

وقد ترجم للحميري في أكثر المعاجم لا سيما التي تعرضت لتراجم أعلام الأدب والشعر، وممن ترجم له ترجمة مفصلة منظور محمد بن مكرم المولود سنة ٦٣٠ هـ والمتوفىٰ سنة ٧١١ هـ، في كتابه مختار الأغاني في الأخبار والتهاني: ج ١ ، ص ٢٢٩، طبع القاهرة سنة ١٣٨٥ هـ، ومما ذكره ابن منظور قوله: «قال إسماعيل التيمي: كنت عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام وقد استأذن عليه آذنه للسيد فأذن له، وأقعد حرمه خلف ستر، فدخل

⇐

يشرب الخمر ومع ذلك كان مصراً عليه.

ويؤيده اسوداد وجهه عند الموت، فعن حواشي الشيخ البهائي علىٰ الخلاصة، أنه قال: «كان كيسانياً، وكان يشرب الخمر، فمر يوماً في طريق من طرق المدينة ومعه إبريق فيه خمر فلقيه الصادق عليه السلام فقال له: يا حميري ما في إبريقك؟ فقال: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله إنه لبن، فقال عليه السلام: صب في كفي من اللبن فصبه في كفه عليه السلام فإذا هو لبن، فقال له الصادق عليه السلام: من إمام زمانك؟ فقال: الذي

⇐ وسلم وجلس، فاستنشده فأنشده:

أمرر علىٰ جدث الحسين ... فقل لأعظمه الزكية

إلىٰ آخر خمسة أبيات، قال: فرأيت دموع جعفر تتحدر علىٰ خديه ولحيته وارتفع البكاء والصراخ من داره حتىٰ أمره بالإمساك فأمسك» ثم قال: «قال فضيل ـ يعني الرسان ـ أنشدت جعفر بن محمد ـ رضي الله عنهما ـ قصيدة السيد:

لأم عمرو باللوىٰ مربع ... دارسة أعلامه بلقع

فسمعت النحيب في داره، فسألني لمن هي؟ فأخبرته أنها للسيد، فسألني عنه فعرفته وفاته، فقال: رحمه الله، قلت: إني رأيته يشرب نبيذ الرستاق، قال: أتعني الخمر؟ قلت: نعم، قال: وما خطر ذنب عند الله أن يغفره لمحب علي بن أبي طالب «إنّ محب علي لاتزل له قدم إلّا ثبتت الأخرىٰ».

ثم قال: «قال زيد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في النوم وقدامه رجل جالس عليه ثياب بيض فنظرت إليه فلم أعرفه إذ التفت إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:

لأم عمرو باللوىٰ مربع

فأنشده إياها كلها ما غادر منها بيتاً واحداً وحفظتها عنه كلها في النوم».

وكان الحميري شاعراً مكثراً مطبوعاً، يقال: إن أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام ثلاثة: بشار، وأبو العتاهية، والسيد، فإنه لا يعلم أن أحداً قدر علىٰ جمع شعر أحد منهم حتىٰ يستوعبه كله، وليس له من الشعر ـ علىٰ كثرة تصرفه فيه وقوله له ـ إلّا وهو موصول بمدح بني هاشم وذم غيرهم ممن هو عنده ضد لهم.

حول الخمر لبناً» انتهىٰ.

ولم يعلم أنه تاب عنه، وأما أنه ترحم عليه الصادق عليه السلام وأنه من الأولياء وغير ذلك، فهو من وفور محبته وولائه، وهو غير ارتكاب الكبيرة المسقطة للاتصاف بالعدالة(١).

---

١ ـ روىٰ الكشي في رجاله: ص ٢٤٢ قال: «حدثني نصر بن الصباح قال: حدثنا إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني علي بن إسماعيل، أخبرني فضيل الرسان، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام ـ بعدما قتل زيد بن علي ـ فأدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يا فضيل قتل عمي زيد بن علي؟ قلت: نعم جعلت فداك، قال: رحمه الله، أما إنه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان صدوقاً، أما إنه لو ظفر لوفىٰ، أما إنه لو ملك لعرف كيف يضعها، قلت: يا سيدي ألا أنشدك شعراً؟ قال: أمهل، ثم أمر بستور فسدلت، وبأبواب ففتحت ثم قال: أنشد، فأنشدته:

لأم عمرو باللوىٰ مربع　　　طامسة أعلامها بلقع

ثم أورد الكشي القصيدة المتضمنة اثني عشر بيتاً ـ فسمعت نحيباً من وراء الستر وقال: من قال هذا الشعر؟ قلت: السيد بن محمد الحميري، فقال: رحمه الله، قلت: إني رأيته يشرب نبيذ الرستاق، قال: تعني الخمر؟ قلت: نعم، قال: رحمه الله، وما ذلك علىٰ الله أن يغفر لمحب علي»، ثم أورد الكشي روايات أخرىٰ تدل علىٰ ولائه، فراجعها.

وقال الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ منهج المقال للاسترابادي: «وجدت أنه كتب من خط الكفعمي رحمه الله قيل للصادق عليه السلام: إن السيد لينال من الشراب، فقال: إن زلت له قدم فقد ثبتت له أخرىٰ، ولما أنشد عنده قصيدته (لأم عمرو) جعل عليه السلام يقول: شكر الله لإسماعيل قوله، فقيل له: إنه ليشرب النبيذ، فقال عليه السلام: تلحق مثله التوبة، ولا يكبر علىٰ الله تعالىٰ أن يغفر الذنوب لمحبنا ومادحنا، ولما توفي ببغداد أتىٰ من الكوفة تسعون كفناً فكفنه الرشيد ورد أكفان العامة، وصلىٰ عليه المهدي وكبر عليه خمساً، وتوفي سنة ١٧٣».

وكانت ولادته في عمان من أبوين شيعيين سنة ١٠٥ هـ، ووفاته في بغداد وذكره ابن شهراشوب المازندراني في معالم العلماء: ص ١٤٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، ⇐

قوله: إسماعيل بن مرار:

بفتح الميم، وتشديد الراء، وألف، ومهملة، قاله الخليل[1] وحكم جماعة بجهالته.

قال في المجمع: «وفيه ـ أي في السند ـ إسماعيل بن مرار ويسار وكلاهما مجهولان»[2].

وفي المدارك: «وهذه الرواية ضعيفة السند باشتمالها علىٰ إسماعيل بن مرار وهو مجهول».

قوله: إسماعيل بن مسلم السكوني:

وقد ذكرناه بعنوان إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

قوله: إسماعيل بن همام:

روىٰ عنه الحكم بن بهلول، وهو مجهول، وهو روىٰ عن الحسن بن زياد

⇐ وجعله من شعراء أهل البيت عليهم السلام المجاهرين، وقال: «السيد أبو هاشم إسماعيل بن محمد بن مزيد بن محمد بن وداع بن مفرغ الحميري من أصحاب الصادق ولقي الكاظم عليهما السلام وكان في بدء الأمر خارجياً ثم كيسانياً ثم إمامياً...» وشعره كثير، وقد جمع له في هذا العصر ديوان شعر طبع سنة ١٣٨٦ هـ ببيروت، في ٤٧٦.

١ ـ الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني، قاله في شرحه للكافي (مخطوط).

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلي.

علىٰ ما يظهر من التهذيب في باب الخمس[١].

* * *

باب أسيد

أسيد بن زيد بن نجيح الجمال القرشي الهاشمي:

روىٰ عن أبي مريم الأنصاري، وعمرو بن أبي المقدام، وعمرو بن شمر الجعفي، وجماعة من مشايخ الكوفة، ضعفه الجمهور، ورموه بالكذب ورواية المناكير وقالوا: إنه متروك.

وفي تهذيب الرجال عن يحيىٰ بن معين: أسيد كذاب[٢].

وقال الذهبي: مات قبل المائتين والعشرين[٣] هذا كله بخط السيد المهدي[٤].

* * *

١ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي ـ باب الخمس والغنائم ـ: ج ٤، ص ١٢٤ الحديث الـ(١٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٤٤ طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ فإنه تلخيص تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، الذي نقل عنه السيد المهدي بحر العلوم ﷺ ونقل ابن حجر (ص ٣٤٥) عن ابن البزار: أنه قال: «قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه».

٣ ـ راجع: ميزان الاعتدال للذهبي: ج ١، ص ٢٥٦، برقم ٩٨٦ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ.

٤ ـ يقصد بالسيد المهدي: الملقب ببحر العلوم ﷺ.

باب أشجع

قوله: الأشجع السلمي:

في العوالم[١] عن أمالي الطوسي بإسناده «عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام قال: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل أشجع السلمي يمدحه فوجده عليلاً فجلس وأمسك، فقال له الصادق عليه السلام: عد عن العلة واذكر ما جئت له، فقال له:

ألبسك الله منه عافية ... في نومك المعتري وفي أرقك
يخرج من جسمك السقام كما ... أخرج ذل السؤال من عنقك

فقال: يا غلام أيش معك؟ قال: أربعمائة درهم، قال: أعطها للأشجع، قال: فأخذها وشكر وولىٰ، فقال: ردوه، فقال: يا سيدي سئلت فأعطيت فلم رددتني؟ قال: حدثني أبي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: خير العطاء ما أبقىٰ نعمة باقية، وإن الذي أعطيتك لا يبقي نعمة باقية، وهذا خاتمي فإن أعطيت به عشرة آلاف درهم، وإلّا

---

١ ـ كتاب العوالم: اسمه جامع العلوم والمعارف والأحوال، من الآيات والأخبار والأقوال، وهو كتاب كبير يزيد علىٰ مجلدات (البحار) بكثير، بل قيل إنه يبلغ مائة مجلد، توجد نسخته في بلدة يزد وهو للعلامة المحدث الشيخ عبد الله بن نور الدين (أو نور الله) البحراني تلميذ المجلسي الثاني، طبع بعضه.

فعد إلي وقت كذا وكذا أوفك إياها، فقال: يا سيدي قد أغنيتني» الحديث(١).

* * *

باب أشعث

قوله: أشعث بن سعيد:

بخط السيد المهدي: «أشعث بن سعيد ضعفه الجمهور، ورموه بالكذب، وقالوا: إنه يروي المناكير عن الثقات، وأحسنهم رأياً من ضعفه لسوء حفظه» انتهىٰ(٢).

ولا يخفىٰ أن المناكير عند الجمهور هو كل ما خالف مذهبهم من مثالب

---

١ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٧٦ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ. والأشجع السلمي ـ هذا ـ عده ابن شهراشوب في معالم العلماء: ص ١٥٣، طبع النجف الأشرف، من شعراء أهل البيت عليهم السلام المتكلفين، فراجعه.

٢ ـ ترجم لأشعث بن سعيد ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٢٦٣ برقم ٩٩٥، ورمز بحرف (ت . ق) إلىٰ أنه جاء ذكره في صحيح الترمذي وسنن ابن ماجة القزويني، وطعن بالمترجم له طعناً مراً.
وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٣٥١ وطعن به طعوناً كثيرة، ونقل عن أبي حاتم أنه «ضعيف الحديث منكر الحديث سيّىء الحفظ يروي المناكير». ونقل عن هشيم: «أبو الربيع السمان كان يكذب» ثم قال: «وقال الفلاس كان لا يحفظ وهو رجل صدق» ثم نقل عن ابن عبد البر في كتاب الكنىٰ: «هو عندهم ضعيف الحديث اتفقوا علىٰ ضعفه لسوء حفظه» وأبو الربيع السمان كنية أشعث بن سعيد.

بعض الصحابة، وكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام فلا عبرة بهذا الكلام.

قوله: أشعث بن قيس الكندي:

في الخرايج: «إنّ الأشعث بن قيس استأذن على علي عليه السلام فرده قنبر فأدمى أنفه، فخرج علي عليه السلام فقال: ما لي ولك يا أشعث»[1] وزاد على هذا الكلام في مرآة العقول: «وقد روي في أخبار كثيرة: أن هذا الملعون بايع ضباً مع جماعة من الخوارج خارج الكوفة وسموه أمير المؤمنين، كذا استهزأ هذا الملعون به عليه السلام ».

وفي البحار عن شرح النهج: «روى يحيى البرمكي عن الأعمش، أن جريراً والأشعث خرجا إلى جبانة بالكوفة فمر بهما ضب يعدو وهما في ذم علي عليه السلام فنادياه: يا أبا الحسل هلم يدك نبايعك بالخلافة فبلغ علياً قولهما فقال: إنهما يحشران يوم القيامة وإمامهما ضب»[2].

---

١ ـ لم أجده في الخرائج والجرائح المطبوع بإيران سنة ١٣٠٥ هـ، ولعله مذكور في النسخة المخطوطة التي رآها شيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ فإنه ذكر في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦ أنه رأى نسخة بعنوان (الخرائج) لكنها تخالف المطبوع، ذكر كاتبها أنه كتبها عن نسخة خط السيد مهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني الذي فرغ من كتابة نسخته في سنة ٧٤٨ هـ، أولها «الحمد لله الذي أفاض من فيض جوده على أفضل أصفيائه نوراً ـ إلى قوله ـ: وبعد فهذا كتاب يتضمن معجزات النبي المصطفى وابن عمه علم الهدى، ومولاتنا فاطمة الزهراء».

٢ ـ راجع: كتاب بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٤٩، الباب الـ (١٢٤) في أحوال سائر أصحابه عليه السلام الحديث الثالث عشر، طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع أيضاً: كتاب الفتن منه ـ باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا على الحق ولم يخالفوا أمير المؤمنين عليه السلام

⇐

وقد أعان هذا الملعون علىٰ قتله عليه السلام كما ذكره الشيخ المفيد في كتاب الإرشاد وغيره وذلك أن ابن ملجم ـ لعنه الله ـ وشبيب بن بجرة ووردان بن خالد كمنوا لقتله وجلسوا مقابل السدة التي كان يخرج منها أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ الصلاة، وقد كانوا قبل ذلك ألقوا إلىٰ الأشعث بن قيس ما في نفوسهم من العزيمة علىٰ قتل أمير المؤمنين عليه السلام وواطأهم علىٰ ذلك، وحضر الأشعث بن قيس في تلك الليلة لمعونتهم علىٰ ما اجتمعوا عليه، وكان حجر بن عدي رحمه الله بائتاً في المسجد، فسمع الأشعث يقول: يابن ملجم النجا النجا لحاجتك فقد فضحك الصبح، فأحس حجر بما أراد الأشعث، فقال له: قتلته يا أعور، وخرج مبادراً ليمضي إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ليخبره الخبر ويحذره من القوم، فخالفه أمير المؤمنين عليه السلام في الطريق، فدخل المسجد، فسبقه ابن ملجم ـ لعنه الله ـ فضربه بالسيف، وأقبل حجر والناس يقولون قتل أمير المؤمنين عليه السلام» انتهىٰ[1].

ويعرف استحقاق الملعون اللعن مما ذكرناه في آخر الطعن الأول علىٰ

⇐ وبعض المخالفين والمنافقين ـ: ج ٨، ص ٧٢٨ طبع إيران كمباني القديم، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

وذكر أيضاً في الشرح: ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ ما نصه: «ذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين من علي عليه السلام قائلين فيه السوء، ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة» ثم عدّ منهم الأشعث بن قيس الكندي وجرير بن عبد الله البجلي، وقال: كانا يبغضانه، وهدم علي عليه السلام دار جرير بن عبد الله مرتين، ثم ذكر قول علي عليه السلام للأشعث بن قيس: منافق ابن كافر حائك ابن حائك، إني لأجد منك تيه الغرل» أي الصبي.

١ ـ راجع: إرشاد الشيخ المفيد رحمه الله في الفصل الذي عقده لذكر أسباب قتل أمير المؤمنين عليه السلام طبع إيران.

الأول من كتابنا (كتاب المطاعن) من أراده فليراجع، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ذمه في ترجمة عمرو بن حريث.

قوله: أصبغ بن نباتة:

بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الموحدة، قاله الخليل.

وقال صالح: نباتة بضم النون وزاد عليه الخليل: أنه بالموحدة والألف والمثناة فوق الهاء[١].

وفي البحار: «كان الأصبغ بن نباته من شرطة الخميس[٢] وكان فاضلاً».

والتتبع يرشد إلىٰ أن هذا الرجل من أجل أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وهو الذي أعان أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ تغسيل سلمان الفارسي رحمه الله وممن حمل السرير لسلمان لما أراد أن يكلم الموتىٰ.

وعن معادن الحكمة عن الكليني في الرسائل «عن علي بن إبراهيم بإسناده ـ في حديث طويل ـ أن أمير المؤمنين عليه السلام دعا كاتبه عبيد بن أبي رافع[٣]

---

١ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط)، وراجع أيضاً: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٧٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ ـ راجع: البحار للمجلسي الثاني: ج ٨، ص ٧٢٧ طبع إيران كمباني نقلاً عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله، وذكر أيضاً الشيخ المفيد في الاختصاص: ص ٦٥ من طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ، بسنده عن الأصبغ بن نباتة، قال: قلت له: كيف سميتم (شرطة الخميس) يا أصبغ؟ فقال: إنا ضمنا له الذبح وضمن لنا الفتح، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٩٦ في ترجمة الأصبغ بن نباتة.

٣ ـ هكذا جاء في الأصل ولكن الصحيح (عبيد الله بن أبي رافع) كما نقل هو الحديث ⟸

فقال له: أدخل علي عشرة من ثقاتي، قال: سمهم لي يا أمير المؤمنين، فقال له: أدخل أصبغ بن نباتة، وأبا الطفيل عامر بن واثلة الكناني، وزر بن حبيش الأسدي، وجويرية بن مسهر العبدي، وخندف بن زهير الأسدي، وحارثة بن مضرب الهمداني، والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، ومصابيح النخع: علقمة بن قيس، وكميل بن زياد، وعمير بن زرارة، فدخلوا عليه» الحديث.

ورواه الحر في الوسائل عن كتاب المحجة لابن طاووس عن كتاب الرسائل للكليني[1].

⇐ المذكور عن الرسائل عن كتاب المحجة لابن طاووس، وفي كتاب المحجة جاء عبيد الله لا عبيد، إذ لم يكن لأبي رافع ابن يسمىٰ (عبيد) بل له ولدان عبيد الله وعلي كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣، في ترجمة أبي رافع فراجعه.

١ ـ راجع: آخر الفائدة السابعة من الفوائد الاثنتي عشرة التي ألحقها بآخر الوسائل وجعلها خاتمة له، وكتاب الرسائل: هو رسائل الأئمة لثقة الإسلام الكليني محمد بن يعقوب، ذكره النجاشي في ترجمته: ص ٢٩٢، وهو من المخطوطات التي لا وجود لها اليوم ـ علىٰ ما نعلم ـ وقد نقل عن هذا الكتاب علم الهدىٰ بن الفيض الكاشاني في كتابه معادن الحكمة في مكاتيب الأئمة عليهم السلام، كما نقل عنه السيد رضي الدين علي بن طاووس في كشف المحجة: ص ١٥٩ وص ١٧٣ ، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هـ، راجع تتمة الحديث المذكور في كتاب كشف المحجة: ص ١٧٤.

وذكره أيضاً الحر في مقدمة الوسائل في الفصل الذي عقده في ذكر الكتب التي نقل عنها في الكتاب بالواسطة إذ لم تصل إليه، وعد منها كتاب الرسائل لمحمد بن يعقوب الكليني، راجع: ج ١ ، ص ٧ طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ.

أصفياء علي عليه السلام :

في البحار: محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: قال الحكم بن علي: من أصفياء أصحابه عليه السلام عمرو بن الحمق الخزاعي عربي، وميثم التمار، وهو ميثم بن يحيىٰ مولىٰ، ورشيد الهجري، وحبيب بن مظهر الأسدي، ومحمد بن أبي بكر(١).

* * *

باب الياس

قوله: الياس:

قال في الحاشية: قوله: ابن بنت الياس صفة للحسن لا صفة لعلي كما سيجيء في الحاشية عند ترجمة رقيم بن الياس(٢).

* * *

١ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، كتاب الفتن ـ في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام ـ، وراجع رجال البرقي: ص ٤ طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع: الحاشية للمصنف ـ صاحب النقد ـ: ص ٤٩ وص ١٣٥، في ترجمة رقيم بن الياس.

باب أنس

قوله: أنس بن عياض:

وجدت بخط السيد مهدي قدس سره عن تهذيب الرجال: «أنس بن عياض بن ضمرة، ويقال: أنس بن عياض بن عبد الرحمان الليثي أبو ضمرة الذي ذكر فيمن روي عنه أنس. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام وفيمن روىٰ عن أنس: أحمد بن محمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعي، ثم حكىٰ توثيقه عن أبي أحمد بن عدي، ومحمد بن سعد، وعن يحيىٰ بن معين ـ في رواية الدوري ـ وفي أخرىٰ: صويلح، وعن أبي زرعة، والنسائي: لا بأس به، بل الظاهر لا لبس به، وعن يونس بن عبد الأعلىٰ، قال: ما رأيت أحداً ممن لقينا أحسن خلقاً ولا أسمح بعلمه منه، ولقد قال لنا مرة: والله لو تهيأ لي أن أحدثكم بكل ما عندي في مجلس واحد لحدثتكموه، مات سنة مائتين، وقيل: ثمانين ومائة، والصحيح الأول، فإنه تولد ـ بعض من روىٰ عنه ـ بعد الثمانين» انتهىٰ[1].

---

١ ـ راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٧٥ طبع حيدر آباد الدكن، فإنه تلخيص (تهذيب الكمال) في الرجال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، وهو غير مطبوع، ونقل عنه السيد المهدي بحر العلوم قدس سره.

قوله: أنس بن مالك أبو حمزة:

وبخط السيد عن تهذيب الرجال: «أنس بن مالك خدم رسول الله صلى الله عليه وآله عشر سنين مدة مقامه بالمدينة وهو ابن عشر سنين، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ابن عشرين سنة، حكىٰ ذلك رواية عنه.

قال: روىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن أبي بن كعب، وسلمان، وأبي ذر، وعبد الله بن عباس، وعن فاطمة الزهراء عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وذكر روايته عن جماعة كثيرة، ولم يذكر له رواية عن علي عليه السلام مع اتساع روايته عن الرجال، وفيه دلالة علىٰ انحرافه، ثم حكىٰ أنه لم يبتل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا رجلين معيقيب كان به داء الجذام، وأنس بن مالك كان به وضح، وروي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال: رأيت أنس بن مالك أبرص وبه وضح، وعمر عمراً طويلاً، وحكي عن الأكثر أنه تجاوز المائة» انتهىٰ ما بخطه[1].

وفي البحار، قال ابن أبي الحديد: «وذكر جماعة من مشايخنا البغداديين أن عدة من الصحابة والتابعين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام كاتمين لمناقبه حباً

---

١ ـ راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٩، وقد ترجم له ترجمة طويلة وقال في آخرها: «... وقال علي بن المديني: آخر من بقي بالبصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أنس، وقال الأنصاري: مات وهو ابن مائة وسبع سنين، وقال وهب بن جرير عن أبيه: مات أنس سنة ٩٥ هـ، وكذا قال شعيب بن الحبحاب، وقال همام بن قتادة سنة ٩١ هـ وقال معن بن عيسي عن بعض: مات أنس سنة ٩٢ هـ، وقال ابن علية وأبو نعيم وخليفة وغيرهم: مات سنة ٩٣ هـ، وأقرب ما قيل في وفاته سنة ٩٣ هـ، فعلىٰ هذا غاية ما يكون عمره (١٠٣) وقد نصّ علىٰ ذلك خليفة بن خياط في تاريخه فقال: مات سنة ٩٣ هـ وهو ابن (١٠٣) سنة».

للدنيا، منهم أنس بن مالك ناشد علي الناس في الرحبة أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقام اثنا عشر رجلاً فشهدوا بها، وأنس بن مالك في القوم لم يقم، فقال له: يا أنس ما يمنعك أن تقوم فتشهد ولقد حضرتها؟ فقال: يا أمير المؤمنين كبرت ونسيت[١] وكان ممن أنكر ذلك اليوم زيد بن أرقم، فدعا عليه بالعمىٰ فكف بصره»[٢].

وفيه أيضاً:

«كتب أصحابنا عن جابر الأنصاري أنه استشهد أمير المؤمنين أنس بن مالك فلم يشهد ـ أي بقوله صلى الله عليه وآله من كنت مولاه فعلي مولاه ـ فقال عليه السلام لأنس: لا أماتك الله حتىٰ يبتليك ببرص لا تغطيه العمامة»[٣] وسيجيء ذمه في ترجمة عبد

---

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، وزاد ـ بعد قوله: كبرت ونسيت ـ «فقال: اللهم إن كان كاذباً فارمه بها بيضاء لا تواريها العمامة، قال طلحة بن عميرة: فوالله لقد رأيت الوضح به بعد ذلك أبيض بين عينيه» ثم قال ابن أبي الحديد ـ بعد ذلك ـ: «وروىٰ عثمان بن مطرف: أن رجلاً سأل أنس بن مالك ـ في آخر عمره ـ عن علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: إني آليت أن لا أكتم حديثاً سئلت عنه في علي بعد يوم الرحبة، ذاك رأس المتقين يوم القيامة، سمعته والله من نبيكم».

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٦٢.

٣ ـ راجع: بحار الأنوار للمجلسي الثاني: ج ٤١، ص ٢٠٦، طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ، روىٰ ذلك عن تاريخ البلاذري وحلية الأولياء لأبي نعيم الاصفهاني وذكر ذلك أيضاً الصدوق في الخصال، باب الأربعة، وفي الأمالي، المجلس السادس والعشرين، والمفيد في الإرشاد في أحواله عليه السلام.

⟸

الله أبي هريرة، والبراء بن عازب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

أولياء علي عليه السلام

في البحار «محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال علي بن الحكم: من أوليائه العلم الأزدي، وسويد بن غفلة الجعفي، والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، وأبو عبد الله الجدلي وأبو يحيىٰ حكيم بن سعد الحنفي»[1].

ومعنىٰ الأولياء يظهر مما رواه فيه أيضاً: عن محمد بن الحسن الشحاذ عن سعد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد بن

⇐ وذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ٤، ص ٣٨٨ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ: «المشهور أنّ علياً عليه السلام ناشد الناس الله في الرحبة بالكوفة فقال: أنشدكم الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لي ـ وهو منصرف من حجة الوداع ـ: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقام رجال فشهدوا بذلك فقال عليه السلام لأنس بن مالك: لقد حضرتها فما بالك؟ فقال: يا أمير المؤمنين كبرت سني، وصار ما أنساه أكثر مما أذكره، فقال له: إن كنت كاذباً فضربك الله بها بيضاء لا تواريها العمامة، فما مات حتىٰ أصابه البرص. وذكر ابن قتيبة حديث البرص والدعوة التي دعا بها أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ أنس بن مالك في كتاب المعارف في باب البرص من أعيان الرجال، وابن قتيبة غير متهم في حق علي عليه السلام علىٰ المشهور من انحرافه عنه».

١ ـ راجع: بحار الأنوار، كتاب الفتن: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، وراجع أيضاً: رجال البرقي: ص ٤، طبع طهران دانشگاه سنة ١٣٨٣ هـ، والخلاصة للعلامة الحلي ـ آخر القسم الأول ـ باب الكنىٰ: ص ١٩٢ طبع النجف الأشرف.

الهيثم، عن علي بن الحسين الفزاري، عن آدم التمار الحضرمي، عن ابن ظريف، عن ابن نباتة، قال: وضرب علي عليه‌السلام على كتفي ثم شبك أصابعه في أصابعي ثم قال: يا أصبغ قلت: لبيك وسعديك يا أمير المؤمنين، فقال: إن ولينا ولي الله، فإذا مات ولي الله كان من الله بالرفيق الأعلىٰ، وسقاه من نهر أبرد من الثلج، وأحلىٰ من الشهد، وألين من الزبد، فقلت: بأبي أنت وأمي وإن كان مذنباً؟ فقال: نعم وإن كان مذنباً، أما تقرأ القرآن ﴿**أولئك الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً**﴾ يا أصبغ إن ولينا لو لقي الله وعليه من الذنوب مثل زبد البحر ومثل عدد الرمل لغفرها الله ـ إن شاء الله تعالىٰ»[1].

❊ ❊ ❊

باب أوس

قوله: أوس بن أوس:

كتب السيد بخطه عن تهذيب الرجال: «أن له صحبة، نزل الشام وسكن دمشق، ومات بها، ومسجده بها في درب القتلىٰ، روىٰ عن النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله في فضل يوم الجمعة والاغتسال فيه» انتهىٰ[2].

❊ ❊ ❊

١ ـ راجع بحار الأنوار: ج ٦٨، ص ٦٠، الحديث الـ (١١٠) طبع طهران سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ ـ راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ج ١، ص ٣٨١ طبع حيدر آباد دكن، وذكره أبو نعيم الاصفهاني في حلية الأولياء، وأرخ وفاته بسنة ٥٩ هـ، وترجم له أيضاً أبو زكريا النووي في تهذيب الأسماء واللغات: ج ١، ص ١٢٩ طبع مصر.

باب أويس تصغير أوس

قوله: أويس القرني:

في البحار: أويس بن أنس القرني، وعده من الأركان وأنه يشفع في مثل ربيعة ومضر(١).

وفي إعلام الورىٰ: «ومنه قوله عليه السلام بذي قار وهو جالس لأخذ البيعة: يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً، يبايعوني علىٰ الموت، قال ابن عباس: فجعلت أحصيهم فاستوفيت عددهم تسعمائة رجل وتسعة وتسعين رجلاً، ثم انقطع مجيء القوم، فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ماذا حمله علىٰ ما قال؟ فبينا أنا متفكر في ذلك إذ رأيت شخصاً قد أقبل حتىٰ دنا فإذا هو رجل عليه قباء صوف معه سيفه وترسه وأداوته، فقرب من أمير المؤمنين عليه السلام فقال: امدد يدك أبايعك فقال عليه السلام: علىٰ مَ تبايعني؟ قال: علىٰ السمع والطاعة، والقتال بين يديك حتىٰ أموت أو يفتح الله عليك، فقال عليه السلام له: ما اسمك؟ قال: أويس قال عليه السلام: أنت أويس القرني؟ قال: نعم قال: الله أكبر، أخبرني حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله أني أدرك رجلاً من أمته يقال له: أويس القرني يكون من حزب الله ورسوله صلى الله عليه وآله، يموت علىٰ الشهادة يدخل في شفاعته مثل ربيعة ومضر»(٢).

---

١ ـ راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٦، طبع طهران (كمپاني) القديم.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ١٧٣، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ في الباب الثالث، ⟸

والقرني نسبة إلىٰ قرن بفتح القاف والراء بطن من مراد، كذا ذكره الشهيد في الروضة[١] وخطأ صاحب الصحاح حيث جعل أويساً القرني: نسبة إلىٰ قرن المنازل وهو الميقات المعروف.

وقال الكشي: «قتل أويس مع علي عليه السلام في الرجالة»[٢].

* * *

باب أيوب

قوله: أيوب بن عطية الأعرج:

قال المصنف: «ويحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعيد هذا واحداً، كما يظهر من الفهرست في باب الكنىٰ، حيث قال أبو عبد الرحمن الأعرج له كتاب»[٣].

⇐ وذكر ذلك المجلسي في البحار: ج ٤٢، ص ١٤٧ طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ، نقلاً عن إرشاد الشيخ المفيد، والخرائج والجرائح للقطب الراوندي.

١ ـ الروضة شرح اللمعة الدمشقية، المتن للشهيد الأول والشرح للشهيد الثاني، مطبوع.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٩١، برقم ٣٥ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ ذكر ذلك المصنف (صاحب النقد) في الهامش: ص ٥٢، لا في المتن وجعل رمزه (منه)، وراجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٢٢، برقم ٨٨٣، باب من عرف بكنيته ولم أقف له علىٰ اسم، فإنّ الذي يظهر من قوله: «لم أقف له علىٰ اسم» واقتصاره عليه أنهما واحد، وإن كان الذي يظهر من كتاب رجاله أنهما اثنان حيث ذكره تارة ـ في باب أصحاب الصادق عليه السلام ـ ⇐

قوله: أيوب بن نوح:

روىٰ عن محمد بن أبي حمزة كما يظهر من التهذيب[١].

وقال المصنف رحمه الله [٢]: «روىٰ عنه موسىٰ بن القاسم البجلي كثيراً كما يظهر من كتاب الحج من التهذيب[٣] وروىٰ عنه علي بن الحسن بن فضال كما يظهر من باب استعمال فضل وضوء الحائض من الاستبصار»[٤].

⟸ بعنوان: أيوب بن عطية الأعرج السكوني: ص ١٥٠، برقم ١٦٤، وأخرىٰ في باب الكنىٰ من أصحابه عليه السلام بعنوان: أبو عبد الرحمن الأعرج الكوفي: ص ٣٣٩ برقم ٧، وكتاب رجاله متأخر تأليفه عن تأليف الفهرست، ولذا يحيل إليه غالباً، وإنما لم يذكر أيوب بن عطية أبا عبد الرحمن الحذاء في الفهرست لعله لعدم وقوفه علىٰ كتاب له، والفهرست إنما هو في ذكر المصنفين من الرجال ولذا قال المصنف في هامش كتابه: «ويحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعيد هذا واحداً» ولم يقطع بالاتحاد، واستند في الاحتمال علىٰ ما يظهر من الفهرست فلاحظ.

١ ـ راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، في باب تطهير الثياب من النجاسات: ج ١، ص ٢٧١ الحديث الـ (٨٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ، وص ٢٢١، في باب المياه وأحكامها، الحديث الـ (١٥)، وج ٤، ص ٢٢٨، في حكم المسافر والمريض في الصيام، الحديث الـ (٤٤).

٢ ـ قاله المصنف رحمه الله في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٥٢ من الكتاب.

٣ ـ راجع: ج ٥، ص ١٣٨ كتاب الحج باب الطواف، الحديث الـ (١٢٩)، وص ١٤٧ في الخروج إلىٰ الصفا، الحديث الـ (٨)، وص ٢٠٧، باب الذبح، الحديث الـ (٣٤)، وص ٢٠٨، باب الذبح أيضاً، الحديث الـ (٣٦)، وص ٢٦٤، باب الرجوع إلىٰ منىٰ ورمي الجمار، الحديث الـ (١٢).

٤ ـ راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١، ص ١٧، الحديث الـ (٣)، باب استعمال فضل وضوء الحائض والجنب وسؤرهما، من كتاب الطهارة.

حرف الباء

باب بدر

بدر بن إسحاق بن بدر الأنماطي:

كان شخصاً تقياً من اخواننا الفاضلين قزويني.

* * *

باب البراء

قوله: البراء بن عازب:

روىٰ في إعلام الورىٰ «عن إسماعيل بن زياد قال: إن علياً عليه السلام قال للبراء بن عازب، يا براء يقتل ابني الحسين وأنت حي لا تنصره، فلما قتل الحسين عليه السلام كان البراء يقول: صدق والله علي بن أبي طالب، قتل الحسين بن علي عليهما السلام وأنا لم أنصره ويظهر الندم علىٰ ذلك والحسرة»(١).

وفي البحار: «كتب أصحابنا عن جابر الأنصاري أنه استشهد علي عليه السلام

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ١٧٧، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

البراء بن عازب قول النبي صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فعلي مولاه» انتهى[١].

في الخصال: «عن محمد بن المتوكل رضي الله عنه عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه البرقي، عن محمد بن سنان، عن الفضل بن عمر، عن أبي الجارود، عن جابر الأنصاري قال: خطبنا علي عليه السلام فقال: أيها الناس إنّ قدام منبركم هذا أربعة رهط من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، منهم أنس بن مالك، والبراء بن عازب، والأشعث بن قيس الكندي، وخالد بن يزيد البجلي، ثم أقبل على أنس فقال: يا أنس إن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أماتك الله حتى يبتليك ببرص لا تغطيه العمامة، وأما أنت يا أشعث فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أماتك الله حتى يذهب بكريمتيك، وأما أنت يا خالد فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أماتك الله إلّا ميتة جاهلية، وأما أنت يا براء فإن كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه ثم لم تشهد لي اليوم بالولاية فلا أماتك الله إلّا حيث هاجرت منه، قال جابر فكانوا كما دعا علي عليه السلام»[٢].

---

١ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٤١، ص ٢٠٦ طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه ـ باب الأربعة ـ: ج ١، ص ٢٠٧ طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وقد توفي البراء بن عازب سنة ٧٢ هـ بالكوفة عند نزوله بها، كما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، وكانت وفاته في أيام مصعب بن الزبير، وشهد مع علي عليه السلام حرب الجمل وصفين والنهروان وتجد له ذكراً في الكتب المؤلفة في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله.

قوله: البراء بن معرور:

قال المجلسي رحمه الله: ورد مدح البراء في تفسير الإمام عليه السلام(١).

أقول: لعله يريد بذلك ما روي بطرق متعددة، أنه نزلت فيه: **﴿إنّ الله يحبّ التوابين ويحب المتطهرين﴾** وذلك أنه روىٰ في الوسائل عن الخصال، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جرت في البراء بن معرور الأنصاري ثلاث من السنن؛ أما أولاهن: فإن الناس كانوا يستنجون بالأحجار فأكل البراء بن عازب الدباء فلان بطنه، فاستنجىٰ بالماء، فأنزل الله فيه: **﴿إنّ الله يحب التوابين ويحب المتطهّرين﴾** فجرت السنة في الاستنجاء بالماء، فلما حضرته الوفاة كان غائباً عن المدينة فأمر أن يحول وجهه إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصىٰ بالثلث من ماله، فنزل الكتاب بالقبلة وجرت السنة بالثلث(٢).

* * *

---

١ ـ يقصد بتفسير الإمام: تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وهو مطبوع، وورد مدحه ونزول الآية فيه فيما رواه الحر العاملي في الوسائل: ج ١ ، ص ٢٥٠، عن الخصال وعلل الشرائع للصدوق، والكافي للكليني رحمهما الله ـ.

٢ ـ راجع: الخصال: ج ١ ، ص ١٨٥ ، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ وراجع أيضاً: الوسائل: ج ١ ، ص ٢٥١، الباب الـ (٣٤) من أبواب أحكام الخلوة، طبع طهران سنة ١٣٧٦ هـ.

باب برد

قوله: برد الاسكاف:

قال في الذخيرة ـ في رواية برد الأسكاف ـ: «ولا يبعد إلحاق هذه الرواية بالصحاح وإن كان في طريقه برد الأسكاف ولم يوثقوه علماء الرجال، لأن له كتاباً يرويه ابن أبي عمير، ويستفاد من ذلك توثيقه»(١). وسيجيء في ابن أبي عـمير تحقيق أن روايته عن رجل هل تفيد التوثيق أم لا ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

* * *

---

١ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، للمحقق السبزواري المولىٰ محمد باقر بـن مـحمد مؤمن الخراساني المتوفىٰ سنة ١٠٩٠ هـ، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ ووجه استفادة توثيقه هو ما ادعىٰ الفقهاء الأوائل والأواخر من أن المرسل إذا كان عدلاً متحرزاً عن الرواية عن غير الثقة كابن أبي عمير وأمثاله يجعل مرسله في قوة المسند.
وظاهر الشهيد في الذكرىٰ اتفاق الأصحاب عليه حيث قال ـ عند تعداد ما يعمل به من الخبر ـ ما لفظه: «أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، ولهذا قبل الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيىٰ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، لأنهم لا يرسلون إلّا عن ثقة».
وصرح الشيخ الطوسي ﵀ في العدة بدعوىٰ الإجماع علىٰ ذلك حيث قال: «أجمعت الطائفة علىٰ أن محمد بن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ وأضرابـهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة».
وقد عدّ الكشي في رجاله: ص ٤٦٦ محمد بن أبي عمير من الفقهاء الذين أجمع أصحابنا علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم.

باب بريد

قوله: بريد بن معاوية:

ضبطه الصالح والخليل[١] «بضم الباء، وفتح الراء»، والعجلي بكسر المهملة، وسكون الجيم، وبنو عجل حي.

وفي المجمع: «بريد بن معاوية العجلي الثقة»[٢].

* * *

١ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢ ، ص ١٢١ من شرحه. والخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي. وشرحه مخطوط.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ أحمد الأردبيلي، وبريد ـ هذا ـ أحد الذين أجمعت العصابة علىٰ تصديقهم من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام وانقادوا لهم بالفقه كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٠٦، وروىٰ بسنده عن جميل بن دراج قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البختري المرادي، وزرارة بن أعين». وروىٰ أيضاً روايات أخرىٰ في مدحه، فراجعها.

باب بريدة

بريدة بن الخضيب الأسلمي:

قال حذيفة: خرج بريدة إلىٰ بعض طريق الشام ورجع وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وبايع الناس أبا بكر، فأقبل بريدة فدخل المسجد وأبو بكر علىٰ المنبر وعمر دونه بمرقاة، فناداهما من ناحية المسجد: يا أبا بكر ويا عمر، فقالا: يا بريدة أجننت؟ فقال لهما: والله ما جننت، لكن، أين سلامكما بالأمس علىٰ علي بن أبي طالب بأمرة المؤمنين؟ فقال له أبو بكر: يا بريدة الأمر يحدث بعد الأمر، وإنك غبت وشهدنا، والشاهد يرىٰ ما لا يرىٰ الغائب، فقال لهما: رأيتما ما لم يره الله ولا رسوله، ولكن وفىٰ لك صاحبك بقوله: «لو فقدنا محمداً لكان هذا تحت أقدامنا» ألا إن المدينة حرام علي أن أسكنها أبداً حتىٰ أموت فخرج بريدة بأهله وولده فنزل بين قومه بني أسلم، فكان يطلع في الوقت دون الوقت، فلما أفضىٰ الأمر إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام سار إليه وكان معه حتىٰ قدم العراق، فلما أصيب أمير المؤمنين عليه السلام سار إلىٰ خراسان فنزلها ولبث هناك إلىٰ أن مات رحمه الله»(١).

---

١ ـ راجع هذا الحديث في الدرجات الرفيعة للسيد علي خان المدني: ص ٤٠١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، وقال (ص ٤٠٣): «توفي بريدة سنة ٦٢ هـ، وقيل سنة ٦٣ هـ»، وقد شهد خيبر وأبلىٰ فيها بلاء حسناً، وشهد الفتح مع النبي صلى الله عليه وآله، واستعمله النبي صلى الله عليه وآله علىٰ صدقات قومه، سكن المدينة ثم انتقل إلىٰ البصرة، ثم إلىٰ مرو، وكان آخر من مات من ⇐

باب بزيع

قوله: بزيع:

قال المجلسي فيما وجدته بخطه: «روىٰ الكليني في الموثق، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن بزيعاً يزعم أنه نبي، فقال: إن سمعته يقول ذلك فاقتله، قال: فجلست غير مرة فلم يمكني ذلك».

وأما صحيحة الكشي التي أشار إليها المصنف فهذه بعد الإسناد المذكور: «عن ابن أبي يعفور، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل بزيع؟ فقلت له: قتل، قال: الحمد لله أما أنه ليس لهؤلاء المغيرية شيء خير من القتل، لأنهم لا يتوبون أبداً»[1] وليس فيه أن أبا عبد الله عليه السلام لعنه. نعم في رواية أخرىٰ غير

⇐ الصحابة بخراسان، وقد ترجم له من العامة كثير كابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٤٣٢ طبع حيدر آباد دكن، وفي الإصابة له ـ حرف الباء ـ والجزري في أسد الغابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، وهو أحد الاثني عشر الذين أنكروا علىٰ أبي بكر في تقدمه علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام وهم ستة من الأنصار وستة من المهاجرين، راجع: رجال البرقي طبع إيران، واحتجاج الطبرسي طبع إيران والنجف الأشرف.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٥٨، فقد ذكره في ترجمة أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص البراد الأجدع الأسدي، وذكر فيها الرواية المذكورة كما ذكر في رواية أخرىٰ قبلها أن الإمام الصادق عليه السلام لعنه وإنما حكم صاحب الكتاب بأنها غير صحيحة لأن في طريقها محمد ⇐

صحيحة لعنه والأمر في هذا سهل.

وروىٰ أيضاً: «عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ القمي، قال: بعث إليّ أبو جعفرعليه السلام غلامه ومعه كتابه فأمرني أن أصير إليه، فأتيته وهو بالمدينة نازل في دار بزيع»[1] الحديث.

وبقرينة أحمد بن محمد بن عيسىٰ أن يكون أبو جعفر هو الجواد عليه السلام فربما يتخيل تناقض هذه لما قبلها لظهور مدح بزيع ووجوده بداره، ويدفعه احتمال اشتهار الدار به وإن كان قد مات منذ حين، أو أن هذا غير بزيع المذكور هنا.

* * *

باب بسر

قوله: بسر بن أرطاة:

قال المصنف: «لما ترك علي عليه السلام حرب معاوية بعث معاوية بسر بن أرطاة إلى اليمن ليقتل من بها من شيعة علي عليه السلام وكان من قبل علي عليه السلام عبيد الله بن

⇐ بن خالد الطيالسي الذي لم يوثق في كتب الرجال، وبزيع ـ هذا ـ هو بزيع الحائك، والفرقة البزيعية ينتسبون إليه، وهم فرقة أقروا بنبوته وزعموا أن الأئمة عليهم السلام كلهم أنبياء وأنهم لا يموتون ولكنهم يرفعون، وزعم بزيع أنه صعد إلىٰ السماء، وأن الله تعالىٰ مسح علىٰ رأسه ومج في فيه، فإن الحكمة تثبت في صدره.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٩٧، في ترجمة زكريا بن آدم.

عباس فهرب من بسر، فوجه له ولديه قثماً وعبد الرحمن فقتلهما»[١] وهو الذي كشف عورته على علي عليه السلام ليحفظ نفسه كما فعل عمرو بن العاص ـ لعنه الله ـ.

باب بشر

قوله: بشر بن بشار:

بفتح الموحدة وشد المعجمة، كذا ضبطه الخليل[٢].

* * *

باب بشير

بفتح الموحدة وكسر المعجمة والخاتمة، قاله الخليل[٣] بشير بن بشار هو بشر المذكور على بعض النسخ.

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في الهامش (ص ٥٥).
٢ ـ الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني.
٣ ـ الخليل: هو الخليل بن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني.

قوله: بشير بن أبي مسعود الأنصاري قتل يوم الحرة:

وهو يوم وقعة، بعث يزيد بن معاوية ـ لعنه الله ـ بقتل أهل المدينة فقتل فيها اثنا عشر ألفاً ما بين صحابي وتابعي.

قوله: بشير بن إسماعيل بن عمار:

الظاهر أنه عمار بن حيان[١] الذي اشتبه على بعض الأعلام أنه ابن موسىٰ الساباطي، وقد تقدم في إسحاق بن عمار تحقيقه.

* * *

١ ـ وجه الاستظهار هو ما ذكره النجاشي في كتاب رجاله ـ في ترجمة إسحاق بن عمار بن حيان ـ: ص ٥٥، من قوله: «... وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل، وبشير بن إسماعيل كانا من وجوه من روىٰ الحديث».

باب بكار

قوله: بكار بن كردم:

قال في الذخيرة: «إنه مجهول»(١).

* * *

باب بكر

قوله: بكر بن أبي بكر:

كأن صاحب الذخيرة لم يطلع على رجال الشيخ(٢) فإنه قال فيها: «بكر بن

---

١ ـ ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال للاسترابادي: ص ٧٠، ما نصه: «حكم خالي ـ يعني المجلسي الثاني ـ بكونه ممدوحاً لأن للصدوق طريقاً إليه، ويروي عنه ابن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، وفيه إشعار بوثاقته كما مر في الفوائد»، راجع: الفائدة الثالثة التي ذكرها الوحيد في المقدمة: ص ٩.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٥٧، برقم ٣٩ ـ باب أصحاب الصادق عليه السلام ـ، وصاحب الذخيرة هو المحقق السبزواري شارح إرشاد العلامة الحلي رحمه الله.

أبي بكر الحضرمي، وهو غير مذكور في كتب الرجال».

قوله: بكر بن جناح:

قال المصنف: «يحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعنوان: بكر بن محمد بن جناح واحداً»(١).

قوله: بكر بن حبيب:

قال في المدارك: «بكر بن حبيب مجهول».

وفي شرح الفقيه للشيخ البهائي: «قد ذكرنا في الحبل المتين أن بكر بن حبيب وإن كان مجهول الحال إلّا أنّ جمهور الأصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول، فلعل ضعفها منجبر بذلك»(٢).

---

١ ـ ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٥٩ من النقد.

٢ ـ راجع: الحبل المتين: ص ١١٥، في الفصل الثالث من المطلب الثاني. وبكر بن حبيب ـ هذا ـ روىٰ عنه منصور بن حازم مرتين في تهذيب الشيخ الطوسي ـ في باب الإجازات ـ ومرتين في الكافي ـ في باب التشهد في الركعتين الأولتين ـ وأخرىٰ في باب ماء الحمام، وروىٰ عنه أيضاً منصور في الاستبصار للشيخ الطوسي ـ في وجوب التشهد ـ ومنصور بن حازم ـ هذا ـ هو أبو أيوب البجلي الكوفي الذي ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣٢٣، وقال فيه: «ثقة عين صدوق من جملة أصحابنا وفقهائهم، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسىٰ عليهما السلام له كتب منها أصول الشرائع لطيف».

وقد عدّه الشيخ المفيد رحمه الله في رسالته في الرد علىٰ أصحاب العدد: «من فقهاء أصحاب الباقر ⇐

قوله: بكر بن صالح:

ذكر المصنف رجلين بهذه الترجمة، فجعل (الصالح) ذلك مشتركاً. قال: «بكر بن صالح مشترك بين مجهول، يروي عن أبي جعفر عليه السلام، وبين ضعيف وهو بكير بن صالح الرازي يروي عن الكاظم عليه السلام» انتهى[1].

فإن أراد بالاشتراك مجرد الاتفاق في الاسم كما هو معناه لغة، فهو إفادة البديهي، وإن أراد معناه الاصطلاحي، أعني الدال على اثنين فصاعداً مع عدم تمييز أحدهما عن الآخر بوجه من الوجوه، أو ببعض الوجوه الخارجية، فهذا ليس كذلك لبعد طبقتهما واختلاف صفاتهما، كما لا يخفى.

قوله: بكر بن محمد بن حبيب:

ذكر المصنف في عبارة النجاشي ـ بعد وصفه بما وصف من العلم ـ: «ومقدمه مشهور»[2] أي تقدمه في ذلك مشهور، وهو كذلك.

⟸ والصادق عليهما السلام والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذم واحد منهم» ولعله لذلك وغيره تلقى الأصحاب رواية بكير بن حبيب بالقبول، فلاحظ.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١٤٣ كتاب الحجة ـ باب الإشارة والنص على الحسين بن علي عليهما السلام ـ.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٨٥، وقال: «قال أبو عبد الله أحمد بن عبدون رحمه الله: وجدت بخط أبي سعيد السكري: مات أبو عثمان بكر بن محمد رحمه الله سنة ٢٤٨ هـ»، وقد ترجم له أيضاً ⟸

ونقل عن الخلاصة ـ بعد الوصف ـ: «ومقدمته مشهورة بذلك»[١] ولا معنىٰ له، وتنبه له المصنف ﷺ فأشار إلىٰ أنه مصحف، ولم يتنبه له غيره.

واختلفت نسخ النجاشي في إسماعيل[٢] ففي بعضها ابن ميثم، وفي بعضها يثم، وفي بعضها أيثم، فالأولىٰ بالياء والمثلثة المحفوفتين بالميمين، والثانية بالياء والمثلثة والميم، والثالثة زائدة عليها بالهمزة، فلم يتعين فيها التصحيف والإسقاط الذي أشار إليه[٣].

⇐ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد والحموي في معجم الأدباء، وابن النديم في الفهرست، والسيوطي في بغية الوعاة وغيرهم.

ونسب إليه السيوطي في البغية من شعره قوله:

شيئان يعجز ذو الرياضة عنهما ... رأي النساء وإمرة الصبيان

أما النساء فإنهن عواهر ... وأخو الصبا يجري بغير عنان

وكان يقول: «من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»... ثم قال السيوطي: «مات سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين، كذا قال الخطيب البغدادي، وقال غيره: سنة ثلاثين» أي بعد المائتين.

١ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٦، برقم ٥ القسم الأول.

٢ ـ يقصد إسماعيل بن ميثم الذي ذكره المصنف في ترجمة بكر بن محمد بن حبيب، والذي ذكره النجاشي: ص ٨٥، وأن بكر بن محمد كان من غلمانه، وفي المطبوع من رجال النجاشي (ميثم) بالميم ثم الياء المثناة التحتانية ثم الثاء المثلثة ثم الميم، وكذا فيما رأيناه من نسخ النجاشي، وكل من نقل عبارة النجاشي يسميه (ميثم) بالميم في أوله.

٣ ـ لا يخفىٰ أن الذي ذكره المصنف بقوله: «ولا يخفىٰ ما فيه من التصحيف والإسقاط» يعني به ما في عبارة الخلاصة، أما التصحيف فأبدل كلمة (الغريب) بالعربية، وأما الإسقاط فقد أسقط كلمة (له) وكلمة (كتاب التصريف) وما بعده، فصار مكان (كان من غلمان إسماعيل بن ميثم له في الأدب كتاب التصريف) الخ، قوله: (وهو من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب) ⇐

قوله: بكر بن محمد بن عبد الرحمن:

في المجمع: «الظاهر أنه ـ أي بكر بن محمد ـ ثقة، لأن الظاهر أنه بكر بن محمد بن عبد الرحمن الأزدي الكوفي الثقة، لأنه من رجال الصادق عليه السلام ذكر في كتاب رجال الشيخ[1] وغير معلوم كونه راوياً عن الإمام عليه السلام على أن في الغير[2] نقل في الخلاصة عن محمد بن عيسىٰ: أن بكر بن محمد الأزدي خير فاضل ـ وقال ـ: إلّا أن في محمد بن عيسىٰ عندي توقف[3]، ولا ينبغي التوقف كما يظهر من النظر إلىٰ كتاب النجاشي[4] وغيره.

وأيضاً قال في الخلاصة عند ذكر اسمه: الأقوىٰ عندي قبول روايته[5]، ويسمي أخباراً كثيرة بالصحة مع وجوده في الطريق.

وبالجملة: الظاهر أن بكر بن محمد ممن يقبل قوله، ويؤيده تسمية هذا الخبر وخبر آخر في الوقف في (المنتهىٰ) عنه بذلك حيث قال: في الصحيح عن

⟸ والغالب أن العلامة في الخلاصة ينقل ما ذكره النجاشي في رجاله ويضيف إليه، ما يقتضيه المقام وعليه فلا وجه لما ذكره صاحب الكتاب بقوله: «فلم يتعين فيها التصحيف والإسقاط» إذ لم يقصد المصنف ما جاء في عبارة النجاشي فإنه لا تصحيف فيها ولا إسقاط في النسخ المخطوطة والمطبوعة.

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٥٧ برقم ٣٨، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ ـ يقصد بقوله: (في الغير) ما نقله المصنف في ترجمة بكر بن محمد الأزدي ابن أخي سدير الصيرفي.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٦ القسم الأول.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٦ في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد.

٥ ـ راجع: الخلاصة: ص ١٤١، برقم ٢٢، في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد.

بكر بن محمد، فتأمل»[١].

وفيه نظر:

أما أولاً: فإن العلامة رحمه الله ذكر بكر بن محمد رجلين، أحدهما ابن عبد الرحمن بن نعيم، والآخر ابن أخي سدير الصيرفي، ونقله عن محمد بن عيسىٰ «خير فاضل» إنما كان في هذا دون الأول، وكذا توقفه في محمد بن عيسىٰ، فذكر هذا الكلام في ابن عبد الرحمن خلط وخبط.

فإن قلت: هذا مبني علىٰ أن الرجلين واحد كما نقله المصنف عن بعض الأفاضل لا كما ذهب إليه المصنف رحمه الله والعلامة من التعدد.

قلت: الظاهر التعدد لأن الذي استند إليه القائلون بالاتحاد هو عبارة النجاشي المذكورة في المتن وهي صريحة في أن بكر بن محمد بن عبد الرحمن ابن أخي شديد بالشين المعجمة والمهملتين بينهما باء، وهو غير سديد ـ تصغير سدير ـ بالسين المهملة والدال والراء المهملتين بينهما ياء، فهي دالة علىٰ التعدد، وتوهم القائلون بالاتحاد شديد بسدير فقالوا بذلك.

وأما عبارة الكشي التي ذكرها المصنف فإنها صريحة في أنه ابن أخي سدير بالمهملة فاحتمله المصنف فيها وغيره علىٰ الغلط وأشار إليه بالتأمل، قال: «وجه التأمل أنه يحتمل أن يكون سدير الصيرفي في كلام الكشي غلطاً» انتهىٰ[٢]، وفيه نظر.

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ ـ ذكر وجه التأمل المصنف في الهامش (ص ٦٠) لا في المتن، فراجع.

وأنا أحتمل في عبارة الكشي أن يكون ذكر الرجلين في ترجمة واحدة، أحدهما بالأصالة وهو ابن عبد الرحمن الذي عنون له الترجمة، والآخر بالتبع، أشار إشارة خفية إلىٰ ذلك يعلم من إقامة الظاهر مقام الضمير، حيث قال: «إن بكر بن محمد الأزدي خير فاضل، وبكر بن محمد كان ابن أخي سدير الصيرفي» انتهىٰ[١] كأنه عدل من شخص إلىٰ آخر، ولو كان المراد الأول لأضمر، مع أنه لم يبعد ذكره ولم يطل الكلام، وهذا أولىٰ من حمله علىٰ الغلط وأشباهه، إذ هو يجري في كل كلام ويفسد النظام فتأمل[٢].

❊ ❊ ❊

باب بكير مصغراً

قوله: بكير بن أعين:

في الذخيرة: «وأما بكير فليس في شأنه توثيق صريح، لكن روىٰ الكشي في رجاله[٣] بعض الروايات الصحيحة الدالة علىٰ مدح عظيم في شأنه، وبعض الروايات المعتبرة الدالة علىٰ حسن حاله ـ ثم قال ـ: لا يحسن عندي التوقف من هذه الجهة» أي من جهة بكير المذكور.

❊ ❊ ❊

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٩٤، برقم ٤٨٤، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ هذا وجه النظر المتقدم. (منه ﷺ)

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٦٠، وراجع أيضاً الرواية التي رواها ص ١٥٩ في ترجمة حمران بن أعين.

باب بلال

قوله: بلال بن رباح الحبشي:

في روضة الواعظين، قال أمير المؤمنين عليه السلام: السباق خمسة: فأنا سابق العرب، وسلمان سابق فارس، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبش، وجناب سابق النبط(١) وقد ذكر أيضاً في ترجمة صهيب، فراجع.

* * *

١ ـ راجع: روضة الواعظين للعلامة زين المحدثين أبي جعفر محمد بن الفتال النيسابوري الشهيد سنة ٥٠٨: ج ٢، ص ٣٣١، طبع قم سنة ١٣٧٧ هـ، وروىٰ هذه الرواية أيضاً الصدوق ابن بابويه في الخصال ـ باب الخمسة ـ: ج ١، ص ٢٧٩ الحديث الـ (٨٢) طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

وترجم لبلال ـ هذا ـ في أكثر المعاجم الرجالية لا سيما التي تعرضت لتراجم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يقول الجزري في أسد الغابة: ج ١، ص ٢٠٦، طبع مصر سنة ١٢٨٥ هـ: «... كان مؤذناً لرسول الله صلى الله عليه وآله وخازناً، شهد بدراً والمشاهد كلها، وكان من السابقين إلىٰ الإسلام، وممن يعذب في الله ـ عزوجل ـ فيصبر علىٰ العذاب، وكان أبو جهل يبطحه علىٰ وجهه في الشمس ويضع الرحىٰ عليه حتىٰ تصهره الشمس ويقول: أكفر برب محمد، فيقول: أحد، أحد...».

قال ابن سعد في الطبقات: توفي بلال بدمشق ودفن بباب الصغير سنة ٢٠ هـ، وهو ابن بضع وستين سنة، وقيل مات سنة سبع أو ثماني عشرة.

باب بنان

قوله: بنان بن محمد بن عيسىٰ:

في مجمع الفائدة: «بنان بن محمد مهمل»[١].

* * *

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلي.

حرف التاء

تاج الدين الآوي:

كان في زمن السلطان محمد خدابندة، وكان مقرباً عنده، ومؤيد الشيعة، واستشهد بعد وفاة السلطان بسعي أهل السنة وتهمتهم[١].

* * *

باب تقي

قوله: تقي بن نجم الحلبي:

في روض الجنان ـ في أن الصلاة إلى باب مفتوح مكروهة ـ: «قاله أبو الصلاح، وتبعه الأصحاب».

وفي المعتبر: «لا بأس باتباع فتواه لأنه أحد الأعيان».

وقال ابن إدريس في بعض رسائله: «ذكر الفقيه أبو الصلاح الحلبي تلميذ السيد المرتضى، وفي هذا الرجل المحاسن، صاحب تصانيف جيدة حسنة

---

١ ـ ترجم له القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١، ص ٥١٨ طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ، فراجعه.

الألفاظ في كتاب له يعرف بالكافي» انتهى[١].

* * *

باب تميم

قوله: تميم بن خزيم:

سيجيء ذكره في خواص علي عليه السلام [٢].

قال في البحار: «واختلفوا في تصحيح اسم والد تميم، فقيل: حذيم بالحاء المهملة والذال المعجمة، وقيل: بالخاء المعجمة والزاي، وقيل: بالحاء المهملة المكسورة والذال المعجمة الساكنة والياء المفتوحة[٣] وفي الصحاح: بالحاء المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة واللام المفتوحة، وقال: إنه من

---

١ ـ ترجم لتقي بن نجم بن عبيد الله أبي الصلاح الحلبي في كثير من المعاجم الرجالية، راجع منها: رجال الشيخ الطوسي، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وخلاصة العلامة الحلي ـ في القسم الأول ـ، ومعالم العلماء لابن شهراشوب والفهرست للشيخ منتجب الدين، وأمل الآمل للشيخ الحر العاملي، ومجمع البحرين للطريحي، بمادة (سلر)، ورجال السيد بحر العلوم، ترجم له ترجمة مفصلة، ورياض العلماء للأفندي، ولؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني، وروضات الجنات للخوانساري، ومنهج المقال للاسترابادي، ومنتهى المقال لأبي علي الحائري، وتنقيح المقال للحجة المامقاني.

٢ ـ راجع: في حرف الخاء، باب خواص علي عليه السلام.

٣ ـ القائل هو ابن داود في رجاله: ص ٧٦، وقال: «كذا أثبته الشيخ بخطه».

التابعين[١] وكذا صححه أكثر العامة في كتبهم»[٢].

* * *

١ ـ راجع: صحاح الجوهري، بمادة (حذلم) فإنه قال: «تميم بن حذلم الضبي، من التابعين».

٢ ـ راجع: كتاب الفتن من البحار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع طهران كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين علي عليه السلام الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد ترجم لتميم ـ هذا ـ في أكثر المعاجم للعامة، بعنوان (تميم بن حذلم) منهم ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ٥١٢، وضبطه في تقريب التهذيب بمهملة مفتوحة وذال ساكنة معجمة ثم لام وميم، وقال: «ثقة من الثانية مات سنة ١٠٠ هـ»، وكذلك الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ٤٧، طبع مصر سنة ١٣٢٢ هـ.

وأما العلامة الحلي فقد اختلف كلامه في الخلاصة، ففي باب الأسماء القسم الأول: ص ٢٨، برقم ٢، ضبطه بالحاء غير المعجمة والذال المعجمة واللام بعنوان (تميم بن حذلم الناجي) وفي الكنىٰ ـ عند عده أولياء أمير المؤمنين عليه السلام ـ قال: «وتميم بن خزيم ـ بضم الخاء المعجمة والزاي والياء قبل الميم ـ الناجي ـ بالنون والجيم ـ». وخطأه ابن داود في رجاله وقال: «وهو وهم».

وأما الزبيدي في تاج العروس، شرح القاموس، بمادة (حذم) قال: «وسلم بن حذيم وتميم بن حذيم تابعيان، وهو غير تميم بن حذلم الآتي ذكره قريباً، وقيل: هما واحد، نقله الحافظ».
وقال أيضاً بمادة (حذلم): «وأبو سلمة تميم بن حذلم الضبي تابعي من أهل الكوفة، يروي عن أبي بكر وعمر، وروىٰ عنه العلاء بن بدر، وقد قيل: كنيته أبو حذلم، قاله ابن حبان».
هذا ما ذكره أرباب المعاجم الرجالية، فتأمل فيها لتصل إلىٰ الحقيقة.

حرف الثاء

باب ثابت

قوله: ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالي:

بضم المثلثة وتخفيف الميم، قاله الخليل والحر[١].

وقال الصالح: «ثابت بن دينار روىٰ عن علي بن الحسين، وأبي جعفر، وأبي عبد الله وأبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليهم السلام ومات في عصره سنة ١٥٠، وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث، روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أبو حمزة مثل سلمان، وعن الرضا عليه السلام أنه كان يقول: أبو حمزة الثمالي كلقمان في زمانه، وفي بعض النسخ سلمان بدل لقمان»[٢].

قال المصنف فيما علقه علىٰ قوله: روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: أبو حمزة في زمانه مثل سلمان، قال: «روىٰ الكشي هذه الرواية عن الرضا عليه السلام حيث قال: أبو حمزة الثمالي في زمانه كلقمان في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منا: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد عليهم السلام ، وبرهة من عصر موسىٰ بن

---

١ ـ قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي، والحر العاملي في تحرير الوسائل.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦ ، ص ٦٧، كتاب الحجة، باب الروح التي يسدد بها الأئمة.

جعفر عليه السلام ويونس بن عبد الرحمن كذلك هو سلمان في زمانه، ثم روىٰ عن الرضا عليه السلام أيضاً: أن أبا حمزة الثمالي كسلمان الفارسي في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منا... الخ»[١].

وفي الوسائل، وشرح التهذيب للسيد نعمة الله: ثابت بن دينار وثقه الصدوق[٢].

* * *

باب ثعلبة

بفتح المثلثة وسكون المهملة وفتح اللام والموحدة، قاله الخليل[٣].

قوله: ثعلبة بن ميمون:

قال الصالح: «ثعلبة بن ميمون كان وجهاً في أصحابنا قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً عابداً زاهداً ثقة»[٤].

---

١ ـ راجع: الهامش المذكور (ص ٦٣) من النقد، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ١٧٨، في ترجمة أبي حمزة ثابت بن دينار، وص ٤١٠ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن أبي محمد صاحب آل يقطين.

٢ ـ راجع: آخر الوسائل، الفائدة الثانية عشرة في ترجمة ثابت بن دينار، أبي حمزة الثمالي.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح القزويني: ج ٦، ص ٤٦.

وفي الذخيرة: «ثعلبة بن ميمون وفي الحكم بثقته تأمل» انتهىٰ[١]. وهو عجيب مع توثيق الكشي له ووصفه بهذه الصفات وغيرها، وكأنه لم يلاحظ عبارات الكشي ولا النجاشي[٢].

* * *

باب ثقات علي عليه السلام

قد ذكرناهم في ترجمة الأصبغ بن نباتة.

* * *

باب ثوبان

قوله: ثوبان مولىٰ:

قال المجلسي: «يظهر من تفسير الإمام العسكري مدح عظيم له أوردته في بحار الأنوار، في باب حب الأئمة عليهم السلام»[٣].

---

١ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للمولىٰ محمد باقر السبزواري، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٥٢، برقم ٢٨٢، ورجال النجاشي: ص ٩١.

٣ ـ راجع: المجلد السابع في الإمامة من البحار، باب ثواب حبهم عليهم السلام: ص ٣٨٩، من طبع ⟸

⇐ طهران كمباني القديم، فإنه نقل عن تفسير الإمام العسكري: «أن ثوبان كان شديد الحب لرسول الله ﷺ وقال يوماً له: بأبي أنت وأمي متىٰ قيام الساعة؟ قال رسول الله ﷺ: «ما أعددت لها إذ تسأل عنها؟ قال: يا رسول الله ما أعددت لها كثير عمل إلّا أني أحب الله ورسوله، ثم شرح كثرة حبه له ولمن يحبه من أهل بيته وأصحابه، فقال النبي ﷺ: أبشر فإن المرء يوم القيامة مع من أحبه» الخ.

وعن أبي المفضل الشيباني بإسناده الصحيح عن رجاله ثقة عن ثقة أن النبي ﷺ خرج في مرضه الذي توفي فيه إلىٰ الصلاة متوكئاً علىٰ الفضل بن العباس وغلام يقال له: ثوبان.

وقال الطبرسي في مجمع البيان في تفسير قوله تعالىٰ ﴿**ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم**﴾ الآية: «قيل نزلت في ثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ وكان شديد الحب لرسول الله ﷺ قليل الصبر عنه، فأتاه ذات يوم وقد تغير لونه ونحل جسمه، فقال ﷺ: يا ثوبان ما غير لونك؟ فقال: يا رسول الله ما بي من مرض ولا وجع غير أني إذا لم أرك اشتقت إليك حتىٰ ألقاك، ثم ذكرت الآخرة فأخاف أن لا أراك هناك لأني عرفت أنك ترفع مع النبيين، وإني إن أدخلت الجنة كنت في منزلة أدنىٰ من منزلتك، وإن لم أدخل الجنة فلا أحسب أن أراك أبداً، فنزلت الآية، ثم قال ﷺ: والذي نفسي بيده لا يؤمنن عبد حتىٰ أكون أحب إليه من نفسه وأبويه وأهله وولده والناس أجمعين».

هذه الأخبار ذكرها المجلسي في مواضع عديدة من البحار، عن مصادرها، وقد ترجم لثوبان في المعاجم المتكفلة لتعريف صحابة النبي ﷺ.

قال الجزري في أسد الغابة: ج ١، ص ٢٤٩: «ثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ، وهو ثوبان بن بجدد، وقيل: ابن جحدر، وقيل: أبو عبد الرحمن، والأول أصح، وهو من حمير من اليمن، وقيل: هو من السراة موضع بين مكة واليمن، وقيل: هو من سعد العشيرة من مذحج، أصابه سباء فاشتراه رسول الله ﷺ فأعتقه وقال له: إن شئت أن تلحق بمن أنت منهم، وإن شئت أن تكون معنا أهل البيت، فثبت علىٰ ولاء رسول الله ﷺ، ولم يزل معه سفراً وحضراً إلىٰ أن توفي رسول الله ﷺ فخرج إلىٰ الشام فنزل إلىٰ الرملة وابتنىٰ بها داراً، وابتنىٰ بمصر داراً، ⇐

حرف الجيم

باب جابر

قوله: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاري:

في تفسير علي بن إبراهيم: «حدثني أبي، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، قال: ذكر عند أبي جعفر عليه السلام جابر، قال: رحم الله جابراً، لقد بلغ من علمه أنه كان يعرف تأويل هذه الآية: ﴿**إنّ الذي فرض عليك القرآن لرادّك إلىٰ معاد**﴾ يعني الرجعة»(١).

وفي الخرايج: «إن أبا عبد الله عليه السلام قال: إن جابر بن عبد الله كان آخر من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان منقطعاً إلينا أهل البيت، وكان يقعد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله معتجراً بعمامة، وكان يقول: يا باقر ـ إلىٰ أن قال ـ: فلم يلبث أن

⇐ وبحمص داراً، وتوفي بها سنة ٥٤ هـ ، روىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله أحاديث ذوات عدد، روىٰ عنه شداد بن أوس، وجبير بن نفير وأبو إدريس الخولاني، وأبو سلام ممطور الحبشي، ومعد بن أبي طلحة، وأبو الأشعث الصنعاني، وأبو أسماء الرحبي، وأبو الخير اليزني، وغيرهم...».
وترجم له أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن حجر العسقلاني في الإصابة وفي تهذيب التهذيب، وابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، وغيرهم.

١ ـ راجع: تفسير علي بن إبراهيم القمي، في سورة القصص: ج ٢ ، ص ١٤٧، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٧ هـ.

مضىٰ علي بن الحسين عليه السلام فكان محمد بن علي عليه السلام يأتيه علىٰ الكرامة لصحبته لرسول الله صلى الله عليه وآله» الحديث(١).

وفي الوسائل: «عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: حدثني جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن يكذب جابر أن ابن الأخ يقاسم الجد»(٢).

* * *

١ ـ لا يوجد هذا الحديث في الخرايج والجرايح المطبوع ولعله في المخطوط الذي يختلف مع المطبوع، فقد ذكر شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٦، ما نصه: «رأيت نسخة بعنوان الخرائج في مكتبة سلطان العلماء ـ أي بإيران ـ لكنها تخالف المطبوع، وذكر كاتبها أنه كتبها عن نسخة خط السيد مهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني الذي فرغ من كتابة نسخته سنة ٧٤٨ هـ أولها: الحمد لله الذي أفاض من فيض جوده علىٰ أفضل أصفيائه نوراً» الخ.
ورویٰ هذا الحديث ـ بطوله ـ الكشي في رجاله: ص ٤٣ في ترجمة جابر بن عبد الله الأنصاري، ورواه أيضاً الكليني في الكافي: ج ١، ص ٤٦٩ في باب مولد أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: الوسائل للحر العاملي، كتاب الميراث: ج ٣ طبع إيران القديم، باب أن أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويقاسمون الجد وإن قربوا وبعدوا، ويمنع الأقرب منهم الأبعد.
وجابر هذا من السبعين الذين كانوا بايعوا النبي صلى الله عليه وآله في عقبة منىٰ، ومن السابقين الذين رجعوا إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ ما ذكره العلامة في الخلاصة عن الفضل بن شاذان.

باب جارية

قوله: جارية بن قدامة:

في البحار عن كتاب الغارات للثقفي[١] بإسناده عن الكلبي ولوط بن يحيىٰ أن ابن قيس[٢] قدم علىٰ علي عليه السلام فأخبره بخروج بسر بن أرطاة من قبل معاوية، فندب عليه السلام الناس فتثاقلوا عنه ـ إلىٰ أن قال ـ: فقام جارية بن قدامة السعدي فقال: أنا أكفيكهم يا أمير المؤمنين، فقال عليه السلام: كنت أنت لعمري لميمون النقيبة، حسن النية، صالح العشيرة، وندب معه ألفين وأمره أن يأتي البصرة ويضم إليه مثلهم فشخص جارية وخرج معه يشيعه فلما ودعه أوصاه ـ إلىٰ أن قال ـ: فقدم البصرة وضم إليه مثل الذي معه، ثم أخذ طريق الحجاز حتىٰ قدم اليمن، ولم يغضب

---

١ ـ الثقفي ـ هذا ـ هو إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفي الكوفي رحمه الله، ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢٧، برقم ٧ بهذا العنوان، وقال: «... انتقل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد إلىٰ إصفهان وأقام بها» وذكر له مؤلفات كثيرة، منها كتاب الغارات، وترجم له أيضاً النجاشي في رجاله: ص ١٣ وذكر له مؤلفات كثيرة، منها كتاب الغارات ثم قال: «مات إبراهيم بن محمد الثقفي سنة ٢٨٣ هـ».

٢ ـ ابن قيس ـ هذا ـ هو زرارة بن قيس بن الحارث بن عداء النخعي، قدم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله في وفد النخع وهم مائتا رجل فأسلموا ثم صحب علياً عليه السلام وابنه عمرو بن زرارة أول خلق الله خلع عثمان وبايع علياً عليه السلام، ذكره الجزري في أسد الغابة.

أحداً، ولم يقتل أحداً إلّا قوماً ارتدوا باليمن فقتلهم وحرقهم»[١] انتهىٰ.

وفي آخر أنه «لما رجع من مسيره بعد قتل علي عليه السلام دخل علىٰ الحسن عليه السلام فضرب علىٰ يده فبايعه وعزاه وقال: ما يجلسك؟ سر يرحمك الله إلىٰ عدوك قبل أن يسار إليك، فقال عليه السلام: لو كان الناس كلهم مثلك سرت بهم»[٢].

باب جراح

بالجيم أولاً والحاء المهملة آخراً، قاله الصالح[٣].

---

١ ـ راجع: كتاب الفتن من بحار الأنوار: الجزء الثامن ، ص ٦٧١ طبع طهران (كمپاني) باب ما جرىٰ من الفتن من غارات أصحاب معاوية علىٰ عمال أمير المؤمنين عليه السلام، وانظر القصة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١ ، ص ٣٥٤ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ ، وراجع أيضاً: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني.

٢ ـ راجع: كتاب الفتن من البحار أيضاً: ج ٨ ، ص ٦٧٢.

٣ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٦ ، ص ٢٦١ من شرحه، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ ، وذكر الشيخ الطوسي في رجاله: ص ١٦٤ برقم ٦٣ جراح بن عبد الله المدني ـ هذا ـ في أصحاب الصادق عليه السلام لا أصحاب الباقر عليه السلام كما يقول المولىٰ الصالح، والذي هو من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام إنما هو جراح المدائني الآتي كما ذكره الشيخ في رجاله، فراجع.

قوله: جراح بن عبد الله:

قال الصالح[١]: «من أصحاب الباقر عليه السلام».

قوله: جراح المدايني:

في المدارك: «فيه مع قصور السند لعدم توثيق جراح المدائني».

وفي الحبل: «الرواية ضعيفة السند، رويناها عن جراح المدائني، وهو في كتب الرجال مهمل غير موثق»[٢].

* * *

باب جرير

قوله: جرير بن عبد الله:

أقول: قال في البحار عن ابن أبي الحديد: «قال جماعة من مشايخنا البغداديين: كان جرير بن عبد الله البجلي يبغض علياً عليه السلام وهدم علي عليه السلام دار

---

١ ـ نفس المصدر السابق.

٢ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي رحمه الله: ص ١٨٤، في الفصل الثالث من المقصد الخامس، طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

جرير»[١]، وقد تقدم في الأشعث ذمه أيضاً[٢] ويأتي في ترجمة شبث بن ربعي.

* * *

باب جعفر

قوله: جعفر بن أبي طالب:

قال الصالح: «جعفر بن أبي طالب له جناحان خضيبتان أي بدمه».

في كتاب إكمال الإكمال: «جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه يكنىٰ أبا عبد الله، وكان أكبر من أخيه علي عليه السلام بعشرين سنة، وكان من المهاجرين الأولين، هاجر إلىٰ الحبشة، وقدم منها علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وعانقه وقال: ما أدري أنا بأيهما أشد فرحاً بقدوم جعفر أم بفتح خيبر؟ وكان قدومه من الحبشة في السنة السابعة، وقال: أشبهت خَلقي وخُلقي، ثم غزا غزوة مؤتة سنة ثمان فقتل فيها بعد أن قاتل حتىٰ قطعت يداه معاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تعالىٰ أبدله من يديه جناحين يطير

---

١ ـ راجع: البحار ـ كتاب الفتن ـ: ج ٨، ص ٧٢٨ طبع كمباني القديم، باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا عن الحق ولم يخالفوا أمير المؤمنين عليه السلام وبعض المخالفين والمنافقين، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فإنه ذكر جماعة من الصحابة والتابعين والمحدثين الذين كانوا منحرفين من علي عليه السلام وعدّ منهم جرير بن عبد الله البجلي ـ هذا ـ فراجعه.

وتوفي جرير ـ هذا ـ سنة ٥١ هـ، وقيل: سنة ٥٤ هـ، وذكره ابن الأثير الجزري في أسد الغابة، وغيره من أرباب المعاجم.

٢ ـ راجع: ص ٢٩٣ من هذا الكتاب.

بهما في الجنة حيث شاء، ولما بلغه نعي جعفر أتىٰ امرأته أسماء بنت عميس فعزاها فيه، فدخلت فاطمة تبكي وتقول: واعماه، فقال رسول الله ﷺ: إن الله أبدله من يديه جناحين يطير بهما في الجنة، علىٰ مثل جعفر فلتبك البواكي»[١].

في العيون، والخصال بإسناده عن علي عليه السلام قال: إن رسول الله ﷺ لما جاءه جعفر من الحبشة قام إليه واستقبله اثنتي عشرة خطوة، وعانقه، وقبّل ما بين عينيه وبكىٰ، وقال: لا أدري بأيهما أنا أشد سروراً بقدومك يا جعفر أم بفتح الله علىٰ أخيك خيبر؟ وبكىٰ فرحاً برؤيته[٢].

وفي الخصال بسند متصل فيه ضعف، عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي ﷺ: خلق الناس من شجر شتىٰ، وخلقت أنا وعلي بن أبي طالب من شجرة واحدة، أصلي علي وفرعي جعفر[٣].

---

١ ـ إكمال الإكمال: تأليف أبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة العالم البغدادي الحنبلي المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ، ولم يطبع هذا الكتاب حتىٰ الآن علىٰ ما أعلم، وهو إكمال لكتاب (الإكمال) المطبوع حديثاً الذي هو للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا المتوفىٰ سنة ٤٨٧ هـ، ولإكمال الإكمال تكملة هي تأليف جمال الدين أبي حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفىٰ بدمشق سنة ٦٨٠ هـ، طبعه المجمع العلمي العراقي ببغداد، بعنوان (تكملة إكمال الإكمال) سنة ١٣٧٧ هـ وحققه وعلق عليه الدكتور مصطفىٰ جواد.

٢ ـ راجع: عيون أخبار الرضا، للصدوق ابن بابويه، الحديث الرابع: ج ١، ص ٢٥٤، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وراجع: الخصال، له أيضاً: ج ٢، ص ٢٥٤، الحديث العاشر، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٣ ـ راجع: الخصال: ج ١، ص ٧٣، الحديث الـ (٦٧).

قوله: جعفر بن حيان:

في كشف الرموز ضعف الرواية لوجود جعفر بن حيان الواقفي[١].

قوله: جعفر بن سماعة:

سماعة هذا غير سماعة بن مهران المشهور، بل هو ابن موسىٰ كما سيجيء في ابن محمد بن سماعة.

وفي كشف الرموز ضعف رواية جعفر بن سماعة لكونه واقفياً.

وفي التنقيح: «الرواية ضعيفة السند لأن في طريقها جعفر بن سماعة وهو واقفي»[٢]، ومثلها عبارة الصيمري والمجمع.

واعلم أن المصنف حكم باتحاد جعفر هذا والذي سيجيء ـ إن شاء الله

---

١ ـ لم يوجد في رجال الشيخ باب أصحاب الصادق عليه السلام غير جعفر بن حيان الكوفي بدون وصفه بالواقفي، كما أن الموجود في باب أصحاب الكاظم عليه السلام جهيم بن جعفر بن حيان، ووصفه بأنه واقفي، ولكن الميرزا محمد الاسترابادي في منهج المقال وفي الوسيط ذكر عن رجال الشيخ من أصحاب الكاظم عليه السلام جعفر بن حيان ووصفه بأنه واقفي، فلعل نسخة الآبي صاحب كشف الرموز من رجال الشيخ باب أصحاب الكاظم عليه السلام كان فيها (جعفر بن حيان واقفي) واعتمد عليها وحكم بضعف الرواية لوجوده في طريقها فلاحظ ذلك.

٢ ـ التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلي، وهو شرح للمختصر النافع تأليف المحقق الحلي، والصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين صاحب (غاية المرام) شرح شرايع الإسلام، للمحقق الحلي، والمجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي.

تعالىٰ ـ في جعفر بن محمد بن سماعة.

وحكم المجلسي بالمغايرة، قال ـ فيما وجدته بخطه معلقاً علىٰ العبارة ـ: «بل الظاهر مغايرتهما لما ذكره الكليني في كتاب المواريث من باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً، حيث قال: عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عمه جعفر بن سماعة» انتهىٰ[١].

والنجاشي، فإنه ذكر في ترجمة محمد بن سماعة أنه والد الحسن وإبراهيم وجعفر[٢]، ثم ذكر في ترجمة جعفر بن محمد بن سماعة: «أنه أخو أبي محمد الحسن وإبراهيم أبي محمد، وكان جعفر أكبر إخوته»[٣] فذكر صريحاً بوجود جعفر بن محمد بن سماعة.

وقد ثبت وجود جعفر بن سماعة بعبارة الكليني صريحاً بقرينة إضافة (عمه) وهذا غاية ما يدل علىٰ وجود جعفر بن سماعة نفسه، ويبقىٰ الشك في وجود جعفر بن محمد بن سماعة إذ هذه العبارة لا تدل عليه فلابد من تتميمه بشاهد آخر فيدل عليه كلام النجاشي.

قوله: جعفر بن صالح:

سيجيء ذكره ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

---

١ ـ راجع: الكافي للكليني: ج ٧، ص ١٢٩، كتاب المواريث، باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً، الحديث التاسع، طبع إيران الجديد سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٢ طبع إيران.

٣ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٩٢.

قوله: جعفر بن عثمان:

قال في الذخيرة: «جعفر بن عثمان مشترك بين الثقة ومن لم يوثق في كتب الرجال» انتهىٰ[١] واحتمل الثلاثة واحداً[٢].

قوله: جعفر بن علي بن أحمد:

هذا أحد شيوخ الصدوق كما يظهر من كتاب معاني الأخبار، وكأن ابن داود أخذ توثيقه من وصف الصدوق رحمه الله إياه بأنه فقيه.

قال في الكتاب المذكور: «حدثنا أبو محمد جعفر بن علي بن أحمد الفقيه، ثم الإيلاقي رضي الله عنه» انتهىٰ. واحتمال رجوع الصفة والترضي إلىٰ جده أحمد، إلّا أن الظاهر رجوعه إلىٰ جعفر لأنه هو المسوق له الكلام وأن رعاية تعظيم الشيوخ أولىٰ، وتعرضه لتعظيم أواسط السند قليل، إلّا أن هذا غايته الحسن لا الوثاقة، ولعل النسخة التي وقعت لديه فيها بدل الفقيه بالثقة[٣].

---

١ ـ راجع: ذخيرة المعاد، للفاضل السبزواري وهي في شرح إرشاد العلامة الحلي.

٢ ـ يقصد بالثلاثة الذين ذكرهم في المتن وهم: جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي، وجعفر بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابي الوحيدي، وجعفر بن عثمان صاحب أبي بصير.

٣ ـ يعني: لعل منشأ توثيق ابن داود في كتاب رجاله كون ما في كلام الصدوق رحمه الله في معاني الأخبار من قوله الـ (الفقيه) مبدلاً في نسخة ابن داود (بالثقة) فبنىٰ عليه توثيقه، وعلىٰ كل حال فتوثيق ابن داود حجة شرعية، فلاحظ وراجع: معاني الأخبار ـ باب معنىٰ الصمد ـ الحديث الثالث: ص ٦، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ. وراجع رجال ابن داود ـ القسم الأول ـ: ص ٨٧ برقم ٣١٩ طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

قوله: جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد:

قال المصنف: «في ابن داود: جعفر بن إبراهيم بن عبد الله بن موسىٰ الكاظم عليه السلام والظاهر أنه سهو من الناسخ، والقرينة عليه أنه رحمه الله ليس من دأبه أن يذكر جعفر بن إبراهيم في هذا الموضع لأجل الترتيب»[١].

وقال السيد نعمة الله في شرح التهذيب: «جعفر بن محمد بن إبراهيم العلوي الموسوي، روىٰ عنه ابن بابويه، ووصفه شيخ الطائفة بالشريف الصالح في مواضع كثيرة»[٢].

قوله: جعفر بن محمد بن جعفر:

في الإقبال: «رأيت في الكتب أن الشيخ الصدوق المتفق علىٰ أمانته جعفر بن محمد بن قولويه تغمده الله برحمته»[٣] انتهىٰ.

ونقل عن الشيخ المفيد: أنه قال: «شيخنا الثقة أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه أيده الله» انتهىٰ، مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودفن في الحضرة

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش النقد لا في المتن: ص ٧٢.

٢ ـ إن أراد السيد نعمة الله بقوله: «ووصفه شيخ الطائفة بالشريف الصالح» الشيخ الطوسي لشهرته بلقب شيخ الطائفة فإنا لم نجد الشيخ الطوسي وصفه بالشريف الصالح، لا في الفهرست ولا في كتاب رجاله، ولا في كتاب التهذيب، بل الذي وصفه بالشريف الصالح هو النجاشي في رجاله: ص ٢٥١ في ترجمة محمد بن أبي عمير، فراجع.

٣ ـ راجع: الإقبال بصالح الأعمال للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن طاووس الحسيني المولود سنة ٥٨٩ هـ والمتوفىٰ سنة ٦٦٤ هـ، وقد طبع بإيران مرتين أو أكثر.

الكاظمية عند رجلي الجواد عليه السلام وقبره محاذ لقبر الشيخ المفيد ـ قدس الله سرهما ـ.

جعفر بن محمد بن حكيم:

قال في المدارك: «الطعن في السند بأن من جملة رجالها جعفر بن محمد بن حكيم، وهو مجهول»[١].

قوله: جعفر بن محمد الدوريستي:

في الإقبال: «ذكر الشيخ الفاضل جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس بن محمد الدوريستي رحمه الله في كتابه الحسنىٰ، قال: حدثني أبي عن محمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن موسىٰ بن المتوكل» انتهىٰ، وفيه مدح لجعفر المذكور لا يخفىٰ.

وفي البحار: احتجاج، الشيخ الصدوق، أبو عبد الله جعفر بن محمد بن أحمد الدوريستي رحمه الله[٢].

---

١ ـ لعل صاحب المدارك حكم بمجهوليته لما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٥٦، برقم ٤١٨ فإنه قال: «سمعت حمدويه بن نصير يقول: كنت عند الحسن بن موسىٰ أكتب عنه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم إذ لقيني رجل من أهل الكوفة ـ سماه لي حمدويه ـ وفي يدي كتاب فيه أحاديث جعفر بن محمد بن حكيم فقال: هذا كتاب من؟ فقلت: كتاب الحسن بن موسىٰ عن جعفر بن محمد بن حكيم، فقال: أما الحسن فقل فيه ما شئت، وأما جعفر بن محمد بن حكيم فليس بشيء».

٢ ـ الاحتجاج الذي ذكره هو للطبرسي أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب وقد نقل ⟸

قوله: جعفر بن محمد العلوي:

في الشرح[١]: «هو عنده موصوف بالثقة، نعم في النجاشي هو موصوف بالصالح، في ترجمة محمد بن أبي عمير» انتهى.

والذي وقفت عليه في النجاشي في الترجمة المذكورة هكذا: «فأما التي رواها عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك فإني سمعتها من القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان بن الحسن يقرأ عليه: حدثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم قراءة عليه، قال: حدثنا معلمنا عبيد الله بن أحمد... الخ»[٢].

⟸ عنه صاحب البحار في جملة سند في الاحتجاج ونصه: «حدثني السيد العالم العابد أبو جعفر مهدي بن أبي حرب الحسيني المرعشي رضي الله عنه قال: حدثني الشيخ الصدوق أبو عبد الله جعفر بن محمد بن أحمد الدوريستي قال: حدثني والدي محمد بن أحمد، قال: حدثني الشيخ السعيد أبو جعفر ـ يعني ابن بابويه ـ الخ، راجع: الاحتجاج: ج ١، ص ٥ ـ ٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، فصاحب الاحتجاج يروي عن الدوريستي ـ هذا ـ بواسطة مهدي ابن أبي حرب المرعشي، فلاحظ.

وقد ترجم للدوريستي ـ هذا ـ في أكثر المعاجم الرجالية، منها كتاب رجال الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٥٩ برقم ١٧ وأمل الآمل للشيخ الحر العاملي ـ القسم الثاني ـ: ص ٥٣ برقم ١٣٧، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، ومعالم العلماء لابن شهراشوب: ص ٣٢، برقم ١٧٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وفهرست الشيخ منتجب الدين الملحق بآخر أجزاء بحار الأنوار: ص ٤ طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ.

١ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني فإنه كثيراً ما ينقل عن هذا الشرح في هذا الكتاب وجعله أحد مصادر كتابه في صدر الكتاب، فراجعه.

٢ ـ راجع ذلك: في ترجمة محمد بن أبي عمير زياد من رجال النجاشي: ص ٢٥١.

وهذا هو جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسىٰ الكاظم عليه السلام العلوي المتقدم ذكره لوجوه[١]:

أحدها: أن هذا كنيته أبو هاشم، والذي ذكر في ترجمة ابن أبي عمير أبو القاسم.

وثانياً: أن هذا لم يعلم جده، والذي قدمنا ذكره هو جده إبراهيم، وما في الترجمة كذلك[٢].

قوله: جعفر بن محمد بن مالك:

علق المجلسي علىٰ قوله: «روىٰ في مولد القائم عليه السلام أعاجيب» فقال: «جلالة قدره مغنية عن تعريف حاله من مثله، فإن الأعاجيب معجزات، والمعجزات عجيبة، ولو لم تكن عجيبة لم تكن معجزة، ولاشك في أن الشيخين الأعظمين[٣] كانا أعرف بحاله من ابن الغضائري الذي لم يوثق أيضاً، وروىٰ

---

١ ـ الظاهر من العبارة أنها هكذا: «المتقدم ذكره لوجهين، أما أولاً فكذا، وأما ثانياً فكذا»... الخ، كذا في هامش الكتاب، ولم نعرف صاحب هذا الهامش وليس هو صاحب الكتاب كما هو واضح لأنه نقد لعبارته.

٢ ـ يعني بالترجمة: ترجمة محمد بن أبي عمير التي ذكرها النجاشي في رجاله: ص ٢٥١.

٣ ـ أراد المجلسي رحمه الله بالشيخين الأعظمين هما الشيخ النبيل الثقة أبو علي بن همام، والشيخ الجليل الثقة أبو غالب الزراري اللذان لوح إليهما النجاشي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك الكاشف عن توثيقهما إياه، فلا يرد حينئذ ما أورده صاحب الكتاب علىٰ المجلسي حيث فهم أن مراده بالشيخين الشيخ الطوسي والنجاشي، فلاحظ.

الصدوق ﵀ هذه الأعاجيب عنه في كتبه، سيما كتاب كمال الدين»[١].

وفيه:

أولاً: أن كلا الشيخين اللذين أشار إليهما ـ أعني الشيخ والنجاشي ـ لم يوثقاه، إنما وثقه الشيخ وحده في ظاهر كلامه، بل ضعفه النجاشي، بل نقل هو والشيخ ضعفه عن قوم[٢].

وثانياً: أنا قد بينا في ترجمة ابن الغضائري توثيقه.

وكيف كان فالأظهر أنه ثقة لتوثيق الشيخ ولتوثيقه في كتاب الاستغاثة، حيث قال: «حدثنا جماعة من مشايخنا الثقات، منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي»[٣].

---

١ ـ يظهر من صاحب الكتاب أن ما ذكره المجلسي في صدر الترجمة هو حاشية له على كتاب رجال الشيخ، لأن جملة «روىٰ في مولد القائم ﵇ أعاجيب» ذكرها الشيخ في رجاله، وقد تقدم قوله في صدر الكتاب ـ عند تعداد مصادره «وحواش رأيتها بخطه ـ أي بخط المجلسي ـ جمعتها كلها» فراجع.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٩٤، ورجال الشيخ الطوسي، باب من لم يرو عنهم﵈: ص ٤٥٨ برقم ٤، ولكن قد بينا في تعليقتنا السابقة أنه لم يقصد المجلسي ﵀ بالشيخين النجاشي والشيخ الطوسي حتىٰ يتوجه الإيراد عليه، وإنما يقصد بالشيخين هما الثقتان أبو علي بن همام، وأبو غالب الزراري، فلاحظ.

٣ ـ راجع: كتاب الاستغاثة تأليف أبي القاسم الكوفي علي بن أحمد بن موسىٰ ابن الإمام محمد بن علي بن موسىٰ بن جعفر ﵇، المتوفىٰ سنة ٣٥٢ هـ: ص ٩٠ طبع النجف الأشرف.

قوله: جعفر بن محمد بن يونس:

نقل عن الخلاصة: أنه من أصحاب الرضا عليه السلام ونظر فيه[١]، ولم يبن لي وجه النظر إلّا نفي كونه من أصحاب الرضا عليه السلام بدليل ذكر الشيخ له أنه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[٢].

ولقائل أن يقول: ذلك لا يستلزم كونه ليس من أصحاب الرضا عليه السلام إلّا أنه لا دليل على ذلك.

قوله: جعفر بن ميمون:

العنوان باسم جعفر، والرواية التي استشهد بها باسم حفص بن ميمون هكذا وقع في اختيار الكشي[٣] والمصنف وغيرهما، لما رأوا اختلاف النسخ

---

١ ـ يقصد: أن المصنف نقل عن خلاصة الرجال للعلامة الحلي أن جعفر بن محمد بن يونس من أصحاب الرضا عليه السلام: «وفيه نظر»، راجع الخلاصة: ص ٣١ برقم ٣.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٩، برقم ١ باب أصحاب الجواد عليه السلام، وراجع: ص ٤١٢ برقم ٦، باب أصحاب الهادي عليه السلام.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٩٣، ولكن الرواية التي ذكرها الكشي تتضمن ذكر جعفر بن ميمون بقرينة الضمير الذي في (صاحبه) فكأن الكشي جعل ذلك قرينة، وذكرهما وموسى بن أشيم بعنوان واحد، فهما متعددان، ولذلك ذكر العلامة الحلي في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢١١، برقم ٦ جعفر بن ميمون واستشهد برواية الكشي التي ذكرها المصنف عنه، وذكر حفص بن ميمون أيضاً ص ٢١٨، برقم ٢، واستشهد أيضاً برواية الكشي المذكورة، ⇐

ذكروه في ترجمة جعفر وحفص، لأنه إما أن يكون العنوان سهواً من قلم النساخ، أو الرواية التي استند إليها ولا مرجح لأحدهما[1].

* * *

⇐ فالرجلان ذكرا معاً في رواية الكشي، أحدهما باسمه الظاهر وهو حفص بن ميمون، والثاني بالضمير الذي في كلمة (وصاحبه) الذي هو قرينة علىٰ إرادة جعفر بن ميمون، فلا وجه لاتحادهما وتكلف اختلاف النسخ ووقوع السهو من النساخ في العنوان أو الرواية فلاحظ ذلك.

١ ـ (جعيد) ـ بضم الجيم وفتح العين المهملة وسكون الياء والدال المهملة تصغير جعد ـ الهمداني، في مختصر البصائر: «حمران بن أعين عن جعيد الهمداني وكان جعيد ممن خرج مع الحسين بن علي عليه السلام فقتل بكربلاء». (منه قدس سره).

ومختصر البصائر ـ هذا ـ اختصره الحسن بن سليمان الحلي تلميذ الشهيد الأول والمجاز منه مع جمع من العلماء بالحلة في ١٢ شعبان سنة ٧٥٧ هـ، والمتوفىٰ بعد سنة ٨٠٢ هـ، اختصر به (بصائر الدرجات) تأليف سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي الذي هو من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام علىٰ ما ذكره الشيخ في رجاله، وقد توفي سعد ـ علىٰ ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣٣ ـ سنة ٣٠١ هـ، أو سنة ٢٩٩ هـ، ونسخة مختصر البصائر مخطوطة، ذكر أول حديث منه بسنده «عن محمد بن خالد البرقي، عن محمد بن سنان ـ أو غيره ـ عن بشير الدهان عن حمران بن أعين، عن جعيد الهمداني، وكان جعيد ممن خرج مع الحسين بن علي عليه السلام فقتل بكربلاء، قال: قلت للحسين بن علي عليه السلام بأي حكم تحكمون؟ قال: يا جعيد بحكم آل داود، فإذا أعيينا عن شيء تلقانا به روح القدس».

وجعيد ـ هذا ـ ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة من أصحاب علي عليه السلام، وأخرىٰ من أصحاب الحسن عليه السلام وثالثة من أصحاب الحسين عليه السلام ورابعة من أصحاب علي بن الحسين عليه السلام، وذكره العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة، فراجعه. ونقل المولىٰ الأردبيلي في (جامع الرواة) رواية حمران بن أعين عنه في باب ظهور أمر الأئمة من (الكافي).

باب جمهور

في (تحرير الحر)[١] بضم الجيم، وآخره راء مهملة.

* * *

باب جميع

بضم الجيم، وفتح الميم، وسكون الخاتمة.

جميع بن عمير:

بضم العين المهملة، وفتح الميم، وسكون الخاتمة، كذا ضبطه الخليل[٢].

* * *

---

١ ـ يعني: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ ـ يعني: الخليل بن الغازي القزويني، صاحب شرح الكافي.

باب جميل بفتح الجيم

قوله: جميل بن دراج:

ضبطه الخليل: بضم الدال وتشديد الراء المهملة، وضبطه الحر[١] بفتح الدال المهملة وتشديد الراء المهملة، وآخره جيم.

قال الصالح[٢]: «هو وجه هذه الطائفة، ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام».

* * *

باب جندب

قوله: جندب بن عبد الله الأزدي:

في إعلام الورىٰ: «وما رواه جندب بن عبد الله الأزدي، قال: شهدت مع

---

١ ـ يعني: الحر العاملي في تحرير الوسائل.

٢ ـ يعني: المولىٰ محمد صالح المازندراني، شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢ ، ص ٢١ من شرحه، وما ذكره الصالح مأخوذ مما ذكره النجاشي في رجاله ناقلاً له عن ابن فضال، راجع: ص ٩٨.

علي عليه السلام الجمل وصفين، لا أشك في قتال من قاتله حتىٰ نزلت النهروان، فدخلني شك، فقلت: قراؤنا وخيارنا يأمرونا بقتلهم، إن هذا لأمر عظيم، فخرجت غدوة أمشي ومعي أداوة ماء حتىٰ برزت من الصفوف فركزت رمحي ووضعت ترسي عليه، واستترت من الشمس، فإني لجالس إذ ورد علي أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أخا الأزد أمعك طهور؟ فقلت: نعم، فناولته الأداوة، فمضىٰ حتىٰ لم أره، ثم أقبل فتطهر، فجلس في ظل الترس، فإذا فارس يسأل عنه عليه السلام فقلت: يا أمير المؤمنين هذا فارس يريدك، قال: فأشر إليه فأشرت إليه فجاء، فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم وقطعوا النهر فقال: كلا ما عبروا، فقال: بلىٰ والله لقد فعلوا، فإنه كذلك إذ جاء آخر فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم، فقال: كلا ما عبر القوم، قال: والله ما جئتك حتىٰ رأيت الرايات في ذلك الجانب والأثقال، قال: والله ما فعلوا وإنه لمصرعهم، ومهراق دمائهم، ثم نهض ونهضت معه، فقلت في نفسي: الحمد لله الذي بصرني بهذا الرجل، وعرفني أمره، هذا أحد رجلين، إما رجل كذاب جريء، أو علىٰ بينة من ربه وعهد من نبيه، اللهم إني أعطيك عهداً تسألني عنه يوم القيامة إن أنا وجدت القوم قد عبروا أن أكون أول من يقاتله، وأول من يطعن الرمح في عينه، وإن كانوا لم يعبروا أن أقيم علىٰ المناجزة والقتال، فدفعنا إلىٰ الصفوف فوجدنا الرايات والأثقال كما هي، قال: فأخذ بقفاي ودفعني وقال: يا أخا الأزد أتبين لك الأمر؟ فقلت: أجل يا أمير المؤمنين، قال: فشأنك بعدوك، فقتلت رجلاً، ثم قتلت آخر، ثم اختلفت أنا ورجل آخر أضربه ويضربني فوقعنا جميعاً فاحتملني أصحابي فأفقت حين أفقت وقد فرغ القوم»[1].

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمه الله: ص ١٧٣ ـ ١٧٤ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

قوله: جندب بن كعب:

نقل ابن أبي الحديد عن أبي الفرج الإصفهاني بإسناد متصل عن الزهري وغيره: «أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق نزل رجل من المسلمين فساق القوم ورجز، ثم آخر فساق بهم ورجز، ثم بدا لرسول الله ﷺ أن يواسي أصحابه فنزل وساق القوم ورجز وجعل يقول فيما يقول:

جندب وما جندب وا   لأقطع زيد الخير

فدنا منه أصحابه فقالوا: يا رسول الله ما ينفعنا سيرنا مخافة أن تنهشك دابة أو يصيبك نكبة، فركب ودنوا منه وقالوا: قلت قولاً لا ندري ما هو، قال: وما ذاك؟ قالوا: تقول:

جندب وما جندب وا   لأقطع زيد الخير

فقال ﷺ: رجلان يكونان في هذه الأمة يضرب أحدهما ضربة يفرق بين الحق والباطل وتقطع يد الآخر في سبيل الله تعالىٰ ثم يتبع الله آخر جسده بأوله، وكان زيد هو زيد بن صوحان، وقطعت يده في سبيل الله يوم جلولاء، وقتل يوم الجمل مع علي بن أبي طالب عليه السلام، وأما جندب فهذا جندب بن كعب الأزدي دخل علىٰ الوليد بن عقبة وعنده ساحر يأخذ أعين الناس، فيخرج مصارين بطنهم ثم يردها فجاء من خلفه فضربه فقتله، فقال:

إلعــن وليــداً وأبــا شــيبان وابن حـبيش راكب الشيطان

رسول فرعون إلىٰ هامان

فحبسه الوليد، وكتب بأمره إلىٰ عثمان[١].

قوله: جويرية بن مسهر العبدي:

في الخرائج: «قال علي عليه‌السلام لجويرية بن مسـهر: ليـقتلنك العـتل الزنـيم، وليقطعن يدك ورجلك ثم ليصلبنك، ثم مضىٰ دهر حتىٰ ولي زياد بن أبيه في أيام معاوية فقطع يده ورجله ثم صلبه»[٢].

ورواه مثله في إعلام الورىٰ، وزاد بعد قوله: «ليصلبنك» قوله: علىٰ جـذع كافر، وبعد «صلبه» قوله: علىٰ جذع لدار ابن معكبر[٣].

وفي البحار: «روىٰ إبراهيم بن ميمون الأزدي عن حبة العـرني قـال: كـان جويرية بن مسهر العبدي صالحاً، وكان لعلي عليه‌السلام صديقاً، وكان علي عليه‌السلام يحبه، ونظر يوماً وهو يسري فناداه: يا جويرية إلحق بي فإني إذا رأيتك هويتك».

وفيه أيضاً: «قال إسماعيل بن أبان: فحدثني الصباح بن مسـلم عـن حـبة

---

١ ـ راجـع: القـصة فـي شـرح نـهج البـلاغة لابـن أبـي الحـديد: ج ٤ ، ص ١٩٧ طـبع مـصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢ ـ لا يوجد هذا الخبر في الخرائج والجرائح المطبوع ولعله يوجد في النسخة المخطوطة التي تختلف عن المطبوعة كما ذكر شيخنا الحجة الشيخ آغا بـزرگ الطـهرانـي فـي الذريـعة: ج ٧ ، ص ١٤٦، فراجع.

٣ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ١٧٥ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

العرني، قال: سرنا مع علي عليه السلام فالتفت فإذا جويرية خلفه بعيداً فناداه: يا جويرية إلحق بي لا أباً لك، ألا تعلم أني أهواك وأحبك؟ قال: فركض نحوه، فقال له: إني محدثك بأمور فاحفظها ثم اشتركا في الحديث سراً»(١)، وقد تقدم بعض أحواله في ترجمة الأصبغ.

تتمة

جويبر:

في الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة الثمالي قال(٢): قال أبو جعفر عليه السلام: إن رجلاً كان من أهل اليمامة يقال له: جويبر، أتىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله منتجعاً للإسلام، فأسلم وحسن إسلامه، وكان رجلاً قصيراً دميماً محتاجاً عارياً، وكان من قباح السودان فضمه رسول الله صلى الله عليه وآله لحال غربته وعراه، وكان يجري عليه طعامه صاعاً من تمر بالصاع الأول، وكساه شملتين، وأمره أن يلزم المسجد ويرقد فيه بالليل، فمكث بذلك ما شاء الله حتىٰ كثر الغرباء ممن يدخل في الإسلام من أهل الحاجة بالمدينة، فضاق بهم المسجد فأوحىٰ الله عزوجل إلىٰ نبيه صلى الله عليه وآله أن طهّر مسجدك وأخرج من المسجد من يرقد فيه بالليل، ومر بسد أبواب كل من كان له نحو

---

١ ـ راجع: بحار الأنوار ـ كتاب الفتن ـ: ج ٨ ، ص ٧٣١ طبع كمباني القديم، في باب أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١ ، ص ٢٠٩ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢ ـ حذف هنا صاحب الكتاب بعض الجمل من رواية الكافي، فراجعها في: ج ٥ ، ص ٣٣٩.

مسجدك باب إلّا باب علي ومسكن فاطمة، ولا يمرن فيه جنب ولا يرقد فيه غريب.

قال: فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذلك بسد أبوابهم إلّا باب علي عليه السلام وأقر مسكن فاطمة عليها السلام على حاله. قال: ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أن يتخذ المسلمون سقيفة فعملت لهم، وهي الصفة ثم أمر الغرباء والمساكين أن يظلوا فيها نهارهم وليلهم، فنزلوها واجتمعوا فيها.

فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يتعاهدهم بالبر والتمر والشعير والزبيب إذا كان عنده، وكان المسلمون يتعاهدونهم ويرقون عليهم لرقة رسول الله صلى الله عليه وآله ويصرفون صدقاتهم إليهم وإن رسول الله صلى الله عليه وآله نظر إلى جويبر ذات يوم برحمة منه له ورقة عليه، فقال له: يا جويبر لو تزوجت امرأة فعففت بها فرجك وأعانتك على دنياك وآخرتك.

فقال له جويبر: يا رسول الله ـ بأبي أنت وأمي ـ من يرغب في؟ فوالله ما من حسب ولا نسب ولا مال ولا جمال، فأية امرأة ترغب في؟

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: يا جويبر إن الله قد وضع بالإسلام من كان في الجاهلية شريفاً، وشرف بالإسلام من كان في الجاهلية وضيعاً، وأعز بالإسلام من كان في الجاهلية ذليلاً، وأذهب بالإسلام ما كان من نخوة الجاهلية وتفاخرها بعشائرها وباسق أنسابها[1] فالناس كلهم ـ أبيضهم، وأسودهم وقرشيهم، وعربيهم، وعجميهم ـ من آدم وإن آدم عليه السلام خلقه الله تعالى من طين، وإن أحب الناس إلى الله عزوجل يوم القيامة أطوعهم له، وأتقاهم، وما أعلم يا جويبر لأحد

---

١ ـ الباسق: المرتفع في علوه.

من المسلمين عليك اليوم فضلاً، إلّا لمن كان أتقىٰ لله منك وأطوع.

ثم قال له: انطلق يا جويبر إلىٰ زياد بن لبيد فإنه من أشرف بني بياضة[١] حسباً فيهم، فقل له: إني رسول رسول الله إليك، وهو يقول لك: زوج جويبراً ابنتك الذلفاء[٢].

قال: فانطلق جويبر برسالة رسول الله ﷺ إلىٰ زياد بن لبيد وهو في منزله وجماعة من قومه عنده، فاستأذن فأعلم فأذن له فدخل وسلم عليه، ثم قال: يا زياد بن لبيد إني رسول رسول الله ﷺ إليك في حاجة لي فأبوح بها أم أسرها إليك؟

فقال له زياد: لا، بل بح بها فإن ذلك شرف لي وفخر.

فقال جويبر: إن رسول الله ﷺ يقول لك: زوج جويبراً ابنتك الذلفاء.

فقال له زياد: أرسول الله أرسلك إلي بهذا يا جويبر؟

فقال له: نعم، ما كنت لأكذب علىٰ رسول الله ﷺ.

فقال له زياد: إنا لا نزوج فتياننا إلّا أكفاءنا من الأنصار، فانصرف يا جويبر حتىٰ ألقىٰ رسول الله ﷺ فأخبره بعذري.

فانصرف جويبر، وهو يقول: والله ما بهذا نزل القرآن، ولا بهذا ظهرت نبوة محمد ﷺ، فسمعت مقالته الذلفاء بنت زياد وهي في خدرها، فأرسلت إلىٰ أبيها أدخل إلي، فدخل إليها.

فقالت له: يا أباه ما هذا الكلام الذي سمعته منك تحاور به جويبراً؟

---

١ ـ بنو بياضة قبيلة من الأنصار.

٢ ـ قال الجوهري في الصحاح: «الذلف ـ بالتحريك ـ صغر الأنف واستواء الأرنبة، يقال: رجل أذلف وامرأة ذلفاء، ومنه سميت المرأة».

فقال لها: ذكر لي أن رسول الله ﷺ أرسله وقال: يقول لك رسول الله ﷺ زوج جويبراً ابنتك الذلفاء.

فقالت له: والله ما كان جويبر ليكذب على رسول الله ﷺ بحضرته، فابعث الآن رسولاً يرد عليك جويبراً.

فبعث زياد رسولاً فلحق جويبراً، فقال له زياد: يا جويبر مرحباً بك اطمئن حتى أعود إليك.

ثم انطلق زياد إلى رسول الله ﷺ فقال له: بأبي أنت وأمي إن جويبراً أتاني برسالتك فقال: إن رسول الله ﷺ يقول لك: زوج جويبراً ابنتك الذلفاء فلم ألن له بالقول ورأيت لقاك، ونحن لا نزوج إلّا أكفاءنا من الأنصار.

فقال له رسول الله ﷺ: يا زياد جويبر مؤمن والمؤمن كفو للمؤمنة والمسلم كفو للمسلمة، فزوجه يا زياد، ولا ترغب عنه.

قال: فرجع زياد إلى منزله، ودخل على ابنته، فقال لها ما سمعه من رسول الله ﷺ.

فقالت له: إنك إن عصيت رسول الله ﷺ كفرت فزوج جويبراً.

فخرج زياد فأخذ بيد جويبر ثم أخرجه إلى قومه فزوجه على سنة الله وسنة رسوله ﷺ وضمن صداقه.

قال: فجهزها زياد وهيئوها، ثم أرسلوا إلى جويبر فقالوا له: ألك منزل فنسوقها إليك؟

فقال: والله مالي من منزل.

قال: فهيئوها وهيئوا لها منزلاً، وهيئوا فيه فراشاً ومتاعاً وكسوا جويبراً ثوبين

وأدخلت الذلفاء في بيتها وأدخل جويبر عليها معتماً[١] فلما رآها ونظر إلىٰ بيت ومتاع وريح طيبة، قام إلىٰ زاوية البيت، فلم يزل تالياً للقرآن راكعاً ساجداً حتىٰ طلع الفجر، فلما سمع النداء خرج وخرجت زوجته إلىٰ الصلاة فتوضأت وصلت الصبح، فسئلت هل مسك؟

فقالت: ما زال تالياً للقرآن، وراكعاً وساجداً حتىٰ سمع النداء فخرج.

فلما كانت الليلة الثانية فعل مثل ذلك، وأخفوا ذلك من زياد، فلما كان اليوم الثالث فعل مثل ذلك، فأخبر بذلك أبوها فانطلق إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أمرتني بتزويج جويبر، ولا والله ما كان من مناكحنا[٢] ولكن طاعتك علي تزويجه.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله: فما الذي أنكرتم منه؟

فقال: إنا هيأنا له بيتاً ومتاعاً وأدخلت ابنتي البيت، وأدخل معها معتماً فما كلمها ولا نظر إليها ولا دنا منها، بل قام إلىٰ زاوية البيت، فلم يزل تالياً للقرآن راكعاً وساجداً حتىٰ سمع النداء فخرج، ثم فعل مثل ذلك في الليلة الثانية، ومثل ذلك في الليلة الثالثة، ولم يدن منها ولم يكلمها، إلىٰ أن جئتك، وما نراه يريد النساء، فانظر في أمرنا.

فانصرف زياد وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ جويبر.

فقال له: أما تقرب النساء؟

---

١ ـ معتماً: بتشديد التاء المثناة الفوقانية، يقال: عتم الرجل إذا سار في العتمة، أي في الليل.

٢ ـ مناكحنا: أي مواضع نكاحنا، والمناكح في الأصل النساء.

فقال له جويبر: أوما أنا بفحل؟ بلىٰ يا رسول الله وإني لشبق[١] نهم إلىٰ النساء.

فقال له رسول الله ﷺ: قد أخبرت بخلاف ما وصفت به نفسك، قد ذكر لي أنهم هيئوا لك بيتاً وفراشاً ومتاعاً وأدخلت عليك فتاة حسناء عطرة وأتيت معتماً فلم تنظر إليها ولم تدن منها فما دهاك إذن؟

فقال له جويبر: يا رسول الله دخلت بيتاً واسعاً، ورأيت فراشاً ومتاعاً وفتاة حسناء عطرة، وذكرت حالتي التي كنت عليها وغربتي وحاجتي ووضيعتي وسكوني مع الغرباء والمساكين، فأحببت ـ إذ أولاني الله تعالىٰ ذلك ـ أن أشكره علىٰ ما أعطاني، وأتقرب إليه بحقيقة الشكر فنهضت إلىٰ جانب البيت، فلم أزل في صلاتي تالياً للقرآن راكعاً وساجداً أشكر الله تعالىٰ، حتىٰ سمعت النداء فخرجت، فلما أصبحت رأيت أن أصوم ذلك اليوم ففعلت ذلك ثلاثة أيام ولياليها، ورأيت ذلك في جنب ما أعطاني الله عزوجل يسيراً، ولكني سأرضيها وأرضيهم الليلة ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

فأرسل رسول الله ﷺ إلىٰ زياد فأتاه فأعلمه ما قال جويبر، فطابت أنفسهم.

قال: ووفىٰ لهم جويبر بما قال.

ثم إن رسول الله ﷺ خرج في غزوة له ومعه جويبر فاستشهد رحمه الله فما كان

---

١ ـ الشبق: الشديد الغلمة، يقال: شبق الرجل إذا هاجت به شهوة النكاح فهو شبق، والنهم ـ ككتف ـ الحريص.

في الأنصار أيم أنفق منها بعد جويبر»[١].

* * *

باب جهم

ضبطه الصالح والخليل[٢] بالجيم المفتوحة والميم بعد الهاء الساكنة.

قوله: جهم بن أبي جهم:

قال الصالح: «جهم بن أبي جهمة، وفي بعض النسخ بدون الهاء، وقيل: جهيم بن أبي جهم بالتصغير في الأول»[٣].

---

١ ـ راجع: الكافي للكليني ﷺ: ج ٥، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٣، كتاب النكاح، باب أن المؤمن كفو المؤمنة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.
ذكر بعض شراح الحديث في معنىٰ قوله: «فما كان في الأنصار أيم أنفق منها بعد جويبر» قال: «الأيم: ككيس ـ الحرة، وقوله: (أنفق) من النفاق ضد الكساد، أي ما كانت في بطن من الأنصار امرأة حرة أروج في رغبة الناس إلىٰ تزويجها منه، ويبذلون الأموال العظيمة لمهرها».

٢ ـ الصالح: هو المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، والخليل هو المولىٰ خليل بن الغازي القزويني شارح الكافي.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٤، ص ٣٣٧، كتاب التوحيد، باب البداء، وجاء في مشيخة من لا يحضره الفقيه للصدوق ابن بابويه: ج ٤، ص ٥٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ: جهيم بن أبي جهم، ثم قال: «ويقال له: ابن أبي جهمة» ولكن الذي ⟸

* * *

⇐ جاء في من لا يحضره الفقيه: ج ١ ، ص ٢١٧، باب سجدة الشكر الحديث الثاني: «جهم بن أبي جهم»، وجاء في إيضاح الاشتباه: للعلامة الحلي: ص ٢٢، طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ: «جهيم: بالجيم المضمومة والهاء المفتوحة والياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة، ابن أبي جهم بفتح الجيم وإسكان الهاء والميم بعدها، ويقال: ابن أبي جهمة بزيادة الهاء».
وفي رجال الشيخ الطوسي في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ص ٣٤٥ برقم ٣: «جهم بن أبي جهم». وفي رجال النجاشي: ص ١٠١ «جهيم بن أبي جهم، ويقال: ابن أبي جهمة»، ونسخ الكافي للكليني مختلفة ففي بعضها: جهم بن أبي جهمة، راجع باب الحكرة من كتاب المعيشة وباب البداء من كتاب التوحيد، وجاء في باب دعوات موجزات لجميع الحوائج من كتاب الدعوات «جهم بن أبي جهيمة» بالياء المثناة التحتانية بعد الهاء.
وفي تهذيب الشيخ الطوسي: ج ٢ ، ص ١١٤ في باب كيفية الصلاة وصفتها، الحديث الـ (١٩٥) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ، جاء: «جهم بن أبي جهم» كما جاء كذلك في الاستبصار، باب سجدتي الشكر بين فريضة المغرب ونوافلها: ج ١ ، ص ٣٤٧، الحديث الثاني، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، فلاحظ.

حرف الحاء

باب الحارث

قوله: الحارث الأعور:

بخط التقي المجلسي: «إنه الهمداني أخو أبي، الذي قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام: يا حار همدان من يمت يرني. وكان شيخنا البهائي يقول: هو جدنا، وهو من خواص أمير المؤمنين عليه السلام.

وروىٰ الكشي خبرين في مدحه[1]. وفي قرب الإسناد ما يدل علىٰ مدحه في أخبار البزنطي»[2] انتهىٰ.

واحتمل المصنف أن يكون الحارث بن قيس، فإن الكشي ذكر في ترجمة علقمة بن قيس أن أخاه الحارث بن قيس «وكان أعور جليلاً فقيهاً» انتهىٰ[3]. وكلا الاحتمالين احتملهما السيد عناية الله[4] وقد ذكرنا في باب (الأولياء) الحارث بن

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٨١ و ٩٣.

٢ ـ لا يخفىٰ أن الذي في قرب الإسناد للحميري: ص ١٦٧ وص ١٦٩، طبع إيران سنة ١٣٧٠ هـ، هو مدح لصعصعة بن صوحان، ولم يكن فيه ذكر للحارث الأعور، فراجعه.

٣ ـ راجع: ترجمة الحارث بن قيس في (النقد): ص ٨٠، وراجع: رجال الكشي: ص ٩٣.

٤ ـ راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: طبع إصفهان سنة ١٣٨٧ هـ في ترجمة الحارث

⇐

عبد الله الأعور الهمداني(١).

ويحتمل أن يكون هذا هو المخاطب بالأبيات المشهورة الذي هو جد البهائي رحمه الله.

وفي الكافي: «عن أبي إسحاق السبعي عن الحارث الأعور».

قال الصالح: «هو الحارث بن غيث الأعور، قال العلامة: روىٰ الكشي بطريق فيه الشعبي أنه قال لعلي عليه السلام: إني أحبك، ولا يثبت بهذا عندي عدالته بل ترجيح ما» انتهىٰ(٢).

⟸ الأعور: ج ١، ص ٦٨ مع هامشه، وفي ترجمة الحارث بن قيس: ج ٢، ص ٧٣، وفي ترجمة علقمة بن قيس: ج ٤، ص ١٥٠.

١ ـ راجع: ص ٢٠١ من هذا الكتاب، وقد ترجم للحارث بن عبد الله الهمداني الأعور، الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٤٣٥ وقال: «من كبار التابعين علىٰ ضعف فيه، يكنىٰ أبا زهير، روىٰ عن علي، وابن مسعود، وروىٰ عنه عمرو بن مرة، وأبو إسحاق وجماعة، قال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق منه إلّا أربعة أحاديث، وكذلك قال العجلي، وزاد: وسائر ذلك كتاب أخذه، وقال عباس، عن ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال عثمان الدارمي: سألت يحيىٰ بن معين عن الحارث الأعور فقال: ثقة، وقال ابن حبان: كان الحارث غالياً في التشيع، وقال أبو بكر بن أبي داود: كان الحارث الأعور أفقه الناس تعلم الفرائض من علي وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي ـ مع تعنته في الرجال ـ فقد احتج به وقوىٰ أمره، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم. مات الحارث سنة ٦٥ هـ».

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٤، ص ٢٦٢ للمولىٰ محمد صالح المازندراني، ولكن في المطبوع منه: الحارث بن قيس، لا (غيث)، كما ذكر في الكتاب.

وراجع: خلاصة الرجال للعلامة الحلي ـ القسم الأول ـ: ص ٥٤، برقم ٨، ولكنه ترجم ⟸

فهذا احتمال ثالث في الحارث الأعور إلّا أني لم أقف في كتب الرجال على الحارث بن غيث، ولا يبعد أن يكون في عبارته تصحيف قيس بغيث[١] وقع من نساخ العجم، فتأمل.

قوله: الحارث بن عوف:

قال المصنف: «يحتمل أن يكون هذا هو المذكور من قبل بعنوان الحارث بن عمرو الليثي»[٢].

الحارث بن قيس بن هبشة الأنصاري:

سكن المدينة (ل ـ جخ)[٣].

قوله: الحارث بن المغيرة النصري:

بالصاد المهملة من بني نصر بن معاوية، ثقة ثقة، قاله الصالح[٤].

⇐ للحارث بن قيس ثم ترجم للحارث الأعور، وروىٰ عن الكشي ما ذكره صاحب الكتاب، وعليه فما ذكره صاحب الكتاب والمولىٰ الصالح غير وارد فلاحظ.

١ ـ بأن يكون العجمي لما قرأ علىٰ الكاتب العجمي الحارث بن قيس قرأ: ابن غيس علىٰ قاعدة العجم من قلب القاف غيناً، فتخيل الكاتب أن السين هي ثاء فكتبها فصارت غيث. (منه ﴿﴾).

٢ ـ ذكر ذلك المصنف في الهامش لا في المتن، راجع: ص ٨٠ من النقد.

٣ ـ أي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الرسول ﷺ، راجع: ص ١٧ برقم ٣٤.

٤ ـ راجع: شرح المولىٰ محمد صالح المازندراني لأصول الكافي: ج ٢ ، ص ٧٨.

وقال الخليل: بفتح النون وسكون الصاد المهملة.

وفي المجمع: «الحارث بن المغيرة الثقة»(١).

وفي العوالم: «عن الخرايج روي عن زيد الشحام أنه قال أبو عبد الله عليه السلام: كم أتىٰ عليك من سنة؟ قال: كذا وكذا، قال: جدد عبادة ربك، وأحدث توبة، قال: فبكيت، قال: ما يبكيك؟ قلت: نعيت إلي نفسي، قال: أبشر فإنك من شيعتنا ومعنا في الجنة، إلينا الصراط والميزان وحساب شيعتنا، والله إنا أرحم بكم منكم بأنفسكم، وإني أنظر إليك وإلىٰ رفيقك الحارث بن المغيرة النصري في درجتك في الجنة»(٢).

حارثة بن مالك بن النعمان الأنصاري:

ثقة، في الكافي في باب حقيقة الإيمان واليقين: «محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان عن عبد الله بن سنان، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: استقبل رسول الله صلى الله عليه وآله حارثة بن مالك بن النعمان الأنصاري فقال له: كيف أنت يا حارثة بن مالك؟ فقال: يا رسول الله مؤمن حقاً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: لكل شيء حقيقة فما حقيقة قولك؟ فقال: يا رسول الله عزفت نفسي عن الدنيا فأسهرت ليلي وأظمأت هواجري، وكأني أنظر إلىٰ

---

١ ـ المجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان ـ شرح إرشاد العلامة الحلي ـ للمولىٰ المقدس الأردبيلي رحمه الله.

٢ ـ لا يوجد هذا الحديث في الخرائج والجرائح المطبوع، ولعله في المخطوط الذي لا يوجد بأيدينا، وأورد الكشي في رجاله: ص ٢٨٦ في ترجمة زيد الشحام والحارث بن المغيرة النصري، قريباً من هذا الحديث، فراجعه.

عرش ربي قد وضع للحساب وكأني أنظر إلىٰ أهل الجنة يتزاورون في الجنة، وكأني أسمع عواء أهل النار في النار، فقال له رسول الله ﷺ: عبد نوّر الله قلبه، أبصرت فأثبت، فقال: يا رسول الله أدع لي أن يرزقني الشهادة معك فقال: اللهم ارزق حارثة الشهادة، فلم يلبث إلّا أياماً حتىٰ بعث رسول الله ﷺ سرية فبعثه فيها فقاتل، فقتل تسعة أو ثمانية ثم قتل، وفي رواية: القاسم بن بريد عن أبي بصير قال: استشهد مع جعفر بن أبي طالب بعد تسعة نفر، وكان هو العاشر»[١].

ولا يبعد أن يكون هذا هو الذي ذكره المصنف في ترجمة الحارث بن مالك البرصا الليثي حجازي (ل)[٢].

❊ ❊ ❊

---

١ ـ راجع: الكافي للكليني: ج ٢ ، ص ٥٤، باب حقيقة الإيمان واليقين من كتاب الإيمان والكفر، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ ووجه عدم استبعاد صاحب الكتاب: هو أنه سمىٰ بعض أرباب المعاجم حارثة بن مالك بالحارث بن مالك، وقد ذكر الحديث المذكور ابن حجر العسقلاني في الإصابة في ترجمة الحارث بن مالك الأنصاري، ثم قال: «وهو الذي قال له النبي ﷺ: كيف أصبحت يا حارثة، قال: أصبحت مؤمناً حقاً، قال: إن لكل قول حقيقة فما حقيقة إيمانك... الخ»، وذكر مثله الجزري في أسد الغابة فراجعه.

وقد ترجم ابن حجر أيضاً في تهذيب التهذيب للحارث بن مالك بن قيس الليثي المعروف بابن البرصا، وكذلك ابن عبد البر في الاستيعاب.

باب حبيب

قوله: حبيب بن أوس، أبو تمام:

في أمل الآمل: «حبيب بن أوس أبو تمام الطائي الشامي، كان شيعياً فاضلاً أديباً منشئاً له كتب، ثم نقل عن صاحب طبقات الأدباء أنه مات سنة ٢٣١ هـ، ثم قال: قال جماعة من العلماء: إنه أشعر الشعراء»(١).

قوله: حبيب بن المعلل الخثعمي:

في المجمع: «حبيب الخثعمي، فيه خلاف، والظاهر أنه ثقة»(٢).

أقول: يؤيده رواية ابن أبي عمير عنه كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في ترجمته، وإن السند ممن اختلف في قبوله.

---

١ ـ راجع: أمل الآمل للشيخ الحر العاملي: ج ١، ص ٥٠ برقم ٤١ طبع النجف الأشرف، وقد اقتضب صاحب الكتاب الترجمة، وذكرها صاحب الأمل مطولة وذكر شيئاً من شعره، ولأبي تمام ديوان شعر مشهور، طبع طبعات عديدة، وشرح شروحاً عديدة، وترجم لأبي تمام في أكثر المعاجم، وكتب في حياته رسائل، فراجعها.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة المولىٰ أحمد الأردبيلي.

حبيب بن مظهر الأسدي:

عداده في أصفياء علي عليه السلام وقد ذكرنا ذلك في حرف الهمزة[١].

والمشهور في الكتب حبيب بن مظاهر[٢] وهو من شهداء كربلاء.

* * *

باب حجر

قوله: في حجر بن زائدة الحضرمي:

إنه من حواري الباقر والصادق عليهما السلام، وقد ذكرنا حديث الحواريين في ترجمة المقداد[٣].

قوله: حجر بن عدي:

قال الذهبي: «ولحجر صحبة ووفادة، ما روىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله شيئاً ـ إلىٰ أن

---

١ ـ راجع: ص ٢٩٧ من هذا الكتاب.

٢ ـ ولكن الذي يظهر من رجزه ساعة دخل المعركة في يوم عاشوراء أن اسم أبيه (مظهر) لا مظاهر بالألف، فقد ذكر أرباب المقاتل قوله:

أنا حبيب وأبي مظهر فارس هيجاء وحرب تسعر

٣ ـ سيجيء إن شاء الله في ترجمة عامر بن عبد الله ذكره وذمه. (منه قدس سره).

قال ـ: وكان يكذّب زياد ابن أبيه الأمير على المنبر وحصبه مرة فكتب فيه إلىٰ معاوية، فسار حجر من الكوفة في ثلاثة آلاف بالسلاح، ثم تورع وقعد عن الخروج، فسيره زياد إلىٰ معاوية وجاء بالشهود فشهدوا عند معاوية عليه، وكان معه عشرون رجلاً فهم معاوية بقتلهم فأخرجوا إلىٰ (عذراء) وقيل: إن رسول معاوية جاء إليهم لما وصلوا إلىٰ (عذراء) يعرض عليهم التوبة والبراءة من علي عليه السلام فأبىٰ عن ذلك عشرة وتبرأ عشرة»[1].

وفي إعلام الورىٰ: «ومن ذلك إخباره ـ أي النبي صلى الله عليه وآله ـ بقتل معاوية حجراً وأصحابه فيما رواه ابن وهب عن أبي لهيعة، عن أبي الأسود، قال: دخل معاوية علىٰ عائشة، فقالت: ما حملك علىٰ قتل أهل عذراء حجراً وأصحابه؟ فقال: يا أم المؤمنين إني رأيت قتلهم صلاحاً للأمة، وبقاءهم فساداً للأمة، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله قال: سيقتل بعذراء أناس يغضب الله لهم وأهل السماء. وروىٰ ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الله بن رزين الغافقي، قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: يا أهل العراق سيقتل سبعة نفر بعذراء مثلهم كمثل أصحاب الأخدود، فقتل حجر بن عدي وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين»[2].

---

١ ـ راجع: تاريخ الإسلام للذهبي: ج ٢ ، ص ٢٧٦ طبع القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ ، وقال: «كان قتلهم ـ أي قتل العشرة الذين لم يتبرؤا ـ سنة ٥١ هـ».

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٤٣، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ ، وانظر: قصة قتل معاوية حجراً وأصحابه في أسد الغابة للجزري، والتاريخ الكامل لابن الأثير. وعذراء: موضع علىٰ بريد من دمشق، وقرية بالشام (قاله في القاموس).

حجر بن الحر:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ذمه في ترجمة عمرو بن حريث.

* * *

باب حذيفة

قوله: في حذيفة بن أسيد الغفاري:

إنه من حواري الحسن عليه السلام كذلك رويناه في ترجمة المقداد، فراجع.

قوله: حذيفة بن اليمان:

قد تكرر من الشيخ أن أركان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أربعة، فذكر في ترجمة جندب بن جنادة ـ أعني أبا ذر ـ أنه أحدها، وفي ترجمة سلمان الفارسي في أصحاب علي عليه السلام أنه أول الأركان الأربعة، وفي ترجمة عمار بن ياسر أنه رابع الأركان، وفي ترجمة المقداد أنه ثاني الأركان الأربعة، وفي ترجمة حذيفة أنه قد عد من الأركان الأربعة، والمصنف رحمه الله لما عدهم في ترجمة جندب بن جنادة أسقط عماراً منهم، فيظهر من الشيخ وقوع الخلاف في عد حذيفة من الأركان الأربعة[1]، فلابد أن يكون من يعده منهم مسقطاً لغيره، لأن الظاهر منهم أنهم

---

١ ـ ووجه ظهور وقوع الخلاف من الشيخ رحمه الله في عد حذيفة من الأركان الأربعة، هو عدم ⟸

أربعة، ولم يذكر الشيخ البدل المقابل له فيكون الخلاف واقعاً في اثنين(١).

اللهم إلّا أن يكون من يعد حذيفة منهم يعدهم خمسة وهو خلاف الظاهر منهم، فتأمل.

واعلم أن الظاهر من ترتيبهم أولاً وثانياً أن ذلك بحسب الفضل، ولم أجد فيما روي فيهم من الأخبار تسميتهم بالأركان، ولعل هذا اصطلاح من المحدثين من حيث إنهم نافوا جميع الصحابة في الفضل والتمسك بأهل البيت عليهم السلام والمواساة لهم ظاهراً وباطناً فلا مانع من تسميتهم بذلك، ومن المعلوم مما ورد في حقهم أنهم علىٰ مراتب، وليس مرتبتهم واحدة في الفضل، ومن أراد تحقيق ذلك كله فليرجع إلىٰ ما ذكر وذكرناه في تراجمهم، فإذن لا ضير في عدهم خمسة بإدراج حذيفة فيهم، كما لا يخفىٰ، فتأمل.

ودفن بالمدائن وقبره إلىٰ الآن معلوم مشهور(٢).

⟸ جزمه بذلك حيث قال ـ في ترجمة حذيفة بن اليمان ـ من رجاله: ص ٣٧: «وقد عد من الأركان الأربعة»، ولا يخفىٰ ظهور هذه الجملة في وقوع الخلاف من الشيخ رحمه الله.

١ ـ وهما عمار وحذيفة، وأن أيهما من الأركان الأربعة. قال الكفعمي في حواشي كتابه المعروف بـ(المصباح): «الأركان الأربعة هم حذيفة، وأبو ذر، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود» فأسقط عماراً وجعل بدله: حذيفة، وقد وافق في ذلك المصنف صاحب (النقد) في إسقاطه عماراً، فلاحظ.

٢ ـ كانت وفاة حذيفة في المدائن بعد خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام بأربعين يوماً سنة ٣٦ هـ وأوصىٰ ابنيه صفوان وسعيداً بلزوم أمير المؤمنين عليه السلام واتباعه، فكانا معه بصفين، وقتلا بين يديه، رضي الله عنهما وعن أبيهما. وتجد لحذيفة ذكراً في أكثر المعاجم الرجالية، وانظر: ترجمة مفصلة له في الدرجات الرفيعة للسيد علي خان المدني: ص ٢٨٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

باب حريث

بالمهملتين والمثناة التحتانية ثم المثلثة مصغراً.

* * *

باب حريز

قوله: حريز بن عبد الله السجستاني:

أقول: روىٰ الكليني رواية في حريز تدل علىٰ ذمه، وهي حسنة علىٰ المشهور بإبراهيم بن هاشم، صحيحة عندي، عن أبي العباس[١] «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما للرجل يعاقب مملوكه؟ فقال: علىٰ قدر ذنبه، قال: قلت: عاقبت حريزاً بأعظم من جرمه، فقال: ويلك مملوك لي هو، إن حريزاً شهر السيف» وقد عارضها توثيق الشيخ إياه[٢] وطائفة من الفقهاء علىٰ توثيقه.

---

١ ـ أبو العباس ـ هذا ـ هو الفضل بن عبد الملك البقباق الذي وثقه النجاشي في رجاله، والشيخ الطوسي في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام وروىٰ مثل هذه الرواية الكشي في رجاله: ص ٢٨٥، عن حمدويه ومحمد عن محمد بن عيسىٰ، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، فراجعها.

٢ ـ وثقه الشيخ في الفهرست، راجع: ص ٨٨، برقم ٢٥٠، وذكره النجاشي في رجاله: ⟸

ويؤيده شهادة ابن بابويه علىٰ أن كتابه كتاب معتمد، عليه المعول وإليه المرجع، كما في أول الفقيه[١]، ويؤكده صحيحة حماد المروية في كتاب الصلاة «أحفظ كتاب حريز» وتقرير الصادق عليه السلام إياه علىٰ حفظه والأخذ منه[٢].

وممن وافق علىٰ هذا السيد في المدارك، قال: «وكتاب حريز أصل معتمد معول عليه وعلىٰ هذا فتكون الرواية صحيحة السند».

والمقدس في المجمع: «وحريز وإن كان ثقة ولكن فيه كلام»[٣] وكأنه إشارة إلىٰ الرواية المذكورة وإلّا فلم أقف لأحد علىٰ قدح فيه، وقد حملت الرواية علىٰ التقية.

قال المجلسي رحمه الله ـ فيما وجدته بخطه ـ: «والظاهر أنه كان للتقية من سلاطين الوقت لئلّا يتوهموا إرادة خروجه عليه السلام[٤] وهذا يتم إذا كان قد أخذ

⟸ ص ١١١ فقال: «... وكان ممن شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان في حياة أبي عبد الله عليه السلام، وروي أنه جفاه وحجبه عنه...» وذكره الشيخ المفيد رحمه الله في كتاب الاختصاص، وذكر سبب قتله، راجع: ص ٢٠٧، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

١ ـ راجع: ج ١، ص ٣، من كتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ ذكر هذه الصحيحة الشيخ في التهذيب: ج ٢، ص ٨١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ: عن «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسىٰ، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً: يا حماد تحسن أن تصلي؟ قال: فقلت: يا سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة، فقال: لا عليك يا حماد، قم فصل قال: فقمت بين يديه متوجهاً إلىٰ القبلة فاستفتحت الصلاة فركعت وسجدت... الخ».

٣ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ أحمد الأردبيلي.

٤ ـ قال الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ منهج المقال للاسترابادي ـ في ترجمة حريز بن ⟸

رخصة منه عليه السلام لخروجه، وإلّا فيعود المحذور لأن التقية كما هي لازمة له عليه السلام كذلك هي لازمة لحريز وتركها معصية والرخصة محل تأمل، علىٰ أن ظاهر كلام أبي العباس علىٰ خلافها[1].

وفي المفاتيح قدح في دلالتها علىٰ تضعيفه، قال: إن ابن عبد الله السجستاني قال الشيخ: إنه ثقة، وقول النجاشي: إن الصادق عليه السلام حجبه عنه غير صريح في ضعفه»[2].

وفي الشرح[3]: «وأجاب العلامة بأن الحجب لا يستلزم الجرح لعدم العلم

⇐ عبد الله السجستاني ـ في قضية حجب الصادق عليه السلام له ما هذا نصه: «قال جدي رحمه الله ـ يعني المجلسي الأول ـ: والظاهر أن الحجب كان اتقاء عليه ليشتهر بذلك ولا يصل إليه ضرر لأن الخروج عند المخالفين كان عظيماً فإذا اشتهر أن أصحاب الصادق عليه السلام يخرجون بالسيف كان يمكن أن يصل الضرر إلىٰ الجميع كما يظهر من أخبار المنصور مع الصادق عليه السلام والظاهر أنه ما بقي الحجب وكان أياماً وروىٰ الرجل عن الصادق عليه السلام أخباراً كثيراً... وبالجملة هذا الشيخ من أجلاء الأصحاب وعد جميع الأصحاب خبره صحيحاً وعملوا به. انتهىٰ ما ذكره المجلسي الأول» يروي عنه كتابه حماد بن عيسىٰ غريق الجحفة سنة ٢٠٨ هـ.

١ ـ أجاب شيخنا العلامة الحجة المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال عما ذكره صاحب الكتاب بقوله: «إن ذلك وإن تفوه به صاحب التكملة ومنتهىٰ المقال، إلّا أنه في غاية الوهن، ضرورة أن الفعل مجمل لا يرتب عليه الأثر ما لم يعلم وجهه وما دام احتمال كون خروجه عن إذن قائماً لا يثبت به فسقه، فكون خروجه بغير إذن شرط في إيجابه فسقه لا أن إحراز الإذن شرط في حمله علىٰ الصحة، ضرورة كفاية الاحتمال في لزوم الحمل علىٰ الصحة.

هذا كله مضافاً إلىٰ أن الحجب وقتاً من الأوقات لجهة موجبة لسقوطه عن العدالة لا يوجب ترتيب آثار الفسق عليه إلىٰ آخر عمره ولا رد شهادة مثل الشيخ رحمه الله بوثاقته».

٢ ـ راجع: المفاتيح للمولىٰ محسن الفيض الكاشاني (مخطوط).

٣ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمهما الله ، فإنه أحد مصادر ⇐

بالسر فيه».

قال شيخنا المحقق أيده الله(١) في كتاب الرجال: «لاحتمال كون الحجب تقية علىٰ نفسه من حيث أن شهر السيف عظيم عند المخالفين» ولا يخلو من وجه إلّا أن في البين شيئاً.

* * *

باب حسان

حسان بن ثابت:

شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله لم يذكره المصنف رحمه الله، وهو الذي نظم حديث غدير خم، كما ذكره الشيخ المفيد في إرشاده، والخوارزمي في مناقبه(٢) وغيرهما، ودعا

⇐ هذا الكتاب، وراجع: خلاصة العلامة: ص ٦٣ برقم ٤.

١ ـ يقصد بشيخه المحقق: الشيخ أسد الله التستري الكاظمي المتوفىٰ سنة ١٢٢٤ هـ.

٢ ـ راجع: إرشاد الشيخ المفيد رحمه الله في قصة غدير خم، وراجع: مناقب أخطب خوارزم الموفق بن أحمد الخوارزمي المتوفىٰ سنة ٥٦٨ هـ في الفصل الرابع عشر: ص ٨٠، طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، فقال حسان بن ثابت في نظم حديث الغدير أبياتاً مطلعها:

يناديهم يوم الغدير نبيهم بخم وأسمع بالنبي مناديا

إلىٰ آخر ستة أبيات، فراجعها.

وقد توفي سنة ٥٤ هـ، وله مائة وعشرون سنة، قاله ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب.

له رسول الله ﷺ فقال: لا تزال مؤيداً بروح القدس ما دمت ناصرنا[١] ثم رجع القهقرىٰ وخالف النص وصار دعاؤه ﷺ علىٰ نفسه بقوله هذا: (وكن للذي عادىٰ علياً معاديا).

ورویٰ في البحار: «أنه لما عزل أمير المؤمنين عليه السلام قيس بن سعد بن عبادة، وقدم إلىٰ المدينة جاء حسان بن ثابت شامتاً به ـ وكان عثمانياً ـ فقال له: نزعك علي بن أبي طالب، وقد قتلت عثمان فبقي عليك الإثم، ولم يحسن لك الشكر، فزجره قيس وقال: يا أعمىٰ القلب يا أعمىٰ البصر والله لولا أن ألقىٰ بيني وبين رهطك حرباً لضربت عنقك ثم أخرجه من عنده»[٢].

* * *

١ ـ قال الشيخ المفيد رحمه الله في الإرشاد ـ بعد أن أورد الأبيات المذكورة لحسان ودعاء الرسول ﷺ له بالدعاء المذكور ـ: «وإنما اشترط رسول الله ﷺ له لعلمه بعاقبة أمره في الخلاف، ولو علم سلامته في مستقبل الأحوال لدعا له علىٰ الإطلاق»، وسوء عاقبته مشهور، أنظر: قصيدته النونية المثبتة في ديوانه المطبوع بمصر سنة ١٣٤٧ هـ: ص ٤٠٩، التي مطلعها:

من سره الموت صرفاً لا مزاج له

٢ ـ راجع: كتاب الفتن ـ الجزء الثامن من البحار ـ: ص ٦٤٤، طبع طهران القديم كمپاني، باب الفتن الحادثة بمصر، وقد نقله صاحب البحار عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، ونقله ابن أبي الحديد عن كتاب الغارات لإبراهيم بن محمد الثقفي.

باب الحسن

قوله: الحسن بن أبي سارة:

قال في المجمع: «الحسن بن أبي سارة هو غير معلوم لعدم ذكره في الكتب المصنفة في تحقيق الرجال»[١].

وأظن أنه الثقة لذكره في الكتب[٢] وأنه كذلك في الاستبصار المقابل لما يقال عليه خط الشهيد رحمه الله وأظن توثيق غيره أيضاً، فيه: «عنه ـ إشارة إلىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ ـ عن أحمد البرقي عن الحسن»[٣].

وفي التهذيب قال: «أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن أبي عمير عن الحسن»[٤].

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ ـ فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله: ص ١١٢، برقم ٢، في باب أصحاب الباقر عليه السلام، وص ١٦٧ برقم ٣٦، في باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٣ ـ راجع: كتاب الاستبصار: ج ١، ص ١٨٩، باب الخمر يصيب الثوب، الحديث الخامس، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، وص ١٩٠ الحديث السابع بإسناده عن صالح بن سيابة عن الحسن بن أبي سارة.

٤ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٢٨٠، باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات، الحديث الـ (١٠٩)، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

الحسن بن أبي سعيد المكاري:

سيجيء ـ في ترجمة محمد بن إسحاق بن عمار ـ أنه واقفي.

الحسن البصري:

كتب التقي المجلسي بخطه: «الحسن البصري أبو سعيد، من الزهاد الثمانية، وتقدم في أويس، والذي يظهر من كتاب سليم بن قيس الهلالي أنه كان جليل القدر عظيم الشأن، وكان يتقي من زياد ابن أبيه وابنه عبيد الله والحجاج، بأمر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام انتهى»[١].

والذي تقدم في تعداد الزهاد عن الكشي أن «الحسن كان يلقى الناس بما يهوون ويتصنع للرياسة وكان رئيس القدرية»[٢]، وهذا طعن فيه يعارض ما نقله عن كتاب سليم من عظم الشأن، وما ذكره من أنه كان يتقي، ينافيه أنه كان يتصنع للرياسة، وأنه كان رئيس القدرية، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ في ترجمة سليم حاله، وأنه الحسن بن أبي الحسن البصري.

قوله: الحسن بن الجهم:

تقدم ضبط الجهم[٣].

---

١ ـ راجع: كتاب سليم بن قيس: ص ٤ ، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: الزهاد الثمانية في رجال الكشي: ص ٩٠، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: ص ٣٦٠ من هذا الكتاب.

قال الحسين بن عبد الصمد[1] في العقد الطهماسي: «الحسن بن الجهم كان من أكابر أصحاب الرضا عليه السلام».

قوله: الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام:

في العوالم [2] عن الاحتجاج: «عن ابن أبي يعفور، قال: لقيت أنا والمعلىٰ بن خنيس الحسن بن الحسن، فقال: يا يهودي فأخبرنا بما قال فينا جعفر بن محمد عليه السلام فقال: والله هو أولىٰ باليهودية منكما، إن اليهودي من شرب الخمر.

وبهذا الإسناد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو توفي الحسن بن الحسن علىٰ الزنا والربا وشرب الخمر، كان خيراً له مما توفي عليه»[3].

---

١ ـ الحسين بن عبد الصمد ـ هذا ـ هو والد الشيخ البهائي الحارثي العاملي وقد توفي سنة ٩٨٤ هـ، والعقد الطهماسي، ويسمىٰ العقد الحسيني أيضاً، هو رسالة في ذم الوسواس في الطهارة، ونية الصلاة، وما يجوز فيه الصلاة نجساً من الثوب والبدن، وبعض أحكام الطهارة مما يعم البلوىٰ للناس، وشطر من طهارة باطن القلب والإقبال علىٰ الرب جل وعلا، كتبها بأمر الشاه طهماسب، توجد نسخته المخطوطة في بعض مكتبات النجف الأشرف.

٢ ـ تقدم في هامش (ص ٢٩١) أن العوالم للشيخ عبد الله بن نور الدين (أو نور الله) البحراني ـ تلميذ المجلسي الثاني ـ صاحب البحار، وقد طبع بعض مجلداته سنة ١٣١٨ هـ.

٣ ـ راجع: الاحتجاج للطبرسي: ج ٢ ، ص ١٣٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ. والحسن بن الحسن ـ هذا ـ هو المعبر عنه بالحسن المثلث بن الحسن المثنىٰ بن الحسن المجتبىٰ عليه السلام وأخو عبد الله بن الحسن وإبراهيم لأبيهما وأمهما، وأمهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان يذهب مذهب الزيدية كما قاله أبو الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبيين، توفي في محبس المنصور بالهاشمية في ذي القعدة سنة ١٤٥ هـ، وهو ابن ثمان وستين سنة.

قوله: الحسن بن الحسين اللؤلؤي:

اعلم أنه قد تعارض فيه توثيق النجاشي وجرح ابن بابويه(١) والظاهر أن منشأه استثناه ابن الوليد(٢)، وتوقف في المدارك حيث قال: «وفي الحسن بن الحسين اللؤلؤي توقف، وإن وثقه النجاشي، لقول الشيخ: إن ابن بابويه ضعفه» انتهىٰ، وهو الظاهر من الذخيرة(٣) قال: «في الحسن بن الحسين اللؤلؤي كلام، وإن وثقه النجاشي، لأن الشيخ نقل عن ابن بابويه تضعيفه» انتهىٰ. وهو في محله لعدم الترجيح.

وعلىٰ هذا فلا يضر اشتراكه الذي يظهر من الشيخ والنجاشي(٤) لكن علىٰ كل حال يظهر منهم أن الإطلاق ينصرف إلىٰ هذا كما لا يخفىٰ.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣١، وراجع: رجال الشيخ الطوسي، في باب من لمْ يرو عنهم عليهم السلام : ص ٤٦٩، برقم ٤٥، فإنه قال ـ بعد أن عنونه ـ: «يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيىٰ، ضعفه ابن بابويه».

٢ ـ يشير بقوله: «استثناه ابن الوليد» إلىٰ ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٦٨ ـ في محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري ـ من قوله: «وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن يحيىٰ ما رواه عن محمد بن موسىٰ الهمداني ـ إلىٰ أن قال ـ: أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي... قال أبو العباس بن نوح وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله علىٰ ذلك...».

٣ ـ ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد تأليف المحقق السبزواري المتوفىٰ سنة ١٠٩٠ هـ طبع بإيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٤ ـ راجع: كلام الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمة أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي: ص ٤٧، برقم ٦٩ ، ورجال النجاشي: ص ٦١ طبع إيران.

قوله: الحسن بن حمزة بن علي:

قال في الشرح: «هو من الأجلاء وعدم توثيقه لا يضر بالحال لأنه من قبيل الشيوخ»[١].

أقول: قد قيل فيه ما فوق الوثاقة وهو قول الشيخ: «زاهداً ورعاً»[٢].

واعلم أنه قد تكرر من الشيخ محمد في شرح الاستبصار هذا الكلام، ولكن الذي يظهر من النجاشي والشيخ أنه ليس من مشايخهما بل ينقلان عنه بواسطة[٣] فإن كان أراد بالقاعدة التي مهدها[٤] ولو بالواسطة فهي في محل المنع، بل لا يبعد منعها من أصل، فإنهما وثقا الشيخ المفيد وغيره وإن كان بغير لفظ (ثقة)، وقد وقع في رجال الشيخ الحسن بن محمد بن حمزة فكتب المصنف عليه: «الظاهر أن توسط محمد بين الحسن وحمزة سهو ولعل منشأه أن كنية (أبو محمد) مصحف

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط).

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ: ص ٧٧، برقم ١٩٥، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ فإن النجاشي في رجاله: ص ٥١ ـ بعد أن ذكر كتبه ـ قال: «أخبرنا بها شيخنا أبو عبد الله وجميع شيوخنا ﷺ» وكذلك الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٧٧، برقم ١٩٥ فإنه بعد أن ذكر كتبه قال: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون» فلو كان شيخهما لصرحا بذلك ورويا كتبه عنه بدون واسطة.

٤ ـ لعل المراد بالقاعدة التي مهدها الشيخ محمد في شرح الاستبصار هي قوله: «عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ» فكأنه يرىٰ ﷺ أن جريان عادتهم علىٰ ذلك يكشف عن كون وثاقته مسلماً بينهم، فلاحظ.

(ابن محمد) كذا قال الشهيد الثاني في حاشيته على رجال ابن داود»[١].

قوله: الحسن بن رباط:

في الشرح: «الحسن بن رباط مهمل في الرجال»[٢].

قوله: الحسن بن زياد العطار:

قال في المجمع: «الحسن بن زياد العطار الثقة».

قوله: الحسن بن السري الكاتب الكرخي:

كتب المجلسي بخطه: «روى في بصائر الدرجات عن محمد بن عبد

---

١ ـ راجع: الهامش الذي كتبه المصنف (صاحب النقد): ص ٨٨، على ما ذكره الشيخ في رجاله: ص ٤٦٥ برقم ٢٤ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

٢ ـ من الغريب ما ذكره الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في الشرح ـ أي شرح الاستبصار ـ من أن الحسن بن رباط مهمل في الرجال، مع أن الطوسي ذكره في الفهرست: ص ٧٤ برقم ١٧٥، وقال: «الحسن الرباطي، له أصل»، وذكره أيضاً في كتاب رجاله تارة من أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١١٥ برقم ٢٢، وأخرى من أصحاب الصادق عليه السلام: ص ١٦٧ برقم ٢٨، وذكره أيضاً النجاشي في كتاب رجاله: ص ٣٧، وقال: «له كتاب رواية الحسن بن محبوب»، وذكره الكشي تحت عنوان (ما روي في بني رباط): ص ٣١٣، قال: «قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة أخوة، الحسن، والحسين، وعلي، ويونس، كلهم أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولهم أولاد كثيرة من حملة الحديث» وبعد ذلك كله كيف يكون الحسن بن رباط مهملاً في الرجال كما يزعم الشيخ محمد السبط في الشرح، فلاحظ.

الجبار، عن اللؤلؤي، عن إسماعيل بن أبي فروة، عن سعد بن أبي الأصبغ، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالساً إذ دخل عليه الحسن بن السري الكرخي، فسأله عن شيء فأجابه أبو عبد الله عليه السلام فقال له: ليس كذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: هو كذلك وردها عليه مراراً كل ذلك يقول أبو عبد الله عليه السلام: هو كذلك، ويقول هو: لا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أترىٰ من جعله الله حجة علىٰ خلقه يخفىٰ عليه شيء من أمورهم».

ورویٰ أيضاً «عن محمد بن عيسىٰ، عن النضر، عن أبي داود، عن إسماعيل بن أبي فروة مثله» انتهىٰ[١].

وأنت تعلم أنه لم ير توثيقه في غير الخلاصة ورجال ابن داود[٢]، وهاتان الروايتان فيهما ذم عظيم له إلّا أنهما ضعيفتا السند.

قوله: الحسن بن سعيد بن حماد:

قال في الشرح: «والحسن ثقة بغير ارتياب عند مشايخنا».

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات، للثقة الجليل المحدث شيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفىٰ بقم سنة ٢٩٠ هـ، في الجزء الثالث، الباب الرابع، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ٤٢، برقم ٢٣، ورجال ابن داود ـ القسم الأول ـ: ص ١٠٧ برقم ٤١٣ طبع إيران ـ دانشگاه.

الحسن بن سليمان بن خالد:

تلميذ الشهيد، مدحه الحر في الوسائل قال: «الشيخ الفاضل انتخب كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله» وعده من الكتب المعتمدة[١].

---

١ ـ راجع: الفائدة الرابعة من الفوائد التي ألحقها بآخر الوسائل في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل عنها في الوسائل وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم.

وذكره أيضاً الشيخ الحر في أمل الآمل ـ القسم الثاني ـ باعتباره ولد بالحلة، فقال: «الحسن بن سليمان بن خالد الحلي، فاضل فقيه له مختصر بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله، يروي عن الشهيد ﷺ»، وكان الأحرىٰ أن يترجم له في القسم الأول لأنه عاملي المحتد ولعله لم يتحقق ذلك عنده، وقد أجازه الشهيد الأول مع جمع من العلماء في الحلة بتاريخ ١٢ شعبان سنة ٧٥٧ هـ، وصفه فيها بقوله: «الشيخ الصالح الورع الدين البدل عز الدين أبو محمد الحسن بن سليمان بن محمد الحلي المولد العاملي المحتد... الخ».

وتسمية جده بخالد لعلها نسبة إلىٰ الجد الأعلىٰ وهو متعارف مشهور وإلّا فهو قد ذكر نسبه في آخر إجازته بخطه للشيخ الموفق عز الدين حسين بن محمد بن الحسن الحموياني ﷺ بقوله: «كتبه عبد الله حسن بن سليمان بن محمد في الثالث والعشرين من شهر المحرم سنة ٨٠٢ هـ» وقد كتبها له علىٰ ظهر الخصال للصدوق.

كما ذكره شيخنا المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة: ج ١، ص ١٧٢ نقلاً عن المغفور له سيدنا الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي في (التكملة) وقد ذكر الإجازة المذكورة بنصها صاحب روضات الجنات في ترجمة الحسن بن سليمان.

وراجع أيضاً: الضياء اللامع في القرن التاسع (الذي لا يزال مخطوطاً) لشيخنا الحجة الطهراني صاحب الذريعة، وتسمية جده بمحمد قد جاء أيضاً في إجازة الشهيد الأول له ـ كما عرفت ـ.

وترجم له أيضاً الأفندي في رياض العلماء بعنوان الحسن بن سليمان بن خالد، كما أنهىٰ نسبه

⇐

قوله: الحسن بن شهاب:

في الذخيرة: «الحسن بن شهاب مجهول، إلّا أنه يرويه ـ أي الخبر ـ صفوان، عن جميل عنه، وهذا قرينة واضحة علىٰ كونه من المعتمدين فيكون الخبر من الأخبار المعتبرة»(١).

⟸ هو في أول كتابه في الرجعة، فقال ما نصه: «يقول الحسن بن سليمان بن خالد» الخ.

ويروي الشيخ شمس الدين محمد الجبعي ـ جد الشيخ البهائي ﵀ ـ الصحيفة السجادية عن الشيخ علي بن محمد بن علي بن محلي بالإجازة في سنة ٨٥١، وهو قرأ الصحيفة علىٰ السيد تاج الدين عبد الحميد بن جمال الدين أحمد بن علي الهاشمي الزينبي، وهو يرويها عن عز الدين الحسن بن سليمان الحلي، وكانت ولادة الشيخ شمس الدين محمد الجبعي سنة ٨٢٢ وتوفي سنة ٨٨٦ هـ، وحكىٰ الأفندي في رياض العلماء عن خط الشيخ شمس الدين الجبعي ما لفظه: «قال الحسن بن راشد في وصف هذا الشيخ هكذا: الشيخ الصالح العابد الزاهد عز الدين حسن» الخ.

١ ـ المراد بالحسن بن شهاب الذي في العنوان ـ هنا ـ هو الحسن بن شهاب البارقي الذي ذكره المصنف صاحب (النقد) وذكر أنه أورده الشيخ في رجاله في باب أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، والذي ذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة وقال: إنه يروي صفوان عن جميل عنه، لا المراد: الحسن بن شهاب الواسطي فإنه لم يترجم له صاحب (النقد) وإن كان ـ هذا ـ أيضاً يروي صفوان عن جميل عنه، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام أيضاً، وفي نسخة معتبرة علىٰ ما ذكره الاسترابادي في منهج المقال الحسين بن شهاب الواسطي ـ أي بالتصغير ـ والمجهول هو الواسطي لا البارقي، وعليه فما أورده صاحب (كتابنا) من كلام صاحب الذخيرة هنا لا وجه له.

وعلىٰ كل فالوجه في كون الحسن بن شهاب (أيهما كان) من المعتمدين لرواية صفوان عن ⟸

الحسن بن شمون:

في المعتبر: «الحسن بن شمون غال ضعيف، قال النجاشي: ليس بشيء»(١).

⇐ جميل عنه، هو ما ذكره الشيخ في عدة الأصول، من أن صفوان بن يحيىٰ لا يروي إلّا عن ثقة، وما ذكره الشهيد الأول في أوائل الذكرىٰ من أن الأصحاب أجمعوا علىٰ قبول مراسيله وأنها كالمسانيد وما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٦٦ من أنه من الفقهاء الستة الذين هم من أصحاب أبي إبراهيم موسىٰ وأبي الحسن الرضا عليهما السلام الذين أقر الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وقد روىٰ الكشي أيضاً: ص ٤٢٣ في ترجمته روايات عديدة في مدحه، فراجعها، ووثقه أرباب المعاجم الرجالية.

وذكره الشيخ في الفهرست: ص ١٠٩ برقم ٣٥٨، وقال فيه: «أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم... الخ»، وترجم له النجاشي في رجاله: ص ١٤٨ وقال فيه: «ثقة ثقة عين، روىٰ أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام وروىٰ هو عن الرضا عليه السلام وكانت له عنده منزلة شريفة».

١ ـ لم أجد في المعتبر المطبوع ما ذكره صاحب الكتاب مع التصفح التام له، كما أن النجاشي لم يترجم للحسن بن شمون ـ هذا ـ في رجاله مستقلاً وإنما ذكر اسمه في ترجمة ابنه محمد بن الحسن بن شمون: ص ٢٥٨، فقال ـ بعد ذكر اسمه ونسبه ـ : «أبو جعفر بغدادي واقف، ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً فاسد المذهب، وأضيف إليه أحاديث في الوقف، وقيل فيه...» ثم قال: «عن محمد بن الحسن بن شمون قال: ورد داود الرقي البصرة بعقب اجتياز أبي الحسن موسىٰ عليه السلام بها في سنة ١٧٩ هـ، فصار بي أبي إليه وسأله عنهما، فقال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: سواء علىٰ الناصب صلىٰ أم زنىٰ».

وقد ذكر الحسن بن شمون ـ هذا ـ الميرزا محمد الاسترابادي في كتابه تلخيص المقال المعروف بـ (الوسيط) في الهامش قائلاً: «الحسن بن شمون عن محمد بن سنان، عنه أبو محمد المدائني رسالة أبي جعفر الثاني عليه السلام»، ونقل عنه ذلك المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٢٠٣، فراجعه.

قوله: الحسن بن صالح بن حي:

في التنقيح: «الرواية ضعيفة، لأن الحسن بن صالح زيدي تنسب إليه الصالحية منهم» انتهىٰ[١]. وهذه بعينها عبارة الصيمري[٢].

وذكره الكشي في البترية، قال: «والبترية هم أصحاب كثير النوا، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحداد، وهم الذين دعوا إلىٰ ولاية علي عليه السلام ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون الخروج مع بطون ولد علي عليه السلام يذهبون بذلك إلىٰ الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويثبتون لكل من خرج من ولد علي عليه السلام عند خروجه الإمامة» انتهىٰ[٣].

فيظهر من قوله: «ويثبتون لكل من خرج من ولد علي عليه السلام الإمامة» أن البترية فرقة من الزيدية، فتندفع المنافاة المتوهمة بين كلام التنقيح والصيمري أنه زيدي، وبين كلام الشيخ في أنه بتري[٤] ويعطيه عبارة الملل والنحل، قال:

---

١ ـ التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلي المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ وهو في شرح المختصر النافع للمحقق الحلي.

٢ ـ الصيمري: هو الشيخ مفلح بن الحسين صاحب غاية المرام شرح شرائع الإسلام، وهو تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلي المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٢، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ يقصد ما ذكره الشيخ الطوسي في التهذيب في باب المياه من «أنه زيدي بتري متروك العمل بما يخص بروايته» كما ذكره المصنف صاحب (النقد): ص ٩١ في ترجمته.

«الصالحية أصحاب الحسن بن صالح بن حي، والبترية أصحاب كثير النواء، وهما متفقتان في المذهب»[١] ثم قال: «رجال الزيدية أبو الجارود، وزياد بن المنذر العبدي ـ لعنه جعفر بن محمد عليه السلام ـ والحسن بن صالح بن حي، ومقاتل بن سليمان» انتهى[٢].

يبقىٰ الكلام في وجه تسمية البترية بهذا الاسم، وهو ما رواه الكشي بإسناده: «عن سدير، قال: دخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام ومعي سلمة بن كهيل، وأبو المقدام ثابت الحداد، وسالم بن أبي حفصة، وكثير النوا، وجماعة معهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: نتولىٰ علياً وحسناً وحسيناً ونتبرأ من أعدائهم؟ قال: نعم، قالوا: نتولىٰ أبا بكر وعمر ونتبرأ من أعدائهما؟ قال: فالتفت إليهم زيد بن علي عليه السلام وقال: أتتبرؤون من فاطمة عليها السلام بترتم أمرنا بتركم الله، فيومئذ سموا البترية» انتهىٰ[٣] وعلىٰ هذا فالتبرية بتقديم التاء علىٰ الموحدة، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة زياد بن المنذر ما له دخل في المقام.

---

١ ـ راجع: الملل والنحل للشهرستاني: ج ١، ص ٢٦١ طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٢٦٤.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٥، وقد أوردنا الرواية كما ذكرها الكشي وغيره من أرباب المعاجم الذين نقلوها عن رجال الكشي ـ يعني بتقديم الباء الموحدة علىٰ التاء المثناة في كل من لفظة البترية، وبترتم، وبتركم الله ـ لا سيما إذا رجحنا قول من يقول في وجه النسبة ـ ممن كتب في الفرق الإسلامية أنهم نسبوا إلىٰ المغيرة بن سعيد الملقب بالأبتر، أما صاحب الكتاب فحيث حسب أن الذي جاء في رواية الكشي بتقديم التاء المثناة علىٰ الباء الموحدة فرع عليه قوله: «فالتبرية بتقديم التاء علىٰ الموحدة»، ثم أورد صاحب الكتاب هنا تعليقة ونصها هكذا: «ويجوز (بترتم) بتقديم الباء من البتر وهو القطع، كما في مجمع البحرين ووجهه ظاهر» وهذا يؤيد ما ذكرناه من الجملة المذكورة، فلاحظ.

قوله: الحسن بن صدقة المدائني:

توقف العلامة ﵀ في تعديله بتعديل علي بن الحسن لكونه فطحياً[١] وقد قبل طعنه علىٰ أبان بن عثمان بالناووسية[٢].

ونحن في ترجمة ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد ذكرنا الخلاف في توثيق وجرح غير الإمامي، وأنه علىٰ ثلاثة أقوال، وقبول الجرح لا التعديل مما لم أقف عليه لأحد ولا يقتضيه دليل، فكان قبول التوثيق هنا أولىٰ وأحرىٰ، لوجود معارض الجرح في أبان، ووقوع الخلاف من المحدثين، ولجلالته بين المحدثين، وغير ذلك مما ذكرناه في ترجمته، وبعد فقد ذكر هو أخاه مصدق بن صدقة في

---

١ ـ راجع: خلاصة العلامة الحلي: ص ٤٥، القسم الأول، فإنه قال: «قال ابن عقدة: أخبرنا علي بن الحسن ـ أي ابن فضال ـ قال: الحسن بن صدقة ـ أحسبه أزدياً ـ وأخوه مصدق رويا عن أبي عبد الله وأبي الحسن ﵉ وكانوا ثقات، وفي تعديله بذلك نظر، والأولىٰ التوقف» وقد علق علىٰ هذا الكلام الشهيد الثاني ﵀ في تعليقته علىٰ الخلاصة بقوله: «ضمير كانوا ثقات لا مرجع له إلّا رجلان الحسن ومصدق، وكأنه تجوز في الجمع الاثنين والإشارة بقوله: (بذلك) يرجع إلىٰ قول ابن عقدة، ووجه النظر ما سيأتي من عده ـ يعني عد ابن عقدة ـ في قسم الضعفاء وإن كان من الأجلاء، ومع ذلك لا ينبغي النظر والتوقف ولا يجوز تعلق الإشارة بمجرد قوله: كانوا ثقات، لأن ذلك تصريح بالتوثيق لا مجال للنظر فيه، بل النظر من جهة الموثق كما ذكرنا».

وراجع القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٠٣، حيث عد ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد فيه، والقسم الثاني إنما هو مختص بذكر الضعفاء ومن رد قوله أو توقف فيه كما صرح في أوله.

٢ ـ راجع: ترجمة أبان بن عثمان في الخلاصة: ص ٢١ برقم ٣ في القسم الأول.

القسم الأول[١].

ونقل هذا التوثيق عن الكشي ولم يتوقف، فالظاهر القبول، مع أن العلة المقتضية للقبول في مصدق بن صدقة موجودة هنا، فلا وجه للتفرقة بينهما.

فالتحقيق أن يكون الحسن بن صدقة من الموثق، فإن جعلناه حجة فخبره مقبول، وإلّا فلا.

قوله: الحسن بن العباس بن الحريش:

قال الصالح: «ضبطه العلامة بالحاء غير المعجمة والراء والياء المنقطة تحتها نقطتين والشين المعجمة»[٢].

واعلم أن المصنف ذكر رجلاً واحداً بهذا الاسم، وفي الفهرست ذكر رجلين:

أحدهما: ما عنونه المصنف وهو صاحب كتاب (إنا أنزلناه) ولم يذكر عبارته وهي هذه: «الحسن بن العباس بن حريش الرازي، له كتاب ثواب قراءة إنا أنزلناه، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن إسحاق بن سعيد، عن الحسن بن عباس[٣]».

---

١ ـ راجع: ترجمة مصدق بن صدقة في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٧٣ برقم ٢٦.

٢ ـ راجع: خلاصة العلامة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢١٤ برقم ١٣، وراجع شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٧، ص ٣٧٦ كتاب الحجة ـ باب ما جاء في الاثني عشر عليهم السلام والنص عليهم.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧٨ برقم ١٩٨.

والآخر: «الحسن بن العباس الحريشي، له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»(١).

وهذه العبارة هي التي نقلها المصنف عنه، فإن كان بانياً على الاتحاد كما بنى عليه الميرزا(٢) فهلا ذكر العبارتين، بل كان ذكر العبارة الأولى أولى(٣).

الحسن بن عبد الله:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد، عن محمد ابن فلان الواقفي، قال: كان لي ابن عم، يقال له: الحسن بن عبد الله، كان زاهداً، وكان من أعبد أهل زمانه، وكان يتقيه السلطان لجده في الدين واجتهاده، وربما استقبل السلطان بكلام صعب، يعظه ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، وكان السلطان يحتمله لصلاحه، ولم تزل هذه حالته حتى كان يوم من الأيام، إذ دخل عليه أبو الحسن موسى عليه السلام وهو في المسجد فرآه فأومأ إليه فأتاه، فقال له: يا حسن(٤) ما أحب إلي ما أنت فيه وأسرني إلّا أنه ليس لك معرفة فاطلب المعرفة، قال: جعلت فداك وما المعرفة؟ قال: إذهب فتفقه واطلب الحديث، قال: عمن؟ قال: عن فقهاء

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٧٤ برقم ١٧٠.

٢ ـ الميرزا هو الميرزا محمد الاسترابادي، راجع: منهج المقال: ص ١٠١ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

٣ ـ ووجه كون العبارة الأولى أولى لأنها تتضمن ذكر اسم كتابه وذكر نسبه كاملاً، وذكر السند إلى رواية الكتاب كاملاً بخلاف العبارة الثانية.

٤ ـ في أصول الكافي المطبوع وشرحه للمولى محمد صالح المازندراني: «فقال له يا أبا علي» بدل «يا حسن».

أهل المدينة، ثم اعرض علي الحديث، قال: فذهب فكتب ثم جاءه فقرأه عليه فأسقطه كله، ثم قال له: إذهب فاطلب[١] المعرفة، وكان الرجل معنياً بدينه، قال: فلم يزل يترصد أبا الحسن عليه السلام حتىٰ خرج إلىٰ ضيعة له، فلقيه في الطريق فقال له: جعلت فداك إني أحتج عليك بين يدي الله تعالىٰ فدلني علىٰ المعرفة، قال: فأخبره بأمير المؤمنين عليه السلام وما كان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأخبره بأمر الرجلين، فقبل منه، ثم قال له: فمن كان بعد أمير المؤمنين؟ قال: الحسن ثم الحسين عليهما السلام حتىٰ انتهىٰ إلىٰ نفسه، ثم سكت، قال: فقال له: جعلت فداك فمن هو اليوم؟ قال: إن أخبرتك تقبل؟ قال: نعم جعلت فداك، قال: أنا هو، قال فشيء أستدل به، قال: إذهب إلىٰ تلك الشجرة ـ وأشار إلىٰ أم غيلان[٢] ـ فقل لها: يقول لك موسىٰ بن جعفر: أقبلي، قال: فأتيتها فرأيتها والله تخد الأرض خداً حتىٰ وقفت بين يديه، ثم أشار إليها فرجعت، قال: فأقر به، ثم لزم الصمت والعبادة، فكان لا يراه أحد يتكلم بعد ذلك»[٣].

ولا يبعد أن هذا هو الذي ذكره المصنف بعنوان الحسن بن عبد الله الذي نقله عن إرشاد المفيد فتدبر[٤].

---

١ ـ في أصول الكافي المطبوع وشرحه للمولىٰ الصالح «فاعرف المعرفة» بدل «فاطلب المعرفة».

٢ ـ أم غيلان: هو شجر السمر من شجر الطلح.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الثامن، طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٤ ـ راجع: إرشاد المفيد رحمه الله باب ذكر فضائل الإمام أبي الحسن موسىٰ عليه السلام طبع إيران.

قوله: الحسن بن علي بن أبي حمزة:

سيجيء ذكره في أبيه -إن شاء الله -.

قوله: الحسن بن علي بن عثمان الملقب بسجادة:

قال الصالح: «يكنىٰ أبا محمد من أصحاب أبي جعفر الجوادعليه السلام غال ملعون» ثم ذكر مثل عبارة الكشي إلىٰ قوله: «نصيب»(١).

وقال المصنف رحمه الله: العليائية فرقة يقولون: إن علياً عليه السلام هو الله - تعالىٰ عن ذلك علواً كبيراً - وإن محمداً صلى الله عليه وآله عبده، والعليائية سمتها المخمسة عليائية، وزعموا أن بشاراً الشعيري -لعنه الله -لما أنكر ربوبية محمد صلى الله عليه وآله وجعلها في عليعليه السلام وجعل محمداً عبد علي عليه السلام وأنكر رسالة سلمان الفارسي، وأقام مقام سلمان محمداً صلى الله عليه وآله مسخ علىٰ صورة طير يقال له علياء يكون في البحر، فلذلك سموا العليائية، وبشار الشعيري هو الذي روىٰ الكشي -عند ترجمته - عن الصادقعليه السلام أنه شيطان ابن شيطان خرج من البحر فأغوىٰ أصحابي(٢).

والمخمسة فرقة يقولون إن محمداً صلى الله عليه وآله هو الله - تعالىٰ عن ذلك علواً كبيراً - وإن سلمان الفارسي، والمقداد، وعماراً، وأبا ذر، وعمرو بن أمية

---

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٣٨٤، كتاب التوحيد، باب حدوث الأسماء، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٤٧٨ - ٤٧٩، برقم ٤٦٥ طبع النجف الأشرف.

٢ - راجع: ترجمة بشار الشعيري في رجال الكشي: ص ٣٤٠ برقم ٢٥٩.

الضمري، هم النبيون والموكلون بمصالح العالم، وزعمت المخمسة، **والعليائية والخطابية** ـ وهم أصحاب أبي الخطاب محمد بن مقلاص، لعنه الله ـ أنّ كل من انتسب إلىٰ أنه من آل محمد فهو مبطل في نفسه مفتر علىٰ الله كذاب، وأنهم الذين قال الله تعالىٰ فيهم إنهم يهود ونصارىٰ في قوله: ﴿**وقالت اليهود والنصارىٰ نحن أبناء الله وأحباؤه**﴾[١].

قوله: الحسن بن علي بن أبي عقيل:

في التنقيح الرائع: «ما رواه ابن أبي عقيل مرسلاً، ومثله لا يرسل إلّا عن ثقة خصوصاً إذا عمل بالرواية»[٢] انتهىٰ، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في مراسيل ابن أبي عمير ما ينفعك هنا.

وفي السرائر: «الحسن ابن أبي عقيل العماني في كتابه المسمىٰ (المتمسك بحبل آل الرسول) وهذا الرجل وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه متكلم، كثيراً ما كان يثني عليه شيخنا المفيد، وكتابه كتاب حسن كبير، وهو عندي، قد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنىٰ عليه»[٣] انتهىٰ.

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف (صاحب النقد) في هامش ص ٩٣.

٢ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري الحلي الأسدي (مخطوط).

٣ ـ راجع: السرائر لابن إدريس الحلي، أول كتاب الزكاة طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ، وكتاب المتمسك بحبل آل الرسول ـ هذا ـ لم يصل بأيدينا، وكان عند العلامة الحلي كما ذكره في ترجمته: ص ٤٠، برقم ٩، وقال: «نحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية».

⇐

قوله: الحسن بن علي بن الحسن:

احتمل المصنف أن يكون ناصر الحق، وصرح بعض الزيدية بأنه الإمام، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ في ترجمة يوسف بن محمد بن زياد ـ كلام فيه.

قال الشيخ البهائي في رسالته الصغيرة لإثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام: «واعلم ـ وفقك الله للتزود في يومك لغدك، قبل أن يخرج الأمر من يدك ـ أن المحققين من علمائنا ـ قدس الله أسرارهم وأعلىٰ في الجنة قرارهم ـ يعتقدون أن ناصر الحق رضي الله عنه كان تابعاً في دينه للإمام جعفر الصادق عليه السلام كما يظهر من تأليفاته، وأنه لما كان يدعو الفرق المختلفة في المذاهب إلىٰ نصرته أظهر بعض

⇐ وللحسن بن علي ـ هذا ـ أقوال نادرة في المسائل الفقهية:

منها ما حكاه الشهيد الأول في الذكرىٰ ـ في بحث القراءة في الصلاة ـ من أن مَن قرأ في صلاة السنن ـ في الركعة الأولىٰ ـ ببعض السورة وقام في الركعة الأخرىٰ ابتدأ من حيث قرأ ولم يقرأ بالفاتحة، وهو غريب ولعله قاسه علىٰ صلاة الآيات.

ومنها: ما حكىٰ عنه الشهيد الأول في غاية المراد شرح الإرشاد ـ كتاب الطهارة ـ القول بعدم انفعال ماء البئر بمجرد الملاقاة، مع أن المعروف بين القدماء انفعاله بمجردها وطهره بنزح المقدر، وكأن هذا مبني علىٰ قوله بعدم انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة أو علىٰ أن ماء البئر ملحق بالنابع فلا ينجس بالملاقاة، ولو قلنا بنجاسة القليل بها، كما هو رأي المتأخرين.

ومنها: عدم وجوب طواف النساء، وكان يقدم عموم الآيات علىٰ خصوص صحيح الروايات، فأفتىٰ بعدم سقوط قضاء الصوم عن المريض المستمر مرضه إلىٰ قابل لعموم قوله تعالىٰ: ﴿**فعدة من أيام أخر**﴾.

ومنها: فتواه بعدم اشتراط رضا المرأة في نكاح بنت أخيها وبنت أختها عليها، لعموم قوله تعالىٰ: ﴿**وأحل لكم ما وراء ذلكم**﴾.

وغير ذلك من الفتاوىٰ النادرة مما ذكره الفقهاء عنه في كتبهم الفقهية، فراجعها.

الأمور التي توجب ائتلاف القلوب خوفاً من أن ينصرف الناس عنه، كما أظهر الجمع بين الغسل والمسح في الوضوء، وكما جمع في قنوت الإمامية والشافعية كما تضمنته كتبهم، وكما أظهر التوقف والتردد في تحليل المتعة وتحريمها، حيث قال في بعض كتبه: إن النكاح قد يوجب الميراث وهو ما كان بولي وشاهدين وقد لا يوجبه وهو نكاح المتعة، وقد كان الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وآله يتمتعون، ثم ادعىٰ بعض الناس أنه صلى الله عليه وآله حرمها يوم خيبر ولم تجمع الأمة علىٰ أنه حلال ولا علىٰ أنه حرام، والنكاح الذي لم تجمع الأمة علىٰ تحليله فأنا لا أحبه ولا آمر به، والتوقف عند اختلاف الأمة هو الصواب».

هذا كلامه، ثم لا تتعجب يا أخي من أنه كيف لا يدعي الإمامة من نفسه والحال أن أصحابه يعتقدون أنه هو إمام زمانه، فإنا قد وجدنا كثيراً من الأتباع يثبتون لمتبوعهم أموراً هو بريء ممن ادعاها كما زعم النصيرية أن أمير المؤمنين عليه السلام هو فاطر السماوات والأرض وكلما تبرأ من ذلك، وقال: «أنا عبد خالق السماوات والأرض» لم يقبلوا ذلك وأصروا علىٰ اعتقادهم حتىٰ أحرقهم بالنار، فإذا اعتقد جماعة من العقلاء الألوهية في علي عليه السلام فلا تتعجب من اعتقاد جماعة من العقلاء الإمامة في ناصر الحق رضي الله عنه.

قوله: الحسن بن علي بن داود:

قال السماهيجي: «الشيخ تقي الدين حسن بن علي بن داود الحلي كان عالماً فقيهاً متكلماً أديباً نحوياً عروضياً شاعراً، حتىٰ وصفه شيخنا الشيخ الشهيد

الثاني في إجازته[١] للشيخ حسين بن عبد الصمد بأنه ملك العلماء والأدباء والشعراء، وأثنىٰ عليه ثناء عظيماً، وذكر أن مصنفاته نحو من ثلاثين مصنفاً، إلّا أنه لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ إحاطة في علم الرجال ما في خلاصته[٢] من عدم الضبط وكثرة الخبط» انتهىٰ[٣]. وشهد علىٰ خلاصته بهذه الشهادة جماعة، وهي كذلك كما لا يخفىٰ.

قوله: الحسن بن علي بن زياد الوشا:

قال الصالح: «وكان من وجوه هذه الطائفة، إلّا أنه كان واقفياً ورجع لظاهر هذا الحديث[٤] ولما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام (عن أبيه، عن صالح بن أبي حماد، عن الحسن بن علي الوشا، قال: كنت ـ قبل أن أقطع علىٰ الرضا عليه السلام ـ جمعت مما روي عن آبائه عليهم السلام وغير ذلك مسائل كثيرة في كتاب

---

١ ـ راجع: الإجازة المذكورة في كتاب الإجازات للمجلسي الثاني الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٨٤، وفي الجزء الثاني من كشكول الشيخ يوسف البحراني: ج ٢، ص ٢٠١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، والشيخ حسين عبد الصمد ـ هذا ـ هو والد الشيخ البهائي الحارثي العاملي، وإجازة الشهيد الثاني له مطولة ومؤرخة «ليلة الخميس لثلاث ليال مضين من شهر جمادي الآخرة سنة ٩٤١ هـ» كما ذكر في آخرها.

٢ ـ يقصد كتابه في الرجال ولم نعهد قبل السماهيجي ولا بعده من سماه بالخلاصة.

٣ ـ راجع: إجازة الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي القطيفي، وقد كتب له الإجازة المطولة في بلدة بهبهان عصر الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي مخطوطة.

٤ ـ يشير المولىٰ محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي، بقوله: «لظاهر هذا الحديث» إلىٰ الحديث الذي رواه النجاشي في رجاله: ص ٣٠ ـ ٣١، فراجعه.

وأحببت أن أثبت في أمره وأختبره عليه السلام فحملت الكتاب في كمي، وصرت إلىٰ منزله أريد منه خلوة أناوله الكتاب، فجلست ناحية متفكراً في الاحتيال للدخول فإذا بغلام قد خرج من الدار وفي يده كتاب فنادىٰ أيكم الحسن بن علي الوشا؟ فقمت إليه وقلت: أنا، قال: فهاك خذ الكتاب فأخذته وتنحيت ناحية فقرأته فإذا ـ والله فيه ـ جواب مسألة مسألة، فعند ذلك قطعت عليه وتركت الوقف[١].

ولما رواه الشيخ في التهذيب في آخر باب الخمس (عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الهمداني، عن أبي جعفر محمد بن المفضل بن إبراهيم الأشعري قال: حدثنا الحسن بن علي بن زياد، وهو ابن بنت إلياس، وكان وقف ثم رجع فقطع) انتهىٰ[٢] وذكر وقفه يحتمل أن يكون من الشيخ، وأن يكون من الراوي.

ومن الأصحاب من أنكر أصل وقفه وقدح في الروايات الدالة عليه بضعف السند والله أعلم» انتهىٰ[٣].

وأنا لم أجد من علماء الرجال من رماه بالوقف، بل عد النجاشي إياه من

---

١ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ٢ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، الباب الـ (٥٥) الحديث الأول، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ ، وفي الحديث زيادات علىٰ ما ذكره المولىٰ الصالح عن كتاب العيون، فراجعه.

٢ ـ أي انتهىٰ ما في التهذيب للشيخ الطوسي ـ آخر باب الخمس ـ باب الزيادات، راجع: ج ٤ ، ص ١٥٠ الحديث الـ (٣٩) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ .

٣ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره المولىٰ محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي: ج ٦ ، ص ٢٨٤، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة .

وجوه هذه الطائفة يقتضي أن يكون من طائفتنا من أصله[١] إذ الظاهر أنه من طائفته التي هو منها والواقفية وأضرابهم ليسوا من طائفتنا، ولم نقف في وقفه إلّا على هاتين الروايتين[٢]، وعلى تقدير صحتهما فلا يبعد تنزيلهما على فسحة النظر أو زيادة اليقين والبصيرة على نحو ما عرض لمؤمن الطاق وأضرابه، وهذا ليس قدحاً بل هو المطلوب من المكلفين.

هذا ما يقتضيه حاله في المذهب، وأما بالنظر إلى الوثاقة وعدمها فلا أستفيد من كلام النجاشي أكثر من المدح المقتضي للحسن كما نص عليه في الذخيرة، ويظهر من عبارة الصالح[٣].

قوله: الحسن بن علي بن فضال:

اختلف الفقهاء فيه، فذهب ابن إدريس إلى أنه وجميع بني فضال كفار ملعونون.

قال في السرائر: «الحسن بن فضال فطحي المذهب كافر ملعون، وبنو فضال كلهم فطحية، والحسن رأسهم في الضلال» وهو أحد قولي السيد في المدارك، قال في موضع منها: «وهذه الرواية ضعيفة بأن من جملة رجالها الحسن بن فضال وهو فطحي».

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٠.

٢ ـ يقصد بالروايتين: رواية الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام، ورواية الشيخ الطوسي في التهذيب المذكورتين.

٣ ـ يشير إلى عبارة المولى الصالح المتقدمة آنفاً بقوله في صدر الترجمة: «وكان من وجوه هذه الطائفة إلّا أنه كان واقفياً ورجع لظاهر هذا الحديث» الخ.

وذهب المقدس إلىٰ أن حديثه حسن، قال في المجمع: «ووجه كون روايات الحلبيين موثقات وجود الحسن بن علي وهو خير ممدوح جداً، وليس بواضح كونه فطحياً وقيل: كان ورجع».

وفيه في موضع آخر: «وليس في السند أضعف من الحسن، والظاهر أنه الحسن بن علي بن فضال، وأظنه لا بأس في مثله، إذ هو ممدوح في الكتب بمدح كثير، قال: قال في الخلاصة: وكان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً ثقة[١] وغير ذلك من المدح، وإن قيل: إنه كان فطحياً، ورجع في آخر عمره».

وفي موضع آخر منه: «وفي الطريق الحسن بن علي بن فضال، وقيل: إنه فطحي ثقة».

والمصنف[٢] قال في الخلاصة: «أنا أتوقف في روايته» ومع ذلك يسمي هذا الخبر في المنتهىٰ بالصحيح[٣] حيث قال: لما رواه الشيخ في الصحيح، نعم ذلك صحيح في الفقيه، فإن كان القول به باعتبار الشيخ روىٰ ذلك عن الصدوق وطريقه إليه صحيح، فذلك صحيح ولكنه بعيد إذ ليس ذلك دأبه» انتهىٰ[٤].

---

١ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ٣٧ برقم ٢.

٢ ـ يريد بالمصنف: العلامة الحلي فإن مجمع الفائدة والبرهان شرح لإرشاد العلامة ﷺ.

٣ ـ لم نجد في الخلاصة ما ذكره عنه صاحب مجمع الفائدة، وقد نقل هو آنفاً أنه قال في الخلاصة إنه «كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً ثقة» فعليه لا وجه لما اعترض علىٰ العلامة فيما ذكره في المنتهىٰ من تسميته الخبر بالصحيح، ولعل منشأ اشتباه صاحب مجمع الفائدة ما ذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٠٣ برقم ١٠ في حق ابنه أحمد بن الحسن بن علي بن فضال من قوله ـ بعد ترجمته ـ: «وأنا أتوقف في روايته» فلاحظ.

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره المقدس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للعلامة الحلي.

ووافقه علىٰ هذا تلميذه السيد في المدارك في قوله الآخر، بل جعله غير قاصر عن الصحيح، قال: «وهذه لا تقصر عن الصحيح، إذ ليس في رجالها من يتوقف في شأنه إلّا الحسن بن فضال، فقد قال الشيخ: إنه كان جليل القدر» انتهىٰ[١].

وأثنىٰ عليه النجاشي، وقال: «إنه كان فطحياً ثم رجع إلىٰ الحق ـ رضي الله عنه ـ» انتهىٰ[٢].

وفي الوسائل: «إن ابن شهراشوب وثقه»[٣].

وهو خيرة (تحرير الوسائل)، قال: «وهو موثق، وفيه ابن فضال وقد وردت النصوص علىٰ العمل بروايته، فلا فرق بينه وبين الصحيح عند التأمل، خصوصاً وقد عد من أصحاب الإجماع علىٰ قول جماعة»[٤].

والتحقيق أن يقال: لا ريب أن هذا الرجل لم ينف أحد عنه الفطحية من أصل، بل شهد جماعة من العدول عليه بها في الجملة كالكشي، والنجاشي والشيخ، وغيرهم، حتىٰ أن ظاهر كلام ابن إدريس: أنه مات عليها وهو ظاهر الطريحي، حيث قال: «الحسن بن علي بن فضال فطحي ثقة»[٥] فهذا القدر كاف في ذلك.

---

١ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٣٧ برقم ٢.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٧.

٣ ـ راجع: آخر الجزء الثالث من الوسائل في ترجمته، وراجع أيضاً: معالم العلماء لابن شهراشوب المازندراني: ص ٣٣ برقم ١٨٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٤ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل (مخطوط).

٥ ـ راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه لفخر الدين الطريحي (مخطوط).

يبقىٰ الكلام في رجوعه عنها، فالذي يقتضيه النظر ذلك، لأن ذلك حكم به الكشي والنجاشي[١] ورروياه أيضاً بطريق صحيح عن محمد بن عبد الله بن زرارة، وهو وإن جهله الشهيد[٢] فقد وثقه النجاشي هنا[٣] وكذلك الشيخ في الفهرست ذكر الفطحية والرجوع عنها[٤]، وهؤلاء عيون الرجال، ومراصد الجرح والتعديل وسائر الأحوال، فإذن لا يصغىٰ إلىٰ ظاهر كلام ابن إدريس، علىٰ أنهم أقرب عهداً بحاله، ويرىٰ الحاضر ما لا يرىٰ الغائب.

ولا إلىٰ ما أورده الشهيد الثاني علىٰ الرواية من أن المبشر غير معلوم[٥] لأن الظاهر ما استظهره المصنف[٦] وغيره أنه هو محمد بن عبد الله بن زرارة.

لكن يرد الإشكال من جهة أن الرجوع وقع عند موته، فالروايات التي رواها كلها وقعت أيام فطحيته فلا تأثير للرجوع في خروج روايته عن روايات الفطحية،

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٣ برقم ٤٥٢، ورجال النجاشي: ص ٢٨.

٢ ـ فقد علق الشهيد الثاني ـ في تعليقته علىٰ خلاصة العلامة الحلي (المخطوطة)، في ترجمة الحسن بن علي بن فضال ـ ما لفظه: «في هذا السند محمد بن عبد الله بن زرارة وحاله مجهول».

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٨.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧٢ ـ ٧٣، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٥ ـ يقصد بما أورده الشهيد الثاني علىٰ الرواية ما ذكره في تعليقته علىٰ الخلاصة كما ذكرنا في تعليقتنا آنفة الذكر، والمراد بالمبشر ـ بكسر الشين المعجمة ـ هو محمد بن عبد الله بن زرارة، وعبر عنه بالمبشر لأنه بشر علي بن الريان ومحمد بن الهيثم التميمي بأن الحسن بن علي بن فضال رجع عن الفطحية قبل وفاته وقال بإمامة أبي الحسن الرضا عليه السلام كما في رواية النجاشي: ص ٢٧ .

٦ ـ راجع: ص ٩٥ من (النقد).

فعلىٰ القول بعدم حجية الموثق يزداد الإشكال، وتسقط أخباره من أصل، وعلىٰ القول بالحجية يرد الإشكال من جهة الترجيح عند المعارض، لأنه موثق بل من أعلىٰ مراتب الموثق.

والعجب ممن قبل رواياته من القائلين بعدم حجية الموثق كصاحب المدارك لم يلتفتوا إلىٰ هذا الإشكال، ولعل العذر والتفصي عنه بأن وثاقته تمنعه من سكوته عن بيان الكذب والتحريف في أخباره لو كان، فسكوته[١] دليل علىٰ قبوله لها ويكون كقبول سائر العدول.

ويندفع هذا العذر في هذا المقام أن المعلوم أن التوبة (الرجوع خ ل) إنما وقعت عند غمرات الموت، وهذا الوقت مما لا يتمكن فيه ذلك والشك في تحقيق الإشكال كاف.

وقد يقال في دفعه أيضاً: بأن الذي وقع في الغمرات هو إظهار الإيمان، وقوله: «نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً»[٢] دليل علىٰ سبقه علىٰ تلك الحال، وهذا إن تم يعود الإشكال إلىٰ الشك في كل رواية هل رواها في أيام فطحيته أو أيام رجوعه، لعدم تاريخ صدور الروايات عنه.

ويمكن دفعه بما قررناه في دفع الإشكال الأول. وبعد ففي النفس من هذا

---

١ ـ يعني: إن سكوت الحسن بن علي بن فضال في حال مرضه عن الأخبار التي رواها في حال صحة بدنه وفي حال الانحراف دليل علىٰ قبول صاحب المدارك لها.

٢ ـ يعني: قول الحسن بن علي بن فضال وهو في غمرات الموت: «قد نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً ـ كما رواه النجاشي ـ دليل علىٰ سبق النظر المذكور علىٰ حال مرضه وأنه في غمرات الموت، والمراد بعبد الله ـ هذا ـ عبد الله بن جعفر الأفطح الذي تعتقد الفطحية بإمامته.

كله شيء فتدبر.

فائدة:

وقع في بعض أسانيد الشيخ رواية الحسن المذكور عن علي بن مهزيار[١] وأنكرها في المنتقىٰ، وحكم بسقوط الواسطة، وجعلها أحمد بن محمد، أو محمد بن الحسين، وأنا لا أستبعد روايته عنه لقربهما زماناً لأنك قد علمت مما تقدم أنه مات في أيام الكاظم عليه السلام وعلي بن مهزيار ـ علىٰ ما ذكره الشيخ والنجاشي ـ من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ولا يبعد ملاقاتهما، فتأمل[٢].

قوله: الحسن بن متيل:

يروي عنه ابن بابويه بواسطة محمد بن الحسن بن الوليد، ووصفه بالدقاق،

---

١ ـ من الموارد التي جاءت في أسانيد الشيخ الطوسي روىٰ فيها الحسن المذكور عن علي بن مهزيار ما جاء في التهذيب في كتاب الصلاة، باب أحكام السهو من أبواب الزيادات، وباب الصلاة علىٰ الأموات، وما جاء في الاستبصار في باب ترتيب جنائز الرجال والنساء.

٢ ـ قال العلامة الفقيه الحجة المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال معترضاً علىٰ هذا الكلام من صاحب الكتاب، بقوله: «ما ذكره من موت الحسن بن علي بن فضال في أيام الكاظم عليه السلام من غرائب الكلام، بعد تصريح الشيخ وابن شهراشوب والعلامة بكونه خصيصاً بالرضا عليه السلام وكان حق التعبير أن يقول: لأن الحسن من خصيصي الرضا عليه السلام وعلي بن مهزيار كذلك، فملاقاتهما لا مانع منها» ويزيد ذلك غرابة أن وفاة الإمام الكاظم عليه السلام سنة ١٨٩ هـ، ووفاة الحسن بن علي بن فضال ـ علىٰ ما ذكره النجاشي والشيخ الطوسي وغيرهما ـ في سنة ٢٢٤ هـ، فيكون بين وفاة الكاظم عليه السلام ووفاة الحسن زهاء ٣٥ سنة.

كما في المجلس الخامس والتسعين من أماليه[١] فالحسن المذكور بعيد هذا بقوله: الحسن[٢] ووصفه في مشيخة الفقيه بالدقاق، الظاهر أنه هو هذا.

ورأيت في المشيخة الحسن بن متيل[٣] وفي موضع آخر الحسن بن متيل الدقاق بواسطة ابن الوليد[٤] وفي كل هذه المواضع وقع رواية الحسن بن متيل عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فتعين الاتحاد.

وعن ضوابط الأسماء: «متيل بالميم المفتوحة والتاء المنقطة فوقها نقطتين المشددة ولام في الآخر بعد ياء الخاتمة»[٥].

وقال الطريحي: «وحاله ـ أي الحسن ـ غير متضح، لكن العلامة صحح طريقه وهو أعلم» انتهىٰ[٦].

---

١ ـ راجع: الحديث الثالث من أحاديث المجلس الخامس والتسعين يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ٣٦٨ هـ، في مشهد الرضا عليه السلام من أمالي الصدوق ابن بابويه: ص ٦٦٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ ـ يريد (الحسن) الذي ذكره المصنف: ص ٩٧ بقوله: «قال العلامة قدس سره طريق الصدوق إلىٰ جعفر بن ناجية صحيح، وفيه الحسن بن متيل» وراجع: ما ذكره العلامة الحلي في الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة التي ذكر فيها طرق الشيخ ابن بابويه الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه): ص ٢٨٠.

٣ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه آخر: ج ٤، ص ٣٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٤ ـ راجع: المشيخة أيضاً: ص ٥٠ وص ٥١ وص ٧٨ وص ١٢١ وص ١٣١، وراجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي ـ كتاب المزار ـ: ج ٦، ص ٤٢، فإنه روىٰ رواية في فضل زيارة الحسين عليه السلام في طريقها الحسن بن متيل ووصفه فيها بالدقاق.

٥ ـ راجع: ضوابط الأسماء، للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي المتوفىٰ سنة ١٠٨٥ هـ، حرف الحاء المهملة، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ.

٦ ـ راجع: ترتيب مشيخة (من لا يحضره الفقيه) للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي ⟸

لكن قول النجاشي: «وجه من وجوه أصحابنا»[١] لاشك في إفادته الحسن، وفي إفادته التوثيق قول يجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة الحسين بن أبي العلاء.

قوله: الحسن بن محبوب:

في الوسائل، عن مستطرفات السرائر: «كتاب المشيخة تصنيف الحسن بن محبوب السراد صاحب الرضا عليه السلام وهو ثقة عند أصحابنا جليل القدر كثير الرواية، أحد الأركان الأربعة في عصره، وكتاب المشيخة معتمد» انتهىٰ[٢]. وكونه أحد الأركان الأربعة هي عبارة الشيخ في الفهرست[٣]. ولم أقف علىٰ الثلاثة الأخر[٤] وتقدم في ترجمة حذيفة بن اليمان معنىٰ الأركان.

واعلم أن جماعة من الفقهاء، منهم السبزواري، والشهيد الثاني عدوه كابن

⟸ (مخطوط) في مكتبة آل الشيخ نعمة الطريحي في النجف الأشرف، وفي غيرها من المكتبات.

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٩.

٢ ـ راجع: الفائدة السادسة من الفوائد التي ألحقها صاحب الوسائل بآخر أجزائه، وراجع أيضاً: مستطرفات السرائر الملحقة بآخر السرائر لابن إدريس الحلي، طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ، فيما استطرفه من كتاب مشيخة الحسن بن محبوب السراد.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٧١، رقم ١٦٢.

٤ ـ علق الشيخ عناية الله القهبائي في هامش مجمع الرجال: ج ٢، ص ١٤٥ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، علىٰ ما ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست من قوله: «ويعد في الأركان الأربعة» ما هذا نصه: «كأن الثلاثة الأخر تدور بين يونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، وصفوان بن يحيىٰ، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة».

أبي عمير في أنه لا يرسل إلّا عن ثقة.

قال في المشرق: «وصف شيخنا الشهيد الثاني في بحث من شرح الشرايع حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة»[١] وسيجيء في ترجمة ابن أبي عمير تحقيق هذا المطلب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

الحسن أبو علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن اشناس البزاز:

من مصنفي أصحابنا رحمهم الله قاله ابن طاووس في كتاب الإقبال وقال ـ قدس الله روحه ـ «وجدنا في كتاب عمل ذي الحجة من نسخة بخطه، تاريخها سنة سبع وثلاثين وأربعمائة» هكذا نقل المجلسي، ثم قال: «أقول: عندي صحيفة كاملة بروايته، وهو داخل في بعض إجازات الصحيفة».

قوله: الحسن بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي:

في المعتبر: «الطيالسي ضعيف» وهذه النسبة مشتركة بينه وبين أخيه عبد الله، ولم أعلم أيهما أراد.

وعلىٰ كل تقدير فلا وجه لهذا التضعيف، لأن كلاً منهما ثقة لا سيما أخاه وثقهما النجاشي[٢].

---

١ ـ راجع: مقدمة مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٤، طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٢ ـ راجع: ص ١٦٢ من رجال النجاشي في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي أبي العباس التميمي، فإنه قال فيه وفي أخيه الحسن إن كلاً منهما ثقة.

قوله: الحسن بن محمد بن سماعة:

في التنقيح: «الرواية ضعيفة لأن في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة، وهو واقفي».

وفي كشف الرموز: «أبناء سماعة واقفيون» انتهى[١].

وهذا عام في جميع أبنائه، ولا يبعد شموله لأبناء أبنائه، بل الظاهر ذلك بقرينة المورد.

وفي غاية المرام: «والرواية قاصرة عن المطلوب لضعف سندها لأن في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة وهو واقفي»[٢].

واعلم أن سماعة رجلان:

أحدهما: ابن موسىٰ وهو وأبناؤه واقفيون.

والآخر: سماعة بن مهران، وهو أيضاً واقفي علىٰ الأظهر.

وقد نبه الكشي علىٰ أن الحسن هذا هو من أولاد الأول لا الثاني[٣]، وهو

١ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي، وراجع أيضاً: التنقيح للفاضل المقداد السيوري الحلي، وهو أيضاً شرح للمختصر النافع للمحقق الحلي، وكلاهما مخطوطان.

٢ ـ غاية المرام في شرح شرائع الإسلام للشيخ مفلح بن الحسين الصيمري تلميذ الشيخ أحمد بن فهد الحلي (وهو مخطوط).

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٩٨، برقم ٣٣٩ و ٣٤٠.

الذي وقفنا عليه في نسخة مصححة مكتوبة بخط السيد عناية الله[١] وهو الظاهر أيضاً، لأنه على النسخة الأخرى التي رواها المصنف رحمه الله تناقض هذه العبارة كما لا يخفى.

وأما ما نقله المصنف مما يفهم من كلام النجاشي[٢] فلا اعتماد عليه، لأنه ذكر في ترجمة سماعة بن مهران: أنه يكنى أبا محمد وأنه كوفي نزل كندة، وأنه واقفي، والمصنف فهم ذلك من الكنية وأنت تعلم أن الكنية في كلام العرب لا تستلزم وجود الابن، وأن هذا لا يعارض صريح كلام الكشي، وأنه لا يستلزم أن يكون هذا ذاك.

وبهذا يندفع ما استند إليه من كلام الشيخ[٣] وغايته أن محمد بن سماعة مشترك بين ابن مهران وابن موسى، وهذا لا مجال لإنكاره، لأن النجاشي ذكر محمد بن سماعة بن موسى والشيخ أيضاً ذكر محمد بن سماعة بن مهران بل لا يبعد أن يكون في كلام النجاشي إشارة إلى ذلك، فتأمل.

الحسن بن موسى الخشاب:

قال الخليل: «بفتح الخاء المعجمة وشد الشين المعجمة والموحدة»

---

١ ـ راجع: مجمع الرجال لعناية الله القهبائي: ج ٢، ص ١٤٩ و ١٥٠، فيما نقله عن رجال الكشي في ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة، مع ما ذكره في هامش الصفحتين المذكورتين.

٢ ـ يعني مما يفهم من كلام النجاشي عند ترجمة سماعة بن مهران: ص ١٤٦، وترجمة محمد بن سماعة بن موسى: ص ٢٥٢.

٣ ـ يعني ما استند إليه المصنف من كلام الشيخ الطوسي في التهذيب ـ باب نزول المزدلفة ـ: ج ٥، ص ١٨٩ الحديث الرابع، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

انتهىٰ[١].

اختلف فيه فضعفه في المدارك، قال: «في الرواية قصور من حيث السند بأن من جملة رجالها الحسن بن موسىٰ الخشاب وهو غير موثق بل ولا ممدوح مدحاً يعتد به».

وهو ظاهر كلام الشرح[٢] حيث قال: «إن الحسن بن موسىٰ الخشاب غير ثقة ـ إلىٰ آخر ما تقدم ـ في ترجمة أحمد بن إسماعيل الميثمي، وبعض ذهب إلىٰ أنه ثقة لظاهر قول النجاشي من وجوه أصحابنا» انتهىٰ[٣]، وهو الأولىٰ كما تقدم في المسائل[٤].

قوله: الحسن بن يوسف بن مطهر:

مطهّر بصيغة المفعول، هذا الرجل اتفق علماء الإسلام علىٰ وفور علمه في جميع الفنون، وسرعة التصنيف، وبالغوا فيه وفي وثاقته، وكان قلب الأخبارية ـ سيما محمد أمين الاسترابادي ـ أثقل من صخر، كما يظهر من الفوائد المدنية.

قال السماهيجي في إجازته: «الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر ـ بصيغة المفعول ـ الحلي، وهذا الشيخ بلغ في الاشتهار بين الطائفة بل العامة شهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيهاً متكلماً حكمياً منطقياً هندسياً رياضياً، جامعاً

١ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ يقصد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني ﷺ.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٣، في ترجمة الحسن بن موسىٰ الخشاب.

٤ ـ راجع: ص ١٣٣ في المسائل قوله: «ومنها قولهم: وجه» مع ما علقناه في الهامش هناك.

لجميع الفنون، متبحراً في كل العلوم من المعقول والمنقول، ثقة إماماً في الفقه والكلام والأصول، وقد ملأ الآفاق بتصنيفه، وعطر الأكوان بتأليفه، ومصنفاته أكثر من أن تحصر وأجل من أن تقصر، وقد ذكر أكثرها في خلاصة الأقوال، إلّا أنه رحمه الله كان أصولياً بحتاً، ومجتهداً صرفاً، حتىٰ قال مولانا محمد أمين بن محمد شريف الاسترابادي: إنه أول من سلك طريقة الاجتهاد من أصحابنا، وليس الأمر كما قال، بل الاجتهاد سابق عليه إلّا أنه رحمه الله هو روّجها وقوّمها وقرّرها وسومها، وسلك في تصنيف الحديث إلىٰ التنويع إلىٰ الأربعة الأنواع[1] ومن وقف علىٰ كتب استدلاله، وعرف حقيقة تفصيله وإجماله، وغاص في بحار مقاله، وقف علىٰ العجب من كثرة الاختلاف في أقواله، وعدم التثبت في الاستدلال حق التثبت، وعدم شدة الفحص للأحاديث حق التفحص، فإن من وقف علىٰ كتاب المنتهىٰ وجده يحذو فيه حذو المعتبر، ومن وقف علىٰ كتاب القواعد وجده غالباً يحذو حذو الشرايع، والإرشاد يحذو حذو القواعد، إلّا أنه سلك في كل منها ـ عما تقدمها ـ مسلك التلخيص والإيجاز ـ إلىٰ أن قال ـ: وبالجملة فالرجل لا ينكر فضله الغزير، ولا يخفىٰ حاله علىٰ الصغير والكبير، لكنه كان رحمه الله من شدة حرصه علىٰ التصنيف واستعجاله في التأليف، وحدة نظره وفهمه، وغزارة فضله وعلمه، لا يراجع وقت جريان القلم أصول المسائل التي بلغها قلمه، بل يكتب كلما في ذلك الحال وصل إليه فهمه، وأحاط به علمه، وإن ناقض ما سبق، وعارض ما سلف.

---

١ ـ الأربعة الأنواع هي الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وعليه جرىٰ المتأخرون في وصف الحديث، راجع في تفصيل ذلك والسبب الذي دعا العلامة رحمه الله إلىٰ هذا التنويع ما ذكره البهائي رحمه الله في أول مشرق الشمسين: ص ٣، وراجع أيضاً الكتب المؤلفة في علم دراية الحديث.

ولد رحمه الله في سنة تسع وعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وستمائة، وتوفي ليلة السبت حادي عشر محرم الحرام سنة ست وعشرين وسبعمائة، فيكون عمره نحواً من ثمان وسبعين سنة، ودفن بالمشهد الغروي على مشرفه السلام.

ومن جملة تلامذته ولده الشيخ فخر الدين أبو طالب محمد، وتلمذ عليه جملة من الفضلاء، منهم الشهيد رحمه الله» انتهى[1].

وما ذكره من تنويع الحديث ليس فيه طعن عليه، وقد حققناه في كتابنا (الحق الحقيق). وأما ما ذكره من الاضطراب فكذلك وسره ما ذكره كما لا يخفى[2].

* * *

---

١ ـ راجع: إجازة الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح السماهيجي ـ الطويلة ـ للشيخ ناصر الجارودي القطيفي المؤرخة عصر الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ.

٢ ـ راجع: ترجمة مفصلة للعلامة الحلي في مقدمة (خلاصة الأقوال) المطبوع بالنجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

باب الحسين

قوله: الحسين بن أبي العلاء:

اسم أبي العلا خالد، كما ذكره الكشي[١] والمصنف رحمه الله واختلف فيه[٢] رأي الفقهاء، ومنشأه الاختلاف في معنىٰ (الأوجه) ومقتضاه، وقد تقدم نظيره في الحسن بن موسىٰ الخشاب، فقال المصنف: «ربما يقال: قوله وكان الحسين أوجههم يدل علىٰ توثيقه، لأن عبد الحميد ثقة، والحسين أوجه منه»[٣].

وعلق عليه المجلسي فقال: «لا يخفىٰ عدم دلالته علىٰ التوثيق صريحاً، فإن

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣١١، برقم ٢١١.

٢ ـ في شرح التهذيب «الحسين بن أبي العلا، فإن توثيقه لم أره إلّا فيما ينقل عن السيد جمال الدين ابن طاووس في البشرىٰ، والحال كما ترىٰ، أما ما في النجاشي من أن الحسين كان أوجه أخوته مع أن أحدهما ثقة، فإن الظاهر أن هذا من كلام أحمد بن الحسين الغضائري، فإن النجاشي قال فيه: (وقال أحمد بن الحسين هو مولىٰ بني عامر وأخواه علي وعبد الحميد روىٰ الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام وكان الحسين أوجههم) وأحمد بن الحسين حاله غير معلوم» وإني متوقف في كون هذا من كلام أحمد، بل من كلام النجاشي، فإن الظاهر عدم وصول كلام أحمد إلىٰ هذا القول، فلنا أن نقول علىٰ تقدير تسليم ما ذكر: إن كونه أوجه أخويه لا يستلزم التوثيق عند التأمل. (منه قدس سره).

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش الترجمة: ص ١٠١، ويقصد بعبد الحميد: أخ الحسين بن أبي العلاء الخفاف، وقد ذكر الأخوة النجاشي في رجاله: ص ٤٢، عند ترجمة أخيهم الحسين بن أبي العلاء، فراجعه.

الظاهر أن المراد بالأوجه الأشهر والأعرف بين الناس، وهو لا يدل علىٰ التوثيق، إلّا أن يقال: المراد بالأوجه بين أرباب الحديث، وهو مستلزم لأكثرية الاعتماد عليه وقد يقال: هو كلام أحمد بن الحسين الغضائري، وحاله غير معلوم، فعلىٰ تقدير كونه دالاً علىٰ التوثيق لا يعتمد عليه. وقيل: الظاهر أنه كلام النجاشي، وفيه نظر» انتهىٰ[١].

وفيه نظر، لأنا قد حققنا فيما سبق وثاقة أحمد ابن الغضائري، وأيضاً فإنه علىٰ المعنىٰ الأول يدل علىٰ أكثرية اعتماد الناس عليه، كما أن (الأوجه بين أرباب الحديث) مستلزم لأكثرية اعتمادهم عليه، لا فرق، وكل منهما كاف لإثبات الوثاقة.

وفي الشرح: «والحسين بن أبي العلا غير معلوم التوثيق إلّا بما نقله ابن داود عن ابن طاووس في البشرىٰ، وكونه أوجه أخويه كما في كتب الرجال مع أن أحدهما ثقة لا يقتضي التوثيق بعد التأمل»[٢].

وقال في المجمع: «الحسين بن أبي العلاء ليس بواضح التوثيق، لأنه نقل في رجال ابن داود[٣] عن الكشي: (فيه نظر عندي لتهافت الأقوال، وحكىٰ سيدنا جمال الدين في البشرىٰ تزكيته) فإن ثبت فالخبر صحيح»[٤].

---

١ ـ التعليقة ـ هذه ـ للمجلسي الثاني، وهي من جملة حواشيه علىٰ كتب الرجال، وهي أحد مصادر الكتاب التي ذكرها في المقدمة، فراجع: ص ٧.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط).

٣ ـ ابن داود لم ينقل الجملة التالية عن الكشي كما هو ظاهر عبارة صاحب (المجمع) وإنما ذكر ابن داود أن الحسين بن أبي العلاء ذكره الكشي في رجاله والجملة التالية إنما هي من كلام ابن داود، فراجع: ص ١٢٠ ـ القسم الأول ـ برقم ٤٦٣.

٤ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمقدس الأردبيلي (مطبوع).

وفي المدارك: «نجيب عنه أولاً بعدم وضوح السند فإن الراوي ـ وهو الحسين بن أبي العلا ـ لم ينص الأصحاب علىٰ توثيقه».

وفي الذخيرة: «الحسين بن خالد غير موثق».

وفي الوسائل: «فكونه أوجه منه يشعر بالتوثيق. قاله بعض علمائنا، ونقل عن ابن طاووس في البشرىٰ تزكيته»(١).

الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه الهمداني النحوي:

قال اليافعي في تاريخه: «إنه اتىٰ بغداد واستفاد من أعيان العلماء كابن الأنباري، وأبي عمرو الزاهد، وابن دريد، والسيرافي، ثم أتىٰ حلب وتوطن فيها، واشتهر بالفضل في الآفاق، وكان معظماً مكرماً عند آل حمدان، وكانوا يستفيدون منه، وله كتاب يذكر فيه ما ليس في كلام العرب، وكتاب الآل، ذكر فيه أولاً معنىٰ الآل، ثم ذكر تواريخ الأئمة عليهم السلام الاثني عشر، ومواليدهم، ووفياتهم وسائر أحوالهم، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الجمل، وشرح مقصورة ابن دريد، وتوفي سنة سبعين وثلاثمائة» كل هذا بخط المجلسي رحمه الله(٢).

---

١ ـ راجع: آخر الوسائل ـ باب الحاء ـ في ترجمة الحسين بن أبي العلا الخفاف أبي علي الأعور.

٢ ـ نقل ذلك المجلسي الثاني رحمه الله عن تاريخ مرآة الجنان لليافعي: ج ٢ ، ص ٣٩٣، طبع حيدر آباد دكن سنة ١٣٣٨ هـ ، ولكن المجلسي لخص ما ذكره اليافعي مع تغيير يسير، فراجعه.

وترجم للحسين بن أحمد بن خالويه ـ هذا ـ الحموي في معجم الأدباء، وعد من مؤلفاته كتاب الآل وقال: «ذكر في أول ذلك الكتاب أن الآل ينقسم إلىٰ خمسة وعشرين قسماً، وذكر فيه الأئمة الاثني عشر ومواليدهم ووفياتهم»، وترجم له أيضاً ابن خلكان في وفيات الأعيان، وأرخ وفاته سنة ٣٧٠ هـ .

وفي الإقبال لابن طاووس في عمل شعبان: «مروي عن ابن خالويه ـ ثم قال ـ: واسم ابن خالويه الحسين بن محمد، وكنيته أبو عبد الله وذكر النجاشي: أنه كان عارفاً بمذهبنا مع علمه بعلوم العربية واللغة والشعر وسكن بحلب[١] وذكر محمد بن النجار في التذييل ـ وقد ذكرناه في الجزء الثالث من التحصيل ـ فقال: عن الحسين بن خالويه كان إماماً أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكان إليه الرحلة من الآفاق وسكن بحلب، وكان آل حمدان يكرمونه ومات بها» انتهىٰ[٢].

الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد:

الأشناني الدارمي، الفقيه العدل ببلخ، هكذا وقع في معاني الأخبار[٣] فهو من مشايخ الصدوق.

وفي الخصال: «حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد الأشناني العدل ببلخ»[٤] ولم يذكره المصنف.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٥٣.

٢ ـ راجع: كتاب الإقبال للسيد رضي الدين علي بن موسىٰ بن طاووس الحسني المتوفىٰ سنة ٦٦٤ هـ: ص ٦٨٥ ، طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ ، أما كتاب التحصيل الذي ذكره السيد ابن طاووس فهو كتاب كبير في عدة أجزاء، ويظهر من الإقبال ـ كما عرفت ـ أن فيه تراجم، وكما ذكر في عمل النصف من شعبان: ص ٧٠١، ما نصه: «رويناه في الجزء الثاني من كتاب التحصيل في ترجمة أحمد بن المبارك بن منصور بإسناده إلىٰ مولانا علي عليه السلام».

٣ ـ راجع: معاني الأخبار للصدوق: ص ٢٠٥، باب قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «يا علي لك كنز في الجنة وأنت ذو قرنيها» الحديث الأول، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٩ .

٤ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه: ج ٢ ، ص ٢٨٥، باب الثمانية عشر، طبع إيران ⟸

الحسين بن أحمد بن هلال:

هكذا وقع في بعض أسانيد أصول الكافي(١).

⇐ (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ، ولكن فيه (الرازي) بدل (العدل).

١ ـ لا يخفىٰ أن الموجود في نسخ الكافي ـ المطبوعة والمخطوطة التي اطلعنا عليها ـ هكذا: «الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال» راجع كتاب الحجة ـ باب الغيبة ـ من أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٢، الحديث الـ(٢٩)، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولعل نسخة صاحب الكتاب من (الكافي) التي نقل عنها كان فيها سقط. والحسين بن أحمد ـ هذا ـ هو المذكور في بعض الروايات بعنوان الحسين بن أحمد المالكي كما ذكره الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ منهج المقال للميرزا الاسترابادي، ثم قال الوحيد: «ولعله الحسن وقال السيد الداماد ﵀ الحسن مكبراً، كذا ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام عن أحمد بن هلال العبرتائي، عنه الحسين بن محمد القطعي ومن في طبقتهما، وحسبان أنهما أخوان لا مستند له، وربما يزعم أنه ابن أخ الحسين بن مالك القمي من أصحاب الهادي عليه السلام وأن المالكي نسبة إلىٰ مالك الأشعري القمي» هكذا قال الوحيد البهبهاني في تعليقته: ص ١١٣، طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

وأما أحمد بن هلال العبرتائي فهو الذي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارة في أصحاب الهادي عليه السلام وقال: «بغدادي غال» وأخرىٰ في أصحاب العسكري عليه السلام مقتصراً علىٰ اسمه واسم أبيه.

وذكره أيضاً في الفهرست وقال: «ولد سنة ١٨٠ هـ ومات سنة ٢٦٧ هـ، كان غالياً متهماً، وقد روىٰ أكثر أصول أصحابنا».

وذكره أيضاً في التهذيب في باب الوصية لأهل الضلال: ج ٩، ص ٢٠٤، فإنه ـ بعد أن روىٰ الرواية وفيها أحمد بن هلال ـ قال: «إنه ضعيف الإسناد جداً لأن رواته كلهم مطعون عليهم، وخاصة صاحب التوقيع أحمد بن هلال فإنه مشهور بالغلو واللعنة، وما يختص بروايته لا

⇐

قال في مرآة العقول: «هو مجهول» والظاهر أنه تصحيف: الحسين عن أحمد بن هلال.

قوله: الحسين بن بشار:

في المشرق: «كان أولاً من غير الإمامية ثم تاب ورجع» انتهى[١]، واستدل على رجوعه برواية الكشي[٢] وطعن فيها باشتمالها على سهل بن زياد الآدمي، وسيجيء في ترجمته اختلافهم في حاله، ويمكن تأييدها بذكر الشيخ إياه في أصحاب الرضا والجوادعليهما السلام[٣] لكن يرد الإشكال الذي أوردناه في الحسن بن علي بن فضال، فتدبر.

قوله: الحسين بن ثوير بن أبي فاختة سعيد بن حمران:

قال المصنف: «في النجاشي ـ عند ترجمة هارون بن الجهم ـ (سعيدبن

⇐ نعمل عليه».

وترجم له أيضاً النجاشي في رجاله: ص ٦٥، وقال: «وقد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام» ويشير النجاشي إلى الرواية التي ذكرها الكشي في ذمه، راجعها: ص ٤٤٩، طبع النجف الأشرف.

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٧، في المقدمة.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٨٢، برقم ٣١٧.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي ـ باب أصحاب الرضا عليه السلام ـ: ص ٣٧٣ برقم ٢٣، وص ٤٠٠ برقم ٢ ـ باب أصحاب الجواد عليه السلام ـ.

جهمان مولىٰ أم هاني بنت أبي طالب) ولعله الصواب» انتهىٰ[١].

قوله: الحسين بن الجهم بن بكير:

قال المصنف: «في رجال الشيخ عند ذكر أصحاب الكاظم عليه‌السلام هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، كما نقلناه»[٢].

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في الهامش: ص ١٠٣، وراجع رجال النجاشي: ص ٣٤٢.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٧ برقم ١٠، في باب أصحاب الكاظم عليه‌السلام، وراجع ما ذكره صاحب النقد (المصنف) في هامش ص ١٠٣، ومراده بقوله: (كما نقلناه) ما ذكره ص ٨٧ من النقد من تسميته بالحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، فراجعه.

وأما الحسين (مصغراً) فقد ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه‌السلام كما في المطبوع: ص ٣٧٣ برقم ٢٨، ولكن ذكر بعض أرباب المعاجم من المعاصرين أنه «ليس في رجال الشيخ رحمه‌الله من الحسين (مصغراً) ابن الجهم بن بكير، ذكر، كما لا ذكر له في باب أصحاب الرضا عليه‌السلام ومن المحتمل أن نسخة العلامة وابن داود كانت مبدلة الحسن بالحسين فعنوناه ووثقاه تبعاً للشيخ رحمه‌الله»، وذكر الشيخ رحمه‌الله الحسن بن الجهم (مكبراً) في فهرسته: ص ٧٢ برقم ١٦٣ وقال: له مسائل ولم يذكر فيه الحسين (مصغراً) كما أن النجاشي في رجاله: ص ٤٠ ذكر الحسن بن جهم بن بكير بن أعين (مكبراً) وقال: «ثقة روىٰ عن أبي الحسن موسىٰ والرضا عليهما‌السلام له كتاب يختلف الروايات عنه»، ولم يذكر الحسين (مصغراً) فاحتمل الشيخ عبد النبي بن سعد الجزائري في الحاوي اتحادهما وأن التعدد وهم وقع من العلامة وتبعه ابن داود، فلاحظ.

وقال أبو غالب الزراري في رسالته: «وكان جدنا الأدنىٰ الحسن بن الجهم من خواص سيدنا أبي الحسن الرضا عليه‌السلام وله كتاب معروف ـ ثم قال ـ وكان للحسن بن الجهم ـ جدنا ـ سليمان ومحمد والحسين...».

⇐

قوله: الحسين بن الحسن بن أبان:

قال في المشرق: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعاظم علمائنا المتقدمين ـ قدس الله أرواحهم ـ اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين ـ طاب ثراهم ـ قد حكموا بصحة روايات هو في سندها والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته»، ثم عد جماعة منهم «الحسين بن الحسن بن أبان، فإن الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد والشيخ عده في كتاب الرجال تارة في أصحاب العسكري عليه السلام وتارة فيمن لم يرو» انتهى(١).

واعلم أن الشيخ في ترجمة محمد بن أورمة ذكر عبارة وهي هذه: «محمد بن أورمة ضعيف، روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان، وهو ثقة» انتهى(٢).

⇐ أما عناية الله القهبائي فقد ذكر في: ج ٢، ص ١٠٠ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ ـ نقلاً عن رجال الشيخ رحمه الله في أصحاب الرضا عليه السلام ـ الحسن بن الجهم (مكبراً) ثم ذكر ص ١٧٠ عن رجال الشيخ ـ أيضاً ـ الحسين بن الجهم (مصغراً) في أصحاب الرضا عليه السلام، وعلق ـ هو ـ في الهامش ما نصه: «وهو الحسين بن الجهم بن بكير بن أعين من بني شيبان، أخو الحسن المتقدم ذكره» فكأنه يرى التعدد، فراجع.

١ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠.

٢ ـ راجع: ص ٥١٢ برقم ١١٢، من رجال الشيخ الطوسي في ترجمة محمد بن أورمة ـ باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ـ ولكن لا يوجد في رجال الشيخ كلمة (وهو ثقة) ولا في فهرسته، وكل من نقل ترجمة محمد بن أورمة عن الشيخ سواء في كتاب رجاله أو فهرسته من أرباب المعاجم ⇐

واختلف الفقهاء في عود ضمير «وهو ثقة». فقال في المشرق: «ولم ينص عليه بشيء ولم نقف علىٰ توثيقه إلّا في غير بابه في ترجمة محمد بن أورمة، والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه كما لا يخفىٰ»[١].

ثم قال في الحاشية ـ بعد نقل العبارة ـ: «وضمير هو يجوز عوده إلىٰ محمد، والمراد أن ابن أبان روىٰ عنه في وقت كان فيه ثقة، أي قبل أن ينسب إليه الغلو الذي ادعاه القميون في حقه»، وأكد هذا الاحتمال فقال: «ولا يخفىٰ أن ذكر الشيخ له تارة فيمن روىٰ وتارة فيمن لم يرو وعدم توثيقه في المرتين يعطي أن التوثيق في ترجمة محمد غير راجع إليه»[٢] أي إلىٰ الحسين.

وفيه نظر، لأن ظاهر تضعيفه يمنع من رجوع الضمير إليه، وما أوله ـ مع كونه خلاف الظاهر من كونه في نفسه ضعيفاً ـ أن الذين رموه بالغلو لم يفصلوا في وقت دون وقت، وأن عبارة الفهرست ذكر روايته عن محمد ولم يقيدها بهذا

⇐ لا يذكر جملة «وهو ثقة» إلّا ابن داود في كتاب رجاله فإنه نقل في ترجمة محمد بن أورمة ـ في القسم الثاني منه ـ: ص ٤٩٩ عن فهرست الشيخ جملة (وهو ثقة) مع أن فهرست الشيخ خال عن هذه الجملة، ولا ندري من أين أخذها، وهذا أحد أغلاط كتاب رجال ابن داود الذي قيل فيه ـ عند تعريفه ـ إنه مشحون بالأغلاط، ولعل صاحب (كتابنا) أخذه من ابن داود، وكذا البهائي في هامش مشرق الشمسين: ص ١٠.

١ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ١٠، ولا يخفىٰ أنه لا يبقىٰ موقع لهذه التوجيهات في عود ضمير (وهو ثقة) بعد أن ذكرنا أن هذه الجملة لا توجد في فهرست الشيخ ولا في رجاله، وحيث إن البهائي في مشرق الشمسين أثبت هذه الجملة في عبارة الشيخ احتاج إلىٰ هذه التوجيهات، وإن لم يبين لنا أن هذه الجملة في أي من كتابي الشيخ وجدها هل في الفهرست أو في كتاب رجاله؟ ولعله يقصد الفهرست تبعاً لابن داود الحلي حيث أثبتها فيه فلاحظ.

٢ ـ راجع: هامش مشرق الشمسين: ص ١٠.

القيد[١] وغاية طعن القميين أنه لم يظهر حاله عندهم إلّا في ذلك الوقت، وهذا لا يقتضي تجدد الغلو له.

ويظهر من حاشية المختلف رجوع التوثيق إلىٰ الحسين، قال: «فائدة: اعلم أن في طريق الرواية الحسين بن الحسن بن أبان ولم يوثقه الأكثر، إلّا أن كلام الشيخ قريب[٢] وأن غيره قد مدحه، وهو أولىٰ».

وفي المجمع: «في الطريق الحسين بن الحسن بن أبان، وهو غير مصرح بالتوثيق في محله، لكنهم قالوا بصحة الخبر الذي فيه، ووثقه في ذكر محمد بن أورمة، وعلم توثيقه من الضابطة».

وفي حواشي الحبل: «هذا الحديث مروي في التهذيب بطريق فيه الحسين بن الحسن بن أبان والجزم بصحته مشكل لكن مظنون الصحة، والحق أن الرجل ثقة من وجوه أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ وقد ذكرت في ذلك كلاماً مستوفىً في حواشي التهذيب»[٣].

فائدة:

قال في حواشي المشرق: «الذي يستفاد بعد التتبع التام أن ما يرويه شيخ

---

١ ـ راجع: عبارة الشيخ في الفهرست في ترجمة محمد بن أورمة: ص ١٧٠ برقم ٦٢١.

٢ ـ كأن وجه القرب هو ظهور رجوع الضمير في قول الشيخ (وهو ثقة) إلىٰ الحسين بن الحسن لا إلىٰ محمد بن أورمة، وهذه الجملة من السيد فيض الله التفريشي، أو الشيخ علي الكركي في حاشية المختلف هي وجه استظهار صاحب (كتابنا) رجوع التوثيق إلىٰ الحسين، فلاحظ.

٣ ـ راجع: حاشية الحبل المتين: ص ١١، وراجع أيضاً: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ١، ص ٥٥، في باب صفة الوضوء، الحديث السادس، طبع النجف الأشرف.

الطائفة عن الحسين بن الحسن بن أبان فهو من كتب الحسين بن سعيد وأما هو فلا كتب له، وهو وإن روىٰ عن ابن أورمة أيضاً إلّا أن ذلك في غاية الندرة» انتهىٰ[١].

وعلىٰ هذا فلا يضر وجوده في السند علىٰ كل حال لأنه حينئذ يكون من مشايخ الإجازة، وينقدح دلالة تصحيح العلامة الطرق التي هو فيها علىٰ توثيقه[٢] كما استند إليه من استند، لاحتمال أن يكون التصحيح لكونه من مشايخ الإجازة.

وفي شرح التهذيب[٣] للشيخ محمد: «وأما الحسين بن الحسن بن أبان فهو مذكور في كتاب الشيخ للرجال فيمن لم يرو عن أحد من الأئمة عليهم السلام وفي أصحاب العسكري عليه السلام ولم ينص عليه بالتوثيق علىٰ ما رأينا من النسخ إلّا أن ابن داود نقل عن الشيخ في محمد بن أورمة أنه قال: إلىٰ آخر عبارته المذكورة[٤] وفي الاعتماد علىٰ ابن داود تأمل، لما رأينا من الغلط في كتاب رجاله بحيث لا يؤمن الاعتماد عليه، واحتمال عود ضمير (وهو) إلىٰ محمد بن أورمة علىٰ معنىٰ أن روايته عنه كانت في زمن ثقته ثم تغيرت حال محمد بن أورمة لما فيه من الضعف، بعيد عن المساق إذ لم يتقدم لمحمد ذكر توثيق أولاً، والتغيير ثانياً، كما لا يخفىٰ، والوالد كان لا يفرق حاله[٥] عن حال أحمد بن محمد بن الوليد، وأحمد

---

١ ـ راجع: حاشية مشرق الشمسين: ص ١٠.

٢ ـ راجع: المنتهىٰ والمختلف للعلامة الحلي رحمه الله.

٣ ـ في الشرح في أول باب الطهارة كلام في المقام. (منه قدس سره).

٤ ـ راجع: رجال ابن داود: ص ٩٩ برقم ٤١٧، في ترجمة محمد بن أورمة طبع طهران دانشكاه سنة ١٣٨٣ هـ.

٥ ـ يعني: لا يفرق حاله في الوثاقة عن حال أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن

⟸

بن محمد بن يحيىٰ. وشيخنا المحقق ميرزا محمد ـ سلمه الله ـ قال: إنه يستفاد من تصحيح بعض طرق التهذيب توثيقه[١]. وعلىٰ كل حال كأنه لا ريب في جلالة حاله إلّا أن تصحيح الأحاديث علىٰ الاصطلاح بين القوم بعيد، نعم لو اعتبرت الصحة علىٰ وجه آخر أمكن توجيه الكلام» انتهىٰ[٢].

ولا يخفىٰ أن هذا القدر كاف لوثاقته، إذ التزكية ليست منحصرة في تعديل

⟸ محمد بن يحيىٰ العطار، وكأن وجه عدم التفرقة ما ذكره الشيخ البهائي ﷺ في مقدمة مشرق الشمسين: ص ١٠ ، فقد قال: «قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعاظم علمائنا المتقدمين ـ قدس الله أرواحهم ـ قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين ـ طاب ثراهم ـ قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته وذلك مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، فإن المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه ﷺ وأما هو فغير مذكور بجرح ولا تعديل، وهو من مشايخ المفيد ﷺ والواسطة بينه وبين أبيه ﷺ والرواية عنه كثيرة، ومثل أحمد بن محمد بن يحيىٰ العطار، فإن الصدوق يروي عنه كثيراً، وهو من مشايخه والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله، ومثل الحسين بن أبان، فإن الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد. والشيخ عده في كتاب الرجال، تارة في أصحاب العسكري عليه السلام وتارة فيمن لم يرو، ولم ينص عليه بشيء، ولم نقف علىٰ توثيقه إلّا في غير بابه في ترجمة محمد بن أورمة. والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه كما لا يخفىٰ علىٰ المتأمل... فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم، وقد عددت حديثهم في الحبل المتين وفي هذا الكتاب في الصحيح جرياً علىٰ منوال مشايخنا المتأخرين».

١ ـ راجع: منهج المقال في الرجال للميرزا محمد الاسترابادي: ص ١١٢ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

٢ ـ راجع: شرح التهذيب للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (مخطوط).

القدماء، ولأن الشيخ والكشي[١] ونحوهما وثقوا من وثقوه من غير ملاقاة، فالحق أن هذا وأمثاله كأحمد بن الوليد، وابن يحيىٰ العطار ثقات، والله تعالىٰ أعلم.

قوله: الحسين بن الحسن الحسني الخ:

وصفه الصالح بما وصفه الشيخ هنا[٢].

قوله: الحسين بن خالويه:

قدمنا ذكره في ترجمة الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه[٣].

قوله: الحسين بن زيد:

له كتاب، قال المصنف: «ويحتمل أن يكون المتقدم»[٤] أي الحسين بن زيد بن علي بن الحسين.

أقول: الظاهر أنه غيره لأن الحسين المذكور قبيل هذا ذكر الشيخ أنه من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٥] والحسين هذا روىٰ عنه إبراهيم بن سليمان

---

١ ـ في بعض نسخ الكتاب (والنجاشي) بدل (والكشي) ولعله الأصح فلاحظ.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٦٢ برقم ٥، وراجع أيضاً: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٢٤٧.

٣ ـ راجع: ص ٤١٥ من هذا الكتاب.

٤ ـ ذكر ذلك المصنف في هامش الترجمة: ص ١٠٤.

٥ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٦٨ برقم ٥٥، باب أصحاب الصادق عليه السلام ولم ⟸

النهمي كما ترىٰ، وهو[1] روىٰ عنه حميد بن زياد، وهو[2] مات سنة عشر وثلاثمائة، فيلزم أن يكون روىٰ عن أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام بواسطة واحدة.

وأيضاً ذكر الشيخ إبراهيم النهمي في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام[3] فكيف يلقىٰ أصحاب الكاظم والصادق عليهما السلام.

قوله: الحسين بن سعيد:

حكىٰ في المنتقىٰ رواية الحسين عن يعقوب بن يقطين بلا واسطة تارة، وأخرىٰ بتوسط ابن أبي عمير وأخرىٰ بواسطة النضر، وقال: الطبقات لا تأباه ـ أي لا تأبىٰ ترك الواسطة ـ.

ووقع أيضاً روايته عن حريز، فقال فيه: هكذا صورة الحديث بخط الشيخ أبي جعفر، وظاهر أن الحسين بن سعيد إنما يروي عن حريز بواسطة حماد بن

⇐ يذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام كما نسبه إليه صاحب الكتاب إلّا أن النجاشي في رجاله: ص ٤١، ذكر أنه روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكناه بأبي عبد الله ولقبه بذي الدمعة وقال: كان أبو عبد الله عليه السلام تبناه ورباه وزوجه بنت الأرقط، وقال: كتابه يختلف الرواية له، وذكره أيضاً صاحب مقاتل الطالبيين أبو الفرج الإصفهاني، وتوفي سنة ١٤٠ هـ، وقيل: سنة ١٣٥ هـ، وله ست وسبعون سنة، وذكره العمري في المجدي في الأنساب، وقال: ولد بالشام وهو لأم ولد.

١ ـ يعني: إبراهيم بن سليمان النهمي روىٰ عنه حميد بن زياد، كما ذكره النجاشي: ص ١٥ والشيخ في الفهرست: ص ٢٩ والرجال: ص ٤٥١.

٢ ـ يعني: حميد بن زياد مات سنة ٣١٠ هـ، كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٠٢.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٥١ برقم ٧٤ باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

عيسىٰ فسها عن ذلك القلم.

ووقع أيضاً في إسناد روايته عن إبراهيم الخزاز عن عبد الحميد بن عواض، فقال في المنتقىٰ: «في إسناد هذا الحديث نظر، لأن إبراهيم الخزاز هو أبو أيوب، والطرق الكثيرة المعتبرة تفيد من تتبعها أن الحسين بن سعيد إنما يروي عنه بالواسطة وهي في الغالب ابن أبي عمير، وفي بعض الطرق صفوان بن يحيىٰ، أو عبد الله بن المغيرة، أو فضالة عن الحسين بن عثمان، وعبد الحميد بن عواض قد مضىٰ عنه حديث في كتاب الطهارة في أبواب غسل الجنابة يرويه الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد عنه بلا واسطة، فانعكاس القضية هنا لا يخلو عن شيء، إلّا أن الأمر بالنظر إلىٰ الجهة الثانية سهل لعدم تأثيره في وصف الخبر، ولأن تيسر المشافهة في وقت لا ينافي الاحتياج إلىٰ الواسطة في آخر، وإن كان الغالب في أخبارنا عدم اجتماع الأمرين.

وأما بالنسبة إلىٰ الجهة الأولىٰ فالتأثير متحقق ظاهر لأن وجود الواسطة مع عدم ذكرها يقتضي الانقطاع، والظاهر تركها وما ذلك عندنا بمؤثر[1].

ويمكن حل هذا الشك بأن السبب الموجب لسقوط أمثال هذه الوسائط ـ علىٰ ما أوضحناه في فوائد مقدمة الكتاب ـ إنما يتصور حصوله مع تكرر الرواية عن الواسطة المتروكة وتكثرها لا مع ندورها ووحدتها، فينتفي بهذا الاعتبار احتمال توسط من ينافي صحة الرواية هنا والمحذور إنما هو فيه.

وقد يقال في الجهة الأخرىٰ: إن الظاهر من كتاب الرجال للشيخ رحمه الله بعد

---

١ ـ في المنتقىٰ المطبوع بدل قوله (والظاهر تركها وما ذلك عندنا بمؤثر) عبارة: (وما ذلك عندنا بعزيز) فراجع.

رواية الحسين بن سعيد عن عبد الحميد بدون الواسطة لأنه ذكر عبد الحميد في أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام والحسين بن سعيد في أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ولم يجمعهما وقت واحد، وذلك يقتضي تصحيح إثبات الواسطة هنا ورجوع النظر إلىٰ عدمها في الرواية السالفة في كتاب الطهارة ويضعف بأن الصدوق رحمه الله ذكر في طرق كتاب (من لا يحضره الفقيه): أنه يروي ما فيه من روايات عبد الحميد بن عواض بإسناد ذكره عن علي بن النعمان، عنه ومضىٰ في كتاب الطهارة أيضاً في أبواب الوضوء حديث يروي فيه علي بن النعمان عن عبد الحميد، والشيخ إنما ذكر علي بن النعمان في أصحاب الرضا عليه السلام كالحسين بن سعيد فلا ترجيح حينئذ بما ذكر في كتاب الشيخ رحمه الله.

نعم يوجد في بعض الطرق رواية للحسين بن سعيد عن عبد الحميد بواسطتين، وهو يساعد احتمال عدم اللقاء، لكن لا بحيث ينتهي إلىٰ الحد الذي يثبت به العلة في الخبر ليعود الإشكال علىٰ الحديث السالف، مع أن انضمام محمد بن خالد إليه في الإسناد يدفع هذا المحذور عنه، لأن الشيخ جمع بينه وبين عبد الحميد في أصحاب الكاظم عليه السلام ويأتي عن قريب ـ في باب كيفية الصلاة ـ حديث يروي في طريقه أبو أيوب الخزاز عن عبد الحميد بن عواض، وفيه شهادة بصحة توسطه هنا في الرواية عن عبد الحميد»[١].

وقال أيضاً: فيه ـ في إسناد فيه الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان ـ: «هكذا أورد الحديث في التهذيب، والمعهود المتكرر في الأسانيد رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان بواسطة وغالباً ما تكون الواسطة ابن أبي عمير،

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني: ج ١، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

ولكني وجدت ترك الواسطة في غير هذا الإسناد أيضاً علىٰ قلة وندور، واحتمال اللقاء غير ممتنع، إلّا أن احتمال سقوط الواسطة سهواً أقرب للاعتبار الذي نبهنا عليه في الفائدة الثالثة من مقدمات الكتاب»[١].

وفي الوافي: «حماد الذي يروي عنه الحسين بن سعيد فإنه ابن عيسىٰ الثقة الجهني الذي يروي غالباً عن حريز».

وفي الشرح: «والسند واضح لا ارتياب في رجاله إلّا في رواية الحسين بن سعيد عن حماد بن عثمان، لأن المعهود روايته عن حماد بن عيسىٰ، ويدفعه أن المرتبة لا تأباه كما لا يخفىٰ علىٰ الممارس»[٢].

ثم أنه في المنتقىٰ نقل عن خط الشيخ في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن جميل، وأن نسخ الاستبصار هكذا: الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل، وصوبه ورمىٰ الأول بسهو القلم[٣].

ونقل أيضاً عن النسخة التي هي بخط الشيخ من التهذيب رواية الحسين عن يحيىٰ الحلبي، فقال: «وهو من مواضع الغلط بالنقيصة، فإن الحسين بن سعيد إنما يروي عنه بواسطة النضر بن سويد، وذلك متكرر في الأسانيد، ومذكور أيضاً في طريق الشيخ إلىٰ يحيىٰ في الفهرست»[٤].

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ج ١، ص ١٤٥، وراجع أيضاً: الفائدة الثالثة من مقدمات المنتقىٰ: ص ٢١.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (مخطوط).

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٣٥٧.

٤ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٣٨٧، وراجع أيضاً: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٢٠٦ برقم ٧٨٩ في ترجمة يحيىٰ بن عمران الحلبي.

ووقع روايته عن أبان وجعله مما أسقطت فيه الواسطة، فقال: «لكن المعهود المتكرر كثيراً توسط فضالة بينهما»[١].

وقد وقع في بعض الأسانيد روايته عن معاوية بن عمار وحمله في الكتاب المذكور على إسقاط الواسطة، وهي «إما حماد بن عيسىٰ أو صفوان بن يحيىٰ، أو ابن أبي عمير، أو فضالة بن أيوب، وقد يجتمع منهم اثنان أو ثلاثة، واجتمع في بعض الأسانيد الأربعة ـ قال ـ ووجدت في النادر توسط النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة، والظاهر في مثله كون الساقط هو الذي يكثر توسطه كما يرشد إليه ملاحظة السبب في هذا السقوط»[٢].

وخالفه في هذا الشيخ البهائي في المشرق، فقال: «قد يتوقف في رواية الحسين بن سعيد عن معاوية بن عمار بلا واسطة فيظن أنها ساقطة، وأن الحديث ليس من الصحاح، والحق أن روايته عنه بلا واسطة ممكنة من حيث ملاحظة الطبقات، فإن موت معاوية ابن عمار في قريب من أواخر زمان الكاظم عليه السلام فملاقاة الحسين بن سعيد له غير بعيدة، فإنه قد يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام» انتهىٰ[٣].

وهذا صحيح، لكن نظره في المنتقىٰ إلىٰ الأغلب، فإنه لما كان الأغلب رواية الحسين عن معاوية بن عمار بواسطة، واتفق في موضع أو موضعين بلا واسطة، كان في الظن أن تكون هذه ملحقة بذلك الأغلب، وهذا غير بعيد، بل هو الأقرب، فإن المعروف بين أهل الحديث في الإجازة وسائر طرق تحمل الروايات إنما هو

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٥٠٠، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ١٣١ ـ ١٣٢ من المنتقىٰ، أبواب الوضوء.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ٣١.

تحمل الكتب أو الكتاب، وهذا لا يخص الحديث الواحد والاثنين، فإذا وجد في موضع واحد أو موضعين الرواية على خلاف المعروف حصل الظن المذكور، وهذا غير الرواية عن المعصوم عليه السلام فإنها قد تحصل بالحديث الواحد والقليل والكثير كما وجدناه في بعض الروايات.

وقد يقال: هذا لا يستلزم المدعى، فإنه قد تعدد الطرق إلى راو، ولكن الراوي المتأخر يختار بعض الطرق دون بعض، فلعل الأغلبية المذكورة نشأت من ذلك فتدبر.

وفي الشرح: «رواية الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان، وأما روايته عن عبد الله فهو سهو عند الوالد قدس سره» انتهى[1].

وإذا لاحظت حال الطبقات وجدت روايته عن محمد بن سنان أولى، لأن محمداً من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام وعبد الله هو من أصحاب الصادق عليه السلام وفي قول: إنه من أصحاب الكاظم عليه السلام والحسين المذكور من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام فاتصال زمانهما مشكوك فيه بخلاف محمد فإن زمانهما متحد قطعاً فروايته عنه أولى، اللهم إلّا أن يكون النظر إلى أغلبية الرواية عن عبد الله، فتدبر.

---

١ ـ راجع: ما ذكره الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمه الله في شرحه للاستبصار (المخطوط)، وراجع: المنتقى لوالده رحمه الله: ج ١، ص ٤٠٧، في حكمه بالسهو بعد أن روى رواية عن التهذيب للشيخ الطوسي، وراجع أيضاً: ص ٣٣.

قوله: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري:

هذا ممن لم ينص عليه أهل الرجال بجرح ولا تعديل، ولكني وقفت على تعديله من ابن طاووس نصاً صريحاً في كتاب (فرج المهموم) فقال: «روينا بأسانيد جماعة عن الشيخ الثقة الفاضل الفقيه الحسين بن عبد الله الغضائري»[١].

والظاهر ابن عبيد الله، وكأنه غلط من النساخ، وظاهراً في كتاب الإقبال، قال: «أخبرنا جماعة بطرقهم المرضيات إلى المشايخ المعظمين محمد بن محمد النعمان والحسين بن عبيد الله، وجعفر بن قولويه وأبي جعفر الطوسي» انتهى[٢]. والظاهر من الحسين هنا الغضائري.

واعتبر روايته جماعة من المتأخرين، قال في المنتقى: «الطريق معتبر فإن الحسين بن عبيد الله الغضائري... من مشاهير شيوخ الأصحاب»[٣].

وفي الشرح: «لا تخفى جلالة الرجل، وعدم التوثيق إنما هو لأن عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ، وفي الفهرست ما يقتضي عدم الارتياب على تقديره» انتهى[٤].

---

١ ـ راجع: فرج المهموم للسيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس: ص ٩٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ ـ راجع: كتاب الإقبال للسيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس: ص ٤٢٨ وص ٤٢١ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

٣ ـ راجع: المنتقى: ج ١، ص ١٦٧.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط)، وراجع أيضاً ⇐

والظاهر أن هذا النقل عن الفهرست لم يكن عن ترجمة الحسين بخصوصه لأنا تتبعناه فلم نجد له ترجمة مخصوصة كما ذكر المصنف، بل استفاده من الطرق التي يذكره فيها[1] وقد ذكرنا في ترجمة ابنه أحمد بن الحسين ما عساه ينفعك هنا.

الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي:

بخط المجلسي: «قال الشيخ أبو الفتح الكراجكي في كتاب كنز الفوائد: أخبرني شيخي أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي رضي الله عنه، قال: أخبرني أبو محمد هارون بن موسىٰ التلعكبري»[2].

⇐ تفصيل ترجمة الحسين بن عبيد الله الغضائري وابنه أحمد في: ج ١، ص ٢٢٥، وج ٢، ص ٢٢٥، وج ٢، ص ٢٩٥ من كتاب رجال السيد بحر العلوم قدس سره المطبوع في النجف الأشرف، مع ما علقناه هناك في الهامش.

١ ـ الطرق التي يذكرها الشيخ الطوسي عن الحسين بن عبيد الله الغضائري كثيرة، راجع منها: ص ٣٠، في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمري، وترجمة إبراهيم بن عبد الحميد، وص ٣٤ في ترجمة إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وترجمة إسماعيل بن شعيب العريشي، وص ٣٥ في ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن هلال المخزومي، وص ٣٧ في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني.

٢ ـ راجع: كنز الفوائد: ص ٨٠ طبع إيران سنة ١٣٢٢ هـ، والحسين بن عبيد الله ـ هذا ـ هو العالم الفقيه المعروف صاحب كتاب (من أظهر الخلاف لأهل البيت عليهم السلام) الذي ينقل عنه السيد علي بن طاووس في (رسالة المواسعة) في فوائت الصلوات.

قوله: الحسين بن عثمان الأحمسي:

قال الصالح: «الظاهر الأحمسي البجلي الثقة عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

قوله: الحسين بن علوان الكلبي:

ذكر المجلسي رحمه الله بخطه: «أن هذا التوثيق للحسن» انتهى[٢].

ويؤيده قوله: «والحسن أخص بنا وأولىٰ» وقوله في الحسين: «عامي» فتأمل[٣].

قوله: الحسين بن علي بن الحسن:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن.

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٦٤.

٢ ـ يشير بقوله: «هذا» إلىٰ الذي ذكره النجاشي: ص ٤١ في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي، كما نقل عنه المصنف، وراجع ما ذكره المولىٰ الصالح في شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ٢٧٠، كتاب الحجة.

٣ ـ يقصد بقوله: «ويؤيده قوله: والحسن أخص بنا وأولىٰ» الخ ما ذكره النجاشي أيضاً في الترجمة المذكورة كما نقل عنه المصنف، فلاحظ.

قوله: الحسين بن علي بن يقطين:

قد وقع في سند الاستبصار هكذا: «الحسين بن علي بن يقطين عن أبيه، عن أبي الحسن عليه السلام».

ووقع في سند التهذيب: بسقوط كلمتي عن أبيه، وغلطه في المنتقىٰ وصوب سند الاستبصار، مستنداً إلىٰ أنه المتكرر المعهود(١).

ويحتمل عدم السقوط لكونه من أصحابه عليه السلام كما ترىٰ، وتقدم نظيره في الحسين بن سعيد.

الحسين بن علي:

من أصحاب الصادق عليه السلام روىٰ عنه بكر بن صالح. وفي العلل: «إنه واقفي».

قوله: الحسين بن علي بن الحسين:

في البصائر: «محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن عنبسة بن العابد، قال: كنا عند الحسين بن علي عم جعفر بن محمد وجاء محمد بن عمران فسأله كتاب أرض فقال: حتىٰ آخذ ذلك من عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: وما شأن الكتب من عند أبي عبد الله؟ فقال: إنها وقعت عند الحسن، ثم عند الحسين، ثم عند علي بن الحسين، ثم عند محمد أبي جعفر، ثم عند جعفر وكتبناها من

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١ ، ص ٤٣٣ باب القراءة في الصلاة.

عنده»[١] وفيه دلالة علىٰ إقراره بالإمامة له.

قوله: الحسين بن عمرو:

في المجمع: «الحسين بن عمرو، وأبوه مجهولان».

قوله: الحسين بن عمر بن يزيد:

قال الصالح: «قال بعض علماء الرجال: هو من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام ثقة، وفي الكشي ما يدل علىٰ عدم وقفه»[٢].

ويدل علىٰ عدوله عن الوقف ما رواه في الكافي عن «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد أو غيره، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن عمر بن يزيد، قال: دخلت علىٰ الرضا عليه السلام وأنا يومئذ واقف، وقد كان أبي سأل أباه عن سبع مسائل فأجابه في ست وأمسك عن السابعة، فقلت: والله لأسألنه عما سأل أبي أباه، فإن أجاب بمثل جواب أبيه كانت دلالة فسألته فأجاب بمثل جواب أبيه أبي في المسائل الست، فلم يزد في الجواب واواً ولا ياء، وأمسك عن السابعة، وقد كان أبي قال لأبيه: إني أحتج عليك عند الله يوم القيامة أنك زعمت أن عبد الله لم يكن إماماً فوضع يده علىٰ عنقه، ثم قال له: نعم احتج علي بذلك عند الله عزوجل فما

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للثقة الجليل المحدث شيخ القميين أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار: ج ٤ ، الباب الأول، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٦٢ برقم ٣٠١، وراجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٦ ، ص ٢٨٢ باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل.

كان فيه من إثم فهو في رقبتي» الحديث[١].

قوله: الحسين بن قياما:

بالقاف، وفي العيون بالفاء، روىٰ عنه صفوان بن يحيىٰ وعبد الرحمن بن أبي نجران، قالا: كان من رؤساء الواقفة، وكان واقفاً في الطواف فنظر إليه أبو الحسن الأول فقال له: مالك حيرك الله؟ فوقف عليه بعد الدعوة»[٢] وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ حاله في باب ما صدر بابن.

الحسين بن محمد بن خالويه:

ذكرناه بعنوان الحسين بن أحمد بن خالويه.

قوله: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري:

وكذا قال الصالح، ووصفه بالثقة[٣]. والظاهر أنه هو الذي جعله المصنف الحسين بن محمد بن عامر.

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٣، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٢٠٩ ـ ص ٢١٠، باب دلالات الرضا عليه السلام، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وقد نقل صاحب الكتاب ملخص الرواية، فراجعها.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ١، ص ٣٨٩ كتاب العقل والجهل، وج ٨، ص ٢٧٦ كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر.

وقال في حواشي الحبل: «هذا الحديث رواه في الكافي هكذا: الحسين بن محمد الأشعري» الخ[١]، ثم قال: الحسين بن محمد هو شيخ الكليني ثقة من أكابر القميين الأشعريين[٢].

قوله: الحسين بن محمد بن الفضل:

في الوسائل: «الحسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن الحسين. في إرشاد المفيد من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفضل من شيعته»[٣].

---

١ ـ الذي رواه في أصول الكافي: ج ١، ص ٤٦٨ طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ هكذا: «الحسين بن محمد بن عامر» فلاحظ.

٢ ـ راجع: ما جاء في حاشية الحبل المتين للشيخ البهائي رحمه الله: ص ٩، وقد ذكر السيد الداماد: ص ١٠٥ في الراشحة الثالثة والثلاثين من الرواشح السماوية، ما هذا نصه: «إن لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقرون ذكرهم ويكثرون من الرواية عنهم والاعتناء بشأنهم، ويلتزمون بأرداف تسميتهم بالرضيلة عنهم أو الرحملة لهم البتة، فأولئك أيضاً ثبت فخماء، وأثبات أجلاء، ذكروا في كتب الرجال أو لم يذكروا والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نص عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم ينص» ثم عد جماعة منهم، ثم قال: «وكأشياخ رئيس المحدثين أبي جعفر الكليني رضي الله عنه » ثم ذكرهم، وعد منهم الحسين بن محمد بن عامر الأشعري القمي أبا عبد الله.

٣ ـ لا يوجد في إرشاد المفيد (المطبوع) وغيره ما نسب إليه في خاتمة الوسائل في ترجمته، وإنما هذه الأوصاف التي ذكرها صاحب الكتاب ذكرها الحر ونسبها إلىٰ المفيد في إرشاده في ترجمة الحسين بن المختار القلانسي التي ذكرت بعد ترجمة الحسين بن محمد بن الفضل بلا فصل وكأن في نسخة صاحب الكتاب من الوسائل سقطاً، أو السقط من الطابع، فلاحظ.

قوله: الحسين بن المختار:

قد اجتمع فيه الوقف والوثاقة من علي بن الحسن[١] نقله ابن عقدة وهي مقبولة منه كما بيناه في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد من قبول تعديل غير الإمامي دون جرحه، ونقلنا هذا القول عن البهائي ﵀ وكأنه عدل عن هذا الاختيار فلم يرتض توثيق علي بن الحسن هنا مع أنه قبله في تلك الترجمة.

قال في الحبل: «والرواية ضعيفة بالحسين بن المختار»[٢].

وفي المشرق: «والرواية لا تنهض لإثبات تحريمه لاشتمال سندها على الحسين بن المختار، وهو واقفي، واستناد العلامة في المختلف إلى توثيق ابن عقدة له ضعيف لنقل ابن عقدة ذلك عن علي بن الحسن بن فضال، وتوثيق واقفي بما ينقله زيدي عن فطحي لا يخفى ضعفه» انتهى[٣]، فإن أبى إلّا الرد كفى توثيق الشيخ المفيد له كما نقله المصنف عن إرشاده[٤] فالوثاقة لا محيص عنها.

ومثله السبط في الشرح[٥] فإنه قال: «وأنت خبير بأن توثيق ابن عقدة لا

---

١ ـ علي بن الحسن ـ هذا ـ هو ابن فضال، راجع ذلك في الخلاصة: ص ٢١٥ ـ القسم الثاني ـ عند ترجمة الحسين بن مختار القلانسي.

٢ ـ راجع: الحبل المتين: ص ٣٦.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين: ص ٣٤.

٤ ـ راجع: ما ذكره المفيد ﵀ في إرشاده في الفصل الذي عقده فيمن روى النص على الرضا علي بن موسى ﵉ بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، وعد منهم الحسين بن المختار.

٥ ـ يقصد بالسبط: الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، وبالشرح: شرحه ⟸

يفيد شيئاً، وأما الوقف فليس له معارض من كلام أهل الرجال، ولكن روىٰ في الكافي أنه روىٰ النص علىٰ الرضاعليه السلام «قال: خرجت إلينا ألواح من أبي الحسنعليه السلام وهو في الحبس: عهدي إلىٰ أكبر أولادي أن يفعل كذا وأن يفعل كذا، وفلان لا تنله شيئاً حتىٰ ألقاك أو يقضي الله علي بالموت»[١].

وما رواه «عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد اللهعليه السلام قال: أرأيتك لو حدثتك بحديث العام، ثم جئتني فحدثتك بخلافه بأيهما كنت تأخذ؟ قال: قلت: آخذ بالأخير، فقال لي: رحمك الله»[٢].

وهاتان تنافيان الوقف:

أما الأولىٰ: فلأن الظاهر من الرواية العمل بمضمونها، لا سيما إذا كان هو المشافه للمعصوم.

وأما الثانية: فلأن الإمام عليه السلام عالم بعاقبة رعيته، وما يموتون عليه، كما ينبئك عنه رواية تقدمت في إسحاق بن عمار[٣] فلو كان يموت كافراً لعلمه، ولو علمه لما دعا له بالرحمة التي مقتضاها دخول الجنة، لأن إطلاقها يقتضي الرحمة عند كل هول وشدة، ألا ترىٰ أن حسان بن ثابت لما نظم واقعة (الغدير) دعا له

⟸ لاستبصار الشيخ الطوسي رحمه الله .

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٣١٢ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضاعليه السلام شرح الحديث الثامن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث الثامن.

٣ ـ وهي الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩، فراجع، وراجع أيضاً: ص ٢٧٠ من هذا الكتاب.

النبيﷺ وقيد دعاءه بما دمت ناصرنا، لما علم منه أنه يرتد، فهكذا كان ينبغي الدعاء.

وقد يقال: هذا مبني على أن الدعاء لغير المؤمن لا يجوز، وهو محل تأمل، فإنه قد ورد بعض الأخبار بجوازه في حق أهل الكتاب فليجز هنا بطريق أولى.

وأوضح شاهد على ذلك جواز السلام عليه ابتداء وجواباً، وإن كان غير واجب، وهو دعاء أيضاً، فإذا جاز الدعاء لغير المؤمن فلم تبق دلالة على أن دعاءه له يقتضي أنه مؤمن، على أن التقييد المذكور ـ أعني ما دمت معتقداً لإمامتنا ـ أو ما في معناه لا يلزم ذكره في اللفظ، بل يجوز أن يكون منوياً.

هذا كله على تقدير صحة الرواية، وفيه نظر ظاهر من وجهين:

أحدهما: إنها مرسلة.

وثانيهما: إنه هو الراوي فالاستدلال بها دوري.

قال الصالح: «... وقال الفاضل الاسترابادي في كتاب الرجال: وفي الكافي: قال الحسين بن المختار: قال لي الصادق عليه السلام: رحمك الله. وفيه: أن هذا ـ أي الكلام ـ لبعض الأصحاب لا للحسين بن المختار، على أن التمسك به في مدحه يستلزم الدور»[١].

وأما الرواية الأولى فكذلك لا تقتضي ذلك، فإن الحق يجري على لسان

---

١ ـ راجع: ما ذكره المولى محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي: ج ٢ ، ص ٤٠٤ في كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، في شرح الحديث الثامن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ ، وراجع أيضاً: كتاب الرجال الموسوم بالوسيط (مخطوط) للميرزا محمد الاسترابادي عند ترجمته للحسين بن المختار القلانسي الكوفي.

أعداء الدين أكثر من أن يحصىٰ وهل نقل خبر (الغدير) وغيره من أخبار النص إلّا أعداؤه؟ فلعله يأول النص المذكور علىٰ غير ظاهره أو يخالفه عناداً، أو لغرض دنيوي أو غير ذلك من مفاسد الآراء وكاسد الخيالات.

ويؤيد الوقف قول جماعة من فحول علمائنا به، منهم المحقق في المعتبر، قال فيه: «في الرواية ضعف لأن الحسين بن المختار واقفي». وذهب إليه الصالح أيضاً.

وقال في الذخيرة: «الحسين بن المختار وإن كان واقفياً علىٰ ما ذكره الشيخ في رجاله، لكن نقل المصنف[١] عن ابن عقدة عن علي بن الحسن بن فضال توثيقه» ثم ذكر كلام المفيد رحمه الله المذكور في المتن، ثم قال: «وذكر ثقة الإسلام في الكافي: قال الحسين بن المختار: قال الصادق عليه السلام رحمك الله، ثم ذكر رواية النص علىٰ الرضا عليه السلام» وهذا يعطي التوقف في وقفه، وقد علمت ما يغني عن البيان[٢].

قوله: الحسين بن مسكان:

بخط المجلسي رحمه الله: «أقول: روىٰ ابن إدريس في السرائر رواية من كتاب محمد بن علي بن محبوب بإسناده، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم قال: واسم ابن مسكان الحسين، وهو ابن أخي جابر الجعفي،

---

١ ـ يريد بالمصنف: العلامة الحلي لأن الذخيرة هي شرح لإرشاد العلامة، ويشير صاحب الذخيرة إلىٰ ما ذكره العلامة في الخلاصة، في القسم الثاني: ص ٢١٥ فإنه ـ بعد أن حكم بأن الحسين بن المختار واقفي ـ قال: «وقال ابن عقدة: عن علي بن الحسن إنه كوفي ثقة».

٢ ـ راجع: ما ذكره: ص ٢٤٣، في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة.

غريق في الولاية لأهل البيت عليهم السلام وهذا يدل على مدح عظيم له» انتهى[١].

ولا أعلم من أين فهم مدحه، فتأمل[٢]. ومسكان بضم الميم.

قوله: الحسين بن المنذر:

بضم الميم وسكون النون، وكسر المعجمة والمهملة، قاله الخليل[٣].

قوله: الحسين بن منصور الحلاج:

في كشكول الشيخ البهائي: «الحسين بن منصور الحلاج، أجمع أهل بغداد على إباحة دمه، ووضعوا خطوطهم على محضر يتضمن ذلك وهو يقول: الله في دمي فإنه حرام، ولم يزل يردد ذلك وهم يثبتون خطوطهم، وحمل إلى السجن وأمر المقتدر بالله بتسليمه إلى صاحب الشرطة ليضربه ألف سوط، فإن مات وإلّا

---

١ ـ الذي في مستطرفات السرائر لابن إدريس ـ عند نقله عن كتاب نوادر المصنفين تصنيف محمد بن علي بن محبوب الأشعري الجوهري القمي ـ قوله: «واسم ابن مسكان الحسن» يعني (مكبراً) لا الحسين (مصغراً) كما ذكره صاحب الكتاب، ولعل ما جاء في المطبوع من السرائر جاء سهواً من الطابع، إذ المشهور لدى أرباب المعاجم الرجالية الحسين (مصغراً) وقوله: «وهذا يدل على مدح عظيم له» إنما هو من كلام المجلسي رحمه الله لا من كلام ابن إدريس، فلاحظ.

٢ ـ لعل أمره بالتأمل إشارة إلى أن المجلسي لعله استفاد مدحه العظيم من قول ابن إدريس في حقه: «غريق في الولاية لأهل البيت عليهم السلام» فإن هذه الجملة تفيد أنه فوق التشيع وكفى بذلك المدح العظيم له.

٣ ـ قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي (مخطوط).

يضربه حتىٰ يموت ألفاً أخرىٰ، ثم يضرب عنقه، فسلمه الوزير إلىٰ الشرطي، وقال له: إن لم يمت فاقطع يديه ورجليه، وحز رأسه، وأحرق جثته، ولا تقبل خديعته، فتسلمه الشرطي وأخرجه إلىٰ باب الطاق يتبختر في قيوده، واجتمع خلق كثير وضربه ألف سوط فلم يتأوه، وقطع أطرافه، ثم حز رأسه وأحرق جثته ونصب رأسه علىٰ الجسر، وذلك في سنة ثلاثمائة وتسع»(١).

قوله: الحسين بن مياح:

قال الصالح: «بفتح الميم، وتشديد الياء المثناة من تحت، والحاء المهملة أخيراً (عن أبيه) وهو وابنه ضعيفان غاليان في مذهبهما، قيل: في بعض النسخ: الحسين بن جناح، عن أبيه، وهو جناح بن رزين ـ بالجيم والنون ـ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ذكره الشيخ في كتاب الرجال (عن أبي عبد الله عليه السلام)»(٢).

قوله: الحسين بن نعيم الصحاف:

بخط المجلسي: «في التهذيب في كتاب الوقوف والصدقات رواية الحسين بن نعيم عن الكاظم عليه السلام».

---

١ ـ راجع: الكشكول: ج ١ ، ص ٢٩٩ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ ، وقد نقل البهائي هذه القصة من تاريخ اليافعي، وقد ذكرها أكثر المؤرخين أيضاً.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٣٢٥، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، الحديث الثامن عشر، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ ، وراجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٦٤ برقم ٥٦ باب أصحاب الصادق عليه السلام، ترجمة جناح بن رزين.

الحسين بن مهران:

ذكره النجاشي في ترجمة أخيه صفوان[١] وأشار إليه المصنف هنا.

قوله: الحسين بن يزيد:

في الشرح: «الحسين بن يزيد النوفلي، ضعفه أظهر من أن يذكر»[٢].

ولا أعلم من أين أخذ هذا الضعف مع ادعائه الوضوح سوىٰ ما ذكره النجاشي، مع أنه رده بعدم وجود دليل عليه[٣]، روىٰ عن السكوني كما يظهر من كثير من الأسانيد[٤].

---

١ ـ راجع: ص ١٤٩ من رجال النجاشي، في ترجمة صفوان بن مهران.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٠ فإنه ـ بعد ما ذكره ـ قال: «وقال قوم من القميين إنه غلا في آخر عمره والله أعلم ـ ثم قال ـ: وما رأينا له رواية تدل علىٰ هذا».

٤ ـ قال السيد الداماد في الراشحة الخامسة والثلاثين من رواشحه السماوية: ص ١١٤ ما هذا نصه: «أما النوفلي هذا ـ أي الحسين بن يزيد ـ صاحب الرواية عن السكوني فلم يقدح فيه أحد من أئمة الرجال، وما ينقل عن بعض القميين مما لا يوجب مغمزاً فيه كما في كثير من الثقات الفقهاء الأثبات كيونس بن عبد الرحمن وغيره، والمحقق نجم الدين بن سعيد أبو القاسم (الحلي) مع مبالغته في الطعن في الأسانيد بالضعف قد تمسك في المعتبر وغيره من كتبه ورسائله ومسائله في كثير من الأحكام بروايات السكوني وعمل بها، والنوفلي ـ هذا ـ في الطريق، وكذلك الشيخ وغيره من عظماء الأصحاب قد عملوا بها واعتمدوا عليها، وجعلوها من الموثقات، فإذاً هذا الرجل مقبول الرواية وإن لم يكن حديثه معدوداً من

⇐

باب الحصين

بضم الحاء وفتح الصاد المهملة والياء المنقوطة تحتها نقطتين والنون.

قوله: الحصين بن المنذر:

الروايات التي فيها ذكر هذا الرجل في الكشي روايتان:

إحداهما: ما نقلها المصنف وهي كما نقل[1].

والثانية: موثقة بعلي بن الحسن بن فضال، وليست كالأولىٰ، فإنها هكذا: «سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله عليه السلام قال: فلم يزل يسأله حتىٰ قال له: فهلك الناس إذاً، فقال: إي والله يابن أعين، هلك الناس أجمعون، قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال: إنها إن بقوا فتحت علىٰ الضلال إي والله هلكوا إلّا ثلاثة، ثم لحق أبو ساسان وعمار وشتيرة وأبو عمرة فصاروا سبعة»[2]. وسيجيء في كلام المصنف رحمه الله عند ترجمة شتيرة.

⇐ الصحاح. وقول العلامة في الخلاصة: عندي توقف في روايته، بمجرد ما نقل عن القميين وعدم الظفر بتعديل الأصحاب له، خارج عن مسلك الصحة والاستقامة».

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٤، في ترجمة سلمان الفارسي.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٣، في ترجمة سلمان الفارسي أيضاً، وأبو ساسان ـ في الرواية ـ كنية للحصين بن المنذر المترجم له.

وهذا يعارض الأول، فإنه دل على عدم ارتداد من أبي ساسان وأبي عمرة، والثاني أثبته إلّا أنهما لحقاه عليه السلام كما لحقه كثير منهم، وهذه أولىٰ بالصحة فإن مضمونها مروي بطرق متعددة بمضامين مختلفة في وجوه الدلالات من الكشي وغيره.

ويمكن توجيه الأولىٰ بما يرجع إليها وذلك أن أبا بصير قال: ارتد الناس (الخ) بقول مطلق يفهم أنه استمر الارتداد فيمن ارتد فرده الإمام عليه السلام بأن أبا ساسان وأبا عمرة ليسا هما كذلك باعتبار أنهما رجعا.

وأما الرواية التي في سندها أبو بكر الحضرمي فقد ذكرها المصنف في ترجمة جندب بن جنادة، وليست مثل التي رواها، فلاحظ[1].

❊ ❊ ❊

---

١ ـ يقصد بقوله ـ هذا ـ أن ما ذكره المصنف هنا من قوله: «ثم روىٰ بطريق فيه أبو بكر الحضرمي مثله» ـ وهي التي رواها في ترجمة جندب بن جنادة ـ ليست مثل التي رواها هنا، فإن التي رواها هناك فيها «ارتد الناس إلّا ثلاثة نفر سلمان وأبو ذر والمقداد، قال: قلت: فعمار...» والتي رواها هنا فيها ـ بعد ذكر أبي ذر والمقداد وسلمان ـ «فقال أبو عبد الله عليه السلام: فأين أبو ساسان وأبو عمرة الأنصاري...» فإذاً ليست هي مثلها، فلاحظ.

باب الحضين

بالحاء المهملة المضمومة والضاد المعجمة.

قوله: الحضين بن المخارق:

ضبطه في تحرير الوسائل كما ضبطناه[١] ثم قال: «ونقل عن خط الشهيد الثاني بالصاد المهملة» انتهىٰ[٢].

والمصنف علىٰ مقتضىٰ قاعدة ترتيبه ـ حيث أخره عن ابن المنذر ـ أنه بالمعجمة.

وفي التحرير: «مخارق بضم الميم وفتح الخاء المعجمة».

* * *

١ ـ يعني: بالضاد المعجمة، وهكذا ضبطه العلامة في الخلاصة.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل، نفسه (مخطوط) وضبطه العلامة في إيضاح الاشتباه، بالصاد المهملة، وتبعه الشهيد الثاني في تعليقته علىٰ الخلاصة، كما أنه جاء في رجال ابن داود وكذا في رجال النجاشي ورجال الشيخ في باب أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وفي إحدىٰ نسخ فهرست الشيخ رحمه الله بالصاد المهملة، فراجعها.

باب حفص

بالحاء المفتوحة المهملة، وسكون الفاء.

قوله: حفص ابن البختري:

ضبطه الخليل: بفتح الباء الموحدة، وسكون الخاء المعجمة، وفتح المثناة فوق، ومهملة، منسوب إلىٰ البخترة، وهي مشية حسنة.

واقتصر الشيخ علي[١] في حاشية المختلف علىٰ فتح الباء المفردة والخاء المعجمة.

وقد اختلف كلام أهل الرجال فيه ، فنقل النجاشي عن أبي العباس ـ وهو ابن عقدة ـ[٢] توثيقه، وعن آل أعين: إنه يلعب بالشطرنج [٣] وهو محرم، ولو لم

---

١ ـ الشيخ علي ـ هذا ـ هو الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي المحقق الكركي، المتوفىٰ سنة ٩٤٠ هـ ، توجد نسخة من حاشيته علىٰ المختلف في المكتبة الرضوية، كما جاء في فهرسها: ج ٢ ، ص ٤٧.

٢ ـ ويحتمل أن يكون ابن نوح علىٰ ضعف، وإن كان ينقل عن كليهما لأن الظاهر أنه عند الإطلاق يراد بأبي العباس ابن عقدة، وإذا أراد به ابن نوح قيده كما يظهر من تتبعه، والشيخ محمد في الشرح ردده بينهما، والأظهر ذلك وسيجيء في ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيده، ووافقنا علىٰ هذا المجلسي فيما سيجيء ـ إن شاء الله ـ في ترجمة الحكم بن حكيم (منه ﷺ).

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٠٣.

يكن كبيرة يسقط العدالة، لكن كلامهم ظاهر في الاستمرار والدوام، كقولهم فلان يركب الخيل، فيكون مصراً عليه، والإصرار علىٰ الصغيرة كبيرة، فيكون فسقاً، وكأن النجاشي أشار بقوله: «كان بينه وبين آل أعين نبوة» إلىٰ أن منشأ الغمز بذلك هو ذلك، فيكون تضعيفاً لهذا الغمز.

وكيف كان فلم نعلم أن هذا الغمز ممن يعتد به، فهو ساقط علىٰ كل حال.

وأما توثيق ابن عقدة له فعلىٰ قاعدتنا التي مهدناها في ترجمته، وترجمة الحسين بن المختار هو القبول، فيثبت بذلك أنه ثقة وإلّا فالرجل ضعيف، إما لكونه يلعب بالشطرنج علىٰ تقدير ثبوته أو لكونه مجهول الحال.

وعلىٰ هذا الاختلاف اختلف الفقهاء فيه، فضعفه المحقق في المعتبر[١]. والسيوري في التنقيح، قال فيه: «حفص ابن البختري ضعيف لأن بني أعين غمزوا عليه يلعب الشطرنج» انتهىٰ. وقد علمت ما فيه.

ووثقه الشيخ علي في حاشية المختلف، قال: «وحفص ابن البختري ثقة عند الأصحاب» انتهىٰ، وهو اشتباه فقد عرفت الخلاف فيه بين الرجاليين والفقهاء.

---

١ ـ ذكره المحقق في المعتبر: ص ٢٣٢، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ، في كتاب الصلاة، في مسألة عدم اعتبار سهو الإمام مع حفظ المأموم، فإنه روىٰ رواية عن حفص ابن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ليس علىٰ الإمام سهو». وقال ـ أي المحقق ـ: «وحفص وإن كان ضعيفاً فالعمل والاعتبار والأحاديث تعضد روايته».

قوله: حفص بن سالم أبو ولاد الحناط:

في الوسائل: «وثقه ابن شهراشوب»[١].

وفيما ذكره ابن عقدة[٢] من تصويب الصادق عليه السلام لخروجه مع زيد دلالة على أن حجبه عليه السلام لحريز بن عبد الله السجستاني كان صورياً كما ذكره جماعة وقد تقدم[٣].

قوله: في حفص بن سوقة:

ذكره أبو العباس بن نوح في رجالهما، هكذا المنقول من عبارته بتثنية الضمير، وليس له مرجع سوى أبي العباس ابن نوح، وأتخيل سقوط واو العطف سهواً مما بين العباس وابن[٤]، والأول ابن عقدة، والآخر أحمد بن علي بن العباس المشهور بابن نوح، فإن كلاً منهما له كتاب في الرجال، ينقل عنهما

---

١ ـ ذكره الحر في خاتمة الوسائل في ترجمته، ولكن لم أجده في معالم العلماء لابن شهراشوب المطبوع، ولعله كانت الترجمة في نسخة صاحب الكتاب المخطوطة وسقطت من الطابع، فراجع.

وقد نقل العلامة الحجة المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال ترجمة له عن معالم العلماء، ولم ينقل ذلك غيره.

٢ ـ يشير إلى ما ذكره العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ٥٨، عن ابن عقدة.

٣ ـ راجع: ما ذكره في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني: ص ٢٧٢ من هذا الكتاب.

٤ ـ وفي نسخة من الخلاصة مصححة على نسخ عديدة صحيحة ما نصه: «ذكره أبو العباس وابن نوح» أي بزيادة الواو.

النجاشي كما تقدم[١]. وقد نقل من عبارته: «أخواه محمد وزياد ابنا سوقة»[٢]، ونقل المصنف والعلامة (أخواله) بدل (أخواه)[٣] ومع ذلك قال المصنف في ترجمة زياد ومحمد: «وثقه النجاشي عند ترجمة أخيه حفص»[٤] فتأمل.

قوله: حفص بن غياث:

لم أجد أحداً من الفقهاء، ولا من الرجاليين وثقه، بل نسبه الشيخ إلىٰ أنه عامي[٥] وتبعه جملة من الفقهاء في ذلك، وضعفوه.

---

١ ـ راجع: ترجمة أحمد بن علي بن العباس بن نوح: ص ٢٢٤، وترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: ص ٢٤٣، من هذا الكتاب، ولا وجه لتخيل سقوط واو العطف لأن ضمير المثنىٰ راجع إلىٰ أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام لا إلىٰ أبي العباس بن عقدة وأبي العباس بن نوح ليكون المراد كتاب رجالهما فيحتاج إلىٰ هذا التكلف، فراجع.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٠٤.

٣ ـ الموجود في الخلاصة المطبوعة بإيران ـ وبالنجف الأشرف في القسم الأول (وأخواه) بدل (وأخواله)، كما أن الموجود في المطبوعتين (بن سوقة) بدل (ابنا سوقة) ولعل في عبارة الخلاصة تصحيفاً نظراً لأن العلامة غالباً يتبع النجاشي في الترجمة ويزيد من عنده، وقد جاء في النجاشي ـ كما عرفت ـ «أخواه زياد ومحمد ابنا سوقة» وكل من نقل عن الخلاصة نقل عنها كما في النجاشي.

٤ ـ يعني: مع تصريح المصنف في كل من ترجمة زياد بن سوقة، ومحمد بن سوقة بقوله: «وثقه النجاشي عند ترجمة أخيه حفص» والتعبير عنهما بأنهما أخوا حفص بن سوقة كيف يعبر عنهما ـ هنا ـ بكلمة (أخواله) وهل هو إلّا تناقض ولا ريب أن كلمة (أخواله) هنا جاء مصحفاً عن كلمة (أخواه) سيما وأن المصنف ـ هنا ـ نقل الترجمة عن رجال النجاشي الذي قد جاء فيه في جميع نسخه (أخواه) لا (أخواله) فلاحظ ذلك.

٥ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١١٨ برقم ٥٠، وراجع أيضاً: فهرسته: ص ٨٦ ⟸

قال في المعتبر: «حفص بن غياث ضعيف» وفي موضع آخر: «حفص بن غياث القاضي عامي»، وفي آخر: «هو عامي فلا أعمل علىٰ روايته».

وفي كشف الرموز: «الرواية ضعيفة فإن في طريقها حفص بن غياث بتري» انتهىٰ.

وهو اشتباه فإن الكشي عده في العامة كالشيخ[١]. والبترية ليسوا من أقسام العامة كما لا يخفىٰ.

وفي المدارك: طعن في رواية حفص بن غياث لضعفه.

وفي التنقيح: «حفص بن غياث عامي».

وفي الإيضاح: «حفص بن غياث مجهول» انتهىٰ[٢].

وبعد هذا كله لا جهالة فيه لتحقق ضعفه كما ترىٰ، ويؤيده نصبه قاضياً ببغداد والكوفة من قبل هارون، فالأكثر ضعفوه ولم يلتفتوا إلىٰ شهادة الشيخ بأن كتابه معتمد، إما لعدم العلم بأن الروايات التي رويت عن كتابه هذا، أو لعدم قبول قوله، أو لعدم العلم باعتماد الشيعة عليه، لجواز أن يكون معتمداً عند قوم دون قوم، أو غير ذلك.

⇐ برقم ٢٤٣، وترجم له النجاشي في رجاله: ص ١٠٣، وقال: «ولي القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم ولاه قضاء الكوفة، ومات بها سنة ١٩٤ هـ ...».

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٤، تحت عنوان: «عد جماعة من العامة والبترية».

٢ ـ راجع: إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد لولد العلامة الحلي المحقق فخر الدين أبي طالب محمد بن الحسن بن المطهر الحلي المولود سنة ٦٨٢ هـ، والمتوفىٰ سنة ٧٧١ هـ، نسخته مخطوطة توجد في بعض المكتبات النجفية.

وأما ما نقله الشيخ في العدة من إجماع الطائفة على العمل بروايته[١]:

فأول ما فيه: أن هذا دليل على كونه غير إمامي، لأنه نقله في مقام أن خبر غير الإمامي حجة.

وثانياً: يعارضه الشهرة المحققة المعلومة بين من تأخر عنه من الرجاليين والفقهاء على ضعفه.

وثالثاً: إن العمل بالرواية أعم من كونه ثقة، لجواز أن يكون لاقترانها بقرائن تدل على صحة مضمونها، وقد تقدم نظير هذا في السكوني[٢]، وللمحقق في المعارج في حجية الموثق نظيره أيضاً، ونقله عنه في أصول المعالم وأقره عليه[٣].

---

١ ـ راجع: كتاب العدة في الأصول للشيخ الطوسي: ص ٥٦، طبع بمبىء سنة ١٣١٢ هـ، في بحث العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر.

٢ ـ راجع: ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني في ص ٢٧٤ من هذا الكتاب.

٣ ـ راجع: ما ذكره الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في معالم الأصول، في مباحث الخبر الواحد: ص ١٩٨ ـ ٣٠٠، طبع إيران سنة ١٣٠٠ هـ، وراجع أيضاً: المعارج للمحقق الحلي (مطبوع).
وقد ترجم لحفص بن غياث ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥٦٧ وقال: «أخرج له أصحاب الستة الأحاديث. وهو أحد الأئمة الثقات، روى عن عاصم، وهشام بن عروة وطبقتهما، وروى عنه إسحاق وأحمد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، يتقي بعض حفظه وإذا حدث من كتابه فثبت، وقال ابن معين: جميع ما حدث به حفص ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من حفظه مات حفص سنة ١٩٤ هـ، على الصحيح».
وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٤١٥، فقال: «حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن ملك بن الحارث بن ثعلبة النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها

⟸

قوله: حفص بن قرط:

قال الصالح: «قرط بضم القاف، قيل: هو النخعي الكوفي، ذكره الشيخ في كتاب الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام[1]».

وقال الخليل: «قرط بضم القاف وسكون الراء المهملة ومهملة».

* * *

⇐ وقاضي بغداد أيضاً» ثم ذكر أسماء مشايخه الذين يروي عنهم، وأسماء من يروي عنه، وهم كثيرون، ثم قال: «قال ابن كامل: ولاه الرشيد قضاء الشرقية ببغداد، ثم عزله وولاه قضاء الكوفة، وقال إسحاق بن منصور وغيره عن ابن معين: ثقة، وقال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين: صاحب حديث له معرفة، وقال العجلي: ثقة مأمون فقيه، كان وكيع ربما سئل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلىٰ قاضينا فسلوه، وقال يعقوب: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه، وقال ابن نمير: كان حفص أعلم بالحديث من ابن إدريس، وقال النسائي وابن خراش: ثقة، قال هارون بن حاتم: سئل حفص ـ وأنا أسمع ـ عن مولده فقال: ولدت سنة ١١٧ هـ قال: ومات سنة ١٩٤ هـ، وكذا قال جماعة».

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٧٥ برقم ١٧٥ باب أصحاب الصادق عليه السلام، وراجع شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٥، ص ٢٨، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر.

باب الحكم

قوله: الحكم بن حكيم:

قد بنىٰ جماعة علىٰ أنه ثقة، وبخط المجلسي: «اعترض بعض الأفاضل علىٰ توثيق الحكم بن حكيم بأن الموثق له ابن عقدة، وهو مخالف، وما يظن من أن الذي نقله عن أبي العباس روايته عن الصادق عليه السلام ـ لا جميع ما تقدم ـ ممكن إلّا أن الاحتمال يكفي لعدم الصحة (انتهىٰ)[1] ولا يخفىٰ أن أكثر التوثيقات مبني علىٰ توثيق ابن عقدة، واعتمد الأصحاب عليه وإن كان مذموماً» انتهىٰ ما بخطه.

وفي حواشي المشرق ـ بعد تصحيح روايته ـ: «يقال: إن النجاشي نقل توثيق الحكم بن حكيم عن أبي العباس وهو مشترك بين ابن نوح الإمامي وابن عقدة الزيدي، فكيف عددت حديث حكم بن حكيم في الصحيح والمعدل له مشترك. قلنا: الاشتراك هنا غير مضر وابن عقدة ـ وإن كان زيدياً ـ إلّا أنه ثقة مأمون، وتوثيق غير الإمامي ـ إذا كان ثقة ـ لمن هو إمامي حقيق بالاعتبار والاعتماد، فإن الفضل ما شهدت به الأعداء، نعم جرح غير الإمامي للإمامي لا عبرة به، وإن كان الجارح ثقة» انتهىٰ[2].

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما اعترضه المعترض.

٢ ـ راجع: حاشية مشرق الشمسين: ص ٤٧.

وتحقيق مسألة تعديل وجرح غير الإمامي ذكرناه في ترجمة ابن عقدة(١) واخترنا ما اختاره الشيخ البهائي هنا من التفصيل، ولكنه في ترجمة الحسين بن المختار ذهب إلىٰ عدم القبول مطلقاً ونقلناه هناك(٢).

يبقىٰ الكلام في مسألة: وهي اشتراك أبي العباس بين ابن عقدة وابن نوح، وقد اختلفوا في أنه أيهما مراد(٣) فذهب الشيخ البهائي والشيخ محمد السبط إلىٰ أنه مشترك غير معلوم، وقد ذكرت عبارته في ترجمة حفص ابن البختري(٤) وهذا أيضاً يظهر من المصنف في باب الكنىٰ(٥).

والذي يظهر لي هو الذي يظهر من المجلسي رحمه الله في عبارته هذه، وبعض الأفاضل المذكور هنا، من أن المطلق هو ابن عقدة، وإذا أريد به ابن نوح قيده، قضىٰ بهذا التتبع، وقد تقدم في ترجمة حفص ابن سوقة ما يؤيده(٦) وسيأتي في ترجمة الربيع بن زكريا، وترجمة زريق بن الزبير.

وقد ورد في ترجمة عبد الملك بن عتبة: أبو العباس مقيداً بابن سعيد كما ورد مقيداً بابن نوح، فالاشتراك قوي، ويظهر من المؤسس(٧) أنه ابن نوح، ولا

---

١ ـ راجع: ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٢ ـ يعني: في ترجمة أحمد بن سعيد: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٣ ـ مما أطلقه النجاشي وأراد به في الإطلاق قوله ـ في ترجمة الحكم بن حكيم ـ: «ذكر ذلك أبو العباس» ثم بعد هذه العبارة قال: «وقال ابن نوح الخ» فيدل علىٰ أن أبا العباس المطلق هو ابن عقدة والله أعلم (منه رحمه الله).

٤ ـ راجع: ما ذكره صاحب الكتاب في هامش ترجمة حفص ابن البختري: ص ٤٤٩ .

٥ ـ راجع: باب الكنىٰ من (النقد): ص ٣٩١، في ذكر (أبو العباس) وأنه مشترك بين جماعة.

٦ ـ راجع: ترجمة حفص بن سوقة: ص ٤٥١ من هذا الكتاب.

٧ ـ يقصد بالمؤسس: السيد فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفريشي، ولعله ذكر ⟸

أعلم منشأه.

فعلىٰ ما اخترنا يكون الحكم ثقة، ويؤيده رواية ابن أبي عمير عنه، وصفوان بن يحيىٰ، فإنهما من أصحاب الإجماع.

قوله: الحكم بن سعيد الأموي:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في سعد الخير، تحقيق حال الأموية أنه هل هذه النسبة قدح أم لا.

قوله: الحكم بن مسكين:

حيث لم يذكر بجرح ولا تعديل اختلف فيه، فضعفه في المدارك قال: «إنها ضعيفة السند باشتمالها علىٰ الحكم بن مسكين وهو مجهول».

وفي الذخيرة: «رواها ـ أي الرواية ـ الصدوق في النهاية بطريق فيه الحكم بن مسكين وهو غير مصرح بالتوثيق إلّا أن له أصلاً يرويه ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عنه، وهذا مما يوجب قوة لنقله» انتهىٰ.

وفي ترجمة برد الاسكاف ذكرنا له نظير هذا الكلام[1] وحكم بتوثيقه لرواية ابن أبي عمير عن برد، فيكون المراد بالقوة هي الوثاقة، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ تحقيق هذا المطلب في ترجمة ابن أبي عمير.

⇐ ذلك في حاشيته علىٰ مختلف العلامة الحلي التي هي أحد مصادر صاحب الكتاب كما ذكره في المقدمة.

١ ـ راجع: ترجمة برد الأسكاف في ص ٣٠٩ من هذا الكتاب.

الحكم بن عيينة:

في بصائر الدرجات للصفار: «أبو جعفر أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد[١] عن النضر بن سويد، عن يحيىٰ الحلبي، عن معلىٰ بن عثمان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي الحكم بن عيينة[٢] ممن قال الله تعالىٰ: ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾ فليشرق الحكم وليغرب، أما والله لا يصيب العلم إلّا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل.

السندي بن محمد، ومحمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة ولد الزنا تجوز؟ فقال: لا، فقلت: إن الحكم بن عيينة[٣] زعم أنها تجوز، فقال: اللهم لا تغفر له ذنبه، ما قال الله للحكم ﴿**إنه لذكر لك ولقومك وسوف يسألون**﴾ فليذهب الحكم يميناً وشمالاً فوالله لا يؤخذ العلم إلّا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل»[٤].

---

١ ـ في بصائر الدرجات للصفار (المطبوع) الحسن بن سعيد (مكبراً) فراجع.

٢ ـ فى بصائر الدرجات (المطبوع): عتيبة، بالتاء المثناة بعدها الياء التحتانية ثم الباء الموحدة، ولعل نسخة صاحب الكتاب من البصائر محرفة فلاحظ، وذكر هذين الخبرين الكليني في الكافي: ج ١، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ في كتاب الحجة، باب أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلّا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام، وجاء فيهما (الحكم بن عتيبة) بالتاء المثناة الفوقانية كما في البصائر.

٣ ـ نفس المصدر السابق.

٤ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ١، الباب السادس، طبع إيران سنة ١٢٨٥ .

والظاهر من الكشي أن هذا هو الحكم بن عتيبة حيث ذكر هذا الحديث في ترجمته، فتأمل[١].

* * *

باب حماد

قوله: حماد بن أبي طلحة:

في الوسائل: «حماد[٢] بن أبي طلحة، وثقه ابن شهراشوب»[٣].

قوله: حماد بن عثمان الناب:

وثقه الطريحي[٤] ويظهر من السيد فيض الله أن روايته بمنزلة الصحاح، قال في المختلف: «الجواب المنع من صحة السند».

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٨٢ برقم ٨٥، وقد ذكر الخبر الثاني الذي ذكره صاحب الكتاب عن الصفار في كتابه بصائر الدرجات ولكن بسند آخر، فراجعه.

٢ ـ في مجمع البحرين: بتشديد الميم. (منه ﷺ).

٣ ـ لا توجد ترجمة لحماد بن أبي طلحة في معالم العلماء لابن شهراشوب (المطبوع) ولعله في غيرها، أو سقط من المطبوع، فراجع، كما أنه لا يوجد في آخر الوسائل في ترجمته توثيق ابن شهراشوب له، فلاحظ.

٤ ـ راجع: جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال، في باب من اشترك في الاسم والأب (مخطوط).

وفي الحاشية: «فيه نظر[١] لأنه مؤيد بمرسلة حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام ومراسيله من الصحاح عندكم» انتهىٰ، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

وقد وقع في بعض أسانيد التهذيب هكذا: «عن حماد بن عثمان عن محمد بن علي الحلبي عن عبيد الله الحلبي» فقال في المنتقىٰ: «المعروف المتكرر رواية حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي بغير واسطة، فتوسط محمد الحلبي بينهما في إسناد هذا الخبر موضع نظر» انتهىٰ[٢].

يؤيده ما يذكره المصنف في عبيد الله عن الفهرست من رواية حماد عن عبيد الله فترقب.

قوله: حماد بن عمرو:

قال الطريحي: «هو مجهول»[٣].

---

١ ـ الحاشية علىٰ المختلف للسيد فيض الله التفريشي المذكور (مخطوطة) وحماد بن عثمان ـ هذا ـ توفي بالكوفة سنة ١٩٠ هـ، وهو ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه، كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٣٢٢ تحت عنوان (تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام).

٢ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٣٠٤.

٣ ـ راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط).

قوله: حماد بن عيسىٰ:

قال الصالح: «حماد بن عيسىٰ الجهني[١] البصري، ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن الرضا عليهما السلام ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام» انتهىٰ[٢].

وقد وقع في بعض الأخبار روايته عن زرارة، وحمله في المنتقىٰ علىٰ سقوط حريز من البين لشيوع روايته عنه كما لا يخفىٰ[٣] وتقدم نظيره غير مرة.

قوله: حماد النوا:

ضعفه الطريحي[٤].

* * *

١ ـ الجهني نسبة إلىٰ جهينة: بضم الجيم، قبيلة، وهم من ثقات رواة الحديث. (منه قدس سره).

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٢، ص ٣٥.

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ١٢١.

٤ ـ راجع: ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط).

باب حمران

قوله: حمران بن أعين:

قال الخليل: «بفتح الهمزة، وسكون المهملة، والخاتمة، سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ عداده في الحواريين، وهذا يقتضي أنه في أعلىٰ مراتب التوثيق، إلّا أن الخبر الدال علىٰ ذلك ضعيف[1] لكنه مؤيد بما نقله السيد نعمة الله في شرح التهذيب أن حمران بن أعين مدحه الصدوق[2] في كتاب الغيبة مدحاً يصحح حديثه، وسائر ما نقله المصنف عن الكشي من أنه من أهل الجنة، وأنه من الشيعة في الدنيا والآخرة، وغير ذلك، وكل واحد من هذه الأمور وإن لم يكن بنفسه حجة معتمدة، إلّا أن الكل باعتبار اعتضاد بعض ببعض تكون قرائن وشواهد علىٰ وثاقته وهذا القدر كاف لمن ذهب إلىٰ أن التوثيق من الظنون الاجتهادية.

وأما من ذهب إلىٰ أنه من باب الشهادة والإخبار فلا، ولهذا قال في المدارك: «هذه الرواية ضعيفة السند بأن راويها ـ وهو حمران بن أعين ـ لم ينص عليه

---

١ ـ يريد بالخبر الدال علىٰ أنه من الحواريين ما ذكره الكشي في رجاله ـ في ترجمة سلمان الفارسي ـ: ص ١٥.

٢ ـ لعل الصحيح (مدحه الشيخ في كتاب الغيبة)، راجع: ص ٢٠٩ من كتاب الغيبة، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ فإنه عد حمران بن أعين من المحمودين، فقد روىٰ بسنده «عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام وذكرنا حمران بن أعين ـ فقال: لا يرتد والله أبداً، ثم أطرق هنيئة، ثم قال: أجل لا يرتد والله أبداً».

الأصحاب بالتوثيق بل ولا مدح يعتد به» ولكن كون هذا المدح غير معتد به منظور فيه، كما لا يخفىٰ.

* * *

باب حمزة

قوله: حمزة بن بزيع:

روىٰ الكليني بإسناده: «عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، كتب أبو جعفر عليه السلام إلىٰ سعد الخير»(١).

وظاهر أنه أبو جعفر الثاني عليه السلام وهو ينافي ترحم الرضا عليه السلام عليه(٢) إلّا أن يقال هو أبو جعفر الأول ويكون مرسلاً.

قال في مرآة العقول شرح الروضة: «السند الأول صحيح علىٰ الظاهر لتوثيق العلامة لحمزة بن بزيع، وإن كان ما يظن أن يكون مأخذه ضعيفاً، لكن في رواية حمزة عن أبي جعفر الثاني إشكال، لأن الشيخ عده في رجال الرضا عليه السلام ولم يذكر

---

١ ـ راجع: كتاب الروضة للكليني: ص ٥٦، الحديث الـ (١٧) طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ أبو جعفر الأول هي كنية الإمام الباقر عليه السلام وأبو جعفر الثاني هي كنية الإمام الجواد عليه السلام، فترحم الإمام الرضا عليه السلام عليه في الرواية التي ذكرها المصنف عن الكشي يكشف عن كونه لم يدرك زمان الجواد عليه السلام وأنه كان ميتاً في زمانه فكيف يروي عنه، فلو أريد بأبي جعفر هو الأول يكون الخبر مرسلاً إذ لم يحرز درك حمزة بن بزيع زمان الباقر عليه السلام حتىٰ يروي عنه بلا واسطة فلاحظ.

روايته عن الجواد عليه السلام وروىٰ الكشي ما يدل علىٰ أنه لم يدرك زمانه حيث قال: ذكر بين يدي الرضا عليه السلام حمزة بن بزيع فترحم عليه، فقيل له: إنه كان يقول بموسىٰ بن جعفر عليه السلام ويقف فترحم عليه ساعة (الخبر)[١]. فيحتمل أن يكون أبو جعفر هو الأول ففي هذا السند إرسال أيضاً»[٢].

ويؤيده ما رواه المفيد في كتاب الاختصاص بإسناده «عن أبي حمزة الثمالي، قال: دخل سعد بن عبد الملك ـ وكان أبو جعفر عليه السلام يسميه سعد الخير، وهو من ولد عبد العزيز بن مروان ـ علىٰ أبي جعفر عليه السلام ينشج كما تنشج النساء، فقال له أبو جعفر عليه السلام: ما يبكيك يا سعد؟ قال: كيف لا أبكي وأنا من الشجرة الملعونة في القرآن، فقال عليه السلام له: لست منهم، أنت أموي منا أهل البيت، أما سمعت قول الله عزوجل: ﴿**فمن تبعني فإنه مني**﴾» انتهىٰ[٣].

ووجه التأييد في هذا الخبر أن صاحب المكالمة مع سعد هو الباقر عليه السلام بقرينة أبي حمزة الثمالي، فيكون صاحب الكتابة في الحديث هو أيضاً أبو جعفر الأول، فيكون هذا دالاً علىٰ الإرسال المذكور، ولأن المعلوم أن حمزة من أصحاب الكاظم عليه السلام وبقرينة قول القائل ـ في رواية الكشي المذكورة ـ: «إنه كان يقول بموسىٰ، إنه وقف عليه» فلابد أن يكون أيضاً من أصحاب الرضا عليه السلام فيبعد أن يكون من أصحاب الباقر عليه السلام.

هذا كله في تحقيق أن حمزة ليس من أصحاب أبي جعفر الأول عليه السلام، وأما حاله بالنسبة إلىٰ الوثاقة فاختلفوا فيه علىٰ قولين فذهب العلامة في الخلاصة إلىٰ

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٥١٢ برقم ٥١٧.

٢ ـ راجع: مرآة العقول شرح روضة الكافي للمجلسي الثاني، طبع إيران.

٣ ـ راجع: كتاب الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله: ص ٨٥ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

أنه ثقة[١] كما نقله المصنف رحمه الله والحسن في المنتقىٰ إلىٰ أنه مجهول.

ومنشأ هذا الاختلاف عبارة النجاشي المذكورة[٢] قال في مقدمات المنتقىٰ: «ومن أهمها أي أوهام المتأخرين ما وقع للعلامة في تزكية حمزة بن بزيع، فإنه قال في الخلاصة: حمزة بن بزيع من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، والحال أن هذا الرجل مجهول بغير شك، بل ورد في شأنه رواية رواها الكشي تقتضي كونه من الواقفة[٣] وحكاها العلامة بعد العبارة التي ذكرناها وردها بضعف السند[٤] ومنشأ هذا التوهم أن حمزة عم محمد بن إسماعيل بن بزيع الثقة الجليل، واتفق في كتاب النجاشي الثناء علىٰ محمد بهذه المدحة التي هو من أهلها بعد ذكره لحمزة استطراداً كما هي عادته.

ثم إن السيد جمال الدين بن طاووس حكىٰ في كلامه صورة كلام النجاشي بزيادة وقعت منه أو من بعض الناسخين لكتاب النجاشي توهماً، وتلك الزيادة موهمة لكون (المدحة) متعلقة بحمزة مع معونة اختصار السيد لكلام النجاشي فأبقىٰ منه هنا بقية كانت تعين علىٰ دفع التوهم، والذي تحققته من حال العلامة رحمه الله أنه كثير التتبع للسيد بحيث يقوىٰ في الظن أنه لم يكن يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً، فكأنه جرىٰ علىٰ تلك العادة في هذا الموضع.

وصورة كلام النجاشي هكذا: (محمد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر مولىٰ

---

١ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ٥٤ برقم ٥.

٢ ـ أي التي ذكرها المصنف رحمه الله راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٤، في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع.

٣ ـ راجع: الرواية في رجال الكشي: ص ٥١٢.

٤ ـ قائلاً: «وهذا الطريق لم يثبت صحته عندي».

المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع، كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل، له كتب) انتهىٰ[١].

وموضع الحاجة من حكاية السيد لهذا الكلام صورته هكذا: «وولد بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع، وكان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل» ولم يزد علىٰ هذا القدر، ولا ريب أن زيادة الواو في قوله: (وكان) وترك قوله: (له كتب) سببان قويان للتوهم المذكور، وخصوصاً الثاني، فإن عود الضمير في (له) إلىٰ محمد بن إسماعيل ليس بموضع شك، فعطفه علىٰ الكلام الأول من دون قرينة علىٰ اختلاف مرجع الضميرين دليل واضح علىٰ اتحاده، مضافاً إلىٰ أن المقام مقام بيان حال محمد لا حمزة، وهذا كله بحمد الله ظاهر» انتهىٰ[٢]. وهذا هو الحق.

قوله: حمزة بن حمران:

في التحرير: «ليس في السند من يرتاب فيه إلّا حمزة بن حمران ويستفاد مدحه من قولهم: له كتاب، ومن رواية صفوان وغيره من أصحاب الإجماع عنه، ومن كثرة رواياته عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام مع قولهم: إعرفوا منازل الرجال منا علىٰ قدر رواياتهم عنا[٣]، ومن خلوه من الذم، وغير ذلك، فيكون حسناً عندهم»[٤].

---

١ ـ يعني: انتهىٰ كلام النجاشي في رجاله.

٢ ـ راجع: الفائدة الثانية من الفوائد التي ذكرها الشيخ حسن ابن الشهيد رحمهما الله في مقدمة المنتقىٰ: ج ١، ص ١٦ ـ ١٧، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

٣ ـ هذه الرواية رواها الكشي بطريقين في رجاله: ص ٩، فراجعها.

٤ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

حمزة بن زهرة الحسيني الحلبي:

ذكر ابن كثير الشامي: أنه كان مقتدىٰ الشيعة في حلب. وأقول: إنه كان معاصراً للعلامة ﷺ وللعلامة إجازة كبيرة معروفة أرسلها إليه وأثنىٰ عليه، هذا كله بخط المجلسي رحمه الله (١).

١ ـ لا يخفىٰ أن الذي ذكره ابن كثير الشامي في تاريخه المعروف بالبداية والنهاية: ج ١٢، ص ٢٨٩، في حوادث سنة ٥٧٠ هـ، طبع مصر سنة ١٣٥٨ هـ، ضمن قصة مع السلطان صلاح الدين بن أيوب لما استولىٰ علىٰ دمشق بعد وفاة ملكها نور الدين زنكي وسار إلىٰ حلب ـ إن الذي كان بحلب وكان مقتدىٰ الشيعة فيها هو الشريف أبو طاهر بن أبي المكارم حمزة بن زاهر الحسيني، ولا ريب أنه تحريف، والصحيح (الشريف الطاهر أبو المكارم حمزة بن زهرة الحسيني) لأن القصة التي ذكرها إنما هي معه كما ذكرها شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة في: ج ١ ـ القسم الثاني ـ ص ٦٠٩، من كتاب (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية) طبع القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ فراجعها.
وجاء في تاج العروس ـ شرح القاموس ـ بمادة (زهر): «... الشريف أبو المكارم حمزة بن علي المعروف بالشريف الطاهر، قال ابن العديم في تاريخ حلب: كان فقيهاً أصولياً نظاراً علىٰ مذهب الإمامية، وقال ابن سعد الجواني: الشريف الطاهر عز الدين أبو المكارم حمزة، ولد في رمضان سنة ٥١١ هـ، وتوفي بحلب سنة ٥٨٥ هـ ...».
وابن زهرة حمزة ـ هذا ـ هو صاحب كتاب (غنية النزوع إلىٰ علمي الأصول والفروع) المطبوع ضمن الجوامع الفقهية بإيران سنة ١٢٧٦ هـ، وإذا عرفنا أن ابن زهرة حمزة توفي سنة ٥٨٥ هـ ـ كما تقدم ـ فلا يصح ما ذكره صاحب الكتاب نقلاً عن خط المجلسي ﷺ من أنه كان معاصراً للعلامة ﷺ وأن للعلامة إجازة كبيرة معروفة أرسلها إليه وأثنىٰ عليه، لأن عصر العلامة متأخر عن عصر ابن زهرة ـ هذا ـ فإنه ولد سنة ٦٤٨ هـ، وتوفي سنة ٧٢٦ هـ، أما الإجازة الكبيرة ⟸

واعلم أن ابن زهرة رجلان كل منهما سيد حسيني حلبي، إلّا أن أحدهما معاصر للعلامة[١] والآخر متقدم عليه بكثير[٢] رأيت ابن إدريس في جواب مسائله كثيراً ما ينقل عنه فيكون متقدماً عليه غير معاصر للعلامة.

وذكر السماهيجي أيضاً اثنين تقدم أحدهما في ترجمة أحمد بن أبي إبراهيم، وقال في ترجمة الغير المعاصر[٣] للعلامة: «ومصنفات ومرويات السيد

⇐ المعروفة التي أشار إليها فهي لخمسة من بني زهرة لم يكن فيهم من اسمه حمزة، فراجعها في كتاب الإجازات الملحق بآخر أجزاء البحار المطبوع: ص ٢١.

١ - الذي هو معاصر للعلامة هو محيي الدين أبو حامد نجم الإسلام محمد بن أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحلبي، صاحب كتاب الأربعين الذي ألفه في حقوق الإخوان، وهو ابن أخ أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة، وقرأ علىٰ عمه حمزة كتاب (المقنعة) للشيخ المفيد سنة ٥٨٤ هـ، ولم يبلغ العشرين من عمره، ويروي الحديث الأول من كتاب أربعينه المذكور عن عمه حمزة، ويروي عن أبي حامد المذكور المحقق الحلي، وهو يروي عن أبيه أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة وعن رشيد الدين بن شهراشوب المازندراني، وعن جده لأمه الفقيه محمد بن إدريس الحلي صاحب السرائر، وعن الشريف الفقيه عز الدين أبي الحارث محمد بن الحسن بن علي الحسيني البغدادي، وعن الشيخ الأجل شمس الدين أبي الحسين أو أبي زكريا يحيىٰ بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن بطريق الحلي الأسدي مؤلف كتاب العمدة المطبوع بإيران سنة ١٣٠٩ هـ.

٢ - الآخر المتقدم علىٰ العلامة بكثير هو الشريف الطاهر أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحلبي الحسيني صاحب كتاب الغنية، كما ذكرنا آنفاً في تعليقتنا ويروي عنه ابن إدريس الحلي.

٣ - يريد بقوله: (الغير المعاصر) الثاني من الاثنين، فكلمة المعاصر صفة للغير لا مضاف إليه، ويؤيد ما قلنا ما ذكره بقوله: «لكن اختلف كلام المجلسي والسماهيجي في تسمية المعاصر للعلامة كما ترىٰ» إذ لا يكون الاختلاف بين كلاميهما بدون ذلك، وقد ذكرنا في تعليقتنا السابقة أن أبا حامد محمد بن أبي القاسم عبد الله هو المعاصر للعلامة، فلاحظ.

السعيد محيي الدين أبي حامد محمد بن أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الصادقي الحلبي» انتهىٰ[١] لكن اختلف كلام المجلسي والسماهيجي في تسمية المعاصر للعلامة كما ترىٰ.

قوله: حمزة بن الطيار:

بفتح الطاء وتشديد الخاتمة، قاله الخليل.

وقال في مرآة العقول: «والمذكور في كتب الرجال أن حمزة بن الطيار مات في حياة الصادق عليه السلام وترحم عليه، فروايته عن أبي الحسن عليه السلام لعلها كانت في حياة أبيه عليه السلام»[٢] انتهىٰ.

---

١ ـ راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطي المتوفىٰ بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي إجازة كبيرة ذات فوائد (مخطوطة).

٢ ـ قال بعض أرباب المعاجم الرجالية: إن حمزة بن الطيار بقي في أيام أبي الحسن الكاظم عليه السلام وروىٰ عنه بدون واسطة في حياته كما يدل عليه حديث علاج داء السن بالاحتجاج الذي رواه الكليني في الروضة: ص ١٩٤، الحديث الـ (٢٣١) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ. ويدل عليه أيضاً ما رواه في أصول الكافي: ج ١، ص ١٧٩، في كتاب الحجة، باب أنه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجة، الحديث الأول، وص ١٨٠، الحديث الرابع، طبع إيران سنة ١٣٨١ هـ، فإن محمد بن سنان رواهما عنه عن الصادق عليه السلام فلو كان حمزة مات في حياته عليه السلام لما روىٰ عنه. أما الذي مات في حياة الصادق عليه السلام فهو محمد أبو حمزة والطيار لقب له لا لابنه حمزة وكان محمداً أحد متكلمي الإمامية كهشام بن الحكم وأمثاله، فراجع: رجال الكشي: ص ٢٩٨، والروايتين اللتين رواهما في موت الطيار في حياة

⟸

وفي الكافي تصريح بأنه ابن الطيار ولم يجعل الطيار صفة له[١] وهذا يدل علىٰ غلط ابن داود[٢].

قوله: حمزة بن عبد المطلب:

روىٰ في الخصال بسند فيه ضعف «عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ما في القيامة راكب غيرنا ونحن أربعة فقام إليه العباس بن عبد المطلب فقال: من هم يا رسول الله؟ فقال: أما أنا فعلىٰ البراق ـ ثم وصفه إلىٰ أن قال ـ: وأخي صالح علىٰ ناقة الله، وعمي حمزة بن عبد المطلب أسد الله وأسد رسوله سيد الشهداء علىٰ ناقتي العضباء، وأخي علي علىٰ ناقة من نوق الجنة، زمامها من

⟸ الصادق عليه السلام وترحمه عليه، وقوله: «إنه كان شديد الخصومة عنا أهل البيت» لأنه كان مدافعاً عنهم عليهم السلام كما هو صريح الروايتين، وأما ابنه حمزة فلم يكن ذا فن في المناظرة، وأما زيادة (ابن) في الروايتين اللتين رواهما الكشي فهي من تحريفات رجال الكشي الشائعة، وقد ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ رجال الميرزا محمد الاسترابادي: ص ١٢٦ ما هذا نصه: «الذي يظهر من الأخبار وكلام الأخيار أنه لقب أبيه وأن الابن يلقب به أيضاً بواسطة كما هو الحال في كثير من الألقاب والنسب».

ومن ذلك ـ كله ـ يظهر لك أن حمل المجلسي رحمه الله في مرآة العقول خبر روضة الكافي المشتمل علىٰ رواية حمزة بن الطيار عن الكاظم عليه السلام علىٰ روايته عنه عليه السلام في عصر أبيه عليه السلام لا وجه له، فلاحظ.

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٨١ من كتاب الإيمان والكفر، باب أصناف الناس، الحديث الأول والثاني، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي: ص ١٣٥، برقم ٥٢٤ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

لؤلؤ»[١] الحديث.

وفي آخر أيضاً ضعيف السند: «لن يركب يوم القيامة إلّا أربعة، أنا، وعلي، وصالح، وفاطمة، وهي علىٰ ناقتي العضباء» وهو معارض للأول، وهذا أقرب، نظراً إلىٰ أن فاطمة عليها السلام أعلىٰ رتبة من حمزة.

وصورة الحديث: «عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم وهو آخذ بيد علي عليه السلام وهو يقول: يا معشر الأنصار، يا معشر بني هاشم، يا معشر بني عبد المطلب، أنا محمد رسول الله، ألا إني خلقت من طينة مرحومة في أربعة من أهل بيتي، أنا وعلي، وحمزة، وجعفر، فقيل: يا رسول الله هؤلاء معك ركبان يوم القيامة؟ فقال: إنه لن يركب يومئذ إلّا أربعة، أنا، وعلي، وفاطمة، وصالح»[٢].

حمزة بن محمد بن أحمد:

في الباب الأربعين من العيون: «حدثنا حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في رجب سنة ٣٣٩ هـ، قال: أخبرني علي بن إبراهيم بن هاشم فيما كتبه إلي سنة سبع وثلاثمائة» إلىٰ آخره[٣].

---

١ ـ راجع: الخصال للصدوق ـ باب الأربعة ـ: ص ١٩٣ ـ ١٩٤ الحديث الـ (١٦) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ١٩٤.

٣ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٩ الحديث الـ (٢٤) طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

قوله: حمزة بن يعلىٰ:

وثقه في الشرح[١].

* * *

باب حميد مصغراً

قوله: حميد بن زياد:

في الوسائل: «وثقه ابن شهراشوب»[٢].

قوله: حميد بن المثنىٰ أبو المغرا:

قال المصنف: «أبو المغرا بفتح الميم وإسكان الغين المعجمة بعدها راء ثم ألف مقصورة، وقيل ممدودة، كذا في الإيضاح»[٣].

---

١ ـ يقصد: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط).

٢ ـ راجع: خاتمة الوسائل في ترجمة حميد بن زياد، ومعالم العلماء لابن شهراشوب: ص ٤٣ برقم ٢٧٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ ، فإنه قال: «حميد بن زياد من أهل نينوىٰ، ثقة، له أصل، وكتاب الملاحم وكتاب الدلالة، وكتاب الأصول». ونينوىٰ قرية إلىٰ جانب الحائر الحسيني كما ذكره الشيخ في الفهرست، وفي كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وترجم له النجاشي: ص ١٠٢ ترجمة مفصلة، وقال: «مات حميد سنة ٣١٠ هـ».

٣ ـ ذكر ذلك المصنف في هامش ترجمة حميد بن المثنىٰ: ص ١٢١ فراجعه، والإيضاح ⟸

وقال الصالح: «أبو المغرا، قيل: الحق فيه المد كما ذهب إليه ابن طاووس وتلميذه الحسن بن داود، لا القصر، كما ذهب إليه العلامة في الإيضاح وهو حميد مصغراً ابن المثنىٰ العجلي الكوفي الصيرفي الثقة صاحب أصل»[١].

وثقه الصدوق في المشيخة، قال: «عن أبي المغرا حميد بن المثنىٰ العجلي وهو عربي كوفي ثقة وله كتاب»[٢].

باب حنان

قوله: حنان بن سدير:

في التحرير: «بفتح السين المهملة وبالدال والراء المهملتين»[٣].

وفي التنقيح: «حنان ضعيف لأنه كيساني» انتهىٰ[٤] وهو اشتباه ولعله حيان بالياء التحتية[٥].

⇐ هو إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة للعلامة الحلي، راجع: ص ٢٢ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٣٦٩.

٢ ـ راجع: مشيخة الصدوق في آخر الجزء الرابع من الفقيه: ص ٦٥ من شرحها، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٤ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للمقداد السيوري الحلي (مخطوط).

٥ ـ لأن حيان ـ بالياء المثناة التحتانية ـ هو الكيساني القائل بإمامة محمد ابن الحنفية كما ⇐

وفي المعتبر: «حنان بن سدير واقفي».

واعلم أنه ذكر الكشي أن حنان لم يدرك أبا جعفر أي الأول عليه السلام وأدرك أبا عبد الله عليه السلام.

وقد وقع في بعض أسانيد التهذيب هكذا: «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام» الحديث[1]، وهذا لابد فيه من الإرسال فإن رواية إبراهيم بن هاشم عنه بعيدة كما يعلم من طبقته، ثم أني راجعت الكافي في باب الدين فرأيت السند هكذا: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام»[2] وهذا يرفع التنافي الذي وقع بين كلام الكشي[3] ورواية التهذيب.

وأما رواية إبراهيم عن حنان فالإشكال بعد باق، فإن الخلاف وقع في روايته عن الرضا عليه السلام وقد تقدم أنه تلميذ يونس[4] فغاية ما يكون أنه من أصحاب الرضا عليه السلام[5] ولم يكن من أصحاب الكاظم عليه السلام، وحنان ذكروا أنه من

⇐ ذكر أرباب المعاجم، وهو ابن السراج وليس أبوه سديراً، وأما حنان ـ بالنون ـ ابن سدير فهو الذي قيل فيه إنه واقفي لا كيساني، فلاحظ.

١ ـ راجع: التهذيب ـ باب الديون وأحكامها ـ: ج ٦ ، ص ١٨٤ الحديث الخامس، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٩٤ كتاب المعيشة، باب الدين، الحديث السادس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ ـ راجع: كلام الكشي في رجاله: ص ٤٦٥ برقم ٤٢٩ في ترجمة حنان بن سدير.

٤ ـ يعني: تقدم في ترجمة إبراهيم بن هاشم أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن مولىٰ علي بن يقطين الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام، راجع: ص ١٨٨ من هذا الكتاب.

٥ ـ يعني: أن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام كما حكم به الكشي في رجاله، ⇐

أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ولم يكن من أصحاب الرضا عليه السلام فلا ملاقاة بينهما بحسب الظاهر(١).

* * *

باب حنظلة

حنظلة بن أبي عامر:

كان من خواص النبي صلى الله عليه وآله قتل يوم أحد فكان جنباً فغسلته الملائكة فسمي بذلك، وأبوه أبو عامر الراهب، ترهب في الجاهلية ولبس المسوح، فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله المدينة حسده وحزب عليه الأحزاب، ثم هرب بعد فتح مكة إلىٰ الطائف فلما أسلم أهل مكة هرب إلىٰ الشام ولحق بالروم وتنصر فسماه النبي صلى الله عليه وآله بالفاسق، ثم أنه أنفذ إلىٰ المنافقين أن استعدوا وابنوا مسجداً فإني أذهب إلىٰ قيصر وآتي من عنده بجنود وأخرج محمداً من المدينة، فكان أولئك المنافقون يتوقعون قدومه، فمات قبل أن يبلغ ملك الروم بأرض يقال لها:

⟸ والشيخ في رجاله، وقد تقدم ذلك: ص ١٨٨، في ترجمة إبراهيم بن هاشم، فراجعه.

١ ـ اعترض بعض أرباب المعاجم من المتأخرين علىٰ هذا الكلام بوجهين:

أولاً: إن الكشي عد حنان بن سدير أيضاً من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام.

وثانياً: إن كون شخص معدوداً من أصحاب إمام لا يقضي بعدم ملاقاته للإمام المتأخر عنه، ضرورة إمكان دركه لزمان الإمام الثاني عليه السلام وعدم روايته عنه لبعد أو مانع آخر، فلا يمكن إثبات الإرسال بمثل ذلك، سيما والصدوق رحمه الله ضابط جداً فلولا ملاقاة إبراهيم بن هاشم لحنان بن سدير لم يكن يثبت روايته عنه، فلاحظ.

قنسرين، كذا في مجمع البحرين[١].

حيدر بن أيوب:

في العيون: «عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن علي بن الحكم، عن حيدر بن أيوب، قال: كنت بالمدينة في موضع يعرف بالقبا، فيه محمد بن زيد بن علي فجاء بعد الوقت الذي كان يجيئنا، فقلنا له: جعلنا الله فداك، ما حبسك؟ قال: دعانا أبو إبراهيم عليه السلام اليوم سبعة عشر رجلاً من ولد علي وفاطمة عليهما السلام فأشهدنا لعلي ابنه بالوصية والوكالة في حياته وبعد موته وأن أمره جاز عليه وله، ثم قال محمد بن زيد: والله يا حيدر لقد عقد له الإمامة اليوم، ولتقولن الشيعة به بعد موته، قال حيدر: قلت: بل يبقيه الله، وأي شيء هذا؟ قال: يا حيدر إذا أوصىٰ إليه فقد عقد له الإمامة، قال علي بن الحكم: مات حيدر وهو شاك» انتهىٰ[٢].

* * *

---

١ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي، بمادة (عمر).

٢ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ١، ص ٢٨، الحديث السادس عشر في باب نص أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام علىٰ ابنه الرضا عليه السلام بالإمامة والوصية، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ واستدل بعض أرباب المعاجم الرجالية بهذا الخبر علىٰ ذم حيدر بن أيوب لأنه مات شاكاً في إمامة الرضا عليه السلام وتعجب من الوحيد البهبهاني حيث أورد هذا الخبر في (التعليقة) ومع ذلك وثقه لرواية صفوان بن يحيىٰ عنه.

حرف الخاء

باب خالد

قوله: خالد بن أبي إسماعيل:

ويحتمل أن يكون اسم أبي إسماعيل بكر بن الأشعث المتقدم فيكون خالد هذا خالد بن بكر الواقع في طريق بعض الروايات، قاله المصنف[١].

قوله: خالد بن أوفىٰ:

في المدارك: «والجواب الطعن في السند بجهالة الراوي، يعني أبا الربيع الشامي»[٢].

قوله: خالد بن جرير بن عبد الله:

قال في المدارك: «وعن الرواية بالطعن في السند لأن من جملة رجالها خالد بن جرير، ولم يرد فيه توثيق ولا مدح يعتد به» انتهىٰ.

---

١ ـ قاله المصنف ﷺ في هامش الترجمة، راجع: ص ١٢٢ من النقد.

٢ ـ أبو الربيع كنية لخالد بن أوفىٰ، وهو عنزي شامي.

والأولىٰ عدّ حديثه حسناً لما في المتن من أنه كان صالحاً[١] ولا شك أن هذا القدر كاف في الحسن، لأن الأكثر من هذا هو التوثيق والتعديل التام لأنه متىٰ ما دل اللفظ علىٰ المدح، فإن أورث الظن بالعدالة كان توثيقاً تاماً، وإلّا كان حسناً، ولاشك أن أدنىٰ مراتب ما يفيده كلمة (صالحاً) هو المدح من غير الظن بالعدالة، وإلّا لم يكن للحسن وجود، ولا كلمة تدل عليه.

ويؤيده رواية الحسن بن محبوب عنه، فإنه من أصحاب الإجماع وينضاف إلىٰ ذلك الحديث الطويل الذي رواه الكشي[٢] فإن فيه دلالة علىٰ حسن حاله وعقيدته، وكفىٰ به في إعداد حديثه من الحسان.

قوله: خالد بن زيد أبو أيوب:

في شرح النهج لابن أبي الحديد، قال: «أبو أيوب الأنصاري هو خالد بن زيد بن كعب بن ثعلبة الخزرجي، من بني النجار، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد، وعليه نزل رسول الله صلّى الله عليه وآله لما خرج عن بني عمرو بن عوف حين قدم المدينة مهاجراً من مكة فلم يزل عنده حتىٰ بنىٰ مسجده ومساكنه ثم انتقل إليها، ثم قال: قال أبو عمر في كتاب الاستيعاب: إن أبا أيوب شهد مع علي عليه السلام مشاهده كلها، وروىٰ ذلك عن الكلبي وابن إسحاق قالا: شهد معه يوم الجمل وصفين،

---

١ ـ ما ذكره في المتن من أنه كان صالحاً نقله عن الكشي في رجاله، قال (ص ٢٩٥ برقم ١٩١): «محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن خالد بن جرير ـ الذي يروي عنه الحسن بن محبوب ـ فقال: كان من بجيلة وكان صالحاً»، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٣٥٩ برقم ٢٩٦ بعنوان خالد البجلي، واستظهر اتحادهما، فلاحظ.

٢ ـ راجع: الحديث الطويل في رجال الكشي: ص ٣٥٩.

وكان على مقدمته يوم النهروان»[١] وسيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ في ترجمة خزيمة ماله دخل هنا.

قوله: خالد بن سعيد أبو سعيد:

قال الصالح: «خالد بن سعيد كوفي ثقة، أبو سعيد القماط»[٢].

قوله: خالد بن نجيح:

في الدراية: «خالد بن نجيح لم ينص عليه الأصحاب بتوثيق ولا غيره» انتهى[٣]. بل قال الكشي: إنه من أهل الارتفاع[٤].

قوله: خالد بن الوليد:

بخط التقي المجلسي: «تنجيس الكتاب باسم هؤلاء الزنادقة لا يليق

---

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٥٤٠ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ وتوفي أبو أيوب مجاهداً سنة ٥٠ هـ، وقيل: سنة ٥١ هـ، وقيل: سنة ٥٢ هـ، وهو الأكثر، وكان في جيش، وأمير ذلك الجيش يزيد بن معاوية فمرض أبو أيوب وتوفي، ودفنه يزيد بالقرب من القسطنطينية، وقبره بها يستسقون به، قاله الجزري في أسد الغابة: ج ٢، ص ٨١ ـ ٨٢.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٨١.

٣ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٢١ طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٧٦ في ترجمة المفضل بن عمر.

بالشيخ(١) وأمثاله، وأعجب منه عدم معرفة المصنف رحمه الله له فإنه أشهر من إبليس في العداوة لأهل البيت عليهم السلام» انتهىٰ، وهو كذلك، وذكرنا له ذماً عظيماً في ترجمة قيس بن سعد بن عبادة.

ومن شنيع ما فعل أنه تعاقد مع أبي بكر علىٰ قتل علي عليه السلام ثم ندم أبو بكر خوفاً من الفتنة، وكان العهد بينهما أن يقتله عند التسليم للصلاة فلما ندم لم يقدر أن يسلم خوفاً من أن يقتله، فقال: لا يفعلن خالد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ـ إلىٰ آخر القصة ـ. وقتل مالك بن نويرة وزنىٰ بامرأته، وبذلك سموه العامة سيف الله، وله غير ذلك من القبائح والشنايع، وهي مشهورة في التواريخ وكتب أصحابنا مما يغني عن التطويل.

خالد بن زيد:

صحابي، وقد تقدم ذمه في ترجمة البراء بن عازب.

❊ ❊ ❊

---

١ ـ يقصد بالشيخ: الشيخ الطوسي فإنه ذكره في رجاله: ص ١٨ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مقتصراً علىٰ قوله: «خالد بن الوليد» بدون تعريف له مع شهرته.

باب خراش

قوله: خراش بن إبراهيم:

في الحبل: «بضعف الرواية لجهالة خراش»[١].

* * *

باب خزيمة

قوله: خزيمة بن ثابت:

في كتاب الرضا عليه السلام إلىٰ المأمون قال: «محض الإسلام شهادة ألاّ إله إلاّ الله ـ إلىٰ أن قال ـ والبراءة من الذين ظلموا آل محمد حقهم، وذكر جملة من أنواعهم وأصنافهم ـ ثم قال ـ والولاية لأمير المؤمنين عليه السلام والمقبولين من الصحابة الذين بقوا علىٰ منهاج نبيهم ولم يغيروا ولم يبدلوا، مثل سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وحذيفة اليماني، وأبي الهيثم بن التيهان، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأخويه وعبادة بن

---

١ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٩٨ الفصل الثاني من المقصد السادس، في حكم المتحير في القبلة.

الصامت، وأبي أيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وأبي سعيد الخدري، وخالد بن سعيد، وأمثالهم ـ رضي الله عنهم ـ والولاية لأتباعهم والمهتدين بهداهم السالكين منهاجهم»[١].

وفي مجالس الصدوق في المجلس الثاني عشر: «عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن جعفر بن سلمة، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن عبيد الله بن موسىٰ العبسي، عن المهلل العبدي، عن كريزة بن صالح الهجري، عن أبي ذر، قال: أشهد لعلي بالولاء والإخاء والوصية، قال كريزة بن صالح: وكان يشهد له بمثل ذلك سلمان الفارسي، والمقداد وعمار، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأبو أيوب صاحب منزل رسول الله صلى الله عليه وآله وهاشم بن عتبة المرقال، كلهم من أفاضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله»[٢].

❊ ❊ ❊

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢ ، ص ١٢١ ـ ١٢٦، الباب الـ (٣٥) فيما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون العباسي في محض الإسلام وشرائع الدين، وهو حديث طويل نافع، وقد نقل عنه (صاحب الكتاب) موضع الحاجة، فراجعه.

٢ ـ راجع: أمالي الشيخ الصدوق المعروف بالمجالس: ص ٥٣، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٠ هـ.

باب خلف

قوله: خلف بن حماد بن ناشر:

قد تكرر من أهل الرجال ـ لا سيما ابن الغضائري ـ في حق جماعة هذه العبارة، أعني حديثه يعرف وينكر، ويراد أن بعض أحاديثه معروف وبعضها منكر، فيحتمل أن يراد بالمنكر ما لم يكن له موافق في مضمونه من الكتاب أو السنة، وبالمعروف ما يوافق مضمونه بعض الأدلة، وعلىٰ هذا يكون المراد من المنكر هو المنفرد بروايته.

ويدفعه قوله هنا: «ويجوز أن يخرج شاهداً» فإن تخريج المنكر شاهداً إذا كان له موافق في المضمون.

ويحتمل أن يراد به أنه مخالف للأدلة في مضمونه، وبالمعروف ما له موافق فيه، وينافيه أيضاً قوله: «ويجوز أن يخرج شاهداً».

ويمكن الجواب: بأن ضمير «يجوز» يرجع إلىٰ أصل حديثه لا إلىٰ خصوص المنكر لترد المنافاة والمدافعة، فإن التخريج يكون بالنسبة إلىٰ بعض أحاديثه وهو ما يعرف.

ويحتمل أن يراد بالمنكر الأعاجيب علىٰ حد ما قاله الشيخ في ترجمة

جعفر بن محمد بن مالك[١] ويقابل به قوله: يعرف.

ويحتمل أن يراد به أنه يقبل تارة ولا يقبل أخرىٰ، وهو بعيد، لأن الذي قبل روايته إن بنىٰ علىٰ أنه ثقة يبعد منه عدم قبول الرواية الأخرىٰ، والذي لم يقبل إن بنىٰ علىٰ أنه ليس بثقة بعد منه القبول.

اللهم إلّا أن يراد القبول بالنسبة إلىٰ بعض الناس، وعدمه بالنسبة إلىٰ آخر، فيرجع هذا الكلام إلىٰ بيان أنه مختلف فيه بين الأصحاب وجهالة حاله.

ويؤيده قوله: «أمره مختلط» وقوله: «ويجوز أن يخرج شاهداً» وقوله في ترجمة حميد بن شعيب بعد العبارة المذكورة: «وأمره مظلم»[٢] إذ الأمر بمعنىٰ الحال، وحينئذ لا ينافيه توثيق النجاشي.

ويحتمل أن يراد به يعرف معنىٰ حديثه وينكر، بمعنىٰ أنه مضطرب الألفاظ علىٰ حد ما قيل في ترجمة الحسن بن العباس[٣].

ويؤيده قوله[٤] في ترجمة حميد بن شعيب ـ بعد العبارة ـ: «وأكثر تخليطه فيما يرويه عن جابر» ولعل هذا تفسير الشرح بقوله: «والظاهر من قوله يعرف وينكر اضطراب الحديث»[٥].

ويحتمل أن يكون يعرف وينكر تفسير لمختلط، ومعنىٰ اختلاط الحديث

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام: ص ٤٥٨ برقم ٤.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف صاحب النقد في ترجمة حميد بن شعيب السبعي الهمداني الكوفي: ص ١٢١.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٤٨ في ترجمة الحسن بن العباس بن الحريش الرازي.

٤ ـ يعني: قول المصنف صاحب النقد، راجع: ص ١٢١ منه.

٥ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

أنه لا يحفظه على وجهه، ويدل عليه ما في العيون عن الريان بن الصلت: «وكنت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه على وجهه»[١]، والله أعلم بحقائق الأمور.

قوله: خليد بن أوفى:

تقدم في خالد بن أوفى.

* * *

باب خواص علي عليه السلام

بالإسناد المتقدم في الأصفياء والأولياء قال: من خواصه عليه السلام تميم بن خزيم الناجي ـ وفي بعض النسخ خذيم بالذال[٢] ـ وقد شهد مع علي عليه السلام وقنبر مولى علي عليه السلام وأبو فاختة مولى بني هاشم، وعبيد الله بن أبي رافع، وكان كاتبه.

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٣ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: باب التاء في ترجمة تميم بن خزيم ـ من هذا الكتاب ـ ص ٣٢٦ مع ما علقناه في الهامش، وراجع أيضاً: رجال البرقي: ص ٤ طبع طهران دانشكاه سنة ١٣٨٣ هـ.

باب خيثمة

بفتح المعجمة وسكون الخاتمة وفتح المثلثة، قاله الخليل (١).

---

١ ـ راجع: شرحه للكافي الموسوم بالشافي، وتوجد منه نسخة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، بخط تلميذ المؤلف حسين بن أفضل بيك، نسخها عن نسخة الأصل بخط المؤلف في حياته وقرأها عليه، وأرخ عليها وفاة المؤلف وأنها ثالث شهر رمضان سنة ١٠٨٩، وقد ألف هذا الشرح باسم سلطان العلماء الحسين بن محمد الآملي المعروف بخليفة سلطان الحسيني، وشرع فيه في بيت الله الحرام بمكة المكرمة في سنة ١٠٥٧ هـ وأهداه إلىٰ حجة الله في بلاده صاحب الزمان عليه السلام، أوله: «الحمد لله علىٰ ما وفقنا للتمسك بالثقلين ولم يجعلنا من الذين نسوا عترة نبيهم في أفكارهم في الفروع وأحد الأصولين...» خرج من هذا الشرح إلىٰ آخر أبواب الطهارة، ولم يتم شرحه لسائر الأبواب.

قال شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة: ج ١٣ ، ص ٦: «إنه يوجد في مكتبة السيد محمد المشكاة بطهران المجلد الأول منه، وهي نسخة بخط المؤلف فرغ منها في سنة ١٠٥٨ هـ، وهي من أوله إلىٰ آخر كتاب التوحيد، وفي المكتبة (المشكاة) أيضاً تمام مجلدات شرحه الفارسي الموسوم بـ (الصافي) وخصوص مجلده الذي هو من أول كتاب العقل إلىٰ آخر كتاب العشرة بخطه أيضاً».

وذكر الميرزا عبد الله أفندي في «رياض العلماء» في ترجمة الشارح المولىٰ خليل بن الغازي القزويني أنه: «ولد في قزوين سنة ١٠٠١ هـ، وعمر ثماني وثمانين سنة، وكان شريك الدرس مع سلطان العلماء عند المولىٰ محمود الزياني، والمولىٰ حسين اليزدي في مراتب الحكمة والكلام وغيرهما».

⇐

وقال الصالح بالمثلثة بعد الياء[1].

* * *

⇐ أما شرحه الفارسي المسمىٰ بـ (الصافي) فهو شرح لتمام الكافي وللروضة للكليني، وشرع في تأليفه سنة ١٠٦٤ هـ في محلة الديلمة بقزوين، وألفه باسم الشاه عباس النازل بتلك المحلة، وكان اسمه محمد ولقب بالشاه عباس الثاني فرغ من شرح الروضة سنة ١٠٨٤ هـ، فتم الشرح في عشرين سنة كاملة، وقد طبع هذا الشرح بتمامه في الهند في مجلدين، راجع: الذريعة: ج ١٣، ص ٦، وج ١٥، ص ٤.

وترجم للمولىٰ خليل المذكور كل من السيد علي خان المدني في سلافة العصر: ص ٤٩٩ والشيخ الحر العاملي في أمل الآمل: ج ٢، ص ١١٢ والمولىٰ الشيخ ميرزا حسين النوري في خاتمة مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٤١٣، وغير هؤلاء من أرباب المعاجم، راجع: تعليقتنا (رقم ٣ ص ٨٧) من هذا الكتاب.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٨٦ كتاب التوحيد، طبع طهران سنة ١٣٨٤ هـ، وراجع أيضاً: ج ٥، ص ٣٤٣ كتاب الحجة.

حرف الدال

باب داود

قوله: داود بن الحسن بن الحسن:

«هو الذي روىٰ ابن طاووس وغيره: أن الصادق عليه السلام علم دعاء الاستفتاح لأمه لإشخاصه من الحبس، وعمل الاستفتاح في نصف من رجب مشهور عند العامة والخاصة» كذا بخط التقي المجلسي[١].

قوله: داود بن الحصين:

أخذ جماعة من الفقهاء توثيق النجاشي: والواقفية التي نسبها إليه الشيخ في رجاله[٢] واختلفوا في حجية روايته علىٰ نحو اختلافهم في الموثق، وقد تقدم

---

١ ـ وداود ـ هذا ـ هو جد السيدين ابني طاووس، وكان أخا الإمام الصادق عليه السلام من الرضاع فقد رضع الإمام من أمه حبيبة، وكان داود محبوساً في حبس المنصور فعلم الصادق عليه السلام أمه العمل المعروف بعمل أم داود فعملته فأطلق من الحبس، وكان داود يلي صدقات أمير المؤمنين عليه السلام وكنيته أبو سليمان، راجع: عمدة الطالب لابن عنبسة النسابة: ص ١٧٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٢، ورجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٩ برقم ٥، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

نقل الأقوال.

ونقول هنا: قال في المجمع: «كأنه واقفي ثقة»[١].

وقال في المدارك: «وهذه الرواية معتبرة الإسناد إذ ليس في طريقها مطعون فيه سوىٰ داود بن الحصين، وقد وثقه النجاشي وقال: إنه كان يصحب أبا العباس الفضل بن عبد الملك، وأن له كتاباً يرويه عدة من أصحابنا، ولكن قال الشيخ وابن عقدة: إنه كان واقفياً، ولا يبعد أن يكون الأصل في هذا الطعن من ابن عقدة وهو غير ملتفت إليه[٢] لنص الشيخ والنجاشي علىٰ أنه كان زيدياً جارودياً، وأنه مات علىٰ ذلك» انتهىٰ.

وهذا هو مقتضىٰ التفصيل الذي اخترناه في ترجمة ابن عقدة، لكن فيه نظر، لأن طعن الشيخ حجة في المقام، واحتمال كون الأصل فيه هو ابن عقدة لا يخرجه عن الحجية، لأنه غير متعين، بل خلاف الظاهر.

ويظهر من كشف الرموز التوقف فيه قال: «داود بن الحصين فيه كلام»[٣]،

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ الأردبيلي في شرح إرشاد العلامة الحلي، طبع إيران.

٢ ـ يقصد صاحب المدارك بقوله ـ هذا ـ أن طعن ابن عقدة لداود بن الحصين بالواقفية غير ملتفت إليه لأنه قد ذكر كل من النجاشي في رجاله: ص ٧٣، والشيخ في الفهرست: ص ٥٢ برقم ٨٦ ، بأن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد كان زيدياً جارودياً ومات علىٰ ذلك، وجرح غير الإمامي ـ وإن كان ثقة ـ في حق من خالفه في المذهب لا يقبل دون تعديله له كما هو القول الثالث في المسألة، راجع في ذلك: ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: ص ٢٤٣ من هذا الكتاب.

٣ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للفقيه الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (مخطوط).

وضعفه في موضع آخر منه، كما في الدراية[١]، فظهر أن الرجل موثق.

قوله: داود بن علي اليعقوبي:

عن الوافي في كتاب التوحيد: «اليعقوبي بالياء المثناة التحتية والعين المهملة والقاف ثم الموحدة» كذا صححه في الإيضاح[٢]، وأورده الفاضل الاسترابادي في حرف الياء المثناة أيضاً[٣] ومثله ضبطه في مجمع البحرين[٤].

ونقل الآبي رحمه الله «عن خط الشهيد الثاني ـ طاب ثراه ـ أنه بالباء الموحدة في أوله، وأن بعقوب بالموحدة قرية من قرىٰ بغداد، واسمه علىٰ التقديرين داود بن علي الهاشمي، وهو ثقة» انتهىٰ[٥].

قوله: داود بن فرقد:

قال الخليل: «بفتح الفاء وسكون المهملة وفتح القاف والمهملة»[٦] انتهىٰ، ووثقه الصالح[٧].

١ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٤٤ طبع النجف الأشرف.
٢ ـ راجع: إيضاح الاشتباه للعلامة الحلي: ص ٣٧ طبع إيران.
٣ ـ راجع: منهج المقال للميرزا محمد الاسترابادي: ص ٤٠٠ باب النسب والألقاب، طبع إيران.
٤ ـ راجع: مجمع البحرين للطريحي فخر الدين النجفي بمادة (عقب).
٥ ـ راجع: كشف الرموز للفاضل الآبي (مخطوط).
٦ ـ الخليل هو ابن الغازي القزويني شارح الكافي للكليني (مخطوط).
٧ ـ الصالح هو المولىٰ محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، راجع: ج ٢ ، ص ١٠٧ باب فقد العلماء من كتاب فضل العلم.

وفي الوسائل: «وثقه ابن شهراشوب»[١].

قوله: داود بن القاسم:

ذكره الصالح، وذكر فيه ما ذكره النجاشي بعين عبارته[٢]. وعبارة الكشي إلىٰ قوله: العسكري[٣] وزاد: «وكان شريفاً عندهم، له موضع جليل عندهم»[٤].

وفي الوسائل: وثقه ابن طاووس في ربيع الشيعة[٥].

وذكر الكشي: أنه روىٰ عنه الفضل بن شاذان[٦].

واعلم أنه ذكر الكشي في هذا الرجل: أن روايته تدل علىٰ ارتفاع في القول، وفسرها المجلسي رحمه الله بأن ارتفاعه هو إظهار معجزاته عليه السلام فيدل علىٰ المدح فيه، وهو بعيد من اللفظ.

---

١ ـ راجع: خاتمة الوسائل للشيخ الحر العاملي في ترجمة داود بن فرقد، ومعالم العلماء لابن شهراشوب: ص ٤٩ برقم ٣٢٢ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١١٩.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٨ برقم ٤٦٣.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٢٥٠ كتاب التوحيد، باب إبطال الرؤية، وراجع أيضاً: ج ١، ص ٣٨٥ من كتاب العقل والجهل، وراجع أيضاً: ج ٦، ص ٢٠٨ كتاب الحجة.

٥ ـ راجع: خاتمة الوسائل في ترجمة داود بن القاسم، وقد جاء في ربيع الشيعة للسيد علي بن طاووس: «أنه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الشيعة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم، كذا ذكره بعض أئمة الرجال».

٦ ـ ذكر ذلك الكشي: ص ٤٥٥ من رجاله في ترجمة الفضل بن شاذان.

ويظهر من ابن طاووس أن هذه العبارة طعن فيه حيث قال ـ علىٰ ما نقل عنه ـ: «أقول إن الذي تعلق عليه بالطعن، فيه تردد، لأن داود كان شاهداً فيحكي» انتهىٰ[1]، وهذا ينافي المدح العظيم الذي مدحه به الكشي وغيره، ويناقض عبارة الكشي، فحملها علىٰ غير ذلك أولىٰ.

ولا يبعد أن يراد من الارتفاع في القول هو الفصاحة والبلاغة في الكلام، وكذا قولهم في كثير من الرجال: «في روايته ارتفاع».

ويظهر من بعض أن المراد من الارتفاع في القول هو روايات الغلو، علىٰ حد قولهم في مذهبه ارتفاع، ويرد عليه ما ورد علىٰ ابن طاووس فيما تقدم، فتأمل[2].

---

١ ـ راجع في ذلك: التحرير الطاووسي لصاحب المعالم الشيخ أبي منصور الحسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ﷺ وتكملة عبارة صاحب التحرير الطاووسي التي ذكرها صاحب الكتاب هي: فيحكي «عما رأىٰ، وفضل داود باهر، ومن بعد لا يرىٰ ما رأىٰ، والذي يبنىٰ عليه ثقة المشار إليه وتعديله وتفخيمه إذ قد كان مرضياً عند جماعة منهم».

٢ ـ وقد ترجم لداود بن القاسم ـ هذا ـ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وقال: «روىٰ عنه محمد بن الأزهر النحوي وغيره، وقال ابن عرفة: كان ذا لسان وعارضة، فحمل من بغداد إلىٰ سامراء وحبس هناك في سنة ٢٥٢ هـ، قال: وبلغني أنه مات سنة ٢٦١ هـ، حدث عن أبيه، وعن علي بن موسىٰ الرضا».

وذكره الطبري أيضاً في حوادث سنة ٢٦١ هـ، وذكره أيضاً أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين في قصة يحيىٰ بن عمر الزيدي الذي قتل أيام المستعين، قال: «ولما أدخل رأس يحيىٰ إلىٰ بغداد اجتمع أهلها إلىٰ محمد بن عبد الله بن طاهر يهنونه بالفتح، ودخل فيهم أبو هاشم داود الجعفري ـ وكان ذا عارضة ولسان لا يبالي ما استقبل الكبراء وأصحاب السلطان به ـ فقال: أيها الأمير قد جئتك مهنياً بما لو كان رسول الله ﷺ حياً لعزي به، فلم يجبه عن هذا

⇐

قوله: داود بن كثير الرقي:

ضبطه الخليل: بفتح المهملة وشد القاف، نسبة إلىٰ قرية قرب الكوفة.

وفي تحرير الوسائل: بكسر الراء والقاف المشددة، وفيه أيضاً: كثير بالمثلثة، قال: «وليس فيه ـ أي في الخبر ـ من يرتاب فيه إلّا داود الرقي فقد اختلف في توثيقه وتضعيفه، وقد رجح جماعة توثيقه» انتهىٰ[١].

ومنشأ الاختلاف تعارض قول النجاشي مع ابن الغضائري، وقول الشيخ مع الكشي[٢] والظن معهما لتأيد قولهما بقول المفيد رحمه الله[٣] ورواية ابن بابويه[٤]

⟸ بشيء».

وجاء ذكره أيضاً في المقاتل، في أيام المكتفي أبي محمد علي بن المعتضد فراجعه.

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي صاحب الوسائل نفسه (مخطوط).

٢ ـ فإن النجاشي ذكر في رجاله: ص ١١٩ أنه ضعيف جداً والغلاة تروي عنه، وابن الغضائري ذكره في كتاب الضعفاء وقال: كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتفت إليه، بينما الشيخ في رجاله: ص ٣٤٩ باب أصحاب الكاظم عليه السلام قال عنه: إنه ثقة، وكذلك الكشي في رجاله: ص ٣٤٤ روىٰ بسند فيه إرسال عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: **«أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله»**، وقوله عليه السلام فيه: **«من سره أن ينظر إلىٰ رجل من أصحاب القائم عليه السلام فلينظر إلىٰ هذا»**، وفي موضع آخر: **«أنزلوه فيكم بمنزلة المقداد»**.

وراجع أيضاً: ص ٣٤٧ من رجال الكشي وقول أبي عبد الله عليه السلام فيه مما يدل علىٰ وثاقته.

٣ ـ راجع: إرشاد المفيد في فصل من روىٰ النص علىٰ الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام فإنه عده فيه من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته.

٤ ـ يقصد برواية ابن بابويه ما ذكره العلامة الحلي في رجاله في القسم الأول من رجاله: ص ٦٨، وقول الصادق عليه السلام فيه: «أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله».

واعتماد العلامة رحمه الله[١]. ومرسلة الكشي[٢] ورواية الحسن بن محبوب عنه[٣] وأن له أصلاً[٤] فإنه يقتضي اعتماد أهل الحديث عليه، وتوثيق جماعة، منهم الفخري[٥] كما عن المسالك وإن ابن الغضائري مختلف في قبول جرحه وتعديله، فلم يبق للجرح محل اعتماد سوىٰ قول النجاشي وحده وهو لا يعارض ما ذكرنا، فلا شك أن الظن في جانب التوثيق أقوىٰ.

مع أنه يمكن أن يكون منشأ تضعيف النجاشي هو تضعيف ابن الغضائري، أو قوله: «الغلاة تروي عنه» فإنه وارد مورد التعليل، وهذا ليس قدحاً فيه، فإنه إذا كان معتمداً في نفسه روىٰ عنه كل أحد، ولو كان هو أيضاً منهم لروىٰ عنهم فعدم روايته عنهم مؤيد لصحة مذهبه، علىٰ أنه معارض بكثرة رواية أصحابنا عنه، لا سيما مثل الثقة الحسن بن محبوب المجمع علىٰ تصحيح ما يصح عنه.

---

١ ـ فإنه قال فيه في الخلاصة: «والأقوىٰ قبول روايته».

٢ ـ وهي التي ذكرناها آنفاً عن الكشي من قول أبي عبد الله عليه السلام: أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله.

٣ ـ فإن الحسن بن محبوب ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٦٦.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ: ص ٩٣، فقد ذكر أن له أصلاً، ورواه عنه بسنده الذي ذكره، وقد ذكر الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ رجال الفاضل الاسترابادي (منهج المقال) حاكياً عن خاله المجلسي الثاني وعن جده المجلسي الأول أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن.

٥ ـ الفخري: هو فخر الدين الطريحي النجفي، فقد وثقه في جامع المقال، في باب داود من القسم الأول من الفائدة الأولىٰ، من الباب الثاني عشر.

قوله: داود بن مافنة:

في المجمع: «داود بن مافنة الصرمي غير مصرح بالتوثيق، بل قيل له مسائل» انتهى[١] روىٰ عنه أحمد وعبد الله ابنا محمد بن عيسىٰ.

قوله: درست بن منصور:

هو بضم الدال والراء المهملتين المضمومتين، والسين المهملة الساكنة والمثناة فوق، غير منصرف للعلمية والعجمة.

وفي شرح الفقيه للبهائي: «والحديث ضعيف لدرست فإنه واقفي».

قوله: دعبل بن علي الخزاعي:

ما رواه عن الكشي قضية مرسلة[٢] ورواها في العيون مسندة مع زيادات، قال: «حدثنا الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب، وعلي بن عبد الله الوراق ـ رضي الله عنهما ـ عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: دخل دعبل بن علي الخزاعي رحمه الله علىٰ أبي الحسن علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام بمرو، فقال له: يابن رسول الله إني قلت فيكم قصيدة وآليت علىٰ نفسي أن لا أنشدها أحداً قبلك، فقال عليه السلام: هاتها، فأنشد:

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة، للمولىٰ المقدس الأردبيلي (المطبوع).

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٢٥ برقم ١٦٥.

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

فلما بلغ إلىٰ قوله:

أرىٰ فيئهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيئهم صفرات

بكىٰ أبو الحسن عليه السلام وقال: صدقت يا خزاعي، فلما بلغ إلىٰ قوله:

إذا وتروا مدوا إلىٰ واتريهم أكفاً عن الأوتار منقبضات

جعل أبو الحسن عليه السلام يقلب كفيه ويقول: أجل والله منقبضات، فلما بلغ إلىٰ قوله:

لقد خفت في الدنيا وأيام سعيها وإني لأرجو الأمن بعد وفاتي

قال الرضا عليه السلام: آمنك الله يوم الفزع الأكبر، فلما انتهىٰ إلىٰ قوله:

وقبر ببغداد لنفس زكية تضمنها الرحمن في الغرفات

قال له الرضا عليه السلام: أفلا ألحق لك بهذا الموضع بيتين بهما تمام قصيدتك؟ فقال: بلىٰ يابن رسول الله، فقال عليه السلام:

وقبر بطوس يا لها من مصيبة توقد في الأحشاء بالحرقات

إلىٰ الحشر حتىٰ يبعث الله قائماً يفرج عنا الهم والكربات

فقال دعبل: يابن رسول الله هذا القبر الذي بطوس قبر من هو؟ فقال

الرضاعليه‌السلام: قبري، ولا تنقضي الأيام والليالي حتىٰ تصير طوس مختلف شيعتي وزواري، ألا فمن زارني في غربتي بطوس كان معي في درجتي يوم القيامة مغفوراً له، ثم نهض الرضاعليه‌السلام بعد فراغ دعبل من إنشاد القصيدة وأمره أن لا يبرح من موضعه فدخل الدار فلما كان بعد ساعة خرج الخادم إليه بمائة دينار رضوية، فقال له: يقول لك مولاي: اجعلها في نفقتك، فقال دعبل: والله ما لهذا جئت، ولا قلت هذه القصيدة طمعاً في شيء يصل إلي، ورد الصرة، وسأل ثوباً من ثياب الرضاعليه‌السلام ليتبرك به ويتشرف به، فأنفذ إليه الرضا عليه‌السلام جبة خز مع الصرة، وقال للخادم: قل له: خذ هذه الصرة فإنك ستحتاج إليها ولا تراجعني فيها.

فأخذ دعبل الصرة والجبة وسار من مرو في قافلة، فلما بلغ (ميان قوهان) وقع عليهم اللصوص فأخذوا القافلة بأسرها وكتفوا أهلها، وكان دعبل فيمن كتف وملك اللصوص القافلة وجعلوا يقتسموها بينهم، فقال رجل من القوم متمثلاً بقول دعبل في قصيدته:

أرىٰ فيئهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيئهم صفرات

فسمعه دعبل فقال له: لمن هذا البيت؟ فقال لرجل من خزاعة يقال له: دعبل بن علي، فقال دعبل: أنا دعبل قائل هذه القصيدة التي منها هذا البيت، فوثب الرجل إلىٰ رئيسهم ـ وكان يصلي علىٰ رأس تل وكان من الشيعة ـ فأخبره فجاء بنفسه حتىٰ وقف علىٰ دعبل، وقال له: أنت دعبل؟ فقال: نعم، فقال له: أنشدني القصيدة، فأنشدها، فحل كتافه وكتاف جميع أهل القافلة ورد إليهم جميع ما أخذ منهم لكرامة دعبل، وسار دعبل حتىٰ وصل إلىٰ قم، فسأله أهل قم أن ينشدهم القصيدة، فأمرهم أن يجتمعوا في المسجد الجامع، فلما اجتمعوا صعد المنبر فأنشدهم القصيدة، فوصله الناس من المال والخلع بشيء كثير، واتصل بهم خبر

الجبة ـ إلىٰ آخر ما ذكره المصنف عن الكشي، ثم زاد أيضاً ـ وانصرف دعبل إلىٰ وطنه فوجد اللصوص قد أخذوا جميع ما كان في منزله فباع المائة دينار التي كان الرضا عليه السلام وصله بها من الشيعة كل دينار بمائة درهم فحصل في يده عشرة آلاف درهم، فذكر قول الرضا عليه السلام: إنك ستحتاج إلىٰ الدنانير.

وكانت له جارية لها من قلبه محل فرمدت عينها رمداً عظيماً، فأدخل أهل الطب عليها فنظروا إلىٰ عينها فقالوا: أما العين اليمنىٰ فليس لنا فيها حيلة وقد ذهبت، وأما اليسرىٰ فنحن نعالجها ونجتهد ونرجو أن تسلم، فاغتم دعبل لذلك غماً شديداً، وجزع عليها جزعاً عظيماً، ثم أنه ذكر ما كان معه من وصلة الجبة فمسحها علىٰ عيني الجارية، وعصبها بعصابة من أول الليل، فأصبحت وعيناها أصح ما كانتا ببركة أبي الحسن الرضا عليه السلام(١).

وفي مجموع ما اشتمل عليه من الحسن والجلالة والجاه والعظمة بين الشيعة وعند الرضا عليه السلام ما لا يخفىٰ، فتأمل.

وقد روىٰ فيه أيضاً ما يؤيد ذلك، قال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: أنشدت مولاي علي بن

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق رحمه الله: ج ٢، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وقد ذكر القصيدة المذكورة ـ تمامها ـ العلامة المجلسي الثاني في البحار: ج ١٢، ص ٧٣ طبع إيران (كمپاني)، وذكرها أيضاً الحموي في ترجمة دعبل من (معجم الأدباء) وغيره من المؤرخين، وهي مشهورة، وقد شرحت شروحاً عديدة، راجعها في الذريعة لشيخنا الحجة الطهراني: ج ١٤، ص ١١ ـ ١٢ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ.

موسىٰ الرضا عليه السلام قصيدتي التي أولها[١]:

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

ثم ذكر بعضاً منها، فقال: بكىٰ الرضا عليه السلام بكاء شديداً، ثم رفع رأسه إلي، فقال لي: يا خزاعي نطق روح القدس علىٰ لسانك بهذين البيتين» الحديث[٢].

ويعارض ذلك ما رواه فيه، قال: «حدثنا أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الهرمزي البيهقي، قال: سمعت أبا الحسن داود البكري يقول: سمعت علي بن دعبل بن علي الخزاعي يقول: لما حضرت أبي الوفاة تغير لونه، وانعقد لسانه، واسود وجهه فكدت الرجوع عن مذهبه، فرأيته بعد ثلاثة أيام فيما يرىٰ النائم، وعليه ثياب بيض وقلنسوة بيضاء، فقلت: يا أبت ما فعل الله بك؟ فقال: يا بني إن الذي رأيته من اسوداد وجهي، وانعقاد لساني، كان من شربي الخمر في دار الدنيا ولم أزل كذلك حتىٰ لقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه ثياب بيض وقلنسوة بيضاء، فقال لي: أنت دعبل؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: أنشدني قولك في أولادي فأنشدته قولي:

لا أضحك الله سن الدهر إن ضحكت
وآل أحمد مظلومون قد قهروا

الأبيات.

---

١ ـ هذا البيت ليس في مطلع القصيدة وإنما هو في أواسطها، وأما مطلعها فهو:

تجاوبن بالأرنان والزفرات نوائح عجم اللفظ والنطقات

٢ ـ راجع: ج ٢، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ من كتاب العيون، الحديث الـ (٣٥).

قال: فقال لي: أحسنت وشفع في وأعطاني ثيابه وها هي ـ وأشار إلىٰ ثياب بدنه ـ»[١].

والجواب:

أولاً: الطعن في السند فإن رواتها مجاهيل.

وثانياً: إن الرؤيا ليست بحجة فضلاً عن أن يعارض بها خبراً معتمداً[٢].

وأما قوله عليه السلام: «**من رآنا فقد رآنا فإن الشيطان لا يتصور بصورنا ولا بصور شيعتنا**» فلا يقتضي حجية الرؤيا، فإنه لا يلزم من رؤية الشخص بعينه أن يكون قوله حجة فيما يتعلق بالأحكام، سلمنا ولكن لا نسلم أن ظاهر الألفاظ حجة فيها كما هو حجة في اليقظة، إذ لا دليل عليه، ولذلك تفسر الأشياء بملازماتها ومناسباتها وأمثال ذلك من التأويلات البعيدة، من تفسير الشيء بنقيضه وضده ومشاكله، فجاز أن يكون شرب الخمر عبارة عن لذائذ الدنيا من المباحات، وأما اسوداد الوجه فلا دلالة فيه علىٰ سوء حاله فإنه سئل عن مثل هذه الحالة مما يعرض الشيعة عند الموت فقال عليه السلام: «**ذاك شيء ترونه عقاباً وليس كذلك**».

* * *

---

١ ـ راجع: المصدر المذكور: ص ٢٦٦، الحديث الـ (٣٦).

٢ ـ قد أطلنا الكلام في الرؤيا وأثبتنا عدم حجيتها من الأخبار والاعتبار في كتابنا (الدر المنثور) من أراد ذلك فليرجع إليه. (منه ﴿﴾).

حرف الذال

باب ذريح

قوله: ذريح:

بفتح المعجمة، وكسر المهملة وسكون الخاتمة ومهملة، وعن باب قضاء التفث من الفقيه «عن أبيه عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك إن ذريح المحاربي حدثني عنك بأنك قلت: **﴿ليقضوا تفثهم﴾** لقاء الإمام **﴿وليوفوا نذورهم﴾** تلك المناسك، فقال عليه السلام: صدق ذريح وصدقت إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومن يحتمل ما يحتمل ذريح»(١).

ورواه في الكافي أيضاً(٢).

* * *

---

١ ـ راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق، كتاب الحج: ج ٢ ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: كتاب الحج من الكافي للكليني، باب إتباع الحج بالزيارة: ج ٤ ، ص ٥٤٩، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ .

حرف الراء

باب رافع

قوله: رافع بن سلمة:

قال الصالح: «الأشجعي الكوفي وهو ثقة ثبت، من بيت من الثقات وعيونهم، وكان معمراً لأنه روىٰ عن الباقر والصادق عليهما السلام»[١].

* * *

باب رباح

بفتح المهملة والموحدة والألف والمهملة، قاله الخليل.

* * *

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ٢٦١ كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة.

باب ربعي

ذكر بهذا رجلين:

أحدهما: من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[١].

والآخر: من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، فيكونان مشتركين في رواياتهما عن الصادق عليه السلام.

ودفع في الشرح[٣] برواية الفضيل فإنه يحمل علىٰ ربعي بن عبد الله مستدلاً بقول النجاشي فيه: «وكان خصيصاً به»[٤] بل لا يبعد حمل المطلق عليه فإنه أشهر علىٰ الظاهر وقد وثقه الصالح[٥].

* * *

١ ـ وهو ربعي بن عبد الله بن أبي سبرة الهذلي أبو نعيم البصري.

٢ ـ وهو ربعي بن أحمر العجلي الكوفي.

٣ ـ الشرح: هو شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٦.

٥ ـ يعني: وثقه المولىٰ محمد صالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي، راجع: ج ٢ ، ص ٣٥ كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله.

باب الربيع

الربيع بن خثيم:

في الكافي ـ في باب طواف المريض ـ ذكر رواية في سندها هكذا: «عن محمد بن الفضيل، عن الربيع بن خثيم، قال: شهدت أبا عبد الله عليه السلام وهو يطاف به حول الكعبة في محمل وهو شديد المرض»[١] الحديث.

وهذا غير الربيع بن خثيم الذي ذكر المصنف وأهل الرجال أنه أحد الزهاد الثمانية كما صرح به المصنف في الهامش، فإن هذا من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والأول من أصحاب الصادق عليه السلام إذ هو المراد من هذه الكنية عند الإطلاق[٢] كما هو اتفاق جميع المحدثين، واحتمال إرادة الحسين الشهيد عليه السلام بعيد.

وأيضاً محمد بن الفضيل[٣] قرينة على ما قلنا، لأن كل من تسمى بهذا

---

١ ـ راجع: الكافي: ج ٤، ص ٤٢٢ كتاب الحج، الحديث الأول من الباب المذكور، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ يعني: أن الصادق عليه السلام هو المراد من كنية أبي عبد الله الواقعة في رواية الكافي بقوله: «شهدت أبا عبد الله عليه السلام».

٣ ـ يعني به الذي روى عن الربيع بن خثيم في رواية الكافي، وقوله: «كل من تسمى بهذا الاسم» يعني بمحمد بن الفضيل.

الاسم فهو من أصحاب الصادقعليه السلام أو من بعده، وبعيد بقاء الربيع إلىٰ زمنه.

قوله: الربيع بن خثيم:

قبره الآن مشهور في خراسان عن المشهد الرضوي يقرب بفرسخين له قبة وحرم يزار مشهور بخواجه ربيع(١).

---

١ ـ الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن موهب بن منقذ الثوري، أبو يزيد الكوفي، هو أحد الزهاد الثمانية وأحد الأربعة الأتقياء المصاحبين لأمير المؤمنين عليعليه السلام، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

وذكره ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٣ ، ص ٢٤٢ طبع حيدر آباد دكن وقال: «روىٰ عن النبيصلى الله عليه وآله مرسلاً، وعن ابن مسعود، وأبي أيوب، وعمرو بن ميمون، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وعنه ابنه عبد الله، ومنذر الثوري، والشعبي وهلال بن يساف، وإبراهيم النخعي، وبكر بن ماعز، وغيرهم، قال عمرو بن مرة عن الشعبي: كان من معادن الصدق، وقال ابن حبان في الثقات: أخباره في الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلىٰ الإغراق في ذكره، مات بعد قتل الحسين عليه السلام سنة ٦٣ هـ ، وأرخه ابن قانع سنة ٦١ هـ ، وقال منذر الثوري: شهد مع عليعليه السلام صفين، وقال الشعبي: كان الربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعاً، وقال علقمة بن مرثد: انتهىٰ الزهد إلىٰ ثمانية، فأما الربيع فذكر شيئاً من حاله».

وعده الكشي في رجاله: ص ٩٠ من الزهاد الثمانية نقلاً عن الفضل بن شاذان، وترجم له القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١ ، ص ٢٩٧، ومما قال: إن الرضاعليه السلام كان يزور قبر خواجه ربيع وكفاه هذا شرفاً وفضلاً.

وترجم له العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ٧١، وضبط خثيم بالخاء المعجمة المضمومة والثاء المنقطة فوقها ثلاث نقط قبل الياء المنقطة تحتها نقطتين.

قوله: الربيع بن القاسم:

سيجيء ذكره في أخيه العيص.

قوله: الربيع بن محمد:

ذكر الصالح عبارة النجاشي إلىٰ قوله: مذحج[١] وضبط الخليل المسلي: بضم الميم وفتح السين المهملة أو سكونها نسبة إلىٰ مسلية كمحسنة أبو بطن من مذحج أو ابن هزان، صحابي[٢].

❊ ❊ ❊

باب رشيد

قال الخليل: «بضم المهملة وفتح المعجمة وسكون الخاتمة».

قوله: رشيد الهجري:

قال الخليل: بفتح الهاء وفتح الجيم ومهملة، قد تقدم في إسحاق بن عمار بعض أحواله.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٥.

٢ ـ عبارة الخليل القزويني في شرح الكافي هي ما ذكره صاحب القاموس، بمادة (سلا) فراجعه.

ونقول هنا: قال في البحار، وإعلام الورىٰ: «ومن ذلك ما رواه مجاهد عن الشعبي عن زياد بن النضر الحارثي، قال: كنت عند ابن زياد ـ لعنه الله ـ إذ أتي برشيد الهجري، فقال له: ما قال لك صاحبك ـ يعني علياً عليه السلام ـ إنا فاعلون بك؟ قال: تقطعون يدي ورجلي وتصلبوني، فقال ابن زياد ـ لعنه الله ـ: والله لأكذبن حديثه، خلوا سبيله، فلما أراد أن يخرج قال ابن زياد ـ لعنه الله ـ: والله ما نجد له شيئاً شراً مما قال صاحبه، اقطعوا يديه ورجليه واصلبوه فقال رشيد: هيهات، يبقىٰ لكم واحدة عندي ـ يعني أخبرني به أمير المؤمنين عليه السلام ـ.

قال ابن زياد ـ لعنه الله ـ: اقطعوا لسانه، فقال له رشيد: الآن والله جاء تصديق خبر أمير المؤمنين عليه السلام»[1].

وفي الإعلام ـ أيضاً ـ عن الكاظم عليه السلام: «قد كان رشيد الهجري مستضعفاً وكان يعلم المنايا والبلايا»[2].

وفي الكافي بإسناده: «عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار قال: سمعت العبد الصالح ينعىٰ إلىٰ رجل نفسه، فقلت في نفسي: إنه ليعلم متىٰ يموت

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ١٧٦ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ، ولكن ما في الإعلام أن القصة مع زياد لا مع ابنه عبيد الله كما ذكر القصة مع زياد كل من المفيد في الإرشاد، وابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة ناقلاً لها عن كتاب الغارات للثقفي، كما أن السمعاني في مادة (الهجري) ذكر القصة وأنها مع زياد لا ابنه ولكن الكشي في رجاله: ص ٧١، ذكرها مع ابن زياد لا أبيه، فراجع.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ: ص ٢٩٥ ولعله أراد الكاظم عليه السلام بقوله: (مستضعفاً) مستضعفاً عن حمل أعباء الإمامة لا مستضعفاً من جهة الدين وإلّا لنافاه قوله عليه السلام: «وكان يعلم المنايا والبلايا» لأن علم المنايا يتوقف علىٰ نور في القلب ولا شبهة في زواله بمعصية نور السماوات والأرض، هكذا ذكر بعض المحققين من أرباب المعاجم، ولعله الظاهر.

الرجل من شيعته، فالتفت إلي شبه المغضب، فقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولىٰ بعلم ذلك»[1]. الحديث.

وفي أمالي الشيخ: «عن المفيد، عن محمد بن عمر الجعابي، عن ابن عقدة، عن محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني، عن أبيه عن وهب بن حفص، عن أبي حسان العجلي، قال: لقيت أمة الله بنت راشد الهجري، فقلت لها: أخبريني بما سمعت من أبيك، قالت: سمعته يقول: قال حبيبي أمير المؤمنين عليه السلام: يا راشد كيف صبرك إذا أرسل إليك دعي بني أمية فقطع يديك ورجليك ولسانك؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أيكون آخر ذلك إلىٰ الجنة؟ قال: نعم يا راشد، وأنت معي في الدنيا والآخرة، قالت: فوالله ما ذهبت الأيام حتىٰ أرسل إليه الدعي عبيد الله بن زياد فدعاه إلىٰ البراءة من علي أمير المؤمنين عليه السلام فأبىٰ أن يتبرأ منه، فقال له ابن زياد: فبأي ميتة أخبرك صاحبك أنك تموت قال: أخبرني خليلي أنك تدعوني إلىٰ البراءة منه فلا أتبرأ فتقدمني فتقطع يدي ورجلي ولساني، فقال: والله لأكذبن صاحبك قدموه فاقطعوا يده ورجله واتركوا لسانه، فقطعوه وحملوه إلىٰ منزلنا، فقلت: يا أبة هل تجد مما أصابك ألماً؟ قال: لا والله إلّا كالزحام بين الناس، ثم دخل عليه جيرانه ومعارفه يتوجعون له، فقال: إيتوني بصحيفة ودواة أذكر لكم ما يكون مما أعلمنيه مولاي أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه بصحيفة ودواة فجعل يذكر ويملي عليهم أخبار الملاحم والكائنات ويسندها إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام فبلغ ذلك ابن زياد ـ لعنه الله ـ، فأرسل إليه الحجام حتىٰ قطع لسانه، فمات من ليلته تلك رحمه الله.

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٨٤ كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام، الحديث السابع، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يسميه راشد المبتلىٰ، وكان قد ألقىٰ عليه السلام إليه علم المنايا والبلايا، فكان يلقىٰ الرجل فيقول له: يا فلان ابن فلان تموت ميتة كذا، وأنت يا فلان تقتل قتلة كذا، فيكون الأمر كما قاله راشد رحمه الله» انتهىٰ[١].

والتسمية براشد خلاف المتكرر في عدة من الكتب من تسميته برشيد[٢].

❊ ❊ ❊

باب رفاعة

نقل العلامة في المختلف، في صلاة الاستخارة عن ابن إدريس ما لفظه: «وأنكر إبن إدريس هذه الصفة فقال: وأما الرقاع والبنادق والقرعة فمن أضعف أخبار الآحاد وشواذ الأخبار لأن رواتها فطحية مثل زرعة ورفاعة وغيرهما فلا يلتفت إلىٰ ما اختصا بروايته ولا يعرج عليه».

وقال العلامة رداً عليه: «وأما نسبة زرعة إلىٰ الفطحية فخطأ، فإن زرعة واقفي وكان ثقة، وأما رفاعة فإنه ثقة صحيح المذهب» انتهىٰ[٣]، وكان رفاعة هذا هو ابن موسىٰ.

❊ ❊ ❊

١ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٠٣ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، وذكره أيضاً الكشي في رجاله: ص ٧١ مع تغيير في بعض الألفاظ.

٢ ـ ولعل تسميته براشد جاء من سهو قلم الناسخ كما احتمله بعض أرباب المعاجم، فراجع.

٣ ـ راجع: المختلف للعلامة الحلي، كتاب الصلاة في صلاة الاستخارة: ص ١٢٨، طبع إيران سنة ١٣٢٤ هـ.

باب رقيم

قوله: في رقيم بن الياس، ابن بنت الياس:

صفة للحسن لا صفة علي أي الحسن أبوه علي وأمه بنت الياس، كما يظهر من النجاشي وغيره[١]، عند ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشا قاله المصنف رحمه الله[٢].

* * *

باب الريان

بفتح المهملة وشد الخاتمة، قاله الخليل.

قوله: الريان بن الصلت:

في العيون: «الريان بن الصلت، وكان من رجال الحسن بن سهل»[٣].

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٨.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ١٣٥ في الهامش.

٣ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٤٩ طبع إيران ـ قم ـ سنة ١٣٧٧ هـ.

وفيه أيضاً: «وحدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن الريان بن الصلت ـ وساق الحديث ـ فقال المأمون: يا ريان إذا كان غداً وحضر الناس فاقعد بين هؤلاء القواد وحدثهم بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقلت: يا أمير المؤمنين ما أحسن من الحديث شيئاً إلّا ما سمعته منك ـ إلىٰ أن قال: ـ فلما كان من الغد قعدت بين القواد في الدار فقلت: حدثني أمير المؤمنين، عن أبيه، عن آبائه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من كنت مولاه فعلي مولاه.

وحدثني أمير المؤمنين عن أبيه عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: علي مني بمنزلة هارون من موسىٰ، فقال الريان: وكنت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه علىٰ وجهه ـ إلىٰ أن قال: ـ فبعث إلي المأمون فدخلت عليه فلما رآني قال: يا ريان ما أرواك للأحاديث وأحفظك لها»(١).

رميلة:

كان من خواص أمير المؤمنين عليه السلام كذا في إرشاد الديلمي(٢).

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ٢، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

٢ ـ راجع: إرشاد القلوب لأبي محمد الحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي: ج ٢، ص ١٣٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٤٢ هـ، وقد ذكره ابن داود في رجاله: ص ١٦١ في القسم الأول، وقال: «زميلة بضم الزاي وفتح الميم (ي كش) ثقة، والتبس علىٰ بعض أصحابنا ـ يعني العلامة ـ فأثبته بالراء المهملة، وهو وهم، وقد ذكره الشيخ في باب الزاي من كتاب الرجال». قال الشهيد الثاني في تعليقته علىٰ خلاصة العلامة ـ بعد أن ذكر كلام ابن داود المذكور ـ ما هذا نصه: «أقول: وقد ذكره الشيخ أيضاً في اختيار رجال الكشي في باب الراء كما فعله المصنف ـ أي العلامة ـ ونقله عن السيد جمال الدين بن طاووس بعد أن كتبه في باب الزاي، ثم ضرب

⇐

* * *

⟸ عليه ونقله في باب الراء»، راجع: رجال العلامة ـ الخلاصة ـ: ص ٧١، برقم ٢، في القسم الأول، وراجع: رجال الكشي: ص ٩٥ برقم ٤١، وراجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٢ برقم ١١، باب الزاي وقال: إنه «زميلة الزغل بن جبلة أخو حكيم بن جبلة».

حرف الزاي

باب زرارة

قوله: زرارة بن أعين:

اتفق الأصحاب على أن هذا الرجل بلغ من الجلالة والعظم ورفعة الشأن إلى ما فوق الوثاقة المطلوبة للقبول والاعتماد، وتظافرت الروايات بذلك ولكن ورد في بعض الروايات ذمه من أهل البيتعليهم السلام ومع هذا لم يعتمد عليها أحد، فهي مطرحة مردودة بهذا الإجماع والاتفاق ولنشر إلى ذكرها وندفعها:

فمن ذلك ما رواه ابن بابويه في الإكمال: «قال حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن أبيه، قال: بعث زرارة عبيداً ابنه إلى المدينة يسأل عن الخبر بعد مضي أبي عبد اللهعليه السلام فلما اشتد به الأمر أخذ المصحف وقال: من أثبت إمامته هذا المصحف فهو إمامي»[1]. ووجه الذم أنه مات ولم يعتقد إمامة الكاظمعليه السلام فهو لم يعرف إمام زمانه.

والجواب عنها من وجوه:

أحدها: إنه لا يقدح ذلك لكونه في فسحة النظر، إذ الظاهر أنه لم يتمكن

---

١ ـ راجع: إكمال الدين وإتمام النعمة للصدوق ابن بابويه: ص ٤٥ طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ.

أكثر من ذلك، وقد دل العقل والنقل على أنه لا تكليف إلّا بعد البيان **﴿ولا يكلف الله نفساً إلّا ما آتاها﴾** وغاية ما يقتضي ذلك أن يكون حكمه حكم المستضعفين والأطفال ومن لم تبلغه الدعوى ممن يكون حكمه التكليف الأخروي كما روى الكليني أخباراً أنه يؤجج لهم ناراً ويكون تكليفهم دخولها.

الثاني: سلمنا أن ذلك قدح فيه لكن ذلك لا يضر في قبول رواياته لثبوت عدالته حال روايتها جميعاً.

الثالث: تعارض بما رواه ابن بابويه في الإكمال «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه قال: قلت للرضا عليه السلام: يابن رسول الله أخبرني عن زرارة بن أعين هل كان يعرف حق أبيك عليه السلام؟ فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيداً ليتعرف الخبر إلى من يوصي الصادق جعفر بن محمد عليه السلام؟ فقال: إن زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونص أبيه عليه، وإنه لما بعث ابنه ليتعرف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه، وإنه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليه السلام»[1].

وهذا الخبر أقوى سنداً من الأول، فإن سنده مشتمل على أحمد بن هلال وحاله معلوم مما تقدم[2] مع ما ذكره الصدوق فيه في الإكمال أيضاً. قال: «على أن راوي هذا الخبر أحمد بن هلال وهو مجروح عند مشايخنا ـ رضي الله عنهم ـ

---

١ ـ راجع: المصدر المذكور: ص ٤٥.

٢ ـ يعني: ما تقدم في ترجمة أحمد بن هلال: ص ٢٥٨ من هذا الكتاب.

حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع إلىٰ النصب إلّا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إن ما تفرد بروايته أحمد بن هلال لا يجوز استعماله»[١].

وما رواه العياشي «عن ابن أبي عمير قال: وجه زرارة بن أعين ابنه عبيداً إلىٰ المدينة يستخبر له خبر أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وعبد الله فمات قبل أن يرجع إليه عبيد ابنه، قال محمد بن أبي عمير: حدثني محمد بن حكيم، قال: ذكرت لأبي الحسن الأول عليه السلام زرارة وتوجيهه ابنه عبيداً إلىٰ المدينة، فقال أبو الحسن عليه السلام: إني لأرجو أن يكون زرارة ممن قال الله تعالىٰ: ﴿**ومن يخرج من بيته مهاجراً إلىٰ الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره علىٰ الله**﴾»[٢].

ومن ذلك ما رواه الكشي أن الرضا عليه السلام خطأه وخطأ يونس في الاستطاعة[٣].

وجوابه: إن التخطئة في المذهب ليست قدحاً، نعم لو ثبت أنه خالف في ذلك نص الإمام عليه السلام الواقع مشافهة أو كان من المسائل الضرورية كان قدحاً، وأنىٰ لك بإثباته، وجميع ما جاء فيه من الطعن فإنما يعلم جوابه مما اعتذر به الصادق عليه السلام أنه يعيبه حفظاً كما أعاب الخضر السفينة حفظاً من الغصب، وأمثال ذلك، وكله مذكور في رجال الكشي فلاحظ.

ومما ورد فيه من المدح ما رواه في الإكمال «عن محمد بن الحسن بن

---

١ ـ راجع: إكمال الدين وإتمام النعمة لابن بابويه الصدوق: ص ٤٥ طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ.

٢ ـ راجع: تفسير أبي النضر محمد بن مسعود العياشي في سورة النساء: ج ١، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ طبع قم سنة ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٣١ في ترجمة زرارة بن أعين.

أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد، عن درست بن أبي منصور الواسطي، عن أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام قال: ذكر بين يديه زرارة فقال: والله إني لأستوهبه من ربي يوم القيامة فيهبه لي ويحك إن زرارة أبغض عدونا وأحب ولينا في الله»[١].

فإن قلت: الظاهر من طلب الهبة ما يشير إلىٰ تحقيق الحديث الأول فيؤيده ويرتفع المدح.

قلت: حاصله الشفاعة له يوم القيامة وكل مفتقر إلىٰ الشفاعة وإن كان من أكبر الأولياء، إذ لا ندعي فيه العصمة، ويبقىٰ مدحه بلا معارض.

وروىٰ فيه أيضاً «عن أبيه، ومحمد بن الحسن ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ قالا: حدثنا أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيىٰ العطار جميعاً، عن محمد بن أحمد عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أربعة أحب الناس إلي أحياء وأمواتاً، بريد العجلي، وزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، والأحول»[٢].

وقد عده الكاظم عليه السلام في حواري الباقر والصادق عليهما السلام ورويت ذلك في ترجمة المقداد.

❊ ❊ ❊

---

١ ـ راجع: الإكمال: ص ٤٥.

٢ ـ راجع: الإكمال: ص ٤٦.

باب زرعة

قوله: زرعة بن محمد:

تقدم ذكره في رفاعة.

* * *

باب زكار

زكار بن فرقد:

قال في الشرح: «هو غير معلوم الحال وما قاله جدي قدس سره في حواشي الخلاصة من أنه زكار الدينوري[١] الثقة لم نعلم وجهه وأما في بعض النسخ من أنه زكان بالنون ليكون داود بن أبي زيد غير الموثوق (فيه) أن الموجود في الرجال زنكان واحتمال سقوط النون[٢] إذ أن هذا الصحيح لا يفيد شيئاً بعد ما ذكرناه»[٣].

---

١ ـ يعني: زنكار بن الحسن الدينوري العلوي الذي ذكره كل من النجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة ووثقاه.

٢ ـ يعني: سقوط النون من أوله.

٣ ـ يعني: بعد ما ذكرنا من أن داود بن أبي زيد غير موثوق، راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ⇐

باب زكريا

قوله: زكريا بن آدم:

مدفون في قم، وقبره إلىٰ الآن معروف مشهور.

قوله: زكريا بن سابور:

في الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن سعيد بن يسار، أنه حضر أحد ابني سابور، وكان لهما فضل وورع وإخبات، فمرض أحدهما ولا أحسبه إلّا زكريا بن سابور ـ قال: فحضرته عند موته فبسط يده ثم قال: ابيضت يدي يا علي، قال: فدخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام وعنده محمد بن مسلم، فلما قمت من عنده ظننت أن محمداً يخبره بخبر الرجل فأتبعني برسول، فرجعت إليه، فقال: أخبرني عن هذا الرجل الذي حضرته عند الموت أي شيء سمعته يقول، قال: قلت: بسط يده وقال: ابيضت يدي يا علي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: والله رآه والله رآه، والله رآه»(١).

⇐ ابن الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط)، وهو المراد بالشرح في صدر الجملة، ويشير بقوله: (جدي في حواشي الخلاصة) إلىٰ الشهيد الثاني رحمه الله فراجع حواشيه علىٰ الخلاصة، وهي مخطوطة.

١ ـ راجع: الكافي للكليني: ج ٣، ص ١٣ كتاب الجنائز، باب ما يعاين المؤمن والكافر، ⇐

باب زياد

قوله: زياد بن أبي رجا:

قال الخليل: رجا بفتح المهملة والجيم.

وقال الصالح: «زياد بن أبي رجا، كوفي صحيح ثقة، واسم أبي رجا منذر، روىٰ عن أبي جعفر عليه السلام»(١) وسيجيء ذكره في ترجمة زياد بن عيسىٰ.

وفي بعض أسانيد الكافي: «زياد بن رجا عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما علمتم فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله أعلم» الحديث(٢).

وهذا يدل علىٰ أن زياداً هذا من العلماء والفقهاء، لما دل علىٰ أن ذلك لا يجوز لغير العلماء.

كما دل ما رواه في الكافي بعد ذلك بلا فصل «عن محمد بن مسلم عن أبي

⇐ الحديث الثالث، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٤٥ شرح الحديث الرابع، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع: الكافي: ج ١، ص ٤٢ كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، الحديث الرابع، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولكن في هذا المطبوع (زياد بن أبي رجا) ولعل نسخة صاحب الكتاب من الكافي المخطوطة سقط منها لفظة (أبي) سهواً من الناسخ، فلاحظ.

عبد الله عليه السلام قال: للعالم إذا سئل عن شيء وهو لا يعلم أن يقول: الله أعلم، وليس لغير العالم أن يقول ذلك»[١]. وهذا يحتمل أن يكون زياد بن أبي رجا، فتأمل.

قوله: زياد بن سابور:

تقدم في ترجمة أخيه زكريا مدح عظيم له، فلاحظ.

قوله: في زياد بن عيسىٰ وأخته حمادة بنت رجا، وقيل بنت الحسن:

قال المصنف: «وفي التهذيب في باب المهور والأجور: حمادة بنت الحسن» انتهىٰ[٢].

وفي الوسائل: «عده المفيد في إرشاده من خاصة أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، وروىٰ عنه نصاً في ابنه

---

١ ـ راجع: المصدر المذكور، الحديث الخامس.

٢ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٧، ص ٣٦٥، باب المهور والأجور وما ينعقد من النكاح من ذلك وما لا ينعقد، الحديث الـ(٤٢) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ، وعليه فتكون حمادة بنت الحسن هي أخت زياد بن عيسىٰ الملقب بأبي عبيدة الحذاء، لأمه، لأن والد زياد ـ مهما اختلف النقل عن اسمه ـ لم يسمه أحد بالحسن، أما إذا رجحنا قول بعض أرباب المعاجم ومنهم الشيخ في رجاله من كون والد زياد رجا لا عيسىٰ ووالد حمادة رجا أيضاً لا حسن فيكون زياد أخا حمادة لأبيها وأمها.

الرضاعليه السلام[١] وهذا يناقض ما نقله النجاشي عن الحسن[٢] من أنه مات في حياة الصادقعليه السلام.

ويحتمل أن يكون هذا زياد بن رجا الذي ذكرناه، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ مدحه في ترجمة عبد الرحمن بن الحجاج[٣].

قوله: زياد بن مروان القندي:

بفتح القاف، منسوب إلىٰ قند عسل قصب السكر إذا جمد، معرب أو منسوب إلىٰ قندهار بلد، قاله الخليل[٤].

وقال الصالح: «كان من الواقفة وقف في الرضاعليه السلام وكان سبب وقفه مع سماعه النص عن موسىٰ بن جعفر علىٰ ابنه الرضاعليه السلام أنه كان عنده سبعون ألف دينار من مال موسىٰ بن جعفر عليه السلام فأنكر موته وإمامة الرضاعليه السلام لئلاّ يدفع المال

---

١ ـ لا يخفىٰ أن الذي ذكره الشيخ الحر في خاتمة الوسائل ونسب مدحه إلىٰ الشيخ المفيد في الإرشاد وأنه من ثقات الكاظم عليه السلام وممن روىٰ النص علىٰ ابنه الرضا عليه السلام إنما هو زياد بن مروان ـ وهو أبو الفضل الأنباري القندي مولىٰ بني هاشم ـ لا زياد بن عيسىٰ صاحب الترجمة كما ذكر صاحب الكتاب، فراجع الإرشاد في الفصل المذكور، وراجع ما ذكره المصنف (صاحب النقد) في ترجمة زياد بن مروان القندي حيث نسب إلىٰ المفيد في إرشاده أنه من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، وممن روىٰ النص علىٰ الرضاعليه السلام كما ذكر ذلك صاحب الكتاب أيضاً كما سيجيء في ترجمته الآتية، فلاحظ.

٢ ـ يعني: الحسن بن علي بن فضال، راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٩.

٣ ـ وحيث إن زياد بن عيسىٰ كنيته أبو عبيدة الحذاء فقد مدحه في ترجمة عبد الرحمن بن الحجاج الآتية بكنيته، فراجع ذلك.

٤ ـ قاله الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي (مخطوط).

إليه»[١].

وفي الكافي: «أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن زياد بن مروان القندي ـ وكان من الواقفة ـ قال: دخلت على أبي إبراهيم عليه السلام وعنده ابنه أبو الحسن عليه السلام فقال: يا زياد هذا ابني فلان كتابه كتابي، وكلامه كلامي ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله»[٢].

ورواه في العيون عن أبيه عن سعد عن العبيدي عنه ـ ثم قال ـ: إن زياد بن مروان روى هذا الحديث ثم أنكره بعد مضي موسى عليه السلام وقال بالوقف وحبس ما كان عنده من مال موسى بن جعفر عليه السلام[٣]، وقد تقدم في إسحاق بن عمار بعض حاله[٤].

واعلم أنه لم يوثقه أحد من الرجاليين ولا الفقهاء إلّا الشيخ المفيد رحمه الله فإنه جعله من ثقات الكاظم عليه السلام[٥]، فيكون ثقة في حياته عليه السلام فغاية ما تثبت به الوثاقة

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ١٦٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٣١٢ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام الحديث السادس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٣ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق: ج ١، ص ٣١ باب نص أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام على ابنه الرضا عليه السلام بالإمامة والوصية، الحديث الـ (٢٥) طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ ـ راجع: ص ٢٦٦، من هذا الكتاب في ترجمة إسحاق بن عمار.

٥ ـ راجع: ما ذكره المفيد رحمه الله في الإرشاد في عده زياد بن مروان من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته وممن روى النص على الرضا عليه السلام بالإمامة له من أبيه أبي الحسن موسى عليه السلام.

في ذلك الزمن وكل من ضعفه كان تضعيفه للوقف، فيكون حادثاً ومتأخراً عن الوثاقة فالحديث الذي ينقله ينبغي أن ينظر فيه زمان روايته، ويجعل حجة إذا كان نقله في زمن وثاقته، وليس بحجة في غيره، ومع الجهل فالتعلق به محل إشكال، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ذمه في ترجمة يونس بن عبد الرحمن.

قوله: زياد بن منذر:

زيدي أعمىٰ مذموم بذم عظيم، قاله الصالح[1].

وفي المدارك والمعتبر «أبو الجارود ضعيف، وفي الكافي عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام» انتهىٰ.

قال الصالح: «اسمه زياد بن المنذر الهمداني تابعي زيدي، وإليه تنسب الجارودية من الزيدية»[2].

وقال المصنف: «الزيدية ثلاث فرق:

الأولىٰ: الجارودية، وهم منسوبون إلىٰ هذا الرجل، ويقولون بالنص علىٰ علي عليه السلام وكفر من أنكره، وإن من خرج من أولاد الحسن والحسين عليهما السلام وكان عالماً شجاعاً فهو إمام.

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٨٧ كتاب العقل والجهل، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ، وراجع أيضاً: ج ٦، ص ١٠٦ طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ، كتاب الحجة باب نص الله ورسوله علىٰ الأئمة عليهم السلام.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٢٨ كتاب فضل العلم، باب سؤال العالم وتذاكره، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

والثانية: السليمانية، وهم منسوبون إلىٰ سليمان بن جرير، ويقولون بإمامة الشيخين، وإن أخطأ الأمة بنصبهما، وكفروا عثمان.

والثالثة: التبرية، وهم منسوبون إلىٰ تبر الثومي، وهم كالسليمانية إلّا أنهم لا يكفرون عثمان»[١] انتهىٰ. وقد ذكرنا في ترجمة الحسن بن صالح ماله دخل هنا.

* * *

باب زيد

قوله: زيد بن أرقم الأنصاري:

في البحار: «قال زيد بن أرقم: وكنت أنا ممن كتم شهادة (من كنت مولاه فعلي مولاه) فذهب الله ببصري، وكان يندم علىٰ ما فاته ويستغفر الله»[٢].

وفيه أيضاً: «وأصاب دعاؤه عليه السلام جماعة منهم زيد بن أرقم فإنه قد عمي»[٣].

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش ترجمة زياد بن المنذر أبي الجارود الخارفي الأعمىٰ: ص ٢٤٢، من النقد.

٢ ـ راجع: البحار: ج ٤١، ص ٢٠٥ باب استجابة دعوات أمير المؤمنين عليه السلام، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٢ هـ.

٣ ـ راجع: المصدر المذكور: ص ٢٠٨، وراجع أيضاً شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فإنه ذكر فيه قوله: «روىٰ أبو إسرائيل عن الحكم عن أبي سليمان المؤذن أن علياً عليه السلام نشد الناس من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من

⟸

وتقدم في ترجمة أنس بن مالك له ذم، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة المقداد بن الأسود نقيض هذا.

زيد بن حارثة:

الذي تبناه النبي صلى الله عليه وآله سيجيء حاله في ترجمة زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله.

قوله: زيد الزراد:

قال في البحار: «أخذ عنه أولو العلم والرشاد ـ ثم ذكر كلام النجاشي والفهرست وابن الغضائري ـ فقال: وأقول: وإن لم يوثقهما أرباب الرجال لكن أخذ أكابر المحدثين من كتابهما، واعتمادهم عليهما حتىٰ الصدوق في معاني الأخبار وغيره، ورواية ابن أبي عمير عنهما، وعد الشيخ كتابه من الأصول لعلها تكفي لجواز الاعتماد عليهما، مع أنا أخذناهما من نسخة قديمة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبي، وهو نقله من خط الشيخ الجليل محمد بن الحسن القمي، وكان تاريخ كتابتها سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وذكر أنه أخذهما وسائر الأصول المذكورة من خط الشيخ الأجل هارون بن موسىٰ بن أحمد التلعكبري رحمه الله وذكر في أول كتاب النرسي سنده هكذا: حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسىٰ بن أحمد التلعكبري أيده الله، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا جعفر بن عبد الله العلوي أبو عبد الله

⟸ كنت مولاه فعلي مولاه، فشهد له قوم وأمسك زيد بن أرقم فلم يشهد، وكان يعلمها، فدعا علي عليه السلام عليه بذهاب البصر فعمي، فكان يحدث الناس بالحديث بعدما كف بصره».

المحمدي، قال: حدثنا أبو محمد هارون بن موسىٰ التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، عن حميد بن زياد بن حماد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الزراد، وهذان السندان غير ما ذكره النجاشي»[١].

قوله: زيد بن صوحان:

قد ذكرنا له ـ في ترجمة جندب بن كعب ـ مدحاً عظيماً.

قوله: زيد بن علي بن الحسين:

قد اتفق علماء الإسلام علىٰ جلالته وثقته وورعه وعلمه وفضله، وقد روي في ذلك أخبار كثيرة حتىٰ عقد ابن بابويه في العيون باباً لذلك[٢] ونحن نذكر جميع ما ذكره في ذلك الباب.

فمن ذلك: ما رواه عن محمد بن يزيد النحوي، عن ابن أبي عبدون، عن أبيه، قال: لما حمل زيد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام إلىٰ المأمون، وقد كان خرج بالبصرة وأحرق دور ولد بني العباس وهب المأمون جرمه لأخيه علي بن موسىٰ

١ ـ راجع: ما ذكره المجلسي رحمه الله في مقدمة الجزء الأول من البحار عند ذكر توثيقه المصادر التي ينقل عنها فيه: ص ٤٣ ـ ٤٤، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٦ هـ، وراجع: رجال النجاشي في ترجمة زيد النرسي وزيد الزراد: ص ١٣٢.

٢ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام، الباب الـ (٢٥) وفيه أحاديث سبعة: ج ١، ص ٢٤٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

الرضا عليه السلام وقال له: يا أبا الحسن لئن خرج أخوك وفعل ما فعل لقد خرج قبله زيد بن علي عليه السلام فقتل، ولولا مكانك لقتلته، فليس ما أتاه بصغير، فقال الرضا عليه السلام: يا أمير المؤمنين لا تقس أخي زيداً إلىٰ زيد بن علي عليه السلام فإنه كان من علماء آل محمد صلى الله عليه وآله غضب لله عزوجل فجاهد أعداءه حتىٰ قتل في سبيله، ولقد حدثني أبي موسىٰ بن جعفر عليه السلام أنه سمع أباه جعفر بن محمد عليه السلام يقول: رحم الله عمي زيداً إنه دعا إلىٰ الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله ولو ظفر لوفىٰ بما دعا إليه، ولقد استشارني في خروجه فقلت له: يا عم إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك، فلما ولىٰ قال جعفر بن محمد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه.

فقال المأمون: يا أبا الحسن أليس قد جاء فيمن ادعىٰ الإمامة بغير حقها ما جاء؟ فقال الرضا عليه السلام: إن زيد بن علي لم يدع ما ليس له بحق، وإنه كان أتقىٰ لله من ذلك إنه قال: أدعوكم إلىٰ الرضا من آل محمد، وإنما جاء ما جاء فيمن يدعي أن الله تعالىٰ نص عليه ثم يدعو إلىٰ غير دين الله ويضل عن سبيله بغير علم، وكان زيد بن علي ـ والله ـ ممن خوطب بهذه الآية: **﴿وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم﴾**.

ثم قال: قال محمد بن علي بن الحسين ـ مصنف هذا الكتاب ـ: لزيد بن علي فضائل كثيرة عن غير الرضا عليه السلام أحببت إيراد بعضها علىٰ أثر هذا الحديث ليعلم من ينظر في كتابنا هذا اعتقاد الإمامية فيه.

ومن ذلك: ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن ثابت، عن داود بن عبد الجبار، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عن

آبائه، عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله للحسين: يا حسين يخرج من صلبك رجل يقال له زيد يتخطىٰ هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب.

ومن ذلك: ما رواه عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنه عن علي بن الحسين القاضي العلوي، عن الحسن بن علي الناصر، عن أحمد بن رشيد، عن عمه أبي معمر سعيد بن خيثم عن أخيه معمر، قال: كنت جالساً عند الصادق عليه السلام فجاء زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام فأخذ بعضادتي الباب فقال له الصادق عليه السلام: يا عم أعيذك بالله أن تكون المصلوب بالكناسة فقالت أم زيد: والله ما يحملك علىٰ هذا القول غير الحسد لابني، فقال عليه السلام: يا ليته حسداً يا ليته حسداً يا ليته حسداً، حدثني أبي عن جدي أنه قال: يخرج من ولده رجل يقال له زيد يقتل بالكوفة ويصلب بالكناسة، يخرج من قبره حين ينشر تفتح لروحه أبواب السماء، يبتهج به أهل السماوات والأرض، يجعل روحه في حوصلة طير أخضر يسرح في الجنة حيث يشاء.

ومن ذلك: ما رواه عن أحمد بن الحسن القطان، عن الحسن بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، عن جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، عن عمرو بن خالد، عن عبد الله سيابة ـ وساق الحديث إلىٰ أن قال ـ: فأتىٰ رسول بسام الصيرفي بكتاب فيه: أما بعد فإن زيد بن علي قد خرج يوم الأربعاء غرة صفر، ومكث الأربعاء والخميس وقتل يوم الجمعة معه فلان وفلان، فدخلنا علىٰ الصادق عليه السلام فدفعنا إليه الكتاب فقرأه وبكىٰ، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، عند الله أحتسب عمي إنه كان نعم العم، إن عمي كان رجلاً لدنيانا وآخرتنا، مضىٰ والله عمي شهيداً كشهداء استشهدوا مع النبي صلى الله عليه وآله وعلي والحسن والحسين عليهم السلام.

ومن ذلك: ما رواه محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه عن محمد بن الحسن بن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبد الله بن سنان، عن الفضيل بن يسار، قال: انتهيت إلىٰ زيد بن علي بن الحسين عليه السلام صبيحة يوم خرج بالكوفة، فسمعته يقول: من يعينني منكم علىٰ قتال أنباط أهل الشام؟ فوالذي بعث محمداً بالحق بشيراً ونذيراً لا يعينني منكم علىٰ قتالهم أحد إلّا أخذت بيده يوم القيامة فأدخلته الجنة بإذن الله عزوجل فلما قتل اكتريت راحلة وتوجهت نحو المدينة فدخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقلت في نفسي: والله لا أخبرنه بقتل زيد بن علي فيجزع عليه فلما دخلت عليه قال: ما فعل عمي زيد؟ فخنقتني العبرة، فقال: قتلوه؟ قلت: إي والله قتلوه قال: فصلبوه؟ قلت: إي والله صلبوه، قال: فأقبل يبكي ودموعه تنحدر علىٰ ديباجتي خده كأنها الجمان، ثم قال: يا فضيل شهدت مع عمي زيد قتال أهل الشام؟ قلت: نعم، قال: فكم قتلت منهم؟ قلت: ستة، قال: فلعلك شاك في دمائهم، فقلت: لو كنت شاكاً في دمائهم ما قتلتهم، فسمعته يقول: أشركني الله في تلك الدماء، مضىٰ والله زيد عمي وأصحابه شهداء مثل ما مضىٰ عليه علي بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه».

ويأتي في ترجمة معروف بن خربوذ بعض مدائحه، وتقدم في ترجمة الحسن بن صالح.

قوله: زيد بن محمد بن يونس أبو أسامة الشحام:

في التحرير «بضم الهمزة وفتح السين المهملة، والشحام بفتح الشين

المعجمة والحاء المهملة والمشددة» انتهىٰ[١]. ووثقه في المجمع[٢].

وفي الكافي: «عن ابن محبوب عن أبي أسامة زيد الشحام بن يونس، وقيل: ابن موسىٰ»[٣] انتهىٰ.

وأكثر ما وقفنا في الأسانيد في التعبير عنه بزيد الشحام وبأبي أسامة، وسيجيء له مدح في المتن عند ترجمة سدير.

وفي الكافي مرسلاً «عن معاوية بن عمار، عن زيد الشحام، قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام بجارية أعرضها فجعل يساومني وأساومه حتىٰ بعتها إياه فضم علىٰ يدي، فقلت: جعلت فداك إنما ساومتك لأنظر المساومة تنبغي أو لا تنبغي، وقلت: قد حططت عنك عشرة دنانير، فقال: هيهات ألا كان هذا قبل الضمة، أما بلغك قول النبي صلى الله عليه وآله: الوضيعة بعد الصفقة حرام»[٤].

---

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٣، كتاب العلم، باب أصناف الناس، الحديث الأول، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، ولا يخفىٰ أن جملة «بن يونس وقيل ابن موسىٰ» ليست جزء من كلام صاحب الكافي، وإنما هي من كلام الشارح المولىٰ صالح المازندراني، أقحمه صاحب الكتاب في عبارة الكافي، راجع شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ٤٤، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٤ ـ راجع: الكافي: ج ٥، ص ٢٨٦، من كتاب المعيشة، باب الاستحطاط بعد الصفقة، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ، والاستحطاط بعد الصفقة هو أن يطلب المشتري من البايع أن يحط عنه من ثمن المبيع، والضمة أن يضم أحدهما يد الآخر كما هو الدأب في البيع والشراء، وفي بعض النسخ (الصفقة) بدل (الضمة) وهو أيضاً صفق أحدهما يده علىٰ الآخر كما هو المتعارف، أما (الوضيعة) فهي أن يوضع من الثمن.

زيد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام أخو الرضا عليه السلام:

روينا بعض أحواله في ترجمة زيد بن علي عليه السلام.

زيد النرسي:

تقدم له ذكر في ترجمة زيد الزراد.

* * *

حرف السين

باب سالم

قوله: سالم بن أبي حفصة:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسىٰ، عن يونس عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ذكر عنده سالم بن أبي حفصة وأصحابه فقال: إنهم ينكرون أن يكون من حارب علياً عليه السلام مشركين، فقال أبو جعفر عليه السلام: فإنهم يزعمون أنهم كفار» الحديث[١].

قوله: سالم بن مكرم:

بضم الميم وسكون الكاف وفتح المهملة قاله الخليل.

وقال الصالح: «قد اختلف الأقوال فيه، قال سيد الحكماء: الأرجح عندي فيه الصلاح كما رواه الكشي[٢] والثقة كما حكم به الشيخ في موضع[٣] وإن لم يكن

---

١ ـ راجع الحديث: في أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٣٨٤ كتاب الإيمان والكفر، باب الكفر، الحديث الثالث، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٠١ برقم ٢٠١.

٣ ـ لم يعين لنا المولىٰ الصالح الموضع الذي حكم به الشيخ بالتوثيق، ولعله اعتمد ⟸

الثقة مرتين، كما نص عليه النجاشي وقطع به وقال في موضع آخر: هو ضعيف، وقال في موضع آخر: هو ثقة، وقال النجاشي: ثقة ثقة، وقال العلامة: والوجه عندي التوقف فيما يرويه لتعارض الأقوال فيه»[١].

وفي التحرير: «وأبو خديجة سالم بن مكرم وثقه الشيخ والنجاشي[٢] وضعفه الشيخ في موضع من الاستبصار[٣] ويأتي في آخر الكتاب ضعف التضعيف وأن سببه ما نقل أنه كان من أصحاب أبي الخطاب، لكن نقل أنه تاب ورجع، وعلىٰ كل حال لا ينافي كونه ثقة في الرواية»[٤].

* * *

⟸ علىٰ ما ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الثاني: ص ٢٢٧ من قوله: «قال الشيخ الطوسي: إنه ضعيف، وقال في موضع آخر: إنه ثقة» فلاحظ.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٤٨، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، وص ١٨٨، باب المستأكل بعلمه والمباهي، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ لم نجد توثيق الشيخ له وإنما الذي وجدناه في الفهرست: ص ١٠٥ برقم ٣٣٩ تضعيفه، ولعل الحر صاحب التحرير قال ذلك استناداً إلىٰ ما ذكره العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٢٧ برقم ٢، كما ذكرنا، من قوله: «وقال ـ أي الشيخ الطوسي ـ في موضع آخر إنه ثقة»، ولكن العلامة ﷺ لم يعين لنا الموضع الذي وثقه الشيخ فيه، أما النجاشي فقد وثقه في رجاله: ص ١٤٣ بقوله: «ثقة ثقة».

٣ ـ لعله يشير إلىٰ ما ذكره الشيخ في الاستبصار: ج ٢ ، ص ٣٦ في ذيل الخبر الخامس الذي رواه في كتاب الزكاة، باب ما يحل لبني هاشم من الزكاة، ولعل التضعيف لا يرجع إلىٰ سالم بن مكرم بل إلىٰ الخبر فلاحظ.

٤ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

باب سدير

قوله: سدير بن حكيم الصيرفي:

في الكافي: «العدة عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن عبيد عن الحسين بن علوان عن علوان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال ـ وعنده سدير ـ: إن الله إذا أحب عبداً غته بالبلاء غتاً، وأنا وإياكم يا سدير لنصبح به ونمسي»(١).

* * *

باب سعد

قوله: سعد بن أبي خلف:

في الوسائل: «قال الشهيد الثاني: لا خلاف بين أصحابنا في ثقته وجلالته وغزارة علمه، ووثقه ابن شهراشوب»(٢).

---

١ ـ راجع: الكافي: ج ٢ ، ص ٢٥٣ من كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ وسيجيء بعنوان سعد بن عبد الله بن أبي خلف. (منه رحمه الله).

وسعد بن عبد الله ـ هذا ـ هو الذي ذكره الشيخ الحر في خاتمة الوسائل بهذا العنوان في ⇐

سعد بن إسماعيل بن عيسىٰ:

هو وأبوه إسماعيل بن عيسىٰ رويا عن أبي الحسن عليه السلام والظاهر أنه الرضا عليه السلام، وروىٰ عن سعد هذا أحمد بن محمد بن عيسىٰ(١).

سعد الخير:

ذكر في بعض أخبار الروضة، وقد تقدم بعض أحواله في ترجمة حمزة بن بزيع.

والذي نذكره هنا: روىٰ الكليني في الروضة أن أبا جعفر عليه السلام أرسل إليه رسالتين(٢): إحداهما مرسلة قطعا، والأخرىٰ محتملة الإرسال. وقد ذكرناها في ترجمة حمزة المذكور وحققنا الإرسال ويظهر من الرسالتين حال سعد وجلالة قدره وعلو منزلته عنده.

⇐ ترجمته ونسب إلىٰ الشهيد الثاني توثيقه، ووثقه ابن شهراشوب في معالم العلماء: ص ٥٤، برقم ٣٥٨ وهو من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ١٣٣ بدون توثيق، والشيخ في الفهرست: ص ١٠١ ووثقه، وفي رجاله: ص ٤٣١ في باب أصحاب العسكري عليه السلام وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٧٥.

١ ـ سعد بن إسماعيل بن عيسىٰ ـ هذا ـ ليس له ذكر في كتب الرجال وروىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ عنه عن أبيه عن الرضا عليه السلام في عدة مواضع من الفقيه والتهذيب والاستبصار، وقد عدها المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٣٥٣، فراجعه.

٢ ـ راجع: الرسالة الأولىٰ في روضة الكافي: ص ٥٢، والرسالة الثانية: ص ٥٦ من الروضة أيضاً، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

فقال في الأخرىٰ مخاطباً له: يا أخي إن الله تعالىٰ (الخ)، وفي موضع آخر منها: «واعلم رحمك الله إنك لا تنال محبة الله إلّا ببغض كثير من الناس» الخ. وفي موضع آخر: «فأبصرهم رحمك الله».

وكانتا مشتملتين علىٰ الوعظ له والنصايح والوصايا ونحو ذلك، وتوجه الخطاب إليه لا يحتمل التقية منه لاشتمالها علىٰ التعريض بالقدح علىٰ العامة، إلّا أن في آخر إحداهما[1]: «اعلم أن إخوان الثقة ذخائر بعضهم لبعض، ولولا أن تذهب بك الظنون عني لجليت لك عن أشياء من الحق غطيتها، ولنشرت لك أشياء من الحق كتمتها، ولكنني أتقيك وأستبقيك... الخ».

واعلم أنه يظهر من هذين الخبرين جلالته وعلو شأنه مع أنه أموي من ولد عمر بن عبد العزيز ـ لعنه الله ـ وهذا مشكل جداً فإنه قد تواتر عنهم عليهم السلام لعن بني أمية قاطبة، كما في زيارة عاشوراء المقطوع أنها منهم عليهم السلام وما استفاض عنهم عليهم السلام أن بني أمية يؤاخذون بأفعال آبائهم لأنهم يرضون بها، وما رواه في الصافي عن الاحتجاج عن الحسن بن علي عليه السلام في حديث، قال لمروان بن الحكم: «أما أنت يا مروان فلست أنا سببتك ولا سببت أباك ولكن الله لعنك ولعن أباك وأهل بيتك وذريتك وما خرج من صلب أبيك إلىٰ يوم القيامة علىٰ لسان نبيه محمد صلى الله عليه وآله والله يا مروان ما تنكر أنت ولا أحد ممن حضر هذه اللعنة من رسول الله صلى الله عليه وآله لك ولأبيك من قبلك، وما زادك الله بما خوفك إلّا طغياناً كبيراً» الحديث[2].

وألطف تعميم كلام الله تعالىٰ المجيد: ﴿والشجرة الملعونة في القرآن﴾

---

١ ـ وهي الرسالة الأولىٰ، راجع: ص ٥٥ من المصدر نفسه.

٢ ـ راجع: الاحتجاج للطبرسي: ج ١، ص ٤١٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

فإنه روىٰ الخاصة والعامة مستفيضاً أنها في بني أمية ـ لعنهم الله ـ فهذا التعميم ـ مع أنه متواتر النقل ـ محفوف بالقرائن علىٰ إرادة التعميم، فإن رمت تخصيصه بما ورد في حق سعد.

فأول ما فيه: أن ذلك ضعيف السند بالإرسال كما رأيت.

وثانياً: أن هذا يهدم جواز تعميم اللعن، وقد ورد التعبد به بل وجوبه، فلو كان يجوز ذلك لحرم تعميمه وإطلاقه، فكان يجب تقييده، مع أن الذي ورد فيه زيادة علىٰ ذلك تأكيده كما في دعاء عاشوراء بقاطبة.

فإن قلت: قد ورد الذم والمدح لطوائف وأهل قبائل وبلدان علىٰ ذلك النحو، كما ورد أن أهل أصفهان لا يكون فيهم خمس خصال: الغيرة، والسماحة، والشجاعة، والكرم، وحبنا أهل البيت، ومثله في مدح أهل مصر، والظاهر من أمثال هذه الإطلاقات هو الأغلب من أولئك، لأنا نجد في بعض الأفراد علىٰ خلاف ما ورد، ولا سيما أهل مصر فإنه يبعد أن يقال انقلب المدح إلىٰ الذم.

قلت: لا يبعد ذلك في أمثال هذه الخطابات، ولكن في خصوص الشجرة الملعونة حيث تأكدت العمومات، وتعبدنا الله تعالىٰ بلعنهم وجوباً، ولا يتم هذا التعبد إلّا بالتعميم الحقيقي، ومتىٰ قام احتمال التخصيص ولو بفرد امتنع التعميم قطعاً، ففرق بين الأمرين، ولذلك لا يجرز اللعن والذم فيما ورد من غير الشجرة.

ويؤيده احتجاج أبي ذر بإطلاق قول رسول الله صلى الله عليه وآله ـ إذا بلغ بنو العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباده خولاً ودينه دخلاً ـ علىٰ ذم عثمان بن عفان، فلو كان التخصيص محتملاً لما صح الاستدلال.

ويؤكده استدلال الحسن عليه السلام علىٰ ذم مروان بن الحكم بعموم رواية الاحتجاج، علىٰ أن الظاهر من سياق الحديث التعميم كما لا يخفىٰ.

وثالثاً: يحتمل أن يراد من كونه أنت أموي مولىٰ لبني أمية، والنسبة يكفي فيها هذا القدر، وهو المراد من كونه من ولد عمر بن عبد العزيز، أو لعله أنه تبناه إياه، وقد كان ذلك دأباً في الجاهلية، والإسلام أقر ذلك كما تبنىٰ نبيناصَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ زيداً، أو غير ذلك من أسباب النسبة كما أولوا قوله تعالىٰ: ﴿**لأبيه آزر**﴾ بأنه عمه أو ربيبه، وهذا التأويل أقرب من تأويل بعض العارفين المعاصرين لما وقع من الذم واللعن لبني أمية بأن المراد من بني أمية جميع العتات والجهنميين من أهل الإسلام سواء كانوا من نسل هؤلاء أو غيرهم ليصح تجويز إيمان من كان من نسل بني أمية المعروفين.

وفساده أوضح من أن يبين، لأن اللعن المتعلق بهذا النسل يقصد به هذه الشجرة الخبيثة قطعاً، وقد استدل هذا العارف علىٰ هذا التجويز بما ورد من المدح في علي بن يقطين مع أنه أموي، وأنا لم أعثر بعد التتبع علىٰ هذا النسب له، ولئن سلم كان حمله علىٰ التأويل الذي ذكرناه أقرب، والله أعلم بالحقائق.

قوله: سعد بن سعد:

وثقه في المجمع(١).

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

قوله: سعد بن عبد الله بن أبي خلف[١]:

في الإقبال: «أخبرنا جماعة بإسنادهم إلىٰ سعد بن عبد الله من كتاب فضل الدعاء المتفق علىٰ ثقته وفضله وعدالته»[٢].

واعلم أنه وقع مكرراً في الأسانيد رواية سعد المذكور عن العباس بن معروف، وغلطه في المنتقىٰ وحكم بإسقاط الواسطة وجعلها أحمد بن محمد اعتماداً علىٰ أنه هو المعهود كما صنع في الحسين بن سعيد، ثم قال: «وهذا الإسناد المذكور في التهذيب بعد إسناد يروي فيه سعد عن أحمد بن محمد، فيقرب أن يكون وقع في كتاب سعد البناء علىٰ إسناد سابق ابتداؤه بأحمد بن محمد عن العباس ثم اختصر فابتدأ في هذا بالعباس، وغفل الشيخ عن هذا البناء فرواه بحذف الواسطة»[٣].

ووقع في بعضها رواية سعد عن الحسين بن عمر بن يزيد، فقال في المنتقىٰ: «ربما شك في اتصال طريق هذا الحديث استبعاداً لرواية سعد عن الحسين بن عمر بغير واسطة، فإن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ـ مع كونه أعلىٰ طبقة من سعد ـ إنما يروي عن الحسين بن عمر في بعض الطرق بواسطة الحسن بن محبوب، ولكن في انتهاء الأمر إلىٰ حد يوجب العلة نظر، لأن الشيخ ذكر الحسين

---

١ ـ وتقدم بعنوان سعد بن أبي خلف. (منه ﷺ).

٢ ـ راجع: الإقبال للسيد علي بن طاووس في صفة صلاة العيد يوم الأضحىٰ: ص ٤٢٨ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

٣ ـ راجع: المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني: ج ١، ص ٢٠٢ وص ٢٩٩ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

بن عمر ويعقوب بن يزيد في أصحاب الرضا عليه السلام ورواية سعد عن يعقوب بغير واسطة مما لا مجال للشك فيه، فلا بعد في أن يتفق مثلها ممن هو في طبقته»[١].

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في الفائدة الثالثة من فوائد الكتاب رواية سعد عن أبي جعفر عليه السلام.

قوله: سعد بن مالك الخزرجي:

هذا أبو سعيد الخدري الصحابي، سيجيء بعض أحواله في كنيته وذكرنا بعض أحواله في ترجمة خزيمة بن ثابت عن رسالة الرضا عليه السلام.

قوله: سعد بن معاذ:

بخط المجلسي رحمه الله «ورد في تفسير الإمام مولانا أبي الحسن العسكري عليه السلام له مدايح وفضائل جمة أوردت بعضها في باب حب الأئمة عليهم السلام من بحار الأنوار» انتهىٰ.

وفي العلل «أبو الحسن علي بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث بن إبراهيم الهمداني في منزله بالكوفة، عن أبي عبد الله جعفر بن أحمد بن يوسف الأزدي عن علي بن نوح الحناط، عن عمرو بن اليسع، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وآله فقيل: إن سعد بن معاذ قد مات، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وقام أصحابه فحمل فأمر بغسله، فغسل علىٰ عضادة

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٣٩٧ كتاب الصلاة، باب الأذان والإقامة.

الباب[١] فلما أن حنط وكفن وحمل على سريره تبعه رسول الله صلى الله عليه وآله ثم كان يأخذ يمنة السرير مرة ويسرة السرير مرة حتى انتهي به إلى القبر، فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله حتى لحده، وسوى عليه اللبن وجعل يقول ناولني حجراً ناولني تراباً رطباً يسد به ما بين اللبن، فلما أن فرغ وحثا عليه التراب وسوى قبره، قال: إني لأعلم أنه سيبلى ويصل إليه البلى، ولكن الله عزوجل يحب عبداً إذا عمل عملاً فأحكمه، فلما أن سوى التربة عليه قالت أم سعد من جانب: هنيئاً لك الجنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا أم سعد: مه لا تجزمي على ربك فإن سعداً قد أصاب ضمة[٢] قال: ورجع رسول الله صلى الله عليه وآله ورجع الناس، فقالوا: يا رسول الله لقد رأيناك صنعت على سعد ما لم تصنعه على أحد، إنك تبعت جنازته بلا رداء ولا حذاء فقال صلى الله عليه وآله: إن الملائكة كانت بلا حذاء ولا رداء فتأسيت بها وقالوا: كنت تأخذ يمنة السرير مرة ويسرة السرير مرة، قال: كانت يدي في يد جبرئيل عليه السلام آخذ حيث ما أخذ، فقالوا: أمرت بغسله وصليت على جنازته ولحدته ثم قلت: إن سعداً قد أصاب ضمة، قال صلى الله عليه وآله: نعم إنه كان في خلقه مع أهله سوء»[٣].

ورواه الشيخ في الأمالي بالسند المذكور[٤].

---

١ ـ في أمالي الشيخ الطوسي: «فأمر بغسل سعد وهو قائم على عضادة الباب».

٢ ـ في أمالي الشيخ الطوسي: «أصابته ضمة» مكان «أصاب ضمة».

٣ ـ راجع: كتاب العلل للشيخ الصدوق: ج ١، ص ٢٩٢ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ص ٢٧٢ طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ، وذكره أيضاً الصدوق في الأمالي في المجلس الحادي والستين الحديث الثاني.

سعد بن هبة الله القطب الراوندي[١]:

وثقه ابن طاووس في كتاب فرج المهموم[٢].

وذكره في الوسائل أيضاً بهذا الاسم فقال: «كتاب الخرايج والجرايح تأليف الشيخ الصدوق سعد بن هبة الله الراوندي[٣]».

وفي الإقبال: «ذكر الشيخ العالم هبة الله بن سعيد الراوندي ـ رحمة الله عليه ـ في شرح كتاب النهاية»[٤]، والأول أصح. دفن في قم ورأيت قبره في مقبرة شرقي حضرة فاطمة عليها السلام.

وقال السماهيجي في إجازته: «الشيخ قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، وكان عالماً فاضلاً متبحراً كاملاً فقيهاً محدثاً ثقة عيناً علامة، قال بعض الأفاضل: إنه من أعاظم محدثي الشيعة، له تصانيف كثيرة، منها كتاب الخرايج والجرايح في المعجزات، وكتاب شرح النهاية للشيخ الطوسي سماه بالمغني عشر مجلدات، وكتاب خلاصة التفاسير عشر مجلدات، وكتاب منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة مجلدان، وكتاب المستقصىٰ في شرح الذريعة ثلاث مجلدات، وكتاب ضياء الشهاب في شرح الشهاب، وكتاب حل المعقود في

---

١ ـ ذكره بعنوان سعد، والمشهور في المعاجم الرجالية سعيد بالياء المثناة التحتانية بعد العين المهملة.

٢ ـ لم أجد توثيق ابن طاووس له في فرج المهموم، بل نقل من كتابه الخرائج والجرائح في مواضع عديدة بدون تعرض لتوثيقه، فراجعه.

٣ ـ راجع مقدمة وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي.

٤ ـ راجع: الإقبال للسيد علي بن طاووس: ص ١٥ طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ.

شرح الجمل والعقود، وكتاب الإنجاز في شرح الإيجاز، وكتاب نهاية النهاية، وكتاب غريب الأحكام، وكتاب بيان الانفراد، وكتاب شرح باب ما يجوز وما لا يجوز من النهاية، وكتاب التغريب في التعريب، وكتاب الإغراب في الإعراب، وكتاب زهر المباحثة وثمر المنافثة، وكتاب تهافت الفلاسفة، وكتاب جواهر الكلام في شرح مقدمة الكلام، وكتاب النيات في جميع العبادات، ونفثة المصدور وهي منظوماته، وكتاب شرح الآيات المشكلة في التنزيه، وكتاب شرح الكلمات المائة لأمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب شرح العوامل المائة، ورسالة في مسألة غسل الجنابة، ورسالة تسمىٰ بالمسألة الكافية في الغسلة الثانية، ورسالة في مسألة العقيقة، ورسالة في مسألة صلاة الآيات، ورسالة في مسألة الخمس، ورسالة في مسألة من حضره الأداء وعليه القضاء، وكتاب قصص الأنبياء»[١].

وبخط المجلسي رحمه الله «سعد بن هبة الله الراوندي، وثقه الشيخ منتجب الدين في الفهرست[٢] ووجدت قلماً بخط الشهيد رحمه الله أنه توفي في شوال سنة ٥٧٣».

ومن هذه العبارات كلها يعلم أن ما في الإقبال سهو من النساخ أو طغيان القلم.

* * *

١ ـ راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي ابن الشيخ محمد الخطى المتوفىٰ بعد سنة ١١٢٨ هـ، المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ صفر سنة ١١٢٨ هـ، وهي مخطوطة كبيرة.

٢ ـ راجع: فهرست منتجب الدين الملحق بآخر أجزاء البحار: ص ٦ ـ ٧، طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ.

باب سعدان

بفتح السين وسكون العين المهملتين: نبت من أفضل المرعىٰ، وله شوك، وبضم السين اسم للإسعاد قاله الخليل[١]

قوله: سعدان بن مسلم:

في الذخيرة: «سعدان وهو غير موثق في كتب الرجال لكن له أصل يرويه جماعة من الثقات، منهم صفوان بن يحيىٰ»، وفيها أيضاً «سعدان بن مسلم ضعيف»[٢].

❊ ❊ ❊

باب سعيد بفتح السين

قوله: سعيد بن جبير:

في الروضة[٣] قال أبو عبد الله عليه السلام ـ ثم ساق رواية الكشي إلىٰ قوله ـ:

١ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ راجع: الذخيرة للفاضل الاسترابادي (مطبوع).

٣ ـ لم أجد ذلك في روضة الكافي، والظاهر أنه تصحيف (الخلاصة) راجع ما ذكره العلامة ⟸

وكان مستقيماً، ثم قال[١] «وذكر أنه لما دخل علىٰ الحجاج قال له: أنت شقي ابن كسير، قال: أمي أعرف في تسميتي سعيد بن جبير قال: قل في أبي بكر وعمر هما في الجنة أو في النار؟ قال: لو دخلت الجنة فنظرت إلىٰ أهلها لعلمت من فيها، ولو دخلت النار فنظرت أهلها لعلمت من فيها، قال: فما قولك في الخلفاء؟ قال: لست عليهم بوكيل قال: أيهم أحب إليك؟ قال: أرضاهم لخالقي، قال: فأيهم أرضىٰ للخالق قال: علم ذلك عند الذي يعلم سرهم ونجواهم، قال: أبيت أن تصدقني، قال: بل لم أحب أن أكذبك».

قوله: سعيد بن عبد الرحمن وقيل ابن عبد الله الأعرج:

هذا هو الذي ذكره بعنوان سعيد الأعرج، وقد وثقه المقدس غير مرة[٢] والنجاشي[٣].

وقال في التنقيح: «سعد الأعرج مجهول الحال»[٤] وكأنه لم يطلع علىٰ

⟸ فيها: ص ٧٩ برقم ٢، وانظر ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١١٠ برقم ٥٥، وكان قتل سعيد بن جبير في شعبان أو في شوال سنة ٩٥ هـ، أو سنة ٩٤ هـ، بواسط ودفن في ظاهرها وقبره بها معروف، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وكتب بعض الأفاضل رسالة في حياته طبعت أخيراً.

١ ـ يعني: قال الكشي في رجاله.

٢ ـ المقدس: هو المولىٰ أحمد الأردبيلي، راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي (مطبوع).

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٣٧.

٤ ـ راجع: التنقيح الرائع من المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ (مخطوط).

توثيق النجاشي، أو لعله نظر إلىٰ أن التوثيق لم يكن منه بل نقله عن ابـن عـقدة الزيدي، وتوثيقه مردود أو متردد فيه فكان مجهول الحال.

وفيه نظر، لأن ظاهر عبارة النجاشي أن التوثيق له لا لابن عقدة، ولئن سلم فإنما نقله عنه وعن ابن نوح، فلئن لم يكن توثيقه مقبولاً فليكن توثيق ابن نوح كافياً.

وفي الشرح[١] «وليس في توثيقهم ارتياب سوىٰ سعيد الأعرج فإن الظاهر أنه ثقة، غير أن العلامة في المختلف قال: إن سعيد الأعرج لا أعرف حاله فلا حجة في روايته. والظن أن الاشتباه وقع للعلامة من حيث إن النجاشي ذكر سعيد بن عبد الرحمن الأعرج ووثقه، ونقل ذلك العلامة في الخلاصة أيضاً[٢] ثم نـقل كـلام الفهرست[٣] والكشي[٤] ثم قال: ولما كان من دأب العلامة في المختلف سلوك سبيل الاستعجال كما يظهر من مراجعته لم يبذل الجهد في النظر إلىٰ كلام الشيخ فإنه ذكر أن سعيد الأعرج له كتاب[٥] يرويه عنه صفوان، والنجاشي قال في سعيد بن عبد الرحمن الأعرج له كتاب يرويه عنه صفوان، والاتحاد له ظهور، والاحتمال وإن اتسع بابه إلّا أن في مثل هذا بعيد، وما فعله الشيخ من تكرار سعيد الأعرج وسعيد بن عبد الرحمن الأعرج في كتاب الرجال[٦] لا يؤثر التعدد كما يعلم من

---

١ ـ يعني: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ ـ راجع: الخلاصة: ص ٨٠ برقم ٦.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٠٣ برقم ٣٢٥.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٦٣ برقم ٣٠٢.

٥ ـ الذي ذكره الشيخ في الفهرست: «له أصل» لا (كتاب)، فراجعه.

٦ ـ لم يذكر الشيخ الطوسي في كتاب رجاله سوىٰ سعيد بن عبد الرحمن الأعرج ⟸

عادة الشيخ» انتهىٰ كلام الشرح وهو جيد جداً.

قوله: سعيد بن قيس الهمداني الصاندي:

قال المصنف: «يحتمل الاتحاد مع سابقه» انتهىٰ[١] وهو بعيد لأن السابق من أصحاب علي عليه السلام ويبعد بقاؤه إلىٰ زمن الصادق عليه السلام لأن ملاقاة ستة من الأئمة فضيلة للرجل ينبغي ذكرها، فتأمل.

قوله: سعيد بن المسيب:

عن تعليقات الخلاصة للشيخ البهائي: «بفتح الياء المثناة المشددة التحتانية، هذا هو المشهور، لكن قال بعض أصحاب التواريخ كابن خلكان في كتاب وفيات الأعيان (إنه كان يقول مسيب بكسر الياء، وكان يقول: سيب الله من يسيب أبي) انتهىٰ[٢] ولد لسنتين من خلافة عمر، وقيل لأربع» انتهىٰ[٣].

⇐ وذلك (ص ٢٠٤ رقم ٢٤) ولم يرد فيه ذكر لسعيد الأعرج في النسخ التي بأيدينا، ولكن ذكره في الفهرست: ص ١٠٣، بعنوان (سعيد بن الأعرج) وذلك لا يوجب التعدد كما هو ظاهر، فلاحظ.

١ ـ ذكر ذلك المصنف في الهامش، فراجعه: ص ١٥٢ من النقد.

٢ ـ راجع: وفيات الأعيان ـ باب السين ـ في ترجمة سعيد بن المسيب.

٣ ـ أنظر: تعليقات الخلاصة للشيخ البهائي التي لا تزال مخطوطة، وقد اختلف أرباب المعاجم في سنة وفاته، وكانت بالمدينة فقيل إنه توفي سنة ٩٤ هـ في خلافة الوليد وهو ابن خمس وسبعين سنة، وهي رواية الواقدي علىٰ ما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، ثم قال: «وقال

⇐

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في القاسم بن محمد بن أبي بكر توثيقه، ومر مدحه في ترجمة سعيد بن جبير.

قوله: سعيد بن معتوق:

بخط المجلسي رحمه الله: «أقول: ذكر إبراهيم بن محمد الثقفي في كتاب الغارات أخباراً تدل علىٰ ذمه وبغضه لأمير المؤمنين عليه السلام وفيه دلالة علىٰ وجود سعيد بن معتوق».

سعيد بن هبة الله الراوندي:

تقدم في ترجمة سعد بن هبة الله.

* * *

⇐ أبو نعيم مات سنة ٩٣ هـ» وقيل غير ذلك.

وقد ترجم لسعيد ـ هذا ـ في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وأكثروا الكلام فيه، ورويت روايات عديدة متعارضة في مدحه وذمه، وذمه بعضهم ذماً عظيماً، ومما جاء في مدحه ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١١٠ بسنده «قال أخبرني أبو مروان عن أبي جعفر، قال: سمعت علي بن الحسين صلوات الله عليهما يقول: سعيد بن المسيب أعلم الناس بما تقدمه من الآثار، وأفهمهم في زمانه» وذكر روايات أخرىٰ في مدحه.

وذكر ابن خلكان في ترجمته من (وفيات الأعيان) أنه «كان سعيد المذكور سيد التابعين من الطراز الأول جمع بين الحديث والفقه والزهد والعبادة والورع» ثم قال: «وأكثر روايته المسند عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته، وسئل الزهري ومكحول من أفقه من أدركتما؟ فقالا: سعيد بن المسيب، وروي عنه أنه قال: حججت أربعين حجة».

باب سفيان

قوله: سفيان بن أبي ليلىٰ:

عد فيما رويناه في ترجمة المقداد من الحواريين، وهذه الرواية التي نقلها المصنف رحمه الله في خطابه للحسن عليه السلام رواها ابن أبي الحديد في شرح النهج(١).

قوله: سفيان الثوري:

ذكر الكشي فيه أحاديث كثيرة لم يذكرها المصنف ولا أشار إليها كما هو عادته(٢).

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: دخل سفيان الثوري علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فرأىٰ عليه ثياباً بيضاً كأنها غرقىء البيض(٣) فقال له: إن هذا اللباس ليس من لباسك، فقال له: إسمع مني وع ما أقول

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ٤ ، ص ٦ وص ١٦، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، والرواية تختلف مع ما وراه المصنف عن رجال الكشي: ص ١٠٣ في بعض الفقرات، فراجعها.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٦ برقم ٢٥٧.

٣ ـ قال الجوهري في صحاح اللغة بمادة (غرقأ) في فصل الغين المعجمة: «الغرقىء ـ كزبرج ـ: ⇐

لك فإنه خير لك عاجلاً وآجلاً، إن أنت مت على السنة والحق ولم تمت على بدعة، أخبرك أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان في زمان مقفر جدب[١] فأما إذا أقبلت الدنيا فأحق أهلها بها أبرارها لا فجارها، ومؤمنوها لا منافقوها، ومسلموها لا كفارها، فما أنكرت يا ثوري؟ فوالله إنني لمع ما ترى ما أتى علي ـ مذ عقلت ـ صباح ولا مساء ولله علي في مالي حق أمرني أن أضعه موضعاً إلّا وضعته»[٢].

وفيه وفي آخر من الروضة «علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي رفعه قال: مر سفيان الثوري في المسجد الحرام فرأى أبا عبد الله عليه السلام وعليه ثياب كثيرة القيمة حسان، فقال: والله لآتينه ولأوبخنه فدنا منه[٣]. وسيجيء إن شاء تعالى في يحيى بن عباد أن الصادق عليه السلام اتقاه.

قوله: سفيان بن عيينة:

قال الخليل: «بضم المهملة وفتح الخاتمة وسكون الخاتمة الثانية والنون».

⟸ قشر البيض الذي تحت القيض. قال الفراء: همزته زائدة لأنه من الغرق»، وقال بمادة (القيض) في فصل الضاد المعجمة القيض ما تفلق من قشور البيض الأعلى».

١ ـ القفر: خلو الأرض من الماء، والجدب: انقطاع المطر ويبس الأرض قاله المحدث الفيض في الوافي، في شرح الحديث المذكور.

٢ ـ راجع: الكافي: ج ٥، ص ٦٥ كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام واحتجاجهم عليه فيما ينهون الناس عنه من طلب الرزق، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

٣ ـ لم أجد هذا الحديث في روضة الكافي، وإنما ذكره في نفس الكافي: ج ٦، ص ٤٤٢ في كتاب الزي والتجمل، باب اللباس، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ، ورواه عنه المجلسي في البحار: ج ٤٧، ص ٣٦٠ في تاريخ الإمام جعفر الصادق عليه السلام باب أحوال أصحابه، طبع طهران سنة ١٣٨٥ هـ.

وقال الصالح: «بالعين المهملة والنون بعد الياءين المثناتين من تحت مجهول الحال ولبس من أصحابنا»[١].

* * *

باب سفينة

قوله: سفينة أبو ريحانة:

في الكافي: «الحسين بن محمد، عن أبي كريب وأبي سعيد الأشج عن عبد الله بن إدريس، عن أبيه إدريس بن عبد الله الأودي، قال: لما قتل الحسين عليه السلام أراد القوم أن يوطئوه الخيل، فقالت فضة لزينب: يا سيدتي إن سفينة[٢] كسر به في البحر فخرج إلىٰ جزيرة فإذا هو بأسد، فقال: يا أبا الحارث أنا مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله فهمهم بين يديه حتىٰ وقفه علىٰ الطريق، والأسد رابض في ناحية، فدعيني أمضي إليه وأعلمه ما هم صانعون غداً، قال: فمضت إليه وقالت: يا أبا الحارث فرفع رأسه، قالت: أتدري ما يريدون أن يعملوا غداً بأبي عبد الله عليه السلام يريدون أن يوطئوا الخيل ظهره قال: فمشىٰ حتىٰ وضع يده علىٰ جسد الحسين عليه السلام» الحديث[٣].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١١٩.

٢ ـ في ربيع الشيعة، والإعلام: سفينة واسمه رباح اشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله فأعتقه. (منه رحمه الله).

٣ ـ راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٦٥، كتاب الحجة، باب مولد الحسين بن علي عليهما السلام، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨١ هـ، وتكملة الحديث في الكافي: «فأقبلت الخيل فلما نظروا ⟸

⇐ إليه قال لهم عمر بن سعد ـ لعنه الله ـ فتنة لا تثيروها، انصرفوا فانصرفوا».

وذكر هذا الحديث المجلسي الثاني عن الكافي في شرحه (مرآة العقول): ج ١ ، ص ٣٩٤، طبع إيران، وقال في أول الحديث: «مجهول» ثم ذكر ما أورده السيد علي بن طاووس في كتابه (الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف) من أن الفوارس العشرة أوطئوا ظهر الحسين عليه السلام وافتخروا بذلك عند عبيد الله بن زياد ـ لعنه الله ـ فأعطاهم جائزة قليلة، ثم ذكر ما فعل المختار بن أبي عبيدة بهم لما ظفر بهم من أنه أمر بشد أيديهم وأرجلهم بسكك الحديد وأوطئوا الخيل ظهورهم، وهذا هو الذي ذكره أكثر أرباب المقاتل، ولكن المجلسي بعد ذكره للحديث الذي ذكره الكليني في الكافي قال: «المعتمد ما رواه الكليني رحمه الله ثم قال: ويمكن أن يكون ما رواه السيد ابن طاووس ادعاء من الملاعين ذلك لإخفاء هذه المعجزة، وكأنه لذلك قلل ولد الزنا ـ أي ابن زياد ـ جائزتهم لعلمه بكذبهم وما فعله المختار لادعائهم ذلك وإن كان باطلاً، وإن كان ما فعلوه به عليه السلام قبل ذلك أفحش وأفضع منه».

ونرىٰ المجلسي ينقل الحديث بنصه في البحار: ج ٤٥ ، ص ١٦٩ في باب الوقائع المتأخرة عن قتله عليه السلام، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ، ولم يتعرض لصحته أو عدم صحته.

وإنا نستغرب ما ذكره المجلسي في مرآة العقول من قوله: «المعتمد ما رواه الكليني» وتوجيهاته الأخرىٰ، مع أن الكليني ذكر في أول الحديث أنه مجهول ولا ريب في ضعف هذا الحديث لأنه مخالف لضرورة التاريخ من جهات شتىٰ فقد ذكر القصة أكثر المؤرخين، منهم الطبري في حوادث سنة ٦١ هـ من تاريخه ومثله ابن الأثير في التاريخ الكامل، ومروج الذهب: ج ٢ ، ص ٩١، وخطط المقريزي: ج ٢ ، ص ٢٨٨، والبداية والنهاية لابن كثير الشامي: ج ٨ ، ص ١٨٩، وتاريخ الخميس: ج ٢ ، ص ٣٣٣، والإرشاد للشيخ المفيد في أحوال الحسين عليه السلام وما جرىٰ بعد قتله، وإعلام الورىٰ للطبرسي في أحواله عليه السلام، وروضة الواعظين للفتال: ص ١٦٢، ومناقب ابن شهراشوب في أحواله عليه السلام، ومثير الأحزان لابن نما الحلي: ص ٤١، والملهوف للسيد ابن طاووس، ومقتل الخوارزمي: ج ٢ ، ص ٣٩، والبيروني في الآثار الباقية: ص ٣٢٩ طبع ليدن، وكتاب التعجب للكراجكي الملحق بكنز الفوائد: ⇐

باب سلار

قوله: سلار بن عبد العزيز:

قال المصنف ﵀ ـ تعليقاً علىٰ قوله: كتاب الرد علىٰ أبي الحسين البصري في نقض الشافي ـ قال: «هو كتاب معروف، وسبب تصنيفه أن القاضي عبد الجبار صنف كتاباً في إبطال مذهب الشيعة وسماه: الكافي، ثم صنف السيد المرتضىٰ﵀ كتاباً سماه: الشافي في نقض الكافي، ثم صنف أبو الحسين البصري كتاباً في نقض الشافي فرده سلار» انتهىٰ[1].

⇐ ص ٤٦، وغيرهم كثير، أفلا تقف أقوال هؤلاء المؤرخين أمام المجلسي ﵀ حتىٰ ينكر هذه الواقعة المخزية، فاحكم وانصف.

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف ﵀ في تعليقته المذكورة: ص ١٥٦ من النقد، وقد ترجم لسلار ـ هذا ـ في أكثر المعاجم الرجالية، وممن ترجم له ـ من العامة ـ السيوطي في بغية الوعاة: ص ٢٥٩ فقال: «سلار ـ بالتشديد وبالراء ـ ابن عبد العزيز، أبو يعلىٰ النحوي صاحب المرتضىٰ أبي القاسم الموسوي، قال الصفدي: قرأ عليه أبو الكرم المبارك بن فاخر النحوي، ومات في صفر سنة ٤٤٨ هـ».

ونقل الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء عن كتاب تذكرة الأولياء في تراجم العلماء والصلحاء والأكابر والمشاهير المدفونين في تبريز ونواحيها، للمولىٰ حشري الأديب الشاعر الصوفي التبريزي، المطبوع بتبريز سنة ١٣٠٣ هـ، أن سلاراً مدفون في قرية خسروشاه من قرىٰ تبريز علىٰ رأس مرحلة منه بقدر ستة فراسخ.

⇐

والمعروف أن كتاب عبد الجبار اسمه المغني[١].

وفي إجازة السماهيجي: «الشيخ سلار فقيه ثقة عين» ثم ذكر الكتب التي ذكرها المصنف رحمه الله[٢].

باب سلمان

قوله: سلمان الفارسي:

الأخبار الدالة علىٰ علو شأنه أكثر من أن تحصىٰ، واتفق أهل الإسلام علىٰ ذلك، واشتهر ذلك اشتهار الشمس، وعد في حواري أمير المؤمنين عليه السلام وقد ذكرناها في ترجمة المقداد.

⟸ وقد ترجم لسلار أيضاً ابن شهراشوب المازندراني في كتابه معالم العلماء، في باب الكنىٰ بعنوان «أبو يعلىٰ سلار بن عبد العزيز»، وصاحب أمل الآمل، في القسم الثاني، وصاحب لؤلؤة البحرين: ص ٣٢٩، والعلامة الحلي في خلاصة الأقوال، في القسم الأول: ص ٨٦ برقم ١٠، بعنوان (سلار بن عبد العزيز الديلمي أبو يعلىٰ)، وراجع أيضاً: روضات الجنات للخوانساري، وخاتمة مستدرك الوسائل للمحدث النوري: ج ٣، ص ٤٩٦، وغيرها من المعاجم الرجالية.

١ ـ في بعض المعاجم الرجالية أن اسمه الكافي، ويؤيده أن ذلك مقتضىٰ السجع بين اللفظين الشافي والكافي.

٢ ـ راجع: إجازة السيد عبد الله السماهيجي البحراني المتوفىٰ سنة ١١٣٥ هـ للشيخ ناصر الجارودي المؤرخة عصر يوم الاثنين ٢٣ شهر صفر سنة ١١٢٨ هـ وهي مخطوطة.

وفي رواية: إنه من الذين شارطهم علي عليه السلام على الجنة لا على ذهب ولا فضة ـ وسنذكرها في حرف الشين في الشرطاء ـ حتىٰ بلغ أنه نادىٰ الموتىٰ فأجابه منهم مجيب، وشرح له حاله، وعد في الأركان، وقد بينا معناها في ترجمة حذيفة.

وذهب محي الدين إلىٰ أنه معصوم، مستنداً إلىٰ قوله صلى الله عليه وآله: سلمان منا أهل البيت، ولم أجد من ذهب إلىٰ ذلك غيره.

وفي البحار: «وقد سئل علي عليه السلام عنه فقال عليه السلام: من لكم بمثل لقمان الحكيم، وذلك امرؤ منا وإلينا أهل البيت، أدرك العلم الأول، وأدرك العلم الآخر، وقرأ الكتاب الأول وقرأ الكتاب الآخر، بحر لا ينزف»[1].

وفي الكافي عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «ثم من قد علمتم بعده في فضله وزهده سلمان رضي الله عنه كان إذا أخذ عطاءه رفع منه قوته لسنته حتىٰ يحضر عطاؤه من قابل، فقيل له: يا أبا عبد الله أنت في زهدك تصنع هذا وأنت لا تدري لعلك تموت اليوم أو غداً، فكان جوابه أن قال: ما لكم لا ترجون لي البقاء كما خفتم علي الفناء، أما علمتم يا جهلة أن النفس قد تلتاث[2] علىٰ صاحبها إذا لم يكن لها من العيش ما

---

١ ـ ذكره صاحب البحار في المجلد الثامن: ص ٧٢٥ طبع كمباني إيران سنة ١٣٠٤ في باب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق عن كتاب الغارات للشيخ الثقة الجليل إبراهيم بن محمد الثقفي مرسلاً عن أبي عمرو الكندي حين سأل علياً عليه السلام وجماعة معه ذات يوم عن أصحابه عليه السلام فقالوا له: «... فحدثنا عن سلمان الفارسي، فقال عليه السلام الخ»، وذكر مثله أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب: ج ٢، ص ٥٦ بهامش الإصابة، طبع مصر سنة ١٣٢٨ هـ.

٢ ـ تلتاث: أي تبطيء وتحتبس عن الطاعات وتسترخي وتستضعف.

يعتمد عليه، فإذا أحرزت معيشتها اطمأنت»[١].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٦٨، كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية علىٰ أبي عبد الله عليه السلام واحتجاجهم عليه، الحديث الأول طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

وأبو عبد الله سلمان المحمدي ابن الإسلام هو أول الأركان الأربعة، ثم أبو ذر الغفاري، ثم عمار بن ياسر، ثم المقداد بن الأسود الكندي، علىٰ ما جاء في أقوال المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية، وإن شخصية سلمان الفارسي وعلو شأنه وعظم منزلته وجلالة قدره ووفور علمه ثم تقواه وزهده، ذلك كله أشهر من أن يحتاج إلىٰ بيان وإقامة برهان، فلقد اعترف به المؤالف والمخالف، ويكفي في علو شأنه وسمو مقامه قول النبي صلى الله عليه وآله في حقه: «سلمان منا أهل البيت».

وترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٤، ص ١٣٧ طبع حيدر آباد دكن، قال: «سلمان الخير، أبو عبد الله، ابن الإسلام، أصله من إصبهان، وقيل: من رامهرمز، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وآله المدينة، وأول مشاهده الخندق، قاله ابن سعد، روىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله وروىٰ عنه أنس، وابن عجرة، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري وأبو الطفيل، وأم الدرداء الصغرىٰ، وأبو عثمان النهدي، وزاذان أبو عمر، وسعيد بن وهب الهمداني، وطارق بن شهاب، وعبد الله بن وديعة، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وشهر بن حوشب ـ وفي سماعه منه نظر ـ وجماعة... وكان أدرك وصي عيسىٰ ابن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فيما قيل، وعاش مائتين وخمسين سنة أو أكثر، ورويت قصة إسلامه من وجوه كثيرة، وقال أبو ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه رفعه: «إن الله يحب من أصحابي أربعة» فذكره فيهم، وقال سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال: أوخي بين سلمان وأبي الدرداء.

قال الواحدي وغير واحد مات بالمدائن في خلافة عثمان، وقال أبو عبيد وغيره: مات سنة ٣٦ هـ، وقال خليفة في موضع آخر: مات سنة ٣٧ هـ، وقيل: مات سنة ٣٣ هـ، وهو أشبه».

وذكر مثله ابن حجر في الإصابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، وابن الأثير الجزري في أسد الغابة، مع زيادة في الترجمة.

ومما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب قوله: «وقد روي من وجوه: أن رسول الله اشتراه علىٰ

⇐

باب سلمة

سلمة بفتح المهملة واللام المفتوحتين، قاله الخليل[1].

⇐ العتق... وذكر معمر عن رجل من أصحابه، قال: دخل قوم علىٰ سلمان ـ وهو أمير علىٰ المدائن ـ وهو يعمل الخوص، فقيل له: تعمل هذا وأنت أمير يجري عليك الرزق؟ فقال: إني أحب أن آكل من عمل يدي، وذكر أنه تعلم عمل الخوص بالمدينة من الأنصار عند بعض مواليه».

ونقل ابن الأثير الجزري في أسد الغابة عن أبي نعيم أنه: «كان سلمان من المعمرين يقال: إنه أدرك عيسىٰ ابن مريم، وقرأ الكتابين، وكان له ثلاث بنات بنت بإصبهان، وزعم جماعة أنهم من ولدها، وابنتان بمصر، أخرجه الثلاثة».

والصحيح الذي نطقت به الأخبار الصحيحة أن سلمان توفي بالمدائن سنة ٣٤ هـ، وكان والياً بها من قبل الخليفة عمر بن الخطاب، وكانت ولايته له بأمر علي عليه السلام وحضر غسله ودفنه الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد كتبت في حياة سلمان رسائل عديدة، منها مطبوع، ومنها مخطوط وأبسط كتاب ألف في حياته (نفس الرحمن في فضائل سلمان) للعلامة المحدث الميرزا حسين النوري المتوفىٰ سنة ١٣١٢ هـ، طبع بطهران سنة ١٢٨٥ هـ.

ولسلمان ـ اليوم ـ قبر مشيد في المدائن، خارج بغداد، غاية في العظمة يزوره الزائرون ويتبركون به، ويقصده السائحون من الأقطار الإسلامية وغيرها، وحوله دور مشيدة وتعد البلدة ـ اليوم ـ ناحية من أمهات نواحي بغداد.

١ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل القزويني (مخطوط).

قوله: سلمة بن الخطاب:

في المجمع: «هو ضعيف»[١].

سلمة بن عبد الله:

أبي سلمة، أمه أم سلمة زوجة النبي ﷺ سيجيء ذكره في كلام المصنف عند ترجمة أخيه محمد بن أبي سلمة إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

باب سليم

مصغراً كما ضبطه الخليل والصالح[٢].

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ أحمد المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني، وشرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٦٣ ، باب استعمال العلم، وص ٣٧٣ كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث.

قوله: سليم بن قيس الهلالي:

قد نسب إليه النجاشي، والكشي والشيخ في الفهرست كتاباً[١]. وطعن فيه ابن الغضائري ونسبه إلىٰ الوضع، مستنداً إلىٰ علامات ذكر منها علامتين:

إحداهما: وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته[٢].

وثانيهما: أنه ذكر فيه أن الأئمة ثلاثة عشر.

والظاهر أنه ليس فيه مما ينكر غيرهما وإلّا لذكره، ولما سنذكره من شهادة من ظفر به بصحته وأجابوه بوجوه:

أحدها: ما ذكره المصنف في تعاليق الكتاب قال: «قال بعض الأفاضل: رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته وأن الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله صلى الله عليه وآله مع الأئمة

---

١ ـ راجع: أول رجال النجاشي: ص ٦، ورجال الكشي: ص ٩٦، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ١٠٧ برقم ٣٤٨، وقد طبع كتاب سليم ـ هذا ـ في النجف الأشرف، وفي بيروت، راجع مقدمة النسخة النجفية لبعض الأفاضل المحققين وقد أثبت فيها نسبة الكتاب إلىٰ سليم من طرق الفريقين ودفع الشبهات حوله من المنكرين لنسبة الكتاب إليه بدعوىٰ الوضع كما يقول ابن الغضائري فراجعها فإنها تغنيك.

٢ ـ استناد وضع الكتاب إلىٰ وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته من جهة أن محمد بن أبي بكر ولد في حجة الوداع وكان عمره عند موت أبيه دون الثلاث سنين لأن من حجة الوداع إلىٰ وفاة النبي صلى الله عليه وآله عدة أشهر وزمان خلافة أبي بكر سنتان وأربعة أشهر أو ستة أشهر، فيكون المجموع دون الثلاث سنين، فكيف يعقل أنه وعظ أباه عند موته، راجع كلام ابن الغضائري في مجمع الرجال للقهبائي: ج ٣، ص ١٥٦.

الاثني عشر، ولا محذور في أحد هذين. انتهىٰ[1]، وإني لم أجد في جميع ما وصل إلي من نسخ هذا الكتاب إلّا كما نقل هذا الفاضل، والصدق مبين في وجه أحاديث هذا الكتاب من أوله إلىٰ آخره، فكان ما نقل ابن الغضائري محمول علىٰ الاشتباه» انتهىٰ كلام المصنف رحمه الله[2].

---

١ ـ يعني: انتهىٰ كلام بعض الأفاضل، وقد ذكر الشيخ عناية الله القهبائي في مجمع الرجال بهامش ترجمة سليم بن قيس الهلالي التي نقلها عن الكشي: ج ٣، ص ١٥٥ طبع إصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، أن هذا الفاضل هو الشهيد الثاني رحمه الله فقال ـ بعد كلام له ـ: «وقال الشهيد الثاني رحمه الله أما الذي رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته حيث قال عمر: إن بايعوا أصلع بني هاشم لحملهم علىٰ المحجة البيضاء، هو أقومهم علىٰ كتاب الله وسنة نبيه، فقال ابنه: فما يمنعك أن تستخلفه؟... الخ. وأن الأئمة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الاثنا عشر عليهم السلام ولا محذور في أحد هذين...».

ولا يخفىٰ أن عبد الله بن عمر وإن كان مذكوراً في كتاب سليم وأنه وعظ أباه عند موته إلّا أن وعظ محمد بن أبي بكر أباه مذكور أيضاً في أواخر كتاب سليم في مواضع عديدة بفواصل قليلة فراجعها.

وأما كون الأئمة ثلاثة عشر فلم يوجد في كتاب سليم بل في مواضع عديدة منه أنهم اثنا عشر، وأحد عشر من ولد علي عليه السلام، وأما تفسير بعض الأحاديث فيه بأنهم ثلاثة عشر فهو اشتباه كما لا يخفىٰ لمن تدبرها.

وتبقىٰ مشكلة وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته وهو صغير دون ثلاث سنين غير منحلة، وما ذكره الوحيد البهبهاني رحمه الله في تعليقته علىٰ منهج المقال للاسترابادي في ترجمة سليم بن قيس نقلاً عن جده المجلسي الأول من أنه لا يستبعد ذلك بأن يكون بتعليم أمه أسماء بنت عميس، فإنه لا يحل المشكلة ولذا أعقب الوحيد كلام جده بقوله: «تأمل فيه».

٢ ـ وقد ذكر هذا الكلام المصنف (صاحب النقد) في تعليقته علىٰ ترجمة سليم بن قيس الهلالي: ص ١٥٩ فراجعه.

الثاني: ما أجاب التقي المجلسي رحمه الله من دفع ما استند إليه، قال: روىٰ النعماني في كتاب الغيبة أحاديث كثيرة في أن الأئمة اثنا عشر إماماً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من كتاب سليم بن قيس الهلالي، ثم ذكر: «أن كتابه أصل من الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والمقداد، وأبي ذر، وسلمان الفارسي، ومن جرىٰ مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع إليها الشيعة ويعول عليها، وإنما أوردنا بعض ما اشتمل عليه الكتاب» انتهىٰ[1].

وأنت خبير بأن ابن الغضائري لم يكن له معرفة بفحول أصحابنا وبجرحهم، وكفىٰ باعتماد الصدوقين الكليني والصدوق ابن بابويه عليه[2] ولا

---

١ ـ يعني: انتهىٰ ما ذكره النعماني في كتابه الغيبة: ص ٤٧ طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ.

٢ ـ فإن في الكافي للكليني والخصال للصدوق أسناداً متعددة صحيحة معتبرة والظاهر منهما أن روايتهما عن سليم من كتابه، وإسنادهما إليه إلىٰ ما رواه فيه لأنه الراجح، مضافاً إلىٰ أن روايتهما عنه في حديث واحد تارة عن ابن أذينة عن أبان عنه، وتارة عن حماد بن عيسىٰ عن إبراهيم بن عمر عن أبان عنه، فتدبر، والظاهر من روايتهما صحة نسخة كتابه الذي كان عندهما كما يظهر من الكشي والنجاشي والفهرست أيضاً، بل ربما يظهر منهم صحة نفس كتابه، سيما من الكافي، فتأمل (هكذا قال الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقته علىٰ منهج المقال للاسترابادي عند ترجمته لسليم بن قيس، فراجعه).

وراجع أيضاً رواية حماد بن عيسىٰ عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي في أصول الكافي للكليني في كتاب فضل العلم باب استعمال العلم، الحديث الأول: ج ١، ص ٤٤، وروايته أيضاً في باب المستأكل بعلمه والمباهي به: ص ٤٦، الحديث الأول، عن حماد بن عيسىٰ عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، ⟸

يعتمد في قبالهم علىٰ قوله[١] مع أن أصحاب الرجال لم يذكروه بخير ولا مدحوه فكيف بالتوثيق، وهذا الأصل عندي ومتنه دليل صحته» انتهىٰ كلام التقي.

وفيه نظر يظهر من ترجمة أحمد ابن الغضائري[٢] وقد وقفت علىٰ كتاب النعماني في الغيبة، وقد نقل الأخبار الواردة في عدد الأئمة عليهم السلام وقد أحببت نقلها ليتبين اشتباه ابن الغضائري ومنشأ اشتباهه قال:

«ومن كتاب سليم بن قيس الهلالي ـ ثم ساق السند إلىٰ أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي ـ إلىٰ أن قال ـ: قال علي عليه السلام قال ـ أي رسول الله صلى الله عليه وآله ـ: أيها الناس إن الله مولاي وأنا مولىٰ المؤمنين، وأنا أولىٰ بهم من أنفسهم، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، والىٰ الله من والاه، وعادىٰ من عاداه، فقال: علي أخي، ووصيي، ووزيري، ووارثي، وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن من بعدي، وأحد عشر إماماً من ولدي، أولهم ابني الحسن ثم ابني الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين واحداً بعد واحد، ثم قال ـ بعد كلام طويل ـ فقال علي عليه السلام:

⇐ ورواية إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس، ورواية ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس: ص ٥٢٩، في كتاب الحجة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام الحديث الرابع، ورواية حماد بن عيسىٰ عن إبراهيم بن عمر اليماني عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي: ج ٢ ، ص ٣٩١، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الكفر وشعبه، الحديث الأول.

وراجع أيضاً: في الخصال للصدوق ابن بابويه رواية محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي: ج ٢ ، ص ٢٢٦ أبواب الاثني عشر.

١ ـ يعني: علىٰ قول ابن الغضائري.

٢ ـ يعني: فيما ذكر التقي المجلسي بقوله: إن أصحاب الرجال لم يذكروا ابن الغضائري بخير ولا مدحوه، نظر يظهر من ترجمة أحمد بن الحسين ابن الغضائري: ص ٢١٢ من هذا الكتاب.

أتعلمون أن الله عزوجل أنزل في سورة الحج: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم**﴾ الآية ـ إلىٰ أن قال ـ: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: عنىٰ الله بذلك ثلاثة عشر إنساناً أنا وأخي علياً وأحد عشر من ولده» الحديث[١].

ولا يبعد أن تكون هذه العبارة مما شبهت ابن الغضائري عليه النقل المذكور، وأنت خبير بمعناها.

ثم ساق[٢] سند خبر آخر إلىٰ أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس الهلالي «قال[٣]: لما أقبلنا من صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام نزل قرب دير نصراني... فسلم عليه ثم قال: إني من حواري عيسىٰ ابن مريم، وكان أفضل حواري عيسىٰ الاثني عشر، وأحبهم إليه، وآثرهم عنده، وإن عيسىٰ أوصىٰ إليه ودفع إليه كتبه وعلمه وحكمته، فلم يزل أهل هذا البيت علىٰ دينه متمسكين بملته لم يكفروا، ولم يرتدوا، ولم يغيروا، وتلك الكتب عندي إملاء عيسىٰ ابن مريم، وخط أبينا بيده، فيها كل شيء يفعل الناس من بعده واسم كل ملك ملك، وأن الله تعالىٰ يبعث رجلاً من العرب، من إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، من أرض يقال لها تهامة، من قرية يقال لها مكة، يقال له: أحمد، له اثنا عشر اسماً، وذكر مبعثه، ومولده، ومهاجرته، ومن يقاتله، ومن ينصره، ومن يعاديه وما يعيش، وما تلقىٰ أمته بعده الهلاك، وينزل عيسىٰ ابن مريم من السماء، وفي ذلك الكتاب ثلاثة عشر رجلاً من ولد إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، من خير خلق الله» الحديث[٤].

---

١ ـ راجع: كتاب الغيبة: ص ٣٢ ـ ٣٣.

٢ ـ يعني: النعماني في كتاب الغيبة.

٣ ـ يعني: قال سليم بن قيس الهلالي.

٤ ـ راجع: ص ٣٥ من المصدر المذكور.

ورواه الديلمي في إرشاده عن كتاب سليم أيضاً[١]، وهذا الحديث مما يدل على اشتباه ابن الغضائري، وهي واضحة كما ترى.

ثم نقل[٢] عن الكتاب المذكور أخباراً في أن الأئمة اثنا عشر مشتمل منها على ذكر أسمائهم عليهم السلام فبعد هذا لم يبق إشكال في بطلان ما طعن ابن الغضائري.

ونزيدك ما نقله النعماني من الإجماع على الاعتماد عليه، حيث قال ـ بعد ما نقل الأخبار المذكورة في آخر الباب ـ «وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصله من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها[٣] لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسلمان، والمقداد، وأبي ذر، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها، وإنما أوردنا بعض ما اشتمل عليه من وصف رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الاثني عشر عليهم السلام ودلالته عليهم، وتكرير ذكر عدتهم، وقوله: إن الأئمة من ولد الحسين عليه السلام تسعة تاسعهم قائمهم، ظاهرهم وباطنهم أفضلهم»[٤].

ونقل الديلمي أيضاً في إرشاده ما يعضده قال فيه: «قال عليه السلام: يا سليم إني

---

١ ـ راجع: إرشاد الديلمي: ج ٢، ص ٩٣ ـ ٩٤ طبع النجف الأشرف المطبعة الحيدرية.

٢ ـ يعني: النعماني في كتاب الغيبة.

٣ ـ وقد نقل عن القاضي بدر الدين السبكي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ، أنه قال في كتابه محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، ما هذا نصه: «إن أول كتاب صنف للشيعة هو كتاب سليم بن قيس الهلالي».

٤ ـ راجع: ص ٤٧ من كتاب الغيبة للنعماني.

وأوصيائي أحد عشر رجلاً من ولدي أئمة هدىٰ، مهديون محدثون، فقلت: يا أمير المؤمنين ومن هم؟ قال: ابني الحسن والحسين ثم ابني هذا، وأخذ بيد علي بن الحسين عليه السلام وهو رضيع ثم قال: ثمانية من ولده، واحداً بعد واحد، وهم الذين أقسم الله تبارك وتعالىٰ بهم فقال: ﴿**ووالد وما ولد**﴾ يعني هؤلاء الأحد عشر[١].

وفي الوسائل: «وما وصل إلينا من نسخه ليس فيها شيء فاسد ولا شيء مما استدل به علىٰ الوضع، ولعل الموضوع الفاسد غيره، ولذلك لم يشتهر ولم يصل إلينا»[٢] ثم نقل كلام النعماني الذي نقلناه من نفي الخلاف فيه.

هذا، والعجب من الشيخ المفيد رحمه الله حيث وافق ابن الغضائري في ذلك، قال ـ في شرح اعتقادات ابن بابويه ـ: «وأما ما تعلق به أبو جعفر رحمه الله من حديث سليم الذي رجع فيه إلىٰ الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياش، فالمعنىٰ فيه صحيح، غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل علىٰ أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا

---

١ ـ راجع: إرشاد الديلمي: ج ٢، ص ١٩٢ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: الفائدة الثانية عشرة من فوائد الوسائل في آخره، وصدر عبارته هذا نصه: «وقد تقدم في القضاء ما يدل علىٰ عرض كتابه علىٰ علي بن الحسين عليه السلام وما وصل إلينا» الخ، وذكر أيضاً في الفائدة الرابعة منه ما هذا نصه: «الفائدة الرابعة في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامت القرائن علىٰ ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب، كوجودها بخط أكابر العلماء، وتكرر ذكرها في مصنفاتهم، وشهادتهم بنسبتها، وموافقة مضامينها لروايات الكتب المتواترة أو نقلها بخبر واحد محفوف بالقرينة، وغير ذلك، وهي كتاب الكافي ـ إلىٰ أن قال ـ وكتاب سليم بن قيس الهلالي....».

يعول علىٰ جملته، والتقليد لروايته» انتهىٰ[١].

وهذا الكلام ساقط بعدما ذكرنا وما نذكر فيما بعد.

وفي البحار ـ بعد ذكر إسناد الكتاب إلىٰ سليم ـ قال: «قال الشيخ أبو جعفر: وأخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، قال: أخبرنا أبو محمد هارون بن موسىٰ بن أحمد التلعكبري، قال: أخبرنا علي بن همام بن سهيل، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة[٢] عن أبان بن أبي عياش[٣] عن سليم بن قيس الهلالي، قال عمر بن أذينة:

---

١ ـ راجع: آخر شرح اعتقادات الصدوق ابن بابويه: ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، طبع إيران (تبريز) سنة ١٣٦٤ هـ.

٢ ـ عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة، ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٨٤، والنجاشي في رجاله: ص ٢١٨، وأورد نسبه هكذا: «عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة بن الحارث بن خالد بن عايذ بن سعد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن نهثة بن جذيمة بن الدئل بن شن بن أقصىٰ بن عبد القيس بن أقصىٰ بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان» ثم قال: «شيخ أصحابنا البصريين ووجههم، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام مكاتبة له كتاب الفرائض» ثم ذكر طريقه إلىٰ روايته عن مصنفه.

وترجم له أيضاً العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ١١٩، برقم ٢، فقال: «عمر بن محمد بن أذينة بضم الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون الياء المنقطة تحتها نقطتين وفتح النون» ثم ذكر ما أورده النجاشي، ثم قال: «وكان ثقة صحيحاً»، كما وثقه الشيخ في الفهرست، وفي كتاب رجاله في باب أصحاب الكاظم عليه السلام، وذكره ابن شهراشوب في معالم العلماء ووثقه، وعده من أصحاب موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

٣ ـ أبان بن أبي عياش فيروز، يكنىٰ أبا إسماعيل، مولىٰ عبد القيس البصري عده الشيخ الطوسي

⇐

دعاني ابن أبي عياش، فقال لي: رأيت البارحة رؤيا إني لخليق أن أموت سريعاً إني رأيتك الغداة ففرحت بك، إني رأيت الليلة سليم بن قيس الهلالي فقال لي: يا أبان إنك ميت في أيامك هذه، فاتق الله في وديعتي ولا تضيعها، وف لي بما ضمنت من كتمانك، ولا تضعها إلّا عند رجل من شيعة علي ـ صلوات الله عليه ـ له دين وحسب، فلما بصرت بك الغداة فرحت برؤيتك، وذكرت رؤيا سليم بن قيس.

لما قدم الحجاج العراق سأل عن سليم بن قيس فهرب منه فوقع إلينا

⇐ في رجاله من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام مصرحاً باسمه وبلدته، ووصفه بأنه تابعي، وقد ضعفه جمع، منهم الشيخ في رجاله والعلامة في القسم الثاني من الخلاصة وزاد «إنه روىٰ عن أنس بن مالك وروىٰ عن علي بن الحسين عليه السلام لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، هكذا قاله ابن الغضائري، وقال السيد علي بن أحمد العقيقي في كتاب الرجال: أبان بن أبي عياش كان سبب تعريفه هذا الأمر سليم بن قيس حيث طلبه الحجاج ليقتله، حيث هو من أصحاب علي عليه السلام فهرب إلىٰ ناحية من أرض فارس ولجأ إلىٰ أبان بن أبي عياش فلما حضرته الوفاة قال لابن أبي عياش: إن لك علي حقاً وقد حضرني الموت يابن أخي إنه كان من الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كيت وكيت وأعطاه كتاباً، فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوىٰ أبان، وذكر أبان في حديثه قال: كان شيخاً متعبداً له نور ويعلوه» ثم قال العلامة: «والأقوىٰ عندي التوقف فيما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال قال: إنه ضعيف».

وذكر مثل ما ذكره العقيقي المذكور، ابن النديم في الفهرست في الفن الخامس من المقالة السادسة في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب، وزاد قوله: «وأول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره» ومراده أنه أول كتاب ظهر فيه أمر الشيعة، كما أشير إليه في الحديث بأنه أبجد الشيعة.

بالنوبندجان[1] متوارياً فنزل معنا في الدار، فلم أر رجلاً كان أشد اجتهاداً، ولا أطول بغضاً للشهوة منه، وأنا يومئذ ابن أربع عشرة سنة وقد قرأت القرآن، وكنت أسأله فيحدثني عن أهل بدر، فسمعت منه أحاديث كثيرة، عن عمر بن أبي سلمة ابن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وعن معاذ بن جبل، وعن سلمان الفارسي، وعن علي، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، والبراء بن عازب، ثم سلمنيها ولم يأخذ يميناً، فلم ألبث أن حضرته الوفاة فدعاني فخلا بي، وقال: يا أبان، قد جاورتك فلم أر منك إلّا ما أحب، وإن عندي كتباً سمعتها عن الثقات وكتبتها بيدي، فيها أحاديث لا أحب أن تظهر للناس، لأن الناس ينكرونها ويعظمونها، وهي حق أخذتها من أهل الحق والفقه والصدق، عن علي بن أبي طالب عليه السلام وسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وليس منها حديث أسمعه من أحدهم إلّا سألت عنه الآخر حتىٰ اجتمعوا عليه جميعاً، وأشياء بعد سمعتها من غيرهم من أهل الحق، وإني هممت حين مرضت أن أحرقها فتأثمت من ذلك وقطعت به، فإن جعلت لي عهد الله وميثاقه أن لا تخبر بها أحداً ما دمت حياً، ولا تحدث بشيء منها بعد موتي إلّا من تثق به من شيعة علي عليه السلام ممن له دين وحسب فضمنت

---

١ ـ قال صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ، في مراصد الاطلاع الذي هو مختصر معجم البلدان لياقوت الحموي: ج ٣، ص ١٣٩٣ طبع مصر سنة ١٣٧٤ هـ ما هذا لفظه: «نوبندجان: بالضم، ثم السكون وباء موحدة، ونون ساكنة، ودال مفتوحة، وجيم، وآخره نون: مدينة من أرض فارس، من كورة سابور، قريبة من شعب بوان الموصوف بالحسن والنزهة، بينها وبين أرجان ستة وعشرون فرسخاً، وبينها وبين شيراز قريب من ذلك».

وقال أيضاً في: ج ٢، ص ٦٨٠: «سابور مدينة بينها وبين شيراز خمسة وعشرون فرسخاً: كورة مشهورة مدينتها النوبندجان».

ذلك له فدفعها إلي وقرأها كلها علي فلم يلبث سليم أن هلك رحمه الله فنظرت فيها بعده، وقطعت بها، وأعظمتها، واستصعبتها لأن فيها هلاك جميع أمة محمد صلى الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار والتابعين غير علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيته وشيعته، فكان أول من لقيت بعد قدومي البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو يومئذ متوار من الحجاج، والحسن يومئذ من شيعة علي بن أبي طالب ـ صلوات الله عليه ـ من مفرطيهم نادم متلهف علىٰ ما فاته من نصرة علي عليه السلام والقتال معه يوم الجمل(١) فخلوت به في شرقي دار أبي خليفة الحجاج بن أبي عتاب،

١ ـ ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة: ج ١، ص ٣٦٨ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، ما هذا نصه: «ومما قيل عنه أنه يبغض علياً عليه السلام ويذمه: الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، روىٰ عنه حماد بن سلمة أنه قال: لو كان علي يأكل الحشف بالمدينة لكان خيراً له مما دخل فيه. ورووا عنه أنه كان من المخذلين عن نصرته، وروي عنه أن علياً عليه السلام رآه وهو يتوضا للصلاة ـ وكان ذا وسوسة فصب علىٰ أعضائه ماء كثيراً ـ فقال له: أرقت ماء كثيراً يا حسن، فقال: ما أراق أمير المؤمنين من دماء المسلمين أكثر، قال: أو ساءك ذلك؟ قال: نعم، قال: فلا زلت مسوء، قالوا: فما زال الحسن عابساً قاطباً مهموماً إلىٰ أن مات»

ثم قال ابن أبي الحديد:

«فأما أصحابنا فإنهم يدفعون ذلك عنه وينكرونه ويقولون: إنه كان من محبي علي بن أبي طالب عليه السلام والمعظمين له. وروىٰ عمر بن عبد البر المحدث في كتابه المعروف بالاستيعاب في معرفة الصحاب أن إنساناً سأل الحسن عن علي عليه السلام فقال: كان والله سهماً صائباً من مرامي الله علىٰ عدوه، ورباني هذه الأمة، وذا فضلها، وذا سابقتها، وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن بالنؤمة عن أمر الله، ولا بالملومة في دين الله، ولا بالسروقة لمال الله، أعطىٰ القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقة، ذلك علي بن أبي طالب، يا لكع.

وروىٰ الواقدي قال: سئل الحسن عن علي عليه السلام ـ وكان يظن به الانحراف عنه ولم يكن كما يظن ـ فقال: ما أقول فيمن جمع الخصال الأربع؟ إئتمانه علىٰ براءة، وما قال له في غزاة تبوك،

⇐

⟸ فلو كان غير النبوة شيء يفوته لاستثناه، وقول النبي ﷺ الثقلان كتاب الله وعترته، وأنه لم يؤمر عليه أمير قط، وقد أمرت الأمراء علىٰ غيره.

وروىٰ ابن عياش قال: سألت الحسن البصري عن علي عليه السلام فقال: ما أقول فيه؟ كانت له السابقة والفضل والعلم والحكمة والفقه والرأي والصحبة والنجدة والبلاء والزهد والقضاء والقرابة، إن علياً كان في أمره علياً، رحم الله علياً وصلىٰ عليه، فقلت: يا أبا سعيد، أتقول: «صلىٰ عليه» لغير النبي؟ فقال: ترحم علىٰ المسلمين إذا ذكروا وصل علىٰ النبي وآله وعلي خير آله، فقلت: أهو خير من حمزة وجعفر؟ قال: نعم، قلت: وخير من فاطمة وابنيها؟ قال: نعم والله إنه خير آل محمد كلهم ومن يشك أنه خير منهم؟ وقد قال رسول الله ﷺ: وأبوهما خير منهما، ولم يجر عليه اسم شرك ولا شرب خمر، وقد قال رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام: زوجتك خير أمتي، فلو كان في أمته خير منه لاستثناه، ولقد آخىٰ رسول الله ﷺ بين أصحابه فآخىٰ بين علي ونفسه فرسول الله ﷺ خير الناس نفساً، وخيرهم أخاً، فقلت: يا أبا سعيد فما هذا الذي يقال عنك: إنك قلت في علي؟ فقال: يابن أخي أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة، لولا ذلك لسالت به أعشب».

وقد ترجم للحسن البصري ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٦٣ ـ ٢٧٠، ترجمة مفصلة بعنوان (الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولىٰ الأنصار) وقال: «أمه خيرة مولاة أم سلمة»، وقال ابن خلكان: «وأبوه مولىٰ زيد بن ثابت الأنصاري».

وجاء في هامش خلاصة تهذيب الكمال لصفي الدين الخزرجي المولود سنة ٩٠٠ هـ والمتوفىٰ بعد سنة ٩٢٣ هـ: ص ٦٦ طبع مصر سنة ١٣٢٢ هـ نقلاً عن تهذيب الكمال للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزي المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ ما هذا نصه: «قال يونس بن عبيد: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله ﷺ وإنك لم تدركه، قال: يابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك إني في زمان كما ترىٰ ـ وكان في عمل الحجاج ـ كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني في زمن لا أستطيع أن أذكر علياً».

⟸

فعرضتها عليه، فبكىٰ، ثم قال: ما في حديثه شيء إلّا حق قد سمعته من الثقات من شيعة علي ـ صلوات الله عليه ـ وغيرهم.

قال أبان: فحججت من عامي ذلك فدخلت علىٰ علي عليه السلام وعنده أبو الطفيل عامر بن واثلة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان من خيار أصحاب علي عليه السلام ولقيت عنده عمر ابن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله فعرضته عليه، وعرضت علىٰ علي بن الحسين عليه السلام ذلك أجمع ثلاثة أيام، كل يوم إلىٰ الليل، ويغدو عليه عمر وعامر، فقرأته عليه ثلاثة أيام، فقال لي: صدق سليم رحمه الله هذا حديثنا كله نعرفه.

وقال أبو الطفيل وعمر ابن أم سلمة: ما فيه حديث إلّا وقد سمعته من علي ـ صلوات الله عليه ـ ومن سلمان، ومن أبي ذر، ومن المقداد.

قال عمر بن أذينة: ثم دفع إلي أبان كتب سليم بن قيس الهلالي ولم يلبث أبان بعد ذلك إلّا شهراً حتىٰ مات.

فهذه نسخة كتاب سليم بن قيس العامري دفعه إلي أبان بن أبي عياش وقرأه علي، وذكر أبان أنه قرأه علىٰ علي بن الحسين عليه السلام فقال عليه السلام: صدق سليم

⇐ ولد الحسن بن أبي الحسن البصري بالمدينة سنة ٢١ هـ، وتوفي بالبصرة يوم الخميس مستهل رجب سنة ١١٠ هـ، وأخباره كثيرة، راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني وخلاصة تهذيب الكمال للخزرجي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وحلية الأولياء لأبي نعيم الاصفهاني، وميزان الاعتدال للذهبي، وذيل المذيل: ص ٩٣، وأمالي المرتضىٰ: ج ١، ص ١٠٦، وغيرها من المعاجم الرجالية وكتب الأدب، وقد كتب الأستاذ إحسان عباس كتاباً في حياته بعنوان (الحسن البصري) طبع بمصر أخيراً وراجع: ص ٣٧٩ من كتابنا ـ هذا ـ بعنوان (الحسن البصري).

هذا حديثنا نعرفه» انتهىٰ ما في البحار[١].

الثالث: ما رواه المجلسي رحمه الله من الاعتماد عليه قال: «أقول: وجدت نسخة قديمة من كتاب سليم بروايتين بينهما اختلاف يسير، وكتب في آخر إحداهما: تم كتاب سليم بن قيس الهلالي بحمد الله وعونه غرة ربيع الآخر من سنة تسع وستمائة، كتبه أبو محمد الرماني حامداً لله ومصلياً علىٰ رسوله صلى الله عليه وآله ثم كتب هذه الرواية: روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء ولا يعلم من أسبابنا شيئاً، وهو أبجد الشيعة، وهو سر من أسرار آل محمد عليهم السلام» كذا بخطه رحمه الله[٢]. إلّا أن الرواية ضعيفة السند بالإرسال، والصالح في شرحه نقل كلام العقيقي والعلامة وابن الغضائري[٣].

هذا في حال كتابه، وأما حاله في نفسه فالظاهر من أهل الرجال أنه ثقة معتمد عليه كما عدله في الخلاصة[٤].

وقال الصالح بعد ذلك: «قال بعض المحدثين من أصحابنا: هو صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ومن خواصه، روىٰ عن السبطين والسجاد والباقر والصادق عليهم السلام

---

١ ـ راجع: أول البحار: ج ١ ، ص ٧٦، تحت عنوان (الفصل الخامس في ذكر ما لابد من ذكره مما ذكره أصحاب الكتب المأخوذة منها في مفتتحها).

٢ ـ أورد ذلك المجلسي رحمه الله في حواشيه التي وجدها المصنف رحمه الله بخطه، كما أشار إلىٰ ذلك في مصادره في أول الكتاب (ص ٨٧) حيث قال: «وحواش رأيتها بخطه جمعتها كلها» والظاهر أن هذه الحواشي علىٰ جملة من كتب متنوعة، فلو كانت علىٰ كتاب مخصوص لصرح به.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٣٧٣.

٤ ـ راجع: خلاصة العلامة الحلي في القسم الأول: ص ٨٢ ـ ٨٣.

وهو من الأولياء والمتنسكين، والحق فيه ـ وفاقاً للعلامة وغيره من وجوه الأصحاب ـ تعديله، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً بحسب السند لكنه صحيح بحسب المضمون لأنه مقبول عند العلماء ومشهور بين الخاصة والعامة ومعلوم بحسب التجربة» انتهىٰ[١].

ويعضد ذلك المرسلة[٢] ففيها: «هو أبجد الشيعة» أي جامع لصفاتهم كما أن أبجد جامعة للحروف الهجائية وأسرار علم الحروف، وما نقله المصنف عن الكشي[٣] وكلما ذكرناه طعن علىٰ كتابه ولم يطعنوا عليه، فالظاهر أنه منزه، ولو كان غير ثقة لما التزموا بوضعه، فتأمل، فما قاله الصالح: إنه مجهول الحال فكلام صدر من غير تأمل[٤].

* * *

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٣٧٤.

٢ ـ يشير إلىٰ المرسلة المتقدمة التي رواها المجلسي عن الصادق عليه السلام والتي نقلها عن خطه.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٩٦ برقم ٤٤.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٦٣.

باب سليمان

قوله: سليمان بن بلال:

في الوسائل: وثقه الشيخ وابن شهراشوب أيضاً[١].

١ ـ الموجود في آخر الوسائل ـ باب السين ـ هكذا: «سليمان بن بلال من أصحاب الرضاعليه السلام ثقة، قاله ابن داود نقلاً عن الشيخ» وكذلك وجدناها في رجال ابن داود في القسم الأول: ص ١٧٦ إلّا أن الشيخ إنما ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٠٧ برقم ٧٥ لا في أصحاب الرضاعليه السلام ومع ذلك فهو خال عن التوثيق فإنه قال: «سليمان بن بلال المدني أسند عنه» فما ندري كيف نسب ابن داود التوثيق إلىٰ الشيخ، ولعل حكمه بالوثاقة من عند نفسه لا من الشيخ.

وأما ابن شهراشوب فلم يذكر الرجل في كتابه معالم العلماء، فكيف ينسب صاحب الكتاب التوثيق له، ولعله وثقه في كتاب آخر له، والله العالم.

وقد ترجم الرجل ابن حجر في تهذيب التهذيب: ج ٤، ص ١٧٥ طبع حيدر آباد دكن، فقال: «سليمان بن بلال التيمي القرشي مولاهم، أبو محمد، ويقال أبو أيوب المدني» ثم ذكر رواية جماعة كثيرة عنه وروايته عن جماعة كثيرة، كما ذكر توثيق جماعة له، ثم قال: «مات بالمدينة سنة ١٧٢ هـ، وقال البخاري عن هارون بن محمد المزني: مات سنة ١٧٧ هـ».

وذكر الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقته نقلاً عن الحافظ أبي نعيم أنه قال: حدث عن جعفر من الأئمة الأعلام سليمان بن بلال، والمراد من جعفر هو الصادق عليه السلام ثم قال الوحيد: وربما يظهر أن سليمان ـ هذا ـ من العامة، فتأمل.

سليمان بن جعفر:

ذكر في باب رسم الوصية من الفقيه، سنداً فيه: «عن الحسين بن حازم الكلبي ابن أخت هاشم بن سالم، عن سليمان بن جعفر ـ وليس بالجعفري ـ عن أبي عبد الله عليه السلام» الحديث، ولم يذكره المصنف رحمه الله.

سليمان بن حفص المروزي:

روى عن الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام وصرح في المدارك بجهالته، ولم يذكره المصنف، وكأنه الذي ذكره الشيخ في سليمان المروزي المنقول في سليمان بن داود المروزي[1].

قوله: سليمان بن خالد بن دهقان:

في المجمع[2]: «واستدل المصنف في المنتهى بصحيحة سليمان بن خالد، والظاهر أنه ليس بجيد، وإن كان في سليمان قول، فإن اعتبر ذلك فليست بحسنة

---

١ ـ يعني: الذي نقله المصنف في سليمان بن داود المروزي، راجع: ص ١٦٠ من النقد، وراجع أيضاً: سليمان المروزي في رجال الشيخ: ص ٣٧٨ برقم ٧، فقد عده من أصحاب الرضا عليه السلام، وراجع فيه أيضاً: ص ٤١٥ برقم ١، فقد عده من أصحاب الهادي عليه السلام.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة، للمولى المقدس الأردبيلي رحمه الله طبع إيران.

أيضاً، كما هو الظاهر من الخلاصة ولا بصحيحة، كما قاله في المختلف»(١).

وقال الصالح: «سليمان بن خالد بن دهقان ثقة صاحب القرآن»(٢).

قوله: سليمان بن داود المنقري:

بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف وكسر الراء، كذا في التحرير(٣).

وفي كشف الرموز: «سليمان بن داود المنقري، وقد طعن فيه ابن

---

١ ـ في شرح التهذيب: «حكم شيخنا ـ أيده الله ـ في الحبل المتين بصحته ـ أي الحديث ـ وقد ينظر في ذلك من حيث إن رواية سليمان بن خالد لا يدرىٰ قبل الرجوع أم بعده» والظاهر أن المراد بالرجوع التوبة من خروجه مع زيد، فإن كان هذا مراداً فغير قادح فيه لما ذكر في ترجمة زيد. (منه ﴿رحمه الله﴾).

وشرح التهذيب الذي ذكره هو للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني تلميذ الميرزا محمد الرجالي صاحب منهج المقال في الرجال المطبوع، وقد أجازه مع أخيه أبي الحسن علي أبوهما الشيخ حسن صاحب المعالم سنة ٩٩٠ هـ، وقد توفي الشيخ محمد المذكور سنة ١٠٣٠ هـ، بمكة المكرمة ودفن بجنب قبر خديجة الكبرىٰ مع شيخه الميرزا محمد المذكور، وله حواش كثيرة وتعليقات علىٰ منهج المقال لأستاذه المذكور، وعلق تلك الحواشي عليه في سنة ١٠١٤ هـ، وله أيضاً حواش وتعليقات علىٰ الخلاصة للعلامة الحلي، نقلها عن خطه الشيخ مساعد بن بديع في نسخة نفسه التي كتبها سنة ١٠٧٤ هـ وله رسالة في تزكية الراوي، وشرح استبصاره مشحون بالتحقيقات الرجالية، راجع في ذلك: ص ٤٠٠ من كتاب مصفىٰ المقال في تراجم مصنفي الرجال، لشيخنا الحجة آغا بزرك الطهراني، أدام الله وجوده.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٠٠ كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء.

٣ ـ التحرير: هو تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي ﴿رحمه الله﴾ (مخطوط).

الغضائري، وقال: إنه ضعيف جداً»[١].

قوله: سليمان بن رشيد:

ضعفه في الحبل[٢].

قوله: سليمان بن سفيان:

قال المصنف فيما علقه علىٰ التدبر[٣]: «والظاهر أن ما في الكشي[٤] محمول علىٰ السهو كما يظهر من قول النجاشي: إنه عمر إلىٰ سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين، ومن قوله: يسترق الناس بشعر السيد[٥] في سنة خمس وعشرين ومائتين، وغيره».

---

١ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع، للفقيه الحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي، وقد فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ٦٧٢ هـ (مخطوط).

٢ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٧٦، طبع إيران ولكن لم يضعفه البهائي في الحبل المتين وإنما حكم بجهالته، فراجعه، وقد ذكر سليمان بن رشيد ـ هذا ـ الشيخ في رجاله: ص ٣٧٨ برقم ٥ في باب أصحاب الرضا عليه السلام مقتصراً علىٰ قوله: «سليمان بن رشيد» بدون توثيق أو تضعيف.

٣ ـ يعني علىٰ قوله في آخر الترجمة: «فتدبر»، وراجع: ص ١٦٠ من النقد.

٤ ـ يعني: ما ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٧٠ من أن سليمان بن سفيان المسترق مات سنة ١٣٠ هـ.

٥ ـ يعني: السيد إسماعيل الحميري، ولذا لقب بالمسترق، فراجع رجال النجاشي: ص ١٣٩. ومعنىٰ قول النجاشي (يسترق الناس): يجعلهم رقيقي القلب فيبكون عندما يقرأ لهم شعر السيد الحميري.

قوله: سليمان بن صرد:

قال الذهبي: «سليمان بن صرد الخزاعي، وهو من شيعة علي، ثم الحسن ثم الحسين عليهما السلام، وبلغ من تشيعه أنه كان رأس الشيعة الذين كاتبوا الحسين عليه السلام وفي داره اجتمعوا للمكاتبة، ثم عجز عن نصره فخرج مع التوابين، وكانوا أربعة آلاف وكان هو رأسهم، وقتل وقتل جميعهم، وكان صالحاً ديناً من أشرف قومه»[١].

قوله: سليمان مولىٰ طربال:

بكسر الطاء وسكون المهملة والموحدة، قاله الخليل[٢].

قوله: سليمان بن مهران:

بخط المجلسي رحمه الله: «قال البهائي قدس سره في رسالة (توضيح المقاصد): في

---

١ ـ أنظر: أخبار سليمان بن صرد الخزاعي في تاريخ الإسلام للذهبي في حوادث سنة ٦٥ هـ: ج ٢، ص ٣٦٩، وحوادث سنة ٧٠ هـ: ج ٣، ص ١٧ من طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ، وأنظر أيضاً: كتاب العبر للذهبي: ج ١، ص ٧٢ طبع الكويت سنة ١٩٦٠ م، وتاريخ دول الإسلام له أيضاً: ص ٣٣، في حوادث سنة ٦٥ هـ، وقد ذكرت أخباره في أكثر المعاجم الرجالية، وكان قتله سنة ٦٥ هـ في شهر ربيع الآخر، وعمره يوم قتل ثلاث وتسعون سنة، وكان ذلك بموضع من الجزيرة يقال له (عين الوردة) بعد وقعة عظيمة دارت بين جيشه وجيش عبيد الله بن زياد، وقتل معه المسيب بن نجبة الفزاري ومن معهما عن آخرهم.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي (مخطوط).

الخامس عشر من ربيع الأول توفي سليمان بن مهران الأعمش، يكنىٰ أبا محمد، وكان من الزهاد والفقهاء، والذي استفدته من تصفح التواريخ أنه من الشيعة الإمامية والعجب أن أصحابنا لم يصفوه بذلك في كتب الرجال، قال له أبو حنيفة يوماً: يابا محمد سمعتك تقول: إن الله تعالىٰ إذا سلب عبداً نعمة عوضه عنها بنعمة أخرىٰ قال رضي الله عنه: نعم، فقال: ما الذي عوضك بعد أن أعمش عينيك وسلب صحتهما؟ فقال: عوضني عنها أن لا أرىٰ ثقيلاً مثلك»[١].

وفي التحرير: «أعمش بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وآخره شين».

قوله: سليمان بن هارون:

قال الصالح: «هو مشترك بين ثلاثة كلهم من أصحاب الصادق عليه السلام: أحدهم: الأزدي الكوفي، والثاني: العجلي، وهو من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً، والثالث: النخعي، قال العلامة في الخلاصة: إن النخعي ضعيف جداً» انتهىٰ[٢].

وهذا الاشتراك لا فائدة في تمييزه لأن اثنين منهم مجهولان[٣] والثالث ضعيف فعلىٰ كل حال يسقط الاعتماد علىٰ الرواية المشتملة علىٰ أحدهم.

* * *

١ ـ راجع: توضيح المقاصد في حوادث شهر ربيع الأول، طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ، وقد صرح أرباب المعاجم الرجالية من الفريقين بأن سليمان بن مهران الأعمش شيعي، وكانت ولادته سنة ٦١ هـ ووفاته سنة ١٤٨ في شهر ربيع الأول.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٣٨، كتاب فضل العلم، باب الرد إلىٰ الكتاب والسنة، طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع القسم الثاني من خلاصة العلامة الحلي: ص ٢٢٥ برقم ٢.

٣ ـ الاثنان المجهولان هما الأزدي والعجلي، والثالث الضعيف هو النخعي.

باب سماعة

بفتح المهملة، قاله الخليل.

قوله: سماعة بن مهران:

بكسر الميم، قاله الخليل، واختلف الفقهاء في قبول خبره، مع أن ظاهر الأكثر على أنه واقفي، بل ظاهرهم الاتفاق على وقفه، فقيل روايته في المعتبر.

قال في المدارك: «استدل المصنف في المعتبر برواية سماعة ثم قال[1]: (وسماعة وإن كان واقفياً لكنه ثقة فإذا سلم خبره عن المعارض عمل به) وهو غير جيد» انتهى[2].

وردها في مقام التعارض قال في المعتبر: «وسماعة واقفي فكان العمل بالسليم أولى».

وفي المجمع ردها فقال: «لكن الرواية ضعيفة بسماعة» مع أن الموثق عنده حجة وقبل رواية زرعة مع أنه مثله ـ قال ـ «وزرعة وإن قيل: إنه واقفي لكن قيل مع

---

١ ـ يعني: قال المحقق في كتاب المعتبر.

٢ ـ راجع: المدارك للسيد محمد العاملي (مطبوع)، وراجع أيضاً: المعتبر للمحقق الحلي في بحث نجاسة أحد الإناءين: ص ٢٦، وفي بحث وجوب غسل مخرج البول بالماء: ص ٣٢، طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

ذلك: ثقة، ويبعد الكذب في مثل هذا الفعل، ولهذا قبله العلماء مثل الشيخ رحمه الله وجعله فعل المسلمين، وكذا الصدوق في كتابه المضمون بصحته» انتهىٰ، فالتفرقة سهو عن المذهب.

وضعفه في كشف الرموز والتنقيح، ونسبه في الفقيه إلىٰ الوقف في موضعين، وكلهم نسبوه إلىٰ الوقف، فما قاله الصالح: إنه فطحي اشتباه[١].

وبهذا تبطل دعوىٰ ابن الغضائري أيضاً إنه مات في حياة الصادق عليه السلام فإن روايته عن الكاظم عليه السلام مقطوع بها.

قال الصالح: «روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وما قيل: إنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام فهو غلط، لأنه روىٰ عن أبي الحسن عليه السلام» انتهىٰ[٢].

وروايته عن أبي الحسن عليه السلام وقعت في باب: الجنب يختضب من الاستبصار[٣].

وفي الشرح[٤] «وأما سماعة فهو ثقة ثقة علىٰ ما ذكره النجاشي»[٥].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ صالح المازندراني: ج ١ ، ص ٢٥٧ وسبقه إلىٰ هذا الاشتباه محمد بن إدريس الحلي في السرائر، في مسألة تزويج الأمة علىٰ الحرة، فراجعه.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ج ١ ، ص ٢٥٧.

٣ ـ راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ١ ، ص ١١٦، الحديث الرابع، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ.

٤ ـ يعني: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمه الله.

٥ ـ وفي شرحه علىٰ التهذيب: «فالحديث موثق بسماعة علىٰ رأي المتأخرين» (منه قدس سره).

لكن الشيخ ذكره في رجال الكاظم عليه السلام وقال: إنه واقفي[١] وعليه اعتمد المتأخرون بناء علىٰ أنه لا منافاة بين التوثيق وكونه واقفياً، ومن المقرر أن الجرح والتعديل إذا أمكن الجمع بينهما لا يحتاج إلىٰ الترجيح، وفي هذا بحث من حيث إن النجاشي قد علم من طريقته عدم الاقتصار علىٰ توثيق من هو واقفي أو فطحي أو نحوهما، إلّا أنه ترك (الوقف) لذلك بل الظاهر أنه لم يثبت عنده، وحينئذ يتعارض الجرح والتعديل والنجاشي يقدم علىٰ الشيخ في مثل هذه المقامات كما يعلم بالممارسة، وقد رأيت بعض ما ذكرت كلاماً لمولانا أحمد الأردبيلي قدس سره يدل علىٰ ذلك واعتمد علىٰ نفي الوقف ونحوه جماعة، والحق أحق أن يتبع، إلّا أني وجدت الآن في الفقيه التصريح بأن سماعة واقفي في موضعين[٢] من كتاب الصوم، فيترجح قول الشيخ.

فإن قلت: كيف يخفىٰ علىٰ النجاشي قول الصدوق مع تكرره فيه وهل هذا يوجب نوع ارتياب في عدم ذكر النجاشي الوقف في سماعة والحال أنك وجهت

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الكاظم: ص ٣٥١.

٢ ـ الموضع الأول: ما ذكره في من لا يحضره الفقيه، في كتاب الصوم في باب ما يجب علىٰ من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً: ج ٢ ، ص ٧٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٧ هـ ، فإنه بعد أن أورد واحداً وعشرين حديثاً فيه قال: «وبهذه الأخبار أفتي ولا أفتي بالخبر الذي أوجب القضاء عليه لأنه رواية سماعة بن مهران وكان واقفياً».

والموضع الثاني: ما ذكره في كتاب الصوم ـ أيضاً ـ: ج ٢ ، ص ٨٨، في باب الصلاة في شهر رمضان، الحديث الرابع، فإنه قال: «وممن روىٰ الزيادة في التطوع في شهر رمضان زرعة عن سماعة، وهما واقفيان»، ثم أورد الخبر وقال في آخره: «قال (مصنف هذا الكتاب) رحمه الله إنما أوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وتركي لاستعماله ليعلم الناظر في كتابي هذا كيف يروىٰ ومن رواه، وليعلم من اعتقادي فيه أني لا أرىٰ بأساً باستعماله».

الاعتماد على قول النجاشي في جماعة من الرواة حيث لم يذكر فساد المذهب.

قلت: لا يبعد أن يكون النجاشي لم يترجح الوقف عنده وإن ذكره الصدوق مكرراً لوجود معارض لقول الصدوق يوجب ذلك والحكم بالترجيح مباح.

فإن قلت: ما وجه رد الأخبار الواردة عن سماعة بأنه واقفي والحال أن عمله ليس من جهة الصحة الاصطلاحية ليحتاج أن يقول: إنه واقفي.

قلت: لا يبعد أن يكون غرضه بذكر الوقف ليس لبيان الرد بسببه خاصة، بل لأن هذا الوجه من الضعف أظهر من غيره، وحينئذ فيه دلالة على أن من اتصف بفساد المذهب وإن كان ثقة لا يعمل بقوله.

فإن قلت: من أين أنه غير عامل بقول سماعة مع كونه ثقة؟

قلت: من المستبعد أن يكون موثقاً في النجاشي مرتين ولم يكن موثقاً عند الصدوق أصلاً، ولئن قيل إنه لا مانع من ذلك فإن الشيخ لم يوثقه، والنجاشي قريب من الشيخ فالتبعيد أمكن أن يجاب بالفرق بين المراتب.

فإن قلت: قد رد الصدوق رواية سماعة مع زرعة بالوقف فيها والحال أن الشيخ في زرعة ذكر في الطريق إليه محمد بن علي بن بابويه[1] فكيف يروي عنه الصدوق وقد رد روايته في الفقيه.

قلت: الرواية عن الشخص لا دخل لها بالعمل، نعم قد يشكل الحال بأن

---

١ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي في ترجمة زرعة بن محمد الحضرمي: ص ١٠٠ برقم ٣١٥ فقد قال فيه: «واقفي المذهب، له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عنه».

الصدوق روىٰ عن سماعة في الفقيه بكثرة، وكذا عن زرعة عن سماعة مع أنه عامل بما رواه، فرد البعض بوقف سماعة دون البعض قد يوجب الارتياب، إلّا أن الحق دفعه بأنه غير عامل بالخبر من حيث الراوي بل من القرائن، وما عساه يقال: إن رد الرواية بالوقف لا وجه له، جوابه ما قدمناه، فليتأمل.

* * *

باب سمرة

قوله: سمرة بن جندب:

قال المصنف: «وكان هذا هو الذي روىٰ الشيخ الصدوق الكليني في الكافي في باب الضرار من كتاب المعيشة بطريقين عن أبي جعفر عليه السلام أنه لم يعمل بقول النبي صلى الله عليه وآله وقد نقل الشيخ عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي في شرح نهج البلاغة: أن معاوية بذل لسمرة بن جندب مائة ألف درهم حتىٰ يروي أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام: **﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله علىٰ ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولىٰ سعىٰ في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾**، وأن الآية الثانية نزلت في ابن ملجم ـ لعنه الله ـ وهي قوله: **﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رؤوف بالعباد﴾**[1] فلم يقبل، فبذل له مائتي ألف درهم، فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف، فقبل، ولست أعلم

١ ـ الآيتان في سورة البقرة.

أن محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري والترمذي، والنسائي وغيرهم من العامة، كيف حكموا بصحة الأحاديث المستندة إلىٰ هذا الرجل ومثله» انتهىٰ[١].

والذي أشار إليه من عدم عمله بقوله صلى الله عليه وآله هو ما رواه الكليني بطريقين: أحدهما موثق بعبد الله بن بكير، والآخر مرسل[٢].

والمجلسي في البحار قال: «وكان لسمرة بن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار فيؤذيه، فشكا الأنصاري ذلك إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله فبعث صلى الله عليه وآله إلىٰ سمرة فدعاه، فقال له: بع نخلك من هذا وخذ ثمنه، قال: لا أفعل، قال: فخذ نخلاً مكان نخلك، قال: لا أفعل، قال فاشتر منه بستانه، قال: لا أفعل، قال: فاترك لي هذا النخل ولك الجنة، قال: لا أفعل، فقال صلى الله عليه وآله للأنصاري: إذهب فاقطع نخله فإنه لا حق له فيه.

قال كان سمرة بن جندب أيام مسير الحسين عليه السلام إلىٰ الكوفة علىٰ شرطة ابن زياد ـ لعنه الله ـ وكان يحرض الناس علىٰ الخروج إلىٰ الحسين عليه السلام وقتاله»[٣].

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش: ص ١٦٣، من النقد، وقدنقل ذلك أيضاً المجلسي رحمه الله في البحار: ص ٥٧٠ من المجلد الثامن، طبع كمپاني القديم، عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، وهو نقله عن أبي جعفر الأسكافي، راجع الشرح: ج ١، ص ٣٦١، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢ ـ راجع: الحديث الموثق في كتاب المعيشة، باب الضرار، من الكافي: ج ٥، ص ٢٩٢، الحديث الثاني منه، وراجع الحديث المرسل: ص ٢٩٤، الحديث الثامن في الكتاب والباب المذكورين من الكافي.

٣ ـ راجع: البحار: ص ٨٢٨ المجلد الثامن من طبع إيران كمباني القديم، وقد نقله عن شرح ⟸

* * *

⇐ نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، فراجع: ج ١ ، ص ٣٦٣، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ من الشرح، وتحريض سمرة بن جندب الناس علىٰ الخروج لحرب الحسين عليه السلام الذي ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي ينافي ما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب والجزري في أسد الغابة وابن حجر في تهذيب التهذيب من أن سمرة توفي سنة ٥٩ هـ ، وقيل: سنة ٥٨ هـ ، وقيل: أول سنة ٦٠ بالبصرة أو بالكوفة، وسقط في قدر مملوءة ماء حاراً كان يتعالج بالقعود عليها من كزاز شديد أصابه فسقط فيها فمات، لأن قصة حرب الحسين عليه السلام كانت في أول سنة ٦١ هـ ، فلاحظ.

وسمرة بن جندب كان من المنحرفين عن علي عليه السلام كما ذكره ابن أبي الحديد في الشرح، وكان والياً علىٰ البصرة من قبل زياد بن أبيه لما ولاه معاوية المصرين وضم إليه المشرق كله، فقتل من أهل البصرة ثمانية آلاف رجل من الشيعة في ستة أشهر وهي أيام إمارته علىٰ البصرة، فقد روىٰ أبو جعفر الطبري في حوادث سنة ٥٠ هـ من تاريخه «عن محمد بن سليم مسنداً قال: سألت أنس بن سيرين: هل كان سمرة قتل أحداً؟ قال: وهل يحصىٰ من قتلهم سمرة بن جندب؟ استخلفه زياد علىٰ البصرة وأتىٰ الكوفة وقد قتل ثمانية آلاف من الناس، فقال له زياد: هل تخاف أن تكون قتلت أحداً بريئاً؟ قال: لو قتلت مثلهم ما خشيت.

وعن أبي سوار العدوي قال: قتل سمرة من قومي في غداة واحدة سبعة وأربعين رجلاً قد جمع القرآن» وذكر مثله ابن الأثير في حوادث سنة خمسين من التاريخ الكامل. وجرائم سمرة ـ هذا ـ كثيرة قد ملأت كتب التواريخ ذكر ابن أبي الحديد في شرحه للنهج جملة منها.

وذكر الطبري وابن الأثير أيضاً أن معاوية أقر سمرة بعد زياد ستة أشهر ثم عزله، فقال سمرة: لعن الله معاوية، والله لو أطعت الله كما أطعت معاوية ما عذبني أبداً.

باب سماك

سماك بن خرشة:

صحابي، في العلل: «أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما كان يوم أحد انهزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله حتىٰ لم يبق معه إلّا علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو دجانة سماك بن خرشة، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: يا أبا دجانة أما ترىٰ قومك؟ فقال: بلىٰ، قال: إلحق بقومك، قال: ما علىٰ هذا بايعت الله ورسوله، قال: أنت في حل، قال: والله لا تتحدث قريب أني خذلتك وفررت حتىٰ أذوق ما تذوق، فجزاه النبي صلى الله عليه وآله خيراً» الحديث(١).

* * *

١ ـ راجع: علل الشرائع لابن بابويه الصدوق رحمه الله، الباب السابع: ص ٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ.

باب سوادة

سوادة بن قيس:

صحابي، وعن أمالي الصدوق عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «أي رجل منكم له قبل محمد مظلمة إلّا قام فليقتص منه، فالقصاص في دار الدنيا أحب إلي من القصاص في دار الآخرة على رؤوس الملائكة والأنبياء، فقام إليه رجل من أقصى القوم يقال له سوادة بن قيس، فقال له: فداك أبي وأمي يا رسول الله إنك لما أقبلت من الطائف استقبلتك وأنت على ناقتك العضباء وبيدك القضيب الممشوق فرفعت القضيب وأنت تريد الراحلة فأصاب بطني، فلا أدري عمداً أو خطأً فقال: معاذ الله أن أكون تعمدت، ثم قال: قم يا بلال إلى منزل فاطمة فأتني بالقضيب الممشوق -إلى أن قال-: فناوله رسول الله ﷺ فقال: أين الشيخ؟ فقال الشيخ: ها أنا ذا يا رسول الله بأبي أنت وأمي، فقال: تعال فاقتص مني حتى ترضى، فقال الشيخ: فاكشف لي عن بطنك يا رسول الله، فكشف عن بطنه، فقال الشيخ: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أتأذن لي أن أضع فمي على بطنك؟ فأذن له فقال: أعوذ بموضع القصاص من بطن رسول الله من النار يوم النار فقال رسول الله ﷺ: يا سوادة بن قيس أتعفو أم تقتص؟ فقال: بل أعفو يا رسول الله، فقال ﷺ: اللهم اعف عن سوادة بن قيس كما عفا عن نبيك محمد»[1].

* * *

١ - راجع: المجلس الثامن والتسعين، الحديث السادس، من أمالي الصدوق ابن بابويه.

باب سهل

قوله: سهل بن أحمد:

بخط المجلسي: «قال السمعاني في الأنساب: أما المنتسب إلىٰ صنعة الديباج وعمله فهو أبو محمد سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجي من أهل بغداد حدث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، ويموت ابن المزرع العبدي ومحمد بن محمد بن الأشعث الكوفي نزيل مصر، ومحمد بن الحسن بن دريد وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، روىٰ عنه أبو القاسم الأزهري وأبو العلاء الواسطي وأبو القاسم التنوخي وأبو الحسن العتيقي، وأبو محمد الجوهري وغيرهم.

قال أبو بكر الخطيب: سألت الأزهري عن الديباجي فقال: كان رافضياً زنديقاً، قال محمد بن أبي الفوارس الحافظ الديباجي: كان آية ونكالاً في الرواية، وكان رافضياً غالياً فيه، وكتبنا عنه كتاب محمد بن محمد بن الأشعث لأهل البيت من فرع، ولم يكن له أصل يعتمد عليه، ولا كتاب صحيح. وقال العتيقي: كان رافضياً ولم يكن في الحديث بذاك، وقال الأزهري: رأيت في داره علىٰ الحائط مكتوباً لعن أبي بكر وعمر وباقي الصحابة العشرة سوىٰ علي عليه السلام وكانت ولادته في سنة تسع وثمانين ومائتين ومات في صفر سنة ثمانين وثلاثمائة، وصلىٰ عليه

أبو عبد الله بن المعلم شيخ الرافضة الذي يقال له المفيد. انتهىٰ[١]، وكفىٰ بذم هؤلاء الملاعين ولعنهم له مدحاً وفضلاً» انتهىٰ كلام المجلسي.

قوله: سهل بن حنيف:

في البحار عن النهج: «قال علي عليه السلام ـ وقد توفي سهل بن حنيف الأنصاري بالكوفة عند مرجعه معه من صفين ـ: وكان من أحب الناس إلي، ولو أحبني جبل لتهافت»[٢].

وقد تقدم في ترجمة خزيمة له مدح عظيم[٣].

١ ـ يعني: انتهىٰ كلام السمعاني، راجع: كتاب الأنساب: ج ٥، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩، طبع حيدر آباد الدكن (الهند).

٢ ـ راجع: البحار المجلد الثامن: ص ٧٢٧، طبع إيران كمباني القديم.

٣ ـ سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي الصحابي، وهو أخو عثمان بن حنيف الذي كان والياً علىٰ البصرة من قبل علي عليه السلام وكان سهل قد استخلفه عليه السلام في المدينة لما خرج إلىٰ البصرة في وقعة الجمل، وكان ممن شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وثبت يوم أحد لما انهزم الناس وممن بايعه يومئذ علىٰ الموت، وكان من السابقين الذين رجعوا إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ومن الباقين علىٰ منهاج نبيهم من غير تغيير ولا تبديل، ومن النقباء الاثني عشر الذين اختارهم رسول الله صلى الله عليه وآله وقد عده البرقي في رجاله ـ مع أخيه عثمان ـ من شرطة الخميس، وشهد مع علي عليه السلام صفين، وكان قد ولاه علىٰ فارس، ومات سنة ٣٨ هـ، في الكوفة وصلىٰ عليه علي عليه السلام وكبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة وجزع عليه جزعاً شديداً، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وأخباره كثيرة.

قوله: سهل بن زياد:

قال في التحرير: «وقد عرفت حال سهل بن زياد، وأن الأقوىٰ توثيقه». وفي موضع آخر منه: «والحديث صحيح وإن ضعف بعضهم سهل بن زياد» انتهىٰ[1].

والخلاف بين أهل الرجال، فإن الشيخ ضعفه في فهرسته، ووثقه فيما تأخر من رجاله[2]، ووافقه علىٰ التضعيف ابن نوح والغضائري[3]، وجميع الفقهاء وشراح الحديث.

---

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ ـ راجع: تضعيفه في فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٠٦ برقم ٣٤١، وراجع توثيقه في رجاله ـ المتأخر تأليفاً عن الفهرست ـ في باب أصحاب الهادي عليه السلام: ص ٤١٦ برقم ٤.

٣ ـ ذكر ذلك النجاشي في رجاله: ص ١٤٠ قائلاً ـ بعد تضعيفه ـ: «وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام علىٰ يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥ هـ» ثم قال: «ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين ـ يعني الغضائري ـ»، وقد ذكره ابن الغضائري في كتاب المجروحين الذي أدرجه بكامله الشيخ عناية الله القهبائي متفرقاً علىٰ الأبواب في كتابه مجمع الرجال المطبوع بإصفهان سنة ١٣٨٤ هـ، فقال في: ج ٣، ص ١٧٩: «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه، ونهىٰ الناس عن السماع منه والرواية، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل» وضعفه أيضاً ابن الغضائري في ترجمة ذريح المحاربي: ص ٣ من الجزء المذكور من مجمع الرجال للقهبائي، فراجعه.

وممن نص على ضعفه الصالح[١] والمقدس والسبزواري[٢] والآبي في كشف الرموز والسيد في المدارك، والسيوري في التنقيح، والمحقق في المعتبر، والشيخ البهائي.

قال في شرح الفقيه: «وقد أطنب المتأخرون في رد ما ذهب إليه المؤلف بالطعن في تلك الرواية بأن في طريقها سهل بن زياد، وحاله غير معلوم».

واستدل الحر في التحرير على ما ذهب بأنه «يظهر من الصدوق في الفقيه والشيخ في كتابي الأخبار، ومن كتب الرجال: أن كتب سهل بن زياد معتمدة لم يطعن فيها، فقد صرح الصدوق رئيس المحدثين في الفقيه أن جميع ما فيه صحيح حجة بينه وبين ربه، وأن «جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني -إلى أن قال-: وغير ذلك من الكتب والأصول التي طرقي إليها معروفة». وقد نقل فيه كثيراً من كتب سهل بن زياد، وقد ذكر طرقه في آخر كتابه[٣] وكذا الشيخ في كتابي الأخبار[٤].

ويظهر من الكليني أيضاً وغيره من المحدثين - مثل ذلك - بكثرة روايتهم عنه من غير تضعيف ولا رد، على أنه يقع في أوائل سند الكليني، ويظهر أنه روى عنه وعن أمثاله إجازة وسند البرقي في المحاسن خال عنه، ولا ريب في صحته»

---

١ - راجع: شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٧٨.

٢ - راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، وذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للمحقق المولى محمد باقر السبزواري، وكلاهما مطبوعان بإيران.

٣ - يعني: كتاب من لا يحضره الفقيه.

٤ - يعني: كتاب التهذيب وكتاب الاستبصار.

انتهىٰ[١].

أنظر أصل الاستدلال ظهور اعتماد الشيخين علىٰ كتابه، وأنت تعلم أن كون الكتاب معتمداً غير وثاقة الرجل ولا تلازم بينهما أيضاً، فإنه كثيراً ما يطعنون في الرجل ويصرحون بأن كتابه معتمد، كما لا يخفىٰ علىٰ من مارس كلامهم.

ثم أخذ[٢] في بيان وجه الاعتماد، فبين اعتماد الصدوق رحمه الله بأنه ذكر في أول كتاب الفقيه بأنه أخذه من كتب معتمدة... الخ[٣].

وأنت خبير بأن المعلوم من ذلك وقوع سهل في سند الفقيه، وأما أنه أخذ الحديث من كتابه فغير معلوم، ثم أن هذا يقتضي وثاقة جميع رجال الفقيه، وإنا نراه كثيراً ما يروي الرواية ويضعفها ويطعن في رجالها.

وأيضاً فإن جميع من تأخر عنه لم يأخذ ذلك تعديلاً، وسيأتي في ترجمته وترجمة محمد بن أبي عمير تحقيق هذا المطلب إن شاء الله تعالىٰ.

ثم إن الشيخ رحمه الله ذكر في أول كتابيه[٤] أن المنشأ في تصنيفهما هو اختلاف الأخبار ورفع التناقض الظاهر بينهما، ومقتضىٰ ذلك جمع جميع ما ورد عنهم عليهم السلام من غير التفات إلىٰ أنه معتمد وثقة، فروايته عن الرجل لا تقتضي الوثاقة ولا الاعتماد، وكذا غيره.

---

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي (مخطوط).

٢ ـ أي: أخذ الشيخ الحر في تحرير الوسائل.

٣ ـ راجع: ما ذكره في أول الكتاب: ص ٣، من قوله: «وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع».

٤ ـ يعني: التهذيب والاستبصار، راجع مقدمة كل من الكتابين المذكورين.

يرشد إلىٰ ذلك قول الصدوق رحمه الله في أول كتابه[١]: «ولم أقصد قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووا»، والكليني متقدم عليه.

وأيضاً لو كان جميع ما رواه الكليني صحيحاً قطعياً لاعتمد الصدوق رحمه الله عليه في التصحيح ووجب عليه الأخذ منه، وكذا الشيخ، ولكان المتأخرون منهم رموا كتب الرجال وحكموا بوثاقة من كان اسمه مرسوماً فيها، مع أن الصدوق رحمه الله صحح جميع ما صححه شيخه ابن الوليد ولم يرتض بتصحيح غيره من الكليني وأضرابه، بل جرت طريقة المحدثين من عهد النبي صلى الله عليه وآله إلىٰ يومنا هذا علىٰ تصحيح ما صح عنده، ولم يلتفت إلىٰ تصحيح غيره.

وفي الشرح[٢] «وسهل بن زياد ضعيف كما قاله النجاشي، وللشيخ فيه اضطراب، وما قاله شيخنا من أنه عامي لا أدري مأخذه[٣] بل المنقول في الرجال أن أحمد بن محمد بن عيسىٰ شهد عليه بالغلو وعلىٰ كل حال لا اعتماد علىٰ روايته.

فإن قلت: إن رواية الأجلاء عن الضعفاء نادرة والحال أن رواية الكليني عن سهل في غاية الكثرة فلم لا يرجح بها قول الشيخ بأنه ثقة[٤] وقوله بأنه ضعيف[٥]

---

١ ـ يعني: كتاب من لا يحضره الفقيه، راجع: ص ٣.

٢ ـ يقصد: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني رحمهم الله.

٣ ـ لعل مأخذه ما ذكره المحقق الحلي في نكت النهاية في مسألة وقوع الأربعة في الزبية فإنه قال: «سهل عامي» وتبعه زين الدين الشهيد الثاني العاملي في الروضة شرح اللمعة، فراجعهما.

٤ ـ يعني: قول الشيخ في رجاله بأنه ثقة.

٥ ـ يعني: قوله في الفهرست بأنه ضعيف.

وإن ترجح به قول النجاشي بضعفه إلّا أن قول النجاشي السابق لعله على ندرة الرواية عن الضعفاء يؤيد توثيق الشيخ.

قلت: على تقدير ما ذكرت لا وجه لترجيح على وجه يقتضي العمل برواية سهل، بل غاية الأمر التعارض، وما عساه أن يقال إن كلام النجاشي لا يتناول رواية الكليني عن سهل لأنها بواسطة، يمكن الجواب عنه بأن الواسطة فيها ثقة قبل الكليني يقال فيه، ومضافاً إلى أن الواسطة غالباً العدة ومن المستبعد رواية العدة عن الضعيف، والحق أن المقام واسع البحث في رواية الأجلاء عن الضعفاء بكثرة، ولو نظر إلى أن الاعتبار عند المتقدمين بالقرائن انتفت الفائدة المطلوبة من سهل وغيره».

❊ ❊ ❊

باب سيف

قوله: سيف بن سليمان التمار:

في الكافي بإسناده «عن سيف التمار، قال: كنا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين، فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة» الحديث[1] ففيه دلالة على أنه من شيعته وأنه

---

١ ـ راجع: الحديث في أصول الكافي: ج ١، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ من كتاب الحجة، وتكملة الحديث «ورب الكعبة، ورب البنية ـ ثلاث مرات ـ لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم ⟸

موضع سره.

قوله: سيف بن عميرة:

بفتح المهملة وكسر الميم وسكون الخاتمة، اختلف الفقهاء فيه، فنقل في الوسائل والصالح عن الشهيد الثاني تضعيفه[١].

وقال في كشف الرموز[٢] «إنه مطعون فيه» وفي موضع آخر: «إنه مطعون فيه ملعون» قال: «لكن أفتىٰ بها ـ أي الرواية ـ الشيخ في النهاية، والتهذيب، والاستبصار، فقال: إن سيف تارة يرويها عن علي بن المغيرة، وتارة عن داود بن فرقد، وتارة عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، فأقول: الوجه اطراح الرواية» انتهىٰ ما في كشف الرموز.

وقال الصالح: «سيف بن عميرة هو ثقة عند الأكثر، وقال محمد بن شهراشوب: هو واقفي، وقال الشهيد الثاني في شرح الإرشاد في نكاح الأمة بإذن المولىٰ: وربما ضعف بعضهم سيفاً والصحيح أنه ثقة»[٣].

وفي الشرح: «سيف بن عميرة هو ثقة، غير أن ابن شهراشوب قال: إنه

⇐ منهما، ولأنبئتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسىٰ والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتىٰ تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة».

١ ـ راجع: آخر الوسائل ـ باب السين ـ في ترجمة سيف بن عميرة، وراجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد الصالح المازندراني: ج ١ ، ص ٨٩ طبع طهران سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للحسن بن أبي طالب اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي، الذي لا يزال مخطوطاً.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١ ، ص ٨٩.

واقفي»[١].

وفي شرح رسالة الشيخ يوسف الأصم عن (البلغة) توثيقه[٢]. هذا كلامهم.

وقد علم أن التضعيف لم نقف عليه إلّا من الآبي وهو قد صرح مراراً بعدم حجية الموثق، فكان طعنه من حيث الوقف والأكثر أثبت له الوثاقة، وهي لا تنافي الوقف، فيعود النزاع إلىٰ كون الموثق حجة أو لا، وقد علم تحقيقه فيما تقدم[٣].

❊ ❊ ❊

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، ولا يزال هذا الشرح مخطوطاً.

٢ ـ يقصد بشرح رسالة الشيخ يوسف الأصم: هو شرح رسالة الصلاة والشارح هو الماتن وكلاهما لمؤلفهما الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني الدرازي (صاحب الحدائق) المتوفىٰ سنة ١١٨٦ هـ، فرغ من شرح الرسالة في كربلا في السابع من ربيع الثاني سنة ١١٧٠ هـ، وهو شرح مزجي، يوجد فى بعض مكتبات النجف الأشرف، ولقب الشيخ يوسف بالأصم لثقل سمعه في أواخر عمره، ويحيل في شرح الرسالة ـ هذا ـ كثيراً إلىٰ كتابه (الدرة النجفية) المطبوع بإيران، وإلىٰ كتابه (الحدائق الناضرة) المطبوع بإيران والنجف الأشرف، وأما (البلغة) في الرجال فهي للشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله الماحوزي الستراوي المتوفىٰ سنة ١١٢١ هـ.

٣ ـ راجع: المقباس الأول في صدر الكتاب: ص ٩٧.

حرف الشين

باب شبيب

قوله: شبيب بن عامر الأزدي:

من ثقات أصحاب مالك الأشتر، وفي البحار: فيما كتب علي عليه السلام إلىٰ مالك: «وقد كنت وليت محمد بن أبي بكر رحمه الله مصر فخرج خوارج وكان حدثاً لا علم له بالحروب فاستشهد رحمه الله فاقدم علي لننظر في أمور مصر واستخلف علىٰ عملك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك»[1]، واستخلف

---

١ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٦٤٨، باب الفتن بمصر، طبع إيران (طهران) كمباني القديم، وقد نقل ذلك المجلسي عن مجالس الشيخ المفيد رحمه الله ونصه: قال المفيد رحمه الله: أخبرني الكاتب عن الزعفراني، عن محمد بن زكريا، عن عبد الله بن الضحاك عن هشام بن محمد، قال: لما ورد الخبر علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام بمقتل محمد بن أبي بكر رضي الله عنه كتب إلىٰ مالك بن الحارث الأشتر رحمه الله ونصه: قال المفيد رحمه الله ـ وكان مقيماً بنصيبين ـ: «أما بعد فإنك ممن أستظهر به علىٰ إقامة الدين، وأقمع به نخوة الأثيم، وأسد به الثغر المخوف، وقد كنت وليت محمد بن أبي بكر رحمه الله مصر، فخرج عليه خوارج، وكان حدثاً لا علم له بالحروب، فاستشهد رحمه الله فأقدم علي لننظر في أمر مصر، واستخلف علىٰ عملك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك، فاستخلف مالك علىٰ عمله شبيب بن عامر الأزدي».

ذكر ذلك المفيد رحمه الله في المجلس التاسع من أماليه: ص ٤٨، طبع النجف الأشرف، فراجعه.

مالك شبيب بن عامر[١].

* * *

باب شبث

قوله: شبث بن ربعي:

في الخصال: «محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن أبي حمزة الثمالي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: وأما المساجد الملعونة بالكوفة فمسجد ثقيف، ومسجد الأشعث بن قيس الكندي، ومسجد جرير بن عبد الله البجلي، ومسجد سماك» الحديث[٢].

وروىٰ فيه أيضاً، في الصحيح: «عن صفوان بن يحيىٰ، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام نهىٰ عن الصلاة في خمسة مساجد بالكوفة، مسجد الأشعث بن قيس الكندي، ومسجد جرير بن عبد الله البجلي، ومسجد سماك بن مخرمة ومسجد شبث بن ربعي، ومسجد تيم، قال: وكان أمير المؤمنين عليه السلام إذا نظر إلىٰ مسجدهم قال: هذه بقعة تيم، ومعناه أنهم قعدوا عنه لا

---

١ ـ جملة «واستخلف مالك شبيب بن عامر» من كلام الشيخ المفيد، وليس من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فلاحظ.

٢ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه، باب الخمسة، الحديث الخامس والسبعين: ج ١، ص ٢٤٥ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٦ هـ.

يصلون معه عداوة وبغضاً ـ لعنهم الله ـ»[١].

* * *

باب شداد

قوله: شداد بن أوس:

بخط المجلسي رحمه الله: «روىٰ الشيخ المفيد في مجالسه مدحاً عظيماً لشداد بن أوس، وأنه غاض معاوية في أمر علي عليه السلام وحاسبه ولم يقبل منه شيئاً»[٢].

* * *

باب شرحبيل

في التحرير: «بضم المعجمة وفتح المهملة وسكون الحاء»[٣].

وعن ابن داود، زاد علىٰ ذلك: «بالباء الموحدة والياء المثناة التحتية

---

١ ـ راجع: الخصال للصدوق، باب الخمسة، الحديث الـ(٧٦) ص ٢٤٥.

٢ ـ راجع: مجالس الشيخ المفيد رحمه الله، المجلس الحادي عشر: ص ٥٧ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ التحرير: هو تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي صاحب الوسائل نفسه، وقد تقدم التعريف به.

بعدها»[١].

* * *

باب الشرطاء

في البحار: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كانوا شرطة الخميس ستة آلاف رجل أنصاره»[٢].

«محمد بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله قال: قال علي بن الحكم: أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام الذين قال لهم: تشرطوا فأنا أشارطكم على الجنة ولست أشارطكم على ذهب ولا فضة، إن نبينا صلى الله عليه وآله فيما مضى قال لأصحابه: تشرطوا فإني لست أشارطكم إلّا على الجنة، وهم سلمان الفارسي، والمقداد، وأبو ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وأبو سنان، وأبو عمرو الأنصاريان، وسهل البدري، وعثمان ابنا حنيف الأنصاري، وجابر بن عبد الله الأنصاري»[٣].

---

١ ـ راجع: رجال ابن داود، باب الشين المعجمة، القسم الأول: ص ١٨٣ طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٧٢٥ طبع إيران (كمباني)، وقد رواه المجلسي عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله، وراجع الاختصاص: ص ١٢ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، والضمير في (أنصاره) راجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

٣ ـ راجع: بحار الأنوار للمجلسي رحمه الله، وقد رواه في: ج ٨، ص ٧٢٥، باب الفتن، عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله: ص ٢، فراجعه.

وفيه: عن جعفر بن الحسين، عن محمد بن جعفر المؤدب، قال أمير المؤمنين عليه السلام لعبد الله بن يحيىٰ: «إبشر يابن يحيىٰ فأنت وأبوك من شرطة الخميس سماكم الله به في السماء»[١].

وفيه أيضاً: «كان الأصبغ بن نباتة من شرطة الخميس وكان فاضلاً»[٢].

وأصل معنىٰ شرطة الخميس أن الخميس هو الجيش لأنه خمسة أقسام، مقدمة، وميمنة، وميسرة، وقلب، وساقة، وهي التي تسوقه، وهي مؤخرة، فالشرطة الذين يشترطون ما يشترطونه علىٰ الإمام كما شرط علي عليه السلام الجنة لهؤلاء[٣].

* * *

---

١ ـ راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٧، باب الفتن، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ١٢ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٧، باب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا علىٰ الحق، وقد نقله عن الاختصاص، راجعه: ص ٦٥.

٣ ـ قال ابن الأثير الجزري في نهاية الحديث بمادة (شرط): «شرط السلطان نخبة أصحابه الذين يقدمهم علىٰ غيرهم من جنده، وفي حديث ابن مسعود (وتشرط شرطة للموت لا يرجعون إلّا غالبين) الشرطة: أول طائفة من الجيش تشهد الوقعة».

وقال الفيروزآبادي في القاموس: «الشرطة ـ بالضم ـ هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت، وطائفة من أعوان الولاة، سموا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها».

باب الاحاد

شريح:

هو الحارث بن قيس الكندي، القاضي المشهور بالكوفة[١].

قال في مجمع البحرين: «استقضاه عمر بن الخطاب علىٰ الكوفة فأقام قاضياً خمساً وسبعين سنة لم تبطل إلّا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء، وذلك أيام فتنة الزبير واستعفىٰ الحجاج فأعفاه فلم يقض بين اثنين حتىٰ مات وكان من التابعين»[٢] انتهىٰ.

وكفىٰ به طعناً قضاؤه مع وجود أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة، وأنه من قبل عمر، وقول علي عليه السلام له: يا شريح جلست مجلساً لا يجلسه إلّا نبي أو وصي نبي

١ ـ تسمية شريح بالحارث بن قيس اشتباه من صاحب الكتاب، وقد سرىٰ الوهم إليه من الطريحي صاحب مجمع البحرين، فإنه سماه فيه بالحارث بن قيس والحارث هو أبو شريح لا نفسه كما ذكره أرباب المعاجم قاطبة، راجع الاستيعاب لابن عبد البر في ترجمة شريح، والإصابة في أحوال الصحابة لابن حجر العسقلاني، وتهذيب التهذيب له أيضاً، وأسد الغابة في أحوال الصحابة للجزري، وتوفي شريح سنة ٨٧ هـ، وله مائة سنة، وقال أبو نعيم: مات سنة ٩٦ هـ، وقيل: مات سنة ٩٧ هـ، وقيل: سنة ٩٩ هـ، وقيل: مات شريح وله مائة وعشرين سنة وكان كوسجاً لا شعر في وجهه.

٢ ـ راجع: مجمع البحرين للطريحي النجفي الشيخ فخر الدين، بمادة (شرح).

أو شقي، وقد أساء المسلك والأدب مع أمير المؤمنين عليه السلام في مقامات[١] وشهرته بذمه تغني عن النقل.

قوله: شريف بن سابق:

بالمهملة والموحدة المكسورة، وكذا ضبطه الصالح[٢].

* * *

باب شعيب

قوله: شعيب بن بكر[٣] بن عبد الله:

سيجيء إن شاء الله أنه أخو عيسىٰ وموسىٰ ابني عبد الله.

---

١ ـ من المقامات طلبه البينة منه عليه السلام علىٰ درع طلحة، وصياحه واسنة عمراه عندما نهىٰ أمير المؤمنين عليه السلام عن صلاة التراويح، وغير ذلك مما هو مشهور ومسطور، راجع: بحار الأنوار آخر الجزء الثامن في الفتن عند ذكر المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٧٢٩ وقد ذكر أرباب التاريخ أن شريحاً شهد علىٰ العبد الصالح حجر بن عدي بالكفر والخروج عن الطاعة فكتب زياد ابن أبيه شهادته إلىٰ معاوية مع سائر الشهود، ومخازيه كثيرة.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١١٦.

٣ ـ لعل الصحيح: شعيب أبو بكر بن عبد الله، فلاحظ.

قوله: شعيب بن مزيد:

سيجيء إن شاء الله تعالىٰ بيان حاله في ترجمة أخيه مفضل.

قوله: شهاب بن عبد ربه:

في الدراية: «عبد الرحيم وعبد الخالق وشهاب ووهب بنو عبد ربه كلهم خيار فاضلون»[١].

وفي الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن الوليد بن صبيح، قال: قال لي شهاب بن عبد ربه: إقرأ أبا عبد الله عليه السلام عني السلام وأعلمه أنه يصيبني فزع في منامي قال: فقلت له: إن شهاباً يقرئك السلام ويقول لك: إنه يصيبني فزع في منامي، قال: قل له: فليزك ماله قال: فأبلغت شهاباً ذلك، فقال لي فتبلغه عني؟ فقلت: نعم، فقال: قل له: إن الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أني أزكي مالي، قال: فأبلغته، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قل له: إنك تخرجها ولا تضعها في مواضعها[٢].

وفيه أيضاً: «علي بن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عمن ذكره، عن الوليد بن أبي العلا، عن معتب، قال: دخل محمد بن بشر الوشا علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فسأله أن يكلم شهاباً أن يخفف عنه حتىٰ ينقضي الموسم، وكان له عليه ألف دينار، فأرسل إليه فأتاه فقال له: قد عرفت حال محمد وانقطاعه إلينا وقد

---

١ ـ راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني رحمه الله: ص ١٣٦ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٥٤٦ كتاب الزكاة، باب الزكاة لا تعطىٰ غير أهل الولاية.

ذكر أن لك عليه ألف دينار ولم تذهب في بطن ولا فرج، وإنما ذهبت ديناً على الرجال ووضايع وضعها، وأنا أحب أن تجعله في حل، فقال: لعلك ممن يزعم أنه يقبض من حسناته فتعطاها قال: كذلك في أيدينا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: الله أكرم وأعدل من أن يتقرب إليه عبده فيقوم في الليلة القرة أو يصوم في اليوم الحار أو يطوف بهذا البيت ثم يسلبه ذلك فيعطاه، ولكن الله ذو فضل كثير يكافىء المؤمن. فقال: فهو في حل»[١].

«معاوية بن حكيم، عن جعفر بن محمد بن يونس، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: استقرض أبو الحسن عليه السلام من شهاب بن عبد ربه، قال: وكتب كتاباً ووضع على يدي عبد الرحمن بن الحجاج وقال: إن حدث في حدث فخرقه، قال عبد الرحمن: فخرجت من مكة فلقيني أبو الحسن عليه السلام فأرسل إلي بمنى فقال: يا عبد الرحمن خرق الكتاب، قال: ففعلت وقدمت الكوفة فسألت عن شهاب فإذا هو قد مات في وقت لم يكن فيه بعث الكتاب»[٢] كله بخط السيد قدس سره[٣].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤ ، ص ٣٦ طبع طهران الجديد، كتاب الزكاة، باب تحليل الميت، الحديث الثاني.

٢ ـ ذكر هذه الرواية الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ القمي المتوفى بقم سنة ٢٩٠ هـ في بصائر الدرجات: ج ٦، الباب الأول في أن الأئمة يعرفون آجال شيعتهم وسبب ما يصيبهم، طبع طهران سنة ١٢٨٥ هـ ، ورواه عنه المجلسي في البحار: ج ٤٨ ، ص ٥٣ طبع طهران الجديد سنة ١٣٨٥ هـ ، في باب معجزات موسى بن جعفر عليه السلام، والضمير في قوله: (وكتب كتاباً) راجع إلى أبي الحسن عليه السلام والمراد به ـ هنا ـ موسى بن جعفر عليه السلام لأنها إحدى كناه، وأما الضميران في قوله: (ووضع) وفي قوله: (وقال) فهما راجعان إلى شهاب بن عبد ربه، فلاحظ.

٣ ـ يقصد بالسيد قدس سره: سيدنا الحجة السيد محمد المهدي بحر العلوم ـ طاب ثراه ـ المتوفى ⟸

حرف الصاد

باب صالح

قوله: صالح بن الحكم النيلي:

في الكافي: «عن صالح النيلي» قال الصالح: «صالح بن الحكم النيلي الأحول ضعيف»(١).

قوله: صالح بن سعيد:

حكم الصالح وفخر المحققين بجهالته(٢).

* * *

⇐ سنة ١٢١٢ هـ، فقد أورد الحديثين المذكورين في ترجمة شهاب بن عبد ربه من كتاب رجاله: ج ٣، ص ٥٤ ـ ٥٥ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، فراجعه.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٥، ص ٥٤، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ٤٢٥ كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، وراجع أيضاً: إيضاح الفوائد في الفقه لفخر المحققين ولد العلامة الحلي رحمهما الله (مخطوط).

باب صباح

قوله: صباح بن موسىٰ الساباطي:

في الوسائل: «قال الشهيد الثاني: ولم يكن فطحياً كأخيه عمار»(١).

* * *

باب صبيح

في التحرير: «بفتح الصاد المهملة، وكسر الباء الموحدة، والياء آخر الحروف، وآخره حاء مهملة، وربما ضبط بضم الصاد. قيل: وليس بشيء»(٢).

* * *

١ ـ راجع: آخر الجزء الثالث من وسائل الشيعة للشيخ محمد الحر العاملي في ترجمة صباح الساباطي.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

باب صعصعة

قوله: صعصعة بن صوحان:

عن الذهبي: «كان شيعياً شريفاً مطاعاً خطيباً بليغاً، روىٰ عن علي عليه السلام وقال سعد: إنه ثقة»(١).

* * *

---

١ ـ راجع: تاريخ الإسلام للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ: ج ٢، ص ٢٩٣، طبع القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ، فقد قال فيه: «صعصعة بن صوحان بن حجر العبدي الكوفي، أحد شيعة علي عليه السلام أمره علىٰ بعض الكراديس يوم صفين، وكان شريفاً مطاعاً خطيباً بليغاً مفوهاً، واجه عثمان بشيء فأبعده إلىٰ الشام، روىٰ عن علي عليه السلام وغيره وروىٰ عنه الشعبي، وأبو إسحاق، وابن بريدة، والمنهال بن عمرو، وقال ابن سعد: هو ثقة، وفد علىٰ معاوية فخطب، فقال معاوية: إن كنت لأبغض أن أراك خطيباً، قال: وأنا إن كنت لأبغض أن أراك خليفة، وقال ابن سعد: توفي في خلافة معاوية، وكنيته أبو عمر، له حكايات».

وترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال في حرف الصاد، قال: «وثقه ابن سعد والنسائي» وله مع عمر بن الخطاب حكاية، راجعها في أسد الغابة لابن الأثير الجزري في ترجمته.

باب صغير

صغير مولىٰ أبي عبد الله عليه السلام :

لم يذكره المتأخرون وإنما رأيته في الكشي في ترجمة معتب: «حدثني حمدويه وإبراهيم، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، عن عبد العزيز بن نافع، أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: عشرة ـ يعني مواليه ـ فخيرهم وأفضلهم معتب، وفيهم خائن فاحذروه وهو صغير»[١] انتهىٰ.

وقد خرجنا في هذه الترجمة عن وضع الكتاب.

* * *

باب صفوان بفتح الصاد

قوله: صفوان بن يحيىٰ:

قد تقدم في ترجمة إسماعيل بن الخطاب ماله دخل هنا[٢].

---

١ ـ ويحتمل أن يكون صفة وكناية من غير ذكر اسمه (منه رحمه الله).

وراجع: رجال الكشي في ترجمة معتب مولىٰ الصادق عليه السلام: ص ٢١٦ برقم ١٢٦.

٢ ـ يريد أنه تقدم فيما ذكره المصنف في ترجمة إسماعيل بن الخطاب، راجع: ص ٤٤ من ⟸

اعلم أنه وقع في بعض أسانيد التهذيب أحمد بن محمد عن صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام فقال في المشرق: «واعلم أن بعض فضلاء الأصحاب[١] ناقش العلامة ـ طاب ثراه ـ حيث وصف في المنتهىٰ والمختلف هذا الحديث بالصحة، وقال: التحقيق أنه ليس بصحيح، إذ لا سبيل إلىٰ حمل صفوان علىٰ ابن يحيىٰ، لأنه لا يروي عن الصادق عليه السلام إلّا بواسطة، فسقوطها قادح في الصحة، فتعين أن يكون ابن مهران، لأنه هو الذي يروي عنه عليه السلام بغير واسطة، وحينئذ يكون أحمد بن محمد عبارة عن البزنطي لا ابن عيسىٰ ولا ابن خالد، لأن روايتهما عنه عليه السلام بواسطة، وغير هؤلاء الثلاثة لا يثمر صحة الطريق وطريق الشيخ في الفهرست إلىٰ أحد كتابي البزنطي غير صحيح، ولا يعلم من أيهما أخذ هذا الحديث، فلا وجه لوصفه بالصحة. هذا ملخص كلامه[٢].

وفيه نظر: إذ لا وجه لقطع السبيل إلىٰ حمله علىٰ صفوان بن يحيىٰ فإن الظاهر أنه هو، ولهذا نظائر، وما ظنه قادحاً في الصحة غير قادح فيها، لإجماع الطائفة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، ولذلك قبلوا مراسيله والعلامة قدس سره يلاحظ ذلك كثيراً، بل يحكم بصحة حديث من هذا شأنه وإن لم يكن إمامياً كابن بكير وأمثاله» انتهىٰ[٣].

وفيه أيضاً: ربما يسلكون ـ أي المتأخرون ـ طريقة القدماء في بعض

⇐ النقد، فقد روىٰ عن الكشي رواية تدل علىٰ وثاقته.

١ ـ المراد ببعض فضلاء الأصحاب الذي ناقش العلامة رحمه الله هو الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي، راجع مناقشته له في منتقىٰ الجمان: ج ١، ص ١٢٢ في باب كيفية الوضوء، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ يعني: ملخص كلام بعض فضلاء الأصحاب.

٣ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي رحمه الله: ص ٣٠ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

الأحيان فيصفون الخبر المحفوف بالقرائن بالصحة وسيجيء مراسيله ومراسيل أمثاله في ترجمة ابن أبي عمير إن شاء الله.

فائدة:

وقع في بعض أسانيد التهذيب روايته عن ابن أبي عمير.

قال في المنتقىٰ: «وأرىٰ أن رواية صفوان عن ابن أبي عمير سهو، والصواب عطفه عليه، لأن المعهود المتكرر من روايتهما حتىٰ في خصوص هذا السند»[1].

فائدة:

قال في المنتقىٰ: «رواية صفوان عن يحيىٰ بن الأزرق كثيرة» دفع بهذا ما وجد في بعض الأسانيد من وصف صفوان بابن يحيىٰ الأزرق فقال: «والصواب أنه مصحف ابن عن يحيىٰ الأزرق»[2].

* * *

---

١ ـ راجع: منتقىٰ الجمان: ج ٢، ص ٤٦٣ كتاب الحج، باب الطواف والسعي.

٢ ـ راجع: منتقىٰ الجمان: ج ٢، ص ٤٣٣ وص ٤٩٨.

باب صهيب

قوله: صهيب مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله :

في الروضة: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: السباق خمسة فأنا سابق العرب، وسلمان سابق فارس، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبش، وخباب سابق النبط»(١).

---

١ ـ راجع: روضة الواعظين لأبي جعفر محمد بن الفتال النيسابوري المستشهد سنة ٥٠٨ هـ: ص ٣٣١ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وذكر الحديث أيضاً ابن بابويه الصدوق رحمه الله في باب الخمسة من الخصال، الحديث الـ (٨٢)، وخباب في الحديث هو ابن الأرت المشهور المتوفىٰ سنة ٣٩ هـ.

وقد ترجم لصهيب ـ هذا ـ ابن الأثير الجزري في أسد الغابة ـ باب الصاد ـ وسمىٰ والده سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل بن عامر بن جندلة بن جذيمة بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناة بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصىٰ بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار الربعي النمري، ثم قال: «كذا نسبه الكلبي وأبو نعيم»، وقال: «إنما قيل له: الرومي لأن الروم سبوه صغيراً، فنشأ بالروم فصار ألكن... ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله أسلم وكان من السابقين إلىٰ الإسلام.

قال الواقدي: أسلم صهيب وعمار في يوم واحد، وكان إسلامهما بعد بضعة وثلاثين رجلاً، وكان من المستضعفين بمكة الذين عذبوا... وشهد صهيب بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله.

⇐

وروىٰ العامة: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[١]. ولا يبعد أن تكون هذه الرواية عامية أيضاً.

وفي نور الثقلين: عن مجمع البيان في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة**﴾ الآية «نزلت في سلمان، وأبي ذر وصهيب، وخباب، وغيرهم من فقراء أصحاب النبي ﷺ وذلك أن المؤلفة قلوبهم جاؤوا إلىٰ النبي ﷺ عيينة بن الحصين، والأقرع بن حابس، وذووهم، فقالوا: يا رسول الله إن جلست في صدر المجلس ونحيت عنا هؤلاء وروائح صنانهم[٢] ـ وكانت عليهم جباب الصوف ـ جلسنا نحن إليك، وأخذنا عنك، فلا يمنعنا من الدخول إليك إلّا هؤلاء، فلما نزلت الآية قام النبي ﷺ يلتمسهم فأصابهم في مؤخر المسجد يذكرون الله عزوجل فقال: الحمد لله الذي لم يمتني حتىٰ أمرني أن أصبر

⇐ ثم إن ابن الجزري روىٰ رواية تخالف رواية الفتال المذكورة في روضة الواعظين فقال: «... عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: السباق أربعة: أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق فارس، وبلال سابق الحبش» فجعل السابق أربعة لا خمسة، ثم قال: «توفي صهيب بالمدينة سنة ٣٨ هـ في شوال، وقيل: سنة ٣٩ هـ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وقيل: ابن سبعين سنة، ودفن بالمدينة، وكان أحمر شديد الحمرة، ليس بالطويل ولا بالقصير وهو إلىٰ القصر أقرب كثير شعر الرأس، أخرجه الثلاثة».

ومثله ما ذكره ابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب، وما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن قتيبة في المعارف، في ترجمته، وغير هؤلاء، فلاحظ.

١ ـ ذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ الشيخ البهائي العاملي ﷺ في الكشكول: ج ١، ص ٤٣٢ طبع مصر سنة ١٣٨٠ هـ، وذكر عن بعض الفضلاء وجوهاً في معنىٰ هذا الحديث، منهم الشيخ عز الدين عبد السلام، فراجعه.

٢ ـ الصنان: بضم الصاد المهملة النتن مطلقاً.

نفسي مع رجال من أمتي، معكم المحيا ومعكم الممات»[١].

* * *

١ ـ راجع: نور الثقلين في تفسير القرآن: ج ٣، ص ٢٥٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨٢ هـ، تأليف العلامة الجليل الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي ﷺ المتوفى سنة ١١١٢ هـ، والآية المذكورة هي في سورة الكهف.

حرف الضاد

باب الضحاك

الضحاك بن زيد:

وقع في أسانيد التهذيب من المواقيت هكذا: «عن أحمد بن أبي نصر عن الضحاك بن زيد عن عبيد بن زرارة» الخ[١].

وقد استشكل في الذخيرة في تعيين الضحاك هذا، فقال: «وليس في طريق هذه الرواية من يتوقف في شأنه إلّا الضحاك بن زيد، فإنه بهذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال، وذكر بعض المتأخرين أن الظاهر أنه أبو مالك الثقة، وهو غير بعيد، ويؤيده إيراد المصنف ـ أي العلامة ـ وغيره هذه الرواية من الصحاح، ومما يؤيد صحة هذه الرواية أن الراوي عن الضحاك ابن أبي نصر وهو من الثقات الضابطين»[٢] إلىٰ آخر ما ذكره من حال أحمد[٣].

---

١ ـ راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ﷺ، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة وعلامة كل وقت منها: ج ٢، ص ٢٥ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح إرشاد العلامة الحلي ﷺ للفاضل السبزواري: ج ١، ص ١٩٠، كتاب الصلاة، في تعيين أول وقت الظهر، طبع إيران سنة ١٢٧٣ هـ.

٣ ـ يعني: أحمد بن أبي نصر وتكملة كلام صاحب الذخيرة هكذا: «... من جملة من أجمعت

⇐

أقول: رواية أحمد عنه تبعد كونه أبا مالك، لأن الظاهر من أهل الرجال عدم الملاقاة بين هذين الرجلين، لأن غاية ما يترقىٰ في أبي مالك أن يكون من أصحاب الكاظم عليه السلام لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكروا أن أبا مالك من أصحاب الرضا عليه السلام بل مقطوع أنه ليس من أصحابه، لوقوع الخلاف في كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام وليس أحمد من أصحاب الكاظم عليه السلام حتىٰ تحتمل الملاقاة لتحتمل الرواية عنه[1].

وأما تأييده بعد العلامة الرواية من الصحاح فلا تأييد فيه أيضاً، لجواز أن يكون عينه بغير هذا التعيين، أو أنه عنده من مشايخ الإجازة، أو الصحة بمعنىٰ ما عند القدماء، أو غير ذلك من أسباب الحمل علىٰ الصحة، إن لم يحمل علىٰ الاشتباه.

الضحاك بن قيس:

بخط المجلسي رحمه الله: «روىٰ البرقي في المحاسن، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن آية في القرآن تشككني، قال: وما هي؟ قلت: قول الله

⇐ العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، فمن المستبعد نقله عن الضعفاء، كما أشرنا إليه في كتاب الطهارة، علىٰ أن الشيخ في العدة نص علىٰ أنه لا يروي إلّا عن الثقات، وبالجملة عندي هذه الرواية ملحقة بالصحاح».

١ ـ فيه: أن الشيخ في الرجال عده من رجال الكاظم عليه السلام والكشي في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام وفي الخلاصة حكم برواية أبي مالك عن أبي الحسن عليه السلام وهو الكاظم، فاتجه ملاقاة الضحاك لأحمد ودعوىٰ رواية أبي مالك عنه. (هكذا في هامش بعض نسخ الكتاب، ولم يعلم قائله).

عزوجل **﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾** قال: وأي شيء شككت فيها؟ قلت: من صلىٰ وصام وعبد الله قبل منه، قال: إنما يتقبل الله من المتقين العارفين، ثم قال: أنت أزهد في الدنيا أم الضحاك بن قيس؟ قلت: لا بل الضحاك بن قيس، قال: فإن ذلك لا يتقبل منه شيء مما ذكرت» انتهىٰ(١).

والظاهر أن الضحاك هو الضحاك أبو بحر، وهو الملقب بالأحنف بن قيس، فإنه تقدم ذكره، وأن اسمه الضحاك(٢) فالذي ذكره المصنف هنا في ترجمة الضحاك أبو بحر، هو الأحنف بن قيس وهو الضحاك بن قيس فالثلاثة واحد، فتأمل(٣).

وفيه مدح من حيث كونه زاهداً في الدنيا وذم من حيث كونه غير مقبول العمل.

* * *

---

١ ـ راجع: المحاسن للثقة الجليل أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفىٰ سنة ٢٧٤ هـ، أو سنة ٢٨٠ هـ: ج ١، ص ١٦٨، طبع طهران سنة ١٣٧٠ هـ، وقد روىٰ البرقي الحديث عن محمد بن علي، عن عبيس بن هشام، عن عبد الكريم ـ وهو كرام بن عمر الخثعمي ـ عن عمر بن حنظلة، وقد رواه عن المحاسن المجلسي ﷺ في البحار: ج ٧، ص ٣٠، باب أنه لا تقبل الأعمال إلّا بالولاية، طبع إيران (طهران) كمباني، فراجعه.

٢ ـ يريد أنه قد تقدم ذكره من المصنف وأن اسمه الضحاك وكنيته أبو بحر ولذا لم يذكره المصنف هنا بعنوان الضحاك بن قيس، كما أن ذكره هنا بعنوان (الضحاك أبو بحر) الخ، تكرير لا موجب له، راجع النقد: ص ٣٧، بعنوان (أحنف بن قيس التميمي).

٣ ـ اعترض العلامة المحقق الحجة المامقاني ﷺ في تنقيح المقال في الرجال علىٰ ما اختاره صاحب الكتاب، راجع: ج ٢، ص ١٠٤ في ترجمة الضحاك بن قيس.

حرف الطاء

باب طلاب

قوله: طلاب بن حوشب:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة العوام بن حوشب أنه أخوه.

* * *

باب طلحة

قوله: طلحة بن زيد:

في المجمع: «الرواية ضعيفة فإن فيها طلحة وهو بتري، وقيل عامي».

وفي المعتبر: «طلحة بن زيد بتري».

وفي المدارك: «وهذه الرواية ضعيفة السند فإن راويها ـ وهو طلحة بن زيد ـ عامي علىٰ ما نص عليه النجاشي وغيره».

وفي التنقيح: «لضعف طلحة بن زيد، فإنه عامي وقيل بتري».

وقال الصالح: «هو عامي، ونقل عن الشيخ الطوسي أنه بتري»[١].

واعلم أن الشيخ ـ مع حكمه بأنه عامي ـ حكم بأن كتابه معتمد[٢]، **وهذا لا** يجدي لقبول روايته إلّا إذا علم أن الحديث منه، وأما إذا احتمل فالنتيجة تابعة لأخس المقدمتين.

فظهر ما في التحرير من الاعتماد استناداً إلىٰ هذا الاستثناء من الشيخ قال: «طلحة بن زيد عامي إلّا أن كتابه معتمد قاله الشيخ وغيره» انتهىٰ[٣]، ولم أقف علىٰ هذا الاستثناء من غير الشيخ فتأمل[٤].

انتهىٰ الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني ـ إن شاء الله ـ وأوله: حرف العين، باب عاصم.

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٣٢، كتاب فضل العلم، باب بذل العلم، وج ٦، ص ٣٥٤، كتاب الحجة باب أن الإمام لا يغسله إلّا إمام من الأئمة عليهم السلام، وراجع رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٢٦ برقم ٣.

٢ ـ راجع: ترجمته في فهرست الشيخ الطوسي: ص ١١٢ برقم ٣٧٤ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي رحمه الله (مخطوط).

٤ ـ نقل الوحيد البهبهاني رحمه الله في تعليقته علىٰ منهج المقال، للمولىٰ الميرزا محمد الاسترابادي، عن خاله المجلسي الثاني رحمه الله الحكم بكون طلحة بن زيد ـ هذا ـ كالموثق، قال: «ولعله لقول الشيخ: كتابه معتمد. ويروي عنه صفوان بن يحيىٰ» ولعل وجه التأمل المذكور إشارة إلىٰ ما ذكره آنفاً من أن كون كتابه معتمداً لا يجدي لقبول روايته (إلىٰ آخر ما ذكره)، فلاحظ.

الجزء الثاني

تكملة الرجال

العلامة المحقق
الشيخ عبد النبي الكاظمي



تحقيق وتقديم
السيد محمد صادق بحر العلوم

تكملة الرجال

تكملة الرجال

تأليف

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي الكاظمي

المتوفى / ١٢٥٦ هـ

تحقيق وتقديم

السيد محمد صادق بحر العلوم

الجزء الثاني

تكملة الرجال / ج ٢

الشيخ عبد النبي الكاظمي

الناشر : أنوار الهدىٰ

المطبعة : مهر

صف الحروف والإخراج الفني : أبو حسن السماوي

الطبعة : الأولىٰ ـ ١٤٢٥ هـ

القطع وعدد الصفحات : وزيري ـ ٧٦٦ صفحة

الكمية : ١٢٠٠ نسخة

الزينكغراف : مدين

شابك : ٥ ـ ٩ ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

شابك الدورة : x ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف العين

باب عاصم

قوله: عاصم بن حميد:

قال الصالح: «عاصم بن حميد ـ بضم الحاء المهملة ـ كوفي ثقة عين صدوق، عن أبي بصير» انتهىٰ[١]، روىٰ عنه عبد الرحمن بن أبي نجران كما يظهر من كتاب الإيمان من الاستبصار[٢].

* * *

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٢٦٦ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، شرح الحديث التاسع.

٢ ـ راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي: ج ٤، ص ٥١ كتاب الإيمان، باب ما يجزي من الكسوة في كفارة اليمين، الحديث الثالث.

باب عامر

قوله: عامر بن عبد الله بن جذاعة:

في المشيخة: عن الحكم بن مسكين عن عامر بن جذاعة الأزدي وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة وهو عربي كوفي»[١].

وفي أواخر روضة الكافي: «علي بن إبراهيم عن أبيه، ومحمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حسين بن أحمد المنقري، عن يونس بن ظبيان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألا تنهىٰ هذين الرجلين عن هذا الرجل؟ فقال: من هذا الرجل ومن هذين الرجلين[٢]، قلت: ألا تنهىٰ حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة عن المفضل بن عمر! فقال: يا يونس قد سألتهما أن يكفا عنه فلم يفعلا فدعوتهما وسألتهما، وكتبت إليهما وجعلت حاجتي إليهما، فلم يكفا عنه فلا غفر الله لهما، فوالله لكثير عزة أصدق في مودّته منهما فيما ينتحلان من مودتي، حيث يقول:

---

١ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه الملحقة بآخر أجزائه: ج ٤، ص ٥٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٨ هـ.

٢ ـ القاعدة العربية تقضي أن تكون العبارة (هذان الرجلان) ولكن الإمام عليه السلام نطق بها علىٰ نحو الحكاية لقول الراوي يونس بن ظبيان، فلاحظ.

ألا زعــمت بــالغيب ألا أحــبها إذا أنا لم يكـرم علـي كـريمها[١]

أما والله لو أحباني لأحبا من أحب»[٢].

ولا يتخيل أنّ فيه طعناً على المفضل، إذ ليس المراد النهي عن اتباعه، بل النهي عن أذيته بقرينة قوله يكفا عنه وسألتهما ودعائه عليهما دونه، ولا مـدحاً لكثير لأنّ الحب الذي أثبتهعليه السلام له إنما هو لعزة بقرينة إنشاده البيت كما لا يخفى.

يبقى في ذمه عليه السلام لعامر وحجر، وقد روينا في باب الحواريين[٣] أنهما من حواري الباقر والصادقعليهما السلام فيتعارض فيهما الجرح والتعديل من جهة الرواية.

وأما أهل الرجال والفقهاء فلم أر لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً ولذلك ذكره ابن داود في البابين[٤] وهو منه تـوقف، والعـلامة رحمه الله رجـح التـعديل[٥] والأرجـح الجرح، لأن رواية الجرح أقوى سنداً لأن فيها ابن أبي عمير والطريق إليه صحيح، وحديث الحواريين فيه مجاهيل فلا يعارض الجرح وكأن هذا وجه النظر في كلام المصنف، لكن يشكل من جهة تصريحه بضعف السندين، فليوجه حينئذٍ النظر بأنّ الأولى التوقف لتكافؤهما سنداً.

---

١ ـ أي قالت وهي غائبة عني أني لا أحبها إذا لم أكن محباً لمن يحبها.

٢ ـ راجع: روضة الكافي للكليني رحمه الله: ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ من طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

٣ ـ سيأتي ذكر الحواريين في ترجمة المقداد بن الأسود.

٤ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي: ص ١٩٣ برقم ٧٩٢ القسم الأول، وص ٤٦٤ بـرقم ٢٤٠ القسم الثاني طبع طهران.

٥ ـ راجع: الخلاصة في الرجال ـ القسم الأول ـ: ص ١٢٤ برقم ١ طبع النجف الأشرف.

عامر بن عبد الملك بن مسمع:

سيجيء ذكره في ترجمة أخيه مسمع ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمر الليثي:

آخر من رأىٰ النبي صلى الله عليه وآله بالإجماع[١] قاله الصالح[٢].

وفي البحار: «وجدت في كتاب سليم بن قيس الهلالي أنه قال: قال أبان بن أبي عياش: أبو الطفيل عامر بن واثلة[٣] كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان من خيار أصحاب علي عليه السلام[٤] وقد ذكرناها في ترجمة سليم.

وفي الدراية: «مات سنة مائة من الهجرة»[٥].

---

١ ـ لعله أراد بقوله ـ هذا ـ: أنه لم يبق بعده من رأىٰ النبي صلى الله عليه وآله.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٧، ص ٣٦٧ كتاب الحجة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام.

٣ ـ الذي صرحوا به أن كتاب سليم رواه أبان بن أبي عياش، فلم يكن سليم راوياً عن أبان، ففي عبارة البحار نظر ظاهر، وقد تقدم في ترجمة سليم ما يدفعه. (منه قدس سره)

لا يخفىٰ أن القائل: (قال أبان) الخ، هو عمر بن أذينة لا سليم بن قيس حتىٰ يتنظر في عبارة صاحب البحار، راجع ما تقدم في ترجمة سليم بن قيس ليتضح لك الأمر.

٤ ـ راجع: أول البحار: ج ١، ص ٧٨ تحت عنوان (الفصل الخامس في ذكر ما لابد ممن ذكره مما ذكره أصحاب الكتب المأخوذ عنها في مفتتحها).

٥ ـ قال الشهيد الثاني في شرح درايته: ص ١٢١، طبع النجف الأشرف: «... وآخرهم موتاً علىٰ

⟸

وفي المتن عن رجال الشيخ أنه من أصحاب النبي وعلي والحسن وعلي بن الحسين عليهم السلام.

وروىٰ في العلل حديثاً: «عن جعفر بن محمد بن مسرور رحمه الله عن الحسين بن محمد بن عامر، عن محمد بن أبي عمير» وفيه: أنه سمع الصادق عليه السلام أبا الطفيل يحدث أنّ علياً عليه السلام (إلىٰ آخر الحديث) ففيه دلالة علىٰ أنه من أصحاب الصادق عليه السلام، وهذا ينطبق علىٰ تاريخ (الدراية) في موته فإن الصادق عليه السلام ولد سنة ثلاث وثمانين ووقع في سند الكافي روايته عن الباقر عليه السلام وقد ذكرته في ترجمة عبد الله بن عباس.

باب عائذ

قوله: عائذ بن نباتة:

في الدراية: «لم ينص عليه بتوثيق ولا غيره»[١].

⇐ الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات سنة مائة من الهجرة»، وقد ترجم له ابن الأثير الجزري في أسد الغابة، وقال: «توفي سنة ١٠٠ هـ، وقيل سنة ١١٠ هـ وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب، وذكره الذهبي والمسعودي في تاريخه، وغيرهم.

١ ـ راجع: شرح دراية الشهيد الثاني: ص ٢١ طبع النجف الأشرف.

باب عباد

قوله: عباد بن صهيب:

قال الصالح: «عن عباد بن صهيب البصري، قال الكشي: إنه بتري[١] وقال النجاشي: هو ثقة[٢]، وفي كتاب الإيضاح جزم بأنه ثقة[٣] عن أبي عبد الله عليه السلام» انتهى[٤].

وفي المجمع: «عباد بن صهيب البتري الثقة»[٥]. وفيه اختيار لمذهب المشهور من الجمع بين الكلامين بإخراج الوثاقة عن معناها المصطلح، وهو خلاف مذهبه في عمرو بن سعيد المدائني ـ كما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ ـ وقد تقدم تحقيق ذلك في المسائل.

وفي كشف الرموز: «عباد بن صهيب عامي المذهب»[٦].

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٥ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٢٥ طبع إيران.

٣ ـ راجع: الإيضاح لفخر المحققين ابن العلامة الحلي (مخطوط).

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره المولىٰ محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٢٢ كتاب فضل العلم، باب النوادر، طبع إيران سنة ١٣٨٣ هـ.

٥ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي رحمه الله للمولىٰ أحمد الأردبيلي، طبع إيران.

٦ ـ راجع: كشف الرموز للآبي (مخطوط).

وفي التنقيح: «عباد بن صهيب بتري، فهي ضعيفة»[١].

وفي الوسائل عن الكافي بإسناد فيه سهل بن زياد «عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لعباد بن صهيب البصري في المسجد: ويلك يا عباد إياك والرياء فإنه من عمل لغير الله وكله الله إلىٰ من عمل له»[٢] وخطابه إياه بكلمة (ويل) فيه ما لا يخفىٰ.

* * *

باب عبادة

قوله: في عبادة بن الصامت:

وذكره ابن داود مرة هكذا ومرة بعنوان عبد الله بن الصامت[٣].

---

١ ـ راجع: التنقيح للفاضل المقداد السيوري (مخطوط).

٢ ـ لا يخفىٰ أن الموجود في الكافي ـ المخطوط والمطبوع ـ أنه عليه السلام قال ذلك لعباد بن كثير البصري لا لعباد بن صهيب ـ صاحب الترجمة ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٢٩٣ كتاب الإيمان والكفر، باب الرياء، وسنده هكذا: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لعباد بن كثير البصري في المسجد» الخ، وهكذا رواه عنه صاحب الوسائل في: ج ١، ص ٤٨ طبع إيران ـ طهران ـ سنة ١٣٧٦ هـ، فما وقع من صاحب الكتاب ـ هنا ـ من جعل القصة مع عباد بن صهيب اشتباه، ولعل نسخته من الوسائل كانت مغلوطة، والله العالم.

٣ ـ راجع: رجال ابن داود ـ القسم الأول ـ: ص ٢٠٧ بعنوان: عبد الله بن الصامت، وص ٢١٩ ـ القسم الأول أيضاً ـ بعنوان: عبادة بن الصامت.

بخط المجلسي رحمه الله: أقول: يظهر من حديث الأعمش الذي رواه الصدوق في الخصال عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ عبد الله غير عبادة، وهذان مشكوران، مرضيان، حيث قال: «والولاية للمؤمنين الذين لم يغيروا ولم يبدلوا بعد نبيهم واجبة، مثل سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري ـ إلىٰ أن قال ـ: وعبادة بن الصامت وعبد الله بن الصامت»[١]، لكن روىٰ في العيون مثله فيما كتب الرضا عليه السلام للمأمون من شرايع الدين ولم يذكر عبادة. انتهىٰ[٢].

وقد تقدمت هذه الرواية في ترجمة خزيمة عن مجالس الصدوق، ولم يذكر فيه عبادة ولا عبد الله وذكرنا أيضاً[٣] رواية العيون وفيها ذكر عبادة دون عبد الله، وهي رواية الوسائل عن العيون أيضاً.

ووقفت علىٰ رسالة الرضا عليه السلام للمأمون وفيها ذكر عبادة بن الصامت دون عبد الله، ولم أقف علىٰ نسخة تجمعهما، وراجع الكل في ترجمة خزيمة بن ثابت، ورواية العيون والوسائل علىٰ طبق ما وقفت عليه في الرسالة، غير أني فيما وجدت في الرسالة خالد بن سعيد.

* * *

١ ـ راجع: الخصال لابن بابويه الصدوق تحت عنوان ـ الحديث الثامن: خصال هي من شرائع الدين ـ: ج ٢، ص ٦٠٧ طبع إيران ـ قم ـ مؤسسة النشر الإسلامي.

٢ ـ إلىٰ هنا ينتهي ما ذكره المجلسي رحمه الله، وراجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام لابن بابويه الصدوق رحمه الله: ج ٢، ص ١٢١ ـ ١٢٦، الباب الـ (٣٥) فيما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون العباسي في محض الإسلام وشرائع الدين، وهو حديث طويل.

٣ ـ يعني في ترجمة خزيمة بن ثابت، راجع: ص ٤٨٢ من الجزء الأول.

باب العباس

قوله: العباس بن عامر بن رياح:

القصباني: بفتح القاف وفتح المهملة والموحدة.

قوله: العباس بن عبد المطلب:

في إرشاد الديلمي: «إنّ النبي ﷺ كان جالساً في مسجده يوماً وحوله جماعة من الصحابة، إذ دخل عليه عمه العباس ـ وكان رجلاً حسناً حلو الشمائل ـ فلما رآه النبي ﷺ قام إليه واستقبله، وقبل بين عينيه ورحب به، وأجلسه إلىٰ جانبه، وجعل يفديه بأبيه وأمه، فجعل العباس يقول:

من قبلها كنت في الظلال وفي	مستودع حيث يخصف الورق
ثم هبطت البلاد لابشر	أنت ولا مضغة ولا علق
بل نطفة تركب السفين وقد	ألجم نسراً وأهله الغرق
وخضت نار الكثيب مكتتماً	تجول فيها وليس تحترق
تنقل من صالب إلىٰ رحم	إذا مضىٰ عالم بدا طبق
وأنت لما ولدت أشرقت الـ	أرض وضاءت بنورك الأفق

فـنحن فـي ذلك الضـياء وفـي النـور وسـبل الرشـاد نـخترق[١]

فقال النبي صلى الله عليه وآله: جزاك الله يا عم خيراً ومكافأتك على الله عزوجل. ثم قال: معاشر الناس احفظوني في عمي العباس، وانصروه ولا تخذلوه، ثم قال: يا عـم اطلب مني شيئاً أتحفك به على سبيل الهدية، فقال: يابن أخي أريد مـن الشـام الملعب، ومن العراق الحيرة، ومن هجر الخط، وكانت هذه المواضع كثيرة العمارة فقال له النبي صلى الله عليه وآله: حباً وكرامة، ثم دعا علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: اكتب لعمك العباس هذه المواضع فكتب له أمير المؤمنين عليه السلام كتاباً بـذلك، وأمـلى رسـول الله صلى الله عليه وآله على علي وأشهد رسول الله صلى الله عليه وآله الجماعة الحاضرين، وختمه النبي صلى الله عليه وآله بخاتمه وقال صلى الله عليه وآله: يا عم إن يفتح الله لي هذه المواضع فـهي لك هـبة مـن الله ورسوله، وإن فتحت بعد موتي فأنا أوصي الذي ينظر بعدي في الأمة وآمره بتسليم هذه المواضع إليك.

ثم قال: معاشر المسلمين إنّ هذه المواضع المذكورة لعمي العباس فعلى من يغيره أو يبدله أو يمنعه أو يظلمه لعنة الله ولعنة اللاعنين، ثم ناوله الكتاب فلما ولي عمر وفتح هذه المواضع أقبل إليه العباس بالكتاب فلما نظر فيه دعا رجلاً من

---

١ ـ ذكر هذه الأبيات ابن شهراشوب في أحوال النبي صلى الله عليه وآله من كتاب المناقب مع التفاوت في بعض الألفاظ والأبيات، ورواها عنه المجلسي في البحار: ج ٢٢، ص ٢٨٦ طبع طـهران الجديد، وقد شرح الأبيات، وقوله ـ في البيت الرابع ـ: «وخضت نار الكثيب» لا أرى معنى للكثيب هنا، ولعل الصحيح «نار الخليل» ولا يوجد هذا البيت في مناقب ابن شهراشوب فراجع.

وهذه الأبيات ـ على اختلاف بعض ألفاظها ـ مشهورة وأنها للعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وقد شرح بعض ألفاظها الزمخشري في الفائق وابن الأثير الجزري في نهاية الحديث.

أهل الشام وسأله عن الملعب، فقال: يزيد ارتفاعه على عشرين ألف درهم، ثم سأل عن النواحي الأخر فذكر له أن ارتفاعها يقوم بمال كثير، فقال: هذا مال كثير لا يجوز لك أخذه» إلى آخر ما ذكر من منعه إياه، أخذنا منه موضع الحاجة.

وفيه أيضاً ـ في حديث سد الأبواب ـ: «دخل عليه عمه العباس فقال: يا رسول الله قد علمت ما بيني وبينك من القرابة والرحم الماسة وأنا ممن يدين الله بطاعتك فاسأل الله تعالى أن يجعل لي باباً إلى المسجد أتشرف بها على من سواي، فقال له: يا عم ليس لي إلى ذلك سبيل، فقال له: فميزاباً يكون من داري إلى المسجد أتشرف به على القريب والبعيد، فسكت النبي ﷺ، وكان كثير الحياء لا يدري ما يعيد من الجواب خوفاً من الله تعالى وحياء من عمه العباس، فهبط جبرئيل عليه السلام في الحال على النبي ﷺ وقد علم الله من نبيه إشفاقه بذلك، فقال: يا محمد إن الله يأمرك أن تجيب سؤال عمك العباس وأمرك أن تنصب له ميزاباً إلى المسجد كما أراد فقد علمت ما في نفسك وقد أجبتك إلى ذلك كرامة ورفعة عليك وعلى عمك العباس فكبر النبي ﷺ وقال: أبى الله إلّا إكرامكم يا بني هاشم، وتفضيلكم على الخلق أجمعين، ثم قام ومعه جماعة من الصحابة والعباس بين يديه حتى صار إلى سطح بيت العباس فنصب له ميزاباً إلى المسجد، وقال: معاشر المسلمين إنّ الله قد شرف عمي العباس بهذا الميزاب فلا تؤذوني في عمي فإنه بقية الآباء والأجداد، فلعن الله من آذاني في عمي أو بخسه حقه أو أعان عليه».

وفيه أيضاً: «فلما تكامل النبي ﷺ وبلغ أشده وتزوج خديجة، وأوحى الله إليه، ونبأه، وأرسله إلى العرب والعجم وأظهره على المشركين، وفتح مكة ودخلها مؤيداً منصوراً، وقتل من قتل، وبقي من بقي، أوحى الله إليه: يا محمد إنّ عمك

العباس له عليك يد سابقة، وجميل متقدم، وهو ما أنفق عليك في وليمة عبد الله بن جذعان، وهو ستون ألف دينار، مع ما له عليك في سائر الأزمان وفي نفسه شهوة من سوق عكاظ، فامنحه إياها مدة حياته ولولده بعد وفاته، ثم قال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ألا لعنة الله علىٰ من عارض عمي العباس في سوق عكاظ أو نازعه فيه، ومن أخذه منه فأنا بريء منه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فلم يكترث عمر بذلك، وحسد العباس علىٰ دخل سوق عكاظ وغصبه منه، ولم يزل العباس متظلماً منه عليه إلىٰ حين وفاته» انتهىٰ(١).

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ له ذم في ترجمة ابنه عبد الله، وابنه الآخر عبيد الله، وفي ترجمة عقيل بن أبي طالب، وقد أجبنا عنه بضعف السند.

وأما ما ذكرنا في عبيد الله فلا حجة في كلام قيس بن سعد، وأما ما ذكر في ترجمة عقيل، فإنّ ذلك لا يدل إلّا علىٰ أنهما لم يتمكنا من رد الحق إلىٰ أهله وأنهما ليس لهما قوة علىٰ انتزاعهما الباطل ممن ارتكبه، وليسا كحمزة وجعفر في القوة والشجاعة، والنخوة والغيرة، وأين هذا من الطعن فيهما فتأمل.

ومما يطعن به عليه ما روىٰ صاحب تفسير العسكري عَلَيْهِ السَّلَامُ بإسناده عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ في حديث طويل، منه «أنه لما أمر النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بسد الأبواب بعث معاذ بن

---

١ ـ راجع: هذه الأخبار الثلاثة في أواخر إرشاد القلوب للشيخ الجليل أبي محمد الحسن بن أبي الحسن بن محمد الديلمي رَحِمَهُ اللهُ في النسخة المخطوطة منه، في الفصل المتضمن لصفات أعداء أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ وما نسب إليهم من المثالب وكثرة الخطأ والمعائب، وذلك حسب التواريخ الصحيحة التي ذكرها الأثبات من المحدثين، وقد حذف هذا الفصل من النسخ المطبوعة، وهي تناهز مائة صفحة، وغير خفي سبب حذفها من المطبوعة، وتوجد النسخة المخطوطة في المكتبات، فراجعها.

جبل إلىٰ العباس يأمره بسد بابه، فقال: سمعاً وطاعة لله ولرسوله، ثم مر العباس بفاطمة عليها السلام فرآها قاعدة علىٰ بابها وقد أقعدت الحسن والحسين عليهما السلام فقال لها: ما بالك قاعدة؟ أنظروا إليها كأنها لبوة بين يديها جرواها تظن أنّ رسول الله يخرج عمه ويدخل ابن عمه» الحديث[١].

وجوابه يعلم مما رواه أيضاً عن الباقر عليه السلام «أنه لما أمر العباس بسد الأبواب وأذن لعلي عليه السلام بترك بابه جاء العباس وغيره من آل محمد صلى الله عليه وآله فقالوا: يا رسول الله ما بال علي يدخل ويخرج فقال صلى الله عليه وآله: ذلك إلىٰ الله فسلموا له الحكمة ـ إلىٰ أن قال ـ إياك يا عم رسول الله أن تجد له في قلبك مكروهاً فتصير كأخيك أبي لهب فإنكما شقيقان ـ إلىٰ أن قال ـ فقال العباس: قد سلمت ورضيت يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عم أنظر إلىٰ السماء فنظر العباس فقال: ماذا ترىٰ؟ قال: أرىٰ شمساً طالعة نقية من سماء صافية جلية، فقال: يا عباس يا عم رسول الله إنّ حسن تسليمك لما وهب الله عزوجل لعلي عليه السلام من الفضيلة أحسن من هذه الشمس في هذه السماء، وعظم بركة هذا التسليم عليك أكثر من عظم بركة هذه الشمس علىٰ النبات والحيوانات والثمار حيث تنضجها وتنميها وتربيها، واعلم أنه قد صافاك بتسليمك لعلي فضيلة من الملائكة المقربين أكثر من عدد قطر المطر، وورق الشجر، ورمل عالج، وعدد شعور الحيوانات، وأصناف النبات، وعدد خطىٰ بني آدم وأنفاسهم وألفاظهم وألحاظهم، كل يقولون اللهم صل علىٰ العباس عم نبيك في تسليمه لنبيك فضل أخيه، فاحمد الله واشكره، فلقد عظم ريحك، وجلت رتبتك في ملكوت السماوات»[٢].

١ ـ راجع: تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ص ٥ طبع إيران سنة ١٢٦٨ هـ.

٢ ـ راجع: تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ص ٧.

قوله: العباس بن علي بن أبي طالب:

في السرائر: «نسب شيخنا المفيد في كتاب الإرشاد العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: أمه أم البنين بنت حزام بن خالد بن دارم. وهذا خطأ وإنما أم العباس ـ المسمىٰ بالسقا ويسميه أهل النسب أبا قربة المقتول بكربلاء صاحب راية الحسين عليه السلام ذلك اليوم ـ أم البنين بنت حزام بن حرام بن ربيعة، وربيعة هذا هو أخو لبيد الشاعر ابن عامر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وليست من بني دارم التميمي»(١).

وفي الخصال: «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن أسباط، عن علي بن سالم، عن أبيه، عن أبي حمزة الثمالي، عن ثابت بن أبي صفية قال: قال علي بن الحسين عليه السلام: رحم الله العباس ـ يعني ابن علي عليه السلام ـ فلقد آثر وأبلىٰ وفدىٰ أخاه بنفسه حتىٰ قطعت يداه فأبدله الله بهما جناحين يطير بهما مع الملائكة في الجنة، كما جعل لجعفر بن أبي طالب، وإنّ للعباس عند الله تبارك وتعالىٰ لمنزلة يغبطه بها جميع الشهداء يوم القيامة. (قال) والحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة، وقد أخرجته بتمامه مع ما رويته في فضائل العباس بن علي عليه السلام في كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام»(٢).

---

١ ـ راجع: السرائر لابن إدريس الحلي، كتاب الحج، باب الزيارات، طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ وراجع الإرشاد للمفيد في أحوال أمير المؤمنين عليه السلام.

٢ ـ راجع: كتاب الخصال لابن بابويه الصدوق رحمه الله باب الاثنين: ج ١، ص ١٠٣ الحديث التسعين، طبع إيران ـ طهران ـ سنة ١٣٧٧ هـ.

قوله: العباس بن معروف:

اِعلم أنّه كثيراً ما يروي محمد بن علي بن محبوب عن العباس من غير قيد مميز، لكن يعلم من المتن حيث ذكر أنّ ابن محبوب يروي عن العباس ـ هذا ـ أنه هو المراد من الإطلاق.

قال في المشرق: «العباس الذي يروي عنه محمد بن علي بن محبوب فإنه كثيراً ما يقع مطلقاً غير مقرون بفصل مميز، ولكنه ابن معروف الثقة القمي»[١].

وفي الوافي: «العباس الذي يروي عنه محمد بن علي بن محبوب فإنه كثيراً ما يقع مطلقاً غير مقرون بفصل مميز، ولكنه ابن معروف الثقة».

قوله: العباس بن هشام:

روىٰ عنه الحسن بن علي بن عبد الله، وهو يروي عن ثابت بن شريح، كما يظهر من باب طلاق المرأة التي لم يدخل بها من الكافي والاستبصار[٢].

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١١، وقد أخذ الفيض الكاشاني في كتاب الوافي عبارة صاحب مشرق الشمسين بنصها وأدرجها في كتابه كما ترىٰ.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ٨٤ كتاب الطلاق في الباب المذكور، وراجع أيضاً: الاستبصار: ج ٣، ص ٢٩٦ في الباب المذكور، ويعبر عن العباس بعبيس بالتصغير أيضاً كثيراً كما عبر عنه في الكتابين وغيرهما من كتب الفقه والمعاجم الرجالية، ومات العباس ـ هذا ـ سنة ٢٢٠ هـ، أو سنة قبلها كما ذكر النجاشي في كتاب رجاله: ص ٢١٥.

العباس بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام:

له منازعة مع أخيه الرضا عليه السلام وأغلظ في الكلام معه في الكافي: «أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن أبي الحكم قال: حدثني عبد الله بن إبراهيم الجعفري، وعبد الله بن محمد بن عمارة، عن يزيد بن سليط، قال: لما أوصىٰ أبو إبراهيم عليه السلام أشهد إبراهيم بن محمد الجعفري، وإسحاق بن محمد الجعفري، وإسحاق بن جعفر بن محمد، وجعفر بن صالح، ومعاوية الجعفري، ويحيىٰ بن الحسين بن زيد بن علي، وسعد بن عمران الأنصاري، ومحمد بن الحارث الأنصاري ومحمد بن جعفر بن سعد الأسلمي، وهو كاتب الوصية الأولىٰ»، ثم ذكر الوصية بطولها، وفي آخرها: «وليس لأحد من سلطان ولا غيره أن يفض كتابي هذا الذي ختمت عليه الأسفل، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين، والملائكة المقربين، وجماعة المرسلين والمؤمنين من المسلمين، وعلىٰ من فض كتابي هذا (وكتب وختم أبو إبراهيم والشهود، وصلىٰ علىٰ محمد وآله).

قال أبو الحكم: فحدثني عبد الله بن آدم(١) الجعفري عن يزيد بن سليط، قال: كان أبو عمران الطلحي قاضي المدينة، فلما مضىٰ موسىٰ عليه السلام قدمه أخوته إلىٰ الطلحي القاضي، فقال العباس بن موسىٰ: أصلحك الله وأمتع بك، إن في أسفل هذا الكتاب كنزاً وجوهراً ويريد أن يحتجبه ويأخذه دوننا، ولم يدع أبونا رحمه الله شيئاً إلّا ألجأه إليه وتركنا عالة، ولولا أني أكف نفسي لأخبرتك بشيء علىٰ رؤوس الملأ، فوثب إليه إبراهيم بن محمد، فقال: إذن والله تخبر بما لا نقبله منك ولا نصدقك عليه ثم تكون عندنا ملوماً مدحوراً، نعرفك بالكذب صغيراً وكبيراً،

---

١ ـ كذا في نسخة الكافي، والظاهر «عبد الله بن إبراهيم» فلاحظ.

وكان أبوك أعرف بك لو كان فيك خير، وإن كان أبـوك لعـارفاً بك فـي الظـاهر والباطن، وما كان ليأمنك على تمرتين، ثم وثب إليه إسحاق بن جـعفر ـ عـمه ـ فأخذ بتلبيبه فقال له: إنك لسفيه ضعيف أحمق أجمع، هذا مع ما كان بالأمس منك وأعانه القوم أجمعون، فقال القاضي لعلي عليه السلام: قم يا أبا الحسن ـ إلى أن قال ـ فقال العباس للقاضي: أصلحك الله فض الخاتم واقرأ ما تحته، فقال أبو عمران: لا أفضه حسبي ما لعنني أبوك اليوم، فقال العباس فأنا أفضه، فقال: ذلك إليك ففض الخاتم فإذا فيه إخراجهم وإقرار علي عليه السلام لها وحده وإدخاله إيـاهم فـي ولايـة علي عليه السلام إن أحبوا أو كرهوا وإخراجهم من حد الصدقة وغـيرها، وكـان فـتحه عليهم بلاء وفضيحة وذلة. ولعلي عليه السلام خيرة.

وكان في الوصية التي فض العباس تحت الخاتم هؤلاء الشهود: إبراهيم بن محمد وإسحاق بن جعفر، وجعفر بن صالح، وسعيد بن عمران، وأبرزوا وجه أم أحمد في مجلس القاضي وادعوا أنها ليست إياها حتى كشـفوا عـنها وعـرفوها فقالت عند ذلك: قد والله قـال سـيدي: إنك ستؤخذين جبراً وتـخرجـين إلى المجالس، فزجرها إسحاق بن جعفر، وقال: أسكتي فإنّ النساء إلى الضعف، مـا أظنه قال من هذا شيئاً.

ثم إن علياً عليه السلام التفت إلى العباس فقال: يا أخي إني أعلم أنه إنما حملكم على هذا الغرائم والديون التي عليكم، فانطلق يا سعيد فتعين لي ما عليهم ثم اقض عنهم (وخذ لهم البراءة عنهم)[1] ولا والله لا أدع مواساتكم وبركم ما مشيت على الأرض، فقولوا ما شئتم، فقال العباس: ما تعطينا إلّا من فضول أموالنا ومالنا عندك

---

١ ـ لا توجد هذه الجملة التي وضعناها بين القوسين في نسخة الكافي المطبوعة ولكنها توجد فيما رواه الصدوق ابن بابويه في عيون أخبار الرضا عليه السلام.

أكثر، فقال عليه السلام: قولوا ما شئتم فالعرض عرضكم فإن تحسنوا فذاك لكم عند الله وإن تسيئوا فإن الله غفور رحيم، والله إنكم لتعرفون أنه ما لي ـ يومي هذا ـ ولد ولا وارث غيركم، ولئن حبست شيئاً مما تظنون أو ادخرته فإنما هو لكم ومرجعه إليكم، والله ما ملكت منذ مضىٰ أبوكم رضي الله عنه إلّا وقد سيبته حيث رأيتم، فوثب العباس فقال: والله ما هو كذلك وما جعل الله لك من رأي علينا ولكن حسد أبينا لنا وإرادته ما أراد مما لا يسوغه الله إياه ولا إياك، وإنك لتعرف أني أعرف صفوان بن يحيىٰ بياع السابري بالكوفة ولئن سلمت لأغصصنه بريقه وأنت معه» الحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة مما يتبين به حال العباس[1].

❊ ❊ ❊

باب عبد الأعلىٰ

قوله: عبد الأعلىٰ بن أعين:

قال المصنف: «يظهر من الكافي أن عبد الأعلىٰ بن أعين ومولىٰ آل سام

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣١٦ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام وقد روىٰ هذا الحديث الصدوق ابن بابويه أيضاً في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٣ تحت عنوان (نسخة وصية موسىٰ بن جعفر عليهما السلام) ولكن مع تغيير في بعض الألفاظ والجمل، فراجعه.

وراجع أيضاً: شرح الوصية في شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ١٧٨ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ الرضا عليه السلام.

واحد، كما سيجيء» انتهى[١].

وفي باب فضل الأبكار في الصحيح: «عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن عبد الأعلىٰ بن أعين مولىٰ آل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٢] ومثله في باب إنكار المنكر بالقلب منه[٣].

وفي باب الرد إلىٰ الكتاب والسنة منه: «عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن عبد الأعلىٰ بن أعين قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام» الحديث[٤].

وفي الخصال: «عن درست بن أبي منصور، عن عبد الأعلىٰ مولىٰ آل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام».

وفي البصائر: «عن أبي عبد الله المؤمن عن عبد الأعلىٰ مولىٰ آل سام عنه عليه السلام»[٥].

وهو كثير في كتب الأخبار.

قوله: عبد الأعلىٰ بن علي:

في الدراية: «عبد الله ومحمد وعمران وعبد الأعلىٰ بنو علي بن أبي شعبة

---

١ ـ راجع: هامش: ص ١٨١ من النقد في ترجمة عبد الأعلىٰ بن أعين.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٣٤ كتاب النكاح.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٦٢ كتاب الجهاد.

٤ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٦١ كتاب فضل العلم.

٥ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار، طبع إيران.

الحلبي ثقات فاضلون وكذلك أبوهم وجدهم»(١).

قوله: عبد الأعلىٰ مولىٰ آل سام:

في الدراية: «لم يوثقه أحد»(٢).

١ ـ راجع: شرح دراية الشهيد الثاني ﷺ: ص ١٣٦ طبع النجف الأشرف، ولكن فيه عـبيد الله (بالتصغير) بدل عبد الله (مكبراً) ولعله الأصح كما جاء كذلك في رجالي النجاشي والشيخ الطوسي وفي فهرسته، وفي غيرها من المعاجم الرجالية.

٢ ـ لا توجد في شرح دراية الشهيد الثاني: ص ٢١ لفظة (أحد) والمقصود لم يوثقه العلامة في الخلاصة، لا المقصود لم يوثقه أحد، فانظر عبارة الشهيد حيث يقول: «وفي الخلاصة وغيرها أن طريق (الفقيه) إلىٰ معاوية بن ميسرة وإلىٰ عائذ الأحمسي، وإلىٰ خالد بن نجيح، وإلىٰ عبد الأعلىٰ مولىٰ آل سام، صحيح مع أن الثلاثة الأول لم ينص عليهم بتوثيق ولا غيره، والرابع لم يوثقه (وإن ذكره) في القسم الأول» فاتضح أنّ الضمير الفاعل في لفظة (لم يوثقه) وفي لفظة (وإن ذكره) راجعان إلىٰ العلامة الحلي في الخلاصة فلو كان المراد (لم يوثقه أحد) كما ذكر صاحب كتابنا لكفىٰ الشهيد أن يدرجه في عداد الثلاثة الأول الذين لم ينص عليهم بالتوثيق فلا يحتاج إلىٰ التعبير بهذه العبارة، ولعل ما ذكرناه واضح لا يحتاج إلىٰ مزيد تأمل، وراجع ما ذكره العلامة ﷺ في الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١٢٧ برقم ٢، وراجع أيضاً الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة في طرق ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه: ص ٢٧٨.

باب عبدالحميد

قوله: عبد الحميد بن سالم:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة ابنه محمد ذكره.

قوله: في عبد الحميد بن سعد:

والظاهر أنهما واحد، ويؤيده أن في الكافي عبد الحميد بن سعد، وفي بعض نسخه عبد الحميد بن سعيد[١].

* * *

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٢٢٦، كتاب المعيشة، باب جامع فيما يحل الشراء والبيع منه وما لا يحل، فقد سماه فيه عبد الحميد بن سعد وأن الراوي عنه صفوان بن يحيىٰ، وفي الكتاب المذكور أيضاً ـ باب القمار والنهبة ـ: ج ٥، ص ١٢٣ سماه عبد الحميد بن سعيد وأن الراوي عنه يونس بن يعقوب، وأما النجاشي فلم يذكر سوىٰ عبد الحميد بن سعد، وذكر رواية صفوان عنه، وأما الشيخ الطوسي فقد ذكر في باب أصحاب الصادق عليه السلام عبد الحميد بن سعد (ص ٢٣٦) وذكره مرة أخرىٰ في باب أصحاب الكاظم عليه السلام (ص ٣٥٦) وقال: «روىٰ عنه صفوان بن يحيىٰ»، وذكره أيضاً في باب أصحاب الرضا عليه السلام بعنوان (عبد الحميد بن سعيد): ص ٣٧٩ واقتصر علىٰ ذكر العنوان بدون زيادة فراجعه.

باب عبد الرحمن

قوله: عبد الرحمن بن أبي عبد الله:

وثقه المقدس[١].

قوله: عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ:

قال الصالح: «عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري الكوفي من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وهو من خواصه، شهد معه مشاهده، وضربه الحجاج علىٰ سبه حتىٰ اسود كتفاه»[٢].

قوله: عبد الرحمن بن أبي نجران:

وثقه المقدس[٣] روىٰ عن عاصم بن حميد، وروىٰ عنه أحمد بن محمد.

---

١ ـ راجع: شرح الإرشاد للمولىٰ أحمد المقدس الأردبيلي، طبع إيران.

٢ ـ راجع: شرح أُصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٨٢، كتاب فضل العلم، باب استعمال العلم.

٣ ـ راجع: مجمع البرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ المقدس الأردبيلي طبع إيران.

وفي المنتقىٰ: «ابن أبي نجران يروي عن حريز بواسطة حماد بن عيسىٰ»[١] ووقع في بعض أسانيد التهذيب روايته عن عبد الله بن مسكان وغلطها في المنتقىٰ، قال «فإن المتكرر في الطرق إنّما هو رواية عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان، والسهو بإبدال ابن سنان بابن مسكان واقع في كتابي الشيخ بكثرة» انتهىٰ[٢].

وروىٰ عنه الحسين بن سعيد أيضاً، كما يظهر من كتاب الصلاة من التهذيبين[٣].

قوله: عبد الرحمن بن أبي هاشم:

في الشرح: «عبد الرحمن بن أبي هاشم فهو في الفهرست لكن غير موثق[٤] والنجاشي ذكر عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم ووثقه[٥]، ولا يبعد الاتحاد[٦].

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٢٠٨، وص ٢٣١.

٢ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٤٥٠.

٣ ـ راجع: رواية الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي نجران في تهذيب الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ٣٥٠ كتاب الصلاة في أحكام السهو، وراجع أيضاً: روايته عنه في كتاب الاستبصار: ج ١، ص ٣٠٧ كتاب الصلاة في عدد الفصول في الأذان والإقامة، والتعبير بلفظ (التهذيبين) علىٰ نحو التغليب فيشمل التهذيب والاستبصار للشيخ الطوسي ﵀.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي ﵀: ص ١٣٥ برقم ٤٧٨.

٥ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٧٦ طبع إيران، وقد قال في وصفه (ثقة ثقة) مرتين.

٦ ـ ويؤيد الاتحاد أنّ النجاشي نفسه ذكره في ترجمة الحكم القتات الكوفي (ص ١٠٦) وعبر

⟸

كما ذكر شيخنا المحقق ميرزا محمد أيده الله»[١].

قوله: عبد الرحمن بن الحجاج:

بفتح المهملة وتشديد الجيم (في المشيخة): «عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي، وهو مولىٰ، وقد لقي الصادق وموسىٰ بن جعفر عليهما السلام وروىٰ عنهما وكان موسىٰ عليه السلام إذا ذكر عنده قال: إنه ليفتل في الفؤاد» انتهىٰ[٢] أي الفؤاد

⟸ عنه بأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي هاشم البجلي فنسبه إلىٰ جده أبي هاشم، والنسبة إلىٰ الجد شائعة معروفة، كما أنه كناه أيضاً بأبي القاسم فكأن له كنيتين هما أبو محمد وأبو القاسم، وكثيراً ما يكون للرجل أكثر من كنية واحدة، فلاحظ.

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني، المتوفىٰ بمكة سنة ١٠٣٠ هـ (مخطوط) والميرزا محمد الذي ذكره في الكتاب هو أستاذ الشيخ محمد المذكور صاحب الشرح، وهو الاسترابادي صاحب منهج المقال في الرجال المطبوع، فراجعه.

٢ ـ الذي في المشيخة: «إنّه لثقيل في الفؤاد» بالثاء المثلثة ثم القاف ثم الياء المثناة التحتانية بعدها اللام، ولم يرو أحد من أرباب المعاجم الرجالية اللفظة (ليفتل) أي بالياء المثناة التحتانية ثم الفاء ثم التاء المثناة الفوقانية، كما رواها صاحب الكتاب وفسرها بالتفسير الذي هو بعيد وغير مناسب، راجع: المشيخة الملحقة بآخر كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٢١ طبع النجف الأشرف.

وذكر الشيخ أبو علي الحائري في منتهىٰ المقال ـ بعد أن ذكر عبارة الكشي «إنه لثقيل الفؤاد» كما رواها غيره ـ ما هذا نصه: «وقوله: لثقيل علىٰ الفؤاد» يمكن أراد به ثقل هاتين الكلمتين، فإنّ الحجاج عرف به من هو عدو أهل البيت عليهم السلام وعبد الرحمن اسم ابن ملجم ـ لعنه الله ـ حتىٰ قيل: إنّ التسمية به مكروهة، وربما قيل: يمكن أيضاً أن يراد أنّ له موقعاً في النفس ⟸

منعقد علىٰ حبه، وهو أولىٰ مما رواه الكشي: إنّه لثقيل علىٰ الفؤاد[١].

وفي التنقيح: «عبد الرحمن بن الحجاج من الكيسانية، قيل: إنه رجع إلىٰ الحق»[٢].

وقال الصالح: «رمي بالكيسانية ورجع إلىٰ الحق وكان ثقة ثقة ثبتاً وجهاً»[٣].

وسيجيء ـ إن شاء الله ـ في كنية أبي بكر العياشي ما يدل علىٰ قوله بإمامة الصادق والكاظم عليهما السلام وروىٰ عنه ابن أبي عمير، والحسن بن محبوب، كما يظهر من المشيخة.

فائدة:

قد وقع في بعض أسانيد التهذيب رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن معاوية بن عمار، ولم يرتضها في المنتقىٰ، قال: «هكذا أورد الشيخ في الكتابين هذا الحديث، وما وقع في الإسناد من رواية ابن الحجاج عن ابن عمار سهو ظاهر،

⇐ والخاطر، وربما فهم نحوه من مشيخة من لا يحضره الفقيه، أو أنه ثقيل علىٰ فؤاد المخالفين كما نبهت عليه رواية الكشي الأخيرة» ثم نقل عن الوحيد البهبهاني في تعليقته أنه فسر ذلك بقوله: «أي موقر ومعظم في القلوب أو في قلبي، ويمكن أن يكون تبديل في بعلىٰ من النساخ» ويشير إلىٰ ما ورد في المشيخة من جملة «إنّه لثقيل في الفؤاد».

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٧٤ برقم ٣٠٨ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد بن عبد الله السيوري المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ (مخطوط).

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني رحمه الله: ج ٢، ص ١٤٢.

والصواب فيه العطف»[١].

فائدة:

قد وقع روايته عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام وبلا واسطة علي، وقال في المنتقى: «ربما أشعر هذا الحديث بأن رواية ابن الحجاج عن علي بن يقطين ـ في الذي قبله ـ توهم، وأنهما روياه معاً عن أبي الحسن عليه السلام وقد علم وقوع مثله في غير هذا الموضع متكرراً، فلا يستبعد، وأما رواية أحدهما عن الآخر فينكرها الممارس وإن اتفقت في إسناد آخر يأتي في هذا الباب[٢] فإنّ الاحتمال قائم والسهو في مثله كثير»[٣].

تحقيق:

لم يرمه بالكيسانية أحد ممن علم بشخصه ونسبه إنما نقل ذلك النجاشي عمن هو غير معلوم[٤] فلا يتحقق بذلك، والنقل بهذا الطريق مشعر بالضعف عند الناقل والموالاة للصادق والكاظم عليهما السلام محققة معلومة لا يعتريها شائبة شبهة، فلا يرد على روايته ما أوردناه على رواية الحسن بن علي بن فضال.

ويؤيده أنه لم يذكره أساطين الرجال ولا اعتمدوه وكلهم قبل رواياته، ولم

---

١ ـ راجع: المنتقى: ج ٢، ص ٤٦٥ باب الطواف والسعي من كتاب الحج.

٢ ـ يعني في باب الطواف والسعي من كتاب الحج.

٣ ـ راجع: المنتقى: ج ٢، ص ٤٧٨ كتاب الحج، باب الطواف والسعي.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٧٨ طبع إيران.

يلتفتوا إلىٰ هذا النقل، ولا إلىٰ ما يرد عليه لو كان ذلك.

ويدل علىٰ ذلك ما رواه في العوالم «عن محاسن البرقي عن الحسن بن علي بن يقطين عن أبيه[١] عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من مات بين الحرمين بعثه الله في الآمنين يوم القيامة، أما إن عبد الرحمن بن الحجاج وأبا عبيدة منهم»[٢] وهذا الطريق صحيح، غير ما ذكره المصنف عن الكافي[٣].

وفي الشرح: «والرابع صحيح وإن كان في عبد الرحمن بن الحجاج كلام لما وجدته في كتاب الغيبة للطوسي وبعض الأخبار في الكشي[٤] إلّا أن توثيق

---

١ ـ في كتاب محاسن البرقي: ج ١، ص ٧٠ ذكر الحديث ولكن أبدل كلمة (عن أبيه) بكلمة (عن زبيدة) وهو تصحيف، والصحيح (عن أبيه) كما أن المجلسي رحمه الله في بحار الأنوار: ج ٢١، ص ٩١ طبع إيران الكمباني ذكر هذا الحديث في باب ثواب من مات في الحرم نقلاً عن المحاسن للبرقي مع ذكر كلمة (عن أبيه) عن جميل، كما هو الصحيح، فلاحظ.

٢ ـ راجع: محاسن أحمد بن أبي عبد الله البرقي: ج ١، ص ٧٠ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٠ هـ أما كتاب (العوالم) فهو للشيخ عبد الله بن نور الدين البحراني تلميذ المحدث المجلسي صاحب البحار، قيل: يبلغ الكتاب مائة مجلد، واسمه «جامع العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال» وقد طبع بعض مجلداته (كمقتله المسمىٰ بعوالم العلوم والمعارف) بإيران سنة ١٣١٨ هـ وبعض مجلداته توجد في مكتبات إيران، ذكره شيخنا الحجة الطهراني ـ سلمه الله ـ في الذريعة: ج ١٥، ص ٣٥٦ بعنوان (كتاب العوالم) وذكر في تعريفه كلاماً مفصلاً وذكر أنه اطلع علىٰ بعض أجزائه في مكتبات إيران والنجف الأشرف، فراجعه.

٣ ـ راجع: كتاب الكافي: ج ٤، ص ٥٥٨ كتاب الحج، باب فضل المقام بالمدينة، ورواه أيضاً الشيخ الطوسي في التهذيب: ج ٦، ص ١٤ كتاب الحج، مثل ما رواه الكليني رحمه الله لأنّه رواه عنه.

٤ ـ ذكر الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: ص ٢١٠ طبع النجف الأشرف في باب سفراء ⟸

النجاشي له مكرراً من دون ذكر شيء أقوىٰ»[١].

عبد الرحمن الخثعمي:

الذي يروي عنه عبد الله بن المغيرة[٢].

عبد الرحمن السراج:

روىٰ عنه ابن أبي عمير.

قوله: عبد الرحمن بن سيابة:

ذكر المصنف: أنه روىٰ عنه موسىٰ بن القاسم، وجعلها في المنتقىٰ «من الأغلاط الفاحشة ـ قال ـ وإنّما هو ابن أبي نجران لأنّ ابن سيابة من رجال الصادق عليه السلام فقط، إذ لم يذكر في أصحاب أحد ممن بعده، ولا توجد له رواية عن غيره، وموسىٰ بن القاسم من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام فكيف يتصور روايته

⟸ الأئمة الممدوحين ما نصه: «وكان عبد الرحمن بن الحجاج وكيلاً لأبي عبد الله عليه السلام ومات في عصر الرضا عليه السلام علىٰ ولايته» وهو دال علىٰ وثاقته، وكذلك الحديثان اللذان ذكرهما الكشي في ترجمته من كتاب رجاله، فما هو الكلام الذي وجده صاحب الشرح في كتاب الغيبة للطوسي وكتاب الرجال للكشي، يا ترىٰ؟

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني رحمهما الله (مخطوط).

٢ ـ لعبد الله الخثعمي ـ هذا ـ رواية يرويها عنه عبد الله بن المغيرة ذكرها الكليني رحمه الله في الكافي، كتاب الوصايا، باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ: ج ٧، ص ٣٥.

عنه.

وأما عبد الرحمن بن أبي نجران فهو من رجال الرضا والجواد عليهما السلام أيضاً، ورواية موسىٰ بن القاسم عنه معروفة مبينة في عدة مواضع.

وبالجملة: فهذا عند المستحضر من أهل الممارسة غني عن البيان، وقد اتفق في محل إيراده من التهذيب تقدم الرواية عن ابن سيابة في طريق وليس بينه وبينه سوىٰ ثلاثة أحاديث، فلعله السبب في وقوع هذا التوهم بمعونة قلة الممارسة والضبط في المتعاطين لنقل أمثاله، كما يشهد به التتبع والاستقراء، والعلامة جرىٰ في هذا الموضع علىٰ عادته فلم يتنبه للخلل، بل قال في المنتهىٰ والمختلف: (إن في الطريق عبد الرحمن بن سيابة ولا يحضرني حاله) والعجب من قدم هذا الغلط واستمراره فكأنه من زمن الشيخ رحمه الله» انتهىٰ[1].

وعلق المصنف رحمه الله علىٰ هذا الموضع أيضاً، فقال: «الظاهر أن ما وقع في التهذيب من التصريح بابن سيابة غلط، وصوابه ابن أبي نجران، كما صرح به في باب من لا يجب عليهم المتعة، لأن ابن سيابة من رواة الصادق عليه السلام وقد وقع بينه وبين الصادق عليه السلام في تلك الرواية ثلاث وسائط، وهم حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عنه عليه السلام ويبعد أن يروي عنه عليه السلام بثلاث وسائط، مع أنه من رجاله وابن أبي نجران من رجال الرضا عليه السلام فهو في تلك المرتبة» انتهىٰ[2].

وروىٰ عنه الحسن بن محبوب كما يظهر من (الفقيه) في باب ما يجب علىٰ

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧، كتاب الحج، باب الطواف والسعي.

٢ ـ لم نجد هذه التعليقة في هامش كتاب نقد الرجال المطبوع، فلعل صاحب كتابنا ـ هذا ـ لديه نسخة مخطوطة منه وعليها الهامش المذكور، فراجع.

من قطع فرج امرأته[١].

وفي المدارك: «الطعن في السند بأن عبد الرحمن بن سيابة مجهول».

قوله: عبد الرحمن بن عبد ربه:

تقدم في ترجمة أخيه شهاب توثيقه.

عبد الرحمن بن عتيك القصير:

سيجيء بعنوان عبد الرحيم بن عتيك.

عبد الرحمن بن فرقد:

أخو داود بن فرقد، وقد تقدم ذكره في ترجمة أخيه داود.

قوله: عبد الرحمن بن كثير:

ذكر المصنف في المتن أنه: «روىٰ عنه علي بن حسان»، وفي باب صفة الوضوء من التهذيب: «روىٰ عن علي بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي مولىٰ محمد بن علي» انتهىٰ[٢].

---

١ ـ راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق ﷺ: ج ٤، ص ١١٢ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٥٣ طبع النجف الأشرف.

وفي الكافي «عن علي بن حسان عن عبد الرحمن بن كثير»[١]، وهـذا لا يوافق ما ذكره النجاشي من أن عبد الرحمن ـ هذا ـ مولىٰ العباس بن محمد بن علي[٢] ولا يبعد أن يكون محمد بن علي الذي في سند التـهذيب[٣] هـو والد العباس الذي وقع في كلام النجاشي، فيكون عبد الرحمن مولىٰ للعباس ولأبـيه محمد بن علي، فلا إشكال كما استشكله المجلسي رحمه الله.

قوله: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله:

وصفه في الفهرست بـالعرزمي[٤] وضـبطه فـي التـحرير بـفتح المـهملة

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٩٢ كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، وراجع أيضاً: فروع الكافي: ج ٦، ص ٤٦٤ كتاب الزي والتجمل، باب الاحـتذاء، وراجع أيضاً: كتاب الزي والتجمل ،باب دهن البنفسج: ج ٦، ص ٥٢١.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٧٥ طبع إيران.

٣ ـ يريد بسند التهذيب المتقدم آنفاً والذي هو في باب صفة الوضوء.

٤ ـ راجع: الفهرست للشيخ الطوسي: ص ١٣٤ برقم ٤٧٣ وكذلك وصفه به في كتاب رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٣٢ برقم ١٤٢، ووصفه بالعرزمي أيضاً ابن داود الحلي في كتاب رجاله في القسم الأول: ص ٢٢٤ برقم ٩٣٦ وقال: «كذا وجدته بخط الشيخ أبي جعفر في كتابيه كتاب الرجال والفهرست، ومن أصحابنا أثبته (الرزمي) وفيه نظر» ويريد بقوله (من أصحابنا) العلامة الحلي رحمه الله فإنه أثبته في الخلاصة: ص ١١٤ (الرزمي) ـ بالراء والزاي ثم الميم والياء ـ نسبة إلىٰ رزم موضع بدريار مراد.

وقال الوحيد البهبهاني في التعليقة: «والحق أنه العرزمي، وفي كتب الأخبار أيضاً العرزمي، وكذا في سهل بن الحسن» ويريد الوحيد رحمه الله بسهل بن الحسن الذي وقع في طريق رواية الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمة عبد الرحمن ابن العرزمي، فراجعه.

⇐

وسكون الراء وفتح الزاي[١].

عبد الرحمن بن يعقوب:

في الكافي: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بكر بن محمد، عن الجعفري [٢] قال: سمعت أباالحسن عليه‌السلام يقول: ما لي رأيتك عند عبد الرحمن بن يعقوب؟ فقال: إنّه خالي، فقال: إنه يقول في الله قولاً عظيماً، يصف الله ولا يوصف، فإما جلست معه وتركتنا وإما جلست معنا وتركته، فقلت: هو يقول ماشاء، أي شيء علي منه إذا لم أقل مايقول ؟ فقال أبو الحسن عليه‌السلام : أما تخاف أن تنزل به نقمة فتصيبكم جميعاً ؟ أما علمت الذي كان من أصحاب موسى وكان أبوه من أصحاب فرعون ، فلما لحقت خيل فرعون موسىٰ تخلف عنه ليعظ أباه فيلحقه بموسىٰ ، فمضىٰ أبوه وهو يراغمه حتىٰ بلغا طرفاً من البحر فغرقا جميعاً فأتىٰ موسىٰ عليه‌السلام الخبر، فقال : هو في رحمة الله ولكن النقمة إذا نزلت لم يكن لها عمن قارب المذنب دفاع»[٣].

⇐ وأما رجال النجاشي فقد جاء في النسخة الصحيحة منه المخطوطة (العرزمي) وإن جاء في المطبوعة منه غلطاً (الرزمي).

وفي مجمع الرجال للقهبائي: ج ٤، ص ٨٥ نقل عبارة النجاشي وأثبتها (العرزمي).

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (صاحب الوسائل) مخطوط.

٢ ـ الجعفري ـ هذا ـ هو أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، وهو من أجلة أصحابنا، ويقال: إنّه لقي الرضا إلىٰ آخر الأئمة عليهم‌السلام وأبو الحسن يحتمل أنّه الرضا ويحتمل أنّه الهادي عليه‌السلام ويحتمل أن يكون الجعفري ـ هذا ـ هو سليمان بن جعفر الجعفري كما صرح به مجالس المفيد (أي الأمالي) فراجعه.

٣ ـ راجع: أصول الكافي (ج ٢ ـ ص ٣٧٤) كتاب الإيمان والكفر ـ باب مجالسة أهل ⇐

باب عبدالرحيم

قوله: عبد الرحيم بن روح القصير:

وقع في بعض أسانيد الكافي: «عن عمر بن أبان الكلبي عن عبدالرحيم القصير عن أبي عبدالله عليه السلام [١] فقال الصالح : «قيل كأنه ابن روح من أصحاب الباقر عليه السلام وربما يأتي في طريق بعض الأحاديث عبد الرحيم بن عتيك القصير وهو يروي عن الصادق عليه السلام»[٢] انتهىٰ.

وفي باب النهي عن الكلام في الكيفية من الكافي: «عن محمد بن يحيىٰ الخثعمي عن عبد الرحمن بن عتيك القصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام»[٣] الحديث.

ولا يبعد أن يكون واحداً والأصوب عبد الرحيم لأنّه لم يذكر أهل الرجال ولا غيرهم عبد الرحمن، في الكافي «عبد الرحيم بن روح القصير»[٤].

⟸ المعاصي ـ الحديث الثاني .

١ ـ راجع : أصول الكافي (ج ١ ـ ص ٥٦ ـ ٥٧) كتاب فضل العلم باب البدع والرأي والمقاييس ـ الحديث الثاني عشر ـ.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٣١٥ كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٩٤ كتاب التوحيد، باب النهي عن الكلام في الكيفية.

٤ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٢٨٨ كتاب الحجة، باب ما نصّ الله عزوجل ورسوله ⟸

وفي باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه: «عن حماد بن عثمان، عن عبد الرحيم بن عتيك القصير، قال: كتبت على يدي عبد الملك بن أعين إلى أبي عبد الله عليه السلام[١]» الحديث. وكذا في غيبة النعماني[٢].

وفي المعتبر: «وراويها عبد الرحيم القصير وهو ضعيف فلا أعمل على روايته» انتهى[٣].

وعتيك بفتح العين المهملة، وكسر المثناة الفوقية، وسكون الخاتمة وهذا يدل على أنّ عبد الرحمن من طغيان القلم، فتأمل.

* * *

باب عبد السلام

قوله: عبد السلام بن صالح أبو الصلت:

في التحرير: «بفتح المهملة وسكون اللام والمثناة فوق أخيراً» انتهى.

وقد اختلف فيه ـ كما علمت من كلام المصنف ـ في أنّه شيعي أو عامي،

⇐ على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً.

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٠٠ كتاب التوحيد، الباب المذكور.

٢ ـ راجع: كتاب الغيبة لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني المعروف بابن زينب: ص ١٢١، طبع إيران سنة ١٣١٧.

٣ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي، طبع إيران.

والحق ما حققه المصنف رحمه الله كما ذهب النجاشي[١] وغيره.

قال في التحرير: «السند صحيح، وإن قيل: إنّ عبد السلام عامي فإنه لم يثبت» انتهىٰ[٢].

ويظهر مما نقله عنه الصدوق في العيون من أحوال الرضا عليه السلام أنه ممن يعتمده الرضا عليه السلام وأنه صاحب سره وخاصته كما لا يخفىٰ علىٰ من تتبع ذلك[٣].

ووقع في سند بعض أحاديث كفاية الأثر في النصوص الدالة علىٰ إمامة الإثني عشر، مفصّلاً[٤] وهو ظاهر في تشيعه، فتأمل.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٨٤، فإنّ قوله: (ثقة) نصّ في كونه إمامياً من حيث عدم غمزه في مذهبه وإطلاق الثقة عليه، وقد ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: «إنّه رجل صالح إلّا أنّه شيعي جلد، روىٰ عن حماد بن زيد وأبي معاوية وعلي الرضا عليه السلام». وعن الدارقطني: «إنّه رافضي متهم». وعن ابن الجوزي: «إنّه خادم الرضا شيعي مع صلاحه». وعن الأنساب للسمعاني عن أبي حاتم: «إنه رأس مذهب الرافضة». وفي كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق رحمه الله روايات تدل علىٰ تشيعه، فراجعها.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

٣ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ٣١٤ ـ ٣١٥؛ وج ٢، ص ٥١ ـ ص ٢٤٢ ـ ص ٢٥٦.

٤ ـ راجع: كفاية الأثر: ص ٣٢٤، طبع إيران سنة ١٣٠١ هـ، وهو للشيخ أبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي القمي الثقة، والراوي عن الشيخ الصدوق المتوفىٰ سنة ٣٨١ هـ، وعن أبي المفضل الشيباني المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ وعن ابن عياش المتوفىٰ سنة ٤٠١ هـ، وله أيضاً كتاب الإيضاح في أصول الدين علىٰ مذهب أهل البيت عليهم السلام وقد ترجم له النجاشي في كتاب رجاله (ص ٢٠٥) وقال: «ثقة من أصحابنا».

وترجم له أيضاً ابن شهراشوب في كتاب معالم العلماء (ص ٧١) وقال: «له كتب في الكلام

⇐

باب عبد الصمد

عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم:

بخط المجلسي رحمه الله قال: «قال الشيخ أحمد بن محمد بن عياش في كتاب مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر: أخبرني الشيخ الثقة عبد الصمد بن علي بن مكرم الطيبي[1]. انتهى. وسيأتي ذكره في ترجمة عبيد بن كثير» انتهى ما بخطه.

باب عبد الغفار

قوله: عبد الغفار بن حبيب:

إلى قوله: «ثم قال عبد الغفار الجازي (لم) ».

في الشرح: «وأنت خبير بأنّ ذكر الشيخ للرجل فيمن لم يرو لا يخلو عن

⇐ وفي الفقه، من كتبه كتاب الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، الإيضاح في الاعتقاد، الكفاية في النصوص».

١ ـ راجع: كتاب مقتضب الأثر: ص ٣٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ.

غرابة، فربما يتخيل التعدد، إلّا أن الاعتماد علىٰ ذلك من كلام الشيخ مشكل» انتهىٰ[١]. والغرابة في محلّها لوقوع روايته عن أبي عبد الله عليه السلام في الاستبصار[٢].

قوله: عبد الغفار بن القاسم:

في الكفاية: «حدثنا علي بن الحسن، عن محمد بن الحسين الكوفي عن أحمد بن هوذة بن أبي هراسة، أبو سليمان الباهلي، عن إبراهيم بن إسحاق بن أبي بشر النهاوندي الأحمري بنهاوند، عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، قال: دخلت علىٰ مولاي الباقر عليه السلام فقلت: يا سيدي أي الإسلام أفضل؟ ـ إلىٰ أن قال ـ: قلت: يا سيدي فما تقول في الدخول علىٰ السلطان؟ قال: لا أرىٰ لك قلت: فإني ربما سافرت إلىٰ الشام فأدخل علىٰ إبراهيم بن الوليد، قال: يا عبد الغفار إنّ دخولك علىٰ السلطان يدعو إلىٰ ثلاثة أشياء: محبة الدنيا ونسيان الموت، وقلة الرضا بما قسم الله، قلت: يابن رسول الله إني ذو عيلة وأتجر إلىٰ ذلك المكان لجر المنفعة، فما ترىٰ في ذلك؟ قال: يا عبد الغفار إني لست آمرك بترك الدنيا بل آمرك بترك الذنوب، فترك الدنيا فضيلة وترك الذنوب فريضة، وأنت إلىٰ إقامة الفريضة أحوج منك إلىٰ اكتساب الفضيلة، قال: فقبلت يده ورجله وقلت: بأبي أنت وأمي يابن رسول الله فما أجد العلم الصحيح إلّا عندكم، وإني قد كبر سني، ودق عظمي، ولا أرىٰ فيكم ما أسر به، وأراكم مقتلين مشردين خائفين، وإني أقمت علىٰ قائمكم منذ حين، أقول يخرج اليوم أو غداً،

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني رحمه الله (مخطوط).

٢ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، كتاب الطهارة، باب الجنب والحائض يقرآن القرآن، وراجع أيضاً: ج ٢، ص ٢١٠، كتاب الحج، باب من اضطر إلىٰ أكل الميتة والصيد.

فقال: يا عبد الغفار إنّ قائمنا هو السابع من ولدي ـ إلىٰ أن قال عليه السلام ـ: ولقد سألت عظيماً يا عبد الغفار، وإنك أهل للإجابة» الحديث[١].

قوله: عبد الكريم بن عمرو بن صالح:

يظهر من كشف الرموز قبول روايته حيث قال: «عبد الكريم بن عمرو واقفي، لكن النجاشي وثقه فلا بأس به» انتهىٰ[٢]. مع أنه قد تكرر منه فيما تقدم، كترجمة إسحاق بن عمار، وعباد بن صهيب، وسيف بن عميرة وغيرها عدم قبول الموثق، وأنه ليس بحجة عنده، وهذا الرجل غايته أنه موثق فيتعارض مذهبه.

وفي المعتبر في مقام تعارض رواية عبد الكريم بن عمرو ورواية ابن أبي عمير، قال: «وليس عبد الكريم في النقل والثقة كابن أبي عمير»[٣].

وفي الشرح: «عبد الكريم، وهو ابن عمرو بقرينة رواية أحمد ـ أي ابن محمد بن أبي نصر ـ عنه واقفي»[٤].

---

١ ـ راجع الحديث بكامله: في كفاية الأثر للخزاز: ص ٣٢٠.

٢ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للحسن بن يوسف الآبي (مخطوط)، وراجع: رجال النجاشي: ص ١٨٥ فإنه قال فيه: «كان ثقة ثقة عيناً».

٣ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي، طبع إيران.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني رحمه الله (مخطوط).

باب عبد الله

قوله: عبد الله بن أبان، ضاجخ، وروىٰ، الخ:

روىٰ هذه الرواية الصفار في البصائر، في باب عرض الأعمال علىٰ الأئمة الأحياء من آل محمد بهذا الإسناد أيضاً، ووصف عبد الله هذا بالزيات، وقطع المصنف هذه الرواية مع أن له شاهداً فيما بقي وهو بعد قوله عليه السلام (لست أفعل): إنّ أعمالكم تعرض عليّ في كل يوم وليلة، فاستعظمت ذلك، فقال: أما تقرأ كتاب الله ﴿**وقل اعملوا فسيرىٰ الله عملكم ورسوله والمؤمنون**﴾...»[١].

وقد يقال: قوله: «وكان مكيناً»[٢] ينافي قوله عليه السلام «لست أفعل»[٣] وقوله عليه السلام: «فاستعظمت ذلك» فإنّ هذا يدل علىٰ أنّ أعماله ردية، وأنه لا يستأهل الدعاء فلا يكون مكيناً.

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للثقة الجليل أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار: ج ٩، الباب السادس في عرض الأعمال علىٰ الأئمة الأحياء من آل محمد عليهم السلام.

٢ ـ وكان مكيناً: يعني ذا مكانة علية ومنزلة رفيعة.

٣ ـ الرواية التي رواها الصفار في بصائر الدرجات فيها (أولست أفعل) بزيادة همزة الاستفهام والواو المفتوحة، ومثلها التي في الكافي: ج ١، ص ٢١٩، كتاب الحجة، باب عرض الأعمال علىٰ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام رواها بالسند الذي ذكره الصفار، فلا منافاة في قوله (مكيناً) لقوله عليه السلام «أولست أفعل» والظاهر سقوط لفظة (أو) من نسخة صاحب الكتاب وهو الذي ألجأه إلىٰ ذكر الايراد ثم رفع التناقض، فلاحظ.

وقد يرفع التناقض بأنّ عبد الله طلب الدعاء له ولغيره (ولست أفعل) يجوز أن يكون بالنظر إلىٰ خصوص الغير، وكذا الاستعظام دفعاً للتناقض.

ويؤيده ما رواه في البصائر أيضاً «عن الهيثم، عن محمد بن علي بن سعيد الزيات، عن عبد الله بن أبان، قال: قلت للرضا عليه السلام: إنّ قوماً من مواليك سألوني أن تدعو الله لهم، فقال: والله إني لتعرض علي أعمالهم في كل يوم»[١] فتأمل[٢].

وقد يعترض علىٰ أصل إيراد الرواية بأنها ضعيفة السند بالقاسم[٣] فلا تصلح لإثبات مدح ولا ذم، فلا يحتاج إلىٰ نقض وإبرام لما يرد وما لا يرد، كما لا يخفىٰ.

قوله: عبد الله بن إبراهيم بن محمد:

ذكره الصالح بهذه الترجمة إلىٰ قوله: «ولم يشتهر روايته»[٤].

---

١ ـ الذي في بصائر الدرجات (المطبوع) روىٰ الرواية عن محمد بن علي بن سعيد بدون واسطة الهيثم، والتي رواها عن الهيثم عن أبيه عن عبد الله بن أبان رواية أخرىٰ وليس فيها أي تأييد.

٢ ـ وجه التأمل: أنّه لا دلالة في هذه الرواية علىٰ أنه لم يرض بالدعاء لهم فلا تأييد بالرواية. (منه قدس سره).

٣ ـ القاسم هو ابن محمد الزيات، ووجه ضعف الرواية بالقاسم ـ هذا ـ هو أنه لم يذكر في كتب الرجال بتوثيق ولا مدح، فهو مجهول الحال.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني، طبع إيران: ج ٦، ص ١٧٠ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ الرضا عليه السلام، ولكن المولىٰ الصالح لم يذكر في ترجمته جملة «ولم يشتهر روايته».

عبد الله بن إسماعيل:

سيجيء ـ إن شاء تعالىٰ ـ ذكره عند ترجمة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل.

قوله: عبد الله أبو موسىٰ الأشعري:

عداوة هذا الرجل لأمير المؤمنين عليه السلام أشهر من الشمس وكفىٰ بذلك أنه خلع أمير المؤمنين عليه السلام عن الخلافة عند نصبه للتحكيم، والقصة مشهورة، وكان يوم الجمل يقعد أهل الكوفة عن الجهاد معه عليه السلام.

في الخصال: «عن جماعة منهم علي بن أحمد الدقاق، عن أبي العباس أحمد بن يحيىٰ بن زكريا القطان، عن ابن عبد الله بن حبيب، عن تميم بن بهلول، عن سليمان بن حكيم، عن عمرو بن يزيد، عن مكحول عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يحشر الناس يوم القيامة علىٰ خمس رايات، وعد الثالثة مع جاثليق هذه الأمة، وهو أبو موسىٰ الأشعري»(١).

قوله: عبد الله أبو هريرة ل. جخ:

أقول: هذا هو المشهور المعروف بالكذب علىٰ الله تعالىٰ ورسوله صلى الله عليه وآله عند أصحابنا، والعامة.

أما عند أصحابنا فواضح، فروىٰ في الخصال عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه عن عبد العزيز بن يحيىٰ، عن محمد بن زكريا، عن جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، قال: سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: ثلاثة كانوا يكذبون علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله: أبو هريرة، وأنس بن مالك وامرأة»(١).

وأما عند العامة فقد قال ابن أبي الحديد: «ولما قدم أبو هريرة من البحرين قال له عمر: يا عدو الله وعدو كتابه أسرقت مال الله؟ فقال أبو هريرة: لست بعدو الله ولا عدو كتابه ولكني عدو من عاداهما، ولم أسرق مال الله، فضربه بجريدة علىٰ رأسه ثم ثناه بالدرة وأغرمه عشرة آلاف درهم، ثم أحضره فقال: يا أبا هريرة من أين لك عشرة آلاف درهم؟ قال: خيلي تناسلت وعطائي تلاحق، وسهامي تتابعت، فقال عمر: كلا والله». وقال أيضاً: «كان أبو حنيفة لا يعمل بأحاديث أبي هريرة ولا يعتمدها»(٢).

---

١ ـ راجع: الخصال للصدوق رحمه الله، باب الثلاثة: ج ١، ص ١٨٤.

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لعبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي: ج ٣، ص ١٠٤؛ وج ٤، ص ٦٢، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، وراجع القصة أيضاً في العقد الفريد لابن عبد ربه المالكي في (ج ١) ـ فيما يأخذ به السلطان من الحزم والعزم ـ وذكرها أيضاً ابن سعد في ترجمة أبي هريرة من الطبقات الكبرىٰ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة ـ نفسه ـ وأوردها أيضاً ابن حجر العسقلاني في ترجمة أبي هريرة من الإصابة في القسم الأول من الكنىٰ، ولكنه حور القصة تحويراً خالف فيها الحقيقة المشهورة الثابتة عند أهل العلم، فراجعها.

قال عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي في: ج ١، ص ٣٥٨ من شرحه لنهج البلاغة ما نصه: «ذكر شيخنا أبو جعفر الأسكافي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وكان من المتحققين بموالاة علي عليه السلام والمبالغين في تفضيله: إنّ معاوية وضع قوماً من التابعين علىٰ رواية أخبار قبيحة في علي عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه وجعل لهم علىٰ ذلك جعلاً يرغب في مثله فاختلقوا

⟸

قوله: عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد:

هذا هو الطيالسي.

وفي المعتبر: «الطيالسي ضعيف» انتهىٰ، وقد تكلمنا في ترجمة أخيه الحسن علىٰ هذا التضعيف.

قوله: عبد الله بن أبي يعفور:

قال الصالح: «هو ثقة جليل في أصحابنا»[1].

⇐ ما أرضاه، منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير».

ثم قال (ص ٣٦٠): «وروي عن علي عليه السلام أنه قال: ألا إنّ أكذب الناس (أو قال: أكذب الأحياء) علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله أبو هريرة الدوسي، وروىٰ أبو يوسف قال: قلت لأبي حنيفة: الخبر يجيء عن رسول الله يخالف قياسنا ما نصنع به؟ قال: إذا جاءت به الرواة الثقات عملنا به وتركنا الرأي، ثم قال (أي أبو حنيفة): والصحابة كلهم عدول ما عدا رجلاً، ثم عد منهم أبا هريرة وأنس بن مالك».

ثم قال: «ذكر ابن قتيبة هذا كله في كتاب المعارف في ترجمة أبي هريرة، وقوله فيه حجة لأنّه غير متهم عليه»، ولكن لم أجده في كتاب المعارف المطبوع، ولعله لعبت به يد التحريف والتغيير، والله أعلم.

وأخبار أبي هريرة كثيرة، وقد كتبت فيها رسائل وكتب، منها كتاب (أبو هريرة) لسيدنا الحجة المغفور له السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ، طبع طبعات عديدة، وهو كتاب قيّم أبان فيه حياته المضطربة المليئة بالأعاجيب، فراجعه.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني رحمه الله.

وفي المدارك: «عن الثقة الجليل عبد الله بن أبي يعفور».

وفي الكافي: «الحسين بن محمد، عن السياري، عن محمد بن جمهور، عمن ذكره، عن ابن أبي يعفور، قال: لزمته شهادة فشهد بها عند أبي يوسف القاضي، فقال أبو يوسف: ما عسيت أن أقول فيك يابن أبي يعفور وأنت جاري، ما علمتك إلّا صدوقاً طويل الليل ولكن تلك الخصلة، قال: وما هي؟ قال: ميلك إلىٰ الترفض فبكىٰ ابن أبي يعفور حتىٰ سالت دموعه، ثم قال: يا أبا يوسف نسبتني إلىٰ قوم أخاف أن لا أكون منهم، قال: فأجاز شهادته»(١). وذكر في (الفقيه) فيه مثله(٢) وذكرناه في ترجمة أبي كهمس(٣).

قوله: عبد الله بن بحر:

بفتح الموحدة وسكون المهملة، ومهملة، ضعفه الصالح(٤).

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٧، ص ٤٠٤، كتاب الشهادات، باب النوادر.

٢ ـ ذكر الصدوق ﷺ في كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٤٤، باب نوادر الشهادات، في الحديث الرابع ما هذا نصه: «وقد روي عن أبي كهمس أنه قال: تقدمت إلىٰ شريك في شهادة لزمتني، فقال لي: كيف أجيز شهادتك وأنت تنسب إلىٰ ما تنسب إليه، قال أبو كهمس: فقلت: وما هو؟ قال: الرفض، قال: فبكيت ثم قلت: نسبتني إلىٰ قوم أخاف ألّا أكون منهم فأجاز شهادتي، وقد وقع مثل ذلك لابن أبي يعفور ولفضيل سكرة».

٣ ـ لم يذكر ذلك في باب الكنىٰ في ترجمة أبي كهمس، ولا عند ذكر اسمه الهيثم بن عبد الله الشيباني، فكأنّه غفل عنه فراجعه.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٤، ص ١٦٠، فإنه ذكر فيه أن «عبد الله بن بحر كوفي ضعيف ولكن ضعفه لا يضر بصحّة مضمون هذا الحديث لاعتضاده بالعقل والنقل».

قوله: عبد الله وعبد الرحمن ابنا بديل:

قال ابن أبي الحديد: روىٰ نصر، عن عمر بن سعد، عن عبد الرحمن بن كعب، قال: لما قتل عبد الله بن بديل يوم صفين مرّ به الأسود بن طهمان الخزاعي وهو بآخر رمق فقال[١]: رحمك الله يا عبد الله، إن كان جارك ليأمن بوائقك، وإن كنت لمن الذاكرين الله كثيراً، أوصني ـ رحمك الله ـ قال: أوصيك بتقوىٰ الله، وأن تناصح أمير المؤمنين عليه السلام وتقاتل معه حتىٰ يظهر الحق أو تلحق بالله، وأبلغ أمير المؤمنين عني السلام وقل له: قاتل علىٰ المعركة حتىٰ تجعلها خلف ظهرك، فإنه من أصبح والمعركة خلف ظهره كان الغالب، ثم لم يلبث أن مات، فأقبل الأسود إلىٰ علي عليه السلام فأخبره، فقال: رحمه الله، جاهد معنا عدونا في الحياة ونصح لنا في الوفاة»[٢].

قوله: عبد الله بن بكير بن أعين:

اختلف الفقهاء في قبول روايته وعدمه.

فقال جماعة بعدم القبول كما في التنقيح والنزهة والمعتبر[٣] قال فيه:

---

١ ـ هنا أسقط صاحب الكتاب جملة من كلام ابن أبي الحديد في شرحه فراجعه.

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لعبد الحميد بن أبي الحديد: ج ٢ ، ص ٢٩٩، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٣ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للمقداد السيوري، ونزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر لنجم الدين جعفر بن يحيىٰ بن سعيد الحلي، والمعتبر للمحقق الحلي في مباحث الحيض.

«والرواية ضعيفة بعبد الله بن بكير وهو فطحي». وفي موضع آخر منه: «وعبد الله بن بكير فطحي لكنها تنجبر بأنّ الغسل طهور فيكون حسناً».

وفي الروض: «وفي رواية عبد الله بن بكير بحث، فإنّ في سندها ابن بكير وهو فاسد العقيدة وإن كان ثقة»(١).

وجماعة قبلوها، ففي المجمع: «في طريقها ابن بكير كأنه عبد الله وهو فطحي ثقة، ولكن قالوا: ممن أجمعت العصابة على تصحيح مايصح عنه». وفي موضع آخر منه: «وابن بكير لعله عبد الله، قيل: ثقة فطحي»(٢).

وكأنّه لذلك قال في المختلف: «وهو ابن بكير موثق، مع أنه قيل: ممن أجمعت، ويؤيد القبول نقل ابن أبي عمير عنه الذي أجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنه»(٣).

وفي التحرير: «والسند في الأول صحيح، وكذا الثالث وإن كان فيه ابن بكير وهو فطحي، فحديثه موثق لكن يمكن أن يعد صحيحاً فإنه من أصحاب الإجماع وكتابه معتمد»(٤).

وفي الذخيرة: «إن ابن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح

---

١ ـ راجع: روض الجنان شرح إرشاد الأذهان للشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي رحمه الله، طبع إيران سنة ١٣٠٧ هـ (ص ٢١٤) كتاب الصلاة، المطلب الأول من المقصد الرابع فيما يصلى فيه وهو اللباس والمكان.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة للمولى أحمد الأردبيلي رحمه الله، طبع إيران.

٣ ـ راجع: مختلف الشيعة في أحكام الشريعة للعلامة الحلي، طبع إيران.

٤ ـ راجع: تحرير الوسائل، للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

عنهم وأقروا لهم بالفقه، على ما ذكره الشيخ أبو عمرو الكشي[١] وظاهر الشيخ في العدة اتفاق الأصحاب على العمل برواياته مع توثيق أئمة الرجال له، والعادة تقضي بأن التوقف في تصحيح روايات المخالف، والاحتياط في الجرأة على توثيقه، والتحرز من إكثار الرواية عنه أكثر من الموافق ومع هذا فتوثيق الأصحاب لابن بكير ومخالطتهم إياه ورواية أجلائهم كابن أبي عمير وصفوان وغيرهما عنه مما يدل على كمال ثقته وجلالته وضبطه»[٢].

واختلف كلام المدارك فيه، ففي موضع يظهر منه العدم. قال: «وفي الطريق عبد الله بن بكير وهو فطحي». وفي موضع آخر القبول، قال في رواية ابن بكير: «وهي وإن كانت ضعيفة لكنها سليمة عن المعارض» انتهى[٣]. والمعروف من طريقته أنه لا يقبل الموثق بجميع أقسامه التي ذكرناها.

وفي الوسائل: «وثقه ابن شهراشوب»[٤].

قوله: عبد الله بن جبلة:

بالجيم والباء الموحدين المفتوحين (عبد الله بن جعفر بن أبي طالب).

روى في الخصال في الضعيف: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ رجلاً مرّ

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٩٤، برقم ١٨٩، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: ذخيرة العباد في شرح الإرشاد للفاضل السبزواري: ج ١، ص ٧، كتاب الطهارة، فصل الوضوء، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ.

٣ ـ راجع: المدارك للسيد محمد بن أبي الحسن العاملي (مطبوع).

٤ ـ راجع: في آخر الوسائل ترجمة له في باب العين المهملة، وراجع: معالم العلماء لابن شهراشوب المازندراني: ص ٧٧، طبع النجف الأشرف.

بعثمان بن عفان وهو قاعد على باب المسجد فسأله فأمر له بخمسة دراهم، فقال له الرجل: أرشدني فقال له: دونك الفئة الذين ترى وأومأ بيده إلى ناحية المسجد وفيها الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر عليهم السلام فمضى الرجل نحوهم حتى سلم عليهم وسألهم، فقال له الحسن عليه السلام: يا هذا إنّ المسألة لا تحل إلّا في إحدى ثلاث دم مفجع أو دين مقرح أو فقر مدقع، ففي أيها تسأل؟ فقال: في واحدة من هذه الثلاث، فأمر له الحسن عليه السلام بخمسين ديناراً، وأمر له الحسين عليه السلام بتسعة وأربعين ديناراً، وأمر له عبد الله بثمانية وأربعين ديناراً، فانصرف الرجل ومرّ بعثمان فقال له: ما صنعت؟ فقال: مررت عليك فسألتك فأمرت لي بما أمرت، فلم تسألني فيما أسأل، وإن صاحب الوفرة لما سألته قال لي: يا هذا فيما تسأل؟ ـ ثم ذكر السؤال والجواب، إلى أن قال ـ: فقال عثمان: ومن لك بمثل أولئك الفئة؟ أولئك فطموا العلم فطماً، وحازوا الخير والحكمة»[١].

قوله: عبد الله بن جعفر بن الحسن:

وثقه ابن طاووس في فرج المهموم، فقال: «الحميري الثقة المعتمد عليه، رحمة الله جلّ جلاله عليه»[٢].

---

١ ـ راجع: الخصال للشيخ الصدوق رحمه الله: ج ١، ص ١٤٧ ـ ١٤٨، رقم الحديث ١٢٤ طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وذكر الصدوق رحمه الله بعد ذكره للحديث المذكور ما لفظه: «قال مصنف الكتاب: معنى قوله: فطموا العلم فطماً أي قطعوه عن غيرهم قطعاً، وجمعوه لأنفسهم جمعاً».

٢ ـ راجع: فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني المتوفى سنة ٦٦٤ هـ: ص ٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

وفي الوسائل: «كتاب قرب الإسناد للشيخ الثقة الجليل المعتمد عبد الله بن جعفر الحميري»[١].

قوله: عبد الله بن جعفر بن محمد عليه السلام :

في الإعلام: «كان أكبر إخوته بعد إسماعيل وادعىٰ الإمامة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام وتبعه جماعة ثم رجع أكثرهم بعد ذلك إلىٰ القول بإمامة موسىٰ بن جعفر عليه السلام لما ظهر عنده من البراهين ولم يبق علىٰ القول بإمامة عبد الله إلّا طائفة يسيرة تسمىٰ بالفطحية، وإنما لزمهم هذا اللقب لأنّه كان أفطح الرجلين، ويقال: لأنه داعيهم إلىٰ ذلك رجل اسمه عبد الله بن الأفطح» انتهىٰ[٢].

ويكفي لبطلان هذه الفرقة انقراضها فإنّ الحق لا يزال حقاً حتىٰ تقوم الساعة، كما استفاض عنه صلى الله عليه وآله، ودلّ العقل، مضافاً إلىٰ النقل، والإجماع من جميع الملل وجميع المذاهب كما لا يخفىٰ.

وقال الشيخ البهائي: «توفي بعد أبيه بسبعين يوماً، ولم يعقب ولداً ذكراً»[٣].

---

١ ـ راجع: أول الوسائل للشيخ محمد الحرالعاملي في الفصل الثاني الذي عقده في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل منها أحاديث الكتاب.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ تأليف أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمه الله من أعلام القرن السادس، في الفصل الخامس الذي عقده في ذكر أولاد الإمام الصادق جعفر بن محمد الباقر عليه السلام.

٣ ـ قال الشيخ البهائي في الفائدة السادسة والستين من فوائده الرجالية ما نصه: «الفطحية هم القائلون بإمامة عبد الله الأفطح بن الصادق عليه السلام وما عاش بعد أبيه إلّا سبعين يوماً ولم يعقب

⟸

قوله: عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام:

يظهر من البصائر أنه ادعىٰ الإمامة، فقد روىٰ في باب ما عند الأئـمة مـن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله: «عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسىٰ، عن ابـن مسكان، عن سليمان بن هارون قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ العجلية يزعمون أن عبد الله بن الحسن يدعي سيف رسول الله صلى الله عليه وآله عنده، فقال: والله لقد كـذب فوالله ما هو عنده، وما رآه بواحدة من عينيه قط، ولا رآه أبوه إلّا أن يكون رآه عند علي بن الحسين عليه السلام وإن صاحبه لمحفوظ ومحفوظ له، ولا يذهبن يـميناً ولا شمالاً، فإنّ الأمر واضح»[1] الحديث.

بل يظهر من بعضها أنه كان ينفي الإمامة عن أمير المؤمنين عليه السلام كما روىٰ في البصائر: «عن أحمد بن موسىٰ عن الحسن بن علي بن النعمان عن أبي زكريا يحيىٰ، عن عمرو الزيات، عن أبان وعبد الله بن بكير قال: لا أعلمه إلّا قال: ثعلبة أو العلاء بن رزين بن عمرو، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما، قال: بلغ أبا عـبد الله عليه السلام ما يقول عبد الله بن الحسن في أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام إنه لم يكن إماماً حتىٰ خرج وأشهر سيفه، وإنما تصلح في قريش يعني الإمامة» الحديث[2].

⇐ ولداً ذكراً فرجع القائلون بإمامته إلّا من شذّ، وشبههم ما يروونه من أنّ الإمامة في الأكبر من ولد الإمام عليه السلام».

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٤، الباب الثالث، طبع طهران سنة ١٢٨٥ هـ، وذكر مثل هذا الحديث الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣، في كتاب الحجة، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ومتاعه.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٣، الباب الرابع عشر.

وفي البصائر أيضاً محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان، عن علي بن سعيد، قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام ومحمد بن عبد الله بن علي جالس، وفي المجلس عبد الملك بن أعين، ومحمد بن الطيار وشهاب بن عبد ربه، فقال رجل من أصحابنا: جعلت فداك إن عبد الله بن الحسن يقول: لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، فقال أبو عبد الله عليه السلام ـ بعد كلام ـ : أما تعجبون من عبد الله يزعم أن أباه علياً لم يكن إماماً ويقول: إنه ليس عندنا علم وصدق والله ما عندهم علم»[1].

وسيجيء في باب الألقاب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ بعض أحواله في ترجمة الكلبي النسابة وفي ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن.

قوله: عبد الله بن الحسين التستري:

بخط المجلسي رحمه الله: «مرض ـ رحمة الله عليه ـ في يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر المحرم، وتوفي ليلة السبت السادس والعشرين من الشهر المزبور قريباً من الصبح، وغسل في اليوم المزبور في المسجد الجامع العتيق باصفهان، وصلىٰ عليه ابنه العلامة مولانا حسن علي، وسيد الحكماء أمير محمد باقر الداماد، والشيخ الجليل الشيخ لطف الله العاملي، وجمع غفير لا يحصىٰ عدداً، وأودع في جوار السيد الجليل إمام زاده إسماعيل ونقل بعد مدة إلىٰ جوار سيد الشهداء الحسين بن علي عليهما السلام ودفن في تلك البقعة الشريفة، ونقل في تاريخ وفاته (آه آه أز مقتد اي شيعيان) تاريخ آخر (حيف أز مقتداي إيران حيف) وقال

---

١ ـ نفس المصدر السابق.

بالعربي الشيخ محمود الجزائري: (مات مجتهد الزمن) انتهىٰ.

وقال المصنف: «مات رحمه الله في سنة إحدىٰ وعشرين بعد ألف في بلدة إصفهان ثم نقل إلىٰ كربلاء علىٰ ساكنه من الصلوات أفضلها، ومن التحيات أشرفها))»(١).

قوله: عبد الله بن الزبير ل . جخ(٢):

لاشك في استحقاقه اللعن ـ لعنه الله تعالىٰ ـ فإنّه شديد العداوة لأمير المؤمنين عليه السلام حاربه وقاتله حتىٰ خذله الله تعالىٰ، ثم غصب الخلافة وتقمصها بادعائه أنّ عثمان خلفه يوم الدار، وهو الذي سرقه من المزبلة ودفنه سراً ليلاً، وروىٰ الجمهور وأصحابنا عن علي عليه السلام أنه قال: ما زال الزبير منا أهل البيت حتىٰ نشأ ابنه عبد الله فأفسده.

وفي البحار: «ومن المبغضين لعلي عليه السلام عبد الله بن الزبير، وكان يبغض بني هاشم ويلعن ويسب علياً عليه السلام»(٣).

---

١ ـ ذكر ذلك المصنف رحمه الله في هامش الترجمة (ص ١٩٧) وراجع ترجمته في لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني مع ما علقناه في الهامش: ص ١٤١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية فراجعها.

٢ ـ يريد المصنف برمز (ل . جخ) أنّ الشيخ الطوسي ذكر عبد الله بن الزبير في كتاب رجاله في باب أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله، راجع: ص ٢٣ برقم ١٠ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٧٢٨ طبع إيران كمباني، في باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين علىٰ الحق والذين انحرفوا عنه. وذكر ذلك عبد الحميد بن أبي الحديد

⟸

قوله: عبد الله بن الزبير الرسان:

في الذخيرة: «عبد الله بن الزبير مجهول» انتهىٰ(١).

واعلم: أنّ هذه الرواية التي ذكرها المصنف رحمه الله تعطي أنّ هذا الرجل خرج مع زيد عليه السلام ولا تدل علىٰ أنه زيدي، فإنّ الذين خرجوا معه ليس كلهم زيدية بالبديهة فإن حريز بن عبد الله السجستاني ليس زيدياً وكذا غيره. ولم يجعل الأصحاب قاطبة أن الخروج مع زيد قدحاً وطعناً فيمن خرج، وحجبه لحريز(٢) متأول بما ذكرناه في ترجمته، ويدل علىٰ ذلك ما اشتملت عليه هذه الرواية من الصادق عليه السلام قال: رحم الله عمي زيداً لو ظفر لوفىٰ معي، وجميع ما ذكرناه من مدح له يصلح لأن يكون مدحاً لمن خرج معه، إذ لا يعقل تصويب الرئيس وتضليل المرؤوس، فما ذكره العلامة من دلالة الرواية علىٰ كونه زيدياً ظاهر

⇐ المعتزلي في شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فقال: «وكان عبد الله بن زبير يبغض علياً عليه السلام وينتقصه وينال من عرضه، وروىٰ عمر بن شبة وابن الكلبي والواقدي وغيرهم من رواة السير أنه مكث أيام ادعائه الخلافة أربعين جمعة لا يصلي فيها علىٰ النبي صلى الله عليه وآله وقال: ما يمنعني من ذكره إلّا أن تشمخ رجال بآنافها، وفي رواية محمد بن حبيب وأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ: أنّ له أهيل سوء ينغضون رؤوسهم عند ذكره» وذكر قضايا أخر في عداوته لعلي وأهل بيته عليهم السلام.

١ ـ راجع: ذخيرة المعاد شرح إرشاد العلامة الحلي، للفاضل السبزواري رحمه الله.

٢ ـ يشير إلىٰ حجب الصادق عليه السلام حريزاً عن الدخول إليه، راجع في ذلك رجال الكشي: ص ٢٨٥ برقم ١٦٤ طبع النجف الأشرف، وراجع أيضاً رجال النجاشي: ص ١١١ طبع إيران، في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني.

البطلان[١]، ولعله هو وجه التأمل[٢].

وقد يوجه كلامه بأن المراد من كونه زيدياً المعنىٰ اللغوي، أي منسوباً إلىٰ زيد لا المعنىٰ العرفي الذي هو مذهب الطائفة الذين اتخذوا زيداً إماماً، فتأمل[٣].

قوله: عبد الله بن سعيد أبو شبل:

وثقه في مرآة العقول[٤].

قوله: عبد الله بن سنان:

في الوسائل عن ابن شهراشوب: «إنه ثقة»[٥].

وفي المشيخة للصدوق: «عبد الله بن سنان، وهو الذي ذكر عند الصادق عليه السلام فقال: أما إنّه يزيد علىٰ السن خيراً» انتهىٰ[٦].

---

١ ـ راجع: ما ذكره العلامة الحلي في الخلاصة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٣٧ برقم ٧ في ترجمة عبد الله بن الزبير الرسان.

٢ ـ يعني به التأمل الذي ذكره المصنف (صاحب النقد) في آخر ترجمة عبد الله بن الزبير الرسان.

٣ ـ لعل الأمر بالتأمل إشارة إلىٰ ضعف هذا التوجيه إذ المصطلح عليه في قولهم: «زيدي» هو المعنىٰ العرفي الذي هو مذهب الطائفة الذين اتخذوا زيداً إماماً لا المعنىٰ اللغوي المذكور.

٤ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للعلامة المحدث المجلسي الثاني رحمه الله (مطبوع).

٥ ـ راجع: آخر الوسائل في ترجمته من حرف العين، وراجع: معالم العلماء لابن شهراشوب: ص ٧٢.

٦ ـ راجع: مشيخة (من لا يحضره الفقيه) في آخره: ج ٤، ص ١٨ طبع النجف الأشرف، ⟸

ويظهر من رواية عن الصادق عليه السلام أنه من أصحاب سره الغامض، ففي البصائر في باب أنهم عليهم السلام يسيرون في الأرض من شاؤوا من أصحابهم «عن الحسن بن أحمد بن سلمة، عن الحسين بن علي بن بقاح، عن ابن جبلة، عن عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحوض، فقال: حوض ما بين بصرىٰ إلىٰ صنعاء، أتحب أن تراه؟ قلت له: نعم جعلت فداك، قال: فأخذ بيدي وأخرجني إلىٰ ظهر المدينة ثم ضرب رجله فنظرت إلىٰ نهر يجري لا تدرك حافتاه إلّا الموضع الذي فيه قائم وإنه شبيه بالجزيرة، فكنت أنا وهو وقوفاً، فنظرت إلىٰ نهر جانباه ماء أبيض من الثلج، ومن جانبيه لبن أبيض من الثلج، وفي وسطه خمر أحسن من الياقوت، فما رأيت شيئاً أحسن من تلك الخمر بين اللبن والماء، فقلت له: جعلت فداك من أين يخرج هذا ومجراه؟ فقال: هذه العيون التي ذكرها الله في كتابه، أنهار في الجنة، عين من ماء، وعين من لبن، وعين من خمر، تجري في هذا النهر ورأيت حافتيه عليهما شجر فيهن جوار متعلقات بورق الشجر عليهن شعر ما رأيت شيئاً أحسن منهن، وبأيديهن آنية ما رأيت أحسن منها ليست من آنية الدنيا فدنا من إحداهن فأومأ بيده لنفسه فنظرت إليها وقد مالت لتغرف من النهر فمال الشجر معها فاغترفت ثم ناولته فشرب ثم ناولها فأومأ إليها فمالت فاغترفت ومالت الشجرة معها ثم ناولته فناولني فشربت، فما رأيت شراباً كان ألين منه ولا ألذ منه، وكانت رائحته رائحة المسك فنظرت في الكأس فإذا فيه ثلاثة ألوان من الشراب»(١) الحديث.

⟸ وفسر قوله عليه السلام «يزيد علىٰ السن خيراً» أنّه تزيد خيراته علىٰ سنه، أو أنه كلما يمضي من سنه يزداد خيراً وقوة إيمان وتقوى والرواية رواها الكشي في رجاله: ص ٣٥٠.

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٨، الباب الثالث عشر.

روىٰ عنه النضر بن سويد كما يظهر من باب زكاة مال الغائب من التهذيب[١].

فائدة:

وقع في بعض أسانيد التهذيب: «أحمد بن محمد بن خالد، عن عبد الله بن سنان[٢] عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام. فقال في شرح الفقيه[٣]: «أطبق علماؤنا من زمن العلامة إلىٰ زماننا هذا علىٰ صحة هذه الرواية حتىٰ انتهت النوبة إلىٰ بعض الفضلاء المعاصرين فحكموا بضعفها، وأنّ العلامة ومن تأخر عنه مخطؤون في القول بصحتها، فاحتجوا علىٰ ذلك بأنّ الشيخ رواها في موضع آخر من التهذيب عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن ابن سنان[٤] عن إسماعيل، وهو محمد

١ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٤ ، ص ٣١ كتاب الزكاة في الباب المذكور، الحديث الثاني، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ الذي في التهذيب «أحمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن سنان عن إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام » الخ، فلعله وقع سقط في نسخة صاحب الكتاب من التهذيب أو من ناسخ الكتاب، راجع: التهذيب: ج ١ ، ص ٤١ ـ ٤٢، كتاب الطهارة، باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة الحديث الرابع والخمسين، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ يقصد شرح (من لا يحضره الفقيه) الذي ذكره من مصادره في أول الكتاب والذي قال فيه هناك: إنه نسبه الحر للشيخ أبي علي الطبرسي.

٤ ـ الذي رواه الشيخ في التهذيب عن المفيد نصه: «... عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام» الخ، ولم يطلق ابن

⟸

بن سنان لا عبد الله، وأن الطرفين قبل وبعد متحدان، ورواية البرقي عن عبد الله منتفية قطعاً لأنّه من أصحاب الصادق عليه السلام والبرقي لتأخره لا يروي من دون واسطة، فروايته هذه إنما هي عن محمد لأنهما في طبقة واحدة من أصحاب الرضا عليه السلام، ومن هذا يظهر أن إبدال الشيخ رحمه الله محمداً بعبد الله توهم فاحش، ومنه نشأ توهم صحتها، هذا ملخّص كلامهم كما في كتاب المنتقىٰ[1] وغيره.

وربما أيده بعضهم بأن وجود الواسطة في الرواية الأولىٰ بين ابن سنان[2] وبين الصادق عليه السلام يدل علىٰ أنه محمد لا عبد الله، لأنّ زمان محمد متأخر عن زمانه عليه السلام بكثير[3] فتخلل الواسطة إنما تليق به، وأما عبد الله فهو من أصحابه عليه السلام

⇐ سنان حتىٰ يحتاج صاحب شرح الفقيه إلىٰ أن يعينه بقوله: «وهو محمد بن سنان لا عبد الله» الخ، راجع: التهذيب: ج ١، ص ٣٧، كتاب الطهارة، باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة، الحديث الـ(٤٠) ويقصد بالطرفين في قوله المذكور طرفي ابن سنان وهما البرقي وإسماعيل بن جابر في الرواية التي رواها الشيخ الطوسي في الموضعين فإنّهما متحدان في الرواية وهما هما فيها.

١ ـ راجع: مقدمة المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمه الله: ج ١، ص ٣٣ وص ٤٥، من كتاب الطهارة، باب انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة.

٢ ـ يقصد بالواسطة إسماعيل بن جابر الذي يروي ـ في هذه الرواية ـ عن الصادق عليه السلام.

٣ ـ لأنّ الصادق عليه السلام توفي سنة ١٤٨ هـ، ومحمد بن سنان توفي سنة ٢٢٠ هـ فبين وفاتيهما اثنتان وسبعون سنة، ولأنّ الشيخ في رجاله عد محمد بن سنان من أصحاب الجواد عليه السلام ولكن ذلك لا بعد فيه يوجب عدم روايته عن الصادق عليه السلام بدون واسطة، فإنه إذا أضيفت إلىٰ الاثنتين والسبعين سنة عشرون سنة ليكون محمد بن سنان قابلاً لمصاحبة الصادق عليه السلام صارت اثنتين وتسعين سنة وذلك عمر متعارف يعيش به الإنسان فيمكن أن يروي عن الصادق عليه السلام بدون واسطة، لا سيما وأن لمحمد بن سنان روايتين عن الصادق عليه السلام بدون ⇐

فأخذه عنه يكون بالمشافهة لا بالواسطة.

أقول: إنّ الذي يقتضيه النظر أن الوهم في هذا المقام إنما هو من هؤلاء لا من العلامة ومن وافقه، ولا من شيخ الطائفة ـ نور الله مرقده ـ فإنّ إدراك البرقي زمان عبد الله بن سنان الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام ليس أمراً مستنكراً فإنه يروي عن كثير من أصحابه عليه السلام بغير واسطة، كروايته عن ثعلبة بن ميمون حديث الاستمناء باليد(١)، وعن زرعة حديث صلاة الأسير في باب صلاة الخوف(٢)،

⇐ واسطة ذكرهما الشيخ في التهذيب:

إحداهما: في باب تلقين المحتضرين، راجعها في: ج ١، ص ٤٣٧، الحديث الـ (٥٢) **فإنه وإن أطلق فيها** ابن سنان لكن **الظاهر** أنه محمد بن سنان لا عبد الله ولذا ذكر المولىٰ الأردبيلي **في جامع الرواة في ترجمة محمد بن سنان ـ هذا ـ ما نصه: «الظاهر أن روايته في هذين الموضعين عن أبي عبد الله عليه السلام مرسلة لبعد زمانهما» ولكنك قد عرفت آنفاً أنه لا بعد في ذلك.**

وثانيتهما: في باب القضايا في الديات والقصاص: ج ١٠، ص ١٦٣ الحديث الـ (٣٠)، مضافاً إلىٰ أنه رحمه الله عده **في رجاله من أصحاب الصادق** عليه السلام وإن لم يصفه بوصف ولكن المراد هو الخزاعي الزاهري أبو جعفر **الذي هو من أولاد زاهر** مولىٰ عمر بن الحمق الخزاعي، وعده أيضاً في رجاله من أصحاب **الكاظم والرضا والجواد** عليهم السلام **وهذا الزاهري هو الذي** روىٰ رسالة الجواد عليه السلام إلىٰ أهل البصرة كما ذكره **الشيخ في الفهرست، وليس المراد محمد** بن سنان بن طريف الهاشمي لأنّ الشيخ ترجم له في رجاله **بعد تلك الترجمة التي للزاهري،** فلاحظ.

١ ـ راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي، كتاب الحدود، باب حد من استمنىٰ بيده، الحديث الثالث: ج ٤، ص ٢٢٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ هـ.

وقد عدّه الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب رجاله من أصحاب الصادق ومن أصحاب الكاظم عليهما السلام.

٢ ـ راجع: التهذيب، كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف: ج ٣، ص ٢٩٩ الحديث الأول، ⇐

وعن داود بن أبي يزيد حديث من قتل أسداً في الحرم[١] وهؤلاء كلهم من أصحاب الصادق عليه السلام فكيف لا ينكر روايته عنهم بلا واسطة وتنكر روايته عن عبد الله بن سنان؟

وأما ما أيدوا به كلامهم فإنما نقول بتأييده لو لم توجد الواسطة بين عبد الله وبين الإمام عليه السلام في شيء من الأحاديث، لكنها كثيرة، كتوسط عمر بن يزيد في دعاء آخر سجدة من نافلة المغرب[٢] وتوسط حفص الأعور في تكبيرات الافتتاح[٣]، وقد يتوسط شخص واحد بين كل من الرجلين وبينه عليه السلام كإسحاق بن عمار، فإنه متوسط بين محمد وبينه عليه السلام في سجدة الشكر[٤] وكذا بين عبد الله وبينه عليه السلام في طواف الوداع[٥] وقد وجدنا ما يدل على لقاء البرقي إسماعيل بن جابر في باب تطهير الثياب من النجاسات من التهذيب، وهو ما رواه الشيخ عن

⇐ وراجع أيضاً: فروع الكافي للكليني: ج ٣، ص ٤٥٧ كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، وزرعة ـ هذا ـ هو أبو محمد زرعة بن محمد الحضرمي، وقد عدّه الشيخ في كتاب رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام ومن أصحاب الكاظم عليه السلام.

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٥، ص ٣٦٦ كتاب الحج، باب الكفارة عن خطأ المحرم وتعديه الشروط، الحديث الـ(١٨٨) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ وقد عدّ الشيخ الطوسي في كتاب رجاله داود بن أبي يزيد من أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ١١٥ كتاب الصلاة، باب كيفية الصلاة وصفتها الحديث الـ(١٩٩)، وراجع أيضاً: ج ٢، ص ١١٨، الحديث الـ(٢١٤) فقد توسط فيه ليث المرادي بين عبد الله بن سنان وبين أبي عبد الله الصادق عليه السلام.

٣ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ٦٧ باب كيفية الصلاة وصفتها الحديث الـ(٢١)، وص ٧٩ الحديث الـ(٦٤)؛ وج ٥، ص ٤٦٧ كتاب الحج، في الزيادات، الحديث الـ(٢٨١).

٤ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ١١٢ في كيفية الصلاة وصفتها، الحديث الـ(١٨٩).

٥ ـ راجع: التهذيب: ج ٥، ص ٢٥٣ كتاب الحج، باب زيارة البيت الحديث الـ(١٦).

أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن أبي عبد الله البرقي عن إسماعيل ابن الجعفي، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي والدم يسيل من ساقه[١].

فإن قلت: إسماعيل المذكور في هذا السند هو إسماعيل بن عبد الرحمن فإنه جعفي أيضاً فكيف حكمت بأنه جابر؟

قلت: إنّ إسماعيل بن عبد الرحمن مات في أيام الصادق عليه السلام كما نص عليه علماء الرجال[٢] ورواية البرقي ـ وهو من أصحاب الرضا عليه السلام ـ عمن مات في زمن الصادق عليه السلام مستنكرة، وأما روايته عمن بقي إلىٰ زمن الكاظم عليه السلام كثعلبة وزرعة وداود وأمثالهم فلا استنكار فيها، ومن هذا القبيل روايته عن عبد الله بن سنان فإنّ عبد الله كان خازناً للرشيد فلا تستنكر رواية البرقي عنه.

ولا أظنك بعد ما تلونا عليك في ريب من خطأ من نسب الوهم إلىٰ شيخ الطائفة في توسط عبد الله بن سنان بين البرقي وإسماعيل بن جابر ومن نسب الخطأ إلىٰ العلامة ومن تأخر عنه في وصف تلك الرواية بالصحة، والله تعالىٰ أعلم بحقائق الأمور.

قوله: عبد الله بن شبرمة:

قال الصالح: «ضبطه ابن داود: بالشين المعجمة، والباء الموحدة الساكنة، والراء المضمومة، وضبطه الكرماني في شرح البخاري: بضم الشين المعجمة،

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٢٥٦ في الباب المذكور الحديث الـ(٣٠).

٢ ـ راجع: رجال الشيخ باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ١٤٧ برقم ٨٤.

والراء، وسكون الباء الموحدة[١] وقال بعض علمائنا: رأيت بخط من يعتمد به من أصحابنا ضبطه بفتح الشين المعجمة»[٢].

وضبطه الخليل: بضم المعجمة وسكون الموحدة وضم الراء، ومثله ضبطه في مرآة العقول.

---

١ ـ عبد الله بن شبرمة ـ هذا ـ ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٢، ص ٤٣٨ فقال: «عبد الله بن شبرمة الكوفي أحد الفقهاء الأعلام. قد وثقه أحمد وأبو حاتم، وقال ابن المبارك: جالسته حيناً ولا أروي عنه».

وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٥، ص ٢٥٠ فقال: «عبد الله بن شبرمة بن حسان بن المنذر بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد بن كعب بن بجالة الضبي، أبو شبرمة الكوفي ـ وقيل في نسبه غير ذلك ـ القاضي الفقيه» ثم ذكر من يروي عنهم ومن رووا عنه، وهم كثيرون، ثم قال: «... وقال عبد الله بن داود عن الثوري: فقهاؤنا ابن شبرمة وابن أبي ليلىٰ، وقال العجلي: كان قاضياً علىٰ السواد لأبي جعفر (أي المنصور العباسي) وكان الثوري إذا قيل له: من مفتيكم يقول: ابن أبي ليلىٰ وابن شبرمة وكان ابن شبرمة عفيفاً حازماً عاقلاً فقيهاً يشبه النساك، ثقة في الحديث، شاعراً حسن الخلق جواداً، وقال محمد بن فضيل عن أبيه: كان ابن شبرمة، ومغيرة، والحارث العكلي، والقعقاع بن يزيد، وغيرهم يسمرون في الفقه فربما لم يقوموا إلىٰ الفجر، وقال عبد الوارث: ما رأيت أسرع جواباً منه، قال يحيىٰ بن بكير: مات سنة ١٤٤ هـ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من فقهاء أهل العراق، وقال أبو جعفر الطبري: كان شاعراً فقيهاً ورعاً، وقال بعض المؤرخين: ولد سنة ٧٢ من الهجرة».

وترجم له أيضاً في تقريب التهذيب، وضبطه بضم الشين المعجمة وسكون الموحدة وضم الراء، وقال إن جده الطفيل بن حسان الضبي.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٥٤ كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم.

واختلف في مدحه وجرحه، قال الصالح أيضاً: «ابن شبرمة اسمه عبد الله، ذكره ابن داود في قسم الممدوحين من كتابه، وقال: كان قاضياً للمنصور على سواد الكوفة، وكان فقيهاً شاعراً، وأورده العلامة في الخلاصة في قسم المجروحين، وقال: كان قاضياً لأبي جعفر على سواد الكوفة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، وقال بعض العلماء: إنه مستقيم مشكور، وطريق الحديث من جهته ليس إلّا حسناً ممدوحاً، ولست أرى لذكر العلامة له في قسم المجروحين وجهاً إلّا أنه قد تقلد القضاء من قبل الدوانيقي وهو شيء لا يصلح للجرح كما لا يخفى» انتهى(١).

وقال الخليل: هو عبد الله بن شبرمة فقيه أهل الكوفة عداده في التابعين، كان قاضياً للمنصور الدوانيقي على سواد الكوفة، وقريب منه ذكر في (المرآة).

إذا عرفت هذا كله وعرفت الخلاف في جرحه وأن منشأه تقلد القضاء، فمنهم من أخذه ذماً كالعلامة، ومنشأ المدح هو كونه فقيهاً شاعراً، وكلها تعليلات عليلة، والذي وقفت على حاله من جهة الرواية حديثان:

أحدهما: ما رواه الكليني في الكافي وهو أنه «قال ابن شبرمة ما ذكرت حديثاً عن جعفر بن محمد إلّا كاد قلبي أن يتصدع، قال: حدثني أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ابن شبرمة وأقسم بالله ما كذب أبوه على جده، ولا جده على رسول الله صلى الله عليه وآله» الحديث(٢).

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٣ كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، الحديث التاسع وتتمة الحديث: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من عمل بالمقاييس فقد هلك ⇐

والآخر: في الكافي قطعاً: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد، عن يونس، عن أبان، عن أبي شيبة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ضل علم ابن شبرمة، عند الجامعة إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده، إنّ الجامعة لم تدع لأحد كلاماً حتىٰ يقول برأيه واستحسانه في الشرع»(١) الحديث.

والأول ربما يتخيل فيه مدح من حيث انصداع قلبه له عليه السلام فإنه دليل محبته، ونفىٰ عنه وعن أبيه وجده الكذب، إلّا أن هذا إنما يكون دالاً علىٰ المدح إذا كان في حق من هو ليس بإمام، وإلّا فذلك الكلام قليل ومستهجن ممن يعتقد الإمامة. اللهم إلّا أن يكون المخاطب به أحد العامة لكنه شبيه الحال.

وعلىٰ كل حال فهو لا ينافي الحديث الثاني المتضمن لضلالته، وأنه يعمل

⟸ وأهلك، ومن أفتىٰ الناس بغير علم وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك وأهلك».

١ ـ الذي في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٧ الحديث الـ(١٤) تكملة الحديث بعد قوله (كلاماً): هكذا: «فيها علم الحلال والحرام، إنّ أصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدادوا من الحق إلّا بعداً، إن دين الله لا يصاب بالقياس»، وجملة «حتىٰ يقول برأيه واستحسانه في الشرع» ليست جزء من الحديث وإنما هي جزء من كلام المولىٰ محمد صالح المازندراني في تفسير الحديث أدخله صاحب الكتاب في الحديث غفلة، راجع شرح المولىٰ الصالح: ج ٢، ص ٣١٩ كتاب فضل العلم باب البدع والرأي والمقاييس.

ومعنىٰ الحديث أنه ضاع وهلك علم ابن شبرمة عند الصحيفة الجامعة ولم يوجد فيها، وهذا كناية عن بطلان علم ابن شبرمة لأن ما لا يوجد في الجامعة كان باطلاً لأنّ فيها علم الحلال والحرام لم تترك شيئاً مما يحتاج إليه الأمة إلىٰ يوم القيامة، وهذه الجامعة الآن عند صاحب الزمان ـ صلوات الله وسلامه عليه وعلىٰ آبائه الطاهرين ـ، هكذا قال المولىٰ الصالح رحمه الله في شرح الحديث، فراجعه.

بالقياس والاستحسان[١] وهذا يقتضي أن لا يكون من رعية الصادق عليه السلام فإنه إذا كان من رعيته كان مستغنياً عن القياس والاستحسان فلا يعمل به، ولم ينقل عن أحد من أصحابنا العمل بهما غير ابن الجنيد.

وكيف كان فهي صريحة في الطعن عليه، إلّا أن كلا الخبرين ضعيفا السند لا يقومان حجة لما يدلان عليه فلا اعتماد عليهما.

وما ذكره أهل الرجال خال عن المدح والجرح علىٰ التحقيق، فالرجل مجهول الحال من جهة مذهبه وعدالته، بل دلالة الخبر علىٰ أنه غير إمامي أشبه، وعلمت حالهما.

قوله: عبد الله بن شريك:

روىٰ الحر في كتاب الرجعة: «عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن علي الوشا، عن أحمد بن عائذ، عن سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إني سألت الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ في إسماعيل أن يبقيه بعدي فأبىٰ، ولكنه قد أعطاني فيه منزلة أخرىٰ، إنّه يكون أول منشور في عشرة من أصحابه، ومنهم عبد الله بن شريك العامري، وهو صاحب لوائه»[٢].

---

١ ـ ذكرنا آنفاً أن الجملة المتضمنة للعمل بالرأي والاستحسان في الشرع ليست جزءاً من الحديث، فلا مورد حينئذ لما ذكره صاحب الكتاب، فلاحظ.

٢ ـ راجع: إيقاظ الهجعة بالبرهان علىٰ الرجعة للشيخ محمد الحر العاملي المتوفىٰ سنة ١١٠٤ هـ الباب التاسع الحديث الـ (٦٩) ، ص ٢٦٦، طبع إيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ، وقد

⇐

قوله: عبد الله بن صالح:

روىٰ الطبري في دلائل الإمامة: «عن أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، عن علي بن الحسن بن علي عن علي بن أبي حمزة، قال: أرسلني أبو الحسن موسىٰ عليه السلام إلىٰ عبد الله بن صالح بثمانية عشر درهماً، وقال: قل له: يقول لك أبو الحسن: انتفع بهذه الدراهم فإنّها تكفيك حتىٰ تموت، وساق الحديث الطويل ـ إلىٰ أن قال ـ: فلما مات بعت داره وحملت الثمن إلىٰ أبي الحسن عليه السلام وأخبرته بما أوصاني به، فقال عليه السلام: رحمه الله، قد كان من شيعتنا وكان لا يعرف» كذا بخط المجلسي رحمه الله (١).

⇐ نقل الحديث عن الكشي في رجاله، راجعه (ص ١٩٠) طبع النجف الأشرف، ثم قال الشيخ الحر: «ورواه أيضاً ميرزا محمد الاسترابادي نقلاً عن الكشي، ورواه الحسن بن سليمان بن خالد القمي في رسالته نقلاً من كتاب البصائر لسعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشا ببقية السند مثله».

ترجم لعبد الله بن شريك ـ هذا ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٢، ص ٤٣٩ ونقل عن ابن عيينة أنه قال: «جالسنا عبد الله بن شريك وهو ابن مائة سنة وكان ممن جاء إلىٰ ابن الحنفية، عليهم أبو عبد الله الجدلي» ونقل أيضاً عن الحميدي أنه قال: «حدثنا سفيان عن عبد الله بن شريك، قال: قال الحسين: نبعث نحن وشيعتنا كهاتين ـ وأشار بالسبابة والوسطىٰ ـ».

وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٥، ص ٢٥٢ وكان مما ذكره أنه «ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حبان في الضعفاء كان غالياً في التشيع، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلىٰ التشيع، وقال أحمد وابن معين وابن زرعة: ثقة».

١ ـ الحديث طويل فكأنّ المجلسي نقل المختصر منه، فراجعه في دلائل الإمامة: ⇐

قوله: عبد الله بن الصلت:

في الشرح: «هو ثقة بغير ريب»[١].

عبد الله بن عاصم:

لم يذكره المصنف رحمه الله تبعاً لكتب الرجال حيث لم يذكر فيها كما اعترف غير واحد[٢] روىٰ عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤي[٣].

⇐ ص ١٦٤ ـ ١٦٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٩ هـ لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي المعاصر للشيخ الطوسي والمتأخر عن سميه محمد بن جرير بن يزيد الطبري العامي صاحب التاريخ والتفسير الكبيرين المولود سنة ٢٢٤ هـ، والمتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ، كما في فهرس ابن النديم، وقد ألّف الدلائل ـ هذا ـ بعد سنة ٤١١ هـ وهي السنة التي توفي فيها أبو عبد الله الحسين بن الغضائري الذي هو شيخه وشيخ النجاشي والطوسي رحمهما الله لأنه ـ عند ذكر معجزة صاحب الزمان عليه السلام ص ٣٠٠ ـ قال: «نقلت هذا الخبر من أصل بخط شيخنا أبي عبد الله الحسين ابن الغضائري رحمه الله» فيظهر وفاة ابن الغضائري قبل النقل عن خطه، راجع في التحقيق عن كتاب دلائل الطبري ما ذكره شيخنا الحجة المحقق الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ في الذريعة: ج ٨، ص ٢٤١ ـ ٢٤٧ طبع طهران سنة ١٣٦٩ هـ.

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد حفيد زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ ـ كالسبط في الشرح (منه رحمه الله).

٣ ـ وروىٰ عنه أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام مرتين في التهذيب في باب التيمم وأحكامه، ومرتين في الاستبصار في باب من دخل الصلاة بتيمم ثم وجد الماء، ومرة في الكافي في باب الوقت الذي يوجب التيمم وروىٰ عنه أيضاً جعفر بن بشير كما في التهذيب في باب التيمم وأحكامه، ذكر ذلك الأردبيلي في جامع الرواة في ترجمته: ج ١، ص ٤٩٤.

قال في الذخيرة: «عبد الله بن عاصم غير مذكور في كتب الرجال، لكن يظهر مما سننقل من كلام المحقق رحمه الله توثيقه» انتهىٰ[١].

وفي المدارك: «قال المصنف في المعتبر: ورواية محمد بن حمران أرجح من وجوه، منها: أنه أشهر في العلم والعدالة من عبد الله بن عاصم والأعدل مقدم» انتهىٰ[٢].

وهذا كما ترىٰ ظاهر في تعديله وتوثيقه، وإلّا كان عليه التنبيه علىٰ ضعف الرواية.

وأظهر منها عبارة العلامة حيث جعل روايته مكافئة لرواية محمد بن حمران الثقة، حتىٰ أنه التزم الجمع بينهما، وأقرهما السيد في المدارك، ولم يطعن في عبد الله بن عاصم بشيء كما هي عادته والتزم بالجمع بين الروايتين.

وفي المجمع: «ولا ترجيح محمد بن حمران علىٰ عبد الله بن عاصم بأنه أشهر في العلم والعدالة كما نقله في الذكرىٰ عن المعتبر، وفي ترجيح المعتبر دلالة علىٰ عدالة ابن عاصم مع عدم ذكره في الرجال»[٣].

---

١ ـ راجع: ذخيرة السبزواري: ج ١، ص ١١٢ كتاب الطهارة باب التيمم، طبع إيران.

٢ ـ قال المحقق في المعتبر في أحكام التيمم ما نصه: «فإن احتج الشيخ بالروايات الدالة علىٰ الرجوع ما لم يركع، فالجواب عنه أن أصلها عبد الله بن عاصم فهي في التحقيق رواية واحدة وتعارضها روايتنا فهي أرجح من وجوه: أحدها، أن محمد بن حمران أشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عاصم والأعدل مقدم». وراجع المدارك في أحكام التيمم.

٣ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمقدس الأردبيلي، كتاب الطهارة، باب أحكام التيمم، طبع إيران.

قوله: عبد الله بن عامر بن عمران:

في حواشي الحبل: «عبد الله بن عامر وهو عم الحسين بن محمد» انتهى[١]، وهو الحسين بن محمد الأشعري الذي نقلنا سابقاً عنه، وأنه شيخ الكليني، كما فهم من المصنف.

قوله: عبد الله بن العباس:

أنا لا أشك في أنه ثقة[٢] وأنه من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام وأنه ناصح له

---

١ ـ راجع: حاشية الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ٩، فإنه ذكر فيها ما نصه: «أما الحسين بن محمد فهو شيخ الكليني ومن أكابر القميين الأشعريين وكذلك عبد الله بن عامر وهو عم الحسين بن محمد وأكثر ما يروي عنه»، وراجع ما ذكره صاحب الكتاب في ترجمة الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري: ص ٣٤٠ من الجزء الأول.

٢ ـ عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، ذكر أرباب المعاجم: أنه كان حبر الأمة صحابي جليل، ولد بمكة سنة ثلاث قبل الهجرة ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله صلى الله عليه وآله وروىٰ عنه الأحاديث الكثيرة، وشهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين ولازمه وله مع مناوئي علي عليه السلام مواقف مشكورة، وكف بصره في آخر عمره فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨ أو ٦٩ وصلىٰ عليه محمد ابن الحنفية، وقال ـ في اليوم الذي مات فيه ـ اليوم مات رباني هذه الأمة، وله في صحيح البخاري ومسلم (١٦٦٠) حديثاً.

قال ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر، وقال عطا: كان ناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب، وناس يأتونه لأيام العرب ووقائعهم، ⟸

من صميم الفؤاد، لكن في بعض الروايات ذم له وطعن فيه، فمن ذلك حكاية أخذه بيت مال البصرة وهربه منها حين عمّله أمير المؤمنين عليه السلام فيها حتىٰ قال أمير المؤمنين عليه السلام كما في النهج: «أما بعد فإني كنت أشركتك في أمانتي، وجعلتك شعاري وبطانتي، ولم يكن في أهلي رجل أوثق منك في نفسي لمواساتي وموازرتي وأداء الأمانة إلي، فلما رأيت الزمان علىٰ ابن عمك قد كلب، والعدو قد حرب، وأمانة الناس قد خزيت، وهذه الأمة قد فنكت[1] وشغرت

⟸ وناس يأتونه للفقه والعلم فما منهم صنف إلّا يقبل عليهم بما يشاؤون، وكان كثيراً ما يجعل أيامه يوماً للفقه ويوماً للتأويل ويوماً للمغازي، ويوماً للشعر، ويوماً لوقائع العرب، وكان آية في الحفظ، أنشده عمر بن أبي ربيعة قصيدته الطويلة التي مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ... غداة غد أم رائح فمهجر

فحفظها ابن عباس مرة واحدة، وهي ثمانون بيتاً، وكان إذا سمع النوادب سد أذنيه بأصابعه محافظة أن يحفظ أقوالهن، ولحسان بن ثابت شعر في وصفه وذكر فضائله، وينسب إليه كتاب في تفسير القرآن (مطبوع) جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية.

وترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٥، ص ٢٧٦ طبع حيدر آباد ترجمة مفصلة، وذكر جماعة كثيرة ممن روىٰ عنهم ورووا عنه، وروىٰ روايات عديدة في مدحه، وأخباره كثيرة، راجع: الإصابة لابن حجر العسقلاني، وأسد الغابة للجزري، وصفة الصفوة لابن الجوزي، وحلية الأولياء لأبي نعيم الإصفهاني ونكت الهميان للصفدي، ونسب قريش لأبي عبد الله المصعب الزبيري، والمحبر لمحمد بن حبيب الهاشمي البغدادي، وعده ممن يرىٰ حل نكاح المتعة كخالد بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن ثابت الأنصاري، وسلمة بن الأكوع الأسلمي، وعمران بن الحصين الخزاعي.

١ ـ في شرح نهج البلاغة لميثم (فتكت) بالتاء المثناة الفوقانية، وكذا في البحار: ج ٤٢، ص ١٨١ في تاريخ أمير المؤمنين عليه السلام والفتك القتل علىٰ غرة، وفي شرح محمد بن عبدة (فنكت) بالنون وفسر الكلمة بقوله: «من فنكت الجارية إذا صارت ماجنة، ومجون الأمة أخذها بغير الحزم في أمرها كأنّها هازلة، (وشغرت) لم يبق فيها من يحميها».

قلبت لابن عمك ظهر المجن، ففارقته مع المفارقين، وخذلته مع الخاذلين وخنته مع الخائنين، فلا ابن عمك آسيت، ولا الأمانة أديت ـ إلىٰ آخر كلامه ـ »[1].

والجواب: أن المقطوع من الخطاب في هذه الفقرات لأحد بني عمه وأما أنه لخصوص عبد الله هذا فهو غير معلوم، ولذا عنون السيد الرضي رحمه الله صدره بقوله: ومن كتاب له عليه السلام إلىٰ بعض عماله مع صراحتها في أحد بني عمه، هـذا بالنسبة إلىٰ نفس كلامه.

وصرح ابن أبي الحديد بالتوقف في تعيينه، ونقل هو عن الراوندي أنه هو عبيد الله بن العباس لا عبد الله.

والحاصل: أن الخلاف في تعيينه موجود، قال ابـن أبـي الحـديد: «وقـد اختلف الناس في المكتوب إليه هذا الكتاب، فقال الأكثر: إنه عبد الله بن العباس، ورووا في ذلك روايات، واستدلوا عليه بألفاظ من ألفاظ الكتاب كقوله: أشركتك في أمانتي، وجعلتك في بطانتي وشعاري، وإنه لم يكن في أهلي رجل أوثق منك، وقوله: علىٰ ابن عمك قد كلب، ثم قال ثانياً: قلبت لابن عمك ظهر المجن، ثم قال ثالثاً: فلا ابن عمك آسيت، وقوله: لا أباً لغيرك، وهذه كلمة لا تقال إلّا لمثله، فأما غيره من أفناء الناس فإنّ علياً عليه السلام كان يقول: لا أباً لك، وقوله: أيها المعدود كان عندنا من أولي الألباب، وقوله: والله لو أنّ الحسن والحسين عليهما السلام، وهذا يدل علىٰ أن المكتوب إليه هذا الكتاب قريب من أن يجري مجراهما عنده.

وقد روىٰ أرباب هذا القول أن عبد الله بن عباس كتب إلىٰ علي عليه السلام جواباً عن هذا الكتاب، قالوا: وكان جوابه: أما بعد فقد أتاني كتابك تعظم علي ما أصبت

---

١ ـ راجع: نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام جمع الشريف المرضي رحمه الله.

من بيت مال البصرة ولعمري إنّ حقي من بيت المال لأكثر مما أخذت والسلام.

قالوا: فكتب إليه علي عليه السلام: أما بعد فإنّ من العجب أن تزين لك نفسك أنّ لك في بيت مال المسلمين من الحق أكثر مما لرجل واحد من المسلمين، فقد أفلحت إن كان تمنيك الباطل، وادعاؤك ما لا يكون ينجيك من المأثم، ويحل لك المحرم إنك لأنت المهتدي السعيد إذاً، وقد بلغني أنك اتخذت مكة وطناً وضربت بها عطناً تشتري بها مولدات مكة والمدينة والطائف، تختارهن على عينك وتعطي فيهن مال غيرك، فارجع هداك الله إلى رشدك، وتب إلى الله ربك، وأخرج إلى المسلمين من أموالهم، فعما قليل تفارق من ألفت وتترك ما جمعت، وتغيب في صدع من الأرض غير موسد ولا ممهد، قد فارقت الأحباب، وسكنت التراب، وواجهت الحساب، غنياً عما خلفت فقيراً إلى ما قدمت والسلام.

قالوا: فكتب إليه عبد الله بن عباس: أما بعد فإنك قد أكثرت علي، ووالله لئن ألقى الله قد احتويت على كنوز الأرض كلها من ذهبها وعقيانها ولجينها أحب إلي من أن ألقاه بدم امرىء مسلم، والسلام.

قال: وقال آخرون ـ وهم الأقلون ـ: هذا لم يكن ولا فارق عبد الله بن عباس علياً عليه السلام ولا باينه ولا خالفه ولم يزل أميراً على البصرة إلى أن قتل علي عليه السلام.

قالوا: ويدل على ذلك ما رواه أبو الفرج علي بن الحسين الإصفهاني من كتابه الذي كتبه إلى معاوية من البصرة لما قتل علي عليه السلام، قال: وقد ذكرناه من قبل.

قالوا: وكيف يكون ذلك ولم يختدعه معاوية ويجره إلى جهته فقد علمتم كيف اختدع كثيراً من عمال أمير المؤمنين عليه السلام واستمالهم إليه بالأموال فمالوا وتركوا أمير المؤمنين عليه السلام فما باله ـ وقد علم النبوة التي حدثت بينهما ـ لم يستمل ابن عباس ولا اجتذبه إلى نفسه، وكل من قرأ السير، وعرف التواريخ يعرف مشاقة

ابن عباس لمعاوية بعد وفاة علي عليه السلام وما كان يلقاه به من قوارع الكلام وشديد الخصام، وما كان يثني به على أمير المؤمنين عليه السلام ويذكر خصائصه وفضائله، ويصدع به من مناقبه ومآثره، فلو كان بينهما غبار أو كدر لما كان الأمر كذلك، بل كانت الحال تكون بالضد لما اشتهر من أمرهما، وهذا عندي هو الأمثل والأصوب.

وقد قال الراوندي: المكتوب إليه هذا الكتاب هو عبيد الله بن العباس لا عبد الله، وليس ذلك بصحيح فإن عبيد الله كان عامل علي عليه السلام على اليمن ولم ينقل عنه أنه أخذ مالاً ولا فارق طاعة.

قال: وقد أشكل علي أمر هذا الكتاب فإن أنا كذبت النقل، وقلت: هذا كلام موضوع على أمير المؤمنين عليه السلام خالفت الرواة، فإنهم أطبقوا على رواية هذا الكتاب عنه، وقد ذكر في أكثر كتب السير، وإن صرفته إلى عبد الله بن عباس صدني عنه ما أعلمه من ملازمته لطاعة أمير المؤمنين عليه السلام في حياته وبعد وفاته، وإن صرفته إلى غيره لم أعلم إلى من أصرفه من أهل أمير المؤمنين عليه السلام والكلام يشعر بأنّ الرجل المخاطب من أهله وبني عمه، فأنا في هذا الموضع من المتوقفين» انتهى كلامه بتمامه(١).

وفي شرح ميثم على النهج: «المشهور أنّ هذا الكتاب إلى عبد الله بن عباس حين كان والياً على البصرة، وألفاظ الكتاب تنبه على ذلك»، ثم ذكر ما ذكره ابن أبي الحديد من الاستدلال بألفاظ الكتاب وجواب ابن عباس له عليه السلام وجوابه عليه السلام له إلى قوله: «فقير إلى ما قدمت» ولم يذكر ابن عباس الثاني(٢)، ثم قال: «وأنكر قوم ذلك وقالوا: إنّ عبد الله بن عباس لم يفارق علياً عليه السلام قط ولا يجوز أن يقول في

---

١ ـ راجع: شرح ابن أبي الحديد: ج ٤، ص ٦٣ ـ ٦٤ لنهج البلاغة طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢ ـ يعني عبيد الله بن عباس.

حقه ما قال.

وقال القطب الراوندي بكون المكتوب إليه هو عبيد الله بن عباس لا عبد الله، قال: وحمله علىٰ ذلك أشبه هو به أليق.

واعلم أن هذين القولين لا مستند لهما:

أما الأول فهو مجرّد استبعاد أن يفعل ابن عباس ما نسب إليه، ومعلوم أن ابن عباس لم يكن معصوماً وعلي عليه السلام لم يكن ليراقب في الحق أحداً، ولو كان أعز أولاده، كما تمثل بالحسن والحسين عليهما السلام في ذلك، فكيف بابن عمه، بل يجب أن يكون الغلظة علىٰ الأقرباء في هذا الأمر أشد.

ثم إن غلظته عليه وعتابه له لا يوجب مفارقته إياه لأنه عليه السلام كان إذا فعل أحد من الصحابة ما يستحق به المؤاخذة أخذه به سواء كان عزيزاً أو ذليلاً قريباً منه أو بعيداً، فإذا استوفىٰ حق الله منه أو تاب إليه مما فعل عاد إلىٰ ما كان عليه، كما قال عليه السلام: العزيز عندي ذليل حتىٰ آخذ الحق منه، والذليل عندي عزيز حتىٰ آخذ الحق له، فلا يلزم إذاً من غلظته علىٰ ابن عباس ومقابلته إياه بما يكره مفارقته له وشقاقه، علىٰ ما بينهما من المحبة الوكيدة والقرابة.

وأما القول الثاني: فإنّ عبيد الله كان عاملاً له باليمن ولم ينقل عنه مثل ذلك» انتهىٰ[1] وهو حسن.

ومن ذلك ما رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسىٰ، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي الطفيل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاء رجل إلىٰ

١ ـ راجع: شرح كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني المتوفىٰ سنة ٦٧٩ هـ لشرح نهج البلاغة: ج ٥، ص ٨٩ ـ ٩٠، طبع إيران سنة ١٣٨٤ هـ.

علي بن الحسين عليه السلام فقال له: إن ابن عباس يزعم أنه يعلم كل آية نزلت في القرآن، في أي يوم نزلت، وفيمن نزلت، **فقال أبي** عليه السلام: سله فيمن نزلت **﴿ومن كان في هذه أعمىٰ فهو في الآخرة أعمىٰ وأضل سبيلاً﴾**(١)، وفيمن نزلت: **﴿وما ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾**(٢)، وفيمن نزلت: **﴿يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا﴾**(٣)، فأتاه الرجل فسأله، فقال: وددت أن الذي أمرك بهذا واجهني به فأسأله عن العرش مم خلقه الله؟ ومتىٰ خلقه؟ وكم هو؟ وكيف هو؟ فانصرف الرجل إلىٰ أبي عليه السلام، **فقال أبي** عليه السلام: فهل أجابك بالآيات؟ قال: لا، قال أبي: لكن أجيبك فيها بعلم ونور غير المدعي ولا المنتحل.

أما قوله: **﴿ومن كان في هذه أعمىٰ فهو في الآخرة أعمىٰ وأضل سبيلاً﴾** ففيه نزلت وفي أبيه، وأما قوله: **﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم﴾** ففي أبيه نزلت، وأما الأخرىٰ ففي أبيه(٤) نزلت وفينا، ولم يكن الرباط الذي أمرنا به، وسيكون ذلك من نسلنا المرابط ومن نسله المرابط بنسلنا» الحديث(٥).

---

١ ـ سورة بني إسرائيل، آية ٧٢.

٢ ـ سورة هود، آية ٣٤.

٣ ـ سورة آل عمران، آية ٢٠٠.

٤ ـ جاء في رجال الكشي: ص ٥٢: «وأما الأخيرة فنزلت في أبي وفينا» وكذا في غيبة النعماني: ص ١٠٦ طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ، ورواه عنه المجلسي في البحار: ج ٢٤، ص ٢١٩ طبع إيران سنة ١٣٨٦ هـ.

٥ ـ راجع: تفسير علي بن إبراهيم القمي: ج ٢، ص ٢٣ في تفسير سورة إسرائيل طبع النجف ⇐

والجواب عن هذه الرواية بضعف السند من جهة إبراهيم فإنه مختلف فيه[١].

وفيه: إنّ حماداً من أصحاب الإجماع فلا يضر ضعف من بعده.

وفي سند الكشي بدل أبي الطفيل الفضيل بن يسار[٢]، ومن ذلك ما رواه في الكافي «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: بينا أبي جالس وعنده نفر إذ استضحك حتىٰ اغرورقت عيناه دموعاً، ثم قال: هل تدرون ما أضحكني؟ قال: فقالوا: لا، قال: زعم ابن عباس أنه من ﴿**الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا**﴾[٣] فقلت له: هل رأيت الملائكة يابن عباس تخبرك بولايتها لك في الدنيا والآخرة مع الأمن من الخوف والحزن؟ قال: فقال: إنّ الله تعالىٰ يقول: ﴿**إنّما المؤمنون إخوة**﴾[٤] وقد دخل في هذا جميع الأمة، فاستضحكت، ثم قلت: صدقت يابن عباس (ثم وقع بينهما سؤال وجواب إلىٰ أن قال عليه السلام): هكذا حكم الله ليلة تنزل فيها أمره إن جحدتها بعدما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله فأدخلك الله النار، كما أعمىٰ بصرك

⇐ الأشرف سنة ١٣٨٧ هـ، ولم يوجد فيه كلمة (بنسلنا) كما لم توجد في رواية الكشي: ص ٥٢، وتفسير العياشي: ج ٢، ص ٣٠٥، وتفسير الصافي للفيض: ج ١، ص ٩٨٢، وتفسير البرهان للسيد هاشم البحراني: ج ٢، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣، وفي غيرها من التفاسير، فراجعها.

١ ـ راجع: ترجمة إبراهيم بن هاشم القمي في هذا الكتاب: ج ١، ص ١٨٨.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٥٢، في ترجمة عبد الله بن عباس.

٣ ـ تتمة الآية في سورة حم السجدة: ﴿... **تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون نزلاً من غفور رحيم**﴾.

٤ ـ سورة الحجرات، آية ١٠.

يوم جحدتها علي بن أبي طالب عليه السلام قال: فلذلك عمي بصري، قال: وما علمك بذلك؟ فوالله إنّ عمىٰ بصري من صفقة جناح الملك، قال: فاستضحكت[١] ثم تركته يومه ذلك لسخافة عقله، ثم لقيته فقلت: يابن عباس ما تكلمت بصدق مثل أمس، أليس قال لك علي بن أبي طالب عليه السلام: إنّ ليلة القدر في كل سنة، وإنه ينزل في تلك الليلة أمر السنة، وإن لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: من هم؟ فقال: أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدثون، فقلت: لا أراها كانت إلّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله فتبدا لك الملك الذي يحدثه فقال: كذبت يا عبد الله رأت عيناي الذي حدثك به علي عليه السلام ولم تره عيناه ولكن وعاه قلبه ووقر في سمعه[٢] ثم صفقك بجناحه فعميت؟ قال: فقال ابن عباس: ما اختلفنا في شيء فحكمه إلىٰ الله[٣] فقلت له: فهل حكم الله في حكم من حكمه بأمرين؟ قال: لا فقلت: هاهنا هلكت

---

١ ـ وجه استضحاك الإمام عليه السلام من قول ابن عباس من أن عمىٰ بصره كان من صفقة جناح الملك هو ما رواه العامة من أن ابن عباس رأىٰ جبرئيل علىٰ عهد النبي صلى الله عليه وآله وأخبره النبي صلى الله عليه وآله أنه يعمىٰ في آخر عمره وكانوا يعدون ذلك من فضائل ابن عباس، لأن رؤية جبرئيل تدل علىٰ وجوده بصراً ملكوتياً يرىٰ به ذلك العالم ولم يكن عماه في آخر عمره مجازاة علىٰ رؤية الملك كما ادعوه لأنها لم تكن باختياره، ولم تكن محرمة حتىٰ يجازىٰ عليها ولم تكن من أثر ضربة جناح الملك وإلّا لعمي في بدء صباه في عهد النبي صلى الله عليه وآله فلهذا يقول الإمام عليه السلام «فاستضحكت» الخ. هكذا ذكر بعض الأعلام في تعليقته علىٰ هامش شرح أصول الكافي: ج ٦ ، ص ٣، فراجعه.

٢ ـ جملة: (ولم تره عيناه ولكن وعاه قلبه ووقر في سمعه) جملة معترضة من كلام أبي عبد الله الصادق عليه السلام استدراكاً لقول أبيه: (فتبدا لك الملك) حيث أوهم في قلوب السامعين لهذا الحديث أنّ الملك ظهر علىٰ ابن عباس عياناً.

(عن هامش الكافي)

٣ ـ إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وما اختلفتم في شيء فحكمه إلىٰ الله﴾.

وأهلكت»[١].

والجواب عنها:

أولاً: بضعف السند[٢].

وثانياً: إن ما تضمنته من إنكار شهادته مناف لما استفاض من مجادلته مع عمر بن الخطاب ـ في أخبار كثيرة ـ وإن شئت أن تقف عليها فارجع إلىٰ كتابنا في مطاعن الثلاثة، فقد ذكرنا بعضها، وأنه خاصم معاوية بن أبي سفيان مراراً كثيرة،

---

١ ـ راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٢٤٧ كتاب الحجة، باب في شأن ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾ وتفسيرها، وراجع تفسير الحديث المذكور في شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ٢ ـ ٦، من كتاب الحجة في الباب المذكور، الحديث الثاني.

٢ ـ ووجه ضعف السند هو أن الكليني في الكافي روىٰ الرواية عن محمد ابن أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الحسن بن العباس بن الحريش الرازي، عن أبي جعفر الثاني قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... الخ، والحسن بن العباس بن الحريش ـ هذا ـ قد ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الثاني: ص ٢١٤، وقال فيه: «ضعيف جداً»، وذكره النجاشي في رجاله: ص ٤٨، وقال: «روىٰ عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ضعيف جداً، له كتاب إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب ردي الحديث، مضطرب الألفاظ».

وقال فيه ابن الغضائري في كتاب الضعفاء المذمومين (علىٰ ما في مجمع الرجال للقهبائي: ج ٢، ص ١١٨): «... أبو محمد ضعيف، روىٰ عن أبي جعفر الثاني عليه السلام فضل إنا أنزلناه في ليلة القدر كتاباً مصنفاً فاسد الألفاظ تشهد مخائله علىٰ أنه موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يكتب حديثه». ومثله ما نقله العلامة في الخلاصة عن ابن الغضائري، وللحسن بن العباس بن الحريش ـ هذا ـ روايات عن أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام في الكافي للكليني والتهذيب للشيخ الطوسي رحمهما الله فراجعها.

ولما نقله العامة ـ من طرق كثيرة ـ من قوله: الرزية كل الرزية ما حال بينه وبين الكتاب، ولما نقل متواتراً عنه من فضائل علي عليه السلام وهي متواترة، ومباحثته مع الخوارج معلومة، وأراد علي عليه السلام أن يجعله أحد الحكمين، وهذا يدل على أنه متيقن النصح له عليه السلام والاعتماد، ومذاهبه المنقولة عنه مخالفة لما عليه العامة من حلية المتعة، وعدم جواز المسح على الخفين، ومن وجوب التقية، وأن الفريضة لا تعول، وعدم توريث العصبة، وغير ذلك من المسائل الخلافية بيننا وبين العامة، فهذا كله دليل على أنه شهد لعلي عليه السلام بالخلافة، وأنه تابع لقوله، وهو يبلغ فوق التواتر، وكذلك سائر أحواله من حسن سيرته، وطاعته له، والمتدبر المطلع على ذلك لا يجده أقل مرتبة من محمد بن أبي بكر وأضرابه من خواص علي عليه السلام وأهل بطانته، وأن كل متدين لو ورد عليه مثل هذه الأخبار في حق محمد بن أبي بكر وأضرابه لا يقبلها ولطرحها ورماها بكل مرمى، فكذا ينبغي في حق ابن عباس، بل وأولى، لأنه أعلم وأفقه وأبصر، ومحمد وأضرابه ـ وإن كانوا في المحبة بلغوا تلك المرتبة ـ لكنهم لم يكونوا في العلم والفقاهة كابن عباس، كما لا يخفى على الممارس، ومع ذلك فقد ورد ما فيه دلالة على جلالته وخاصيته.

روى الشهيد الثاني بإسناده عن مشايخه: «عن الشيخ المفيد، عن ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله الأشعري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه محمد بن عيسى، عن عبد الله بن سليمان النوفلي، عن أبي عبد الله عليه السلام ـ في حديث عبد الله النجاشي الطويل ـ قال: «لما تجهز الحسين عليه السلام إلى الكوفة أتاه ابن عباس رضي الله عنه فناشده الله والرحم أن يكون هو المقتول بالطف فقال: ما وكدي من الدنيا إلّا فراقها يابن عباس[1] الحديث.

---

١ ـ راجع: الحديث المذكور في آخر كتاب كشف الريبة عن أحكام الغيبة لزين الدين ⟸

وفي إعلام الورىٰ: «ومن ذلك قوله ﷺ في ابن عباس لن يموت حتىٰ يذهب بصره ويأتي علماً فكان كما قال» انتهىٰ[١].

يبقىٰ أن يكون العمىٰ من ضربة الملك فتأمل[٢]، علىٰ أن أكثر الأجلاء ورد فيهم ذم أكثر من هذا الذم وطرح وأول باعتبار ما عرفوه من حسن السيرة والسريرة وظاهر العدالة، فليكن ذلك فيمن هو دون ابن عباس كذلك بل هنا أولىٰ.

وقال أبو مخنف ـ ونقله عنه ابن طاووس ـ: إن الحسين عليه السلام لما توجه إلىٰ مكة جاء عبد الله بن العباس فأشار عليه بالإمساك، فقال الحسين عليه السلام: قد أمرني رسول الله بأمر وأنا ماض فيه» إلىٰ أن قال: «فخرج ابن عباس وهو يقول: واحسيناه واغريباه»[٣].

وفي روضة الواعظين: «قال رسول الله ﷺ: لكل شيء فارس وفارس القرآن عبد الله بن عباس»[٤].

⟸ الشهيد الثاني: ص ١٠٣ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ، تأليف أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمه الله من أعلام القرن السادس: ص ٤٥ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ قد شرح وجه التأمل المولىٰ الصالح المازندراني في شرح هذه الجملة من الحديث، راجع: شرحه لأصول الكافي: ج ٦، ص ٥، كتاب الحجة، باب في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر.

٣ ـ راجع: كتاب الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف للسيد علي بن طاووس المتوفىٰ سنة ٦٦٤ هـ: ص ١٣ ـ ١٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

٤ ـ راجع: روضة الواعظين لزين المحدثين أبي جعفر محمد بن الفتال النيسابوري الشهيد سنة ٥٠٨ هـ: ص ٣٣٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

وعنه عليه السلام: «ويح ابن عباس كأنه ينظر إلىٰ الغيب من وراء ستر خفي»[١].

قوله: عبد الله بن عثمان بن عمرو:

في الشرح: «أبو إسماعيل السراج عبد الله بن عثمان، ويقال له: الفزاري، كما وقع التصريح به[٢] في الكافي في باب البئر والبالوعة أيضاً[٣] وصلاة الحوائج[٤] وفي الظن أنه أخو حماد بن عثمان الثقة، وفي بعض النسخ من النجاشي في عبد الله بن عثمان[٥] أخي حماد أبي إسماعيل السراج، غير أن الاعتماد عليها مشكل

---

١ ـ ذكر ذلك سبط ابن الجوزي في تذكرة خواص الأمة: ص ٥٥، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ، وص ١٠٢ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٩ هـ، وقائل هذا الكلام في حق عبد الله بن العباس هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فقد ذكر سبط ابن الجوزي في قصة التحكيم في حرب صفين لما طلب أصحاب معاوية من علي عليه السلام أن يبعث إلىٰ مالك الأشتر أن يكف عن القتال ويأتي إليه وقال: فغضب علي عليه السلام وقال: يا عجباً أيطاع معاوية وأعصىٰ أنا؟ لله در ابن عباس إنه لينظر إلىٰ الغيب من ستر دقيق، وكان ابن عباس قد قال له في أول الأمر: ابعثني إلىٰ معاوية والله لأفتلن له حبلاً لا ينقطع وسطه، ولا ينتقض طرفاه، فقال له علي عليه السلام: والله لأعطين معاوية السيف حتىٰ يغلب الحق علىٰ الباطل، قال ابن عباس: أو غير هذا، فقال: كيف؟ فقال: إن معاوية يطاع ولا يعصىٰ، وعن قليل تعصىٰ فلا تطاع، فلما اختلفوا عليه قال: لله در ابن عباس».

٢ ـ يعني التصريح بتكنيته بأبي إسماعيل ووصفه بالسراج.

٣ ـ راجع: الكافي: ج ٣، ص ٨ كتاب الطهارة، باب البئر تكون إلىٰ جنب البالوعة، الحديث الثالث.

٤ ـ راجع: المصدر السابق: ج ٣، ص ٤٧٨ كتاب الصلاة، باب صلاة الحوائج، الحديث السادس.

٥ ـ لم يعنون النجاشي في رجاله عنواناً مستقلاً لعبد الله بن عثمان وإنما ذكره ضمن ⟸

لعدم معلومية الصحة»[١].

قوله: عبد الله بن عطا كوفي:

في الدراية: «عبد الله وعبد الملك وعريف بنو عطا بن أبي رياح، نجباء من أصحاب الصادق عليه السلام»[٢].

عبد الله بن علي بن إبراهيم:

ابن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب[٣] ذكره العلامة

⇐ ترجمة أخيه حماد بن عثمان: ص ١١٠، فقال: «حماد بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري، مولاهم، كوفي، كان يسكن عرزم فنسب إليها، وأخوه عبد الله ثقتان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام وروىٰ حماد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ومات حماد بالكوفة سنة ١٩٠ هـ، ذكرهما أبو العباس في كتابه...».

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمه الله ـ مخطوط ـ.

هذا وللوحيد البهبهاني رحمه الله تحقيق شيق في عبد الله بن عثمان راجعه في تعليقته علىٰ منهج المقال للاستراباذي، باب الكنىٰ: ص ٣٨٣ بعنوان (أبو إسماعيل السراج).

٢ ـ راجع: شرح الدراية للشهيد الثاني: ص ١٣٥ ـ ١٣٦ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ هذا هو عبد الله بن إبراهيم بن محمد الذي تقدمت له ترجمة من صاحب الكتاب (في هذا الجزء ص ٤٦) والذي ذكر هناك أنه «ذكره الصالح بهذه الترجمة» فذكره هنا بعنوان «عبد الله بن علي بن إبراهيم»الخ، أي بزيادة اسم (علي) بين عبد الله وإبراهيم غفلة منه رحمه الله وهذا بالعنوان الأول الصحيح هو الذي ذكره العلامة في الخلاصة: ص ١١٠ برقم ٣٨، بعنوان عبد ⇐

وقال: «روىٰ أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام» قاله الصالح.

قوله: عبد الله بن علي بن الحسين عليه السلام :

عن المناقب لابن شهراشوب وفي الخرائج: «روىٰ أن الوليد بن صبيح، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام في ليلة إذ طرق الباب طارق، فقال للجارية: أنظري من هذا؟ فخرجت ثم دخلت، فقالت: هذا عمك عبد الله بن علي، فقال: أدخليه وقال لنا: أدخلوا البيت، فدخلنا بيتاً فسمعنا منه حساً ظننا أن الداخل بعض نسائه، فلصق بعضنا ببعض فلما دخل أقبل علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فلم يدع شيئاً من القبيح إلّا قاله في أبي عبد الله عليه السلام -إلىٰ أن قال-: فلما مضىٰ من الليل ما مضىٰ طرق الباب طارق، فقال للجارية: أنظري من هذا؟ فخرجت ثم عادت فقالت: هذا عمك عبد الله بن علي فقال لنا: عودوا إلىٰ مواضعكم ثم أذن له، فدخل بشهيق ونحيب وبكاء، وهو يقول: يابن أخي اغفر لي غفر الله لك، اصفح عني صفح الله عنك، فقال: غفر الله لك يا عم ما الذي أحوجك إلىٰ هذا؟ فقال: إني لما آويت إلىٰ فراشي أتاني رجلان أسودان فشدا وثاقي، ثم قال أحدهما للآخر: انطلق به إلىٰ النار، فانطلق بي، فمررت برسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: يا رسول الله لا أعود، فأمره فخلىٰ

⟸ الله بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو محمد، وقال فيه: «ثقة صدوق، روىٰ أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وروىٰ أخوه عن أبي عبد الله عليه السلام ولم تشتهر روايته»، وقبل العلامة ذكره النجاشي: ص ١٥٩ بمثل ما ذكره، ولعل العلامة أخذه من النجاشي لأنه كثيراً ما يذكر نصوص عبائر النجاشي ويزيد عليها أو ينقص، وراجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني طبع إيران (طهران): ج ٦، ص ١٧٠ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ الرضا عليه السلام.

عني، وإني لأجد ألم الوثاق، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أوص، قال: بم أوصي، ما لي مال، وإن لي عيالاً كثيراً وعلي دين، فقال أبو عبد الله عليه السلام: دينك علي، وعيالك إلى عيالي فأوصى، فما خرجنا من المدينة حتى مات، وضم أبو عبد الله عليه السلام عياله إليه، وقضى دينه، وزوج ابنه ابنته»[١].

قوله: عبد الله بن عمرو بن العاص:

في تفسير صفوة الصافي، عن الباقر عليه السلام، قال: «خرج عبد الله بن عمرو بن العاص من عند عثمان فلقي علياً عليه السلام فقال: يا علي بتنا هذه الليلة في أمر نرجو أن يثبت الله هذه الأمة، فقال علي عليه السلام: لن يخفى علي ما بتم فيه، حرفتم وغيرتم وبدلتم تسعمائة حرف ثلاثمائة حرفتم، وثلاثمائة غيرتم، وثلاثمائة بدلتم، فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله» الآية[٢].

---

١ ـ لم أجد هذا الحديث في مناقب ابن شهراشوب المطبوع ولكن ذكره القطب الراوندي في الخرائج والجرائح: ص ٢٣٢ طبع إيران في باب إعلام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، ورواه المجلسي في البحار: ج ٤٧ ، ص ٩٦ عن المناقب والخرائج، ولعله سقط من المناقب المطبوع.

٢ ـ راجع: (صفوة الصافي والبرهان ونخبة البيضاوي ومجمع البيان) في تفسير هذه الآية، وهو تفسير كبير في ثلاث مجلدات، ينتهي أولها إلى سورة الإسراء والثاني إلى آخر سورة ياسين، والثالث إلى آخر القرآن، وهي صفوة التفاسير الأربعة مزج القرآن بتفسيره كتفسير الصافي للفيض، وهو تأليف الشيخ محمد ابن الشيخ علي ابن الشيخ عبد النبي بن محمد بن سليمان المقابي البحراني، فرغ من مجلده الأول منتصف ليلة تسع وعشرين ربيع الأول سنة ١١٦٥ هـ، والمجلدات الثلاث موجودة بخطه في بعض مكتبات النجف الأشرف، ذكر ذلك

⟸

عبد الله بن قيس الماصر:

يظهر من الكافي أنه من العامة، ففيه: «علي بن محمد بـن عـبد الله، عـن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخل عبد الله بن قيس الماصر علىٰ أبي جعفر عليه السلام فقال: أخبرني عن الميت لم يغسل غسل الجنابة فقال له أبو جعفر عليه السلام: لا أخبرك، فخرج من عنده فلقي بعض الشيعة فقال له: العجب لكم يا معشر الشيعة، توليتم هذا الرجل وأطعتموه ولو دعاكم إلىٰ عبادته لأجبتموه، وقد سألته عن مسألة فما كان عنده فيها شيء، فلما كان من قابل دخل عليه أيضاً فسأله عنها، فقال: لا أخبرك بها، فقال عبد الله بن قيس لرجل من أصحابه: صر إلىٰ الشيعة فاصحبهم وأظهر عندهم موالاتك إياهم

⟸ شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ١٥، ص ٤٩.

وترجم للمؤلف صاحب كتاب (أنوار البدرين في تراجم الأحساء والقطيف والبحرين) الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني المتوفىٰ سنة ١٣٤٠ هـ ذكره في (ص ١٨٩) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ وذكر أن عنده هذا التفسير بتمام مجلداته الثلاث، وذكر المؤلف أيضاً وآباءه صاحب (لؤلؤة البحرين) الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق: ص ٨٦ ـ ٩٠ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، كما ذكرهم الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح السماهيجي في إجازته الكبيرة للشيخ ناصر الجارودي الخطي المؤرخة سنة ١١٢٨ هـ.

وقد ذكر هذه القضية ـ أيضاً ـ العياشي في تفسيره: ج ١، ص ٥٧ من سورة البقرة، طبع (قم) سنة ١٣٨٠ راوياً لها (عن محمد بن مسلم، عن أبي بصير قال: قال جعفر بن محمد... الخ).

وأوردها السيد هاشم البحراني في تفسيره (البرهان): ج ١، ص ١١٩ طبع إيران، سنة ١٣٧٥ هـ نقلاً عن تفسير العياشي، فراجعه.

ولعنتي والتبري مني، فإذا كان وقت الحج فأتني حتىٰ أدفع إليك ما تحج به، واسألهم أن يدخلوك علىٰ محمد بن علي فإذا صرت إليه فاسأله عن الميت لم يغسل غسل الجنابة، فانطلق الرجل إلىٰ الشيعة فكان معهم إلىٰ وقت الموسم، فنظر إلىٰ دين القوم فقبله بقبوله وكتم عن ابن قيس أمره مخافة أن يحرم الحج» الحديث[1].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ١٦١، كتاب الجنائز، باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة، وقيس الماصر ـ والد عبد الله هذا ـ ذكره السمعاني في الأنساب، وذكره أيضاً عز الدين ابن الأثير الجزري في اللباب تهذيب أنساب السمعاني: ج ٣، ص ٨٤ بعنوان (الماصري) فقال: «... قيس بن أبي مسلم العجلي الماصري، قيل: إن أبا مسلم كان من سبي الديلم سباه أهل الكوفة وحسن إسلامه، فولد له قيس الماصر، فقيل: إنه تولىٰ لعلي بن أبي طالب ، وكان أول من مصر الفرات ودجلة (أي عين حدودهما) فسمي قيس الماصر» والنسبة إليه (الماصري).

عبد الله بن محمد رضا الحسيني الشبري[١]:

قرأت عليهما، واستفدت منهما، وهما ثقتان عينان مجتهدان فاضلان فقيهان ورعان، حازا الخصال الحميدة، والسيد عبد الله ـ سلمه الله ـ حاز جميع العلوم الشرعية وصنف في أكثر العلوم الشرعية من التفسير والفقه والحديث واللغة والأخلاق والأصولين وغيرها، فأكثر وأجاد وأوضح طريق السداد، وألهم صوب الصواب، جزاه الله خير الثواب، وسلك مسلك أولي الرشاد وأفاد، وانتشرت أكثر كتبه في الأقطار، وملأت الأمصار ولم يوجد قط أحد مثله في سرعة التصنيف، وجودة التأليف.

ولنذكر ما وقفت عليه من كتبه:

كتاب شرح مفاتيح المولىٰ محسن القاساني، اسمه مصابيح الظلام في شرح مفاتيح شرائع الإسلام، وهو يشتمل علىٰ مجلدات، مجلد في شرح ديباجته إثنان

---

١ ـ السيد عبد الله ابن السيد محمد رضا بن محمد الحلي ابن محسن العالم ابن أحمد بن علي الفقيه ابن أحمد بن محمد ناصر الدين بن شمس الدين محمد بن محمد نعيم الدين بن رجب بن الحسن (الملقب بشبر) ابن محمد بن حمزة بن أحمد ابن الشريف علي برطلة بن أبي عبد الله الحسين (المدفون في قم) ابن أبي الحسن علي بن عمر (شهيد فخ) ابن الحسن الأفطس بن علي الأصغر ابن الإمام زين العابدين ابن الإمام الحسين الشهيد ابن الإمام علي بن أبي طالب عليهم السلام.
هكذا وجدت نسبه المثبت عند أحفاده في النجف الأشرف، وأثبته صاحب الكتاب بهامش ترجمة السيد عبد الله شبر، في النسخة الفوتوغرافية التي هي ـ اليوم ـ في مكتبة سيدنا المرجع الأعلىٰ السيد محسن الحكيم الطباطبائي، أدام الله ظله الوارف.

وعشرون ألف بيت[1] مجلد الطهارة، ومجلد الصلاة، يبلغان ستين ألف بيت، مجلد الزكاة والخمس والصوم، عشرون ألف بيت، مجلد الحج أربعة عشر ألف بيت، مجلد النذر وأخويه، والحدود، والجنائز ثلاثون ألف بيت، مجلد النكاح خمسة وثلاثون ألف بيت، مجلد المعاملات، سبعة وثلاثون ألف بيت، مجلد القضاء والشهادات إلىٰ الآخر، خمسة عشر ألف بيت.

وله شرح آخر له أصغر منه اسمه المصباح الساطع، وهو ست مجلدات، يبلغ مائة ألف بيت.

وله كتاب جامع المعارف والأحكام في الأخبار، جمع فيه أحاديث الأصولين والفقه من الكتب الأربعة وغيرها، ويشتمل علىٰ أربعة عشر مجلداً، مجلد التوحيد، ثلاثون ألف بيت، مجلد الكفر والإيمان، ثلاثة وثلاثون ألف بيت، مجلد المبدأ والمعاد، خمسة وعشرون ألف بيت، مجلد الأصول الأصيلة، إثنا عشر ألف بيت، الطهارة أربعة وعشرون ألف بيت الصلاة خمسون ألف بيت، الزكاة والخمس والصوم عشرون ألف بيت، الحج خمسون ألف بيت، المزار عشرون ألف بيت، المطاعم والمشارب إلىٰ الغصب، خمسة عشر ألف بيت، الغصب والمواريث إلىٰ الديات سبعة وعشرون ألف بيت، النكاح، ثلاثون ألف بيت، المعاملات أربعة وعشرون ألف بيت، الخاتمة الرجالية، عشرة آلاف بيت، ثم إنه ـ سلمه الله تعالىٰ ـ اختصره بحذف الأسانيد وإسقاط المكرر، وسماه ملخص جامع الأحكام يبلغ أربعين ألف بيت، ثم اختصره اختصاراً آخر يبلغ ثلاثين ألف بيت، مجلد قصص الأنبياء، يقرب من مائتي ألف بيت، مجلد في أحوال خاتم الأنبياء، يقرب من أربعين ألف بيت، مجلد القرآن والدعاء، يقرب من ستين ألف

---

١ ـ يصطلح القدماء علىٰ البيت ما اشتمل علىٰ خمسين حرفاً، وهو ما يساوي سطراً واحداً.

بيت، مجلد الطب المروي (١٣٦٢)[١] مجلد المواعظ والرسائل والخطب (٧٠٠٠٠)[٢].

وله كتاب جلاء العيون[٣] معرب فارسي المجلسي ـ قدس الله روحه ـ في مجلدين، يبلغان اثنين وعشرين ألف بيت، ثم اختصره وسماه منتخب الجلاء، أحد عشر ألف بيت.

وكتاب مثير الأحزان في تعزية سادات الزمان، سبعة آلاف بيت، كتاب تحفة الزائر، اثنا عشر ألف بيت، كتاب تحية الزائر، ستة آلاف بيت، زاد الزائرين فارسي مثله، ذريعة النجاة، سبعة آلاف وخمسمائة بيت، وكتاب أنيس الذاكرين، ستة آلاف بيت، وكتاب روضة العابدين، مجلدان الأول فيما يتعلق بعمل اليوم والليلة، وأدعية الأسبوع، وسائر ما يحتاج إليه، والثاني في أدعية السنة، أربعة عشر ألف بيت.

وكتاب تسلية الفؤاد في الموت والمعاد، ثمانية آلاف بيت، وكتاب تسلية الحزين في فقد الأقارب والبنين، أربعة آلاف بيت، وكتاب تسلية الفؤاد في فقد الأحبة والأولاد، ألفا بيت، وكتاب منهج السالكين في الأخلاق ستة آلاف بيت[٤]،

---

١ ـ أشار بالأرقام المذكورة إلىٰ عدد أبيات الكتاب المذكور.

٢ ـ يشير بالأرقام المذكورة إلىٰ عدد أبيات الكتاب المذكور.

٣ ـ جلاء العيون هو في تواريخ المعصومين عليهم السلام وذكر مصائبهم وأصله الفارسي للعلامة المحدث المجلسي الثاني صاحب (بحار الأنوار) وقد طبع هذا الفارسي طبعات عديدة في إيران، وجدد طبعه أخيراً في النجف الأشرف سنة ١٣٥٣ هـ، وأما العربي منه فقد زاد فيه (المترجم له) مع بعض تصرفات منه منها زيادة ذكر الأسانيد للأحاديث وبيان مأخذها، وشرح ما يحتاج إلىٰ البيان.

٤ ـ طبع في النجف الأشرف ١٣٨٣ هـ باسم (الأخلاق) مقدماً بمقدمة في ترجمة ⟸

وكتاب زاد العارفين في الأخلاق، فارسي مثله، رسالة في الأخلاق تسمىٰ صفاء القلوب، ألفان وخمسمائة بيت، وكتاب شرح خطبة الزهراء عليها السلام ألف وخمسمائة بيت، اسمه كشف المحجة، ورسالة في شرح دعاء السمات، ألفا بيت، اسمها كشف الحجاب للدعاء المستجاب وكتاب شرح الجامعة الكبيرة، أربعة آلاف بيت، اسمه اللامعة في شرح الجامعة[١].

وكتاب المواعظ المنثورة، أحد عشر ألف بيت، وكتاب عجائب الأخبار ونوادر الآثار، اثنا عشر ألف بيت، وكتاب الأنوار الساطعة في العلوم الأربعة، معارف، وأخلاق، وعجائب المخلوقات، وفقه ثمانية آلاف بيت، ورسالة تحفة المقلد فتوىٰ من أول الفقه إلىٰ آخره ثلاثة آلاف وخمسمائة بيت، ورسالة أخرىٰ في الفقه استدلال تمام الفقه اسمها زبدة الدليل، ستة آلاف بيت، ورسالة أخرىٰ أصول وعبادات الفقه، خمسة آلاف بيت، اسمها خلاصة التكليف، وكتاب مطلع النيرين في لغة القرآن وحديث أحد الثقلين، ثلاثة وعشرون ألف بيت، وكتاب منية المحصلين في طريقة المجتهدين، اثنا عشر ألف بيت، وكتاب بغية الطالبين[٢] ستة آلاف بيت.

وكتاب طب الأئمة عليهم السلام أحد عشر ألف بيت، ورسالة إرشاد المستبصر في الاستخارة، ألف بيت، وكتاب البرهان المبين في فتح أبواب علوم الأئمة

⇐ المؤلف منقولة من الرسالة التي ألفها في ترجمته تلميذه السيد محمد بن مال الله بن معصوم القطيفي النجفي المتوفىٰ بكربلاء سنة ١٢٧١ هـ.

١ ـ طبع شرح الجامعة في النجف الأشرف بمطبعة الغري.

٢ ـ هو في صحة طريقة المجتهدين، اختصره من كتابه منية المحصلين وأحقية طريقة المجتهدين المتقدم ذكره.

المعصومين، ثلاثون ألف بيت، وكتاب الحق اليقين في أصول الدين، خمسة عشر ألف بيت[١]، وكتاب البلاغ المبين في أصول الدين، أيضاً ثلاثة آلاف بيت، ورسالة الجوهرة المضيئة في الطهارة والصلاة مثله، ورسالة في مناسك الحج، ألفان وخمسمائة بيت، وكتاب مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار، سبعة وعشرون ألف بيت[٢] وكتاب تفسير القرآن، اثنان وثلاثون ألف بيت، اسمه صفوة التفاسير، وكتاب تفسير، اسمه الجوهر الثمين في تفسير القرآن المبين أربعة وثلاثون ألف بيت[٣] وكتاب آخر في تفسير القرآن ثمانية عشر ألف بيت[٤] وكتاب في مكارم الأخلاق، اسمه المهذب ـ اسم فاعل ـ اثنا عشر ألف بيت،

---

١ ـ هو مختصر من كتابه البرهان المبين المتقدم ذكره، طبع أولاً في صيدا في جزئين سنة ١٣٥٣ هـ، ثم طبع ثانياً في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، فرغ من تأليفه سنة ١٢٢٦ هـ، كما في آخر النسخة التي بخطه.

٢ ـ طبع في النجف الأشرف سنة ١٣٧١ هـ، في جزئين.

٣ ـ وهو شرح مزجي نظير تفسير الصافي للفيض الكاشاني بدون المقدمات في مجلدين كبيرين:

أولهما: من أول القرآن إلىٰ آخر سورة النحل، فرغ من تأليفه في ١٨ شهر صفر سنة ١٢٣٩ هـ.

وثانيهما: من أول سورة الإسراء إلىٰ آخر القرآن، فرغ من تأليفه في ليلة الأحد ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٣٩ هـ.

ثم اختصره وسماه (الوجيز) فرغ من تأليفه ـ كما ذكر في آخره ـ عشية الثلاثاء رابع جمادي الأولىٰ سنة ١٢٣٩ هـ، وقد طبع هذا الوجيز بطهران سنة ١٣٥٢ هـ، ثم طبع ثانياً بالقاهرة علىٰ هامش القرآن سنة ١٣٨٥ هـ مقدماً بمقدمة في ترجمة المؤلف منقولة من رسالة تلميذه السيد محمد بن مال الله بن معصوم القطيفي النجفي ﷺ.

٤ ـ وهذا هو المعبر عنه بالوجيز المذكور آنفاً.

وكتاب طريق النجاة، ألف وثلاثمائة بيت، شرح نهج البلاغة، يقرب من أربعين ألف بيت، الرسالة الفارسية في الفقه العبادات، رسالة أخرىٰ فارسية في الطهارة والصلاة، رسالة فيما يتعلق في النجوم بحسب ما ورد في الشرع[١] رسالة فيما يجب علىٰ الإنسان، رسالة في فتح باب العلم، رداً علىٰ من زعم انسداد الباب، رسالة في عمل اليوم والليلة أربعون حديثاً علىٰ ترتيب الحروف الهجائية، وغير ذلك.

وهذا الكثير مع مواظبته علىٰ كثير من الطاعات، كزيارات الأئمة عليهم السلام والإخوان، والنوافل، وقضاء الحوائج، والفتيا، إلىٰ غير ذلك[٢].

---

١ ـ هذه هي الرسالة التي سماها مؤلفها (أحسن التقويم) وكأن صاحب الكتاب (مع أنه تلميذه) لم يطلع علىٰ اسمها، والنسخة بخط المؤلف توجد عند بعض أحفاده في النجف الأشرف، فرغ من تأليفها يوم السبت ٢٧ شهر شعبان سنة ١٢٤٠ هـ، وهي مرتبة علىٰ مقدمة وأبواب وفصول، وقد طبعت في بمبيء ثم في النجف الأشرف.

٢ ـ وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، راجع منها: روضات الجنات للسيد الخوانساري، والكرام البررة لشيخنا الحجة الطهراني: ج ٢ ـ القسم الثاني ـ، ص ٧٧٧.

وكانت ولادته في النجف الأشرف سنة ١١٨٨ هـ، ثم ارتحل مع والده إلىٰ المشهد الكاظمي وقطن بها إلىٰ أن توفي في شهر رجب ليلة الخميس بعد مضي ست ساعات من الليل سنة ١٢٤٢ هـ، فيكون عمره أربعاً وخمسين سنة، وكان يوم وفاته يوماً عظيماً مشهوداً وصلىٰ عليه ولده القائم مقامه السيد حسن، ودفن مع والده المرحوم بحجرة في رواق الكاظمين عليهما السلام وقد حضر علىٰ ولده المذكور تلامذة والده المرحوم، وتمم بعض مصنفات والده، فرحمه الله رحمة واسعة.

عبد الله بن المبارك:

شيخ لنا كوفي ثقة، كذا في غيبة النعماني، وروىٰ عنه بواسطة أبي الحسن عمرو بن جامع بن عمرو بن حرب الكندي، وروىٰ عبد الله المذكور عن عبد الرزاق بن همام[١].

---

١ ـ راجع: غيبة النعماني: ص ٣٢ طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ، ولكن النعماني إنما يروي عن عبد الله بن المبارك بوسائط عديدة لا بواسطة أبي الحسن عمرو بن جامع فقط، فقد جاء في كتاب غيبة النعماني ما نصه: «... وأخبرنا به من غير هذه الطرق هارون بن محمد، قال حدثني أحمد بن عبيد الله بن جعفر بن معلىٰ الهمداني، قال: حدثني أبو الحسن عمرو بن جامع بن عمرو بن حرب الكندي قال: حدثنا عبد الله بن المبارك ـ شيخ لنا كوفي ثقة ـ قال: حدثنا عبد الرزاق بن همام، عن معمر عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي...» ولعله قد سقطت الواسطتان المذكورتان من نسخة (غيبة النعماني) التي نقل عنها صاحب كتابنا ـ هذا ـ فلاحظ.

وعبد الله بن المبارك ـ هذا ـ هو عبد الجبار بن المبارك النهاوندي الذي ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٧٦ برقم ٤٥٩، بسنده «عن بكر بن صالح عن عبد الجبار بن المبارك النهاوندي، قال: أتيت سيدي سنة تسع ومائتين فقلت له» ثم ذكر قصة للإمام عليه السلام وعتق الإمام له، ثم كتب الإمام في آخر الكتاب الذي أرسله إلىٰ عبد الجبار بن المبارك (الذي سماه الإمام في آخر الكتاب عبد الله بن المبارك) ما هذا نصه: «وكتب في المحرم سنة ثلاث عشرة ومائتين، ووقع فيه محمد بن علي بخط يديه وختمه» ويظهر من ذلك أنّ القصة مع الإمام أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام الذي توفي سنة ٢٢٠ هـ.

وعبد الجبار ـ هذا ـ عده الشيخ الطوسي في كتاب رجاله من أصحاب الجواد عليه السلام: ص ٤٠٤ برقم ١٨، قال عناية الله القهبائي في هامش (مجمع الرجال): ج ٤، ص ٦٥: «في العنوان

⇐

قوله: عبد الله بن محمد أبو بكر:

هذه الرواية رواها أيضاً في الكافي[١] وعلىٰ هذه فهو من الشيعة قطعاً، لأن الإقرار كاف في ثبوت المذهب، ولكن لا تثبت الوثاقة، لأنــه دوري، مـع انـتفاء دلالتها عليه.

قال المقدس: «قال ابن داود في باب الكنىٰ ـ نقلاً عن الكشي ـ: (إن أبا بكر

⇐ عبد الجبار وفي الكتاب عبد الله، وكأن مقصوده عليه السلام ذكر تغير حاله من العـبودية إلىٰ الحرية فصار عبد الله، ومنه يفهم أن تغيير الاسم في الحالين من الآداب بل أزيد منه»، وذكر في الهامش أيضاً أن المراد بقول عبد الجبار في صدر القصة «أتيت سيدي» هو الجواد عليه السلام كما أن في توقيع الإمام في آخر كتاب العتق: «ووقع فيه محمد بن علي بخط يديه وختمه بخاتمه» ينطبق علىٰ الجواد عليه السلام ولكن ابن شهراشوب في المناقب: ج ٣، ص ٣٣٨ طـبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، ذكر القصة مع الإمام الباقر عليه السلام فقال: «بكر بن صالح، إن عبد الله بن المبارك أتىٰ أبا جعفر عليه السلام فقال...» ثم ذكر القصة، وقال في آخرها: «وكتب في المحرم سنة ثلاث عشرة ومائة، ووقع فيه محمد بن علي بخط يده وختمه بخاتمه.
وأبو جعفر إذا أطلق ينصرف إلىٰ الباقر عليه السلام وأما الجواد فيكنىٰ بأبي جعفر الثاني، هذا مضافاً إلىٰ أن سنة ١١٣ هـ الذي هو تاريخ توقيع الكتاب يؤيد ذلك فإن الباقر عليه السلام تـوفي سـنة ١١٤ هـ ولم يذكر ابن شهراشوب في صدر القصة سنة اجتماع عبد الله بن المبارك مع أبي جعفر عليه السلام كما ذكرها الكشي، وعد ابن شهراشوب أيضاً فـي المـناقب مـمن يـروي عـن الباقر عليه السلام من الفقهاء عبد الله بن المبارك، وراجع في زيادة التحقيق في ذلك (تنقيح المقال في الرجال) لشيخنا الحجة المحقق المامقاني رحمه الله في ترجمة عبد الجبار بن مبارك، وترجمة عبد الله بن المبارك.

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ١٢٢ الحديث الرابع، كتاب الجنائز، باب تلقين الميت.

الحضرمي ثقة)[١] وليس كذلك فهو من أغلاط كتابه[٢] وأيضاً سمىٰ الخبر الواقع هو فيه بالصحة. انتهىٰ[٣].

وأبو بكر ـ هذا ـ ذكره المصنف[٤] في الكنىٰ وسماه عبد الله بن محمد الحضرمي» انتهىٰ كلام المقدس[٥].

وفي المدارك: «إنّ أبا بكر الحضرمي مذكور في كتب الرجال، لكن لم يرد فيه مدح يعتد به».

وفي الشرح[٦] «وليس فيه من يتوقف فيه إلّا أبا بكر فإنّه الحضرمي، وهو مجهول الحال لذكره في الرجال من غير مدح ولا توثيق وقول شيخنا: بعدم ثبوت إيمانه يدفعه بعض الأخبار المروية في شأنه كما يعلم من كتاب شيخنا ميرزا

---

١ ـ راجع: رجال ابن داود، باب الكنىٰ: ص ٣٩٣ برقم ١٢، وراجع رجال الكشي: ص ٣٥٤.

٢ ـ يعني كتاب ابن داود، وهو كتاب رجاله.

٣ ـ لم يصف ابن داود الخبر الواقع فيه عبد الله بن أبي بكر الحضرمي بالصحة لا في باب الكنىٰ، ولا في باب الأسماء (ص ٢١١) القسم الأول، فإنّه في باب الأسماء بعد أن ترجم له قال: «جرت له مناظرة جيدة مع زيد مدحها أبو عبد الله عليه السلام» وهذا غير وصف الخبر الواقع فيه بالصحة.

٤ ـ يقصد بالمصنف: العلامة الحلي رحمه الله لأن مجمع الفائدة والبرهان شرح لإرشاد العلامة الحلي، وقد ذكر العلامة عبد الله بن محمد ـ هذا ـ في باب الكنىٰ من الخلاصة: ص ١٨٩، بعنوان (أبو بكر الحضرمي).

٥ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة للمولىٰ المقدس الأردبيلي رحمه الله في كتاب التجارة.

٦ ـ يقصد شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني (مخطوط).

محمد[١] غير أنه اتفق فيه شيء لا بأس بالتنبيه عليه، وهو أن العلامة في الخلاصة قال في ترجمته: «وروىٰ ـ يعني الكشي ـ عنه حديثين: إن جعفر بن محمد عليه السلام قال: إنّ النار لا تمس من مات وهو يقول بهذا الأمر[٢]».

ونقل عن جدي أنه قال في فوائده علىٰ الخلاصة: أن «في طريق المناظرة محمد بن جمهور، وفي طريق الحديثين الآخرين الوشا عن أمه عن خاله عمرو بن إلياس، وحالهما مجهول[٣]».

ونقل عن الكشي الروايتين وهما: حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي قال: حدثني الوشا عمن يثق به ـ يعني أمه ـ عن خاله، قال: يقال له[٤] عمرو بن الياس، قال: دخلت أنا وأبي الياس بن عمرو علىٰ أبي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه، قال: يا عمرو ليست هذه بساعة كذب،

---

١ ـ راجع: رجال الميرزا محمد الاسترابادي (منهج المقال): ص ٢١٠ طبع إيران، وصاحب شرح الاستبصار المذكور هو تلميذ الميرزا محمد الاسترابادي المتوفىٰ سنة ٩٨٠ هـ، وتوفي بعد تلميذه المذكور سنة ٩٩٠ هـ، ودفن مع شيخه في مكة بقرب قبر خديجة.

٢ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي: ص ١١٠ برقم ٣٦.

٣ ـ راجع: حواشي الشهيد الثاني (المخطوطة) علىٰ الخلاصة باب العين في التعليق علىٰ ترجمة عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي.

٤ ـ في رجال الكشي: «فقال له» بالفاء في أوله، ولكن ما ذكره صاحب الكتاب ـ هنا ـ (يقال له) بالياء المثناة التحتانية هو الصحيح من نسخ الكشي والموافق لنسخة الشهيد الثاني في تعليقته علىٰ خلاصة العلامة، ولنسخة التحرير الطاووسي للشيخ حسن صاحب المعالم، ويؤيده الرواية الثانية التي رواها الكشي فقد جاء فيها: «... قال: حدثني الحسن ابن بنت الياس (أي الوشا) قال: حدثني خالي عمرو بن إلياس قال: دخلت علىٰ أبي بكر الحضرمي...» وقوله ـ في الرواية الأولىٰ ـ: «قال: يقال له» أي قال الحسن يقال لخاله: عمرو بن الياس.

أشهد علىٰ جعفر بن محمد أنني سمعته يقول: لا تمس النار من مات وهو يقول بهذا الأمر.

والحديث الآخر: عن عبد الله بن محمد بن خالد قال: حدثني الحسن ابن بنت إلياس (وذكر الحديث)(١).

والذي وجدته أن الحديث موهوم، أما كلام جدي فإن فيه الوشا عن أمه، والحديث الأول في نسخة معتبرة جداً: عن الوشا عمن يثق به ـ يعني أمه ـ عن خاله يقال له: عمرو بن الياس، والظاهر صحة الحديث، لأن عمرو بن الياس وإن كان مشتركاً بين ثقة ومجهول إلّا أن قوله: «عمن يثق به» قرينة علىٰ أنه الثقة، وقول جدي عن أمه موهوم، بل تصحيف قوله: عمن يثق به، ويبين ذلك أن عمرو بن الياس خال الحسن بن علي الوشا.

وعلىٰ كل حال فالروايتان لا تفيدان مدحاً بل تدلان علىٰ الإيمان، مضافاً إلىٰ رواية من الكافي تدل علىٰ ذلك نقلها شيخنا في كتابه(٢) وقال ـ سلمه الله ـ في

---

١ ـ راجع الحديثين: في رجال الكشي: ص ٣٥٥ في ترجمة أبي بكر الحضرمي وعلقمة.

٢ ـ يقصد بكتابه (منهج المقال) للميرزا محمد الاسترابادي الذي هو أستاذ الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ﷺ شارح الاستبصار، والرواية التي أشار إليها وإن نقلها شيخه صاحب منهج المقال عن الشيخ الطوسي في (التهذيب) في باب تلقين المحتضرين، إلّا أن الشيخ الطوسي رواها عن محمد بن يعقوب الكليني صاحب الكافي، وقد أوردها الكليني في الكافي: ج ٣، ص ١٢٢ في كتاب الجنائز، باب تلقين الميت، ورواها عن: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن داود بن سليمان الكوفي، عن أبي بكر الحضرمي، قال: مرض رجل من أهل بيتي فأتيته عائذاً، فقلت له: يابن أخي إن لك عندي نصيحة أتقبلها؟ فقال: نعم، فقلت: قل: أشهد

⇐

فوائده علىٰ الكتاب[١] ولا يبعد أن القدح في سيف بن عميرة أولىٰ[٢] إذ قد قيل فيه بكونه واقفياً، صرح به الشهيد[٣] وجزم به محمد بن شهراشوب»[٤] انتهىٰ[٥].

⇐ أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، فشهد بذلك، فقلت: إن هذا لا تنتفع به إلّا أن يكون منك علىٰ يقين، فذكر أنه منه علىٰ يقين، فقلت: قل: أشهد أن محمداً عبده ورسوله، فشهد بذلك فقلت: إن هذا لا تنتفع به حتىٰ يكون منك علىٰ يقين، فذكر أنه منه علىٰ يقين، فقلت: قل: أشهد أن علياً وصيه وهو الخليفة من بعده، والإمام المفترض الطاعة من بعده، فشهد بذلك، فقلت له: إنك لن تنتفع بذلك حتىٰ يكون منك علىٰ يقين، فذكر أنه منه علىٰ يقين، ثم سميت الأئمة عليهم السلام رجلاً رجلاً فأقر بذلك، وذكر أنه علىٰ يقين، فلم يلبث الرجل أن توفي، فجزع أهله عليه جزعاً شديداً، قال: فغبت عنهم ثم أتيتهم بعد ذلك فرأيت عزاء حسناً، فقلت: كيف تجدونكم؟ كيف عزاؤك أيتها المرأة؟ فقالت: والله لقد أصبنا بمصيبة عظيمة بوفاة فلان رحمه الله وكان مما سخا بنفسي (أي هون علي موته) لرؤياً رأيتها الليلة، فقلت: وما تلك الرؤيا؟ قالت: رأيت فلاناً ـ تعني الميت ـ حياً سليماً، فقلت: فلان؟ قال: نعم، فقلت له: أما كنت مت؟ فقال: بلىٰ، ولكن نجوت بكلمات لقنيها أبو بكر (أي الحضرمي) ولولا ذلك لكدت أهلك».

وهذا الحديث يدل علىٰ إيمان أبي بكر الحضرمي وأنه متمسك بولاء أهل بيت النبي عليهم السلام وأنه إمامي اثنا عشري بلا ريب، وله روايات عديدة في الكتب الأربعة، راجع في ذلك جامع الرواة للأردبيلي في ترجمته من الجزء الأول باب العين: ص ٥٠١.

١ ـ يعني به فوائد شيخه الرجالية علىٰ كتابه (منهج المقال) في الرجال، وهذا من الكتب التي لم نظفر بها.

٢ ـ فإن سيف بن عميرة يروي عن أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي.

٣ ـ صرح بذلك الشهيد الأول في غاية المراد في نكت الإرشاد في بحث نكاح الأمة بإذن المولىٰ.

٤ ـ راجع: معالم العلماء للحافظ محمد بن علي بن شهراشوب المازندراني: ص ٥٦ طبع النجف الأشرف.

٥ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في شرحه للاستبصار.

وفي الظن أن الأصل محمد بن علي بن شهراشوب وحاله غير معلوم[١].

أما ما قاله ابن داود في الكنىٰ من أنه ثقة نقلاً عن الكشي فالظاهر أنه وهم[٢] والعجب أنه لم يوثقه حال ذكر اسمه[٣].

وبالجملة: فكلام ابن داود لا يصلح للاعتماد.

قوله: عبد الله بن محمد الأسدي:

الحجال بفتح المهملة وتشديد الجيم، في الكافي: «عن أحمد بن محمد عن عبد الله بن محمد الحجال»[٤].

قال الصالح: «عبد الله ثقة ثقة من أصحاب الرضا عليه السلام»[٥].

---

١ ـ يعني حال أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي صاحب الترجمة.

٢ ـ راجع: ما ذكره ابن داود الحلي في كتاب رجاله ـ باب الكنىٰ ـ: ص ٣٩٣ برقم ١٢، ووجه الوهم هو أن الكشي ذكره في رجاله: ص ٣٥٥ ولم يوثقه إذ ليس عادة الكشي التعرض لتوثيق الرجال، وعبارة ابن داود هكذا: «أبو بكر الحضرمي (ق) كش ثقة» والظاهر أن كلمة (ثقة) من كلام ابن داود فهو الذي وثقه لامن كلام الكشي، والمراد أن الحضرمي من أصحاب الصادق عليه السلام وهو ثقة.

٣ ـ راجع: كلام ابن داود عند ذكر اسمه، عبد الله بن محمد، أبو بكر الحضرمي: ص ٢١١ القسم الأول برقم ٨٨١.

٤ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤١، كتاب فضل العلم، باب سؤال العالم وتذاكره، الحديث الثامن.

٥ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٢٩ الحديث الثامن.

قوله: عبد الله بن محمد الأهوازي:

في الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن عبد الله بن محمد»[١].

قال الصالح: «الظاهر أنه عبد الله بن محمد بن الحصين الأهوازي الثقة الراوي عن الرضا عليه السلام ويحتمل عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي الثقة، وعبد الله بن محمد الأسدي الكوفي الثقة»[٢]، وهذا يعطي اتحاد الأهوازي والحصيني، كما بنىٰ عليه المصنف[٣].

قوله: عبد الله بن محمد بن حصين:

تقدم عبارة الصالح في عبد الله بن محمد الأهوازي.

قوله: عبد الله بن محمد بن خالد:

تقدم بعنوان عبد الله بن أبي عبد الله محمد الطيالسي[٤].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٥٠، باب أصناف الناس، الحديث الثالث.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف (صاحب النقد): ص ٢٠٦، في ترجمة عبد الله بن محمد الأهوازي وعبد الله بن محمد بن حصين الحضيني (أو الحصيني).

٤ ـ راجع: ص ٤٩ من هذا الجزء.

قوله: عبد الله بن محمد بن عبد الله أبو محمد الحذا:

لعل في قول النجاشي: «عليه تعلمت المواريث»[١] إشارة إلىٰ توثيقه، فإنه قد صرح بترك الرواية عن الضعفاء، وبيّنا ذلك في ترجمة أحمد ابن الغضائري فراجع[٢].

قوله: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة القرشي الأموي مولاهم

نسبته إلىٰ بني أمية ليس لكونه من نسلهم بل هو نزيلهم، لأنه هـو مـعنىٰ مولاهم، والغالب من استعمال مولىٰ في كلام أهل الرجال هو هذا وإن كان له معان متعددة كابن العم، والسيد، والعبد، والأولىٰ بالتصرف والقريب، كما نبه عليه أهل اللغة، ولكن في كونه نزيلاً لهم نوع ذم كما لا يخفىٰ.

عبد الله بن محمد بن عمارة الجرمي:

لم أجده في كتب الرجال، كذا قال الصالح[٣].

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٧٠.

٢ ـ راجع: ص ٢١٢ من الجزء الأول في ترجمة أحمد بن الحسين الغضائري.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ١٧٠، وقد ورد ذكر هذا الاسم في طريق رواية في أصول الكافي، راجع: ج ١، ص ٣١٣، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن

⇐

قوله: عبد الله بن مسكان:

في التحرير: بضم الميم وسكون المهملة والنون أخيراً، نقل النجاشي خلافاً في لقائه الصادق عليه السلام واختار هو عدم الثبوت[١].

واختار جماعة من المتأخرين لقاءه إياه عليه السلام، قال في تحرير الوسائل: «ورواية عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام بغير واسطة كثيرة، كما يظهر بالتتبع بلفظ عن أبي عبد الله عليه السلام ونحوه، وبلفظ سمعت وسألت أيضاً كما ذكره الميرزا محمد في كتاب الرجال[٢] وما قيل من أنه لم يرو إلّا حديث: «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج» فهو شهادة علىٰ النفي، وعدم وجدان النافي لا يدل علىٰ عدم الوجود وسببه عدم استحضار النافي وقت النفي، ومثله كثير»[٣].

وقال بعض شراح الاستبصار: «الذي يظهر بالتتبع رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله غير مرة».

وفي الحبل المتين ذكر حديثاً فيه رواية عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام فقال: «وفي هذا المقام كلام يحسن التنبيه عليه، وهو أن ما يظهر من هذا الحديث من أن عبد الله بن مسكان رواه عن أبي عبد الله عليه السلام بغير واسطة ينافي ما

⇐ الرضا عليه السلام، الحديث الرابع عشر، ويروي عنه أبو الحكم الأرمني، وهو يروي عن يزيد بن سليط.

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٥٨.

٢ ـ راجع: منهج المقال في الرجال للميرزا محمد الاسترابادي: ص ٢١٢ طبع إيران سنة ١٣٠٤ هـ.

٣ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

ذكر بعض أعيان علماء الرجال من أنه رحمه الله لم يسمع من الصادق عليه السلام إلّا حديثاً واحداً وهو (من أدرك المشعر فقد أدرك الحج)، وأنه كان يأخذ الأحاديث عن أصحاب الصادق عليه السلام ويأبىٰ أن يدخل عليه إجلالاً له عليه السلام وخوفاً من التقصير في القيام بوظائف تعظيمه والإخلال بتأدية ما يستحقه عليه السلام من الإجلال والاحترام.

فإن قلت: فينبغي حمل هذه الرواية وأمثالها علىٰ الإرسال، إذ ليس فيها تصريح بعدم الواسطة بينه وبين الإمام عليه السلام، ولفظة (عن) تحتمل وجود الواسطة وعدمها.

قلت: فتح هذا الباب يؤدي إلىٰ تجويز الإرسال في أكثر الأحاديث وارتفاع الوثوق باتصالها والحق أن لفظة (عن) في الأحاديث المعنعنة تشعر بعدم الواسطة بين الراوي والمروي عنه، فالأولىٰ عدم التعويل علىٰ ما قيل: من أنه رحمه الله لم يسمع من الصادق عليه السلام إلّا ذلك الحديث الواحد.

كيف وقد روىٰ عنه في الكافي ـ في باب طلب الرياسة ـ أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون»[1] الحديث.

وروىٰ عنه في التهذيب ـ في باب الخروج إلىٰ الصفا من كتاب الحج ـ أنه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة أشواط وهو

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٩٧ كتاب الإيمان والكفر، باب طلب الرئاسة، الحديث الثالث، وتكملة الحديث: «فوالله ما خفقت النعال خلف رجل إلّا هلك وأهلك»، قال المولىٰ محمد صالح المازندراني في شرحه لهذا الحديث: ج ٩ ، ص ٢٨٦: «... ورواية عبد الله بن مسكان هذا الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام دل علىٰ أنما ذكره بعض أصحاب الرجال من أن عبد الله بن مسكان لم يرو عن أبي عبد الله عليه السلام وما ذكره بعضهم من أنه لم يرو عنه إلّا حديثاً واحداً وهو حديث: «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، خطأ».

يظن أنها سبعة» الحديث.

وأما الرواية عنه بعنوان قال أبو عبد الله عليه السلام أو عن أبي عبد الله عليه السلام فكثيرة في الكافي والتهذيب، كما في باب المكارم، وباب النهي عن الإشراف علىٰ قبر النبي صلى الله عليه وآله، وباب الأغسال، وغير ذلك، والإعراض عن مفاد هذه الروايات واطراح ما دلت عليه لأجل كلام غير محقق الثبوت أورده النجاشي وقلده فيه بعض المتأخرين، مما لا يخفىٰ شناعته والله أعلم بحقائق الأمور»[١] انتهىٰ.

أقول: كان في الصدر الأول يذكر السند هكذا: «حدثنا فلان قال: حدثنا فلان» حتىٰ ينتهي إلىٰ المعصوم، ثم لما كثرت الوسائط عرضوا عن ذلك (عن) وصاروا إذا أرادوا أن يسندوه إلىٰ رجل بلا واسطة ذكروا (عن) كما ترىٰ ذلك في أغلب الأحاديث، اختصاراً وجرت علىٰ ذلك الطريقة إلىٰ يومنا، حتىٰ إذا كانت الواسطة ساقطة نبهوا عليه، فكان لفظ (عن) حقيقة اصطلاحية في الرواية بلا واسطة، وكان حمل ذلك علىٰ سقوط الواسطة من باب حمل اللفظ علىٰ مجاز الحذف لا يصح إلّا مع دليل قاطع.

وهذا الذي ذكره النجاشي[٢] غايته عدم الثبوت لا ثبوت العدم، وهذا لا يصلح أن يكون معارضاً للأخبار الكثيرة الدالة علىٰ الرواية عنه عليه السلام بلا واسطة، وكذلك كلام الكشي[٣] فإنه نسبة إلىٰ مجهول القائل، وهو يشعر بعدم الوثوق به

---

١ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ٣٥ طبع إيران.

٢ ـ يعني الذي ذكره النجاشي: ص ١٥٨ من كتاب رجاله في ترجمة عبد الله بن مسكان من قوله: «وقيل: إنه روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام وليس بثبت».

٣ ـ يقصد بكلام الكشي ما ذكره في رجاله: ص ٣٢٧ في ترجمة عبد الله بن مسكان من قوله:

⇐

فتبقىٰ الرواية الدالة علىٰ الرواية عن الصادق عليه السلام خالية عن المعارض[١]، ومما وقع من ذلك ما في باب: ما ليس له نفس سائلة يقع في الماء، من الاستبصار[٢]، وروىٰ عبد الله عن هذيل بن صدقة الطحان[٣].

⟸ «وكذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع إلّا حديث «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج» فقد نسبه إلىٰ يونس وهو مجهول إذ لم يعلم من هو فإنّ يونس مشترك بين ثقة وغيره، وحيث لم يميز تقف الرواية».

١ ـ نقل الوحيد البهبهاني الحائري في تعليقته علىٰ منهج المقال للميرزا الاسترابادي ـ في ترجمة عبد الله بن مسكان ـ عن جده المجلسي الأول المولىٰ التقي أنه قال في شرح (من لا يحضره الفقيه) أن لعبد الله بن مسكان قريباً من ثلاثين حديثاً من الكتب الأربعة روىٰ فيها عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بدون واسطة.

٢ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ٢٧ في الباب المذكور، وراجع أيضاً: التهذيب: ج ١، ص ٢٢٦ باب المياه وأحكامها، الحديث الـ(٣٢)، وص ٢٣٠ الحديث الـ(٤٩)، فإن فيها روىٰ عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام بدون واسطة، ورواياته عن أبي عبد الله عليه السلام بدون واسطة كثيرة، فقد روىٰ عنه بلا واسطة مرتين في باب تفصيل أحكام النكاح من التهذيب، وفي باب الأحداث الموجبة للطهارة، وفي باب بيع الواحد بالاثنين، وفي باب الغرر والمجازفة، وفي باب القود بين الرجال والنساء مراراً، وفي باب تعجيل الزكاة عن وقتها، وفي باب ضروب الحج، وفي باب صفة الإحرام، وفي باب وقت المغرب، من الاستبصار، وفي باب الحكومة للإمام من الكافي، إلىٰ غير ذلك من موارد روايته عن أبي عبد الله عليه السلام بغير واسطة، فراجعها.

٣ ـ هذيل بن صدقة الأسدي، مولاهم الطحان الكوفي، ذكره بهذا العنوان الشيخ الطوسي في كتاب رجاله ـ باب أصحاب الصادق عليه السلام ـ: ص ٣٣١، وقال: روىٰ عنه أبو أيوب، أما الذين يروون عن عبد الله بن مسكان فهم كثيرون راجع: أسماءهم في (جامع الرواة) للمولىٰ الأردبيلي في ترجمته.

قوله: عبد الله بن المغيرة:

ضبطه الصالح: بضم الميم وكسر الغين المعجمة، وذكر عبارة النجاشي ـ إلىٰ قوله ـ وورعه، وعبارة الكشي في الإجماع علىٰ التصحيح[١].

وروىٰ في الخرائج والجرائح الرواية التي رواها الكشي، ورواها في الكافي[٢] وفي الحبل: «ويمكن الذب عن سند الرواية بأن إرسالها وجهالة خراش وإسماعيل بن عباد غير قادحين، لأن الراوي لها عنهما هو عبد الله بن المغيرة وهو ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه»[٣].

قوله: عبد الله بن المنبه:

قيل هذا هو أبو الجوزاء المنبه بن عبد الله، والشيخ أبداً يذكر في الرجال

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٣٥ كتاب فضل العلم، باب بذل العلم، ورجال النجاشي: ص ١٥٩ في ترجمة عبد الله بن المغيرة، ورجال الكشي: ص ٤٦٦ بعنوان: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام فإنه أدخل عبد الله بن المغيرة في الستة الذين أجمع الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم والإقرار لهم بالفقه والعلم.

٢ ـ راجع: الخرائج والجرائح للشيخ الجليل قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي: ص ٢٠٧ طبع إيران، وراجع أيضاً: رجال الكشي في ترجمة عبد الله بن المغيرة: ص ٤٩٥ برقم ٤٨٦، وراجع أيضاً: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٣٥٥، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الـ(١٣).

٣ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ١٩٨ طبع إيران.

والأخبار المنبه بن عبد الله، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: عبد الله بن ميمون بن الأسود القداح:

بفتح القاف وتشديد الدال المهملة والحاء المهملة، صفة عبد الله ويقال لميمون أيضاً، من قدح العين كمنع إذا خرج منها الماء الفاسد أو من القدح بفتحتين وهو نوع من الآنية كما يصنعه، وقيل: من القدح بالكسر وهو السهم قبل أن يراش وينصل، كما يقال: يبري القداح وفيه أنه إنما يقال: لبارئها بتراء.

قوله: عبد الله بن ميمون ابن النجاشي:

له إلىٰ الصادق عليه السلام رسالة يسأله عن كيفية العمل والسيرة مع الرعية والنجاة من الله تعالىٰ، ويظهر أنه ملجأ إلىٰ ولاية الأهواز وأجابه الصادق عليه السلام بجواب طويل، وفي آخرها: إن عبد الله لما نظر إليها قال: هذا هو الحق، وفيها ما يدل علىٰ مدحه، رواها الشهيد بسند ذكرناه في ترجمة عبد الله بن العباس[1].

قال المصنف: «روىٰ محمد بن يعقوب في آخر الديات بطريق مرسل: أنه كان يرىٰ رأي الزيدية» انتهىٰ[2].

والذي أشار إليه هو هذا «علي بن إبراهيم، عن أبيه ـ رفعه ـ عن بعض

---

١ ـ راجع: ص ٧٤ من هذا الجزء في ترجمة عبد الله بن العباس، وراجع الرسالة وجواب الإمام الصادق عليه السلام في آخر كتاب (كشف الريبة عن أحكام الغيبة) لزين الدين الشهيد الثاني العاملي رحمه الله: ص ١٠٣ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٢ ـ ذكر هذه الجملة (المصنف) في هامش الترجمة: ص ٢٠٩.

أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ـ أظنه أبا عاصم السجستاني ـ قال: زاملت عبد الله ابن النجاشي وكان يرىٰ رأي الزيدية، فلما كان بالمدينة ذهب إلىٰ عبد الله بن الحسن وذهبت إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام فلما انصرف رأيته مغتماً، فلما أصبح قال لي: استأذن لي علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فدخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام وقلت: إن عبد الله ابن النجاشي يرىٰ رأي الزيدية، وإنه ذهب إلىٰ عبد الله بن الحسن، وقد سألني أن أستأذن عليك فقال: إئذن له فدخل عليه فسلم، فقال: يابن رسول الله إني رجل أتولاكم وأقول: إن الحق فيكم، وقد قتلت سبعة ممن سمعته يشتم أمير المؤمنين علياًعليه السلام فسألت عن ذلك عبد الله بن الحسن فقال لي: أنت مأخوذ بدمائهم في الدنيا والآخرة، فقلت: فعلام تعادي الناس إذا كنت مأخوذاً بدماء من سمعته يشتم علي بن أبي طالب عليه السلام فقال له أبو عبد الله عليه السلام: فكيف قتلتهم؟ قال: منهم من جمع بيني وبينه الطريق فقتلته، ومنهم من دخلت عليه بيته فقتلته، وقد خفي ذلك علي كله، قال: فقال له أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا خداش عليك بكل رجل منهم قتلته كبش تذبحه بمنىٰ لأنك قتلتهم بغير إذن الإمام، ولو أنك قتلتهم بإذن الإمام لم يكن عليك شيء في الدنيا والآخرة» انتهىٰ[1].

وهذا ـ مع كونه دالاً علىٰ كونه يرىٰ رأي الزيدية ـ دال علىٰ رجوعه، مضافاً إلىٰ ما ذكرته من رسالة الصادق عليه السلام إليه، وفي ترجمة النجاشي أحمد بن علي صاحب كتاب الرجال المشهور ما يدل علىٰ أن هذا من أجداده فلاحظ[2].

---

١ ـ راجع: ج ٧، ص ٣٧٦ من فروع الكافي، طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ راجع: ترجمة نفسه في كتاب رجاله: ص ٧٩ فإنه ذكر نسبه هكذا: «أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله النجاشي الذي ولي الأهواز...» ثم ذكر أن جده عبد الله ابن النجاشي كتب إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام يسأله، وكتب إليه ⟸

ويدل صريحاً علىٰ أنه يتولىٰ الصادق عليه السلام ما رواه في كتاب المكاسب من التهذيب: «عن محمد بن علي بن محبوب، عن إبراهيم النهاوندي، عن السياري عن ابن جمهور وغيره من أصحابنا، قال: كان النجاشي ـ وهو رجل من الدهاقين[١] ـ عاملاً علىٰ الأهواز وفارس، فقال بعض أهل عمله لأبي عبد الله عليه السلام: إن في ديوان النجاشي علي خراجاً وهو ممن يدين بطاعتك، فإن رأيت أن تكتب إليه كتاباً قال: فكتب إليه كتاباً: (بسم الله الرحمن الرحيم) سر أخاك يسرك الله، فلما ورد عليه الكتاب وهو في مجلسه فلما خلا ناوله الكتاب، وقال: هذا كتاب أبي عبد الله عليه السلام فقبله ووضعه علىٰ عينيه، ثم قال: ما حاجتك؟ فقال: علي خراج في ديوانك فقال له: كم هو؟ قال: هو عشرة آلاف درهم، قال: فدعا كاتبه فأمره بأدائها عنه، ثم أخرج مثله فأمره أن يثبتها له لقابل، ثم قال له: هل سررتك؟ قال: نعم قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرىٰ، فقال له: هل سررتك؟ قال: نعم جعلت فداك، فأمر له بمركب، ثم أمر له بجارية وغلام وتخت[٢] وثياب، في كل ذلك يقول هل سررتك؟ فكلما قال: نعم زاده حتىٰ فرغ، فقال احمل فرش هذا البيت الذي كنت جالساً فيه حين دفعت إلي كتاب مولاي فيه، وارفع إلي جميع حوائجك، قال: ففعل وخرج الرجل فصار إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام بعد ذلك فحدثه بالحديث علىٰ

⟸ رسالة عبد الله ابن النجاشي المعروفة، ثم أنهىٰ نسبه إلىٰ نزار بن معد بن عدنان، ولا يخفىٰ أن لفظة (ابن) بين عبد الله وبين النجاشي ساقطة في ترجمة نفسه لأنه عند ترجمة جده عبد الله (ص ١٥٧) ذكره بعنوان (عبد الله ابن النجاشي) أي بإثبات كلمة (ابن) كما جاء أيضاً صريحاً في الحديث الذي تقدم آنفاً عن الكليني في الكافي.

١ ـ الدهقان: بكسر الدال المهملة، وهو معرب، يطلق علىٰ رئيس القرية وعلىٰ التاجر، وعلىٰ من له مال وعقار.

٢ ـ التخت: وعاء تصان فيه الثياب.

جهته، فجعل يستبشر مما فعله، فقال له الرجل: يابن رسول الله كأنه قد سرك ما فعل بي؟ قال: إي والله لقد سر الله ورسوله صلى الله عليه وآله(١).

وما رواه في البصائر: «عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عمار السجستاني، قال: كان عبد الله النجاشي منقطعاً إلىٰ عبد الله بن الحسن، يقول بالزيدية، فقضىٰ أني خرجت وهو إلىٰ مكة فذهب هذا إلىٰ عبد الله بن الحسن، وجئت أنا إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام قال: فلقيني بعد فقال: استأذن لي علىٰ صاحبك، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام إنه سألني الإذن عليك، فقال: إئذن له، قال: فدخل عليه فسأله، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما دعاك إلىٰ ما صنعت تذكر يوم كذا، يوم مررت علىٰ باب قوم فسال عليك ميزاب من الدار فسألتهم فقالوا: إنه قذر فطرحت نفسك في النهر مع ثيابك وعليك مصبغة فاجتمعوا عليك الصبيان يضحكون ويضحكون منك، فقال عمار: فالتفت الرجل إلي فقال: ما دعاك إلىٰ أن تخبر بخبري أبا عبد الله، قال: قلت: لا والله ما أخبرته هو ذا قدامي يسمع كلامي، قال: فلما خرجنا قال لي: يا عمار هذا صاحبي دون غيره»(٢).

---

١ ـ راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي: ج ٦ ، ص ٣٣٣ كتاب المكاسب، أخبار الولاية، الحديث الـ (٤٦)، طبع النجف الأشرف، وذكر الحديث أيضاً الكليني في أصول الكافي: ج ٢، ص ١٩٠، كتاب الإيمان والكفر، باب إدخال السرور علىٰ المؤمنين، الحديث الـ (٩) طبع طهران سنة ١٣٨١ هـ.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٥، باب في أن الأئمة يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرهم وأفعال غيبهم وهم غيب عنهم، الحديث الخامس، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

عبد الله بن نجران:

في المدارك: «إن الرواية ضعيفة السند بعبد الله بن نجران»[١].

قوله: عبد الله بن هليل:

في الكافي: «الحسين بن محمد، عن معلىٰ بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، قال: كان عبد الله بن هليل[٢] يقول بعبد الله[٣] فصار إلىٰ العسكر[٤] فرجع عن ذلك، فسأله عن سبب رجوعه، فقال: إني عرضت لأبي الحسن عليه السلام أن أسأله عن مسألة فوافقني في طريق ضيق، فمال نحوي حتىٰ إذا حاذاني أقبل نحوي بشيء من فيه، فوقع علىٰ صدري فأخذته فإذا هو رق مكتوب ما كان هنالك ولا كذلك»[٥].

---

١ ـ عبد الله بن نجران ـ هذا ـ ليس له ذكر في كتب الرجال، ولعل تضعيف السند في الرواية لجهالته، فلاحظ.

٢ ـ هكذا في أكثر النسخ بضم الهاء وتشديد الياء، وجاء في بعضها (عبد الله بن هلال).

٣ ـ يعني: يقول بإمامة عبد الله الأفطح.

٤ ـ أي إلىٰ سامراء، سمي به لأنه بني للعسكر، والنسبة إليه (العسكري).

٥ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٥، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الـ(١٤)، قال المولىٰ الصالح المازندراني في شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ٢٨٥ ـ في معنىٰ قول الإمام عليه السلام «ما كان هنالك ولا كذلك» ـ: «لعل المراد أنه ما كان في ساحة عبد الله ومرتبته شيء من أمر الإمامة، ولا ينبغي أن يكون فيه شيء من ذلك».

عبد الله بن موسىٰ بن جعفر الصادق عليه السلام :

في هداية التفسير عن الاختصاص في حديث «عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه قال: لما مات أبو الحسن الرضا عليه السلام حججنا فدخلنا إلىٰ أبي جعفر عليه السلام وقد حضر خلق من الشيعة من كل بلد لينظروا إلىٰ أبي جعفر عليه السلام فدخل عمه عبد الله بن موسىٰ، وكان شيخاً كبيراً نبيلاً عليه ثياب خشنة وبين عينيه سجادة فجلس، وخرج أبو جعفر عليه السلام من الحجرة وعليه قميص قصب ورداء قصب ونعل جدد بيضاء فقام عبد الله، فاستقبله وقبل بين عينيه وقام الشيعة، وقعد أبو جعفر عليه السلام علىٰ كرسي، ونظر الناس بعضهم إلىٰ بعض وقد تحيروا لصغر سنه فابتدر رجل من القوم فقال لعمه: أصلحك الله ما تقول في رجل أتىٰ بهيمة فقال: تقطع يمينه ويضرب الحد فغضب أبو جعفر عليه السلام ثم نظر إليه فقال: يا عم اتق الله إتق الله إنه لعظيم أن تقف يوم القيامة بين يدي الله عزوجل فيقول لك: لم أفتيت الناس بما لا تعلم؟ فقال له عمه: أستغفر الله يا سيدي، أليس قال هذا أبوك صلوات الله عليه؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: إنما سئل أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: تقطع يمينه للنبش، ويضرب حد الزنا، فإن حرمة الميتة كحرمة الحية، فقال: صدقت يا سيدي، وأنا أستغفر الله فتعجب الناس وقالوا: يا سيدنا أتأذن لنا أن نسألك؟ فقال: نعم، فسألوه في مجلس عن ثلاثين ألف مسألة فأجابهم فيها وله تسع سنين»(١).

---

١ ـ راجع: الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله: ص ١٠٢ طبع طهران سنة ١٣٧٩ هـ، وذكر مثله الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٤٩٦ من كتاب الحجة، باب مولد أبي جعفر محمد بن

⇐

قوله: عبد الله بن يحيىٰ الحضرمي:

في البحار: «حدثنا جعفر بن الحسين، عن محمد بن جعفر المؤدب إن في الأركان من التابعين عبد الله بن يحيىٰ، وإن أمير المؤمنين عليه السلام قال له» إلىٰ آخر ما ذكره المصنف[١].

وفي العلل: لما عدد الحسن عليه السلام علىٰ معاوية ذنوبه عد منها قتل عبد الله بن يحيىٰ الحضرمي وأصحابه الأخيار أهل الزهد في الدنيا والإعراض عنها، فأخبر معاوية بما كان عليه ابن يحيىٰ وأصحابه من الحزن علىٰ أمير المؤمنين وشدة حبهم إياه، وإفاضتهم في ذكره فجاء بهم فضرب أعناقهم صبراً[٢].

⇐ علي الثاني الجواد عليه السلام، نقلاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، وروىٰ مثله أيضاً ابن شهراشوب في المناقب: ص ٤٩٠، طبع النجف الأشرف في باب إمامة أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام، وروىٰ مثله أيضاً الإربلي في كشف الغمة: ج ٣، ص ١٥٤ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ، وأورد المجلسي في البحار: ج ٥٠، ص ٩٣ طبع إيران سنة ١٣٨٥ هـ مثله عن المصادر السابقة، وذكر في بيان إجابة السائل في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة بسبعة وجوه، فراجعها.

١ ـ راجع: البحار: ج ٨، ص ٧٢٦ طبع إيران كمباني، في باب ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا علىٰ الحق. وذكره أيضاً الكشي في رجاله: ص ١٢، وأورده أيضاً البرقي في رجاله: ص ٣ طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع: علل الشرائع للصدوق ابن بابويه: ص ٢١٦، الباب الـ(١٥٩) طبع النجف الأشرف ١٣٨٢ هـ.

قوله: عبد الله بن يحيىٰ بن محمد الكاهلي:

في الكافي: «عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عبد الله بن يحيىٰ عن ابن مسكان»[١].

قال الصالح: «الظاهر أنه الكاهلي، وكان وجيهاً عند أبي الحسن عليه السلام»[٢].

وفي المدارك: «إن من جملة رجال الرواية عبد الله بن يحيىٰ، والظاهر أنه الكاهلي، وهو غير موثق».

وفي الذخيرة: «عبد الله بن يحيىٰ الكاهلي ممدوح» انتهىٰ.

ولا شك أن القدر الذي ذكره (الصالح) كاف لعد حديثه في الحسان.

قوله: عبد الله بن يزيد:

في المدارك: «إنه مجهول»[٣].

* * *

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٣ كتاب فضل العلم، باب التقليد، الحديث الـ(١).

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٧٥ للمولىٰ محمد صالح المازندراني، كتاب فضل العلم، باب التقليد.

٣ ـ هذا هو عبد الله بن يزيد البكري الكوفي الذي ذكره الشيخ الطوسي في كتاب رجاله: ص ٢٢٦ برقم ٦٢ ولم يذكر فيه مدحاً ولا قدحاً، فهو إذاً مجهول حسب اصطلاح أرباب علم الرجال.

باب عبد الملك

قوله: عبد الملك بن أعين:

في المشيخة: «عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس، وزار الصادق عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه»[١].

قوله: عبد الملك بن جريج:

يظهر من الكافي أنه كان من الشيعة الموثوق بهم باطناً، وروىٰ فيه أيضاً في باب: إنهن بمنزلة الإماء وليست من الأربع ـ من كتاب النكاح: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة، فقال: إلق عبد الملك بن جريج فاسأله عنها

---

١ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه الملحق بآخره: ج ٤ ، ص ٩٧ وقد ترجم لعبد الملك ـ هذا ـ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٦ ، ص ٣٨٥ فقال: «... قال الحميدي عن سفيان: حدثنا عبد الملك بن أعين شيعي كان عندنا رافضي صاحب رأي، وقال حامد عن سفيان: هم ثلاثة إخوة عبد الملك وزرارة وحمران، روافض كلهم، أخبثهم قولاً عبد الملك، وقال أبو حاتم: هو من أعتىٰ الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وكان يتشيع، له عند الشيخين حديث واحد، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة». وترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٢ ، ص ٦٥١ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ

فإن عنده منها علماً، فلقيته فأملىٰ علي منها شيئاً كثيراً في استحلالها، فكان فيما روىٰ لي ابن جريج -إلىٰ أن قال ـ فأتيت بالكتاب أبا عبد الله عليه السلام فعرضته عليه، فقال: صدق وأقر به، قال ابن أذينة: وكان زرارة بن أعين يقول هذا، ويحلف أنه الحق إلّا أنه كان يقول: إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهر ونصف»(١).

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٤٥١ كتاب النكاح، باب إنهن بمنزلة الإماء وليست من الأربع، الحديث الـ (٦)، وقد ترجم له الكشي في رجاله: ص ٣٣٣، وعده من رجال العامة، فقال: «محمد بن إسحاق، ومحمد بن المنكدر وعمرو بن خالد الواسطي، وعبد الملك بن جريج، والحسين بن علوان الكلبي هؤلاء من رجال العامة إلّا أن لهم ميلاً ومحبة شديدة، وقد قيل: إن الكلبي كان مستوراً ولم يكن مخالفاً». وعده العلامة أيضاً في القسم الثاني من خلاصته من العامة.

وقد ترجم له أيضاً الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٢، ص ٦٥٩ فقال: «عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو خالد المكي، أحد الأعلام الثقات، يدلس، وهو في نفسه مجمع علىٰ ثقته، مع كونه قد تزوج نحواً من سبعين امرأة نكاح المتعة وكان يرىٰ الرخصة في ذلك، وكان فقيه أهل مكة في زمانه».

وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني ترجمة مفصلة في تهذيب التهذيب: ج ٦، ص ٤٠٢ وذكر مشايخه الذين يروي عنهم وهم كثيرون، كما ذكر من يروي عنه بالإجازة، وقال: «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فقهاء الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وقال ابن خراش: كان صدوقاً، وقال العجلي: مكي ثقة، وقال الشافعي: استمتع ابن جريج بسبعين امرأة، وقال أبو عاصم: كان من العباد، وكان يصوم الدهر إلّا ثلاثة أيام من الشهر، وقال ابن سعد: ولد سنة ٨٠ هـ، عام الحجاف، ومات في أول عشر ذي الحجة سنة ١٥٠ هـ، وهو ابن سبعين سنة، وكان ثقة كثير الحديث».

وتجد له ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان في حرف العين، وذكر أقوالاً ثلاثة في

⟸

قوله: عبد الملك بن مسمع بن مالك:

سيجيء ذكره في ترجمة أبيه مسمع ـ إن شاء الله ـ.

عبد النبي بن علي بن أحمد بن الجواد:

الخازن لحرم الكاظمين عليهما السلام[1] الكاظمي مولداً المدني أصلاً الشبي نسباً

⟸ تاريخ وفاته، وهذا هو عبد الملك بن جريج لا غيره كما في المعاجم الرجالية ونسبته إلىٰ جده جريج ـ بالجيم في آخره لا بالحاء المهملة كما في بعض المعاجم الرجالية ـ فلاحظ.

١ ـ توفي تتمثّر في جبل عامل في قرية من قرىٰ بلاد بشارة، يقال لها (جويا) ودفن بها في سنة ألف ومائتين وست وخمسين، في شهر ذي القعدة في الليلة الخامسة منه، ورثاه ابن أخيه بقصيدة طويلة مطلعها:

ما بالها يزجي الحنين نشادها	وغدا لفيف العاصفات بجادها
الله أكبر ما لها مسئومة	تبدي العويل مزلزل أطوادها

إلىٰ آخر ما قال: وأنشأ خمسة أبيات مشتملة علىٰ عشرة تواريخ كل شطر منها تاريخ مكتوبة في لوح علىٰ قبره الشريف وهي هذه:

يا مرقداً بين ثراه العلا	سقيت صوب البر يا مرقد
ينمىٰ إليك الفضل فاهنأ به	تاجاً ففيك الشرف الأوحد
فلا عداك الفيض منهله	لطف وفيض الله لا ينفد
لك الهنا عفواً بشيخ الهدىٰ	عبد النبي الأوعظ الأمجد
زفت إليكم حكم فصلت	بكل شطر معلماً يرشد

وجدنا هذا الهامش في هذا الموضع علىٰ النسخة المخطوطة من الكتاب، وهي النسخة التي كتبها بخطه ولد المصنف الفاضل الشيخ جعفر، وفرغ من كتابتها في شهر رجب ⟸

(مؤلف هذا الكتاب) وله كتاب في مطاعن الثلاثة ورسالة تحفة المسافرين في آداب السفر ورسالة في الرد على الأخبارية[١] وشرح قواعد العلامة رحمه الله خرج منه مجلد في الطهارة، ونسأل الله تعالى إتمامه، وكتاب العقود المنثورة في كليات الفقه، وكتاب فصل الخطاب في أصول الفقه، ورسالة توضيح خلاصة الحساب، ومختصر إقبال ابن طاووس رحمه الله في عمل السنة، وشرح المنظومة، والمولد سنة ألف ومائة وثمان وتسعين تقريباً، ونسأل الله تعالى حسن العاقبة وخير الخاتمة[٢].

⇐ سنة ١٢٦٧ هـ، كما كتب في آخرها، ولكن لم يوقع هذا الهامش كي يعرف صاحبه، ولعله لولد المصنف كاتب النسخة، والله أعلم.

١ ـ وقد تقدم أن ذكرها رحمه الله في هذا الكتاب: ج ١، ص ٢٠١ في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن معلى حيث قال: «ونحن كتبنا رسالة حققنا فيها معنى الأخباري الذي ذكرناه مجملاً من كتب الرجال والأخبار، وذكرنا جملة من المسائل التي تفرد بها عن الأصحاب، وذكرنا مذاهب أصحاب الأئمة عليهم السلام وأنها على طبق مذاهبهم لا توافق مذهبه، سميناها (الحق الحقيق) فمن أراد ذلك فليراجعها».

٢ ـ وقد ترجم لمؤلف الكتاب العلامة الكبير الحجة المغفور له السيد المحسن الأمين العاملي ترجمة مفصلة في أعيان الشيعة: ج ٣٩، ص ١٧٢ وذكر له مؤلفات أخرى ألفها بعد تأليفه لتكملة الرجال وهي: منظومة في أصول العقائد، وتعليقة على رسالة الفيلسوف ملا حمزة الجيلاني مطالب النفس ومسائلها، ثم قال سيدنا الأمين قدس سره: «ولم نر شيئاً من هذه الكتب، وليس لها ذكر في جبل عامل مع قرب العهد وجودة مواضيعها وشهرة مؤلفها، نعم رأينا نسخة الإقبال (الصحيح مختصر الإقبال كما سماه المصنف هنا) في النجف الأشرف سنة ١٣٥٢ هـ ثم قال سيدنا الأمين رحمه الله: وعثرنا على نسخة من كتابه (تكملة الرجال) ـ أي هذا الكتاب ـ بخط ولده الشيخ محمد علي، وفي آخرها ما صورته: «فرغ من كتابته لنفسه ولمن يشاء الله من المؤمنين من بعده، ولده (محمد علي) ابن المرحوم الشيخ عبد النبي في يوم ⇐

باب عبد الواحد

قوله: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس:

في الذخيرة: «وفي طريق الرواية عبد الواحد بن عبدوس، ولم يثبت

⟸ الأربعاء غرة الشهر السادس من السنة التاسعة من العقد الثامن من المائة الثالثة بعد الألف (انتهىٰ) يعني غرة شهر جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٢٧٩ هـ» ثم قال سيدنا الأمين ـ طاب ثراه ـ «وكتب في آخر النسخة ما صورته: وقد مدح بعض الفضلاء هذا الكتاب (يعني تكملة الرجال) بهذين البيتين:

لله درك من كتاب ناقد ... يكسو الرواية نقده تصحيحا
كشفت محجته وفصل خطابه ... كنه الرواة معدلاً مجروحا»

وذكر سيدنا الأمين، أن صاحب هذا الكتاب يروي بالإجازة عن السيد عبد الله الشبري (أستاذه) عن مشايخه، وذكر أيضاً له أنه رأىٰ له إجازة للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد آل الحر العاملي الجبعي، والد الشيخ علي الحر المعاصر، علىٰ ظهر كتاب، تاريخها سنة ١٢٤٦ هـ، فقال في تلك الإجازة أنه يروي عن شيخه السيد عبد الله الشبري، عن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (وعبر عنه بشيخنا ومولانا) عن بحر العلوم الطباطبائي، عن المحقق محمد باقر البهبهاني (الخ).

وذكر في تلك الإجازة بعض مؤلفاته، وقال في ختامها: «وكتبه الحقير عبد النبي بن علي الكاظمي سنة ١٢٤٦ هـ، في شهر ذي القعدة، والحمد لله رب العالمين».

وترجم له أيضاً سيدنا الفقيه الحجة السيد حسن الصدر الكاظمي في (تكملة أمل الآمل) وشيخنا الحجة الطهراني في (الكرام البررة): ص ٨٠٠ من الجزء الثاني ـ القسم الثاني.

توثيقه، إلّا أن إيراد ابن بابويه لهذه الرواية في كتابه ـ مع ضمانه صحة ما يورد فيه ـ قرينة الاعتماد» انتهىٰ[1].

وفيه نظر لأن الصحة عند القدماء بمعنىٰ أن مضمونه ثابت بشواهد الاعتماد، سواء كان من جهة عدالة السند أم لا، فهي عندهم أعم من عدالة الراوي، فالاعتماد لا يستلزم وثاقة رجاله، إذ لعل صحة الخبر والاعتماد عليه من جهة القرائن الخارجة عن السند، هذا علىٰ تقدير تسليم الصغرىٰ ونحن منعناها في مواضع، منها في ترجمة سهل بن زياد، علىٰ أنه علىٰ هذا يلزم أن يكون جميع رجال (الفقيه) معتمدين ومن كان مجروحاً عند أهل الرجال يكون ممن تعارض فيه الجرح والتعديل، ولم نجد أحداً من علمائنا التزمه وهو بديهي البطلان، اللهم إلّا أن يكون كلام (الذخيرة) مقصوداً منه إثبات الاعتماد علىٰ الرواية لا الاعتماد علىٰ الرجل.

* * *

باب عبيد

قوله: عبيد بن عبد:

قال الصالح: «أبو عبد الله الجدلي اسمه عبيد بن عبد وقد يقال عبيد الله بن

---

١ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للفاضل المحقق السبزواري في مسألة ما لو أفطر بالمحرم: ج ٢، ص ٥١٦.

عبد الله، وهو من الأولياء ومن خواصه وأوليائه عليه السلام[١]. والجدلي بالجيم والتحريك منسوب إلىٰ جديلة حي من طي وهو اسم أمهم»[٢].

عبيد بن يزيد:

تقدم ذكره عند ترجمة أخيه سفيان بن يزيد[٣].

* * *

باب عبيد الله

قوله: عبيد الله بن أبي رافع:

تقدم ذكره في ترجمة الأصبغ بن نباتة[٤] وأن اسمه عبيد[٥] وفي ترجمة إبراهيم أبي رافع[٦].

---

١ ـ يعني من خواص أمير المؤمنين عليه السلام وأوليائه.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٥، ص ١٧٩.

٣ ـ يعني: تقدم ذكره من المصنف، راجع ترجمة سفيان بن يزيد من (النقد): ص ١٥٥.

٤ ـ راجع: ص ٢٩٥ من الجزء الأول.

٥ ـ تقدم في هامش ترجمة أصبغ بن نباتة أنه لا يوجد لأبي رافع ابن يسمىٰ (عبيد) بل له ولدان عبيد الله وعلي، وهما كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣، في ترجمة أبي رافع، فراجعه.

٦ ـ لم يتقدم من صاحب الكتاب ترجمة بعنوان (إبراهيم أبي رافع) وإن ذكره صاحب المتن في

⇐

قوله: عبيد الله بن العباس:

كان علىٰ عسكر الحسن عليه السلام في سبعين ألف، فبعث إليه معاوية بالأموال فترك العسكر ليلاً ولحق بمعاوية، ومن هنا يتقوىٰ قول الراوندي[1] في أنه هو الذي انهزم ببيت المال كما تقدم في ترجمة أخيه عبد الله.

قوله: عبيد الله بن عبد الله الدهقان:

بكسر الدال المهملة وضمها، القوي علىٰ التصرف مع جده، والتاجر والزعيم، وفلاح العجم، ورئيس الاقليم، معرب دهجان[2].

⇐ (نقد الرجال): ص ٦، فلاحظ، وإبراهيم أبو رافع هو والد عبيد الله وعلي، وقيل في اسمه (أسلم) وكان مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وكان قديماً بمكة وهاجر إلىٰ المدينة، وشهد مع النبي صلى الله عليه وآله مشاهده ولزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة، ذكر ذلك النجاشي: ص ٣، وجاء له ذكر في رجال الشيخ الطوسي: ص ٥، بعنوان أسلم أبو رافع.

١ ـ الراوندي ـ هذا ـ هو الذي نقل عنه ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: ج ٤، ص ٦٣ ـ ٦٤ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، أن الذي أخذ ما في بيت مال البصرة عبيد الله فكتب إليه الكتاب المذكور يوبخه به لا عبد الله، كما أن ابن ميثم في شرحه للنهج نقل ذلك عن القطب الراوندي، راجع ترجمة عبد الله بن العباس: ص ٧٤ من هذا الجزء.

٢ ـ ذكر شيخنا العلامة الحجة المامقاني رحمه الله في: ج ١، ص ١٦ من تنقيح المقال في ترجمته لإبراهيم الدهقان ما نصه: «الدهقان بكسر الدال المهملة وضمها رئيس القرية، وهو اسم أعجمي مركب من (ده) و (قان) ومعناه سلطان القرية، لأن (ده) اسم للقرية و (قان) اسم ⇐

قوله: عبيد الله بن علي:

في البحار في حديث رواه عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي، ثم قال: «قال الصدوق: سمعت شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه يقول: سمعت محمد بن الحسن الصفار يقول: كلما كان في كتاب الحلبي، أو في حديث آخر فذلك قول محمد بن أبي عمير» انتهىٰ.

والظاهر أنه يريد أن ابن أبي عمير روىٰ جميع روايات الحلبي ما في كتابه وغيرها.

واعلم أنه وقع في بعض الأسانيد هكذا: «عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن معاوية بن عمار، وحفص ابن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام».

وفي المنتقىٰ: «اتفقت نسخ الكافي والتهذيب علىٰ ما في طريقه من رواية الحلبي عن معاوية بن عمار وحفص، ولا ريب أنه غلط، والصواب فيه عطف معاوية والمعطوف عليه فيه حماد لا الحلبي وحفص معطوف علىٰ معاوية، فرواية ابن أبي عمير للخبر عن أبي عبد الله عليه السلام من ثلاثة طرق، إحداها: بواسطتين، وهي رواية حماد عن الحلبي، والأخريان بواسطة، وهما معاوية وحفص.

وبالجملة: فمثل هذا عند الممارس أوضح من أن يحتاج إلىٰ بيان، ولكن وقوع الالتباس في نظائره علىٰ جم غفير من السلف يدعو إلىٰ زيادة توضيح الحال

⇐ للسلطان» ثم قال: «وفي المصباح: الدهقان يطلق علىٰ رئيس القرية، وعلىٰ التاجر، وعلىٰ من له مال وعقار، ونونه أصلية لقولهم: تدهقن الرجل، وقيل: زائدة، وهو من الدهق الإملاء».

مخافة سريان الوهم إلىٰ أذهان الخلف»[١].

ثم اعلم أنه قد وقع في بعض الأسانيد من الكافي: الحلبي عن زرارة، فقال في المنتقىٰ أيضاً: «هو من سهو الناسخين، والصواب عطف زرارة علىٰ الحلبي»[٢].

* * *

باب عثمان

عثمان بن جني:

عد من الشيعة، وولد قبل سنة ٣٣٠ هـ، وتوفي في سنة ٣٩٢ هـ[٣].

---

١ ـ راجع: منتقىٰ الجمان: ج ٢، ص ٦١٥ كتاب الحج، باب دخول البيت ووداعه.

٢ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٢٢٠، أبواب غسل الأموات وأحكامها وما يتعلق بذلك.

٣ ـ عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر وكانت ولادته بالموصل قبل سنة ٣٣٠ هـ، وتوفي ببغداد ليلة الجمعة من صفر سنة ٣٩٢ هـ وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، وكان من خواص السيدين المرتضىٰ والرضي ﵄ وكان أحد شيوخ السيد الرضي، وأكثر من النقل عنه في مصنفاته، ولا يذكره إلّا مترحماً عليه ومعظماً له، وذكره القاضي المرعشي في طبقات الشيعة وترجم له، وكان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوىٰ وأكمل من علمه بالنحو، ترجم له الباخرزي في (دمية القصر) فقال: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلان وشرح المشكلات ما له، سيما في علم الأعراب» ثم ذكر له قصيدة في ثمانية عشر ⇐

قوله: عثمان بن حنيف:

هو أخو سهل، تقدم في ترجمة خزيمة بن ثابت له مدح عظيم[1].

قوله: عثمان بن سعيد العمري:

في الكافي «محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيىٰ جميعاً، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبي علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي فما أدىٰ إليك عني فعني يؤدي، وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون، وأخبرني أبو علي: أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له:

⟸ بيتاً يرثي بها المتنبي الشاعر يقول في مطلعها:

غاض القريض وأودت نضرة الأدب وصوحت بعد ري دوحة الكتب

وكان يحضر عنده المتنبي ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفة وإكباراً لنفسه، وكان المتنبي يقول فيه: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس» له مؤلفات عديدة ذكرها السيوطي في بغية الوعاة، بعضها مطبوع وبعضها مخطوط، منها شرح ديوان المتنبي (مخطوط)، وشرح ديوان الحماسة (مخطوط)، وكان المتنبي يقول: «ابن جني أعرف بشعري مني»، ترجم له الحموي في معجم الأدباء، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وابن رجب الحنبلي في شذرات الذهب، وابن الأنباري في نزهة الألباء، وأبو الفرج محمد بن إسحاق النديم في الفهرست، وذكر جملة من مصنفاته، وطاش كبري في مفتاح السعادة، والثعالبي في يتيمة الدهر وغيرهم من أرباب المعاجم، وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء.

١ ـ راجع: ترجمة خزيمة بن ثابت: ص ٤٨٢ من الجزء الأول.

العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان، وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فهما الثقتان المأمونان»[١].

قوله: عثمان بن عبد الملك:

في المدارك: «عثمان بن عبد الملك مجهول»[٢]، وكذا في الشرح[٣]، وفي المجمع: «عثمان بن عبد الملك غير ظاهر لعدم ذكره في كتب الرجال».

قوله: عثمان بن عيسىٰ:

لاشك في كونه واقفياً، ولكن اختلفوا في رجوعه عنه وتوبته، ولم ينقل ذلك إلّا عن نصر بن الصباح[٤]، والمشهور أنه لم يرجع، كما هو ظاهر الشيخ[٥]

---

١ ـ راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١، ص ٣٣٠ كتاب الحجة، باب في تسمية من رآه عليه السلام، الحديث الأول.

٢ ـ وحكم البهائي ـ أيضاً ـ في الحبل المتين: ص ١٢٦ بجهالته.

٣ ـ الشرح: هو شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني العاملي (مخطوط)، والمجمع: هو مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للمقدس الأردبيلي (مطبوع).

٤ ـ راجع: ما رواه الكشي في رجاله: ص ٤٩٩ عن نصر بن الصباح من أنه كان واقفياً ثم تاب وبعث المال الذي كان لموسىٰ بن جعفر عليه السلام إلىٰ الرضا عليه السلام بعد موت أبيه.

٥ ـ صرح الشيخ الطوسي في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ص ٣٥٥، وفي باب أصحاب الرضا عليه السلام: ص ٣٨٠ بكونه واقفياً، ولم يتعرض لرجوعه عنه وتوبته، كما أنه صرح بوقفه في الفهرست: ص ١٤٦، ولم يتعرض لرجوعه عنه وتوبته، وذلك ظاهر في بقائه علىٰ الوقف، ولو كان راجعاً عن الوقف لتعرض له دفعاً لتوهم بقائه عليه حسب قاعدة الاستصحاب.

ورواية الكشي[1] وعليه أكثر الفقهاء.

قال في التنقيح: «وفي طريق الرواية عثمان بن عيسىٰ وهو واقفي»[2].

وفي المدارك: «في السند ضعف بأنّ عثمان بن عيسىٰ واقفي»[3].

وفي المعتصم: «لكنها ـ أي الرواية ـ ضعيفة لضعف عثمان بن عيسىٰ»[4].

وفي الحبل[5] طعن في الرواية لوقف عثمان بن عيسىٰ.

وفي كشف الرموز ـ في رواية رواها عثمان بن عيسىٰ ـ قال: «وهو واقفي لا يعمل بروايته مع المعارض»[6].

---

١ ـ يشير إلىٰ الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٤٩٩ من عدم إرسال المال الذي عنده بعد وفاة الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام إلىٰ ولده الرضا عليه السلام وكتابته له ـ بعد أن كتب إليه الرضا عليه السلام بإرسال المال إليه بعد وفاة أبيه ـ: «إن لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء وإن كان قد مات ـ علىٰ ما تحكي ـ فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وقد أعتقت الجواري» فهذا الكلام منه ظاهر في عدم اعترافه بإمامة الرضا عليه السلام ووقفه علىٰ إمامة موسىٰ بن جعفر عليه السلام وإلّا لأطاع أمر الإمام الرضا عليه السلام بإرسال المال إليه، فلاحظ.

٢ ـ وفي شرح التهذيب للشيخ محمد: «فالحديث موثق بعثمان بن عيسىٰ علىٰ رأي المتأخرين»

(منه رحمه الله).

وراجع أيضاً: التنقيح شرح المختصر النافع للمقداد السيوري (مخطوط).

٣ ـ راجع: مدارك الأحكام شرح شرائع الإسلام للسيد محمد بن أبي الحسن العاملي (مطبوع).

٤ ـ المعتصم في الفقه للمولىٰ محسن الكاشي (مخطوط).

٥ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي (مطبوع).

٦ ـ راجع: كشف الرموز شرح المختصر النافع للفقيه الحسن بن أبي طالب اليوسفي، المعروف بالفاضل الآبي (مخطوط).

وفي المجمع: «لكن الرواية ضعيفة السند بعثمان بن عيسىٰ»[١].

وفي الذخيرة: «عثمان بن عيسىٰ واقفي، إلّا أنه نقل الكشي قولاً بأنه ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم»[٢].

وصرح الشيخ في العدة بعمل الأصحاب برواياته[٣] والمصنف[٤] حسن طريق الصدوق إلىٰ سماعة وفيه عثمان بن عيسىٰ».

وفي المعتبر: «لكن عثمان بن عيسىٰ واقفي فروايته ساقطة عن الاعتبار»، وفي موضع آخر: «عثمان بن عيسىٰ واقفي فيتعين الاستحباب»[٥].

وفي الحاشية: «وفي طريقها عثمان بن عيسىٰ وهو واقفي لم يوثق»[٦].

وفي التحرير: «والسند كلهم ثقات وإن كان فيه عثمان بن عيسىٰ وهو واقفي»[٧].

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمقدس الأردبيلي (مطبوع).

٢ ـ راجع: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد للفاضل السبزواري: ج ١، ص ١٠٤ كتاب الطهارة، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ، وراجع أيضاً رجال الكشي: ص ٤٦٦ في عده عثمان بن عيسىٰ ممن أجمع الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم علىٰ قول بعضهم.

٣ ـ راجع: ما ذكره الشيخ الطوسي في العدة: ص ٥٦ طبع بمبيء سنة ١٣١٢ هـ.

٤ ـ يقصد بالمصنف العلامة الحلي لأن الذخيرة شرح لإرشاد العلامة الحلي وراجع: تحسينه لطريق الصدوق إلىٰ سماعة بن مهران فيما ذكره في آخر الخلاصة: ص ٢٧٧، عند ذكره لطرق ابن بابويه الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه).

٥ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي: ص ٩٨ كتاب الطهارة، في غسل يوم المباهلة.

٦ ـ راجع: حاشية مختلف الشيعة تأليف العلامة الحلي، والحاشية للسيد فيض الله التفريشي (مخطوط).

٧ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (صاحب الوسائل) مخطوط.

هذه كلمات الأصحاب لم يلتفتوا إلىٰ توبته ورجوعه عن الوقف، ولعل في نقل النجاشي بطريق الرواية والحكاية إشارة إلىٰ عدم الاعتماد[١] مع أنه معارض ما رواه الكشي[٢] مما يدل صريحاً علىٰ عدم الرجوع، وكلامهم أيضاً دال علىٰ رد روايته وعدم حجيتها وهو أحد القولين، وهو المشهور أيضاً حتىٰ ممن عمل بالموثق كالمقدس، كما سمعت[٣].

والقول الآخر هو أنه معتمد، وهو الظاهر من الذخيرة ـ كما سمعت ـ وصريح التحرير، قال ـ بعد عبارته السابقة «وهو واقفي» ـ: «فقد كان وكيلاً» وهو يستلزم الثقة بل ما فوقها، وإن كان قد سخط عليه الرضا عليه السلام فقد تاب وبعث إليه بالمال وذكروا أنهم لا يتهمونه، فهو توثيق كالوكالة، والطعن يجاب عنه بالتوبة علىٰ أنه في الاعتقاد ولا ينافي الثقة، وقد عده جماعة من الجماعة الذين أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم وأقروا لهم بالعلم والفقه كما

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣١.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٩٩.

٣ ـ والظاهر أيضاً مما رواه في العلل ذلك، وهو «عن محمد بن الوليد، عن محمد بن يحيىٰ العطار، عن أحمد بن الحسين، عن محمد بن جمهور، عن أحمد بن حماد، قال: أحد القوام عثمان بن عيسىٰ، وكان بمصر، وكان عنده مال كثير وست جواري، قال: فبعث إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام فيهن وفي المال قال: فكتب إليه: إن أباك لم يمت، قال: فكتب إليه: إن أبي قد مات وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحت الأخبار بموته، واحتج عليه فيه، فكتب: إن لم يكن أبوك مات فليس لك من ذلك شيء، وإن كان قد مات ـ علىٰ ما تحكي ـ فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وقد أعتقت الجواري وتزوجتهن». (منه قدس سره).

راجع: هذا الحديث في علل الشرائع للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ٢٢٥ في باب العلة التي من أجلها قيل بالوقف علىٰ موسىٰ بن جعفر عليهما السلام، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

ذكره الكشي، وقد روىٰ هنا عن أبي الحسن عليه السلام وما نقله النجاشي[١] عن أحمد بن الحسين من أنه مات في حياة الصادق عليه السلام ثم توقف في ذلك لأنه روىٰ عن أبي الحسن عليه السلام ووجهه[٢] أنه يمكن وقوع الرواية عنه في حياة أبيه، ومنافاة الوقف أوضح، ولم يذكره النجاشي أصلاً، فيضعف كونه واقفياً، وقد نقل القول بالوقف عن بعض الرواة قبل موسىٰ بن جعفر عليه السلام» انتهىٰ[٣].

واعلم أنه لم يوثقه أحد من أهل الرجال ولكن (الحر) يريد أن يلفق توثيقه من القرائن وهي عمدتها الوكالة، وما نقله بعضهم من الإجماع.

وفيه:

أولاً: أن الناقل للإجماع غير معلوم فلا اعتماد عليه.

وثانياً: أنه معارض بالشهرة المتأخرة علىٰ ضعفه، والوكالة مع الخيانة لا تدل علىٰ الاعتماد فضلاً عن الوثاقة.

---

١ ـ لا يخفىٰ أن الذي نقله النجاشي عن أحمد بن الحسين من أنه مات في حياة الصادق عليه السلام الخ، إنما هو في حق سماعة بن مهران لا عثمان بن عيسىٰ فقد قال في رجاله: ص ١٤٦: «سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي... روىٰ عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ومات بالمدينة، ثقة ثقة... وذكره أحمد بن الحسين رحمه الله وأنه وجد في بعض الكتب أنه مات سنة ١٤٥ هـ في حياة أبي عبد الله عليه السلام وذلك أن أبا عبد الله عليه السلام قال له: إن رجعت لم ترجع إلينا، فأقام عنده فمات في تلك السنة وكان عمره نحواً من ستين سنة وليس أعلم كيف هذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام والله أعلم».

ثم أن النجاشي ذكر أن لسماعة كتاباً رواه عنه عثمان بن عيسىٰ، فقد علمت أن هذه الحكاية لا ربط لها بعثمان بن عيسىٰ، فما ذكره الشيخ الحر في تحرير الوسائل سهو وغفلة، فلاحظ.

٢ ـ أي وجه توقف النجاشي في ذلك.

٣ ـ يعني: انتهىٰ ما ذكره الشيخ الحر في تحرير الوسائل.

وقد علم من هذا كله اشتباه السبط حيث قال: «المعروف بين المتأخرين عد الحديث المشتمل عليه موثقاً، بل المعروف تضعيفه» ثم قال: «بل لم نقف على توثيقه وكونه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه إنما هو من قول بعضهم[١] والبعض غير معلوم الحال، ولو سلم العلم والاعتماد عليه فهو من الإجماع المنقول بخبر الواحد وللاعتماد عليه كلام، وبتقديره لا يفيد إلّا الظن والأخبار الواردة في ذمه منها ما هو معتبر، فلو لم يكن ظنه أقوى فهو مساو فلا وجه للترجيح»[٢].

فإن قلت: قد قدمت أن رواية الجليل قرينة الاعتماد والحسين بن سعيد يروي عنه فهو قرينة.

قلت: لما ذكرت وجه، إلّا أن الذم الوارد في عثمان بلغ النهاية، ويحتمل أن يقال: رواية الحسين عنه ربما كانت قبل وقفه، فيرجح القبول، كما في روايته عن محمد بن سنان المذموم ولو نظر إلى أن الرواية عن مثل هذين من جهة القرائن على الصحة أمكن إلّا أنه يستلزم عدم ورود الروايات التي يروي فيها الثقة عن الضعيف.

---

١ ـ حيث قال الكشي في رجاله: ص ٤٦٦ في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليه السلام ما نصه: «وقال بعضهم مكان فضالة بن أيوب عثمان بن عيسى».

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني العاملي رحمه الله.

قوله: عثمان بن عمران[١]:

في باب القرض من كتاب زكاة الكافي: «العدة عن سهل بن زياد عن أحمد بن الحسن بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن خالد، قال: دخلت أنا والمعلىٰ وعثمان بن عمران علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فلما رآنا قال: مرحباً مرحباً بكم، وجوه تحبنا ونحبها، جعلكم الله معنا في الدنيا والآخرة فقال له عثمان: جعلت فداك، فقال له أبو عبد الله: نعم مه؟[٢] قال: إني رجل مؤسر، قال: بارك الله لك في يسارك، قال: ويجيء الرجل فيسألني الشيء وليس هو إبان[٣] زكاتي» الحديث[٤].

قوله: عثمان بن مظعون:

في الكافي: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام لما ماتت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إلحقي بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون وأصحابه»

---

١ ـ كان الأنسب تقديم ترجمة عثمان بن عمران علىٰ ترجمة عثمان بن عيسىٰ حسب ترتيب الحروف الهجائية بالنسبة إلىٰ اسم الأب كما هو كذلك في (نقد الرجال).

٢ ـ مه: استفهام، والهاء للسكت وأصله (ما) فحذفت الألف وألحق بآخرها هاء السكت، أي فما تريد وما مطلوبك؟

٣ ـ إبان: بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة ثم ألف ونون، أي وقت زكاتي.

٤ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ٣٤ كتاب الزكاة، باب القرض، الحديث الرابع، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

الحديث(١).

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٢٤١ كتاب الجنائز، باب المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل، طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ.

وعثمان هو ابن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لوي بن غالب القرشي الجمحي، يكنىٰ أبا السائب، أمه سخيلة بنت العنيس بن أهبان بن حذافة بن جمح، وهي أم السائب وعبد الله ابني مظعون، قاله ابن عبد البر في الاستيعاب والجزري في أسد الغابة، ثم قال: «أسلم عثمان بن مظعون بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر إلىٰ الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولىٰ مع جماعة من المسلمين، فبلغهم ـ وهم بالحبشة ـ أن قريشاً قد أسلمت فعادوا وكان من أشد الناس اجتهاداً في العبادة يصوم النهار ويقوم الليل ويجتنب الشهوات، وكان ممن حرم الخمر علىٰ نفسه، في الجاهلية، وقال: لا أشرب شراباً يذهب عقلي، ويضحك بي من هو أدنىٰ مني ويحملني علىٰ أن أنكح كريمتي، وهو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين، مات سنة ٢ من الهجرة، وقيل: توفي بعد اثنين وعشرين شهراً من مقدم رسول الله ﷺ وقيل: مات علىٰ رأس ثلاثين شهراً من الهجرة بعد شهوده بدراً، فلما غسل وكفن قبله رسول الله ﷺ بين عينيه، فلما دفن قال: نعم السلف هو لنا عثمان بن مظعون.

وروت عائشة أن النبي ﷺ قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكي وعيناه تهرقان، ولما توفي إبراهيم ابن النبي ﷺ قال: إلحق بالسلف الصالح عثمان بن مظعون، وروي أنه قال ذلك لابنته زينب عليها السلام وأعلم النبي ﷺ علىٰ قبره بحجر وكان يزوره، وهو أول من دفن بالبقيع، ورثته امرأته فقالت:

يا عين جودي بدمع غير ممنون	علىٰ رزية عثمان بن مظعون
علىٰ امرىء بات في رضوان خالقه	طوبىٰ له من فقيد الشخص مدفون
طاب البقيع له سكنىٰ وغرقده	وأشرقت أرضه من بعد تعيين
وأورث القلب حزناً لا انقطاع له	حتىٰ الممات فما ترقىٰ له شوني»

وروىٰ البلاذري في الأنساب عن الواقدي «نزلت آية ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما

⇐

باب عذافر

قوله: عذافر:

في الكافي: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن محمد بن عذافر، عن أبيه، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا عذافر نبئت أنك تعامل أبا أيوب والربيع، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة؟ قال: فوجم أبي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام ـ لما رأىٰ ما أصابه ـ: أي عذافر إنما خوفتك بما خوفني الله عزوجل به، فقال محمد: فقدم أبي فما زال مغموماً مكروباً حتىٰ مات»[١].

وفيه أيضاً: «العدة، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط عن محمد بن عذافر، قال: أعطىٰ أبو عبد الله عليه السلام أبي ألفاً وسبعمائة دينار، فقال له: إتجر لي بها قال: فربحت له فيها مائة دينار» الحديث[٢].

⇐ ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون الذين صبروا وعلىٰ ربهم يتوكلون﴾ في أبي سلمة ـ عبد الأسد ـ وعثمان بن مظعون وكان أول من قدم المدينة، وهو خال حفصة بنت عمر، هاجر إلىٰ الحبشة مرتين ولما ماتت زينب أو رقية قال النبي صلى الله عليه وآله: إلحقي بسلفنا الصالح عثمان، وآخىٰ النبي صلى الله عليه وآله بينه وبين أبي الهيثم بن التيهان»، وتجد له ترجمة في الإصابة لابن حجر العسقلاني.

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ١٠٥ كتاب المعيشة، باب عمل السلطان وجوائزهم، الحديث الأول.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٧٦، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء ⇐

باب عقبة

قوله: عقبة بن خالد:

في التنقيح: «عقبة بن خالد لا أعرف حاله، نعم قال العلامة في المختلف: لم يثبت عندي صحة شيء من هذه الروايات»[١]. وتقدم ذكره في ترجمة عثمان بن عمران.

* * *

باب عقيصا

قوله: يظهر من القاموس أنه تيمي:

وقد تقدم في ترجمة شبث بن ربعي ما يدل على ذم بني تيم.

* * *

⇐ بالأئمة عليهم السلام في التعرض للرزق، الحديث الثاني عشر.

١ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري (**مخطوط**).

باب عقيل

قوله: عقيل بن أبي طالب:

في الخصال: «أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن جده يحيىٰ، عن إبراهيم بن محمد بن يوسف، عن علي بن الحسين، عن إبراهيم بن رستم، عن أبي حمزة السكوبي، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن عبد الرحمن بن سابط، قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله يقول لعقيل: إني لأحبك يا عقيل حبين، حباً لك، وحباً لحب أبي طالب لك»(١).

ورواه في العلل أيضاً بهذا الإسناد(٢). وفي إرشاد الديلمي عن علي عليه السلام أنه قال: «فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مال الناس إلىٰ أبي بكر فبايعوه واستنصرت الناس فلم ينصروني غير أربعة: سلمان، والمقداد، وأبي ذر، والزبير بن العوام، ولم يكن أحد من أهل بيتي أصول به، وأتقوىٰ به، أما حمزة فقتل يوم بدر، وأما جعفر فقتل يوم مؤتة، وبقيت في رجلين جلفين جافين ذليلين قريبي عهد بالإسلام،

---

١ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ١٠٧، طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: علل الشرائع للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ١٣٣ الباب الـ (١١٤) طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٢ هـ، ولكن في سنده السكري بدل السكوبي.

عباس وعقيل، فأكرهوني وقهروني» الحديث[١].

* * *

باب عكرمة

قوله: عكرمة بن بريد البجلي:

ما رواه الكشي فيه[٢] رواه الكليني أيضاً: «عن محمد بن يحيىٰ عن أحمد

---

١ ـ راجع: الإرشاد للشيخ أبي محمد الحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي: ج ٢، ص ١٨٧ طبع بيروت سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ لا يخفىٰ أن ما رواه الكشي في كتاب رجاله: ص ١٨٨ إنما هو في شأن عكرمة مولىٰ ابن عباس ـ المتوفىٰ سنة ١٠٥ هـ، أو سنة ١٠٧ هـ ـ طبق ما رواه الكليني في الكافي: ج ٣، ص ١٢٣ في باب تلقين الميت من كتاب الجنائز، لا في شأن عكرمة بن بريد البجلي الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام المولود سنة ٨٣ هـ، كما ذكره الشيخ في كتاب رجاله: ص ٢٦٢ لا من أصحاب الباقر عليه السلام المتوفىٰ سنة ١١٤ هـ، إذ لم يذكره الشيخ ولا غيره من رجاله.

ويؤيد ذلك ما ذكره صاحب (كتابنا) نفسه أخيراً بقوله: «وروىٰ خبراً آخر مقتصراً علىٰ ما في المتن» أي روىٰ الكليني، ويريد بالمتن ما ذكره صاحب (نقد الرجال) في عكرمة مولىٰ ابن عباس من الخبر الذي نقله عن الكشي المطابق لما ذكره الكليني في الكافي: ج ٣، ص ١٢٢، فظهر من كل ذلك أن ما ذكره صاحب (كتابنا) هنا من تطبيق الخبر علىٰ عكرمة بن بريد البجلي الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام قد جاء سهواً منه وأن الصحيح (عكرمة مولىٰ ابن عباس) فلاحظ ذلك.

⇐

بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كنا عنده وعنده حمران، إذ دخل عليه مولىٰ له فقال له: جعلت فداك هذا عكرمة في الموت ـ وكان يرىٰ رأي الخوارج وكان منقطعاً[1] إلىٰ أبي جعفر عليه السلام ـ فقال لنا أبو جعفر عليه السلام: أنظروني حتىٰ أرجع إليكم، فقلنا: نعم، فما لبث أن رجع فقال: أما إني لو أدركت عكرمة (إلىٰ آخر ما ذكره الكشي)[2].

وروىٰ خبراً آخره مقتصراً علىٰ ما في المتن[3] «عن علي، عن أبيه، عن

⟸ وذكر المجلسي الثاني في مرآة العقول شرح الكافي: ج ٣، ص ٤٩، عند شرحه للحديث المذكور الذي رواه الكليني، ما نصه: «قال الشيخ البهائي رحمه الله: عكرمة بكسر العين وإسكان الكاف وكسر الراء، فقيه تابعي كان مولىٰ ابن عباس مات سنة ١٠٧ هـ».

١ ـ منقطعاً: أي مائلاً إليه.

٢ ـ لا يخفىٰ أن آخر ما ذكره الكشي: ص ١٨٩ من كتاب رجاله، ليس تكملة للرواية التي رواها الكليني في الكافي كما يقول صاحب (كتابنا) فإن ما ذكره الكشي هو قوله: «لو أدركت عكرمة عند الموت لنفعته، قيل لأبي عبد الله عليه السلام: بماذا ينفعه؟ قال: كان يلقنه ما أنتم عليه، فلم يدركه أبو جعفر ولم ينفعه».
وأما تكملة ما رواه الكليني في الكافي فهو قوله: «... لو أدركت عكرمة قبل أن تقع النفس (أي الروح) موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها ولكني أدركته وقد وقعت النفس موقعها، قلت: جعلت فداك وما ذاك الكلام؟ قال: هو ـ والله ـ ما أنتم عليه، فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا إله إلّا الله والولاية» فظهر أن ما ذكره صاحب (كتابنا) أخيراً من قوله: «إلىٰ آخر ما ذكره الكشي» قد جاء سهواً منه، فلاحظ.

٣ ـ راجع: المتن (نقد الرجال): ص ٢٢٢، وقد رواه عن الكشي بطريقه المنتهي إلىٰ الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسىٰ، عن حريز عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام الخ.

حماد بن عيسىٰ، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام».

* * *

باب العلاء

بفتح المهملة وبالمد.

قوله: العلاء بن رزين:

بفتح المهملة، وكسر الزاي، وسكون الخاتمة، والنون، ومثله في التحرير[1].

قال في المنتقىٰ: «العلاء بن رزين لا يروي عن أحدهما عليهما السلام بل روايته مختصة بالصادق عليه السلام»[2].

---

١ ـ يعني تحرير الوسائل للشيخ الحر العاملي، صاحب الوسائل (مخطوط).

٢ ـ راجع: المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني: ج ٢، ص ٣٦٦، كتاب الحج، باب مقدمات الإحرام، فإنه ـ بعد أن ذكر الرواية التي في سندها «عن العلاء بن رزين قال: سئل أحدهما عليهما السلام» ـ قال: «هذا الحديث علىٰ ظاهره منقطع الإسناد لأن العلاء بن رزين لا يروي عن أحدهما عليهما السلام بل روايته مختصه بالصادق عليه السلام ولكن القرينة الحالية قائمة علىٰ أن الرواية فيه عن محمد بن مسلم وأنها ساقطة من الطريق سهواً كما يتفق كثيراً في الأسانيد ومما يشهد لذلك أن الكليني والصدوق رحمهما الله أورداه في جملة حديث محمد بن مسلم، وسنورده بطريق الكليني فإنه من واضح الصحيح وفيه غناء عن هذا، غير أن جماعة من الأصحاب ـ أولهم العلامة في المنتهىٰ ـ ذكروه بهذا المتن عن العلاء بن رزين كما وقع في إيراد الشيخ له

⟸

واعترض السبط[١] علىٰ ما ذكره الشيخ من رواية ابن أبي الصهبان كتاب العلاء ببعد ما بينهما واحتمل بالواسطة واستبعدها[٢].

* * *

باب علي

قوله: علي بن إبراهيم بن محمد بن الحسن:

إلىٰ آخر السلسلة، قال المصنف: «في الخلاصة فيما بين عبد الله والحسين: الحسين بن علي، وكأنه سقط من النجاشي كما يظهر من رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام عند ترجمة ابنه أحمد بن علي بن إبراهيم» انتهىٰ[٣].

⇐ وجعلوه من الصحيح من غير التفات إلىٰ شيء من حاله، وهو عجيب غير غريب».

وقول صاحب المنتقىٰ: «وسنورده بطريق الكليني» إشارة إلىٰ ما ذكره (ص ٣٨٩) من قوله: «محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام» الخ.

١ ـ السبط هو الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي.

٢ ـ لا يخفىٰ أن الذي ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١٣٩ في ترجمة العلاء بن رزين القلاء هو رواية محمد بن أبي الصهباء كتاب العلاء عن صفوان عن مصنفه، وليس روايته له بلا واسطة ليرد اعتراض السبط علىٰ الشيخ، فراجع.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش الترجمة (ص ٢٢٤)، وراجع أيضاً: الخلاصة للعلامة الحلي ـ القسم الأول ـ: ص ٩٧ برقم ٣١، ورجال النجاشي: ص ٢٠٠، ورجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام: ص ٤٤١، برقم ٢٨.

وتبع النجاشي (الصالح) على هذا السقط[١] قال: «علي بن إبراهيم بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أبو الحسن الجواني[٢] بفتح الجيم، وتشديد الواو، ثقة صحيح الحديث» انتهى.

وذكر المصنف في هذه السلسلة عبد الله مكبراً كما نقله الصالح[٣] والذي نقله هنا عن النجاشي وعن الشيخ في ترجمة ابنه أحمد مصغراً.

---

١ ـ لم يتبع المولى الصالح المازندراني (النجاشي) في هذا السقط بل أثبت (الحسين بن علي) فيما بين عبيد الله والحسين، راجع: ج ١، ص ٤٠٢ من شرحه لأصول الكافي، كتاب العقل والجهل، شرح الحديث الثاني والعشرين.

٢ ـ الجواني: نسبة إلى (الجوانية) هي قرية من قرى المدينة المنورة، كما ذكره الزبيدي في (تاج العروس) وغيره، وهذه النسبة كان ينسب بها جده محمد بن عبيد الله ثم جرت في ولده، وعبيد الله هذا هو الملقب بالأعرج، أما المترجم له علي بن إبراهيم فقد كان فاضلاً نسابة، قال النسابة العمري في (المجدي): «ولد أبو الحسن علي بالمدينة ونشأ بالكوفة، أمه وأم أخيه الحسين تيمية، ومات بالكوفة، وقبره مما يلي كندة، ولقيه أبو الفرج الإصفهاني صاحب (الأغاني) وولد عدة من الولد بالعراق وغيرها».
وراجع: كتاب (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب) لابن عنبة النسابة المقصد الخامس في ذكر عقب الحسين الأصغر ابن الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام: ص ٣٠٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ.

٣ ـ لم ينقله المصنف ولا المولى الصالح إلّا مصغراً في المطبوع منهما، ولعل في نسختي الكتابين اللتين اطلع عليهما صاحب (كتابنا) كان مكبراً، والصحيح (عبيد الله) بالتصغير لأنه هو الملقب بالأعرج الذي ينتسبون إليه السادة الأعرجيون.

علي بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عليه السلام

ذكره العلامة عند ترجمة ابنه عبد الله، كذا قال الصالح[١].

ويحتمل أن يكون الذي ذكره المصنف[٢] بعنوان علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني.

علي بن إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر:

سيجيء ذكره في ترجمة ابنه محمد.

قوله: علي بن إبراهيم بن هاشم:

في إعلام الورىٰ ذكر علي بن إبراهيم بن هاشم فقال: «وهو من أجل رواة أصحابنا»[٣].

---

١ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي ـ القسم الأول ـ: ص ١١٠ برقم ٣٨ وراجع ما ذكره صاحب الكتاب: ص ٨٧ من هذا الجزء بعنوان (عبد الله بن علي بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب)، وراجع تعليقتنا علىٰ هذه الترجمة هناك وتأمل.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في (النقد): ص ٢٢٤.

٣ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٤٧ في الفصل الأول في ذكر مبدأ المبعث.

علي بن أبي جيد:

في المشرق: «أبو الحسين علي بن أبي جيد كان الشيخ رحمه الله يكثر الرواية عنه سيما في الاستبصار، وسنده أعلىٰ من سند المفيد لأنه يروي عن محمد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة، وهو من مشايخ النجاشي أيضاً، فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظن بحسن حالهم وعدالتهم وقد عددت حديثهم في (الحبل المتين) وفي هذا الكتاب في الصحيح جرياً علىٰ منوال مشائخنا المتأخرين»[١].

وفي الشرح: «إنه من الشيوخ أي إنه لا يحتاج إلىٰ توثيق ولم تجر عادتهم بتوثيق الشيوخ»، وقد تقدم كلامه في الحسن بن حمزة[٢].

قوله: علي بن أبي حمزة:

الكلام فيه يقع في مقامات:

الأول: في حاله قبل موت الكاظم عليه السلام واختلفوا فيه والحال هذه، والأكثر علىٰ تضعيفه مطلقاً فيشمل جميع حالاته.

قال في الشرح: «هو واقفي من غير توثيق بل ورد فيه ذم» انتهىٰ[٣]، ولعله أشار إلىٰ رواية المتن: «يا علي أنت وأصحابك شبه الحمير» وغيره.

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١٠ ـ ١١.

٢ ـ راجع: ص ٣٨١ من الجزء الأول في ترجمة الحسن بن حمزة بن علي.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي (مخطوط).

وفي الحاشية[١] عند استدلال العلامة بما رواه علي بن أبي حمزة ـ قال: «اعترض عليه بأن الراوي واقفي ناصبي» ثم قال: «وأجاب في المعتبر بأن تغيره إنما كان في زمن موسىٰ عليه السلام فلا يقدح فيما قبله ولا يخفىٰ أن ذلك لا يفيد إلّا التعجب ولازمه فإن الاعتبار بعدالة الراوي إنما هو حين الأداء لا حين التحمل، وأداؤه حين التحمل ممنوع، ثم رواية من ليس بثبت مطلقاً مشكل.

والجواب: أنه يمكن أن يكون الثبات ببلوغه تلك الرواية في أصولهم التي جمعوها قبل تغيره.

وبالجملة: يجوز أن يكون ثبت تلك الرواية عنه في أصل ثبت بالثقة في زمان الصادق عليه السلام مثلاً بل الظاهر و (المحقق) أعلىٰ شأناً وأرفع قدراً من أن يقع في مثل هذا الغلط الفاحش مع كونه علماً في التحقيق وآية في التدقيق» انتهىٰ[٢]، وهذا يعطي أنه كان ثقة في هذه الحال.

وقد صرح الحر في التحرير، قال فيه: «وأكثر رواته ثقات وإن كان فيه علي بن أبي حمزة وهو واقفي لكن وثقه بعضهم» انتهىٰ.

ولا يخفىٰ عليك أنه لا دليل علىٰ وثاقة الرجل بل دليل العدم واضح كالرواية التي رواها الكشي[٣] وضعفها ـ إن كان ـ فهو منجبر بالشهرة ومؤيد بما رواه الصالح: «عن أبي الحسن علي بن الحسن بن فضال أنه قال: علي بن أبي حمزة كذاب متهم ملعون، وقد رويت عنه أحاديث كثيرة إلّا أني لا أستحل أن

---

١ ـ يعني: حاشية المختلف، للسيد فيض الله الحسيني التفريشي (مخطوط).

٢ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره السيد فيض الله التفريشي في حاشيته علىٰ المختلف للعلامة الحلي.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٤٥ في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني، وص ٤٦٢ في ترجمة ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

أروي عنه حديثاً واحداً»[١].

واشتبه في نقله هذه العبارة إنما ذكرها الكشي في ابنه الحسن بن علي، فراجع[٢].

وربما ذكره ابن بابويه في (العيون) بعد روايته عنه النص على الرضا عليه السلام فقال: «إن علي بن أبي حمزة أنكر ذلك بعد وفاة موسى بن جعفر عليه السلام وحبس المال عن الرضا عليه السلام» انتهى[٣]، فإن إنكار الصدق والكذب أخوان بل هو هو.

المقام الثاني: لا كلام بين الرجاليين والفقهاء في أنه واقفي، بل هو أصل الوقف وعمده، ففي المدارك: «والرواية لا تنهض دليلاً لأن راويها علي بن أبي حمزة. وقال النجاشي: «هو أحد عمد الواقفة»[٤].

وفي المعتبر: «والرواية ضعيفة لأن علي بن أبي حمزة واقفي فلا عمل على روايته مع وجود معارض سليم» انتهى[٥]. ونقله الصالح عن الشيخ في عدة مواضع.

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ٣، ص ٢٨٧ في كتاب التوحيد، باب النهي عن الجسم والصورة، وقد نقل عبارته عن خلاصة العلامة الحلي ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٣١.

٢ ـ لا اشتباه في ذلك فإن الكشي وإن ذكرها في رجاله في ابنه الحسن بن علي: ص ٤٦٢ لكن ذكرها في أبيه علي أيضاً: ص ٣٤٥ في ترجمته، فراجع.

٣ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ٢٩ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٨٨.

٥ ـ راجع: المعتبر: ص ٨٨ في المسألة السادسة: إذا ماتت امرأة بين رجال أجانب، من كتاب الطهارة.

فقد عرفت من هذا كله أنه واقفي من غير توثيق، كما نص عليه في الشرح[١] وهو بعينه أحد أفراد الخبر الضعيف[٢].

المقام الثالث: في حال كتابه: لا شك أن له كتباً عديدة، منها الأصل المنسوب إليه، ويظهر من كلام الحر في التحرير أن أصله معتمد، قال ـ متصلاً بالكلام المتقدم ـ: «وهو من أصحاب الأصول فإن كان الحديث مأخوذاً من كتابه فهو أصل معتمد، وإن كان مروياً عنه بالإجازة لكتاب إسماعيل بن جابر الثقة الجليل فلا يضر ضعفه شيئاً» انتهىٰ.

وفيه نظر من وجوه:

أحدها: أنه لا دليل علىٰ أن أصله معتمد إلّا تسميته أصلاً، وهذا لا يدل علىٰ أن باقي كتبه معتمدة، فربما يكون للرجل كتب بعضها معتمد وبعضها ليس بمعتمد، وقد علمت[٣] من النجاشي أنه صنف كتباً.

وثانيها: أنه لم يكن في الروايات المنقولة عنه سوىٰ وقوعه في السند ولم يذكروا من أي كتاب وكيف أخذت عنه وعدم العلم كاف لطرح الرواية.

وثالثها: قوله: «وإن كان مروياً عنه بالإجازة» الخ، هذا مجرد فرض لا يمكن تعيينه وتحقيقه، ولم نجد في الأسانيد سوىٰ وقوعه فيها من غير دلالة علىٰ أنه

---

١ ـ يعني شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني.

٢ ـ يعني: إن علي بن أبي حمزة البطائني أحد الأفراد في الخبر الضعيف الذي رواه الكشي في رجاله: ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ فإنه قد عد فيه ابن أبي حمزة، وابن مهران، ومهران، وابن أبي سعيد، فراجعه.

٣ ـ يعني علمت من رجال النجاشي حسب ما نقله عنه المصنف في المتن وإلّا فصاحب (كتابنا) لم يسبق له ذكر لهذه الجملة عن النجاشي، فلاحظ.

بالإجازة، أو الإملاء أو غير ذلك من طرق التحمل، أو أنه أخذ عنه رواية عن حفظه، وسيجيء في ترجمة يونس بن عبد الرحمن بعض أحواله ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ وفي ترجمة محمد بن إسحاق بن عمار.

قوله: علي بن أبي راشد:

في المجمع: «والطريق إلىٰ علي بن أبي راشد صحيح، ولكن علي بن أبي راشد غير ظاهر لعله يعرفه المصنف[١] ولعله مقصوده ـ أي من الوصف بالصحة ـ إلىٰ علي بن أبي راشد، يفعل ذلك كثيراً مثل ما مر في الصحيح عن إسحاق، ولهذا قال رواه في الصحيح، وما قال صحيحه، فتأمل، ولهذا في بعض الروايات يقول في المنتهىٰ: في الصحيح عن فلان الثقة ولو كان لك تردد تتبع فإنك تجد، فتأمل».

وسيجيء في كلام المصنف ﵀ إن شاء الله تعالىٰ، عند ترجمة علي بن الحسين بن عبد ربه أنه وكيل العبد الصالح.

قوله: علي بن أبي رافع:

لعل هذا أخو عبيد بن أبي رافع المتقدم[٢].

---

١ ـ يقصد بالمصنف ـ هنا ـ العلامة الحلي ﵀ لأن (المجمع) يعني مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي هو شرح لإرشاد العلامة الحلي.

٢ ـ يعني المتقدم (ص ١٢٦) بعنوان عبيد الله بن أبي رافع، والذي ذكر أن اسمه عبيد، راجع ما ذكرناه في هامش ترجمة أصبغ بن نباتة (ص ٢٩٥) من الجزء الأول.

قوله: علي بن أبي سهل حاتم:

في الإقبال لابن طاووس: «إلىٰ الشيخ المعتمد علي بن حاتم القزويني».

وفي الوسائل: «الشيخ الصدوق الثقة علي بن حاتم».

قوله: علي بن أبي قرة:

قال الصالح ـ عند سند الكافي عن صفوان بن يحيىٰ، قال: سألني أبو قرة المحدث ـ: «هو صاحب شبرمة كما صرح به الشيخ الطبرسي في كتاب الاحتجاج، وقال بعض الأفاضل: اسمه علي بن أبي قرة أبو الحسن المحدث، رزقه الله تعالىٰ الاستبصار ومعرفة هذا الأمر أخيراً» انتهىٰ[1] كلام الصالح، ولا

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٩٥ ـ ٩٦ كتاب التوحيد باب إبطال الرؤية، الحديث الثاني، وانظر شرحه للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٤، ص ٢١٦، وفيه «قال بعض الأصحاب» بدل «وقال بعض الأفاضل» ثم قال: «وإنما وصفه بالمحدث لئلا يتوهم أنه أبو قرة النصراني اسمه يوحنا صاحب الجاثليق».

وراجع كتاب الاحتجاج لأبي منصور أحمد الطبرسي: ج ٢، ص ١٨٤ ـ ١٨٩، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، وقال الطبرسي ـ بعد ذكره للاحتجاج الطويل مع أبي قرة: «قال صفوان: فتحير أبو قرة ولم يحر جواباً حتىٰ قام وخرج».

وجاء في هامش شرح المولىٰ الصالح: «أبو قرة وشبرمة كلاهما مجهولان وليس عبد الله بن شبرمة المتوفىٰ سنة ١٤٤ هـ، علىٰ عهد الصادق عليه السلام لأنه لم يدرك الرضا عليه السلام وقد ذكر ابن حجر في التقريب: موسىٰ بن طارق القاضي المكنىٰ بأبي قرة من الطبقة التاسعة، وهو معاصر للرضا عليه السلام فلعله هو».

يخلو كلام بعض الأفاضل عن نظر، فتأمل.

قوله: علي بن أحمد بن أشيم:

في المدارك: «قد حكم المصنف في المعتبر بضعفه»[١].

وفي التنقيح: «علي بن أحمد بن أشيم، بضم الهمزة، وإسكان الياء، وقيل: بفتح الهمزة والياء مهموز، قال المصنف: والعمل بالرواية مشكل لضعف علي بن أحمد بن أشيم بالغلو، ذكر ذلك الشيخ والنجاشي»[٢].

علي بن أحمد بن عبد الله:

في الذخيرة: «وقد يتوقف فيه ـ أي في الخبر ـ بناء على أن في طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم[٣] علي بن أحمد بن عبد الله البرقي وأبوه غير

---

١ ـ يقصد صاحب المدارك بالمصنف المحقق الحلي فإن المدارك شرح لشرائع الإسلام تأليف المحقق.

٢ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري الحلي، ويقصد بالمصنف المحقق الحلي صاحب المختصر النافع، وقد ذكر علي بن أحمد بن أشيم ـ هذا ـ الشيخ في رجاله: ص ٣٨٢، ولكن لم يصفه بالغلو كما نسب إليه ذلك صاحب التنقيح وإنما وصفه بأنه مجهول، كما أني لم أجد له ترجمة في رجال النجاشي كما ادعى صاحب التنقيح فضلاً عن وصفه بالغلو، فلاحظ.

٣ ـ فقد جاء في مشيخة (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ﷺ الملحق بآخر الجزء الرابع: ص ٩ ما هذا نصه: «وما كان فيه عن محمد بن مسلم الثقفي فقد رويته، عن علي بن أحمد بن عبد

⇐

مذكورين في كتب الرجال.

والصحيح عندي عده من الصحاح لأن الصدوق صرح في أول الكتاب بأن جميع ما فيه مستخرج من الكتب المشهورة المعتمدة، والظاهر أن الرجلين ليسا بصاحبي كتاب معروف معتمد، فالظاهر أن النقل من كتاب أحمد بن أبي عبد الله أو كتاب من هو أعلىٰ طبقة منه، وتلك الكتب كانت معروفة عندهم، وجهالة الواسطة بينه وبين أصحاب تلك الكتب غير ضائر، بل الغرض من إيراد الوسائط إسناد الأخبار واعتبار اتصالها من غير أن يكون التعويل علىٰ نقلهم بل هم من مشايخ الإجازة» انتهىٰ[1].

⇐ الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم».

ومحمد بن مسلم بن رباح ـ هذا ـ هو أبو جعفر الأوقص الطحان الأعور السمان الطائفي الكوفي القصير الحداج الثقفي مولاهم، كان من أصحاب الصادقين والكاظم عليهم السلام وكان وجهاً من وجوه الشيعة في الكوفة فقيهاً ورعاً صحب الباقر والصادق عليهما السلام وروىٰ عنهما، وكان من أوثق الناس، وممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه وتصديقه كما ذكره الكشي في رجاله (ص ٢٠٦) وكان من حواري الإمام الباقر عليه السلام ومن أوتاد الأرض وأعلام الدين كما في خبر الكشي (ص ٢٠٧) في ترجمة بريد بن معاوية، ومن القوامين بالقسط والقوامين بالصدق، وأحب الناس أحياء وأمواتاً إلىٰ الصادق عليه السلام كما في خبر داود بن سرحان، وخبر أبي العباس البقباق اللذين رواهما الكشي أيضاً (ص ٢٠٧)، وقد سمع من الباقر عليه السلام ثلاثين ألف حديث، ومن الصادق عليه السلام ستة عشر ألف حديث، وله كتاب يسمىٰ الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام، رواه العلاء بن رزين، وروىٰ عنه خلق كثير، توفي سنة (١٥٠) هـ وله ترجمة في أكثر المعاجم الرجالية.

١ ـ راجع: الذخيرة للفاضل السبزواري (مطبوع).

وقد تبين حقيقة الحال في ترجمة عبد الواحد بن محمد[١] وفي أول الكتاب، وغير ذلك.

وفي الحقيقة هذا الكلام ينتقض بكل ما ضعف من الروايات التي رواها الصدوق، فإنه كثيراً ما يضعف الروايات، وهذا الكلام يجري، فتأمل.

قوله: علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد:

تقدم الكلام فيه في ترجمة علي بن أبي جيد.

قوله: علي بن أسباط:

بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وهو ابن أخي يعقوب بن سالم كما صرح به الكليني[٢] واختلف النجاشي والكشي في رجوعه عن الفطحية بعد اتفاقهما على أنه كان فطحياً، وظاهر الكشي اتفاق المحدثين على عدم الرجوع أو المشهور[٣].

واختار الشيخ البهائي والحر الرجوع، قال في المشرق: «علي بن أسباط كان

---

١ ـ راجع: ص ١٢٤ من هذا الجزء.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٧، ص ٣٧٤ كتاب الديات، باب النوادر الحديث الحادي عشر، فإنه روى الحديث بسنده «عن علي بن أسباط عن عمه يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام».

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧٠ برقم ٤٤٠.

من غير الإمامية ثم تاب ورجع»[١].

وفي التحرير: «والسند صحيح وإن كان فيه علي بن أسباط، وقد قيل إنه فطحي، فقد ذكر النجاشي ـ وهو أوثق علماء الرجال ـ: أنه رجع عن ذلك القول الفاسد، وأنه كان ثقة وأوثق الناس وأصدقهم لهجة»[٢]. وهو اختيار الصالح أيضاً[٣].

وفي الشرح: «وأما علي بن أسباط فإنه ثقة فطحي كما قال النجاشي، وقال: إنه رجع لكنه لا يعلم الرواية عنه قبل الرجوع أو بعده فلا يؤثر ذلك في صحة رواياته لو سلمت من الطعن في غيره» انتهى[٤].

وهذا الإشكال في محله، وذكرناه في ترجمة الحسن بن علي بن فضال فراجع[٥].

وكيف كان يرد على رواياته الإشكال الذي أوردناه على روايات الحسن بن علي بن فضال، فتأمل.

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٧.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط) وراجع: أيضاً رجال النجاشي: ص ١٩٠.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح المازندراني: ج ١، ص ٤٣٢، كتاب العقل والجهل في شرح الحديث الثاني والثلاثين.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي (مخطوط).

٥ ـ راجع: ص ٣٩٩ من الجزء الأول.

علي بن إسماعيل بن جعفر:

ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو الذي وشىٰ في عمه موسىٰ بن جعفر عليه السلام عند هارون الرشيد حتىٰ آل الأمر إلىٰ حبسه وسمه.

ففي العيون: «عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه عن محمد بن يحيىٰ الصولي، عن أبي العباس أحمد بن عبد الله، عن علي بن محمد بن سليمان النوفلي، عن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي عن بعض مشايخه، أن يحيىٰ بن خالد قال ليحيىٰ ابن أبي مريم: ألا تدلني علىٰ رجل من آل أبي طالب له رغبة في الدنيا فأوسع له منها؟ قال: بلىٰ أدلك علىٰ رجل بهذه الصفة، وهو علي بن إسماعيل بن جعفر، فأرسل إليه يحيىٰ، فقال: أخبرني عن عمك وعن شيعته وعن المال الذي يحمل إليه، فقال له: عندي الخبر وسعىٰ بعمه فكان من سعايته أن قال: من كثرة المال عنده أنه اشترىٰ ضيعة تسمىٰ (البشرية) بثلاثين ألف دينار فلما أحضر المال قال البايع لا أريد هذا النقد وأريد نقد كذا وكذا، فأمر بها فصبت في بيت ماله وأخرج منه ثلاثين ألف دينار من ذلك النقد.

قال النوفلي: قال أبي: وكان موسىٰ بن جعفر عليهما السلام يأمر لعلي بن إسماعيل بالمال ويثق به حتىٰ ربما خرج الكتاب منه إلىٰ بعض شيعته بخط علي بن إسماعيل ثم استوحش منه، فلما أراد الرشيد الرحلة إلىٰ العراق بلغ موسىٰ بن جعفر عليه السلام أن علياً ابن أخيه يريد الخروج مع السلطان إلىٰ العراق، فأرسل إليه: مالك والخروج مع السلطان؟ قال: لأن عليّ ديناً، قال: دينك علي، قال: فتدبير عيالي قال: أنا أكفيهم، فأبىٰ إلّا الخروج، فأرسل إليه مع أخيه محمد بن إسماعيل بن جعفر ثلاثمائة دينار وأربعة آلاف درهم، فقال له: اجعل هذا في جهازك ولا

تؤتم ولدي»[١].

علي بن بشير:

سيجيء توثيقه في كلام المتن عند ترجمة أخيه محمد.

قوله: علي بن بلال:

والمصنف في باب الألقاب جعله أحد احتمالات إطلاقات البلالي مع أنه رجلان، والظن أنه البغدادي.

وفي المجمع: «إن هذا السند صحيح لأن علي بن بلال ثقة»[٢].

وفي ترجمة إبراهيم بن عبدة من الكشي توقيع أبي محمد عليه السلام لإسحاق بن إسماعيل وفيه: «يا إسحاق اقرأ كتابنا على البلالي رضي الله عنه فإنه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه» انتهى[٣] والبلالي قيل: اسمه علي بن بلال.

---

١ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٧١ ـ ٧٢، الباب السابع، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، ومثله ما ذكره الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة، والمفيد في الإرشاد، وابن شهراشوب في كتاب المناقب ولكن الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٤٨٥ كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام الحديث الثامن، جعل الساعي بموسىٰ بن جعفر محمد بن إسماعيل بن جعفر عليه السلام لا أخاه علياً، وكذلك الكشي في رجاله: ص ٢٢٦، ضمن ترجمة هشام بن الحكم، فراجعهما.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ المقدس الأردبيلي (مطبوع).

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٨١ ـ ٤٨٥.

قوله: علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام:

ظاهر اتفاق جميع الفقهاء على ثقته وجلالته وقبول رواياته، روى عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام كثيراً[١].

وبخط محمد تقي المجلسي: «مما أنعم الله على أهل قم أنه دفن علي بن جعفر عليه السلام في المقبرة الأولى مع محمد بن موسى بن جعفر عليه السلام في روضة واحدة، وقبرهما دليل على صحته فلا تغفل عن زيارتهما».

وكتب عليه[٢] ابنه: «الظاهر أنه كان بعض أولاده رضي الله عنه دفن هناك فنقش على قبره أو على العمارة المبنية: فلان ابن فلان ابن علي بن جعفر، فمحي بعض الأسماء وبقي اسمه فظنوا أنه قبره، لأنه ذكر في تاريخ قم[٣] الأشراف الذين نزلوا

---

١ ـ ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١١٤ وقال: «له كتاب المناسك ومسائل لأخيه موسى الكاظم بن جعفر عليه السلام سأله عنها» ومثله ما ذكره في كتاب رجاله في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ص ٣٥٣.

٢ ـ يعني: وكتب على خط التقي المجلسي ابنه محمد باقر المجلسي الثاني رحمهما الله.

٣ ـ راجع: ص ٢٢٤ من تاريخ قم الفارسي تأليف حسن بن محمد بن الحسن القمي من أعلام القرن الرابع، وكان أصل تاريخ قم مؤلفاً بالعربية، ألفه الحسن بن محمد المذكور في سنة ٣٧٨ هـ بالتماس الصاحب بن عباد إسماعيل كافي الكفاة في عصر فخر الدولة الديلمي، وفي سنة ٨٠٥ هـ، وسنة ٨٠٦ هـ ترجمه إلى الفارسية حسن بن علي بن حسن بن عبد الملك القمي، وطبع جزؤه الأول سنة ١٣٥٣ هـ، ولا يوجد أصله العربي، وذكر هذا التاريخ الفارسي شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ٣، ص ٢٧٦ كما ذكر بعده التاريخ العربي: ص ٢٧٧ فراجعه.

بلدة قم ولم يذكره[١] بل ذكر نزول أولاده فيها.

وأيضاً لو كان مثله ورد هذه البلدة التي هي مغرس الشيعة لاشتهر اشتهار الشمس في رابعة النهار، ولروىٰ عنه الفضلاء الأخبار، والمشهور أنه دفن بالعريض، والله أعلم»[٢].

وعن إرشاد المفيد: «وكان علي بن جعفر رضي الله عنه راوية للحديث، سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، لزم أخاه روىٰ عنه كثيراً من الأخبار، وروىٰ النص علىٰ أخيه من أبيه»[٣].

---

١ ـ كما أنه عند تعداد المدفونين من العلويين بقم لم يذكر منهم علي بن جعفر، راجع: ص ٢١٤ من تاريخ قم.

٢ ـ أبو الحسن علي بن جعفر الصادق عليه السلام الملقب بالعريضي ويقال لولده العريضيون، وهو أصغر ولد أبيه، مات أبوه وهو طفل، وكان عالماً كبيراً، روىٰ عن أخيه موسىٰ الكاظم عليه السلام وعن ابن عم أبيه الحسين ذي الدمعة بن زيد الشهيد، وعاش إلىٰ أن أدرك الإمام الهادي عليه السلام ومات في زمانه.
راجع: كتاب عمدة الطالب لابن عنبة النسابة: ص ٢٣١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ، وذكره الكليني ـ أيضاً ـ في أصول الكافي: ج ١، ص ٣٢٢ كتاب الحجة في باب الإشارة والنص علىٰ أبي جعفر الثاني عليه السلام الحديث الثاني عشر، وفيه فضيلة له، فراجعه.
وقال الزبيدي في تاج العروس بمادة (عرض): «عريض كزبير واد بالمدينة به أموال لأهلها، وإليه نسب الإمام أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين العريضي لأنه نزل به وسكنه فأولاده العريضيون، وبه يعرفون، وفيهم كثرة ومدد».

٣ ـ راجع: إرشاد المفيد ـ باب ذكر أبي عبد الله عليه السلام وأولاده وعددهم وأسمائهم وطرف من أخبارهم ـ.

قوله: علي بن جعفر الهماني:

قال الصالح: «علي بن جعفر كان ثقة ووكيلاً لأبي الحسن الثالث علي بن محمد عليه السلام ومن أصحابه وأصحاب أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام»(١).

قوله: علي بن حاتم:

تقدم ذكره في علي بن أبي سهل.

قوله: علي بن حديد:

ضعفه في الذخيرة والشرح(٢) وفي الطريق علي بن حديد.

وقال الشيخ في الاستبصار: «إنه ضعيف».

وفي المنتقىٰ: «يروي علي بن حديد عن حريز بواسطة حماد بن عيسىٰ وذكره الشيخ في بيان طريقه إلىٰ حريز في الفهرست»(٣).

---

١ ـ راجع: شرح المولىٰ الصالح لأصول الكافي: ج ٦، ص ٢٠٢ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي محمد العسكري عليه السلام.

٢ ـ الذخيرة للفاضل السبزواري، ويريد بالشرح: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني.

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٢٠٨، باب التكفين والتحنيط، وراجع أيضاً: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٨٨ في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني.

وقال الصالح: «قال في التهذيب ـ في باب الربا ـ: إن علي بن حديد ضعيف جداً لا يعول علىٰ ما ينفرد بنقله، وكذا في الاستبصار» انتهىٰ[1].

وفي باب الصلاة خلف من لا يقتدىٰ به من الكافي: «علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن مواليك قد اختلفوا فأصلي خلفهم جميعاً؟ فقال: لا تصل إلّا خلف من تثق بدينه، ثم قال: قلت: ولي موال، فقلت: أصحاب، فقال ـ مبادراً قبل أن أستتم ذكرهم ـ: لا، يأمرك علي بن حديد بهذا، أو هذا مما يأمرك به علي بن حديد؟ فقلت: نعم»[2] فتأمل.

قوله: في علي بن حسان الواسطي:

وهو يعطي أن الواسطي هو ابن أخي عبد الرحمن.

قال المصنف: «وروىٰ أيضاً ـ في باب نقل الكبائر ـ عن علي بن حسان

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ١٠١ باب العقود، في باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر من ذلك وما يجوز منه وما لا يجوز، الحديث الحادي والأربعين. وراجع الاستبصار أيضاً: ج ٣، ص ٩٥ في باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة، الحديث الثامن، والجملة التي نسبها صاحب (كتابنا) إلىٰ المولىٰ الصالح هي بنصها ذكرها المصنف في (النقد): ص ٢٢٨.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٣٧٤ كتاب الصلاة، باب الصلاة خلف من لا يقتدىٰ به، الحديث الخامس، وراجع: شرح رواية الكافي في هامش الصفحة المذكورة لبعض الأعلام المعاصرين، وروىٰ مثل هذا الحديث الكشي في رجاله: ص ٤١٨ في ترجمة يونس بن عبد الرحمن أبي محمد صاحب آل يقطين ومثله أيضاً (ص ٢٣٧) في ترجمة هشام بن الحكم، فراجعهما.

الواسطي عن عمه عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

قوله: علي بن الحسن بن رباط البجلي:

روىٰ عن هاشم بن حنان، وفي المشيخة: «علي بن الحسن الكوفي هو ابن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي»[٢].

١ ـ ذكر ذلك المصنف في (النقد) في الهامش: ص ٢٢٩، ويقصد بقوله في الهامش: «وروىٰ أيضاً» أن ابن بابويه الصدوق، روىٰ في (من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٣٦٦) في باب معرفة الكبائر التي أوعد الله ـ عزوجل ـ عليها النار الحديث الأول منه.
اعلم أن لأرباب المعاجم كلاماً مسهباً في علي بن حسان الواسطي المعروف بالمنمس في أن الذي يروي هو عنه ـ وهو عبد الرحمن بن كثير ـ هل هو عم علي بن حسان الواسطي الثقة أو ليس بعمه؟ حتىٰ أن العلامة في ـ الخلاصة نسب السهو إلىٰ ابن بابويه في قوله في الرواية التي رواها ـ «عن عمه» إما من قلمه أو من قلم الناسخ ويرىٰ الشيخ حسن صاحب المنتقىٰ فيه، وقبله الشيخ في التهذيب: ج ١، ص ٥٣ في باب صفة الوضوء: أن عبد الرحمن بن كثير هو عم علي بن حسان الهاشمي الكذاب الواقفي وروايته مقصورة علىٰ عمه.
راجع الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٣٨٣، في ترجمة علي بن حسان الواسطي وعلي بن حسان الهاشمي وراجع ما ذكره ابن الغضائري في كتاب الضعفاء الذي أدرجه جميعه عناية الله القهبائي في مجمع الرجال: ج ٤، ص ١٧٦، وقد نقل قول ابن الغضائري المصنف في النقد: ص ٢٢٩، كما نقله العلامة، وراجع: خلاصة الأقوال ـ القسم الأول ـ: ص ٩٦ ـ ٩٧، وإن شئت التفصيل فراجع: تنقيح المقال في الرجال لشيخنا المغفور له الفقيه الحجة المامقاني: ج ٢، ص ٢٧٥ في ترجمة علي بن حسان الواسطي.
٢ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه الملحقة بآخره: ج ٤، ص ٢٠ طبع النجف الأشرف.

قوله: علي بن الحسن بن علي بن فضال:

التميمي الكوفي، ونص النجاشي والكشي والشيخ وغيرهم على أنه فطحي[١]، وتبعه جماعة من الفقهاء من غير خلاف يعرف في ذلك، والأكثر على عدم قبول رواياته.

وقال في كشف الرموز: «وفي طريقها علي بن الحسن بن فضال وهو فطحي فلا تعارض رواياتنا».

وفي المدارك: «وفي الرواية قصور من حيث السند لأن في طريقها علي بن الحسن بن فضال وهو فطحي».

وفي إقبال ابن طاووس: «علي بن الحسن بن فضال وقد أثنى عليه بالثقة جدي أبو جعفر وأبو العباس النجاشي»[٢].

وذهب الحر إلى قبول رواياته، ويظهر من المدارك في موضع آخر، قال في مقام تعارض الموثقين: «وهذه أوضح سنداً من هذه الرواية إذ ليس في طريقها من يتوقف فيه إلّا علي بن الحسن بن فضال، وقال النجاشي في تعريفه» الخ، إذ لو لم يكن عنده مقبولاً كان يلزمه طرح الجميع.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٩٥، ورجال الكشي: ص ٤٤٥، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ١١٨.

٢ ـ يقصد السيد ابن طاووس بقوله: «جدي أبو جعفر» الشيخ الطوسي فإنه جده من قبل أمه، راجع: فهرست الشيخ في توثيق ابن فضال ـ هذا ـ: ص ٩٣، وراجع أيضاً: رجال النجاشي: ص ١٩٥.

وفي المجمع: «علي بن الحسن بن فضال، وهو فطحي ثقة، وإن الشيخ نقل عنه بلا واسطة، ومعلوم عدم ملاقاته، وطريقه إليه غير معلوم الصحة»[١].

وفي التحرير: «وفيه ابن فضال وقد ورد النص علىٰ العمل برواياته فلا فرق بينه وبين الصحيح عند التأمل خصوصاً وقد عد من أصحاب الإجماع علىٰ قول جماعة»[٢] إلىٰ آخر كلام النجاشي.

والذي عد في أصحاب الإجماع إنما هو الحسن بن فضال، فإما أن يكون هو قد اشتبه أو أنا اشتبهت في موضع نقل عبارته، وتحقيق هذه المسألة مبنية علىٰ التحقيق في الموثق وقد تقدمت الأقوال فيه[٣].

واعلم أنه نقل المصنف عبارة من النجاشي أراها مضطربة وهي قوله: «لم يرو عن أبيه شيئاً، ولا أستحل أن أرويها عنه، وروىٰ عن أخويه عن أبيهما»[٤] انتهىٰ. فإن فيه:

أولاً: أن أباه الحسن كان ثقة حتىٰ عده بعضهم من أصحاب الإجماع مع اتحاد مذهبه ومذهب أبيه، فلا وجه لترك الرواية عنه وعدم استحلاله لها.

وثانياً: أنه إذا بنىٰ علىٰ ذلك فلا فرق بين أن يكون روىٰ بالواسطة أو بلا واسطة، فكيف استحل وروىٰ بواسطة أخويه[٥] فتأمل، فلعل هذا يكون مؤيداً

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمولىٰ المقدس الأردبيلي.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي.

٣ ـ راجع: ص ١٢٤ من الجزء الأول.

٤ ـ راجع: كلام المصنف في النقد: ص ٢٣٠، وراجع عبارة النجاشي في رجاله: ص ١٩٥.

٥ ـ اعترض شيخنا الفقيه الحجة المامقاني ـ طاب ثراه ـ في تنقيح المقال: ج ١، ص ٢٨ علىٰ

⇐

لرجوع الحسن وتوبته على هذا الوجه.

قوله: علي بن الحسن بن محمد:

في المجمع: «علي بن الحسن الطاطري كان فقيهاً ثقة في حديثه واقفي المذهب من وجوه الواقفة، وكان شديد العناد في مذهبه صعب العصبية على من خالفه من الإمامية»[1].

قوله: علي بن الحسين الأصغر عليه السلام:

في كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة للشيخ ميثم البحراني[2] قال: «وكان

⇐ صاحب (كتابنا) في كلامه هذا، فقال: «وهو من غرائب الكلام فإن عبارة النجاشي التي سمعتها وقد نقلها في النقد صريحة في أن عدم استحلاله الرواية عن أبيه إنما هو لكونه حين المقابلة بكتبه ابن ثمانية عشرة سنة ولا يفهم إذ ذاك الروايات ولذا لم يستحل الرواية عنه لذلك، فسقط اعتراض صاحب التكملة بوجهيه جميعاً».

وأرى أن هذا الاعتراض وجيه جداً، فلاحظ.

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولى المقدس الأردبيلي رحمه الله وقد جمع في كلامه ـ هذا ـ بين عبارتي النجاشي والشيخ في الفهرست، فراجعهما.

٢ ـ الاستغاثة في بدع الثلاثة ليس للشيخ ميثم البحراني وإنما هو للشريف أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي المتوفى سنة ٣٥٢ هـ، ذكره بهذا العنوان شيخنا العلامة النوري في أول خاتمة المستدرك ـ عند ذكر مصادره ـ وبسط القول في اعتباره وتصريح المشايخ في كتبهم بنسبته إليه، كما في عيون المعجزات، والصراط المستقيم للبياضي، ومعالم العلماء لابن شهراشوب، وغيرهم، وقد يقال له: «الإغاثة في بدع الثلاثة» أيضاً، كما أنه عبر عنه ⇐

⟸ النجاشي ـ في ترجمته ص ٢٠٢ ـ بالبدع المحدثة، ولعله نظر إلىٰ بيان موضوع الكتاب، ويروي مؤلفه عن علي بن إبراهيم القمي الذي هو من مشائخ الكليني، فيظهر أنه في طبقته، وذكر في (ص ٨٤) من الكتاب أن السادة الحسينية في عصره ينتهون بستة آباء أو سبعة إلىٰ علي بن الحسين الأكبر الباقي بعد شهادة أبيه، فيظهر من ذلك أنه ليس تأليف الشيخ كمال الدين ميثم البحراني الذي توفي سنة ٦٧٩ هـ ـ كما أرخ بذلك وفاته الشيخ البهائي في كشكوله: ج ٢ ، ص ٩٠، طبع مصر سنة ١٣٨٠ هـ، تحت عنوان (وفيات بعض العلماء) والشيخ يوسف البحراني في كشكوله: ج ١ ، ص ٤٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ لتقدم علي بن إبراهيم القمي علىٰ هذا التاريخ بكثير، ولأن الوسائط في عصر ابن ميثم تزيد علىٰ العدد المذكور جزماً، ولذا اعترض صاحب رياض العلماء علىٰ العلامة المجلسي الثاني صاحب البحار في نسبة الكتاب المذكور إلىٰ ابن ميثم في أول البحار، كما اعترض أيضاً صاحب لؤلؤة البحرين الشيخ يوسف البحراني: ص ٢٦٠ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ علىٰ الشيخ سليمان البحراني في نسبة الكتاب إلىٰ ابن ميثم البحراني في (السلافة البهية في الترجمة الميثمية) ثم اعتذر عنه برجوعه عن قوله أخيراً.

راجع فيما ذكرناه كتاب الذريعة، لشيخنا الحجة الطهراني: ج ٢ ، ص ٢٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٥ هـ وقد طبع كتاب الاستغاثة ـ هذا ـ في عصرنا في (١٩٥) صفحة.

وقد ترجم لصاحب كتاب الاستغاثة النجاشي في رجاله: ص ٢٠٢ فقال ـ بعد ذكر اسمه ونسبه ـ: «رجل من أهل الكوفة كان يقول: إنه من آل أبي طالب وغلا في آخر أمره وفسد مذهبه، وصنف كتباً كثيرة أكثرها علىٰ الفساد» ثم عد كتبه ومنها كتاب البدع المحدثة ثم ذكر أن وفاته بموضع يقال له كرمي من ناحية فسا سنة ٣٥٢ هـ.

وترجم له أيضاً الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١١٧ وقال: «كان إمامياً مستقيم الطريقة، وصنف كتباً كثيرة سديدة» ثم ذكرها، ثم قال: «ثم خلط وأظهر مذهب المخمسة، وصنف كتباً في الغلو والتخليط، وله مقالة تنسب إليه».

والمخمسة من الغلاة هم الذين يقولون: إن سلمان الفارسي والمقداد وأبا ذر وعماراً وعمر بن
⟸

للحسين عليه السلام ابنان يسمى كل واحد منهم بعلي، أحدهما أكبر من الآخر، فقتل أحدهما بكربلاء وبقي الآخر، والعقب كله من الباقي منهما من غير خلاف في ذلك ثم اختلف ولده فيه ما بين الأصغر والأكبر.

فمن كان من ولد الحسين عليه السلام قائلاً في الإمامة بالنصوص يقول: إنه من ولد علي بن الحسين الأكبر عليه السلام وإنه هو الباقي بعد أبيه، وإن المقتول هو الأصغر منهما، وهذا هو قولنا وبه نأخذ وعليه نعول، وإن علي بن الحسين الباقي كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين عليه السلام من أبناء ثلاثين سنة، وإن ابنه محمد بن علي بن الحسين الباقر عليه السلام كان يومئذ من أبناء خمس عشرة سنة، وكان المقتول هو علي بن الحسين الأصغر من أبناء اثنتي عشرة سنة، جاهد بين يدي أبيه الحسين عليه السلام حتى قتل بكربلاء.

والفرقة الأخرى ـ وهم جميع من يقول بمذهب الزيدية ـ منهم من يقول: إن العقب من الأصغر، وإنه كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين عليه السلام من أبناء سبع سنين، ومنهم من يقول: أربع سنين وعلى هذا النسابون من العوام، وهو عندنا قول فاسد، ومشائخنا كلهم ـ من أهل العلم من الإمامية من العلوية وغيرهم من الشيعة ـ

⇐ أمية الضمري هم الموكلون بمصالح العالم من قبل الرب والرب عندهم علي بن أبي طالب عليه السلام تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وذكره أيضاً الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من كتاب رجاله: ص ٤٨٥ وقال: إنه مخمس، وترجم له أيضاً ابن الغضائري في كتاب الضعفاء وقال ـ بعد ذكر اسمه واسم أبيه وأنه كوفي ـ: «المدعي العلوية، كذاب غال صاحب بدعة ومقالة، رأيت له كتباً كثيرة لا يلتفت إليه».

وترجم له أيضاً ابن النديم في الفهرست: ص ٢٨٧ قائلاً: «أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي، من الإمامية من أفاضلهم، وله من الكتب كتاب الأوصياء».

على خلاف هذا القول الأول»[١].

وفي السرائر: «علي الأكبر وأمه ليلى بنت أبي مرة بن عروة بن مسعود الثقفي وهو أول قتيل في الوقعة يوم الطف من آل أبي طالب عليه السلام وولد علي بن الحسين عليه السلام ـ هذا ـ في إمارة عثمان، وقد روى عن جده علي بن أبي طالب عليه السلام وقد مدحه الشعراء، وروي عن أبي عبيدة وخلف الأحمر: أن هذه الأبيات قيلت في علي بن الحسين الأكبر المقتول بكربلاء:

لم تـر عـين نـظرت مـثله	مـن مـحتف يـمشي ولا نـاعل
يـغلي بـني اللـحم حـتى إذا	أنـضج لم يـغل عـلى الآكـل
كـان إذا شـبت له نـاره	يـوقدها بـالشرف الكـامل
كـيما يـراهـا يـائس مـرمل	أو فـرد حـي ليس بـالآهل
أعني ابن ليلى ذا السدا والندى	أعني ابن بنت الحسب الفاضل
لا يـؤثر الدنـيا عـلى ديـنه	ولا يـبيع الحـق بـالباطل»

وقد ذهب شيخنا المفيد في كتاب الإرشاد إلى أن المقتول بالطف هو علي الأصغر، وهو ابن الثقفية، وأن علياً الأكبر هو زين العابدين عليه السلام أمه أم ولد وهي شاه زنان بنت كسرى يزدجرد، والأولى الرجوع إلى أهل هذه الصناعة وهم النسابون وأصحاب السير والأخبار والتواريخ مثل الزبير بن بكار في كتاب أنساب قريش، وأبي الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين، والبلاذري، والمزني صاحب كتاب لباب أخبار الخلفاء والعمري النسابة حقق ذلك في كتاب المجدي، فإنه

---

١ ـ راجع: كتاب الاستغاثة: ص ٨٣ ـ ٨٤.

قال: وزعم من لا بصيرة له أن علياً الأصغر هو المقتول بالطف، وهذا خطأ ووهم، وإلىٰ هذا ذهب صاحب كتاب الزواجر والمواعظ، وابن قتيبة في كتاب المعارف، وابن جرير الطبري المحقق لهذا الشأن، وابن أبي الأزهر في تاريخه[1] وأبو حنيفة الدينوري في الأخبار الطوال، وصاحب كتاب الفاخر ـ مصنف من أصحابنا الإمامية[2] ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست ـ وأبو علي بن همام في كتاب

---

١ ـ ابن أبي الأزهر ـ هذا ـ هو محمد بن مزيد بن محمود بن مزيد بن منصور بن راشد أبو بكر الخزاعي المعروف بابن أبي الأزهر البوشنجي النحوي، قال السيوطي في بغية الوعاة: ص ١٠٤: «سماه بعضهم محمد بن أحمد بن مزيد ـ ثم قال ـ: قال الخطيب في تاريخ بغداد: حدث عن المبرد، وكان مستمليه، والزبير بكار وجماعة، وروىٰ عنه أبو الفرج الإصبهاني، والمعافىٰ بن زكريا، وأبو بكر بن شاذان، والدارقطني، وقال: كان ضعيفاً يروي المناكير، وقال غيره: كان كذاباً قبيح الكذب صنف (الهرج والمرج) في أخبار المستعين والمعتز، و (أخبار عقلاء المجانين) ومات سنة ٣٢٥ هـ، عن نيف وتسعين سنة، وذكره المسعودي في أول مروج الذهب، وصرح بأن تاريخه غير كتابه الموسوم بالهرج والأحداث أو الهرج والمرج في أخبار المستعين والمعتز.

وذكره أيضاً الشيخ الطوسي في كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٥٠٨ برقم ٩٤ وقال: «روىٰ عن يعقوب بن يزيد، وروىٰ عنه أبو المفضل» أي الشيباني، وجاء فيه (المتوشحي) ولعله تصحيف (البوشنجي) وذكره أيضاً المصنف صاحب (النقد): ص ٣٣٣، وترجم له ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٥، ص ٣٧٧ طبع حيدر آباد، والذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٤، ص ٣٤ طبع مصر سنة ١٣٨٢ هـ.

٢ ـ هو أبو الفضل الصابوني محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليم الجعفي الكوفي الزيدي، المستبصر العائد إلىٰ القول بالإمامة، والساكن بمصر، يروي عنه الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد بن موسىٰ بن قولويه القمي، أستاذ الشيخ المفيد، فهو من أهل المائة الثالثة وبعدها، وممن أدرك الغيبتين الصغرىٰ والكبرىٰ، عالم، فاضل فقيه عارف بالسير والأخبار والنجوم،

⇐

الأنوار في تواريخ أهل البيت عليهم السلام ومواليدهم، وهو من جلة أصحابنا المصنفين المحققين فهؤلاء جميعاً أطبقوا علىٰ هذا القول وهم أبصر بهذا النوع» انتهىٰ[١].

وهذا النزاع ينحل إلىٰ أن زين العابدين عليه السلام أكبر أم المقتول، مع الاتفاق علىٰ أن زين العابدين السجاد عليه السلام هو الباقي بعد أبيه، وأنه هو أبو الباقر عليه السلام وأن العقب له، ويعلم من عبارة ميثم أن هنا خلافاً آخر وهو أن المقتول ماذا كان عمره يوم قتل وأن الباقر عليه السلام ماذا كان عمره يومئذ؟

ومن هذا الخلاف يتوجه المنع إلىٰ استدلال المصنف رحمه الله علىٰ أنه الأصغر[٢] وهذا الخلاف لا يعود إلىٰ ثمرة، اللهم إلّا أن يكون بناء الإمامية عليه من حيث إنّ الأخبار وردت أنها لأكبر ولد الإمام، أو أنه إذا كان الأصغر هو الباقي وأن عمره أربع سنين ـ أو سبع ـ كان غير قابل للإمامة، ولذا قالت بهذا القول الزيدية

⟸ ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٨٩، والشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢٢٤، في باب الكنىٰ، وفي كتاب رجاله: ص ٤٢٢، في باب أصحاب الهادي عليه السلام وابن شهراشوب في باب الكنىٰ: ص ١٣٥ طبع النجف الأشرف، وكتابه (الفاخر) كتاب كبير يشتمل علىٰ الأصول والفروع والخطب وغيرها، ويقع في سبعة وستين كتاباً، ويروي هذه الكتب عنه كل من النجاشي والشيخ الطوسي في فهرسيهما بواسطتين، وقد ذكر المتأخرون أقواله في الفقه وعرفت فتاواه ومذاهبه، وله أقوال مخالفة للمشهور ذكرها سيدنا الحجة العظمىٰ السيد بحر العلوم رحمه الله في كتاب رجاله: ج ٣، ص ١٩٩، وقد نقل كثيراً من أقواله الشهيد الأول في (غاية المراد في نكت الإرشاد) المطبوع، وممن ذكره السيد ابن طاووس رحمه الله في كتابه (فرج المهموم في علم النجوم): ص ١٤٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

١ ـ راجع: السرائر لابن إدريس الحلي ـ كتاب الحج ـ باب الزيارات، طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف صاحب النقد: ص ٢٣١ في ترجمة علي بن الحسين الأصغر.

وهم حولوا الإمامة بعد الحسين عليه السلام إلىٰ ولد الحسن عليه السلام ثم نقلوها إلىٰ زيد لأن الإمامة عندهم لمن خرج بالسيف من بني هاشم.

وعلىٰ هذا فالثمرة في هذا النزاع جليلة يبنىٰ عليها أصل عظيم، ولذا نسب ميثم القول بأن المقتول هو الأصغر إلىٰ من قال بأن الإمامة بالنصوص، والظاهر منه أنه قول جميعهم، وليس كذلك لما علمت من وقوع الخلاف بين أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ ولم يبنوا مذهبهم علىٰ هذا الخلاف، ولا يقدح في مذهبهم أنه الأصغر أو الأكبر إنما ذلك تشبث الضعفاء كالزيدية، فقد سطعت عندهم البراهين القاطعة من غير احتمال خلافها بوجه من الوجوه أن السجاد هو الإمام بعد أبيه عقلاً ونقلاً متواتراً عن النبي صلى الله عليه وآله وأولاده عليهم السلام ولأن الإمام لا يكون إلّا معصوماً، ولم يدع العصمة في زمانه سواه، فيكون هو الإمام، فإن كان هو الأكبر من المقتول وإلّا فلا يقدح صغر سنه في إمامته، كما لا يقدح صغر سن عيسىٰ في نبوته، فإن الأدلة القاهرة دلت علىٰ أن مرتبة الأئمة عليهم السلام أعلىٰ من مرتبة عيسىٰ عليه السلام ولذا يصلي خلف القائم عليه السلام إجماعاً من الأمة، والجواد عليه السلام هو إمام وسنه تسع سنين، وأما ما دل علىٰ أن الإمامة للأكبر فإنه أيضاً أكبر بعد قتل أخيه.

هذا وتفصيل الأدلة ليس هذا موضع ذكره ففي اللب كفاية، فيعود الخلاف بلا ثمرة.

لكن الأظهر هو ما حققه ابن إدريس كما لا يخفىٰ، ويؤيد قول ابن إدريس ما رواه في كفاية النصوص: «عن أبي عبد الله محمد بن وهبان البصري الهنائي، عن أبي حامد أحمد بن محمد الشرفي، عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: كنت عند الحسين ـ علىٰ ذكره السلام ـ إذ دخل علي بن الحسين عليه السلام الأصغر،

فدعاه الحسين عليه السلام وضمه إليه ضماً، وقبل ما بين عينيه، ثم قال: بأبي أنت وأمي ما أطيب ريحك وأحسن خلقك فتداخلني من ذلك، فقلت: بأبي أنت وأمي يـابن رسول الله إن كان ما نعوذ بالله أن نراه فيك فإلىٰ من؟ قال: إلىٰ علي ابني هذا هو الإمام وأبو الأئمة، قلت: يا مولاي هو صغير السن، قال: نعم إن ابنه محمداً يوتم به وهو ابن تسع سنين، ثم أطرق ثم قال: يبقر العلم بقراً قال: وقبض ـ صلوات الله عليه ـ وقد تم عمره ستاً وخمسين سنة وخمسة أشهر، ودفن بكربلاء»[١]، وفيه رد علىٰ كتاب الاستغاثة بما لا يخفىٰ.

ثم إن هذا المدفون مع أبيه عليه السلام هو غير الرضيع كما يظهر مـن كـلامهم، وليس للرضيع قبر معلوم.

قوله: علي بن الحسين بن علي:

يكنىٰ أبا الحسن، وثقه المجلسي في مرآة العقول[٢].

---

١ ـ راجع: كتاب كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الاثني عشر للشيخ الجـليل عـلي بـن محمد بن علي الخزاز الرازي القمي: ص ٣١٨ طبع إيران سنة ١٣٠١.

٢ ـ كتب المصنف **في الهامش** ـ هنا ـ ما نصه: «ويمكن أن يكون علي بن الحسين ـ هذا ـ وعلي بن أحمد بن **الحسين الطبري** المذكور قبل هذا واحداً» ويريد بقوله: «المذكور قبل هذا» هو الذي ذكره (ص ٢٢٦) من النقد، والذي نقله عن النجاشي ووصفه بالآملي، ولكن لم يذكر لنا المصنف وجه هذا الإمكان، أنظر ترجمة الآملي ـ هذا ـ في رجال النجاشي: ص ٢٠٥، ولم يترجم فيه لعلي بن الحسين بن علي بن أبي طاهر الطبري السمرقندي.

وترجم له الشيخ في كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وفي كنىٰ الفهرست، ولم يترجم لعلي بن أحمد بن الحسين الطبري الآملي، ولعل ذلك كان منشأ احتمال المـصنف اتحادهما، فلاحظ.

قوله: علي بن الحسين بن علي المسعودي:

بخط التقي: «المسعودي شيعي وكتب (مروج الذهب) تقية من الخلفاء، ولا يظهر منه تشيعه، والمعتمد كتبه الأخر» وبخط ولده المجلسي.

أقول: عندنا كتاب الوصية له، ويدل على أنه من أكمل الشيعة وخواصهم.

وقال السيد ابن طاووس ـ قدس الله روحه ـ في كتاب النجوم ـ عند ذكر العارفين بعلم النجوم من الشيعة ـ ما هذا لفظه: «ومن أفضل الموصوفين بعلم النجوم الشيخ الفاضل الشيعي علي بن الحسين بن علي المسعودي مصنف كتاب (مروج الذهب) وله تصانيف جليلة ومنزلة في العلوم والتواريخ والرئاسة كثيرة»(١).

---

١ ـ راجع: كتاب فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني: ص ١٢٦ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.
والمسعودي ـ هذا ـ من ذرية عبد الله بن مسعود الصحابي، وكان من أجلة علماء الإمامية، وكان يتستر بالمذهب الشافعي مدة إقامته بمصر والشام، ولذا ترجم له السبكي في طبقات الشافعية: ج ٢، ص ٣٠٧، وترجم له ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات: ج ٢، ص ٩٤ فقال: «قال الشيخ شمس الدين: عداده في البغداديين، وأقام بمصر مدة، وكان أخبارياً علامة صاحب غرائب وملح ونوادر مات سنة ٣٤٦ هـ» ثم أورد مصنفاته.
وترجم له أيضاً ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٤، ص ٢٢٤ طبع حيدر آباد دكن، فمما قال: «... وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً حتىٰ أنه قال في حق ابن عمر: إنه امتنع من بيعة علي بن أبي طالب ثم بايع بعد ذلك يزيد بن معاوية والحجاج لعبد الملك بن مروان، وله من ذلك أشياء كثيرة، ومن كلامه في حق علي عليه السلام ما نصه: الأشياء التي استحق بها

⇐

قوله: علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمي:

رأيت قبره بقم في المقبرة المحاذية لصحن حضرة المعصومة بنت

⟸ الصحابة التفضيل السبق إلىٰ الإيمان، والهجرة مع النبي ﷺ والنصر له، والقرابة منه، وبذل النفس دونه، والعلم والقناعة، والجهاد والورع، والزهد، والقضاء، والفتيا، وإن لعلي من ذلك الحظ الأوفر، والنصيب الأكبر، إلىٰ ما ينضم إلىٰ ذلك من خصائصه بآخرته، وبأنه أحب الخلق إليه».

وكان تولد المسعودي ببغداد في أوائل المائة الثالثة ومنشأه بها، وأخذ العلم من شيوخها الأعلام، منهم الشيخ عبد الله بن جعفر الحميري صاحب (قرب الإسناد) من أصحاب الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام وأبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلان شيخ أبي جعفر الكليني صاحب الكافي، والعباس بن محمد بن الحسين، ومحمد بن عمر الكاتب شيخ الشيعة وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي الرازي أحد الأبواب، وحمزة بن نصر غلام الإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام والحسن بن محمد بن جمهور عن أبيه محمد بن جمهور القمي الراوي عن الرضا عليه السلام.

ويعلم من تصانيف المسعودي أنه سافر في سن الكهولة، وأنه دخل مملكة الروم والسودان والشام وبر الشام وفارس والهند وتيبات وجزيرة سيلان، وطاف الأصقاع وافريقيا وجنوب جزيرة العرب وفي كل هذه الأوقات والأسفار لم يترك التأليف، ولم يكن سفره إلّا للاطلاع علىٰ الأصقاع والبحور والأراضي والبقاع، وأقام مدة بالشام، وانتقل في آخر عمره إلىٰ مصر في أيام الخليفة المطيع بالله بن المقتدر، وبها توفي سنة ٣٤٦ هـ، وقد ناهز التسعين، ودفن في المقبرة الكبرىٰ بالفسطاط، وقد ترجم له في سائر المعاجم الرجالية.

أنظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني، وطبقات الشافعية للسبكي، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي، وسير النبلاء للذهبي، وتذكرة الحفاظ له أيضاً، وغيرها من المعاجم.

الكاظم عليه السلام وله قبة وحرم وصندوق يزار ـ قدس الله روحه ونور ضريحه ـ[١].

قوله: علي بن الحسين بن موسىٰ بن محمد:

ستجيء عبارة ابن الأثير في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني: «أنـه هـو المروج لمذهب الإمامية علىٰ رأس المائة الرابعة».

قال المصنف: «ذكر أبو القاسم التنوخي[٢] صاحب السيد: حصرنا كتبه

١ ـ هو والد الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي، يروي عنه ولده في كتابه (من لا يحضره الفقيه) وفي غيره من مؤلفاته كثيراً، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، منها رجال النجاشي: ص ١٩٨، والفهرست للشيخ الطوسي: ص ١٢٥، وكتاب رجاله: ص ٤٨٢.

٢ ـ أبو القاسم التنوخي ـ هذا ـ هو علي بن أبي علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم، المعروف بالقاضي التنوخي صاحب السيد المرتضىٰ وتلميذه، ذكره الأفندي في (رياض العلماء) ـ مخطوط ـ فقال: «... والأكثر أنه من الإمامية لكن العلامة رحمه الله قد عده في أواخر إجازته لأولاد زهرة من جملة علماء العامة، ومن مشايخ الشيخ الطوسي، فتأمل».

ونقل القاضي نور الله التستري في: ج ١ ، ص ٥٤٢ من مجالس المؤمنين، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ عن ابن كثير الشامي في حقه: «إنه من أعيان فضلاء عصره، ولد بالبصرة سنة ٣٦٥ هـ، وسمع الحديث سنة ٣٧٠ هـ، وقبلت شهادته عند الحكام في حداثته، وتولىٰ القضاء بالمدائن وغيرها، وكان صدوقاً محتاطاً إلّا أنه يميل إلىٰ الرفض».

وذكر مثله الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ثم قال: مات في ليلة الاثنين من المحرم سنة ٤٤٧ هـ، ودفن يوم الاثنين في داره بدرب التل، وصليت علىٰ جنازته».

وترجم له أيضاً ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات وقال: «ولد يوم الثلاثاء نصف شعبان سنة ٣٥٥ هـ، وتوفي في شهور سنة ٤٤٧ هـ، وكان شيعياً معتزلياً، وكان ساكناً وقوراً، وكان

⇐

فوجدناها ثمانين ألف مجلد من مصنفاته ومحفوظاته ومقروءاته، قاله صاحب تنزيه ذوي العقول.

وقال الثعالبي في كتاب اليتيمة: إنها قومت بثلاثين ألف دينار بعد أن أهدىٰ منها إلىٰ الوزراء والرؤساء شطراً عظيماً ثم نقل إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام ـ قال ـ: كذا نقل من تنزيه ذوي العقول في أنساب آل الرسول» انتهىٰ[١] وما نقله

⇐ من أهل بيت كلهم فضلاء»، كما ترجم له الحموي في معجم الأدباء ووالده أبو علي المحسن التنوخي القاضي الإمامي هو صاحب جامع التواريخ المسمىٰ نشوار المحاضرة المطبوع وكتاب الفرج بعد الشدة، المطبوع، والمستجاد من فعلات الأجواد المطبوع، وكان مصاحباً لعضد الدولة، ذكره الثعالبي في يتيمة الدهر: ج ٢، ص ٣١٩ طبع مصر سنة ١٣٥٢ هـ، وقال: «توفي بالبصرة سنة ٣٨٤ هـ».
وترجم له ابن خلكان في وفيات الأعيان، كما ترجم لجده القاضي التنوخي الكبير وكانت ولادته سنة ٣٢٧ هـ.

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف رحمه الله في هامش (النقد): ص ٢٣٣ وهذا المنقول لم نجده في كتاب يتيمة الدهر للثعالبي ولا في تتمتها رغم تصفح أجزائها المطبوعة، ومن الغريب أن الشهيد الثاني رحمه الله في حاشيته علىٰ خلاصة العلامة نقل ذلك أيضاً عن (يتيمة الدهر) وكذلك السيد ضامن بن شدقم في (تحفة الأزهار وزلال الأنهار) والسيد علي خان المدني في الدرجات الرفيعة: ص ٤٦٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، والطريحي في مجمع البحرين بمادة (رضا) ومن الغريب أنا لم نجد للسيد المرتضىٰ ذكراً في اليتيمة، سوىٰ ما ذكره الثعالبي في تتمتها ـ تتمة القسم الثاني ـ: ص ٥٣ طبع إيران سنة ١٣٥٣ هـ، من قوله: «الشريف المرتضىٰ أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي النقيب أيده الله تعالىٰ، هو أخو الرضي أبي الحسن الذي تضمن كتاب اليتيمة شعره، وقد انتهت الرياسة اليوم ببغداد إلىٰ المرتضىٰ في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم، وله شعر في نهاية الحسن» ثم ذكر شيئاً من شعره ولو كان له ذكر في أصل اليتيمة لما اقتصر علىٰ الترجمة في تتمتها، كما أن صريح ⇐

من أنه نقل إلىٰ جوار جده فهو خلاف المعروف، والمشهور أنه دفن في داره في مشهد الكاظمين عليهما السلام لوجود قبره وضريحه وقبته في داره وهذا للاعتماد أولىٰ من هذا النقل وأحرىٰ وخلاف المنقول أيضاً في الكتب.

قال في مجمع البحرين: «توفي رحمه الله في شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربعمائة، وكان مولده في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ويوم توفي كان عمره ثمانين سنة وثمانية أشهر وأياماً، صلىٰ عليه ابنه في داره ودفن فيها»(١) انتهىٰ. وكذا العلامة (٢) وابن أبي الحديد(٣).

وأولىٰ خبراً به النجاشي فإنه معاصر له، وقد حضر غسله وتجهيزه وبقي بعده نحو أربع عشرة سنة، وذكر أنه دفن في داره(٤) ولم يذكر النقل(٥).

⇐ عبارة الثعالبي في تتمة اليتيمة أن السيد المرتضىٰ كان حياً وقت تأليفها حيث قال فيها: «أيده الله تعالىٰ... وقد انتهت الرياسة اليوم ببغداد إلىٰ المرتضىٰ» الخ، ومن الواضح أن التتمة ألّفها الثعالبي بعد تأليفه لأصل اليتيمة، وإني أرىٰ أن نقل صاحب تنزيه ذوي العقول عن يتيمة الثعالبي لا أصل له ولا يوافقه في النقل عن الثعالبي أحد، أضف إلىٰ ذلك أن صاحب كتاب تنزيه ذوي العقول مجهول الاسم ولم يذكره أحد، فلاحظ.

١ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي بمادة (رضا).

٢ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي: ص ٩٥ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ لم أجد ذلك في شرح ابن أبي الحديد، وإنما ذكر في شأن أخيه الرضي في مقدمة الجزء الأول أنه دفن في داره بالكرخ، فراجعه.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٠٧.

٥ ـ لا يخفىٰ أن عدم ذكر النجاشي وغيره النقل لا يدل علىٰ عدمه فقد ذكر النقل جماعة من الأساطين ممن يعتمد عليهم المشهور من المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية.

منهم: النسابة الشهير جمال الدين أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن مهنا بن عنبة الأصغر ⇐

⇐ الداودي الحسني المتوفىٰ سنة ٨٢٨ هـ، فقد ذكر ذلك في عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٩٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ فقال عند ترجمته ما هذا نصه: «وكانت ولادته سنة ٣٥٣ هـ، وتوفي خامس عشر ربيع الأول سنة ٤٣٦ هـ، عن أربع وثمانين سنة، ودفن في داره ثم نقل إلىٰ كربلاء فدفن عند أبيه وأخيه، وقبورهم ظاهرة مشهورة».

ومنهم: السيد الشريف الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن شدقم الحسيني المدني في كتابه (زهر الرياض وزلال الحياض) ـ مخطوط ـ كما ذكر ذلك سيدنا الحجة العظمىٰ السيد محمد المهدي بحر العلوم ﷺ في كتاب رجاله: ج ٣، ص ١١١ طبع النجف الأشرف فإنه بعد أن نقل عن الكتاب المذكور نقله إلىٰ مشهد الحسين عليه السلام قال: «الظاهر أن قبر السيد وقبر أبيه وأخيه في المحل المعروف بـ (إبراهيم المجاب) وكان إبراهيم هذا هو جد المرتضىٰ وابن الإمام موسىٰ عليه السلام».

ومنهم: السيد علي خان المدني الشيرازي الحسيني المتوفىٰ سنة ١١٢٠ هـ فإنه قال في الدرجات الرفيعة: ص ٤٦٣ طبع النجف الأشرف ما نصه: «وكانت وفاته لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦ هـ، وصلىٰ عليه ابنه أبو جعفر، وتولىٰ غسله أبو الحسين أحمد بن الحسين النجاشي، ومعه الشريف أبو يعلىٰ محمد بن الحسن الجعفري، وسلار بن عبد العزيز الديلمي، ودفن أولاً في داره ثم نقل منها إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام فدفن في مشهده مع أبيه وأخيه، وقبورهم ظاهرة مشهورة».

ومنهم: الشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني المتوفىٰ سنة ٦٧٩ هـ فإنه قال في: ج ١، ص ٨٩ من شرحه لنهج البلاغة المطبوع بطهران سنة ١٣٧٨ هـ في مقدمته ـ عند ترجمته لأخيه الرضي ـ ما هذا نصه: «توفي في المحرم سنة ٤٠٦ هـ بالكرخ من بغداد، ودفن مع أخيه المرتضىٰ في جوار جده الحسين عليه السلام».

ومنهم: الشهيد الثاني ﷺ فإنه ـ بعد ما ذكر العلامة في الخلاصة: «أنه دفن في داره» كتب عليه الشهيد الثاني في حاشيته عليها ما نصه: «ثم نقل إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام».

ومنهم: سيدنا الإمام الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي ﷺ فإنه ذكره في خاتمة رسالته ⇐

⟸ (تحية أهل القبور بالمأثور) ـ عند ذكره المدفونين في كربلاء من الأعلام ـ ما هذا لفظه: «منهم إبراهيم الأصغر ابن الإمام الكاظم عليه السلام قبره خلف ظهر الحسين عليه السلام بستة أذرع، وهو الملقب بالمرتضىٰ وهو المعقب المكثر، جد السيد المرتضىٰ والرضي، وجدنا، وجد أشراف الموسوية ومعه جماعة من أولاده كموسىٰ أبي شجة وأولاده، وجدنا الحسين القطعي، وجماعة من أولاده في سردابين متصلين خلف الضريح المقدس، وكانت قبورهم ظاهرة، ولما عمر الحرم التعمير الأخير محوا آثارهم، ومعهم قبر السيد المرتضىٰ والسيد الرضي وأبيهما وجدهما موسىٰ الأبرش».

ومنهم: سيدنا العلامة المجاهد الحجة السيد المحسن الأمين العاملي قدس سره فإنه ذكر في أعيان الشيعة: ج ٤١، ص ١٨٨ في ترجمة السيد المرتضىٰ ما نصه: «ولد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٦ هـ، ودفن أولاً في داره ثم نقل إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام».

أفلا تكفي نصوص هؤلاء الأعلام الأساطين ـ رضوان الله عليهم ـ تأييداً لنقله إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام؟ ولا منافاة بين دفنه في داره أولاً ثم نقله إلىٰ الحائر ودفنه هناك، كما دفن الشيخ المفيد رحمه الله في داره في بغداد ثم نقل إلىٰ مشهد الكاظمين عليهما السلام ودفن المحقق والعلامة بالحلة ثم نقلا إلىٰ النجف الأشرف وغيرهم كثير، وهو متعارف مشهور حتىٰ اليوم.

ولكنا لم نعرف ـ حتىٰ الآن ـ أسباب دفنه أولاً في داره وتأخير نقله إلىٰ جوار جده الحسين عليه السلام ولِم لم ينقل بعد وفاته بدون دفنه أولاً في داره ثم نقله، كما لا نعرف مقدار الزمن الذي بقي مدفوناً في داره وتاريخ نقله، ولعل أسباب تأخير النقل كانت لموانع زمنية حالت دون ذلك، ولعل المستقبل يكشف لنا الحقيقة، والله العالم.

وأخبار السيد المرتضىٰ رحمه الله كثيرة، وتجد ترجمة له مفصلة فيما ذكره سيدنا الحجة (بحر العلوم) طاب ثراه، في كتاب رجاله: ج ٣، ص ٨٧، فراجعها، مع ما علقناه هناك في الهامش، وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين وكتبت في حياته رسائل، وقد طبع له سنة ١٣٧٦ هـ بمصر ديوان شعر في ثلاثة أجزاء بتحقيق وتعليق الأستاذ الكبير رشيد الصفار البغدادي، كما طبع كثير من مؤلفاته الثمينة الواسعة التي ذكرت في ترجمته، في أنواع العلوم، فراجعها.

وحدثني بعض مشايخي قدس سره[1] أن ما بين قبره وقبر أخيه الرضي كان داراً فأريد تعميره فرأىٰ الفعلة قصبة فيها قبالة الدار وفيها ذكر حدودها، وفيها من الحدود قبر السيد المرتضىٰ وقبر السيد الرضي وحكاية النقل منشأها كتاب تنزيه ذوي العقول[2] وتبعه فيه الشيخ ميثم في شرح النهج، وغيره.

قوله: علي بن الحكم:

اعلم أن المصنف ذكر بهذا الاسم ثلاثة رجال وحكم باتحاد الثلاثة واختلف الفقهاء في ذلك، وتكرر في المدارك التصريح بأنه مشترك بين الثقة وغيره، وطرح أخباراً لذلك، ومثله المقدس، قال ـ في خبر النبيذ ـ «وليس فيه إلّا

---

١ ـ هو الشيخ سليمان معتوق. (منه قدس سره)

والشيخ سليمان ـ هذا ـ كان عاملياً تخرج علىٰ العلامة السيد محمد ابن السيد إبراهيم شرف الدين، ويروي عنه وفرّ من جبل عامل في فتنة الجزار سنة ١١٩٧ هـ إلىٰ العراق وسكن بلدة الكاظمين عليهما السلام وكان من شيوخ الإجازة واستجاز منه جماعة من الأعلام كالسيد المحقق السيد محسن الأعرجي صاحب (المحصول) والسيد العلامة السيد صدر الدين العاملي الكاظمي، وأمثالهما من الأجلة، وسافر إلىٰ كربلاء وحضر علىٰ صاحب الحدائق وأجازه روايته بطرقه كلها، وتوفي في بلدة الكاظمين عليهما السلام سنة ١٢٢٧ هـ، وله أولاد علماء أجلاء، منهم الشيخ أمين، والشيخ محمد، وله ذرية باقية إلىٰ الآن، وكان وصيه العلامة السيد عبد الله شبر، رأيت تفصيل ترجمته وتاريخ وفاته بخط السيد عبد الله شبر، كذا قاله سيدنا الحجة السيد الحسن الصدر الكاظمي رحمه الله في تكملة أمل الآمل.

٢ ـ لم نهتد ـ حتىٰ الآن ـ إلىٰ معرفة مؤلف (تنزيه ذوي العقول) وكل من نقل عنه لم يذكر لنا اسم مؤلفه، فراجع.

علي بن الحكم المشترك بين الثقتين وغيره[١] والظاهر أنه الثقة بقرينة أحمد بن محمد بن عيسىٰ لأنه الذي نقل عنه، كما ذكره الشيخ في الفهرست[٢] وغيره، وتسميته كثيراً من الأخبار بالصحة كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبع».

ويظهر منه في موضع الاتحاد حيث قال: «إن علي بن الحكم هذا هو الثقة الكوفي لأن الشيخ ما ذكر في الفهرست إلّا ذلك»[٣] فتأمل.

ويظهر من السبط التوقف، قال في الشرح: «قد يظن في علي بن الحكم الاشتراك بين الموثق وغيره، والحق علىٰ تقدير الاشتراك أن هذا هو الثقة بقرينة رواية أحمد بن محمد بن عيسىٰ كما يستفاد من الرجال» انتهىٰ[٤].

وذهب في الحاشية[٥] إلىٰ أنه متحد قال: «إن علي بن الحكم في رجال الصادق عليه السلام واحد، وليس في كتب المتقدمين إلّا الواحد ولكن لما كانت عبارة كل من الكتب مختلفة في توصيفه تخيل ابن داود أنه مشترك بين الثلاثة[٦] وليس

---

١ ـ في شرح التهذيب: «وعلي بن الحكم هو الثقة بتقدير الاشتراك بقرينة رواية أحمد بن محمد بن عيسىٰ، ويظهر منه التوقف في اشتراكه كما يظهر منه في الشرح». (منه قدس سره).
شرح التهذيب ـ هذا ـ هو للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني، كما أن قوله هنا (في الشرح) بقول مطلق المراد به شرح الاستبصار له ـ أيضاً ـ.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١١٣ في ترجمة علي بن الحكم الكوفي.

٣ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي، للمقدس الأردبيلي.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٥ ـ مراده بالحاشية ـ بقول مطلق ـ هي حاشية مختلف العلامة الحلي، وهي للسيد فيض الله التفريشي، راجع: ما ذكره في أول الكتاب (ص ٨٥ ـ ٨٦).

٦ ـ فإن ابن داود في القسم الأول من رجاله: ص ٢٤٣ ذكر ثلاثة عناوين بهذا الاسم فيظهر منه التعدد وعدم الاتحاد وإلّا لصرح به.

الأمر كذلك، وقد أشار إلىٰ ذلك بعض المتأخرين في كتابه لمعرفة الرجال، وقد وقع في الغلط من ذلك الاشتباه بعض المحققين من المتأخرين، وفعل في تصانيفه ما فعل من البحث علىٰ صحة الحديث الذي في طريقه علي بن الحكم فإذا اطلعت عليه فلا تغفل»[١] انتهىٰ.

وفي نسبته إلىٰ الصادق عليه‌السلام مع قوله بالاتحاد نظر لتصريح الشيخ بأنه من أصحاب الرضا عليه‌السلام ولم يذكروه في أصحاب الصادق عليه‌السلام[٢].

قال المصنف: «ويؤيده ـ أي الاتحاد ـ عدم ذكر الشيخ قدس‌سره في الفهرست إلّا واحداً، وكذا النجاشي رحمه‌الله في كتابه، لأنه إن كان رجلين ولكل واحد منهما كتاب لزم ذكرهما كما من دأبهما»[٣].

قوله: علي بن حمزة بن الحسن بن عبد الله:

ذكر أنه روىٰ عنه ابنه محمد بن علي، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في عمار الساباطي أنه ابن أبي حمزة بن الحسن بن عبيد الله، وكلاهما عبارة النجاشي، فتدبر.

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره السيد فيض الله التفريشي في حاشية المختلف.

٢ ـ راجع: كتاب رجال الشيخ الطوسي ـ باب أصحاب الرضا عليه‌السلام ـ: ص ٣٨٢ برقم ٣٠.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٢٣٤) من النقد في ترجمة علي بن الحكم الكوفي.

قوله: علي بن حنظلة:

بفتح المهملة وسكون وفتح المعجمة، وبخط المجلسي ﵀: «في الاختصاص: أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان، عن عبد الله بن مسكان، عن عبد الله بن أعين قال: دخلت أنا وعلي بن حنظلة علىٰ أبي عبد الله ﵇ فسأله علي بن حنظلة عن مسألة فأجابه فيها، فقال له علي: فإن كان كذا كان كذا، فأجابه بوجه آخر، فقال له: وإن كان كذا كان كذا فأجابه بوجه آخر، حتىٰ أجابه بأربعة وجوه، فالتفت إليّ علي بن حنظلة فقال: يا أبا محمد قد أحكمناها، فسمعه أبو عبد الله فقال: لا تقل هكذا يا أبا الحسن فإنك رجل ورع، إن من الأشياء أشياء ضيقة ليس تجري إلّا علىٰ وجه واحد، منها وقت الجمعة ليس لها إلّا وقت واحد حين تزول الشمس، ومن الأشياء أشياء موسعة تجري علىٰ وجوه كثيرة وهذا منها والله إن له لعندي سبعين وجهاً»(١).

---

١ ـ راجع: الاختصاص للشيخ المفيد ﵀: ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ.
قال العلامة المحدث المجلسي ﵀ ـ بعد نقل الخبر في البحار: ج ١، ص ١٣١ ـ: (بيان) لعل ذكر وقت الجمعة علىٰ سبيل التمثيل، والغرض بيان أنه لا ينبغي مقايسة بعض الأمور ببعض في الحكم، فكثيراً ما يختلف الحكم في الموارد الخاصة، وقد يكون في شيء واحد سبعون حكماً بحسب الفروض المختلفة. انتهىٰ.
ثم إن المفيد ﵀ ذكر بعد هذا الحديث ثلاثة أحاديث أخر رواها بسنده عن أبي عبد الله ﵇ في أن كلامه ﵇ ينصرف علىٰ سبعين وجهاً، فراجعها، وذكر مثل هذا الحديث الصفار في بصائر الدرجات في الباب التاسع في أن الأئمة ﵈ يتكلمون علىٰ سبعين وجهاً.

قوله: علي بن خالد:

كان زيدياً ثم قال بالإمامة، نسب إليه الصالح الزيدية ولم يـذكر رجـوعه فيظهر منه بقاؤه عليها[١].

وفي الكافي: «عن أحمد بن إدريس عن محمد بن حسان عن علي بن خالد ـ قال محمد[٢] وكان زيدياً ـ قال: كنت بالعسكر فبلغني أن هناك رجلاً محبوساً أتي به من ناحية الشام مكبولاً، وقالوا: إنه تنبأ، قال علي بن خالد: فأتيت البـاب وداريت البوابين والحجبة حتىٰ وصلت إليه فإذا رجل له فهم، فقلت: يا هذا مـا قصتك وما أمرك؟ قال: إني كنت رجلاً بالشام أعبد الله في الموضع الذي يقال له: موضع رأس الحسين عليه السلام فبينا أنا في عبادتي إذ أتاني شخص فقال لي: قم بنا، فقمت معه، فبينا أنا معه إذ أنا في مسجد الكوفة، فقال: أتعرف هـذا المسـجد؟ فقلت: نعم، هذا مسجد الكوفة، قال: فصلىٰ وصليت معه فبينا أنا معه إذ أنا فـي مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فسلم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلمت وصلىٰ وصـليت مـعه وصلىٰ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله فبينا أنا معه إذ أنا بمكة، فلم أزل معه حـتىٰ قـضىٰ مناسكه، وقضيت مناسكي معه، فبينا أنا معه إذ أنا في الموضع الذي كنت أعبد الله فيه بالشام، ومضىٰ الرجل، فلما كان العام القابل إذ أنا به فعل مثل فعلته الأولىٰ، فلما فرغنا من مناسكنا وردني إلىٰ الشام وهم بمفارقتي، قلت له: سألتك بالحق الذي أقدرك علىٰ ما رأيت إلّا أخبرتني من أنت، فقال: أنا محمد بـن عـلي بـن

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٧، ص ٢٨٠ كتاب الحجة، باب مولد أبي جعفر الثاني عليه السلام، الحديث الأول.

٢ ـ أي قال محمد بن حسان: كان علي بن خالد زيدياً.

موسىٰ، قال: فتراقىٰ الخبر(١) حتىٰ انتهىٰ إلىٰ محمد بن عبد الملك الزيات فبعث إلي وأخذني وكبلني في الحديد وحملني إلىٰ العراق، قال: فقلت له: فارفع القصة إلىٰ محمد بن عبد الملك ففعل، وذكر في قصته ما كان فوقع في قصته: قل للذي أخرجك من الشام في ليلة إلىٰ الكوفة ومن الكوفة إلىٰ المدينة ومن المدينة إلىٰ مكة وردك من مكة إلىٰ الشام أن يخرجك من حبسك هذا.

قال علي بن خالد فغمني ذلك من أمره ورققت له وأمرته بالعزاء والصبر، قال: ثم بكرت عليه فإذا الجند وصاحب الحرس وصاحب السجن وخلق الله فقلت: ما هذا؟ فقالوا: المحمول من الشام الذي تنبأ افتقد البارحة، فلا ندري أخسفت به الأرض أو اختطفه الطير»(٢).

---

١ ـ فتراقىٰ الخبر: أي تصاعد وارتفع حتىٰ انتهىٰ إلىٰ محمد بن عبد الملك الزيات وهو وزير المعتصم العباسي.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٩٢ كتاب الحجة، باب مولد أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام الحديث الأول، وذكر هذا الحديث أيضاً الصفار في بصائر الدرجات في الباب الثالث عشر في أن الأئمة عليهم السلام يسيرون في الأرض من شاؤا من أصحابهم بقدرة الله التي أعطاهم الله.

وذكره أيضاً قطب الدين الراوندي في الخرائج والجرائح: ص ٢٠٨ في الباب العاشر في معجزات الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام. وذكره أيضاً الإربلي في كشف الغمة: ج ٣، ص ١٤٩ باب معجزات الإمام الجواد عليه السلام كما ذكره المجلسي رحمه الله: ج ٥٠، ص ٣٩ طبع إيران سنة ١٣٨٥ هـ، وذكره أيضاً أبو علي الطبرسي في إعلام الورىٰ: ص ٣٣٢ في الفصل الثالث في معجزات الإمام الجواد عليه السلام.

والذي يلاحظ في هذا الخبر أن محمد بن عبد الملك الزيات الذي هو وزير المعتصم العباسي كانت وزارته له بعد قتل الإمام أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام لأن المعتصم تولىٰ

⇐

وظاهر قوله: فرققت له وأمرته بالصبر، وفغمني وغير ذلك أنه صدق ذلك وهذا هو الذي أشار إليه المفيد من مشاهدة كرامات الجواد عليه السلام.

وفي ثبوت إمامية بهذا القدر محل تأمل(١).

⇐ الخلافة بعد وفاة المأمون سنة ٢١٨ هـ، وأخذ البيعة له الفضل بن مروان وهو غائب، وحصلت له يد عنده فاستوزره المعتصم واستمر في منصبه جزاء لخدمته إلىٰ سنة ٢٢١ هـ، علىٰ ما ذكره المؤرخون ومنهم ابن خلكان في وفيات الأعيان، وقد توفي أبو جعفر الجواد عليه السلام سنة ٢٢٠ هـ، ثم غضب المعتصم علىٰ الفضل بن مروان لجمعه الأموال الكثيرة من أموال السلطان وصادره واستخرج منه ألف ألف دينار نقداً، ومثل ذلك من الرياش والجواهر وغيرها واستوزر في تلك السنة أحمد بن عمار البصري فمكث في الوزارة مدة من الزمن إلىٰ أن ورد كتاب فيه ذكر الكلاء، فسأل المعتصم وزيره عن معنىٰ الكلاء، ولم يكن عالماً به فاستحضر كتاباً من كتاب الديوان فأحضروا محمد بن عبد الملك الزيات فأحسن الجواب واستحسنه المعتصم ونصبه وزيراً وعزل أحمد بن عمار، وكان جميع ذلك بعد وفاة أبي جعفر الجواد عليه السلام وما كان يعلم راوي هذا الخبر تاريخ وزارة ابن الزيات فذكره في أثناء الخبر، ولم يكن الإمام عليه السلام زمان وزارته حياً، ولعل وقوع هذه المعجزة كان في زمان وزارة الفضل بن مروان فاشتبه الأمر علىٰ الراوي لأن ابن الزيات كان أشهر لطول مدته وشدته وكان تنور الحديد ذو المسامير الذي يعذب به من أراد مصادرته واستخراج أموال الدولة مما هو مشهور، وكان تعذيبه ـ هو ـ بذلك التنور الذي اخترعه أربعين يوماً حتىٰ مات فيه عبرة من العبر لا تمحىٰ من الخواطر.

وأعجب من ذلك أن الراوي ذكر في الخبر (العسكر) يعني سر من رأىٰ ولم تكن هذه البلدة بنيت إلّا بعد وفاة أبي جعفر الجواد عليه السلام.

وبالجملة إن هذا الحديث ضعيف بمحمد بن حسان، ولذا وصفه المجلسي رحمه الله في مرآة العقول بالضعف في شرح الكافي: ج ١، ص ٤١٣، شرح الحديث الأول، طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ، ولا ينافي وقوع المعجزة وإن اشتبه علىٰ الراوي زمانه فتصرف فيه، فلاحظ.

١ ـ ولئن سلمنا فهذا لا يجدي في الاعتماد علىٰ رواياته لعدم التاريخ، فيجوز أن يكون روىٰ

علي بن رقبة:

ذكر في التهذيب فيما يعفىٰ عنه مما لا تتم به الصلاة فيه هكذا: «عن علي بن أسباط عن علي بن رقبة عن زرارة».

قوله: علي بن رئاب:

بكسر المهملة والهمزة والموحدة.

في المجمع: «علي بن رئاب ثقة روىٰ عنه ابن أبي عمير».

وبخط التقي: «ذكر المسعودي في (مروج الذهب): أن علي بن رئاب كان من علية علماء الشيعة، وكان أخوه اليمان بن رئاب من علماء الخوارج، وكانا يجتمعان في كل سنة ثلاثة أيام يتناظران فيها ثم يفترقان، ولا يسلم أحدهما علىٰ الآخر ولا يخاطبه»(١).

⇐ ذلك أيام فساد عقيدته، كما يجوز ذلك أيام حسنها.

قال في الشرح: «علي بن خالد، وذكره المفيد ﷺ في إرشاده قائلاً: (كان زيدياً ثم رجع) ولا يخفىٰ أن هذا غير نافع». (منه ﷺ).

يريد بالشرح الذي ذكره هو شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط)، وراجع: الإرشاد للشيخ المفيد ﷺ في باب معجزات أبي جعفر الجواد عليه السلام فإنه ـ بعد أن أورد الخبر المذكور ـ قال: «وكان هذا الرجل ـ أعني علي بن خالد ـ زيدياً فقال بالإمامة لما رأىٰ ذلك وحسن اعتقاده».

١ ـ المراد بـ(التقي) الذي ذكره هو المجلسي الأول والد المجلسي الثاني صاحب البحار، راجع ما ذكره في مروج الذهب للمسعودي: ج ٣، ص ١٩٤ طبع بيروت سنة ١٣٨٥ هـ.

وفي الكافي: «عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب»[١].

قال الصالح «ثقة جليل القدر له أصل كبير، كذا ذكره أهل الرجال، واختلفوا في أنه روىٰ عن المعصوم بلا واسطة أم لا، فذهب الحسن بن داود في ترجمته إلىٰ الثاني، وذهب الشيخ في كتاب الرجال والنجاشي إلىٰ الأول وقالا: إنه روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام وسكت العلامة في الخلاصة والشيخ في الفهرست عن النفي والإثبات»[٢].

واعلم أن الخليل ضبطه بالهمزة فكان ينبغي ذكره قبل علي بن رباط وإن كان تكتب الهمزة بصورة الياء، والمصنف ذكره في مقام الياء توهماً أنه بالياء.

قوله: علي بن السري الكرخي:

كتب المصنف علىٰ قوله: ثم روىٰ الكشي (الخ): «هكذا في جميع ما وصل إلينا من نسخ الكشي، ويؤيده عدم ذكر ابن داود هذه الرواية عند ترجمة علي بن السري، وأن في الكشي علي بن السري الكرخي موجود في أصحاب الصادق عليه السلام وعلي بن إسماعيل موجود في رجال الرضا عليه السلام»[٣].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٢ كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢، ص ١٤٣.

٣ ـ ذكر المصنف ذلك في هامش (ص ٢٣٥) من النقد، وراجع: رجال الكشي: ص ٤٩٩ في ترجمة علي بن إسماعيل الذي هو علي بن السندي، ويقصد بقوله: (هكذا) يعني جاء «علي بن السندي فلقب إسماعيل بالسندي» في الرواية التي رواها الكشي عن نصر بن الصباح في ⇐

قوله: علي بن السندي:

في المدارك وفي المجمع: «هو مجهول» وكأنهما لم يقفا علىٰ توثيق الكشي له بعنوان علي بن إسماعيل.

قال التقي: «فإن الشيخ روىٰ أخباراً كثيرة من كتابه، فتارة يسميه بعلي بن إسماعيل، وتارة بعلي بن السندي وبالميثمي، فتدبر»(١).

قوله: علي بن شيرة:

في الكافي: «عن علي بن محمد القاشاني»(٢).

⇐ ترجمة علي بن إسماعيل (ص ٤٩٩).

ووجه التأييد الذي ذكره من ابن داود هو أنه لو كان علي بن السري الكرخي متحد مع علي بن السندي لذكر ابن داود الرواية التي ذكرها الكشي في ترجمة علي بن السندي عن نصر بن الصباح في ترجمة علي بن السري الكرخي، فيفهم من ذلك أنهما رجلان عنده، وراجع: رجال الشيخ ـ باب أصحاب الصادق ـ ص ٢٤٢ فإنه عنون فيه علي بن السري الكرخي، كما عنون علي بن إسماعيل الميثمي في باب أصحاب الرضا عليه السلام من رجاله: ص ٣٨٣، واحتمل الوحيد البهبهاني في (التعليقة) أن الميثمي هذا هو السندي، فلاحظ.

١ ـ راجع مواضع الأخبار التي ذكرها الشيخ الطوسي في التهذيب فيما ذكره المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة في ترجمة علي بن إسماعيل: ج ١، ص ٥٥٧، وص ٥٥٩ في ترجمة علي بن إسماعيل الميثمي، وص ٥٨٤ في ترجمة علي بن السندي، والمراد بالتقي هو المجلسي الأول.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٦٠، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة، الحديث الأول.

قال الصالح: «هو علي بن محمد القاشي الإصبهاني الضعيف، من ولد زياد مولىٰ عبد الله بن عباس، من آل خالد بن الأزهر، لا علي بن محمد بن شيرة القاشاني الفاضل الفقيه المحدث الذي مدحه النجاشي، ووثقه الشيخ، وعده من أصحاب أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام وظن العلامة في الخلاصة أنهما واحد، وقال بعض أفاضل أصحابنا: إن هذا غيره»[١].

قوله: علي بن الصلت:

بفتح المهملة وسكون اللام والمثناة فوق.

قوله: علي بن العباس الجراذيني:

«بالراء المهملة بعد الجيم المضمومة، والذال المعجمة بعد الألف قبل الياء المثناة من تحت، وبالنون قبل الياء، رازي ضعيف رمي بالغلو وغمز عليه» كذا قال الصالح[٢].

وضبطه الخليل بضم المعجمة وفتح المهملة المخففة والألف وكسر المعجمة وسكون الخاتمة والنون، قرية بالري[٣].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٦٧ كتاب فضل العلم، باب استعمال العلم، شرح الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٤، ص ٨٦، كتاب التوحيد، باب الحركة والانتقال، شرح الحديث الأول.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

وقيل: بدل الخاء الجيم، والمشهور فيها الخـاء والراء وبـالزاي بـدل الذال واللام بدل النون، أو ياء مع النون[١].

قوله: علي بن عبد العالي:

هذا هو المشهور بالمحقق الثاني، وقد يعبر عنه بالمدقق، ثقة عند أصحابنا.

قال المصنف: مـات رحمه الله فـي شـهر جـمادىٰ الأولىٰ سـنة ثـمان وثـلاثين وتسعمائة[٢].

---

١ ـ ضبطه العلامة الحلي في الخلاصة في القسم الثاني منها: «بالراء بعد الجيم والذال المعجمة بعد الألف وقبل الياء المنقطة تحتها نقطتين وبعدها النون» ولكنه في إيضاح الاشتباه ضبطه: «بالخاء المعجمة والراء والذال المعجمة بعد الألف والياء المنقطة تـحتها نـقطتين والنـون والياء» أما ابن داود في القسم الثاني من رجاله فقد ضبطه: «بالجيم والراء والذال المعجمة» كما ضبطه العلامة في الخلاصة كذلك.

٢ ـ ذكر سنة وفاته المصنف هكذا في هامش ترجمته في (ص ٢٣٨) من النقد، ولكن الشيخ الحر في أمل الآمل: ج ١، ص ١٢٢ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، أرخ وفاته بسنة ٩٣٧ هـ، وهو اشتباه منه ومن صاحب النقد أيضاً، والصحيح أنه توفي سنة ٩٤٠ هـ، في زمن الشاه طهماسب الصفوي في ٢٩ من ذي الحجة كما عن نظام الأقوال لنظام الدين الساوجي متمم الجامع العباسي أو في ١٨ منه يوم الاثنين كما عن تاريخ وقائع السنين للأمير إسماعيل الخواتون آبادي أو يوم السبت كما عن تاريخ حسن بك روملو الفارسي وكما في تاريخ عالم آراء فإنهم كلهم صرحوا بأن وفاته سنة ٩٤٠ هـ، وما ذكره الخوانساري في روضات الجنات في ترجمة الشهيد الثاني من أن المحقق الكركي توفي في ١٢ ذي الحجة سنة ٩٤٥ هـ كأنه من سهو القلم أيضاً، لأنه قد صحح في ترجمة المحقق الكركي ـ نـفسه ـ أن وفـاته سـنة ٩٤٠ هـ قال: وهو المطابق لما جعلوه تاريخاً لوفاته وهو «مقتداي شيعة» فإنها تبلغ بحساب

⇐

⇐ الجمل ٩٤٠.

ويؤيد ما ذكرناه من اشتباه ما ذكره صاحب النقد وصاحب أمل الآمل في تاريخ سنة الوفاة هو أن الشاه طهماسب الصفوي كتب له الفرمان الكبير المذكورة صورته في كتاب رياض العلماء للميرزا عبد الله الأفندي في سنة ٩٣٩ هـ، كما ذكره شيخنا الحجة الطهراني في كتاب الذريعة: ج ٥، ص ٧٣.

وقد ترجم للمحقق الكركي في أكثر المعاجم الرجالية، قال فيه صاحب أمل الآمل ما نصه: «أمره في الثقة والعلم والفضل، وجلالة القدر، وعظم الشأن، وكثرة التحقيق أشهر من أن يذكر، ومصنفاته كثيرة مشهورة»، ثم أورد أسماء مصنفاته، ثم قال: «روىٰ عنه فضلاء عصره، ومنهم الشيخ علي بن عبد العالي العاملي الميسي، ورأيت إجازته له، وكان حسن الخط... يروي عن الشيخ شمس الدين محمد بن داود عن ابن الشهيد الأول عن أبيه، وقد أثنىٰ عليه الشهيد الثاني في بعض إجازاته (يريد إجازته الكبيرة للشيخ حسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي المؤرخة ليلة الخميس لثلاث ليال مضين من شهر جمادىٰ الآخرة سنة ٩٤١ هـ، التي أوردها المجلسي في آخر أجزاء البحار، والشيخ يوسف البحراني في كشكوله: ج ٢، ص ٢٠١، قال فيها ـ عند ذكره ـ: الشيخ الإمام المحقق المنقح، نادرة الزمان، ويتيمة الأوان، ويروي عن الشيخ علي بن هلال الجزائري عن الشيخ أحمد بن فهد الحلي، وقد مدح الشيخ علي بن هلال المذكور الشيخ علي بن عبد العالي بقصيدة مذكورة في كتاب مجالس المؤمنين».

والإجازة التي أشار إليها صاحب أمل الآمل للشيخ علي الميسي هي إجازة كبيرة له ولولده الشيخ ظهير الدين إبراهيم، وتاريخها سنة ٩٣٤ هـ، وقد توفي الميسي المذكور سنة ٩٣٨ هـ.

وترجم للكركي أيضاً الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين: ص ١٥١ طبع النجف الأشرف، ومما قال: «كان من علماء الشاه طهماسب الصفوي وجعل أمور المملكة بيده وكتب رقماً إلىٰ جميع الممالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأن أصل الملك إنما هو له ⇐

⟸ لأنه نائب الإمام عليه السلام فكان الشيخ يكتب إلىٰ جميع البلدان كتباً بدستور العمل في الخراج وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية حتىٰ أنه غير القبلة في كثير من بلاد العجم باعتبار مخالفتها لما يعلم من كتب الهيئة.

قال مولانا السيد نعمة الله الجزائري في صدر كتابه شرح غوالي اللئالي: «وأيضاً الشيخ علي بن عبد العالي ـ عطر الله مرقده ـ لما قدم إصفهان وقزوين في عصر السلطان العادل الشاه طهماسب ـ أنار الله برهانه ـ مكنه من الملك والسلطان وقال له: أنت أحق بالملك لأنك النائب عن الإمام عليه السلام وإنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك، ورأيت للشيخ أحكاماً ورسائل إلىٰ الممالك الشاهية إلىٰ عمالها أهل الاختيار فيها تتضمن قوانين العدل، وكيفية سلوك العمال مع الرعية في أخذ الخراج وكميته ومقدار مدته، والأمر لهم بإخراج العلماء من المخالفين لئلاّ يضلوا الموافقين لهم والمخالفين، وأمر بأن يقرر في كل بلد وقرية إماماً يصلي بالناس ويعلمهم شرائع الدين، والشاه ـ تغمده الله برضوانه ـ يكتب إلىٰ أولئك العمال بامتثال أوامر الشيخ وأنه الأصل في تلك الأوامر والنواهي، وكان رحمه الله لا يركب ولا يمضي إلّا والباب يمشي في ركابه...».

إلىٰ هنا ما نقله صاحب أمل الآمل، عن السيد نعمة الله الجزائري، فراجع تكملة كلام الجزائري مما لا يناسب ذكره.

وترجم له أيضاً سيدنا الحجة الإمام السيد الحسن الصدر الكاظمي قدس سره في تكملة أمل الآمل وذكر في نسبه هكذا: «الشيخ علي بن حسين بن علي بن محمد بن عبد العالي الكركي المعروف بالمحقق الثاني ـ ثم قال ـ: قتل شهيداً كما حكاه في الرياض عن الشيخ العلامة الحسين بن عبد الصمد والد الشيخ البهائي رحمه الله ـ ثم قال ـ: والظاهر أنه قد كان بالسم المستند إلىٰ بعض أولياء الدولة.

أقول: قال ابن العودي: توفي مسموماً ثاني عشر ذي الحجة سنة ٩٦٠ هـ، وهو في الغري ـ علىٰ مشرفه السلام ـ ثم قال سيدنا الصدر رحمه الله ويساعد ما ذكره (أي ابن العودي) مؤرخو ذلك العصر من عداوة جماعات من أعيان رجال الدولة وعلماء الحكم والقضاة مع الشيخ قدس سره

⟸

علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

في الكافي «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن علي بن الحكم، عن سليمان بن جعفر، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: إن علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وامرأته وبنيه من أهل الجنة، ثم قال: من عرف هذا الأمر من ولد علي وفاطمة لم يكن كالناس»[١].

قوله: علي بن عبيد الله:

الظاهر أن هذا هو المذكور قبيل هذا بعنوان: علي بن عبيد الله بن الحسين.

⇐ ولهم في ذلك حكايات، وله معهم مناظرات وكرامات أخرجها صاحب الريـاض ـ وكانت وفاته في النجف الأشرف ثامن عشر ذي الحجة سنة ٩٤٠ هـ وقد اشتبه صـاحب الأصل (يعني صاحب أمل الآمل) في تاريخ وفاته وأنها سنة ٩٣٧ هـ.

وترجم للكركي أيضاً سيدنا المحسن الأمين العاملي قدس سره ترجمة مفصلة في أعيان الشيعة: ج ٤١، ص ١٧٤، والكركي نسبة إلىٰ كرك نوح، قرية ببلاد (بعلبك).

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٧٧ كتاب الحجة، باب فيمن عرف الحق من أهل البيت ومن أنكر، وروىٰ مثل ذلك الكشي في رجاله: ص ٤٩٥ في ترجمة علي بن عبيد الله بـن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام فراجعه.

قوله: علي بن عطية:

في كشف الرموز: «علي بن عطية مجهول الحال» انتهىٰ، وقد علمت أنه ثقة(١) روىٰ عنه علي بن الحكم.

علي بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة:

كذا في الكافي(٢).

قال الصالح: «الظاهر أنه عقبة هذا ـ هو الذي ذكره العلامة في قسم المعتمدين، وصححه: بضم العين وإسكان القاف وقال: هو أبو عمرو الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وخليفة علي عليه السلام» ثم ضبط ربيحة: «بالراء المهملة المضمومة، والباء المنقوطة تحتها نقطة، ثم الياء المنقطة تحتها نقطتين، ثم حاء مهملة بعدها هاء، وفي بعض النسخ بالزاي المعجمة المفتوحة والياء الساكنة المثناة من تحت ثم حاء مهملة بعدها هاء. مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله(٣).

---

١ ـ يشير بقوله: «وقد علمت أنه ثقة» إلىٰ ما ذكره المصنف صاحب النقد: ص ٢٤٠، من قوله: «وثقه النجاشي عند ذكر أخيه الحسن»، وراجع رجال النجاشي: ص ٣٧ في ترجمة الحسن بن عطية الحناط.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٨٥ كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلّا به، الحديث الثاني.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٣، ص ١١٠ ـ ١١١ في شرح الحديث الثاني، وراجع: خلاصة العلامة الحلي رحمه الله في القسم الأول: ص ١٢٦ برقم ١.

⇐

وفي مرآة العقول ضبطه علىٰ هذا الضبط علىٰ النسختين[١].

علي بن عيسىٰ بن أبي الفتح الاربلي:

في الوسائل: «هو الشيخ الصدوق الجليل له كتاب كشف الغمة» وجعله من الكتب المعتمدة[٢].

⇐ قال العلامة الشعراني معقباً علىٰ ما ذكره المولىٰ الصالح (في الهامش) ما نصه: «لا أدري من أين استظهر هذا الظاهر، وما هي القرائن التي فهم الشارح منها كون عقبه ـ هذا ـ من أصحاب رسول الله ﷺ والحق أنه سهو منه ﵀، ولم يكن دأبي التكلم في رجال هذه الأحاديث والنظر في إسنادها لأن الرواية في الأصول والاعتماد فيها علىٰ المتن والمضمون، وإلّا فأكثر أحاديث أصول الكافي ضعيف الإسناد، ولو كان إسنادها معتبراً لم يكن حجة أيضاً ولكن معانيها ومتونها غالباً مطابقة لما تواتر من مذهب أهل البيت عليهم السلام ولما دل عليها العقول، فإن وجد فيها شيء يشك في صحته وجب التوقف فيه.

وأما عقبة ـ هذا ـ فليس من أصحاب رسول الله ﷺ ولا أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام لأن أحمد بن محمد بن خالد الذي كان في آخر المائة الثالثة روىٰ عنه بواسطة واحدة فلابد أن يكون علي بن عقبة في أوائل المائة الثالثة أو أواخر الثانية ويكون في طبقة ابن أبي عمير وأمثاله في عصر الرضا أو الجواد عليهما السلام.

وبالجملة: علي بن عقبة ـ هذا ـ مجهول لا نعرفه وليس علي بن عقبة بن خالد الثقة المشهور، ولا ضير فيه».

١ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي الثاني: ج ١، ص ٦٢ في شرح الحديث الثاني.

٢ ـ راجع: الفائدة الرابعة من الفوائد الاثنتي عشرة التي جعلها خاتمة لكتابه الوسائل فقد خصص الفائدة الرابعة في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل منها أحاديث الوسائل وجعل منها كتاب كشف الغمة في معرفة الأئمة.

⇐

⇐ والإربلي ـ هذا ـ ترجم له الفريقان وأثنوا عليه ثناء بليغاً وذكروا له مؤلفات قيمة مثل: المقالات الأربع، ورسالة الطيف، وكشف الغمة في معرفة الأئمة وهو الكتاب المشهور الذي ينم عن سعة باعه وتضلعه في فنون الأدب والتاريخ فهو يستعرض فيه شتىٰ المناسبات من غزل ووصف ومدح ورثاء بقلم سيال وأسلوب جذاب، فرغ من تأليفه في ٢١ شهر رمضان سنة ٦٨٧ هـ، وقد طبع طبعات عديدة، وله ديوان شعر أدرج قسماً منه في كشف الغمة مما يتعلق بمدح ورثاء الأئمة عليهم السلام.

وقد أثنىٰ عليه (من العامة) الفضل بن روزبهان في كتابه (إبطال الباطل) الذي ألفه رداً علىٰ ما كتبه العلامة الحلي رحمه الله في كتابه (نهج الحق وكشف الصدق) الذي صنفه باسم السلطان الجايتو خدابنده محمد غياث الدين المغولي كما صرح في خطبته (وهو مطبوع) قال الفضل بن روزبهان: «اتفق الإمامية علىٰ أن علي بن عيسىٰ من عظمائهم والأوحدي النحرير من علمائهم لا يشق غباره ولا يبتذر آثاره، وهو المعتمد المأمون في النقل...».

وترجم له ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات فقال فيه: «علي بن عيسىٰ بن أبي الفتح الصاحب بهاء الدين بن الأمير فخر الدين الإربلي المنشىء الكاتب البارع له شعر وترسل، وكان رئيساً، كتب لمتولي إربل ابن صلايا (يعني به الصاحب الشهيد تاج الدين محمد بن نصر بن الصلايا الحسني رحمه الله) ثم خدم ببغداد في ديوان الإنشاء أيام علاء الدين صاحب الديوان، ثم إنه فتر سوقه في دولة اليهود (يريد دولة التتار الذين استولوا علىٰ بغداد وقضوا علىٰ الدولة العباسية) ثم تراجع بعدهم وسلم ولم ينكب إلىٰ أن مات سنة ٦٩٢ هـ، وكان صاحب تجمل وحشمة ومكارم أخلاق، وفيه تشيع، وكان أبوه والياً باربل.

ولبهاء الدين مصنفات أدبية مثل (المقامات الأربع) و (رسالة الطيف) المشهورة، وغير ذلك، وخلف ـ لما مات ـ تركة عظيمة نحو ألفي ألف درهم تسلمها ابنه أبو الفتح ومحقها ومات صعلوكاً» ثم ذكر كثيراً من شعره.

وذكره أيضاً ابن الفوطي في الحوادث الجامعة (ص ٣٤١) قال: «وفي سنة ٦٥٧ هـ وصل بهاء الدين علي بن الفخر عيسىٰ الإربلي إلىٰ بغداد ورتب كاتب الإنشاء بالديوان وأقام بها ⇐

⟸ إلىٰ أن مات»، وفي (ص ٤٨٠) قال: «توفي سنة ٦٩٣ هـ بهاء الدين علي بن أبي الفتح الفخر عيسىٰ الإربلي ببغداد»، وفي (ص ٢٧٨) قال: «تولىٰ تعمير مسجد معروف بهاء الدين بن الفخر عيسىٰ الإربلي المنشيء بالديوان سنة ٦٧٨ هـ» وذكر له (ص ٣٨٠) قصيدته التي يرثي بها نابغة زمانه أبي جعفر الخواجة نصير الدين محمد ابن الطوسي المتوفىٰ ثامن عشر ذي الحجة سنة ٦٧٢ هـ يرثيه مع عز الدين عبد العزيز بن جعفر النيسابوري الذي توفي ببغداد في منتصف ذي القعدة من تلك السنة بقوله:

ولما قضىٰ عبد العزيز بن جعفر ... وأردفه رزء النصير محمد

جزعت لفقدان الأخلاء وانبرت ... شئوني كمرفض الجمان المبدد

وجاشت إلي النفس حزناً ولوعة ... فقلت تعزي واصبري فكأن قد

وذكر في (ص ٣٦٩) إنشاءه كتاب صداق في تزويج خواجه شرف الدين ابن الصاحب شمس الدين محمد ابن الجويني صاحب ديوان الممالك بابنة أبي العباس أحمد ابن الخليفة المستعصم في جمادىٰ الآخرة سنة ٦٧٠ هـ، وذكر في (ص ٣٦٦) ما جرىٰ علىٰ علاء الدين صاحب الديوان في (٢٥) جمادىٰ الآخرة سنة ٦٦٨ هـ من الحادثة المولمة التي أدت إلىٰ وفاته، ودخوله بعد الحادثة دار بهاء الدين بن الفخر عيسىٰ وإحضاره له الطبيب (الخ).

وترجم له أيضاً ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: ج ٥، ص ٣٨٣ فقال: «وفي سنة ٦٨٣ هـ توفي الصدر الكبير المنشيء بهاء الدين ابن الفخر عيسىٰ الإربلي له الفضيلة والنظم الرائق، صنف مقامات حسنة، ورسالة الطيف» ثم ذكر شطراً من شعره، وفيما ذكره من وفاته سنة ٦٨٣ هـ سهو ولعله تصحيف سنة ٦٩٣ هـ.

هذه الكلمات التي أوردناها تعطينا صورة إجمالية من حياة الرجل وأنه جمع بين السيف والقلم، فرف عليه العِلم والعَلم، فهو في الجبهة والسنام من مؤرخي الشيعة ومحدثيهم، كما أنه معدود من الشخصيات البارزة في الدولة العباسية، وأن رحىٰ الديوان يومذاك كانت تدور علىٰ تفكيره وتدبيره، وإنشائه وتحبيره.

ولم يتحقق لدينا مما ذكر هؤلاء الذين ذكرناهم أنه أشغل منصب الوزارة ولعل من ذكر ذلك ⟸

قوله: علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي المعروف بعلان

بخط المجلسي رحمه الله: «يروي عنه الكليني، وهو داخل في العدة التي تروي عن سهل كما ذكره العلامة»[١] وسيجيء ذكره في ترجمة علي بن محمد بن عبيد الله بن أذينة.

⇐ استند إلىٰ ما ذكره السيد الميرزا حسن الحسيني الزنوزي نزيل خوي ـ تلميذ المولىٰ عبد النبي السطوجي، الذي هو تلميذ المولىٰ رفيعا الجيلاني المشهدي، الذي هو من تلامذة العلامة المجلسي الثاني ـ فإنه ذكر في كتابه (رياض الجنة) ـ المخطوط ـ في الروضة الرابعة «أنه كان وزيراً لبعض الملوك وكان ذا ثروة وشوكة عظيمة فترك الوزارة واشتغل بالتأليف والتصنيف والعبادة والرياضة في آخر أمره»، ولم نجد من ذكر ذلك غيره من المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية.

والإربلي ـ هذا ـ يروي عن جماعة من الأعلام، ويروون عنه جماعة، ذكرهم مترجم حياته في مقدمة الجزء الأول من كشف الغمة المطبوع بإيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ، فراجعه.

وتجد له ترجمة أيضاً في كل من أمل الآمل القسم الثاني، والوافي للوفيات للصفدي، وروضات الجنات للخوانساري، وإيضاح المكنون للبغدادي، وهدية العارفين له أيضاً، وكشف الظنون لحاجي خليفة چلبي، والفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي، وغيرها من المعاجم الرجالية.

والإربلي: نسبة إلىٰ (إربل) وهي قلعة علىٰ مرحلة أو مرحلتين من الموصل وفيها أسواق ومنازل بينها وبين بغداد مسيرة سبعة أيام للقوافل، قاله السمعاني في الأنساب والحموي في معجم البلدان.

١ ـ راجع: ما ذكره العلامة رحمه الله في الفائدة الثالثة من الفوائد التي أوردها في خاتمة الخلاصة: ص ٢٧٢ فإنه نقل عن الكليني قوله في الكافي في أخبار كثيرة: «وكلما ذكرته في كتابي ⇐

علي بن محمد بن أبي الفهم التنوخي:

كان صاحباً للسيد المرتضىٰ رَحِمَهُ اللهُ وذكر ابن خلكان: «أنه كان من أبناء ملوك تنوخ، وكان من الأفاضل المشهورين في الكلام والحكمة وعلم النجوم، وكان قاضياً في البصرة والأهواز، وكان يعظمه سيف الدولة وكان يحبه المهلبي وسائر وزراء الشيعة، وولد في انطاكية وانتقل إلىٰ بغداد، وتوفي بها سنة ٤٠٢» انتهىٰ[1]،

⇐ المشار إليه: عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم علي بن محمد بن علان...»، وراجع (رسالة العدة) التي ألفها حجة الإسلام السيد محمد باقر بن محمد نقي الشفتي الإصفهاني المولود سنة ١١٧٥ هـ والمتوفىٰ سنة ١٢٦٠ هـ وهي ضمن اثنتي عشرة رسالة في تراجم رجال مخصوصين من الرواة، طبعت الرسائل بإيران سنة ١٣١٤ هـ، ومعها مبحثان، أحدهما في أصحاب الإجماع، وثانيهما في عدالة الراوي.

١ ـ هكذا نقل صاحب (كتابنا) في ترجمة علي بن محمد ـ هذا ـ عن ابن خلكان ونحن إذا رجعنا إلىٰ وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمته نراه يقول ـ بعد أن يذكر نسبه الطويل وينهيه إلىٰ الحاف بن قضاعة ـ: «كان عالماً بأصول المعتزلة والنجوم» ثم نقل ما قاله الثعالبي في حقه من قوله: «هو من أعيان أهل العلم والأدب وأفراد الكرم وحسن الشيم... وكان تقلد قضاء البصرة والأهواز بضع سنين وحين صرف عنه ورد حضرة سيف الدين بن حمدان زائراً ومادحاً فأكرم مثواه وأحسن قراه وكتب في معناه إلىٰ الحضرة ببغداد حتىٰ أعيد إلىٰ عمله وزيد في رزقه ورتبته، وكان الوزير المهلبي وغيره من رؤساء العراق يميلون إليه ويتعصبون له ويعدونه ريحانة الندماء وتاريخ الظرفاء».

ثم نقل ابن خلكان عن الخطيب البغدادي: «أنه ولد بانطاكية يوم الأحد لأربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٧٨ هـ، وقدم بغداد وتفقه بها علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة، وسمع الحديث وكان معتزلياً، وتوفي بالبصرة يوم الثلاثاء لسبع خلون من شهر ربيع الأول سنة ٣٤٢، ودفن ⇐

وبهذا القدر لا يثبت تشيعه وفي منصب القاضوية ذم له.

علي بن محمد بن الجهم:

في العيون: «هذا الحديث غريب من طريق علي بن محمد بن الجهم مع

⇐ من الغد في تربة اشتريت له بشارع البريد وسيأتي ذكر ولده المحسن في حرف الميم».
فنرىٰ صاحب كتابنا ـ هنا ـ لم ينقل الترجمة كما هي عن ابن خلكان فكأنه اقتضبها اقتضاباً ولكنه اشتبه في محل وفاته وفي سنة وفاته فجعل محل وفاته بغداد وسنة وفاته سنة ٤٠٢ هـ، ثم أنه ذكر في صدر الترجمة أنه كان صاحباً للسيد المرتضىٰ ﷺ وهذا أيضاً اشتباه وقد ذكرنا في هامش ترجمة السيد المرتضىٰ علي بن الحسين (ص ١٧٧) من هذا الجزء أن صاحب السيد المرتضىٰ ﷺ حفيد هذا وهو أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم المعروف بالقاضي التنوخي الذي ولد بالبصرة سنة ٣٥٥ هـ يوم الثلاثاء في النصف من شعبان، وسمع الحديث سنة ٣٧٠ هـ، وتوفي ببغداد ليلة الاثنين الثاني من المحرم سنة ٤٤٧ هـ ودفن يوم الاثنين في داره بدرب التل وصلىٰ علىٰ جنازته الخطيب البغدادي كما ذكره في تاريخ بغداد، وصرح بتشيعه ابن كثير الشامي في تاريخه، وابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات والقاضي نور الله في مجالس المؤمنين: ج ١، ص ٥٤٢ طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ، والأفندي في رياض العلماء، والحموي في معجم الأدباء وغيرهم.
ولا يمكن أن يكون صاحب السيد المرتضىٰ جده علي بن محمد بن إبراهيم التنوخي كما ذكر صاحب (كتابنا) لأن السيد المرتضىٰ ولد سنة ٣٥٥ هـ، وعلي بن محمد توفي ـ كما عرفت ـ سنة ٣٤٢ هـ أي قبل ولادة السيد المرتضىٰ بثلاث عشرة سنة تقريباً، وأما حفيده أبو القاسم علي بن المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم فكانت ولادته ـ كما عرفت ـ في النصف من شعبان سنة ٣٥٥، وهي السنة التي ولد فيها المرتضىٰ ـ كما عرفت ـ ثم صاحب السيد المرتضىٰ ﷺ وسمع الحديث سنة ٣٧٠ هـ، فاحفظ ذلك.

نصبه وبغضه وعداوته لأهل البيت»[١].

---

١ ـ راجع الحديث: في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ١٩٥ بعنوان: «الباب الخامس عشر ذكر مجلس للرضا عليه السلام عند المأمون في عصمة الأنبياء عليهم السلام» طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، فإنه ذكر فيه حديثاً طويلاً فيه سؤال المأمون الرضا عليه السلام في عصمة الأنبياء وجواب الإمام عليه السلام له والمروي عنه علي بن محمد بن الجهم الذي كان حاضراً مجلس المأمون عند سؤاله الرضا عليه السلام وبعد أن ذكر الصدوق الحديث بكامله قال ما نصه: «قال مصنف هذا الكتاب هذا الحديث غريب من طريق علي بن محمد بن الجهم مع نصبه وبغضه وعداوته لأهل البيت عليهم السلام».

ويلاحظ هنا أن المذكور في المعاجم الرجالية وكتب الأدب والتاريخ هو علي بن الجهم لا علي بن محمد بن الجهم كما جاء في رواية الصدوق في كتاب العيون ولعل الزيادة جاءت من الناسخ أو نسبة علي إلىٰ الجهم نسبة إلىٰ الجد، ولكن في بعض المعاجم وكتب الأدب صرح بأن الجهم والد علي ولعل ذلك توهم منهم حصل من نسبته إلىٰ جده فحسبوا أنه والده، فلاحظ.

أما نسبه ـ حسبما جاء في مقدمة ديوانه المطبوع ـ فهو أبو الحسن علي بن الجهم بن بدر بن الجهم بن مسعود القرشي السامي، ينتهي نسبه إلىٰ سامة بن لوي بن غالب، وبنو سامة بطن من قريش يقال لهم قريش العازبة.

ولد ببغداد أو بخراسان حدود سنة ١٨٨ هـ وانتقل به أبوه إلىٰ بغداد وهو طفل، وكان مخلصاً للخلافة العباسية فخوراً بالتشيع لها، يعتقد أن بني العباس أولىٰ الناس بسياسة الأمة وتولي أمورها لا تصلح إلّا عليهم ولا تنقاد إلّا إليهم، ومن هنا نراه يفخر بخراسانيته سياسة كما يفخر بقرشيته نسباً وذلك أن خراسان كانت موطناً لآبائه حيناً من الدهر، وأهل خراسان هم الذين نصروا الدعوة العباسية وحملوا رايتها وحاربوا بني أمية، ومن هنا نشأ انحرافه عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وعن بنيه الذين يعتقدون أنهم أحق بالخلافة من بني العباس، فينظم الأشعار في ذمهم والطعن عليهم كما يقول أبو الفرج الإصفهاني في الأغاني: ج ١٠، ص ٢٠٥ وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٢٦٢ فقالا: (كان مبغضاً

⟸

قوله: علي بن محمد بن رياح:

في المشرق: «حكم جماعة من أعلام علماء الرجال بصحة حديث بعض الرواة غير الإمامية كعلي بن محمد بن رياح وغيره لما لاح لهم من القرائن المقتضية للوثوق بهم والاعتماد عليهم»[1] انتهىٰ، فيعلم أن هذا الرجل معتمد وحديثه معدود في الصحيح.

⇐ لعلي عليه السلام وينحو نحو مروان بن أبي حفصة في هجاء الطالبيين وذم الشيعة) وهجاه البحتري بذلك فقال:

إذا ذكرت قريش للمعالي ... فلا في العير أنت ولا النفير

علام هجوت مجتهداً علياً ... بما لفقت من كذب وزور

راجع ديوان البحتري طبعة الجوائب: ج ٢، ص ٩٩ والأغاني: ج ١٠، ص ٢٠٦.

ويقول ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٤، ص ٢١٠ طبع حيدر آباد ما نصه: «وأما علي بن الجهم بن بدر بن محمد بن مسعود بن أسد بن أدينة السامي الشاعر في أيام المتوكل فكان مشهوراً بالنصب كثير الحط علىٰ علي وأهل البيت (وقيل): إنه كان يلعن أباه لم سماه علياً، قتل في أيام المستعين سنة ٢٤٩ هـ».

وفي شعبان سنة ٢٤٩ هـ ورد علىٰ الخليفة المستعين كتاب صاحب البريد بحلب أن علي بن الجهم خرج من حلب متوجهاً إلىٰ الغزو فخرج عليه وعلىٰ جماعة معه خيل من كلب فقاتلهم قتالاً شديداً وقتل، راجع في ذلك تاريخ بغداد: ج ١١، ص ٣٦٩.

وقد طبع له ديوان شعر بدمشق الشام سنة ١٣٦٩ هـ في (١٩٦) صفحة، عني بتحقيقه ونشره وجمع تكملته الأستاذ خليل مردم بك.

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ٤ وتتمة كلامه الذي حذفه صاحب (كتابنا) قوله: «وإن لم يكونوا في عداد الجماعة الذين انعقد الإجماع علىٰ تصحيح ما يصح عنهم».

قوله: علي بن محمد بن الزبير:

في الشرح: «لم يوثق في كتب الرجال، وقد ذكره الشيخ في رجال من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام[١].

فإن قلت: قد قال النجاشي في ترجمة أحمد بن عبدون: «وكان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد بن القرشي المعروف بابن الزبير وكان علواً في الوقت»[٢].

وهذا إن عاد إلىٰ أحمد[٣] كان توثيقاً له وإن عاد إلىٰ علي كان كذلك.

قلت: لا أفهم حقيقة المعنىٰ في هذه العبارة لكن الظاهر عودها إلىٰ علي بن محمد بن الزبير وفيها إشعار بالمدح» انتهىٰ[٤].

قوله: علي بن محمد بن زياد:

بخط المجلسي رحمه الله: «قال السيد ابن طاووس في رسالة النجوم: علي بن محمد بن زياد الصيمري كانت له مكاتبات إلىٰ الهادي والعسكري عليهما السلام

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٤٨٠ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام وذكر فيه «أنه مات ببغداد سنة ٣٤٨ هـ، وقد ناهز مائة سنة ودفن في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام».

وذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وقال: «مولده سنة ٢٥٤ هـ وتوفي ببغداد وحمل إلىٰ الكوفة».

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٨.

٣ ـ يريد بقوله: «وهذا إن عاد إلىٰ أحمد» يعني قول النجاشي: «وكان علواً في الوقت» وإنما كان توثيقاً له، لأن معناه أنه كان في غاية من الفضل والعلم والثقة والجلالة في وقته وأوانه.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمه الله (مخطوط).

وجوابهما إليه، وهو ثقة معتمد عليه»[١].

علي بن محمد بن سليمان:

في المجمع: «هو مجهول، له مكاتبة إلىٰ أبي الحسن العسكري عليه السلام»[٢].

---

١ ـ راجع: فرج المهموم في تاريخ النجوم للسيد رضي الدين علي بن طاووس: ص ٣٦ ـ ٣٧ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ، وذكره أيضاً ابن طاووس رحمه الله في كتابه مهج الدعوات: ص ٢٧٣ طبع إيران سنة ١٣٢٣ هـ قال: «... كتاب الأوصياء وذكر الوصايا تأليف السعيد علي بن محمد بن زياد الصيمري... ووجد هذا الكتاب في خزانة مصنفه بعد وفاته سنة ٢٨٠ هـ، وكان رحمه الله قد لحق مولانا علي بن محمد الهادي، ومولانا الحسن العسكري ـ صلوات الله عليهما ـ وخدمهما وكاتباه ورفعا إليه توقيعات كثيرة».
وذكره ـ أيضاً ـ المسعودي في كتابه (إثبات الوصية) في أحوال العسكري عليه السلام فقال: «وحدث محمد بن عمر الكاتب عن علي بن محمد بن زياد الصيمري ـ صهر جعفر بن محمود الوزير علىٰ ابنته أم أحمد ـ وكان رجلاً من وجوه الشيعة وثقاتهم، ومقدماً في الكتابة والعلم والأدب»، ورويت عنه روايات عديدة في دلائل الحميري، وإكمال الدين ودلائل الطبري، والكافي وغيبة الشيخ الطوسي في معجزات الحجة عليه السلام والتهذيب في باب الدعاء بين الركعات، ونقل عنه أيضاً الكفعمي في هامش مصباحه.

٢ ـ راجع: مكاتبته إلىٰ الإمام أبي الحسن العسكري عليه السلام في تهذيب الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ٣١٥ كتاب الصلاة، باب كيفية الصلاة وصفتها، الحديث (١٤٢)، وله مكاتبة أخرىٰ إلىٰ أبي الحسن العسكري عليه السلام ذكرها الشيخ الطوسي في التهذيب: ج ٣، ص ٣٠٣ في كتاب الصلاة، باب صلاة المضطر، الحديث الخامس، ورواه أيضاً في الاستبصار: ج ١، ص ٤٥٨ من كتاب الصلاة، باب صلاة المغمىٰ عليه، الحديث الخامس.

علي بن محمد بن سيار أبو الحسن:

كان من الشيعة الإمامية، كذا في معاني الأخبار[١]، وروىٰ عن أبيه محمد بن سيار، وعن الحسن العسكري عليه السلام، وسيجيء في ترجمة يوسف بن محمد بعض أحواله.

علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة:

«ذكره العلامة داخل العدة التي تروي عن البرقي» كذا بخط المجلسي[٢].

واعلم أنه صدر الكليني أسانيده بعلي بن محمد، وقد اضطربوا في تعيينه فلننقل جملة من عباراتهم كي يتضح المراد.

قال المجلسي ـ فيما وجدته بخطه معلقاً علىٰ الكتاب ـ: «روىٰ الكليني في آخر الروضة (عن علي بن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن إسحاق)[٣] ويبعد أن يكون أحدهما، فإذا وقع علي بن محمد في أول سنده يشكل تعيين أنه هو أو ابن بندار أو علان والظاهر أن هذا علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة الذي ذكره

١ ـ راجع: كتاب معاني الأخبار للصدوق ابن بابويه: ص ٤، باب معنىٰ الله عزوجل، الحديث الثاني، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ راجع: ما ذكره العلامة الحلي في الفائدة الثالثة من الفوائد العشر الملحقة بآخر الخلاصة: ص ٢٧٢، من نقله عن الكليني في العدة، وجعله علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة منها.

٣ ـ راجع: كتاب الروضة للكليني رحمه الله: ص ٢٤٢ الحديث المرقم (٣٣٦) طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ

العلامة في العدة التي تروي عن البرقي».

وقال في شرح باب العقل من مرآة العقول: «والظاهر أن علي بن محمد هو علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة الذي هو داخل العدة التي تروي عن البرقي»[١].

وقال الصالح في موضع من شرحه: «يروي المصنف في هذا الكتاب كثيراً عن علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلان ثقة»[٢].

وقال في موضع آخر: «وقع السند هكذا علي عن أبي هاشم الجعفري فقال: ونقل سيد الحكماء هكذا: علي عن أبيه عن أبي هاشم الجعفري، فقال ـ أي سيد الحكماء ـ: وأما ما يروىٰ في عدة من النسخ: علي عن أبي هاشم الجعفري فغلط من إسقاط الناسخ، فإن أحداً من العليين ـ الذين يعينهم الكليني في صدور الأسانيد، وهم علي بن محمد المعروف بعلان وعلي بن محمد المعروف أبوه بماجيلويه، وعلي بن إبراهيم بن هاشم لم يرووا عن أبي هاشم الجعفري من غير

---

١ ـ ورأيت في باب الاستعانة من كتاب المعيشة: «علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله» وفي باب عمل السلطان منه: «عنه عن إبراهيم بن إسحاق» فلا يبعد أن يؤخذ من بعده قرينة عليه. (منه ﴿﴾).

راجع: الكافي باب الاستعانة بالدنيا علىٰ الآخرة من كتاب المعيشة: ج ٥، ص ٧١ الحديث الثالث وباب عمل السلطان وجوائزهم من كتاب المعيشة أيضاً: ص ١٠٦ الحديث الرابع، طبع طهران سنة ١٣٧٨ هـ.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ١، ص ٧٨ كتاب العقل والجهل، شرح الحديث الثاني.

واسطة»[١] انتهىٰ.

وغفل السيد عن الرابع وهو علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة مع أنه يذكر في أول السند معيناً كما نقل المجلسي عن آخر الروضة ومذكور أيضاً في أول كتاب العقل.

وكيف كان فالأولىٰ حمل هذا الرجل علىٰ الأكثر وقوعاً في الأوائل والأشهر وهو علي بن إبراهيم بن هاشم وأبو هاشم هو داود بن القاسم وذكر الشيخ والكشي أنه شاهد صاحب الأمر عليه السلام[٢] فهو معاصر لعلي بن إبراهيم، وأيضاً إبراهيم بن هاشم معاصر للرضا عليه السلام وأبو هاشم كذلك، فكيف بعد رواية علي بن إبراهيم عن أبي هاشم ولم يبعد روايته عن أبيه، مع أن أبا هاشم شاهد صاحب الأمر عليه السلام ولم يذكروا أن إبراهيم بن هاشم شاهده فجاز رواية علي بن إبراهيم عن أبي هاشم فتأمل.

وأما تعيين علي بن محمد المصدر في أوائل السند فأنا فيه من المتوقفين لأنه مردد بين ثلاثة: ابن عبد الله بن أذينة، وعلان، والمعروف بماجيلويه، وكل منهم شيخ الكليني في طبقة واحدة، وكل منهم يذكره معيناً فحمله علىٰ أحدهم

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ١، ص ٣٨٥ كتاب العقل والجهل، شرح الحديث الثامن عشر، ويقصد بسيد الحكماء ـ في كلامه ـ السيد المير محمد باقر الحسيني الاسترابادي الشهير بمير داماد المتوفىٰ سنة ١٠٤١ هـ ومن جملة مؤلفاته حواش علىٰ اختيار الرجال الكشي، نقل عنه أرباب المعاجم وله أيضاً حواش علىٰ رجال ابن داود الحلي.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٩٣ برقم ٢٧٨، ورجال الكشي: ص ٤٧٨ برقم ٤٦٣ ولكن الكشي لم يذكر أنه شاهد صاحب الأمر عليه السلام وإنما الذي ذكر مشاهدته له الشيخ في الفهرست فقط، ففي عبارة صاحب الكتاب نوع مسامحة في التعبير، فلاحظ.

دون الآخر تحكم.

ألا ترىٰ إلىٰ دليل المجلسي رحمه الله أنه رواه معيناً في أواخر الروضـة. وأنت تعلم أن كلا الآخرين أيضاً يكون معيناً في بعض المواضع، و (الصالح) لم يذكر دليله، والله أعلم بحقيقة الحال.

وقال الصالح: «وفي بعض النسخ علي بن محمد عن يونس قيل هذا ليس بصحيح فإن علي بن محمد الذي يجعله المصنف صدر السند لم يدرك يونس ولا روىٰ عنه» انتهىٰ[1].

والحق ما في بعض النسخ الأخر علي عن محمد عن يونس، وتشخيصهم لا يخفىٰ.

علي بن محمد بن عبيد بن حفص:

ذكره النجاشي في ترجمة ابنه الحسن بن أبي قتادة، وقد تقدم فراجع[2].

قوله: علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري:

وقع في بعض أسانيد الكافي هكذا: «الحسين بن محمد عن علي بن محمد

---

١ ـ راجع: ما ذكره المولىٰ الصالح المازندراني في شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٣٨ كتاب فضل العلم، باب الرد إلىٰ الكتاب والسنة، شرح الحديث الثالث، وقد أكثر الكليني في الكافي الرواية عن علي عن محمد بن عيسىٰ عن يونس.

٢ ـ يعني: تقدم نقله من المصنف، عن النجاشي، راجع النقد: ص ٨٦ وراجع أيضاً: رجال النجاشي: ص ٢٩.

بن سعد».

قال الصالح: «هكذا في النسخ التي رأيناها، وقال سيد الحكماء[١] النسخ هنا مختلفة، ففي بعضها هكذا، وفي بعضها علي بن محمد بن سعد بإسقاط الحسين بن محمد، والمراد بعلي بن محمد بن سعد في النسخة الأولىٰ هو علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري القمي المعروف بابن متويه، والمراد به في النسخة الثانية هو علي بن محمد بن سعد الأشعري وهو أحد شيوخ أبي جعفر الكليني» انتهىٰ[٢].

وبخط السيد: «باب في ثواب العالم: الحسين بن محمد عن علي بن محمد بن سعد، وفي قليل من النسخ عن علي بن محمد عن سعد» انتهىٰ، وهذه نسخة ثالثة.

علي بن محمد بن عمر العطار:

في الخصال: «أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن عمر العطار ببلخ، وكان جده علي بن عمر صاحب علي بن محمد العسكري عليه السلام وهو الذي خرج علىٰ يده لعن فارس بن حاتم بن ماهويه»[٣].

---

١ ـ يريد بسيد الحكماء المحقق الداماد ـ كما تقدم آنفاً ـ ولعل ما ذكره في حواشيه علىٰ رجال ابن داود الحلي.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٦٦ كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم والمتعلم، شرح الحديث الخامس.

٣ ـ راجع: كتاب الخصال للصدوق بن بابويه ـ أبواب الستة ـ الحديث العاشر، والمراد بقوله: ⟸

علي بن محمد بن علي المشهور بالفصيحي الاسترابادي:

ذكر في الطبقات: «أنه تلميذ عبد القاهر وأستاذ النحاة، كان مدرساً في نظامية بغداد فاتهموه بالتشيع فسألوه عن ذلك، قال: لا أنكر مذهبي أنا من رأسي إلىٰ قدمي غريق في التشيع فعزلوه واختار العزلة وانزوىٰ عن الخلق، وتوفي في ذي الحجة سنة ٥١٦» كذا بخط المجلسي رحمه الله[١].

قوله: علي بن محمد بن قتيبة:

قال في الذخيرة: «في طريق الرواية علي بن محمد القتيبي ولم يثبت توثيقه، إلّا أن إيراد ابن بابويه لهذه الرواية في كتابه[٢] مع ضمانه صحة ما

⟸ «جده علي بن عمر» جد أبيه الذي لم يذكر في سلسلة السند لأن نسبة محمد إلىٰ عمر نسبة الجد دون الأب، والنسبة إلىٰ الجد متعارف مشهور ويشهد بذلك الحديث الـ(٢١٨) المذكور في باب الثلاثة فإنه جاء فيه هكذا: «حدثنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن علي بن عمر العطار ببلخ» فلاحظ.

١ ـ راجع: طبقات النحاة لابن شهبة: ج ٢، ص ١٨٧ ـ ١٨٨، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي: ص ٣٥١، وإنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي: ج ٢، ص ٣٠٦، وتاريخ ابن خلكان: ج ١، ص ٣٤٤، ومعجم الأدباء للحموي: ج ١٥، ص ٦٦ ـ ٧٥، وغيرها من المعاجم، وذكر ياقوت الحموي: «سمي الفصيحي لكثرة دراسته كتاب الفصيح لثعلب» ومثله قال السيوطي في بغية الوعاة.

٢ ـ يريد بكتاب ابن بابويه (من لا يحضره الفقيه) راجع: ج ٤، ص ٣٠١ في النوادر آخر أبواب الكتاب، الحديث الحادي والتسعين، والراوي عنه عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري.

يورده[١] قرينة الاعتماد» انتهىٰ. وقد تقدم مثله والكلام عليه فلا نعيده.

قوله: علي بن معبد:

بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة والمهملة، قال الصالح: «مجهول الحال»[٢].

علي بن موسىٰ:

في التحرير: «السند صحيح وإن كان علي بن موسىٰ غير مصرح بتوثيقه لكنه من مشائخ الكليني، وعلي ابن بابويه[٣] ويعد المتأخرون حديثه وحديث أمثاله صحيحاً».

---

١ ـ يشير إلىٰ ما ذكره الصدوق ﷺ في أول كتابه من لا يحضره الفقيه: ج ١ ، ص ٣ من قوله: «... ولم أقصد به قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلىٰ إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته، وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي...».

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٩٢ كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، شرح الحديث السابع.

٣ ـ هو علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمي، أبو الحسن، وهو والد الصدوق محمد بن علي صاحب كتاب (من لا يحضره الفقيه) وقد تقدمت ترجمة له من صاحب الكتاب (ص ١٧٦) من هذا الجزء، توفي سنة ٣٢٩ هـ، وهي السنة التي تناثرت فيها النجوم، ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، منها رجال النجاشي: ص ١٩٨ والفهرست للشيخ الطوسي: ص ١١٩، وكتاب رجاله: ص ٤٨٢ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وذكر فيه ما نصه: «روىٰ عنه التلعكبري قال: سمعت منه في السنة التي تهافتت فيها الكواكب دخل بغداد فيها، وذكر أن له منه إجازة بجميع ما يرويه».

قوله: علي بن مهزيار:

في التحرير: «بالزاي ثم الياء آخر الحروف وآخره راء مهملة».

وفي المجمع: «هو ثقة».

قوله: علي بن النعمان:

بضم النون وسكون المهملة، قال الصالح: «ثقة ثبت صحيح واضح الطريقة»[١] انتهىٰ. ذكر في المتن أنه الأعلم، ويحتمل أنه ذو علمة أي مشقوق الشفة العليا.

قوله: علي بن يعقوب بن الحسين:

في الذخيرة: «هو مجهول»[٢].

---

١ ـ هذه هي عبارة النجاشي في رجاله: ص ٢١٠، وقد ذكرها المولىٰ الصالح عنه في شرحه لأصول الكافي.

٢ ـ ووجه حكم صاحب الذخيرة بكونه مجهولاً هو عدم ذكر له في كتب الرجال بوجه، وعلي بن يعقوب بن الحسين الهاشمي ـ هذا ـ ذكر المولىٰ الأردبيلي أنه «روىٰ عن مروان بن مسلم وغيره، وروىٰ عنه أحمد بن الحسن بن علي بن فضال وأحمد بن هلال، ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني، نبه عليه في الكافي» ثم ذكر المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة في ترجمته: أن له روايات في الكافي والتهذيب والاستبصار، ووقع في طريق مشيخة من لا يحضره الفقيه، وذكر جماعة يروون عنه وجماعة يروي هو عنهم، فراجعه.

قوله: علي بن يقطين:

بفتح الخاتمة وسكون القاف وكسر المهملة وسكون الخاتمة والنون وهذا الرجل عظيم قدره، وجلالته عند الأئمة عليهم السلام يضرب بها المثل ويعرفها كل أحد، ورأيت في باب معجزات موسىٰ بن جعفر عليه السلام ودلائل إمامته أخباراً تدل علىٰ ذلك تركناها لشهرة ذلك فيه استغنينا عن إيرادها(١).

* * *

باب عمار

عمار بن حيان:

تقدم له ذكر في ابنه إسحاق(٢) وعندي أن الأخبار التي رويت في مدح

---

١ ـ ولد علي بن يقطين بالكوفة سنة ١٢٤ هـ، وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ وصلىٰ عليه ولي العهد محمد بن الرشيد وتوفي أبوه بعده سنة ١٨٥ هـ، ذكر ذلك الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١١٦، وذكر له كتباً، ومثله ذكر النجاشي في رجاله: ص ٢٠٩ وروىٰ الكشي في رجاله: ص ٣٦٥ روايات كثيرة تدل علىٰ جلالة قدره وعظم شأنه رحمه الله، وكان له منزلة عظيمة عند الإمام أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وكانت وفاته في أيام الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام ببغداد وهو محبوس في سجن هارون الرشيد أربع سنين، وقد وثقه كل من صنف في الرجال ولم ينقل فيه غمز من أحد.

٢ ـ راجع: ص ٢٦٦ من الجزء الأول في ترجمة إسحاق بن عمار.

عمار منزلة على هذا[1] كما يعلم من ترجمة ابنه إسحاق، ومن ترجمة عمار الساباطي، فتأمل.

قوله: عمار بن معاوية الدهني:

في مجموع ورام: «قيل للصادق عليه السلام: إن عمار الدهني شهد اليوم عند ابن أبي ليلى قاضي الكوفة بشهادة فقال له القاضي: قم يا عمار فقد عرفناك لا تقبل شهادتك لأنك رافضي، فقام عمار ـ وقد ارتعدت فرائصه واستفرغه البكاء ـ فقال له ابن أبي ليلى: أنت رجل من أهل العلم والحديث إن كان يسؤك أن يقال لك رافضي فتبرأ من الرفض وأنت من إخواننا، فقال له عمار: يا هذا ما ذهبت والله إلى حيث ذهبت، ولكني بكيت عليك وعلي.

أما بكائي على نفسي فنسبتني إلى رتبة شريفة لست من أهلها، زعمت أني رافضي، ويحك لقد حدثني الصادق عليه السلام: أول من سمي الرافضة السحرة الذين لما شاهدوا آية موسى عليه السلام في عصاه آمنوا به واتبعوه ورفضوا أمر فرعون واستسلموا لكل ما نزل فسماهم فرعون الرافضة لما رفضوا دينه، فالرافضي من رفض كلما كرهه الله وفعل كلما أمر الله، وأين في الزمان هذا، فإنما بكيت على نفسي خشية أن يطلع الله على قلبي وقد تقبلت هذا الاسم الشريف على نفسي فيعاتبني ربي جل وعز ويقول: يا عمار كنت رافضاً للأباطيل عاملاً للطاعات كما قال لك، فيكون ذلك مقصراً لي في الدرجات إن سامحني، موجباً لشديد العقاب علي إن ناقشني إلّا أن يتداركه موالي بشفاعتهم.

---

١ ـ يعني على عمار بن حيان لا عمار بن موسى الساباطي.

وأما بكائي عليك فلعظم كذبك في تسميتي بغير اسمي وشفقتي الشديدة عليك من عذاب الله تعالىٰ إن صرفت أشرف الأسماء إلي أن جعلته من أرذلها»(١).

وفي الكافي: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن إبراهيم بن أبي البلاد، ويحيىٰ بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم، عن معاوية بن عمار، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام نحواً من ثلاثين رجلاً إذ دخل عليه أبي فرحب به أبو عبد الله عليه السلام وأجلسه إلىٰ جنبه وأقبل عليه طويلاً، ثم قال أبو

---

١ ـ راجع: تنبيه الخواطر ونزهة النواظر المعروف بمجموعة ورام: ج ٢، ص ٣٤٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٤ هـ، تأليف الأمير الزاهد أبي الحسين الشيخ ورام بن أبي فراس المالكي الأشتري المتوفىٰ ثاني شهر محرم بالحلة سنة ٦٠٥ هـ ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين منهم ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٦، ص ٢١٨ طبع حيدر آباد دكن فقال: «كان في أول أمره من الأجناد يلبس القباء والمنطقة ويتقلد بالسيف ثم ترك ذلك وانقطع إلىٰ العبادة ذكره ابن أبي طي في الإمامية وبالغ في إطرائه وذكر له كرامات، قال: مات سنة ٦٥٠ هـ» وفي تعيين وفاته بهذه السنة اشتباه صدر من ابن حجر أو من ابن أبي طي أو من الناسخ أو الطابع، فإن المتفق عليه عند أرباب المعاجم أن وفاته سنة ٦٠٥ هـ.
وذكره أيضاً ابن الأثير الجزري في التاريخ الكامل في حوادث سنة ٦٠٥ هـ، فقال: «في هذه السنة ثاني محرم توفي أبو الحسين ورام بن أبي فراس الزاهد بالحلة السيفية وهو منها، وكان صالحاً».
والشيخ ورام هو جد السيد علي بن طاووس وجد الشيخ محمد بن إدريس الحلي من قبل أمهما.
وذكره أيضاً الشيخ يوسف البحراني في (لؤلؤة البحرين) في تعداد مشايخ العلامة الحلي: ص ٣٤٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، وراجع ما كتبناه في مقدمة مجموعة ورام من ترجمة حياته المطبوعة في النجف الأشرف.

عبد الله عليه السلام: إن لأبي معاوية حاجة فلو خففتم فقمنا جميعاً، فقال لي أبي: إرجع يا معاوية فرجعت فقال أبو عبد الله عليه السلام: هذا ابنك؟ قال: نعم» الحديث. أخذنا منه محل الحاجة[١].

قوله: عمار بن موسىٰ الساباطي:

نقل المصنف عن الكشي وعن الشيخ في الفهرست كونه فطحياً[٢].

وفي التهذيب والاستبصار: «إنه ضعيف فاسد المذهب»[٣]، ونسبه أيضاً إلىٰ جماعة، فلم يبق في ذلك شك، ومع هذا فقد تلقىٰ جماعة من الفقهاء ذلك بالقبول، وأقروهم عليه كما سنذكر عبائرهم، واختلفوا في قبول رواياته علىٰ قولين:

الأول: القبول وهو اختيار المحقق، قال في مسألة الإنائين: «عمار هذا وإن كان فطحياً، وسماعة وإن كان واقفياً لا يوجب رد روايتهما هذه. أما أولاً: فلشهادة أهل الحديث لهما بالثقة. وأما ثانياً: فلعمل الأصحاب بالحديثين ولسلامتهما عن المعارض»[٤].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٥٣١ كتاب النكاح، باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته، الحديث الثاني.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢١٨ برقم ١٣٠، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ١٤٣ برقم ٥٢٧.

٣ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ١٠١، كتاب التجارات، باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر، وراجع أيضاً: الاستبصار: ج ١، ص ٣٧٢ باب السهو في صلاة المغرب، الحديث الثامن؛ وج ٣، ص ٩٥ باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة.

٤ ـ راجع: المعتبر: ص ٢٦ طبع إيران سنة ١٣١٨ هـ.

وفي مسألة الأسئار من المعتبر بعد ذكر رواية في سندها علي بن حمزة وعمار قال: «لا يقال علي بن حمزة واقفي وعمار فطحي فلا يعمل بروايتهما، لأنا نقول: الوجه الذي لأجله عمل برواية الثقة قبول الأصحاب أو انضمام القرينة لأنه لولا ذلك لمنع العقل من العمل بخبر الثقة إذ لا وثوق بقوله، وهذا المعنىٰ موجود هنا، فإن الأصحاب عملوا برواية هؤلاء كما عملوا هناك. ولو قيل: فقد ردوا رواية كل واحد منهما في بعض المواضع. قلنا: كما ردوا رواية الثقة في بعض المواضع متعللين بأنه خبر واحد، وإلّا فاعتبر كتب الأصحاب فإنك تراها مملوءة من رواية علي المذكور وعمار»[١].

القول الثاني: عدم قبوله، قال العلامة في المختلف في مسألة الإناءين مجيباً عن الاستدلال بروايتهما: «الجواب أولاً بالطعن في السند فإن عماراً فطحي، وسماعة واقفي»[٢].

وفي كشف الرموز «الرواية ضعيفة السند لفساد عقيدة عمار» ومثلها عبارة الصيمري في شرح الشرائع.

وفي التنقيح: «وحجة الشيخ ضعيفة، لأن عماراً فطحي لا عمل علىٰ روايته خصوصاً مع مخالفة النظر»[٣] انتهىٰ.

ورب قائل يقول: عمدة دليل المحقق هو الإجماع علىٰ العمل بروايته،

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٢٣.

٢ ـ راجع: المختلف: ص ١٩ طبع إيران سنة ١٣٢٤ هـ.

٣ ـ راجع: كشف الرموز شرح النافع مختصر الشرايع للشيخ عز الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي، وغاية المرام في شرح شرايع الإسلام للشيخ مفلح بن حسن الصيمري، والتنقيح الرائع شرح النافع للمقداد السيوري، وكلها مخطوطة.

وأنت تعلم الخلاف من العبارات هذه فلا إجماع فلا عمل.

فنقول: الإجماع سبق هذه الكتب وقد وقع قبل زمان الشيخ. قال في الحاشية: «إن الشيخ ادعىٰ إجماع الإمامية علىٰ العمل برواية عمار ومن كان في طريقها ممن يحذو حذوه ورواية الكشي دليل عليه»(١).

وقال الشيخ البهائي في شرح الفقيه: «وعمار الساباطي وإن كان فطحياً إلّا أنه ثقة جليل من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وحديثه يجري مجرىٰ الصحاح، وقد ذكر الشيخ في العدة أن الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه عمار، وقول الكاظم عليه السلام: إني استوهبت عماراً الساباطي من ربي فوهبه لي مشهور(٢) وسؤاله الصادق عليه السلام أن يعلمه الاسم الأعظم، وقوله عليه السلام: «إنك لا تقوىٰ علىٰ ذلك»(٣) وإظهار بعض علامات ذلك عليه، يدل علىٰ كمال قربه واختصاصه، فقد ثبت بنقل الشيخ وتقرير هؤلاء الفضلاء له، فيكون المخالف مسبوقاً بالإجماع» انتهىٰ(٤).

وقد يوهن دعوىٰ الإجماع بأن منشأها الشيخ، والشيخ هو اضطرب في عمله فيه، ففي الاستبصار طرح روايته كما في المتن، وفي التهذيب عمل به ونقل عن جماعة من أهل الحديث أنهم ذكروا أن ما ينفرد بنقله عمار لا يعمل به لأنه كان فطحياً(٥)، فإذا كان كذلك فكيف يعتمد عليه؟

---

١ ـ راجع: حاشية مختلف العلامة الحلي للسيد فيض الله التفريشي الحسيني (مخطوط).

٢ ـ رواه الكشي في رجاله: ص ٢٥٣ و ٥٠٤ مؤسسة النشر في جامعة مشهد.

٣ ـ رواه الكشي في رجاله: ص ٢١٨.

٤ ـ راجع: شرح من لا يحضره الفقيه للشيخ البهائي العاملي رحمه الله (مخطوط).

٥ ـ راجع ما ذكره في الاستبصار: ج ٣، ص ٩٥ باب النهي عن بيع الذهب بالفضة، وما ذكره في التهذيب: ج ٧، ص ١٠١ كتاب التجارات باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر.

وأما ما ذكروا من اقترانه بالقرائن كخبر الكشي عن الكاظم عليه السلام فأنا في عجب من ذلك فإنك تحققت أنه فطحي إلىٰ أن مات، فكيف يستوهبه الكاظم عليه السلام من الله ويوهبه له وهو فطحي ملعون من الكلاب الممطورة، ولو كان من الصادق عليه السلام لكان له وجه فالأولىٰ الطرح لذلك، ولضعف السند، أو حمل عمار علىٰ غير الساباطي وإن كان نقل المصنف لفظ الساباطي، وأما التأييد بسؤاله الاسم الأعظم فعدم دلالته أوضح من أن يبين، بل لقائل أن يقول فيه طعن عليه حيث لم يعلمه إياه، فلم يبق لقبول خبره إلّا كونه ثقة فهو معارض بالتضعيف الذي نقله الشيخ في التهذيب عن جماعة، وتضعيفه في الاستبصار، وإن بنيت علىٰ الظنون الاجتهادية في الجرح والتعديل وادعيت حصول الظن في جانب التعديل، فالمسألة تبنىٰ علىٰ أن الموثق حجة أم لا، واختر لنفسك ما يحلو، والله أعلم بحقيقة الحال(١).

قوله: عمار بن ياسر:

سيجيء ذكره في المقداد، وتقدم ذكره في حذيفة وجندب، وجلالته

---

١ ـ يظهر من توثيق عمار ومما رواه في باب فرض الزكاة من الكافي «عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لعمار الساباطي: يا عمار أنت رب مال كثير؟ قال: نعم جعلت فداك، قال: فتؤدي ما افترض الله عليك من الزكاة؟ قال: نعم، قال: فتخرج الحق المعلوم من مالك؟ قال: نعم، قال: فتصل قرابتك؟ قال: نعم، قال: فتصل إخوانك؟ قال: نعم» الحديث. إنه قبل أن يتفطح كان ثقة.

(منه رحمه الله)

راجع: الحديث في فروع الكافي: ج ٣، ص ٥٠١ كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، الحديث الخامس عشر.

أوضح من أن تبين.

قوله: عمار بن اليسع:

وقع في الكافي: «عن أبي الحكم الأرمني»[١].

قال الصالح: «قال الجوهري إرمينية بالكسر، كور بناحية الروم والنسبة إليها أرمني بفتح الهمزة والميم، وأبو الحكم بهذه النسبة لم أجد اسمه في كتب الرجال ويحتمل أن يكون عمار بن اليسع الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام ونسبته إلىٰ الكوفة باعتبار توطنه فيها، وهو مجهول الحال»[٢].

* * *

باب عمرو

قوله: عمرو بن أبي المقدام:

هذا ضعفه ابن الغضائري تارة ووثقه تارة أخرىٰ، ونقل عن الأصحاب تضعيفه[٣] فيرجع هذا إلىٰ الخلاف فيه، ولا اعتبار هنا بتضعيف ابن الغضائري ولا

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣١٣ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام الحديث الرابع عشر.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١٧٠ شرح الحديث الرابع عشر.

٣ ـ ضعفه ابن الغضائري في كتاب الضعفاء راجع: مجمع الرجال للقهبائي الذي ذكر فيه ⟸

بتوثيقه لتعارضهما فينسد الطريق إلىٰ معرفة حاله فيكون مجهولاً.

وأما الرواية التي رواها الكشي فضعيفة السند بالإرسال(١) مع اضطرابها وشك العلامة في تعيين الرجل(٢).

قوله: عمرو بن حريث عدو الله:

في الخرائج والجرائح: «روىٰ عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين، عن أبيه عليهما السلام قال: لما أراد علي عليه السلام أن يسير إلىٰ النهروان استنفر أهل الكوفة وأمرهم أن يعسكروا بالمدائن فتأخر شبث بن ربعي وعمرو بن حريث والأشعث بن قيس وجرير بن عبد الله ـ لعنهم الله ـ قالوا: أتأذن لنا أياماً نتخلف عنك في بعض حوائجنا ونلحق بك؟ فقال لهم: قد فعلتموه، سوأة لكم من مشايخ، فوالله ما لكم من حاجة تتخلفون عليها، وإني لأعلم ما في قلوبكم وسأبين لكم تريدون أن

⟸ كتاب الضعفاء لابن الغضائري: ج ٤، ص ٢٥٧ بعنوان: عمر بن ثابت بن هرمز أبو المقدام، كما نقل العلامة في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٤١ عن ابن الغضائري تضعيفه في ترجمة عمر بن ثابت بن هرم أبي المقدام الحداد قال ما نصه: «ضعيف جداً، قاله ابن الغضائري، وقال في كتابه الآخر عمر بن أبي المقدام ثابت العجلي مولاهم الكوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة» وقد وقع في طريق الرواية السابعة التي ذكرها الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ١٤١ باب جوامع التوحيد، وعلق عليها المولىٰ الصالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي: ج ٤، ص ٢٦٢ فقال: «لعله عمرو بن أبي المقدام الممدوح من رجال السجاد والباقر والصادق عليهم السلام» ووقع في طريق روايات عديدة في الكتب الأربعة.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٥، برقم ٢٥٦.

٢ ـ راجع: رجال العلامة: ص ١٢٠ القسم الأول.

تثبطوا عني الناس، وكأني بكم بالخورنق وقد بسطتم سفركم للطعام إذ يمر بكم ضب فتأمرون صبيانكم فيصيدونه فتخلعوني وتبايعونه، ثم مضىٰ عليه السلام إلىٰ المدائن، وخرج القوم إلىٰ الخورنق، وهيأوا طعاماً فبينا هم كذلك علىٰ سفرهم وقد بسطوها إذ مر بهم ضب فأمروا صبيانهم فأخذوه وأوثقوه ومسحوا أيديهم علىٰ يده كما أخبرهم علي عليه السلام فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿**بئس للظالمين بدلاً**﴾ ليبعثنكم الله يوم القيامة مع إمامكم الضب الذي بايعتم كأني أنظر إليكم يوم القيامة وهو يسوقكم إلىٰ النار ـ ثم قال عليه السلام ـ: لئن كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله منافقون فإن معي منافقين أما والله ياشبث ويابن حريث لتقاتلان ابني الحسين، هكذا أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله»[١].

وروي في الخصال: «عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلىٰ بن محمد البصري، عن بسطام بن مرة، عن إسحاق بن حسان، عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسين العبدي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، مثله[٢] في عمرو بن حريث مع جماعة من دون ذكرهم تفصيلاً، وقد تقدم مثله في ترجمة الأشعث[٣]، ومثله أيضاً روي في إرشاد الديلمي[٤].

---

١ ـ لم أجد هذا الحديث في الخرايج والجرايح المطبوع ولكن المجلسي في البحار: ج ٤١، ص ٢٨٦ طبع إيران ١٣٨٢ هـ رواه عن الخصال للصدوق ثم قال ـ بعد انتهاء الحديث ـ: «في الخرايج والجرايح عن ابن نباتة مثله، وفي بصائر الدرجات للصفار عن الحسين بن محمد عن المعلىٰ مثله، وفي المناقب لابن شهراشوب عن إسحاق بن حسان بإسناده عن الأصبغ مثله» مع زيادة في الحديث.

٢ ـ راجع: خصال الصدوق ابن بابويه: ج ٢، ص ٤٤١ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

٣ ـ راجع: ج ١، ص ٢٩٣ في ترجمة أشعث بن قيس الكندي.

٤ ـ راجع: الإرشاد لأبي محمد الحسن بن أبي حسن الديلمي: ص ٦٨ ـ ٦٩ طبع بيروت ⟸

وفي العلل: «دس معاوية ـ لعنه الله ـ إلىٰ عمرو بن حريث والأشعث بن قيس وإلىٰ حجر بن الحر وشبث بن ربعي دسيساً أفرد كل واحد منهم بعين من عيونه، إنك إن قتلت الحسن بن علي فلك مائتا ألف درهم وجند من أجناد الشام وبنت من بناتي، فبلغ الحسن عليه السلام ذلك فاستلأم ولبس درعاً وكفرها وكان يحترز ولا يتقدم للصلاة بهم إلّا كذلك، فرماه أحدهم في الصلاة بسهم فلم يثبت فيه لما عليه من اللامة، فلما صار في مظلم ساباط ضربه أحدهم بخنجر مسموم فعمل فيه الخنجر فلما علم عليه السلام أمر أن يغدىٰ به إلىٰ بطن جريحىٰ وعليها عم المختار بن أبي عبيدة، مسعود بن قيلة، فقال المختار لعمه: تعال نأخذ الحسن ونسلمه إلىٰ معاوية فيجعل لنا العراق فنذر[1] بذلك الشيعة من قول المختار لعمه فهموا بقتل المختار فتلطف عمه لمسألة الشيعة بالعفو عن المختار ففعلوا (الحديث)[2].

قوله: عمرو بن الحمق الخزاعي:

في البحار: «ذكر جعفر بن الحسين أن عمرو بن الحمق كان من أمير المؤمنين عليه السلام بمنزلة سلمان من رسول الله صلى الله عليه وآله»[3].

وفيه أيضاً: جعفر بن الحسين، عن محمد بن جعفر المؤدب، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه رفعه قال: قال عمرو بن الحمق لأمير المؤمنين عليه السلام:

⇐ سنة ١٣٨٥ هـ.

١ ـ قوله: (فنذر) يقال: نذر به إذا علمه فحذره واستعد له.

٢ ـ راجع: علل الشرائع للصدوق ابن بابويه الباب الـ (١٦٠) في السبب الداعي للحسن عليه السلام إلىٰ موادعة معاوية: ج ١، ص ٢١٠ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

٣ ـ نقله صاحب البحار عن الشيخ المفيد في الاختصاص: ص ٧.

والله ما جئتك لمال من الدنيا تعطينيها ولا لالتماس السلطان ترفع به ذكري إلّا لأنك ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وأولىٰ الناس بالناس، وزوج فاطمة سيدة نساء العالمين عليها السلام وأبو الذرية التي هي بقية لرسول الله صلى الله عليه وآله، وأعظم سهماً للإسلام من المهاجرين والأنصار، والله لو كلفتني نقل الجبال الرواسي، ونزح البحور الطوامي أبداً حتىٰ يأتي علي يومي وفي يدي سيفي أهز به عدوك، وأقوي به وليك، ويعلي به الله كعبك، ويفلج به حجتك، ما ظننت أني أديت من حقك كل الحق الذي يجب لك علي، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اللهم نور قلبه واهده إلىٰ الصراط المستقيم، ليت أن في شيعتي مائة مثلك»[١]، وقد ذكرنا في كتاب المطاعن بعض أحواله وكيفية قتله رضي الله عنه.

وفي إرشاد الديلمي عن أبي حمزة الثمالي، عن جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاري، قال: أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله سرية فقال: إنكم تصلون ساعة كذا وكذا من الليل أرضاً لا تهتدون فيها مصيراً فإذا وصلتم إليها فخذوا ذات الشمال فإنكم تمرون برجل فاضل خير في شأنه فاسترشدوه فيأبىٰ أن يرشدكم حتىٰ تأكلوا من طعامه ويذبح لكم كبشاً فيطعمكم ثم يقوم معكم فيرشدكم الطريق فاقرؤوه مني السلام، وأعلموه أني قد ظهرت بالمدينة.

فمضوا فلما وصلوا في ذلك الوقت إلىٰ الموضع المسمىٰ ضلوا، فقال لهم قائل منهم: ألم يقل رسول الله: خذوا ذات الشمال؟ فأخذوا ذات الشمال، فمروا

١ ـ راجع: كتاب البحار للمجلسي ـ الباب الـ (٦٧): ص ٧٢٦ من الجزء الثامن في الفتن طبع إيران كمباني الذي فيه ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين ـ صلوات الله عليهما ـ الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام وقد نقله عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله: ص ١٤ ـ ١٥.

بالرجل الذي وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله لهم فاسترشدوه الطريق فقال: إني لا أرشدكم حتىٰ تأكلوا من طعامي، وذبح لهم كبشاً فأكلوا من طعامه، وقام معهم فأرشدهم الطريق، وقال لهم: أظهر النبي بالمدينة؟ قالوا: نعم، وأبلغوه سلامه، فخلف في شأنه من خلف، ومضىٰ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وهو عمرو بن الحمق الخزاعي ابن الكاهن حبيب بن عمرو بن القين بن دراج بن عمرو بن سعد بن كعب، فلبث معه صلى الله عليه وآله ما شاء الله، ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: إرجع إلىٰ الموضع الذي هاجرت إلي منه فإذا جاء أخي علي بن أبي طالب عليه السلام الكوفة وجعلها دار هجرته فأته.

فانصرف عمرو بن الحمق إلىٰ شأنه حتىٰ إذا نزل أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة أتاه فأقام معه بالكوفة فبينما أمير المؤمنين عليه السلام جالس وعمرو بن الحمق بين يديه إذ قال له: يا عمرو ألك دار؟ قال: نعم، قال: بعها واجعلها في الأزد فإني في غد لو غبت عنكم لطلبت فتتبعك الأزد حتىٰ تخرج من الكوفة متوجهاً نحو الموصل فتمر برجل نصراني فتقعد عنده وتستسقيه الماء فيسقيك ويسألك عن شأنك فتخبره، وستصادفه مقعداً فادعه إلىٰ الإسلام فإنه يسلم، فإذا أسلم فمر يدك علىٰ ركبتيه فإنه ينهض صحيحاً سليماً ويتبعك، وتمر برجل سليم محجوب جالس علىٰ الجادة فتستسقيه الماء فيسقيك ويسألك عن قصتك وما الذي أخافك وممن تتوقىٰ فحدثه بأن معاوية طلبك ليقتلك ويمثل بك لإيمانك بالله ورسوله، وطاعتك وإخلاصك في ولايتي ونصحك لله تعالىٰ في دينك، وادعه إلىٰ الإسلام فإنه يسلم، ومر بيدك علىٰ عينيه فإنه يرجع بصيراً بإذن الله تعالىٰ فيتابعك ويكونان معك وهما اللذان يواريان جسدك في الأرض.

ثم تصير إلىٰ دير علىٰ نهر يدعىٰ بدجلة فإن فيه صديقاً عنده من علم المسيح عليه السلام فاتخذه لك عوناً من الأعوان علىٰ سرك وما ذلك إلّا ليهديه الله تعالىٰ

بك فإذا أحس بك شرطة ابن أم حكم ـ وهو خليفة معاوية بالجزيرة ـ ويكون مسكنه بالموصل ـ فاقصد إلىٰ الصديق الذي في الدير في أعلىٰ الموصل فناده فإنه يمتنع عليك، فاذكر اسم الله الذي علمتك إياه فإن الدير يتواضع لك حتىٰ تصير في ذروته، فإذا رآك الراهب الصديق قال لتلميذ معه: ليس هذامن أوان المسيح، هذا شخص كريم ومحمد قد توفاه الله، ووصيه قد استشهد بالكوفة، وهذا من حواريه، ثم يأتيك ذليلاً خاشعاً فيقول لك: أيها الشخص العظيم لقد أهلتني لما لم أستحقه فبم تأمرني؟ فتقول له: أستر تلميذي هذين عندك، وتشرف علىٰ ديرك هذا فانظر ماذا ترىٰ فإذا قال لك: إني أرىٰ خيلاً غائرة نحونا فخلف تلميذيك عنده وانزل واركب فرسك، واقصد نحو غار علىٰ شاطىء الدجلة فاستتر فيه فإنه لابد أن يسترك، وفيه فسقة من الجن، فإذا استترت فيه عرفك فاسق من مردة الجن يظهر لك في صورة تنين أسود فينهشك نهشاً يبالغ في إضعافك ويفر فرسك فيبتدر بك الخيل فيقولون هذا فرس عمرو، ويقصون أثره فإذا أحسست بهم دون الغار فابرز إليهم بين الدجلة والجادة فقف لهم في تلك البقعة فإن الله تعالىٰ جعلها حفرتك وحرمك، فالقهم بسفيك واقتل منهم ما استطعت حتىٰ يأتيك أمر الله، فإذا غلبوك حزوا رأسك وشهروه علىٰ قناة إلىٰ معاوية ـ لعنه الله ـ ورأسك أول رأس يشهر في الإسلام من بلد إلىٰ بلد.

وبكىٰ أمير المؤمنين عليه السلام وقال: بنفسي ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله وثمرة فؤاده وقرة عينه ولدي الحسين فإني رأيته يسير وذراريه بعدك يا عمرو من كربلا بقرب الفرات إلىٰ يزيد بن معاوية ثم ينزل صاحبك المحجوب والمقعد فيواريان جسدك في موضع مصرعك وهو من دير الموصل علىٰ مائة وخمسين خطوة

فكان كما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام[1].

قوله: عمرو بن سعيد المدائني:

في المختلف: «وسند هذا الحديث جيد، وعمرو بن سعيد ـ وإن قيل فيه كان فطحياً ـ إلّا أنه كان ثقة» انتهىٰ.

وفي الحاشية عليه: «في هذا الكلام نظر:

١ ـ راجع: إرشاد القلوب للديلمي: ج ٢، ص ٧٣ ـ ٧٥ طبع بيروت، وذكر مثله الكشي في رجاله: ص ٤٦ في ترجمة عمرو بن الحمق، وقال: «فأتوا برأسه معاوية فنصبه علىٰ رمح وهو أول رأس نصب في الإسلام».
قال ابن الأثير في أسد الغابة: ج ٤، ص ١٠٠: «كان ممن سار إلىٰ عثمان بن عفان، وهو أحد الأربعة الذين دخلوا عليه الدار فيما ذكروا، وصار بعد ذلك من شيعة علي عليه السلام وشهد معه مشاهده كلها: الجمل وصفين والنهروان، وأعان حجر بن عدي، وكان من أصحابه، فخاف زياداً فهرب من العراق إلىٰ الموصل واختفىٰ في غار بالقرب منها، فأرسل معاوية إلىٰ العامل بالموصل ليحمل عمراً إليه، فأرسل العامل علىٰ الموصل ليأخذه من الغار الذي كان فيه فوجده ميتاً كان قد نهشته حية فمات، وكان العامل عبد الرحمن بن الحكم وهو ابن أخت معاوية.
ثم روىٰ عن عمار الدهني أنه قال: أول رأس حمل في الإسلام رأس عمرو بن الحمق إلىٰ معاوية، قال سفيان: أرسل معاوية ليؤتىٰ به فلدغ وكأنهم خافوا أن يتهمهم فأتوا برأسه، وكان قتله سنة خمسين، وقبره مشهور بظاهر الموصل يزار وعليه مشهد كبير، ابتدأ بعمارته أبو عبد الله سعيد بن حمدان ـ وهو ابن عم سيف الدولة وناصر الدولة ابني حمدان ـ في شعبان من سنة ٣٣٦ هـ وجرىٰ بين السنة والشيعة فتنة بسبب عمارته، أخرجه الثلاثة»، وذكر مثله ابن عبد البر في الاستيعاب، وراجع خبر قتله في التاريخ الكامل لابن الأثير الجزري، وفي بلاغات النساء لابن طيفور، وفي كتاب الاختصاص للشيخ المفيد: ص ١٤ وغيرها.

أما أولاً: فلأن العمل برواية هؤلاء الضعفاء المقول لهم ثقات ليس مما اتفق عليه الأصحاب، ولا كان توثيقهم قولاً مشهوراً بل المحققون على خلافه.

وأما ثانياً: فلأن عمرو بن سعيد بن هلال ليس هو الفطحي، فإن الأول توفي وهو إمامي مهمل، والثاني مدائني فطحي وهو موثق، وأيضاً فإنّ الأول من رجال الباقر والصادق عليهما السلام وقد روىٰ عنه رجال الصادق عليه السلام والثاني من رجال الرضا عليه السلام كما في بعض كتب الرجال»[١] انتهىٰ.

وفي المعتبر: «وفي عمرو بن سعيد ضعف».

وفي الاستبصار: «عن عمر بن يزيد عن عمرو بن سعيد بن هلال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام» الحديث[٢].

وفي الشرح: «قال المحقق في المعتبر ـ بعد ذكر الرواية راداً لها بأنه فطحي، وتبعه العلامة في المنتهىٰ، والمختلف، والشهيد في الذكرىٰ ـ: وفيه نظر لأن الذي ذكر في الرجال من طريق ضعيف إنه عمرو بن سعيد المدائني من أصحاب الرضا عليه السلام وهذه الرواية عن الباقر عليه السلام والراوي عمرو بن سعيد كما ترىٰ عمر بن يزيد وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام ولكن لا يخفىٰ أن الرد للرواية علىٰ كل حال حاصل بجهالة الرجل».

إذا عرفت هذا تبين أن الذي بنىٰ عليه الفقهاء هو أنه فطحي، وخالف المقدس في ذلك، فقال: «عمرو بن سعيد المدائني، قيل: إنه فطحي إلّا أن الأرجح

---

١ ـ راجع: الحاشية علىٰ المختلف للسيد فيض الله التفـريشي (مخطوط).

٢ ـ راجع: الاستبصار في باب البئر يقع فيها البعير (الخ): ج ١، ص ٣٤، وراجع: شرحه لسبط الشهيد الثاني، وراجع أيضاً التهذيب: ج ١، ص ٢٣٥ في باب تطهر المياه من النجاسات.

أنه ثقة وليس بفطحي» بل خالف نفسه في موضع آخر، قال: «في الطريق عمرو بن سعيد وهو فطحي، إلّا أنه ثقة» انتهىٰ[١].

والأقرب في مثل ذلك ـ مما وثقه بعض وأفسد مذهبه بعض آخر ـ إثبات كلا الوصفين فانه وإن كان بحسب اصطلاح أهل الرجال أن المراد من الثقة حيث يطلق هو كونه عدلاً أمامياً كما نص عليه غير واحد، إلّا أنه كثيراً مايقول الرجل الواحد ثقة واقفي مثلاً، فيعلم أن لكلمة ثقة استعمالاً آخر وهو أنه ثقة في دينه متحرز عن الكذب، فالجمع بين الكلامين بحمل ثقة علىٰ المعنىٰ الآخر وهو المشهور بين الفقهاء.

ويحتمل إبقاء كلمة ثقة علىٰ معناها المصطلح وجعله مختلفاً فيه هو الأولىٰ تحرزاً من التأويل في الكلام بلا داع ولا ضرورة فيرجع إلىٰ الترجيح، والىٰ دليل يدل علىٰ مقالة أحدهما، ولعل لذا ذهب المقدس إلىٰ أنه ثقة وليس بفطحي ونسبه إلىٰ أنه الأرجح .

قوله عمرو بن شمر أبو عبد الله:

قال الصالح: «كوفي ضعيف جداً»[٢].

وفي مرآة العقول:«هو ضعيف».

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس الأردبيلي.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٣٦، باب بذل العلم، شرح الحديث الثالث.

قوله: عمرو بن عثمان الثقفي:

قال الصالح: «كوفي ثقة نقي الحديث»[١].

عمرو بن عميس بن مسعود الذهلي:

وهو ابن أخي عبدالله بن مسعود، قتله الضحاك من قبل معاوية في طريق الحاج، وقتل معه أناساً من أصحابه، فصعد أمير المؤمنين عليه السلام المنبر وقال يا أهل الكوفة أخرجوا إلىٰ العبد الصالح عمرو بن عميس، وإلىٰ جيوش لكم» هكذا في البحار عن كتاب الغارات[٢].

قوله: عمرو بن محصن:

قال ابن أبي الحديد: «أما ابن محصن فهو عمرو بن محصن الأنصاري وقد رثاه النجاشي شاعر أهل العراق، فقال:

لنعم فتىٰ الخيرات عمرو بن محصن   إذا صارخ الحي المصبح ثوبا

إلىٰ آخر القصيدة التي تشتمل علىٰ عشرين بيتاً تقريباً ـ إلىٰ أن قال ـ: قال

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح، وقد أخذ وصفه بهذه الجملة مما ذكره النجاشي في ترجمته: ص ٢٢٠.

٢ ـ ونقله أيضاً ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن كتاب الغارات للثقفي، وزاد: «وكان الضحاك بعد يقول: أنا ابن قيس أنا أبو أنيس، أنا قاتل عمرو بن عميس».

نصر: وكان ابن محصن من أعلام أصحاب علي عليه السلام قتل في المعركة وجزع علي عليه السلام لقتله»[١].

قوله: عمرو بن هلال:

تقدم ذكره في عمرو بن سعيد المدائني[٢].

وفي المدارك: «في الاستدلال بها ـ أي بالرواية ـ نظر لأن عمرو بن هلال لم ينص عليه علماؤنا بمدح ولا قدح، وهو من رجال الصادق عليه السلام كوفي على ما ذكره الشيخ» انتهى[٣].

قوله: عمرو بن اليسع كوفي:

كأنه أخو عمار بن اليسع.

* * *

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة في ذكره لمعركة صفين عن نصر بن مزاحم صاحب كتاب صفين، وذكره أيضاً في كتاب الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله: ص ٥، قائلاً: «أبو أحيحة واسمه عمرو بن محصن أصيب بصفين، وهو الذي جهز أمير المؤمنين بمائة ألف درهم في مسيره إلى الجمل».

٢ ـ راجع: ص ٢٣٠ من هذا الجزء.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ١٣٢ برقم ٧٣ باب أصحاب الباقر عليه السلام وفي عد صاحب المدارك إياه من أصحاب الصادق عليه السلام كأنه اختيار منه لاتحاده مع عمرو بن سعيد بن هلال الذي ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام كما احتمل الاتحاد أيضاً الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال للاسترابادي، فراجعه.

باب عمر

قوله: عمر بن أبان الكلبي:

وثقه الصالح[١].

قوله: عمر بن حنظلة:

وثقه المجلسي في مشيخة الوجيزة[٢] وما نقله المصنف عن الدراية نقل أيضاً عن كتاب الوكالة من شرح اللمعة[٣].

وفي المنتقىٰ: «ومن عجب ما اتفق لوالدي رحمه الله في هذا الباب أنه قال في شرح الدراية: إن عمر بن حنظلة لم ينص الأصحاب عليه بجرح ولا تعديل لكن أمره عندي سهل لأني حققت توثيقه من محل آخره[٤]، ووجدت بخطه رحمه الله في بعض مفردات فوائده ما صورته: عمر بن حنظلة غير مذكور بجرح ولا تعديل، ولكن الأقوىٰ عندي أنه ثقة لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت: (إذاً لا يكذب

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٣١ في كتاب فضل العلم، باب سؤال العالم وتذاكره، شرح الحديث التاسع.

٢ ـ راجع: الوجيزة الملحقة بآخر خلاصة العلامة طبع إيران.باب العين: ص ١٦٠.

٣ ـ لم أجده في كتاب الوكالة من شرح اللمعة (المطبوع) للشهيد الثاني رحمه الله.

٤ ـ راجع: شرح الدراية: ص ٤٤ طبع النجف الأشرف، للشهيد الثاني رحمه الله.

علينا)[١] والحال أن الحديث الذي أشار إليه ضعيف الطريق فتعلقه به في هذا الحكم ـ مع ما علم من انفراده به ـ غريب، ولولا الوقوف على الكلام الأخير لم يختلج في الخاطر أن الاعتماد في ذلك على هذه الحجة»[٢] انتهى.

وقال الصالح: «ونقل توثيقه عن الشهيد الثاني، وسيجيء في باب وقت الظهر والعصر من هذا الكتاب ما يدل على مدحه»[٣] انتهى.

وهذا الدليل قد نظر فيه في المنتقى وقد بينه وتنظر فيه المصنف أيضاً، فيحتمل أن يكون الوجه هو هذا ويحتمل أن يكون من حيث عدم الدلالة على التوثيق نظراً إلى أن المراد الجواب بالنسبة إلى خصوص ما رواه عمر في الوقت، وذلك أن التنوين في إذاً للتعويض كما اتفق عليه النحاة مثل حينئذٍ، أي لا يكذب

---

١ ـ راجع: حديث الوقت في فروع الكافي: ج ٣، ص ٢٧٥ كتاب الصلاة، باب وقت الظهر والعصر، الحديث الأول، وراجعه أيضاً في التهذيب في أوقات الصلاة: ج ٢، ص ٢٠ الحديث السابع، وفي الاستبصار أيضاً في باب آخر وقت الظهر والعصر: ج ١، ص ٢٦٠ الحديث السابع.

٢ ـ راجع: المنتقى في الفائدة الثانية: ج ١، ص ١٧.

٣ ـ يشير المولى الصالح بقوله: «وسيجيء في باب وقت الظهر والعصر من هذا الكتاب ما يدل على مدحه» إلى ما رواه الكليني في الكافي: ج ٣، ص ٢٧٥ من كتاب الصلاة، باب وقت الظهر والعصر: «عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذاً لا يكذب علينا، قلت: ذكر أنك قلت: إن أول صلاة افترضها الله على نبيه صلى الله عليه وآله الظهر، وهو قول الله عزوجل: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ فإذا زالت الشمس لم يمنعك إلّا سبحتك ثم لا تزال في وقت إلى أن يصير الظل قامة وهو آخر الوقت، فإذا صار الظل قامة دخل وقت العصر فلم يزل في وقت العصر حتى يصير الظل قامتين وذلك المساء، فقال: صدق»، وفي قول الصادق عليه السلام: «إذاً لا يكذب علينا» وقوله: «صدق» مدح لعمر بن حنظلة.

في ذلك الذي رواه لكم، فلا يدل على انتفاء أصل الكذب عنه وأنه لا يكذب أصلاً. ولعل لهذا قال الصالح: «ما يدل على مدحه» فإن المدح في الجملة ـ ولو كان بالنسبة إلى خصوص تلك الواقعة ـ حاصل قطعاً.

وفيه نظر: فإن نفي الفعل المتعدي يفيد العموم، كما حقق الأصوليون، ولا يخصصه المورد، فالرواية من جهة المتن دالة، وأما ضعفها فمنجبر بتوثيق الوجيزة وقبول الأصحاب لها فإنه لم يردها أحد منهم، وبكثرة روايته لأخبار الأئمة عليهم السلام فإن هذا دال على علو المرتبة والمنزلة عندهم عليهم السلام لقول الصادق عليه السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا»[1] وبقبول الأصحاب رواياته على كثرتها فإنه لم يردّ شيء من رواياته وبعدم القدح فيه منهم مع أنه نصب أعينهم.

وربما رواه الصفار في البصائر مرسلاً عنه «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني أظن أن لي عندك منزلة، قال: أجل قلت: فإن لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قلت: تعلمني الاسم الأعظم قال: أتطيقه؟ قلت: نعم، قال: فادخل البيت، قال: فدخلت فوضع أبو جعفر عليه السلام يده على الأرض فاظلم البيت، فارتعدت فرائص عمر، فقال: ما تقول أعلمك؟ قال: فقلت: لا، فرفع يده فرجع البيت كما كان»[2].

فهذا خبر محفوف بقرائن الصدق فيكون حجة فإن الخبر المحفوف

---

١ ـ راجع هذا الحديث في أول كتاب رجال الكشي: ص ٩٠، وذكر مثله الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠ كتاب فضل العلم، باب النوادر، الحديث الثالث عشر، وراجع: شرح هذا الحديث في شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٤٤، للمولى الصالح المازندراني.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات، الباب الثاني عشر من الجزء الرابع في أن الأئمة عليهم السلام أعطوا اسم الله الأعظم.

بالقرائن وإن ضعف يكون حجة بالاتفاق، بل هو أقوىٰ من الصحيح الخالي عن القرائن.

ويؤيده أيضاً ما رواه في العوالم عن إعلام الدين للديلمي[١] من كتاب الحسين بن سعيد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لعمر بن حنظلة: «يا أبا صخر أنتم والله علىٰ ديني ودين آبائي» وقال: «والله لتشفعن، والله لتشفعن، ثلاث مرات، حتىٰ يقول عدونا **﴿فما لنا من شافعين ولا صديق حميم﴾**» الخبر. فسقط ما في الشرح حيث قال: «عمر بن حنظلة غير معلوم الحال إذ لم يرد ذكره في الرجال إلّا علىٰ الإهمال، وما ذكره جدي قدس سره في الدراية أظنه توهماً من حديث غير سليم السند، ولا واضح الدلالة علىٰ التوثيق»[٢].

عمر بن سعيد:

في المعتبر: «في عمر بن سعيد قول بأنه غير ثقة» انتهىٰ، والظاهر أن هذا هو الذي يروي عن الرضا عليه السلام وقد تقدم في ترجمة عمرو (بالواو)[٣].

---

١ ـ إعلام الدين في صفات المؤمنين للشيخ أبي محمد الحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي صاحب إرشادالقلوب، وكان معاصراً لفخر المحققين ابن العلامة الحلي، قال شيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: «إنه يظهر من كتابه (غرر الأخبار) أنه ألفه في أواسط القرن الثامن، والإعلام ـ هذا ـ من مآخذ بحار الأنوار كما ذكره العلامة المجلسي رحمه الله في أوله، وينقل عنه فيه، وكذا ينقل عنه الأمير محمد أشرف في فضائل السادات المطبوع».

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمهم الله.

٣ ـ راجع: ص ٢٣٠ من هذا الجزء في ترجمة عمرو بن سعيد المدائني.

قوله: عمر بن شجرة الكندي:

بخط المجلسي: «روىٰ في البصائر، عن أحمد بن الحسن بن فضال عن أبيه، عن ابن بكير عن زرارة، قال: كنت أنا وعبد الواحد بن المختار، وسعيد بن لقمان، ومعنا عمر بن شجرة الكندي عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: من هذا؟ فقالا له عمر بن شجرة، وأثنينا عليه وذكرنا من حاله وورعه وحبه لإخوانه وبذله وصنيعه إليهم، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أرىٰ لكما علماً بالناس، إني لأكتفي من الرجل باللحظة، إن ذا من أخبث الناس، أو قال: من شر الناس، قال: فكان عمر بعد ما نزع من محرم لله إلّا ركبه»[١].

قال: أقول: «هذا الخبر موثق مشتمل علىٰ ذم عظيم له».

قوله: عمر بن شرحبيل:

رأيناه في الدراية (عمرو) بالواو[٢] ولعل في نسخة المصنف بدونها فلذا ذكره هنا.

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار، الجزء السادس، باب في الأئمة أنهم يعرفون من يدخل عليهم بالخير والشر والحب والبغض، الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٣٥ فإنه قال فيه: «ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة، وأرقم بن شرحبيل، أخوان فاضلان من أصحاب ابن مسعود».

وقد ترجم لعمرو بن شرحبيل ـ هذا ـ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٨، ص ٤٧ فقال: «عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو ميسرة الكوفي، روىٰ عن عمر، وعلي وابن مسعود وحذيفة وسلمان وقيس بن سعد بن عبادة ومعقل بن مقرن المزني وعائشة والنعمان ⇐

قوله: عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة:

بضم الهمزة وفتح المعجمة وسكون الياء والنون.

وفي التحرير: «وقد قيل: إن عمر بن أذينة اسمه محمد فغلب عليه اسم أبيه. وقيل: اسمه عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة، وغلب عليه النسبة إلىٰ جده، وعلىٰ كل حال فهو ثقة عظيم الشأن.

وفي الكافي: «عن عمر بن أذينة» قال الصالح: «هو عمر بن محمد بن عبد

⇐ بن بشير، وآخرين. روىٰ عنه أبو وائل وأبو إسحاق السبيعي وأبو عمار الهمداني والقاسم بن مخيمرة ومحمد بن المنتشر ومسروق ـ وهو من أقرانه ـ وغيرهم. قال عاصم بن بهدلة عن أبي وائل: ما اشتملت همدانية علىٰ مثل أبي ميسرة، قيل له: ولا مسروق؟ فقال: ولا مسروق. وقال أبو نعيم عن إسرائيل: كان أبو ميسرة إذا أخذ عطاء تصدق منه، فإذا جاء إلىٰ أهله فعدوه وجدوه سواء، وقال عمرو بن مرة عن أبي وائل: قال أبو ميسرة ـ وكان من أفاضل أصحاب عبد الله ـ فذكر قصة، قال ابن سعد: مات في ولاية ابن زياد، وقال غيره: مات قبل أبي جحيفة.

قلت: قال ابن سعد في الطبقات: أخبرنا ابن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق قال: رأيت أبا جحيفة في جنازة أبي ميسرة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من العباد، وكانت ركبته كركبة البعير من كثرة الصلاة، مات في الطاعون قبل أبي جحيفة سنة ٦٣ هـ، وروىٰ ابن أبي خيثمة في تاريخه عن مسروق، قال: ما بالكوفة أحب إلي أن أكون في مسلاخه من عمرو بن شرحبيل، وقال ابن معين: أبو ميسرة ثقة».

قال ابن حجر في صدر الترجمة المذكورة: إن له روايات في صحيح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وذكره الخطيب في تاريخ بغداد ـ في ترجمة علقمة بن قيس ـ وعده أحد الستة من أصحاب عبد الله الذين يقرؤن القرآن ويصدر الناس عن رأيهم.

الرحمن بن أذينة وكان ثقة صحيحاً»[١].

وفي الشرح: «ابن أذينة هو عمر بن أذينة الذي ذكره الشيخ ووثقه بقرينة رواية ابن أبي عمير عنه»[٢]، وما في النجاشي من عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة ولم يوثقه[٣] ولا يبعد اتحاده، بل جزم به جدي قدس سره[٤] والراوي عنه في النجاشي ابن أبي عمير مؤيد الاتحاد، واحتمال التغاير واتحاد الراوي عنهما لا يخلو عن بعد».

وقال في موضع آخر: «وما قد يتوهم من كلام النجاشي يدفعه أنه قال في آخر الطرق إليه عن عمر بن أذينة»[٥].

قوله: عمر بن يزيد:

قال المصنف: «ربما يتراءىٰ من كلام النجاشي عند ترجمة أحمد بن

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ١٦٣ باب استعمال العلم شرح الحديث الأول.

٢ ـ ذكره الشيخ في رجاله: ص ٣٥٣ برقم ٧ في باب أصحاب الكاظم عليه السلام وفي فهرسته: ص ١٣٩ برقم ٥٠٤ وذكر رواية ابن أبي عمير عنه.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢١٨.

٤ ـ جده هو الشهيد الثاني زين الدين، فإن الشرح الذي ذكر في الكتاب هو شرح لاستبصار الشيخ الطوسي ومؤلفه الشيخ محمد ابن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني، راجع تعليقة الشهيد الثاني علىٰ خلاصة العلامة، الباب الـ(١١).

٥ ـ أي ما يتوهم التعدد من تعبير النجاشي في صدر ترجمته بعمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة ولم يعبر عنه بعمر بن أذينة فيوهم التعدد، ثم دفعه بقوله إن النجاشي قال في آخر الطرق عن عمر بن أذينة فاستكفىٰ بنسبته إلىٰ جده أذينة عما ذكره في صدر الترجمة والنسبة إلىٰ الجد متعارف مشهور.

الحسين بن عمر بن يزيد أن عمر بن يزيد بياع السابري وعمر بن يزيد الصيقل واحد»[١].

وفي الشرح: «عمر بن يزيد كأنه عمر بن محمد بن يزيد الذي ذكره النجاشي[٢] والشيخ ذكر عمر بن يزيد مكرراً[٣] وفيهم غير موثق ومع الاتحاد لا إشكال، أما مع التغاير فلا يبعد الاتحاد فيمن ذكره الشيخ ويكون هو الثقة، ويظهر من العلامة الاتحاد»[٤].

وفي الشرح أيضاً ـ في باب أن المرأة إذا أنزلت وجب عليها الغسل ـ بعد أن نقل عبارات كتاب الرجال، والفهرست، والنجاشي التي ذكرها المصنف في ترجمة عمر بن محمد بن يزيد بياع السابري ـ قال: «وشيخنا ـ أيده الله ـ[٥] في كتاب الرجال قال: إن الظاهر الاتحاد في عمر بن يزيد وعمر بن محمد بن يزيد،

---

١ ـ ذكر المصنف ذلك في هامش الترجمة: ص ٢٥٦ من النقد.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢١٧.

٣ ـ فإنه ذكر عمر بن يزيد الثقفي البزاز الكوفي وعمر بن يزيد الصيقل الكوفي بلا فصل بينهما في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٥١ برقمين، وذكر قبلهما عمر بن يزيد بياع السابري الكوفي بفاصلة ستة أسماء، أما في فهرسته: ص ١٣٩ فقد ذكر عمر بن يزيد بدون وصف، ووثقه وقال: له كتاب رواه عنه ابنه الحسين بن عمر بن يزيد.

٤ ـ وجه ظهور الاتحاد هو أنه لم يذكر في الخلاصة: ص ١١٩ سوىٰ عمر بن محمد بن يزيد أبي الأسود بياع السابري مولىٰ ثقيف الكوفي، ووثقه مما ظاهره الاتحاد.

٥ ـ شيخه هو الميرزا محمد الاسترابادي فإنه ذكر ذلك في كتاب رجاله (منهج المقال) في ترجمة عمر بن يزيد بياع السابري الكوفي (ص ٢٥١)، فراجعه، والشرح الذي ذكره هو شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، وهو تلميذ الميرزا محمد الاسترابادي المذكور، فلاحظ.

وأما عمر بن يزيد الصيقل فهو غير المذكورين وفي نظري القاصر أن هذا لا يدفع الاحتمال الواقع في مثل الخبر المبحوث عنه، لأن عمر بن يزيد الصيقل يروي عن أبي عبد الله عليه السلام كما أن عمر بن محمد بن يزيد، أو عمر بن يزيد يروي عنه، فالحكم بصحة الحديث لا يخلو من إشكال، وما قاله ـ أيده الله ـ من الاتحاد غير بعيد لأن النجاشي لما لم يذكر سوىٰ عمر بن محمد بن يزيد ـ ومن المستبعد أن يكون مغايراً لعمر بن يزيد الذي ذكره الشيخ ولم يذكره النجاشي ـ والشيخ أيضاً لم يذكر عمر بن محمد بن يزيد لنحو ما ذكر في النجاشي[1] فكأن النسبة إلىٰ الجد وقعت من الشيخ، وإلىٰ الأب والجد وقعت من النجاشي وتكرار الشيخ لا يدل علىٰ التعدد كما يعرف من عادته في الكتاب. وما ظنه بعض المتأخرين من أن المذكور في الفهرست هو عمر بن يزيد الصيقل فيه نظر، لأن الراوي عنه ـ كما سمعته ـ محمد بن عمر بن يزيد عن الحسين بن عمر بن يزيد عن عمر بن يزيد[2] ومحمد بن عمر بن يزيد هو بياع السابري كما صرح به النجاشي[3] فلو اتحد عمر بن يزيد بياع السابري مع ابن ذبيان[4] كيف تقع الرواية هكذا بهذه الصورة عن الحسين بن عمر بن يزيد كما يعرف بالنظر.

فإن قلت: قد ذكر النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل ما هذا لفظه: «أبو جعفر كوفي ثقة من أصحابنا جده عمر بن يزيد بياع

---

١ ـ يعني: من المستبعد أن يكون عمر بن يزيد الذي ذكره الشيخ غير عمر بن محمد بن يزيد الذي لم يذكره.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٣٩ برقم ٥٠٣.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٨١.

٤ ـ ابن ذبيان هو عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل أبو موسىٰ مولىٰ بني نهد.

السابري»[١]، فيكون الصيقل وبياع السابري واحداً.

قلت: إذا كان واحداً يكون الراوي محمد بن عمر بن يزيد السابري عن الحسين بن عمر بن يزيد السابري عن عمر بن يزيد السابري والأولىٰ حينئذٍ أن يقال: عن أخيه عن أبيهما كما هو المتعارف في أمثاله وبتقدير الجواز نظراً إلىٰ بيان الأب في كل المراتب فالصيقل مولىٰ بني نهد فهو نهدي والسابري لو كان له وصف غيره لما احتيج إليه، إلّا أن يقال إن هذا موجود بكثرة في الرجال، إذ لا مانع من تعدد الصفات، ومن ثمة ظن الشيخ التعدد في كثير من الرجال بسبب ذلك، وفيه ما فيه.

وقد يقال: في كلام النجاشي في أحمد: إن فيه احتمال كون الصيقل صفة لأحمد، وحينئذٍ يكون جده عمر بن يزيد بياع السابري.

وفيه نظر: لأنه خلاف الظاهر من عادة النجاشي، والظاهر من كلام النجاشي الاتحاد في بياع السابري والصيقل في ترجمة أحمد، إلّا أن يحتمل الوهم في قول النجاشي.

ويؤيد الاحتمال أنه ذكر عمر بن محمد بن يزيد بياع السابري والراوي عنه محمد بن عذافر ومحمد بن عبد الحميد[٢] وذكر عمر بن يزيد الصيقل والراوي عنه محمد بن زياد[٣] والاتحاد مع ذكر الاختلاف في الراوي عن كل واحد غير مألوف من النجاشي، إلّا أن يقال: إن النجاشي لا يقول بأن عمر بن محمد بن يزيد هو جد أحمد بل جده هو عمر بن يزيد.

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٦٥.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢١٧.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٢٠.

وفيه: أن من المستبعد التعدد لما أسلفناه، بل يؤيد العدم أنه يذكر جد الرجل ولم يذكر الجد منفرداً.

وبالجملة: فالمقام لا يخلو من إجمال، وهو في كلام المتأخرين غير محرر، والله تعالىٰ أعلم بالحال».

* * *

باب عمران

قوله: عمران بن إسماعيل:

وقع في سند الشيخ: «عن عمران بن إسماعيل القمي، قال: كتبت إلىٰ أبي الحسن الثالث عليه السلام»(١).

قال في المدارك: «هو مجهول الحال» انتهىٰ، ويحتمل أن يكون المذكور هنا(٢).

---

١ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي ـ كتاب الزكاة ـ باب من تحل له من الأهل الزكاة: ج ٤، ص ٥٦ الحديث التاسع، وراجع: الاستبصار أيضاً له: ج ٢، ص ٣٤ باب إعطاء الزكاة للولد والقرابة، الحديث الثالث.

٢ ـ يعني المذكور في النقد (المتن): ص ٢٥٧، والذي نقله الماتن عن رجال النجاشي: ص ٢٢٤.

قوله: عمران بن الحصين:

في البحار: «وقد روي عن عمران بن الحصين: كان من المنحرفين عن علي عليه السلام سيره إلىٰ المدائن، ومن الناس من يجعل عمران في الشيعة»[(١)].

---

١ ـ راجع: البحار المجلد الثامن: ص ٧٢٥ طبع إيران كمباني ـ الباب السابع والستين الذي فيه ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين ـ صلوات الله عليهما ـ الذين كانوا علىٰ الحق وذكر بعض المخالفين والمنافقين، وقد نقل صاحب البحار نص ما ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٣٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، فقد ذكر فيه ما هذا نصه: «وقد روي أن عمران بن الحصين كان من المنحرفين عنه عليه السلام وأن علياً سيره إلىٰ المدائن وذلك أنه كان يقول إن مات علي فلا أدري ما موته، وإن قتل فعسىٰ ـ إن قتل ـ رجوت له، ومن الناس من يجعل عمران في الشيعة».

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب نسبه هكذا: «عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن غاضرة بن سلول بن حبشة بن سلول بن كعب بن عمرو الخزاعي، أبو نجيد، أسلم عام خيبر وروىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله».

ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٨، ص ١٢٥ طبع حيدر آباد، وقال: «استقضاه عبد الله بن عامر علىٰ البصرة ثم استعفاه ومات بها سنة ٥٢ هـ، وكان الحسن البصري يحلف بالله ما قدمها راكب خير من عمران بن حصين، وكذا قال ابن سيرين نحوه».

وعن جامع الأصول للجزري: «إنه كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، سئل عن متعة النساء فقال: أتانا بها كتاب الله وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال فيها رجل برأيه ما شاء» وعده الفضل بن شاذان من السابقين الذين رجعوا إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام فيما رواه الكشي في رجاله: ص ٤٠ في ترجمة أبي أيوب الأنصاري خالد بن زيد، فراجعه.

باب العمركي

قوله: العمركي بن علي أبو محمد البوفكي:

في السرائر: «البوفكي بالباء المنقطة تحتها نقطة واحدة مضمومة والواو، والفاء المفتوحة، والكاف، وهو منسوب إلىٰ بوفك قرية من قرىٰ نيشابور» انتهىٰ.

وروىٰ عنه محمد بن يحيىٰ العطار كما في مشيخة الصدوق، وهو روىٰ عن علي بن جعفر عليه السلام[1].

باب عمير

عمير بن بشر:

تقدم ذكره في ترجمة سفيان بن يزيد[2].

---

١ ـ راجع: أول مشيخة الصدوق الملحقة بآخر الجزء الرابع من كتابه (من لا يحضره الفقيه): ص ٥، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ يعني تقدم ذكره من المصنف صاحب المتن (النقد): ص ١٥٥ في ترجمة سفيان بن يزيد، فراجعه.

باب عنبسة

قوله: عنبسة بن مصعب:

في الشرح في باب التقاء الختانين: «وأما عنبسة بن مصعب فقد قال الكشي ـ ونقل ما نقله المصنف [١] ـ ثم قال: وذكر ـ أي الكشي ـ في رواية عن علي بن الحكم عن منصور بن يونس عن عنبسة بن مصعب إلىٰ آخر الرواية، والشيخ في التهذيب في باب الأذان روىٰ عن منصور بن يونس عن عنبسة بن العابد، وعنبسة بن العابد هو ابن بجاد، وعلىٰ قول النجاشي هو ثقة، وكان قاضياً كما ذكره النجاشي أيضاً[٢] والكشي نقل عن حمدويه عن أشياخه: أن ابن بجاد كان خيراً فاضلاً[٣].

وعلىٰ مقتضىٰ ما قدمناه الاتحاد، إلّا أن يقال بجواز رواية منصور عن يونس عن الرجلين وهو غير بعيد، أو الوهم من الشيخ في الرواية، أو من الكشي.

وعلىٰ كل حال فعنبسة بن مصعب مع القول بالوقف فيه لا يكون حديثه في الصحيح إلّا علىٰ تقدير تقديم قول النجاشي الذي ظاهره التوثيق من غير ذكر

---

١ ـ راجع: ما ذكره الكشي في رجاله: ص ٣١٠ في ترجمة عنبسة بن مصعب.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣٢.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣١٩ برقم ٢٣٥.

الوقف والحكم بالاتحاد، والاشكال واضح» انتهىٰ[١].

ولا شك أن التعدد هو الظاهر لذكرهما متعدداً من الكشي والنجاشي[٢].

وفي الكافي في باب ما يجب علىٰ المماليك والمكاتبين من الحد من كتاب الحدود: «عن ابن بكير عن عنبسة بن مصعب العابد عن أبي عبد الله عليه السلام» الحديث[٣] وهذا يدل علىٰ اتحادهما[٤].

* * *

باب عيسىٰ

قوله: عيسىٰ بن أبي منصور شلقان:

ضبطه الصالح: «بفتح الشين واللام، ثم نقل عبارة الكشي إلىٰ قوله: «فلينظر إلىٰ هذا»[٥].

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ ـ الكشي ذكرهما متعدداً ولكن النجاشي لم يذكر سوىٰ عنبسة بن بجاد العابد: ص ٢٣٢ كما عرفت، فلاحظ.

٣ ـ راجع: ج ٧، ص ٢٣٥ من الكافي، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٩ هـ في الباب المذكور من كتاب الحدود، الحديث الثامن.

٤ ـ اعترض شيخنا الفقيه الحجة المامقاني قدس سره في تنقيح المقال بأن «إثبات الاتحاد بمجرد ذلك مشكل لإمكان أن يكون العابد لقب كل منهما» فكأنه يقصد رحمه الله بأن الدليل إذا طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

٥ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٤، ص ٢٧٢ ⟸

وقال المصنف: «وفي بعض الأخبار عيسىٰ شلقان بدون لفظة (ابن) ولعله الصواب، كما في الكشي عند ترجمة محمد بن أبي زينب أيضاً»[١] انتهىٰ.

والظاهر أن كليهما صواب، وترك (ابن) علىٰ أن اسم الابن مضاف إلىٰ لقب الأب فلا يختلف الحال، وعلىٰ هذا يسقط ما نقل عن الوافي فيما ورد عيسىٰ شلقان أنه لقب أبي منصور[٢] وضبطه فيه شلقان بفتح الشين المعجمة واللام ثم القاف، والأخبار التي رويت بإسقاط (ابن) مذكورة في باب التوحيد.

وقال الصالح: «قوله: عن عيسىٰ شلقان، هو عيسىٰ بن صبيح ـ بفتح الصاد المهملة ـ وهو ثقة، والظاهر أنه وعيسىٰ بن أبي منصور واحد، وجزم ابن داود بالتغاير بينهما، والذي يظهر من الخلاصة هو التردد في الاتحاد»[٣]. والذي يظهر

⇐ كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد، في شرح الحديث الخامس. وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٢٧٩ برقم ١٥٥ في ترجمة عيسىٰ بن أبي منصور شلقان.

١ ـ راجع: ما ذكره (المصنف الماتن) في هامش (ص ٢٦٠) من النقد وراجع أيضاً رجال الكشي: ص ٢٥١، في ترجمة محمد بن أبي زينب مقلاص أبي الخطاب البراد الأجدع الأسدي.

٢ ـ الذي جاء في الوافي للمولىٰ محسن الفيض الكاشاني: ج ١، ص ٩٦ طبع إيران في باب جوامع التوحيد هذا نصه: «بيان ـ شلقان بفتح المعجمة واللام ثم القاف لقب عيسىٰ بن أبي منصور»، وما نقله صاحب (كتابنا) عمن نقل عن الوافي «أنه لقب أبي منصور» كأنه اشتباه من الناقل له عن الوافي أو في العبارة سقط، فلاحظ.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٧، ص ٢٠٥، كتاب الحجة، باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام، شرح الحديث السابع، وراجع أيضاً: ج ٩، ص ٣٨٩ من شرح المولىٰ الصالح كتاب الإيمان والكفر، باب الهجرة، شرح الحديث الرابع، وراجع: رجال ابن داود في القسم الأول: ص ٢٦٥ برقم ١١٤٢ فإنه ـ بعد أن عنون عيسىٰ بن أبي منصور شلقان ـ قال: «واعلم أن

⇐

مما ذكرنا أن شلقان ليس اسماً لأبيه.

وقال بعض المحققين[1] «عيسىٰ بن شلقان ذكره الشيخ في كتاب الرجال من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[2] ولعل ترك (ابن) في نسخ الكافي من تروك الناسخين والله أعلم».

وعلىٰ تقدير أن يكون اسم أبي منصور صبيح فشلقان لقبه.

وفي التهذيب: «عن علي بن إبراهيم، عن علي بن الحكم، عن حجاج الخشاب عن أبي عبد الله عليه السلام سألته عن امرأة أوصت إلي بمال أن يجعل في سبيل الله ـ إلىٰ أن قال ـ: فقال أبو عبد الله عليه السلام: اجعله في سبيل الله كما أمرت قلت: مرني كيف أجعله؟ قال: اجعله كما أمرتك، إن الله يقول: ﴿**فمن بدله بعد ما**

⟸ عيسىٰ ـ هذا ـ غير ابن صبيح العرزمي وإن كان أبو منصور اسمه صبيح ولكنه غير شلقان» ثم قال: «ومن أصحابنا ـ يعني العلامة ـ من توهمه إياه، والشيخ رحمه الله قد بين اختلافهما» ولكن فيما ذكره المولىٰ الصالح من قوله: «والذي يظهر من الخلاصة هو التردد في الاتحاد» نظر، فإن العلامة ذكره في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٢١ مرتين تارة بعنوان (عيسىٰ بن أبي منصور شلقان) وقال: «واسم أبي منصور صبيح»، وثانية (ص ١٢٣) بعنوان (عيسىٰ بن صبيح العرزمي) وقال: «وقد تقدم ذكره» ويريد بقوله: «تقدم ذكره» ما ذكره أولاً بعنوان: عيسىٰ بن أبي منصور، وذلك صريح في الاتحاد لا تردد فيه كما ذكره المولىٰ الصالح، ونسبه إلىٰ العلامة ولهذا فهم ابن داود الاتحاد من العلامة فقال: «ومن أصحابنا من توهمه إياه» يعني الاتحاد، وإنما ذكره العلامة مرتين للتعبير عن أبيه تارة بالكنية وأخرىٰ باسمه صبيح، فلاحظ.

١ ـ بعض المحققين هو السيد الداماد كما نسب إليه ذلك العلامة الفقيه الحجة المامقاني قدس سره في تنقيح المقال، في ترجمة عيسىٰ بن أبي منصور شلقان فراجعه.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي، باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٥٧ برقم ٥٦١.

سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم﴾ أرأيتك لو أمرتك أن تعطيه يهودياً كنت تعطيه نصرانياً؟ قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذي قلت له أول مرة، فسكت هنيئة ثم قال: هاتها، قلت: من أعطيها؟ قال: عيسى شلقان»[١].

قوله: عيسى بن أعين الجريري:

سيجيء في كلامنا في عيسى النهريري -إن شاء الله-.

عيسى بن أيوب:

في التحرير: «ليس فيه من يرتاب فيه إلّا عيسى بن أيوب فإن حاله غير معلوم في الرجال لكنه في أول السند، وكان أحمد بن إدريس يروي عنه إجازة كتاب علي بن مهزيار، وكتب الرجال في الغالب كانت مخصوصة بذكر أصحاب الكتب وأحوالهم فإن أمر الإجازة سهل» انتهى[٢].

قوله: عيسى بن زيد بن علي بن الحسين:

في باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل من أصول الكافي، في حديث خروج محمد بن عبد الله بن الحسن ذكر عيسى هذا، وفيه: «قال وشاور

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٩، ص ٢٠٣ باب الوصية لأهل الضلال، الحديث السابع، وذكر مثله في الاستبصار: ج ٤، ص ١٣١.

٢ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط).

عيسىٰ بن زيد وكان من ثقاته وعلىٰ شرطه، فقال له: ابعث إلىٰ رئيسهم وكبيرهم ـ يعني جعفر بن محمد عليه السلام ـ فإنك إذا أغلظت عليه علموا جميعاً أنك ستمرهم علىٰ الطريق التي أمررت عليها أبا عبد الله عليه السلام قال: ما لبثنا أن أتـي بأبـي عبد الله عليه السلام حتىٰ أوقف بين يديه، فقال له عيسىٰ بن زيد: أسلم تسلم ـ إلىٰ أن قال ـ: احبسوه في المخبأ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أما والله إني سأقول ثم أصدق، فقال له عيسىٰ بن زيد: لو تكلمت لكسرت فمك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أما والله يا أكشف يا أزرق لكأني بك تطلب حجراً تدخل فيه وما أنت فـي المـذكورين»، الحديث طويل، أخذنا منه موضع الحاجة(١) وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٦٢ كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث السابع عشر.

وعيسىٰ بن زيد ـ هذا ـ يكنىٰ أبا يحيىٰ، وأمه أم ولد، ولد في الوقت الذي أشخص فيه أبوه زيد بن علي إلىٰ هشام بن عبد الملك، وكانت أم عيسىٰ بن زيد معه في طريقه، فنزل ديراً للنصارىٰ ووافق نزوله إياه ليلة الميلاد، وضربها المخاض هنالك فولدته له تـلك اللـيلة، وسماه أبوه عيسىٰ باسم المسيح عيسىٰ ابن مريم ـ صلوات الله عليهما ـ وشهد عيسىٰ مع محمد بن عبد الله بن الحسن وأخيه إبراهيم حربهما، خرج عيسىٰ بن زيد مع محمد بن عبد الله بن الحسن، فكان يقول له: من خالفك أو تخلف عن بيعتك من آل أبي طالب فأمكني منه أن أضرب عنقه، ولما ظهر محمد بن عبد الله بن الحسن وزحف إليه عيسىٰ بن موسىٰ، جمع إليه وجوه الزيدية وكل من حضر معه من أهل العلم، وعهد إليهم أنه إن أصيب في وجهه ذلك فالأمر إلىٰ أخيه إبراهيم، فإن أصيب إبراهيم فالأمر إلىٰ عيسىٰ بن زيد، فلما أصيبا دعا إلىٰ نفسه وأظهر الزيدية، ثم توارىٰ بالكوفة في دار علي بن صالح بن حي أخي الحسـن بـن صالح، وتزوج ابنة له، وولدت منه بنتاً ماتت في حياته، وكان يستقي الماء علىٰ جمل، ولم يزل متوارياً حتىٰ مات في أيام المهدي العباسي.

⇐

⇐ وكان عيسىٰ أفضل من بقي من أهله ديناً وعلماً وورعاً وزهداً وتقشفاً، وأشدهم بصيرة في أمره ومذهبه مع علم كثير ورواية للحديث، وطلب له، صغره وكبره، هكذا ذكر أبو الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبيين، وذكر له أخباراً كثيرة، وفيما ذكره تأمل.

وذكره ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب: ص ٢٧٨ ولقبه بموتم الأشبال وسبب تلقيبه بذلك أنه لما انصرف من وقعة (باخمرىٰ) ومعه أصحابه خرجت عليهم لبوة ومعها أشبالها وتعرضت للطريق فقتلها عيسىٰ، فقيل له: إنك أيتمت أشبالها قال: أنا موتم الأشبال، فكان أصحابه بعد ذلك يلقبونه به.

ومات عيسىٰ بن زيد في دار الحسن بن صالح بن حي الذي كان من كبراء الشيعة الزيدية بالكوفة، وله معرفة في الفقه والكلام ـ وله فيهما المصنفات ـ وكانت ولادة عيسىٰ في المحرم سنة ١٠٩ هـ ومات بالكوفة سنة ١٦٩ هـ وصلىٰ عليه الحسن بن صالح سراً ودفنه، ذكره أبو نصر البخاري في (سر السلسلة العلوية) وكان مع شجاعته شاعراً فمن شعره قوله:

إلىٰ الله أشكو ما نلاقي وإننا ... نقتل ظلماً جهرة ونخاف

ويسعد أقوام بحبهم لنا ... ونشقىٰ بهم والأمر فيه خلاف

وذكر أبو الفرج في مقاتل الطالبيين جماعة ممن يروي عنهم، منهم أبوه زيد وجعفر بن محمد الصادق عليه السلام وأخوه عبد الله بن محمد.

وأعقب أبو الحسين عيسىٰ بن زيد من أربعة رجال، أحمد المختفي وزيد ومحمد، والحسين غضارة، قال أبو نصر البخاري في (سر السلسلة العلوية) طبع النجف الأشرف: «ولد لعيسىٰ بن زيد: الحسين، ومحمد، أمهما عبدة بنت عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وأحمد أمه عاتكة بنت الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن الحارث بن عبد المطلب، وزيد، أمه أم ولد».

وقال ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب: ص ٢٨٢: «أما أحمد المختفي بن عيسىٰ موتم الأشبال بن زيد فكان عالماً فقيهاً كبيراً زاهداً... ومولده سنة ١٥٨ ووفاته سنة ٢٤٠ هـ، وعمي آخر عمره وكان قد بقي في دار الخلافة منذ تسلمه الهادي ـ كما ذكرنا عند وفاة أبيه ـ ⇐

ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن بتمامه.

قوله: عيسىٰ بن عبد الله بن سعد:

بخط المجلسي رحمه الله: «روىٰ الشيخ المفيد في المجالس عن ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن موسىٰ بن طلحة، عن أبي محمد ـ أخي يونس بن يعقوب ـ عن أخيه يونس، قال: كنت في المدينة فاستقبلني أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام في بعض أزقتها، فقال: اذهب يا يونس فإن في الباب رجلاً منا أهل البيت، قال: فجئت إلىٰ الباب فإذا عيسىٰ بن عبد الله جالس، فقلت له: من أنت؟ قال: رجل من أهل قم، فلم يكن بأسرع من أن أقبل أبو عبد الله عليه السلام علىٰ حمار فدخل علىٰ الحمار الدار، ثم التفت إلينا فقال:

⟸ ولما مات الهادي كان عند الرشيد إلىٰ أن كبر وخرج فأخذ وحبس فخلص، واختفىٰ إلىٰ أن مات بالبصرة وقد جاوز الثمانين فلذلك سمي المختفي.

وأما زيد بن عيسىٰ (الذي مات بالمدينة بعد قتل الأمين) فقال شيخ الشرف العبيدلي النسابة أعقب من محمد والحسين، وأما محمد بن عيسىٰ فله عقب كثير منتشر، وجمهور عقبه يرجع إلىٰ علي العراقي بن الحسين بن علي بن محمد المذكور، ورد العراق وأقام بها فعرف عند أهل الحجاز بالعراقي، وأما الحسين غضارة بن عيسىٰ فأعقب من أربعة رجال محمد، وأحمد الحرني وعلي وزيد» أنظر أعقاب هؤلاء في عمدة الطالب مفصلاً.

وكان الحسين غضارة متزوجاً بابنة الحسن بن صالح بن حي الكوفي، وكان له فضل وعلم، وبعد وفاة أبيه عيسىٰ جاء إلىٰ المهدي العباسي أخواه أحمد وزيد ابنا عيسىٰ فأجرىٰ لهما أرزاقاً ومضيا بإذنه إلىٰ المدينة فمات زيد بها وبقي أحمد إلىٰ خلافة الرشيد ومات بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ، هكذا قال بعض النسابين، ولكن صاحب عمدة الطالب ـ كما تقدم ـ عين وفاة أحمد سنة ٢٤٠ هـ.

ادخلا، ثم قال: يا يونس أحسب أنك أنكرت قولي لك: «إن عيسىٰ بن عبد الله رجل منا أهل البيت» قال: إي والله جعلت فداك، لأن عيسىٰ بن عبد الله رجل من أهل قم فكيف يكون منكم أهل البيت؟ قال: يا يونس إن عيسىٰ بن عبد الله منا حياً وهو منا ميتاً»(١).

واعلم أن في سند رواية الكشي: أحمد بن محمد بن أبي نصر(٢)، وفي الخلاصة بدله: أحمد بن محمد بن عيسىٰ(٣).

قال المصنف: «ولعله سهو، ويؤيده رواية ابن أبي الخطاب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر»(٤).

واعلم أيضاً أن المصنف حكم باتحاد عيسىٰ بن عبد الله القمي وعيسىٰ بن عبد الله بن سعد(٥).

ويظهر من كلام المجلسي(٦) التغاير كابن داود، فإن ملاقاة الأشعري

---

١ ـ راجع: مجالس الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري ـ المجلس السابع عشر ـ: ص ٨٣ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ رواية الكشي هي الرواية التي رواها في رجاله: ص ٢٨٣ وفيها أن الصادقعليه السلام قبل ما بين عيني عيسىٰ.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ١٢٢ القسم الأول، فإن العلامة فيها روىٰ الرواية عن الكشي نفسه وأبدل أحمد بن محمد بن أبي نصر بأحمد بن محمد بن عيسىٰ.

٤ ـ راجع: ما ذكره المصنف صاحب المتن في هامش (ص ٢٦٢) من النقد، في ترجمة عيسىٰ بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري.

٥ ـ راجع: ما ذكره المصنف (الماتن): ص ٢٦٢، في ترجمة عيسىٰ بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري.

٦ ـ هكذا في الأصل (المجلسي) ولعل الصحيح (العلامة الحلي) فجاء ذلك في الأصل ⟸

للصادق عليه السلام بعيدة[١] فالظاهر المغايرة.

قوله: عيسىٰ بن عبد الله بن محمد بن عمر:

وقع في الكافي: «عن محمد بن عبد الله، عن عيسىٰ بن عبد الله العمري»[٢].

قال الصالح: «محمد بن عبد الله أبو جعفر العمري، أخو عيسىٰ بن عبد الله

⇐ تصحيفاً أو سهواً من الناسخ، إذ لم يتقدم من المجلسي كلام يظهر منه التغاير، وما نقله عن خط المجلسي آنفاً فيما رواه عن مجالس المفيد ليس فيه ما يوجب ظهور التغاير، وكلام العلامة الحلي وابن داود هو الذي يظهر منه التغاير فإن العلامة الحلي ترجم في الخلاصة لعيسىٰ بن عبد الله القمي أولاً (ص ١٢٢) في القسم الأول، ثم ترجم ثانياً لعيسىٰ بن عبد الله بن سعد (ص ١٢٣) فيظهر منه التغاير بينهما، وكذلك فعل ابن داود في رجاله، فإنه ترجم أولاً لعيسىٰ بن عبد الله القمي (ص ٢٦٨) في القسم الأول، ثم بلا فصل ترجم لعيسىٰ بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، ويظهر من ذلك أيضاً التغاير بينهما، فلاحظ.

١ ـ لا بعد في ملاقاة الأشعري للصادق عليه السلام بل في قول العلامة وابن داود بأنه كان وجهاً عند أبي عبد الله عليه السلام شهادة واضحة علىٰ ملاقاته إياه عليه السلام وقد صرح بملاقاته للصادق والكاظم وروايته عنهما عليهما السلام شيخ الضابطين النجاشي في رجاله: ص ٢٢٨، والذي نعتقده اتحاد الرجلين، فإن عيسىٰ بن عبد الله بن سعد الأشعري أيضاً قمي، فهما مشتركان في الاسم واسم الأب والبلد، وكلاهما يرويان عن الصادق عليه السلام وكلاهما صاحب مسائل، ومجرد زيادة اسم جده وعشيرته في أحدهما لا يدل علىٰ التعدد، ولو كانا اثنين لم يعقل إهمال الطوسي الأشعري في الفهرست مع أن له مسائل كما للقمي مسائل، ذكر هذا التحقيق شيخنا الحجة الفقيه المامقاني في تنقيح المقال في ترجمة عيسىٰ بن عبد الله القمي: ج ٢، ص ٣٦١ فراجعه.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٠ كتاب فضل العلم، باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه، الحديث الثاني.

العمري، يروي عن أخيه عن الصادق عليه السلام وعن الصادق عليه السلام أيضاً، على ما ذكره الكشي[١] وأورده ابن داود في قسم الممدوحين، وقيل: ذكر الشيخ رحمه الله عيسى بن عبد الله في أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكر أخاه محمد بن عبد الله فيهم»[٢].

ثم قال: «العمري بضم العين وفتح الميم هو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام» انتهى[٣] ولم أعثر في الرجال على هذا اللقب لعيسى هذا، ولا في أخيه، ولعله غير هذا.

قوله: عيسى بن عبد الله الهاشمي:

في الشرح: «عيسى بن عبد الله الهاشمي وأبوه مهملان»[٤].

---

١ ـ لم نجد رواية محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر عن الصادق عليه السلام بلا واسطة أخيه عيسى في رجال الكشي وإنما توجد الرواية عنه عليه السلام في رجال النجاشي: ص ٢٧٧، ولعل في عبارة المولى الصالح تصحيف النجاشي بالكشي، فلاحظ، وقد ترجم لمحمد بن عبد الله ابن داود في رجاله: ص ٣٢٠ في القسم الأول ورمز في آخره بحرفي (ق. كش) ولم نجده في أصحاب الصادق من رجال الشيخ ولا في رجال الكشي.

٢ ـ ذكر الشيخ الطوسي عيسى بن عبد الله بن محمد ـ هذا ـ في كتاب رجاله، في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٥٧ برقم ٥٥٤، ولم يذكر فيه أخاه محمد بن عبد الله.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢ ، ص ٤ باب فرض العلم، شرح الحديث الثاني.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

عيسىٰ النهريري:

وقع في سند الكافي[١] قال الصالح: «قوله: عن عيسىٰ البهريري هكذا بالباء الموحدة قبل الياء الأولىٰ في بعض النسخ، وفي بعضها النهري وفي بعضها الجريري، وهو الموافق لما ذكره الشيخ البهائي في الأربعين[٢] وقال في حاشيته: الجريري بضم الجيم منسوب إلىٰ جرير بن عباد بالضم والتخفيف، وفي كتاب الرجال: عيسىٰ بن أعين الجريري الأسدي مولىٰ كوفي ثقة، روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام انتهىٰ[٣]، فيكون هذا هو ابن أعين علىٰ تقدير نسخة الجريري، وعلىٰ النسخة الأخرىٰ يكون مجهولاً، فتدبر.

* * *

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٣٧ كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، الحديث الـ(٢٥).

٢ ـ راجع: سند الحديث الثاني من أربعين الشيخ البهائي: ص ٩ طبع إيران (طهران) سنة ١٣١٠ هـ ولكن لا توجد الحاشية التي أشار إليها في المطبوع من الأربعين ولعلها توجد في بعض المخطوطات ومنها مخطوطة المولىٰ الصالح، وفي رجال النجاشي: ص ٢٢٧: عيسىٰ بن أعين الجريري الأسدي مولىٰ كوفي ثقة روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام وبهذا العنوان ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام من رجاله: ص ٢٥٨.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٩ ، ص ١٥٨، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، في شرح الحديث الـ(٢٥) ولكن الذي في أصول الكافي المطبوع والمخطوط المصحح (النهريري) أي بالنون قبل الياء المثناة التحتانية الأولىٰ، فراجع.

حرف الغين

باب غياث

قوله: غياث بن إبراهيم:

اجتمع فيه توثيق النجاشي والبترية[١] فهو على المشهور خبره موثق وقد ضعفه في المعتبر[٢] والتنقيح، وكشف الرموز، ويظهر من المجمع قبوله كما هي عادته من قبول الموثق فإذاً لا يلزم ابن داود توثيقه[٣].

---

١ ـ ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٣٤ ووثقه، وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٣٢، ووصفه بكونه بترياً وفي باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٧٠ ولم يصفه بالبترية، كما ذكره في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام: ص ٤٨٨ ولم يصفه بالبترية أيضاً، وفي الفهرست: ص ١٤٩ ولم يصفه بالبترية أيضاً، وترجم له العلامة الحلي في الخلاصة: ص ٢٤٥ ووثقه، وقال: كان بترياً، وقد أخذ توثيقه من النجاشي، ووصفه بالبترية من الشيخ الطوسي في رجاله لمتابعته لهما غالباً.

٢ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي رحمه الله: ص ٢٤٠ كتاب الصلاة، المقصد الثالث في الجماعة، في مسألة وجوب متابعة الإمام في أفعال الصلاة، فإنه بعد أن ذكر رواية غياث بن إبراهيم قال: «وهذا غياث بتري ضعيف السند»، وراجع التنقيح للمقداد السيوري، وكشف الرموز للحسن الآبي (مخطوطان).

٣ ـ راجع: رجال ابن داود في القسم الثاني: ص ٤٩١ فإنه ـ بعد أن عنونه ـ قال: «بتري فاسد

⇐

قوله: غياث بن كلوب:

اختلف فيه، فقيل: إنه مهمل ـ أي غير مذكور بجرح ولا تعديل ـ كما في الشرح، والحاشية[١].

وقال في المجمع: «ولا يضر عدم النص علىٰ توثيق ابن كلوب» ولعله لما ذكره في الذخيرة حيث قال: «غياث بن كلوب لم يوثقوه في كتب الرجال، ويظهر من كلام الشيخ في العدة أنه عامي[٢] لكن الأصحاب يعملون بأخباره»[٣] انتهىٰ.

وهذا لا يصح دليلاً لقبول خبره أولاً وتمنع إجماعهم علىٰ ذلك ثانياً بل يجوز أن يكون لاقترانه بقرينة.

❊ ❊ ❊

⇐ العقيدة» وعده من الزيدية: ص ٥٣٤ آخر الكتاب في الفصل الذي ذكر فيه جماعة من الزيدية.

١ ـ الشرح المراد به شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ والمراد بالحاشية حاشية مختلف العلامة الحلي للسيد فيض الله الحسيني التفريشي، والمراد بالمجمع هو مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ المقدس الأردبيلي.

٢ ـ راجع: عدة الأصول للشيخ الطوسي: ص ٥٦ طبع بمبيء سنة ١٣١٢ هـ.

٣ ـ راجع: الذخيرة للسبزواري، شرح إرشاد العلامة الحلي ﷺ.

حرف الفاء

باب فارس

قوله: فارس بن حاتم:

تقدم حديث الخصال في ترجمة علي بن محمد بن عمر، وفيه لعنه[١].

وفي المدارك: «نقل عن الفضل بن شاذان أنه ذكر في بعض كتبه: أن من الكذابين المشهورين فارس بن حاتم».

وفي الذكرىٰ: «هو غال»، قال[٢]: «وفي كتب بعض المعاصرين غال ملعون».

وفي كشف الرموز: «فارس بن حاتم هو غال ملعون» وكذا في المعتبر.

* * *

---

١ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه ـ أبواب الستة ـ الحديث العاشر، وراجع: ص ٢١٣ من هذا الجزء في ترجمة علي بن محمد بن عمر العطار.

٢ ـ راجع: الذكرىٰ للشهيد الأول: ص ١٤ كتاب الصلاة في حكم النجاسات، وحكم ذرق الدجاج غير الجلال، وراجع أيضاً: كشف الرموز للآبي في المسألة المذكورة، وكذلك المعتبر: ص ١١٤ في مسألة حكم ذرق الدجاج.

باب فتح

قوله: فتح بن يزيد أبو عبد الله الجرجاني:

بضم الجيم الأولىٰ وسكون المهملة نسبة إلىٰ جرجان معرب كركان وهو استراباد وتوابعه، أو إلىٰ جرجان وهي قصبة في بلاد خوارزم.

واعلم أنهم نسبوا إليه مسائل رواها عن أبي الحسن عليه السلام ونقل ابن الغضائري خلافاً في تعينه(١)، فقيل: هو الرضا عليه السلام واستظهره الصالح من كتاب توحيد الصدوق والكليني، بل صرح به في كتاب التوحيد وغيره، وقيل: هو أبو الحسن الثالث عليه السلام واستظهره هو أيضاً من كشف الغمة(٢).

---

١ ـ راجع: كتاب المجروحين لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري الذي أدرجه بتمامه المولىٰ عناية الله القهبائي في مجمع الرجال المطبوع.

٢ ـ قال المولىٰ الصالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي: ج ٣، ص ١١٧ كتاب التوحيد، باب أدنىٰ المعرفة، شرح الحديث الأول، ما هذا نصه: «قال العلامة: الفتح بالتاء المنقطة فوقها نقطتين بن يزيد بالياء المثناة التحتانية الجرجاني صاحب المسائل لأبي الحسن عليه السلام، واختلفوا فيه أهو الرضا عليه السلام أو الثالث عليه السلام والرجل مجهول والإسناد إليه مدخول».
ثم قال المولىٰ الصالح: «وقيل إنما اختلفوافيه لوقوع اختلاف في الفتح بن يزيد الجرجاني والشيخ في كتاب الرجال إنما ذكره في أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام وحكم عليه بالجهالة»، وقال الصالح أيضاً في شرحه: ج ٤، ص ٣٦ كتاب التوحيد، باب آخر في معاني

⟸

ويظهر من الشيخ[١] ولا يبعد أن يكون يروي عن كليهما عليهما السلام والأمر في هذا سهل.

قال التقي: «ويظهر من مسائله علو حاله فلا يلتفت لقول ابـن الغـضائري المجهول حاله المجترىء على الفضلاء الأخيار بما اجترأ عفا الله عنا وعنه» انتهى، وقد بينا حاله ورفعنا جهالته فيما تقدم في ترجمته[٢].

قوله: فرات بن أحنف العبدي:

قال المصنف رحمه الله: «ونقل العلامة في الخلاصة عن الشيخ أنه يرمى بالغلو والتفويض في القول، والصواب والتفريط في القول، كما نقلناه» انتهى[٣]، وهو

⇐ الأسماء واشتقاقها في شرح الحديث الأول ـ بعد أن أورد كلام العلامة المذكور ـ ما نصه: «وقيل المراد به إما الرضا عليه السلام كما يلوح من كتاب التوحيد للصدوق، وإما الثالث ـ يعني الإمام الهادي عليه السلام ـ كما يلوح من كتاب كشف الغمة» وهو لمؤلفه أبي الحسن الإربلي.
وقد ذكر المولى الأردبيلي في جامع الرواة في ترجمة الفتح بن يزيد ـ هذا ـ روايته عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في التهذيب للشيخ الطوسي في باب تفصيل أحكام النكاح، وفي الاستبصار له أيضاً في باب أن ولد المتعة لاحق بأبيه. وفي الكافي في باب وقوع الولد من أبواب المتعة، وهي تدل على أن أبا الحسن هذا هو الرضا عليه السلام وراجع كشف الغمة للاربلي: ج ٣، ص ١٦٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ.

١ ـ فإن الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب رجاله: ص ٤٢٠ من أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام.

٢ ـ راجع: ترجمة أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري: ص ٢١٢ من الجزء الأول.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف الماتن في هامش (ص ٢٦٥) من النقد، ويعني المصنف بقوله: «كما ⇐

الأظهر، وسيجيء تضعيفه عن ابن الغضائري في ترجمة ابنه محمد.

* * *

باب فضالة

ضبطه الخليل، والحر بفتح الفاء[١].

قوله: فضالة بن أيوب الأزدي:

وثقه في المجمع، وحكم في الذخيرة بحسن حال من يروي عنه فضالة لكونه من أصحاب الإجماع[٢] وقد تكرر له مثل هذا الكلام في أصحاب الإجماع، وسنذكر عبارته في كليب الأسدي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

ونقل النجاشي عن السوراني أنه لا يروي عنه الحسين بن سعيد، ورده

⇐ نقلناه» أي في المتن فإنه عبر بكلمة (والتفريط) بدلاً من كلمة (والتفويض) التي عبر العلامة بها في الخلاصة، نقلاً عن الشيخ مع أن الشيخ عبر في رجاله بكلمة (والتفريط) فراجعه.

وراجع أيضاً: ما ذكره الشيخ في (ص ٩٩) من كتاب رجاله من قوله: «يرمىٰ بالغلو والتفريط في القول» وراجع أيضاً: ما ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الثاني: ص ٢٤٧.

١ ـ ضبطه الخليل بن الغازي القزويني في شرحه للكافي، وضبطه الشيخ محمد الحر في تحرير الوسائل (وكلاهما مخطوطان).

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٦ في عد فضالة بن أيوب من الفقهاء أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام الذين أجمع الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم والإقرار لهم بالفقه والعلم.

بوجود روايته عنه[١] وهو الظاهر، ورأيناها في التهذيب في باب الأذان والإقامة[٢].

واعلم أنه قد وقع في بعض أسانيد التهذيب الحسين بن سعيد عن فضالة عن حسين عن ابن مسكان.

قال في المنتقىٰ: «هكذا صورة إسناد هذا الخبر في التهذيب وهو الموافق للمعهود المتكرر في نظائره، وفي الاستبصار عن فضالة عن ابن مسكان، فأسقط الواسطة بينهما، وصحته علىٰ هذا التقدير ليست مشهورية، ويمكن أن يكون الغلط في مثله أظهر»[٣].

ووقع أيضاً في بعضها من التهذيب رواية فضالة عن ابن أبي عمير وأنكرها في المنتقىٰ، قال: «في إسناد هذا الخبر سهو، فإن كلاً من فضالة وابن أبي عمير يروي عن رفاعة، ولا يعرف لأحدهما عن الآخر رواية فالصواب إثبات الواو في

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣٩.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ٤٩ باب الأذان والإقامة من كتاب الصلاة، الحديث الأول.

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ٣٢٨ كتاب الصلاة، باب مواقيت الفرائض الخمس، وراجع: صورة إسناد الخبر في التهذيب: ج ٢، ص ٢١ في باب أوقات الصلاة وعلامة كل وقت منها، الحديث العاشر، وص ١٥ في باب نوافل الصلاة في السفر، الحديث الخامس، وص ٣٥٥ في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا يجوز، الحديث الأول، وص ٣٦٩ الحديث الـ (٦٦)، وص ٣٧٦ الحديث الـ (٩٧)، وج ٣، ص ١٦٥ في باب أحكام فوائت الصلاة، الحديث الـ (١٩)، وص ٢٤٢ في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها، الحديث الـ (٣٢)، وغير هذه المواضع كثير في التهذيب لا تعسر علىٰ المتتبع.

وراجع أيضاً صورة إسناد الخبر في الاستبصار: ج ١، ص ٢٧٢ في باب وقت المغرب والعشاء الآخرة، الحديث الـ (٤٦)، وغير هذا الموضع كثير في الاستبصار.

موضع عن»[١].

باب الفضل

قوله: الفضل بن الحارث:

نقل المصنف في المتن: أن ابن داود ذكره مرة في باب الثقات، وقال: «لم ، كش ممدوح» ثم ذكره في باب الضعفاء وقال: «د ، جخ ، مجهول الحال»[٢].

ثم قال المصنف: «وفيه نظر من وجوه».

ووجه النظر:

أولاً: أن الشيخ ذكره في أصحاب العسكري عليه السلام لا في أصحاب الهادي ولا في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام كما علم من نقل المصنف[٣].

وثانياً: أن الكشي لم يمدحه[٤] ولكن روى الرواية عنه وإثبات المدح

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ للشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمهما الله: ج ٢، ص ٦٠٥ كتاب الحج، باب الإحصار والصد.

٢ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي، في القسم الأول: ص ٢٧١، وراجعه أيضاً في القسم الثاني: ص ٤٩٣، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٤٨١، وراجع أيضاً: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٣٤ باب أصحاب الحسن العسكري عليه السلام.

٣ ـ راجع: ما ذكر المصنف صاحب النقد في ترجمة الفضل بن الحارث: ص ٢٦٦.

٤ ـ بل مدحه، فإنه بعدما أورد الرواية في رجاله: ص ٤٨١ قال في آخرها: «قال أبو ⟸

بقوله[١] دوري كما مر غير مرة.

وثالثاً: لئن كان ذلك مفيداً للمدح فلا وجه لعده من المجاهيل.

ورابعاً: هو واحد فلا وجه لذكره مرتين.

قوله: الفضل بن الحسن:

في البحار: «الفضل المجمع علىٰ جلالته وفضله وثقته، وكتاب مكارم الأخلاق ينسب إليه، وهو غير صواب، بل هو تأليف أبي نصر الحسن بن الفضل ابنه كما صرح به ولده الخلف في كتاب مشكاة الأنوار[٢] والكفعمي فيما ألحق

⇐ عمرو ـ يعني نفسه ـ فدل هذا الخبر علىٰ أن الفضل مؤتمن في القول».

١ ـ يريد: أن إثبات المدح بقول الفضل بن الحارث راوي الرواية ـ نفسه ـ دوري، لأن ثبوت مدحه بقوله موقوف علىٰ صحة الرواية، وصحتها متوقفة علىٰ ثبوت مدحه منها، ليوثق بخبره وذلك دور ظاهر، ولكن قد عرفت أن إثبات المدح إنما هو بقول الكشي في آخر الرواية لا بقول الفضل بن الحارث راوي الرواية لتكون المسألة دورية، فلاحظ.

٢ ـ يعني صرح بأن مكارم الأخلاق لأبي نصر الحسن بن الفضل ولد الحسن في كتابه (مشكاة الأنوار) وولد الحسن هو الشيخ أبو الفضل علي بن رضي الدين أبي نصر الحسن ابن أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل ﷺ فصاحب (مشكاة الأنوار) هو حفيد الطبرسي أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل المتوفىٰ سنة ٥٤٨ هـ، كما أرخه المصنف وغيره، وصاحب المشكاة لم تضبط وفاته ولكنه كان حياً في أواخر المائة السادسة وأوائل المائة السابعة، وقد صرح في أول كتابه (المشكاة) بأن (مكارم الأخلاق) لأبيه أبي نصر الحسن بن الفضل فقال: «... وبعد فإن مولاي والدي الشيخ الإمام الأجل السعيد رضي الدين أمين الإسلام والمسلمين حجة الخلق أبا نصر الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسي ـ ⇐

⟸ نور الله حفرته وحشره مع مواليه الطاهرين ـ لما جمع كتاب (مكارم الأخلاق) واستحسنه أهل الآفاق، ابتدأ بتصنيف كتاب آخر جامع لسائر الأحوال، حاو لمحاسن الأفعال، واختار في ذلك المعنىٰ كثيراً من الأخبار المروية المنتقاة من مشاهير كتب أصحابنا ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ ولم يتيسر له إتمامه، وأدركه حمامه، جعل الله له الجنة مأواه، وأعطاه من فضله ما يتمناه، بحق محمد وعترته الطيبين الطاهرين، ثم سألني جماعة من المؤمنين الراغبين في أعمال الخير أن أؤلف هذا الكتاب، فتقربت إلىٰ الله عزوجل بتأليفه، وكتبت ما حضرني من ذلك، ورتبته وبوبته، وتركت في آخر كل باب أوراقاً لألحق به ما شذ عني، وسميت هذا الكتاب بمشكاة الأنوار في غرر الأخبار... الخ».

وأما المترجم له الفضل بن الحسن الطبرسي ـ صاحب مجمع البيان في تفسير القرآن، المطبوع ـ فقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، راجع: ترجمة له مفصلة في مقدمة تفسيره المطبوع بإيران سنة ١٣٧٩ هـ، ومن الغريب ما ذكره الچلبي في (كشف الظنون) ـ باب الميم ـ من قوله: «مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ فقيه الشيعة ومصنفهم أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفىٰ سنة ٥٦١ هـ، وهو كبير، وقد رأيت تفسيره المسمىٰ (مجمع البيان) وهو علىٰ طريقة الشيعة، وقد اختصر الكشاف وسماه جوامع الجامع».

وقال في باب الجيم: «جوامع الجامع في التفسير للشيخ أبي علي الطرطوشي صاحب مجمع البيان» فقد اشتبه عليه مصنف مجمع البيان بمصنف التبيان وجعل جوامع الجامع تارة لأبي جعفر الطوسي، وتارة للشيخ أبي علي الطبرسي، مع تصحيف الطبرسي بالطرطوشي والاشتباه في تسميته بجوامع الجامع، مع أنه يسمىٰ بجامع الجوامع، وجعل تاريخ وفاة الطبرسي تاريخاً لوفاة الشيخ الطوسي، فإن الطوسي توفي سنة ٤٦٠ هـ، مع أن التاريخ المذكور لا ينطبق علىٰ وفاة الطبرسي أيضاً فإنه توفي سنة ٥٤٨ هـ، أو سنة ٥٥٢ هـ، ولم يذكر أحد أنه توفي سنة ٥٦١ هـ، ولصاحب كشف الظنون اشتباهات كثيرة لا سيما في كتب الشيعة وتواريخ وفياتهم كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبع، وقد كتبنا ملاحظاتنا عليه في هوامش ⟸

بالدروع الواقية، وفي البلد الأمين»[١].

وقال في الوسائل: «كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن تأليف الشيخ الثقة الصدوق أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي»[٢] انتهىٰ.

ورأيت قبره في المشهد الرضوي عليه السلام في المقبرة القديمة المسماة بقتلكاه[٣].

الفضل الخزاز المدائني:

مولىٰ خديجة بنت محمد أبي جعفر الثاني عليه السلام كذا في الكافي روىٰ عنه بواسطة علي بن محمد رواية تدل علىٰ أنه إمامي المذهب[٤].

⟸ نسختنا من كشف الظنون المطبوعة في الأستانة بمطبعة (العالم) سنة ١٣١٠ هـ ولو جمعت لكانت كتاباً.

١ ـ راجع: مقدمة البحار: ج ١، ص ٩ المطبوع بإيران (طهران) سنة ١٣٧٦ هـ، عند ذكره لمصادر الكتاب، وراجع البلد الأمين للكفعمي (هامش ص ٢٧) طبع طهران سنة ١٣٨٣ هـ.

٢ ـ راجع: الفائدة الرابعة في آخر أجزاء الوسائل في ذكر الكتب المعتمدة التي نقل منها أحاديث الوسائل والتي شهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم وقامت القرائن علىٰ ثبوتها عن مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم.

٣ ـ قتلكاه: فارسي، أي مكان القتل، وذلك لما وقع فيه من القتل العام بأمر عبد الله خان آمر الأفغان في أواخر الدولة الصفوية.

٤ ـ راجع: الرواية في أصول الكافي: ج ١، ص ٥١٨ من كتاب الحجة، باب مولد الصاحب عليه السلام، الحديث السابع.

قوله: الفضل بن سهل ذو الرياستين:

روىٰ في الكافي عن علي بن إبراهيم عن ياسر الخادم، والريان بن الصلت حديثاً طويلاً فيه «أنه لما رأوا أبا الحسن عليه السلام حافياً، وكان يمشي ويقف في كل عشر خطوات ويكبر ثلاثاً، قال ياسر: فخيل إلينا أن السماء والأرض والجبال تجاوبه، وصارت مرو ضجة واحدة من البكاء وبلغ المأمون ذلك، فقال له الفضل بن سهل ذو الرياستين: يا أمير المؤمنين إن بلغ الرضا المصلىٰ علىٰ هذا السبيل افتتن به الناس، والرأي أن تسأله أن يرجع، فبعث المأمون فسأله الرجوع فدعا أبو الحسن عليه السلام بخفه فلبسه وركب ورجع»[1].

وسيأتي ذكره في ترجمة هاشم بن إبراهيم العباسي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ وفي ذمه أخبار ذكرها ابن بابويه في (كتاب العيون) أغناني شهرة حاله عن ذكرها[2].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٩١ من كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام، الحديث السابع.

٢ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ١٥٩ و ١٦٧، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، والفضل بن سهل قتله غالب خال المأمون في حمام بسرخس مغافصة في شعبان سنة ٢٠٣ هـ، وإنما سمي ذو الرياستين لأن المأمون قلده الوزارة ورئاسة الجند، وكان أخبر الناس بعلم النجوم، وكان مبغضاً ومعانداً للرضا عليه السلام لأنه من صنايع آل برمك المبغضين له عليه السلام وعاش ستين سنة علىٰ ما ذكره الطبري في تاريخه.

قوله: الفضل بن شاذان:

قال الصالح: «ثقة جليل فقيه متكلم عظيم الشأن من هذه الطائفة وقيل: إنه صنف مائة وثمانين كتاباً، وترحم عليه أبو محمد عليه السلام مرتين»(١).

قوله: الفضل بن عثمان المرادي:

قد وقع في بعض الأسانيد أيضاً الفضل بن عثمان، وفي بعضها الفضيل بن عثمان، ويظهر من الشيخ ـ كما رأيت ـ الاتحاد(٢) وقد حكم بذلك في المنتقىٰ

---

١ ـ أخذ هذه الترجمة المولىٰ الصالح مما ذكره العلامة في الخلاصة: ص ١٣٢ رقم ٢ فراجعه.

٢ ـ المراد أنه كما رأيت الاتحاد مما ذكره المصنف في المتن (ص ٢٦٧) من النقد، وقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله ـ في باب أصحاب الصادق عليه السلام ـ (ص ٢٧٠) مكبراً فقال: «الفضل ويقال: الفضيل بن عثمان المرادي، كوفي أبو محمد الصائغ» ثم ذكره (ص ٢٧٢) مصغراً فقال: «الفضيل بن عثمان المرادي ويقال الفضل، الأعور الصائغ الأنباري، ابن أخت علي بن ميمون» كما أنه ذكره مكبراً في التهذيب: ج ٣، ص ٣٢٩ في باب الصلاة علىٰ الأموات، الحديث الـ (٥٦) وذكره مصغراً في ج ١، ص ٥٨ في باب صفة الوضوء، الحديث الـ (١١)، وفي باب علامة أول شهر رمضان: ج ٤، ص ١٥٨ الحديث الـ (١٤) وفي باب القضاء في قتيل الزحام: ج ١٠، ص ٢١٣ وفي نسخة (فضل)، وفي باب فضل التجارة: ج ٧، ص ٢ الحديث الـ (٢) وجاء مصغراً أيضاً في الاستبصار: ج ١، ص ٥٨ في باب النهي عن استعمال الماء الجديد لمسح الرأس والرجلين الحديث الـ (٢)، وفي باب عدد مرات الوضوء: ص ٦٩ الحديث الـ (١) وفي: ج ٢، ص ٦٤ في باب علامة أول يوم من شهر رمضان، الحديث الـ (١١)، وص ٢٧٤ باب جواز أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام، الحديث الـ (١).

أيضاً[١].

قوله: الفضل بن يونس الكاتب:

اختلف الفقهاء في رد روايته وقبولها، قال في المدارك: «والجواب عن الرواية الطعن في السند بالفضل بن يونس فإنه واقفي».

وقال في الذخيرة: «وأجاب المصنف ـ أي عن رواية في طريقها الفضل بن يونس ـ بضعف السند، لأن الفضل واقفي، ولا يخفىٰ أن بعض المتأخرين يميل إلىٰ صحة هذه الرواية بناء علىٰ أن النجاشي وثق الفضل ولم يذكر أنه واقفي[٢] والشيخ وإن ذكر ذلك[٣] فلا منافاة بينهما، إلّا أن ضبط النجاشي وتثبته يدفع ذلك» انتهىٰ كلام الذخيرة.

* * *

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١، ص ١٤٠ باب مقدار الماء الذي يتوضأ منه، وراجع أيضاً: ج ٢، ص ١٧٣ باب الصوم والنظر لرؤية الهلال.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٣٧.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٥٧ برقم ٢ باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

باب فضيل

بضم الفاء وفتح المعجمة والخاتمة.

قوله: فضيل بن سكرة كوفي:

ضبطه الصالح: «بضم السين المهملة وفتح الكاف المشددة» انتهى[١].

وذكر الصدوق في أبواب الشهادات أنه اتفق لفضيل بن سكرة مثل ما اتفق لأبي كهمش وعبد الله بن أبي يعفور[٢] وقد ذكر ذلك في ترجمتهما، فهذا نوع مدح له.

قوله: فضيل بن عثمان الأعور:

ذكرناه بعنوان الفضل[٣].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٣، ص ٣٣٦ كتاب التوحيد، باب صفات الذات، شرح الحديث السادس.

٢ ـ راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٤٥ باب نوادر الشهادات، الحديث الرابع.

٣ ـ راجع: ص ٢٧٢ من هذا الجزء.

قوله: فضيل بن يسار النهدي:

بفتح الخاتمة وتخفيف المهملة، وفي التحرير بالياء ـ آخر الحروف ـ والسين المهملة المخففة وآخره راء مهملة.

فضيل بن غزوان:

تقدم ذكره في ترجمة أخيه سعيد[١].

* * *

باب فيض الله

قوله: فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفريشي:

هذا هو صاحب حاشية المختلف، ونقلنا عنه في هذا الكتاب بعض التحقيقات، وهذه الحاشية تنبىء عن فضيلته وقوته.

قال المصنف: «مات رحمه الله في شهر رمضان سنة خمس وعشرين بعد الألف، ودفن في المشهد الغروي المقدس على ساكنه من الصلوات أفضلها، ومن

---

١ ـ المراد أنه تقدم ذكره من المصنف، راجع: ص ١٥٢ من النقد.

التحيات أشرفها»(١)، وقد اشتبه على المصنف تأخيره عن الفيض بن المختار، وكأنه اعتبر في الترتيب الألف واللام.

* * *

١ ـ كتب المصنف تاريخ وفاته (ص ٢٦٩) في الهامش بعد أن ألف نقد الرجال سنة ١٠١٥ هـ، فإنه ترجم له في المتن في حياته قائلاً: «... واليوم من سكان عتبة جده بالمشهد المقدس الغروي... مد الله في عمره...» والمصنف كان حياً سنة ١٠٤٤ هـ، لأنه نقل المولىٰ مراد التفرشي المتوفىٰ سنة ١٠٥١ هـ، في كتابه (التعليقة السجادية) الذي فرغ منه سنة ١٠٤٤ هـ عن نقد الرجال (المتن) داعياً لصاحب المتن بجملة «أيده الله تعالىٰ» فيعلم أن الماتن صاحب النقد كان حياً سنة ١٠٤٤ هـ، ومنه يعلم أن ما كتبه المصنف في الهامش من تاريخ وفاة السيد فيض الله التفرشي ألحقه به بعد الفراغ من تأليفه للنقد وبعد وفاة السيد فيض الله في التاريخ المذكور فلاحظ.

والسيد فيض الله ـ هذا ـ كان محدثاً متكلماً صالحاً عابداً جليل القدر فاضلاً فقيهاً ثقة عظيم القدر، وقد جمع صفات الصلحاء والعلماء والأتقياء، ترجم له في أكثر المعاجم، وذكره صاحب أمل الآمل في: ج ٢، ص ٢١٨ فقال: «كان فاضلاً محدثاً جليلاً، له كتب منها شرح المختلف، وكتاب في الأصول، أخبرنا بهما خال والدي الشيخ علي بن محمود العاملي عنه، وكان قد قرأ عليه في النجف وأجازه، وكان يصف فضله وعلمه وصلاحه وعبادته، وروىٰ عن الشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني العاملي».

وكان من خواص تلامذة المولىٰ أحمد الأردبيلي المقدس، والأمير شرف الدين علي الشولستاني يروي عنه، وترجم له صاحب روضات الجنات، ويستفاد من (المقامات) للسيد نعمة الله الجزائري ـ عند ذكره للشيخ البهائي ـ أن المترجم له صنف كتاباً في رجال الشيعة يشبه رجال المير مصطفىٰ التفريشي (يعني نقد الرجال).

حرف القاف

باب القاسم

قوله: القاسم بن سليمان:

في المدارك: «مع قصور السند لعدم توثيق القاسم بن سليمان».

وفي المجمع: «السند ليس بصحيح لوجود القاسم بن سليمان».

وفي الحبل: «الرواية ضعيفة رويناها عن القاسم بن سليمان وهو في كتب الرجال مهمل غير موثق».

قوله: القاسم بن عروة:

بضم العين وسكون الراء المهملة، اختلف الفقهاء فيه، فقيل حسن، قال في التحرير: «ليس فيه من يرتاب فيه إلّا القاسم بن عروة وهو ممدوح، له كتاب خال من الذم فيكون ـ أي الحديث ـ حسناً باصطلاحهم».

وفي الذخيرة: «وفي طريقها ـ أي الرواية ـ القاسم بن عروة، وهو غير مصرح بالتوثيق في كتب الرجال لكن يروي عنه جماعة من أعيان الثقات والأجلاء من الأصحاب، منهم ابن أبي عمير وابن أبي نصر، وهذا يدل على اعتباره».

وقال في موضع آخر: «صحح المصنف الرواية وفي طريقها القاسم بن عروة، ولا يبعد ذلك بالتقريب الذي أشرنا إليه مراراً، لكن الظاهر أنه لا يلتفت إلىٰ ذلك لعدم جريه علىٰ مقتضاه في مواضعه» انتهىٰ[١].

وقيل: ضعيف لجهالته، ففي المدارك: «وفي الطريق القاسم بن عروة وهو مجهول».

ويظهر من المجمع التوقف، قال: «ولا يخفىٰ أن في السند القاسم بن عروة وهو ممن لم يصرح بتوثيقه بل غير مذكور في الخلاصة.

وقال في (د. كش) ممدوح، ثم قال: وأيضاً يقولون: إن ابن أبي عمير ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه والسند إليه صحيح والقاسم قبله فلا يضر، فتأمل فيه»[٢].

قوله: القاسم بن محمد الاصفهاني:

بكسر الهمزة وسكون المهملة وفتح الموحدة، والتتبع قضىٰ أن في إصفهان لغتين بالموحدة وبالفاء.

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري»[٣].

---

١ ـ راجع: الذخيرة للفاضل السبزواري ﷺ (مطبوع).

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي (مطبوع)، وراجع: رجال ابن داود: ص ٢٧٥ القسم الأول، وراجع رجال الكشي: ص ٣١٨.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥ كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم والمتعلم، ⟸

قال الصالح: «الظاهر أنه القاسم بن محمد الإصبهاني المعروف بكاسولا، لمشاركته مع سليمان في البلد كما في الخلاصة، ويحتمل القاسم بن محمد الخلقاني الكوفي»[١].

وفي موضع آخر: «القاسم بن محمد الإصبهاني يعرف بكاسولا، قيل: حديثه يعرف وينكر لا فيه طعن في الغاية ولا نقاء عن الغميزة»[٢].

قوله: القاسم بن محمد الجوهري:

في المجمع: «وليست بصحيحة ـ أي الرواية ـ للقاسم بن محمد الجوهري الواقفي».

وفي الشرح: «القاسم بن محمد الجوهري لم يوثق مع أنه واقفي، ونقل ابن داود التوثيق عن الشيخ[٣] ولم نعلمه»[٤].

⇐ الحديث السادس.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٧٢ كتاب فضل العلم، وراجع أيضاً: الخلاصة: ص ٢٢٥ القسم الثاني في ترجمة سليمان بن داود المنقري الشاذكوني الإصفهاني.

٢ ـ راجع: المصدر المذكور: ص ١١٨ ـ ١١٩ شرح الحديث الخامس.

٣ ـ راجع: رجال ابن داود: ص ٢٧٦ القسم الأول.

٤ ـ يعني لم نعلم التوثيق الذي نقله ابن داود عن الشيخ، ولكن ابن داود لم ينقل التوثيق عن الشيخ وإنما نقل عنه في رجال الكاظم عليه السلام أنه كان واقفياً، فلا وجه للاعتراض عليه من حفيد الشهيد الثاني الشيخ محمد في شرحه للاستبصار، والشيخ ذكره في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٧٦ ولم يصرح بأنه واقفي فضلاً عن توثيقه، كما أنه ذكره في باب أصحاب ⇐

⇐ الكاظم عليه السلام: ص ٣٥٨ وصرح بأنه واقفي، ولم يوثقه، وذكره في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٩٠ وقال: روىٰ عنه الحسين بن سعيد واقتصر علىٰ ذلك، ولم يصفه بأنه واقفي، كما أنه لم يوثقه، واستظهر ابن داود أن هذا غير القاسم بن محمد الجوهري البغدادي الواقفي الذي ذكره في القسم الأول: ص ٢٧٦ والقسم الثاني: ص ٤٩٤، والشيخ في الفهرست: ص ١٥٣، ذكر القاسم بن محمد الجوهري الكوفي وقال: له كتاب رواه أبو عبد الله البرقي والحسين بن سعيد عنه ولم يصفه بأنه واقفي كما لم يوثقه، والظاهر أنه الذي ذكره ابن داود واستظهر أنه غير الكوفي الساكن في بغداد الواقفي، أما النجاشي فذكر القاسم بن محمد الجوهري الكوفي الساكن في بغداد، وقال: روىٰ عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وقال: له كتاب ثم ذكر طريقه إلىٰ رواية الكتاب عن الحسين بن سعيد عنه، كما أن الكشي ذكره في رجاله: ص ٣٨٤ وقال ـ نقلاً عن نصر بن الصباح ـ: «لم يلق أبا عبد الله عليه السلام وقال: إنه كان واقفياً».

ووقع القاسم بن محمد الجوهري ـ هذا ـ في طريق روايات في التهذيب في باب السنة في عقود النكاح، وفي باب وجوه الصيام، وفي باب ميراث الخنثىٰ وفي باب الصيد والذكاة، وفي باب أحكام فوائت الصلاة، وفي باب النذور، وفي باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات، وفي باب أحكام الطلاق وفي باب أوقات الصلاة، وفي باب من أحل الله نكاحه من النساء، وفي باب التدليس في النكاح، وفي باب فضل المساجد، وفي كتاب المكاسب، وفي باب الزيادات في فقه الحج، وفي باب تفصيل أحكام النكاح.

ووقع أيضاً في طريق روايات في الاستبصار في باب تحريم صوم يوم العيدين، وفي باب أنه إذا دخل بالأم حرمت عليه البنت، وفي باب مقدار ما يجزي من ذكر الأجل في المتعة، وفي باب من بات ليالي منىٰ بمكة.

ووقع أيضاً في طريق روايات في الكافي في باب ما يعاين المؤمن والكافر، وفي باب المريض يؤذن به الناس، وفي باب التعزية، وفي باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام، وفي باب الشكر، وفي باب أن الأئمة عليهم السلام محدثون مفهمون.

وجاء أيضاً في مشيخة (من لا يحضره الفقيه) في طرق حمدان بن الحسين هكذا: علي بن ⇐

وفي المدارك: «وفي الطريق القاسم بن محمد وهو واقفي».

وفي المعتبر: «والجواب الطعن في السند فإن القاسم بن محمد واقفي».

القاسم بن موسىٰ بن جعفر:

ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام يعلم حاله مما نذكره في ترجمة يزيد بن سليط ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

* * *

باب قتيبة

قوله: قتيبة بن محمد الأعشىٰ:

بضم القاف، والأعشىٰ: بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح المعجمة والعشا: بالفتح والقصر أن لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وقيل: سوء البصر بالليل والنهار، أو العمىٰ.

* * *

⇐ حاتم عن القاسم بن محمد عن حمدان بن الحسين، وكذلك: الحسين بن سعيد عن الحسن عن القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير.

راجع ذلك كله: في كتاب (جامع الرواة) للمولىٰ الأردبيلي الحائري: ج ٢ ، ص ٢٠ في ترجمة القاسم بن محمد الجوهري.

باب قثم

قوله: قثم بن العباس:

«كان عامل علي عليه السلام على مكة، فلما توجه إليها بسر بن أرطاة ـ لعنه الله ـ من قبل معاوية انهزم منها ودخلها بسر فاستعمل عليها شيبة بن عثمان وخرج منها، ثم رجع قثم فغلب عليها» كذا في البحار[1].

* * *

١ ـ راجع: المجلد الثامن من البحار المخصص للفتن أيام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٦٧٠ ـ ٦٧١، طبع كمباني القديم، وقد ترجم لقثم بن العباس السيد علي خان في الدرجات الرفيعة: ص ١٥١ وقال: «أمه أم الفضل (أي ابن العباس) وهو رضيع الحسن بن علي عليه السلام. روي: أن أم الفضل قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله: رأيت عضواً من أعضائك في بيتي، قال: خيراً رأيت، تلد فاطمة غلاماً ترضعينه بلبن قثم، فولد الحسن عليه السلام فأرضعته بلبن قثم، وكان قثم يشبه النبي صلى الله عليه وآله».

ثم قال: «وروى ابن عبد البر في الاستيعاب، عن عبد الله بن جعفر قال: كنت أنا وعبيد الله وقثم ابنا العباس نلعب فمر رسول الله صلى الله عليه وآله راكباً فقال: ادفعوا لي هذا الفتى ـ يعني قثماً ـ فرفعه إليه فأردفه ثم جعلني بين يديه ودعا لنا. قال ابن عبد البر: روى عبد الله بن عباس قال: كان قثم آخر الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله أي آخر من خرج من قبره ممن نزل فيه، وكان المغيرة بن شعبة يدعي ذلك لنفسه، فأنكر علي بن أبي طالب عليه السلام ذلك وقال: بل آخر من خرج من القبر قثم بن العباس. قال ابن عبد البر: وكان قثم والياً لعلي عليه السلام على مكة، عزل عنها خالد بن العاص بن هشام، وكان واليها لعثمان، وولاها أبا قتادة الأنصاري، ثم عزل عنها

⟸

باب قنبر

قوله: قنبر مولىٰ أمير المؤمنين عليه السلام :

في البحار: «حدثنا جعفر بن الحسين عن محمد بن جعفر المؤدب قال: الأركان من الأصحاب أربعة: سلمان وأبو ذر والمقداد وعمار ومن التابعين عد منهم قنبراً مولىٰ أمير المؤمنين عليه السلام»(١).

⇐ وولىٰ مكانه قثم بن العباس، فلم يزل والياً حتىٰ قتل علي عليه السلام.

وقال الزبير بن بكار: استعمل علي عليه السلام قثم بن العباس علىٰ المدينة.

قال ابن عبد البر: واستشهد قثم بسمرقند، كان واليها مع سعيد بن عثمان بن عفان زمن معاوية، فقتل هناك.

وقال ابن الضحاك: مات قثم في خلافة عثمان بن عفان، وقبره خارج سمرقند في قبة عالية معروفة بمزارشاه ـ يعني السلطان الحي ـ».

وقد ذكره أيضاً الجزري في أسد الغابة وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ٤، ص ٥٢ في شرح كلام علي عليه السلام إلىٰ قثم وهو عامله بمكة، وذكره ابن حجر العسقلاني في الإصابة، والمبرد في الكامل، ومصعب الزبيري في أنساب قريش، والقاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين، وغيرهم من أرباب المعاجم الرجالية، فراجعها.

١ ـ ذكر ذلك المجلسي في المجلد الثامن من البحار ـ طبع إيران القديم ـ الذي عقده في ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين عليهما السلام الذين كانوا علىٰ الحق وقد نقل الرواية بسند المفيد لها في كتابه الاختصاص: ص ٧، تحت عنوان ذكر السابقين المقربين من أمير المؤمنين عليه السلام.

وذكرنا في ترجمة الأشعث بن قيس بعض أحواله[١] ويظهر من سيرته مع مولاه عليه‌السلام إطاعته له وحبه له عليه‌السلام وسيجيء ذكره في ترجمة يعقوب بن إسحاق السكيت ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

وفي باب فضل اليقين من الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن عبد الرحمن العرزمي، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه‌السلام قال: كان قنبر غلام علي عليه‌السلام يحب علياً عليه‌السلام حباً شديداً، فإذا خرج علي عليه‌السلام خرج علىٰ أثره بالسيف، فرآه ذات ليلة، فقال: يا قنبر مالك؟ فقال: جئت لأمشي خلفك يا أمير المؤمنين قال: ويحك أمن أهل السماء تحرسني أو من أهل الأرض؟ فقال: لا بل من أهل الأرض، فقال: إن أهل الأرض لا يستطيعون لي شيئاً إلّا بإذن الله من السماء فارجع، فرجع»[٢].

* * *

١ ـ راجع: ص ٢٩٣ من الجزء الأول.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٥٩ ـ كتاب الإيمان والكفر ـ باب فضل اليقين الحديث العاشر، وذكره الصدوق أيضاً في كتاب التوحيد في الباب الرابع والخمسين ـ باب المشيئة والإرادة، رواه عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه‌السلام.

باب قنبرة

قوله: قنبرة بن علي بن شاذان:

في باب شهادة الواحد من الكافي وصفه بالعدالة[١].

* * *

١ ـ هنا سها صاحب الكتاب فإن الذي في فروع الكافي: ج ٧، ص ٣٨٦ في كتاب الشهادات، باب شهادة الواحد ويمين المدعي، الحديث الخامس، إنما هو قنبر مولىٰ أمير المؤمنين عليه السلام كما هو صريح الحديث، وأما قنبرة الذي هو بالقاف والنون والباء الموحدة ثم الراء ثم الهاء (وفي نسخة قنبر بدون هاء)، فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٩٠ برقم ٣ وقال: «قنبرة بن علي بن شاذان، روىٰ عنه محمد بن حمزة العلوي الذي روىٰ عنه ابن بابويه».

وقد ذكره الشيخ أيضاً في الفهرست في ترجمة الفضل بن شاذان: ص ١٥٠ ـ ١٥١ بدون الهاء في آخره، فقال ـ عند تعداد مصنفات الفضل بن شاذان النيشابوري ـ: «ورواها أيضاً محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه عنه» وما جاء في رجال ابن داود ـ القسم الأول ـ: ص ٢٧٨ برقم ١٢٠٧، في ترجمته من قوله: «وروىٰ أيضاً عن حمزة بن محمد العلوي» فإنه من الأغلاط التي في رجال ابن داود فإن حمزة بن محمد العلوي هو يروي عن قنبرة المذكور لا أن قنبرة يروي عن حمزة، فلاحظ.

باب قيس

قوله: قيس بن الربيع:

عبارة الكشي هكذا: «قيس بن الربيع بتري وكان له محبة»(١).

قوله: قيس بن سعد بن عبادة:

في شرح النهج لابن أبي الحديد: «قيس بن سعد بن عبادة بن دلهم الخزرجي صحابي، يكنى أبا عبد الملك روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث، وكان طوالاً جداً سناطاً شجاعاً جواداً، وكان من كبار شيعة علي عليه السلام، والمتحققين لمحبته وولاته، وشهد معه حروبه كلها، وكان مع الحسن عليه السلام ونقم عليه صلحه معاوية، وكان طالبي الرأي، مخلصاً في اعتقاده ووده، وأكد ذلك عنده فوات الأمر أباه، وما نيل يوم السقيفة وبعده منه فوجد من ذلك في نفسه وأضمره حتى تمكن من إظهاره في خلافة علي عليه السلام وكما قيل: عدو عدوك صديق لك»(٢).

وفي البحار عنه: «وولي علي عليه السلام قيس بن سعد بن عبادة، وقال له: سر إلى مصر فقد وليتكها واخرج إلى ظاهر المدينة واجمع ثقاتك ومن أحببت أن

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٣ تحت عنوان: (عد جماعة من العامة والبترية).

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ٢، ص ٥٤٠ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ وفيه (وقائل بمحبته) بدل و (والمتحققين لمحبته).

يصحبك حتىٰ تأتي مصر ومعك جند ـ إلىٰ أن قال ـ : فقال: رحمك الله يا أمير المؤمنين، قد فهمت ما ذكرت، فأما الجند فإني أدعه لك، فإذا احتجت إليهم كانوا قريباً منك وإن أردت بعثتهم إلىٰ وجه من وجوهك كانوا لك عدة ـ إلىٰ أن قال ـ: وقرأ عليهم كتاب علي عليه السلام وكان فيهم (وقد بعثت لكم قيس بن سعد الأنصاري، وهو ممن أرضىٰ هديه وأرجو إصلاحه ونصحه ـ إلىٰ أن قال ـ: وكان سناطاً[١] أصلع شيخاً شجاعاً مجرباً مناصحاً لعلي عليه السلام وولده ولم يزل علىٰ ذلك إلىٰ أن مات»[٢] انتهىٰ. وذكرت له مدحاً في ترجمة حسان بن ثابت[٣].

وفي إرشاد الديلمي في خبر خالد بن الوليد لما طوقه أمير المؤمنين عليه السلام بقطب الرحىٰ في رقبته وجاء يشكو إلىٰ أبي بكر، فقال: «ادعوا لي قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري فليس يفك هذا غيره قال: فكان قيس رجلاً طوله ثمانية عشر شبراً في عرض خمسة أشبار، وكان أشد الناس في زمانه بعد أمير المؤمنين عليه السلام فحضر قيس، فقال له: يا قيس إنك من شدة البدن بحيث أنت تفك هذا القطب من عنق أخيك خالد، فقال قيس: ولم لا يفكه خالد عن عنقه؟ قال: لا يقدر عليه، قال: فلم لا يقدر عليه أبو سليمان وهو نجم العسكر وسيفكم علىٰ أعدائكم، فكيف أقدر عليه أنا، فقال عمر: دعنا من مزحتك وهزلك وخذ فيما أحضرت له، فقال: أحضرت لمسألة تسألونيها طوعاً أو كرهاً تجبروني عليه؟ فقال عمر: إن كان طوعاً وإلّا فكرهاً، فقال قيس: يابن صهاك خذل الله من يكرهه مثلك، إن بطنك لعظيمة،

١ ـ السناط: بكسر السين المهملة وبضمها الذي لا لحية له، أو كان خفيف العارضين.

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٢، ص ٢٣ ـ ٢٥، وراجع أيضاً: البحار المجلد الثامن، الباب الثالث والستين: ص ٦٤٣ طبع إيران كمباني.

٣ ـ راجع: ص ٣٧٥ من الجزء الأول من هذا الكتاب.

وإن كرشك لكبيرة، فلو فعلت أنت ذلك ما كان منك بعجب، قال: فخجل عمر من كلام قيس، وجعل ينكت أسنانه بالأنملة، فقال أبو بكر: دع عنك وما بدا لك، أقصد لما سئلت، فقال قيس: والله لو قدرت علىٰ ذلك لما فعلت فدونكم وحدادي المدينة فإنهم أقدر علىٰ ذلك مني.

فأتوا بجماعة من الحدادين فقالوا: لا ينفتح حتىٰ نحميه بالنار، فالتفت أبو بكر إلىٰ قيس مغضباً، فقال: والله ما بك من ضعف عن فكه، ولكنك لا تفعل فعلاً يعتب عليك فيه إمامك وحبيبك أبو الحسن، وليس هذا بأعجب من أن أباك رام الخلافة ليبغي الإسلام عوجاً فحصد الله شوكته، وأذهب الله نخوته، وأعز الإسلام بوليه، فاستشاط قيس غضباً وامتلأ غيظاً، فقال: يابن أبي قحافة إن لك عندي جواباً حمياً بلسان طلق، وقلب جريء، لولا البيعة التي لك في عنقي لسمعته مني، والله لئن بايعتك بيدي لن يبايعك قلبي، ولا لساني، ولا حجة لي في علي عليه السلام بعد يوم الغدير ولا كانت بيعتي لك إلّا (كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً) أقول قولي هذا غير هايبك ولا خائف من معرتك، ولو سمعت منك القول بدأت لما فتح لك مني صلاحاً، إن كان أبي رام الخلافة فحقيق أن يرومها بعد أن ذكرته، لأنه رجل لا يقعقع باللسان، ولا يغمز جانبه كغمز اللينة، خضم صنديد سمك منيف وعز باذخ أشوس، فقام بخلافك والله أيها النعجة العرجاء، والديك الناقش لاعز صميم، ولا حسب كريم ولا عرق قديم، وأيم الله لئن عاودتني في أبي لألجمنك من القول بلجام يمج فوك منه دماً، فدعنا نخوض في عمايتك، ونتردىٰ في غوايتك، علىٰ معرفة منا الحق، واتباع الباطل.

وأما قولك: إن علياً إمامي، فوالله ما أنكر إمامته ولا أعدل عن ولايته، وكيف أنقض وقد أعطيت الله عهداً بإمامته وولايته يسألني عنه، فأنا إن ألقىٰ الله بنقض

بيعتك أحب إلي من نقض عهده وعهد رسوله ﷺ وعهد وصيه وخليله، وما أنت إلّا أمير قومك إن شاؤا تركوك، وإن شاؤا أزالوك، فتب إلىٰ الله مما اجترمته، وتنصل إليه مما ارتكبته، وسلم الأمر إلىٰ من هو أولىٰ منك بنفسك، فقد ركبت عظيماً بولايتك دونه وجلوسك في موضعه، وتسميتك باسمه، وكأنك بالقليل من دنياك وقد انقشع عنك كما ينقشع السحاب، وتعلم (أي الفريقين خير مقاماً وأضعف جنداً).

وأما تعييرك إياي بأنه مولاي فهو مولاك ومولاي ومولىٰ المسلمين أجمعين، آه آه أنىٰ لي بثبات قدمه وتمكن وطأته حتىٰ ألفظك لفظ المنجنيق الحجرة، ولعل ذلك يكون قريباً ويكتفىٰ بالعيان عن الخبر. ثم قام ونفض ثوبه ومضىٰ وندم أبو بكر عما أسرع إليه من القول إلىٰ قيس. (الحديث) وهو طويل أخذنا منه موضع الحاجة[1].

* * *

١ ـ راجع: الحديث بطوله في إرشاد القلوب لأبي محمد الحسن بن أبي الحسن الديلمي؛: ج ٢، ص ١٧٠ ـ ١٧٦، طبع بيروت سنة ١٣٨٥ هـ، تحت عنوان (خبر خالد بن الوليد والطوق في الجيد) رواه عن جابر بن عبد الله الأنصاري وعبد الله بن العباس.

حرف الكاف

باب كثير: بالتصغير

كثير عزة:

تقدم ذكره في ترجمة عامر بن عبد الله بن جذاعة[١].

وعن تاريخ ابن خلكان: «أنه كان رافضياً شديد التعصب لآل علي بن أبي طالب عليه السلام توفي سنة مائة وخمس، تصغير كثير» ابن عبد الرحمن وهو أحد عشاق العرب وهو صاحب عزة بنت جميل وأكثر شعره فيها[٢].

قوله: كثير النوىٰ بتري:

في العوالم عن تفسير العياشي: «عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إن الحكم بن عيينة وسلمة وكثير النوىٰ وأبا المقدام والتمار ـ يعني سالماً ـ أضلوا كثيراً ممن ضل من هؤلاء الناس، وإنهم ممن قال الله تعالىٰ: ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾ وإنهم ممن قال الله تعالىٰ:

---

١ ـ راجع: ص ٨ من هذا الجزء.

٢ ـ راجع: وفيات الأعيان لابن خلكان فقد ترجم له ترجمة مفصلة، وذكر في أكثر المعاجم الرجالية وله أخبار كثيرة في كتب الأدب، فراجعها.

﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم يحلفون بالله إنهم لمنكم﴾ الآية»[١].

* * *

١ ـ راجع: تفسير العياشي: ج ١، ص ٣٢٦ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨٠ هـ وقد ذكر الرواية الكشي في رجاله: ص ٢٠٨ بسنده عن أبي بصير إلىٰ قوله ـ في الآية ـ: ﴿وما هم بمؤمنين﴾ وأما (العوالم) الذي نقل عنه صاحب الكتاب فلا يوجد بأيدينا، وتوجد بعض أجزائه في بعض المكتبات التي لم تصل إليه يدنا، وقد ذكر وجود بعض أجزائه في بعض المكتبات شيخنا الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ واطلع عليها.

والعوالم اسمه «جامع العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال» وهو كتاب كبير تزيد مجلداته علىٰ مجلدات البحار بكثير، بل قيل: إنه يبلغ مائة مجلد، يقول شيخنا الطهراني في: ج ١٥، ص ٣٥٦ من الذريعة: «سمعت أن جميعها موجود في بلدة يزد، وهذا الكتاب هو تأليف العالم المتتبع الخبير المحدث الشيخ عبد الله بن نور الدين (أو نور الله) البحراني تلميذ المولىٰ محمد باقر المجلسي وقد طبع في سنة ١٣١٨ هـ، بعض مجلداته، كمقتله، ويعبر عنه «عوالم العلوم والمعارف» وينقل عن مقتله وكتاب أحوال الحجة منه صاحب (الدمعة الساكبة)...» راجع: هامش (ص ٣٣) من هذا الجزء من كتابنا.

فما ذكرناه في هامش الجزء الأول (ص ٩٠) رقم ١ من أن (العوالم) للصدوق ابن بابويه وأنه غير مطبوع، قد صدر منا سهواً، والصحيح ما ذكرناه هنا، فليلاحظ، وهو أحد مصادر هذا الكتاب كما ذكره المؤلف (ص ٨٩) من الجزء الأول فكأن نسخته كانت موجودة عنده.

باب الآحاد

كرب بن يزيد:

تقدم ذكره في ترجمة أخيه سفيان[١].

قوله: كردويه الهمداني:

في المدارك: «كردويه مجهول الحال»، وكذا في الشرح، وفي الرواية ضعف لجهالة كردويه» انتهى، روى عن أبي الحسن عليه السلام.

كعب الأحبار:

بالحاء المهملة جمع حبر، وهو عالم النصارى.

في البحار: «وكان كعب الأحبار منحرفاً عن علي عليه السلام وكان عليه السلام يقول: إنه لكذاب»[٢] انتهى.

١ ـ أي تقدم ذكره من المصنف في ترجمة أخيه سفيان بن يزيد، راجع: ص ١٥٥ من النقد.

٢ ـ راجع: المجلد الثامن ـ الباب الـ (٦٧) من البحار، طبع إيران كمباني تحت عنوان (ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين ـ صلوات الله عليهما ـ الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير

⇐

وله في مجلس عثمان بن عفان مع أبي ذر مخاصمة في مسألة إحراز بيت المال، فقال له أبو ذر: يابن اليهودية تعلمنا ديننا[1] وذكرناه في كتاب المطاعن، وغير ذلك مما يقضي ذمه وانحرافه عن علي عليه السلام.

قوله: كليب بن معاوية بن جبلة الصيداوي الأسدي:

في الذخيرة في رواية كليب الأسدي قال: «ويمكن عد هذه الرواية من الحسان لأن الكشي قد روىٰ حديثاً يدل علىٰ مدح في شأن كليب[2] وله كتاب يرويه جماعة من الأجلاء مثل صفوان وابن أبي عمير وغيرهما من أعاظم الثقات، ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم، وصرح الشيخ في العدة بأنهما لا يرويان إلّا عن الثقات، ففي روايتهما عن كليب دلالة علىٰ حسن حاله».

⇐ المؤمنين عليه السلام وذكر بعض المخالفين والمنافقين)، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٣٦٢ فإن صاحب البحار نقل هذه الجملة عنه.

١ ـ راجع: هذه المخاصمة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٢، ص ٣٧٦. وترجم لكعب ـ هذا ـ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٨، ص ٤٣٨ وقال: «كعب بن مانع الحميري أبو إسحاق من آل ذي رعين، وقيل من ذي الكلاع، يقال: أدرك الجاهلية وأسلم في أيام أبي بكر، وقيل في أيام عمر وذكره ابن سعد في الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل الشام، وقال: كان علىٰ دين يهود فأسلم وقدم المدينة ثم خرج إلىٰ الشام فسكن حمص حتىٰ توفي بها سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان، وفيها أرخه غير واحد، وقال ابن حبان: مات سنة ٣٤ هـ، وقيل سنة ٣٢ هـ، وقد بلغ مائة وأربع سنين، وللبخاري ومسلم روايات وقع في طريقها».

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٨٨ برقم ١٧٧.

قوله: الكميت بن زيد الأسدي:

وفي الكفاية في سند: عن الورد بن الكميت عن أبيه كميت بن أبي المستهل، وكناه الباقر عليه السلام بأبي المستهل، وفيها ذكر دخوله عليه عليه السلام وإنشاده القصيدة التي أولها:

أضحكني الدهر وأبكاني والدهر ذو صرف وألوان

إلىٰ أن قال: فأخذ بيدي وقال: «اللهم اغفر للكميت ما تقدم من ذنبه وما تأخر»[1].

---

١ ـ راجع: كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الاثني عشر عليهم السلام: ص ٣٢٠ وهو للشيخ الأجل علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي (ويقال القمي) الراوي عن الشيخ الصدوق، وعن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، وعن القاضي أبي الفرج المعافىٰ بن زكريا، وعن أبي عبد الله الحسين بن سعيد الخزاعي ـ الراوي عن عبد العزيز الجلودي ـ وعن علي بن الحسين بن علي بن مندة، وعن أحمد بن محمد بن عياش الجوهري صاحب (مقتضب الأثر) طبع كتاب الكفاية بإيران منضماً إلىٰ كتاب (الخرائج والجرائح) للقطب الراوندي سنة ١٣٠٥ هـ.

الكميت بن زيد الأسدي ينتهي نسبه إلىٰ مضر بن نزار بن عدنان، وهو من أشعر شعراء الكوفة المقدمين في عصره، عالم بلغات العرب، خبير بأيامها ومن شعراء القرن الأول من الهجرة، ذكره ابن شهراشوب في (معالم العلماء) في فصل الشعراء المقتصدين: ص ١٥١، وقال: إنه «من أصحاب الباقر عليه السلام وروي أنه عليه السلام رفع يده وقال: اللهم اغفر للكميت، اللهم اغفر للكميت».

وكان في أيام الدولة الأموية، وولد أيام مقتل الحسين سنة ٦٠ هـ، ولم يدرك الدولة ⇐

⇐ العباسية، وكان معروفاً بالتشيع لبني هاشم، مشهوراً بذلك، قال أبو عبيدة: «لو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت لكفاهم» وقال أبو عكرمة الضبي: «لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان، ولا للبيان لسان، (قيل): وكانت بنو أسد تقول: «فينا فضيلة ليست في العالم، ليس منزل منا إلّا وفيه بركة وراثة الكميت لأنه رأىٰ النبي ﷺ في النوم فقال له: أنشدني:

طربت وما شوقاً إلىٰ البيض أطرب

فأنشده فقال له: «بوركت وبورك قومك».

وسئل أبو معاذ الهراء: من أشعر الناس؟ قال: أمن الجاهليين أم من الإسلاميين؟ قالوا: من الجاهليين، قال: امرؤ القيس، وزهير، وعبيد بن الأبرص، قالوا: فمن الإسلاميين؟ قال: الفرزدق، وجرير، والأخطل، والراعي، فقيل له: ما رأيناك ذكرت الكميت فيمن ذكرت، قال: ذاك أشعر الأولين والآخرين، ويقال: «ما جمع أحد من علم العرب ومناقبها ومعرفة أنسابها ما جمع الكميت، فمن صحح الكميت نسبه صح، ومن طعن فيه وهن».

كان الكميت ذكياً لوذعياً في صغره (وقيل): كان في الكميت عشر خصال لم تكن في شاعر، كان خطيب بني أسد، وفقيه الشيعة، وحافظ القرآن وكان كاتباً حسن الخط، وكان نسابة، وكان جدلياً، وهو أول من ناظر في التشيع مجاهراً بذلك، وكان رامياً لم يكن في بني أسد أرمىٰ منه، وكان فارساً، وكان شجاعاً وكان سخياً ديناً، قال الجاحظ: ما فتح للشيعة الحجاج إلّا الكميت بقوله:

فإن هي لم تصلح لحي سواهم ... فإن ذوي القربىٰ أحق وأوجب

يقولون لم يورث ولولا تراثه ... لقد شركت فيها بكيل وأرحب

وهي من أبيات ثمانية ذكرها السيد المرتضىٰ ﵀ في كتاب الفصول المختارة في الفصل الخامس عشر.

وغضب عليه هشام بن عبد الملك لأنه هجا خالد بن عبد الله القسري عامله علىٰ العراقين، ولأنه رثىٰ زيد بن علي بن الحسين، وابنه الحسين بن زيد عليهما السلام ومدح بني هاشم وهجا بني أمية، فكتب إلىٰ خالد بن عبد الله القسري ـ يقسم عليه ـ أن يقطع لسانه ويده فلم يشعر إلّا
⇐

⇐ والخيل محدقة بداره، فأخذ وحبس ثم هرب من السجن، ثم بعد أن أقام مدة متوارياً وأيقن أن الطلب قد خف، سار في جماعة من بني أسد إلىٰ الشام وقدم اعتذاره إلىٰ هشام وطلب منه الأمان من القتل، ولم يزل به حتىٰ أجاره.

(قيل): إن الكميت دخل علىٰ أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في أيام التشريق بمنىٰ فقال له: جعلت فداك إني قلت فيكم شعراً أحب أن أنشدكه، فقال: يا كميت أذكر الله في هذه الأيام المعدودات، فأعاد عليه القول، فرق له أبو عبد الله عليه السلام فقال: هات، وبعث أبو عبد الله عليه السلام فقرب، فأنشده، فكثر البكاء حتىٰ أتىٰ علىٰ قوله:

يصيب به الرامون عن قوس غيرهم ... فيا آخراً أسدىٰ له الغي أول

فرفع أبو عبد الله عليه السلام يديه فقال: اللهم اغفر للكميت.

ودخل أيضاً علىٰ أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام فأعطاه ألف دينار وكسوة، فقال له الكميت: والله ما أحببتكم للدنيا، ولو أردت الدنيا لأتيت من هي في يديه، ولكني أحببتكم للآخرة، أما الثياب التي أصابت أجسامكم فأنا أقبلها لبركتها وأما المال فلا أقبله.

وحكىٰ صاعد مولىٰ الكميت قال: دخلت معه علىٰ علي بن الحسين عليه السلام فقال: إني قد مدحتك بما أرجو أن يكون لي وسيلة عند رسول الله صلى الله عليه وآله ثم أنشده قصيدته التي مطلعها:

من لقلب متيم مستهام ... غير ما صبوة ولا أحلام

فلما أتىٰ علىٰ آخرها قال له عليه السلام: ثوابك نعجز عنه ولكن ما عجزنا عنه فإن الله لا يعجز عن مكافأتك، وأراد أن يحسن إليه فقال له: إن أردت أن تحسن إلي فادفع إلي بعض ثيابك التي تلي جسدك أتبرك بها، فنزع ثيابه ودفعها إليه ثم قال: اللهم إن الكميت جاد في آل رسول الله وذرية نبيك بنفسه حين ضن الناس وأظهر ما كتمه غيره من الحق فأحيه سعيداً، وأمته شهيداً، وأره الجزاء عاجلاً، فإنا قد عجزنا عن مكافأته. قال الكميت: ما زلت أعرف بركة دعائه.

توفي الكميت في خلافة مروان بن محمد سنة ١٢٦ هـ، وكان السبب في موته أنه مدح يوسف بن عمر بعد عزل خالد القسري عن العراق، فلما دخل عليه أنشده مديحه معرضاً ⇐

قوله: كميل بن زياد النخعي:

في شرح النهج لابن أبي الحديد: «كميل بن زياد بن بهيل بن هيثم بن سعد بن مالك بن الحارث بن صهبان بن سعد بن مالك بن النخع بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، كان من أصحاب علي عليه السلام وشيعته وخاصته، وقتله الحجاج على المذهب فيمن قتل من الشيعة، وكان كميل عامل علي عليه السلام على هيت وكان ضعيفاً تمر عليه سرايا معاوية تنهب أطراف العراق ولا يردها ويحاول أن يجبر ما عنده من الضعف بأن يغير على أطراف أعمال معاوية مثل قرقيسيا وما يجري مجراها من القرى التي على الفرات، فأنكر عليه أمير المؤمنين عليه السلام ذلك من فعله»[1] انتهى.

⇐ بخالد، وكان الجند على رأس يوسف بن عمر متعصبين لخالد فوضعوا سيوفهم في بطنه وقالوا: أتنشد الأمير ولم تستأمره، فلم يزل ينزف الدم منه حتى مات، وكان مبلغ شعره حين مات خمسة آلاف ومائتين وتسعة وثمانين بيتاً.

وروي عن المستهل بن الكميت أنه قال: حضرت أبي عند الموت وهو يجود بنفسه ثم أفاق ففتح عينيه ثم قال: اللهم آل محمد، اللهم آل محمد، اللهم آل محمد، ثلاثاً ـ رحمه الله تعالى ـ.

له (الهاشميات) وهي القصائد التي أنشأها في آل محمد عليهم السلام وشرحها محمد محمود الرافعي المصري، وقدم له مقدمة ثمينة، في تاريخ الشيعة وترجمة الكميت وألحق بالشرح مختارات من شعر الكميت ومن قصائد فحول الشعراء، طبع بمصر سنة ١٣٣١ هـ، في (١٢٤) صفحة، وكتب في سيرته عبد المتعال الصعيدي (الكميت بن زيد) طبع في مصر، وأخباره كثيرة تجدها في أكثر المعاجم الرجالية وكتب الأدب.

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ٤، ص ١٦٤.

وقال الذهبي: «كميل بن نهيك بن هيثم النخعي، حدث عن علي عليه السلام وغيره، وشهد صفين مع علي عليه السلام وكان شريفاً مطاعاً ثقة عابداً علىٰ تشيعه قليل الحديث، قتله الحجاج» انتهىٰ[1] قتله سنة ثلاث وستين من الهجرة.

* * *

---

١ ـ راجع: تاريخ الإسلام للذهبي: ج ٣، ص ٢٩٣ طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ، وقد اختصر صاحب الكتاب الترجمة عن الذهبي، ولكن فيما ذكره من أن الحجاج قتله سنة ٦٣ هـ، اشتباه واضح فإن الذهبي نفسه ذكر وفاته في التاريخ المذكور عن المدائني سنة ٨٢ هـ، وهو ابن تسعين سنة، ومثله ما ذكره ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٨، ص ٤٤٨ ثم نقل عن ابن أبي خيثمة أنه سمع يحيىٰ بن معين يقول: مات كميل سنة ٨٨ هـ، وهو ابن سبعين سنة، ومثله ما ذكره في الإصابة وكذا غيرهما من أرباب المعاجم، وذكر ابن الأثير الجزري في التاريخ الكامل له خبراً مع أهل الشام في وقعة دير الجماجم سنة ٨٢ هـ أو سنة ٨٣ هـ، وكان خلع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث لعبد الملك وخروجه علىٰ الحجاج في أواخر ذي الحجة سنة ٨١ هـ وهزم عسكر الحجاج سنة ٨٢ هـ، في آخرها، وكان قتل كميل بعد انكسار عبد الرحمن ورجوعه إلىٰ البصرة، فدعا الحجاج كميل بن زياد فأمر به فقتل وذلك سنة ٨٣ هـ علىٰ ما ذكره ابن الأثير في التاريخ الكامل، ومثله ما ذكر في ذيل تاريخ الطبري، فلاحظ ذلك.

وكميل بن زياد ـ هو صاحب الدعاء المعروف بدعاء كميل، فقد روىٰ الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: أن كميلاً رأىٰ أمير المؤمنين علياً عليه السلام يدعو بهذا الدعاء في ليلة النصف من شعبان ساجداً.

وقال السيد رضي الدين ابن طاووس رحمه الله في الإقبال: «وفي رواية عن كميل قال: كنت جالساً مع أمير المؤمنين عليه السلام في مسجد البصرة، فقال بعضهم: ما معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿**فيها يفرق كل أمر حكيم**﴾؟ فقال عليه السلام: هي ليلة النصف من شعبان ـ إلىٰ أن قال ـ: وما من عبد يحييها ويدعو بدعاء الخضر عليه السلام إلّا أجيب له، فلما انصرف طرقته ليلاً، فقال عليه السلام: ما جاء بك؟ فقلت: دعاء الخضر، فقال: اجلس، إذا حفظته فادع به كل ليلة جمعة، أو في شهر، أو في

⟸

حرف اللام

باب لوط

قوله: لوط بن يحيىٰ:

في شرح النهج لابن أبي الحديد ـ بعد أن روىٰ أشعاراً في أن علياً عليه السلام وصي رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ذكر هذه الأشعار والأراجيز بأجمعها أبو مخنف لوط بن يحيىٰ الأزدي[1] في كتاب وقعة الجمل، وأبو مخنف من المحدثين وممن يرىٰ صحة الإمامة بالاختيار، وليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها» انتهىٰ[2] وهو اشتباه منه[3].

⇐ سنة مرة، أو في عمرك مرة، تكف وتنصر وترزق ولن تعدم المغفرة، يا كميل أوجب لك طول الصحبة أن نجود لك بما سألت».

وانظر كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة للصدوق: ص ١٦٨ الباب السادس والعشرين في الروايات التي رواها عن كميل بن زياد عن أمير المؤمنين عليه السلام في أخبار الغيبة.

١ ـ وسيجيء فيه كلام في كنيته ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

(منه رحمه الله)

٢ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٤٩.

٣ ـ ممن صرح بتشيعه الفيروزآبادي في القاموس فإنه قال ـ بمادة خنف ـ: «وأبو مخنف لوط بن يحيىٰ أخباري شيعي تالف متروك».

⇐

⇐ وزاد الزبيدي في شرحه (تاج العروس) قوله: «ونقله الجوهري، فقال: هو من نقله السير، وقال الذهبي في الديوان: تركه ابن حبان وضعفه الدارقطني».
وممن صرح أيضاً بتشيعه ـ نقلاً عن ابن عدي ـ الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٣، ص ٤١٩ فقال: «لوط بن يحيىٰ، أبو مخنف، أخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي شيعي محترق، صاحب أخبارهم... مات قبل السبعين ومائة».
وذكر مثله ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) وزاد قوله: «وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا حاتم عنه فنفض يده وقال: أحد يسأل عن هذا؟ وذكره العقيلي في الضعفاء» وأهل العلم من السنة يرمونه بالتشيع ويثقون مع ذلك بروايته كابن جرير الطبري وابن الأثير في تاريخيهما خصوصاً ابن جرير فإنه شحن تاريخه من روايات أبي مخنف، وابن قتيبة ترجم له في كتاب المعارف: ص ٥٣٧ طبع مصر سنة ١٩٦٠ م، ولم يتعرض لمذهبه.
أما أرباب المعاجم الرجالية من الشيعة فإنهم مطبقون علىٰ تشيعه وأما ابن النديم فقد ذكره في الفهرست في الفن الأول من المقالة الثالثة ولم يتعرض لمذهبه، بعنوان «لوط بن يحيىٰ بن سعيد بن مخنف بن سليم الأزدي، وقال: وكان مخنف بن سليم من أصحاب علي عليه السلام وروىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله وتوفي وله من الكتب...» ثم عد كتبه وهي كثيرة، كما أن النجاشي ترجم له (ص ٢٤٥) ولم يتعرض لمذهبه كما هو ديدنه في رجاله حيث إن وضع كتابه في تراجم الشيعة كما ذكر في مقدمته فإن لم يصرح بمذهبه فهو إمامي.
وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب علي عليه السلام: ص ٥٧ وقال بعد أن عنونه: «هكذا ذكر الكشي، وعندي أن هذا غلط لأن لوط بن يحيىٰ لم يلق أمير المؤمنين عليه السلام وكان أبوه يحيىٰ من أصحابه عليه السلام » ومثله ما ذكره في الفهرست: ص ١٥٥.
وذكره أيضاً في رجاله في باب أصحاب الحسن عليه السلام: ص ٧٠، وفي باب أصحاب الحسين عليه السلام: ص ٧٩، وفي باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٧٩ ولكن الكشي لم يترجم له في رجاله المطبوع ولعله كان له ذكر في رجاله الكبير الذي اختار منه الشيخ وأسقطه عند ⇐

قوله: ليث ابن البختري:

في الشرح: «وأما ليث المرادي فلا ريب في ثقته وجلالة قدره، وما ورد في الكشي[١] من الأخبار في ذمه محمول ـ بتقدير صلاحيتها للعمل سنداً ودلالة ـ على الخوف من أهل الخلاف، كما في زرارة، وما نقله في الخلاصة عن ابن الغضائري[٢] يدفعه أن ابن الغضائري غير معلوم الحال، وما قاله من الطعن في دينه يدفعه معتبر الأخبار الدالة على كمال شأنه العظيم»[٣].

ويستفاد من الرجال أن لليث كنيتين أبو محمد وأبو بصير، وفي كتاب الشيخ: أنه يكنى أبا يحيى[٤] على ما وجدت من النسخة، والأمر سهل.

⟸ اختياره كما يظهر من عبارته السابقة وهذا الموجود بالأيدي هو اختيار الكشي لا الكشي الكبير.

وتوفي أبو مخنف سنة ١٥٧ هـ، وهو يروي عن الصادق عليه السلام. وجده مخنف بن سليم صحابي شهد الجمل في أصحاب علي عليه السلام حاملاً راية الأزد، فاستشهد في تلك الوقعة سنة ٣٦ هـ ومن جملة مؤلفات أبي مخنف كتاب مقتل الحسين عليه السلام وقد نقل منه أعاظم العلماء المتقدمين واعتمدوا عليه، ولكن (من الأسف) أنه فقد ولا توجد منه نسخة، وأما المقتل الذي بأيدينا والذي هو مطبوع وينسب إليه فهو ليس لأحد ولا لأحد من المؤرخين المعتمدين كما يظهر لمن أراد أن يقابله مع ما نقله الطبري في تاريخه، وغيره، فلاحظ.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٥١ برقم ٦٨.

٢ ـ راجع: الخلاصة: ص ١٣٦ برقم ٢.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٤ ـ كناه الشيخ في رجاله المطبوع: ص ١٣٤ في باب أصحاب الباقر عليه السلام بأبي بصير، وفي باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٧٨ بأبي يحيى وبأبي بصير، وفي باب أصحاب الكاظم عليه السلام بأبي بصير.

ويظهر من المصنف ﷺ وقوع الخلاف في رواية عبد الله بن مسكان عنه[١] واستدل على روايته عنه بالظهور، ولا أعلم مستنده إذ غاية ما يوجد عبد الله أو ابن مسكان أو عبد الله بن مسكان عن أبي بصير وهو مشترك بين جماعة، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى، ذلك - في الكنى.

نعم قد وجد في بعض أسانيد التهذيب ما يدل عليه مثل ما ورد في مسألة العفو عن دم القروح عن عبد الله بن مسكان عن ليث المرادي[٢] فهذا دال صريحاً على أن عبد الله بن مسكان يروي عن ليث، فحيث ورد عبد الله بن مسكان عن أبي بصير علم أنه ليث، وكذا لو ورد عبد الله عن ليث أو عبد الله عن أبي بصير علم أن عبد الله هو عبد الله بن مسكان وأبو بصير هو ليث بمقتضى ذلك، بل ورد في بعض أسانيد الكافي في حديث: خمسة لا يأمون الناس، هكذا: «عن ابن مسكان عن أبي بصير - يعني ليث المرادي - عن أبي عبد الله عليه السلام» وهذا يدل صريحاً على المطلوب واقتصاره على ذلك[٣]، لكن قال الشيخ محمد السبط في الشرح: «لا

١ - راجع: ما ذكره المصنف ﷺ في ترجمته من النقد: ص ٢٧٨.

٢ - راجع: التهذيب: ج ١، ص ٢٥٨ الحديث الـ (٣٧) من كتاب الطهارة، باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات.

٣ - لا يخفى أن الموجود في كتاب الصلاة من الكافي، في باب من تكره الصلاة خلفه والعبد يأم القوم ومن أحق أن يؤم، هكذا: «... عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خمسة لا يأمون الناس على كل حال: المجذوم، والأبرص، والمجنون، وولد الزنا، والأعرابي» ولا توجد جملة (يعني ليث المرادي)، راجع: ج ٣، ص ٣٧٥ الحديث الأول، ولكن توجد رواية في أصول الكافي: ج ٢، ص ٥١٨ من كتاب الدعاء، باب من قال: لا إله إلّا الله وحده لا شريك له عشراً، ذكر الكليني أنه رواها ابن مسكان عن أبي بصير ليث المرادي.

يخلو من تأمل لما قاله الوالد قدس سره من أنه اطلع على رواية فيها ابن مسكان عن أبي بصير - يحيى بن القاسم - وأظن أني وقفت على ذلك أيضاً» انتهى ما في الشرح.

ولا يخفى عليك أن الأكثر في الروايات هو ما ذكرناه كما ذكر المصنف[١] ولم نعثر على ما قاله الشيخ حسن، ولا عثر عليه غيري، فإن كان فهو نادر، ومدار الإطلاق على الأغلب والأكثر والمتكرر، نظير ما صنعه هو في عدة مواضع كما مر في الحسين بن سعيد[٢]، وغيره.

هذا ما يقتضيه إطلاق (أبو بصير) فيما يسنده عنه عبد الله بن مسكان[٣] وسيجيء - إن شاء الله تعالى - في الكنى تحقيق أبي بصير من الاشتراك وعدمه.

وفي الكافي في الصحيح: «عن محمد بن مسلم، قال: صلى بنا أبو بصير في طريق مكة، فقال وهو ساجد - وقد كانت ضلّت ناقة لجمّالهم - اللهم ردّ على فلان ناقته، قال محمد فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته، قال: وفعل؟ فقلت: نعم، قال: وفعل؟ قلت: نعم، فسكت، قلت: فأعيد الصلاة؟ قال: لا»[٤].

---

١ - يعني أن الأكثر في الروايات أن المراد بأبي بصير الذي يروي عنه عبد الله بن مسكان هو ليث المرادي لا يحيى بن القاسم كما ذكره المصنف في النقد: ص ٢٧٨.

٢ - راجع: ما ذكره الشيخ حسن في المنتقى في ترجمة الحسين بن سعيد: ص ٤٢٦ من الجزء الأول من كتابنا.

٣ - تقدم في ترجمة إسماعيل بن جعفر عليه السلام أنه ظن إمامته في حياته، فراجعه. (منه قدس سره)
المراد أنه تقدم أن أبا بصير ظن بإمامة إسماعيل بن جعفر عليه السلام في حياة الصادق عليه السلام راجع: ص ٢٧٩ من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤ - راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٣٢٣ كتاب الصلاة، باب السجود والتسبيح والدعاء فيه، في الفرائض والنوافل، وما يقال بين السجدتين، الحديث الثامن، ورواه أيضاً في التهذيب: ج ٢، ص ٣٠٠، في باب كيفية الصلاة وصفتها، الحديث الـ(٦٤).

قال الشيخ الحر: «في هذا الخبر عدالة أبي بصير، وظاهره أنه المرادي»[١] انتهى، لا دلالة فيه من حيث النهي عن الإعادة، لأن المدار فيها على علم المأموم وإن كانَ الإمام في الواقع فاسقاً، بل من حيث اقتداء محمد بن مسلم الثقة به، ولكن لا أعلم وجه قوله عليه السلام: «وفعل» وهي قضية في واقعة، ولا يضر عدم العلم بوجهها في المقام، روى عن ليث هذا أبو جميلة على ما يظهر من الكافي[٢].

❊ ❊ ❊

---

١ ـ راجع: الوسائل للشيخ الحر العاملي: ج ٢ ، ص ٩٧٣ كتاب الصلاة، باب جواز الدعاء في السجود للدنيا والآخرة وتسمية الحاجة، الحديث الأول، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ ، ولكن لم أجد فيه الجملة التي نسبها إليه شيخنا (صاحب الكتاب) بقوله: «قال الشيخ الحر... الخ» ولعل الحرّ ذكرها في تحرير الوسائل لا في نفس الوسائل، فراجع.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٥٥١ كتاب الدعاء، باب الدعاء للرزق، الحديث الخامس، وراجع في تحقيق حال أبي بصير الرسالة التي ألفها فيه العلامة الحجة السيد محمد باقر الشفتي الإصفهاني المتوفى سنة ١٢٦٠ هـ ، والرسالة ضمن اثنتين وعشرين رسالة في تراجم بعض من فيهم الكلام من الرواة، وطبعت مجموعها بإيران سنة ١٣١٤ هـ ، في مجلد واحد، وألحق بها رسالة في أصحاب الإجماع ورسالة في عدالة الراوي.

حرف الميم

باب مالك

مالك الأشتر:

سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في مالك بن الحارث.

قوله: مالك بن أعين:

نقل العلامة، الخ) قال المصنف: «هذا أخو زرارة، كما صرح به الكشي[١]، بخلاف الذي سيجيء فإنه ليس من إخوة زرارة كما يظهر من ترجمته»[٢].

وقال الصالح: «مالك بن أعين، وقد قيل: إنه كان مخالفاً ولم يكن من هذا الأمر في شيء، وقيل في شأنه رواية دالة علىٰ مدحه بل علىٰ توثيقه إلّا أنه هو راويها» انتهىٰ[٣].

---

١ ـ راجع: الكشي: ص ١٦٠ ـ ١٦١.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٢٨٩) من النقد في ترجمة مالك بن أعين.

٣ ـ وكأن المولىٰ الصالح يشير إلىٰ الرواية التي رواها الكليني في أصول الكافي: ج ٢، ص ١٨٠ من كتاب الإيمان والكفر، باب المصافحة الحديث السادس، بسنده المنتهي

⇐

وقد تتبعت الآثار والأخبار وكتب الرجال فلم أر في مالك ـ هذا ـ رواية تدل علىٰ مدحه إلّا ما ذكره المصنف رحمه الله في مالك بن أعين الجهني الذي سيجيء بعد هذا فهو ضرب ترجمة في أخرىٰ.

قوله: مالك بن أعين الجهني:

في الذخيرة: «مالك بن أعين لم يوثق» وكأنه لم يطلع علىٰ رواية الكافي[1]

⇐ إلىٰ مالك الجهني قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يا مالك أنتم شيعتنا ألا ترىٰ أنك تفرط في أمرنا، إنه لا يقدر علىٰ صفة الله، فكما لا يقدر علىٰ صفة الله كذلك لا يقدر علىٰ صفتنا، وكما لا يقدر علىٰ صفتنا كذلك لا يقدر علىٰ صفة المؤمن، إن المؤمن ليلقىٰ المؤمن فيصافحه، فلا يزال الله ينظر إليهما والذنوب تتحات عن وجوههما كما يتحات الورق من الشجر، حتىٰ يفترقا، فكيف يقدر علىٰ صفة من هو كذلك».

أنظر شرح المولىٰ الصالح في: ج ٩، ص ٥٤ باب المصافحة من كتاب الإيمان والكفر، شرح الحديث السادس، ولكن هذه الرواية في مالك بن أعين الجهني لا في مالك بن أعين أخي زرارة فاشتبه الأمر علىٰ المولىٰ الصالح رحمه الله.

وراجع أيضاً فيه: ج ٤، ص ٣٢٢ كتاب التوحيد، باب البداء، شرح الحديث الخامس، وراجع أيضاً: الرواية التي تدل علىٰ مدحه في روضة الكافي للكليني التي رواها عن ابن مسكان عن مالك الجهني عن الصادق عليه السلام.

١ ـ يشير إلىٰ رواية الكليني في الكافي التي أوردناها آنفاً في هامش ترجمة مالك بن أعين السابقة، فإنه رواها عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسىٰ، عن يونس، عن يحيىٰ الحلبي، عن مالك الجهني ولمالك الجهني ـ هذا ـ روايات يرويها عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله عليهما السلام في الكتب الأربعة ذكرها المولىٰ الأردبيلي الحائري في جامع الرواة فراجعها في: ج ٢، ص ٣٦ و ٣٧.

أو لم يعتبرها، إما لضعف السند باعتبار رواية محمد بن عيسىٰ عن يونس[١]، أو لرجوعه إلىٰ مدح نفسه، ولعل هذا هو الذي دعا الشهيد الثاني إلىٰ رد روايته في موانع الإرث. وجهني نسبة إلىٰ جهينة بضم الجيم وفتح الهاء قبيلة.

قوله: مالك بن الحارث الأشتر:

في البحار: «ومما كتب إليه أمير المؤمنين عليه السلام لما نعي إليه محمد بن أبي بكر ـ وكان مقيماً بنصيبين ـ «أما بعد فإنك ممن أستظهر به علىٰ إقامة الدين،

---

١ ـ هو أبو جعفر محمد بن عيسىٰ بن عبيد بن يقطين مولىٰ بني أسد ابن خزيمة البغدادي اليونسي، وقد ضعفه الشيخ في رجاله في باب أصحاب الهادي عليه السلام وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وفي الفهرست: ص ١٦٧: «ضعيف استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه من رجال نوادر الحكمة وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة...» وكأن هذا هو الذي دعا جمعاً من الفقهاء إلىٰ عدم العمل برواياته كالمحقق في المعتبر، والآبي في كشف الرموز والعلامة الحلي في المختلف ـ في مسألة الوضوء بماء الورد ـ والسيد في المدارك والسبزواري في الذخيرة، والفاضل المقداد في التنقيح، والشهيد الثاني في روض الجنان، وغيرهم، وإن وثقه جماعة كالنجاشي في رجاله: ص ٢٥٦، والمجلسي في الوجيزة، والبهائي في الحبل المتين، والوحيد البهبهاني في التعليقة فإنه قال: «إن المعدل له جماعة منهم ابن نوح وعباراتهم صريحة فيه...».

والعلامة الحلي أورد له ترجمة في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٤١، وقال: «اختلف علماؤنا في شأنه» ثم ذكر كلماتهم في توثيقه وتضعيفه ثم قال: «والأقوىٰ عندي قبول روايته» وإن قال في ترجمة بكر بن محمد الأزدي ابن أخي سدير الصيرفي: ص ٢٦، «وعندي في محمد بن عيسىٰ توقف»، وسيجيء ترجمة له مفصلة من صاحب (الكتاب) بعنوان (محمد بن عيسىٰ بن عبيد).

وأقمع به نخوة الأثيم، وأسد به الثغر المخوف»[١] وتمامها تقدم في شبيب بن عامر.

قوله: مالك بن عطية:

في مرآة العقول: «السند مجهول. وفي الفقيه: مالك بن عطية وهو الظاهر فيكون صحيحاً» انتهىٰ.

مالك بن كعب الأرحبي:

كان عامل علي عليه السلام بعين التمر[٢]. وسيجيء ذكره في ترجمة النعمان بن بشير ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

* * *

١ ـ راجع: بحار الأنوار: ج ٨، ص ٦٤٨ باب الفتن بمصر، طبع إيران (طهران) كمباني القديم، وراجع: الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٥٩٩ ـ ٦٠٠) في ترجمة شبيب بن عامر الأزدي.

٢ ـ جاء في تاج العروس، شرح القاموس، بمادة (رحب): «... ويزيد بن قيس وعمرو بن سلمة ومالك بن كعب الأرحبيون من عمال سيدنا علي رضي الله عنه».

وجاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٣٨ هـ: «أنه لما ندب علي عليه السلام الناس إلىٰ مصر لنصر محمد بن أبي بكر قام مالك بن كعب وقال: أندب الناس يا أمير المؤمنين، فإنه لا عطر بعد عروس لمثل هذا اليوم كنت أدخر نفسي، والأجر لا يأتي إلّا بالكره، اتقوا الله وأجيبوا إمامكم، وانصروا دعوته، وقاتلوا عدوه ـ إلىٰ أن قال ـ: بعد سير مالك خمساً أتىٰ الخبر بقتل محمد وفتح العدو، فبعث إليه فرده من الطريق» وذكر مثله ابن الأثير الجزري في التاريخ الكامل، وغيرهما من المؤرخين.

باب المتوكل

قوله: في المتوكل بن عمير:

ويمكن التوفيق) قال المصنف: «بأن يحمل أول كلامهما علىٰ أن المتوكل الذي جدّ المتوكل بن عمير روىٰ عن يحيىٰ بن زيد دعاء الصحيفة»[١].

* * *

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٢٨٠) في ترجمة المتوكل بن عمير من (النقد).
لا يخفىٰ أن المتوكل الذي هو أبو عمير وجد المتوكل بن عمير، اسم أبيه هارون، وحفيده المتوكل بلخي لا بجلي، كما جاء في الصحيفة السجادية المخطوطة الصحيحة والمؤرخة كتابتها سنة ١٠٣٩ هـ، وكذا في المطبوعة فما جاء في كفاية الأثر للخزاز المطبوع بإيران سنة ١٣٠٥ هـ في أخبار زيد بن علي بن الحسين عليه السلام في ذكر سند الصحيفة (البجلي) فهو تصحيف (البلخي).
وصورة السند في المخطوطة هكذا: «حدثنا السيد الأجل نجم الدين بهاء الشرف أبو الحسن محمد بن الحسن بن أحمد بن علي بن محمد بن عمر بن يحيىٰ العلوي الحسيني رحمه الله قال: أخبرنا الشيخ السعيد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن شهريار الخازن لخزانة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في شهر ربيع الأول من سنة عشرة وخمسمائة، قراءة عليه وأنا أسمع، قال: سمعتها علىٰ الشيخ الصدوق أبي منصورمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز العكبري المعدل رحمه الله عن أبي المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، قال: حدثنا الشريف أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام، قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن خطاب
⇐

باب مثنىٰ

بضم الميم وفتح المثلثة وشد النون المفتوحة.

قوله: مثنىٰ بن راشد:

الحناط) بفتح المهملة وتشديد النون.

قوله: مثنىٰ بن عبد السلام:

في المدارك: «وفي الرواية قصور من حيث السند لأن راويها وهو مثنىٰ بن عبد السلام غير موثق، بل ولا ممدوح مدحاً يعتد به»(١).

⇐ الزيات سنة خمس وستين ومائتين، قال: حدثني خالي علي بن النعمان الأعلم، قال: حدثني عمير بن متوكل الثقفي البلخي، عن أبيه المتوكل بن هارون، قال: لقيت يحيىٰ بن زيد بن علي عليه السلام بعد قتل أبيه وهو متوجه إلىٰ خراسان، فسلمت عليه... الخ».
ثم قال: «وحدثنا أبو المفضل، قال: وحدثني محمد بن الحسن بن روزبه أبو بكر المدائني الكاتب نزيل الرحبة، في داره، قال: حدثني محمد بن أحمد بن مسلم المطهري، قال: حدثني أبي عن عمير بن متوكل البلخي، عن أبيه المتوكل بن هارون، قال: لقيت يحيىٰ بن زيد بن علي عليهما السلام ...».

١ ـ راجع: المدارك كتاب الطهارة البحث عن نجاسة الدماء.

وتبعه في هذا الكلام المحسن[١] في (المعتصم)، قال ـ في الجواب عن بعض الروايات ـ: «والجواب أنها ضعيفة السند لأن راويها مثنىٰ بن عبد السلام فإنه غير موثق ولا ممدوح مدحاً يعتد به» انتهىٰ، ومقتضىٰ ذلك أن كلمة لا بأس بفلان[٢] غير مفيدة للمدح، وهو عجيب علىٰ كلا معنييه اللغوي ـ وهو نفي جنس العذاب أو الملامة من جميع الوجوه ـ والعرفي، وهو أنه يراد ثبوت حسن الحال في الجملة بنفي الدناءة، فإن كلا من تلك المعاني إذا لم يكن مفيداً للمدح في الجملة لم يكن له معنىٰ، فإنه لاشك في أن من نفي الدناءة عنه أو الملامة من جميع الوجوه كان ممدوحاً.

والحاصل أنه يطلق عليه إن فلاناً يمدح فلاناً إذا قال في شأنه مثل هذا الكلام، وهذا أدنىٰ المراتب.

وقيل: إن القول بإفادته المدح هو المشهور.

وقيل: إنه يفيد التوثيق باعتبار المعنىٰ الذي ذكرنا، وهو أظهر مما قيل: إن معناه لا بأس بمذهبه أو برواياته، وهو خلاف مدلوله.

---

١ ـ يعني: المولىٰ محسن الفيض الكاشي، وكتابه (المعتصم) لازال مخطوطاً.

٢ ـ يشير إلىٰ ما ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٨٧ في ترجمة مثنىٰ بن عبد السلام من قوله: «قال أبو النضر محمد بن مسعود: قال علي بن الحسن: سلام، والمثنىٰ بن الوليد، ومثنىٰ بن عبد السلام، كلهم حناطون كوفيون لا بأس بهم»، وعلي بن الحسن الذي ذكره الكشي هنا هو من بني فضال الذين أمر العسكري عليه السلام بالأخذ بما رووه لا بما رأوه.

باب محمد

قوله: محمد بن إبراهيم:

هذا هو النعماني المشهور صاحب كتاب الغيبة، ومنه يتبين جلالته وقد نقلنا عنه هنا جملة أخبار من كتاب الغيبة، ووثقه ابن طاووس في كتاب فرج المهموم[١] قال: «أرويه بأسانيدي إلىٰ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني الثقة». ووثقه الحر[٢]، وقد ذكرنا عبارته في سليم بن قيس الهلالي فراجع[٣].

وفي البحار: «الشيخ الفاضل العظيم القدر محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني، له كتاب الغيبة» انتهىٰ[٤]. ويروي كثيراً عن ابن عقدة.

---

١ ـ راجع: فرج المهموم لرضي الدين السيد علي بن طاووس: ص ٩٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ ـ راجع: ما ذكره الحر في آخر الوسائل في ترجمته ـ باب الميم ـ.

٣ ـ راجع في الجزء الأول: ص ٥٦٠ من هذا الكتاب ما قاله النعماني في سليم بن قيس الهلالي.

٤ ـ راجع: ج ١ ، ص ١٤ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٦ هـ عند ذكره لمصادر البحار، ولكن الذي في المطبوع منه هكذا: «وكتاب الغيبة للشيخ الفاضل الكامل الزكي محمد بن إبراهيم النعماني، تلميذ الكليني» ولعل العبارة التي ذكرها صاحب كتابنا ذكرها المجلسي في موضع آخر من البحار، فلاحظ.

قوله: محمد بن إبراهيم المعروف بعلان:

الظاهر أنه أبو علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان، فتأمل[١].

قوله: محمد بن أبي بكر:

في البحار: «روي عن كثير النوى أن أبا بكر خرج في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله في غزاة فرأت أسماء بنت عميس وهي تحته كأن أبا بكر متخضب بالحنا رأسه ولحيته وعليه ثياب بيض فجاءت إلى عائشة فأخبرتها، فبكت عائشة، وقالت: إن صدقت رؤياك فقد قتل أبو بكر، إن خضابه الدم وإن ثيابه أكفانه، فدخل النبي صلى الله عليه وآله وهي كذلك، فقال صلى الله عليه وآله: ما أبكاها؟ فذكروا الرؤيا، فقال صلى الله عليه وآله: ليس كما عبرت عائشة، ولكن يرجع أبو بكر صالحاً ـ أي صحيح البدن ـ فتحمل منه أسماء بغلام يسميه محمداً يجعله الله غيظاً على الكافرين والمنافقين، قال: فكان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله»[٢].

وسيجيء أيضاً ذكره في ترجمة أمه أسماء بنت عميس.

---

١ ـ تقدم في باب العين (ص ٢٠١) من هذا الجزء ذكر لعلي بن محمد بن إبراهيم بن أبان المعروف بعلان، ولعل الأمر بالتأمل إشارة إلى الاختلاف الواقع بين أرباب المعاجم الرجالية في الملقب بلقب علان، راجع تفصيل ذلك فيما حققه سيدنا الحجة المهدي بحر العلوم رحمه الله في رجاله: ج ٣، ص ٧٩ مع ما علقناه هناك.

٢ ـ راجع: ج ٨، ص ٦٥٠ من البحار طبع طهران كمباني باب الفتن الحادثة بمصر وشهادة محمد بن أبي بكر رضي الله عنه.

وفي مجمع البحرين: «ومحمد بن أبي بكر قتل بعد وقعة صفين، قتله عمرو بن العاص، وحشا جثته في جوف حمار ميت، وأحرقه، وكان هذا حبيباً لعلي عليه السلام رباه في حجره صغيراً حين تزوج أمه أسماء بنت عميس، فكان عليه السلام يقول: هو ابني من ظهر أبي بكر وكان قتله بمصر لما ولاه علي عليه السلام عليها فملكت عليه.

وعن ابن الطيار قال: ذكرنا محمد بن أبي بكر عند أبي عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله: رحمه الله وصلىٰ عليه، قال لأمير المؤمنين عليه السلام يوماً من الأيام: أبسط يدك لأبايعك، فقال: أوما فعلت؟ قال: بلىٰ فبسط يده فقال: أشهد أنك إمام مفترض الطاعة، وأن أبي في النار فقال أبو عبد الله عليه السلام: كان إنجابه من قِبل أمه أسماء بنت عميس لا من قبل أبيه.

وعن أبي جعفر عليه السلام: إن محمداً بايع علياً عليه السلام علىٰ البراءة من أبيه. ونقل عن بعض الأفاضل: إنه أنشد أباه عندما لاحاه عن ولاء أمير المؤمنين عليه السلام هذه الأبيات:

يـا أبـانا قـد وجدنا ما صلح ... خـاب مـن أنت أبـوه وافتضح

إنـما أنـقذني مـنك الذي ... أنـقذ الدرّ مـن المـاء المـلح

يـابني الزهـراء أنـتم عـدتي ... وبكم في الحشر ميزاني رجح

إنـما صـح ولائـي فـيكم ... لا أبـالي أي كـلب قـد نـبح»[1]

---

١ ـ راجع: مجمع البحرين بمادة (حمد)، وروىٰ الكشي أيضاً في رجاله: ص ٦٠ ـ ٦١ ما رواه صاحب مجمع البحرين عن ابن الطيار، وهو حمزة بن محمد الطيار، فراجعه، وأنا في شك من صحة هذا الحديث لأنه لا خلاف في أن تولد محمد بن أبي بكر كان في حجة الوداع فكان

⟸

⇐ عند وفاة أبيه ابن ثلاث سنين، فكيف يلاحيه أبوه، وكيف يجيبه بتلك الأبيات، وآثار التأخر علىٰ تلك الأبيات ظاهرة كجعل أصل القضية، وقد تقدم مثل ذلك في ترجمة سليم بن قيس الهلالي (ص ٥٦٠) من الجزء الأول، ولذا طعن ابن الغضائري في كتاب سليم بن قيس ونسبه إلىٰ الوضع مستنداً إلىٰ علامات إحداها وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته، فراجع.
وجاء في الاستيعاب لابن عبد البر القرطبي ـ في ترجمة محمد بن أبي بكر ـ ما هذا نصه: «كان علي عليه السلام يثني علىٰ محمد بن أبي بكر ويفضله لأنه كانت له عبادة واجتهاد، وكان ممن حضر قتل عثمان، وكان يوم الجمل علىٰ الرجالة، وشهد صفين، ثم ولاه علي عليه السلام مصر فقتل بها، قتله معاوية بن خديج صبراً، ومن خبره أن علياً عليه السلام ولّىٰ في سنة ٣٨ هـ الأشتر مصر فمات بالقلزم قبل أن يصل إليها، سمّ في زبد وعسل، فولىٰ محمد بن أبي بكر فسار إليه عمرو بن العاص فاقتتلوا فانهزم محمد بن أبي بكر فدخل في خربة فيها حمار ميت فأحرق في جوفه».
وروىٰ الطبري في تاريخه: «أن أمير المؤمنين عليه السلام لما بلغه قتل محمد قال: إن محمد بن أبي بكر قد استشهد رحمه الله فعند الله نحتسبه، أما والله إن كان ما علمت لممن ينتظر القضاء، ويعمل للجزاء ويبغض شكل الفاجر، ويحب هدىٰ المؤمن».
وروي أن محمد بن أبي بكر استخرج من الخربة وقد كان يموت عطشاً، فقال لهم: اسقوني من الماء، فقال له معاوية بن خديج: والله لأقتلنك فيسقيك الله الحميم والغساق، قال له محمد: يابن اليهودية النساجة ليس ذلك إليك، إنما ذلك إلىٰ الله تعالىٰ يسقي أولياءه ويظميء أعداءه، قال له معاوية: أتدري ما أصنع بك؟ أدخلك في جوف حمار ثم أحرقه عليك بالنار، فقال: إن فعلتم ذلك فطالما فُعل ذلك بأولياء الله، إن الله تعالىٰ يحرقك ومن ذكرته قبل... وإمامك ـ يعني معاوية بن أبي سفيان وهذا ـ وأشار إلىٰ عمرو بن العاص ـ بنار تلظىٰ عليكم كلما خبت زادها الله سعيراً... فغضب معاوية فقدمه فقتله ثم ألقاه في جيفة حمار ثم أحرقه.
يقول ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢١: «... أم محمد بن أبي بكر أسماء بنت عميس بن النعمان بن كعب بن مالك بن قحافة بن خثعم، كانت تحت جعفر بن أبي ⇐

قوله: محمد بن أبي حمزة التيملي:

احتمل السبط في الشرح[١] اتحاده مع محمد بن أبي حمزة الثمالي، كما احتمله المصنف «لأنه ليس في كتب الرجال ما يدل علىٰ تعدده» أي ولا علىٰ اتحاده.

⇐ طالب، وهاجرت معه إلىٰ الحبشة فولدت له هناك عبد الله بن جعفر الجواد، ثم قتل عنها يوم مؤتة فخلف عليها أبو بكر فأولدها محمداً، ثم مات عنها فخلف عليها علي بن أبي طالب عليه السلام وكان محمد ربيبه وخريجه وجارياً عنده مجرىٰ أولاده، رضع الولاء والتشيع مذ زمن الصبا، فنشأ عليه، فلم يكن يعرف له أباً غير علي عليه السلام ولا يعتقد لأحد فضيلة غيره، حتىٰ قال علي عليه السلام: محمد ابني من صلب أبي بكر.

وكان يكنىٰ أبا القاسم ـ في قول ابن قتيبة ـ وقال غيره: بل كان يكنىٰ أبا عبد الرحمن، وكان محمد من نساك قريش وكان ممن أعان علىٰ عثمان في يوم الدار، واختلف هل باشر قتل عثمان أو لا؟

ومن ولد محمد: القاسم بن محمد بن أبي بكر فقيه الحجاز وفاضلها ومن ولد القاسم: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، كان من فضلاء قريش ويكنىٰ أبا محمد، ومن ولد القاسم ـ أيضاً ـ أم فروة، تزوجها الباقر أبو جعفر محمد بن علي فأولدها الصادق أبا عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام».

ومحمد بن أبي بكر هو أخو عبد الله وعون ومحمد الأكبر ومحمد الأصغر وحميد وحسين وعبد الله الأصغر وعبد الله الأكبر، أولاد جعفر الطيار لأمهم أسماء بنت عميس، وأخو يحيىٰ بن أمير المؤمنين عليه السلام لأمه أيضاً أسماء بنت عميس، وأخبار محمد بن أبي بكر كثيرة ذكرها المؤرخون وأرباب المعاجم الرجالية، وترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب.

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمه الله.

قوله: محمد بن أبي عبد الله:

اعلم أنه روىٰ الكليني عن محمد بن أبي عبد الله، وعينه المجلسي في مرآة العقول بأنه محمد بن جعفر بن عون الأسدي، قال: كما يظهر من كتب الصدوق وغيرها.

وقال الصالح فيما أول سنده[١] محمد بن أبي عبد الله: «هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي ساكن الري، يقال له: محمد بن أبي عبد الله، وكان ثقة صحيح الحديث، إلّا أنه روىٰ عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، فأنا في حديثه من المتوقفين، وكان أبوه وجهاً» انتهىٰ[٢].

وسيجيء له عبارة أخرىٰ نذكرها عند ترجمة محمد بن جعفر ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

واعلم أيضاً أن الشيخ في الفهرست ذكر محمد بن أبي عبد الله إلىٰ آخر ما ذكره في المتن[٣]، واحتمل المصنف رحمه الله أن يكون هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون، ولكن يبعده أن الشيخ في الفهرست ذكرهما اثنين مع تغاير في

---

١ ـ يعني سند الحديث الذي رواه الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٦، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، الحديث العاشر.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٣١٢ في شرح الحديث العاشر.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٨١ برقم ٦٨٤، وراجع أيضاً: كلام المصنف في المتن: ص ٢٨٩ من (النقد).

الجملة[١].

قوله: محمد بن أبي عمير:

هنا فوائد:

الأولىٰ: لم يذكر أحد من الرجاليين أن محمد بن أبي عمير من أصحاب الصادق عليه السلام بل ظاهرهم أنه لم يدرك، ولذا عدّه الكشي في الطبقة الثالثة من أصحاب الإجماع[٢].

إذا عرفت هذا فاعلم أن الشيخ الكليني روىٰ في الكافي في باب أوقات صلاة الجمعة والعصر منه، هكذا: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن محمد بن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام»، الحديث[٣].

---

١ ـ التغاير هو أنه في (ص ١٧٩) سماه محمد بن جعفر الأسدي يكنىٰ أبا الحسين وأن له كتاب الرد علىٰ أهل الاستطاعة يرويه عنه التلعكبري وفي (ص ١٨١) سماه محمد بن أبي عبد الله وقال له كتاب (ولم يسمه) يرويه عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان بن حيان الخزاز عنه، وهذا التغاير أمارة أنهما اثنان لا واحد، ولكن الذي يدفعه هو أن أمثال ذلك في كلام الشيخ كثير، وكلام النجاشي في رجاله: ص ٢٨٩ يؤيد الاتحاد فإنه بعد أن عنونه وسماه محمد بن جعفر قال: «يقال له محمد بن أبي عبد الله» ولم يترجم لمحمد بن أبي عبد الله مستقلاً.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٦، والطبقة الثالثة من أصحاب الإجماع هم أصحاب الإمامين أبي إبراهيم موسىٰ بن جعفر، وأبي الحسن الرضا عليهما السلام.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٤٢٠ كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الجمعة ووقت صلاة العصر يوم الجمعة، الحديث الرابع.

والتفصي إما بالإرسال وهو واضح، أو بالقلب بأن يكون محمد هذا مؤخراً عن تقديم، والقاسم مقدماً والأصل هكذا: «عن محمد بن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام»[١]، ويحقق هذا ما ذكرناه في ترجمة القاسم ـ هذا ـ أنه يروي عنه محمد بن أبي عمير وأنه من أصحاب الصادق عليه السلام[٢] إلّا أنه يبقىٰ الإشكال من حيث إنهم ذكروا أن محمد بن خالد روىٰ عن القاسم بن عروة ولم يذكروا أنه روىٰ عن ابن أبي عمير.

وجوابه أنه وإن كانا متعاصرين فإنه ليس كل متعاصرين يلزم رواية كل منهما عن الآخر، فإن المدار علىٰ تحقق طرق التحمل.

ويمكن دفعه بأنه إذا ورد في الأسانيد رواية رواها عن آخر وجاز اجتماع كل منهما في عصر واحد انتفىٰ الإرسال عملاً بظاهر الحال من الإسناد مع عدم المعارض، والأصل عدم الغلط والسهو والنسيان والتوهم والاشتباه، ولأنه لو فتح هذا الباب لانخرم به ألف باب، وإنما يعدل عن هذا القانون إذا عارضه ما هو أقوىٰ منه.

ويحتمل تبديل ابن بكير بمحمد بن أبي عمير بقرينة أنه قال في آخر الحديث: «قال القاسم وكان ابن بكير يصلي الركعتين وهو شاك»[٣] الحديث،

---

١ ـ راجع: ما ذكر العلامة الفقيه المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال، في ترجمة محمد بن أبي عمير من التحقيق في إمكان رواية ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام بلا واسطة ولقائه له بحيث لا يحتاج إلىٰ القول بالإرسال أو القلب في السند والتقديم والتأخير فيه كما ذكره صاحب الكتاب، فراجعه.

٢ ـ راجع: ترجمة القاسم بن عروة: ص ٢٧٧ من هذا الجزء.

٣ ـ راجع: الحديث الذي رواه الكليني في فروع الكافي: ج ٣، ص ٤٢٠ كما ذكرنا آنفاً.

فتأمل[١].

ورأيت في الاستبصار سنداً آخر لم يحضرني الآن، فيه روايته عن أبي عبد الله عليه السلام[٢] فعلىٰ هذا يكون مرسلاً.

الثانية: قال النجاشي: «لقي أبا الحسن موسىٰ عليه السلام وسمع منه أحاديث، كناه

---

١ ـ لعل الأمر بالتأمل إشارة إلىٰ وهن هذا الاحتمال لأن فتح هذا الباب يهدم بنيان ظواهر الأدلة والأخبار والأسانيد، وأين محمد بن أبي عمير من ابن بكير فإن بين اللفظتين بوناً شاسعاً لا تشبه إحداهما الأخرىٰ حتىٰ يحتمل التبديل والاشتباه، قال ذلك العلامة الحجة المامقاني قدس سره في تنقيح المقال، ثم قال: «وأما ما استشهد به فغريب لأن ابن أبي عمير ـ بعدما نقل عن أبي عبد الله عليه السلام تقدم ركعتي نافلة الظهر الأخيرتين علىٰ الزوال والبدءة عند الزوال بالفريضة ـ نقل عن ابن بكير أنه كان يصلي الركعتين في حال الشك في الزوال، بل قوله: «وكان ابن بكير» قرينة علىٰ كون الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام غيره لعدم تعقل نقله فعل نفسه مضيفاً إلىٰ اسمه، ولو كان الراوي هو ابن بكير لاقتضىٰ أن يقول: «وأنا أصلي الركعتين وأنا شاك في الزوال».

وبالجملة فكون الراوي عن الصادق عليه السلام هو محمد بن أبي عمير مما لا ينبغي التأمل فيه، وحينئذ فيكون ابن أبي عمير قد أدرك أربعة من الأئمة: الصادق، والكاظم، والرضا، والجواد عليهم السلام» ومات في زمان الإمام الجواد عليه السلام لأنه مات ـ علىٰ ما ذكره النجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة ـ سنة ٢١٧ هـ، والإمام الجواد عليه السلام توفي سنة ٢٢٠ هـ، علىٰ ما ذكره الكليني في أصول الكافي في باب مولده عليه السلام: ج ١، ص ٤٩٢.

٢ ـ وهي الرواية رواها الشيخ في الاستبصار: ج ١، ص ٣٩٣، كتاب الصلاة، باب الشاذ كونة تصيبها النجاسة أيصلىٰ عليها أم لا، الحديث الثاني: «عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان عن صالح النيلي، عن محمد بن أبي عمير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلي علىٰ شاذكونة وقد أصابها الجنابة؟ فقال: لا بأس».

والشاذكونة: بفتح الذال المعجمة ثياب غلاظ، مضرية تعمل باليمن وإلىٰ بيعها نسب الحافظ أبو أيوب الشاذكوني لأنه كان يبيعها، وقيل: هي حصير صغير متخذ للافتراش.

في بعضها فقال: يا أبا أحمد»[١].

وقال الشيخ في الفهرست: «أدرك ثلاثة من الأئمة عليهم السلام أبا إبراهيم موسى عليه السلام ولم يرو عنه»[٢].

وهذا تناقض ظاهر ووقوع خلاف بينهما، وما عساه يقال: إن السماع منه غير الرواية عنه وأحدهما لا يستلزم الآخر، تعسف ظاهر، مع أنه ينافيه قوله: «كناه في بعضها» فإنه ظاهر في أن ما سمعه منه عليه السلام رواه، ولأنه إذا لم يروه فمن أين علم سماعه فتأمل[٣].

وكيف كان فالحق أنه روى عنه عليه السلام بدليل الوجدان في عدة أحاديث.

قال الشيخ الحر: «وذكر العلامة رحمه الله أنه لقي الكاظم عليه السلام وسمع منه أحاديث»[٤]، وهو الأصح وبعض تلك الأحاديث موجود في كتاب (إكمال الدين وإتمام النعمة).

الثالثة: قد وقع في الأسانيد رواية ابن أبي عمير عن محمد بن مسلم وحمله في المنتقى على سقوط الواسطة بينهما حملاً على الغالب والمعهود المتكرر من وجودها، وهو أبو أيوب، قال: «مع أن التلاقي بينهما غير ممتنع على ما يفيده كلام النجاشي والشيخ، وإن كان الراجح في الظن وجود الواسطة المذكورة وكونها

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٠.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٦٨ برقم ٦١٨.

٣ ـ جعل شيخنا العلامة المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال، الحق مع النجاشي، قال: «فإن الروايات التي رواها عن أبي الحسن موسى عليه السلام موجودة في كتب الأخبار، سيما (إكمال الدين وإتمام النعمة) للصدوق رحمه الله، فما في الفهرست لابد أن يكون من سهو القلم».

٤ ـ راجع: آخر الوسائل للشيخ الحر في ترجمة محمد بن أبي عمير.

أسقطت من سهو الناسخين»[١]، وأنا لا أرىٰ للعدول عن القاعدة المذكورة[٢] بهذا القدر.

الرابعة: روىٰ الشيخ حديثاً في الاستبصار فيه ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي[٣].

ورواه في التهذيب بترك حماد[٤] المتوسط بين ابن أبي عمير والحلبي وصوّب في المنتقىٰ ثبوت الواسطة وجعل تركها من سهو القلم[٥].

الخامسة: وقعت روايته عن علي بن رئاب، وقال في المنتقىٰ: «هكذا وجدت صورة إسناد هذا الخبر فيما يحضرني من نسخ الكافي، ولم أعهد لابن أبي عمير رواية عنه، وإنما يروي عن إبراهيم بن هاشم عن ابن محبوب عن ابن رئاب، ويقرب أن يكون سها القلم فوقع هذا الإبدال والأمر في ذلك سهل علىٰ كل حال»[٦].

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١ ، ص ١٣٣ باب حكم من شك في شيء من أفعال الوضوء أو نسيه.

٢ ـ أي في الفائدة المتقدمة أولاً. (منه ﷺ)

٣ ـ راجع: الاستبصار: ج ١ ، ص ١١٤، باب الجنب والحائض يقرءان القرآن، الحديث الثالث.

٤ ـ راجع: التهذيب: ج ١ ، ص ١٢٨ في حكم الجنابة وصفة الطهارة منها، الحديث الـ(٣٩).

٥ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ١ ، ص ١٤٩ فإنه بعد أن أورد الرواية عن الاستبصار، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: هذا صورة الخبر في الاستبصار، ورواه في التهذيب بالإسناد السابق في الحديث الأول عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عبيد الله بن علي الحلبي، وإسقاط الواسطة بين ابن أبي عمير والحلبي من سهو القلم، والصواب إثباتها كما في الاستبصار».

٦ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢ ، ص ٣٢٩ كتاب الحج، ولكن صاحب المنتقىٰ نفسه نقل رواية ⟸

السادسة: قال الكشي: «اجتمعت العصابة ـ أي الفرقة المعهودة وهم الإمامية ـ على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي»(١).

ثم قال: «اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وهم ستة نفر، جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عثمان وحماد بن عيسى، وأبان بن عثمان»(٢).

ثم قال: «اجتمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى ـ بياع السابري ـ ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب،

⟸ عن الكافي في: ج ١ ، ص ٦١٣ من المنتقى ـ باب ما يقال في الصباح والمساء من الدعاء ـ : «عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن رئاب، عن إسماعيل بن الفضل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ...» ولم يعلق هناك على هذا السند بالإبدال كما علق هنا، كأنه غفل عما ذكره في الجزء الأول، فأورد قوله: «ولم أعهد لابن أبي عمير رواية عنه» يعني عن ابن رئاب.

كما أنه روى الكليني في أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٩٩ من كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر، الحديث الـ(٢٨) رواية عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن رئاب عن إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام فكأن صاحب المنتقى لم يطلع على هذه الرواية.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٠٦.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٣٢٢.

وأحمد بن محمد بن أبي نصر»[١]، فبعضهم جعلها دليلاً علىٰ صحة الخبر الذي يكون صحيحاً إليهم، أي محفوفاً بقرائن الصحة كما هو معناه عند القدماء، ويدخل فيه الصحيح باصطلاح المتأخرين، فلفظ (ما) بمعنىٰ الخبر[٢] كما هو مقتضىٰ الصحيح عند المتقدمين، بمعنىٰ أنه متىٰ كان مَن بعده معلوم العدالة لا يلتفت إلىٰ مَن قبله فيقبل ويكون حجة وإن كان رجال مَن قبله ضعفاء.

وقيل: لا تدل علىٰ أكثر من كونهم صادقين، ويؤيده العبارة الأولىٰ[٣] فقوله في العبارتين الأخيرتين: «وتصديقهم» عطف تفسير علىٰ تصحيح، فهذا الكلام ناقل للاتفاق علىٰ أنهم ثقات مصدقون.

ويؤيد الأول قول الشيخ في العدة: «أجمعت الطائفة علىٰ أن محمد بن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ، وأضرابهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة»[٤] وأنهم كثيراً ما يستعملون الصحة صفة للخبر فيقولون: خبر صحيح، ولازم ذلك أنهم لا ينقلون إلّا الخبر الذي جمع شرائط العمل.

ويؤيده أنا لم نجدهم رووا خبراً شاذاً وقع الاتفاق علىٰ طرحه كما يتفق لغيرهم، حتىٰ أنه لم يوجد ذلك في مراسيلهم، فهذا يورث قوة الاعتماد علىٰ ما رووه من الأخبار وروايتهم للخبر تكشف عن أنه جامع لشرائط العمل، وأنه لا مانع من العمل به، وذلك لا يكون إلّا إذا كان محفوفاً بقرائن الصدق وصحة

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤٦٦.

٢ ـ يريد بلفظ (ما) الواقع في العبارتين الأخيرتين اللتين ذكرهما الكشي: ص ٣٢٢ و ٤٦٦.

٣ ـ يعني بالعبارة الأولىٰ الواقعة في عبارة الكشي: ص ٢٠٦.

٤ ـ راجع: عدة الأصول للشيخ الطوسي: ص ٥٨ طبع بمبيء سنة ١٣١٣ هـ، في فصل العدالة، وقد نقل صاحب الكتاب مضمون ما جاء في العدة لا نصه، فراجعه.

الصدور عن المعصوم، ولازمه أيضاً كمال التثبت وشدة الاحتياط في رواية الخبر والبناء على أن شرائط العمل هي شرائط الرواية، ولكن هذا القدر لا تفيده العبارة الأولى، أعني: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين» فينبغي التفصيل بين الكلامين، فتأمل جيداً.

فإن قلت: العبارة الأولى أيضاً تؤول إلى الأخيرتين وترجع إليهما، وذلك أنهم إذا أجمعوا على تصديقهم وكان من قولهم الأخبار التي رووها فكانت صحيحة، ويكون إجماعاً على صحة ما يروونه، وهو المراد من العبارتين.

قلت: تصديق الرجل هو كون خبره الذي يخبر به مطابقاً للواقع وخبره الذي أخبر به، والذي يتوجه إليه التصديق هو قول حدثني زرارة مثلاً، أما قول زرارة: حدثني أو سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول كذا، فليس داخلاً تحت التصديق وتحت إخبار ذلك الصادق.

فالحاصل: إذا قلت: صدق فلان، أو صدقت فلاناً معناه هو صادق في خبره، أما باقي سلسلة السند فلا مدخلية له في هذا الصدق فلو أن زرارة روى لك مسلسلاً مشتملاً على طبقات، وكان في إحدى تلك الطبقات كذب فلا يكون قدحاً في زرارة الواقع في آخر الطبقات وكونه صادقاً لا يدل على صدق من حدث عنه فإن الصادق له أن ينقل الكذب، (وناقل الكذب ليس بكاذب) لا من جهة منافاة الصادق لنقل الكذب عن كاذب، ولكن من جهة أن نقل الكذب يلزم منه الإعانة على الإثم والإغراء بالجهل وغير ذلك من المحرمات لابد للمتدين أن لا يعلم كذب الخبر الذي ينقله، وهذا القدر يجوّز لكل أحد أن ينقل الأخبار، وعليه دارت رحى علم الحديث.

لكن قد يكون بعض المحدثين لا يكتفي في نقله على هذا القدر فيحتاط

ويتقي حتىٰ يرىٰ شواهد وقرائن مصححة لمضمون الخبر فينقله، وهذا هو الذي أداه قولهم: «أجمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنه» أما قوله: «أجمعت علىٰ تصديق هؤلاء الأولين» فلا يفيد إلّا ذاك.

هذا ويبقىٰ الكلام في اعتماد الفقهاء علىٰ هذا الإجماع، فنقول: اتفقوا علىٰ أن أولئك ثقات إلّا أن الحاوي لأقوالهم هو أن أصحاب الإجماع علىٰ قسمين: منهم إمامية، ومنهم غير إمامية.

فغير الإمامية تعلم أقوال الفقهاء فيهم مما ذكرناه في ترجمة أحمد بن الحسن بن علي بن فضال(١).

وأما الإمامية منهم فبنىٰ الفقهاء علىٰ أنهم ثقات، وأن أخبارهم المعنعنة حجة وأما مراسيلهم ومن رووا عنه وكان مجهولاً أو ضعيفاً، فلننقل بعض عبائرهم المتعلقة بترجمة محمد ـ هذا ـ لتعلم حالها.

قال في كشف الرموز ـ في رواية مرسلة لابن أبي عمير ـ: «وهذه وإن كانت مرسلة، لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن أبي عمير، قالوا: لأنه لا ينقل إلّا عن معتمد». انتهىٰ.

ومن هنا يعلم تفسير قولهم: «أجمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنه» وهو علىٰ طبق مافسرنا.

وحكم المقدس أيضاً بصحة مراسيله في موضع.

وفي تحرير الحرّ: «ورواية ابن أبي عمير تقتضي صحته ـ أي الحديث ـ لأنه قد صح عنه، وقد أجمعوا علىٰ تصحيح ما يصح عنه».

---

١ ـ راجع: ج ١، ص ٢٠٩ من هذا الكتاب.

وفي الذكرىٰ «مراسيل ابن أبي عمير في قوة المسانيد» وقد تكرر في الذخيرة نظير هذه العبارة، بل تكرر منه تحسين المجهول الذي يروي عنه أحد هؤلاء كما تقدمت عبارته في كليب بن معاوية[١] والبزنطي[٢] وفي الحكم بن مسكين[٣] والسيد فيض الله ـ في هذه الترجمة ـ صنع ما صنعه في الذخيرة، وكذا الشيخ البهائي فيما يجيء من عبارته ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ وتقدم كلامه في ترجمة صفوان بن يحيىٰ[٤] وتقدم كلام الحرّ في ترجمة عبد الله بن بكير[٥].

وقال المدقق الشيخ علي في شرح القواعد ـ فيما رواه ابن أبي عمير مرسلاً ـ: «والروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبي عمير الملحقة بالمسانيد»[٦].

هذه العبارات الدالة علىٰ حجية المراسيل.

وأما عبارة من لم يعتمدها فقال المحقق رحمه الله في موضع من المعتبر: «والجواب: الطعن في السند لمكان الإرسال، ولو قال قائل: مراسيل ابن أبي عمير تعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك لأن في رجاله من طعن الأصحاب فيه، فإذا أرسل

---

١ ـ راجع: ص ٢٩٣ من هذا الجزء، في ترجمة كليب بن معاوية.

٢ ـ راجع: ص ٢٣٣ من الجزء الأول، في ترجمة أحمد بن أبي نصر البزنطي.

٣ ـ راجع: ص ٤٥٨ من الجزء الأول في ترجمة الحكم بن مسكين.

٤ ـ راجع: ص ٦١١ من الجزء الأول، فيما نقله صاحب الكتاب عن مشرق الشمسين للشيخ البهائي رحمه الله.

٥ ـ راجع: كلام الحرّ: ص ٥١ من هذا الجزء فيما نقله عنه صاحب الكتاب في ترجمة عبد الله بن بكير.

٦ ـ راجع: جامع المقاصد، شرح قواعد العلامة الحلي للشيخ علي الكركي العاملي المعروف بالمحقق الثاني رحمه الله.

احتمل أن يكون الراوي أحدهم» انتهىٰ[١].

وفيه نظر، فإن هذا التعليل لو تم وسلّم فإنه يرد علىٰ الإجماع الذي نقله الشيخ من أنه لا يروي إلّا عن ثقة[٢].

وأما الإجماع الذي نقله الكشي فلا يرد عليه، لأن صحة حديثه أعم من ذلك ـ كما مر ـ علىٰ أنه معارض بعبارته الأخرىٰ منه[٣] قال: «ولا طعن في هذه الرواية بطريق الإرسال لعمل أصحاب الحديث بمراسيل ابن أبي عمير».

وفي المدارك: «والرواية قاصرة السند بالإرسال وإن كان المرسل لها ابن أبي عمير كما صرح به المصنف وجدي»[٤] وتقدم في ترجمة الحسن بن محبوب عبارة المسالك[٥] دالة علىٰ اعتبار هذا الإجماع وله عبارة تناقض هذه ذكرها في

---

١ ـ راجع: كتاب المعتبر: ص ٤٣ في مسألة آداب الوضوء وسننه، وقال المولىٰ الصالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي: ج ٢، ص ١٠١ كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، شرح الحديث الثاني ما هذا نصه: «ذهب جماعة من الأصوليين إلىٰ أن ابن أبي عمير لا يرسل إلّا عن ثقة، ورده المحقق وصاحب المعالم بأن المطعون في رجاله كثير فإذا أرسل يحتمل أن يكون المطعون أحدهم، وأجاب عنه الشيخ بهاء الملة والدين بأن هذا لا يقدح، إذ المنقول عدم إرساله عن غير الثقة لا عدم روايته عنه، وفيه نظر ذكرناه في موضعه من كتب الأصول».

٢ ـ يشير إلىٰ ما نقله آنفاً عن الشيخ في العدة، فراجعه.

٣ ـ يعني بعبارة المحقق الأخرىٰ من المعتبر.

٤ ـ يقصد صاحب المدارك بالمصنف المحقق الحلي فإن المدارك هو شرح لشرائع الإسلام تأليف المحقق، ويقصد بقوله: «وجدي» هو الشهيد الثاني زين الدين العاملي فإنه جدّ صاحب المدارك من قبل أمه راجع: المدارك، كتاب الطهارة، في مسألة وجوب الوضوء علىٰ الحائض بعد الغسل أو قبله، وراجع ما ذكره جدّه في الدراية في مرسلات ابن أبي عمير.

٥ ـ راجع: ص ٤٠٦ من الجزء الأول من هذا الكتاب، في ترجمة الحسن بن محبوب.

حال النضر بن قرواش قال: «وأما الرواية فيمكن الطعن فيها بأن راويها وهو النضر بن قرواش غير موثق لكن ربما كان في رواية البزنطي إشعار بمدحه لأنه ممن نقل الكشي إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه».

إذا عرفت هذا فلم يبق منازع ينازع في صحة رواية هؤلاء بالمعنىٰ الذي ذكرناه فهو وإن كان إجماعاً منقولاً بخبر الواحد إلّا أنه من باب خبر الواحد المحفوف بالقرائن، وهي الأخبار التي رويت في مدح أكثرهم كزرارة ومحمد بن مسلم، وبريد، وأبي بصير، وغيرهم، وتوثيق الكشي كذلك والنجاشي، والشيخ، واعتماد الأصحاب علىٰ أحاديثهم التي رووها في الفقه ونقل جماعة منا الإجماع علىٰ طبق ما نقل الكشي وسمعت عبائرهم واعتمادهم عليه، ولم يخالف أحد في ذلك إلّا المحقق والسيد في المدارك، وقد علمت رجوعهما أو اضطرابهما، بل لايبعد أن يقال هو من باب الخبر المتواتر فإن العادة في مثله تقضي بحصول القطع.

وكيف كان فلا ريب في حصوله من المذكور مع القرائن المذكورة وغيرها، ومن تراكم الأنقال المذكورة فإذاً لا تصغ إلىٰ ما يظهر من السبط[1] وقد ذكرنا

١ ـ وللسبط كلام فيه ذكره في شرح التهذيب، وهو: «ثم هنا أمر ينبغي التنبيه له وهو أن الشيخ ردّ الرواية بالإرسال وفيها إرسالان أحدهما عن ابن أبي عمير، والثاني عن ابن المغيرة، فإن كان الرد بالأول فهو صريح في ردّه مراسيل ابن أبي عمير، والشيخ أعرف بالحال، فقولهم: إنه لا يروي إلّا عن ثقة محل تأمل علىٰ الإطلاق، وإن كان الرد بالثاني فهو مناف للاعتماد علىٰ ما ذكروه من أن الإجماع علىٰ تصحيح ما يصح عن الرجل كابن المغيرة مثلاً يقتضي عدم النظر إلىٰ مَن بعده مع صحة الحديث ممن قبله، ويقرب أن يكون المراد بقولهم: أجمعوا علىٰ تصحيح ما يصح عنه أنه ثقة وإن كانت العبارة بعيدة عن إفادة هذا المعنىٰ.

⟸

عبارته في عثمان بن عيسىٰ من القدح في هذا بأنه «من الإجماع المنقول بخبر الواحد وللاعتماد عليه كلام، وبتقديره لا يفيد إلّا الظن»[١] فإنه بما ذكرنا يحصل العلم بلا ريب.

هذا ولكن ما ذكرناه لا يجري في الموثقين لفقد القرائن المذكورة هنا، فيبقىٰ كلام السبط في محله، ولاشك أن إيجاب العمل بالحديث من باب الاجتهاد، والأصل في الظنون عدم الحجية، فاعتماد جماعة علىٰ مراسيل رجل لا يوجب علىٰ كافة العلماء الاعتماد، وكذلك ما شككه المقدس في المجمع حيث قال: «وفي قبول المرسلة بحث ـ أي مرسلة ابن أبي عمير ـ نعم لو علم أنه لم يرسل إلّا عن عدل وعلم ذلك العدل فهو مقبول، اعترض عليه بأنه حينئذ خارج عن الإرسال ولا يضرّ ذلك لأن الكلام فيما هو مرسل بحسب الظاهر ولو علم أنه عدل لا بعينه، ففي قبول مثله بحث في كتب أصول الحديث، فإنهم قالوا: لم يقبل قوله لو صرح وقال: أروي عن عدل ولم يسمه لأنه قد يكون عدلاً عنده فاسقاً عندنا، فلو ظهر اسمه لجرحناه، وهذا مذكور في الكتب من غير ردّ، فحينئذ لا يزيد حال مرسلة ابن أبي عمير عن قوله أروي هذا الخبر عن عدل، مع أن الظاهر أنه ليس كذلك، بل الذي يفهم أنهم أخذوا بالتتبع ونصب القرائن، ولهذا أدىٰ أنهم يقولون: أظنه حماداً أو غير ذلك، ويقولون: إن كتب ابن أبي عمير حرقت فكان

⟸ ولا يبعد أن الإرسال من الثاني، لأن الشيخ في الاستبصار قال في أوله ـ في بحث الكرّ عقيب رواية عن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابنا ـ: إنها مرسلة علىٰ سبيل الرد، وحينئذ لا وثوق بقولهم: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه علىٰ الوجه الذي قدمناه.

هذا وفي كلام الشيخ في الكتابين اضطراب يعلمه من وقف علىٰ ذلك». (منه ﷷ)

١ ـ راجع: عبارة السبط وردها في ترجمة عثمان بن عيسىٰ (ص ١٣١) من هذا الجزء.

يروي عن حفظه، وكان يعرف أن المروي عنه عدل ولكن نسي اسمه، علىٰ أن قوله عن رجل مرة وعن حماد أو غيره أخرىٰ يدل علىٰ اضطراب بزعم الشيخ» انتهىٰ[١].

وأنت إذا أحطت خبراً بما فسرنا من عبارة الكشي علىٰ ما هو ظاهرها علمت أن هذا الكلام ساقط من أصله كما ذكرت في دفع إيراد المحقق رحمه الله.

وأيضاً فرق بين قول الراوي: حدثني عدل وبين مرسلات أولئك، والفارق هو الإجماع علىٰ أنه لا يروي إلّا عن ثقة، وإن كان لم نعلم مستنده، وهناك لا إجماع وقد علمته، وفارق آخر وهو القرائن التي ذكرناها وغيرها إلىٰ حدّ أفادت القطع بذلك وفي غيرهم ليس كذلك.

استطراد:

قد ذكر بعض الفقهاء هذا الحكم في حق بعض المحدثين من غير أولئك، فممن ذكر في حقه ذلك أبو جعفر محمد ابن بابويه، ذكر جماعة منهم الشيخ الحر فيما تقدم في ترجمة سهل بن زياد مع جوابه[٢] والفاضل في الذخيرة، وقد تقدم في عبد الواحد بن محمد بن عبدوس[٣].

والشيخ البهائي رحمه الله في شرح الفقيه، قال فيه: «هذا الحديث كتاليه من

١ ـ راجع: كلام المقدس الأردبيلي المذكور في مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي.

٢ ـ راجع: ص ٥٩٢ من الجزء الأول من هذا الكتاب في ترجمة سهل بن زياد.

٣ ـ راجع: ص ١٢٤ من هذا الجزء في ترجمة عبد الواحد بن عبدوس كلام صاحب الذخيرة.

مراسيل المؤلف رحمه الله [١] وهي كثيرة في هذا الكتاب تزيد على ثلث الأحاديث الموردة فيه، وينبغي أن لا يقصر الاعتماد على مسانيده من حيث تشريكه بين النوعين من كونه مما يفتي به ويحكم بصحته، ويعتقد أنه حجة فيما بينه وبين الله تعالى، بل ذهب جماعة من الأصوليين إلى ترجيح مراسيل العدل على مسانيده محتجين بأن قول العدل: قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا، يشعر بإذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثني فلان عن فلان أنه قال صلى الله عليه وآله كذا، وقد جعل أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ مراسيل محمد بن أبي عمير كمسانيده في الاعتماد عليها لما علموا من عادته أنه لا يرسل إلّا عن ثقة فجعل مراسيل المؤلف [٢] كمراسيله ـ نظراً إلى ما ذكر في صدر الكتاب ـ جار على نهج الصواب.

وقد عددنا ما اشتمل عليه هذا الكتاب من المراسيل فبلغت ألفين وخمسين حديثاً، وأما مسانيده فثلاثة آلاف وتسعمائة وثلاثة عشر حديثاً، فجميع الأحاديث المودعة فيه خمسة آلاف وتسعمائة وخمسون حديثاً نسأل الله التوفيق لإبراز كنوز حقائقها» انتهى كلامه علا مقامه [٣].

والجواب: وجود الفارق بين مراسيل ابن أبي عمير ومراسيل ابن بابويه بما فرقنا، ولو قال ابن أبي عمير ما قاله الصدوق لقلنا له هو حجة عليك فلا يلزم من ذلك أن يكون حجة علينا فلنفحص هل هو حجة علينا أو لا كما فحصت أنت، ولكن لما طأطأت العصابة رؤسها لأحاديث ابن أبي عمير وأضرابه طأطأناها، ونراهم قد أخذوا في كمال البحث والفحص لأخبار ابن بابويه في أخذ بعض

---

١ ـ يريد بالمؤلف الصدوق صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه.

٢ ـ يقصد مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه.

٣ ـ راجع: شرح من لا يحضره الفقيه للشيخ البهائي (مخطوط).

وطرح بعض، كذلك يجب علينا وهو الفارق وأي فارق، على أنا وجدناه في الفقيه يذكر روايتين متناقضتين لا يمكن الفتوىٰ بهما معاً، وذهب إلىٰ ما اتفق الأصحاب علىٰ خلافه، ولم أجد في أخبار ابن أبي عمير ما أجمعوا علىٰ خلافه.

والأعجب أن الفاضل المذكور[١] والشيخ الحر ذهبا إلىٰ وثاقة بعض الرجال لذلك[٢] مع أنه لا دخل له بوجه من الوجوه.

ومن ذلك ما ذكره السيوري في التنقيح في الحسن بن أبي عقيل، وقد تقدم في ترجمته[٣] ولا أعلم مستنده ولا له موافقاً.

ومن ذلك ما ذكر هو في التنقيح في حق الشيخ[٤] حيث صرح أيضاً بأنه لايرسل إلّا عن ثقة، وستجيء عبارته في ترجمته مع جواب السيد فيض الله له.

ومن ذلك ما ذكره في الذكرىٰ في حق ابن الجنيد من أن إرساله في قوة المسند، وستجيء عبارته في ترجمته. وهذا لو سلّم أنه في قوة المسند فليس كل مسند حجة يجب العمل به.

ومن ذلك النجاشي المشهور فإنه صرح في كتاب الرجال أنه لا يروي إلّا عن ثقة، وقد نقلنا كلامه في ترجمة أحمد بن الحسين الغضائري[٥] فيثبت باعترافه أن الراوي عنه ثقة عنده، وهل يقتضي ذلك أن يكون ثقة عندنا؟ احتمالان.

---

١ ـ يعني بالفاضل المذكور: الشيخ البهائي ﷺ.

٢ ـ أي لوقوعه في طريق الصدوق نظراً لما ذكره في صدر كتابه من لا يحضره الفقيه.

٣ ـ راجع: ص ٣٩٤ من الجزء الأول ما ذكر السيوري في التنقيح في شأن ابن أبي عقيل.

٤ ـ يعني الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، راجع ترجمته الآتية.

٥ ـ راجع: ص ٢١٢ من الجزء الأول، في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

الأظهر، نعم لحصول الظن بقوله، كقوله: هو ثقة لا فرق إلّا من جهة التخصيص والتعميم، وهذا لا يقتضي التفرقة في الحكم، إذ كل من الخصوص والعموم حجة يجب العمل به، فهو كقول القائل كل ما اشتمل عليه هذا الصندوق فهو لزيد.

تذنيب:

يظهر من كلام بعض الفقهاء أن كل ثقة لا يرسل ولا يروي إلّا عن ثقة كما يظهر من كلام الشهيد في الذكرىٰ فيما ذكرناه في ترجمة ابن الجنيد(١) ومن التنقيح فيما ذكرناه في ترجمة الشيخ، وابن أبي عقيل(٢) وعند الأخبارية: أن المحمدين الثلاثة لا يروون إلّا الخبر الصحيح علىٰ طريقة ابن أبي عمير وأضرابه وقد تكرر الردّ عليهم في ديباجة الكتاب وفي غيرها.

إلحاق:

قد نقل علىٰ جماعة اتفاق الأصحاب علىٰ وثاقتهم غير من تقدم ممن ذكره الكشي.

فمنهم: ما نقله ابن طاووس في سعد بن عبد الله، وقد تقدم(٣).

---

١ ـ ستأتي ترجمة محمد بن أحمد بن الجنيد قريباً ونقل عبارة الشهيد الأول في الذكرىٰ.

٢ ـ راجع: ص ٣٩٤ من الجزء الأول ما ذكره السيوري في التنقيح في شأن الحسن بن علي بن أبي عقيل، وراجع أيضاً: ما يأتي في ترجمة محمد بن الحسن الطوسي.

٣ ـ راجع: ص ٥٤٠ من الجزء الأول في ترجمة سعد بن عبد الله بن أبي خلف، ⟸

ومنهم: ما نقله الشيخ علي الكركي في حفص ابن البختري وهو بعكس ما نقل[١].

ومنهم: أحمد بن محمدبن عقدة كما يظهر من النعماني وقد تقدم[٢]. وكذا هو ظاهر النجاشي على ما تقدم.

ومنهم: ما نقله الصالح في إسحاق بن عمار، وبينا اشتباهه هناك[٣].

ومنهم: إبراهيم بن هاشم فيما نقله في الذخيرة من أن أخباره أخبار معتمدة عند الأصحاب[٤].

ومنهم: محمد بن يعقوب الكليني، كما نقله ابن طاووس[٥].

ومنهم: محمد بن أحمد بن داود كما سيجيء في ترجمته[٦] عن ابن طاووس.

ومنهم: محمد بن أبي قرة.

⇐ وراجع أيضاً: ص ٥٣٥ بعنوان سعد بن أبي خلف.

١ ـ راجع: ص ٤٤٩ في ترجمة حفص ابن البختري.

٢ ـ راجع: ما ذكره محمد بن إبراهيم النعماني وما ذكره النجاشي: ص ٢٤٣ من الجزء الأول، في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة.

٣ ـ راجع: ص ٢٦٦ من الجزء الأول ـ في ترجمة إسحاق بن عمار ـ ما ذكره المولى محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي.

٤ ـ راجع: ما ذكره السبزواري في الذخيرة في ترجمة إبراهيم بن هاشم: ص ١٨٨ من الجزء الأول.

٥ ـ سيأتي في ترجمة محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني ما ذكره ابن طاووس في شأنه.

٦ ـ سيأتي في ترجمة محمد بن أحمد بن داود ما ذكره ابن طاووس في شأنه.

محمد بن أبي قرة:

في الوسائل: قال في الإقبال: «وهي رواية محمد بن أبي قرة في كتاب عمل شهر رمضان فيما أسنده عن علي بن مهزيار، عن مولانا الجواد عليه السلام قال: قال الشيخ محمد بن أحمد الصفواني في كتاب التعريف: وقد زكاه أصحابنا وأثنوا عليه» انتهىٰ كلام ابن طاووس[1] فالصفواني نقل عن الأصحاب توثيق ابن أبي قرة، فتأمل.

قوله: محمد بن أحمد بن الجنيد:

في السرائر: «ذهب إليه أبو علي محمد بن أحمد بن الجنيد الكاتب الإسكافي، وهذا الرجل جليل القدر، كبير المنزلة، صنف وأكثر، ذكره في كتابه مختصر الأحمدي للفقه المحمدي، وإنما قيل له الإسكافي منسوب إلىٰ إسكاف مدينة النهروانات، وبنو الجنيد متقدموها ـ قديماً ـ من أيام كسرىٰ، وحين ملك المسلمون العراق في أيام عمر بن الخطاب، فأقرهم عمر علىٰ تقدم المواضع.

والجنيد هو الذي عمل الشاذروان علىٰ النهروانات في أيام كسرىٰ، وبقيته إلىٰ اليوم مشاهدة موجودة، والمدينة يقال لها إسكاف بني الجنيد» انتهىٰ[2].

---

١ ـ راجع: الإقبال: ص ١١ طبع إيران سنة ١٣٣٠ هـ.

٢ ـ راجع: كتاب السرائر لابن إدريس الحلي، باب حقيقة الزكاة وما يجب فيه وبيان شروطها، طبع إيران سنة ١٢٧٠ هـ، ومراد صاحب السرائر بقوله في صدر الكلام: «ذهب إليه» أي ذهب إلىٰ سقوط الزكاة عن غلات الأطفال والمجانين، وكذا قوله: «ذكره في كتابه» وهو الذي اختاره صاحب السرائر، فراجعه.

وذكرنا في ترجمة محمد بن أبي عمير بعض ما يتعلق بحاله[١].

واعلم أنه قد يتخيل من قول النجاشي: «أنه كان عنده مال للصاحب عليه السلام وسيف»[٢] أن الصاحب جعله أمانة عنده، وليس صريحاً في ذلك لجواز أن يكون أحد الأموال التي تجلب له عليه السلام من سائر الحقوق فلا يكون ذلك وكالة ولا مدحاً له.

وفي الذكرىٰ: «قال ابن الجنيد: فروي عن أهل البيت عليهم السلام» إلىٰ آخر الرواية ـ ثم قال ـ: «وهذه زيادة لم نقف علىٰ مأخذها إلّا أنه ثقة وإرساله في قوة المسند، لأنه من أعاظم العلماء» انتهىٰ[٣].

وقال العلامة في المختلف ـ بعد نقله الإجماع علىٰ طهارة المذي ـ: «وخلاف ابن الجنيد لا يعتد به» ثم استند إلىٰ كلام الشيخ في الفهرست من أنه تركت كتبه لعمله بالقياس[٤].

---

١ ـ راجع: ص ٣١٨ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن أبي عمير التي تقدمت قريباً.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٩٩.

٣ ـ راجع: الذكرىٰ للشهيد الأول: ص ٢٥٥ في المسألة الثانية من مسائل نافلة شهر رمضان.

٤ ـ راجع: المختلف: ص ٥٧ طبع إيران، كتاب الطهارة، باب النجاسات الفصل الأول، المسألة الثامنة.

وراجع المسألة الثامنة من المسائل السروية التي سئل عنها الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي رحمه الله طبع النجف الأشرف، وقد سئل عما في كتب الشيخ أبي علي بن الجنيد من المسائل الفقهية المجردة عن الأسانيد، وأنه هل يجوز أن يعمل بما فيها؟ فأجاب رحمه الله: «وأما كتب أبي علي بن الجنيد فقد حشاها بأحكام عمل فيها علىٰ الظن واستعمل فيها مذهب المخالفين في القياس الرذل، فخلط بين المنقول عن الأئمة عليهم السلام وبين

⟸

قوله: محمد بن أحمد بن حماد:

إثبات عدالته بهذه الرواية(١) دوري كما مر غير مرة، وأما الرواية الثانية

⟸ ما قاله برأيه، ولم يفرد أحد الصنفين من الآخر ولو أفرد المنقول من الرأي لم يكن فيه حجة لأنه لم يعتمد في النقل المتواتر من الأخبار وإنما عول علىٰ الآحاد، وإن كان في جملة ما نقل غيره من أصحاب الحديث ما هو معلوم وإن لم يتميز له ذلك لعدولهم عن طريق النظر فيه، وتعويلهم علىٰ النقل خاصة والسماع من الرجال والتقليد دون النظر والاعتبار، وللشيعة أخبار في شرايع مجمع عليها من عصابة الحق ومختلف فيها، فينبغي للعاقل المتدبر أن يأخذ بالمجمع عليه كما أمر به الإمام الصادق عليه السلام، ويقف في المختلف فيه ما لم يعلم حجة في أحد الشيئين منه، ويرده إلىٰ من هو أعلم منه، ولا يقنع منه بالقياس فيه دون البيان علىٰ ذلك والبرهان، فإنه يسلم بذلك من الخطأ في الدين والضلال إن شاء الله، وقد أجبت عن كثير من الأخبار المختلفة في مسائل... وأجبت عن المسائل التي كان ابن الجنيد جمعها وكتبها إلىٰ مصر ولقبها بالمسائل المصرية، وجعل للأخبار فيها أبواباً وظن أنها مختلفة في معانيها، ونسب ذلك إلىٰ قول الأئمة عليهم السلام فيها بالرأي، وأبطلت ما ظنه في ذلك وتخيله، وجمعت بين جميع معانيها حتىٰ لم يصل فيها اختلاف...».

وراجع: ترجمة مفصلة لابن الجنيد في كتاب رجال سيدنا الحجة العظمىٰ السيد بحر العلوم قدس سره: ج ٣، ص ٢٠٥ مع ما علقناه هناك في الهامش.

١ ـ يشير «بهذه الرواية» إلىٰ الرواية الأولىٰ التي ذكرها المصنف ناقلاً لها عن رجال الكشي: ص ٤٣٠ ووجه كون إثبات العدالة بها دوري أن المترجم له هو راويها في حق نفسه لا غيره، ويشير بـ«الرواية الثانية» إلىٰ التي ذكرها المصنف أيضاً عن رجال الكشي أيضاً في ترجمة إسحاق بن إسماعيل النيسابوري، وإبراهيم بن عبدة، والمحمودي، والعمري، والبلالي، والرازي، راجع: رجال الكشي: ص ٤٨١ والمراد بالمحمودي فيها هو أبو علي محمد بن أحمد بن حماد المروزي المحمودي لا أبوه أحمد وإن كان يلقب بالمحمودي أيضاً إلّا أنه ينصرف عند الإطلاق إلىٰ الابن لا الأب.

فالاستدلال بها مبني على أن المحمودي هو هذا كما هو الأظهر، وسيجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ تحقيقه في الألقاب.

قوله: محمد بن أحمد بن داود:

قال ابن طاووس في الإقبال: «روينا بإسنادنا إلى الشيخ الموثوق بروايته محمد بن أحمد بن داود في كتاب كمال الزيارات»[١].

وقال في موضع آخر منه: «روينا بإسنادنا إلى محمد بن أحمد بن داود القمي المتفق على جلالته وعلمه وعدالته، تغمده الله جل جلاله برحمته» انتهى[٢].

---

١ ـ راجع: الإقبال: ص ٤٦٨، وجاء في (ص ٤٢١) منه: «شيخ القميين وفقيههم وعالمهم»، وفي (ص ٦٥٧) منه: «الشيخ المعظم محمد بن أحمد بن داود القمي»، وفي الإقبال كثير من الروايات ينتهي سند ابن طاووس إليه فيها.

وترجم له العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٦٢، وقال: «محمد بن أحمد بن داود بن علي، أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة وعالمها وشيخ القميين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: أنه لم ير أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وأمه أخت سلامة بن محمد الأرزني ـ بالراء المتقدمة على الزاي والنون قبل الياء ـ ورد بغداد وأقام بها ومات أبو الحسن بن داود سنة ٣٦٨هـ ودفن بمقابر قريش» وقد أخذ الترجمة من النجاشي في رجاله: ص ٢٩٨ مع بعض الزيادات.

٢ ـ راجع: ص ٧١٠ من كتاب الإقبال.

محمد بن أحمد بن طاهر بن أحمد الخازن النحوي:

قال في الطبقات: «إنه كان خازناً للكتب القديمة في الكرخ، ونقل عن ابن الجوزي: أنه كان نحوياً أديباً فاضلاً فقيهاً شيعياً، ولد في عشر وأربعمائة، وتوفي في شعبان سنة عشر وخمسمائة» انتهىٰ مابخط المجلسي(١).

وقال الشيخ المفيد: «أخبرني الشريف الفاضل أبو عبدالله محمد بن أحمد بن طاهر الموسوي»(٢) وتاريخ المذكور قبيل هذا يقتضي أن يكون متأخراً عن زمن الشيخ المفيد، وهذا متقدم عليه، فلابد وأن يكون غيره.

محمد بن أحمد بن عبد الله:

في كتاب فرج المهموم لابن طاووس: «وجدت في كتاب نوادر الحكمة

---

١ ـ لعله نقل المجلسي ﷺ هذه الترجمة من كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي المطبوع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ ولكنه اختصر الترجمة، فقد قال السيوطي (ص ١١) ماهذا نصه: «محمد بن أحمد بن طاهر بن أحمد، أبو منصور خازن دار الكتب القديمة بالكرخ، قال ابن الجوزي: كان نحوياً أديباً فاضلاً، وخطه عمدة، سمع علىٰ أبي الحسن التنوخي، وكان فقيهاً شيعياً، قال ابن السمعاني: سئل عن مولده فقال: ثمان عشرة وأربعمائة، وسئل مرة أخرىٰ فقال: سبع عشرة، ومات ثالث عشر شعبان سنة عشر وخمسمائة».

٢ ـ الذي في أمالي الشيخ المفيد (محمد بن محمد) لا محمد بن أحمد راجع: ص ٢٣ من المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٥١ هـ، وكذا في المخطوطات التي اطلعنا عليها وعليه فهو غير محمد بن أحمد بن طاهر الخازن النحوي، فلاحظ.

تأليف محمد بن أحمد بن عبد الله القمي، وهو جليل القدر بين علماء الشيعة»[١].

قوله: محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة:

قال السيد ابن طاووس في كتاب الإقبال: «الشيخ محمد الصفواني في كتاب التعريف، وهي رسالة منه إلىٰ ولده، وقد كان أصحابنا عند ذكر اسمه أثنوا عليه» انتهىٰ[٢].

والظاهر أن ضمير عليه يرجع إلىٰ محمد لا إلىٰ ولده كما فهمه المجلسي رحمه الله لأنه هو المسوق له الكلام.

وفي الذكرىٰ: «وقال الشيخ الجليل ذو المناقب والمآثر أبو عبد الله محمد بن أحمد الصفواني في كتاب التعريف»[٣].

محمد بن أحمد بن علي بن الصلت قدس الله روحه:

«كان أبي يروي عنه ويصف علمه وفضله وزهده وعبادته» كذا في البحار عن إكمال الدين وإتمام النعمة[٤].

---

١ ـ راجع: الحديث الثاني عشر من كتاب فرج المهموم لعلي بن طاووس: ص ٩٣ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: كتاب الإقبال: ص ١١.

٣ ـ راجع: الذكرىٰ للشهيد الأول: ص ٢٥٥ طبع إيران سنة ١٢٧١ هـ.

٤ ـ راجع: كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة للصدوق ابن بابويه: ص ٣، طبع إيران سنة ⇐

⇐ ١٣٠١ هـ وحفيد المترجم له ـ الشيخ نجم الدين أبو سعيد محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي هو الذي التمس من الصدوق ﷺ أن يؤلف كتاباً في الغيبة فأجاب ملتمسه وألف كتاب (إكمال الدين وإتمام النعمة) فتراه يقول في أول كتابه: «... إن الذي دعاني إلىٰ تصنيفي ـ هذا ـ أني لما قضيت وطري من زيارة مولانا الإمام أبي الحسن علي بن موسىٰ الرضا ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ رجعت إلىٰ نيسابور وأقمت فيها فوجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة وقد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم ـ عليه ألف السلام ـ الشبهة وعدلوا عن طريق التسليم إلىٰ الآراء والمقاييس، فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلىٰ الحق وردهم إلىٰ الصواب بالأخبار الواردة الصحيحة في ذلك عن النبي وعترته المعصومين ـ صلوات الله عليهم ـ حتىٰ ورد إلينا من بخارىٰ شيخ من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلدة قم طالما عنيت لقاءه، واشتقت إلىٰ مشاهدته لتدينه وسديد رأيه واستقامة طريقته وهو الشيخ نجم الدين أبو سعيد محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي ـ أدام الله توفيقه، ورضي الله عنه ـ وكان أبي ﷺ يروي عن جده محمد بن أحمد بن علي بن الصلت ـ روح الله روحه ـ ويصف علمه وعمله وزهده، وفضله وعبادته... فلما أظفرني الله ـ تعالىٰ ذكره ـ بهذا الشيخ الذي هو من هذا البيت الرفيع شكرت الله ـ تعالىٰ ذكره ـ علىٰ ما يسّر لي من لقائه، وأكرمني به من إخائه، وحباني به من وده وصفائه... وسألني أن أصنف في هذا المعنىٰ كتاباً فأجبته إلىٰ ملتمسه، ووعدته جمع ما أبتغي إذا سهل الله لي العود إلىٰ مستقري ووطني بالري.

فبينا أنا ذات ليلة أفكر فيما خلفت ورائي من أهل وولد وإخوان ونعمة، إذ غلبني النوم فرأيت كأني بمكة أطوف حول بيت الله الحرام وأنا في الشوط السابع عند الحجر الأسود أستلمه وأقبله، وأقول أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة، فأريت مولانا القائم صاحب الزمان ـ صلوات الله عليه ـ واقفاً بباب الكعبة، فدنوت منه علىٰ شغل قلب وتقسم فكر، فعلم ﷺ ما في نفسي بتفرسه في وجهي، فسلمت عليه فردّ علي السلام، ثم قال لي: لم لا تصنف كتاباً في الغيبة حتىٰ تكفي به ما قد أهمك؟ فقلت له: يابن رسول الله قد صنفت في ⇐

محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي:

«يروي عنه أبو الفتح الكراجكي ويثني عليه، له مائة حديث في المناقب وغيره، وقال في مواضع: حدثني الشيخ الفقيه» كذا بخط المجلسي.

قوله: محمد بن أحمد العلوي:

في المجمع: «في الطريق محمد بن أحمد العلوي، ما أعرفه الآن لكنهم قالوا طريقه إليه ـ أي علي بن جعفر ـ صحيح، فيحتمل الصحة.

وفي المدارك: «محمد بن أحمد العلوي وهو غير معلوم الحال لكن العلامة كثيراً ما يصف الرواية الواقع في طريقها بالصحة، ولعل ذلك شهادة منه بتوثيقه» انتهىٰ(١)، وقد تقدم تحقيق المسألة في مسائل الكتاب(٢).

وفي الشرح: «محمد بن أحمد العلوي، ولم أقف في الرجال علىٰ ذكره، نعم في كتاب إكمال الدين في باب النص علىٰ القائم عليه السلام ما هذا لفظه: (حدثنا

⇐ الغيبة أشياء فقال عليه السلام: ليس علىٰ ذلك السبيل آمرك أن تصنف، ولكن صنف الآن كتاباً في الغيبة، واذكر فيه غيبات الأنبياء عليهم السلام ثم مضىٰ ـ صلوات الله عليه ـ فانتبهت فزعاً إلىٰ الدعاء والبكاء والبث والشكرىٰ إلىٰ وقت طلوع الفجر، فلما أصبحت ابتدأت في تصنيف هذا الكتاب، ممتثلاً لأمر ولي الله وحجته...».

١ ـ ذكر ذلك في كتاب الحج، في مسألة أن صوم السبعة لا يشترط فيها الموالاة، ويريد أن العلامة يصفها بالصحة في كتابيه المنتهىٰ والمختلف كما ذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة علىٰ رجال الميرزا محمد الاسترابادي.

٢ ـ راجع: المقباس الأول في: ج ١، ص ٩٧ من هذا الكتاب.

الشريف الدين الصدوق أبو علي محمد بن أحمد بن زيادة بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن علي بن قتيبة)[١] ولا يخفىٰ مدح الرجل من الصدوق» انتهىٰ، بل لا يخفىٰ استفادة الوثاقة منه، فتأمل.

قوله: محمد بن أحمد بن علي الفتال:

في البحار: «محمد بن علي بن أحمد الفارسي صاحب كتاب (روضة الواعظين وتبصرة المتعظين) وأخطأ جماعة نسبوه إلىٰ الشيخ المفيد، وقد صرح بما ذكرناه ابن شهراشوب في المناقب[٢] والشيخ منتجب الدين في الفهرست[٣]،

---

١ ـ لم أجد ما ذكره السبط في شرح الاستبصار في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة لابن بابويه الصدوق رغم التفحص التام وإنما الذي رأيته فيه (ص ٣٦٤) ـ في باب النهي عن تسمية القائم عليه السلام رواية يرويها الصدوق عن أبيه سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد العلوي فيظهر منها أن محمد بن أحمد ـ هذا ـ ليس من طبقة الصدوق بل متقدم عليه كثيراً.
ويؤيد ذلك أن الشيخ الطوسي يذكر محمد بن أحمد في كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٥٠٦ برقم ٨٣، ويقول: «روىٰ عنه أحمد بن إدريس» وأحمد بن إدريس ـ هذا ـ هو شيخ الكليني، وترجمه النجاشي وقال: «مات أحمد بن إدريس بالقرعاء سنة ٣٠٦ هـ علىٰ طريق الكوفة» وكان من أصحاب العسكري عليه السلام فأين عصر محمد بن أحمد العلوي من عصر الصدوق الذي ولد بعد وفاة عثمان العمري سنة ٣٠٥ هـ وفي أوائل سفارة الحسين بن روح وتوفي سنة ٣٨١ هـ عن نيف وسبعين سنة، ولا ريب أن ما ذكره السبط في شرح الاستبصار اشتباه، فلاحظ.

٢ ـ راجع: مقدمة مناقب ابن شهراشوب المازندراني.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ منتجب الدين الملحق بآخر أجزاء البحار ـ حرف الميم ـ.

والعلامة في رسالة الإجازة[١] وغيرهم، وذكر العلامة سنده إلىٰ هذا الكتاب.

ثم اعلم أن العلامة رحمه الله ذكر اسم المؤلف كما ذكرنا، وسيظهر من كلام ابن شهراشوب أن المؤلف محمد بن الحسن بن علي الفتال الفارسي وأن صاحب التفسير وصاحب الروضة واحد[٢].

ويظهر من كلام الشيخ منتجب الدين في الفهرست أنهما اثنان، حيث قال: «محمد بن علي الفتال النيشابوري صاحب التفسير ثقة وأي ثقة»، وقال ـ بعد فاصلة كثيرة ـ: «الشيخ الشهيد محمد بن أحمد الفارسي مصنف كتاب روضة الواعظين».

وقال ابن داود: «محمد بن أحمد بن علي الفتال النيشابوري المعروف بابن الفارسي (لم. جخ)[٣] متكلم جليل القدر فقيه عالم زاهد ورع، قتله أبو المحاسن عبد الرزاق رئيس نيشابور الملقب بشهاب الإسلام ـ لعنه الله ـ» انتهىٰ[٤].

ويظهر من كلامه أن اسم أبيه أحمد، وأما ما نسبه إلىٰ رجال الشيخ فلا يخفىٰ سهوه فيه، إذ ليس في رجال الشيخ منه أثر، مع أن هذا الرجل زمانه متأخر عن زمان الشيخ بكثير، كما يظهر من فهرست الشيخ منتجب الدين، ومن إجازة العلامة، ومن كلام ابن شهراشوب.

وعلىٰ أي حال يظهر مما نقلنا جلالة المؤلف، وأن كتابه كان من الكتب

---

١ ـ راجع: إجازة العلامة الحلي الكبيرة لبني زهرة في كتاب الإجازات المحلق بآخر أجزاء البحار.

٢ ـ راجع: معالم العلماء لابن شهراشوب: ص ١١٦ برقم ٧٦٩ طبع النجف الأشرف.

٣ ـ (لم. جخ) رمز إلىٰ أن الشيخ الطوسي ذكره في كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

٤ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي ـ القسم الأول ـ: ص ٢٩٥ برقم ١٢٧٤ طبع إيران.

المشهورة عند الشيعة» انتهىٰ[١] ما في البحار.

واختلفت النسخ أيضاً في الفتال ففي بعضها بالفاء وفي بعضها بالقاف.

قوله: محمد بن أحمد بن سعيد بن عقدة:

أبوه هو صاحب كتاب الرجال المشهور الزيدي، ولم ينسبوا محمداً هذا إلىٰ مذهب والده ولا غيره.

قوله: محمد بن أحمد بن يحيىٰ:

اختلف المحقق والمقدس في قبول روايته، فقال في المعتبر: «الخبر مطعون في سنده لأن الراوي له محمد بن أحمد بن يحيىٰ، وقد ذكر النجاشي أن محمداً ـ هذا ـ كان ثقة في الحديث ـ إلىٰ قوله ـ ما عليه في نفسه طعن»[٢].

وقال في المجمع: «إن هذا السند صحيح لأن محمداً هو محمد بن أحمد

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره المجلسي في أول البحار: ج ١، ص ٨ عند ذكره لمصادر الكتاب، وقد قتل الفتال ـ هذا ـ سنة ٥٠٨ هـ كما نص عليه الشيخ منتجب الدين في تاريخ الري علىٰ ما ذكره ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٥، ص ٤٤ فقال: «محمد بن أحمد بن علي الفارسي أبو علي الفتال ذكره ابن بابويه في تاريخ الري، وقال: كان من شيوخ الإمامية، سمع من المرتضىٰ أبي الحسن المطهر، وعبد الجبار بن عبد الله، روىٰ عنه علي بن الحسن بن عبد الله النيسابوري، ومات سنة ٥٠٨ هـ».

وترجم له الحر في أمل الآمل وغيره من أرباب المعاجم، فراجعها.

٢ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي: ص ٦١ في مسألة وجوب الكفارة علىٰ وطء الحائض، وراجع أيضاً: رجال النجاشي: ص ٢٦٨.

بن يحيىٰ الأشعري الثقة كما يفهم من النجاشي»[١] انتهىٰ.

وهو الأولىٰ لأنه ليس فيه ما يتخيل فيه من القدح إلّا روايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل والاستثناء الذي استثناه ابن الوليد من رواياته، وليس ذلك بقدح.

أما الرواية عن الضعفاء واعتماده المراسيل فيعلم جوابه مما ذكره في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي فقد مضىٰ الكلام هناك مستوفى[٢].

وأما الاستثناء فإن ذلك ليس طعناً فيه إنما هو طعن فيمن يروي محمد عنه بل جعل هذا الاستثناء طعناً فيمن يروي عنه كما جعله المصنف طعناً علىٰ وهب بن منبه، ولذا صوب ابن نوح رأي ابن الوليد في هذا الاستثناء وخطأه في محمد بن عيسىٰ العبيدي، قال: لأنه علىٰ ظاهر العدالة والثقة مع أن هذه التخطئة خطأ لأن ابن الوليد لم يستثنه مطلقاً حتىٰ يكون قدحاً في محمد بن عيسىٰ بل استثنىٰ ما رواه عنه منقطعاً، ومن المعلوم أن المنقطع ليس بحجة ما لم يتصل بالمعصوم عليه السلام أو يعلم وصوله إليه فهو كاستثناء مراسيله، وسيجيء ـ إن شاء تعالىٰ ـ في ترجمة محمد بن عيسىٰ تتمته، بل هذا الاستثناء يدل علىٰ الوثاقة والاعتماد عليه لأنه لو لم يكن ثقة ولا معتمداً لما احتيج إلىٰ هذا الاستثناء، بل كان ينبغي إسقاط جميع رواياته من أصل، فهذا يؤيد التوثيق.

ويؤيده أيضاً قول الشيخ: «إنه جليل القدر كثير الرواية»[٣] انتهىٰ. ويسدده

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمقدس الأردبيلي رحمه الله.

٢ ـ راجع: ص ٢٣٨ من الجزء الأول.

٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٧٠ برقم ٦٢٣.

أيضاً تسمية كتابه بدبة شبيب[١]، حيث تدل التسمية علىٰ أنه مرجع في جميع الفنون وجميع الأحوال، مضافاً إلىٰ عموم الخبر المستفيض: «اعرفوا منازل الرجال منا علىٰ قدر رواياتهم عنا»[٢].

قوله: محمد بن إدريس العجلي الحلي:

بخط المجلسي رحمه الله: «أقول: وجدت صحيفة تشهد القرائن الجلية بأنها خطه ـ قدس الله روحه ـ وكتب في آخرها فرغ من كتابته ـ في شهر رجب من سنة خمسين وسبعمائة ـ محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي، وقد انمحىٰ موضع البياض[٣].

---

١ ـ يشير إلىٰ كتابه (نوادر الحكمة) قال النجاشي في رجاله: ص ٢٦٩ ـ نقلاً عن أبي العباس بن نوح ـ: «وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة شبيب، ـ قال ـ وشبيب فامي (أي يبيع الفوم) كان بقم، له دبة (إناء من جلد معروف) ذات بيوت يعطي منها ما يطلب منه من دهن، فشبهوا ذلك الكتاب بذلك».

٢ ـ راجع: هذا الحديث في رجال الكشي: ص ٩ وأصول الكافي: ج ١، ص ٥٠ في كتاب فضل العلم ـ باب النوادر ـ الحديث الثالث عشر.

٣ ـ أقول: تحيرت فيما نقله المجلسي رحمه الله في ترجمة ابن إدريس من وجهين:

أحدهما: من جهة التاريخ وقد علمت وجهه.

وثانيهما: من حيث قول: «محمد بن منصور... الخ»، فأنا لم أعهد هذا النسب لابن إدريس المشهور.

وبقيت في هذا الإشكال إلىٰ أن وقفت علىٰ نسخة من نسخ الأمالي مكتوب في آخر جزء منها ما صورته ولفظه: «كتبت من نسخة كتب في آخرها: كتب من نسخة كتبت بيد الشيخ علي بن أبي محمد بن أحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلي أخي الشيخ

⟸

ووجدت بخط الشيخ شمس الدين جد شيخنا البهائي ـ قدس الله روحيهما ـ نقلاً من خط الشيخ العلامة الشهيد ـ روح الله روحه ـ قال الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الإمامي العجلي رحمه الله: (بلغت الحلم سنة ثمان وخمسين وخمسمائة) وتوفي إلىٰ رحمة الله ورضوانه سنة ثمان وسبعين وخمسمائة، فيكون عمره الشريف خمساً وثلاثين تقريباً، وهو غريب» انتهىٰ كلام المجلسي رحمه الله.

وهذا التاريخ هو الصواب لأنه كان في المائة الخامسة لا السابعة، وذلك لأنه كان معاصراً لمنتجب الدين علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه صاحب الفهرست حيث قال: «شاهدته بالحلة» وقد كان (المنتجب) في المائة

⇐ محمد بن إدريس ـ رحمة الله عليه ـ» قال: «وكتب في حاشية صورة ما في الأصل: تم كتاب الأمالي وهو ثمانية عشر جزء آخر نهار الجمعة ثاني شوال سنة ثماني عشر وستمائة، والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً»، كتبه علي بن أبي محمد بن أحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي حامداً مصلياً» انتهىٰ. وبهذا يرتفع تناقض التاريخ ويتبين أن هذا النسب ليس لمحمد بن إدريس وإنما تنتهي السلسلة إلىٰ أحمد بن إدريس أخي محمد بن إدريس وأن منشأ اشتباه المجلسي هو البياض الممحي، وأن الممحي هو كلمة (أخي الشيخ محمد، الخ) فلم يبق إشكال والحمد لله رب العالمين (منه قدس سره).

يقصد المجلسي رحمه الله بقوله: «وقد انمحىٰ موضع البياض» هو الواقع بعد كلمة (العجلي) وهذا هو وجه تحير صاحب الكتاب من جهة التاريخ الذي ذكره في هذا انهامش لأن محمد بن إدريس صاحب السرائر بلغ الحلم سنة ٥٥٨ هـ، وتوفي سنة ٥٧٨ هـ، فكيف تكون الصحيفة التي رآها المجلسي بخط محمد بن إدريس العجلي وأنه فرغ من كتابتها في شهر رجب سنة ٧٥٠ هـ، وهذا التاريخ متأخر عن وفاة محمد بن إدريس بأكثر من مائة سنة، فإنه في القرن الثامن ووفاة محمد بن إدريس في أواخر القرن السادس فلاحظ.

الخامسة، وهذا القدر متيقن فيكون التاريخ الأول[١] غلطاً بل ليس منه[٢].

وأيضاً العلامة متأخر عنه بكثير وقد كان مولده الشريف سنة أربعين وستمائة[٣] وعلىٰ التاريخ الأول يكون ابن إدريس متأخراً عن العلامة وهو بديهي البطلان، هذا.

وأما حاله فجلالته بين الطائفة وتسليمهم لفضله وتحقيقه ومهارته في الفقه أشهر من أن يذكر، ففي الوسائل: «كتاب السرائر تأليف الشيخ الجليل محمد بن إدريس» انتهىٰ[٤].

وفي البحار: «كتاب السرائر للشيخ الفاضل الثقة العلامة محمد بن إدريس الحلي»[٥] ولكنه قد يسيء الأدب مع شيخ الطائفة، فقد رأيت في بعض رسائله نقل كلام الشيخ ثم قال: «وهذا كلام يضحك الثكلىٰ»[٦].

---

١ ـ يعني التاريخ الذي ذكره المجلسي وهو سنة ٧٥٠هـ.
٢ ـ يعني ليس من محمد بن إدريس العجلي.
٣ ـ الصحيح أن ولادة العلامة الحلي سنة ٦٤٨ هـ، كما ذكره ـ نفسه ـ في القسم الأول من خلاصة الأقوال في الرجال آخر (ص ٤٨) طبع النجف الأشرف.
٤ ـ راجع: الفصل الثاني من الفصول التي ذكرها في المقدمة عند عده للكتب التي نقل عنها أحاديث الوسائل.
٥ ـ راجع: الفصل الأول من المقدمة في بيان الأصول والكتب التي أخذ منها في البحار فقد ذكر الجملة المذكورة: ص ١٦، وقال أيضاً في موضع آخر من المقدمة: «وكتاب السرائر لا يخفىٰ الوثوق عليه وعلىٰ مؤلفه علىٰ أصحاب البصائر».
٦ ـ وله في إساءة الأدب مع الشيخ الطوسي أعظم من ذلك، يتضح ذلك لمن اطلع علىٰ جملة من مواضيع السرائر، وقد تداول علىٰ ألسنة المشايخ أن هذه الإساءة للأدب هي التي ⇐

واستقصىٰ العلامة له منه فقد رأيته في المختلف ـ بعد نقل كلامه والرد عليه ـ قال: «وبالجملة فهذا الرجل يخبط ولا يبالي أين يذهب، وله أمثال هذا»[١] وليس هذا مما يطعن به علىٰ ما وصفناه فقد رمي العلامة رحمه الله بأكثر من هذا كما نقلناه في ترجمته[٢] وفضله مثل الشمس في رابعة النهار[٣].

⇐ قصرت عمره، ومات وهو ابن خمس وثلاثين سنة. قيل: وليس ذلك ببعيد لأن الشيخ رحمه الله من دعائم الإسلام وأعمدة التشيع وأقطاب الحق.

١ ـ ويقول أيضاً العلامة في بعض المواضع من المختلف ـ في مقام إساءة ابن إدريس الأدب مع الشيخ ـ ما لفظه: «هذا جهل من إبن إدريس رحمه الله وقلة تأمل، وعدم فهم».

٢ ـ راجع: ترجمة العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر في (ص ٤١٠) من الجزء الأول.

٣ ـ ولابن إدريس فتاوىٰ نادرة وأقوال شاذة قال الخوانساري في روضات الجنات: ص ٦٠٢ إنها منسوبة إليه:

منها: قوله بنجاسة مطلق من لا يعتقد الحق ولا يدين الله بمذهب الشيعة الإمامية، وإن وافقه سيدنا المرتضىٰ أيضاً في الجملة.

ومنها: قوله: بنجاسة ولد الزنا وإن كان من الشيعة الإمامية ظاهراً.

ومنها: قوله: بجواز الابتداء بالأسفل في مواضع الغسل من الوضوء تبعاً للسيد المرتضىٰ أيضاً.

ومنها: قوله بوجوب إخراج الضيف زكاة فطرة نفسه وإخراج المضيف زكاته أيضاً.

ومنها: قوله: بعدم اشتراط الفقر في استحقاق يتامىٰ أولاد هاشم الخمس عملاً بظاهر الآية.

ومنها: قوله: بعدم إيجاب تعمد القيء في الصيام القضاء فضلاً عن الكفارة.

ومنها: قوله: بوجوب النفقة علىٰ الصغيرة مع عدم جواز وطئها، وبعدم إيجاب وطء الصغيرة تحريمها المؤبد.

ومنها: قوله: بعدم جواز امتناع المعقود عليها غير المدخول بها من تسليم نفسها حتىٰ تقبض ⇐

....

⇐ مهرها مع إعسار زوجها.

ومنها: قوله بالقرعة مع اشتباه المطلقة من الأربع، وتزوج الزوج بالخامسة ثم موته قبل تعيين المطلقة.

إلىٰ غير ذلك من أقواله النادرة الضعيفة.

وقد ترجم لابن إدريس أكثر أرباب المعاجم وأكثروا الكلام فيه علىٰ طرفي نقيض بين قادح ومادح، وممن أطراه الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٢، ص ١٨٣ من الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ هـ، ومما أطراه قوله: «لم يكن في وقته مثله، ومدحه بعض الشعراء بقصيدة فضله فيها علىٰ الشافعي، ثم قال: توفي سنة ٥٩٧ هـ، وذكره أيضاً ابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: ج ٤ ـ القسم الثالث ـ ص ٣٠٨ رقم ٢٣٣١، والذهبي في تاريخ الإسلام ـ القسم المخطوط ـ، وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٥، ص ٦٥، وابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: ج ١، ص ١٣ ومنتجب الدين في الفهرست، وأبو علي الحائري في منتهىٰ المقال في الرجال، والخوانساري في روضات الجنات ترجم له مفصلاً، والشيخ الحر في أمل الآمل والمحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٤٨١، وابن داود الحلي في كتاب رجاله، والشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين: ص ٢٧٦ طبع النجف الأشرف، ومما قال فيه: «كان هذا الشيخ فقيهاً أصولياً بحتاً، ومجتهداً صرفاً، وهو أول من فتح باب الطعن علىٰ الشيخ (أي الطوسي) وإلّا فكل من كان في عصر الشيخ أو من بعده إنما كان يحذو حذوه غالباً، إلىٰ أن انتهت النوبة إليه، ثم إن المحقق والعلامة بعده أكثرا من الرد عليه، والطعن فيه وفي أقواله، والتشنيع عليه غاية التشنيع، وقد طعن فيه أيضاً الشيخ الفاضل الكامل العلامة الشيخ محمود الحمصي، وقال: إنه مخلط».

ثم قال في اللؤلؤة: «يروي عن خاله أبي علي الطوسي بواسطة وغير واسطة، عن جده لأمه أبي جعفر الطوسي، وأم أمه بنت المسعود ورّام كانت فاضلة صالحة» واعترض شيخنا المحدث النوري علىٰ ما ذكره صاحب اللؤلؤة من أن أم إدريس بنت شيخ الطائفة الطوسي،

⇐

قوله: محمد بن إسحاق صاحب المغازي:

ثم قال ـ بعد كلام الشيخ ـ: «ثم قال: أبو عبد الله المغازي غـال (دي)[١] ويحتمل أن يكونا واحداً وإن كان بعيداً».

أقول: بل ممتنع الاتحاد لأنه ذكر الشيخ في الأول أنه مـات سـنة إحـدىٰ وخمسين ومائة[٢]. وأسقط المصنف هذا التاريخ، والثاني من أصحاب الجـواد والهادي عليهما السلام كما لا يخفىٰ[٣].

⇐ راجع الاعتراض في خاتمة مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٤٧١، وراجع ما كتبناه في هامش اللؤلؤة: ص ٢٧٧ طبع النجف الأشرف.

ومرقد ابن إدريس ـ اليوم ـ في الحلة واقع في (محلة الجامعين) مشيد، وبنيت عليه قـبة جميلة من الحجر القاشاني قائمة علىٰ أربعة أعمدة، وبنيت مأذنة عالية بجنبه، وتاريخ بنائه الجديد سنة ١٣٨١ هـ.

١ ـ يرمز بحرفي (دي) إلىٰ أنه من أصحاب الهادي عليه السلام.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ ـ باب أصحاب الصادق عليه السلام ـ: ص ٢٨١ برقم ٢٢، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني.

٣ ـ ووجه امتناع الاتحاد هو أن أبا عـبد الله المـغازي ـ كـما ذكـر ـ مـن أصـحاب الجـواد والهادي عليهما السلام وولادة الإمام عليه السلام سنة ١٩٥ هـ وابتداء زمان إمامته عليه السلام سنة ٢٠٢ هـ، فكيف يمكن اتحادهما، مع كون وفاة الأول سنة ١٥١ هـ، ولكن الذي ذكره صاحب النقد المصنف (ص ٢٩٢) أنه من أصحاب الهادي عليه السلام لأنه رمز له بحرفي (دي) وأما الذي هو من أصحاب الجواد فرمزه (د) كما أن الشيخ في باب الكنىٰ جعله من أصحاب الهادي عليه السلام ولم يذكره في باب أصحاب الجواد عليه السلام لا في باب الأسماء ولا في باب الكنىٰ، فما وقع هنا من صاحب الكتاب من جعله من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام سهو، ومنشأه تخيل أن حرفي (دي) ⇐

قوله: محمد بن إسحاق بن عمار بن حيان:

إسحاق هذا ليس هو الساباطي، كما تقدم في ترجمته[١].

روىٰ الشيخ في التهذيب في كتاب المكاسب: «أحمد بن محمد، عن جعفر بن يحيىٰ الخزاعي، عن أبيه يحيىٰ بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمار، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته أنه ولد لي غلام، فقال: ألا سميته محمداً؟ قال: قلت: قد فعلت، قال: فلا تضرب محمداً ولا تشتمه، جعله الله قرة عين لك في حياتك، وخلف صدق من بعدك» الحديث[٢].

وفي الكافي بالإسناد المتصل «عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: ألا تدلني علىٰ من آخذ عنه ديني؟ فقال عليه السلام: هذا ابني علي، إن أبي أخذ بيدي فأدخلني إلىٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا بني إن الله عزوجل قال: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ » وإن الله عزوجل إذا قال قولاً وفىٰ به»[٣].

⟸ رمز لأصحاب الجواد والهادي، راجع الرموز التي وضعها صاحب (النقد) في أول كتابه، وكذا أرباب المعاجم في أول كتبهم الرجالية، وعليه فيكون عدم اتحاد (أبو عبد الله المغازي) مع (محمد بن إسحاق صاحب المغازي) أظهر لبعد زمان أبي عبد الله المغازي عن زمان محمد بن إسحاق كثيراً.

١ ـ راجع: ص ٢٦٦ من الجزء الأول في ترجمة إسحاق بن عمار.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٦، ص ٣٦١ كتاب المكاسب، أخبار كسب الماشطة الحديث الـ(١٥٨).

٣ ـ راجع: أصول الكافي، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام، الحديث الرابع: ج ١، ص ٣١٢.

وهــذان الخــبران يـنافيان القـول بـالوقف، ولا سـيما الأول، فـإن دعـاء المعصوم عليه السلام لا يردّ، لا سيما وقد نهاه عليه السلام أن يضعه في الصنايع الوضيعة، كما في تتمة الخبر.

ويؤيدهما رواية ابن أبي عمير عنه، وصفوان، وظاهر توثيق النـجاشي[١] فإنه بنىٰ أن الإطلاق بمعنىٰ الإمامي العدل كما مرّ في المسائل[٢] وظاهر الشيخ حيث ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام[٣] وذكره في الفهرست[٤] ولم يذكر الوقف أحد ولا نقل عن أحد، إلّا ابن بابويه في العيون: «عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن جرير بن حازم، عن أبي مسروق، قال: دخل علىٰ الرضا عليه السلام جماعة من الواقفة فيهم علي بن أبي حمزة البطائني ومحمد بن إسحاق بن عمار، والحسين بن مهران، والحسن بن أبي سعيد المكاري»[٥]. وأنت تعلم أن هذا السند ضعيف لا يعارض ما تقدم مع انـحفافه بالقرائن.

وثانياً: إن هذا ليس نصاً بل ولا ظاهراً عند التحقيق لأنه قال: فـيهم فـلان وفلان ولا يستلزم أن يكون منهم، وفرق بين العـبارتين، ولا أقـل مـن الشك إذ الوقت عارض لا أصلي.

وثالثاً: لقائل أن يمنع أن يكون هذا هو ذاك إذ لا دليل علىٰ اتحادهما ولا

---

١ ـ راجع: النجاشي: ص ٢٧٩.

٢ ـ راجع: المقباس الثاني في الجزء الأول: ص ١٠١.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٨٨، باب أصحاب الرضا عليه السلام.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٧٦ رقم ٦٤٥.

٥ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٢١٣ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ.

علىٰ أن هذا ذاك، وعدم الوجدان كما لعله يتخيل لا يدل علىٰ عدم الوجود.

قوله: محمد بن إسماعيل بن بزيع:

في باب المذي من الاستبصار وقع رواية أحمد بن محمد بن عيسىٰ عنه[١] فقال في الشرح: «رواية أحمد عن ابن بزيع قد يظن استبعادها من حيث إن رواية الحسين عن ابن بزيع[٢] ومن جملة طرق الشيخ إلىٰ الحسين بن سعيد ما يرويه أحمد بن محمد عن الحسين، فتكون رواية أحمد عن ابن بزيع بواسطة» ويدفعه أنه لا مانع من رواية أحمد تارة بواسطة الحسين وتارة بعدمها.

قوله: محمد بن إسماعيل بن جعفر:

ذكر الشيخ رجلين بهذا الاسم في كتاب واحد في بابين، أحدهما من

---

١ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ٩٢ كتاب الطهارة، باب المذي والوذي، الرواية الخامسة، وراجع: التهذيب أيضاً: ج ١، ص ١٨ باب الأحداث الموجبة للطهارة، الحديث الـ(٤٢).
وراجع: ص ١٣٥ من الجزء الأول من هذا الكتاب، تحت عنوان (مسألة) تحقيق حال محمد بن إسماعيل بن بزيع الذي كثيراً ما يصدر الكليني والكشي السند بذكره وروايته عن الفضل بن شاذان، وراجع أيضاً ـ لزيادة التوضيح ـ الهامش الذي علقه المصنف (صاحب النقد): ص ٢٣٩ علىٰ ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع.

٢ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ٩٢ الحديث السادس وراجع التهذيب أيضاً: ج ١، ص ١٨ الحديث الـ(٤٣).

أصحاب الباقر عليه السلام[١] والآخر من أصحاب الصادق عليه السلام[٢] وسبطه، وهو محقق، وتقدم ذكره في باب أبيه[٣] وأخيه علي[٤] وسيجيء ذكره ـ أيضاً ـ في عمه محمد بن جعفر عليه السلام وهو الذي ادعي إمامته، ويبعد أن يكون هذا[٥] هو الذي ذكره (جخ).

قوله: محمد بن أنس بن فضاله الأنصاري:

بخط المجلسي رحمه الله: «في المحاسن عن محمد بن عيسىٰ اليقطيني عن أبي عبد الله محمد الأنصاري، قال: كان خيراً».

قوله: محمد بن أورمة:

هذا ممن اجتمع فيه الجرح، برميهم له بالغلو مع تضعيف الشيخ له[٦]،

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ١٣٦ برقم ٣٠ باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٢٨٠ برقم ٥ باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٣ ـ راجع: ص ٢٧٩ من الجزء الأول، في ترجمة إسماعيل بن جعفر عليه السلام.

٤ ـ راجع: ص ١٥٨ من هذا الجزء في ترجمة علي بن إسماعيل بن جعفر عليه السلام.

٥ ـ يعني يبعد أن يكون محمد بن إسماعيل بن جعفر المذكور هنا والذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام علىٰ ما ذكره الشيخ في رجاله والذي ادعي إمامته، هو الذي ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الباقر عليه السلام بعنوان محمد بن إسماعيل بن جعفر العلوي، وهو ردّ علىٰ المصنف صاحب النقد حيث جعلهما واحداً في (ص ٢٩٣).

٦ ـ ذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٥١٢ برقم ١١٢، وذكره في ⇐

والمدح له بقيام الليل، وفي مرسل الروايات براءته مما رموه به[١] فينبغي الترجيح بين هذه الأمور.

وأنت تعلم أن جميع ذلك غير معلوم، فإن الرامي له بالغلو لا نعلم أنه ممن يعتد بقوله أم لا، وناقلوه لم يظهر منهم اعتماد عليه، بل يظهر من ابن الغضائري عدم اعتماده على الرمي المذكور حيث قال: «اتهمه القميون بالغلو» بل اعتمد خلافه[٢].

ولو سلّم ذلك كله فأصل الغلو في كلامهم غير معلوم المراد، إذ يجوز أن يكون من قبيل قول ابن الوليد: «من الغلو نفي السهو والنسيان عن النبي صلى الله عليه وآله» فإنه بهذا المعنىٰ هو عين الصواب بل هو المشهور بين الأصحاب.

⟸ الفهرست أيضاً: ص ١٧٠ برقم ٦٢١ وفي كليهما طعن له بالغلو، وأما النجاشي فإنه ذكره في رجاله: ص ٢٥٣ وقال: «ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو حتىٰ دسّ عليه من يفتك به فوجدوه يصلي من أول الليل إلىٰ آخره فتوقفوا عنه...» ووجه توقفهم عن قتله هو ثبوت عدم كونه غالياً عندهم لأن الغلاة لا يصلون.

١ ـ راجع: ما ذكره النجاشي: ص ٢٥٣ في ترجمته من قوله: «وقال بعض أصحابنا: إنه رأىٰ توقيعات أبي الحسن الثالث عليه السلام إلىٰ أهل قم في معنىٰ محمد بن أورمة وبراءته مما قذف به...».

٢ ـ قال ابن الغضائري في كتاب الضعفاء: «محمد بن أورمة أبو جعفر القمي اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، ولم أر شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس إلّا أوراقاً في تفسير الباطن وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام إلىٰ القميين في براءته مما قذف به» الخ، راجع نص كلام ابن الغضائري ـ هذا ـ في الخلاصة: ص ٢٥٣، القسم الثاني، وهذا يدل علىٰ اعتماد ابن الغضائري عليه ونفي الغلو عنه وراجع أيضاً: نص عبارة ابن الغضائري في ترجمته في كتاب (الضعفاء) الذي أدرجه القهبائي في مجمع الرجال: ج ٥، ص ١٦٠.

ويدل على هذا أنه كتب كتاباً في الرد على الغلاة، وهذا يناقض نسبة الغلو إليه إلّا على المعنى الذي ذكرناه، وبهذا يندفع ما قاله ابن الوليد ـ على تقدير صحته عنه ـ فإن هذا النقل عنه أيضاً غير ثابت، على أنه كما نقل عنهم الرمي بالغلو كذلك نقل عنهم التوقف فيه، وحينئذ فيكون ما أرسلوه عن أبي الحسن عليه السلام مؤيداً لما ذكرناه، ولكن في اعتناء المعصوم بدفع توقيع في حقه مدح له وأي مدح، إلّا أنه مرسل ولا حجة فيه، ولعله مؤيد بمدح ابن الغضائري له وما قيل: وجدوه فيه من العبادة والواجد مجهول، فبهذا القدر يثبت الحسن، لكنه يعارض بتضعيف الشيخ له في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام وقوله في الفهرست: «في رواياته تخليط» فيبنى الكلام على أن تضعيف الشيخ أقوى أم تلك الأمارات الدالة على الحسن فيه إشكال، ولعله وجه توقف العلامة رحمه الله[1] وهو في محله.

وأما ما نسب إليه من التخليط فالظاهر أن المراد منه أنه يروي الروايات المختلفة المعنى والدلالة، وهذا لا يقدح في الراوي إذا كان غرضه مجرد التأليف وجمع الأخبار والآثار التي وردت من غير التفات إلى الغث والسمين ولا جمعه للعمل فيه، والظاهر أن هذا غرض صحيح مقبول عند العقلاء وكان عمل الرواة عليه، كما يظهر من الصدوق في قوله: «ولم أقصد قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووا» إلى آخره[2].

---

١ ـ فإن العلامة رحمه الله في الخلاصة: ص ٢٥٣ ـ بعد أن ذكر الأقوال فيه ـ قال: «والذي أراه التوقف فيه».

٢ ـ راجع: ما ذكره ابن بابويه الصدوق رحمه الله في مقدمة كتابه (من لا يحضره الفقيه).

قوله: محمد بن جزك:

ضبطه الصيمري بالجيم المفتوحة والزاي المنقطة المشددة والكاف أخيراً[١].

قوله: محمد بن جعفر بن أبي طالب:

ما نسبه[٢] إلىٰ ابن داود من الاشتباه في محله، لما ذكره ابن طاووس في زيارة الشهداء: «السلام علىٰ محمد بن عبد الله بن جعفر الشاهد مكان أبيه، والتالي لأخيه، وواقيه ببدنه، لعن الله قاتله عامر بن نهشل التميمي» انتهىٰ[٣]، ولم يذكر فيها ولا في غيرها محمد بن جعفر.

---

١ ـ راجع: غاية المرام شرح شرايع الإسلام للشيخ مفلح بن الحسن الصيمري تلميذ أحمد بن فهد الحلي ﵀ (مخطوط).

٢ ـ يعني ما نسبه المصنف صاحب النقد: ص ٢٩٦، وراجع: رجال ابن داود: ص ٣٠١، وقد ترجم لمحمد بن جعفر ـ هذا ـ الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٢، ص ٢٨٧ فقال: «محمد بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، كان مع أخيه محمد بن أبي بكر الصديق، فلما هزم ابن أبي بكر اختفىٰ فدل عليه رجل من عكّ ثم من غافق فلحق بفلسطين فلجأ إلىٰ رجل من أخواله خثعم فأرسل معاوية إليه أن يوجه به إليه فمنعه، فقال محمد:

ولو لم تلدني الخثعمية لم يكن	لصهري جدّ في قريش ولا ذكر
لعمري للحيان عك وغافق	أذل لوطء الناس من خشب الجسر
أجرتم فلما أن أجرتم غدرتم	ولن تجد العكي إلّا علىٰ غدر»

٣ ـ راجع: زيارة الشهداء التي ذكرها السيد رضي الدين علي بن طاووس﵀ في الإقبال: ص ٥٧٥.

محمد بن جعفر بن سعد:

تقدم ذكره في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام [١].

قوله: محمد بن جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن:

(ابن جعفر بن الحسن بن الحسن عليه السلام) قال المصنف هذا هو الذي صلىٰ علىٰ محمد بن يعقوب الكليني كما يظهر من النجاشي عند ترجمة محمد بن يعقوب رحمه الله [٢].

---

١ ـ محمد بن جعفر بن سعد ـ هذا ـ هو الأسلمي الذي أشهده ـ هو وجماعة ـ الإمام أبو إبراهيم موسىٰ بن جعفر عليه السلام في وصيته الطويلة الثانية لابنه الإمام علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام وكان هو كاتب الوصية الأولىٰ التي ذكرها الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٣١٦ من كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام، راجع: ص ٢٢ من هذا الجزء في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف ـ صاحب النقد ـ: ص ٢٩٧ في هامش الترجمة، وراجع رجال النجاشي: ص ٢٩٢ في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني، وكنيته أبو قيراط، وروىٰ عنه التلعكبري وسمع منه سنة ٣٢٨ هـ. وله منه إجازة، كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٥٠٠.

قوله: محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام :

ذكر الصالح فيه كما ذكر النجاشي[١] وكما ذكر المفيد إلىٰ قوله: «ووصله»[٢] وزاد عليه: «ومات في جرجان» عند توجه المأمون إلىٰ بغداد، فدخل المأمون بنفسه في قبره ودفنه[٣].

وذكر في إعلام الورىٰ كما ذكر المفيد إلىٰ قوله: «ما لا يحتمل السلطان من رعيته»[٤].

وفي العيون: «عن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن موسىٰ بن القاسم البلخي، عن علي بن جعفر، قال: جاءني محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد، وذكر لي أن محمد بن جعفر دخل علىٰ هارون الرشيد فسلم عليه بالخلافة، ثم قال

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٨٤.

٢ ـ راجع: إرشاد المفيد عند ذكره لأولاد الإمام الصادق عليه السلام.

٣ ـ ولكن أكثر المؤرخين عينوا وفاته بخراسان لا بجرجان، وجاء في تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي المتوفىٰ سنة ٤٢٧ هـ، المطبوع في حيدر آباد سنة ١٣٦٩ هـ: ص ٢٩٢ برقم ٦٠٩، ترجمة لابنه القاسم بن محمد بن جعفر ـ هذا ـ وقال إنه: «مات بجرجان وقبره بجنب قبر والده محمد بن جعفر، وله عقب بجرجان» فيظهر منه أن وفاته بجرجان. وجرجان هي مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان كما ذكره الحموي في معجم البلدان، فيكون ذلك موافقاً لما ذكره الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٢٠٧ من أن وفاته بجرجان فلاحظ.

٤ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الفضل الطبرسي: ص ٢٨٥ عند ذكره لأولاد الإمام الصادق عليه السلام.

له: ما ظننت أن في الأرض خليفتين حتىٰ رأيت أخي موسىٰ بن جعفر يسلّم عليه بالخلافة»[١].

«وعن الوراق عن سعد بن عبد الله، عن ابن أبي الخطاب، عن إسحاق بن موسىٰ، قال: لما ظهر عمي محمد بن جعفر بمكة ودعا إلىٰ نفسه ودعي بأمير المؤمنين، وبويع بالخلافة، دخل عليه الرضا عليه السلام وأنا معه فقال له: يا عم لا تكذب أباك ولا أخاك فإن هذا الأمر لا يتم ثم خرج وخرجت معه إلىٰ المدينة، فلم يلبث إلّا قليلاً حتىٰ قدم الجلودي فلقيه فهزمه، ثم استأمن إليه فلبس السواد وصعد المنبر وخلع نفسه، وقال: إن هذا الأمر للمأمون وليس لي فيه حق، ثم أخرج إلىٰ خراسان فمات بجرجان»[٢].

---

١ ـ راجع: كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٧٢ ـ ٧٣.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ج ٢، ص ٢٠٧.

وذكر محمد بن جعفر ـ هذا ـ أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين: ص ٥٣٧ وقال: «ظهر في هذه الأيام محمد بن جعفر بن محمد بالمدينة ودعا إلىٰ نفسه، وبايع له أهل المدينة بإمرة المؤمنين، وما بايعوا عليها بعد الحسين بن علي عليه السلام أحداً سوىٰ محمد بن جعفر بن محمد وأم محمد بن جعفر أم ولد، ويكنىٰ أبا جعفر، وكان فاضلاً مقدماً في أهله وأمر المأمون آل أبي طالب بخراسان أن يركبوا مع غيره من آل أبي طالب فأبوا أن يركبوا إلّا معه فأقرهم، وقد روىٰ الحديث، وأكثر الرواية عن أبيه، ونقل عنه المحدثون مثل: محمد بن أبي عمر العبدي، ومحمد بن سلمة وإسحاق بن موسىٰ الأنصاري، وغيرهم من الوجوه»، ثم قال: «... فمات محمد بن جعفر هناك ـ أي بخراسان ـ فلما أخرجت جنازته دخل المأمون بين عمودي السرير فحمله حتىٰ وضعه في لحده وقال: هذه رحم مجفوة منذ مائتي سنة، وقضىٰ دينه، وكان عليه نحواً من ثلاثين ألف دينار».

وراجع أيضاً: ترجمة له في الوافي بالوفيات للصفدي: ج ٢، ص ٢٩١.

قوله: محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي:

قال الصالح: «هو محمد بن أبي عبد الله الذي يروي عنه المصنف كثيراً، قال النجاشي: محمد بن جعفر بن عون الأسدي، يقال له: محمد بن أبي عبد الله» انتهىٰ[١] وقد تقدم ذكره في ترجمة محمد بن أبي عبد الله[٢].

في البحار: «غط، قد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة، منهم أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي رحمه الله، وروىٰ محمد بن يعقوب الكليني، عن أحمد بن يوسف الشاشي، قال: قال لي محمد بن الحسن الكاتب المروزي: وجهت إلىٰ حاجز الوشاء مائتي

⟸ وراجع أيضاً: ترجمة مفصلة له في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ج ٢، ص ١١٤ ـ ١١٥ ومما قال فيها (ص ١١٤): «... وبايعوا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة يوم الجمعة لثلاث خلون من شهر ربيع الآخر سنة ٢٠٠ هـ، فلم يزل يسلم عليه بالخلافة حتىٰ كان يوم الثلاثاء لخمس خلون من جمادىٰ الأولىٰ سنة ٢٠٠ هـ» ثم قال (ص ١١٥): «توفي بخراسان مع المأمون فركب المأمون لشهوده فلقيهم قد خرجوا به فلما نظر إلىٰ السرير نزل فترجل ورفع عن تراقيه ثم دخل بين العمودين فلم يزل بينهما حتىٰ وضع، وتقدم فصلىٰ عليه ثم حمله حتىٰ بلغ القبر ثم دخل قبره فلم يزل فيه حتىٰ بني عليه ثم خرج فقام علىٰ القبر وهو يدق وقال: إن هذه رحم قطعت من مائتي سنة، مات سنة ٢٠٣ هـ».

وتجد أخباره أيضاً في تاريخ الطبري: ج ١٠، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ طبع القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٣، ص ٣٦ كتاب التوحيد، باب حدوث العالم، وج ١، ص ٦٨ كتاب التوحيد، وراجع رجال النجاشي: ص ٢٨٩ ولكن فيه محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، فراجع.

٢ ـ راجع: ص ٣١٧ في ترجمة محمد بن أبي عبد الله.

دينار وكتبت إلىٰ الغريم[١] بذلك، فخرج الوصول وذكر أنه كان قبلي ألف دينار، وأني وجهت إليه مائتي دينار وقال: إن أردت أن تعامل أحداً فعليك بأبي الحسين الأسدي بالري» الحديث[٢].

«أخبرنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي رحمه الله أخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيىٰ العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيىٰ، عن صالح بن أبي صالح قال سألني بعض الناس في سنة ٢٩٠ قبض شيء، فامتنعت من ذلك وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه فإنه من ثقاتنا»[٣].

«محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن محمد بن شاذان النيشابوري قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرون درهماً فلم أحب أن تنقص هذا المقدار، فوزنت من عندي عشرين درهماً ودفعتها إلىٰ الأسدي ولم أكتب بخبر نقصانها وأني أتممتها من مالي، فورد الجواب قد وصلتنا الخمسمائة التي لك فيها عشرون، ومات الأسدي علىٰ ظاهر العدالة ولم يتغير ولم يطعن عليه، في شهر ربيع الآخر سنة ٣١٢ هـ»[٤].

---

١ ـ الغريم لقب للإمام صاحب الزمان عليه السلام.

٢ ـ راجع: البحار: ج ٥١، ص ٣٦٣ وقد رواه صاحب البحار عن كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٥٧ طبع النجف الأشرف، ورمز له في صدر الحديث بحرفي (غط) إشارة إلىٰ ذلك.

٣ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٣٦٢ وراجع غيبة الشيخ الطوسي: ص ٢٥٧.

٤ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٣٦٣، وراجع: غيبة الشيخ الطوسي: ص ٢٥٨.

قوله: محمد بن الحارث:

تقدم له ذكر في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام [١].

قوله: محمد بن حرب الهلالي:

بخط المجلسي: «روىٰ الصدوق محمد بن حرب الهلالي أمير المدينة عن أبي عبد الله عليه السلام».

قوله: محمد بن حسان الرازي:

قال الصالح: «هو ضعيف» [٢].

قوله: محمد بن الحسن بن أبي خالد القمي:

في الكافي: «العدة عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة، قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما

---

١ ـ راجع: ص ٢٢ هذا الجزء، وهو أحد الشهود الذين أشهدهم الإمام أبو إبراهيم موسىٰ بن جعفر عليه السلام في وصيته لابنه أبي الحسن الرضا عليه السلام.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ١، ص ٨٦ كتاب العقل والجهل.

ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: حدثوا بها فإنها حق» ثابت[١].

قال السيد[٢]: «فيه نوع مدح للراوي» وكأنه المذكور هنا في أصحاب الرضاعليه السلام[٣].

وأنت تعلم أن إثبات المدح له من هذه الرواية دوري[٤] كما تقدم تقريره غير مرة، مع أن في أصل دلالتها على المدح نظراً ظاهراً لا يخفى.

وقال الصالح في شرح هذا الحديث: «شينولة: بفتح الشين المعجمة وضم النون بينهما ياء ساكنة منقطة تحتها نقطتين ـ ثم قال ـ: ونقل عن الإيضاح: محمد بن الحسن بن أبي خالد المعروف بشينر: بفتح الشين المعجمة وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين وضم النون وإسكان الراء[٥] وفي فهرست الشيخ ـ في ترجمة سعد بن سعد الأشعري ـ: له كتاب ـ إلى أن قال ـ: عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد سينولة عنه[٦] بالسين المهملة، وقيل:

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٣ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، وكلمة (ثابت) ليست جزء الحديث وإنما هي من شرح المولى الصالح له أدرجها صاحب الكتاب في ضمن الحديث غفلة، فراجعه.

٢ ـ يريد بالسيد هنا السيد محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي رحمه الله.

٣ ـ يعني الذي ذكره المصنف في النقد: ص ٢٩٩ وأنه من أصحاب الرضاعليه السلام.

٤ ـ وجه كونه دورياً هو أن الرواية مروية عن المترجم له نفسه فإثبات المدح له بالرواية نفسها دور ظاهر.

٥ ـ راجع: إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة للعلامة الحلي: ص ٧٤ طبع إيران سنة ١٣١٩ هـ.

٦ ـ راجع: الفهرست: ص ١٠٢ في ترجمة سعد بن سعد الأشعري وجاء في المطبوع (شينولة) بالشين المعجمة من سهو الطابع أو ناسخ المخطوطة، فلاحظ.

محمد بن الحسن ـ هذا ـ ذكره الشيخ في كتاب الرجال[١] في أصحاب أبي الحسن الرضاعليه السلام»[٢].

وقال الخليل: «شنبولة بضم الشين المعجمة وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو، وهي التقبيلة» ثم قال: وفي الإيضاح بفتح الشين المعجمة وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين وضم النون وإسكان الواو»[٣].

قوله: محمد بن الحسن بن جمهور العمي:

اختلفت نسخ الفهرست في نسبه، ففي بعضها (القمي) وهو القليل ويوافقها نسخة كتاب فرج المهموم كما سننقلها، وفي بعضها (العمّي) بالعين المهملة وشدّ الميم ـ موضع بين حلب وأنطاكية ـ كما قاله الخليل وهذا هو المطابق لباقي كتب الرجال.

وفي الذخيرة: «وابن جمهور أنه ضعيف جداً».

وقال ابن طاووس في كتاب فرج المهموم: «عن ابن جمهور القمي ـ وكان عالماً فاضلاً ـ في كتاب الواحدة» انتهى[٤].

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٩١ برقم ٥١ باب أصحاب الرضاعليه السلام.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٢ ، ص ٢٧٣ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، في شرح الحديث الخامس عشر.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط). وراجع أيضاً: إيضاح الاشتباه للعلامة الحلي: ص ٧٤ طبع إيران.

٤ ـ راجع: فرج المهموم لرضي الدين السيد علي بن طاووس: ص ٩٦ طبع النجف الأشرف، ⇐

محمد بن الحسن بن دريد الأزهري اللغوي البصري:

«ذكر صاحب مروج الذهب: أنه فاق في زماننا جميع شعراء بغداد، وكان في اللغة نظير الخليل بن أحمد[1] وله كتاب الجمهرة في اللغة، وكتاب الاشتقاق،

⇐ الحديث الرابع عشر، وكتاب (الواحدة) الذي ذكره لابن جمهور هو في أخبار الإمام الرضاعليه السلام.

١ ـ الذي ذكره علي بن الحسين المسعودي المتوفىٰ سنة ٣٤٦ هـ في تاريخ مروج الذهب: ج ٤، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ طبع بيروت سنة ١٣٨٥ هـ، تحت عنوان (وفاة ابن دريد) هذا نصه: «وفي خلافة القاهر بالله، وهي سنة ٣٢١ هـ، كانت وفاة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ببغداد، وكان ممن قد برع في زمننا هذا في الشعر، وانتهىٰ في اللغة وقام مقام الخليل بن أحمد فيها، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين، وكان يذهب في الشعر كل مذهب، فطوراً يجزل، وطوراً يرق، وشعره أكثر من أن نحصيه أو يأتي عليه كتابنا هذا، فمن جيد شعره قصيدته المقصورة التي مدح بها الشاه ابن مكيال، ويقال: إنه أحاط فيها بأكثر المقصور وأولها:

أمـا تـرىٰ رأسيَ حـاكـىٰ لونـه ... طرة صـبح تـحت أذيـال الدجـىٰ

واشـتعل الأبـيض مـن مسـودة ... مثل اشتعال النار في جزل الغضا»

ثم ذكر المسعودي بعض أبياتها، وذكر بعض من عارضها من الشعراء وعدّ منهم أبا القاسم علي بن محمد بن داود بن فهم التنوخي الأنطاكي وقال: «وهو في وقتنا ـ هذا ـ سنة ٣٣٢ هـ، بالبصرة في جملة البريديين، وأول قصيدته المقصورة التي يمدح فيها تنوخ وقومه من قضاعة:

لولا انـتهائي لم أطـع نـهي النـهىٰ ... أيّ مدىٰ يطلب مـن جـاز المـدىٰ

ثم قال المسعودي: «وقد سبق إلىٰ المقصورة أبو المقاتل نصر بن نصير الحلواني في محمد

⇐

⇐ بن زيد الداعي الحسني بطبرستان بقوله:

قــفا خــليليّ عــلىٰ تـلك الربـىٰ   وســائلاها أيـن هـاتيك الدمـىٰ»

ثم قال المسعودي: «ولابن ورقاء في المقصورة أيضاً:

ما شئت قل هـي المـها هـي القـنا   جـواهـر بكـين أعـطاف الدمـىٰ»

أما نسبه فهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم بن الحسن بن حمامي بن جرو بن واسع بن وهب بن سلمة بن حاضر بن أسد بن عدي بن عمرو بن مالك بن فهم بن غانم بن دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحرث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان الأزدي اللغوي البصري، هكذا سرد نسبه ابن خلكان في وفيات الأعيان.

كانت ولادة ابن دريد بالبصرة في سكة صالح في خلافة المعتصم بالله سنة ٢٢٣ هـ، ونشأ بها وتعلم فيها علم اللغة والأدب والشعر من أجود علماء البصرة، مـنهم العـلامة أبـو حـاتم السجستاني النحوي الذي كان نزيل البصرة وكان إماماً في علوم الأدب والذي كان كثير الرواية عن أبي زيد الأنصاري الذي كان عالماً باللغة والشعر والعروض وكان صالحاً عفيفاً وله مصنفات كثيرة.

وأخبار ابن دريد كثيرة تجدها في المعاجم الرجالية والأدبية، وقد توفي ببغداد يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شهر شعبان سنة ٣٢١ هـ ودفن بالمقبرة المعروفة بالعباسية من الجانب الشرقي في ظهر سوق السلاح من الشارع الأعظم، وقيل: إنه دفن بـظهر السـوق الجديدة المعروفة بمقابر العباسية.

قال أبو العلاء أحمد بن عبد العزيز: كنت في جنازة أبي بكر بن دريد وفيها جحظة فأنشدنا لنفسه:

فــقدت بــابن دريـد كـل فـائدة   لما غدا ثـالث الأحـجار والتـرب

وكنت أبكـي لفـقد الجـود مـنفرداً   فصرت أبكي لفقد الجـود والأدب

قال الحسن بن علي: لما توفي ابن دريد حملت جنازته إلىٰ مقبرة الخيزران ليدفن بها، وكان

⇐

وكتاب غريب القرآن، وكتاب المجتبىٰ[1] وكتاب الوشاح.

⟸ قد جاء في ذلك اليوم كثير من مطر وإذا جنازة أخرىٰ مع نفر قد أقبلوا بها من ناحية باب الطاق فإذا هي جنازة أبي هاشم عبد السلام بن علي الجبائي الفيلسوف فقالت الناس: مات علم اللغة والفلسفة بموت ابن دريد والجبائي، فدفنا جميعاً.

وله مؤلفات عديدة ذكرها أرباب المعاجم، طبع منها كتاب الاشتقاق في الأنساب، والمقصور والممدود، والجمهرة في اللغة في عدة أجزاء ورسالة المجتنىٰ ـ بالنون قبل الآخر ـ وصفة السرج واللجام، والملاحن والسحاب والغيث، وله مؤلفات أخرىٰ لم تطبع حتىٰ الآن.

راجع في ترجمته معجم الأدباء للحموي، ووفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات الشافعية للسبكي، ونزهة الألباء لابن الأنباري، ومعجم الشعراء للمرزباني، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وخزانة الأدب للبغدادي وبغية الوعاة للسيوطي، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ومروج الذهب للمسعودي، وفهرست ابن النديم، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وشرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه، ومرآة الجنان لليافعي وغيرها من المعاجم والتواريخ وكتب الأدب وكلها مطبوعة.

وقد عدّه ابن شهراشوب في معالم العلماء: ص ١٤٨ في طبقات الشعراء المجاهرين في أهل البيت عليهم السلام، وأورد له في كتاب المناقب قصيدة في مدح الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وقد صرح بتشيعه الشيخ الحر العاملي في أمل الآمل، والمولىٰ عبد الله أفندي في رياض العلماء والقاضي المرعشي في مجالس المؤمنين، قال: ومن شعره في ولاء أهل البيت عليهم السلام قوله:

أهوىٰ النبي محمداً ووصيه ... وابنيه وابنته البتول الطاهرة
أهل العبا فإنني بولائهم ... أرجو السلامة والنجا في الآخرة
وأرىٰ محبة من يقول بفضلهم ... سبباً يجير من السبيل الجائرة
أرجو بذلك رضىٰ المهيمن وحده ... يوم الوقوف علىٰ ظهور الساهرة

١ ـ الذي جاء في أكثر المعاجم الرجالية (المجتنىٰ) بالنون بعد التاء المثناة الفوقانية لا بالباء الموحدة كما ذكره صاحب الكتاب، وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة حيدر آباد سنة ١٣٤٢ هـ، بعنوان (المجتنىٰ) بالنون.

ولد في البصرة سنة مائتين وثلاث وعشرين، وذكر صاحب كشف الغمة منه قصيدة في مدح أهل البيت عليهم السلام[١] وتوفي في شهر شعبان سنة ثلاثمائة واثنتين وعشرين»[٢] كذا بخط المجلسي.

قوله: محمد بن الحسن بن حمزة:

نظر المصنف في هذا التاريخ، قال: «كأن هذا[٣] من سهو النساخ، والصواب سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة أو غيره، لأن هذا كلام النجاشي والنجاشي ـ على ما نقله العلامة في الخلاصة ـ: مات في سنة خمسين وأربعمائة فوفاته قبل وفاة محمد بن الحسن بن حمزة بثلاث عشرة سنة» انتهى[٤].

---

١ ـ راجع: كشف الغمة: ج ٣، ص ٣٤١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، فراجع.

٢ ـ المشهور بين المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية أن وفاته سنة ٣٢١ هـ، فراجع.

٣ ـ يعني ما ذكره صاحب (النقد) من أن وفاة محمد بن الحسن بن حمزة سنة ٤٦٣ هـ، من سهو النساخ.

٤ ـ راجع: هامش (ص ٣٠٠) من (النقد) في ترجمة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري أبي يعلي خليفة الشيخ أبي عبد الله بن النعمان (المفيد) والجالس مجلسه.

وراجع ما ذكره العلامة في ترجمة النجاشي أحمد بن علي بن أحمد في الخلاصة: ص ٢٠ برقم ٥٣ ولا يخفى أن إشكال صاحب النقد المذكور في الهامش في محله، ولكن ما ذكره من أن الصواب في وفاة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري سنة ٤٣٣ هـ لا يصح لأن النجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ذكر في ترجمة علم الهدى السيد المرتضى علي بن الحسين بن موسى أنه: «مات رضي الله عنه لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ وصلى عليه ابنه في داره ودفن فيها، وتوليت غسله ومعي الشريف أبو يعلي محمد بن الحسن الجعفري وسلار بن عبد العزيز» فكيف إذاً تكون وفاة الجعفري ـ هذا ـ سنة ٤٣٣ هـ، فلابد أن تكون وفاته بعد

⇐

محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي:

كان كاملاً في فنون العربية، وشرحاه على الكافية والشافية مشهوران وكان إمامياً، وتوفي رحمه الله سنة ستمائة وست وثمانين[١].

⇐ سنة ٤٣٦ هـ وقبل وفاة النجاشي لأنه ترجم له في رجاله: ص ٣١٦ بعد أن توفي ودعا له فيها بقوله: (رحمه الله) ولم تعلم سنة وفاته بالضبط، وما جاء في بعض المعاجم الرجالية من أن «الصواب في وفاته سنة ٤٤٣ هـ، قبل وفاة النجاشي بسبع أو بثمان سنين» لم يعلم له مستند، والذي جاء في التاريخ الكامل لابن الأثير الجزري في حوادث سنة ٤٦٣ هـ، أنه «توفي فيها في شهر رمضان أبو يعلي محمد بن الحسين (الحسن) بن حمزة الجعفري فقيه الإمامية»، وهذا لا يوافق مع ما ترجم له النجاشي بعد وفاته ودعائه له فيها بقوله (رحمه الله) ووفاة النجاشي كما عرفت من الخلاصة سنة ٤٥٠ هـ فلاحظ.

وأراد صاحب قاموس الرجال ـ المطبوع ـ أن يعالج خطأ سنة وفاة محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري الذي جاء في رجال النجاشي ـ بعد أن ذكر أن عند العلامة وابن داود النسخة الصحيحة من رجال النجاشي ـ فقال: «لا ريب أن فوت هذا (أي محمد بن الحسن) سنة ٤٦٣ هـ لتصديق (التاريخ الكامل) له أيضاً، لا في سنة ٤٣٣ هـ، ولا في سنة ٤٤٣ هـ ولا ريب أن الخلاصة وهم في تاريخ النجاشي» يعني وهم في تاريخ وفاة النجاشي وأنها سنة ٤٥٠ هـ، ولكن صاحب قاموس الرجال لم يذكر لنا الصحيح من تاريخ وفاة النجاشي، وتركه مجهولاً، ثم لا وجه لتصديق صاحب التاريخ الكامل في وفاة محمد بن الحسن ونسبة الوهم إلى العلامة في تاريخ النجاشي ولم يبرهن لنا على ما حكم به.

١ ـ محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين، من أهل استراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابه (شرح الكافية لابن الحاجب) في علم النحو، وهو جزءان، أكمله سنة ٦٨٦ هـ في الحضرة الشريفة الغروية، وطبع هذا الشرح طبعات عديدة، وهو متداول مشهور، وذكر عبد القادر بن عمر البغدادي في مقدمة شرح شواهده الموسوم بخزانة الأدب: ج ١، ص ١٢ ⇐

⇐ من طبع بولاق (مصر) سنة ١٢٩٩ هـ، ما هذا نصه: «وقد أملىٰ هذا الشرح بـالحضرة الشريفة الغروية في ربيع الآخر سنة ٦٨٨ هـ، هذا صورة ما رأيته، وهذا التاريخ غير موافق لما أرخه هو آخر شرحه ـ قبل أحكام هاء السكت ـ قال فيه: (هذا آخر شرح المقدمة، وقد تم تمامه في الحضرة المقدسة الغروية في شوال سنة ٦٨٦ هـ).

ثم ذكر عبد القادر ما أورده السيوطي في بغية الوعاة من أنه فرغ من تأليف الشرح سنة ٦٨٣ هـ، ثم قال: وهذان التاريخان غير موافقين لما ذكرناه ثم قال: وقد ذكر البقاعي في مناسبات القرآن تاريخ هذا الشرح كما نقلنا قال: هو محمد بن الحسن الاستراباذي العلامة نجم الدين، وتمم شرح الكافية في سنة ٦٨٦ هـ، ولم ينقل الشرح من العجم إلّا بعد أبي حيان وابن هشام وعلىٰ هذا لا يمكن أن يكون تاريخ وفاته ما ذكره السيوطي، فإنه عاش مدة يحرر شرحه ولهذا تختلف نسخه اختلافاً كثيراً كما نقله السيد الجرجاني في إجازته الآتية، وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية، فلا يصح ذلك التاريخ، وعصره قريب من عصر ابن الحاجب فإن وفاة ابن الحاجب كانت في سنة ٦٤٦ هـ». هذا ما أورده عبد القادر في مقدمة شرحه لشواهد الكافية.

أما ما ذكره من إجازة السيد الجرجاني ـ وهو السيد علي بن محمد الحسيني المعروف بالشريف الجرجاني المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ ـ فهو ما ذكره في آخر الترجمة من «أنه أجاز تلميذه الفاضل محمد حاجي ابن الشيخ السعيد عمر بن محمد الذي قرأ عليه شرح الكافية وتاريخ الإجازة له سنة ٨٠٢ هـ بسمرقند» ثم أورد الإجازة بتمامها وفيها إطراء للشيخ الرضي ولشرح الكافية، فراجعها.

أما جلال الدين السيوطي فقد ترجم لمحمد بن الحسن الرضي في (بغية الوعاة) في حرف الراء بعنوان (الرضي) فقال فيها: «الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف

⇐

⇐ علىٰ اسمه ولا علىٰ شيء من ترجمته إلّا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ٦٨٣ هـ ، وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة: أن وفاته سنة ٦٨٤ هـ ، أو سنة ٦٨٦ هـ ، الشك مني، وله شرح علىٰ الشافية».

وأما شيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ فقد قال في الذريعة: ج ١٤ ، ص ١٣٠ تحت عنوان (شرح الكافية) أنه كتب شرحه للكافية في النجف الأشرف وفرغ منه سنة ٦٨٣ هـ ، وعين تاريخ وفاته سنة ٦٨٦ هـ ، كما عينه القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١ ، ص ٥٦٩ من طبع إيران الجديد، كما أن شيخنا الطهراني ذكر في الذريعة: ج ١٣ ، ص ٣١٣ شرح مقدمة ابن الحاجب في الصرف ومقدمة الخط، بعنوان (شرح الشافية) وقال: «فرغ منه قبل سنة ٦٨٣ هـ بالحضرة الشريفة المقدسة العلوية، ثم قال: رأيت نسخة عصر المصنف في مكتبة المولىٰ محمد علي الخوانساري في النجف الأشرف تاريخ كتابتها سنة ٦٨٣ هـ ونسخة في مكتبة مجد الدين النصيري في طهران تاريخ كتابتها غرة ربيع الأول سنة ٦٨٨ هـ ، أي بعد وفاة الشارح بسنتين، ونسخة في مكتبة السيد خليفة الأحسائي في النجف الأشرف، تاريخ كتابتها سنة ١١٩٥ هـ .

قال سيدنا المغفور له الحجة السيد المحسن الأمين العاملي في أعيان الشيعة: ج ٤٤، ص ١٤ ـ بعد أن ذكر اختلاف الأقوال في تاريخ الفراغ من تأليف شرح الكافية كما عرفت ـ ما هذا نصه: «ومما سمعت تعلم وقوع الاختلاف في تاريخ الفراغ من شرح الكافية، فالسيوطي جعله سنة ٦٨٣ هـ ، ومثله في مجالس المؤمنين، والموجود في آخره قبل أحكام هاء السكت أنه كان سنة ٦٨٦ هـ ، وفي النسخة القديمة التي رآها البغدادي أنه كان سنة ٦٨٨ هـ ، ويمكن الجمع بأن إتمامه أولاً كان سنة ٦٨٣ هـ ، ثم عاش مدة يحرر شرحه، ولهذا تختلف نسخه اختلافاً كثيراً كما نقله السيد الجرجاني في إجازته، فالتاريخ الأول للفراغ من تأليفه، والباقية لمراجعاته والتغيير فيه، والله أعلم».

وذكر الشيخ الرضي مؤلفات أخرىٰ، وهي: حاشية علىٰ شرح تجريد العقائد الجديدة، والحاشية القديمة، وحاشية علىٰ شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام، وشرح ⇐

قوله: محمد بن الحسن بن شمون:

وضبط بفتح الشين وشد الميم المضمومة، وفي كشف الرموز: «محمد بن الحسن بن شمون غال» وكذا في التنقيح، والحاوي.

محمد بن الحسن بن علان:

في المجمع: «وليس في السند غير موثق إلّا محمد بن الحسن بن علان فغير معلوم لي» انتهى[1].

وقد وقع في سند الاستبصار في باب الجنب يدهن ويختضب، وبرواية أحمد بن محمد بن عيسىٰ عنه، وروايته عن جعفر بن محمد بن يونس.

وفي الشرح: «لم أره في الرجال»[2].

⇐ القصائد العلويات السبع لابن أبي الحديد المعتزلي.

وقد ترجم له في كثير من المعاجم الرجالية، راجع: بغية الوعاة للسيوطي، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، وكشف الظنون للچلبي وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ومعجم المطبوعات لاليان سركيس ومفتاح السعادة لطاش كبري، وروضات الجنات للخوانساري، وأعيان الشيعة للسيد المحسن الأمين العاملي، وتأسيس الشيعة لسيدنا المغفور الحجة السيد الحسن صدر الدين الكاظمي، وأمل الآمل للشيخ الحر العاملي، ومجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري، وغيرها كثير.

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد العلامة الحلي للمقدس الأردبيلي.

٢ ـ راجع: كتاب الاستبصار: ج ١، ص ١٧٧ في الباب المذكور، وراجع شرحه للشيخ محمد ⇐

قوله: محمد بن الحسن بن علي الطوسي:

بلغ في التثبت في نقل الأخبار حتىٰ قيل: إنه لا يرسل إلّا عن ثقة.

قال السيوري في التنقيح: «قال الشيخ في المبسوط: وروي جواز بيع كلب الماشية والحائط، ومثله لا يرسل إلّا عن ثقة» انتهىٰ.

وهذا القدر لم يثبت كما أشرنا إليه في ترجمة ابن أبي عمير(١).

وفي المختلف ـ فيما نقل الشيخ مرسلاً ـ قال: «وأما النقل الذي ادعاه الشيخ فلم يصل إلينا».

وفي الحاشية: «فإن قلت: إن الشيخ ثقة ثبت لا يرسل إلّا عن ثقة، وقد علم دلالة صدرها علىٰ موضع النزاع، قلت: فيه نظر:

أما أولاً: فلجواز أن يفيد صدر الحديث ذلك علىٰ رأيه ولا يفيد علىٰ رأي غيره.

وأما ثانياً: فلأنه تقليد في الاجتهاد وهو غير جائز قطعاً»(٢).

⇐ سبط الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط)، وقد تقدمت للشيخ محمد ـ هذا ـ ترجمة في هامش: ج ١، ص ١١٨.

١ ـ راجع: ص ٣١٨ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن أبي عمير.

٢ ـ راجع: حاشية المختلف للسيد فيض الله التفريشي (مخطوط)، وقد تقدمت ترجمة للسيد فيض الله ـ هذا ـ في هامش: ج ١، ص ٨٥، وج ٢، ص ٢٧٥ و ٢٧٦ مع ما علقناه هناك في الهامش وهو يروي عن المحقق الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني، وعن أبيه الشيخ حسن صاحب المعالم كما ذكره الأفندي في (رياض العلماء) في ⇐

وهذا هو الصواب لمن تدبر طريقته وسيرته في كتابي الأخبار[١] وأمعن النظر في الديباجة.

محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت

«أدام الله توفيقه، ورد إلينا من بخارىٰ، وهو من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلد قم، طالما تمنيت لقاءه، واشتقت إلىٰ مشاهدته لدينه وسديد رأيه، واستقامة طريقته، فلما أظفرني الله ـ تعالىٰ ذكره ـ بهذا الشيخ الذي هو من أهل هذا البيت الرفيع شكرت الله ـ تعالىٰ ذكره ـ علىٰ ما يسر لي من لقائه، وأكرمني به من إخائه، وحباني به من وده وصفائه» كذا في البحار عن إكمال الدين وإتمام النعمة[٢].

⇐ مواضع عديدة، ويروي أيضاً عن السيد الجليل أبي الحسن علي بن الحسين الحسيني الشهير بابن الصايغ.

١ ـ يريد بكتابي الأخبار: التهذيب والاستبصار للشيخ الطوسي، راجع: مقدمة الكتابين المذكورين.

وراجع مقدمتنا في حياة الشيخ الطوسي التي قدمنا بها رجال الشيخ الطوسي المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٨١ هـ، فإن فيها ما يغنيك عن تتبع حياته وسيرته.

٢ ـ راجع: أول كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة: ص ٣ للشيخ الصدوق ابن بابويه، وعلي بن الصلت ـ الذي ذكره الصدوق في سلسلة السند والذي هو جد محمد بن الحسن ـ هذا ـ تقدم ذكره (ص ١٩٢) من هذا الجزء، كما أن عبد الله بن الصلت ـ الذي ذكره الصدوق بقوله: «وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي وبقي حتىٰ لقيه محمد بن الحسن الصفار وروىٰ عنه» ـ تقدم له ذكر في(ص ٧٢) من هذا الجزء.

قوله: محمد بن الحسن بن فروخ الصفار:

في البحار: «وكتاب بصائر الدرجات للشيخ الثقة الجليل العظيم الشأن محمد بن الحسن الصفار» انتهىٰ، ووثقه الصالح أيضاً[١].

قوله: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب:

قال الصالح: «ثقة جليل القدر من أصحابنا» انتهىٰ[٢]. وروىٰ عنه سعد بن عبد الله، ومحمد بن يحيىٰ العطار، وروىٰ هو عن الحسن بن علي بن فضال وعلي بن أسباط، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع، يظهر كل هذا من كتاب معاني الأخبار[٣]، ووقع في بعض أسانيد التهذيب روايته عن أيوب بن نوح[٤] وأورد

---

١ ـ راجع: الجزء الأول من البحار: ص ٧، في الفصل الأول الذي عقده في بيان الأصول والكتب المأخوذ منها البحار، وراجع أيضاً شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ١، ص ٤١٣ كتاب العقل والجهل، وقد توفي الصفار بقم سنة ٢٩٠ هـ، كما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٧٤.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٤، كتاب العلم، باب فرض العلم، شرح الحديث الثاني.

٣ ـ راجع: كتاب معاني الأخبار للشيخ الصدوق ابن بابويه في مواضع عديدة منه.

٤ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ٣٥٧ كتاب الصلاة، باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا يجوز، الحديث الـ(١١)، وج ٥، ص ٣٨٠ كتاب الحج، باب الكفارة عن خطأ المحرم وتعديه الشروط، الحديث الـ(٢٤٠)، وج ٥، ص ٣٨١ في الباب المذكور، الحديث الـ(٢٤٣)، وج ٥، ص ٣٠٨ باب ما يجب علىٰ المحرم اجتنابه في إحرامه، الحديث الـ(٥٤).

عليه في المنتقىٰ بأن (عن) مبدلة من الواو[١].

قوله: محمد بن الحسين بن سعيد الصايغ:

قال الصالح: «هو ضعيف، وقيل: غال»[٢].

وفي الشرح: «روىٰ عنه محمد بن أحمد بن يحيىٰ»[٣].

قوله: محمد بن الحسين بن عبد الصمد:

هذا هو الشيخ البهائي المشهور صاحب العلوم الغريبة والإفادات العجيبة، روىٰ عن والده قراءة، كما صرح به في شرحه علىٰ الفقيه.

قال المصنف رحمه الله: «مات رحمه الله سنة ثلاثين بعد الألف من الهجرة»[٤].

وحكىٰ السيد علي خان في شرح الصمدية: «إن الشيخ البهائي رحمه الله خرج يوماً لبعض المقابر للزيارة مع جماعة، فبينا هو وهم جلوس إذ سألهم ماذا سمعتم؟ فقالوا: لم نسمع، فقام ودخل داره فلم يخرج إلىٰ ثلاثة أيام، فمات بعدها، ورأيت قبره في المشهد الرضوي علىٰ ساكنه السلام مما يلي رجلي

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٣٩٧ باب محرمات الإحرام من كتاب الحج.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني، وذكر النجاشي أنه توفي لاثنتي عشرة بقين من رجب سنة ٢٦٩ هـ.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني.

٤ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش الترجمة من النقد: ص ٣٠٢.

الرضا عليه السلام»[١].

---

١ ـ راجع: ذلك في مقدمة الحدائق الوردية شرح الصمدية: ص ٢، طبع إيران سنة ١٢٧٤ هـ، والشيخ بهاء الدين من الشخصيات الفذة في العلم والأدب بفنونه وأنواعه وشهرته العظيمة وذكره في المعاجم الرجالية وكتب الأدب تغنينا عن تعريفه، ونوجز لك حياته بما يلي:

فهو محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن صالح العاملي الجبعي الحارثي الهمداني، الملقب بهاء الدين، والحارثي نسبة إلىٰ عبد الله الأعور الحارثي الهمداني، وهمدان ـ بسكون الميم ـ قبيلة من اليمن، وهو صاحب مؤلفات كثيرة وتحقيقات مفيدة، كان نسيج وحده في الإحاطة بأطراف العلوم، ودقائق الفنون.

ولد ببعلبك من بلاد جبل عامل عند غروب الشمس من يوم الأربعاء لثلاث عشرة بقين من ذي الحجة سنة ٩٥٣ هـ، قاله السيد علي خان المدني في مقدمة شرح الصمدية للبهائي، وقال: «كذا نقله من خط والده» وانتقل به والده إلىٰ بلاد العجم، ونشأ بها، وأخذ العلوم عن والده وغيره من علماء زمانه، وأقام مدة بهراة، ثم رغب في السياحة، وبقي سائحاً ثلاثين سنة منتقلاً في البلاد العربية والعجمية، وجمعته مجالس العلم ـ أثناء سياحته ـ بكثير من العلماء وأهل الفضل، وناظرهم، وكان له القدح المعلىٰ في مناظراته لهم، وكان منصفاً في البحث، ثم استقر به المقام في إصفهان من بلاد العجم، وقربه سلطانها (شاه عباس) وكان له معه شأن عظيم، وولاه مشيخة العلماء في إصفهان، وشاع ذكره، وانتشر علمه، ودرّس في الكاظمية والنجف الأشرف، وعرف بالكرم والإحسان إلىٰ الأرامل وذوي الحاجات، وأنفق من ماله وجاهه وعلمه ما وسعه الإنفاق.

وألف في التفسير، والفقه، والنحو، وعلم الهيئة، والحديث وتراجم الرجال، ورواية الحديث، وفي المعاني، والرياضات، والأصول، والمواريث، ومؤلفاته لا تحصىٰ كثرة.

وفي أثناء سياحته دخل مصر، وألف فيها كتابه (الكشكول) في خمسة مجلدات، طبع طبعات عديدة، وقد جمع فيه من شوارد المسائل ونوادر الأدب ما لم يجمع في غيره، ومن يتأمل ما ذكره المؤلف في (الكشكول) من أشعاره يدرك أنه أديب وشاعر من الطبقة الممتازة.

⇐

⇐ واجتمع أثناء إقامته بمصر بالسيد محمد بن الحسن البكري، فأكرمه وبالغ في تعظيمه وإكرامه، واجتمع في دمشق بالحسن البوريني، وحصلت بينهما مناظرة، وكان الفوز فيها له علىٰ البوريني.

ترجم له السيد علي خان المدني في سلافة العصر: ص ٢٨٩، ومما قال فيه: «عَلم الأئمة الأعلام، وسيد علماء الإسلام، وبحر العلم المتلاطمة بالفضائل أمواجه، وفحل الفضل الناتجة لديه أفراده وأزواجه، وطود المعارف الراسخ، وفضاؤها الذي لا تحدّ له فراسخ، وجوادها الذي لا يؤمل له لحاق، وبدرها الذي لا يعتريه محاق، الرحلة الذي ضربت إليه أكباد الإبل، والقبلة التي فطر كل قلب علىٰ حبها وجُبل، فهو علامة البشر ومجدّد دين الأمة علىٰ رأس القرن الحادي عشر، إليه انتهت رئاسة المذهب والملة، وبه قامت قواطع البراهين والأدلة، جمع فنون العلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرد بصنوف الفضل فبهر النواظر والأسماع، فما من فن إلّا وله فيه القدح المعلّىٰ، والمورد العذب المحلّىٰ، إن قال لم يدع قولاً لقائل أو طال لم يأت غيره بطائل، وما مثله ومن تقدمه من الأفاضل والأعيان إلّا كالملة المحمدية المتأخرة عن الملل والأديان، جاءت آخراً ففاقت مفاخراً وكل وصف قلت في غيره فإنه تجربة الخاطر».

ثم ذكر مولده وشيئاً من حياته وسيرته، وجملة من مؤلفاته، وكثيراً من شعره الذي يسحر الألباب من مدائحه ومراثيه ومراسلاته، وغيرها من فنون الشعر، ومن شعره قصيدته البليغة التي يرثي بها والده الشيخ حسين بن عبد الصمد، وكان قد توفي بالمصلىٰ من قرىٰ البحرين لثمان خلون من شهر ربيع الأول سنة ٩٨٤ هـ، عن ست وستين سنة وشهرين وسبعة أيام ومولده أول يوم من محرم سنة ٩١٨ هـ، مطلع مرثيته:

قف بالطلول وسلها أين سلماها ... وروّ من جرع الأجفان جرعاها

وردّد الطرف في أطراف ساحتها ... وأرّج الروح من أرواح أرجاها

فإن يفتك من الأطلال مخبرها ... فلا يفوتنك مرآها ورياها

ربوع فضل تباهي التبر تربتها ... ودار أنس يحاكي الدر حصباها

⇐

⟸ عدا علىٰ جيرة حلوا بساحتها　　　صــرف الزمـان فأبـلاهم وأبـلاها

إلىٰ تمام ثلاثة وعشرين بيتاً.

وأطنب في ترجمته المجي في خلاصة الأثر في القرن الحادي عشر: ج ٣، ص ٤٤٠، ومما قال فيه: «صاحب التصانيف والتحقيقات وهو أحق من كلّ حقيق بذكر أخباره، ونشر مزاياه، وإتحاف العالم بفضائله وبدائعه، وكان أمة مستقلة في الأخذ بأطراف العلوم، والتضلع بدقائق الفنون، وما أظن الزمان سمح بمثله، ولا جاء بنده. وبالجملة: فلم تتشنف الأسماع بأعجب من أخباره».

ثم ذكر في آخر الترجمة: «وكانت وفاته لاثنتي عشرة خلون من شوال سـنة ١٠٣١ هـ، باصفهان، ونقل إلىٰ طوس قبل دفنه فدفن بها في داره قريباً من الحضرة الرضوية» ـ ثم قال ـ : «وحكىٰ بعض الثقات أنه قصد ـ قبيل وفاته ـ زيارة القبور في جمع من الأخلاء الأكابر فما استقر بهم الجلوس حتىٰ قال لمن معه: إني سمعت شيئاً فهل منكم من سمعه؟ فأنكروا سؤاله، واستغربوا مقاله، وسألوه عما سمع فأوهم، وعمّىٰ في جوابه وأبهم، ثم رجع إلىٰ داره وأغلق بابه، فلم يلبث أن أجاب داعي الردىٰ فأجابه».

ونقل سيدنا الحجة الفقيه السيد الحسن صدر الدين الكاظمي؇ في تكملة أمل الآمل، عن تلميذ البهائي العلامة الوحيد المولىٰ محمد تقي والد المجلسي صاحب البحار، أنه قال في أول الشرح العربي لمن لا يحضره الفقيه: «كان شيخ الطائفة في زمانه، جليل القدر، عظيم الشأن، كثير الحفظ، ما رأيت بكثـرة علومه، ووفور فضله وعلو رتبته أحداً ـ إلىٰ أن قال ـ وكان عمره بضعاً وثمانين سنة، إما إحدىٰ أو اثنتين، وإني سألته عن عمره ؇ فقال ثمانون أو أنقص بواحدة، ثم توفي بعدها بسنتين، وسمع قبل وفاته بستة أشهر من قـبر (بـاباركن الدين) رضي الله عنه صوتاً ـ وكنت قريباً منه ـ فنظر إلينا وقال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء والتضرع والتوجه إلىٰ الآخرة، وبعد المـبالغة العـظيمة قـال: أخـبرت باستعداد الموت، وبعد ذلك بستة أشهر تقريباً توفي ؇ وتشرفت بالصلاة عليه مع جـميع الطلبة والفضلاء، وكثير من الناس يقربون من خمسين ألفاً».

⟸

قوله: محمد بن الحسين بن موسىٰ:

قال ميثم البحراني: «كان مولده ببغداد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة وتوفي في المحرم **سنة ست وأربعمائة** بالكرخ من بغداد، ودفن مع أخيه المرتضىٰ في جوار جدهما الحسين عليه السلام» انتهىٰ[١].

وهذا أحد الأقوال في موضع قبره وخبر أخيه، وقد تقدم في تلك الترجمة نقل العبائر[٢]، وقبره الآن معلوم في قصبة الكاظمين عليهما السلام في جوار قبر أخيه والله أعلم بحقيقة الحال.

⇐ وقد ألفت رسائل عديدة في حياة الشيخ البهائي ذكرها شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة: ج ٤، ص ١٥٣.

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة للشيخ ميثم البحراني ـ المقدمة ـ: ج ١، ص ٨٩ طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٨ هـ.

٢ ـ راجع: ص ١٧٧ من هذا الجزء في ترجمة أخيه علي بن الحسين بن موسىٰ بن محمد المرتضىٰ، مع ما علقناه في الهامش، والسيد الرضي، له مؤلفات عديدة، طبع بعضها، وهو صاحب الديوان المطبوع وشخصيته الفذة المشهورة تغنينا عن وصفه فهو مجموعة علم وأدب، وقد كتبت في حياته رسائل، وذكر في أكثر المعاجم الرجالية وكتب الأدب بكل تجلة وإعظام، ورثاه جل شعراء عصره، وممن رثاه أبو العلاء المعري بقصيدته الفائية المشهورة التي أولها «أودىٰ فليت الحادثات كفاف» راجع المقدمة الثمينة التي كتبها شيخ العلماء والأدباء المغفور له الشيخ عبد الحسين الحلي رحمه الله وصدر بها (حقائق التأويل) في التفسير الذي هو أحد مؤلفات السيد الرضي، المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٥٥ هـ.

وأول من ترجم له معاصره الثعالبي في يتيمة الدهر: ج ٣، ص ١١٦ فقال: «ومولده ببغداد سنة ٣٥٩ هـ، وابتدأ بقول الشعر بعد أن جاوز العشر سنين بقليل وهو اليوم أبدع أبناء الزمان، وأنجب سادة العراق يتحلىٰ ـ مع محتده الشريف، ومفخره المنيف ـ بأدب ظاهر، وفضل ⇐

قوله: محمد بن حكيم الخثعمي:

في المدارك: «وأما محمد بن حكيم فقد ذكره الشيخ والنجاشي[١] وذكرا أن له كتاباً، ولم يوردا فيه قدحاً. وبالجملة: فالعمل بمضمون هذه الرواية متجه لاعتبار سندها» انتهى[٢]، وهو خلاف المعهود من طريقته من عدم الاكتفاء بهذا القدر.

⇐ باهر وحظ من جميع المحاسن وافر، ثم هو أشعر الطالبيين من مضىٰ منهم ومن غبر، علىٰ كثرة شعرائهم المفلقين، كالحماني، وابن طباطبا، وابن الناصر وغيرهم، ولو قلت: إنه أشعر قريش لم أبعد عن الصدق، وسيشهد بما أجريه من ذكره، شاهد عدل من شعره، العالي القدح، الممنع عن القدح الذي يجمع إلىٰ السلاسة متانة، وإلىٰ السهولة رصانة، ويشتمل علىٰ معان يقرب جناها، ويبعد مداها ـ إلىٰ أن قال ـ ولست أدري في شعراء العصر أحسن تصرفاً في المراثي منه»، وذكر قصائده في رثاء أبي منصور الشيرازي في سنة ٣٨٣ هـ، وأبي إسحاق الصابي في سنة ٣٨٤ هـ، والصاحب بن عباد في سنة ٣٨٥ هـ، وهم بلغاء ذلك العصر.

وترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ج ٢، ص ٢٤٦ ومما قال: «... وصنف كتاباً في معاني القرآن يتعذر وجود مثله».

وترجم له أيضاً الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٢، ص ٣٧٤ ترجمة مفصلة.

وجاء في التاريخ الكامل لابن الأثير الجزري: «وفي سنة ٣٩٦ هـ لقب بالرضي ذي الحسبين، وقلد نقابة الطالبيين بالعراق من قِبل بهاء الدولة».

وترجم له ابن أبي الحديد المعتزلي في مقدمة شرحه لنهج البلاغة ووصفه بأوصاف جليلة، فراجعه.

١ ـ راجع: فهرست الشيخ: ص ١٧٦ ـ ١٨٠، ورجال النجاشي: ص ٢٧٦.

٢ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الحج ـ في مسألة من لم يقف بالمشعر ليلاً.

قوله: محمد بن حكيم:

بضم المهملة وفتح الكاف، وقيل: بفتح المهملة وكسر الكاف.

قوله: محمد ابن الحنفية:

في الكافي «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة وزرارة جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما قتل الحسين عليه السلام أرسل محمد ابن الحنفية إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام فخلا به، فقال له: يابن أخي قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله دفع الوصية والإمامة من بعده إلىٰ علي عليه السلام ثم إلىٰ الحسن عليه السلام ثم إلىٰ الحسين عليه السلام وقد قتل أبوك ولم يوص وأنا عمك وصنو أبيك وولادتي من علي عليه السلام في سني وقدمي أحق بها منك في حداثتك، فلا تنازعني في الوصية والإمامة، ولا تحاجني.

فقال له علي بن الحسين عليه السلام: ياعم إتق الله ولا تدع ماليس لك بحق «إني أعظك أن تكون من الجاهلين» إن أبي - ياعم - قد أوصىٰ إلي قبل أن يتوجه إلىٰ العراق وعهد إلي في ذلك قبل أن يستشهد بساعة وهذا سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله عندي، فلا تتعرض لهذا، فإني أخاف عليك نقص العمر وتشتت الحال، إن الله عز وجل جعل الوصية والإمامة في عقب الحسين عليه السلام فإذا أردت أن تعلم ذلك فانطلق بنا إلىٰ الحجر الأسود حتىٰ نتحاكم إليه ونسأله عن ذلك.

قال أبو جعفر عليه السلام وكان الكلام بينهما بمكة، فانطلقا حتىٰ أتيا الحجر الأسود، فقال علي بن الحسين عليه السلام لمحمد ابن الحنفية: إبدأ أنت فابتهل إلىٰ الله

وسله أن ينطق لك الحجر، ثم سل، فابتهل محمد في الدعاء وسأل الله، ثم دعا الحجر فلم يجبه، فقال: ياعم لو كنت وصياً وإماماً لأجابك.

قال له محمد: فادع الله أنت يابن أخي وسله. فدعا الله علي بن الحسين عليه‌السلام بما أراد ثم قال: أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء، وميثاق الناس أجمعين، لما أخبرتنا من الوصي والإمام بعد الحسين بن علي عليهما‌السلام فتحرك الحجر حتىٰ كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله عز وجل بلسان عربي مبين فقال: اللهم إن الوصية والإمامة بعد الحسين بن علي عليهما‌السلام إلىٰ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وابن فاطمة بنت رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، قال فانصرف محمد وهو يتولىٰ علي بن الحسين عليه‌السلام (١).

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٨، كتاب الحجة ـ باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة ـ الحديث الخامس.

وروى أيضاً الكليني في الكافي عن علي بن أبراهيم، عن أبيه عن حماد بن عيسىٰ، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه‌السلام مثله، وروىٰ مثله الطبرسي في الاحتجاج: ج ٢، ص ٤٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، والصفار في بصائر الدرجات: ج ١٠، باب ١٧، والحسن بن سليمان الحلي في مختصر بصائر الدرجات (ص ١٤) طبع النجف الأشرف، وقطب الدين الراوندي في الخرائج والجرايح: ص ١٩٤ طبع إيران، والخزاز في كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الإثني عشر، وابن شهرا شوب في المناقب في أحوال الإمام علي بن الحسين عليه‌السلام والطبرسي في إعلام الورىٰ: ص ٢٥٣ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ، وغير هؤلاء.

وراجع: شرح الحديث المذكور في شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٦، ص ٢٦٨، وذكر الكفعمي في هامش مصباحه ـ بعد ذكره لسؤال الإمام الحجر الأسود ـ مانصه «... قلت وإنما طلب محمد ابن الحنفية المحاكمة مع علي بن الحسين عليهما‌السلام

⇐

وفي البصائر: «محمد بن الحسين. عن صفوان، عن ابن مسكان عن حجر، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ذكرت الكيسانية وما يقولون، فقال: إن محمد بن علي [١] كان يحتاج إلىٰ بعض الوصية أو إلىٰ شيء مما في الوصية فيبعث إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام فينتسخه له» [٢].

ونقل الفخري في مجالسه [٣] وغيره: «أن بعض الخوارج قال لمحمد ابن الحنفية: لِم يغرّر بك أبوك في الحروب، ولم يغرّر بالحسن والحسين عليهما السلام؟ فقال: هما عيناه وأنا يمينه والرجل يدافع عن عينيه بيمينه» [٤].

⇐ إلىٰ الحجر الأسود ليبين لقوم ادعوا فيه الإمامة بعد الحسين عليه السلام أنهم علىٰ ضلال ليرجعوا عن إمامته كما رجع السيد الحميري وأبو خالد الكابلي وغيرهما» وأورد الكفعمي أيضاً في مصباحه نص الدعاء الذي دعا به علي بن الحسين عليه السلام قبل سؤاله الحجر الأسود ـ وأوله: «اللهم إني أسألك باسمك المكتوب في سرادق المجد...» وذكر في الهامش أن هذا الدعاء رواه سعد بن عبدالله بن أبي خلف القمي المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ، في كتابه فضل الدعاء عن الصادق عليه السلام وأن زين العابدين عليه السلام دعا به لما حاكمه محمد ابن الحنفية إلىٰ الحجر، فأنطق الله الحجر وشهد لزين العابدين عليه السلام بالإمامة.

ثم قال الكفعمي في الهامش: إن هذا الدعاء ذكره الشيخ الطوسي في أدعية نوافل شهر رمضان، وكذا ابن باقي في اختياره، ورواه أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام وتوفي أبان في حياة الصادق عليه السلام سنة ١٤١ هـ.

١ ـ محمد بن علي هو محمد ابن الحنفية.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: الباب الثالث، ومثله ما ذكره أيضاً في: الباب الرابع، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وآيات الأنبياء.

٣ ـ الفخري: هو الشيخ فخر الدين الطريحي النجفي رحمه الله، راجع: ج ١، ص ٧٥ من المجالس المعروف بالمنتخب، المجلس التاسع، طبع النجف الأشرف، سنة ١٣٥٠ هـ.

٤ ـ ذكر ذلك أيضاً ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٨١، طبع ⇐

وسيجيء بعض أحواله في ترجمة وردان ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ [1].

⇐ مصر، وذكره أيضاً صاحب المستطرف: ج ٢ ، ص ٢٢٣ طبع مصر، وقوله: (يغرر) بالغين المعجمة وتشديد الراء الأولىٰ، أي يعرّض بك للهلاك.

١ ـ ولد أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام المعروف بابن الحنفية ـ علىٰ القول الصحيح ـ سنة ١٥ هـ ، لما ذكره ابن سعد في الطبقات: ج ٥ ، ص ٨٥ طبع ليدن، فإنه يروي «عن عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: سمعت ابن الحنفية سنة ٨١ هـ يقول: هذه لي خمس وستون سنة وقد جاوزت سن أبي، فإذا قدرنا أن وفاته سنة ٨١ هـ ـ في أول المحرم عن خمس وستين سنة علىٰ ما ذكره المسعودي في التنبيه والإشراف (ص ٢٧٣) وابن كثير في البداية والنهاية: ج ٩ ، ص ٣٨، وسبط ابن الجوزي في تذكرة خواص الأمة: ص ١٩٦، وغيرهم ـ تأكد لدينا أن ولادته سنة ١٥ هـ ، لا ما قيل من أن ولادته في أيام أبي بكر المتوفىٰ سنة ١٣ هـ ، ولا ما قاله ابن خلكان في تاريخه وفيات الأعيان من أن ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عمر المتوفىٰ سنة ٢٣ هـ» .

وأمه: خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، هكذا سرد نسب خولة ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة: ج ١ ، ص ٨١، عند ترجمته لمحمد ابن الحنفية.

وكانت خولة من بني حنيفة من القبائل العربية التي أسلمت علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وفي حكاية سبيها أيام أبي بكر علىٰ يد خالد بن الوليد قصة ذكرها أرباب السير والوقائع، فراجعها.

كان ابن الحنفية حامل لواء أبيه علي عليه السلام في حرب الجمل بالبصرة وفي حرب صفين وأبلىٰ بلاء حسناً، وكان من الشجعان المشهورين وكان شديد القوة، وله في شجاعته أخبار عجيبة حكاها المؤرخون.

يقول أبو نعيم الإصفهاني في حلية الأولياء: ج ٣ ، ص ١٧٤: «كان محمد من أعقل الناس وأشجعهم معتزلاً عن الفتن، وما كان فيه الناس، وكانت القلوب مائلة إليه، وكان أحد أبطال صدر الإسلام وكان ورعاً واسع العلم».

⇐

⇐ ويقول صاحب عمدة الطالب ابن عنبة النسابة: «كان محمد ابن الحنفية أحد رجال الدهر في العلم والزهد والعبادة والشجاعة وهو أفضل ولد علي بن أبي طالب عليه السلام بعد الحسن والحسين عليهما السلام».

ويقول ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: «محمد ابن الحنفية نهاية في العلم، غاية في العبادة».

وأسند محمد ابن الحنفية الحديث عن جماعة من الصحابة ومعظم أحاديثه عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٣٥٤، جماعة من الذين روىٰ عنهم محمد ابن الحنفية، وكان إبراهيم بن الجنيد يقول: «لا نعلم أحداً أسند عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ولا أصح مما أسند محمد عليه السلام».

وقال صاحب الحلية أبو نعيم الإصفهاني: «أسند محمد ابن الحنفية عن عدة من الصحابة، وعامة حديثه عند أولاده: إبراهيم، والحسن، وعبد الله، وعون، وعمر، وروىٰ عنه ابن أخيه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام وحفيد أخيه الإمام محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وابن اخته عبد الله بن محمد بن عقيل، وكل من عطاء بن أبي رباح، والمنهال بن عمر، ومحمد بن قيس بن مخرمة، ومنذر بن يعلي الثوري، ومحمد بن بشير الهمداني، وسالم بن أبي الجعد، وعمر بن دينار، وعلي بن حرب ومولاه أسلم المكي، وغيرهم».

لمحمد ابن الحنفية خطب عديدة في مناسبات تنم عن بلاغته الفائقة كان يخطب بها علىٰ أصحابه، ذكرها المؤرخون وأرباب المعاجم، ومنهم أبو نعيم الإصفهاني في حلية الأولياء: ج ٣، ص ١٧٤ ـ ١٧٥، وأبلغها خطبته بصفين التي ذكرها الخوارزمي في مناقبه، وسبط ابن الجوزي في تذكرة خواص الأمة، وغيرهما من المؤرخين، ومنها يتجلىٰ لك علمه وبلاغته وفصاحته ذلك البيان الزاخر الذي يسحر الألباب ويدهش العقول وهو يخاطب بها عسكر معاوية وأولها: «يا أهل الشام اخسئوا، ويا ذرية النفاق وحشو النار، وحصب جهنم» الخ، ولئن كان أبوه علي أمير المؤمنين عليه السلام كلامه فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق كما ذكر ⇐

⟸ ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: ج ١ ، ص ٨، فهذا محمد هو ابنه وشبله، ورث هذه البلاغة والفصاحة منه (والشبل من ذاك الأسد).

ولمحمد ابن الحنفية عقب، فقد ولد من الذكور أربعة عشر ذكراً.

قال ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب: «... والعقب المتصل الآن من محمد، من رجلين علي وجعفر قتيل الحرة»، وأكبر أولاده أبو هاشم واسمه عبد الله، وكان من العلماء الأشراف، وقد تتلمذ عليه كثير من رجالات الإسلام، منهم واصل بن عطاء ـ رئيس المعتزلة وكبيرهم ـ وأبو هاشم تلميذ أبيه محمد ابن الحنفية، ومحمد تلميذ أبيه أمير المؤمنين عليه السلام، ذكر ابن سعد في الطبقات، قال: «كان أبو هاشم ثقة، وكانت الشيعة يتوالونه، وكان بالشام مع بني هاشم، وعندهم توفي».

ويقول ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب: «عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام الهاشمي، أبو هاشم، ثقة، قرنه الزهري بأخيه الحسن من الرابعة، مات سنة ٩٩ هـ بالشام» وذكره أيضاً في تهذيب التهذيب: ج ٦ ، ص ١٦.

وأما محل وفاة محمد ابن الحنفية فقد اختلف المؤرخون فيه، فقيل: توفي بأيلة ـ وهو اسم جبل بين مكة والمدينة ـ وقيل: برضوي ـ وهو اسم جبل بالمدينة ـ وقال صاحب الجمع بين الصحيحين في: ج ٢ ، ص ٤٤٦: إنه مات برضوي ودفن بالبقيع، والذي جاء عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وأولاد محمد نفسه: إنه توفي بالمدينة ودفن بالبقيع، وهو الصحيح.

وقد اتفق أكثر المؤرخين وأرباب المعاجم الرجالية علىٰ أن وفاته سنة ٨١ هـ في أيام عبد الملك بن مروان، وصلىٰ عليه أبان بن عثمان بن عفان وهو والي المدينة يومئذ لعبد الملك بن مروان، وقد قدمه للصلاة عليه أولاده الحاضرون كما ذكر ذلك ابن سعد في الطبقات: ج ٥ ، ص ٨٦.

وقد أطنب المؤرخون وأرباب المعاجم الرجالية في ترجمة حياة ابن الحنفية، فترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٤ ، ص ٩٩، ترجمة مفصلة، فراجعها، وكتب الفاضل الخطيب المعاصر السيد علي بن الحسين الهاشمي النجفي كتاباً في حياته سماه (محمد ابن الحنفية) وهو كتاب جليل قيم، طبع بإيران (طهران) سنة ١٣٦٨ هـ.

قوله: محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي:

اختلف ظاهر كلام أهل الرجال ـ علىٰ ما نقله المصنف ـ والمشهور فيما بين الفقهاء العمل بروايته كما اعتمده العلامة[١] وحيث كان الجارح له هو النجاشي[٢] ـ وهو أسطوانة أهل هذا الفن ولا مجال لرد كلامه ـ أخذوا في تأويل كلامه.

فمنهم الشيخ البهائي في شرح الفقيه، فقال: «وقول النجاشي: إنه ضعيف في الحديث، يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون من قبيل قولنا فلان ضعيف في النحو إذا كان لا يعرف فيه إلّا القليل.

الثاني: أن يكون المراد روايته الحديث عن الضعفاء واعتماده المراسيل.

والحاصل: إن كلام النجاشي وابن الغضائري ليس بصريح بجرح الرجل، وكلام الشيخ نص صريح بتعديله، ولا يعدل عن النص الصريح إلىٰ الاحتمال» انتهىٰ[٣].

وفي الاحتمال الأول نظر لتصريح النجاشي بخلافه بعد التضعيف بلا فصل، قال: «ضعيف في الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وله كتب».

---

١ ـ راجع: خلاصة العلامة: ص ١٣٩ برقم ١٤، القسم الأول.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٧.

٣ ـ راجع: شرح من لا يحضره الفقيه للشيخ البهائي ﷺ (مخطوط).

وأيضاً فإن ذكره في الأسانيد كثير غاية الكثرة كما لا يخفىٰ علىٰ الممارس للأخبار، ولعل ما لم نقف عليه أكثر، وأيضاً خلاف الظاهر من طريقته، فإن الفقهاء لم يفهموا من هذه العبارة هذا المعنىٰ في غير هذا الموضع.

وأما الاحتمال الثاني فوافقه عليه في الذخيرة، فقال: «محمد بن خالد البرقي، قال النجاشي في شأنه ضعيف في الحديث، والظاهر أنه لا توقف من هذه الجهة لأن الشيخ وثق محمد بن خالد، ولعل مراد النجاشي أنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، لا أن الضعف فيه نفسه، ويؤيده قول ابن الغضائري في ترجمة محمد بن خالد إن حديثه يُعرف ويُنكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل» انتهىٰ[١].

وصرح في المدارك بأنه غير صريح في الجرح، قال: «لكن عندي في صحة الرواية توقف لأن في طريقها محمد بن خالد البرقي، وقال النجاشي: إنه كان ضعيفاً في الحديث، ومع ذلك لا يبعد قبول قوله لنص الشيخ علىٰ تعديله وعدم صراحة كلام النجاشي في الطعن فيه نفسه» انتهىٰ[٢].

وصرح به في موضع آخر من المدارك حيث قال: «وهذه الرواية معتبرة الإسناد إذ ليس فيها من قد يتوقف في حاله سوىٰ محمد بن خالد البرقي لقول النجاشي إنه كان ضعيفاً في الحديث إلّا أن ذلك لا يقتضي الطعن فيه نفسه، وجزم العلامة في الخلاصة بالاعتماد علىٰ قوله لنص الشيخ علىٰ تعديله، ولا بأس

---

١ ـ راجع: ذخيرة السبزواري: ج ١، ص ٤٥ في مسألة أن المبطون يتوضأ لكل صلاة، وراجع أيضاً: ما ذكره ابن الغضائري في كتاب الضعفاء الذي أدرجه عناية الله القهبائي في (مجمع الرجال) عند ترجمته لمحمد بن خالد البرقي: ج ٥، ص ٢٠٥.

٢ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الطهارة ـ في مسألة الكر.

به»[١].

ومثلهما المقدس في المجمع، قال: «ومحمد بن خالد، والظاهر أنه البرقي الذي وثقه الشيخ، واختار ذلك المصنف[٢] في الخلاصة، نعم قال النجاشي: «إنه ضعيف في الحديث» وهو أيضاً ليس بصريح في التضعيف في نفسه، ولهذا نقل عن ابن الغضائري «إن حديثه يُعرف ويُنكر ويروي عن الضعفاء» وعلىٰ طبقهم ما نقله في الشرح[٣] قال: «وكان الوالد قدس سره وشيخنا قدس سره يقولان: «هذا لا يقدح في نفسه لأن المراد كونه يروي عن الضعفاء» انتهىٰ. ومثله نقل عن جده في فوائد الخلاصة.

وفي هذا التفسير نظر من وجوه:

أحدها: ما تنظره في الشرح قال ـ بعد أن نقل كلام والده وشيخه المذكور ـ: «ولي في هذا نظر، لأن الرواية عن الضعفاء لا تختص بمحمد بن خالد، وحينئذ لابد لتخصيصه من وجه كما لا يخفىٰ» وفيه نظر، إذ لا يلتزم التخصيص فكل من يروي عن الضعفاء يقال فيه ضعيف في الحديث.

وفي شرح الفقيه قال: «وبعض الناظرين في كلام العلامة ـ طاب ثراه ـ اعترض عليه بأن توثيقه للبرقي مخالف لما قرره في كتبه الأصولية من تقدم قول الجارح، والجارح هنا متعدد والمعدل منفرد، ولا أظنك تمتري في أن كلام هذا

---

١ ـ راجع: كتاب الصلاة منه، في مسألة أنه لو غلب علىٰ ظنه أحد طرفي ما شك فيه بنىٰ علىٰ الظن وكان كالعلم.

٢ ـ يريد بالمصنف: العلامة الحلي لأن مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي هو شرح لإرشاد العلامة.

٣ ـ يعني ما نقله الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في شرحه للاستبصار.

المعترض غير وارد على العلامة عند التأمل فيما تلونا عليك من ترجيح النص على الاحتمال» انتهى[١].

ويبقى الكلام في أن الرواية عن الضعفاء واعتماد المراسيل هل يكون قدحاً أم لا؟ الحق الثاني، وقد حقق ذلك في ترجمة ابنه أحمد فراجع[٢].

قوله: محمد بن خالد بن عمر الطيالسي:

قال الخليل: «بفتح الطاء والخاتمة وكسر اللام والمهملة، منسوب إلى طيالسة جمع الطيلسان مثلثة اللام وهو ثوب معروف من صوف»[٣].

محمد بن خلف بن موهب الطاطري:

«روى محمد بن محمد بن عياش في كتابه المسمى بمقتضب الأثر في الأئمة الاثني عشر حديثاً غريباً بإسناد ذكره، عن الأعمش، عن **محمد بن خلف الطاطري**، عن زاذان، عن سلمان ـ ثم قال ـ بعد إيراد الرواية سألت أبا بكر محمد بن عمر الجعابي الحافظ، عن محمد بن خلف الطاطري قال: **هو محمد بن خلف بن موهب الطاطري**، ثقة مأمون، وطاطر سيف من أسياف البحر تنسج فيها ثياب

---

١ ـ راجع: شرح من لا يحضره الفقيه للشيخ البهائي رحمه الله.

٢ ـ راجع: ص ٢٣٨ من الجزء الأول من هذا الكتاب في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد.

٣ ـ محمد بن خالد بن عمر الطيالسي ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٦١، وقال: «مات ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة ٢٥٩ وهو ابن سبع وتسعين سنة»، ومثله ما ذكره الشيخ في رجاله: ص ٤٩٩، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

تسمىٰ الطاطرية كانت تنسب إليها»[١] كذا بخط المجلسي رحمه الله، ويحتمل أن يكون هو الذي ذكره المصنف[٢].

قوله: محمد بن رستم:

في كتاب فرج المهموم لابن طاووس «روينا بإسنادنا عن الشيخ السعيد محمد بن رستم بن جرير الطبري الإمامي ـ رضوان الله تعالىٰ عليه ـ ذكره في الجزء الثاني من كتاب دلائل الإمامة» انتهىٰ[٣].

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ توثيق المصنف له في الألقاب، وأنه محمد بن جرير بن رستم، وتقدم في كلامه محمد بن جرير بن رستم[٤]، والظاهر أنهما اثنان[٥].

---

١ ـ راجع: مقتضب الأثر: ص ٨ ـ ١٠، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ، وسيف ـ بكسر السين المهملة ـ أي ساحل من سواحل البحر.

٢ ـ يعني الذي ذكره المصنف صاحب النقد: ص ٣٠٥، بعنوان (محمد بن خلف أبو بكر الرازي)، ولكن صاحب الكتاب لم يذكر لنا منشأ احتماله والشاهد عليه، فلاحظ.

٣ ـ راجع: ما ذكره السيد رضي الدين علي بن موسىٰ بن طاووس رحمه الله في كتاب فرج المهموم في أحكام النجوم: ص ١٠٢، الحديث الثالث والعشرين، طبع النجف الأشرف، وراجع أيضاً: في الذريعة: ج ٨، ص ٢٤١ لشيخنا الحجة الطهراني تحت عنوان (دلائل الإمامة) تحقيقاً مسهباً في محمد بن جرير بن رستم الطبري.

٤ ـ راجع: كتاب النقد: ص ٢٩٦.

٥ ـ لعل وجه ظهور أنهما اثنان هو ذكرهما بعنوانين وظاهره التعدد.

قوله: محمد بن زكريا بن دينار مولىٰ بني غلاب:

قال المصنف: «في رجال ابن داود بني غيلان بالنون، وفي الخلاصة والإيضاح كما في النجاشي[١] ولعله الصواب»[٢].

وفي الكافي «محمد بن زكريا الغلابي»[٣].

قال في مرآة العقول: «الغلابي بالغين المعجمة والباء الموحدة نسبة إلىٰ غلاب لأنه كان مولىٰ بني غلاب وهم قبيلة بالبصرة».

وقال الصالح: «مولىٰ بني غلاب، بالغين المعجمة واللام المخففة والباء الموحدة، وبنو غلاب قبيلة بالبصرة، وكان وجهاً من وجوه أصحابنا، وكان

---

١ ـ راجع: رجال ابن داود الحلي: ص ٣١١، القسم الأول، وراجع: خلاصة العلامة ـ القسم الأول ـ: ص ١٥٦ ، وفيه «بني غلاب» بالباء الموحدة، كما في إيضاح الاشتباه له: ص ٧٦، وفي رجال النجاشي: ص ٢٦٦.

٢ ـ راجع: هامش: ص ٣٠٦ من النقد في ترجمة محمد بن زكريا بن دينار مولىٰ بني غلاب.
وليعلم أن الموجود في كتاب رجال ابن داود المطبوع (بني غلاب) بالباء الموحدة في آخره، وكذلك في بعض المخطوطات منه وهو الصحيح لأن ابن داود نقل عبارة النجاشي ورمز في آخرها بحرفي (جش) وفيه بالباء، ولعل نسخة المصنف من رجال ابن داود كانت مغلوطة فكتب هذا الهامش، والاسترابادي في منهج المقال نقل عن رجال ابن داود فقال «وفي (د) ـ أي رجال ابن داود ـ بني غلان وبنو غلان، وكأنه من سهو القلم» ولعل نسخة صاحب (منهج المقال) من رجال ابن داود أيضاً كانت مغلوطة ونقل عنها فكتب هذا الكلام، فلاحظ.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٥٠ كتاب فضل العلم، باب النوادر، الحديث الـ(١٤).

أخبارياً، واسع العلم له كتب كثيرة» انتهىٰ[١]، ومثله ضبطه الخليل[٢].

محمد بن زياد:

سيجيء في ترجمة ولده يوسف ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: محمد بن زياد السجاد:

بخط المجلسي: «روىٰ السيد رضي الدين علي بن طاووس في كتاب (الإقبال) عن الطرازي، أنه قال: (دعاء علمه أبو عبد الله عليه السلام محمد السجاد، وهو محمد بن ذكوان، يعرف بالسجاد، قالوا سجد وبكىٰ في سجوده حتىٰ عمي) ثم روىٰ الدعاء بإسناده عن محمد بن سنان عن محمد بن زياد السجاد» انتهىٰ[٣].

قوله: محمد بن سفيان الهمداني:

قال الصيمري: «وأجيب بضعف الرواية لوقوع محمد بن سفيان في

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ٢٤٧، في شرح الحديث الـ(١٤).

وراجع أيضاً: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي: ج ١، في شرح الحديث المذكور.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني في شرح الحديث الـ(١٤).

٣ ـ راجع: الإقبال: ص ٦٤٤ للسيد رضي الدين ابن طاووس، طبع إيران سنة ١٣١٢ هـ، ويريد بالدعاء الذي ذكره هو ما يقرأ كل يوم من شهر رجب في أعقاب كل صلاة يومية وليلية الذي أوله: «يا من أرجوه لكل خير وآمن سخطه عند كل شر» الخ.

طريقها، وقد ضعفه الشيخ جداً» انتهىٰ[١]. ولم أر أحداً نقل ذلك عن الشيخ في شأنه[٢].

قوله: محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمي:

قد حكم الصالح، والشهيد في الدراية، والآبي في كشف الرموز باشتراك محمد بن سليمان.

قال في الدراية: «محمد بن سليمان مشترك بين محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم الثقة العين، ومحمد بن سليمان الإصفهاني وهو ثقة أيضاً،

---

١ ـ ذكر الصيمري ذلك في غاية المرام شرح شرائع الإسلام للمحقق الحلي (مخطوط)، والصيمري هو الشيخ مفلح بن الحسن (أو الحسين) الصيمري ـ من صيمرة البصرة ـ انتقل إلىٰ البحرين وسكن سلماباد، وقد ذكره الشيخ سليمان الماحوزي في رسالته في علماء البحرين، وقال: «إنه أجاد في شرحه وطبق المفصل وبين الترددات التي فيه، وهو كبير في مجلدين».

والشارح هو من تلامذة الشيخ أبي العباس أحمد بن فهد الحلي المولود سنة ٧٥٧ هـ، والمتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ، ومعاصر للمحقق الثاني الشيخ علي الكركي المتوفىٰ يوم ١٨ ذي الحجة في النجف الأشرف سنة ٩٤٠ هـ، وله من المؤلفات ـ أيضاً ـ كشف الالتباس في شرح الموجز لأستاذه ابن فهد ومختصر الصحاح، ومنتخب الخلاف، وهو انتخاب كتاب خلاف الشيخ الطوسي، وجواهر الكلمات في صيغ العقود والإيقاعات، أنظر ترجمة له ولولده الشيخ حسين ـ المتوفىٰ سنة ٩٣٣ هـ في أول شهر محرم عن عمر ينيف علىٰ الثمانين سنة ـ في روضات الجنات للسيد الخوانساري: ص ٦٦٦.

٢ ـ فإن الشيخ الطوسي ذكره في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٨٩، ولم يتعرض لتوثيقه أو تضعيفه، فراجعه، ولعل تضعيفه له في غير كتاب رجاله، ولم ينقل ذلك أيضاً.

ومحمد بن سليمان الديلمي، وهو ضعيف جداً، لكن الأول متأخر عن عهد الأئمةعليهم السلام، والثاني روى عن الصادق عليه السلام فيتميزان بذلك، والثالث لم أقف على تقرير طبقته فترد الرواية عند الإطلاق لذلك» انتهى[١].

وأنت خبير بأن الشيخ ذكر الثالث وهو الديلمي في أصحاب الرضا عليه السلام وذكر النجاشي أنه روى أحمد بن محمد عن أبيه عنه، وهو البرقي، وكذا في الفهرست[٢]، فطبقته معلومة.

وأيضاً ذكر النجاشي أن الأول له إلى مولانا أبي محمد عليه السلام مسائل[٣] فيكون من أصحابه فكيف يكون متأخراً عن عهد الأئمةعليهم السلام فتأمل.

وفي كشف الرموز: «محمد بن سليمان: إن كان الديلمي فهو ضعيف، وإن كان محمد بن سليمان بن الجهم فهو ثقة ومن أصحاب أبي محمد عليه السلام وضعف الديلمي في المعتبر، والحبل المتين، والمدارك، والصالح»[٤].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٣، ص ٢٨٣ كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة، شرح الحديث الـ(١٢)، وراجع أيضاً: كشف الرموز للآبي (مخطوط)، وراجع أيضاً: دراية الشهيد الثاني: ص ١٣٠ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: كتاب رجال الشيخ: ص ٣٨٦ باب أصحاب الرضا عليه السلام وقد ضعفه فيه، وكذا ذكره في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ص ٣٥٩ وقال: «له كتاب يرمى بالغلو»، وكذا ذكره في الفهرست: ص ١٥٧، ولم يتعرض له بمدح أو قدح، وذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٨٢، وقال: «ضعيف جداً لا يعول عليه في شيء، له كتاب».

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٧ في ترجمة محمد بن الحسن بن الجهم.

٤ ـ راجع: كشف الرموز شرح مرموزات مختصر النافع، للشيخ عز الدين بن الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي الذي فرغ من شرحه المذكور في شهر شعبان، أو رمضان، سنة ٦٧٢ هـ ⟸

وقال الخليل: «الديلمي بفتح المهملة وسكون الخاتمة واللام»[١].

قوله: محمد بن سماعة بن موسىٰ:

في التنقيح: «الرواية ضعيفة لأن في طريقها محمد بن سماعة وهو واقفي» انتهىٰ[٢] وقد تقدم في الحسن بن محمد بن سماعة ما ينفعك هنا[٣].

قوله: محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري:

وقد وقع في وثاقته وضعفه التشاجر العظيم بين الفقهاء، فذهب جماعة من المتأخرين إلىٰ وثاقته، ومنهم المجلسيان، والشيخ الحرّ، والمفيد في الإرشاد[٤].

⟸ شرحه في حياة أستاذه المحقق الحلي المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ، وهو أول من شرح المختصر النافع لأستاذه المحقق الحلي، وراجع: المعتبر: ص ١٤٩ في مسألة جواز الصلاة في الخز الخالص، فإنه قال ـ بعد أن روىٰ رواية عن محمد بن سليمان الديلمي ـ: «وعندي في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سليمان».

وراجع أيضاً: الحبل المتين في المسألة المذكورة: ص ١٨١، والمدارك في مسألة الفصل بين البئر والبالوعة، ومسألة عدم جواز الصلاة في جلد الميتة، وفي مسألة الصلاة في الخز الخالص، وشرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٣، ص ٢٨٣ كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه شرح الحديث الـ(١٢).

١ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح مختصر النافع للفاضل المقداد بن عبد الله السيوري الحلي المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ (مخطوط).

٣ ـ راجع: ج ١، ص ٤٠٨ من هذا الكتاب في ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة.

٤ ـ راجع: كتاب الإرشاد ـ باب ذكر الإمام القائم بعد أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ـ فصل من ⟸

قال في مرآة العقول: «الحديث ضعيف عند القوم بابن سنان وعندي معتبر»[١].

وقال والده: «قال شيخنا المفيد في كتاب كمال شهر رمضان ـ لما ذكر محمد بن سنان ـ ما هذا لفظه: «إن المشهور من السادة عليهم السلام من الوصف للرجل خلاف ما وصفه به شيخنا إياه، والظاهر من القول ضد ما له به ذكر، كقول أبي جعفر عليه السلام فيما رواه عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام في آخر عمره ـ أي عمر محمد بن سنان ـ فسمعته يقول جزى الله محمد بن سنان خير الجزاء فقد وفى لي[٢] وكقوله عليه السلام فيما رواه علي بن الحسين بن داود، قال: سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: رضي الله عنه برضائي عنه، فما خالفني ولا خالف أبي قط[٣].

هذا مع جلالته في الشيعة وعلو شأنه ورياسته وعظم قدره، ولقائه من الأئمة ثلاثة، وروايته عنهم، وكونه بالمحل الرفيع منهم، الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام مع معجز أبي جعفر عليه السلام فيما رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب: «إن محمد بن سنان كان ضرير البصر فتمسح بأبي جعفر الثاني عليه السلام فعاد إليه بصره بعدما كان افتقده» انتهى[٤].

⟸ روى النص على ولده الرضا عليه السلام فإنه عدّ محمد بن سنان فيه من خاصة الكاظم عليه السلام وثاقته ومن أهل الورع والعلم والفقه من شيعته.

١ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي الثاني صاحب (بحار الأنوار) طبع إيران، ووثقه أيضاً المجلسي في الوجيزة الملحقة بآخر خلاصة العلامة، طبع إيران: ص ١٦٤، قال: «ومحمد بن سنان الزاهري ضعيف، ووثقه المفيد في الإرشاد، وهو معتمد عليه عندي».

٢ ـ روى هذه الرواية الكشي في رجاله: ص ٤٢٤.

٣ ـ روى هذه الرواية أيضاً الكشي في رجاله: ص ٤٢٤.

٤ ـ إلى هنا انتهى ما ذكره المولى التقي في شرحه لمشيخة من لا يحضره الفقيه (مخطوط)، ⟸

ونقل ابن طاووس في الإقبال عن المفيد أيضاً في كتاب كمال شهر رمضان تزكيته، قال في الإقبال: «أقول: وقد زكىٰ المفيد في كتاب كمال شهر رمضان محمد بن سنان وبالغ في الثناء عليه وروىٰ في ذلك حديثاً يعتمد عليه» انتهىٰ[١].

وأنا قد وقفت علىٰ كتاب المفيد في كمال شهر رمضان فرأيته يضعفه فيه، قال ما لفظه ـ بعد أن نقل روايته الدالة علىٰ أنه لا ينقص ـ قال: «وهذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه في طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه لا يختلف العصابة في تهمته وضعفه» انتهىٰ[٢]. ولعل له كتابين في كمال شهر رمضان[٣].

⟸ ونقل ذلك كله من كتاب فلاح السائل للسيد رضي الدين علي بن طاووس، راجعه في (ص ١٠) من طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

١ ـ راجع: الإقبال: ص ١٣ للسيد رضي الدين علي بن طاووس ﷺ.

٢ ـ راجع: الرسالة الهلالية (المخطوطة) التي عملها الشيخ المفيد ﷺ في أن شهر رمضان قد يكون تسعة وعشرين يوماً كبعض الشهور، رداً علىٰ الصدوق ابن بابويه القمي القائل بأن شهر رمضان لا يعتريه نقص وأنه ثلاثون يوماً.

٣ ـ ذكر السيد رضي الدين علي بن طاووس ﷺ في كتاب الإقبال: ص ٦، ما هذا نصه: «... ووجدت كتاباً للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان سماه (لمح البرهان) قد انتصر فيه لأستاذه وشيخه جعفر بن قولويه ويردّ علىٰ (أستاذه) محمد بن أحمد بن داود (بن علي) القمي وذكر فيه أن شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين، وتأوّل أخباراً ذكرها تتضمن أنه يجوز أن يكون تسعاً وعشرين ـ ثم قال ابن طاووس ـ ووجدت شيخنا المفيد قد رجع عن كتاب (لمح البرهان) وذكر أنه قد صنف كتاباً سماه (مصابيح النور) وأنه قد ذهب فيه إلىٰ قول محمد بن أحمد بن داود في أن شهر رمضان له أسوة بالشهور في الزيادة والنقصان».

فيظهر من كلام ابن طاووس ـ هذا ـ أن الشيخ له كتابان في كمال شهر رمضان، وله أيضاً الرسالة العددية أو الرسالة الهلالية، تعرف بهذا الاسم في المعاجم الرجالية، ولعلها هي بعينها ⟸

وفي الوسائل ـ بعد نقله الخلاف ـ قال: «والذي يقتضيه النظر أن تضعيفه إنما هو من ابن عقدة الزيدي، وفي قبوله نظر، وقد صرح النجاشي بنقل التضعيف عنه، وكذا الشيخ، ولم يجزما بضعفه[1] علىٰ أنهم ذكروا وجهه وهو أنه قال عند موته: كلما رويته لكم لم يكن لي سماعاً وإنما وجدته، وهو لا يقتضي الضعف إلّا بالنسبة إلىٰ أهل الاحتياط التام في الرواية، وقد تقدم ما يدل علىٰ جوازه، ووثقه أيضاً ابن طاووس، والحسن بن علي بن شعبة، وغيرهما، ورجحه بعض مشائخنا، وهو الصواب، واختاره العلامة في بحث الرضاع من المختلف وغيره[2] ووجه الذم المروي ما مرّ في زرارة بل ورد فيه وفي صفوان نص خاص يدل علىٰ زوال موجبه، وذكره ابن طاووس في فلاح السائل، ورجح مدحه وتوثيقه، وروىٰ فيه

⇐ (مصابيح النور) توجد نسختها في أكثر المكتبات، راجع: الذريعة لشيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ج ١٨، ص ٣٤٠ تحت عنوان (لمح البرهان).

١ ـ إن النجاشي في رجاله: ص ٢٥١ والشيخ في الفهرست: ص ١٦٩ وإن لم يجزما بتضعيفه، لكن الشيخ في رجاله في باب أصحاب الرضا عليه السلام: ص ٣٨٦ جزم بتضعيفه، ويعتبر كتاب رجاله متأخراً تأليفاً عن تأليف الفهرست فلاحظه.

٢ ـ راجع: ج ٢، ص ٧٠ من المختلف كتاب النكاح بحث الرضاع، وراجع أيضاً: ج ١، ص ١٣٠ من المختلف كتاب الصلاة بحث من ترك سجدة واحدة في الصلاة، فإنه روىٰ رواية ذكرها الشيخ الطوسي في التهذيب بسنده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ووثقها وفي طريقها محمد بن سنان، ووثقه أيضاً العلامة في المنتهىٰ عند البحث عن وجوب السورة بعد الحمد، فإنه وثق الرواية التي رواها الشيخ الطوسي في التهذيب بإسناده إلىٰ الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل، وأيضاً وثق الرواية التي رواها الشيخ في التهذيب في مسألة التكبير للركوع بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن سنان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

عن أبي جعفر عليه السلام»[١]، ثم ذكر الرواية التي ذكرها (التقي) من إعادة بصره[٢].

وقال في التحرير ـ شرح الوسائل ـ: «محمد بن سنان، وقد اختلف في توثيقه وتضعيفه، والأقوىٰ التوثيق، كما وثقه بعض مشايخنا المعاصرين، فقد وثقه المفيد وجماعة، منهم الحسن بن أبي شعبة في تحف العقول، وابن طاووس في كتاب (التتمات والمهمات)، وروىٰ الكشي ما يدل علىٰ توثيقه، وروىٰ له ذماً كأمثاله من الخواص، ووجهه التقية كما وقع التصريح به من الصادق عليه السلام عموماً، ولعل ذلك سبب التضعيف مع الغفلة عن كونه تقية، ومن أنه قال عند موته ما حاصله: «إن ما رواه لم يسمعه كله ولكنه وجده» وقد أنكر عليه بعض معاصريه ذلك كما نقله الكشي، وقد روىٰ الكليني وغيره في جواز الفتيا الرواية بذلك[٣] وإن كان السماع ونحوه أقوىٰ، وهذا دليل علىٰ كمال احتياطهم في الرواية أو سببه روايته بعض أحاديث الغلط والتخليط، والتضعيف مخصوص بها وقد رووا مثلها الثقات، بل معاني بعضها موجود في بعض الآيات، وهو لا يقتضي الضعف لأنه من المتشابهات المأولات بالمجاز أو الإضمار أو نحوهما وقد أشار إلىٰ ذلك الشيخ في الفهرست حيث روىٰ جميع رواياته إلّا ذلك القسم[٤] وقد عدّه في

---

١ ـ راجع: ما ذكره الحر في آخر الوسائل في ترجمة محمد بن سنان أبي جعفر الزاهري.

٢ ـ الرواية التي ذكرها صاحب الوسائل ليست رواية إعادة بصره وإنما هي الرواية التي فيها: كان أبو جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير ويقول: «رضي الله عنه برضاي عنه، فما خالفني ولا خالف أبي قط» فراجعه.

٣ ـ أي بالوجادة، راجع أصول الكافي: ج ١ ، ص ٥٣ من كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، الحديث الـ(١٥).

٤ ـ راجع: الفهرست: ص ١٦٩ برقم ٦٢٠.

كتاب الغيبة من خواصهم عليهم السلام الممدوحين وروىٰ فيه حديثاً[١] ويظهر من بعض الروايات أنه كان وكيلاً وهو يدل علىٰ التوثيق» انتهىٰ[٢].

وذهب الأكثر إلىٰ تضعيفه كما في مواضع من المعتبر[٣] والمجمع والمدارك، وكشف الرموز، والمعتصم، والذخيرة، والمنتقىٰ، والمشرق والحبل، وشرح الصالح، والتنقيح، والفخري في مرتب مشيخة الصدوق، والذكرىٰ والحاشية[٤].

وقال الشيخ في باب المهور من التهذيب: «محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً، وما يستبد بروايته ولا يشركه غيره لا يعمل بروايته»[٥]، وسيجيء

---

١ ـ راجع: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢١١ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره الشيخ الحر في تحرير الوسائل.

٣ ـ من المواضع ما ذكره في مسألة كراهة بلّ خيوط الكفن، ومسألة تجديد القبور، فإنه قال فيهما: «إن محمد بن سنان ضعيف» ومن المواضع ما ذكره في كتاب الطهارة في الأسئار: ص ٢٥ وص ٧٣ في مسألة الابتداء بغسل يديه قبل رأسه في الوضوء.

٤ ـ الحاشية: هي حاشية المختلف للسيد فيض الله التفريشي، وراجع الحبل المتين: ص ٨٧، والذخيرة: ج ١، ص ١٢٩ وص ٢٠٦.

٥ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ٣٦١ كتاب النكاح، باب المهور والأجور، الحديث الـ (٢٧)، ومثله ما في الاستبصار: ج ٣، ص ٢٢٤، كتاب النكاح، باب المهور، الحديث الـ (١١).

وضعف محمد بن سنان ـ أيضاً ـ الشهيد الثاني في (الروضة) شرح (اللمعة)، في كتاب النكاح في الفصل الثالث في المحرمات بالنسب والرضاع فإنه في شرح قول الماتن الشهيد الأول: «أو خمس عشرة رضعة» منع صحة رواية الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام القائلة بنشر الحرمة بعشر رضعات، فقال: «فإن في طريقها محمد بن سنان وهو ضعيف علىٰ أصح القولين وأشهرهما» وكذلك ضعفه في المسالك، في المسألة المذكورة فقال: «وأما رواية

⟸

في ترجمة مياح تضعيفه من النجاشي أيضاً، ومستندهم تضعيف أهل الرجال.

وفي الشرح ـ بعد أن سأل نفسه عن تعارض كلام المفيد والشيخ مع النجاشي ـ قال: «قلت: الأمر فيه لا يخلو من ارتياب، فإن غاية ما يمكن من الجمع أنه كان ثقة ثم تغير كما يظهر من كتاب الرجال، إلّا أن عدم وقوف المفيد علىٰ تغيره والحكم بثقته في غاية البعد، بل مقطوع بنفيه، وكون الجرح عنده لم يتحقق من مثل ما ورد فيه لعدم ثبوته أقوىٰ إشكالاً، فإن مثل النجاشي المتأخر يستبعد عدم الثبوت عنده حينئذ وكذلك الشيخ، ثم إن رواية الثقات عن محمد بن سنان كما يستفاد من الأخبار أغرب.

وقد صرح الكشي بما هذا لفظه: (قال أبو عمرو: وقد روىٰ عنه ـ يعني محمد بن سنان ـ الفضل، وأبوه، ويونس ومحمد بن عيسىٰ العبيدي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، ابنادندان، وأيوب بن نوح، وغيرهم من الثقات من أهل العلم)[1] لكن لا يخفىٰ أن الرواية عنه تحتمل أن تكون لاعتمادهم علىٰ أصله أو في نفسه، وبالجملة فالكلام في

⇐ الفضيل بن يسار فلا نسلم صحتها لأن في طريقها محمد بن سنان وقد ضعفه الشيخ والنجاشي وابن الغضائري وقال: إنه غال لا يلتفت إليه، وروىٰ الكشي فيه قدحاً عظيماً، وقال الفضل بن شاذان: من الكذابين المشهورين ابن سنان، وفيه من القدح غير ذلك»، وتبع الشهيد الثاني في تضعيفه ولده الشيخ حسن في كتابه (منتقىٰ الجمان) والسيد الداماد في الراشحة السادسة والعشرين من رواشحه: ص ٨٨، والميرزا محمد الاسترابادي في الوسيط (مخطوط) وغيرهم.

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٢٨، في ترجمة محمد بن سنان وقد روىٰ عنه أيضاً جماعة من أجلاء الرواة والفقهاء يربو عددهم علىٰ السبعين رجلاً، راجع: كتاب تمييز المشتركات للكاظمي، وجامع الرواة للمولىٰ الأردبيلي الحائري، وغيرهما.

الرجل واسع المجال والله تعالىٰ أعلم بالحال»[١].

واعلم أنه نقل بعض مشايخي ـ سلمه الله تعالىٰ ـ عن المجلسي أن محمد بن سنان من مشايخ الإجازة، ويبطله تصريح الكشي والنجاشي والشيخ بأحاديثه وكتبه، فهو شيخ رواية لا شيخ إجازة، وقد مرّ الفرق بينهما.

واعلم أنه لم يذكر أحد من الرجاليين أن محمد بن سنان من أصحاب الهادي عليه السلام، وفي الكافي رواية دالة علىٰ أنه من أصحابه عليه السلام، قال: «سعد بن عبد الله، والحميري جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان قال: قبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوماً»[٢].

قوله: محمد بن سنان بن طريف:

في الشرح: «إن محمد بن سنان الضعيف ليس أخا عبد الله كما توهم بعض

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره السبط في شرح الاستبصار (مخطوط).

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٩٧، كتاب الحجة، باب مولد أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام، الحديث الـ(١٢).

وراجع: تفصيل أحوال محمد بن سنان الزاهري في الرسالة التي ألفها العلامة الحجة السيد محمد باقر الشفتي المطبوعة بإيران سنة ١٣١٤ هـ، وراجع أيضاً الترجمة المفصلة له فيما كتبه سيدنا الحجة السيد محمد المهدي بحر العلوم ـ قدس الله سره ـ في كتاب رجاله: ج ٣، ص ٢٤٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ.

وراجع أيضاً: الراشحة السادسة والعشرين من الرواشح السماوية: ص ٨٨، للمحقق الداماد.

وقد توفي محمد بن سنان ـ هذا ـ سنة ٢٢٠ هـ، علىٰ ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٥٢.

ليكونا في مرتبة واحدة، وعلىٰ تقدير الأخوة اتحاد الرتبة غير لازم كما لا يخفىٰ.

والشيخ في كتاب الرجال ذكر محمداً في رجال الرضا عليه السلام [١] وذكر في رجال الصادق عليه السلام محمد بن سنان بن طريف الهاشمي قال: «وأخوه عبد الله» [٢].

والظاهر أن محمداً المذكور ليس هو المتقدم، قال النجاشي: إنه «أبو جعفر الزاهري» [٣] وليس في أجداده طريف، وعبد الله هو ابن طريف مولىٰ بني هاشم فإذن لعبد الله أخ يقال له محمد وهو مهمل في رجال الصادق عليه السلام ومحمد بن سنان الضعيف في رجال الرضا عليه السلام لا غير، فما وقع لبعض المتأخرين من الالتباس، حيث ظن أن محمد بن سنان الضعيف هو المذكور في رجال الصادق عليه السلام، ثم دفعه بأن الشيخ سها فيما ذكره، لا يخفىٰ دفعه بعد ما قررنا، غاية الأمر يحتمل أن يقال: إن عبد الله إذا كان له أخ مهمل في الرجال من أصحاب الصادق عليه السلام فيجوز أن يكون هو الراوي ويساوي الضعيف لكونه مهملاً.

وجوابه إن الإطلاق في مثل ابن سنان إنما ينصرف إلىٰ المشهور كما يعرف بتتبع إطلاق الرجال» [٤].

وبخط المجلسي: «هذا أخو عبد الله الثقة، روىٰ عنه أخوه عبد الله كما وقع في كتاب طبّ الأئمة عليهم السلام [٥] كثيراً، وهو غير محمد المتقدم ذكره إذ هو لم يلق

---

١ ـ راجع: ص ٣٨٦ من رجال الشيخ باب أصحاب الرضا عليه السلام.

٢ ـ راجع: ص ٢٨٨، برقم ١٢٩، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥١.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٥ ـ طبّ الأئمة في الأخبار الواردة عن الأئمة عليهم السلام في منافع الأطعمة والأشربة ومضارها،

⇐

الصادق عليه السلام وهو ليس مولىٰ لبني هاشم، فتدبر».

محمد بن سيار:

سيجيء في ترجمة يوسف بن محمد بن زياد ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

قوله: محمد بن صالح بن محمد الهمداني:

بخط المجلسي رحمه الله: «روىٰ الكشي توقيعاً طويلاً عن أبي محمد عليه السلام ذكر فيه: إقرأ كتابنا علىٰ البلالي رضي الله عنه إلىٰ قوله: فإذا وردت بغداد فاقرأه علىٰ الدهقان[1] وكيلنا وثقتنا والذي يقبض من موالينا»[2].

⇐ والأعواذ والرقىٰ لدفع الأمراض والبلاء وهو من جمع الأخوين أبي عتاب عبد الله والحسين ابني بسطام بن سابور الزيات، ترجم لعبد الله بن بسطام النجاشي في رجاله: ص ١٦١، قائلاً: «عبد الله بن بسطام أبو عتاب أخو الحسين بن بسطام الذي له ولأخيه كتاب الطبّ».

وترجم للحسين (ص ٣٠) قائلاً: «له ولأخيه أبي عتاب كتاب جمعاه في الطب كثير الفوائد والمنافع علىٰ طريقة الطبّ في الأطعمة ومنافعها، والرقىٰ والعوذ» طبع هذا الكتاب بالهند، وحصرت أخباره في (٤٠٩) حديث، وينقل عنه المجلسي في البحار كثيراً، راجع: الذريعة لشيخنا الحجة الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ج ١٥، ص ١٣٩.

١ ـ الدهقان هو لقب محمد بن صالح بن محمد الهمداني.

٢ ـ راجع: ص ٤٨٥ من رجال الكشي في ترجمة جماعة منهم إسحاق بن إسماعيل النيسابوري الذي خرج له التوقيع من أبي محمد العسكري عليه السلام وفيه ذكر إبراهيم بن عبدة والمحمودي والعمري والبلالي والرازي ودهقان، وكان دهقان وكيلاً لأبي محمد الحسن العسكري عليه السلام ومن بعده صار وكيلاً لابنه الحجة بن الحسن عليه السلام.

قوله: محمد بن صدقة العنبري:

في أمالي الشيخ: «عن المفيد، عن ابن بشران، عن دعلج بن أحمد بن دعلج عن أبي سعيد الهروي يحيىٰ بن أبي نصر الشيخ الصالح، قال: سمعت إبراهيم بن المنذر الخزاعي يقول: سمعت معناً ومحمد بن صدقة ـ أحدهما أو كلاهما ـ وكلاهما ثقة»[١].

قوله: محمد بن العباس بن علي بن مروان:

بخط المجلسي: «قال الكفعمي قدس سره في الحواشي التي علقها علىٰ دعاء الغدير: (ذكر أبو عبد الله محمد بن العباس بن مروان المعروف بابن الجحام في كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام وهذا الكتاب ألف ورقة لم يصنف مثله في معناه) انتهىٰ[٢].

وأقول: وصل إلي أكثر أحاديث هذا الكتاب برواية السيد شرف الدين النجفي في كتاب تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة وأوردتها في الكتاب الكبير، وأورد بعضها السيد ابن طاووس في كتاب سعد السعود» انتهىٰ

---

١ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ١٣ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٤ هـ.

٢ ـ هكذا وجدنا ما ذكره الكفعمي في هامش النسخة المخطوطة من (المصباح) الذي علقه علىٰ دعاء يوم الغدير، في الفصل الثامن والأربعين منه، وأول الدعاء: «ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا» الخ، والنسخة مخطوطة بتاريخ يوم الثلاثاء تاسع شهر ربيع الأول سنة ١٠٦٣ هـ.

كلام المجلسي رحمه الله[١].

محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار:

أبو جعفر، روىٰ عبد الحميد عن الكاظم عليه السلام وكان ثقة)[٢].

١ ـ راجع: كتاب سعد السعود لرضي الدين علي بن طاووس: ص ٩٠ ـ ١١١، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٩ هـ، فإنه أورد فيه جملة من الآيات التي نزلت في أهل البيت عليهم السلام نقلاً عن كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام لمؤلفه ابن الجحام المذكور.
والجحام: بتقديم الجيم علىٰ الحاء المهملة كما ضبطه العلامة الحلي في (إيضاح الاشتباه): ص ٨٥.
وقال المجلسي في أول البحار: ج ١، ص ١٣ ـ عند ذكره لمصادره التي ينقل عنها فيه ـ ما لفظه: «... وكتاب تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، للسيد الفاضل العلامة الزكي شرف الدين علي الحسيني الاسترابادي المتوطن في الغري، مؤلف كتاب الغروية في شرح الجعفرية، تلميذ الشيخ الأجل نور الدين علي بن عبد العالي الكركي، وأكثره مأخوذ من تفسير الشيخ الجليل محمد بن العباس بن علي بن مروان بن الماهيار وذكر النجاشي ـ بعد توثيقه ـ أن له كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام وكان معاصراً للكليني».
وينقل السيد هاشم البحراني في تفسير البرهان عن كتاب ابن الجحام المذكور بتوسط كتاب شرف الدين النجفي، قال: «لكن لم يعثر شرف الدين علىٰ جميعه بل من بعض سورة الإسراء إلىٰ آخر القرآن».
وابن الجحام ـ هذا ـ سمع منه هارون بن موسىٰ التلعكبري سنة ٣٢٣ هـ وأما الشيخ شرف الدين علي النجفي فقد ترجم له الشيخ الحر في أمل الآمل: ج ٢، ص ١٣١ طبع النجف الأشرف وسمىٰ كتابه (الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة) وقال: «ينقل فيه من كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام لمحمد بن العباس المعروف بابن الجحام الثقة».
٢ ـ راجع: ترجمة ضافية لمحمد بن عبد الحميد ـ هذا ـ في كتاب رجال سيدنا بحر ⟸

اختلف في مرجع ضمير «كان ثقة»، ففي الشرح: «وظن جدي قدّس سرّه أن الموثق هو الأب[١]، وأراه لا يخلو من بُعد لأن العنوان لمحمد، وذكر الأب بالعارض، فمن المستبعد توثيق الأب إلّا أن الأمر لا يخلو من اشتباه.

وفي الخلاصة نقل عن عبد الحميد ما هذه صورته: «روىٰ عن موسىٰ عليه السلام وكان ثقة»[٢] وكأنه أخذه من النجاشي ظناً أن الموثق هو الأب، والذي رأيناه في النجاشي في عبد الحميد من دون توثيق» انتهىٰ[٣].

والظاهر من المدارك القطع برجوعه إلىٰ الأب حيث قال: «في السند قصور لأن في طريقها محمد بن عبد الحميد وهو غير موثق» انتهىٰ[٤].

⇐ العلوم: ج ٣، ص ٢٨٠ طبع النجف الأشرف.

١ ـ الشرح: هو شرح الاستبصار للشيخ محمد ابن الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني، وزين الدين هو مراده بقوله: «جدي» وقد ذكر ذلك جده في حواشيه علىٰ الخلاصة فإنه ـ بعد أن أورد عبارة الخلاصة في ترجمة محمد بن عبد الحميد وهي: «وكان ثقة من أصحابنا» ـ قال: «هذه عبارة النجاشي، والظاهر أن الموثق الأب لا الابن».

٢ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١١٦ برقم ٣.

٣ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره السبط في شرحه للاستبصار، وما ذكره من قوله: «والذي رأيناه في النجاشي في عبد الحميد من دون توثيق» لا أرىٰ له وجهاً فإن النجاشي لم يترجم لعبد الحميد بن سالم ـ هذا ـ ترجمة مستقلة، وإنما ذكره ضمن ترجمة أخيه عبد الرحمن بن سالم: ص ١٧٧، قائلاً: «وعبد الرحمن بن سالم أخو عبد الحميد بن سالم...» وليس في صدد توثيقه لأنه ذكره بالعارض وأصل الترجمة لأخيه عبد الرحمن ولا يلزم توثيق ما ذكر بالعارض، فلاحظ.

٤ ـ راجع: كتاب الصلاة من المدارك، للسيد محمد العاملي (المطبوع) في شرح قول الماتن المحقق الحلي صاحب الشرايع الذي نصه: «وقراءة سورة كاملة بعد الحمد واجب» في رده ⇐

وقال الصالح: «محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روىٰ عبد الحميد عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، وقال زين المحققين: هذه عبارة النجاشي وظاهرها أن الموثق الأب لا الابن، وقال بعض الأفاضل: كون الظاهر ذلك غير مسلم، بل الظاهر أن النعوت المذكورة في مثل هذا الموضع راجعة إلىٰ أصل الاسم» انتهىٰ[1].

وتوقف فيه المقدس في المجمع، قال: «والمصنف[2] ما صرح بالصحة كأنه لوجود محمد بن عبد الحميد، وتوثيقه غير ظاهر لاحتمال رجوع التوثيق إلىٰ أبيه المصرح بتوثيقه» انتهىٰ.

ولا ينبغي الشك في أن الظاهر في المحاورات من الضمير والصفات في مثل المقام تعود إلىٰ المسوق له الكلام كما حققه بعض الأفاضل علىٰ ما نقله الصالح، فتأمل.

قوله: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ:

في الكافي: «عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أبيه»[3].

⟸ لرواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام القائلة: «لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر».

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٢ ، ص ٦٣ كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم والمتعلم، شرح الحديث الرابع.

٢ ـ يقصد بالمصنف: العلامة الحلي لأن مجمع الفائدة والبرهان هو شرح لإرشاد الأذهان تأليف العلامة رحمه الله.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٤٥، كتاب فضل العلم، باب استعمال العلم، ⟸

قال الصالح: «وهو ممدوح مشكور وصدوق مأمون، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وعده الشيخ في كتاب الرجال من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[١].

قوله: محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين:

نسب ابن إدريس إليه كتاب قرب الإسناد، وقال في البحار: «وظني أن

⇐ الحديث السابع.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٨١، وتقدمت ترجمة أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ (ص ٢٨) من هذا الجزء، وكلام المولىٰ الصالح فيه.

ومحمد بن عبد الرحمن ـ هذا ـ ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٣٠١ ترجمة مفصلة، وذكر الاختلاف في توثيقه وتضعيفه، ونقل عن أبي حاتم عن أحمد بن يونس أن زائدة ذكره فقال: «كان أفقه أهل الدنيا».

وقال العجلي كان فقيهاً صاحب سنة، صدوقاً جائز الحديث، وكان عالماً بالقرآن، وكان من أحب الناس، وكان جميلاً نبيلاً، وأول من استقضاه علىٰ الكوفة يوسف بن عمر الثقفي» ثم نقل عن البخاري أنه مات سنة ١٤٨ هـ، وذكر جماعة كثيرين يروي هو عنهم وجماعة أخرىٰ يروون عنه، فراجعه.

وفي معاجم رجالنا ضعفه جماعة، منهم الكشي في رجاله: ص ١٤٦ في ترجمة محمد بن مسلم الطائفي، فإنه روىٰ رواية تتضمن ذمه.

ومنهم الشيخ أبو علي الحائري في منتهىٰ المقال فإنه قال ـ متعجباً من ذكر العلامة في القسم الأول من الخلاصة ـ: «فإن نصب الرجل أشهر من كفر إبليس، وهو من مشاهير المنحرفين... وتولىٰ القضاء لبني أمية ثم لبني العباس برهة من السنين، كما ذكره غير واحد من المؤرخين، ورده شهادة جملة من أجلاء أصحاب الصادق عليه السلام غير مرة لأنهم رافضة مشهور، وفي كتب الحديث مذكور، ويجب ذكره في الضعفاء كما فعله الفاضل عبد النبي».

الكتاب لوالده، وهو راو له كما صرح به النجاشي»[١]، وتقدم في ترجمة أبيه أن الحرّ نسبه إلىٰ ابنه أيضاً[٢].

قوله: محمد بن عبد الله بن الحسن أبو عبد الله:

يظهر من البصائر أنه خرج مدعياً للإمامة[٣]، فقد روي «عن أحمد بن

---

١ ـ راجع: أول كتاب البحار: ج ١، ص ٧ عند ذكره الأصول والكتب المأخوذ منها البحار، وتكملة كلام صاحب البحار هكذا: «وإن كان الكتاب له ـ كما صرح به ابن إدريس ـ رحمه الله فالوالد متوسط بينه وبين ما أوردناه من أسانيد كتابه».

وراجع رجال النجاشي: ص ١٦٢، في ترجمة عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميري، أبي العباس القمي والد محمد بن عبد الله ـ هذا ـ فإنه نسب كتاب قرب الإسناد إلىٰ الأب عبد الله دون الابن محمد، وعده من مؤلفاته.

٢ ـ راجع: ص ٥٤ من هذا الجزء في ترجمة عبد الله بن جعفر بن الحسن، وسمىٰ المصنف هناك جده الحسن وهنا الحسين، وتبعه صاحب الكتاب، وراجع: ما ذكره الحرّ في أول الوسائل في الفصل الذي عقده في ذكر الكتب المعتمد عليها التي نقل منها أحاديث كتابه.

٣ ـ محمد بن عبد الله ـ هذا ـ هو الملقب بذي النفس الزكية ابن عبد الله المحض، ابن الحسن المثنىٰ ابن الحسن المجتبىٰ ابن الإمام علي بن أبي طالب عليهم السلام ذكره ابن عنبة النسابة في عمدة الطالب: ص ٨٩، عند ذكره لعقب عبد الله المحض، فقال: «... وأعقب عبد الله المحض من ستة رجال، محمد ذي النفس الزكية، وإبراهيم قتيل باخمرىٰ، وموسىٰ الجون، وأمهم هند بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن ربيعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي بن كلاب، ومن يحيىٰ صاحب الديلم، وأمه قريبة بنت ركيح بن أبي عبيدة بنت أخي هند بنت أبي عبيدة ومن سليمان وإدريس، وأمهما عاتكة بنت عبد الملك المخزومية».

ومحمد ذو النفس الزكية يكنىٰ أبا عبد الله، وقيل: أبا القاسم، ويلقب المهدي وهو المقتول ⇐

الحسين، عن أبيه، عن ظريف بن ناصح، قال: لما كانت الليلة التي ظهر فيها محمد بن عبد الله بن الحسن دعا أبو عبد الله عليه السلام بسفط له فلما وضع في يديه ـ إلىٰ أن قال ـ: ثم أخرج صرة فأخذها بيده فقال: في هذه الصرة مائتا دينار عزلها علي بن الحسين عليه السلام عن ثمن عمودان أعدت لهذا الحدث الذي حدث الليلة بالمدينة، قال: فأخذها فمضىٰ، وكانت نفقته بطيبة»[1].

وفي الكافي في باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل، حديث طويل يعرف به حال جماعة من بني الحسن فلا بأس بإيراده كله، قال: «بعض أصحابنا، عن محمد بن حسان، عن محمد بن رنجويه، عن عبد الله بن الحكم الإرمني، عن عبد الله بن إبراهيم، عن محمد الجعفري، قال: أتينا خديجة بنت عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام نعزيها بابن بنتها فوجدنا عندها

⇐ بأحجار الزيت يوم الاثنين لأربع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة ١٤٥ هـ، وهو ابن خمس وأربعين سنة، قتله المنصور حين ظهر عليه وقاتله، وكان قتله بأحجار الزيت مصداق تلقيبه النفس الزكية لأنه روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «تقتل بأحجار الزيت من ولدي نفس زكية» وانظر أخبار محمد بن عبد الله ـ هذا ـ في مقاتل الطالبيين مفصلاً.

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٤، الباب الرابع، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله وآيات الأنبياء، الحديث الثالث، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ، ذكر هذا الحديث المجلسي في البحار: ج ٢٦، ص ٢٠٤ عن بصائر الدرجات، وقال في شرح الحديث: «... وعمودان كأنه اسم ضيعة باعها عليه السلام فأعد من ثمنها مائتي دينار لتلك الداهية التي علم أنها تحدث بالمدينة، وطيبة ـ بالفتح ـ من أسماء المدينة والمراد بها هنا ضيعة مسماة بها كان اشتراها عليه السلام كما سيأتي في خبر آخر هو مفصل هذا الخبر» يشير صاحب البحار إلىٰ الخبر الذي رواه أيضاً عن البصائر: ص ٢١٥، من الجزء المذكور، وقد ذكره صاحب البصائر في: ج ٤، الباب الرابع، باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وآيات الأنبياء، فراجعه.

موسىٰ بن عبد الله بن الحسن[١] ـ إلىٰ أن قال ـ: ثم خرجنا فغدونا إليها غدوة فتذاكرنا عندها اختزال منزلها من دار أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام فقال[٢]: هذه دار تسمىٰ دار السرقة[٣] فقالت: هذا ما اصطفىٰ مهدينا ـ تعني محمد بن عبد الله بن الحسن، تمازحه بذلك ـ فقال موسىٰ بن عبد الله: والله لأخبرنكم بالعجب، رأيت أبي رحمه الله لما أخذ في أمر محمد بن عبد الله[٤] وأجمع علىٰ لقاء أصحابه، فقال: لا أجد هذا الأمر يستقيم إلّا أن ألقىٰ أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام فانطلق وهو متّك عليّ، فانطلقت معه حتىٰ أتينا أبا عبد الله عليه السلام فلقيناه خارجاً يريد المسجد، فاستوقفه أبي وكلمه[٥] فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ليس هذا موضع ذلك، نلتقي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ فرجع أبي مسروراً.

ثم أقام حتىٰ إذا كان الغد أو بعده بيوم انطلقنا حتىٰ أتيناه فدخل عليه أبي

---

١ ـ هو موسىٰ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أخو المترجم له المذكور محمد بن عبد الله بن الحسن كما احتمل ذلك صاحب كتابنا في ترجمة موسىٰ بن عبد الله الآتية.

٢ ـ القائل هو موسىٰ بن عبد الله بن الحسن، قال المجلسي في البحار: «القائل هو الجعفري».

٣ ـ قال المولىٰ الصالح في شرحه لهذا الحديث ما نصه: «هذه إشارة إلىٰ دار أبي عبد الله عليه السلام وسميت بدار السرقة لوقوع السرقة ونهب الأموال فيها، لما سيجيء من أن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام لما حبسه عليه السلام في السجن اصطفىٰ ما كان له من مال وما كان لقومه ممن لم يخرج مع محمد بن الحسن ولم يبايعه» فتأمل في ذلك.

٤ ـ أي لما أخذ البيعة في إمامة ابنه محمد أو لما شرع في أخذ البيعة له (وأجمع) يعني عزم علىٰ لقاء أصحاب محمد الذين كانوا معه في جبل الأشقر علىٰ ليلتين من المدينة. ويحتمل أن يراد بأصحابه أصحابه الذين كانوا في المدينة وأراد أخذ البيعة منهم، (قال ذلك المولىٰ الصالح في شرحه: ج ٦، ص ٢٩٥).

٥ ـ أي كلمه في أمر ابنه محمد وقصد خروجه وإرادة بيعته عليه السلام معه.

وأنا معه، فابتدأ الكلام ثم قال له فيما يقول: قد علمت ـ جعلت فداك ـ أن السن لي عليك وأن في قومك من هو أسنّ منك، ولكن الله ـ عزوجل ـ قد قدّم لك فضلاً ليس هو لأحد من قومك، وقد جئتك معتمداً لما أعلم من برك واعلم ـ فديتك ـ إنك إذا أجبتني لم يتخلف عني أحد من أصحابك، ولم يختلف علي اثنان من قريش ولا غيرهم، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: إنك تجد غيري أطوع لك مني، ولا حاجة لك فيّ، فوالله إنك لتعلم أني أريد البادية أو أهمّ بها[1] فأثقل عنها، وأريد الحج فما أدركه إلّا بعد كدّ وتعب ومشقة علىٰ نفسي، فاطلب غيري وسله ذلك ولا تعلمهم أنك جئتني، فقال له: إنهم مأدّون أعناقهم إليك، وإن أجبتني لم يتخلف عني أحد ولك أن لا تكلف قتالاً ولا مكروهاً، قال: وهجم علينا ناس فدخلوا وقطعوا كلامنا، فقال أبي: جعلت فداك، ما تقول؟ فقال: نلتقي إن شاء الله تعالىٰ، فقال: أليس علىٰ ما أحب؟ فقال: علىٰ ما تحب ـ إن شاء الله ـ من إصلاحك.

ثم انصرف حتىٰ جاء البيت فبعث رسولاً إلىٰ محمد في جبل بجهينة، يقال له: الأشقر، علىٰ ليلتين من المدينة فبشره وأعلمه أنه قد ظفر له بوجه حاجته وما طلب، ثم عاد بعد ثلاثة أيام، فوقفنا بالباب ولم نكن نحجب إذا جئنا، فأبطأ الرسول، ثم أذن لنا، فدخلنا عليه فجلست في ناحية الحجرة ودنا أبي إليه فقبل رأسه، ثم قال: جعلت فداك، قد عدت إليك راجياً مؤملاً، قد انبسط رجائي وأملي، ورجوت المدرك لحاجتي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: يابن عم إني أعيذك بالله من التعرض لهذا الأمر الذي أمسيت فيه، وإني لخائف عليك أن يكسبك شراً، فجرىٰ الكلام بينهما حتىٰ أفضىٰ إلىٰ ما لم يكن يريد، وكان من قوله: بأي شيء كان الحسين عليه السلام أحق بها من الحسن عليه السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام: رحم الله الحسن،

---

١ ـ الترديد من الراوي.

ورحم الله الحسين، وكيف ذكرت هذا؟ قال: لأن الحسين عليه السلام كان ينبغي له إذا عدل أن يجعلها في الأسن من ولد الحسن فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الله تبارك لما أن أوحىٰ إلىٰ محمد صلى الله عليه وآله أوحىٰ إليه بما شاء ولم يؤامر أحداً من خلقه وأمر محمد علياً عليه السلام بما شاء ففعل ما أمر به، ولسنا نقول فيه إلّا ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله من تبجيله وتصديقه فلو كان أمر الحسين أن يصيرها في الأسن أو ينقلها في ولدهما ـ يعني الوصية ـ لفعل ذلك الحسين وما هو بالمتهم عندنا في الذخيرة لنفسه، ولقد ولّىٰ وترك ذلك، ولكنه مضىٰ لما أمر به، وهو جدك وعمك، فإن قلت خيراً فما أولاك به، وإن قلت هجراً فيغفر الله لك، أطعني يابن عم واسمع كلامي، فوالله الذي لا إله إلّا هو لا آلوك نصحاً وحرصاً فكيف ولا أراك تفعل، وما لأمر الله من مردّ، فسرّ أبي عند ذلك فقال له أبو عبد الله عليه السلام: والله إنك لتعلم أنه الأحول الأكشف الأخضر المقتول بسدة أشجع[1] عند بطن مسيلها، فقال أبي: ليس هو ذلك، والله ليحاربن باليوم يوماً، وبالساعة ساعة، وبالسنة سنة، وليقومن بثار أبي طالب جميعاً، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: يغفر الله لك ما أخوفني أن يكون هذا البيت يلحق صاحبنا (منتك نفسك في الخلاء

---

١ ـ أي لتعلم أن ابنك محمداً ـ هذا ـ هو الأحول الأكشف الأخضر الذي أخبر به المخبر الصادق أنه سيخرج بغير حق ويقتل صاغراً، والأكشف الذي نبتت له شعيرات في قصاص ناصيته دائرة ولا تكاد تسترسل والعرب تتشأم به، والأخضر ـ ربما يقال الأسود أيضاً ـ وفي هذا المقام يحتمله والسدة ـ بالضم ـ باب الدار، وأشجع أبو قبيلة سميت باسم أبيهم (هكذا ورد في هامش الكافي المطبوع).

وراجع أيضاً شرح هذه الجملة في شرح المولىٰ الصالح: ج ٦، ص ٢٩٨.

ضلالا)[١] والله لا يملك أكثر من حيطان المدينة، ولا يبلغ عمله الطائف إذا أحفل ـ يعني إذا أجهد نفسه ـ وما للأمر من بدّ أن يقع، واتق الله وارحم نفسك وبني أبيك، فوالله إني لأراه أشأم سلحة أخرجتها أصلاب الرجال إلىٰ أرحام النساء، والله إنه المقتول بسدة أشجع بين دورها، والله لكأني به صريعاً مسلوباً بزّته، بين رجليه لبنة[٢]، ولا ينفع هذا الغلام ما يسمع، قال موسىٰ بن عبد الله: ـ يعنيني ـ وليخرجن معه فيهزم ويقتل صاحبه، ثم يمضي فيخرج معه راية أخرىٰ فيقتل كبشها[٣] ويتفرق جيشها، فإن أطاعني فليطلب الأمان عند ذلك من بني العباس حتىٰ يأتيه الله بالفرج، ولقد علمت بأن هذا الأمر لا يتم، وإنك لتعلم ونعلم أن ابنك الأحول الأخضر الأكشف المقتول بسدة أشجع بين دورها عند بطن مسيلها.

فقام أبي وهو يقول: بل يغني الله عنك، ولتعودن أو ليفيء الله بك وبغيرك[٤] وما أردت بهذا إلّا امتناع غيرك وأن تكون ذريعتهم إلىٰ ذلك فقال أبو

---

١ ـ هذا عجز بيت للأخطل، وصدره:

أنعق بضأنك يا جرير فإنما ... منتك نفسك في الخلاء ضلالا

وهو من قصيدة تقرب من خمسين بيتاً قالها يهجو جريراً ويفتخر فيها علىٰ قيس، أولها:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا

وهي مثبتة في ديوانه: ص ٤١ ـ ٥١، طبع بيروت.

٢ ـ البزة: السلاح والثياب، وقوله: «بين رجليه لبنة» كناية عن ستر عورته بها.

٣ ـ الكبش: أمير الجيش، والمراد به ابن أخي موسىٰ بن عبد الله وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الحسن، فإن موسىٰ بن عبد الله بعد قتل أخيه محمد يمضي مع ابن أخيه عبد الله بن محمد فيقتل عبد الله.

٤ ـ أي: ولتعودن إلينا بعد وضوح أمرنا وغلبتنا علىٰ الأعداء، والفيء الرجوع، يقال: فاء الرجل يفيء فيئاً إذا رجع، والباء للتعدية، ولعل الترديد من الراوي، قاله المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي.

عبد الله عليه السلام: الله يعلم ما أريد إلّا نصحك ورشدك وما علي إلّا الجهد.

فقام أبي يجرّ ثوبه مغضباً فلحقه أبو عبد الله عليه السلام فقال له: أخبرك إني سمعت عمك ـ وهو خالك ـ[1] يذكر أنك وبني أبيك ستقتلون، فإن أطعتني ورأيت أن تدفع بالتي هي أحسن فافعل، فوالله الذي لا إله إلّا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الكبير المتعال علىٰ خلقه لوددت أني فديتك بولدي وبأحبهم إلي وبأحب أهل بيتي إلي، وما يعدلك عندي شيء، فلا ترىٰ أني غششتك.

فخرج أبي من عنده مغضباً أسفاً قال: فما أقمنا بعد ذلك إلّا قليلاً ـ عشرين ليلة أو نحوها ـ حتىٰ قدمت رسل أبي جعفر[2] فأخذوا أبي وعمومتي سليمان بن حسن، وحسن بن حسن، وإبراهيم بن حسن، وداود بن حسن، وعلي بن حسن، وسليمان بن داود بن حسن، وعلي بن إبراهيم بن حسن، وحسن بن جعفر بن حسن، وطباطبا إبراهيم بن إسماعيل بن حسن، وعبد الله بن داود فصفدوا في الحديد ثم حملوا في محامل أعراء لا وطاء فيها، وأوقفوا بالمصلىٰ لكي يشمتهم الناس، قال: فكف الناس عنهم ورقوا لهم للحال التي هم فيها، ثم انطلقوا بهم حتىٰ وقفوا عند باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال عبد الله بن إبراهيم الجعفري: فحدثتنا خديجة بنت عمر بن علي عليه السلام: أنهم لما أوقفوا عند باب المسجد ـ الباب الذي يقال له: باب جبرائيل عليه السلام ـ أطلع عليهم أبو عبد الله عليه السلام وعامة ردائه مطروح بالأرض، ثم اطّلع من باب

---

١ ـ عمك أي علي بن الحسين عليه السلام مجازاً وهو خاله حقيقة لأن أم عبد الله هي فاطمة بنت الحسين عليه السلام والمراد ببني أبيك أي إخوتك وبنيهم.

٢ ـ يعني أبا جعفر المنصور الدوانيقي العباسي.

المسجد[١] فقال: لعنكم الله يا معاشر الأنصار ـ ثلاثاً ـ ما على هذا عاهدتم رسول الله صلى الله عليه وآله ولا بايعتموه[٢]، أما والله أن كنت حريصاً[٣] ولكني غُلبت وليس للقضاء مدفع، ثم قام وأخذ إحدىٰ نعليه وأدخلها في رجله، والأخرىٰ في يده، وعامة ردائه يجره في الأرض، ثم دخل بيته فحم عشرين ليلة، لم يزل يبكي فيها الليل والنهار حتىٰ خفنا عليه، فهذا حديث خديجة.

قال الجعفري: وحدثنا موسىٰ بن عبد الله بن الحسن: أنه لما طُلع بالقوم في المحامل قام أبو عبد الله عليه السلام من المسجد ثم أهوىٰ إلىٰ المحمل الذي فيه عبد الله بن الحسن يريد كلامه، فمُنع أشد المنع، وأهوىٰ إليه الحرسي فدفعه، وقال: تنح عن هذا، فإن الله سيكفيك ويكفي غيرك، ثم دخل بهم الزقاق، ورجع أبو عبد الله عليه السلام إلىٰ منزله فلم يبلغ بهم البقيع حتىٰ ابتلي الحرسي بلاء شديداً رمحته ناقته[٤] فدقت وركه فمات فيها، ومضىٰ بالقوم، فأقمنا بعد ذلك حيناً، ثم أتىٰ محمد بن عبد الله بن حسن فأخبر أن أباه وعمومته قتلوا، قتلهم أبو جعفر[٥] إلّا حسن بن جعفر، وطباطبا، وعلي بن إبراهيم، وسليمان بن داود، وداود بن حسن،

---

١ ـ أطلع الأولىٰ من باب الإفعال أي أطلع رأسه عليهم، والثانية من باب الافتعال أي خرج من الباب، فالأولىٰ بمعنىٰ الإشراف، والثانية بمعنىٰ الخروج.

٢ ـ ما علىٰ هذا عاهدتم، إشارة إلىٰ ما بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه في العقبة علىٰ أن يمنعوه وذريته مما يمنعون به أنفسهم وذراريهم.

٣ ـ أن كنت: أن مخففة مفتوحة الهمزة، وضمير الشأن محذوف وحريصاً: يعني علىٰ دفع هذا الأمر عنهم بالوعظ والنصيحة، ولكني غلبت ـ علىٰ المجهول ـ أي غلبني القضاء، أو شقاوة المنصوح وقلة عقله.

٤ ـ رمحته ناقته: أي ضربته برجلها جزاء بما فعل.

٥ ـ يعني أبا جعفر الدوانيقي العباسي.

وعبد الله بن داود.

قال: فظهر محمد بن عبد الله عند ذلك ودعا الناس لبيعته، قال: فكنت ثالث ثلاثة بايعوه، واستوثق الناس لبيعته[١] ولم يختلف عليه قرشي ولا أنصاري ولا عربي.

قال: وشاور عيسىٰ بن زيد[٢] ـ وكان من ثقاته، وكان علىٰ شرطه ـ فشاوره في البعثة إلىٰ وجوه قومه، فقال له عيسىٰ بن زيد: إن دعوتهم دعاء يسيراً لم يجيبوك أو تغلظ عليهم، فخلني وإياهم، فقال له محمد: إمض إلىٰ من أردت منهم، فقال: إبعث إلىٰ رئيسهم وكبيرهم ـ يعني أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه‌السلام ـ فإنك إذا أغلظت عليه علموا جميعاً أنك مستمرّهم علىٰ الطريق الذي أمررت عليها أبا عبد الله عليه‌السلام، قال: فوالله ما لبثنا أن أتي بأبي عبد الله عليه‌السلام حتىٰ أوقف بين يديه، فقال له عيسىٰ بن زيد: أسلم تسلم، فقال له أبو عبد الله عليه‌السلام: أحدثت نبوة بعد محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله؟ فقال له محمد: لا، ولكن بايع تأمن علىٰ نفسك ومالك وولدك، ولا تكلفن حرباً فقال له أبو عبد الله عليه‌السلام: ما فيّ حرب ولا قتال[٣] ولقد تقدمت إلىٰ أبيك وحذّرته الذي حاق به ولكن لا ينفع حذر من قدر، يابن أخي عليك

---

١ ـ استوثق ـ بالثاء المثلثة ـ أي طلب الوثيقة منهم، وفي بعض النسخ (استونق) بالنون، أي اجتمعوا، يقال: استونقت الإبل إذا اجتمعت في محل واحد (قاله المولىٰ الصالح في الشرح).

٢ ـ عيسىٰ ـ هذا ـ هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم‌السلام كما صرح به أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين: ص ٢٩٦.

٣ ـ ما في: بتشديد الياء المثناة التحتانية، أي ليس في خاطري حرب وقتال معك حتىٰ تفرغ خاطرك عن ذلك بمبايعتي معك، أو ليس فيّ قدرة حرب وقتال مع أحد لضعفي وكبر سني، فلا ينفعك مبايعتي معك، وهذا أنسب بقوله: «عليك بالشباب» والأول أنسب بقوله: «إني لم أعازك ولم أجيء لأتقدم عليك».

بالشباب ودع عنك الشيوخ.

فقال له محمد: ما أقرب ما بيني وبينك في السن، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: إني لم أعازّك[١] ولم أجىء لأتقدم عليك في الذي أنت فيه، فقال له محمد: لا والله لابدّ من أن تبايع، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما فيّ يابن أخي طلب ولا حرب، وإني لأريد الخروج إلىٰ البادية فيصدني ذلك ويثقل عليّ حتىٰ تكلمني في ذلك الأهل غير مرة، وما يمنعني منه إلّا الضعف والله والرحم أن تدبر عنا ونشقىٰ بك[٢].

فقال له: يا أبا عبد الله قد والله مات أبو الدوانيق ـ يعني أبا جعفر ـ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: وما تصنع بي وقد مات؟ قال: أريد الجمال بك، قال: ما إلىٰ ما تريد سبيل، لا والله ما مات أبو الدوانيق إلّا أن يكون مات موت النوم، قال: والله لتبايعني طايعاً أو مكرهاً ولا تحمد في بيعتك، فأبىٰ عليه إباءً شديداً، فأمر به إلىٰ الحبس، فقال له عيسىٰ بن زيد: أما إن طرحناه في السجن ـ وقد خرب السجن وليس اليوم عليه غلق ـ خفنا إن يهرب منه فضحك أبو عبد الله عليه السلام ثم قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم، أوَ تراك تسجنني؟ قال: نعم والذي أكرم محمداً صلى الله عليه وآله بالنبوة لأسجننك ولأشدّدن عليك، فقال عيسىٰ بن زيد: إحبسوه في المخبأ ـ وذلك دار ريطة اليوم ـ[٣] فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما والله إني سأقول ثم

---

١ ـ أعازك: بالعين المهملة والزاي المشددة بمعنىٰ المغالبة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وعزّني في الخطاب﴾ في سورة (ص) الآية ٢٣، وفي بعض النسخ (لم أغازك) بالغين المعجمة بمعنىٰ المحاربة، وفي بعضها (لم أعادك) بالعين والدال المهملتين، من العداوة.

٢ ـ الواو للقسم: أي أحذرك بالله وبالرحم التي بيني وبينك (أن تدبر عنا) ـ بالخطاب ـ من الإدبار أي تهلك وتقتل (ونشقىٰ بك) أي نقع في التعب والعناء بسبب مبايعتك (هكذا في الوافي للفيض الكاشاني: ج ٢، ص ٣٩، في بيانه للحديث بعد نقله عن الكافي).

٣ ـ ريطة بالمثناة بنت عبد الله بن محمد ابن الحنفية، أم يحيىٰ بن زيد، وكانت ريطة في ⟸

أصدق، فقال له عيسىٰ بن زيد: لو تكلمت لكسرت فمك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أما والله يا أكشف يا أزرق لكأني بك تطلب لنفسك جُحراً تدخل فيه وما أنت في المذكورين[1] عند اللقاء، وإني لأظنك إذا صفق خلفك طرت مثل الهيق النافر[2] فنفر عليه محمد بانتهار: إحبسه[3] وشدد عليه وأغلظ عليه.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أما والله لكأني بك خارجاً من سدة أشجع إلىٰ بطن الوادي وقد حمل عليك فارس معلم، في يده طرادة[4] نصفها أبيض، ونصفها أسود، علىٰ فرس كميت أقرح فطعنك فلم يصنع فيك شيئاً، وضربت خيشوم فرسه فطرحته، وحمل عليك آخر خارج من زقاق آل أبي عمار الدئليين[5] عليه غديرتان مظفورتان قد خرجتا من تحت بيضته، كثير شعر الشاربين، فهو والله صاحبك، فلا رحم الله رمته[6].

⇐ هذا اليوم تسكن هذه الدار (هكذا في الوافي للفيض الكاشاني عند بيانه للحديث).

١ ـ راجع: ترجمة لعيسىٰ بن زيد بن علي بن الحسين: ص ٢٥٢ من هذا الجزء، مع هامشنا (ص ٢٥٣).

٢ ـ الهيق والهيقم ـ بزيادة الميم ـ الظليم، وهو الذكر من النعام والعرب تشبه الجبان به لشهرته من بين الطيور بالخوف والنفور (كذا في شرح المولىٰ الصالح).

٣ ـ الانتهار الزبر والزجر، يعني قضىٰ محمد لعيسىٰ بن زيد وحكم له علىٰ أبي عبد الله عليه السلام بالزجر والمنع عما يقول، وعلىٰ هذا قوله: «إحبسه» وما عطف عليه استيناف لكأنه قال: كيف أنتهره وأزجره؟ أجاب عنه بقوله: «إحبسه» (كذا في شرح المولىٰ الصالح).

٤ ـ أعلم الفارس جعل لنفسه علامة الشجعان، فهو معلم، والطرادة رمح قصير.

٥ ـ دئل: بالضم فالكسر أبو قبيلة، وينسب إليه أبو الأسود الدئلي المشهور.

٦ ـ الرمة: بالكسر العظام البالية، أي لا رحمه الله أبداً ولو بعد صيرورته رميماً.

فقال له محمد: يا أبا عبد الله حسبت[١] فأخطأت.

وقام إليه السراقي بن سلخ الحوت، فدفع في ظهره حتىٰ أدخل السجن، واصطفىٰ ما كان له من مال، وما كان لقومه ممن لم يخرج مع محمد.

قال: فطُلع بإسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وهو شيخ كبير ضعيف قد ذهبت إحدىٰ عينيه، وذهبت رجلاه، وهو يُحمل حملاً، فدعاه إلىٰ البيعة، فقال له: يابن أخي إني شيخ كبير ضعيف وأنا إلىٰ برك وعونك أحوج، فقال: لابد أن تبايع، فقال له: وأي شيء تنتفع ببيعتي؟ والله إني لأضيّق عليك[٢] مكان اسم رجل إن كتبته قال: لابد لك أن تفعل، وأغلظ له في القول، فقال له إسماعيل: أدع لي جعفر بن محمد فلعلنا نبايع جميعاً.

قال: فدعا جعفر بن محمد عليه السلام، فقال له إسماعيل: جُعلت فداك، إن رأيت أن تبين له فافعل لعل الله يكفّه عنا، قال عليه السلام: قد أجمعت أن لا أكلمه فلير فيّ رأيه، فقال إسماعيل لأبي عبد الله عليه السلام: أنشدك الله هل تذكر يوماً أتيت أباك محمد بن علي عليه السلام وعليّ حلتان صفراوان، فأدام النظر إلي فبكىٰ، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال لي: يبكيني أنك تقتل عند كبر سنك ضياعاً لا ينتطح في دمك عنزان[٣] قال:

---

١ ـ حسبت: من الحساب، أي قلت ذلك بحساب النجوم أو من الحسبان بمعنىٰ الظن.

٢ ـ لأضيق عليك: بتشديد الياء المثناة التحتانية، أي لأضيق عليك في الدفتر.

٣ ـ قال المطرزي في المغرب: ج ٢، ص ٢١٥ طبع حيدر آباد دكن «في الأمثال (لا ينتطح فيها عنزان) يضرب في أمر هيّن لا يكون له تعيير ولا نكير، قال الجاحظ: أول من تكلم به النبي صلى الله عليه وآله قاله حين قتل عمير بن عدي عصماء».

وقال ابن الأثير في النهاية بمادة (نطح): في الحديث «لا ينتطح فيها عنزان أي لا يلتقي فيها اثنان ضعيفان لأن النطاح من شأن التيوس والكباش لا العنوز، وهو إشارة إلىٰ قضية مخصوصة لا يجري فيها خلف ولا نزاع».

فقلت: متىٰ ذاك؟ قال: إذا دعيت إلىٰ الباطل فأبيته، وإذا نظرت إلىٰ الأحول مشؤم قومه ينتمي من آل الحسن علىٰ منبر رسول الله صلى الله عليه وآله يدعو إلىٰ نفسه قد تسمىٰ بغير اسمه[١] فأحدث عهدك واكتب وصيتك فإنك مقتول في يومك أو من غد[٢].

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: نعم، وهذا[٣] ـ ورب الكعبة ـ لا يصوم من شهر رمضان إلّا أقله فأستوعك الله يا أبا الحسن، وأعظم الله أجرنا فيك، وأحسن الخلافة علىٰ من خلفت، وإنا لله وإنا إليه راجعون، قال: ثم احتمل إسماعيل وردّ جعفر إلىٰ الحبس.

قال: فوالله ما أمسينا حتىٰ دخل عليه بنو أخيه معاوية بن عبد الله بن جعفر فتوطئوه حتىٰ قتلوه، وبعث محمد بن عبد الله إلىٰ جعفر عليه السلام فخلىٰ سبيله.

قال: وأقمنا بعد ذلك حتىٰ استهللنا شهر رمضان فبلغنا خروج عيسىٰ بن موسىٰ[٤] يريد المدينة، قال: فتقدم محمد بن عبد الله، علىٰ مقدمته يزيد بن معاوية بن عبد الله بن جعفر وكان علىٰ مقدمة عيسىٰ بن موسىٰ ولد الحسن بن زيد بن الحسن بن الحسن[٥] وقاسم، ومحمد بن زيد، وعلي وإبراهيم بنو الحسن

---

١ ـ لأنه سمي بالمهدي وبالنفس الزكية، وقوله: (ينتمي) أي يرتفع عن درجته ويدعي ما ليس له.

٢ ـ الترديد من الراوي، أو منه للمصلحة لئلّا ينسب إليه علم الغيب.

٣ ـ هذا: إشارة إلىٰ محمد بن عبد الله.

٤ ـ هو عيسىٰ بن موسىٰ بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب.

٥ ـ قوله: ولد الحسن بن زيد (الخ) الظاهر أنه كان هكذا: «ولد الحسن بن زيد بن الحسن، قاسم، وزيد، وعلي، وإبراهيم بنو الحسن بن زيد» ومحمد بن زيد لا يستقيم لأنه لم يكن ⟸

بن زيد، فهزم يزيد بن معاوية، وقدم عيسىٰ بن موسىٰ المدينة، وصار القتال بالمدينة فنزل بذباب[١] ودخلت علينا المسوّدة من خلفنا[٢].

وخرج محمد في أصحابه[٣] حتىٰ بلغ السوق فأوصلهم ومضىٰ، ثم تبعهم

⇐ لزيد ولد سوىٰ الحسن، وكان للحسن سبعة أولاد ذكور، القاسم، وإسماعيل، وعلي، وإسحاق، وزيد، وعبد الله، وإبراهيم.

قال صاحب عمدة الطالب، ص ٥٤: «إن زيد بن الحسن بن علي عليه‌السلام كان يتولىٰ صدقات رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وتخلف عن عمه الحسين عليه‌السلام ولم يخرج معه إلىٰ العراق وبايع ـ بعد قتل عمه ـ عبد الله بن الزبير، لأن أخته كانت تحته، فلما قتل عبد الله أخذ زيد بيد أخته ورجع إلىٰ المدينة، وعاش مائة سنة، وقيل: خمساً وتسعين، ومات بين مكة والمدينة، وابنه الحسن بن زيد كان أمير المدينة من قبل الدوانيقي، وعيناً له علىٰ غير المدينة أيضاً، وكان مظاهراً لبني العباس علىٰ بني عمه الحسن المثنىٰ، وهو أول من لبس السواد من العلويين وأدرك زمن الرشيد ـ ثم قال ـ: وأعقب الحسن من سبعة رجال: القاسم ـ وهو أكبر أولاده ـ وكان زاهداً عابداً إلّا أنه كان مظاهراً لبني العباس علىٰ بني عمه الحسن المثنىٰ» انتهىٰ.

فظهر مما ذكرنا أنه لا يستقيم في العبارة إلّا ما ذكرنا، أو يكون هكذا: ولد الحسن بن زيد بن الحسن: قاسم، ومحمد، وإبراهيم، بنو الحسن بن زيد، ومحمد بن زيد فيكون هو محمد بن زيد بن علي بن الحسين عليه‌السلام، وله أيضاً شواهد (كذا في البحار في شرح الحديث المذكور) راجع: ج ٤٧، ص ٢٩٤ منه، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٥ هـ.

١ ـ ذباب: جبل بالمدينة.

٢ ـ المسوّدة هي عساكر عيسىٰ بن موسىٰ، وهو كان أميراً من قبل المنصور أبي جعفر الدوانيقي، وسموا بالمسوّدة لكون ثيابهم سوداً بخلاف المبيضة (عن شرح المولىٰ الصالح).

٣ ـ وخرج محمد في أصحابه ليدرك مقدمة عيسىٰ بن موسىٰ الذي نزل بذباب حتىٰ بلغ السوق الذي كان قريباً منه فأوصل أصحابه، وأبلغهم هناك فتركهم ومضىٰ لبعض شأنه كملاحظة بعض الدروب ومراعاة بعض المصالح ثم رجع وتبع أصحابه ليلحق بهم، فمرّ بالسوق الذي ⇐

حتىٰ انتهىٰ إلىٰ مسجد الخوّامين، فنظر إلىٰ ما هناك فضاء وليس فيه مسوّد ولا مبيّض، فاستقدم حتىٰ انتهىٰ إلىٰ شعب فزارة، ثم دخل هذيل، ثم مضىٰ إلىٰ أشجع، فخرج إليه الفارس ـ الذي قال أبو عبد الله عليه السلام ـ من خلفه من سكة هذيل فطعنه فلم يصنع فيه شيئاً، وحمل علىٰ الفارس فضرب خيشوم فرسه بالسيف فطعنه الفارس فأنفذه في الدرع، وانثنىٰ عليه محمد فضربه فأثخنه، وخرج عليه حميد بن قحطبة ـ وهو مدبر علىٰ الفارس ـ يضربه من زقاق العمّاريين فطعنه طعنة أنفذ السنان فيه، فكسر الرمح، وحمل علىٰ حميد، فطعنه حميد بزج الرمح فصرعه، ثم نزل إليه فضربه حتىٰ أثخنه وقتله، وأخذ رأسه[1] ودخل الجند من كل جانب، وأخذت المدينة، واجلينا هرباً في البلاد.

قال موسىٰ بن عبد الله: فانطلقت حتىٰ لحقت بإبراهيم بن عبد الله فوجدت عيسىٰ بن زيد مكمناً عنده، فأخبرته بسوء تدبيره، وخرجنا معه حتىٰ أصيب رحمه الله، ثم مضيت مع ابن أخي الأشتر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حسن حتىٰ أصيب

⟸ تركهم فيه فلم يرهم فمضىٰ حتىٰ انتهىٰ إلىٰ مسجد الخوّامين ـ وهو مسجد كان من خلفه ـ فنظر إلىٰ ما هنا فضاء وميدان ليس فيها مسوّد ولا مبيّض لتفرق أصحابه وانهزامهم، فاستقدم ليرىٰ ما حال أصحابه مع الخصوم فلم يرهم حتىٰ انتهىٰ إلىٰ شعب فزارة، وهو أبو حي من غطفان، وهو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، ثم دخل هذيل، وهو حي من مضر، وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر، ثم مضىٰ إلىٰ أشجع، وهي قبيلة غطفان، فخرج إليه الفارس (إلىٰ آخر ما ذكره). (عن شرح المولىٰ الصالح).

١ ـ قال أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين: ص ٢٦٣ وص ٢٧٥: «إن محمد بن عبد الله خرج لليلتين بقيتا من جمادىٰ الآخرة سنة ١٤٥ هـ وقتل يوم الاثنين لأربع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان».

بالسند[١]، ثم رجعت شريداً طريداً تضيق علي البلاد، فلما ضاقت علي الأرض واشتد (بي) الخوف ذكرت ما قال أبو عبد الله عليه السلام فجئت إلى المهدي[٢] وقد حج، وهو يخطب الناس في ظل الكعبة، فما شعر إلّا وأني قد قمت من تحت المنبر فقلت: لي الأمان يا أمير المؤمنين وأدلك على نصيحة لك عندي؟ فقال لي: نعم ما هي؟ قلت: أدلك على موسى بن عبد الله بن الحسن، فقال لي: نعم لك الأمان، فقلت له: أعطني ما أثق به، فأخذت منه عهوداً ومواثيق ووثقت لنفسي ثم قلت: أنا موسى بن عبد الله، فقال لي: إذاً تكرم وتحبا، فقلت له: أقطعني إلى بعض أهل بيتك يقوم بأمري عندك فقال لي: أنظر إلى من أردت، فقلت: عمك العباس بن محمد، فقال العباس: لا حاجة لي فيك، فقلت: ولكن لي فيك الحاجة، أسألك بحق أمير المؤمنين إلّا قبلتني فقبلني شاء أو أبى، وقال لي المهدي: من يعرفك؟ ـ وحوله أصحابنا أو أكثرهم ـ فقلت: هذا الحسن بن زيد يعرفني، وهذا موسى بن جعفر يعرفني، وهذا الحسن بن عبد الله بن العباس يعرفني فقالوا: نعم يا أمير المؤمنين كأنه لم يغب عنا.

ثم قلت للمهدي: يا أمير المؤمنين لقد أخبرني بهذا المقام أبو هذا الرجل، وأشرت إلى موسى بن جعفر قال موسى بن عبد الله: وكذبت على جعفر كذبة، فقلت له: وأمرني أن أقرأك السلام، وقال: إنه إمام عدل وسخاء.

قال: وأمر لموسى بن جعفر عليه السلام بخمسة آلاف دينار، فأمر لي منها موسى بألفي دينار ووصل عامة أصحابه، ووصلني فأحسن صلتي، فحيث ما ذكر ولد

---

١ ـ السند: هو ما ارتفع من الأرض، وقيل: ما قابلك من الجبل وعلا من السفح، كأنه كان محلاً معروفاً (عن شرح المولى الصالح).

٢ ـ المهدي في زمان خلافته بعد أبيه المنصور الدوانيقي.

محمد بن علي بن الحسين فقولوا: صلىٰ الله عليهم وملائكته وحملة عرشه والكرام الكاتبون، وخصوا أبا عبد الله بأطيب ذلك وجزىٰ موسىٰ بن جعفر عليه السلام عني خيراً، فانا والله مولاهم بعد الله» انتهىٰ[١].

واعلم أن هذا الحديث صريح من وجوه بالطعن علىٰ محمد بن عبد الله وأنه خالف الصادق عليه السلام ولم يرض بأفعاله، وخرج من دون رضاه لا سيما وقد حبسه في السجن وقتل إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وروي فيه ما قد علمت.

ويبطل ما ذهب إليه بعض المتأخرين من أصحابنا المحدثين من أن خروج محمد وسائر بني الحسن كان عن رضاً باطني من الصادق عليه السلام كما رضي باطناً بخروج عمه زيد، وأظهر عدم الرضا للتقية.

وأقول هذا في حق زيد دل عليه الإجماع من أصحابنا والأخبار المستفيضة التي كادت تبلغ التواتر، كما ذكرنا جملة منها في ترجمته[٢].

وأما محمد وسائر بني الحسن وأفعالهم الشنيعة تدلنا علىٰ خلاف ما ذهب وعدم رضا الصادق عليه السلام كما علمت مما صنعوا مع إسماعيل وغيره والأخبار المستفيضة أيضاً تدلنا علىٰ ذلك، كما تقدم في هذه الترجمة، وترجمة عبد الله بن

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٦، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث السابع عشر، وانظر شرحه في شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٦، ص ٢٩٣ ـ ٣٠٩، وانظر أيضاً شرحه في مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي: ج ١، طبع إيران، وراجع أيضاً: شرحه في البحار: ج ٤٧، ص ٢٨٨ طبع إيران سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ٥٢٧ من هذا الكتاب.

الحسن[1] وغيرها.

ويدل أيضاً ـ مضافاً إلىٰ ذلك ـ ما رواه في البصائر عن «يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة، عن علي بن سعد قال: كنت قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده أناس من أصحابنا، فقال له معلىٰ بن خنيس: جُعلت فداك، ما لقيت من الحسن بن الحسن، ثم قال له الطيار: جُعلت فداك، بينا أنا أمشي في بعض السكك إذ لقيت محمد بن عبد الله بن الحسن علىٰ حمار وحوله أناس من الزيدية، فقال لي: أيها الرجل إليّ إلي، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من صلىٰ صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله من شاء أقام ومن شاء ظعن، فقلت له: اتق الله ولا يغرنك هؤلاء الذين حولك.

فقال أبو عبد الله عليه السلام للطيار: فلم تقل له غير هذا؟ قال: لا، قال: فهلا قلت له: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك والمسلمون مقرّون له بالطاعة، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله ووقع الاختلاف انقطع ذلك، فقال محمد بن عبد الله بن علي: العجب لعبد الله بن الحسن إنه يهزأ ويقول: هذا في جفركم الذي تدعون، فغضب أبو عبد الله عليه السلام فقال: العجب لعبد الله بن الحسن يقول: ليس فينا إمام صدق، ما هو بإمام، ولا كان أبوه إماماً، يزعم أن علي بن أبي طالب عليه السلام لم يكن إماماً، ويردّد ذلك»[2].

وفيه أيضاً: «محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيىٰ، عن المعلىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في بني عمه: ولو أنكم إذا سألوكم واحتجّوكم بالأمر كان أحب إلي أن تقولوا لهم: إنا لسنا كما يبلغكم، ولكنا قوم

---

١ ـ راجع: ص ٥٦ من هذا الجزء.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ٣، باب ١٤، ص ٤١.

نطلب هذا العلم عند من هو أهله ومن صاحبه وهذا السلاح عند من هو؟ وهذا الجفر عند من هو؟ ومن صاحبه فإن يكن عندكم فإنا نبايعكم، وإن يكـن عـند غيركم فإنا نطلبه حتىٰ نعلم»[١].

وفيه أيضاً: «إبراهيم بن هاشم، عن يحيىٰ بن أبي عمران الهـمدانـي عـن يونس، عن علي الصائغ، قال: لقي أبا عبد الله عليه السلام محمد بن عبد الله بن الحسن، فدعاه محمد إلىٰ منزله فأبىٰ أن يذهب معه فأرسل معه إسماعيل وأومأ إليـه أن كف، ووضع يده علىٰ فيه وأمره بالكف، فلما انتهىٰ إلىٰ منزله أعاد إليه الرسول يسأله إتيانه، فأبىٰ أبو عبد الله عليه السلام فأتىٰ الرسول محمداً فأخبره بامتناعه، فضحك محمد ثم قال: ما منعه من إتياني إلّا أنه ينظر في الصحف؟ قال: فرجع إسماعيل فحكىٰ لأبي عبد الله عليه السلام الكلام، فأرسل أبو عبد الله عليه السلام رسولاً من قِبله إليـه، وقال له: إن إسماعيل أخبرني بما كان منك، وقد صدقت إني أنظر في الصحف الأولىٰ صحف إبراهيم وموسىٰ، فسل نفسك وأباك هل ذلك عندكما؟ قال: فلما أن بلّغه الرسول فلم يجب بشيء، فأخبر الرسول أبا عبد الله عليه السلام بسكو[illegible] فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا أصاب وجه الجواب قلّ الكلام»[٢].

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة يحيىٰ بن عبد الله بن حسن ما يدلك علىٰ المطلوب إن شاء الله تعالىٰ.

وفي الكافي «بعض أصحابنا عن محمد بن حسان، عن محمد بن رنجويه عن عبد الله بن الحكم الإرمني، عن عبد الله بن جعفر بن إبراهيم الجعفري قال: حدثنا عبد الله بن المفضل ـ مولىٰ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ـ قال: لما خرج

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤٢.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ٣، الباب الـ(١٠)، ص ٣٧.

الحسين بن علي المقتول بفخ[١] واحتوىٰ علىٰ المدينة دعا موسىٰ بن جعفر عليه السلام إلىٰ البيعة، فأتاه فقال له: يابن عم لا تكلّفني ما كلف ابن عمك عمك أبا عبد الله عليه السلام فيخرج مني ما لا أريد كما خرج من أبي عبد الله عليه السلام ما لم يكن يريد فقال له الحسين: إنما عرضت عليك أمراً، فإن أردته دخلت فيه وإن كرهته لم أحملك عليه، والله المستعان، ثم ودعه، فقال له أبو الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام حين ودعه: يابن عم إنك مقتول فأجدّ الضراب، فإن القوم فساق يظهرون إيماناً ويسرّون شركاً، وإنا لله وإنا إليه راجعون، أحتسبكم عند الله من عصبة، ثم خرج الحسين، وكان من أمره ما كان، قتلوا كلهم كما قال عليه السلام»[٢].

وتقدم في إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ما يدل علىٰ هذا[٣].

فهذه الأخبار صريحة في المطلوب، وحملها جميعاً علىٰ التقية تكلف لا داعي إليه إذ لم يبن ما يقتضي الحمل علىٰ ذلك.

---

١ ـ فخ ـ بفتح الفاء وتشديد الخاء المعجمة ـ: بئر بين التنعيم وبين مكة، وبينه وبين مكة فرسخ تقريباً، والحسين: هو الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وأمه زينب بنت عبد الله بن الحسن، خرج في أيام موسىٰ الهادي بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العباسي، وخرج معه جماعة كثيرة من العلويين وكان خروجه بالمدينة في ذي القعدة سنة ١٦٩ هـ، بعد موت المهدي بمكة وخلافة الهادي ابنه.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٦٦، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الـ(١٨).

وقوله: «فأجدّ الضراب» أمره عليه السلام ـ بعدما أخبره بأنه يقتل ـ بإجادة المضاربة والمقاتلة والخرم فيها وكمال الاحتياط في أمرها، وعلله بأن القوم مشركون لا يراعون لأهل البيت حرمة ولا لعترة الرسول عزّة فلا يبالون بقتلهم (هكذا قال المولىٰ الصالح في شرحه).

٣ ـ راجع: ج ١، ص ١٧١ من هذا الكتاب.

ولعل أحداً يستند في ذلك إلىٰ ما رواه في البصائر أيضاً: «عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم، وجعفر بن بشير، عن عنبسة، عن المعلىٰ بن خنيس قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ أقبل محمد بن عبد الله بن الحسن فسلّم ثم ذهب ورقّ له أبو عبد الله عليه السلام ودمعت عينه فقلت له: لقد رأيتك صنعت به ما لم تكن تصنع، قال: رققت له لأنه ينسب في أمر ليس له، لم أجده في كتاب علي عليه السلام من خلفاء هذه الأمة ولا ملوكها»[1]، فالاستناد به علىٰ المطلوب أقرب من وجوه، من قول المعلىٰ: «صنعت به ما لم تكن تصنع» فيدل علىٰ أن هذا اتفاقي عارضي منشؤه رقة الرحم، ومن قوله: «ينسب في أمر ليس له» فإنه يدل علىٰ أنه ارتكب الضلالة، ومن قوله عليه السلام: «لم أجده من خلفاء هذه الأمة» فإنه لو كان في الباطن محقاً لكان من الخلفاء في الجملة، فالرقة وحدها لا تجدي كما لا يخفىٰ[2].

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ٤، الباب الثاني، ص ٤٥.

٢ ـ في مجمع البحرين: «محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام المسمىٰ بالنفس الزكية، كان يدعي الإمامة وقد تبعه كثير من الزيدية والمعتزلة علىٰ الضلالة، وفي حديث الصادق عليه السلام وقد سئل أن الزيدية والمعتزلة قد أطافوا بمحمد بن عبد الله فهل له سلطان؟ فقال: «والله إن عندي كتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الأرض، لا والله ما محمد بن عبد الله في واحد منها».

وفي الحديث: «إنه خرج علىٰ أبي عبد الله عليه السلام وقال له: بايع تأمن علىٰ نفسك ومالك وولدك ولا تكلف حرباً، فاعتذر عنده فقال: لا والله لابد أن تبايع فأمر به إلىٰ الحبس وشدد عليه».

(منه قدس سره).

راجع ذلك: في مجمع البحرين بمادة (حمد) أما الحديث الأول الذي ذكره فقد أورد مثله الصفار في بصائر الدرجات: ج ٤، الباب الثاني، ص ٤٥. وأما الحديث الثاني فهو من جملة

⇐

محمد بن عبد الله الجعفي:

بخط المجلسي: «روىٰ أبو علي بن طاهر الصوري في كتاب (حقوق المؤمنين) بإسناده عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وعنده محمد بن عبد الله بن محمد الجعفي فتبسمت إليه فقال: أتحبه؟ قلت: نعم، وما أحببته إلّا فيكم، فقال: هو أخوك المؤمن أخو المؤمن لأمه وأبيه» الخبر[1].

⇐ الحديث الطويل الذي تقدمت رواية صاحب الكتاب له عن الكافي، راجع: ص ٤١٧ من هذا الجزء.

١ ـ روىٰ هذا الخبر المجلسي أيضاً في البحار: ج ٧٤، ص ٢٣٢، الطبع الجديد من كتاب العشرة، وآخر الخبر: «... فملعون من غش أخاه، وملعون من لم ينصح أخاه، وملعون من حجب أخاه، وملعون من اغتاب أخاه»، واسم الكتاب (قضاء حقوق المؤمنين) كما صرح به المجلسي في أول البحار عند ذكره لمصادره: ج ١، ص ١٧.

وقد ذكر هذا الكتاب شيخنا الحجة الطهراني في كتاب الذريعة: ج ١٧، ص ١٣٧، ولكن عبر عنه بـ (قضاء حقوق الإخوان المؤمنين) وقال: إنه «لأبي علي الصوري، وهو الشيخ أبو عبد الله الحسين بن طاهر بن الحسين الصوري الذي يروي عنه ابن زهرة صاحب (الغنية) الذي توفي سنة ٥٨٥ هـ كما في (أمل الآمل).

وترجم له في الرياض: ص ٣٤ بعنوان: أبي علي الحسن بن طاهر، وورد في (ص ١٥٢) بعنوان أبي عبد الله الحسين بن طاهر، قال: وفي بعض النسخ أبي علي طاهر بن الحسن قال: ولذا ذكره في الطاء بعنوان: (طاهر) أيضاً احتياطاً، ينقل عنه الشيخ أحمد بن سليمان البحراني في (عقد اللآل) الذي فرغ منه في سنة ١١١٧ هـ وينقل عنه المولىٰ محمد باقر المجلسي، وقال في أول البحار: إنه للشيخ سديد الدين أبي علي بن طاهر الصوري، وهو ⇐

قوله: محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام

تقدم في ذكر أخيه عيسىٰ بن عبد الله(١).

محمد بن عبد الله بن المعمر الطبراني:

قال النعماني في كتاب الغيبة: «حدثنا محمد بن عبد الله بن معمر الطبراني بطبرية، مات سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين، وكان هذا الرجل يوالي يزيد بن معاوية ومن النصاب»(٢).

⇐ كتاب جيد مشتمل علىٰ أخبار طريفة، وينقل عنه الكفعمي في حواشي مصباحه الذي ألفه في سنة ٨٩٥ هـ، ويوجد الكتاب ضمن مجموعة كلها بخط واحد في مكتبة الميرزا محمد الطهراني بسامراء».

١ ـ راجع: ص ٢٥٧ من هذا الجزء، مع ما ذكرناه في التعليقة.

٢ ـ راجع: كتاب الغيبة لأبي عبد الله الكاتب محمد بن إبراهيم بن جعفر المعروف بابن زينب النعماني: ص ١٥ طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ في (باب ذكر حبل الله الذي أمرنا بالاعتصام به وترك التفرق عنه بقوله: واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، وفي نسخة أخرىٰ بدل ومن النصاب (ومن الثقات) وبدل يوالي (من موالي) كما في المطبوع من الكتاب، وقد نقل النعماني عنه حديث تحقيق ولاية أمير المؤمنين عليه السلام وذلك يؤيد النسخة الثانية لأن من كان من النصاب ويوالي يزيد بن معاوية لا يحدث بمثل هذا الحديث، وعليه فيكون معنىٰ قوله: «من موالي يزيد بن معاوية» أن يزيد أعتق جده الأعلىٰ.

قوله: محمد بن عبد الله المسمعي:

في العيون: «قال: كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سيىء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي هذا الحديث» الخ[١].

محمد بن عثمان بن علي الكراجكي:

من تلامذة الشيخ والمرتضىٰ، ثقة فقيه[٢].

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام لابن بابويه الصدوق القمي: ج ٢، ص ٢١ طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، في ذيل الحديث الـ(٤٥).

٢ ـ ترجم للكراچكي ـ هذا ـ أكثر أرباب المعاجم الرجالية الشيعة والسنة ووصفوه فيها بأبلغ الصفات العلمية، وهو صاحب كنز الفوائد المطبوع وغيره من المؤلفات البديعة وقد طبع بعضها، روىٰ عن جملة كثيرة من العامة والخاصة.

قال صاحب البحار في مقدمته: ج ١، ص ٣٥: «وأما الكراجكي فهو من أجلة العلماء والفقهاء والمتكلمين وأسند إليه جميع أرباب الإجازات، وكتابه كنز الفوائد من الكتب المشهورة التي أخذ عنها جلّ من أتىٰ بعده، وسائر كتبه في غاية المتانة».

وترجم له من العامة اليافعي في مرآة الجنان في حوادث سنة ٤٤٩ هـ وقال: «توفي فيها أبو الفتح الكراچكي الخيمي، رأس الشيعة، صاحب التصانيف، كان نحوياً لغوياً منجماً طبيباً متكلماً من كبار أصحاب الشريف المرتضىٰ».

كما ترجم له ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٥، ص ٣٠٠ وقال: الكراجكي بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف، نسبة إلىٰ عمل الكراجك وهي الخيم، كما ترجم له ابن رجب في شذرات الذهب: ج ٣، ص ٢٨٣ وقال: الكراجكي أي الخيمي، وقد ورد

⇐

محمد بن علي بن إبراهيم الاسترابادي:

سيذكره المصنف بعنوان محمد بن علي بن كيل[١].

محمد بن علي بن إبراهيم بن أبي جمهور الحسائي:

«من الأفاضل المشهورين، ولد في الحسا، وتلمذ على فضلاء بلده وفاقهم في زمان قليل، ثم انتقل إلى العراق واكتسب العلم من أفاضل تلك الناحية، منهم شرف الدين حسن بن عبد الكريم الفتال مجاور المشهد المقدس الغروي، ثم حج في سنة سبع وسبعين وثمانمائة من طريق الشام، واستفاد من الشيخ علي بن هلال الجزائري في (كرك نوح) ليلاً ونهاراً علوماً كثيرة ثم رجع إلى وطنه، وأقام قليلاً، وتوجه إلى زيارة أئمة العراق عليهم السلام ثم انتقل إلى المشهد المقدس الرضوي ـ صلوات الله على مشرفه ـ وألف في الطريق رسالة (زاد المسافرين) واتفق له في

⟸ ذكره في كثير من طرق الإجازات الروائية.

وترجم له أيضاً الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٤، ص ١٣٠ ومما قال: «شيخ الشيعة، وكان من فحول الرافضة بارعاً في فقههم، لقي الكبار مثل المرتضى، مات بصور في شهر ربيع الأول سنة ٤٤٩ هـ» ثم ذكر مؤلفاته.

١ ـ راجع: ترجمة له في النقد: ص ٣٢٤ فقد ترجم له في حياته فقال ـ بعد ذكر اسمه ـ: «مد الله تعالى في عمره وزاد الله في شرفه...» وهو صاحب كتاب منهج المقال في الرجال المطبوع بإيران، كانت وفاته رحمه الله بمكة المشرفة لثلاث عشرة خلون من ذي القعدة سنة ١٠٢٨ هـ، وترجم له كثير من أرباب المعاجم الرجالية منهم السيد علي خان في سلافة العصر: ص ٤٩٩.

هذا المشهد صحبة السيد محسن الرضوي سنة ثمان وسبعين وثمانمائة[١] وكتب علىٰ تلك الرسالة بالتماسه شرحاً سماه (كشف البراهين) ولما علا أمره وطار صيته في البلاد، أتىٰ بعض علماء هراة لمناظرته وناظره في ثلاثة مجالس أفحمه وأسكته في كل منها.

ومن تصانيفه كتاب (عوالي اللئالي) في الحديث ولكنه يميل إلىٰ الحكمة والتصوف، وله تصانيف فيها ما لا أرتضيه» كذا بخط المجلسي[٢].

---

١ ـ السيد محسن ابن السيد محمد الرضوي القمي، ترجم له صاحب روضات الجنات: ص ٦٢٥ وذكر شطراً من المناظرة التي بين ابن أبي جمهور والمولىٰ الهروي، وفيها وصف للسيد محسن وأنه من أعيان أهل المشهد وأشرافهم، وبارز علىٰ أقرانه بالعلم والعمل، وقال ابن أبي جمهور في رسالة المناظرة إنه كان هو وكثير من أهل المشهد يشتغلون معي في علم الكلام والفقه (الخ). وكانت وفاة السيد محسن الرضوي سنة ٩٣١ هـ، وله إجازة من ابن أبي جمهور.

٢ ـ وقال المجلسي في مقدمة كتابه البحار: ج ١ ، ص ٣١، عند ذكره لتوثيق مصادر كتابه البحار: «وكتاب غوالي اللئالي وإن كان مشهوراً ومؤلفه في الفضل معروفاً لكنه لم يميّز القشر من اللباب، وأدخل أخبار متعصبي المخالفين بين روايات الأصحاب، فلذا اقتصرنا منه علىٰ نقل بعضها».

وابن أبي جمهور ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، راجع أمل الآمل للشيخ الحر العاملي، وروضات الجنات للخوانساري، ومجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري، ولؤلؤة البحرين للشيخ يوسف صاحب الحدائق ومستدرك الوسائل ـ الخاتمة ـ للمحدث النوري، وذكره الأمير محمد حسين الخواتون آبادي في مناقب الفضلاء، والعلامة المجلسي في كتاب الإجازات والمحقق التستري الكاظمي في المقاييس، والسيد عبد الله آل السيد نعمة الله الجزائري في إجازته الكبيرة، والسيد الأمير عبد الباقي في إجازته للسيد بحر العلوم، والأفندي في رياض العلماء، والسيد حسين القزويني في مقدمات شرحه لشرائع المحقق

⟸

محمد بن علي بن إبراهيم بن موسىٰ:

في الكافي «علي بن محمد عن محمد بن إبراهيم المعروف بابن الكردي عن محمد بن علي بن إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام قال: ضاق بنا الأمر، فقال لي أبي: إمض بنا حتىٰ نصير إلىٰ هذا الرجل - يعني أبا محمد عليه السلام - فإنه قد وصف عنه سماحة، فقلت: تعرفه؟ قال: ما أعرفه ولا رأيته قطّ.

قال: فقصدناه فقال لي أبي - وهو في طريقه -: ما أحوجنا إلىٰ أن يأمر لنا بخمسمائة درهم، مائتا درهم للكسوة ومائتا درهم للدين (للدقيق . خ ل)، ومائة للنفقة، فقلت في نفسي: ليته أمر لي بثلاثمائة درهم، مائة أشتري بها حماراً ومائة للنفقة، ومائة للكسوة وأخرج إلىٰ الجبل، فلما وافينا الباب خرج إلينا غلامه، فقال: يدخل علي بن إبراهيم ومحمد ابنه، فلما دخلنا عليه وسلمنا، قال لأبي: يا علي ما خلّفك عنا إلىٰ هذا الوقت؟ فقال: يا سيدي استحييت أن ألقاك علىٰ هذا الحال فلما خرجنا من عنده جاءنا غلامه فناول أبي صرة فقال: هذه خمسمائة درهم، مائتان للكسوة، ومائتان للدين (للدقيق . خ ل)، ومائة للنفقة وأعطاني صرة فقال: هذه ثلاثمائة درهم، إجعل مائة في ثمن حمار، ومائة للكسوة، ومائة للنفقة، ولا

⇐ الحلي، والشيخ عباس القمي في الفوائد الرضوية، والشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني في أنوار البدرين، وغير هؤلاء من أرباب المعاجم، وفي بعضها يوصف بالتصوف المفرط.

وأما سنة وفاته فلم تضبط ولكنه كان حياً سنة ٩٠١ هـ، كما ذكر ذلك شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ١٣ ، ص ١٢٣، وذلك لأنه فرغ من تبييض كتابه الدرر اللآلىء العمادية في سنة ٩٠١ هـ.

تخرج إلىٰ الجبل، وصر إلىٰ سوراء، فصار إلىٰ سوراء، وتزوج بامرأة (منها . خ) فدخله اليوم ألفاً (ألف . خ ل) دينار، ومع هذا يقول بالوقف.

فقال محمد بن إبراهيم: فقلت له: ويحك أتريد أمراً أبين من هذا؟ فقال: هذا أمر قد جرينا عليه»(١).

محمد بن علي بن أبي عبد الله:

مجهول، وقد يقال: إن الإجماع علىٰ تصحيح ما يصح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر يدفع الضعف بالجهالة، قاله الصالح(٢).

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠٦ كتاب الحجة، باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام، الحديث الثالث، ورواه عن الكليني المفيد في الإرشاد في باب مناقب أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام مع اختلاف يسير في بعض ألفاظ الحديث.

٢ ـ يروي عن محمد بن علي بن أبي عبد الله ـ هذا ـ علي بن أسباط عن أبي الحسن عليه السلام كما في رواية الكافي، في باب النوادر في آخر كتاب الصلاة، ويروي عنه أيضاً عن أبي الحسن عليه السلام أحمد بن محمد بن أبي نصر كما في رواية التهذيب في باب الزيادات بعد باب الأنفال.

وراجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني، وما قاله المولىٰ الصالح قال به غيره من أصحاب دراية الحديث، وأحمد بن محمد بن أبي نصر من الفقهاء الستة من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام الذين أجمع الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٤٦٦، ولكن اختلف علماء دراية الحديث في المراد بهذه الجملة علىٰ أقوال أربعة، راجع تفصيل ذلك فيما ذكره العلامة الفقيه الحجة المغفور له المامقاني في كتابه مقباس الهداية في علم الدراية: ص ٧٠ الملحق بآخر الجزء الثالث من كتابه (تنقيح المقال) في الرجال، وتقدم بعض الكلام في ذلك في ترجمة محمد بن أبي عمير (ص ٣١٨) من هذا الجزء، فراجعه.

قوله: محمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه:

قد تقدم في ترجمة محمد بن أبي عمير بعض الكلام فيه[١] ونذكر هنا بقية كلام يتعلق بما تقدم.

قال في الحبل: «الرواية الأولىٰ من مراسيل الصدوق رحمه الله في كتاب (من لا يحضره الفقيه) وقد ذكر رحمه الله أن ما أورده فيه فهو حاكم بصحته ومعتقد أنه حجة فيما بينه وبين الله تعالىٰ، فينبغي أن لا تقصر مراسيله عن مراسيل ابن أبي عمير وأن تعامل معاملتها، ولا تطرح بمجرد الإرسال»[٢].

وفي الشرح: «إن محمد بن علي بن بابويه من أجلاء الطائفة وثقاتهم، وتوضيح حاله أظهر من أن يبين»[٣].

وذكر في كتاب (كمال الدين) ما لفظه: «حدثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود رضي الله عنه قال: سألني علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله بعد موت محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه أن أسأل أبا القاسم الروحي أن يسأل مولانا صاحب الزمان عليه السلام أن يدعو الله عزوجل أن يرزقه ولداً ذكراً، قال: فسألته فأنهىٰ ذلك، ثم أخبرني بعد ذلك بثلاثة أيام: أنه قد دعا لعلي بن الحسين وأنه سيولد له ولد مبارك ينفع الله عزوجل به، وبعده أولاد، قال: فولد لعلي تلك السنة ابنه محمد وبعده أولاد»[٤].

---

١ ـ راجع: ص ٣١٨ من هذا الجزء.

٢ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي رحمه الله: ص ١١.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٤ ـ راجع: كمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق ابن بابويه: ص ٢٧٦ طبع إيران، ⟸

قوله: محمد بن علي بن كيل:

في البحار: «كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال المشتهر بالكبير، والوسيط، والصغير، وكتاب تفسير آيات الأحكام، كلها للسيد الأجل الأفضل ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الاسترابادي»(١).

ثم قال: «والسيد الأمجد ميرزا محمد ـ قدس الله روحه ـ من النجباء الأفاضل والأتقياء الأماثل، وجاور بيت الله الحرام إلىٰ أن مضىٰ إلىٰ رحمة الله وكتبه في غاية المتانة والسداد»(٢).

قوله: محمد بن علي الشلمغاني:

في البحار: «عن كتاب الغيبة للشيخ رحمه الله: أبو محمد المحمدي عن أبي الحسين محمد بن الفضل بن تمام عن عبد الله الكوفي خادم الشيخ بن روح رضي الله عنه قال: سئل الشيخ ـ يعني أبا القاسم رضي الله عنه ـ عن كتب ابن أبي العزاقر ـ بعدما ذم وخرجت فيه اللعنة ـ فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأىٰ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي ـ صلوات الله عليهما ـ وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأىٰ؟ فقال ـ صلوات الله عليه ـ

⟸ وذكر مثله الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب الغيبة: ص ١٩٥ طبع النجف الأشرف.

١ ـ راجع: أول البحار: ج ١، ص ٢٢، عند ذكره لمصادر كتابه المذكور.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤١، عند توثيقه لمصادر الكتاب.

خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»[١].

قوله: محمد بن علي بن شهر اشوب:

في البحار، قال: «وكتابا المناقب والمعالم من الكتب المعتبرة قد ذكرهما

---

١ ـ راجع: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٣٩، وراجع أيضاً البحار: ج ٥١ ، ص ٣٥٨، وأخبار الشلمغاني ـ هذا ـ كثيرة انظرها في التاريخ الكامل لابن الأثير الجزري في حوادث سنة ٣٢٣ هـ ، وهي السنة التي قتل فيها بفتوىٰ من الفقهاء بكفره وإباحة دمه، فصلب هو وصاحبه إبراهيم بن محمد بن أبي عون في ذي القعدة، وأحرقا بالنار وذلك في أيام المقتدر العباسي وكان قد قبض عليه الوزير ابن مقلة سنة ٣٢٢ هـ وسجنه وكبس داره.
وشلمغان قرية بواسط من قرىٰ العراق، وكان قد خرج توقيع من الإمام عليه السلام علىٰ يد الحسين بن روح في لعنه سنة ٣١٢ هـ.
وترجم له أيضاً الصفدي في الوافي بالوفيات: ج ٤ ، ص ١٠٧ فقال: «محمد بن علي، أبو جعفر بن أبي العزاقر الشلمغاني الزنديق أحدث مذهب الرفض في بغداد وقال بالتناسخ وحلول الإلهية فيه، ومخرق علىٰ الناس، وضلّ به جماعة، وأظهر أمره أبو القاسم الحسين بن روح الذي تسميه الرافضة الباب ـ تعني أحد الأبواب إلىٰ صاحب الزمان ـ فطُلب فاختفىٰ، وهرب إلىٰ الموصل، وأقام سنين، ثم ردّ إلىٰ بغداد وأظهر عنه أنه يدّعي الربوبية، وقبض عليه ابن مقلة وسجنه وكبس داره فوجد فيها رقاعاً وكتباً فيها له مخاطبات من الناس بما لا يخاطب به البشر وجرت أمور، وأفتىٰ العلماء بإباحة دمه فأحرق، وكان ابن أبي عون أحد أتباعه، وهو الفاضل الذي له التصانيف المليحة مثل (مُثل الشهاب) و (الأجوبة المسكتة) وهو من أعيان الكتّاب، وضُرب ابن أبي عون بالسياط ثم ضرب عنقه وأحرق، وكان ذلك في سنة ٣٢٢ هـ».
وراجع: معجم البلدان، للحموي: ج ٣ ، ص ٣١٤، ومعجم الأدباء له في ترجمة إبراهيم بن أبي عون، وغيرها من المعاجم والتواريخ.

أصحاب الإجازات، ومؤلفهما أشهر في الفضل والثقة والجلالة من أن يخفىٰ حاله علىٰ أحد»[١].

وتقدم ذكره في ترجمة عبد الله بن محمد أبي بكر، وذكر فيها (السبط) أن حاله غير معلوم، ففيه ما لا يخفىٰ.

قوله: محمد بن علي بن محبوب:

وقع في باب التقاء الختانين روايته عن موسىٰ بن جعفر بن وهب[٢].

فقال في الشرح: «إن في رواية محمد بن علي بن محبوب عن موسىٰ المذكور نوع تأمل لأن الراوي عنه في الرجال محمد بن يحيىٰ عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة، وأحمد بن إدريس عن عمران بن موسىٰ بن جعفر ومحمد بن علي بن محبوب في مرتبة محمد بن يحيىٰ، وأحمد بن إدريس في الجملة، إلّا أن باب الإمكان واسع، ويتفق ذلك في كثير من النظائر يعرفها الممارس»[٣].

وفي باب الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج وقع روايته عن ابن أبي

---

١ ـ راجع: مقدمة البحار: ص ٢٩ عند ذكره لتوثيق المصادر لكتابه، وراجع أيضاً: الوافي بالوفيات للصفدي: ج ٤، ص ١٦٤ فقد ترجم له وقال: «توفي سنة ٥٨٨ هـ، وعاش تسعاً وتسعين سنة وشهرين ونصفاً وتوفي بحلب في التاريخ المذكور».
وراجع ما ذكره الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في شرح الاستبصار: ص ١٠٣ من هذا الجزء ليتضح لك أن السبط لم يذكر أن حال محمد بن علي بن شهراشوب غير معلوم.

٢ ـ راجع: الاستبصار للشيخ الطوسي ﷺ: ج ١، ص ١١٠، باب: إن التقاء الختانين يوجب الغسل، الحديث التاسع.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

عمير[١].

فقال في الشرح: «لا يخلو من خلل في السند لأن محمد بن علي بن محبوب لا يروي عن محمد بن أبي عمير بغير واسطة»[٢].

وفي التهذيب رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير فهو تام[٣]، والشك في رواية أحمد عن ابن أبي عمير تقدم دفعه[٤].

قوله: محمد بن عمارة:

قال الخليل: بضم العين وتخفيف الميم[٥].

قوله: محمد بن عيسىٰ بن عبد الله:

في الشرح ـ بعد نقل عبارة النجاشي المذكورة[٦]، وأن العلامة عدّه في القسم الأول ـ قال: «وفي فوائد جدي[٧] علىٰ الخلاصة: إن هذه العبارة لا تدل

١ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ١١١ الحديث الأوّل.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار المذكور.

٣ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ١، ص ١٢٤، باب حكم الجنابة وصفة الطهارة منها، الحديث الـ (٢٦).

٤ ـ راجع ذلك: في ترجمة محمد بن أبي عمير، الفائدة الأولىٰ (ص ٣١٨) من هذا الجزء.

٥ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٦ ـ يعني المذكورة في كتاب (النقد) وراجع رجال النجاشي: ص ٢٦١، وقد ذكرها بنصها العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ١٥٤.

٧ ـ جده هو الشهيد الثاني ﷫ فإن المراد بالشرح هو شرح الاستبصار وهو تأليف الشيخ ⟸

صريحاً على توثيقه، نعم قد يظهر منها ذلك[١] مع أن المصنف[٢] وصف الروايات التي هو منها بالصحة»[٣]انتهى.

ولا يخفى أن ظهور التوثيق غير واضح، ووصف الصحة كذلك، إلّا أن للعلامة كثير أوهام في الرجال.

قوله: محمد بن عيسى بن عبيد:

اختلف الرجاليون في توثيقه وتعديله، كما اختلف الفقهاء.

قال الصالح: «اختلف علماء الرجال في ذم محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ومدحه وتوثيقه» انتهى[٤]، فوثقه النجاشي[٥] وغيره، وضعفه الشيخ في

⇐ محمد ابن الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمهم الله.

١ ـ لعل ظهور التوثيق منها نظراً إلى قوله (شيخ القميين) فإن شيخوخة القميين في عصره كانت تتضمن ما فوق الوثاقة كما لا يخفى على الخبير بأحوالهم.

٢ ـ مراد الشهيد الثاني في فوائده على الخلاصة بـ(المصنف) هو العلامة الحلي فإنه في كتبه الفقهية وصف الروايات التي ذكرها تأييداً لرأيه والتي وقع في طريقها محمد بن عيسى بن عبد الله، بالصحة، فيفهم من ذلك توثيقه له، فلاحظ.

٣ ـ إلى هنا انتهى كلام الشهيد الثاني في الفوائد، وبه انتهى كلام سبطه صاحب الشرح.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٢، ص ٦، باب فضل العلم؛ وج ٦، ص ١٩٠ كتاب الحجة باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني عليه السلام، وراجع الرسالة المفصلة التي ألفها الحجة السيد محمد باقر الشفتي في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد المطبوعة بإيران ضمن جملة رسائل.

٥ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٦.

مواضع[١]، وتبعه جمهور الفقهاء.

ففي المعتبر: «والجواب الطعن في السند فإن محمد بن عيسىٰ ضعيف، وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد: أنه لا يعتمد علىٰ حديث محمد بن عيسىٰ عن يونس»[٢].

وقال تلميذه في كشف الرموز: «ضعف الرواية بمحمد بن عيسىٰ، وقال: إنه واقفي»[٣].

وفي الدراية: «إنه ضعيف»[٤].

وفي المدارك: «وهو ـ أي الخبر ـ ضعيف لاشتماله علىٰ محمد بن عيسىٰ عن يونس، وقد نقل الشيخ الصدوق عن شيخه: أنه لا يعتمد علىٰ حديث محمد بن عيسىٰ عن يونس»[٥] وزاد علىٰ ذلك في موضع آخر من المدارك، فقال: «وقال

---

١ ـ ضعفه في باب أصحاب الهادي عليه السلام من رجاله: ص ٤٢٢، وفي باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام: ص ٥١١، وفي الفهرست، قال (ص ١٦٧) ـ بعد عنوانه ـ: «ضعيف استثناه أبو جعفر بن بابويه من رجال (نوادر الحكمة) وقال: لا أروي ما يختص بروايته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة...».

٢ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي: ص ٢٠، كتاب الطهارة ـ عند الكلام في الماء المضاف ـ، وص ٣٢ في مسألة وجوب غسل مخرج البول بالماء، وص ٣٠٨ في كتاب الصوم، في مسألة من ظن دخول الليل لظلمة عرضت لعارض من غيم أو غيره فأفطر ثم تبين فساد ظنه.

٣ ـ راجع: كشف الرموز شرح مرموزات ومشكلات شرح المختصر النافع للشيخ عز الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفي الآبي الذي فرغ من تأليفه في شعبان سنة ٦٧٢ هـ، في حياة أستاذه المحقق الحلي المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ.

٤ ـ راجع: شرح دراية الحديث للشهيد الثاني: ص ٤٤ طبع النجف الأشرف.

٥ ـ راجع: المدارك في مباحث القراءة في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب ⟸

ابن بابويه ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسىٰ؟» انتهىٰ[١]. ويظهر منه هنا القول بالتوقف، وضعفه في موضع آخر منه.

وفي المختلف ـ في مسألة الوضوء بماء الورد طاعناً علىٰ حديث ـ: «فإن هذا الحديث يرويه محمد بن عيسىٰ، وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد: أنه لا يعتمد علىٰ حديث محمد بن عيسىٰ عن يونس فكيف يصح الاستدلال بهذا الحديث، قال الشيخ: هذا خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب والأصول، وإنما أصله يونس عن أبي الحسن عليه السلام ولم يروه غيره» انتهىٰ[٢].

وفي الذخيرة: «ورواية يونس ضعيفة للإرسال وكون الراوي عنه محمد بن عيسىٰ وهو مما يوجب ضعفها»[٣].

وقال الصالح: «ونقل عن ابن طاووس أنه جزم في مواضع بضعفه»[٤].

⇐ قراءة السورة بعد الحمد في الفرائض، وفي مبحث أن الماء المضاف طاهر لا يرفع حدثاً، وفي مبحث الأغسال السبعة من كتاب الطهارة، وفي كتاب الزكاة في مسألة عدم وجوبها علىٰ الفقير.

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الصلاة، في مسألة أن السجود واجب في العزائم الأربع.

٢ ـ راجع: مختلف الأحكام للعلامة الحلي كتاب الطهارة: ص ١٣ طبع إيران.

٣ ـ راجع: ذخيرة السبزواري: ج ١، ص ١٦٢ كتاب الطهارة؛ وج ١ أيضاً: ص ٤٠ كتاب الطهارة.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٦، ص ١٩٠ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي جعفر الثاني عليه السلام، وراجع أيضاً: ج ١٠، ص ٩٨ كتاب الإيمان والكفر، باب الضلال فإنه قال في شرح رواية الكافي التي في طريق سندها محمد بن عيسىٰ عن يونس، ما نصه: «إلّا أن في الرواية ضعفاً بالإرسال وبمحمد بن عيسىٰ وهو محمد بن عيسىٰ بن عبيد ⇐

وفي التنقيح: «والرواية ضعيفة لانفراد محمد بن عيسىٰ عن يونس، وقال ابن بابويه: إن ابن الوليد لا يعمل بما ينفرد به»(١).

وفي موضع آخر منه: «الرواية ضعيفة لأن الشيخ ضعف محمد بن عيسىٰ وتوقف جماعة فيه كما في موضع من المدارك، وهو أحد قولي العلامة»(٢).

وفي الحبل: «هذا الحديث رواه الشيخ بطريق فيه محمد بن عيسىٰ عن يونس ففيه كلام، فإن كلام الأصحاب في محمد بن عيسىٰ مضطرب جداً واستثناء ابن بابويه من نوادر الحكمة مشهور، وكذلك قول شيخنا محمد بن الوليد»

⇐ بن يقطين، وإن كان له مدح وتوثيق من بعض الأصحاب لكن جزم ابن طاووس بضعفه في مواضع، وضعفه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وشيخه محمد بن الوليد، والشهيد الثاني، وقال: اشترك جميع الأخبار القادحة لزرارة في استنادها إلىٰ محمد بن عيسىٰ، وهو قرينة عظيمة علىٰ ميل وانحراف منه علىٰ زرارة، مضافاً إلىٰ ضعفه في نفسه وقال مثله ابن طاووس ﷺ».

١ ـ راجع: التنقيح الرايع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد بن عبد الله السيوري المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ، وقد فرغ من تأليفه في التاسع من ربيع الأول سنة ٨١٨ هـ (مخطوط).

٢ ـ فإنه ذكره في الخلاصة عند ترجمته لبكر بن محمد الأزدي ابن أخي سدير الصيرفي: ص ٢٦ القسم الأول، وقال ـ بعد ذكره لكلام الكشي ـ: «وعندي في محمد بن عيسىٰ توقف» ولكنه في القسم الأول منها أيضاً (ص ١٤٢) في ترجمته نفسه ـ بعد أن ذكر اختلافاً في شأنه ـ قال: «والأقوىٰ عندي قبول روايته» ولعل ما ذكره من التوقف فيه كان قبل تحقيق حاله، فلاحظ.

كما أنه في آخر الخلاصة صحح طريق الصدوق إلىٰ إسماعيل بن جابر، وإلىٰ حنان بن سدير، وإلىٰ داود الصرمي، وإلىٰ علي بن ميسرة وإلىٰ ياسين الضرير، وقد اشتمل الطريق في جميع ذلك علىٰ محمد بن عيسىٰ.

انتهىٰ[١]. وهو يعطي التوقف وهو الظاهر من الصالح حيث ذكر الأقوال فيه، ولم يفت فيه بجرح ولا تعديل[٢] ومثله الشهيد الثاني في (الروض) حيث نقل عبارة المعتبر وسكت[٣].

وذهب جماعة إلىٰ توثيقه كما يظهر من (المجمع) قال: «في الطريق محمد بن عيسىٰ عن يونس بن عبد الرحمن ولا يضر» فتأمل[٤].

ثم قال في موضع آخر منه: «في الصحيح، قاله في المنتهىٰ، مع أن محمد بن عيسىٰ عن يونس في الطريق»[٥] فهو دليل علىٰ توثيقهما كما أظن.

---

١ ـ راجع: الحبل المتين للشيخ البهائي: ص ٢٤٦ في مسألة وجوب السجود في العزائم علىٰ التالي والمستمع.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٦، ص ١٩٠ كتاب الحجة ؛ وج ١٠، ص ٩٨ كتاب الإيمان والكفر، وقد نقلنا كلامه آنفاً عن: ج ١٠، ص ٩٨ فراجعه.

٣ ـ وكذلك ما ذكره في تعليقته علىٰ خلاصة العلامة الحلي في ترجمة زرارة بن أعين وإن كان تحتمل عبارته الميل إلىٰ تضعيفه، فراجعها.

٤ ـ لعل التأمل إشارة إلىٰ أن عبارة الأردبيلي صاحب المجمع المذكورة لا يظهر منها الميل إلىٰ التوثيق.

٥ ـ راجع: المنتهىٰ في مباحث القراءة، فإنه قال: «وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها» وقد اشتمل سنده علىٰ محمد بن عيسىٰ إذ رواه في الكافي عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ عن يونس عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام، وراجع أيضاً: المنتهىٰ في باب مباحث يجوز التلاوة فإنه قال: «لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجدة تُقرأ، فقال: لا يسجد إلّا أن يكون منصتاً لقراءته» وكذا الحال في (المختلف) فإنه صحح هذا الحديث مع أن في سنده محمد بن عيسىٰ إذ رواه الشيخ الطوسي في باب

⟸

وفي المسالك: «لكن في طريقها محمد بن عيسىٰ عن يونس وفيه كلام»[١].

وفي حاشية المختلف: «لعل المنع من صحة الرواية عدم العلم بتوثيق الواسطة أو الاشتباه عليه وإلّا فمحمد بن عيسىٰ أجل من أن يقدح فيه، إذ عند القدح فيه من بعض أنكره الكل، ومن الذي لم يُقل فيه بذم حتىٰ زرارة إلّا أن الحال معلوم»[٢].

وفي التحرير: «رواية محمد بن عيسىٰ عن يونس لا توقف فيها مطلقاً بل بشرط أن لا يرويه غيره، كما صرح به من استثنىٰ أمثال هذه الرواية، علىٰ أن ذلك مخصوص برواياته المنقولة من نوادر الحكمة مع أن النجاشي بعد التوثيق نقل عن مشايخه إنكار التضعيف[٣] ويظهر من بعضهم تخصيصه بما إذا كان فيه

⟸ كيفية الصلاة من زيادات التهذيب عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسىٰ عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام وعليه فما ذكره العلامة في الخلاصة: ص ٢٦، في ترجمة بكر بن محمد الأزدي من قوله: «وعندي في محمد بن عيسىٰ توقف» لا تعويل عليه بعد أن عدل أخيراً عنه فصرح في ترجمته (ص ١٤٢) بقبول روايته وتصحيحه في آخر الخلاصة الطرق المشتملة عليه، كما عرفت.

١ ـ الذي يظهر من الشهيد الثاني في مواضع من المسالك المبالغة في تضعيفه، منها: في كتاب الأطعمة والأشربة في مسألة البهيمة الموطوءة، ومنها: في مباحث الإرث في ميراث المهدوم عليهم عند بيان قول من يقدم الأضعف في الإرث أي أقل نصيباً فيه، ومنها: في مباحث الإرث أيضاً في مسألة تبرؤ الوالد من جريرة ولده وميراثه، ومنها: في مباحث القضاء في مسألة لزوم اليمين علىٰ المدّعي علىٰ الميت بعد إقامة البينة، ففي هذه المواضع كلها صرّح بتضعيفه، فراجعها.

٢ ـ راجع: حاشية المختلف للسيد فيض الله التفريشي.

٣ ـ فإن النجاشي في (ص ٢٥٦) من رجاله قال ـ بعد توثيقه ـ : «ورأيت بعض ⟸

تخليط من ذلك الكتاب، وبعضهم ذكر أن الاستثناء ليس للضعف بل لعله لصغر سنه وعدم السماع، ولا ريب أن الاستثناء للرواية أعم من الضعف»[١].

وفي الحبل: «هذا الحديث مروي بطريق فيه محمد بن عيسىٰ عن يونس، ولو قال بصحة الطريق لم يكن مجازفاً» انتهىٰ[٢].

فقد تحقق أن فيه ثلاثة مذاهب، والحق عدالته لتوثيق النجاشي، وما نقله الكشي عن الفضل وغيره[٣].

وأما جرح الشيخ فالظاهر أن مستنده في ذلك هو ما نقله ابن بابويه عن شيخه من الاستثناء المذكور والذي نقله النجاشي عنه ـ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ ـ هو ما رواه عن محمد بن عيسىٰ بإسناد منقطع، وكأنه زاغ

⇐ أصحابنا ينكرون هذا القول ـ يعني ما ذكره ابن بابويه عن شيخه ابن الوليد من أن حديثه لا يعتمد عليه ـ ومراد النجاشي بقوله (بعض أصحابنا) هو أحمد بن علي بن العباس بن نوح الثقة كما تقدم عنه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري (ص ٣٤٦) فإنه ـ بعد أن ذكر الجماعة الذين استثناهم محمد بن الحسن بن الوليد من رواية محمد بن أحمد بن يحيىٰ في كتاب نوادر الحكمة وعدّ منهم محمد بن عيسىٰ بن عبيد ـ قال: «قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر ابن بابويه رحمه الله علىٰ ذلك إلّا في محمد بن عيسىٰ بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه لأنه كان علىٰ ظاهر العدالة والثقة» وكذلك غير أبي العباس بن نوح من جماعة من المعتبرين كما يظهر من قول النجاشي «ينكرون هذا القول ويقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسىٰ».

١ ـ راجع: تحرير الوسائل لمؤلف أصله الشيخ محمد الحرّ.

٢ ـ راجع: الحبل المتين: ص ٢٤٦.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٥١.

بصره[١] عن هذا القيد فنقله بدونه، فوقع هو والمشهور في الاشتباه، وتخيلوا أن العلة في ذلك هو ضعفه في نفسه لا من حيث الانقطاع، وقد تقدم في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الكلام في ذلك[٢].

وفي الشرح: «وكذلك ضعفه الشيخ في باب أنه لا يجوز العقد علىٰ امرأة عقد عليها الأب من هذا الكتاب[٣] ـ بعد خبر في طريقه محمد بن عيسىٰ عن يونس ـ قال: «وهو ضعيف وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله من جملة الرجال الذين روىٰ عنهم صاحب كتاب نوادر الحكمة»[٤].

وأظن أن منشأ توهم الشيخ ضعف محمد بن عيسىٰ هو قول ابن بابويه عن ابن الوليد: «إن كل ما تفرد به محمد بن عيسىٰ عن يونس من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه».

وفي القدح بهذا تأمل لاحتمال أن يكون ذلك لغير الفسق، وما قيل من احتمال صغر سنه أو غيره مما يوجب الإرسال قد يشكل بأنه يقتضي الطعن فيه من حيث إنه تدليس من محمد بن عيسىٰ.

وقد يمكن الجواب بأن أهل الدراية غير متفقين علىٰ المنع من الرواية إجازة من دون ذكر هذه اللفظة وإذا كان كذلك فلا قدح، لاحتمال اختياره جواز ذلك.

---

١ ـ أي زاغ بصر الشيخ عن قيد النجاشي الجملة بقوله: «بإسناد منقطع».

٢ ـ راجع: ص ٣٤٦ من هذا الجزء.

٣ ـ يريد صاحب الشرح سبط الشهيد الثاني بقوله: «من هذا الكتاب» كتاب الاستبصار لأن الشرح له.

٤ ـ راجع: الاستبصار: ج ٣، ص ١٥٦ كتاب النكاح.

وبالجملة: فالطعن في الرجل محل كلام، ويخطر بالبال أن تضعيف الشيخ لمحمد بن عيسىٰ ربما لا ينافي توثيق النجاشي، لاحتمال أن يراد بالضعف عدم قبول روايته وإن كان ثقة بناء علىٰ أن القبول يفتقر إلىٰ أمر زائد علىٰ التوثيق عند المتقدمين كما يعلم من الشيخ وغيره، ونبه عليه قول الشيخ: (ضعيف استثناه محمد بن الحسن بن الوليد) كما لا يخفىٰ علىٰ المتأمل في كنه العبارة، وحينئذ لا مانع من حكم الشيخ بالضعف مع توثيق غيره انتهىٰ»[١].

وفيما خطر بباله نظر لأن الظاهر أن الضعف ضد الوثاقة، ولذا حكم الكل بوقوع الخلاف بين الشيخ والنجاشي، بل في كل موضع قيل: ضعيف وثقة حكموا بالتنافي كما فهم ذلك في قولهم: ثقة ضعيف في الحديث، علىٰ ما تقدم في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي[٢].

ثم قال[٣]: «وفي الظن أن الضعيف يقابل قولهم في الرجل: صحيح الحديث بعد توثيق النجاشي مطلق».

قلت: الظاهر أن النجاشي لم يلتفت إلىٰ قول ابن الوليد أو لم يثبت عنده الضعف أو أنه لا ينافي التوثيق في محمد بن عيسىٰ ومقصود النجاشي التوثيق لذات الرجل، أما قبول رواية الذي وثقه فأمر آخر ينبه عليه في بعض الرجال إنه صحيح الحديث، وفي الظن أن الغرض من هذا قبول روايته فيدل علىٰ أن التوثيق أعمّ من القبول، كما أن صحة الحديث أعمّ من التوثيق فليتأمل.

---

١ ـ راجع: الاستبصار لسبط الشهيد الثاني.

٢ ـ راجع: ص ٣٩٢ من هذا الجزء.

٣ ـ يعني السبط في شرحه للاستبصار.

وبهذا يظهر أن قول جدي تَيِّنُ في الدراية: «إن من ألفاظ الجرح ضعيف»[١] محل تأمل.

فإن قلت: أي ثمرة لقول الشيخ: إن محمد بن عيسىٰ ضعيف، وقول النجاشي: إنه ثقة مع عدم العمل بمجرد الرواية.

قلت: الثمرة الاحتياج إلىٰ زيادة علىٰ قول الشيخ وقلتها علىٰ قول النجاشي.

فإن قلت: قد ذكر الشيخ في التهذيب في باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر من ذلك ـ بعد روايات ـ: «إن الأصل فيها عمار بن موسىٰ، وهو واحد قد ضعفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أن ما ينفرد بنقله لا يعمل به لأنه كان فطحياً، غير أنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة لأنه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يطعن عليه فيه»[٢] وهذا الكلام منه يدل علىٰ التضعيف من جهة كون عمار فطحياً فيتم ما ذكر في الدراية.

قلت: كلام الشيخ لا يخلو من تأمل لأن كون الرجل ثقة لا يقتضي قبول قوله إذ الشيخ لا يكتفي بقول الثقة وحده فقوله ينافي عمله إلّا أن يقال: إن غرضه عدم الرد من جهة فساد المذهب، وأما العمل فموقوف علىٰ القرائن، وفيه ما لا يخفىٰ.

وربما يقال: إن غرضه بالثقة قبول القول، وحينئذ يدل علىٰ ما ذكرناه من

---

١ ـ راجع: شرح دراية الحديث للشهيد الثاني: ص ٧٩.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ١٠١، كتاب البيع، الباب المذكور، وراجع: ترجمة مختصرة لمحمد بن عيسىٰ ـ هذا ـ في الوافي بالوفيات: ج ٤، ص ٢٩٧، فقال ـ نقلاً عن ابن النجار ـ إنه «من فقهاء الشيعة له كتاب الأمل والرجاء، ذكره محمد بن إسحاق النديم في كتاب الفهرست»، وراجع: الهامش الذي علقناه علىٰ ترجمة مالك بن أعين الجهني من هذا الجزء (ص ٣٠٧) فإن فيه ترجمة لمحمد بن عيسىٰ بن عبيد ـ هذا ـ.

جهة الضعف.

وعلىٰ كل حال دلالة كلامه علىٰ انحصار الضعف في فساد المذهب غير واضحة، فلا مانع من إطلاق الضعف من جهة أخرىٰ، فليتأمل.

هذا كله علىٰ تقدير ما ظنه الشيخ من كلام ابن الوليد في محمد بن عيسىٰ، مضافاً إلىٰ شمول الضعف أو ردّ الرواية من محمد بن عيسىٰ علىٰ الإطلاق، وفي كلا الأمرين كلام سنوضحه إن شاء الله.

وما عساه يقال: إن الضعف لو أراد به الشيخ ما ذكرت لزم عدم الوثوق بالتضعيف والتوثيق في الرجال، يمكن الجواب عنه بالتأمل في المقامات فإنها مختلفة.

نعم ربما يقال: إن الظاهر من تضعيف الشيخ هو خلاف ما ذكرناه» انتهىٰ[1].

وعلىٰ هذا الذي استظهره عامة الفقهاء، فإنهم متىٰ رأوا التضعيف المطلق حكموا بأن الرجل غير ثقة في نفسه، كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبع الممارس.

ثم قال[2]: «فإن قلت: إذا تقرّر أن عمل المتقدمين بالأخبار من حيث القرائن لا من حيث الصحة الاصطلاحية فما وجه استثناء رواية محمد بن عيسىٰ عن يونس ونحوها؟

قلت: الظاهر أن الوجه بيان الاحتياج إلىٰ زيادة القرائن فإن الاستثناء لما كان موجباً للرد احتاج تصحيح الخبر ـ علىٰ رأي المتقدمين ـ إلىٰ قرائن توجب

---

١ ـ يعني: انتهىٰ كلام السبط في شرحه للاستبصار.

٢ ـ يعني: قال السبط في شرحه.

الصحة، وبدون الاستثناء وإن احتيج إلىٰ القرائن إلّا أنها أحق» انتهىٰ[١].

أقول: القدماء علىٰ قولين في قبول خبر العدل الثقة فمن لم يعمل به يحتاج إلىٰ القرائن كما ذكر، كالسيد المرتضىٰ ومن تبعه، ومن يقبل خبره كالشيخ وغيره فلا يحتاج إلىٰ ذلك فكان تضعيف الشيخ دالاً علىٰ عدم قبول الضعف.

ثم قال[٢]: «وفي نظري القاصر أن في المقام أموراً توجب التعجب:

فالأول: أن النجاشي قال ـ بعدما قدمنا ـ: «وذكر أبو جعفر ابن بابويه عن ابن الوليد: أن ما تفرد به محمد بن عيسىٰ من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون من مثل أبي جعفر؟»[٣] وأنت خبير بأن ما ينفرد به الراوي لا يُعمل به سواء كان محمد بن عيسىٰ أو غيره، كما هي عادة المتقدمين فقول النجاشي ـ بعد التوثيق وما نقله ـ لا يوجب القدح فلا وجه لذكره وإنكار الأصحاب، بل كان الأولىٰ التنبيه علىٰ عدم القدح بما ذكروا، واحتمال أن يقال: إن كلام النجاشي يشعر بهذا من حيث سياق الكلام وكأنه في مقام التعجب من الأصحاب، له وجه لكن الظاهر من الكلام خلافه» انتهىٰ[٤].

وبما ذكرنا من الخلاف في خبر الواحد يرتفع التعجب فتأمل.

ثم قال[٥]:

الثاني: المنقول عن الصدوق أبي جعفر موافقته لشيخه ابن الوليد في

---

١ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ كلام السبط ﷺ.

٢ ـ يعني: قال السبط في شرحه.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٢٥٦ في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني.

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ كلام السبط في شرحه للاستبصار.

٥ ـ يعني: قال السبط في شرحه.

الاستثناء[١] وقد صرح في (الفقيه) في باب وجوب الجمعة ـ في خبر رواه حريز عن زرارة ـ بأنه لا يعمل به لتفرد حريز عن زرارة في روايته[٢] وقوله في محمد بن عيسىٰ: «لا أروي ما يختص بروايته»[٣] موجب لنوع يختص بمحمد بن عيسىٰ، والجمع بين الأمرين غير واضح، وقد قدمنا عنه أن في الفقيه ما يقتضي خلاف هذا أيضاً عنه في الجملة، وفي المقام يمكن التوجيه بتكلف.

الثالث: الذي يقتضي كلام الشيخ في الفهرست أن ابن بابويه استثناه من رجال نوادر الحكمة[٤]، وكتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيىٰ،

---

١ ـ راجع: ما نقله الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ١٧١ ، في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري القمي صاحب نوادر الحكمة.

٢ ـ راجع: من لا يحضره الفقيه: ج ١ ، ص ٢٦٦ كتاب الصلاة باب وجوب الجمعة وفضلها، الحديث الأول فإنه رواه عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، وساق الكلام إلىٰ أن قال: «وعلىٰ الإمام فيها قنوتان قنوت في الركعة الأولىٰ قبل الركوع، وفي الركعة الثانية بعد الركوع ومن صلّاها وحده فعليه قنوت واحد في الركعة الأولىٰ قبل الركوع»، ثم قال: «وتفرّد بهذه الرواية حريز عن زرارة، والذي أستعمله وأفتي به ومضىٰ عليه مشايخي ـ رحمة الله عليهم ـ هو أن القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع»، فإن الظاهر من سياق عبارة الصدوق أن عبارة: «وعلىٰ الإمام فيها قنوتان» الخ، تتمة للرواية وأنها منقولة عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، ويؤيد ذلك ما ذكره (ص ٢٦٧) ـ بعد العبارة التي نقلناها بلا فصل ـ : «وقال زرارة قلت له» إلىٰ آخر ما ذكره واحتمال أن تكون منقولة عن زرارة من غير إسناد إلىٰ الإمام عليه السلام بعيد جداً، فلاحظ.

٣ ـ قول الصدوق ذلك حسب ما نقله عنه الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني: ص ١٦٧.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٧١ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري القمي صاحب نوادر الحكمة.

واللازم منه استثناؤه من رواية محمد بن أحمد بن يحيىٰ عنه كما هو مذكور في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ، والحال أن الشيخ في هذا المكان في باب أنه لا يجوز العقد علىٰ امرأة عقد عليها الأب، قال ـ بعد خبر رواه محمد بن عيسىٰ عن يونس ـ: وهذا ضعيف قد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين من جملة الرجال الذين روىٰ عنهم صاحب كتاب نوادر الحكمة، وهذا الكلام صريح في أن ابن بابويه استثناه من الرجال الذين يروي عنهم محمد بن أحمد بن يحيىٰ لأنه لا يروي عنه مطلقاً. وفيه نظر واضح، لجواز اختصاص المورد، وما نقله عنه من قوله: «لا أروي ما يختص به» غير صريح في العموم لجواز خصوص المورد أيضاً.

الرابع: مقتضىٰ كلام النجاشي أن ابن بابويه نقل عن ابن الوليد أنه لا يعتمد علىٰ ما يرويه محمد بن عيسىٰ من كتب يونس وحديثه، وكلام الشيخ كما ترىٰ في الفهرست وهذا الكتاب[1] خلاف ذلك، فينبغي التأمل في جميع ما ذكرناه فإنه موجب لذلك.

ومن عجيب ما اتفق مما يناسب هذا المقام أن الشيخ ذكر في بعض الأخبار الواردة في أن شهر رمضان يلحقه ما يلحق غيره من الشهور في النقصان، وقال ـ بعد ذكر الروايات الدالة علىٰ أنه لا ينقص ـ: إن أصلها واحد[2]، والحال أن الصدوق ذكر ضد ذلك[3] وبالغ فيه غاية المبالغة، والمقصود بيان أن الصدوق إذا

---

١ ـ يشير السبط إلىٰ كتاب الاستبصار الذي شرحه.

٢ ـ راجع: التهذيب للشيخ الطوسي: ج ٤، ص ١٦٧، كتاب الصوم، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله.

٣ ـ راجع: الرسالة العددية التي رد بها الشيخ المفيد علىٰ الصدوق ابن بابويه القائل بأن ⟸

لم يعمل بالخبر المجرد عن القرائن فكيف يدعي الشيخ أن الأخبار الدالة على مطلوبه ليس لها قرائن العمل.

ولو احتمل عمل الصدوق من دون قرائن نافى ما يصرح فيه في الفقيه واحتمال أن يقال بجواز حصول القرائن للصدوق دون الشيخ هو غاية ما يمكن من الجواب، إلّا أنه تكلف.

وعلى كل حال فالمقام في حيز الإشكال وقد يتوجه ما قدمناه من الإجمال بالنسبة إلى المتأخرين فيحمل العمل بما يرويه محمد بن عيسى عن يونس لأنهما ثقتان، والاتصال ظاهراً موجود فيصدق عليه تعريف الصحيح لو جمع صفاته من غير هذا الوجه، والاستثناء المذكور في كلام من ذكر لا يقتضي الضعف لجواز كون الوجه فيه مختصاً بالمتقدمين الموقوف عملهم على اقتران الخبر بالقرائن، غاية الأمر أن فيه السؤال السابق من أنه لا وجه لاختصاص محمد بن عيسى عن يونس، والجواب السابق مجملاً على تقدير أن يستفاد، فهذا يمكن أن يقال: إن الاستثناء إذا خفي وجهه بحيث احتمل عدم ضعف كل من الرجلين لا يقدح في الصحة المعتبرة عند المتأخرين.

وما عساه يقال: إن مرجع الصحة إلى توثيق الرواة من المتقدمين وإذا صرحوا بالاستثناء يعلم عدم التوثيق في هذه المادة، وإن وثق الرجل من جهة أخرى كما يقول أصحاب الرجال: ثقة في الحديث، وهكذا يقال في محمد بن عيسى عن يونس، وفي البين كلام بالنسبة إلى الفرق إلّا أنه قابل للتسديد والله تعالى أعلم بالحال» انتهى[1].

⟸ شهر رمضان ثلاثون يوماً ولا ينقص عن ذلك (مخطوط).

١ ـ راجع: الشرح للسبط ﷺ.

وقال في موضع آخر من الشرح: «ونقل النجاشي عن محمد بن الوليد: أنه استثنىٰ من روايات محمد بن أحمد بن يحيىٰ ما يرويه عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد بإسناد منقطع[1] ـ ثم قال ـ ولا أدري معنىٰ قوله: بإسناد منقطع إلّا أن ظاهر اللفظ يعطي إرادة الإرسال، وتحقق هذا المعنىٰ في غاية الإشكال لأن محمد بن عيسىٰ من رجال الرضا والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام علىٰ ما يستفاد من كتاب الشيخ في الرجال فيما عدا الجواد عليه السلام ومن النجاشي في روايته عنه عليه السلام وذكر الشيخ أيضاً فيمن لم يرو عن أحد من الأئمة عليهم السلام وذكر محمد بن أحمد بن يحيىٰ فيمن لم يرو أيضاً[2]، فرواية محمد بن أحمد بن يحيىٰ عنه بالإرسال في حيز الإجمال ونقل ذلك العلامة[3] إلّا أن الظاهر من الكلام لا يدل عليه، بل مقتضاه أنه يروي تارة بإسناد منقطع وتارة بغيره، ولم يتضح حينئذ المعنىٰ، وقد يحتمل إرادة الإرسال في الخبر المشتمل علىٰ محمد بن عيسىٰ، وفيه ما لا يخفىٰ، وما قاله أبو العباس[4] مما ظاهره أنه فهم التوقف في محمد بن عيسىٰ غير واضح من الكلام المنقول، واحتمال أن يكون المراد بانقطاع السند من محمد بن عيسىٰ إلىٰ الإمام عليه السلام غير ظاهر الوجه.

وبالجملة: فالأمر في غاية الغموض، وفي ظاهر الحال يوجب نوع إشكال»

---

١ ـ راجع: ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٢٦٨، في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٤٩٣، في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ١٤٦ القسم الأول.

٤ ـ أبو العباس: هو أحمد بن محمد بن نوح السيرافي الذي جاء في عبارة النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري.

انتهى[١].

ووجه الغموض والإشكال من جهة أن الإرسال لا يتحقق في محمد بن عيسىٰ لأنه من أصحاب الأئمة عليهم السلام وأنت خبير بأن محمد بن عيسىٰ كما روىٰ عن أحدهم عليه السلام كذلك روىٰ عن غيرهم، فانتهاء السلسلة إليه من دون تصريح أو ظهور بأنه رواها عن أحدهم عليه السلام لا يقتضي أن يكون رواها عنهم، والشك كاف في المقام، فلا إشكال في تحقق الإرسال بالنسبة إليه ولا غموض فيه كما لا يخفىٰ.

هذا كله علىٰ تقدير أن يكون مستند الشيخ في التضعيف هو الاستثناء، وأما إذا كان ما نقله بقوله: «وقيل إنه كان يذهب مذهب الغلاة»[٢] فهو أيضاً فاسد، لأن القائل غير معلوم فيجوز أن يكون ممن لا يقبل قوله، ولأن الرمي بالغلو بمجرده لا يصلح أن يكون فرضاً، لجواز أن يكون من قبيل قول ابن الوليد: إن من الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله.

واعلم أن الآبي في كشف الرموز رماه بأنه واقفي، والعبارات كلها خالية من هذه النسبة ولا لها عين ولا أثر لا في كلام أهل الرجال ولا الفقهاء، فهو من طغيان القلم، والله أعلم بحقيقة الحال.

واعلم أنه كما قيل: إن الاستثناء المذكور قادح كذلك ذهب بعضهم إلىٰ أن عدم الاستثناء دال علىٰ الاعتماد، وستجيء الإشارة إليه في ترجمة موسىٰ بن جعفر بن وهب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

---

١ ـ يعني ما أورده السبط في شرحه للاستبصار.

٢ ـ كما في الفهرست: ص ١٦٧.

قوله: محمد بن فرات الجعفي:

في الكافي: «محمد بن فرات ـ خال أبي عمار الصيرفي ـ عن جابر بن يزيد»[(١)].

قوله: محمد بن الفرج الرخجي:

قال الخليل: «بضم المهملة وفتح المعجمة والميم نسبة إلىٰ قرية بكرمان قال المطرزي: الرخج إعراب رخذ بوزن زفر اسم كورة استولىٰ عليها الترك»[(٢)].

وقال الصالح: «من رجال أبي الحسن الرضا والجواد والهادي عليهم السلام ثقة معتمد»[(٣)].

قوله: محمد بن الفضيل بن كثير:

في المعتبر: «محمد بن الفضيل عن أبي الصباح، ومحمد بن الفضيل

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٨، ص ٤٣٦، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب اليمين الكاذبة، الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

وراجع: المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي الخوارزمي المولود سنة ٥٣٨ هـ، والمتوفىٰ سنة ٦١٦ هـ: ص ٢٠٥، طبع حيدر آباد سنة ١٣٢٨ هـ.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١٩٩.

ضعيف»[١].

وقال المصنف: «والظاهر أن محمد بن الفضيل الذي روىٰ عن أبي الصباح الكناني، وروىٰ عنه الحسين بن سعيد كثيراً هو هذا، لا محمد بن الفضيل بن غزوان الثقة لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام كما لا يخفىٰ.

وكيفما كان فقد ضعف المحقق في نكت النهاية ـ في بحث العدد ـ محمد بن الفضيل الذي روىٰ عن أبي الصباح الكناني» انتهىٰ[٢].

ويعلم من الخرائج أنه من أصحاب الجواد عليه السلام وله إليه مكاتبة، وأنه ليس بغال، وأنه من شيعته[٣].

وفي الشرح: «محمد بن الفضيل مشترك بين ثقة وغيره» انتهىٰ[٤] وقال ذلك

---

١ ـ راجع: المعتبر للمحقق الحلي: ص ٣٠٨، في مسألة من ظن دخول الليل لظلمة عرضت لعارض من غيم أو غيره فأفطر ثم تبين فساد ظنه.

٢ ـ راجع: الهامش علىٰ ترجمة محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي الأزدي في (ص ٣٢٨) من النقد، وراجع أيضاً: ترجمة لمحمد بن الفضيل بن غزوان في الوافي بالوفيات للصفدي: ج ٤، ص ٣٢٢، وفي طبقات ابن سعد: ج ٦، ص ٢٧١، وفي ميزان الاعتدال للذهبي: ج ٣، ص ١٢٢، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: ج ٩، ص ٤٠٥، وقد توفي سنة ١٩٥ هـ، وقيل: سنة ١٩٧ هـ. وما جاء في تهذيب التهذيب ـ نقلاً عن البخاري ـ أنه مات سنة ٢٩٥ فهو غلط.

٣ ـ لم أجد ذلك في الخرائج والجرايح للقطب الراوندي المطبوع ولعله في النسخة المخطوطة التي تختلف مع المطبوعة كما ذكره شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة.

٤ ـ راجع: شرح الاستبصار للسبط (مخطوط) وقال المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي: ج ٧، ص ٦٩ في كتاب الحجة: «محمد بن الفضيل مشترك بين الغالي وغيره»، وفي: ⟸

في روايته عن أبي الحسن عليه السلام.

قوله: محمد بن قولويه:

في الشرح: «ليس فيه ارتياب إلّا في محمد بن قولويه، فإني لم أقف على بيان حاله من مشائخي، والعلامة قال: (إنه من خيار أصحاب سعد)[١] والشيخ في رجال من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام قال: (محمد بن قولويه الجمال والد أبي القاسم جعفر بن محمد يروي عن سعد بن عبد الله وغيره)[٢] والوالد قدس سره وصفه بالصحة، وكذلك شيخنا قدس سره[٣] وكأنهما استفادا التوثيق مما ذكر[٤] والأمر كما ترى[٥].

⟸ ج ١٠، ص ٧٨، في كتاب الإيمان والكفر: «محمد بن الفضيل رمي بالغلو، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام».

١ ـ راجع: خلاصة الأقوال في الرجال: ص ١٦٤، القسم الأول.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٩٤ في الباب المذكور.

٣ ـ شيخه هو الميرزا محمد الاسترابادي صاحب كتاب (منهج المقال) في الرجال (المطبوع).

٤ ـ يعني: مما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله والعلامة في خلاصته وقبلهما النجاشي في رجاله: ص ٩٥، في ترجمة ابنه أبي القاسم جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه، ووجه استفادة التوثيق من كلامهم هو ما ذكره المصنف صاحب النقد في ترجمة محمد بن قولويه: ص ٣٢٩ ـ بعد ذكره لكلامي النجاشي والشيخ ـ بقوله: «وأصحاب سعد ـ على ما يفهم ـ أكثرهم ثقات كعلي بن الحسين بن بابويه، ومحمد بن الحسين بن الوليد، وحمزة بن القاسم، ومحمد بن يحيى العطار، وغيرهم، فكان قول النجاشي: إنه من خيار أصحاب سعد يدل على توثيقه».

٥ ـ وكأن صاحب شرح الاستبصار (السبط) يستشكل في استفادة العدالة من عبارة النجاشي والشيخ والعلامة ولا يرى أن عبارة (خيّر) من ألفاظ التعديل كما يراه جده في الدراية.

وفي كتاب ابن طاووس في الرجال ذكر ـ بعد طريق فيه محمد بن قولويه ـ ما يقتضي أنه ثقة[١] وحينئذ ربما كان اعتماد الوالد‌رحمه‌الله على ذلك، وفيه ما فيه».

ثم قال: «فإن قلت: هل يستفاد من قوله: إنه من خيار أصحاب سعد التوثيق أم لا؟

قلت: قد صرح جدي في الدراية ـ بعد أن نقل عن أهل الفن أنهم اصطلحوا على أن ألفاظ التعديل عدل أو ثقة، أو حجة، أو صحيح الحديث، أو ما أدى معنى ذلك، أو متقن أو ثبت، أو حافظ، أو ضابط، أو يحتج بحديثه ـ إلى أن قال ـ: أو خيّر أو فاضل ـ ثم قال ـ: والأربعة الأول متفق عليها، والأقوى في البواقي عدم العدالة وإن أفاد المدح» انتهى كلامه[٢].

وقد يقال: إنه إن أراد بالتعديل ثبوت العدالة فقط من دون نظر إلى القبول. ففيه: إن صحيح الحديث عند المتقدمين لا يدل على العدالة كما هو واضح.

وإن أريد العدالة مع القبول. ففيه ـ مع ذكر التصريح باشتراط الضبط في العدل المعبر عنه بالثقة لاشتقاقه من الوثوق ولا وثوق لمن يساوي سهوه ذكره أو

---

١ ـ ذكر ابن طاووس في رجاله ـ عند ترجمته للحسن بن علي بن فضال ـ رواية عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله القمي عن علي بن الريان عن محمد بن عبد الله بن زرارة بن أعين، ثم قال بعد ذلك ما هذا نصه: «إني لم أستثبت حال محمد بن عبد الله بن زرارة وباقي الرجال موثقون» وكأنه يريد بقوله: «موثقون» أن الموثق ما هو مصطلح عند القدماء، ولذا كتب صاحب المعالم على حاشية التحرير الطاووسي ما هذه عبارته: «ها هنا نص على توثيق محمد بن قولويه وعلي بن الريان» ولكن ولده الشيخ محمد في شرحه للاستبصار ـ بعد أن ذكر كلام ابن طاووس المذكور ـ قال: «وهذا كما ترى يدل على توثيق محمد بن قولويه ولا أدري وجهه والاعتماد على توثيق ابن طاووس لا يخلو عن تأمل».

٢ ـ إلى هنا انتهى ما ذكره السبط في شرح الاستبصار.

غلب سهوه على ذكره انتهى ـ قد بنى على أن ثقة لا يقتضي القبول كما أطال في ترجمة محمد بن عيسى العبيدي، فانفتح له باب التشكيك في أمثال المقام، وغفل عن أن المشهور فيما بين القدماء قبول خبر الثقة، بل نقل عليه الإجماع جماعة، وحينئذ فلا مناص للقبول، وأن الثقة تستلزمه، فهذا الترديد بلا ثمرة.

نعم هؤلاء يتفحصون عن القرائن لزيادة الاطمئنان، وفيما إذا كان الراوي ضعيفاً أو مجهولاً أو مرسلاً أو غير ذلك من أسباب ضعف الخبر، فتوهم أن التفحص عن كل خبر حتى خبر الثقة.

وكيف كان فالعبارة المذكورة تفيد الحسن قطعاً والوثاقة ظاهراً، ومع هذا فمؤيد بما نقله من ابن طاووس ووالده وشيخه واستظهره المجلسي في الوجيزة[1]، ومع هذا فلا معارض له، وبأن ظاهر المحدثين والفقهاء الاعتماد عليه، وهذا القدر كاف في ثبوت الوثاقة.

قوله: محمد بن قيس أبو أحمد:

ضعفه في الإيضاح أيضاً[2].

---

١ ـ قال المجلسي في الوجيزة: ص ١٦٥ الملحقة بآخر خلاصة العلامة الحلي، طبع إيران، ما هذا نصه: «ومحمد بن قولويه ثقة على الأظهر».

٢ ـ هذا هو محمد بن قيس أبو أحمد الأسدي الذي ضعفه النجاشي: ص ٢٤٧، ضمن ترجمة محمد بن قيس أبي نصر الأسدي كما ضعفه أيضاً فخر المحققين في الإيضاح، والعلامة الحلي في الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١٥٠، والقسم الثاني: ص ٢٥٤.

قوله: محمد بن قيس أبو عبد الله البجلي:

قد تكرر في التنقيح أن محمد بن قيس مشترك بين الضعيف والثقة وحكم بضعف الرواية لذلك[١].

وفي المدارك: «واعترضها العلامة في المختلف بأن محمد بن قيس مشترك بين أربعة، أحدهم ضعيف فلعله هو، وأجاب عنه جدي[٢] في فوائد القواعد بأن محمد بن قيس الذي يروي عن الصادق عليه السلام غير محتمل للضعيف، وإنما المشترك بين الثقة والضعيف من يروي عن الباقر عليه السلام.

نعم يحتمل كونه ممدوحاً خاصة وموثقاً، فيحتمل حينئذ كونها من الحسن ومن الصحيح.

وأقول: إن المستفاد من كلام النجاشي رحمه الله وغيره أن محمد بن قيس ـ هذا ـ هو البجلي الثقة بقرينة رواية عاصم بن حميد عنه فتكون الرواية صحيحة» انتهى[٣].

وفي الدراية كلام طويل لا يخرج عن حاصل ما ذكر[٤].

وفي كشف الرموز: «عن محمد بن رئاب عن محمد بن قيس عن أبي

---

١ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري (مخطوط).

٢ ـ يريد صاحب المدارك بجده الشهيد الثاني فإنه جده لأمه فإنها أخت الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشهيد الثاني رحمه الله.

٣ ـ راجع: كتاب المدارك كتاب الزكاة في مسألة أنصبة الإبل والغنم.

٤ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٩ و ١٣٠.

جعفر عليه السلام»، ثم قال: «محمد بن قيس مجهول» ولعله أراد مشترك، وله عبارة مثلها.

وفي الإيضاح: «في طريقها محمد بن قيس وهو مشترك» انتهى[١] وكانت الرواية عن الصادق عليه السلام.

والحق أن الاشتراك في رواية ثابت على تقدير الرواية عن الباقر، والصادق عليهما السلام.

قوله: محمد بن محمد بن الأشعث:

قال السيد ابن طاووس في فلاح السائل: «روينا عن محمد بن محمد الأشعث المشهور بثقته»، كذا بخط المجلسي[٢].

قوله: محمد بن مسعود:

إلى قوله: (وكان في أول عمره عامي المذهب).

في الشرح قدح بتوثيقاته بذلك[٣] حيث إنه لم يعلم أن الجرح والتعديل

---

١ ـ راجع: الإيضاح لفخر المحققين ابن العلامة الحلي (مخطوط).

٢ ـ لا يوجد نص العبارة التي نقلها صاحب الكتاب عن خط المجلسي في فلاح السائل للسيد ابن طاووس وإنما الموجود فيه (ص ١٩٦) من طبع النجف الأشرف هكذا: «ولقد رويت من كتاب رواية الأبناء عن الآباء من أهل البيت عليهم السلام تأليف محمد بن محمد بن الأشعث وقد ذكر النجاشي أنه ثقة» الخ.

٣ ـ ترجم للعياشي ـ هذا ـ ابن النديم في الفهرست: ص ٢٨٨، في الفن الخامس من المقالة

⟸

الذي يسند إليه هل كان قبل التبصر أم بعده.

وفيه: إن هذا يرد فيما إذا كان التبصر عند الممات كما مرّ إيرادنا في الحسن بن علي بن فضال[1] أما إذا كان له سعة وبقاء مدة بعد الاستبصار وكان بعده ثقة فلا إشكال، لأن وثاقته المتأخرة تمنعه عن إبقاء شيء من الكذب أو غيره مما لا يجوز روايته، ولا أقل من التنبيه إجمالاً علىٰ حال الروايات، فالاشتباه بالقبلية والبعدية لا يضر بخلاف ما أوردناه في ترجمة الحسن، فإنه لم تكن له فرصة التنبيه لا إجمالاً ولا تفصيلاً، فتنبه وتأمل، وهذا الجواب ينفعك في كثير من المواضع.

⇐ الخامسة قائلاً: «أبو النضر محمد بن مسعود العياشي من أهل سمرقند، وقيل: إنه من بني تميم من فقهاء الشيعة الإمامية أوحد دهره وزمانه في غزارة العلم، ولكتبه بنواحي خراسان شأن من الشأن كتب حيدر بن محمد بن نعيم ـ ويكنىٰ أبا أحمد ـ إلىٰ أبي الحسن علي بن محمد العلوي كتاباً في آخره، نسخة ما صنفه العياشي، وقد ذكرته علىٰ ما رتبه صاحبه هذا» ثم عد مائة وثمانين كتاباً من مؤلفاته ثم قال: «وذكر حيدر أن كتبه مائتان وثمانية كتب، وأنه ضل عنه من جميعها سبعة وعشرون كتاباً».

وحيدر ـ هذا ـ هو من غلمان العياشي، روىٰ عنه جميع مصنفاته وقرأها عليه، وروىٰ ألف كتاب من كتب الشيعة قراءة وإجازة، وسمع منه التلعكبري سنة ٣٤٠ هـ، كما في فهرست الشيخ الطوسي ﵀: ص ٩٠، وكتاب رجاله: ص ٤٦٣، في باب من لم يرو عنهم ﵈، وأكثر من النقل عنه الكشي في رجاله.

وترجم للعياشي أيضاً الشيخ في الفهرست: ص ١٩٣، وعد كتبه عن فهرست ابن النديم، وترجم له أيضاً في كتاب رجاله في باب من لم يرو عنهم ﵈: ص ٤٩٧، وقال: «كان له مجلس للخاص ومجلس للعام ﵀» وطبع من تفسيره في إيران (قم) إلىٰ آخر سورة الكهف في جزئين سنة ١٣٧١ هـ، وذكر الطابع أنه لم يظفر ببقيته.

١ ـ راجع ذلك: في ترجمة الحسن بن علي بن فضال: ج ١، ص ٣٩٩ من هذا الكتاب.

قوله: محمد بن مسلم الزهري:

في مرآة العقول: «الظاهر أن هذا الكافر ـ أي المذكور في الرواية ـ إنه كان من أصحاب أبي الخطاب وكان يعتقد ربوبيته كاعتقاد أبي الخطاب فإنه أثبت ذلك له وادعىٰ النبوة من قبله علىٰ أهل الكوفة»[١].

قوله: محمد بن المضارب:

روىٰ الشيخ في أوائل كتاب النكاح من التهذيب: «عن علي بن فضال، عن محمد بن عبد الله، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم عن محمد بن مضارب قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها فإذا خرجت

---

١ ـ الزهري ـ هذا ـ ترجم له أكثر أرباب المعاجم الرجالية لا سيما أهل السنة ومنهم ابن خلكان في وفيات الأعيان، وذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٣٧٠، طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ، ما نصه: «كان الزهري من المنحرفين عنه ـ أي عن علي عليه السلام ـ وروىٰ جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شيبة، قال: شهدت مسجد المدينة فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران علياً عليه السلام فنالا منه، فبلغ ذلك علي بن الحسين عليه السلام فجاء حتىٰ وقف عليهما، فقال: أما أنت يا عروة فإن أبي حاكم أباك إلىٰ الله فحكم لأبي علىٰ أبيك، وأما أنت يا زهري فلو كنت بمكة لأريتك بيت أبيك».

وترجم للزهري ابن حجر العسقلاني ترجمة مفصلة في تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٤٤٥ وذكر فيها جماعة كثيرة ممن يروي عنهم، وساق نسبه هكذا «محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرّة القرشي الزهري» وذكر الاختلاف في سنة ولادته ووفاته، فراجعه.

فارددها إلينا»[١]

محمد بن منصور بن الوليد الصيقل:

روىٰ عنه علي بن الحكم، وهو روىٰ عن أبيه الذي سيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ كما يظهر من الاستبصار[٢].

قوله: محمد بن المنكدر:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، جميعاً عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن محمد بن المنكدر كان يقول: ما كنت أرىٰ أن علي بن الحسين عليهما السلام يدع خلفاً أفضل منه حتىٰ رأيت ابنه محمد بن علي عليهما السلام، فأردت أن أعظه فوعظني فقال له أصحابه: بأي شيء وعظك؟ قال: خرجت إلىٰ بعض نواحي المدينة في ساعة حارة ولقيني أبو جعفر محمد بن علي عليه السلام وكان رجلاً بادناً ثقيلاً، وهو متك علىٰ غلامين أسودين أو موليين، فقلت في نفسي: سبحان الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعة الحارة علىٰ هذه الحال في طلب الدنيا، أما لأعظنه، فدنوت منه فسلمت عليه فرد علي بنهر وهو يتصاب عرقاً، فقلت: أصلحك الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعة علىٰ هذه الحال في طلب الدنيا، أرأيت لو جاءك أجلك وأنت علىٰ هذه الحال ما كنت تصنع؟ فقال: لو

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ٢٤٢ باب ضروب النكاح، الحديث السابع.

٢ ـ راجع: الاستبصار: ج ٣، ص ٢٩٩، باب طلاق الحامل المستبين حملها، الحديث السابع.

جاءني الموت وأنا على هذه الحال جاءني وأنا في طاعة من طاعة الله عزوجل أكف بها نفسي وعيالي عنك وعن الناس، وإنما كنت أخاف أن لو جاءني الموت وأنا على معصية، من معاصي الله، فقال: صدقت يرحمك الله، أردت أن أعظك فوعظتني»[١].

قوله: محمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام:

في الإعلام: «وكان محمد بن موسىٰ ورعاً صالحاً»[٢] انتهىٰ، ولعله المدفون بنواحي يزد[٣] وهو مشهور بالكرامات.

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٧٣، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمة عليهم السلام، في التعرض للرزق، الحديث الأول.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الطبرسي: ص ٣٠١، في الفصل السادس في ذكر عدد أولاد الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام، وذكره أيضاً المفيد رحمه الله في الإرشاد فقال: «كان محمد بن موسىٰ من أهل الفضل والصلاح».

٣ ـ ولكن حمد الله المستوفي ـ من أعلام القرن الثامن الهجري ـ ذكر في كتابه نزهة القلوب: ص ١٣٨ طبع طهران سنة ١٣٣٦ هـ: أن محمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام مدفون بشيراز مع أخيه السيد أحمد المشهور بشاه چراغ، وكذلك ذكر السيد أحمد بن مهنا العبيدلي في تذكرة الأنساب (مخطوط) والسيد نعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية، والسيد مهدي القزويني الحلي في فلك النجاة، والشيعة تتبرك بزيارتهما معاً، ولم يذكر أحد من أرباب المعاجم والتاريخ أن في نواحي يزد قبراً دفن فيه محمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام، فلاحظ.

قوله: محمد بن موسىٰ بن عيسىٰ:

قيل: ذكره الصدوق في الفقيه في مبحث صلاة غدير خم ورد روايته[١].

محمد بن موسىٰ بن الوليد:

«العدل عن يحيىٰ بن حاتم» كذا في الخصال.

قوله: محمد بن ميسر بن عبد الله:

في التهذيب: «الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان قال: حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام»[٢] الخبر.

قال الشيخ الحرّ: «الظاهر أن الذي وثقه ابن مسكان هو محمد بن ميسر» والله أعلم.

---

١ ـ راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٥٥، في باب صوم التطوع وثوابه، فقد قال فيه ما هذا نصه: «وأما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه، فإن شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصححه ويقول: إنه من طريق محمد بن موسىٰ الهمداني، وكان غير ثقة، وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ ـ قدس الله روحه ـ ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح».

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٤١٧، باب المياه وأحكامها، الحديث الـ (٣٧)، ورواه أيضاً الشيخ في الاستبصار: ج ١، ص ٢٨ باب الماء المستعمل، الحديث الثاني، وراجع: ما ذكره الشيخ الحرّ في تحرير الوسائل (مخطوط).

قوله: محمد بن النعمان:

في الذخيرة: «محمد بن النعمان مشترك بين الثقة ومن لم يوثق»[١].

قوله: محمد بن الوليد البجلي:

اختلف فيه، فقال في التنقيح: «الرواية ضعيفة بمحمد بن الوليد لقول الكشي: إنه فطحي»[٢].

---

١ ـ محمد بن النعمان مشترك بين ثلاثة رجال، الموثق منهم محمد بن علي بن النعمان البجلي الأحول مؤمن الطاق، الذي نسبه الشيخ الطوسي في الفهرست وكتاب الرجال، وغيره إلىٰ جده النعمان، والنسبة إلىٰ الجد شائعة معروفة، وأما اللذان لم يوثقا فهما محمد بن النعمان الأزدي الكوفي الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، كما ذكره الشيخ في كتاب رجاله ولم يوثقه، ومحمد بن النعمان الحضرمي الذي ذكره الشيخ أيضاً في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ولم يوثقه، كما لم يوثقهما أحد من أرباب المعاجم.

ولمحمد بن النعمان الموثق الذي يلقبه الشيعة بمؤمن الطاق ويلقبه غيرهم بشيطان الطاق حكايات كثيرة وقصص لطيفة مع أبي حنيفة، منها في قضية (الرجعة) ذكرها ابن النديم في الفهرست، ومنها في قضية (نكاح المتعة) ذكرها الكليني في باب المتعة من الكافي، وفي كل هذه الحكايات أفحمه مؤمن الطاق، وكان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام.

وقد ترجم له النجاشي والكشي والعلامة الحلي وغيرهم، بعنوان محمد بن علي بن النعمان وكان متكلماً حاذقاً حاضر الجواب، وترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات ترجمة مفصلة في: ج ٤، ص ١٠٤، وقال: «قال بشار بن برد: شيطان الطاق أشعر مني، وكان صيرفياً بالكوفة بطاق المحامل، توفي في حدود سنة ١٨٠ هـ».

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧١، فإنه عده ضمن جماعة وقال: «هؤلاء كلهم فطحية ⟸

وفي المجمع: «وما نقل من الكشي أن محمد بن الوليد الواقع في الطريق فطحي لا يضر لقول النجاشي إنه ثقة عين» انتهىٰ[١]، واختلافهما مبني علىٰ الخلاف في الموثق، وقد تقدم تفصيله[٢].

ويظهر من المقدس الاتحاد كما استظهره المصنف[٣].

ولنا في مثل هاتين العبارتين كلام تقدم في ترجمة عمرو بن سعيد المدائني[٤]، وتقدم نظيره في كلام (الشرح) في ترجمة محمد بن عيسىٰ العبيدي[٥].

وفي الشرح ـ في باب غسل الجنابة والاستحاضة والنفاس ـ: «وأما محمد بن الوليد فالظاهر أنه الخزاز الذي وثقه النجاشي، لأنه قال: يروي عن حماد بن عثمان وما قاله الكشي من أن محمد بن الوليد الخزاز من الفطحية، فالظاهر أنه ما ذكره النجاشي، كما قال العلامة في الخلاصة»[٦]: إن النجاشي مرجح علىٰ غيره، وعدم ذكر كونه فطحياً يدل علىٰ تحقق العدم عنده إلّا أنه لا منافاة بين الحكم منه

⟸ من أجلة العلماء والفقهاء والعدول»، وراجع: التنقيح للفاضل المقداد السيوري (مخطوط).

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمقدس الأردبيلي، وراجع: رجال النجاشي: ص ٢٦٥.

٢ ـ راجع: التفصيل في: ج ١، ص ١٢٤ من هذا الكتاب.

٣ ـ يعني: اتحاد محمد بن الوليد البجلي الخزاز أبي جعفر الكوفي الذي وثقه النجاشي، مع محمد بن الوليد الخزاز الذي ذكره الكشي وجعله فطحياً وعادلاً، وهذا هو رأي المصنف صاحب النقد، راجع: ص ٣٢٧ منه.

٤ ـ راجع: ص ٢٣٠ من هذا الجزء في ترجمة عمرو بن سعيد المدائني.

٥ ـ راجع: ص ٤٤٩ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد.

٦ ـ راجع: الخلاصة للعلامة ـ القسم الأول ـ: ص ١٥١.

بالثقة وقول الكشي إنه فطحي، كما ظنه بعض المتأخرين لأن النجاشي لو لم يتعرض في كتابه لذكر الفطحية وأضرابهم أمكن ذلك إلّا أن الواقع خلافه.

نعم فيه احتمال الاشتراك بين ضعيف وثقة إلّا أن قرينة التعيين قد سمعتها، وإن كان باب الاحتمال واسعاً.

قوله: محمد بن الوليد الصيرفي شباب:

كذلك وصفه بهما في معاني الأخبار[١] ووصفه النجاشي بالرقي في ترجمة داود بن كثير[٢].

وقال الخليل: «شباب بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة»[٣].

فصل:

في الدراية: «محمد بن يحيىٰ مطلقاً مشترك بين جماعة، منهم محمد بن يحيىٰ العطار القمي، ومنهم محمد بن يحيىٰ الخزاز ـ بالخاء المعجمة والزاي قبل الألف وبعدها ـ ومحمد بن يحيىٰ بن سليمان الخثعمي الكوفي، والثلاثة ثقات، وتمييزهم بالطبقة، فإن محمد بن يحيىٰ العطار في طبقة مشايخ أبي جعفر الكليني، فهو المراد عند إطلاقه في أول السند محمد بن يحيىٰ، والآخرين رويا عن

---

١ ـ راجع: معاني الأخبار للصدوق ابن بابويه: ص ٦، طبع طهران سنة ١١٧٩ هـ، باب معنىٰ الصمد، الحديث الثاني.

٢ ـ راجع: ص ١١٩ من رجال النجاشي في ترجمة داود بن كثير الرقي.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي (مخطوط).

الصادق عليه السلام فيعرفان بذلك» انتهىٰ[١].

قوله: محمد بن يحيىٰ أبو جعفر العطار:

بنىٰ علىٰ وثاقته كل من ذكره من الفقهاء، روىٰ ابنه أحمد عنه وهو روىٰ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ كما يظهر من مشيخة الصدوق[٢].

وقد وقع في الكافي روايته عن أحمد بن محمد عن العمركي[٣]، وردها في المنتقىٰ، وجعل أحمد بن محمد هنا زائداً في السند اعتماداً علىٰ المعهود المتكرر، كما تقدم له مثل هذا غير مرة[٤].

وقد ذكر الصدوق في (المشيخة) رواية محمد بن يحيىٰ العطار عن

١ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ١٢٩.

٢ ـ راجع: مشيخة الصدوق الملحقة بالجزء الرابع من كتابه (من لا يحضره الفقيه): ص ٤١.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ٣٦٧، كتاب الحج، باب أدب المحرم، الحديث العاشر.

٤ ـ قال الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمه الله في المنتقىٰ: ج ٢، ص ٤٠١، في باب محرمات الإحرام ـ بعد أن أورد الحديث الذي رواه الكليني في الكافي ـ ما هذا نصه: «قلت في إسناد هذا الحديث مخالفة للمعهود من وجهين: أحدهما: رواية أحمد بن محمد عن العمركي، والثاني: وجود الواسطة بين محمد بن يحيىٰ والعمركي، والنسخ التي تحضرني للكافي متفقة فيه، ويقرب أن تكون الرواية عن أحمد بن محمد زيادة من طغيان القلم ومنشؤها كونها واقعة في الإسناد الذي قبله» ومراد صاحب المنتقىٰ بالإسناد الذي قبله هو الذي ذكره الكليني في الحديث التاسع، فإن فيه «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم» الخ، والمراد من «المعهود» ما رواه الكليني مكرراً في الكافي من رواية محمد بن يحيىٰ عن العمركي بدون واسطة.

العمركي[١] فلا بعد في أن يروي عن العمركي تارة بتوسط أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وأخرىٰ بلا واسطة، ودعوىٰ أن المعهود ترك الواسطة بينه وبين العمركي، ممنوعة، بعد ذكر الصدوق أنه يروي عن كليهما[٢].

قوله: محمد بن يحيىٰ الصيرفي:

في المدارك: «هو مجهول»[٣].

قوله: محمد بن يحيىٰ المعاذي:

في المدارك: «وفي السند ضعف بأن من جملة رجالها محمد بن يحيىٰ المعاذي، وقد ضعفه في الخلاصة[٤].

---

١ ـ راجع: مشيخة الصدوق: ص ٥، في رواية محمد بن يحيىٰ العطار عن العمركي بن علي البوفكي بدون واسطة.

٢ ـ راجع: مشيخة الصدوق في رواية محمد بن يحيىٰ العطار عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ: ص ٣١ و ٤١، وراجع أيضاً: النجاشي: ص ٦٥، في رواية محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، وذكر الشيخ في الفهرست: ص ٤٩، رواية محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري أيضاً.

٣ ـ راجع: المدارك، كتاب الحج، في مسألة نفي الإثم عن المتعجل والمتأخر في النفر.

٤ ـ راجع: المدارك كتاب الطهارة في مسألة حكم المربية للصبي إذا لم يكن لها إلّا قميص، وراجع: أيضاً الخلاصة: ص ٢٥٤، القسم الثاني، ورجال النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري: ص ٢٦٨، فإنه قال فيها: «وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيىٰ مارواه عن محمد بن يحيىٰ المعاذي، وقال أبو العباس ابن

⇐

قوله: محمد بن يعقوب بن إسحاق:

في القاموس: «كلين كأمير قرية بالري منها محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة».

وفي التحرير: «والذي سمعته من فضلاء الري أن هناك قريتين كلين كأمير، وكلين مصغراً، وفيها قبر الشيخ يعقوب الكليني وأما ولده محمد فقبره ببغداد، وكأن صاحب القاموس لم يطلع على المصغرة وأن محمد بن يعقوب منها، فاشتبه عليه، وفي المثل أهل مكة أعرف بشعابها»[١] انتهى، بل المعروف فيما بين علمائنا وأهل عصرنا أن قبره في بغداد في مكان يقال له: (المولى خانه) قريباً من باب الجسر، وقبره الآن مشهور يزوره الخاصة والعامة، وهو ثقة محترم عندهم، فلذا سمي ثقة الإسلام.

قال ابن طاووس: «روينا بإسنادنا إلى الشيخ المتفق على عدالته وفضله وأمانته محمد بن يعقوب الكليني»[٢].

⇐ نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك وتبعه أبو جعفر ابن بابويه رحمه الله على ذلك»، كما ضعفه الشيخ في رجاله: ص ٤٩٣ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

١ ـ راجع: تحرير الوسائل لمصنف أصله الشيخ محمد الحر العاملي الموجودة نسخته المخطوطة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف وقد نقل هذه الجملة عن التحرير صاحب روضات الجنات في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني، فراجعه.

٢ ـ راجع: فرج المهموم في تاريخ علم النجوم: ص ٨٥، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ، وقال: ص ٩٠ منه: «محمد بن يعقوب أبلغ فيما يرويه وأصدق في الدراية».

وقال في كتابه كشف المحجة لثمرة المهجة: ص ١٥٨ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٠ هـ:

⇐

ويناسب المقام كلام وجدته لابن الأثير في جامع الأصول(١) في الباب الرابع من كتاب النبوة يعجبني ذكره هنا، وخرجته في كتاب (المطاعن على الثلاثة) وقد خرج حديثاً من صحيح أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله «إن الله يبعث لهذه الأمة عند رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، ثم قال في شرح غريب هذا الباب: «والأجدر أن يكون ذلك إشارة إلىٰ حدوث جماعة من الأكابر المشهورين علىٰ رأس كل مائة سنة يجددون للناس دينهم ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم، ونحن الآن نذكر المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في أقطار الأرض، وهي مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، وأحمد، ومذهب الإمامية، ومن كان المشار إليه من هؤلاء كان علىٰ رأس كل مائة سنة، وكذلك من كان المشار إليه في باقي الطبقات.

وأما من كان قبل تلك المذاهب المذكورة فلم يكن الناس مجتمعين علىٰ

⇐ روىٰ الشيخ المتفق علىٰ ثقته وأمانته محمد بن يعقوب الكليني تغمده الله جل جلاله برحمته...».

وقال في كتابه فلاح السائل: ص ٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ: «... ومن ذلك ما رويته بعدة طرق إلىٰ الشيخ الممدوح المجمع عليه محمد بن يعقوب الكليني ـ رضوان الله جل جلاله عليه...».

١ ـ جامع الأصول لأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله لأبي السعادات المبارك ابن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري والملقب مجد الدين، المولود بجزيرة عمر سنة ٥٤٤ هـ والمتوفىٰ بالموصل سنة ٦٠٦ هـ، وهو شقيق عز الدين صاحب التاريخ الكامل وقد جمع في الكتاب صحيح البخاري ومسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي والترمذي، طبع في مصر في أجزاء عديدة، واختصره عبد الرحمن بن الديبع الشيباني المولود سنة ٨٦٦هـ، والمتوفىٰ سنة ٩٤٤ في كتاب سماه تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول، طبع بالهند وبمصر.

مذهب إمام بعينه، ولم يكن قبل إلّا المائة الأولىٰ، ثم أنه عدّ ممن كان مجدداً لمذهب الإمامية علىٰ رأس المائة الأولىٰ محمد بن علي الباقر عليه السلام وعلىٰ رأس المائة الثانية علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام وعلىٰ رأس المائة الثالثة أبا جعفر محمد بن يعقوب الرازي، وعلىٰ رأس المائة الرابعة المرتضىٰ الموسوي أخو الرضي الشاعر» انتهىٰ[١].

---

١ ـ وذكر مثله العلامة الحسن بن محمد الطيبي المتوفىٰ سنة ٧٤٣ هـ في شرح مشكاة المصابيح المسمىٰ (الكاشف عن حقائق السنن) علىٰ ما حكي عنه ـ، وروىٰ الحديث النبوي المذكور السيوطي في الجامع الصغير في حرف الهمزة، عن أبي داود والحاكم النيسابوري، والبيهقي في (المعرفة) عن أبي هريرة، وصححه السيوطي، أما الحاكم النيسابوري أبو عبد الله محمد بن عبد الله المتوفىٰ في صفر سنة ٤٠٥ هـ، فقد رواه في المستدرك علىٰ الصحيحين: ج ٤، ص ٥٢٢، طبع حيدر آباد دكن سنة ١٣٤٢ هـ، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان بن كامل المرادي، عن عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن يزيد، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله، وذكره الذهبي في تلخيص المستدرك بهامشه في الصفحة المذكورة، العلامة عبد الرؤوف المناوي في فيض القدير، شرح الجامع الصغير للسيوطي: ج ٢، ص ٢٨١ طبع مصر سنة ١٣٥٦ هـ، والعزيزي في (السراج المنير) شرح الجامع الصغير: ج ١، ص ٤١١ طبع مصر سنة ١٣٠٤ هـ، والشيخ الحفني في حاشيته علىٰ السراج المنير، في الصفحة المذكورة، وقال: «... واعلم أن المجدد إنما هو بغلبة الظن ممن عاصره من العلماء بقرائن أحواله والانتفاع بعلمه، ولا يكون المجدد إلّا عالماً بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة، وإنما كان التجديد علىٰ رأس كل مائة سنة لانخرام علماء المائة غالباً، واندراس السنن، وظهور البدع، فيحتاج حينئذ إلىٰ تجديد الدين... قال شيخنا: اتفق الحفاظ علىٰ أنه حديث صحيح، وممن نص علىٰ صحته من المتأخرين أبو الفضل العراقي وابن حجر، ومن المتقدمين الحاكم في المستدرك، والبيهقي في المدخل».

فائدة:

قال في تحرير الوسائل: إن محمد بن الحسن ـ الذي يروي عنه الكليني ـ قد ذكر بعض علمائنا المتأخرين، ومنهم ميرزا محمد في كتاب الرجال أنه الصفار.

وفيه: إن الكليني يروي عنه بواسطة محمد بن يحيىٰ كثيراً، ولكن لا يبعد أن يكون روىٰ عنه كتاب سهل بن زياد بغير واسطة، وروىٰ عنه مسائله إلىٰ العسكري عليه السلام وغيرها بواسطة، وبعضهم ذكر أنه محمد بن الحسن بن الوليد وبعضهم أنه نظير ابن الوليد في الثقة والجلالة وكأنه أقرب[1].

* * *

باب المختار

قوله: المختار بن أبي عبيدة الثقفي:

قال الصالح: «الروايات في مدح المختار بن أبي عبيدة الثقفي وذمه مختلفة وهو الذي دعا الناس إلىٰ محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام ابن الحنفية، وسميت أصحابه بالكيسانية، وهم المختارية، وكان لقبه كيسان ولقب كيسان لصاحب

---

١ ـ وقد ترجم للكليني أكثر أرباب المعاجم الرجالية من الشيعة والسنة ووصفوه بأبلغ الصفات الحميدة، وألف الأستاذ المحقق الدكتور حسين علي محفوظ الكاظمي رسالة ثمينة في حياته طبعت في مقدمة الجزء الأول من الكافي المطبوع بطهران سنة ١٣٨٠ هـ، لا غناء للباحث عنها.

شرطه.

وقيل: إنه سمي كيسان بكيسان مولىٰ علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقيل: هو الذي حمله علىٰ الطلب بدم الحسين عليه السلام ودله علىٰ قتلته، وكان صاحب سره والغالب علىٰ أمره، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام أنه في دار أو موضع إلّا قصده فهدم الدار بأسرها، وقتل كل من فيها من ذي روح» انتهىٰ[1].

وفي إعلام الورىٰ: «فحبس زياد بن أبيه ميثم التمار وحبس معه المختار بن أبي عبيدة، فقال ميثم للمختار: إنك تفلت وتخرج ثائراً بدم الحسين عليه السلام فتقتل هذا الذي يقتلنا، فلما دعا عبيد الله ـ لعنه الله ـ بالمختار ليقتله طلع بريد بكتاب يزيد يأمره بتخلية سبيله، فخلىٰ سبيله» انتهىٰ[2].

هذا ما يقتضي مدحه، غير أن في ادعائه إلىٰ محمد ابن الحنفية ذماً إذا كانت دعوىٰ الإمامة، وقد ذكرنا في ترجمة عمرو بن حريث له ذماً عظيماً[3].

ورورىٰ بعض فضلاء المتأخرين عن البحار والتهذيب وغيرهما مسنداً: «عن سماعة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا كان يوم القيامة مر رسول الله صلى الله عليه وآله بشفير النار وأمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام فيصيح صائح من النار: يا رسول الله أغثني ثلاثاً، فلا يجيبه، فينادي يا أمير المؤمنين ثلاثاً أغثني فلا

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١١٣ كتاب الحجة، باب نص الله ورسوله علىٰ الأئمة عليهم السلام في شرح الحديث السابع، وذكر مثله الكشي في رجاله: ص ١١٧ في ترجمة المختار بن أبي عبيدة.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الطبرسي: ص ١٧٦.

٣ ـ راجع: ص ٢٢٤ من هذا الجزء في ترجمة عمرو بن حريث.

يجيبه، فينادي يا حسين يا حسين يا حسين أغثني أنا قاتل أعدائك قال: فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله: قد احتج عليك قال: فينتقض عليه كأنه عقاب كاسر، قال: فيخرجه من النار، قال: فقلت لأبي عبد الله عليه السلام ومن هذا جعلت فداك؟ قال: المختار قلت له: ولم عذب بالنار وقد فعل ما فعل؟ قال: إنه كان في قلبه منهما شيء، والذي بعث محمداً بالحق، لو أن جبرائيل وميكائيل كان في قلبهما شيء لأكبهما الله في النار علىٰ وجوههما»[١].

قال[٢]: أقول: ورویٰ هذا الخبر في المنتخب بمثل ما ذكر، إلّا أنه بدل قوله: إنه كان في قلبه منهما شيء ـ إلىٰ آخره ـ هكذا: «إن المختار كان يحب السلطنة وكان يحب الدنيا وزينتها وزخرفها، وإن حب الدنيا رأس كل خطيئة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: والذي بعثني بالحق نبياً لو أن جبرائيل وميكائيل كان في قلبهما ذرة من حب الدنيا لأكبهما الله علىٰ وجههما في نار جهنم»[٣].

قال[٤]: أقول: فبهذا الخبر ونحوه يحصل وجه الجمع مطلقاً بين الأخبار الواردة علىٰ مدحه، والواردة علىٰ ذمه، وإن كان بعض الأخبار مختصاً بتوجيه آخر،

---

١ ـ راجع: البحار: ج ٤٥، ص ٣٣٩، في تاريخ الحسين بن علي عليه السلام باب أحوال المختار وما جرىٰ علىٰ يديه، وقد نقله عن سرائر ابن إدريس الحلي بسنده عن أبان بن تغلب عن جعفر بن إبراهيم عن زرعة عن سماعة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام الخ.
وراجع: مستطرفات السرائر فيما أورده أبان بن تغلب صاحب الباقر والصادق عليهما السلام في كتابه بسنده، وراجع أيضاً: ما نقله صاحب البحار عن تهذيب الشيخ الطوسي: ج ٤٥، ص ٣٤٥، وراجع: التهذيب نفسه: ج ١، ص ٤٦٦ باب تلقين المحتضرين، الحديث الـ(١٧٣).
٢ ـ يعني: قال بعض فضلاء المتأخرين.
٣ ـ راجع: المنتخب للشيخ فخر الدين الطريحي (مطبوع).
٤ ـ يعني: قال بعض فضلاء المتأخرين.

مثل ما رواه في البحار من كتاب (المحتضر) عن الشيخ حسن بن سليمان: أنه بعث المختار بن أبي عبيدة إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام بمائة ألف درهم فكره أن يقبلها منه وخاف أن يردها فتركها في بيت، فلما قتل المختار كتب إلىٰ عبد الملك يخبره بها، فكتب إليه خذها طيبة هنيئة فكان علي عليه السلام يلعن المختار، ويقول: كذب علىٰ الله وعلينا، لأن المختار يزعم أنه يوحىٰ إليه»[١].

فإنه يمكن توجيهه بأن كراهته عليه السلام وتركه المال في بيت خوفاً من عبد الملك لا من المختار، لعدم تسلطه علىٰ أهل المدينة ولعنه إياه لعله علىٰ سبيل الفرض أي فرض أنه ملعون لو كان دعواه الوحي علىٰ الحقيقة، ووجه الاستناد أنه نقل أن له غلاماً اسمه جبرائيل، وكان يقول مراراً: أخبرني جبرائيل بكذا، لأن مبنىٰ أفعاله وآدابه علىٰ التكلم بالإيهام والخدعة والفراسة لحسن السلطنة، وأحكام السياسة.

وفي البحار ـ في رواية طويلة نقلنا منها موضع الحاجة موجزاً ـ: «قال أمير المؤمنين عليه السلام كما أن بعض بني إسرائيل أطاعوا فأكرموا، وبعضهم عصوا فعذبوا، فكذلك تكونون أنتم، فقالوا: فمن العصاة؟ ـ إلىٰ قوله ـ: سيقتلون ولدي هذين الحسن والحسين ـ ثم قال ـ وسيصيب الذين ظلموا رجزاً في الدنيا بسيوف بعض من يسلطه الله تعالىٰ للانتقام بما كانوا يفسقون، كما أصاب بني إسرائيل الرجز، قيل: من هو؟ قال: غلام من ثقيف يقال له: المختار بن أبي عبيدة.

وقال علي بن الحسين عليه السلام: فكان بعد قوله هذا بزمان، وإن هذا الخبر اتصل بالحجاج بن يوسف ـ لعنه الله ـ من قول علي بن الحسين عليه السلام قال: أما رسول الله

---

١ ـ راجع: كتاب المحتضر للشيخ حسن بن سليمان الحلي (مخطوط). وراجع: البحار: ج ٤٥، ص ٣٤٦ تاريخ الحسين بن علي عليه السلام.

فما قال هذا وأما علي بن أبي طالب فأنا أشك هل حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وأما علي بن الحسين فصبي مغرور يقول الأباطيل، ويغرّ بها متبعوه، أطلوا لي المختار، فطلبوه فأخذ، فقال: قدموه إلى النطع فاضربوا عنقه، فأتي بالنطع فبسط وأبرك عليه المختار، ثم جعل الغلمان يجيئون ويذهبون لا يأتون بالسيف، قال الحجاج: ما لكم، قالوا: لسنا نجد مفتاح الخزانة وقد ضاع منا والسيف في الخزانة[1]، فقال المختار: لن تقتلني، ولن يكذب رسول الله صلى الله عليه وآله، ولئن قتلتني ليحييني الله حتى أقتل منكم ثلاثمائة وثلاثة وثمانين ألفاً، فقال الحجاج لبعض حجابه: إعط السياف سيفك يقتله فأخذ السياف سيفه وجاء ليقتله به والحجاج يحثه ويستعجله، فبينا هو في تدبيره إذ عثر والسيف بيده فأصاب السيف بطنه فشقه فمات، فجاء بسياف آخر وأعطاه السيف، فلما رفع يده ليضرب عنقه لذعته عقرب وسقط فمات فنظروا وإذا العقرب فقتلوه.

فقال المختار: يا حجاج إنك لا تقدر على قتلي، ويحك يا حجاج أما تذكر ما قال نزار بن معد بن عدنان لسابور ذي الأكتاف حين كان يقتل العرب ويصطلمهم فأمر نزال ولده فوضع في زبيل في طريقه فلما رآه قال: من أنت؟ قال: أنا رجل من العرب أريد أن أسألك لم تقتل هؤلاء العرب ولا ذنوب لهم إليك وقد قتلت الذين كانوا مذنبين في عملك والمفسدين؟ قال: لأني وجدت في الكتاب أنه يخرج منهم رجل يقال له محمد يدعي النبوة فيزيل دولة ملوك الأعاجم

---

١ ـ هذا الخبر ـ أعني ما وقع فيما بين الحجاج والمختار ـ معلوم البطلان لأن حكومة الحجاج متأخرة عن المختار قطعاً، والذي أظنه أن هذه الواقعة صحيحة، إلّا أن ذلك مع عبيد الله بن زياد، وأن الراوي سها فأبدل عبيد الله بالحجاج، وهو غير بعيد، فإن بعض ما اشتملت عليه نقل مع عبيد الله، فتأمل. (منه ﷺ).

ويفنيها فأقتلهم حتىٰ لا يكون منهم ذلك الرجل، فقال نزار: لئن كان ما وجدته في كتب الكذابين فما أولاك أن تقتل البراء غير المذنبين، وإن كان ذلك من قول الصادقين فإن الله سيحفظ ذلك الأصل الذي يخرج منه هذا الرجل ولن تقدر علىٰ إبطاله ويجري قضاؤه وينفذ أمره، ولو لم يبق من جميع العرب إلّا واحد.

فقال سابور: صدقت هذا نزار ـ يعني بالفارسية المهزول ـ كفوا عن العرب فكفوا عنهم.

ولكن يا حجاج إن الله قد قضىٰ أن أقتل منكم ثلاثمائة ألف وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإن شئت فتعاط قتلي، وإن شئت فلا تتعاط، فإن الله إما أن يمنعك عني وإما أن يحييني بعد قتلك فإن قول رسول الله ﷺ حق لا مرية فيه، فقال للسياف: اضرب عنقه، فقال المختار: إن هذا لن يقدر علىٰ ذلك، وكنت أحب أن تكون أنت المتولي لما تأمره، فكان يسلط الله عليك أفعىٰ كما سلط علىٰ هذا الأول عقرباً، فلما هم السياف أن يضرب عنقه إذا برجل من خواص عبد الملك بن مروان قد دخل فصاح بالسياف: كف عنه، ومعه كتاب من عبد الملك بن مروان فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد يا حجاج بن يوسف فإنه قد سقط إلينا طير عليه رقعة أنك أخذت المختار ابن أبي عبيدة تريد قتله تزعم أنه حكىٰ عن رسول الله ﷺ فيه أنه سيقتل من أنصار بني أمية ثلاثمائة ألف وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإذا أتاك كتابي هذا فخل عنه ولا تعرض له إلّا بسبيل خير، فإنه زوج ظئر ابني الوليد بن عبد الملك بن مروان، وقد كلمني فيه الوليد، وإن الذي حكىٰ إن كان باطلاً فلا معنىٰ لقتل رجل مسلم بخبر باطل، وإن كان حقاً فإنك لا تقدر علىٰ تكذيب قول رسول الله ﷺ فخلىٰ عنه الحجاج فجعل المختار يقول: سأفعل كذا، وأخرج وقت كذا، وأقتل من الناس كذا، وهؤلاء صاغرون ـ يعني بني أمية ـ فبلغ ذلك

الحجاج فأخذ وأنزل وأمر بضرب العنق، فقال المختار: إنك لا تقدر علىٰ ذلك فلا تتعاط رداً علىٰ الله، وكان في ذلك إذ سقط عليه طائر آخر عليه كتاب من عبد الملك بن مروان: بسم الله الرحمن الرحيم، يا حجاج لا تتعرض للمختار فإنه زوج مرضعة ابني الوليد، ولئن كان ما يقول حقاً فستمنع من قتله كما منع دانيال من قتل بخت نصر الذي كان قضىٰ الله أن يقتل بني إسرائيل فتركه الحجاج وتوعده إن عاد لمثل مقالته، فعاد لمثل مقالته، واتصل بالحجاج الخبر فطلبه، فاختفىٰ مدة ثم ظفر به، فلما هم بضرب عنقه، إذ قد ورد عليه كتاب عبد الملك فاحتبسه الحجاج، وكتب إلىٰ عبد الملك: كيف تأخذ إليك عدواً مجاهراً يزعم أنه يقتل من أنصار بني أمية كذا وكذا ألفاً؟ فبعث إليه: إنك رجل جاهل، لئن كان الخبر فيه باطلاً فما أحقنا برعاية حقه لحق من خدمنا، وإن كان الخبر فيه حقاً فإنه سنربيه ليسلط علينا كما ربىٰ فرعون موسىٰ عليه السلام حتىٰ سلط عليه، فبعث به الحجاج وكان من المختار ما كان، وقتل من قتل» الخبر[١].

ثم ذكر الأخبار التي رواها الكشي[٢] وهي بمرئىٰ منك ومسمع، والكلام عليه إن وجه الجمع بين أخبار المدح والذم لا يفيد شيئاً، ولا يدفع، سيما لأنه بعد أن دل الخبر علىٰ أنه دخل النار كان الذم حاصلاً، وكونه بسبب حب الدنيا ورياستها أو بسبب آخر أعظم منه، فما ثمرته وماذا ينفع وما يجدي في رفع الذم؟

ونحن نقول في تحقيق حاله: إن الأصحاب أجملوا الخلاف في مدحه وذمه ولم يعينوه من أي وجه، ومع هذا لم أر من أفتىٰ فيه بمدح أو ذم والذي يكشف عن حقيقة حاله مسائل إذا تم أحد طرفيها عرف حاله:

---

١ ـ راجع: البحار: ج ٤٥، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٢.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١١٥ وما بعدها إلىٰ ص ١١٧.

الأولىٰ: في بيان مذهبه، ولا شك أنه إمامي المذهب، بل الظاهر اتفاق العامة والخاصة عليه، والظن أنه كان يقول بإمامة علي بن الحسين عليه السلام يدل علىٰ ذلك الخبر الذي دل علىٰ إخراج الحسين عليه السلام له من النار، فإن كل من خرج عن مذهبنا فهو مخلد في النار، والأخبار التي دلت علىٰ أنه كان يبعث إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام بالأموال حتىٰ الأخبار التي دلت علىٰ أنه لم يقبلها[١].

وعن رسالة ابن نما: «عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت أزور علي بن الحسين عليه السلام في كل سنة مرة في وقت الحج، فأتيته سنة فإذا علىٰ فخذه صبي، فقام الصبي فوقع علىٰ عتبة الباب فانشج، فوثب إليه مهرولاً فجعل ينشف دمه ويقول: إني أعيذك أن تكون المصلوب في الكناسة، قلت: بأبي أنت وأمي وأي كناسة؟ قال: كناسة الكوفة، قلت: ويكون ذلك؟ قال: إي والذي بعث محمداً بالحق، لئن عشت بعدي لترين هذا الغلام في ناحية من نواحي الكوفة وهو مقتول مدفون منبوش مسحوب مصلوب في الكناسة، ثم ينزل فيحرق ويذرىٰ في البر، فقلت: جعلت فداك، وما اسم هذا الغلام؟ فقال: ابني زيد، ثم دمعت عيناه وقال: لأحدثنك بحديث ابني هذا: بينا أنا ليلة ساجد وراكع ذهب بي النوم فرأيت كأني في الجنة، وكأن رسول الله صلى الله عليه وآله وعلياً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام قد زوجوني حوراء من حور العين فواقعتها واغتسلت عند سدرة المنتهىٰ، فلما وليت هتف بي هاتف ليهنك زيد، فاستيقظت وتطهرت وصليت صلاة الفجر فدق الباب رجل فخرجت إليه فإذا معه جارية ملفوف كمها علىٰ يده مخمرة بخمار، قلت: ما حاجتك؟ قال: أريد علي بن الحسين، قلت: أنا هو، قال: أنا رسول المختار بن أبي عبيدة الثقفي يقرئك السلام ويقول: وقعت هذه الجارية في

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١١٧.

ناحيتنا فاشتريتها بستمائة دينار، وهذه ستمائة دينار استعن بها على دهرك، ودفع إلي كتاباً كتبت جوابه، وقلت: ما اسمك؟ قالت: حوراء فهيئوها لي وبت بها عروساً فعلقت بهذا الغلام فسميته زيداً وسترى ما قلت لك، قال أبو حمزة الثمالي: فوالله لقد رأيت كلما ذكره عليه السلام في زيد» انتهى[(١)].

بل ما روي من رد علي بن الحسين عليه السلام هدايا المختار وأنه لما قتل المختار كتب إلى عبد الملك يخبره بها ـ على ما تقدم ـ فهو كلام يناقض بعضه بعضاً لأنه إن كان حراماً فلا تصير حلالاً بقول عبد الملك: (خذها طيبة)، وإن كانت حلالاً فلا وجه لحبسها وإخبار عبد الملك بها، على أن الأصحاب والأخبار على حلية جوائز الظالم، فلا وجه لذلك إلّا الخوف والتقية.

وبهذا ينفتح باب التأويل لأخبار الذم منهم عليهم السلام كغيره ممن ذموه ولعنوه، كزرارة، وليث المرادي، وأضرابهما.

ويؤيده الأخبار الواردة في قبول جوائزه، وهي أكثر من أخبار الرد، وهذا كله يفيد الظن بأنه كان يتولى علي بن الحسين عليه السلام مع ما يأتي هنا وهو كاف في اعتقاد ذلك.

وأما ما ذكره الصالح من تسميته بكيسان ونسبة الكيسانية إليه وقد أخذه من

---

١ ـ راجع: ذوب النضار في شرح أخذ الثار، للفاضل الشيخ جعفر ابن أبي إبراهيم محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما، مؤلف (مثير الأحزان) المتوفى سنة ٦٤٥ هـ، ويقال له (شرح الثار) أورده بتمامه العلامة المجلسي في آخر الجزء الـ(٤٥) من الطبع الجديد سنة ١٣٨٥ هـ ابتداء من (ص ٣٤٦) إلى (ص ٣٨٧) ومع المجلد العاشر من البحار (ص ٢٩٢) المطبوع في تبريز سنة ١٣٠٣ هـ، ومع الطبعات الأخرى.

الكشي[١]:

فأولاً: إنه أرسله من غير حجة علىٰ ذلك.

وثانياً: لا دلالة فيه علىٰ أن مذهبه الكيسانية القائلين بإمامة محمد ابن الحنفية، ويجوز أن يكون وجه التسمية هو ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ ما في الكشي وغيره من قول أمير المؤمنين عليه السلام له وهو صبي: يا كيس يا كيس[٢] والنسبة علىٰ خلاف القياس.

وأما قوله[٣]: «دعا الناس إلىٰ محمد ابن الحنفية... الخ» فكذلك لا حجة فيه، ولا دلالة علىٰ أن الدعوىٰ هي دعوىٰ الإمامة، ويجوز أن يكون من باب ما روي عن رسالة ابن نما ـ في حديث طويل ـ فيه إن المختار بعد استمداد من الشيعة اجتمعوا وقالوا: نرسل رسلاً من الثقات إلىٰ محمد ابن الحنفية للاستيمار، فلما جاؤا إليه «قال لهم: قوموا بنا إلىٰ إمامي وإمامكم علي بن الحسين عليه السلام فلما دخل ودخلوا عليه أخبره بخبرهم الذي جاؤا لأجله، قال: يا عم لو أن عبداً زنجياً تعصب لنا أهل البيت لوجب علىٰ الناس موازرته، وقد وليتك هذا الأمر فاصنع ما شئت فخرجوا وقد سمعوا كلامه، وهم يقولون أذن لنا زين العابدين عليه السلام ومحمد ابن الحنفية» الحديث، فإنه يدل علىٰ سر باطن، وهو يؤيد ما حملناه من الأخبار علىٰ التقية[٤].

---

١ ـ راجع: ما ذكره المولىٰ الصالح في صدر الترجمة، وراجع ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١١٧.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١١٦.

٣ ـ يعني: قول المولىٰ الصالح ناسباً له إلىٰ قائل مجهول كما تقدم في صدر الترجمة.

٤ ـ راجع: ذوب النضار شرح أخذ الثار لابن نما.

المسألة الثانية: إن حكومته هل كانت علىٰ باطل أم كان مرخصاً في ذلك من قبل علي بن الحسين عليه السلام؟

والظاهر الثاني، للخبر المتقدم ولرضائهم عليهم السلام بأفعاله من قتل بني أمية، وسبيهم وأسرهم، ونهب أموالهم، وغير ذلك، كما روىٰ الكشي من قول أبي جعفر عليه السلام: «لا تسبوا المختار فإنه قتل قتلتنا» الحديث[1].

وعن رسالة ابن نما قال: «فبعث برأس ابن زياد إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام فأدخل عليه وهو يتغدىٰ، فقال عليه السلام: أدخلت علىٰ ابن زياد وهو يتغدىٰ، ورأس أبي بين يديه، فقلت: اللهم لا تمتني حتىٰ تريني رأس ابن زياد وأنا أتغدىٰ، فالحمد لله الذي أجاب دعوتي ـ وقال ـ فلما رأىٰ الرؤس محمد ابن الحنفية خر ساجداً ودعا للمختار، وقال: جزاه الله خير الجزاء، فقد أدرك لنا ثارنا ووجب حقه علىٰ كل من ولد عبد المطلب بن هاشم».

وعن مجالس الشيخ وابن نما: «عن المنهال بن عمرو: لما قطع المختار يدي حرملة ابن كاهلة ورجليه وأحرقه بالنار، قلت: سبحان الله فقال لي يا منهال إن التسبيح لحسن ففيم سبحت؟ فقلت: أيها الأمير دخلت في سفري هذا منصرفي من مكة علىٰ علي بن الحسين عليه السلام فقال لي: يا منهال ما فعل حرملة بن كاهلة الأسدي؟ فقلت: تركته حياً بالكوفة، فرفع يديه جميعاً فقال: اللهم أذقه حر الحديد، اللهم أذقه حر الحديد، اللهم أذقه حر النار، فقال لي المختار: أسمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول هذا؟ فقلت: والله لقد سمعته يقول هذا، قال: فنزل عن دابته وصلىٰ ركعتين فأطال السجود، ثم قام فركب وقد احترق حرملة وركبت معه وسرنا فحاذيت داري، فقلت: أيها الأمير إن رأيت أن تشرفني وتكرمني وتنزل

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١١٥.

عندي وتحرم بطعامي، فقال: يا منهال تعلمني أن علي بن الحسين عليه السلام دعا بأربع دعوات فأجابه الله تعالى على يدي، ثم تأمرني أن آكل، هذا يوم صوم شكراً لله عزوجل على ما فعلته بتوفيقه، وحرملة هو الذي حمل رأس الحسين عليه السلام»[1].

والروايات التي ذكرها الكشي من دعاء أبي جعفر عليه السلام وعلي بن الحسين عليه السلام دالة أيضاً على المطلوب، وعلى المسألة الأولى، وهذه الروايات وإن كان في سندها قصور إلّا أنها كثيرة متعاضدة مروية في الكتب المعتبرة الكثيرة ولا معارض لها يصلح للاعتماد عليه، وهي بمجموعها تفيد الظن.

المسألة الثالثة: قد ورد في ذمه أخبار، منها ما يصلح للحمل على التقية، وقد حملناه فيما تقدم في المسألة الأولى، والقرائن تشهد بذلك، والخبر دل عليه.

بقي الكلام في أخبار تدل على الذم ولا تصلح للحمل على التقية وهي ما ذكرناه في ترجمة عمرو بن حريث من أنه أراد أن يأخذ الحسن عليه السلام ويبعثه إلى معاوية.

والجواب عنها:

أولاً: بضعف السند، فإنها دالة على كفره، والإجماع والأخبار التي كادت تكون متواترة على أنه شيعي، فهو معارض للمعلوم، فيجب طرحه.

وثانياً: إنه ليس فيه دلالة على أنه فعل ليكون جناية يستوجب بها العقاب، بل دال على أنه أراد أن يفعل ومنع، وإرادة الفعل ليست معصية.

ومن ذلك الخبر المتقدم من دخوله النار.

والجواب: إنه قد ورد تعليل ذلك في الخبر وهو وجود حبهما في قلبه، ولم

---

١ ـ راجع: مجالس الشيخ الطوسي: ج ١ ، ص ٢٤٤، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٤ هـ.

نعلم عود الضمير.

وكيف كان فغايته أن عليه ذنباً يستوجب به عذاب النار مدة، كما في سائر عصاة الشيعة، وهذا يقدح في عدالته وهي لم تثبت، وهذا الخبر يدل على عدم عدالته، ولم أجد ما يدل على أنه ثقة عدل.

ومن ذلك ما ورد فيه من كتب العامة أنه ادعى النبوة، وقد تقدم تأوليه في صدر الترجمة، ولم أجد ذلك في كتب أصحابنا، ويرده جميع الأخبار التي رويناها فيما تقدم من مدائحه ومذامه، وكم للعامة من افتراء على أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وولده، ولو أنه كان من قتلة الحسين عليه السلام أو قتلة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام لما افتروا عليه بأقل من هذا.

ومن هذا وأمثاله فيما رأيته في كتبهم تقوى عندي التفصيل في جرح وتعديل غير الإمامي ـ على ما تقدم[1] ـ فقد ثبت أن هذا الرجل إمامي المذهب وأن سلطنته برخصة من الإمام عليه السلام ظاهراً، وأنه ليس بثقة ولا أقل من أن عدالته ووثاقته لم تثبت، والله العالم بحقيقة الحال.

❊ ❊ ❊

١ ـ تقدم في ترجمة أحمد بن محمد بن عقدة: ج ١، ص ٢٤٣ من هذا الكتاب فراجع.

باب مراد

قوله: مراد بن خارجة الأنصاري:

يمكن استفادة توثيقه من عبارة النجاشي في ترجمة أخيه هارون بن خارجة فتأمل[١].

* * *

باب مرازم

ضبطه الصالح بضم الميم[٢]، والخليل بضم الميم والمهملة وكسر الزاي.

* * *

١ ـ قال النجاشي في رجاله: ص ٣٤١ في ترجمة هارون بن خارجة ما نصه: «هارون بن خارجة، كوفي ثقة، وأخوه مراد...»، وإمكان استفادة توثيق مراد من عبارة النجاشي احتمال عطف جملة «وأخوه مراد» علىٰ هارون فيكون كل منهما قد وثقه النجاشي، ثم أمر صاحب (الكتاب) في آخر العبارة بالتأمل وكأنه إشارة إلىٰ ما هو الظاهر من الجملة المذكورة أنها جملة مستأنفة برأسها والغرض أن مراداً أخ هارون، وليست معطوفة علىٰ ما قبلها ليتوجه التوثيق إلىٰ كلا الأخوين وإلّا لكان السياق أن يقول: هارون بن خارجة وأخوه مراد ثقتان، أو يقول: ثقة هو وأخوه مراد ولذا لم يوثقه الشيخ في رجاله في باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٣٤ كتاب فضل العلم، باب الرد إلىٰ الكتاب والسنة في شرح الحديث الأول، وراجع أيضاً: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني.

باب مرثد

مرثد بن أبي مرثد:

صحابي، وفي الفقيه في الصحيح: «عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ومرثد بن أبي مرثد الغنوي يعقبون بعيراً بينهم وهم منطلقون إلىٰ بدر»(١).

* * *

١ ـ رواه الصدوق ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ١٩٢، في كتاب الحج، باب ما جاء في ركوب العقب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام الحديث الأول.
ومرثد ـ هذا ـ من الصحابة، وقد شهد بدراً، وكان يحمل الأسارىٰ من مكة إلىٰ المدينة لشدته وقوته، وكانت بمكة بغية كانت صديقة له في الجاهلية، فدعته إلىٰ نفسها بعد إسلامه فأبىٰ وقال إن الله حرم الزنا، ثم استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتزوج بها، فنزل قوله سبحانه: ﴿الزاني لا ينكح إلّا زانية أو مشركة﴾ الآية، واستشهد مرثد ـ هذا ـ في غزوة الرجيع مع عاصم بن ثابت سنة ثلاث من الهجرة، ذكر ذلك الجزري في أسد الغابة في أحوال الصحابة، وشهادته هذه تعد دليلاً علىٰ حسن حاله.

باب مروك

قوله: مروك بن عبيد:

في المدارك: «مروك بن عبيد لم يثبت توثيقه» انتهى[١].

ولا وجه له إلّا ما يتخيل من أن التوثيق من علي بن الحسن ـ وهو ابن فضال ظاهراً ـ وشهادته لا تقبل بجرح ولا تعديل، كما هو رأي بعض، وقد تقدم تحقيق تعديل وجرح غير الإمامي في ترجمة أحمد بن محمد بن عقدة، واخترنا التفصيل، فراجع فلا نعيده[٢].

* * *

باب مسعدة

في التحرير: «بفتح الميم» وقال الخليل: «بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة والدال المهملة والهاء»[٣].

---

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الطهارة في مسألة أقل ما يجزي من الماء في الاستنجاء من البول.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ٢٤٣ من هذا الكتاب عند ترجمته لأحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة.

٣ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر (مخطوط) وشرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

قوله: مسعدة بن صدقة:

قال الخليل: «بالصاد المهملة والدال المهملة والقاف المفتوحات والهاء».

* * *

باب مسعر

مسعر بن كدام:

وقع في بعض أسانيد الكافي: «عن سليمان بن داود المنقري عن سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام ... الخ»[١].

قال الصالح: «هو ليس من أصحابنا قال ابن حجر في التقريب: مسعر بن كدام بكسر أوله، وتخفيف ثانيه ابن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، وكدام بكسر الكاف وتخفيف الدال المهملة، ومثله في شرح البخاري للكرماني، وقال بعض أصحابنا: مسعر بن كدام المعروف فيه فتح الميم علىٰ صيغة اسم المكان وضبطه غير واحد من علماء العامة بكسر الميم وفتح العين علىٰ صيغة اسم الآلة، وقيل: مسعر شيخ السفيانين سفيان الثوري وسفيان بن عيينة»[٢].

* * *

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٩، كتاب فضل العلم، باب مجالسة العلماء وصحبتهم، الحديث الخامس.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١١٩ في شرح الحديث

⟸

باب مسعود

قوله: مسعود بن سعد:

بخط المجلسي: «روىٰ الشيخ في أماليه، عن عبد الواحد بن محمد عن ابن عقدة، عن أحمد بن يحيىٰ، قال: سمعت أبا غسان يقول: ما سمعت في جعفي أفضل من مسعود بن سعد، وهو أبو مسعد الجعفي»[١].

❊ ❊ ❊

باب مسلمة

مسلمة بن خالد:

تقدم بعنوان مسلم بن خالد[٢].

❊ ❊ ❊

⇐ الخامس، وراجع: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وتقريب التهذيب له أيضاً في ترجمة مسعر بن كدام.

١ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي: ج ١، ص ٢٧٩ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ المراد أنه تقدم من المصنف، راجع: ص ٣٤٤ من النقد.

باب مسمع

مسمع بن أبي مسمع:

«في التهذيب ـ في حديث في تحريم بيع العذرة ـ: وليس بمسمع بن مالك ظاهراً، لأن روايته عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ومسمع بن مالك من أصحاب الباقر عليه السلام» كذا بخط السيد رحمه الله [١].

قوله: مسمع بن عبد الملك بن مسمع بن مالك:

قال المصنف رحمه الله: «وما ذكره الشيخ في الفهرست حيث قال: (كردين بن مسمع بن عبد الملك بن مسمع، يكنىٰ أبا سيار، له كتاب، روىٰ عنه عبد الله بن عبد الرحمن الأصم) انتهىٰ [٢] محمول علىٰ الاشتباه، بل الصواب كردين مسمع» انتهىٰ كلام المصنف [٣].

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٦ ، ص ٣٧٣، باب المكاسب، أخبار بيع العذرة، ويريد صاحب الكتاب بالسيد: السيد محمد المهدي بحر العلوم رحمه الله، راجع: ج ١ ، ص ٨٨ من هذا الكتاب.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٥٤.

٣ ـ ذكر ذلك المصنف في هامش (ص ٣٤٤) من النقد، وكأن وجه الحمل علىٰ الاشتباه هو أن الشيخ ذكره في كتاب رجاله: ص ١٣٦، في باب أصحاب الباقر عليه السلام بعنوان مسمع كردين، ⟸

واختلف فيه، ففي المعتبر: «إنه مجهول»، وفي المدارك: «إنه غير موثق»، وفي التنقيح: «ومسمع ممدوح مدحه الصادق عليه السلام يلقب بكردين بكسر الكاف» انتهىٰ.

هذا مع أن الكشي نقل توثيقه عن علي بن الحسن بن فضال، وكأنهم لم يقفوا علىٰ هذا التوثيق، أو أنه مبني علىٰ أن توثيق غير الإمامي غير مقبول، وقد ذكرنا الخلاف فيه في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد[١]، واخترنا قبول التوثيق دون الجرح، وهنا يتأيد بالرواية المرسلة نقلها النجاشي، وقوله فيه: «ووجهها وسيد المسامعة» انتهىٰ[٢]، ومرسلة الكشي[٣] فالحق أنه ثقة.

* * *

⟸ وكذا (ص ٣٢١) في باب أصحاب الصادق عليه السلام وكأنه عدل عما ذكره في الفهرست الذي هو مقدم تأليفاً علىٰ تأليف كتاب رجاله. وكذا ذكره بهذا العنوان كل من النجاشي في رجاله: ص ٣٢٩، والكشي في رجاله: ص ٢٦٢، والعلامة الحلي في الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١٧٠.

١ ـ راجع: ما ذكره في: ج ١، ص ٢٤٣ من هذا الكتاب عند ترجمته لأحمد بن محمد بن سعيد المشهور بابن عقدة.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٢٩.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٦٢.

باب مشمعل

قوله: مشمعل بن سعد:

ذكر النعماني في كتاب الغيبة أنه مشعل بدون الميم الثانية، وأنه أخو الحكم[1].

* * *

باب مصادف

قوله: مصادف مولىٰ أبي عبد الله عليه السلام :

في المدارك: «والجواب الطعن في السند بأن الراوي ـ وهو مصادف ـ نص

---

١ ـ الموجود في غيبة النعماني: ص ١٢١، طبع إيران سنة ١٣١٧ هـ: (مشمعل) بميمين بينهما شين معجمة، ولعل النسخة التي نقل عنها صاحب الكتاب مغلوطة، فإن كل من ترجم له كتبه بميمين، وكما في ترجمة أخيه الحكم، وكذلك جاء في طريق رواية الكافي في باب ميراث الأبوين وفي باب الرجل يموت ولا يترك إلّا امرأته، وفي طريق التهذيب في باب ميراث الوالدين مع الإخوة، وفي باب ميراث الوالدين، وفي باب ميراث الأزواج، وفي طريق من لا يحضره الفقيه في باب ميراث الزوج والزوجة.

العلامة علىٰ ضعفه»[١].

وفي الكافي: «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن النضر عن أبي جعفر الفزاري، قال: دعا أبو عبد الله عليه السلام مولىً يقال له: مصادف فأعطاه ألف دينار فقال له تجهز إلىٰ مصر، قال: فتجهز بمتاع، وخرج مع التجار إلىٰ مصر فلما دنوا إلىٰ مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر، فسألوهم عن المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة، وكان متاع العامة، فأخبروهم أنه ليس بمصر منه شيء، فتحالفوا وتعاقدوا علىٰ أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً، فلما قبضوا أموالهم وانصرفوا إلىٰ المدينة دخل مصادف علىٰ أبي عبد الله عليه السلام ومعه كيسان في كل واحد ألف دينار، فقال: جعلت فداك هذا رأس المال وهذا الآخر ربح، فقال عليه السلام: إن هذا الربح كثير ولكن ما صنعتم في المتاع فحدثه كيف صنعوا وكيف تحالفوا، فقال: سبحان الله تحلفون علىٰ قوم مسلمين»[٢] الحديث.

فهذا دال علىٰ أنه وكله وائتمنه، فإن بنينا علىٰ أنه يشترط في الوكيل العدالة كما هو مذهب بعض أصحابنا، كانت مفيدة لها كما هو ظاهر الحر، وتتعارض مع تضعيف ابن الغضائري[٣] وإلّا فلا، كما هو مذهب المشهور والظاهر، فلا دلالة ولا تعارض، لأنا وجدنا كثيراً من وكلائهم غير عدول كعلي بن أبي حمزة الواقفي وأضرابه.

---

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الحج، في مسألة جواز أن تحج المرأة عن الرجل، وراجع: خلاصة العلامة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٦١.

٢ ـ راجع: الكافي: ج ٥، ص ١٦١ كتاب المعيشة، باب الحلف في الشراء والبيع، الحديث الأول.

٣ ـ راجع: تضعيف ابن الغضائري له فيما نقله القهبائي عن كتابه في الضعفاء: ج ٦، ص ٩٣ من مجمع الرجال.

وقد يقال: إنما تبين فسق أولئك بعد الوكالة وأما في مدة الوكالة فلم يعلم فسقهم، فجاز أن يكونوا عدولاً في ذلك الحال.

ولكن لا يبعد أن يقال: إذا كانت الوكالة على جلب الحقوق الواجبة كالزكوات والأخماس وغير ذلك كانت مفيدة للعدالة والوثاقة، بدليل قوله تعالى: ﴿**وما كنت متخذ المضلين عضداً**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ولا تركنوا إلى الذين ظلموا**﴾ والفاسق ظالم لنفسه، وهذا يقتضي عدالة العمال والمتصدقين ونحوهما، وهذا التفصيل يحتمله، بل يظهر من السبط حيث قال: «وفي ثبوت التوثيق بالوكالة على الإطلاق نظر، وهو أن الوكالة إنما تثبت التوثيق فيما يتوقف على ذلك»[١].

ولكن إن لم تكن الوكالة مفيدة للوثاقة فلا محالة أنها مفيدة للحسن، فتعارض الرواية أيضاً تضعيف ابن الغضائري، ويترجح قوله بضعف الرواية لاشتمالها على أبي جعفر، وهو مجهول.

* * *

باب مصدق

قوله: مصدق بن صدقة:

ضعفه المحقق في المعتبر، والصيمري في شرح الشرائع، والمقدس في المجمع، معللين بأنه فطحي، وفي المجمع عبارة أخرى ظاهرها الاعتماد عليه،

---

١ ـ راجع: كلام سبط الشهيد الثاني في شرحه للاستبصار (مخطوط).

قال: «في الطريق مصدق بن صدقة وهو فطحي إلّا أنه ثقة، فالخبر موثق» انتهىٰ[١].

* * *

باب مصعب

قوله: مصعب بن يزيد:

كتب المجلسي بخطه علىٰ قول المصنف ﵀: «والظاهر» إنه لم يظهر لي وجهه، وكأنه ظن أن علي بن الحسن هو الطاطري، وهو خطأ[٢].

* * *

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد، للمقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي ﵀.

٢ ـ ذكر المصنف في النقد: ص ٣٤٥ ما نصه: «مصعب بن يزيد الأنصاري، قال أبو العباس: ليس بذاك، له كتاب، روىٰ عنه علي بن الحسن الطويل (جش) وقال العلامة في الخلاصة ـ بعد نقل كلام النجاشي ـ وقال أبو جعفر ابن بابويه: إنه عامل أمير المؤمنين ؑ انتهىٰ، والظاهر أن ما ذكره النجاشي غير ما ذكره ابن بابويه، كما لا يخفىٰ». وكأن المصنف يشير إلىٰ أن لنا مصعب بن يزيد الأنصاري آخر قد وقع في طريق الصدوق في باب الخراج والجزية من كتابه (من لا يحضره الفقيه) فإنه قال: روي عن مصعب بن يزيد الأنصاري قال: استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ علىٰ أربعة رساتيق... الخ، وهو لاشك أنه غير مصعب بن يزيد الأنصاري الذي ذكره المصنف عن رجال النجاشي والخلاصة، فإن هذا متأخر عن زمان الصادق ؑ لأنه روىٰ عنه ؑ بواسطة إذ قد روىٰ الكليني في الكافي في كتاب الإيمان والكفر ـ باب الحياء ـ عن محمد بن أحمد النهدي عن مصعب بن يزيد عن العوام بن الزبير عن أبي عبد الله ؑ، كما روىٰ أيضاً ـ في باب حالات الأئمة ؑ في السن ـ عن يعقوب بن يزيد عن مصعب عن مسعدة عن أبي بصير عن أبي عبد الله ؑ فتحقق أن

⟸

باب المظفر

المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري:

ترضىٰ الله عنه في الفقيه[١]، كذا بخط المجلسي، ويحتمل أن يكون هو ما ذكره المصنف بعنوان المظفر بن جعفر بن محمد بن عبد الله... الخ[٢].

* * *

⟸ مصعب بن يزيد الأنصاري اثنان مختلفا العصر، فما استظهره المصنف في محله، ولا وجه لما اعترض عليه المجلسي ﷺ بقوله: «إنه لم يظهر لي وجهه» الخ كما لا حاجة إلىٰ قوله: «وكأنه ظن أن علي بن الحسن هو الطاطري» وقد عنون ابن داود الحلي الرجل مرتين في الباب الأول وفي الباب الثاني، وعليه فلا وجه لما ذكره العلامة في الخلاصة فإنه ـ بعد أن نقل كلام النجاشي ـ قال في القسم الثاني: وقال أبو جعفر ابن بابويه: إنه عامل أمير المؤمنين عليه السلام فلاحظ.

١ ـ ذكر الصدوق ابن بابويه في مشيخة (من لا يحضره الفقيه): ص ٩٢، ما هذا نصه: «وما كان فيه عن محمد بن مسعود العياشي فقد رويته عن المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري رضي الله عنه عن جعفر بن محمد بن مسعود عن أبيه أبي النضر محمد بن مسعود العياشي رضي الله عنه».

٢ ـ راجع: ص ٣٤٦ من النقد.

باب معاذ

معاذ بن جبل:

في إرشاد الديلمي ـ قال: بحذف الإسناد مرفوعاً إلىٰ «عبد الرحمن بن غنم الأزدي أنه حين توفي معاذ بن جبل وكانت بنته ـ أي بنت عبد الرحمن ـ تحت معاذ، وكان عبد الرحمن أفقه الناس، وأشدهم اجتهاداً، قال: مات معاذ بن جبل بالطاعون، فشهدت يوم مات والناس متشاغلون بالطاعون وسمعته حين احتضر، وليس عنده في البيت غيري، وذلك في زمن عمر بن الخطاب، فسمعته يقول: ويل لي فقلت في نفسي: إن أصحاب الطاعون يهذون ويقولون الأعاجيب، فقلت: أتهذي؟ قال: لا، قلت: تدعو بالويل والثبور، قال: لممالأتي عدو الله علىٰ ولي الله، فقلت له: من هم؟ فقال: ممالأتي عتيقاً وعمر علىٰ خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه علي بن أبي طالب عليه السلام، وقلت: إنك لتهجر، فقال: يابن غنم هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب يقولان لي: إبشر بالنار أنت وأصحابك، أفليس قلتم: إن مات رسول الله صلى الله عليه وآله زوينا الخلافة عن علي فلن تصل إليه؟ فاجتمعت أنا وأبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسالم قال: قلت: متىٰ يا معاذ؟ قال: في حجة الوداع، فقلت: أكفيكم قومي الأنصاري واكفوني قريشاً، ثم دعوت علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ هذا الذي قلت: فعاهدونا عليه بشر بن سعد، وأسيد بن حصين، فبايعاني علىٰ ذلك، قلت: يا معاذ إنك لتهجر، فألصق خده بالأرض، فما زال يدعو بالويل والثبور حتىٰ مات، قال عبد الرحمن: ولقيت الذي غمض أبا عبيدة وسالماً

فأخبرني أنه حصل لهما عند موتهما مثل ذلك لم يزد ولم ينقص حرفاً، كأنه قال مثل ما قال معاذ بن جبل» الحديث[١].

وهذا وإن كان ضعيفاً بالإرسال إلّا أنه مؤيد بالأخبار الصحيحة المستفيضة: «هلك الناس إلّا أربعة» وغيره.

قوله: معاذ بن كثير:

في الفقيه: «في رواية حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير، ويقال له: معاذ بن مسلم الهرا»[٢]. وفي نسخة الفراء فيكونان واحداً.

وبخط المجلسي: «ذكر السيوطي في الطبقات: إن معاذ بن مسلم شيعي من رواة الصادق عليه السلام ومن أعيان النحاة، وهو أول من وضع علم الصرف، ويقال له الهراء لأنه كان بايع الثياب الهروية»[٣].

وقال ابن خلكان: «كان الكسائي من تلاميذه، وكان شيعياً، وكان في زمانه مشهوراً بطول العمر»[٤] انتهى، والمشهور أنه هو من تلامذة الكسائي.

* * *

١ ـ راجع: إرشاد الديلمي: ص ١٨٣ طبع بيروت سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ١١٠ في نوادر كتاب الصيام، الحديث الثالث.

٣ ـ راجع: ترجمة له بعنوان (معاذ بن مسلم الهراء) في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) للسيوطي، وقال فيها: «... وكان شيعياً، مات سنة ١٨٧ هـ، وقيل: سنة تسعين ببغداد، وقد عاش مائة وخمسين سنة» ونقل عن تذكرة اليغموري أنه روىٰ عن جعفر الصادق عليه السلام.

٤ ـ راجع: ترجمة له في وفيات الأعيان لابن خلكان بعنوان (أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرا

⇐

باب معاوية

قوله: معاوية بن أبي سفيان:

لعنهما الله عدد الرمل والتراب وعدد ما في علم الله، أشهر من كفر إبليس في الخباثة والعداوة لأمير المؤمنين عليه السلام عند الخاصة والعامة وأكثر المعتزلة على أنه فاسق خارج على الإمام العادل، وأنه من القاسطين الذين أخبر النبي صلى الله عليه وآله بقوله: «يا علي ستقاتل بعدي القاسطين والمارقين والناكثين» وذكرنا قليلاً من كثير من مطاعنه في كتاب المطاعن، لا سيما المطلب الثالث منه.

معاوية الجعفري:

تقدم ذكره في ترجمة العباس بن موسى بن جعفر عليه السلام(١).

قوله: معاوية بن حكيم:

في المدارك: «والجواب الطعن في السند باشتمالها على معاوية بن حكيم

⇐ النحوي الكوفي) وقال: «... وكان يتشيع» وقال: «وكان صديقاً للكميت بن زيد الشاعر المشهور» ثم ذكر الاختلاف في سنة وفاته.

١ ـ راجع: ص ٢٢ من هذا الجزء.

وقيل: إنه كان فطحياً»[١]، والكلام في مثل هذا ـ أعني تعارض الوثاقة مع الرمي بالفطحية ـ تقدم في ترجمة عمرو بن سعيد المدائني[٢].

وفي الشرح «فيه معاوية بن حكيم نقل كونه فطحياً عن الكشي[٣] وظاهر المتأخرين من مصنفي الرجال عدم الالتفات إلىٰ ذلك، بل النجاشي وثقه[٤] وسيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في كتاب الطلاق من هذا الكتاب[٥] كلام للشيخ في مسألة عدة الآيسة والصغيرة: أن الذي اختاره الشيخ مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا قال[٦]: ـ وهذا ـ لفظ الشيخ وهو كما ترىٰ ظاهر في عدم كون الرجل فطحياً، وما قد يقال: إنه رحمه الله ذكر أيضاً قريباً من هذه المسألة أخرىٰ، وفيها «إنه مذهب الحسن بن محمد بن سماعة»[٧] وهو من الواقفة، يمكن الجواب عنه بتكلف إلّا أن العبارة في معاوية بن حكيم أظهر دلالة في كونه غير فطحي» انتهىٰ[٨].

ولاشك أن قولهم: فلان من أصحابنا ظاهر في اتحاد المذهب. والبداهة قاضية بأن الفطحية وغيرهم من أهل المذاهب الفاسدة ليسوا من أصحابنا حتىٰ أن

---

١ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الصلاة ـ بحث الصلاة بين المقابر.

٢ ـ راجع: ص ٢٣٠ من هذا الجزء.

٣ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٧١.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٢٣.

٥ ـ يريد السبط ـ في شرحه بالكتاب ـ الاستبصار.

٦ ـ قال الشيخ في التهذيب: ج ٨، ص ١٣٨ في باب عدد النساء ما نصه: «والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع فقهائنا المتأخرين».

٧ ـ راجع: التهذيب: ج ٨، ص ١٢٤.

٨ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

قول الشافعي: ذهب أصحابنا، وهذا من أصحابنا، ظاهر في ذلك، فعلىٰ هذا لا تعارض بين عبارتي الشيخ كما لا يخفىٰ، ويؤيد كلام الشيخ ذكره في أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام [١].

قوله: معاوية بن شريح:

وافقه علىٰ احتمال اتحاده مع ابن ميسرة الشيخ محمد، بل استظهره[٢] ثم قال: «وعلىٰ كل حال فالرجل غير موثق» كما اعترف به جده في (الدراية)، في حق معاوية بن ميسرة[٣]، لكن في رواية ابن أبي عمير نوع توثيق له، كما تقدم في ترجمته[٤].

---

١ ـ عده في أصحاب الرضا عليه السلام النجاشي في رجاله: ص ٣٢٣، وأما الشيخ في رجاله فقد ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام: ص ٤٠٦، وفي أصحاب الهادي عليه السلام: ص ٤٢٤، وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٥١٥، فراجع ذلك.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني، فإنه وافق المصنف صاحب النقد في اتحاد معاوية بن شريح مع معاوية بن ميسرة، فكأنهما يريان أن معاوية بن شريح نسبة إلىٰ جده شريح والد ميسرة.

٣ ـ راجع: ص ٢١ من دراية الشهيد الثاني، طبع النجف الأشرف.

٤ ـ راجع: ص ٣١٨ من هذا الكتاب في ترجمة محمد بن أبي عمير.

قوله: معاوية بن عمار بن أبي معاوية:

وثقه في المجمع[١]، ويؤيد الوثاقة رواية ابن أبي عمير عنه[٢] وروىٰ عنه فضالة بن أيوب، كما يظهر من كتاب المعيشة من الكافي[٣].

ويؤيده أيضاً رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عنه ـ علىٰ ما قيل ـ مستظهر من أبواب جهاد الكافي[٤] وصفوان بن يحيىٰ[٥].

قوله: معاوية بن وهب البجلي:

قد وقع في بعض أسانيد التهذيب رواية معاوية بن وهب عن صفوان[٦] وأنكرها في المنتقىٰ، قال: «ولا ريب أنه غلط، لأن معاوية بن وهب أقدم في الطبقة

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للمولىٰ الأردبيلي ﵀.

٢ ـ روىٰ عنه ابن أبي عمير في التهذيب ـ في باب الخروج إلىٰ الصفا من كتاب الحج: ج ٥، ص ١٤٤، الحديث الأول، وفي الكافي ـ في كتاب المعيشة ـ باب كسب الحجام: ج ٥، ص ١١٦، الحديث الخامس، وفي باب القول عندما يشتري للتجارة أيضاً: ص ١٥٧، وفي باب وصية رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين ؈ ـ في السرايا ـ: ص ٢٧، من كتاب الجهاد.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٢٠٠، كتاب المعيشة، باب الرجل يبيع ما ليس عنده، الحديث الخامس.

٤ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٤٧ من كتاب الجهاد، باب الشعار، الحديث الأول.

٥ ـ راجع: التهذيب في باب الخروج إلىٰ الصفا من كتاب الحج: ج ٥، روىٰ عنه في أحاديث عديدة.

٦ ـ راجع: التهذيب: ج ٥، ص ٣ من كتاب الحج، باب وجوب الحج، الحديث الرابع.

من صفوان بن يحيىٰ، فروايته عنه غير معقولة ولا يوجد نحوها في شيء من طرق أخبارنا» انتهىٰ[١].

والذي أظنه أن الأقدم في الطبقة ـ كما يظهر من المتكرر في الأسانيد ـ هو معاوية بن عمار لا معاوية بن وهب، وهو ليس له أقدمية الطبقة علىٰ صفوان، لأن صفوان روىٰ عن ابن عمار، ولأن صفوان من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام وابن وهب من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وهما متعاصران في زمن الكاظم عليه السلام ويدل علىٰ اشتباهه أنه أورد الحديث في سلك أحاديث (صحي) وابن وهب لم يوثقه إلّا النجاشي[٢] فكان ينبغي إدخال حديثه في سلك أحاديث (صحر)[٣] وابن عمار وثق متعدداً، فتأمل.

قوله: معاوية بن وهب بن جبلة:

قال الخليل: «بفتح الواو وسكون الهاء»[٤].

* * *

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٢٨٨ كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٢٢.

٣ ـ صحي: رمز بها في المنتقىٰ إلىٰ الأخبار الصحيحة و (صحر) إلىٰ الأخبار الصحيحة المشهورة، كما ذكر هذا الاصطلاح منه في مقدمة كتابه المنتقىٰ: ج ١، ص ٢٠ ـ ٢١.

٤ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

باب معتب

قوله: معتب[١] مولىٰ أبي عبد الله عليه‌السلام :

يظهر مما رواه في الكافي: «عن معتب قال: كان أبو الحسن عليه‌السلام يأمرنا ـ إذا أدركت الثمرة ـ أن نخرجها ونبيعها فنشتري مع المسلمين يوماً بيوم» أن يكون أيضاً مولىٰ الكاظم عليه‌السلام وذكرنا في ترجمة صغير بعض حاله[٢].

* * *

باب معروف

قوله: معروف بن خربوذ:

بالخاء المعجمة[٣].

* * *

١ ـ بضم الميم وفتح العين وتشديد التاء المكسورة مولىٰ الصادق عليه‌السلام، كذا في مجمع البحرين. (منه قدس‌سره).

٢ ـ راجع: ج ١، ص ٦١١ في ترجمة (صغير) مولىٰ أبي عبد الله عليه‌السلام.

٣ ـ ضبطه الساروي في توضيح الاشتباه: ص ٢٨٤ طبع إيران «بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة وضم الباء الموحدة وآخره ذال معجمة».

باب معلىٰ

في التحرير: «معلىٰ: بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام» ومثله ضبطه الخليل، وزاد أنه بالقصر[١].

قوله: المعلىٰ بن خنيس:

قال الخليل: «بضم المعجمة وفتح النون وسكون الخاتمة».

وفي الكافي والتهذيب: «عن علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان عن الوليد بن صبيح، قال: جاء رجل إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام يدعي على المعلىٰ بن خنيس ديناً عليه، وقال: ذهب بحقي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ذهب بحقك الذي قتله، ثم قال للوليد: قم إلىٰ الرجل فاقضه من حقه، فإني أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان بارداً»[٢].

وفي كتاب الغيبة للنعماني «وأخبرنا عبد الواحد بإسناده عن الحسن بن حفص عن نسيب فرعان، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام أيام قتل المعلىٰ بن خنيس مولاه، فقال لي: يا حفص إني حدثت المعلىٰ بأشياء فأذاعها فابتلى

---

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي (مخطوط). وشرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٩٤، كتاب المعيشة، باب الدين، الحديث الثامن، وراجع: التهذيب: ج ٦، ص ١٨٦ كتاب الديون، باب الديون وأحكامها، الحديث الحادي عشر.

بالحديد، إني قلت له: إن حديثنا من حفظه علينا حفظه الله وحفظ عليه دينه ودنياه، ومن أذاعه علينا سلبه الله دينه ودنياه، يا معلىٰ إنه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نوراً بين عينيه ورزقه العز في الناس، ومن أذاع الصغير من حديثنا لم يمت حتىٰ يعضه السلاح أو يموت متحيراً»(١).

وفي بصائر الدرجات للصفار: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، عن موسىٰ بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن حفص الأبيض التمار، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام أيام صلب المعلىٰ بن خنيس، فقال لي: يا حفص إني أمرت المعلىٰ بن خنيس بأمر فخالفني وابتلىٰ بالحديد، وإني نظرت إليه يوماً وهو كئيب حزين فقلت له: مالك يا معلىٰ؟ كأنك ذكرت أهلك ومالك وولدك، قال: أجل، قلت: أدن مني فدنا مني فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ قال: أراني في بيتي، هذه زوجتي، وهذا ولدي، فتركته حتىٰ تملأ منهم واستترت منهم، حتىٰ نال منها ما ينال الرجل من أهله، ثم قلت له: أدن مني، فدنا مني فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ قال: أراني معك في المدينة، هذا بيتك، قلت له: يا معلىٰ إن لنا حديثاً من حفظ علينا حديثنا حفظ الله عليه دينه ودنياه، يا معلىٰ لا تكونوا أسراء في أيدي الناس بحديثنا إن شاؤا أمنوا عليكم، وإن شاؤا قتلوكم، يا معلىٰ إنه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نوراً بين عينيه، ورزقه العزة في الناس، ومن أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتىٰ يعضه السلاح، أو يموت كبلاً، يا معلىٰ ابن خنيس وأنت مقتول فاستعد»(٢).

---

١ ـ راجع: كتاب غيبة النعماني: ص ١٥ ، باب ما روي في صون سر آل محمد عليهم السلام عمن ليس من أهله.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار، الجزء الثامن، الباب الثالث عشر في أن الأئمة ⟸

في الشرح: «وقد روىٰ الكليني في روضة الكافي: (عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخلت عليه يوماً فألقىٰ علي ثيابه وقال: يا وليد ردها علىٰ مطاويها، فقمت بين يديه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: رحم الله المعلىٰ بن خنيس فظننت أنه شبه قيامي بين يديه بقيام المعلىٰ بين يديه، ثم قال: أف للدنيا أف للدنيا، إنما الدنيا دار بلاء يسلط الله فيها عدوه علىٰ وليه)[1] ـ قال ـ: وهذا ربما دل علىٰ مدح في الجملة وفي كتاب الدين من التهذيب حديث حسن أيضاً ربما يفيد نوع مدح»[2] انتهىٰ.

ولعله أشار إلىٰ الحديث المتقدم الذي رواه الوليد أيضاً، فإنا نقلناه من الباب المذكور.

وتقدم في ترجمة عثمان بن عمران له ثناء عظيم من الصادق عليه السلام[3].

وفي مناقب ابن شهراشوب، والخرائج، ورسالة النجوم لابن طاووس بيان كيفية قتل المعلىٰ، والكشي[4] وهو ما ملخصه: «إن داود لما ولي المدينة قصد

⇐ يسيرون في الأرض من شاؤا من أصحابهم بالقدرة التي أعطاهم الله. وذكر مثله المفيد رحمه الله في الاختصاص: ص ٣٢١ و ٣٢٣.

١ ـ راجع: روضة الكافي: ص ٣٠٤، الحديث الـ (٤٦٩) طبع إيران سنة ١٣٧٧ هـ.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمه الله، وراجع التهذيب: ج ٦، ص ١٨٦ كتاب الديون، الحديث الحادي عشر، وقد ذكر نص الحديث (ص ٥٢٠)، في صدر هذه الترجمة، فراجعه.

٣ ـ راجع: ص ١٣٧ من هذا الجزء.

٤ ـ راجع: كيفية قتله في مناقب ابن شهراشوب: ج ٣، ص ٣٥٢ و ٣٥٧، في أحوال الصادق عليه السلام طبع النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ هـ، والخرايج والجرايح أيضاً: ص ٢٣٤ طبع ⇐

المعلىٰ وسأله عن شيعة أبي عبد الله عليه السلام وأن يكتبهم له، فقال: ما أعرف من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام أحداً، قال: أتكتمني؟ أما إنك إن كتمتني قتلتك، فقال له المعلىٰ: أبالقتل تهددني، والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعته عنهم، وإن أنت قتلتني لتسعدني وأشقيك، فأمر داود بحبسه، فقال له المعلىٰ: أخرجني إلىٰ الناس فإن لي ديناً كثيراً ومالاً حتىٰ أشهد بذلك، فأخرجه إلىٰ السوق، فلما اجتمع الناس، قال: أيها الناس أنا المعلىٰ بن خنيس اشهدوا أن ما تركت من مال من عين أو دين أو أمة أو عبد أو دار أو قليل أو كثير فهو لجعفر بن محمد فشد عليه صاحب شرطة داود فقتله، ولما بلغ قتله أبا عبد الله عليه السلام قال: «أما والله لقد دخل الجنة»، ولما دخل أبو عبد الله عليه السلام علىٰ داود وإسماعيل ابنه خلفه، فقال: يا داود قتلت مولاي وأخذت مالي؟ فقال: ما أنا قتلت ولا أخذت مالك، فقال: والله لأدعو الله تعالىٰ علىٰ من قتل مولاي وأخذ مالي، قال: ما قتلته ولكن قتله صاحب شرطتي السيرافي، فقال: بإذنك أو بغير إذنك؟ فقال: بغير إذني، فقال: يا إسماعيل شأنك به، فخرج إسماعيل والسيف معه حتىٰ قتله في مجلسه، فلم يزل أبو عبد الله عليه السلام ليلته ساجداً يقول: اللهم إني أسألك بقوتك القوية، وبمحالك الشديد، وبعزتك التي كل خلقك لها ذليل، أن تصلي علىٰ محمد وآل محمد، وأن تأخذه الساعة.

قال معتب: فوالله ما رفع رأسه من سجوده حتىٰ سمعنا الصيحة، فقالوا: مات داود بن علي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إني دعوت الله عليه بدعوة بعث بها الله إليه ملكاً فضرب رأسه بمرزبة انشقت منها مثانته وقتل».

⟸ إيران سنة ١٣١٠ هـ، ورسالة النجوم: ص ٢٢٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ، ورجال الكشي في ترجمة المعلىٰ بن خنيس: ص ٣٢٣ طبع النجف الأشرف، ورواها أيضاً الكليني في أصول الكافي: ج ٢، ص ٥١٣ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

وذكر الشيخ المفيد رحمه الله الدعاء بهذه العبارة «ياذا القوة القوية وياذا المحال الشديد، وياذا العزة التي كل خلقك لها ذليل، اكفني هذه الطاغية، وانتقم لي منه»[١].

وهذه الأخبار لا تنافي بينها فإن الأخبار الأول دلت علىٰ أن قتل المعلىٰ ابتلاءً بما ضيع حديث أهل البيت عليهم السلام ومتفقة علىٰ سبق عدالته وثقته وعلو شأنه وجلالة قدره، واختلفت في نهاية أمره، فدلت صحيحة ابن أبي عمير[٢] علىٰ بقاء تلك المنزلة لا سيما قوله عليه السلام «أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان بارداً»[٣] فإنه يدل علىٰ عدم تغير حاله عنده، وبقاء منزلته لديه، وقوله عليه السلام في الأخرىٰ «يسلط الله فيها عدوه علىٰ وليه»[٤].

ودلت رواية النعماني ورواية الصفار بقوله: «فخالفني» علىٰ معصيته وإذاعة سره، ولعل إلىٰ هذا نظر المحقق في المعتبر فضعفه، لكن رواية ابن أبي عمير أصح وأثبت.

ويؤيدها تعديل الطوسي له في كتاب الغيبة[٥] وروايات الكشي الدالة علىٰ

---

١ ـ راجع: إرشاد المفيد رحمه الله في أحوال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.
٢ ـ وهي التي رواها الكشي في رجاله: ص ٣٢٣ في ترجمته.
٣ ـ وهي التي تقدم ذكرها في صدر الترجمة (ص ٥١٩) عن الكافي والتهذيب.
٤ ـ وهي التي تقدم نقلها (ص ٥٢١) عن روضة الكافي.
٥ ـ قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: ص ٢١٠ طبع النجف الأشرف ـ بعد عده من المحمودين ـ: «وكان من قوام أبي عبد الله عليه السلام وإنما قتله داود بن علي بسببه، وكان محموداً عنده عليه السلام، ومضىٰ علىٰ منهاجه، وأمره مشهور، فروي عن أبي بصير قال: لما قتل داود بن علي المعلىٰ بن خنيس وصلبه عظم ذلك علىٰ أبي عبد الله عليه السلام واشتد عليه وقال له: يا داود

⟸

المدح.

وأما تضعيف النجاشي[١] وابن الغضائري[٢] فالظاهر منه تضعيفه من أول أمره، وأنه ضعيف في نفسه لا باعتبار هذه الواقعة، وهذا اتفقت الأخبار على عدمه، وهي أقوى من تضعيفهما، والأخبار التي رواها الكشي[٣] في ذمه كلها من جهة إذاعة السر، ولم يرد في ذمه من غير هذا الوجه.

ولئن سلمنا أنه فاسق من هذا الوجه فهو متأخر عن رواياته، فهي مروية عنه في حال عدالته على الظاهر، فتأمل جيداً.

وأما ما ذكره بعض[٤] من أنه دعا إلى محمد بن عبد الله «وفي هذه الظنة قتل» فالأخبار التي رويناها تبطل أنه دعا إليه، وإن كان القتل بهذه الظنة محتملاً.

هذا وعندي في كل ذلك في النفس شيء.

⇐ على ما قتلت مولاي وقيمي في مالي وعلى عيالي؟ والله إنه لأوجه عند الله منك، (في حديث طويل) ـ وفي خبر آخر ـ إنه قال: أما والله لقد دخل الجنة».

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٢٧ فإنه ذكر في ترجمته: «... ضعيف جداً لا يعول عليه».

٢ ـ راجع: ما ذكره القهبائي في مجمع الرجال: ج ٦، ص ١١٠ عن كتاب الضعفاء لابن الغضائري من قوله: «كان أول أمره مغيرياً ثم دعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، وفي هذه الظنة أخذه داود بن علي فقتله، والغلاة يضيفون إليه كثيراً، ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه».

٣ ـ راجع بعضها في ترجمته من رجال الكشي: ص ٣٢٣، وبعضها في ترجمة عبد الله بن أبي يعفور: ص ٢١٣ و ٢١٤.

٤ ـ هذا البعض هو ابن الغضائري كما تقدمت عبارته آنفاً في الهامش.

قوله: معلىٰ بن محمد البصري:

في التحرير: «معلىٰ بن محمد غير ثقة، والظاهر أنه يـروي بـالإجازة عـن صفوان كتابه» انتهىٰ[١] وهذا ينافيه قول النجاشي والشيخ له كتب[٢] وعدا مقدار عشرة كتب، وشيخ الإجازة من لا كتاب له وإنما يروي مـا رواه غـيره عـلىٰ مـا تقدم[٣].

ولئن سلمنا فدعوىٰ أن كتبه كلها مروية إجازة وليس فيها رواية هـو فـي طريقها، من معالم الغيب، وقد تقدم ذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد[٤].

❊ ❊ ❊

باب معمر

قوله: معمر بن يحيىٰ:

بنىٰ المصنف علىٰ أن الجميع واحد، وظاهر الشرح التعدد، قال فيه: «وأما معمر بن يحيىٰ فهو وإن كان مشتركاً بين الثقة وغيره إلّا أن الراوي عن الثقة ثعلبة،

---

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر (مخطوط).
٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٢٧، وفهرست الشيخ الطوسي: ص ١٩٣.
٣ ـ راجع: فيما ذكره: ج ١، ص ٢٣٥ في ترجمة أحمد بن الحسن بن الوليد.
٤ ـ راجع: ج ١، ص ٢٣٥ من هذا الكتاب.

وقد ذكرنا ظهور ثعلبة بن ميمون» انتهى[١] ولا يبعد الاتحاد.

* * *

باب المغيرة

قال الخليل: «بضم الميم وكسر المعجمة وسكون الخاتمة»[٢].

قوله: المغيرة بن شعبة:

في البحار: «وروىٰ صاحب كتاب الغارات قال: ذكر المغيرة بن شعبة عند علي عليه السلام وجده مع معاوية، فقال: وما المغيرة؟ إنما كان إسلامه لفجرة وغدرة بنفر من قومه فهرب فأتىٰ النبي صلى الله عليه وآله كالعائذ بالإسلام، والله ما رأىٰ عليه أحد منذ ادعىٰ الإسلام خضوعاً ولا خشوعاً ألا وإنه كانت من ثقيف فراعنة قبل يوم القيامة يجانبون الحق، ويوقدون نيران الحرب، ويوازرون الظالمين»[٣].

وفي الخصال «عن أبيه وابن الوليد، عن محمد العطار، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيىٰ، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن فضال، عن داود بن أبي يزيد، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزوجل: **﴿قل هل أنبئكم علىٰ من تنزل الشياطين تنزل علىٰ كل أفاك أثيم﴾** قال: هم

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٣ ـ راجع: الجزء الثامن من البحار الطبع القديم: ص ٦٧٥ في باب ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا علىٰ الحق وذكر بعض المخالفين والمنافقين.

سبعة المغيرة، وبنان، وصائد، وحمزة بن عمارة البربري، والحارث الشامي وعبد الله بن الحارث، وأبو الخطاب»[١].

باب مفضل

بضم الميم وفتح الفاء وفتح الضاد المعجمة المشددة.

قوله: المفضل بن صالح أبو جميلة:

ضعفه في المعتبر، والصالح، والآبي في كشف الرموز، وقال: «إن من رواتها أبا جميلة عن الرضا عليه السلام وهو كذاب ملعون طعن فيه نقاد الرجال».

وفي التنقيح: «أبو جميلة ضعيف، كان يضع الحديث واسمه المفضل بن صالح».

قوله: المفضل بن عمر:

الأخبار التي وقفت عليها فيه هي ما رواه الصدوق في العيون في باب النصوص على الرضا عليه السلام بإسناده «عن محمد بن سنان عن أبي الحسن

١ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه ـ باب السبعة ـ الحديث الـ (٦٢)، وذكر مثله الكشي في رجاله: ص ٢٤٧، في ترجمة محمد بن أبي زينب مقلاص الملقب بأبي الخطاب البراد الأجدع الأسدي.

الأول عليه السلام أنه قال: يا محمد إن المفضل كان أنسي ومستراحي».

وفيه أيضاً: «عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: دخلت عليه قبل أن يحمل إلىٰ العراق ـ ثم ساق الرواية، إلىٰ أن قال ـ: يا محمد يمد الله في عمرك وتدعو إلىٰ إمامته وإمامة من يقوم مقامه من بعده، فقلت: من ذاك جعلت فداك؟ قال: محمد ابنه، قال: قلت فالرضا والتسليم، قال: نعم ـ ثم قال ـ: يا محمد إن المفضل كان أنسي ومستراحي وأنت أنسهما ومستراحهما، حرام علىٰ النار أن تمسك أبداً»[١].

وما رواه الكليني في الصحيح عن «ابن سنان ـ وهو محمد ـ عن أبي حنيفة سابق الحاج، قال: مر بنا المفضل ـ وهو ابن عمر بقرينة رواية محمد عنه ـ وأنا وختني نتشاجر في ميراث، فوقف علينا ساعة، ثم قال لنا: تعالوا إلىٰ المنزل، فأتيناه فأصلح بيننا بأربعمائة درهم فدفعها إلينا من عنده، حتىٰ إذا استوثق كل واحد منا من صاحبه، قال: أما إنها ليست من مالي ولكن أبو عبد الله عليه السلام أمرني إذا تنازع رجلان من أصحابنا في شيء أن أصلح بينهما وأفتديهما من ماله، فهذا من مال أبي عبد الله عليه السلام».

وبالإسناد المذكور «عن ابن سنان عن مفضل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا رأيت بين اثنين من شيعتنا منازعة فافتدها من مالي»[٢].

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١ ، ص ٣٢ ـ ٣٣، باب نص أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام علىٰ ابنه الرضا عليه السلام بالإمامة والوصية.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٠٩، كتاب الايمان والكفر، باب الإصلاح بين الناس، الحديث الثالث والرابع.

وهذان الخبران يدلان على أنه كان وكيلاً وأميناً وأنه كان يمتثل أمره عليه السلام، وهذا مع توثيق الشيخ المفيد رحمه الله[١]، والأخبار التي رواها الكشي ـ على كثرتها ـ أقوىٰ مما روي في ذمه، لأنها أكثر من الأخبار التي رويت في ذمه[٢] مع أنها أصح سنداً وأولىٰ من تضعيف ابن الغضائري[٣] وما وصفه النجاشي من أنه فاسد المذهب[٤] لعله إشارة إلىٰ ما روىٰ الكشي: من أنه أمر إسماعيل بن عامر أن يعتقد إمامة إسماعيل بن جعفر[٥]، فإن هذا لا يضر لأنه في حياة الصادق عليه السلام وكان جماعة يعتقدون أنه يكون إماماً بعد أبيه، وليس ذلك بمحرم، وليس بواجب اعتقاد إمامة من يقوم مقام الإمام، فلا يلتفت إلىٰ طعن جماعة من الفقهاء فيه، كما في كشف الرموز، والمعتبر، فإنه قال فيه: «المفضل بن عمر ضعيف جداً كما ذكر النجاشي، وقال ابن بابويه لم يرو هذه الرواية غير المفضل»، ثم قال المحقق: «فإذن الرواية في غاية الضعف»[٦].

ثم قال: «بل حال المفضل بن عمر أضعف من علي بن أحمد بن أشيم»[٧]،

---

١ ـ راجع: كتاب الإرشاد للشيخ المفيد رحمه الله، في باب النص بالإمامة من أبي عبد الله عليه السلام علىٰ ابنه أبي الحسن موسىٰ عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وخاصته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين رحمهم الله، وعد منهم المفضل بن عمر الجعفي.

٢ ـ روىٰ أخبار المدح والذم الكشي في رجاله في ترجمة المفضل بن عمر: ص ٢٧٢.

٣ ـ راجع: تضعيف ابن الغضائري له فيما نقله القهبائي في مجمع الرجال: ج ٦، ص ١٣١، عن كتاب الضعفاء لابن الغضائري.

٤ ـ راجع: ما ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣٢٦.

٥ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢٧٦.

٦ ـ راجع: المعتبر: ص ٣٠٩ كتاب الصوم في مسألة من أكره امرأته علىٰ الجماع.

٧ ـ راجع: الجملة الأخيرة في المعتبر: ص ٣٣٢، في مسألة صحة نيابة المرأة عن ⟸

ورجح روايته عليه، فإن منشأ تضعيفهما هو كلام النجاشي، وقد علمت الحال، فتدبر، والله تعالىٰ أعلم بحقيقته.

قوله: المفضل بن مزيد:

قال الخليل: «بفتح الميم وكسر الزاي»[١].

وبخط السيد المهدي: «في الكافي في باب النهي عن القول بغير علم عن مفضل بن مزيد في الصحيح قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أنهاك عن خصلتين فيهما هلك الرجال، أنهاك أن تدين الله تعالىٰ بالباطل، وتفتي الناس بما لا تعلم»[٢].

قال: «وهذا أدل علىٰ تشيعه مما ذكر في المتن، وفيه إشعار بعلمه وفقاهته فإن مثل هذا الكلام إنما يكون غالباً مع الفقهاء والعلماء، كما وقع نظيره في الباب المذكور مع زرارة وعبد الرحمن بن الحجاج، وغيرهما من الفقهاء».

⟸ الرجل والرجل في الحج، وراجع أيضاً في تضعيف المفضل بن عمر: ص ١٤٤، من المعتبر ـ كتاب الصلاة ـ في مسألة أن القبلة جهة الكعبة لا عينها، و (ص ٣٢٤) في المسألة الثالثة في حرمة البيع والشراء للمعتكف.

١ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٢ كتاب فضل العلم الحديث الأول.

باب مقاتل

قوله: مقاتل بن مقاتل:

قال العلامة في المختلف: في حديث مقاتل بن مقاتل: «واقفي خبيث فلا يصار إلىٰ روايته»(١).

* * *

باب المقداد

قوله: المقداد بن الأسود:

في نور الثقلين عن «قرب الإسناد للحميري بإسناده إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، أنه لما نزلت هذه الآية علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿**قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربىٰ**﴾ قام رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: أيها الناس إن الله تبارك وتعالىٰ قد فرض لي عليكم فرضاً، فهل أنتم مؤدوه؟ قال: فلم يجبه أحد منهم، فانصرف، فلما كان من الغد قام فيهم فقال مثل ذلك، ثم قام فقال مثل ذلك في

---

١ ـ وذكره العلامة أيضاً في القسم الثاني من الخلاصة: ص ٢٦٠، قائلاً: «مقاتل بن قياما واقفي خبيث من أصحاب الرضا عليه السلام».

اليوم الثالث، فلم يتكلم أحد، فقال: أيها الناس إنه ليس من ذهب ولا فضة ولا مطعم ولا مشرب، قالوا: فألقه إذاً، قال: إن الله تبارك وتعالىٰ أنزل علي **﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودة في القربىٰ﴾** فقالوا: أما هذه فنعم.

قال أبو عبد الله عليه السلام: فوالله ما وفىٰ بها إلّا سبعة نفر: سلمان، وأبو ذر، وعمار، والمقداد بن الأسود الكندي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، ومولىٰ لرسول الله صلى الله عليه وآله يقال له الثبيت، وزيد بن أرقم»(١).

وروي في الخصال بعدة طرق: «عن ابن بريدة، عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أمرني الله بحب أربعة، فقلنا: من هم يا رسول الله؟ سمهم لنا، فقال: عليّ منهم، وسلمان، وأبو ذر، والمقداد، أمرني بحبهم، وأخبرني أنه يحبهم»(٢).

وفي البحار: «عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسىٰ، عن النضر بن سويد، عمن حدثه من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ـ بعد ما قبض ـ إلّا جال جولة، إلّا المقداد فإن قلبه كان مثل زبر الحديد»(٣).

---

١ ـ راجع: تفسير نور الثقلين للعلامة الجليل الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي المتوفىٰ سنة ١١١٢ هـ: ج ٤، ص ٥٧٠ في تفسير سورة الشورىٰ، طبع إيران (قم) سنة ١٣٨٣ هـ، وراجع أيضاً: قرب الإسناد: ص ٣٨ تأليف الشيخ المحدث الجليل عبد الله بن جعفر بن الحسن (أو الحسين) بن مالك بن جامع الحميري، المكنىٰ بأبي العباس القمي الذي قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين، وسمع منه أهلها وأكثروا كما ذكره النجاشي في رجاله، طبع قرب الإسناد بإيران (طهران) سنة ١٣٧٠ هـ.

٢ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه ـ باب الأربعة ـ.

٣ ـ راجع: البحار المجلد الثامن ـ باب ذكر أصحاب النبي وأمير المؤمنين الذين كانوا علىٰ

⇐

وفيه: «ابن الوليد، عن الصفار، عن علي بن سليمان بن داود الرازي، وحدثنا أحمد بن محمد بن يحيىٰ، عن سعد، عن علي بن أسباط بن سالم، عن أبيه قال: قال أبو الحسن موسىٰ عليه السلام: إذا كان يوم القيامة نادىٰ مناد أين حواري محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه؟ فيقوم سلمان، والمقداد، وأبو ذر الغفاري ـ قال ـ: ثم ينادي أين حواري علي بن أبي طالب عليه السلام وصي محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فيقوم عمرو بن الحمق الخزاعي، ومحمد بن أبي بكر، وميثم بن يحيىٰ التمار، مولىٰ بني أسد، وأويس القرني ـ قال ـ: ثم ينادي المنادي: أين حواري الحسن بن علي ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فيقوم سفيان بن أبي ليلىٰ الهمداني، وحذيفة بن أسيد الغفاري ـ قال ـ: ثم ينادي المنادي أين حواري الحسين بن علي عليه السلام؟ فيقوم كل من استشهد معه ولم يتخلف عنه، ثم ينادي أين حواري علي بن الحسين عليه السلام؟ فيقوم جبير بن مطعم، ويحيىٰ بن أم الطويل، وأبو خالد الكابلي، وسعيد بن المسيب، ثم ينادي أين حواري محمد بن علي وحواري جعفر بن محمد عليهما السلام؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري، وزرارة بن أعين، ويزيد بن معاوية العجلي، ومحمد بن مسلم الثقفي، وليث ابن البختري المرادي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن جذاعة، وحجر بن زائدة، وحمران بن أعين، ثم ينادي سائر الشيعة مع سائر الأئمة عليهم السلام، فهؤلاء أول الشيعة الذين يدخلون الفردوس، وهؤلاء أول السابقين وأول المقربين وأول المتحورين من التابعين»[1].

⟸ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، طبع إيران القديم، وقد رواه عن الاختصاص للشيخ المفيد.

١ ـ راجع: البحار، المجلد الثامن، الباب المذكور: ص ٧٢٦، وقد رواه عن الاختصاص للشيخ المفيد رحمه الله، راجع من الاختصاص: ص ٦١.

واعلم أن هذه الرواية اختلفوا في الاعتماد عليها.

قال في الشرح: «ثم إن رواية الكشي المتضمنة للحواريين[١] اعتمد عليها العلامة في الخلاصة[٢] بعد ذكر الرواية.

وروىٰ ـ يعني الكشي ـ مرسلاً ما ينافي ذلك[٣]، والتعديل أرجح، واعترض عليه جدي ﷺ في فوائده علىٰ الخلاصة: إن في حديث المدح علي بن سليمان وأسباط بن سالم وهو مجهول العدالة»[٤] انتهىٰ[٥]. ويظهر من سبطه موافقته علىٰ ذلك.

والذي تقتضيه الأصول أن أحوال الرجال يكفي فيها الظن، فما اشتملت عليه هذه الرواية إن لم يعارضها شيء أخذ بها لحصول الظن، وإن عارضها شيء لم يؤخذ لارتفاع الظن بالمعارض، فتأمل.

❊ ❊ ❊

---

١ ـ يشير إلىٰ الرواية التي ذكرها الكشي في رجاله: ص ١٥، عند ترجمته لسلمان الفارسي المتضمنة لذكر الحواريين والتي عد منها المقداد بن الأسود، فراجعها.

٢ ـ اعتمد عليها العلامة في القسم الأول من الخلاصة: ص ٥٩، عند ترجمته لحجر بن زائدة وحمران بن أعين اللذين عدا من الحواريين ولذلك ترجم لهما في القسم الأول المخصص فيمن اعتمد علىٰ روايته.

٣ ـ راجع: ما رواه الكشي مرسلاً: ص ٣٤٧، عند ترجمته لعامر بن جذاعة وحجر بن زائدة اللذين عدا من الحواريين، حيث جاء فيها قول أبي عبد الله عليه السلام فيهما: «... فلا غفر الله لهما».

٤ ـ ذكر الشهيد الثاني ﷺ في تعليقته علىٰ ما ذكره العلامة في الخلاصة في ترجمة حجر بن زائدة وحمران بن أعين ورواية الكشي التي رواها ما نصه: «في الطريق ـ أي طريق رواية الكشي ـ علي بن سليمان بن داود وهو مجهول الحال، وحديث القدح فيه مرسل، فيبقىٰ الاعتماد علىٰ توثيق النجاشي» يعني توثيقه لحجر بن زائدة في رجاله: ص ١١٤.

٥ ـ يعني: انتهىٰ ما ذكره السبط في شرح الاستبصار.

باب منبه

قوله: المنبه بن عبد الله:

في الشرح: «قد قال النجاشي: إنه صحيح الحديث[١] والذي صرح به جدي تَتِّرُّ أنه دال علىٰ التوثيق[٢] وفي نظري القاصر إنه محل نظر، لأن هذا معناه في كلام المتقدمين غير ما اصطلح عليه المتأخرون في تعريف الصحيح، فيكون وصفه بأنه صحيح الحديث دالاً علىٰ ثقته، ويعرف هذا بملاحظة كتب الرجال، والعجب منه أنه في عبد السلام بن صالح الهروي جوز كونه عامياً[٣] ثقة مع أنه موصوف في النجاشي بأنه صحيح الحديث[٤]، واللازم من الصحة كونه إمامياً، لأن تعريف الصحيح يقتضي ذلك.

وبالجملة: فدلالة اللفظ علىٰ التوثيق فضلاً عن كونه إمامياً محل تأمل، غاية الأمر أن معناه في كلام المتقدمين مجمل، فإن إرادة كون حديثه صحيحاً ـ بمعنىٰ أنه معتمد، لظهور القرائن علىٰ ذلك وإن كان في نفسه ليس بثقة ـ ممكنة، إلّا أن الجمع بين كون الرجل ثقة صحيح الحديث قد تخفىٰ فائدته، والذي يقتضيه النظر

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٣٠.

٢ ـ راجع: دراية الشهيد الثاني: ص ٧٦.

٣ ـ أي جوز ذلك الشهيد الثاني (جده) في تعليقته علىٰ خلاصة العلامة في ترجمة عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، فراجع.

٤ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٨٤.

أن الصحة عند المتقدمين لا يكفي فيها مجرد كون الرجل ثقة، بل لابد من انضمام القرائن إلىٰ قوله كما يعلم من الشيخ وغيره» انتهىٰ[١].

والذي عرفته من الممارسة أن الصحة قد تكون من جهة الوثاقة والعدالة، وقد تكون من جهة انضمام القرائن فقولهم صحيح الحديث لا يقتضي الوثاقة كما قاله، إلّا أن حصرها بالقرائن محل نظر وإن شئت التفصيل فراجع ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد[٢].

* * *

باب منصور

قوله: منصور بن حازم:

قال الخليل: «حازم بالمهملة والزاي المكسورة»[٣].

قوله: منصور بن الوليد الصيقل:

قال الخليل: «الصيقل بفتح المهملة وسكون الخاتمة وفتح القاف شغله صقل السيف»[٤].

---

١ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٢ ـ راجع: ص ٤٤٩ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ الخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

٤ ـ نفس المصدر.

قوله: منصور بن يونس بزرج:

قال الصالح: «بضم الباء والزاي وإسكان الراء المهملة والجيم أخيراً أبو يحيىٰ، وقيل: أبو سعيد، من أصحاب الكاظم عليه السلام، وصرح الشيخ بأنه واقفي، والنجاشي بأنه ثقة عن أبي بصير» انتهىٰ[١].

وكذلك ضبطه الحر في التحرير، والرواية المذكورة عن الكشي[٢] رواها الصدوق أيضاً في العيون: «عن أبيه، عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن عيسىٰ، عن أبيه، عن الحسن بن موسىٰ الخشاب، عن محمد بن الأصبغ، عن أبيه، عن غنام بن القاسم، قال...» انتهىٰ[٣].

❊ ❊ ❊

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٥٣ للمولىٰ الصالح، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، شرح الحديث الأول. وراجع: رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦٠، باب أصحاب الكاظم عليه السلام، ورجال النجاشي: ص ٣٢٣.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٩٨.

٣ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١ ، ص ٢٢، في باب النص علىٰ الرضا عليه السلام من أبيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام، الحديث الخامس.

باب موزع

موزع مولىٰ أمير المؤمنين عليه السلام:

في البحار: «حدثنا جعفر بن الحسين، عن محمد بن جعفر المؤدب عد في الأركان من التابعين موزع مولىٰ أمير المؤمنين عليه السلام»[١].

* * *

باب موسىٰ

موسىٰ بن إبراهيم المحاربي:

قال الخليل: «بضم الميم والحاء المهملة والراء المهملة المكسورة والموحدة نسبة إلىٰ قبيلة».

قال الصالح: «لم أعرف حاله»[٢].

---

١ ـ راجع: البحار ـ المجلد الثامن ـ الباب الذي ذكر فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا علىٰ الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام، الطبع القديم بإيران.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط). وشرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ١، ص ٤٣٠ كتاب العقل والجهل.

موسىٰ بن إسماعيل بن عبد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام

كذا في الكافي[١].

قوله: موسىٰ بن بكر الواسطي:

بخط المجلسي رحمه الله: «ولم يثبت كونه واقفياً، وإن كان الشيخ قد حكم به في كتاب الرجال[٢]. فإن أبا عمرو الكشي وأبا العباس النجاشي لم يرويا ذلك أصلاً[٣] والأصح أنه ممدوح وحديثه حسن» انتهىٰ.

ويؤيده أن ابن إدريس مدحه ومدح كتابه في آخر السرائر[٤]. ورواية ابن

---

١ ـ ذكر ابن عنبة في عمدة الطالب: ص ٣٥٠: أن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام عقبه قليل، وأعقب من ابنه عبيد الله، وعقبه ينتهي إلىٰ ابنه الحسن... الخ.
ولم يذكر أن ابنه عبد الله بن العباس أعقب ليكون من عقبه موسىٰ بن إسماعيل بن عبد الله، فراجع.

٢ ـ راجع: كتاب الرجال للشيخ: ص ٣٥٩، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣١٩، ورجال الكشي: ص ٣٧، ويظهر منهما كونه إمامياً إذ لم يغمزا في مذهبه، لاسيما أن الرواية التي رواها الكشي عنه في النص من الكاظم عليه السلام علىٰ إمامة الرضا عليه السلام تؤيد عدم الوقف، وما قيل من أن موسىٰ بن بكر روىٰ الرواية في زمن حياة الإمام الكاظم عليه السلام وكان الرضا عليه السلام يومئذ صغيراً، وأنه بعد وفاة الكاظم عليه السلام وقف عليه وبقيت الرواية تناقلها الناس عنه، احتمال بعيد لا يلتفت إليه، فلاحظ.

٤ ـ راجع: آخر السرائر باب النوادر في المستطرفات، فإنه أول ما نقل الأخبار التي ⟸

أبي عمير وصفوان عنه[١] وتبع جماعة من الفقهاء الشيخ في وقفه.

قال في التنقيح: «في طريقها موسىٰ بن بكر وهو واقفي».

وفي المدارك: «الرواية ضعيفة الإسناد لأن من جملة رجالها موسىٰ بن بكر وهو واقفي»[٢].

وفي المجمع: «موسىٰ بن بكير ضعيف لأنه واقفي».

وفي إيضاح القواعد: « موسىٰ بن بكير واقفي» انتهىٰ، وليس في الرجال موسىٰ بن بكير بالتصغير، وكأنه سهو[٣].

⇐ رواها عن موسىٰ بن بكر، وقال في صدرها: «باب النوادر مما استنزعته واستطرفته من كتب المشيخة والمصنفين والرواة المحصلين» فإن هذه العبارة مدح له ولكتابه، كما هو واضح.

١ ـ فإن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيىٰ قد ذكر الكشي في رجاله: ص ٤٦٦، أنهما من الستة نفراً من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام الذين اجتمع الأصحاب علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم.

٢ ـ راجع: المدارك، كتاب الصلاة في مسألة جواز لبس الحرير للنساء مطلقاً.

٣ ـ راجع: التنقيح للفاضل المقداد السيوري (مخطوط) ومجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد العلامة للمولىٰ أحمد الأردبيلي، وإيضاح القواعد لفخر المحققين ابن العلامة الحلي رحمهما الله (مخطوط)، وذكر السبزواري في الذخيرة: ج ١، ص ٢٠٤، في مسألة أول وقت الصبح ـ بعد ذكره لرواية عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ما نصه: «وليس في طريق هذه الرواية من يتوقف في شأنه إلّا موسىٰ بن بكر فإنه واقفي غير مصرح بالتوثيق لكن له كتاب يرويه صفوان وابن أبي عمير وفي هذا دلالة علىٰ أن الاعتماد علىٰ نقله كما أشرنا إليه مراراً».

قوله: موسىٰ بن جعفر الكمنداني:

ونقل المصنف عن النجاشي الكمنداني[١]. وضبطه الصالح: «بضم الكاف والميم وسكون النون»[٢]، وضعفه كما ضعفه النجاشي.

وقال المصنف: «في الخلاصة الكمنذاني بالنون والذال المعجمة، والمشهور اليوم بالياء المنقطة تحتها نقطتين والدال المهملة»[٣].

قوله: موسىٰ بن جعفر بن وهب:

في الذخيرة: «في طريقها موسىٰ بن جعفر البغدادي وهو غير موثق لكن لم يستثن فيما استثني من نوادر الحكمة[٤] ولعل في ذلك إشعاراً بحسن حاله» انتهىٰ[٥]. وقد عد بعضهم ذلك من الحسن وهو غير بعيد.

---

١ ـ راجع: ص ٣٥٦ من النقد، وراجع: رجال النجاشي: ص ٣١٨.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٣، ص ٣٨٤، كتاب التوحيد، باب حدوث الأسماء، شرح الحديث الثاني.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف عن العلامة في هامش الترجمة: ص ٣٥٦ من النقد، وراجع: خلاصة العلامة: ص ٢٥٨.

٤ ـ يعني لم يستثن فيما استثني من نوادر الحكمة مما رواه محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري القمي.

٥ ـ راجع: الذخيرة شرح إرشاد العلامة للسبزواري، وقال الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ منهج المقال في الرجال: «في رواية محمد بن أحمد بن يحيىٰ عنه، وعدم استثنائه دلالة علىٰ عدالته».

قوله: موسىٰ بن الحسن بن محمد بن العباس:

إلىٰ أن قال: «المعروف بابن كبرياء».

قال المصنف رحمه الله: «في الخلاصة كبرياء بالياء المثناة تحتها نقطتين بعد الكاف، وبعدها الراء».

وفي الإيضاح «بالباء الموحدة بعد الكاف».

وفي رجال ابن داود: زكريا موضع كبرياء، ولعله سهو[١].

قوله: موسىٰ بن عمر بن يزيد:

في الشرح: «موسىٰ بن عمر بن يزيد ليس بثقة»[٢].

قوله: موسىٰ بن عبد الله بن الحسن:

لعل هذا أخو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ذكرنا بعض حاله في ترجمة أخيه محمد بن عبد الله المذكور[٣].

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش النقد: ص ٣٥٧، وراجع الخلاصة للعلامة: ص ١٦٦، وراجع: إيضاح الاشتباه له أيضاً: ص ٩٢، وراجع: رجال ابن داود الحلي ـ القسم الأول ـ: ص ٣٥٤.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد السبط.

٣ ـ راجع: ص ٤١٦ من هذا الجزء، وموسىٰ ـ هذا ـ هو المعروف بموسىٰ الجون، ويكنىٰ أبا ⇐

موسىٰ بن عمران بن يزيد النخعي النوفلي:

روىٰ عن عمه الحسين بن يزيد النخعي النوفلي، كذا تكرر في أسانيد العلل، ويحتمل أن يكون هذا هو الذي ذكره المصنف بعنوان موسىٰ بن عمران، ويحتمل أن يكون هو الذي بعنوان موسىٰ بن عمر بن يزيد.

قوله: موسىٰ بن القاسم بن معاوية:

هنا فوائد:

الأولىٰ: قال المصنف: «روىٰ موسىٰ بن القاسم كثيراً عن عبد الرحمن، وهو مشترك بين عبد الرحمن بن أبي نجران، وعبد الرحمن بن سيابة كما يظهر من باب الطواف من التهذيب روايته عن عبد الرحمن بن سيابة[1]، ومن باب

⇐ الحسن، وقيل: أبا عبد الله، وكان أسود اللون، فلقبته أمه هند (الجون) وكان ترقصه وهو طفل وتقول:

إنك أن تكون جوناً أفرعا ... يوشك أن تسودهم وتبرعا

قال ابن عنبة في عمدة الطالب: ص ٩٨: «كان موسىٰ شاعراً ولما قبض المنصور علىٰ أبيه وأهله أخذه فضربه ألف سوط، ثم قال له: أتعلم ما هذا، هذا سجل قاض عليك مني... وعاش موسىٰ إلىٰ أيام الرشيد، ودخل عليه ذات يوم فلما قام من عنده عثر بطرف البساط فسقط فضحك الرشيد، فالتفت إليه موسىٰ وقال: يا أمير المؤمنين إنه ضعف صوم لا ضعف سكر، ومات موسىٰ بسويقة، وفي ولده العدد والإمرة بالحجاز».

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٥، ص ١١٠، كتاب الحج، باب الطواف، الحديث الـ(٢٨).

الزيادات من كتاب الحج منه عن عبد الرحمن بن أبي نجران[١] فالتمييز مشكل، ولم أجد في كتب الأخبار روايته عن غيرهما ممن يسمىٰ بعد الرحمن بلا فاصلة» انتهىٰ[٢].

وذكر مثل هذا أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن سيابة[٣]. وقد ذكرنا هناك إنكار الشيخ حسن في المنتقىٰ له[٤] وأنكره غيره أيضاً، وهو في محله.

الثانية: قد وقع في بعض الأسانيد أيضاً رواية موسىٰ بن القاسم عن أبان بن عثمان بغير واسطة، وأنكرها في المنتقىٰ فقال: «رعاية الطبقات تنكر رواية موسىٰ بن القاسم في طريق هذا الخبر عن أبان بن عثمان بغير واسطة، وإن وجد مثلها في عدة طرق أخرىٰ، فإن السبب المقتضي لسقوط الوسائط في نظائره كثيرة كما بيناه في مقدمة الكتاب وما يأتي في الأسانيد المتعددة، وخصوصاً التي يوردها الشيخ من روايات موسىٰ بن القاسم، فإن التوهم واقع فيها بكثرة، وقد أشرنا إلىٰ ذلك فيما سلف، وبينا أيضاً في مواضع من الكتاب أن الواسطة المتروكة في مثله لا تكون إلّا فيمن تتكرر الرواية عنه، فيستغنىٰ بذلك عن إعادتها، ويبني التارك لها إسناد الحديث علىٰ ما قبله بحيث يشترك معه في شطر رجاله، وقد علم من حال الشيخ عدم التفطن لهذا في أسانيد الكافي، مع وضوح الأمر فيها، فما ظنك بطرق موسىٰ بن القاسم مع بعد العهد بها واحتياج معرفة طبقات رجالها إلىٰ مزيد

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ٥، ص ٤٠٨ كتاب الحج، باب الزيادات، الحديث الـ (٦٥)، وفي موارد عديدة من الباب المذكور.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش النقد: ص ٣٥٨.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف في النقد: ص ١٨٥، في ترجمة عبد الرحمن بن سيابة.

٤ ـ راجع: ص ٣٤ من هذا الجزء في ترجمة عبد الرحمن بن سيابة.

استحضار.

والذي رأيته متكرراً في نظير هذا الإسناد توسط عباس بن موسىٰ وأبان، ثم إن روايته عن عباس واقعة في طرق كثيرة، واتفق في أول طريق منها بيانه بابن عامر، وشهدت لصحة البيان عدة قرائن، فزال الإشكال عن طريق هذا الخبر، لكن بعد مزيد التفحص وإنعام النظر»[١].

الثالثة: وقع أيضاً روايته عن معاوية بن وهب عن صفوان، وأنكره أيضاً في المنتقىٰ فقال: «إن رواية موسىٰ عن صفوان بن يحيىٰ بغير واسطة هو الغالب، فكيف جاءت هذه الواسطة البعيدة في هذا الموضع»[٢].

الرابعة: وقعت روايته عن النضر بن سويد، وأنكرها أيضاً في المنتقىٰ، فقال: «هكذا أورد الشيخ هذا الحديث في التهذيب، وأمره مريب إذ لا يعهد لموسىٰ بن القاسم عن النضر بن سويد رواية، وإن كانت الطبقة لا تأبىٰ ذلك»[٣].

مهدي ابن العابد:

في البحار: «عن احتجاج الطبرسي: حدثني السيد العالم العابد العادل أبو جعفر مهدي ابن العابد أبي حرب الحسيني المرعشي رضي الله عنه»[٤].

---

١ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٢٧٨ كتاب الحج، باب حرمة الحرم ومكة.

٢ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٢٨٨، كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة.

٣ ـ راجع: المنتقىٰ: ج ٢، ص ٢٩٢، كتاب الحج، باب فرض الحج والعمرة.

٤ ـ أبو جعفر مهدي ابن العابد ـ هذا ـ جاء ذكره في لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني، ضمن ترجمة الشيخ أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي صاحب

⇐

⟸ الاحتجاج: ص ٣٤١، طبع النجف الأشرف، لأن صاحب الاحتجاج يروي عنه، ونقل الشيخ يوسف البحراني ترجمة الطبرسي عن أمل الآمل للشيخ محمد الحر العاملي، وأما أبو جعفر مهدي ابن العابد ـ المذكور ـ فلا توجد له ترجمة مستقلة في أمل الآمل المطبوع بإيران ولا في بعض النسخ المخطوطة، ولكن توجد نسخة منه مخطوطة في المكتبة العامة في النجف الأشرف لسيدنا الحجة والمرجع الأعلىٰ السيد المحسن الحكيم الطباطبائي ـ أدام الله وجوده ـ وقد ذكرت فيها ترجمة السيد مهدي ابن العابد المذكور، وهذه النسخة قد صححت علىٰ النسخة الرابعة من المسودة الثالثة التي بخط المؤلف، وقد كتب في آخرها ما هذا نصه: «وقد فرغ من كتابة هذه النسخة الرابعة من المسودة الثالثة في أوائل شعبان من السنة المذكورة ـ أي سنة ١٠٩٧ هـ ـ وكتب مؤلفه محمد الحر عفي عنه» وهذه المخطوطة ثمينة جداً، وفيها تراجم كثيرة لا توجد في المطبوعة ولا في بعض المخطوطات من النسخ، وقد زيدت هذه التراجم في هامش النسخة علىٰ أنها من أصل الكتاب، ومنها ترجمة مهدي بن أبي حرب العابد ـ هذا ـ وهذه الزيادات قد أدخلها في أصل أمل الآمل المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، صديقنا المحقق الأستاذ السيد أحمد الحسيني وأشار في الهامش إلىٰ مأخذ الزيادات، وقدم له مقدمة ثمينة، أحسن فيها وأجاد، وطبع في جزئين كل قسم في جزء، أما ترجمة السيد مهدي بن أبي حرب العابد في المخطوطة وفي المطبوع في النجف الأشرف: ج ٢، ص ٣٢٧ فهذا نصها:
«السيد الجليل أبو جعفر مهدي بن أبي الحرب الحسيني المرعشي كان عالماً فاضلاً فقيهاً ورعاً، يروي عن الشيخ أبي علي بن محمد بن الحسن الطوسي، عن أبيه، وروىٰ عن جعفر بن محمد بن أحمد الدوريستي، عن أبيه محمد، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، كما في كتاب الاحتجاج وغيره» ويشير إلىٰ السند الذي ذكره الطبرسي في الاحتجاج: ج ١، ص ٥ ـ ٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٦ هـ، فقد قال فيه: «وأما الأخبار في فضل العلماء فهي أكثر من أن تعد أو تحصىٰ، لكنا نذكر طرفاً منها:
فمن ذلك ما حدثني به السيد العالم العابد أبو جعفر مهدي بن أبي حرب الحسيني ⟸

باب ميثم

في مرآة العقول: «قد يصحح ميثم بكسر الميم، وقد يصحح بفتحها»[١].

ميثم بن علي بن ميثم البحراني:

في البحار: «كتاب شرح نهج البلاغة وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة، للحكيم المدقق العلامة كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني»[٢].

⇐ المرعشي رضي الله عنه قال: حدثني الشيخ الصدوق أبو عبد الله جعفر بن محمد بن أحمد الدوريستي ـ رحمة الله عليه ـ قال: حدثني أبي محمد ابن أحمد، قال: حدثني الشيخ السعيد أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله...».

وقد ترجم للسيد مهدي بن أبي حرب ـ هذا ـ صاحب روضات الجنات: ص ١٤٤، ضمن ترجمة جعفر بن محمد بن أحمد الدوريستي الذي هو شيخ روايته، وصاحب مستدرك الوسائل في الخاتمة: ج ٣، ص ٤٨٥، وروىٰ ترجمته عن أمل الآمل المخطوط، وصاحب أعيان الشيعة: ج ٤٨، ص ١٢١، وغيرهم من أرباب المعاجم الرجالية.

١ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي الثاني.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ١٩ من البحار، طبع إيران الجديد عند ذكره مصادر البحار، وراجع: في ص ١٦٧ من هذا الجزء من كتابنا، هامشنا علىٰ ترجمة علي بن الحسين الأصغر عليه السلام ليتحقق لديك أن مؤلف (الاستغاثة) ليس هو الشيخ ميثم البحراني وإنما هو الشريف أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي المتوفىٰ سنة ٣٥٢ هـ.

قوله: ميثم بن يحيىٰ التمار:

في الخرائج والجرايح: «إن ميثم التمار كان عبداً لامرأة فاشتراه علي عليه السلام فأعتقه، قال له: ما اسمك؟ قال: سالم، قال عليه السلام: حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله أن اسمك الذي سماك به أبوك في العجم ميثم، قال: صدق الله ورسوله وصدقت، والله إنه لاسمي قال: فارجع إلىٰ اسمك الذي سماك به رسول الله صلى الله عليه وآله، فرجع إلىٰ ميثم واكتنىٰ بأبي سالم، فقال: إنك تؤخذ بعدي وتصلب، فكان كما قال»[1].

١ ـ روىٰ ذلك المجلسي رحمه الله في البحار: ج ٤٢، ص ١٢٤ عن إرشاد المفيد رحمه الله في فصل معجزات أمير المؤمنين عليه السلام. وروىٰ مثله في: ج ٤١، ص ٣٤٣ في باب إخبار أمير المؤمنين عليه السلام بالغائبات، عن إبراهيم في كتاب الغارات، عن أحمد بن الحسن الميثمي ولم أجد هذه الرواية في المختار من كتاب الخرايج والجرايح المطبوع بإيران سنة ١٣٠١ هـ الملحق بأربعين المجلسي وبكفاية الأثر للخزاز الرازي القمي، ولعل هذا الخبر يوجد في أصل النسخة المخطوطة التي لا توجد في أيدينا، فإن شيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ ذكر في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٥ تحت عنوان (الخرايج والجرايح) ـ بعد ذكره للنسخة المطبوعة ـ ما نصه: «رأيت نسخة بعنوان الخرايج في مكتبة سلطان العلماء، لكنها تخالف المطبوع وذكر كاتبها أنه كتبها عن نسخة خط السيد مهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني الذي فرغ من كتابة نسخته في سنة ٧٤٨هـ، أولها (الحمد لله الذي أفاض من فيض جوده علىٰ أفضل أصفيائه نوراً) إلىٰ قوله: (وبعد فهذا كتاب يتضمن معجزات النبي المصطفىٰ، وابن عمه علم الهدىٰ، ومولاتنا فاطمة الزهراء...) ولعل شيخنا يشير إلىٰ أصل الخرايج والجرايح، فإن هذا المطبوع بإيران سنة ١٣٠١ هـ، هو مختار من الأصل كما ذكر في خاتمته بقوله: «تم الكتاب المختار من الخرايج والجرايح... الخ» ولعل المؤلف هو الذي اختاره من الأصل، وكثيراً ما يروي صاحب (كتابنا هذا) كما سبق ويأتي عن نسخة الأصل ⇐

ومثله في إعلام الورىٰ: «فتصلب وتطعن بحربة، فإذا كان اليوم الثالث ابتدر منخراك وفمك دماً فتخضب لحيتك، فانتظر ذلك الخضاب، وتصلب علىٰ باب دار عمرو بن حريث، أنت عاشر عشرة وأنت أقصرهم خشبة وأقربهم إلىٰ المطهرة، وأراه النخلة التي يصلب علىٰ جذعها، وكان ميثم يأتيها ويصلي عندها ويقول: بوركت من نخلة لك خلقت ولي غذيت، ولم يزل يتعاهدها حتىٰ قطعت، وكان يلقىٰ عمرو بن حريث فيقول له: إني مجاورك فأحسن جواري وهو لا يعلم ما يريد، وحج في السنة التي قتل فيها فدخل علىٰ أم سلمة، فقالت: من أنت؟ قال: أنا ميثم، قالت: والله لربما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يوصي بك علياً عليه السلام في جوف الليل ـ إلىٰ أن قال ـ وكان مقتل ميثم قبل قدوم الحسين بن علي عليهما السلام إلىٰ العراق بعشرة أيام»[1].

وفي كتاب روضة الواعظين: «فقال عليه السلام لميثم أنت والله لتقطعن يداك ورجلاك ولسانك، ولتقطعن النخلة التي بالكناسة فتشق أربع قطع، فتصلب أنت علىٰ ربعها، وحجر بن عدي علىٰ ربعها ومحمد بن أكثم علىٰ ربعها، وخالد بن مسعود علىٰ ربعها.

قال ميثم: فشككت في نفسي، فقلت إن علياً عليه السلام ليخبرنا بالغيب فقلت له: أو كائن ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: إي ورب الكعبة كذا عهده النبي صلى الله عليه وآله، قال:

⟸ ما ليس موجوداً في المختار منه المطبوع، كما أن المجلسي في البحار وغير المجلسي ينقلون عن نسخة الأصل ما ليس موجوداً في المختار المطبوع، ولا يخفىٰ ذلك علىٰ المتتبع. ومؤلف الكتاب هو الشيخ الإمام قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي المتوفىٰ والمدفون بقم في سنة ٥٧٣ هـ، كما أرخه الشهيد بخطه وكان تلميذ السيد أبي السعادات المعروف بابن الشجري الذي توفي سنة ٥٢٢ هـ وقد ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية.

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ١٧٥ طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

فقلت له: من يفعل ذلك بي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ليأخذنك العتل الزنيم ابن الأمة الفاجرة عبيد الله بن زياد، قال: فكان يخرج إلىٰ الجبانة وأنا معه فيمر بالنخلة فيقول: يا ميثم إن لك ولها شأناً من الشأن، قال: فلما ولي عبيد الله بن زياد الكوفة ودخلها تعلق علمه بالنخلة، فأمر بقطعها فاشتراها رجل من النجارين فشقها أربع قطع، قال ميثم: فقلت لصالح ابني: فخذ مسماراً من حديد فانقش عليه اسمي واسم أبي ودقه في بعض تلك الأجذاع، فلما مضىٰ بعد ذلك أيام أتوني قوم من أهل السوق، فقالوا: يا ميثم انهض معنا إلىٰ الأمير نشكو إليه عامل السوق ونسأله أن يعزله عنا ويولي علينا غيره، قال: وكنت خطيب القوم فنصت لي وأعجبه منطقي، فقال عمرو بن حريث: أصلح الله الأمير تعرف هذا المتكلم؟ قال: ومن هو؟ قال: هذا ميثم التمار الكذاب مولىٰ الكذاب علي بن أبي طالب، فاستوىٰ جالساً فقال لي: من أنت؟ فقلت: كذب ـ أصلح الله الأمير ـ بل أنا الصادق مولىٰ الصادق علي بن أبي طالب أمير المؤمنين حقاً، فقال لي: لتبرأن من علي ولتذكرن من مساويه وتتولىٰ عثمان وتذكر محاسنه أو لأقطعن يديك ورجليك ولأصلبنك، فبكيت، قال لي: بكيت من القول دون الفعل، فقلت: والله ما بكيت من القول ولا من الفعل، ولكن بكيت من شك كان دخلني يوم أخبرني سيدي ومولاي قال لي: وما قال لك؟ قال: إلىٰ آخر ما قاله علي عليه السلام له قال: فامتلأ غيظاً، ثم قال: والله لأقطعن يديك ورجليك ولأدعن لسانك حتىٰ أكذبك وأكذب مولاك، فأمر به فقطعت يداه ورجلاه، ثم أخرج فأمر به أن يصلب، فنادىٰ بأعلىٰ صوته: أيها الناس من أراد أن يسمع الحديث المكنون عن علي عليه السلام فاجتمع الناس وأقبل يحدثهم بالعجائب، قال: وخرج عمرو بن حريث وهو يريد منزله، فقال: ما هذه الجماعة؟ فقالوا: ميثم يحدث الناس عن علي بن أبي طالب، قال: فانصرف مسرعاً فقال: أصلح الله الأمير بادر فابعث إلىٰ هذا من يقطع لسانه فإني لست آمن أن تتغير

قلوب أهل الكوفة فيخرجوا عليك، قال: فالتفت إلىٰ حرسي من فوق رأسه فقال له: اقطع لسانه، فقال له: يا ميثم قال: ما تشاء؟ قال: أخرج لسانك فقد أمرني الأمير بقطعه، فقال ميثم: ألا زعم ابن الأمة الفاجرة أنه يكذبني ويكذب مولاي؟ هاك لساني فاقطع قال: فقطع لسانه وشحط ساعة في دمه ثم مات ـ رحمة الله عليه ـ وأمر به فصلب، قال صالح: فمضيت بعد ذلك بأيام فإذا هو قد صلب علىٰ الربع الذي دققت فيه المسمار»[١].

* * *

باب ميسر

قال الشيخ علي الكركي في حواشي المختلف: «قلت: ميسر بفتح الميم وإسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين، وقيل: بضم الميم وفتح الياء والراء بعد السين المهملة»[٢].

---

١ ـ راجع: روضة الواعظين للعلامة زين المحدثين أبي جعفر محمد بن الفتال النيسابوري الشهيد سنة ٥٠٨ هـ: ص ٣٤٠، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وأخبار ميثم كثيرة ذكرت في كتب التاريخ والمعاجم الرجالية، وروىٰ الكشي في رجاله أحاديث عديدة في مدحه، راجع: ص ٧٤ منه، وقد عده من حواري أمير المؤمنين عليه السلام: ص ١٥، في ترجمة سلمان الفارسي، وقد كتبت في حياته رسائل طبع بعضها.

٢ ـ وعلىٰ القول الأول تكون السين مخففة مكسورة، وعلىٰ القول الثاني تكون مشددة مكسورة.

قوله: ميسر بن عبد العزيز:

قال الشيخ علي أيضاً في حواشي المختلف: «ميسر بن عبد العزيز قيل: ممدوح، وقيل: ثقة».

وفي الذخيرة: «رواية ميسر من الصحاح اعتماداً علىٰ توثيق علي بن الحسن»[١].

وفي مرآة العقول: «السند موثق علىٰ الظاهر» ثم علق عليه في الهامش، فقال: «إذ الظاهر أن ميسر المذكور هو ابن عبد العزيز الثقة» وما فسره من قوله: «يجاهد في الرجعة»[٢] محتمل، والأظهر أن المراد يجاهد في إثبات الرجعة أي رجعة أهل البيت عليهم السلام.

* * *

باب ميمون

قوله: ميمون البنان:

قال الخليل: «البنان بالباء الموحدة والألف وتخفيف النون، وهو في الأصل

---

١ ـ يريد علي بن الحسن بن فضال، فإن الكشي في رجاله: ص ٢١١، قال: «قال علي بن الحسن: إن ميسر بن عبد العزيز كان كوفياً وكان ثقة».

٢ ـ يعني: وما فسره المصنف في النقد: ص ٣٥٩، بقوله: «أي يرجع بعد موته حياً مع القائم عليه السلام ويجاهد معه».

اسم شجر لحب ثمرة طيب، أو هو بتشديد النون من بنّ بالمكان من باب ضرب يضرب، أي أقام كأبنّ، والبنّة بالفتح: الريح الطيبة والمنتنة».

ميمون بن علي:

روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام كذا في باب العقل والجهل من الكافي[1].

* * *

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٢٧ كتاب العقل والجهل، الحديث الـ (٣١)، وقال المولىٰ الصالح في شرحه للحديث الذي رواه الكليني فيه: «لم أعرف حاله» أي حال ميمون بن علي فإنه لم يذكر في المعاجم الرجالية.

حرف النون

باب ناجية

قوله: ناجية بن أبي عمارة:

قال المصنف رحمه الله: وفي الرجال أيضاً عند ذكر أصحاب الصادق عليه السلام جعفر بن ناجية بن أبي عمارة[١]. وأما في الخلاصة ناجية بن عمارة»، فلعله سهو[٢].

* * *

باب نجية

قوله: نجية بن الحارث:

نقل عن رجال الشيخ: أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام[٣].

وعن كتاب الصوم من الكافي بإسناده عن «الوشا، قال: حدثني نجية بن

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ١٦٢، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ ـ راجع: الخلاصة ـ القسم الأول ـ: ص ١٧٥، وراجع: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٣٦٠) من النقد.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٦٢، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

الحارث عن يحيىٰ العطار، قال: سألت أبا جعفرعليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، فقال: صوم متروك بنزول شهر رمضان، والمتروك بدعة، قال نجية: فسألت أبا عبد اللهعليه السلام من بعد أبيه عن ذلك، فأجابني بمثل جواب أبيهعليه السلام» الحديث[١].

وهذا صريح في أنه من أصحاب الصادق عليه السلام.

* * *

باب نصر

قوله: نصر بن الصباح:

في الذخيرة: «نصر بن الصباح غالي المذهب غير موثق في كتبهم إلّا أن الكشي كثيراً ما ينقل عنه الكلام في الرجال» انتهىٰ[٢].

وفيه إشعار باعتمادٍ ما علىٰ قوله، ولي في الجرح بمجرد الرمي بالغلو نظر يظهر مما مرّ غير مرة.

وفي الشرح: «وفي فوائد شيخنا أيده الله[٣] علىٰ الكتاب: وإن كان هذا

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ١٤٦، كتاب الصيام، باب صوم عرفة وعاشوراء، الحديث الرابع.

٢ ـ ينقل الكشي عنه كثيراً في كتاب رجاله مع تصريحه بكونه غالياً منها (ص ٢٢) في ترجمة سلمان الفارسي، و (ص ٢٧٣) في ترجمة المفضل بن عمر، فيظهر اعتماده عليه.

٣ ـ يريد شيخه الميرزا محمد الاسترابادي صاحب منهج المقال في الرجال، ويقصد بالكتاب الاستبصار، فإن له تعليقة عليه.

ـ يعني علي بن السندي ـ هو علي بن إسماعيل، علىٰ ما وصل إلينا من نسخ الكشي، وقد وثقه نصر بن الصباح[١]، فإن توثيقه لا يعتمد عليه» انتهىٰ[٢].

قوله: نصر بن مزاحم:

«قال عبد الحميد في شرح نهج البلاغة عند ذكر كتاب صفين لنصر بن مزاحم: فهو ثقة ثبت صحيح النقل غير منسوب إلىٰ هوىٰ ولا إدغال وهو من رجال أصحاب الحديث»[٣]، كذا عن المجلسي.

* * *

١ ـ راجع: توثيق نصر بن الصباح له في رجال الكشي: ص ٤٩٩ في ترجمة علي بن إسماعيل.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ.

٣ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ١، ص ١٨٣، عند شرحه لخطبة أمير المؤمنين علي عليه السلام بعد التحكيم.

وذكر المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي: ج ٦، ص ٢٦١ كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة ـ عند شرحه للحديث الثاني الذي وقع في طريق سنده نصر بن مزاحم ـ ما هذا نصه: «نصر بن مزاحم بالصاد المهملة، كوفي مستقيم الطريقة، صالح من أصحاب الباقر عليه السلام»، وقد أخذ ذلك من النجاشي في ترجمة نصر بن مزاحم: ص ٣٣٤.

باب النضر

قوله: النضر بن سويد:

نقل عن النجاشي، أنه قال: «ثقة صحيح الحديث»[١] واحتمل فيه (السبط) أن يكون المراد به[٢] ما مر من قول الكشي أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، وهو الظاهر لأن الصحة عند القدماء لها معنىً واحد وهو ما ذكرناه في ترجمة ابن أبي عمير[٣] غير أن الفرق بين العبارتين أن هنا شهادة واحدة علىٰ الصحة، وهناك نقل إجماع الكل عليه، روىٰ عن يحيىٰ الحلبي، والقاسم بن سليمان[٤].

النضر بن شعيب:

وقع في سند الاستبصار رواية ابن أبي الخطاب عنه، وروايته عن عبد الغفار

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٣٤.

٢ ـ يعني بقوله: «صحيح الحديث».

٣ ـ راجع: ما ذكره في ترجمة محمد بن أبي عمير (ص ٣١٨) من هذا الجزء.

٤ ـ وذكر الأردبيلي الحائري في جامع الرواة: ج ٢، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣، جماعة يروي هو عنهم، كما ذكر جماعة يروون عنه، فراجعه.

الجازي[١].

قال في الشرح: «وهو غير مذكور في الرجال ـ على ما رأيت ـ. وأما ما تخيله بعض من أن النضر بن شعيب هو النضر بن سويد، فلا أعلم وجهه» انتهىٰ[٢]. وقد تقدم ذكره في ترجمة عبد الغفار المذكور[٣].

قوله: النضر بن قروامش:

في المدارك: «وأما الرواية فيمكن الطعن فيها بأن راويها وهو النضر بن قراوش غير موثق، لكن ربما كان في رواية البزنطي إشعار بمدحه لأنه ممن نقل الكشي إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه، والإقرار له بالفقه»[٤].

وفي الخرائج والجرايح: «أنه ـ أي الباقر عليه السلام ـ جعل يحدث أصحابه بأحاديث شداد وقد دخل رجل يقال له: النضر بن قرواش، فاغتم أصحابه لمكان الرجل مما يستمع حتىٰ نهض، فقالوا: قد سمع ما سمع وهو خبيث، قال: لو

---

١ ـ راجع: الاستبصار: ج ١، ص ١١٤، كتاب الطهارة، باب الجنب والحائض يقرآن القرآن، الحديث الرابع؛ وج ٢، ص ٢١٠، كتاب الحج، باب من اضطر إلىٰ أكل الميتة والصيد، الحديث الخامس.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني (مخطوط).

٣ ـ راجع: ص ٤٢ من هذا الجزء في ترجمة عبد الغفار بن حبيب.

٤ ـ راجع: المدارك كتاب الحج، في مسألة من فقد الهدي، والبزنطي ـ هذا ـ هو أحمد بن محمد بن أبي نصر، راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٦، تحت عنوان: «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام»، وعده البزنطي ـ هذا ـ ممن أجمع أصحابنا علىٰ تصحيح ما يصح عنهم، وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم.

سألتموه عما تكلمت به اليوم ما حفظ منه شيئاً، قال بعضهم: فلقيته بعد ذلك فقلت: الأحاديث التي سمعتها من أبي جعفر عليه السلام أحب أن أسمعها، فقال: لا والله ما فهمت منها قليلاً ولا كثيراً»[١].

* * *

باب نظام

نظام القاضي الاصفهاني:

«كان أقضىٰ القضاة بالعراق، ولقي نصير الملة والدين الطوسي، وله قصائد في مدح أهل البيت عليهم السلام وفي مدح شمس الدين محمد صاحب الديوان، وأخيه عطا، وولده بهاء الدين محمد، مدحهم فيها بترويج مذهب الشيعة الإمامية» كذا بخط المجلسي رحمه الله[٢].

* * *

---

١ ـ روىٰ هذا الحديث المجلسي رحمه الله في البحار: ج ٤٦ ، ص ٢٥٢، في باب معجزات الإمام الباقر عليه السلام عن الخرايج والجرايح، ولكن لا يوجد في المختار منه المطبوع، ولعله في الأصل المخطوط الذي ذكره شيخنا الحجة الطهراني في الذريعة: ج ٧، ص ١٤٥.

٢ ـ لخص هذه الترجمة المجلسي رحمه الله مما ذكره بالفارسية القاضي نور الله التستري رحمه الله في مجالس المؤمنين: ج ١ ، ص ٥٤٣، طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ ، وسماه القاضي نظام الدين محمد ابن قاضي القضاة إسحاق بن المظهر الإصفهاني، وذكر للمترجم له قصيدة في اثنين وأربعين بيتاً افتتحها في مدح أهل البيت عليهم السلام واختتمها بمدح خواجة بهاء الدين محمد مما

باب النعمان

قوله: النعمان بن بشير:

ذكر في البحار عن ابن أبي الحديد عن كتاب الغارات: «أن النعمان بن بشير قدم هو وأبو هريرة علىٰ علي عليه السلام من عند معاوية بعد أبي مسلم الخولاني يسألانه أن يدفع قتلة عثمان إلىٰ معاوية، فلما أتياه عليه السلام قال للنعمان: حدثني عنك أنت أهدىٰ من قومك سبيلاً؟ - يعني الأنصار - قال: لا، قال: فكل قومك قد اتبعني إلّا شذاذاً منهم ثلاثة أو أربعة أفتكون أنت من الشذاذ؟ فقال النعمان: أصلحك الله

⇐ يدل علىٰ تشيعه، مطلعها:

لله دركـم يـا آل يـاسينا	يا أنجم الحق أعلام الهدىٰ فينا
لا يـقبل الله إلّا فـي مـحبتكم	أعمال عبد ولا يرضىٰ له دينا
أرجو النجاة بكم يوم المعاد وإن	جنت يداي من الذنب الأفانينا
بلىٰ أخفف أعباء الذنوب بكم	بلىٰ أثقل في الحشر الموازينا
من لم يوالكم في الله لم ير من	قيح اللظىٰ وعذاب القبر تسكينا

ويقول في آخرها:

قل للنواصب كفوا لا أباً لكم	لشيعة الحق يا لله تهوينا
أعاد عهد ملوك الترك رونقهم	وزادهم ببهاء الدين تمكينا
هذا ابن صاحب ديوان الممالك قد	أمضىٰ عزيمته يخزي الملاعينا
أرض كساها ظلال الأمن هيبته	آرامها العفر لا تخشىٰ البراجينا

ثم أورد أبياتاً أخرىٰ يظهر فيها تشيعه وحبه لأهل بيت النبي عليهم السلام.

إنما جئت لأكون معك وألزمك، وقد كان معاوية سألني أن أؤدي هذا الكلام ورجوت أن يكون لي موقف أجتمع فيه معك، وطمعت أن يجري الله بينكما صلحاً فإذا كان غير ذلك رأيك فإني ملازمك وكائن معك، فأقام النعمان، ولحق أبو هريرة بالشام وفر النعمان بعد أشهر منه عليه السلام إلىٰ الشام فأخذه في الطريق مالك بن كعب الأرحي عامل علي عليه السلام بعين التمر فتضرع واستشفع حتىٰ خلىٰ سبيله، وقدم علىٰ معاوية وخبره بما لقي، ولم يزل معه فلما غزا الضحاك بن قيس أرض العراق بعث معاوية ابن النعمان مع ألفي رجل وأوصاه أن يتجنب المدن والجماعات، وأن لا يغير إلّا علىٰ مسلحة وأن يعجل الرجوع.

فأقبل النعمان حتىٰ دنا من عين التمر، وبها مالك ومع مالك ألف رجل، وقد أذن لهم فرجعوا إلىٰ الكوفة فلم يبق معه إلّا مائة رجل أو نحوها، فكتب ذلك إلىٰ علي عليه السلام يستصرخه فبينما علي عليه السلام يجهز العسكر إذ ورد عليه الخبر بهزيمة النعمان ونصرة مالك»[١].

ثم قال: «النعمان بن بشير كان منحرفاً عن علي عليه السلام وكان من أمراء يزيد»[٢].

قوله: النعمان بن ثابت أبو حنيفة:

هذا هو أبو حنيفة المشهور بما هو أشهر من أن يذكر، أحد أركان السنة في

---

١ ـ راجع: المجلد الثامن من البحار: ص ٦٢٣ الطبع القديم في قصة النعمان بن بشير وأبي هريرة وقدومهما علىٰ علي عليه السلام من عند معاوية، وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٢١٣.

٢ ـ راجع: ص ٦٧٥ من المصدر السابق (البحار).

الفقه، وإليه تنسب الحنفية، والأخبار الواردة في انحرافه عن الصادق عليه السلام كثيرة، وأوردنا جملة من فتاويه السخيفة في كتاب المطاعن(١).

---

١ ـ قد شحنت المعاجم الرجالية بترجمة حياته، وكتبت فيها كتب كثيرة ورسائل، ذكر بعضها الچلبي في كشف الظنون تحت عنوان (مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان) فراجعها، وقد طبع بعضها، منها (أخبار أبي حنيفة) لابن عقدة أحمد بن محمد، و (أخبار أبي حنيفة) لابن همام محمد بن عبد الله الشيباني، و (أخبار أبي حنيفة) للمرزباني محمد بن عمران، و (قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان) لشرف الدين أبي القاسم بن عبد الحليم القرشي الحنفي، و (مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة) للموفق بن أحمد الخوارزمي، طبع حيدر آباد دكن، و (مناقب الإمام الأعظم) طبع في ذيل كتاب الموفق بن أحمد، وهو لابن البزاز الكردي وللشيخ محمد أبي زهرة المصري المعاصر (أبو حنيفة: حياته وعصره وآراؤه وفقهه) طبع بمصر، ولسيد عفيفي (حياة الإمام أبي حنيفة) طبع بمصر، ولعبد الحليم الجندي (أبو حنيفة) طبع بمصر.

وكان أبو حنيفة أصله من أبناء فارس، فقد كان أبوه ثابت بن زوطي الفارسي. فهو فارسي النسب وقد كان جده من أهل كابل، وكونه فارسياً هو المشهور الذي يجمع عليه الثقات، ولد ونشأ بالكوفة، وكان يبيع الخز، ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، ومن شيوخه الإمامان محمد الباقر وابنه جعفر الصادق عليهما السلام، وزيد بن علي بن الحسين عليه السلام، وأبو محمد عبد الله بن الحسن بن الحسن، وحماد بن أبي سليمان، وذكر الخطيب في تاريخ بغداد ـ في ترجمته ـ: «أشخص أبو جعفر (المنصور) أبا حنيفة فأراده علىٰ أن يوليه القضاء فأبىٰ، فحلف ليفعلن، فحلف أبو حنيفة ألّا يفعل فحلف المنصور ليفعلن، فحلف أبو حنيفة ألّا يفعل، فقال الربيع الحاجب: ألا ترىٰ أمير المؤمنين يحلف؟ فقال أبو حنيفة: أمير المؤمنين علىٰ كفارة أيمانه أقدر مني، وأبىٰ أن يلي، فأمر به إلىٰ الحبس».

ويقول ابن خلكان في وفيات الأعيان: إن الصحيح أن وفاته في الحبس، وكانت ولادته سنة ٨٠ هـ أي في خلافة عبد الملك بن مروان الأموي، وعاش إلىٰ سنة ١٥٠ هـ، وأدرك عهد العباسيين.

قوله: النعمان بن محمد:

«ابن منصور، أبو حنيفة المغربي، وذكر ابن خلكان وابن كثير الشامي: أنه كان من الفضلاء المشهورين، وكان مالكياً، ثم انتقل إلىٰ مذهب الإمامية، وله تصانيف، منها في مناقب أهل البيت عليهم السلام ومثالب أعدائهم، وكان أولاده من الأفاضل، منهم أبو الحسن علي بن النعمان، وأبو عبد الله محمد بن النعمان، وأتىٰ أبو حنيفة مع معز الدين الخليفة الفاطمي من المغرب إلىٰ مصر، وتوفي بها في رجب من سنة ثلاث وستين وثلاثمائة» كذا عن المجلسي(١).

* * *

١ ـ أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي، ويعرف لدىٰ الإسماعيلية باسم (سيدنا القاضي النعمان) تمييزاً بينه وبين أبي حنيفة النعمان بن ثابت صاحب المذهب الحنفي المشهور، ولد سنة ٢٥٩ هـ، وقيل: في العشر الأخير من القرن الثالث، ويطلق عليه ابن خلكان في وفيات الأعيان، وكذا مؤلفو الشيعة الإثني عشرية (أبو حنيفة الشيعي).

دخل النعمان ـ هذا ـ في خدمة الإمام الإسماعيلي (عبد الله المهدي) واتصل بالقائم بأمر الله طوال مدة حكمه، وولي قضاء مدينة طرابلس، ولما بنىٰ المنصور بن القائم بن المهدي مدينته (المنصورية) كان النعمان أول من ولي قضاءها، وقد ولاه المنصور القضاء علىٰ سائر مدن أفريقيا، وأصبح شديد الصلة بالإمام الإسماعيلي ومقرباً منه، وظل قاضي قضاة هذه المدن وتحت إمرته قضاتها إلىٰ أن ولي (المعز) الإمامة فاشتدت صلة النعمان به وكان يجالسه ويسايره، وقل أن يفارقه، وقد وضع النعمان كتابه (المجالس والمسايرات) جمع فيه كل ما رآه وما سمعه من إمامة (المعز) وفي مؤلفات النعمان كثير من الدلائل تبين أنه كان يعرض كتبه علىٰ (المعز) قبل إذاعتها ونشرها بين الناس.

ويعتبر القاضي النعمان المشرع الإسماعيلي لما له من أثر كبير في الحياة العقلية للدولة

⇐

⟸ (الإسماعيلية) في مصر، وتعتبر مؤلفاته من الدعائم القوية التي ركز عليها المذهب (الإسماعيلي) ولا تزال كتبه ـ حتىٰ يومنا هذا ـ من أقوم الكتب لدىٰ الإسماعيلية، لا سيما كتابه (مختصر الآثار فيما روي عن الأئمة الأطهار) وهو كتاب متداول ـ الآن ـ بين طائفة (البهرة) وأصبحت الكتب التي ألفها عمدة كل باحث في المذهب (الإسماعيلي) والأصل الذي يستقي منه علماء المذهب، وقد أفاد الدعوة الإسماعيلية بكثرة مؤلفاته في الفقه، والمناظرة، والتأويل، والعقائد، والسير، والتاريخ، والوعظ، ومن الثابت أن النعمان ألّف بضعة وخمسين كتاباً، بقي منها ـ حتىٰ اليوم ـ نحو من عشرين كتاباً، وضاع الباقي. وقيل: إن (المعز) قال عنه «من يؤدي جزءً من مائة مما أداه النعمان أضمن له الجنة بجوار ربه».

وقد ذكر الأستاذ إسماعيل غالب الإسماعيلي ترجمة مفصلة للنعمان في كتابه (أعلام الإسماعيلية): ص ٥٨٩، طبع بيروت سنة ١٩٦٤ م، وأورد قائمة بمؤلفاته المتنوعة نقلاً عن كتاب (المرشد إلىٰ أدب الإسماعيلية) تأليف البرفسور إيفانوف (ص ٣٧ ـ ٤٠) وبعض هذه الكتب في خزائن أصحاب الدعوة الذين يحرصون عليها ويسترونها أشد الستر.

وكتاب (دعائم الإسلام) للنعمان المطبوع بمصر في جزئين يشتمل علىٰ فقه الفاطميين كله، ويعتبر أقوم مصدر لدراسة القانون عند الفاطميين وهو الكتاب الذي أمر (الظاهر الفاطمي) بأن يحفظه الناس، وجعل لمن حفظه مالاً جزيلاً، فقد ذكر صاحب كشف الظنون الچلبي، ما نصه: «في سنة ٤١٦ هـ، أمر الظاهر (الخليفة الفاطمي) فأخرج من بمصر من الفقهاء المالكيين، وأمر الدعاة والوعاظ أن يعظوا من كتاب (دعائم الإسلام) وجعل لمن يحفظه مالاً»، ويعتبر هذا الكتاب ـ الآن ـ من أقوم كتب الإسماعيلية، ومن كتبهم السرية، مع أنه في علم الظاهر ـ أي في العبادة العملية ـ ولم يرو النعمان في هذا الكتاب عمن بعد الإمام الصادق عليه السلام من الأئمة عليهم السلام خوفاً من الخلفاء الإسماعيلية حيث كان قاضياً منصوباً من قبلهم بمصر، لكنه قد أبدىٰ ـ من وراء ستر التقية ـ حقيقة مذهبه، بما لا يخفىٰ علىٰ العارف بأسلوب الكلام، فما ذكره ابن شهراشوب في (معالم العلماء) من أنه غير إمامي لعله اشتباه.

وقد ترجم للقاضي النعمان في كثير من المعاجم الرجالية، وذكرت أخباره في أكثر كتب التاريخ، كما ترجم لكثير من أولاده وأحفاده فراجع ذلك.

باب نوح

قوله: نوح بن دراج:

قد تقدم في ترجمة أخيه جميل تصريح بأنه من الإمامية[١]، ويظهر من السؤال في دخوله في أعمالهم وجوابه أيضاً[٢]، وعن الشيخ في العدة إنه كان عامياً[٣]، والأول أقوىٰ.

قوله: نوح بن صالح البغدادي:

في الشرح ـ بعد نقل كلام الخلاصة في نوح بن شعيب وابن صالح وما نقله العلامة عن الكشي[٤] ـ قال: «والذي وجدناه في الكشي صورته (نوح بن صالح البغدادي، سأل أبو عبد الله الشاذاني أبا محمد الفضل بن شاذان)[٥] ويذكر ما يدل

---

١ ـ يعني: تقدم من المصنف، راجع: النقد: ص ٧٦، في ترجمة جميل بن دراج حيث قال نقلاً عن النجاشي: «وأخوه نوح بن دراج القاضي كان أيضاً من أصحابنا».

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٢١٧ ـ في ترجمة جميل بن دراج وأخيه نوح ـ ما رواه عن محمد بن مسعود.

٣ ـ راجع: عدة الأصول للشيخ الطوسي: ص ٧٦ طبع بمبيء.

٤ ـ راجع: ما ذكره العلامة في الخلاصة، في نوح بن شعيب: ص ١٧٤، القسم الأول، وما ذكره في نوح بن صالح البغدادي، وما نقله عن الكشي: ص ١٧٥، القسم الأول أيضاً.

٥ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٦٧.

علىٰ أنه فقيه، وأنه يقال له نوح بن شعيب وظاهره أنه ابن صالح هو ابن شعيب، فالتعدد لا وجه له ـ قال ـ: ثم الجزم بأن القول من ابن شاذان في نوح بن شعيب، والحكاية عن أبي عبد الله الشاذاني في ابن صالح، غريب ـ قال أيضاً ـ: ثم إن قول الشيخ: (وقيل إنه نوح بن صالح) لا يخلو من غرابة[١] لأن الظاهر أنه من الكشي واستفادة ما قاله منه بعيدة وكذلك الزيادة الواقعة فيه[٢] ولعله من غير الكشي»[٣].

* * *

١ ـ راجع: ما ذكره الشيخ في كتاب الرجال: ص ٤٠٨، باب أصحاب الجواد عليه السلام.

٢ ـ لعله يشير بقوله: «الزيادة الواقعة فيه» إلىٰ ما ذكر في رجال الكشي في ترجمة نوح بن صالح البغدادي من قوله: ص ٤٦٨: «يعني نوح بن شعيب» فإن هذه الزيادة يحتمل أن تكون من الكشي، ويحتمل أن تكون من الشيخ الطوسي، لأن رجال الكشي الموجود في الأيدي ـ اليوم ـ هو اختيار الشيخ من رجال الكشي الكبير الذي لا وجود له، فلاحظ.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني رحمه الله (مخطوط).

حرف الواو

باب واصل

قوله: واصل، قال الكشي الخ:

جعل ذلك دالاً علىٰ علو الاعتماد، لكن قد يقال: ذلك محرم لأن أكل الشعر والنورة حرام، وقد روي عن الصادق عليه السلام أن حجاماً حجم رسول الله صلى الله عليه وآله فشرب دمه فملأ جوفه علماً وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تعد إلىٰ مثل ذلك» ولعل هذا من ذلك.

* * *

باب ورام

ورام بن حمدان بن خولان بن إبراهيم بن مالك الأشتر:

كذا في البحار، وأظن أن الواسطة بين ورام ومالك أكثر من هذا[1]، وهو ثقة

---

١ ـ الذي ذكره المجلسي في أول البحار: ج ١، ص ١٠ ـ عند ذكره لمصادر الكتاب ـ هكذا: «... وكتاب تنبيه الخاطر ونزهة الناظر للشيخ الزاهد ورام بن عيسىٰ بن أبي النجم بن ورام ⇐

⇐ بن حمدان بن خولان بن إبراهيم بن مالك الأشتر ـ ثم قال المجلسي ـ والسند إلىٰ هذا الكتاب مذكور في الإجازات، وذكره الشيخ منتجب الدين في الفهرس، وقال: إنه عالم، فقيه، صالح، شاهدته بالحلة، ووافق الخُبر الخَبر. وأثنىٰ عليه السيد ابن طاووس»، وهذا هو الذي ذكره الشيخ منتجب الدين في الفهرست الملحق بآخر البحار: ص ١٣، بقوله: «الأمير الزاهد أبو الحسين ورام بن أبي فراس بالحلة من أولاد مالك بن الحارث الأشتر النخعي صاحب أمير المؤمنين عليه السلام فقيه صالح، شاهدته بالحلة، ووافق الخُبر الخَبر، قرأ علىٰ شيخنا الإمام سديد الدين محمود الحمصي بالحلة وراعاه».

وصاحب (كتابنا هذا) لما لم يذكر صدر عبارة صاحب البحار وذكر ورام بن حمدان بن خولان بن إبراهيم بن مالك الأشتر ظن أن الواسطة بين ورام ومالك أكثر من هذا، فإن الواسطة إنما تكون أكثر من هذا بين الحفيد ورام بن عيسىٰ بن أبي النجم ـ صاحب تنبيه الخاطر ـ وبين مالك لا بين الجد ورام بن حمدان بن خولان وبين مالك، فلاحظ ذلك.

ولكن العلامة النوري في مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٤٧٧، وتلميذيه ـ الشيخ عباس القمي النجفي في الفوائد الرضوية: ص ٦٩٩، وشيخنا الشيخ آغا بزرك الطهراني في (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) حرف الواو ـ ذكروا في نسب صاحب تنبيه الخاطر (المعروف بمجموعة ورام) هكذا: «أبو الحسين ورام بن أبي فراس ورام بن حمدان بن عيسىٰ بن أبي النجم بن ورام بن حمدان بن خولان بن إبراهيم بن مالك بن حارث الأشتر النخعي» والظاهر أن جملة (ورام بن حمدان بن) بين أبي فراس وعيسىٰ جاءت زيادتها سهواً من الناسخ لأن أبا فراس إنما هو كنية لعيسىٰ بن أبي النجم فراجع.

والشيخ ورام بن أبي فراس (صاحب المجموعة) هو جد السيدين الجليلين رضي الدين أبي القاسم علي، وجمال الدين أبي الفضائل أحمد ابني طاووس من قبل أمهما فإنها بنت الشيخ ورام المذكور، كما صرح بذلك السيد علي بن طاووس في كتابه (كشف المحجة لثمرة المهجة: ص ١٠٩) طبع النجف الأشرف، سنة ١٣٧٠ هـ، فإنه قال: «... إن أول ما نشأت بين جدي ورام ووالدي ـ قدس الله أرواحهم، وكمل فلاحهم ـ وكانوا دعاة إلىٰ الله جل جلاله، ⇐

ورع صالح، معاصر لمنتجب الدين، يروي عنه ابن طاووس ويثني عليه.

* * *

باب وردان

لاشك أنه يطلق عليه كنكر أيضاً، واختلفوا في اسمه منهما، ويظهر حقيقة

⟸ وطالبين له جل جلاله، فألهمني الله جل جلاله سلوك سبيلهم واتباع دليلهم، وكنت عزيزاً عليهم...»، وراجع أيضاً: ص ١٢٩.

وقد صرح بذلك أيضاً في كتابه فرج المهموم: ص ١٤٦، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٦٨ هـ فإنه قال: «... وأما تعظيم جدي لهذا الكتاب التعليق (أي التعليق العراقي للشيخ سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي أستاذ الشيخ منتجب الدين صاحب الفهرست الذي فرغ من تأليفه ٩ جمادىٰ الأولىٰ سنة ٥٨١ هـ) فإنه أشار إلي بحفظه، وأحضره بيده من خزانته، ومدح هذا الكتاب مدحاً كثيراً، وكان عمري إذ ذاك نحو ثلاث عشرة سنة».

وراجع أيضاً: ص ٧٨، تصريحه بأن الشيخ ورام جده، وأنه أمره بحفظ كتاب التعليق العراقي، وصرح أيضاً في كتابه فلاح السائل: ص ٧٢، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ، بقوله: «... وكان جدي ورام بن أبي فراس ـ قدس الله روحه ـ وهو ممن يقتدىٰ بفعله قد أوصىٰ أن يجعل في فمه بعد وفاته فص عقيق عليه أسماء أئمته ـ صلوات الله عليهم ـ ...».

وكانت وفاة الشيخ ورام سنة ٦٠٥ هـ، كما ذكره ابن الأثير في التاريخ الكامل، فقد قال في حوادث سنة ٦٠٥ هـ: «في هذه السنة ثاني محرم توفي أبو الحسن ورام بن أبي فراس الزاهد بالحلة السيفية، وهو منها، وكان صالحاً» وقد اشتبه ابن حجر العسقلاني فيما ذكره في ميزان الاعتدال: ج ٦، ص ٢١٨، من أن وفاته سنة ٦٥٠ هـ، فإن كل من ترجم له عين وفاته سنة ٦٠٥ هـ، ولعل ما في ميزان الاعتدال جاء من غلط الناسخ أو الطابع، فلاحظ.

راجع: ما كتبناه في ترجمة الشيخ ورام في مقدمة كتابه تنبيه الخاطر المطبوع في النجف الأشرف سنة ١٣٨٤ هـ، فإن فيه ما يغنيك.

الحال مما رواه الراوندي في الخرايج: «أن أباخالد الكابلي كان يخدم محمد ابن الحنفية دهراً، وما كان يشك أنه إمام حق حتىٰ أتاه يوماً فقال: لي حرمة فأسألك برسول الله صلى الله عليه وآله وبأمير المؤمنين عليه السلام إلّا أخبرتني أنت الإمام الذي فرض الله طاعته؟ فقال: عليَّ وعليك وعلىٰ كل مسلم الإمام علي بن الحسين عليه السلام فلما سلم عليه قال: مرحباً بكنكر، ما كنت لنا بزوار، وما بدا لك فينا؟ فخر أبو خالد ساجداً لله تعالىٰ لما سمعه منه، وقال: الحمد لله الذي لم يمتني حتىٰ عرفني إمامي، قال عليه السلام: كيف عرفت؟ قال: إنك دعوتني باسمي الذي سمتني به أمي، وقد كنت في عمىٰ من أمري، ولقد خدمت محمد ابن الحنفية عمراً فناشدته اليوم أنت إمام؟ فأرشدني إليك، وقال هو الإمام علي وعليك وعلىٰ الخلق كلهم، فلما دنوت منك سميتني باسمي الذي سمتني أمي به، فعلمت أنك الإمام الذي فرض الله علي وعلىٰ كل مسلم طاعته.

وقال: ولدتني أمي فسمتني وردان، فدخل عليها والدي فقال: سميه كنكر، ووالله ما سماني به أحد من الناس إلىٰ يومي هذا غيرك، فأشهد أنك إمام من في الأرض ومن في السماء»[١]. وذكر رواية أنه خدم علي بن الحسين عليه السلام[٢].

فبهذه الرواية سقط الخلاف في تسميته وسقط ما قاله المصنف في الحاشية بقوله: «ويظهر من الكشي أيضاً في ترجمة سعيد بن المسيب[٣] أن أبا خالد

---

١ ـ هذه الرواية لم نعثر عليها في المختار من الخرايج والجرايح المطبوع ولعلها في أصل الخرايج غير المطبوع ورواها أيضاً المجلسي في البحار: ج ٤٦، ص ٤٦ في تاريخ علي بن الحسين عليهما السلام عن الخرايج والجرايح أي عن أصله غير المطبوع.

٢ ـ هذه الرواية ذكرها القطب الراوندي في اختيار الخرايج والجرايح المطبوع: ص ١٩٦.

٣ ـ راجع: ما ذكره الكشي في رجاله: ص ١٠٧، عند ترجمته لسعيد بن المسيب.

الكابلي اسمه وردان ولقبه كنكر، كما نقلناه عند ترجمة سعيد بن جبير» انتهىٰ[١].

وفي إعلام الورىٰ: «قال الصادق عليه السلام: كان أبو خالد يقول بإمامة محمد ابن الحنفية، فقدم من كابل إلىٰ المدينة فسمع محمداً يخاطب علي بن الحسين عليه السلام فيقول: يا سيدي، فقال له: أتخاطب ابن أخيك بما لا يخاطبك بمثله؟ فقال: إنه حاكمني إلىٰ الحجر الأسود فصرت إليه فسمعت الحجر يقول: يا محمد سلم الأمر إلىٰ ابن أخيك فإنه أحق به منك، وصار أبو خالد الكابلي إمامياً.

وروي عنه أنه قال: قال لي علي بن الحسين عليه السلام: يا كنكر، ولا والله ما عرفني بهذا الاسم إلّا أبي وأمي»[٢].

* * *

باب وهب

وهب بن حفص:

ذكره في المدارك قال: «وهي ضعيفة السند بأن من جملة رجالها وهب بن حفص، وقال النجاشي: إنه كان واقفياً فلا تعويل علىٰ روايته» انتهىٰ[٣]. ولم يذكره

---

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف في حاشية النقد، عند ترجمته لوردان وراجع أيضاً: ما ذكره المصنف في النقد: ص ١٥١، عند ترجمته لسعيد بن جبير.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الفضل الطبرسي: ص ٢٥٤، فصل مناقب الإمام علي بن الحسين عليه السلام.

٣ ـ راجع: المدارك كتاب الحج في مسألة ترتيب المناسك، ولا يخفىٰ أن الذي ذكره النجاشي

المصنف هنا وكأنه الذي ذكره فيما بعد[١] وعليه فحديثه موثق، لأنه وثقه أيضاً.

وهب بن كرب أبو القلوص:

تقدم ذكره في ترجمة سفيان بن يزيد[٢].

قوله: وهب بن وهب:

ضعيف جداً، كما في المجمع، وفي الكشف: «ضعيف متهم بالكذب فتطرح روايته».

وفي المعتصم: «فإن وهب بن وهب من الكذابين المشهورين قال الفضل: من أكذب البرية».

وفي المدارك: «عامي مطعون فيه بالكذب»[٣].

وفي التنقيح: «كذاب عامي».

⟸ في رجاله: ص ٣٦٥، وذكر أنه كان واقفياً هو وهيب ـ بالتصغير ـ بن حفص أبو علي الجريري مولىٰ بني أسد، فما ذكره صاحب (الكتاب) من تسميته بـ(وهب) مكبراً تبعاً لصاحب المدارك اشتباه، لأن النجاشي لم يترجم لوهب بن حفص (مكبراً)، فراجع.

١ ـ يعني ذكره فيما بعد (ص ٣٦٥) بعنوان (وهيب بن حفص أبو علي الجريري) ونقل عن النجاشي أنه روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن ـ أي الكاظم ـ عليه السلام ووقف وكان ثقة.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ١٥٥ من النقد في ترجمة سفيان بن يزيد.

٣ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الطهارة ـ في مسألة طهارة ذرق الدجاج غير الجلال، وفي مسألة نجاسة ما لا تحله الحياة من الحيوان ذي النفس السائلة. وراجع أيضاً: كتاب الصلاة في مسألة إخراج الحصا من المسجد.

وفي المعتبر: «عامي ضعيف لا يعمل بما ينفرد به» انتهىٰ[1]. ولقبه أبو

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للمقدس الأردبيلي طبع إيران، وكشف الرموز للآبي، والمعتصم للمولىٰ محسن الفيض الكاشاني، والتنقيح للفاضل المقداد السيوري، والمعتبر للمحقق الحلي: ص ٨٥، في مسألة ما إذا مات ولد الحامل، وضعفه كل من ذكره من الفقهاء وأرباب المعاجم الرجالية، وحكموا بأنه عامي.

وقد جاء في نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تأليف أبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليغموري: ص ٣١٢، طبع بيروت سنة ١٣٨٤ هـ، في ترجمة وهب بن وهب ـ هذا ـ ما نصه: «أبو البختري القاضي وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي القرشي، وأمه عبدة بنت علي بن يزيد بن ركانه بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وأمها ابنة علي بن أبي طالب، ولاه الرشيد القضاء بعسكر المهدي، ثم ولاه قضاء المدينة وإمارتها بعد أبي يوسف القاضي.

قال أحمد بن كامل: أبو البختري متهم بوضع الأحاديث لا يحتج به، قال المرزباني: أبو البختري يضع الأحاديث الباطلة، وينحرف عن آل الرسول، وكان هو السبب في قتل يحيىٰ بن عبد الله بن حسن بن حسن ﷺ، قال يحيىٰ بن معين: أبو البختري كذاب خبيث وقال عبد الباقي بن قانع: مات أبو البختري في سنة ٢٠٠ وهو مدني متروك الحديث».

وقال ابن سعد: كان شيخاً مسناً من رجال قريش، ولم يكن في الحديث بذاك، يروي منكرات فترك حديثه، وقال الإمام أحمد هو أكذب الناس.

وقال ابن الجارود: كان عامة الليل يضع الحديث، وفيه يقول المعافىٰ التميمي:

ويل وعول لأبي البختري ... إذا توافىٰ الناس في المحشر

وهو الذي أفتىٰ هارون الرشيد بتمزيق كتاب أمانه ليحيىٰ بن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، فقد ذكر ابن الجوزي في (المنتظم) في حوادث سنة (٧٦): «أن يحيىٰ بن عبد الله بن الحسن لما خرج علىٰ الرشيد وأرسل إليه الفضل بن يحيىٰ فأحضره بالأمان، قال: فأحضره بحضرة أبي

⇐

البختري.

وضبطه في التحرير بفتح الباء وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة الفوقانية وكسر الراء المهملة[١].

* * *

⟸ البختري ومحمد بن الحسن وغيرهما، قال لمحمد: ما تقول في هذا الأمان؟ قال: صحيح فحاجه فيه، فقال له: لو كان محارباً ثم ولي كان آمناً، فأمر أبا البختري أن ينظر في كتاب الأمان فقال: منقوض من كذا وكذا، فقال: أنت قاضي القضاة وأنت أعلم بذلك، ومزق الكتاب».

وقد ترجم له ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٦ ، ص ٢٣١ ترجمة مفصلة، كما ترجم له الحموي في إرشاد الأريب: ج ٧ ، ص ٢٣٢، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والخطيب في تاريخ بغداد، والذهبي في ميزان الاعتدال، واليافعي في مرآة الجنان، وراجع ما ذكره أبو الفرج الإصفهاني في مقاتل الطالبيين في خبر قتل يحيىٰ بن عبد الله بن الحسن بفتوىٰ وهب بن وهب ـ هذا ـ وكل من ترجم له من أرباب المعاجم طعن فيه بأنه كذاب يضع الأحاديث، قال ابن حجر في لسان الميزان: «لما بلغ ابن المهدي موته قال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه».

١ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي صاحب الوسائل (مخطوط).

حرف الهاء

باب هارون

قوله: هارون بن الجهم:

قال الخليل: بفتح الجيم وسكون الهاء، قال المصنف: «تقدم من النجاشي عند ترجمة الحسين بن ثوير أن اسم أبي فاختة: سعيد بن حمران مولى أم هاني بنت أبي طالب[١]، وعند ترجمة ثوير بن أبي فاختة أن اسمه سعيد بن علاقة[٢]، وها هنا سعيد بن جهمان، ولعله الصواب»[٣].

قوله: هارون بن خارجة الأنصاري:

قال المصنف: «يحتمل أن يكون هذا والذي سيجيء بعيد هذا واحداً»[٤].

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٤٤، وجاء في المطبوع منه (حمران) والصحيح (جهمان)، وراجع: ما ذكره صاحب الكتاب عن المصنف (ص ٤١٨) في ترجمة الحسين بن ثوير، والنسخة التي صححت من النجاشي (جهمان) بدل (حمران) فلاحظ.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٩١.

٣ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ٣٦٥ في هامش النقد، عند ترجمة هارون بن الجهم بن ثوير بن أبي فاختة سعيد بن جهمان.

٤ ـ راجع: هامش (ص ٣٦٦) من النقد، والمراد بالذي هو بُعيد هذا هو هارون بن خارجة

قوله: هارون بن مسلم:

روىٰ عنه علي بن إبراهيم، كما تكرر في الكافي[١] وهو يروي عن مسعدة بن زياد، كما يظهر منه أيضاً[٢].

وقال الصالح: «كوفي ثقة ـ قال ـ وقال الشيخ: إنه عامي»[٣]، وهو اشتباه في النقل[٤] بل إنه مقطوع بتشيعه.

⇐ الكوفي الثقة الذي أخوه مراد كما يظهر اتحادهما من رجال الشيخ: ص ٣١٩، باب أصحاب الصادق عليه السلام.

١ ـ راجع: رواية علي بن إبراهيم عنه في الكافي: ج ٢ ، ص ١١٧، كتاب الإيمان والكفر، باب المداراة، الحديث الخامس، و (ص ١٦٨)، باب فيما يوجب الحق لمن انتحل الإيمان وينقضه، الحديث الأول، و (٢٥٨)، باب شدة ابتلاء المؤمن، الحديث السادس والعشرين.

٢ ـ لم يظهر من الكافي رواية هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد وإنما يظهر منه روايته عن مسعدة بن صدقة، كما في كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، الحديث السادس من أصول الكافي: ج ١ ، ص ٥٤، نعم يروي عن مسعدة بن زياد في الاستبصار في باب وجوب الاستنجاء من الغائط والبول، وفي التهذيب في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة، وفي باب العارية، وفي باب ما يحرم من النكاح من الرضاع وفي باب السراري، فلاحظ.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٢ ، ص ٢٩٢، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، في شرح الحديث السادس.

٤ ـ وجه الاشتباه أن الشيخ في رجاله: ص ٤٣٧، عده من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ولم يذكر أنه عامي كما أنه في الفهرست: ص ٢٠٥، ترجم له ولم يذكر أنه عامي.

قوله: هارون بن موسىٰ بن أحمد... التلعكبري:

ضبطه الخليل والحر في التحرير: بفتح التاء المثناة الفوقانية، وضم العين المهملة بعد اللام المشددة، وضم الباء الموحدة بعد الكاف، وبعدها راء مهملة، وعكبر بضم العين والباء اسم أمير، كما يظهر من العلامة(١).

وفي البحار: «الشيخ الثقة الجليل هارون بن موسىٰ التلعكبري رحمه الله»(٢).

---

١ ـ راجع: إيضاح الاشتباه: ص ١٠٠، للعلامة الحلي ـ عند ذكره لهارون بن موسىٰ التلعكبري ـ. وقال الحموي في معجم البلدان بمادة (تل عكبرا): «بضم العين موضع عند عكبرا يقال له التل»، وقال بمادة (عكبرا): «بضم أوله وسكون ثانيه وفتح الباء الموحدة، وقد يمد ويقصر، والظاهر أنه ليس بعربي، وهو اسم بليدة من نواحي دجيل قرب صريفين وأوانا، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ والنسبة إليها عكبري وعكبراوي».

٢ ـ راجع: أول البحار: ص ٧، عند ذكره لمصادر الكتاب. والتلعكبري ـ هذا ـ ترجم له في أكثر المعاجم الرجالية، يقول فيه النجاشي في كتاب رجاله: ص ٣٤٣: «هارون بن موسىٰ بن أحمد بن سعد بن سعيد، أبو محمد التلعكبري من بني شيبان، كان وجهاً في أصحابنا ثقة معتمداً لا يطعن عليه، له كتب منها كتاب الجوامع في علوم الدين، كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرؤن عليه».

ويقول فيه الشيخ الطوسي في كتاب رجاله: ص ٥١٦ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: «هارون بن موسىٰ التلعكبري، يكنىٰ أبا محمد، جليل القدر، عظيم المنزلة واسع الرواية، عديم النظر، روىٰ جميع الأصول والمصنفات، مات سنة ٣٨٥ هـ أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا».

ومما يلفت النظر أن الشيخ لم يذكره في فهرسته مع أن له كتباً منها كتاب الجوامع في علوم الدين، ولعله رحمه الله لم يطلع عليها حين تأليفه للفهرست.

وجمع السيد كمال الدين بن حيدر بن علي نور الدين الحسيني العاملي ـ المتوفىٰ بعد

⇐

* * *

⇐ سنة ١١٣١ هـ ـ مشيخة التلعكبري في رسالة، قال في أوله: «... إني لما وقفت علىٰ كتاب الرجال للمحقق المدقق الميرزا محمد ﷺ رأيته يذكر جماعة كثيرين يروي عنهم هارون بن موسىٰ التلعكبري ﷺ فأحببت أن أحصيهم ليعلم الناظر كميتهم، فأحصيتهم ـ بعون الله ـ بحسب الطاقة إلّا ما زاغ عنه البصر، فوجدتهم مائة وأربعة رجال وامرأة واحدة، واعلم أن روايته عن المذكورين علىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: بالمشافهة.

القسم الثاني: بالمشافهة بالبعض والاجازة بالباقي.

القسم الثالث: بالإجازة دون المشافهة.

وقد ذكرت روايته عن كل رجل بأي قسم هي» ثم أخذ في تعدادهم، ثم قال في آخر الرسالة: «هذا ما أردنا نقله، وكان ذلك في أوقات آخرها نهار الأربعاء رابع عشر شهر جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٠٩٩ هـ، وكتب بيده الفانية الجانية كمال الدين بن حيدر الحسيني العاملي».

وقد ترجم لكمال الدين ـ هذا ـ سيدنا الحسن صدر الدين الكاظمي في تكملة أمل الآمل، وقال في آخر كلامه: «... وقد اجتمع معه ابن عمه ابن السيد عباس صاحب (نزهة الجليس) في إصفهان سنة ١١٣١ هـ» ويشير سيدنا الحسن ﷺ إلىٰ ما ذكره السيد عباس ابن السيد علي بن نور الدين بن أبي الحسن في الجزء الأول من كتابه (نزهة الجليس) ما نصه: «وفي يوم الأحد حادي عشر شهر رجب الفرد سنة ١١٣١ هـ دخلنا إصفهان واجتمعت بابن عمي العلامة السيد مرتضىٰ، واجتمعت بنجل ابن عمي العلامة السيد كمال الدين العالم العامل السيد بدر الدين» الخ.

باب هاشم

قوله: هاشم بن إبراهيم العباسي:

سماه النجاشي هاشماً[١]، والأصح أن اسمه هشام كما نقله المصنف[٢] وكذا عن توحيد ابن بابويه[٣].

وفي العيون: «كان هشام بن إبراهيم الراشدي الهمداني من أخص الناس عند الرضا عليه السلام من قبل أن يحمل، وكان عالماً أديباً لبيباً، وكانت أمور الرضا عليه السلام تجري من عنده وعلىٰ يده، وتصير الأموال من النواحي كلها إليه قبل حمل أبي الحسن عليه السلام، فلما حمل أبو الحسن عليه السلام اتصل هشام بن إبراهيم بذي الرياستين[٤] فقربه ذو الرياستين وأدناه، وكان ينقل أخبار الرضا عليه السلام إلىٰ ذي

---

١ ـ راجع: النجاشي: ص ٣٤٠.

٢ ـ أي نقله المصنف في (النقد) في باب (هاشم) عن (الخلاصة) وعن رجال الكشي، وسماه كل منهما (هشاماً) كما أن المصنف كرّر ذكره في باب (هشام) فراجعه.

٣ ـ راجع: كتاب التوحيد (ص ١٠٠) باب أنه ـ عز وجل ـ ليس بجسم ولا صورة ـ طبع طهران سنة ١٣٨٧ هـ.

٤ ـ ذو الرياستين هو لقب الفضل بن سهل السرخسي، وزير المأمون العباسي، ذكره الطبري في تاريخه وقال: إن عمره كان ستين سنة، وقتل سنة ٢٠٢ هـ، يوم الجمعة لليلتين خلتا من شعبان، قتله غالب خال المأمون في حمام بسرخس، ترجم له الشيخ في رجاله: ص ٣٨٥، ⟸

الرياستين والمأمون فحظي بذلك عندهما، وكان لا يخفي عليهما من أخباره شيئاً، فولاه المأمون حجابة الرضا عليه السلام فكان لا يصل إلىٰ الرضا عليه السلام إلّا من أحب، وضيق علىٰ الرضا عليه السلام في داره، فكان من يقصده من مواليه لا يصل إليه وكان لا يتكلم الرضا عليه السلام في داره بشيء إلّا أوصله هشام إلىٰ المأمون وذي الرياستين، وجعل المأمون العباس ابنه في حجر هشام، وقال له: أدبه، فسمي هشام العباسي لذلك.

قال: وأظهر ذو الرياستين عداوة شديدة لأبي الحسن الرضا عليه السلام وحسده علىٰ ما كان المأمون يفضله به ـ ثم قال ـ: وروي أنه قصد الفضل بن سهل مع هشام بن إبراهيم الرضا عليه السلام فقال له: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله، جئتك في سرّ فأخل لي المجلس، فأخرج الفضل يميناً مكتوبة بالعتق والطلاق وما لا كفارة له، وقالا له: إنما جئناك لنقول كلمة حق وصدق، وقد علمنا أن الإمرة إمرتكم، والحق حقكم يابن رسول الله، والذي نقوله بألسنتنا عليه ضمائرنا وإلّا ينعتق ما نملك، والنساء طوالق، وعلي ثلاثون حجة راجلاً أنا علىٰ أن نقتل المأمون ونخلص لك الأمر حتىٰ يرجع الحق إلىٰ أهله، فلم يسمع منهما وشتمهما ولعنهما، وقال لهما: كفرتما النعمة، فلا تكون لكما السلامة ولا لي إن رضيت بما قلتما، فلما سمع الفضل ذلك منه مع هشام علم أنهما أخطئا فقصدا المأمون بعد أن قالا للرضا عليه السلام: أردنا بما فعلنا أن نجربك فقال لهما الرضا عليه السلام: كذبتما فإن قلوبكما علىٰ ما أخبرتماني إلّا أنكما لم تجداني كما أردتما، فلما دخلا علىٰ المأمون قالا: يا أمير المؤمنين إنا

⇐ في باب أصحاب الرضا عليه السلام، وذكر الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام أخباراً في ذمه، فراجعها، وذكر الكليني في الكافي: ج ١، ص ٤٨٨، باب مولد الرضا عليه السلام عن ياسر الخادم والريان بن الصلت حديثاً فيه ذم الفضل بن سهل، فراجعه.

قصدنا الرضا وجربناه، وأردنا أن نقف على ما يضمره لك، فقلنا: وقال، فقال المأمون: وفقتما، فلما خرجا من عند المأمون قصده الرضا عليه السلام وأخليا المجلس وأعلمه بما قالا، وأمره أن يحفظ نفسه منهما فلما سمع ذلك من الرضا عليه السلام علم أن الرضا عليه السلام هو الصادق»[١] وغير ذلك من الأخبار، وإنما نقلناها في هذه الترجمة مع أن اسمه هشام تبعاً للمصنف.

قوله: هاشم بن أبي عمار الجنبي:

وقع في سند الكافي برواية حسان الجمال عنه[٢].

قال الصالح: «ضبطه بعض الأصحاب بفتح الجيم وسكون النون قبل الباء الموحدة، وجنب حي من اليمن ينسب إليه حصين بن جندب الجنبي، وأبو عمار الجنبي، وهاشم ابن أبي عمار ـ هذا ـ من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وهو غير هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال، وضبطه بعضهم بكسر الجيم وسكون الياء المثناة من تحت قبل الباء الموحدة، منسوب إلى جيب، وهو حصن قريب من القدس»[٣].

وفي المرآة: «الحديث مجهول بهاشم بن أبي عمار الجنبي، وفي بعض النسخ الجيبي، والجنب حي من اليمن»[٤].

---

١ ـ راجع: في الخبر الأول عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ١٥٣، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ، وراجع: في الخبر الثاني المصدر نفسه: ص ١٦٧.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٤٥، كتاب التوحيد، باب النوادر، الحديث الثامن.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ٤، ص ٣٠٢، كتاب التوحيد.

٤ ـ راجع: مرآة العقول في شرح الكافي للعلامة المجلسي الثاني كتاب التوحيد.

قوله: هاشم بن حيان:

في تفسير مجمع البيان: «قال دخل أبو سعيد المكاري[1] ـ وكان واقفياً ـ علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أبلغ من قدرك أنك تدعي ما ادعاه أبوك؟ فقال له أبو الحسن عليه السلام: مالك؟ أطفأ الله نورك وأدخل الفقر بيتك، أما علمت أن الله عزوجل أوحىٰ إلىٰ عمران: إني واهب لك ذكراً يبرىء الأكمه والأبرص، فوهب له مريم ووهب لمريم عيسىٰ؟ فعيسىٰ من مريم، ومريم من عيسىٰ، ومريم وعيسىٰ شيء واحد، وأنا من أبي، وأبي مني، وأنا وأبي شيء واحد، فقال له أبو سعيد: فأسألك عن مسألة قال: سل، ولا أخالك تقبل مني ولست من غنمي، ولكن هلمها، قال: ما تقول في رجل قال عند موته: كل مملوك لي قديم فهو حر لوجه الله؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: ما ملكه لستة أشهر فهو قديم وهو حر، قال: وكيف صار كذلك؟ قال: لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿**والقمر قدرناه منازل حتىٰ عاد كالعرجون القديم**﴾ سماه الله قديماً ويعود كذلك لستة أشهر، قال: فخرج أبو سعيد من عنده وذهب بصره وكان يسأل علىٰ الأبواب حتىٰ مات»[2].

---

١ ـ ذكره المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي: ج ٢ ، ص ١٩٩، كتاب فضل العلم، باب لزوم الحجة علىٰ العالم، قال ـ في شرحه للحديث الرابع الذي ذكره الكليني في أصول الكافي: ج ١ ، ص ٤٧ ـ ما نصه: «... عن أبي سعيد المكاري، اسمه هشام بن حيان الكوفي، لم يذمه أحد من أصحاب الرجال، وليس في كتبهم أيضاً مدحه، وقيل: في الرواية الحلبي ـ يعني يحيىٰ ـ وهو صحيح الحديث عنه: دلالة علىٰ كونه ممدوحاً ولا يخفىٰ ما فيه» راجع: باب الكنىٰ من هذا الجزء بعنوان (أبو سعيد المكاري).

٢ ـ راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن ـ سورة ياسين ـ الآية ٣٩، وذكر مثله الكشي في رجاله: ص ٣٩٥.

ورواه في العيون في ابن أبي سعيد المكاري، وساق الحديث إلىٰ آخره[١].

قوله: هاشم بن عتبة:

في باب الشهداء وأحكامهم من التهذيب: «محمد بن أحمد بن يحيىٰ عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: حدثني شيخ من ولد عدي بن حاتم، عن أبيه، عن جده عدي بن حاتم ـ وكان مع علي عليه السلام في حروبه ـ: لم يغسل عمار بن ياسر ـ رحمة الله عليه ـ ولا هاشم بن عتبة ـ وهو المرقال ـ دفنهما في ثيابهما ولم يصل عليهما»[٢].

وعن مجالس الصدوق في خاتمة المجلس الثاني عشر: إن هاشم بن عتبة المرقال ممن شهد لأمير المؤمنين عليه السلام بالولاية والإخاء والوصية، وأنه من أفاضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله[٣].

* * *

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١، ص ٣٠٨، الحديث الـ(٧١).

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٦، ص ١٦٨، باب الشهداء وأحكامهم، الحديث الثامن.

٣ ـ راجع: ص ٥٣، من أمالي الشيخ الصدوق رحمه الله المعروف بالمجالس، في الحديث الثالث من أحاديث المجلس الثاني عشر، طبع إيران (طهران) سنة ١٣٨٠ هـ.

باب هاني

هاني بن عروة المذحجي:

آوىٰ مسلم بن عقيل، وفداه بنفسه، وسعىٰ بقتل عبيد الله بن زياد. وروىٰ أبو مخنف، وابن طاووس في الملهوف، وربيع الشيعة، وفي أعلام الورىٰ[١] وغيرها، قالوا ـ واللفظ لابن طاووس ـ لما أحضر عبيد الله بن زياد هاني بن عروة وعاتبه علىٰ فعله قال: «ما بعثت إلىٰ مسلم ولا دعوته ولكن جاءني مستجيراً فاستحييت من رده، ودخلني من ذلك ذمام فضيفته فأما إذا علمت فخل سبيلي حتىٰ أرجع إليه وآمره بالخروج من داري إلىٰ حيث شاء من الأرض لأخرج بذلك من ذمامه وجواره، فقال له ابن زياد: والله لا تفارقني أبداً حتىٰ تأتيني به، فقال: والله لا أجيئك به أبداً، أجيئك بضيفي حتىٰ تقتله؟ قال: والله لتأتيني به، قال: لا والله لا آتيك به ـ إلىٰ أن قال ـ فقال ابن زياد: أدنوه مني، فأدني منه، فقال: والله لتأتيني به أو لأضربن عنقك، فقال هاني: إذن والله تكثر البارقة حول دارك ـ إلىٰ أن قال ـ فاستعرض وجهه بالقضيب، فلم يزل يضرب أنفه وجبينه وخده حتىٰ كسر أنفه، وسيل الدماء علىٰ ثيابه ونثر لحم خده وجبينه علىٰ لحيته، فانكسر القضيب فضرب هاني يده إلىٰ قائم سيف شرطي فجاذبه ذلك الرجل، فصاح ابن زياد خذوه، فجروه حتىٰ ألقوه في بيت من بيوت الدار، وأغلقوا عليه بابه، فقال: اجعلوا

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٢٢٤، طبع إيران سنة ١٣٧٩ هـ.

عليه حرساً، ففعل به ذلك -إلىٰ أن قال -: ثم أمر بهاني فأخرج ليقتله، فجعل يقول: وامذحجاه وأين مني مذحج، واعشيرتاه وأين مني عشيرتي، فقالوا له: مد عنقك فقال: والله ما أنا بها سخي، وما كنت لأعينكم علىٰ نفسي، فضربه غلام لعبيد الله يقال له رشيد فقتله» انتهىٰ[١].

وهذا نهاية الفداء، واشتهر عن السيد مهدي رحمه الله سوء ظنه به وهي النظرة الأولىٰ، ثم اطلع علىٰ هذا وأمثاله فتاب عما ظنه فيه[٢]، ورثاه بقصيدة معتذراً،

---

١ ـ راجع: الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف للسيد علي بن طاووس: ص ٢٠ ، طبع النجف الأشرف سنة ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: ترجمة مفصلة لهاني بن عروة في كتاب رجال السيد محمد المهدي بحر العلوم رحمه الله: ج ٤ ، ص ١٨ ـ ٤٩. وراجع: قصيدته في رثاء مسلم بن عقيل وهاني بن عروة في ديوانه (المخطوط) ومطلعها:

عين جودي لمسم بن عقيل ... لرسول الحسين سبط الرسول
لشهيد بين الأعادي وحيدٍ ... وقتيل لنصر خير قتيل

إلىٰ أن يقول في رثاء هاني بن عروة:

ثم ثنىٰ بشيخ مذحج هاني ... سيد المصر كله والقبيل
ماجد وجه شيعة الآل بر ... مخلص في ولائه مقبول
أدرك المصطفىٰ ووالىٰ علياً ... وبنيه الهداة ولد البتول
وحمىٰ مسلماً بأمنع جيل ... وجوار ومنزل ومقيل
كان في ذاك حافظاً لذمار ... وذمام وحرمة للنزيل
ولقربىٰ الرسول إذ كان فرضاً ... حبهم في كرائم التنزيل

وتجد قصة هاني وقتله في إرشاد المفيد رحمه الله في الفصل الذي ذكر فيه مختصر الأخبار التي جاءت بسبب دعوة الحسين عليه السلام وما أخذه علىٰ الناس في الجهاد من بيعته وتجدها أيضاً في أكثر الكتب التاريخية والمقاتل، ولهاني ـ اليوم ـ ضريح وقبة من القاشاني يزوره الزائرون بعد زيارتهم لمسلم بن عقيل عليه السلام.

وقبره الآن مشهور في شرقي مسجد الكوفة محاذ قبر مسلم بن عقيل.

* * *

باب هبة الله

هبة الله بن سعيد القطب الراوندي:

ذكره في الإقبال بهذا الاسم، وذكرناه بعنوان سعد بن هبة الله وبينا هناك الصواب في اسمه(١).

قوله: هبة الله بن أحمد:

ثم قال: «فعمل له كتاباً الخ».

أولاً: إن هذا مخالف لمذهب الزيدية وغيرهم من جميع فرق الإسلام، فإن الزيدية عندهم أن كل من خرج بالسيف من بني فاطمة عليها السلام فهو إمام، فهم لا يقولون بإمامة خصوص الثلاثة عشر، وكذا غيرهم.

وثانياً: إنا قد بينا حقيقة عبارة الكتاب وأوضحناها بكمال الإيضاح في أنها ليس فيها الأئمة ثلاثة عشر فراجع ترجمة سليم بن قيس يتبين سوء فهم من فهم منه أن الأئمة ثلاثة عشر(٢).

* * *

---

١ ـ راجع: ج ١، ص ٥٤٣ من هذا الكتاب.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ٥٦٠ من هذا الكتاب، وراجع: ما علقناه هناك في الهامش.

باب هشام

قوله: هشام بن إبراهيم العباسي:

تقدم بعنوان هاشم بن إبراهيم[١].

قوله: هشام بن الحكم أبو محمد:

هذا الرجل ممن اتفق الأصحاب علىٰ وثاقته وجلالته وعظم قدره ومنزلته عند الأئمة عليهم السلام ولكن طعن فيه العامة[٢]، وورد في الأخبار ذم له من جهة القول

---

١ ـ راجع: ص ٥٧٩ من هذا الجزء.

٢ ـ يقول ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٦، ص ١٩٤، طبع حيدر آباد دكن، ما نصه: «هشام بن الحكم، أبو محمد الشيباني من أهل الكوفة، سكن بغداد، وكان من كبار الرافضة ومشاهيرهم، وكان مجسماً يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار بشبر نفسه، ويزعم أن علم الله محدث ذكر ذلك ابن حزم.

وقال قتيبة في مختلف الحديث: كان من الغلاة ويقول بالجبر الشديد، ويبالغ في ذلك، ويجوز المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل، وكان يسكن الكرخ، وينقطع إلىٰ يحيىٰ بن خالد.

قال محمد بن إسحاق النديم: كان عارفاً بصناعة الكلام، له فيه مصنفات كثيرة، وكان من أصحاب جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، ومات بعد نكبة البرامكة بمدة يسيرة ويقال: عاش

⇐

بالتجسيم، وأخذ الأصحاب في الذب عنه تنزيهاً لساحته عن ذلك.

وبخط المجلسي رحمه الله: «قال السيد المرتضىٰ ـ ناقلاً عن شيخه المفيد رحمهما الله تعالىٰ ـ: «هشام بن الحكم كان من أكبر أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وكان فقيهاً، وروىٰ حديثاً كثيراً وصحب أبا عبد الله عليه السلام وبعده أبا الحسن موسىٰ عليه السلام وكان يكنىٰ أبا محمد، وأبا الحكم، وكان مولىٰ بني شيبان، وكان مقيماً بالكوفة، وبلغ من مرتبته وعلوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه دخل عليه بمنىٰ، وهو غلام أول ما اختط عارضاه، وفي مجلسه شيوخ الشيعة كحمران بن أعين، وقيس الماصر، ويونس بن يعقوب، وأبي جعفر الأحول وغيرهم، فرفعه علىٰ جماعتهم، وليس فيهم إلّا من هو أكبر منه سناً، فلما رأىٰ أبو عبد الله عليه السلام أن ذلك الفعل قد كبر علىٰ أصحابه، قال: هذا ناصرنا بقلبه ولسانه ويده.

وقال له أبو عبد الله عليه السلام ـ وقد سأله عن أسماء الله تعالىٰ واشتقاقها فأجابه، ثم قال له ـ: أفهمت يا هشام فهماً تدفع به أعداءنا الملحدين مع الله عزوجل؟ قال هشام: نعم، قال أبو عبد الله عليه السلام: نفعك الله عزوجل به وثبتك عليه، قال هشام: فوالله ما قهرني أحد في التوحيد حتىٰ قمت مقامي.

قال: ثم قال الشيخ ـ أدام الله عزه ـ: وقد روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام ثمانية رجال كل واحد منهم يقال له هشام، فمنهم: أبو محمد هشام بن الحكم مولىٰ بني

⇐ إلىٰ خلافة المأمون»، وكانت نكبة البرامكة في صفر سنة ١٨٧ هـ وفيها قتل جعفر البرمكي وكانت خلافة المأمون سنة ١٩٨ هـ.

ويقول النجاشي في كتاب رجاله: ص ٣٣٨: انتقل إلىٰ بغداد سنة ١٩٩ هـ، ويقال: إن في هذه السنة مات، ويقول الكشي في رجاله: ص ٢٢٠: إنه مات سنة ١٧٩ هـ بالكوفة في أيام الرشيد ولعلّ الصحيح ما ذكره النجاشي.

شيبان ـ هذا ـ، ومنهم: هشام بن سالم مولىٰ بشر بن مروان، وكان من سبي الجوزجان، ومنهم: هشام الكندي الذي روىٰ عنه علي بن الحكم، ومنهم: هشام المعروف بأبي عبد الله البزاز، ومنهم: هشام الصيداني رحمه الله، ومنهم: هشام الخياط ـ رحمة الله عليه ـ، ومنهم: هشام بن بريد رحمه الله، ومنهم: هشام بن المثنىٰ الكوفي»(١).

ثم قال: «وقال الشيخ أبو الفتح الكراچكي: فإن قال قائل: أليس قد اشتهر عن أحد متكلميكم ـ وهو هشام بن الحكم ـ أن الله جسم؟ فكيف لم تتبرؤا منه؟ قلنا: الذي اشتهر عنه أنه كان يقول: إن الله جسم لا كالأجسام، وأما موالاتنا له فهي لما شاع عنه واستفاض من تركه القول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره عنه بخطئه فيه، وذلك حين قصد الإمام جعفر بن محمد عليه السلام إلىٰ المدينة فحجبه، وقيل له: إنه قد آلىٰ أن لا يوصلك إليه ما دمت قائلاً بالجسم، فقال: والله ما قلت به إلّا لأني ظننت أنه وفاق لقول إمامي فأما إذا أنكره علي فإني تائب إلىٰ الله منه، فأوصله الإمام عليه السلام إليه حينئذ ودعا له بالخير»(٢) انتهىٰ كلام المجلسي رحمه الله.

---

١ ـ إلىٰ هنا ينتهي ما نقله السيد المرتضىٰ رحمه الله عن شيخه الشيخ المفيد رحمه الله، وقد أورده المرتضىٰ في الفصول المختارة: ص ٢٩، من الطبع الأول في النجف الأشرف، وأورده أيضاً القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١، ص ٣٦٢، عن الفصول المختارة، وراجع أيضاً: توحيد الصدوق ابن بابويه: ص ٢٢١، باب أسماء الله تعالىٰ، الحديث الـ(١٣).

٢ ـ راجع: كنز الفوائد لأبي الفتح الكراچكي: ص ١٩٧ ـ ١٩٩، طبع إيران سنة ١٣٢٢ هـ، وقال السيد المرتضىٰ رحمه الله في الشافي: ص ١٢: «ومما يدل علىٰ براءة هشام من هذا القرف ورميه علىٰ هذا المعنىٰ الذي يدعونه ما روي عن الصادق عليه السلام في قوله: لا تزال يا هشام مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك، وقوله عليه السلام ـ حين دخل إليه وعنده مشايخ الشيعة

⟸

فقد تلخص من هذا أنه كان يقول بكونه تعالىٰ جسماً لا كالأجسام ولكن لما كان هذا مؤدياً إلىٰ كفره ـ فإن إطلاق الجسمية عليه كفر مطلقاً ـ رجع عنه إلىٰ القول بنفي الجسمية.

هذا، أما أنه كان يقول بالجسمية فكأنه لا ينكر لكثرة الأخبار عنه في ذلك، ولم أر من أنكره.

وفي الكافي روىٰ خمسة أخبار في ذلك ـ في باب النهي عن الجسم

⟸ فرفعه علىٰ جماعتهم وأجلسه إلىٰ جانبه في المجلس وهو إذ ذاك حديث السن ـ: هذا ناصرنا بقلبه ويده ولسانه، وقوله عليه السلام: هشام بن الحكم رائد حقنا، وسايق قولنا، المؤيد لصدقنا، والدافع لباطل أعدائنا، من تبعه وتبع أمره تبعنا، ومن خالفه وألحد فيه فقد عادانا وألحد فينا، وأنه عليه السلام كان يرشد إليه باب النظر والحجاج، ويحث الناس علىٰ لقائه ومناظرته، فكيف يتوهم عاقل ـ مع ما ذكرناه ـ علىٰ هشام هذا القول: بأن ربه سبعة أشبار بشبره، وهل ادعاء ذلك عليه ـ رضوان الله عليه ـ مع اختصاصه المعلوم بالصادق عليه السلام وقربه منه وأخذه عنه ـ إلّا قدح في أمر الصادق عليه السلام ونسبة له إلىٰ المشاركة في الاعتقاد الذي نحلوه هشاماً، وإلّا كيف لم يظهر عنه من النكير عنه والتبعيد له ما يستحقه المقدم علىٰ هذا الاعتقاد المنكر، والمذهب الشنيع».

وراجع أيضاً: ما ذكره السيد المرتضىٰ في كتاب الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ج ٢، ص ١٢٠، طبع النجف الأشرف الثاني، وفهرست ابن النديم: ص ٢٤٩، وملحقاته (ص ٧)، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١، ص ٢٩٥، وشرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ٣، ص ٢٨٨، كتاب التوحيد باب النهي عن الجسم والصورة، شرح الحديث الأول، مع ما علق عليه في الهامش، وراجع أخباره المفصلة في رجال الكشي: ص ٢٢٠.

وأخبار هشام ومناظراته مع أهل الأديان المختلفة كثيرة راجعها في المعاجم الرجالية وفي كتب الفرق والمقالات، وقد طبعت رسالة في حياته في النجف الأشرف.

والصورة ـ فمن أراد الوقوف عليها راجعها[١].

وأجيب أيضاً بأنه لم يذهب إلىٰ ذلك، وإنما قاله من باب الإلزام للخصم، فكأنه قال: إذا قلتم أنه تعالىٰ شيء لا كالأشياء فقولوا إنه جسم لا كالأجسام، وهذا لا يقتضي أن يكون اعتقاده كذلك ففي المثل (المعترض لا مذهب له).

هذا، ولكن الأخبار المروية في أنه يقول بالجسمية تدفع هذا الجواب إذ هي صريحة، اللهم إلّا أنها ضعيفة السند فمنها ما هو مرسل، ومنها ما هو ضعيف إلّا خبر واحد «عن صفوان بن يحيىٰ، عن علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم: أن الله جسم صمدي نوري» الحديث[٢]، ولا يبعد أن يكون المنشأ في نسبة القول بالتجسيم إليه هو الرواية له واشتبهوا فنقلوا أنه قوله.

وهذا الاحتمال هو أصح الأجوبة عنه، وبه تتجه الأخبار وعليه تنزل، وعلىٰ مضمونها تحمل، فتأمل جيداً.

ويؤيده ما ذكره الصالح ـ بعد أن قدح في روايته بالضعف[٣] ـ قال: «لا

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٠٤، الحديث الأول، وص ١٠٥ الحديث الرابع، وص ١٠٥ أيضاً الحديث الخامس، وص ١٠٦ الحديث السادس، وص ١٠٦ أيضاً الحديث السابع من كتاب التوحيد، باب النهي عن الجسم والصورة.

٢ ـ هذا هو الحديث الأول الذي رواه في الكافي: ج ١، ص ١٠٤ من الأحاديث الخمسة التي رواها في باب النهي عن الجسم والصورة.

٣ ـ وهي الرواية الأولىٰ من الروايات التي ذكرها في باب النهي عن الجسم والصورة، وقدحه في الرواية إنما هو لوقوع علي بن أبي حمزة في طريقها وهو واقفي ومن عمدهم بشهادة العلامة في الخلاصة والشيخ الطوسي في عدة مواضع، وعلي بن الحسن بن فضال كما ذكره الكشي في رجاله: ص ٣٤٥.

يقدح في جلالة قدر هشام بن الحكم، وقد رويت روايات كثيرد في مدحه عن الصادق والكاظم عليهما السلام وترحم عليه الرضا عليه السلام بعد وفاته»[١].

وما رواه الشيخ في الأمالي: «عن الشيخ المفيد بإسناده عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام: ما تقول في هشام بن الحكم؟ فقال: رحمه الله، ما كان أذ به عن هذه الناحية»[٢].

والعجب من السيد المرتضىٰ رحمه الله حيث قال: «الظاهر من الحكاية عنه القول بجسم لا كالأجسام، قال: ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه ولا ناقض لأصل، ولا معترض علىٰ فرع وأنه غلط في عبارة يرجع في إثباتها ونفيها إلىٰ اللغة» انتهىٰ[٣].

لا بل نقض أصلاً وهو أن أسماؤه تعالىٰ توقيفية لا يجوز إطلاقها عليه إلّا بالسمع وقد أطلق عليه الجسم، وإن كان بذلك المعنىٰ.

وعلىٰ كل حال فلا يجوز بل الأدلة العقلية والنقلية نفت عنه تعالىٰ الجسمية

---

١ ـ راجع: شرح المولىٰ الصالح لأصول الكافي: ج ٣، ص ٢٨٨، كتاب التوحيد، باب النهي عن الجسم والصورة.

٢ ـ راجع: أمالي الشيخ الطوسي (المطبوع) بإيران: ص ٢٩، وقد رواه بنصه الكشي في رجاله: ص ٢٣٧، في ترجمته بسنده عن داود بن القاسم الجعفري.

٣ ـ راجع: كتاب الشافي للسيد المرتضىٰ رحمه الله: ص ١٢، وتكملة كلامه في الشافي هي: «... وأكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك علىٰ سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا قلتم: إن القديم تعالىٰ شيء لا كالأشياء فقولوا: إنه جسم لا كالأجسام، وليس كل من عارض بشيء وسئل عنه يكون معتقداً له ومتديناً به، وقد يجوز أن يكون قصد به إلىٰ استخراج جوابهم عن هذه المسألة ومعرفة ما عندهم فيها، أو إلىٰ أن يبين قصورهم عن إيراد المرضي في جوابها، إلىٰ غير ذلك مما يتسع ذكره...».

مطلقاً، ولو جاز إطلاق الجسمية بأحد المعاني لجاز إطلاقها كالشيء، فإنه لما جاز إطلاقه عليه باعتبار أنه لا كالأشياء جاز إطلاق القول بأنه شيء بدون قيد، وهذا من العقائد وأين هو من الغلط في اللغة.

وأما الجواب الثاني: فليس بشيء فإنه يعطي نفي الشيئية عنه تعالىٰ، وهو أيضاً خلاف الأدلة العقلية والنقلية كما لا يخفىٰ وليس هذا محلاً لمثل هذه المطالب.

قوله: هشام بن سالم الجواليقي:

قال الخليل: «بياع الجواليق بفتح الجيم جمع جوالق بضم الجيم وفتح اللام، معرب جوال، وهو وعاء يعمل من الصوف»، وهذا الرجل يقرب حاله من هشام بن الحكم في الجلالة والثقة وعظم الشأن عند الأئمة عليهم السلام.

قال الشيخ البهائي رحمه الله في شرح الفقيه: «إنه من خواص أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ثقة ثقة»، وتقدم ذكره في هشام بن الحكم.

وفي كشف الرموز: «والحديث صحيح السند» إلّا أن الكشي روىٰ في هشام بن سالم حديثاً يشتمل علىٰ أنه فاسد العقيدة[1].

والصحيح أنه ثقة، فإن النجاشي قال: إنه ثقة ثقة[2]، وقد ورد فيه أخبار عديدة أنه يقول بالتجسيم، ذكرها الشيخ الكليني في باب النهي عن الجسم

---

١ ـ راجع: الحديث الذي ذكره الكشي في رجاله: ص ٢٤١ في ترجمة هشام بن سالم الجواليقي.

٢ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٣٨.

والصورة[١] وكلها ضعيفة السند[٢] هي بعينها الأخبار التي نسبت إلىٰ هشام بن الحكم القول بالتجسيم، فتطرح بضعف السند، وتحتمل ما احتملناه في حق ابن الحكم فإنه لفظ واحد مراد منه الرواية، وهو أولىٰ من حمله علىٰ معنيين.

وقال السبط: «وهي ـ أي الأخبار الدالة علىٰ الذم ـ وإن كانت كلها غير سليمة إلّا أن فيها ما هو سليم، ويمكن الجواب بحمل أخبار الذم علىٰ التقية، ويحتمل أن يكون صدر ما صدر منه في وقت لا تجب فيه التقية ولكن قاله لمن يثق به ويظن كتمانه، وعدم إيصاله إلىٰ العدو، فظهر خلاف الظن»[٣].

❊ ❊ ❊

باب همام

قال الصالح: «همام ككشاف وهو همام بن شريح»[٤].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٠٥، الحديث الرابع، كتاب التوحيد، والحديث الخامس، وص ١٠٦ الحديث الثامن.

٢ ـ لا سيما وأن الرواية الثالثة التي يرويها الكشي في ذمه وقع في طريقها عبد الملك بن هشام الحناط وهو ليس له ذكر في كتب الرجال وغير معلوم الحال، كما وقع في طريقها محمد بن موسىٰ بن عيسىٰ الهمداني السمان الذي يقول فيه النجاشي في رجاله: ص ٢٦٠ إنه «ضعفه القميون بالغلو وكان ابن الوليد يقول: إنه يضع الحديث» ويقول فيه ابن الغضائري كما في كتاب الضعفاء: ج ٦، ص ٥٩ من مجمع الرجال للقهبائي: «ضعيف يروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، تكلم فيه القميون بالرد واستثنوا من كتاب نوادر الحكمة ما رواه» ومثلهما ما جاء في التحرير الطاوسي (مخطوط).

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ١٢٨ وقد أنهىٰ ⟸

في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: «همام بن شريح بن يزيد بن مرة بن عمرو وكان همام ـ هذا ـ من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام وأوليائه وكان ناسكاً عابداً قال له: يا أمير المؤمنين صف لي المتقين حتىٰ أصير بوصفك إياهم كالناظر إليهم، فتثاقل عن جوابه ـ أي أبطأ ـ فعزم عليه»[(١)].

وفي الكافي بإسناده: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قام رجل يقال له همام ـ وكان عابداً ناسكاً مجتهداً ـ إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام وهو يخطب، فقال: يا أمير المؤمنين صف لنا صفة المؤمن كأننا ننظر إليه فقال عليه السلام: يا همام المؤمن هو الكيس» إلىٰ آخر الخطبة ـ وهي مذكورة في نهج البلاغة أيضاً ـ ثم قال: فصاح همام صيحة، ثم وقع مغشياً عليه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أما والله لقد كنت أخافها عليه، وقال: هكذا تصنع الموعظة البالغة بأهلها»[(٢)]، ونحوه نقل الصالح عن ابن طاووس[(٣)].

* * *

⇐ نسبه هكذا: «همام بن سريح بن بريد بن مرة بن عمرو بن جابر بن عوف الأصهب».

١ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ج ٢ ، ص ٥٤٨، وقد أنهىٰ نسب همام إلىٰ سعد العشيرة.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢ ، ص ٢٢٦ كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، الحديث الأول، وذكرها أيضاً ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة: ج ٢ ، ص ٥٤٨ بتغيير كثير في الألفاظ.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٩ ، ص ١٢٨ كتاب الإيمان والكفر.

باب الهيثم

قال الخليل: «بفتح الهاء وسكون الخاتمة وفتح المثلثة».

قوله: الهيثم بن أبي مسروق النهدي:

بفتح النون وسكون الهاء ومهملة نسبة إلىٰ قبيلة باليمن، قاله الخليل.

وفي رواية سعد بن عبد الله عنه دلالة علىٰ توهم الشيخ في ذكره في رجال الباقر عليه السلام[1].

قال المصنف: «ينبغي أن يذكره الشيخ قدس سره في رجال أبي جعفر الثاني لا أبي جعفر الأول، لأنه يبعد أن يروي الصفار وسعد بن عبد الله عن الباقر عليه السلام بواسطة واحدة»[2].

وفي المدارك: «وهي ضعيفة السند، لأن من جملة رجالها الهيثم بن أبي مسروق، ولم ينص الأصحاب عليه بمدح يعتد به» انتهىٰ[3].

وفيه: أنه إن أراد أنهم لم ينصوا عليه بمدح يعتد به في ثبوت الوثاقة والعدالة فمسلم، وإن أراد أنه لا يعتد به أصلاً لا في ثبوت الوثاقة ولا الحسن فهو

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ١٤٠، باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ٣٧٠، في النقد في هامش الترجمة.

٣ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الطهارة ـ في مسألة أقل ما يجزي من الماء في الاستنجاء من البول.

ممنوع، لقول حمدويه: «سمعت أصحابي يذكرونهما بخير، كلاهما فاضلان»[١] فإنه دال علىٰ الحسن، وهو حجة، بل لا يبعد في حقه الوثاقة من ذلك مع قرائن أخر كتصحيح العلامة الطريق الذي هو فيه[٢] وكونه «قريب الأمر»[٣] ورواية الثقات الأجلاء عنه، وكثرة روايته[٤] مع قولهم عليهم السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا بكثرة رواياتهم عنا»[٥] كل هذا من غير معارض، فتدبر.

قوله: الهيثم بن عبد الله الشيباني:

روىٰ في بصائر الدرجات: «عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله البرقي، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، عن أبي كهمس، قال: كنت نازلاً بالمدينة في دار

---

١ ـ هذه الجملة ذكرها الكشي في رجاله: ص ٣١٩، فراجعها.

٢ ـ فقد صحح العلامة ـ في الفائدة الثامنة المذكورة في خاتمة الخلاصة: ص ٢٧٨ ـ طريق الصدوق إلىٰ الحسن بن محبوب، وهو فيه، كما ذكره الصدوق نفسه في مشيخة من لا يحضره الفقيه الملحقة بآخره (ص ٦٢)، وصحح العلامة أيضاً طريق الصدوق إلىٰ ثوير بن أبي فاختة (ص ٢٨١) وهو فيه، كما ذكره الصدوق في المشيخة: ص ١١١، وصحح أيضاً طريقه إلىٰ حفص بن سالم أبي ولاد الحناط مولىٰ بني مخزوم (ص ٢٧٩) وهو فيه، كما ذكره الصدوق في المشيخة: ص ٦٨، وجاء في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ص ٨٤ رواية الصدوق المنتهية إلىٰ عمرو بن خالد الثقة بشهادة ابن فضال كما ذكره الكشي، وفي طريقها الهيثم بن أبي مسروق النهدي، كما جاء في المشيخة: ص ١٣٧ روايته عن سعد بن طريف الخفاف الموثق، وفي طريقها الهيثم بن أبي مسروق النهدي، فلاحظ.

٣ ـ هذه الجملة ذكرها النجاشي في ترجمته: ص ٣٤١، وتبعه العلامة في الخلاصة: ص ١٧٩.

٤ ـ راجع: جامع الرواة للمولىٰ الأردبيلي في الأجلاء الذين يروون عنه ويروي هو عنهم.

٥ ـ راجع: هذا الحديث في أول رجال الكشي: ص ٩، وروىٰ مثله الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠، كتاب فضل العلم، باب النوادر الحديث الثالث عشر.

فيها وصيفة كانت تعجبني، فانصرفت ليلاً ممسياً فاستفتحت الباب ففتحت لي، فمددت يدي فقبضت علىٰ ثديها، فلما كان من الغد دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقال: يا أبا كهمس تب إلىٰ الله مما صنعت البارحة»[١].

الهيثم بن محمد:

ذكره الشيخ في الاستبصار: عن أبان بن عثمان، وروىٰ عنه الحسين بن سعيد[٢].

* * *

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار: ج ٥، باب في أن الأئمة يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرهم وأفعال غيبهم وهم غيب عنهم، طبع إيران سنة ١٢٨٥ هـ.

٢ ـ راجع: الاستبصار: ج ٣، ص ٧٨، باب الرجل يشتري المتاع ثم يدعه عند بايعه، الحديث الثالث، وذكره الشيخ أيضاً في التهذيب: ج ٧، ص ٢٢، في باب عقود البيع، الحديث الثامن.

حرف الياء

باب ياسر

قوله: ياسر خادم الرضا عليه السلام:

في العيون في حديث: «قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسىٰ بن جعفر، عن ياسر الخادم، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام عن أبيه عن جده علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام» الحديث، ثم قال: «قال مصنف هذا الكتاب: ياسر الخادم قد لقي الرضا عليه السلام وحديثه عن أبي الحسن العسكري عليه السلام غريب»[1].

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق ابن بابويه: ج ١ ، ص ٣١٥، طبع إيران (قم) سنة ١٣٧٧ هـ ، وقد اعترض العلامة الفقيه المامقاني رحمه الله علىٰ الصدوق في استغرابه رواية ياسر الخادم عن أبي الحسن العسكري عليه السلام فإنه ـ بعد أن ذكر سند الرواية التي رواها الصدوق رحمه الله في العيون كما ذكره صاحب كتابنا ـ قال ما هذا نصه: «أقول استغرابه قدس سره أغرب ضرورة أن لقاء ياسر الرضا عليه السلام وخدمته لا يمنع من بقائه إلىٰ زمان العسكري عليه السلام وروايته عنه أيضاً، بعد عدم فصل طويل بينهما لأن بين ابتداء إمامة الرضا عليه السلام وهي سنة مائة وتسع وثمانين إلىٰ انتهاء إمامة العسكري عليه السلام وهي سنة مائتين وستين، إحدىٰ أو اثنتين وسبعين سنة، فإذا انضافت إلىٰ ذلك عشرون سنة لأجل قابليته للخدمة كانت إحدىٰ أو اثنتين وتسعين سنة وذلك عمر متعارف، مع أن ياسر الخادم خدم الرضا في خراسان في حدود المائتين وابتداء إمامة العسكري عليه السلام سنة أربع وخمسين ومائتين، فإذا انضافت إلىٰ ذلك سنة

⟸

* * *

⇐ من إمامة العسكري عليه السلام وعشرون سنة لأجل قابلية ياسر للخدمة صارت أربعاً وسبعين سنة وذلك عمر شايع. وبالجملة فلم نفهم للنظر وجهاً، وهو بما قال أدرىٰ».

هذا كلام شيخنا المامقاني رحمه الله في تنقيح المقال: ج ٣، ص ٣٠٧، في ترجمة ياسر الخادم ولكن استغراب الصدوق رحمه الله في العيون إنما هو رواية ياسر الخادم عن أبي الحسن العسكري عليه السلام والمراد به الهادي لا الحسن العسكري عليه السلام فما ذكره شيخنا المامقاني رحمه الله كأنه من سبق القلم، وإن كان إيراده علىٰ الصدوق في محله، والإيراد عليه في رواية ياسر الخادم عن أبي الحسن الهادي العسكري عليه السلام وعدم الاستغراب أولىٰ كما هو واضح، فلاحظ.

وقد أورد الصدوق رحمه الله روايات عديدة في العيون ينتهي سندها إلىٰ ياسر الخادم عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وقد ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام: ص ٣٩٥، وفي الفهرست: ص ٢١٣، وقال: له مسائل عن الرضا عليه السلام، وذكر طريقه إليه في روايته بها.

وذكره أيضاً النجاشي في رجاله: ص ٣٥٢ وقال: إنه مولىٰ حمزة بن اليسع وإن له مسائل ثم ذكر طريقه إليه في روايته بها.

وذكر المولىٰ الأردبيلي الحائري في جامع الرواة: ج ٢، ص ٣٢٢ جماعة من الذين يروون عنه في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي، في باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات، وفي باب كمية الفطرة، وفي باب من الزيادات، في كتاب الحدود، وفي كتاب الاستبصار، في باب السجود علىٰ القطن، وفي باب كمية زكاة الفطرة، وفي الكافي للكليني في باب الطيب بعد كتاب الزي والتجمل، وفي باب الاستغفار في كتاب الدعاء، وفي الكافي أيضاً ـ مرتين ـ في مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام، وفي باب كفاية العيال في كتاب الزكاة، وفي باب معرفة الجود والسخاء فيه، وفي باب ستر الذنوب، وفي باب من أعطىٰ بعد المسألة في كتاب الزكاة، وفي باب نوادر بعد التسمية والتحميد علىٰ الطعام مرتين، وفي باب السكر من أبواب الأطعمة، وفي باب الغناء بعد كتاب الأشربة، ووقع ياسر الخادم عن الرضا عليه السلام في مشيخة من لا يحضره الفقيه، في طريقه كما جاء ذكره في رواية في روضة الكافي، بعد حديث علي بن الحسين عليهما السلام مع يزيد بن معاوية ـ لعنه الله ـ.

باب الياس

الياس بن عمرو البجلي:

تقدم له ذكر في ترجمة ابنه رقيم[١].

* * *

باب ياسين

قوله: ياسين الضرير:

في المجمع: «هو مجهول»[٢].

* * *

---

١ ـ راجع: ج ١، ص ٥١١ من هذا الكتاب.

٢ ـ وصفه المولىٰ الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشادالعلامة الحلي، كما وصفه بعده المجلسي في الوجيزة: ص ١٦٩ بالجهالة.

باب يحيىٰ

قوله: يحيىٰ بن الحسين بن زيد:

تقدم ذكره في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام[١].

يحيىٰ الحلبي:

روىٰ عنه النضر بن سويد، والحسين بن عثمان، وهو يروي عن أبي بصير، وعبد الله الطاقي، وابن مسكان، وأيوب بن الحر، وعن أبيه الحلبي، ومؤمن الطاق، والحارث بن المغيرة النصري[٢].

يحيىٰ بن زكريا بن النعمان الصيرفي:

في بعض النسخ المصري والرجل مجهول[٣].

---

١ ـ راجع: ص ٢٢ من هذا الجزء.

٢ ـ راجع: ذلك في جامع الرواة للمولىٰ محمد بن علي الأردبيلي الحائري المطبوع بإيران.

٣ ـ لا يخفىٰ أن الرواية التي رواها الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٣٢٢، في كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي جعفر الثاني عليه السلام الحديث الرابع عشر، جاء في سندها: «عن زكريا بن يحيىٰ بن النعمان الصيرفي» وتوهم المولىٰ الصالح فحسب أنه يحيىٰ بن زكريا

⇐

قوله: يحيىٰ بن عبادة المكي:

في الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن ابن محبوب، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع عن حنان بن سدير، عن يحيىٰ بن عبادة المكي قال: قال لي سفيان الثوري: إني أرىٰ لك من أبي عبد الله عليه السلام منزلة فسله عن رجل زنىٰ وهو مريض إن أقيم عليه الحد مات، ما تقول فيه؟ فقال عليه السلام: هذه المسألة من تلقاء نفسك أو قال لك إنسان تسألني عنها؟ قال: فقلت: سفيان الثوري سألني أن أسألك عنها، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله» الحديث[1]، وفيه دلالة علىٰ أنه إمامي المذهب، وأنه عليه السلام يتقي سفيان.

قوله: يحيىٰ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن:

في باب ما يفصل بين دعوىٰ المحق والمبطل من الكافي: «بعض أصحابنا، عن محمد بن حسان، عن محمد بن رنجويه، عن عبد الله بن الحكم الإرمني، عن عبد الله بن إبراهيم الجعفري، قال: كتب يحيىٰ بن عبد الله بن الحسن إلىٰ موسىٰ

⇐ بن النعمان الصيرفي، فعلق علىٰ ذلك في شرحه لأصول الكافي: ج ٦، ص ١٩٤ بما نصه: «قوله عن يحيىٰ بن زكريا بن النعمان الصيرفي في بعض النسخ المصري، والرجل مجهول الحال»، وسرىٰ الوهم إلىٰ صاحب (كتابنا هذا) فأخذ عبارة الشارح بنصها ونقلها هنا، ولعل نسخة الكافي المخطوطة التي عند المولىٰ الصالح كانت مغلوطة، أو كان ذلك غفلة منه فلاحظ.

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٧، ص ٣٤٣، كتاب الحدود، باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض أو به قروح، الحديث الأول.

بن جعفر عليه السلام: أما بعد فإني أوصي نفسي بتقوىٰ الله، وبها أوصيك، فإنها وصية الله في الأولين، ووصيته في الآخرين، خبّرني من ورد علي من أعوان الله علىٰ دينه ونشر طاعته بما كان من تحننك مع خذلانك، وقد شاورت في الدعوة للرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وقد احتجبتها واحتجبها أبوك من قبلك وقديماً ادعيتم ما ليس لكم، وبسطتم آمالكم إلىٰ ما لم يعطكم الله فاستهويتم وأضللتم، وأنا محذرك ما حذرك الله من نفسه.

فكتب إليه أبو الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام: من موسىٰ بن أبي عبد الله جعفر وعلي مشتركين في التذلل لله وطاعته، إلىٰ يحيىٰ بن عبد الله بن حسن، أما بعد، فإني أحذرك الله ونفسي، وأعلمك أليم عذابه، وشديد عقابه، وتكامل نقماته، وأوصيك ونفسي بتقوىٰ الله، فإنها زين الكلام، وتثبيت النعم، أتاني كتابك تذكر فيه أني مدع وأبي من قبل، وما سمعت ذلك مني وستكتب شهادتهم ويسألون، ولم يدع حرص الدنيا ومطالبها لأهلها مطلباً لآخرتهم حتىٰ يفسد عليهم مطلب آخرتهم في دنياهم، وذكرت أني ثبطت الناس عنك لرغبتي فيما في يديك، وما منعني من مدخلك الذي أنت فيه ـ لو كنت راغباً ـ ضعف عن سنّة، ولا قلة بصيرة بحجة، ولكن الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ خلق الناس أمشاجاً وغرائب وغرائز، فأخبرني عن حرفين أسألك عنهما، ما العترف في بدنك، وما الصهلج في الإنسان[1] ثم اكتب لي بخبر ذلك، وأنا متقدم إليك أحذرك معصية الخليفة، وأحثك علىٰ برّه وطاعته، وأن تطلب لنفسك أماناً قبل أن تأخذك الأظفار،

---

١ ـ قال المولىٰ الصالح المازندراني في شرحه للحديث: «كأن الصهلج عرق، والعترف داء عظيم خبيث يحرك صاحبه فيما لا ينبغي، والغرض من هذا السؤال هو التنبيه علىٰ أن الجاهل بشيء ما لا يكون إماماً أبداً».

ويلزمك الخناق من كل مكان، فتروّح إلىٰ النفس من كل مكان ولا تجده، حتىٰ يمن الله عليك بمنه وفضله، ورقة الخليفة ـ أبقاه الله ـ فيؤمنك ويرحمك، وتحفظ فيك أرحام رسول الله صلى الله عليه وآله والسلام علىٰ من اتبع الهدىٰ، إنا قد أوحي إلينا أن العذاب علىٰ من كذب وتولىٰ»(١).

قوله: يحيىٰ بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي:

قال الصالح: «كانت تجارته إلىٰ حلب فنسب إليه، وهو كوفي، ثقة ثقة، صحيح الحديث»(٢).

قوله: يحيىٰ بن عمران الهمداني:

في المدارك: «والرواية ضعيفة السند، لأن من جملة رجالها يحيىٰ بن عمران الهمداني، وهو مجهول»(٣).

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٦٦، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث التاسع عشر، وراجع: شرحه في شرح المولىٰ الصالح المازندراني: ج ٦، ص ٣١٠.

٢ ـ راجع: شرح المولىٰ الصالح لأصول الكافي: ج ٢، ص ١٩٩، كتاب فضل العلم باب لزوم الحجة علىٰ العالم، شرح الحديث الرابع.

٣ ـ راجع: المدارك، كتاب الصلاة في مسألة حكم من ترك البسملة في السورة بعد أن سأل عن الحكم في ذلك بالمكاتبة إلىٰ أبي جعفر عليه السلام فكتب إليه أنه يعيد الصلاة.

قوله: يحيىٰ بن القاسم أبو بصير:

الكلام هنا يقع في مسائل:

أحدها: أن أبا بصير مشترك فالإطلاق علىٰ ما يحمل، اختلفوا في ذلك، وسيجيء تحقيقه في الكنىٰ إن شاء الله تعالىٰ.

ثانيها: يظهر من النجاشي وقوع الخلاف في كنيته، قيل: أبو بصير وقيل: أبو محمد[١]، والظاهر من رجال الشيخ والكشي أنه يكنىٰ بهما معاً[٢].

ويدل عليه ما رواه في البصائر بإسناده «عن علي بن أبي حمزة قال: خرجت بأبي بصير أقوده إلىٰ باب أبي عبد الله عليه السلام فقال: لا تتكلم ولا تفعل شيئاً، فانتهيت إلىٰ الباب، فتنحنح فسمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: يا فلانة افتحي لأبي محمد الباب» الحديث[٣].

وفي الكافي بإسناده «عن علي بن أبي حمزة قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو بصير: جعلت فداك أقرأ القرآن في شهر رمضان في ليلة واحدة؟ فقال: لا، قال: ففي ليلتين؟ قال: لا، قال: ففي ثلاث؟ قال: ها ـ وأشار بيده ـ

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٤٤.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٣٣، باب أصحاب الصادق عليه السلام ؛ وراجع: رجال الكشي: ص ٤٠٣.

٣ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ٤ ، الباب الثالث، الحديث الخامس.

ثم قال: يا أبا محمد» الحديث[١]. وروىٰ بإسناد آخر مثله[٢].

وقد كني في هذه الأخبار بكلتا الكنيتين، وكأن تكنيه بأبي محمد من حيث نفسه، والأخرىٰ من حيث إنه مكفوف، ولا يناسب خطاب الأعمىٰ بهذه الكنية، وربما فيه دلالة وإشعار بجلالته وتوقيره، ومع هذا فاستعملت هذه الكنية مطلقة وهو مؤيد لحمل الإطلاق عليه، كما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ.

ثالثها: ذكره الشيخ في باب من روىٰ عن الكاظم عليه السلام، وفيه أيضاً: يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي[٣] كما في المتن، وكذا الكشي[٤] والعلامة نقل في أبي بصير خلافاً في أنه واقفي ونسبه إلىٰ الشيخ والكشي[٥] ويظهر منه أنه واحد، بل اعتقد ذلك، وهو فاسد من وجوه:

أحدها: أنهما ذكراه متعدداً، والظاهر منه أنهما رجلان[٦] ونسبتها إلىٰ

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٦١٧، كتاب القرآن، باب في كم يقرأ القرآن ويختم، الحديث الثاني.

٢ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٦١٨، الحديث الخامس.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٦٤، برقم ١٦ ورقم ١٨، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٢.

٥ ـ راجع: الخلاصة للعلامة ـ القسم الثاني ـ: ص ٢٦٤.

٦ ـ أما وجه ظهور التعدد من الشيخ فلأنه ذكره في باب أصحاب الباقر عليه السلام مرة وفي باب أصحاب الصادق عليه السلام أخرىٰ، وأما وجه ظهور التعدد من الكشي فلأن ذكره بعنوان «يحيىٰ بن أبي القاسم أبو بصير ويحيىٰ بن القاسم الحذاء» يظهر منه التعدد، وذلك لوجوه:

أولها: تكرر الذكر دليل علىٰ تعدد المسمىٰ.

وثانيها: إن ظاهر العطف مغايرة المعطوف للمعطوف عليه.

الخطأ واضح الفساد.

الثاني: اختلاف الصفة والكنية كما ترىٰ.

الثالث: إن الشيخ والنجاشي ذكرا أنه مات سنة خمسين ومائة[١] والكاظم عليه السلام مات سنة مائة وثلاث وثمانين فهو مات قبل الكاظم عليه السلام، والوقف لا ينافي قبل وفاته عليه السلام إذ الواقفة تنكر موته عليه السلام.

قال المصنف: «وفاة يحيىٰ بن أبي القاسم أبي بصير الأسدي قبل وفاة الكاظم عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة كما يظهر من كلام النجاشي وكلام الشيخ في الرجال كما نقلنا، حيث قالا: مات أبو بصير سنة خمسين ومائة، وسيجيء إن شاء الله تعالىٰ ـ في الفائدة الثانية ـ أن الكاظم عليه السلام مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة»[٢].

⟸ **وثالثها**: ذكر الأب في الأول بالكنية وفي الثاني بالاسم، فيكون ابن أبي القاسم مغايراً لابن القاسم وإن كان اسمهما واحداً.

ورابعها: ذكر أبي بصير في الأول دون الثاني.

وخامسها: وضع الظاهر مقام المضمر في قوله: «حمدويه، ذكره عن بعض أشياخه، يحيىٰ بن القاسم الحذاء الأزدي واقفي» إذ المناسب أن يقول إنه واقفي، والظاهر أن العدول عن مقتضىٰ الظاهر إلىٰ خلافه لئلّا يتوهم خلاف المراد لاحتمال عود الضمير إلىٰ يحيىٰ بن أبي القاسم المذكور أولاً فمقتضىٰ الكلام تعددهما وأن الحكم بالوقف إنما هو في حق يحيىٰ بن القاسم الحذاء الأزدي لا يحيىٰ ابن أبي القاسم أبي بصير الأسدي، فلاحظ ذلك.

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٣٣، باب أصحاب الصادق عليه السلام، ورجال النجاشي: ص ٣٤٤.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٣٧٦) من النقد، وراجع أيضاً: الفائدة الثانية من الفوائد التي ألحقها المصنف بآخر الكتاب: ص ٤١٥، وممن صرح بأن وفاة الإمام ⟸

وكتب المجلسي بخطه عليه: يمكن أن يقال هذا وهم، والواقفي هنا بمعنىٰ الناووسي، أي الواقفة علىٰ أبي عبد الله عليه السلام جرياً علىٰ المعنىٰ اللغوي[١] ويؤيده ما رواه الشيخ في التهذيب بسند موثق عن شعيب العقرقوفي قال: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة وليس علىٰ الرجل شيء إذا لم يعلم، قال: فذكرت ذلك لأبي بصير قال: فقال لي: والله لقد قال جعفر عليه السلام ترجم المرأة ويجلد الرجل الحدّ، وقال بيديه علىٰ صدره فحكه، ما أظن صاحبنا تكامل علمه)[٢]، إذ الظاهر أن هذا هو يحيىٰ خال العقرقوفي، ومع ذلك أيضاً فالظاهر أنه صحيح الحديث مقبول، ولم يثبت كونه واقفياً بمعنىٰ من المعاني» انتهىٰ[٣].

وفيه:

أولاً: هذا إنما يقدح في الاستنباط من التاريخ، أعني الوجه الثالث، ولا يرد علىٰ الوجهين الأولين.

وثانياً: إن قوله صاحبنا ظاهر في أنه يعتقد إمامته، ولو كان ينكرها لما أطلق عليه الصاحب مضافاً لضمير المتكلم، وغايته أخطأ فيما ظنه من عدم تكامل علمه

⇐ الكاظم عليه السلام سنة ١٨٣ هـ، الكليني في أصول الكافي في باب مولده عليه السلام والعلامة في التحرير، وغيرهما.

١ ـ يعني المعنىٰ اللغوي للواقفي الذي لا اختصاص له بواحد من الأئمة عليهم السلام، أما المعنىٰ الاصطلاحي له فهو مختص بمن وقف علىٰ الإمام الكاظم عليه السلام.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ٤٨٧، في زيادات فقه النكاح وذكر الحديث المذكور في الاستبصار أيضاً: ص ١٨٩، كتاب النكاح، باب: الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعدما دخل بها أن لها زوجاً.

٣ ـ يعني انتهىٰ ما كتبه المجلسي بخطه.

وهذا لا يدل علىٰ إنكارها.

وثالثاً: يعارض برواية أخرىٰ صحيحة رواها في التهذيب أيضاً: «عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير عن شعيب قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال: يفرق بينهما، قلت: فعليه ضرب؟ قال: لا، ما له يُضرب؟ فخرجت من عنده وأبو بصير بحيال الميزاب فأخبرته بالمسألة والجواب فقال لي: أين أنا؟ قلت: بحيال الميزاب، قال: فرفع يده فقال: ورب هذا البيت ـ أو ورب هذه الكعبة ـ لسمعت جعفراً عليه السلام يقول إن علياً عليه السلام قضىٰ في الرجل تزوج امرأة لها زوج، فرجم المرأة، ورجم الرجل الحد، ثم قال: لو علمت أنك علمت لفضخت رأسك بالحجارة ـ ثم قال ـ: ما أخوفني أن لا يكون أوتي علمه»[١] فإن هذا يدل علىٰ أنه يتولاه، وإلّا لما كان للخوف وجه.

وكيف كان فهذا الرجل ثقة كما نص ولا معارض للوثاقة، وما أدري من أين وجه ضعفه في المدارك؟ حيث قال: «والجواب أولاً بالطعن في السند لضعف الراوي وهو أبو بصير، لأن المراد يحيىٰ بن القاسم وكان ضعيفاً» انتهى[٢].

ولعل وجهه ما ذهب إليه العلامة، وقد علمت بطلانه، ولعل لهذه الوجوه قال[٣]: «ولم يثبت كونه واقفياً بمعنىً من المعاني» والله العالم بحقيقة الحال.

---

١ ـ راجع: التهذيب: ج ١٠، ص ٢٥، كتاب الحدود، باب حدود الزنا، الحديث الـ (٧٦)، ورواه أيضاً الشيخ في الاستبصار: ج ٤، ص ٢٠٩، كتاب الحدود، باب: من تزوج امرأة ولها زوج، الحديث الثاني، ورواه أيضاً الصدوق ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٦، الحديث السابع، وذكر مثله الكشي في رجاله: ص ١٥٣.

٢ ـ راجع: المدارك، كتاب الحج، في مسألة المخالف إذا استبصر وحكمه في الحج.

٣ ـ يعني المجلسي فيما كتبه بخطه، كما تقدم قريباً نقله عنه.

قال المصنف: «ويظهر من بعض الأخبار أن مثنىٰ الخياط أيضاً يروي عن أبي بصير يحيىٰ بن القاسم[١] ويظهر من كتاب الطلاق من الكافي في باب من طلق ثلاثاً علىٰ طهر بشهود، أن منصور بن حازم أيضاً يروي عنه» انتهىٰ[٢].

قيل: ويروي عنه محمد بن سنان[٣].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي، في باب مولد أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام، والتهذيب في باب الاستخارة للنكاح.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف رحمه الله في هامش الترجمة (ص ٣٧٥) من النقد، وراجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ٧١، كتاب الطلاق في الباب المذكور، الحديث الثالث، وراجع أيضاً: الاستبصار في باب من طلق ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط، وراجع أيضاً: التهذيب في باب أحكام الطلاق.

٣ ـ لكثرة روايات أبي بصير عن الأئمة عليهم السلام ولاشتراكه بين ثقة وضعيف، فقد ألف الأعلام رسائل في ترجمة حياته، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط.

منها: ترجمة أبي بصير وتحقيق أحواله للسيد محمد باقر حجة الإسلام الإصفهاني المتوفىٰ رحمه الله ١٢٦٠ هـ، طبعت ضمن مجموعة من رسائله الرجالية بإيران سنة ١٣١٤ هـ.

ومنها: ترجمة أبي بصير، سماها الرسالة المبصرة للشيخ محمد تقي التستري المعاصر المولود سنة ١٣٢١ هـ، فرغ من تأليفها في ٦ شوال سنة ١٣٥٨ هـ (مخطوط).

ومنها: ترجمة أبي بصير للسيد ميرزا محمد هاشم بن ميرزا زين العابدين الموسوي الخوانساري المتوفىٰ سنة ١٣١٨ هـ، طبعت بإيران ضمن مجموعة رسائله قبيل وفاته بسنة.

ومنها: ترجمة أبي بصير للسيد محمد مهدي ابن الأمير السيد حسن ابن الأمير السيد حسين الموسوي الخوانساري المتوفىٰ سنة ١٢٤٦ هـ، طبعت بإيران ضمن الجوامع الفقهية سنة ١٢٧٦ هـ، وقد يعبر عنها بعديمة النظير في أحوال أبي بصير.

ومنها: ترجمة أبي بصير وإسحاق بن عمار، للسيد أبي تراب بن أبي القاسم الموسوي الخوانساري النجفي (أستاذنا) المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ (مخطوطة).

⇐

قوله: يحيىٰ بن المبارك:

في المدارك: «هو مجهول»[١].

* * *

باب يزيد

قوله: يزيد أبو خالد القماط:

ثم قال: «ويمكن التوفيق بين كلام الشيخ...» الخ، ثم قال في الهامش: «بأن يحمل قول الشيخ ـ عند ذكر أصحاب الصادق عليه السلام (إن خالد بن يزيد يكنىٰ أبا خالد) ـ علىٰ أن يزيد يكنىٰ أبا خالد» انتهىٰ[٢]، ويحتمل أن يحمل علىٰ التقديم والتأخير فيكون اسم أبيه خالد.

⇐ راجع في هذه الرسائل: الذريعة لشيخنا الحجة الخبير الشيخ آغا بزرك الطهراني النجفي أطال الله بقاه: ج ٤، ص ١٤٨، وراجع أيضاً: ما ذكره المولىٰ التقي المجلسي في شرح مشيخة من لا يحضره الفقيه عند قوله: «وما كان فيه عن أبي بصير» الخ.
يروي عن أبي بصير جماعة ذكرهم المولىٰ الأردبيلي الحائري في جامع الرواة في ترجمته فراجعه.

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الحج، في مسألة عدم الإثم عن المتعجل والمتأخر في النفر.

٢ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ١٤٠، باب أصحاب الباقر عليه السلام، برقم ٧، وص ١٨٩ باب أصحاب الصادق عليه السلام برقم ٧١، وراجع أيضاً: ما ذكره المصنف في هامش (ص ٣٧٦) من النقد عند ترجمته ليزيد أبي خالد القماط.

قوله: يزيد أبو خالد الكناسي:

عن التقي: «يمكن أن يكون هذا هو أبو خالد القماط كما فهمه الفاضل الاسترابادي»[١].

وفي مرآة العقول: «الحديث مجهول على المشهور وكان الوالد ﷺ يعده صحيحاً لظنه اتحاد يزيد الكناسي وأبي خالد القماط»[٢].

قوله: يزيد بن حماد:

قال الصالح: «يزيد بن حماد الأنباري السلمي ثقة»[٣].

قوله: يزيد بن سليط الزيدي:

لا يتوهم من هذه النسبة كونه زيدي المذهب أي قائلاً بإمامة زيد كما

---

١ ـ التقي هو المولى محمد تقي المجلسي الأول والد المولى محمد باقر المجلسي الثاني صاحب مرآة العقول شرح الكافي، والفاضل الاسترابادي هو الميرزا محمد الاسترابادي صاحب منهج المقال في الرجال المطبوع، راجع ما ذكره فيه في ترجمة يزيد أبي خالد القماط ويزيد أبي خالد الكناسي، ولم يفهم من الترجمتين الاتحاد، كما فهمه (التقي) من عبارة الاسترابادي، فلاحظ.

٢ ـ كأنه يريد أن يزيد الكناسي لما كان متحداً مع يزيد أبي خالد القماط الثقة كان الحديث صحيحاً ـ حسب اصطلاح علماء الدراية ـ عند والده (التقي ﷺ).

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، للمولى الصالح المازندراني، كتاب العقل والجهل، شرح الحديث الـ(٢٠).

اعترف به غير واحد.

قال الصالح: «هذه النسبة باعتبار النسب لا باعتبار المذهب» انتهىٰ[(١)].
وذلك ما رواه الكليني رحمه الله في باب النص علىٰ الرضا عليه السلام، وهو حديثان دالان علىٰ جلالته وأمانته وعدالته وهما طويلان نذكر منهما محل الحاجة.

أحدهما: ما رواه عن «أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن أبي الحكم الإرمني، عن عبد الله بن إبراهيم بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عن يزيد بن سليط ـ ثم قال ـ: قال أبو الحكم: وأخبرني عبد الله بن محمد بن عمارة الجرمي، عن يزيد بن سليط، قال: لقيت أبا إبراهيم عليه السلام فقلت: جعلت فداك، هل تثبت هذا الموضع؟ قال: نعم، فهل تثبته أنت؟ قلت: نعم، إني أنا وأبي لقيناك هاهنا وأنت مع أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبي: بأبي أنت وأمي مَن الخليفة بعدك؟ فقال: هذا سيد ولدي ـ وأشار إليك ـ إلىٰ أن قال ـ: فقلت لأبي إبراهيم عليه السلام: فأخبرني بمثل ما أخبر به أبوك عليه السلام فقال لي: نعم، إن أبي كان في زمان ليس هذا زمانه فقلت له: فمن يرضىٰ منك بهذا فعليه لعنة الله، قال: فضحك أبو إبراهيم ضحكاً شديداً، ثم قال: أخبرك يا أبا عمارة إني خرجت فأوصيت إلىٰ ابني علي ولو كان الأمر إليّ لجعلته في القاسم ابني لحبي إياه ورأفتي عليه، ولكن ذلك إلىٰ الله تعالىٰ ـ إلىٰ أن قال ـ: قال أبو إبراهيم عليه السلام: يا يزيد إنها وديعة عندك فلا تخبر بها إلّا عاقلاً أو عبداً تعرفه صادقاً، وإن سئلت عن الشهادة بها فاشهد ـ إلىٰ أن قال ـ: ثم قال لي: يا يزيد وإذا مررت بهذا الموضع ولقيته وستلقاه فبشره أنه سيولد له غلام أمين مأمون مبارك، وسيعلمك أنك قد لقيتني فأخبره عند ذلك أن الجارية التي يكون

---

١ ـ راجع: ما ذكره المولىٰ الصالح: في شرحه لأصول الكافي: ج ٦، ص ١٧٠، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ الرضا عليه السلام، شرح الحديث الـ(١٤).

منها هذا الغلام جارية من أهل بيت مارية جارية رسول الله صلى الله عليه وآله أم إبراهيم فإن قدرت أن تبلغها مني السلام فافعل.

قال يزيد: فلقيت ـ بعد ما مضىٰ أبو إبراهيم ـ علياً عليه السلام فبدأني، فقال لي: يا يزيد ما تقول في العمرة؟ فقلت: بأبي أنت وأمي ذلك إليك، وما عندي نفقة، فقال: سبحان الله ما كنا نكلفك ولا نكفيك، فخرجنا حتىٰ انتهينا إلىٰ ذلك الموضع فابتدأني ـ إلىٰ أن قال ـ: ثم قصصت عليه الخبر، فقال عليه السلام: أما الجارية فلم تجيء بعد، فإذا جاءت بلغتها منه السلام، فانطلقنا إلىٰ مكة فاشتراها في تلك السنة، فلم تلبث إلّا قليلاً حتىٰ حملت فولدت ذلك الغلام.

قال يزيد: وكان إخوة علي عليه السلام يرجون أن يرثوه فعادوني إخوته من غير ذنب، فقال لهم إسحاق بن جعفر عليه السلام: والله رأيته وإنه ليقعد مع أبي إبراهيم بالمجلس الذي لا أجلس فيه أنا.

ثانيهما: ما رواه أيضاً بالإسناد المتقدم عن يزيد بن سليط قال: لما أوصىٰ أبو إبراهيم أشهد إبراهيم بن محمد الجعفري، وإسحاق بن محمد الجعفري، وإسحاق بن جعفر بن محمد، وجعفر بن صالح، ومعاوية الجعفري، ويحيىٰ بن الحسين بن يزيد بن علي، وسعد بن عمران الأنصاري، ومحمد بن الحارث الأنصاري، ومحمد بن جعفر بن سعد الأسلمي ـ وهو كاتب الوصية الأولىٰ ـ أشهدهم أنه يشهد أن لا إله إلّا الله ـ إلىٰ آخر الوصية ـ»[١].

وذكرنا أكثر الحديث في ترجمة العباس بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام[٢] ولعل

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣١٣ وص ٣١٦ كتاب الحجة، باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام، الحديث الـ(١٤ و ١٥).

٢ ـ راجع: ص ٢٢ من هذا الجزء.

المصنف أشار بقوله: «حديثه طويل» إلىٰ هذين الحديثين، ويعلم منهما أنه من أصحاب الصادق والكاظم والرضا والجوادعليهم السلام، وأنه معتقد لإمامتهم ومعترف بها، ويدلان علىٰ أن وصفه بالزيدي لا باعتبار المذهب كما ذكرنا.

فإن قلت: هو راويهما فيلزم الدور.

قلنا: اتفق الفقهاء وغيرهم علىٰ أن الإقرار بالمذهب كافٍ في إثباته، وعليه جرت سيرة النبيصلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين والأئمةعليهم السلام بعدهما، فإنهم يرضون من الكفار بالإقرار بالشهادتين والاعتراف بالمذهب.

نعم، ما يظهر منهما[١] من عدالته وأمانته وجلالته ـ كما لا يخفىٰ علىٰ الناظر ـ لا يكون دليلاً علىٰ ذلك.

ولو قيل: إن ذلك يثبت من قول الشيخ المفيد[٢] وهذا يكون مؤيداً له لكان حسناً، ويؤيده أيضاً صحة مضمون الخبرين.

❊ ❊ ❊

١ ـ يعني ما يظهر من الخبرين المذكورين اللذين رواهما الكليني في الكافي لا يكون دليلاً علىٰ المذهب لأنه أعم من ذلك إذ قد يكون الرجل عادلاً وأميناً وجليلاً وهو غير إمامي.

٢ ـ يشير إلىٰ ما ذكره المفيد رحمه الله في الإرشاد، في باب النص علىٰ الرضاعليه السلام، فإنه أورد أسماء جماعة ممن روىٰ النص عليه من أبيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام، وقال: إنهم من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، وعدّ منهم يزيد بن سليط.

باب يعقوب

قوله: يعقوب بن إسحاق السكيت:

قال الخليل: «بكسر السين المهملة، وكسر الكاف المشددة، والخاتمة والمثناة فوق، صاحب إصلاح المنطق في اللغة، من أفاضل الإمامية وثقاتهم».

وقال الصالح: «يعقوب بن إسحاق ثقة ثبت عالم بالعربية واللغة مصدق لا يطعن عليه، وكان متقدماً عند أبي جعفر الثاني، وأبي الحسن الثالث عليهما السلام، قتله المتوكل لأجل التشيع»[1].

وقال المصنف: «وسبب قتله أنه كان معلّماً للمعتز والمؤيد ابني المتوكل، وكان ذات يوم حاضراً عند المتوكل إذ أقبلا، فقال له المتوكل: يا يعقوب أيهما أحب إليك، ولداي هذان أو الحسن والحسين؟ فقال: والله إن قنبراً غلام علي بن أبي طالب عليه السلام خير منهما ومن أبيهما، فقال المتوكل: سلّوا لسانه من قفاه فسلّوه فمات رضي الله عنه» انتهى[2].

وقال ابن خلكان: «توفي في سادس شهر رجب سنة أربع وأربعين

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولى الصالح: ج ١ ، ص ٣٨٩، كتاب العقل والجهل، شرح الحديث الـ(٢٠).

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف (ص ٣٧٨) من النقد، في هامش ترجمته.

ومائتين»[١].

قوله: يعقوب بن إسحاق الضبي:

رویٰ عنه سهل بن الحسن، وروىٰ عن أبي عمران الإرمني[٢].

---

١ ـ راجع: وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمته، وراجع: ترجمة له أيضاً في بغية الوعاة للسيوطي، وذكر فيها مؤلفاته الكثيرة وأورد قصة المتوكل المذكورة في (الكتاب) وترجم له أيضاً ابن النديم في الفهرست: ص ٧٢ ـ ٧٣، وذكر أيضاً قصة المتوكل معه، وترجم له أيضاً ابن الأنباري في نزهة الألباء: ص ١٢٢، والزبيدي في طبقات النحويين: ص ٢٢١، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: ص ٩٥، ومعجم الأدباء للحموي: ج ٧، ص ٣٠٠، وذكر قصة المتوكل المذكورة معه، وكانت ولادته سنة ١٨٦ هـ، واختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ٢٤٣ هـ، وقيل: سنة ٢٤٤ هـ، وقيل: سنة ٢٤٦ هـ.

قال الحموي وغيره: «وجه المتوكل من الغد عشرة آلاف درهم ديته إلىٰ أهله». والسكيت لقب أبيه إسحاق، وجاء ذكر يعقوب في أكثر المعاجم الرجالية.

٢ ـ راجع: في رواية سهل بن الحسن عنه وروايته عن أبي عمران الإرمني التهذيب: ج ٨، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب الأيمان والأقسام، الحديث الـ (٨٣)، وقد جاء فيه «عن أبي محمد الإرمني»، والصحيح «عن أبي عمران الإرمني» كما كناه بذلك الشيخ في رجاله: ص ٤٩٢ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وكناه بذلك النجاشي أيضاً في رجاله: ص ٣٢٠، وكذا الصدوق ابن بابويه في مشيخة (من لا يحضره الفقيه) في طريقه إلىٰ عبد الله بن الحكم الذي يروي عنه أبو عمران موسىٰ بن رنجويه الإرمني.

ويروي عن يعقوب بن إسحاق الضبي ـ هذا ـ علي بن أبي القاسم كما في أصول الكافي: ج ١، ص ٩٥، كتاب التوحيد، باب إبطال الرؤية، الحديث الأول، فإنه قال: «علي بن أبي القاسم عن يعقوب بن إسحاق، قال: كتبت إلىٰ أبي محمد ـ يعني العسكري عليه السلام ـ أسأله»،

⇐

قال في كشف الرموز: «هو مجهول الحال».

قوله: يعقوب بن داود:

في العيون: «وكان ممن سعىٰ بموسىٰ بن جعفر عليه السلام يعقوب بن داود، وكان يرىٰ رأي الزيدية» انتهىٰ[1].

⇐ وتوهم المولىٰ الصالح في شرحه لهذا الحديث: ج ٣، ص ٢١٢: أن يعقوب بن إسحاق ـ هذا ـ هو ابن السكيت المتقدم، وتبعه المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة في ترجمة يعقوب بن إسحاق السكيت، ولا ريب في توهمهما فإن ابن السكيت قتل في زمان الإمام الهادي سنة ٢٤٤ هـ، وتوفي الإمام الهادي سنة ٢٥٤ هـ، وقام مقامه ابنه الإمام أبو محمد الحسن العسكري عليه السلام، المولود سنة ٢٣٢ هـ والمتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ، فكيف يروي عنه ابن السكيت، فلاحظ.

وممن روىٰ عن يعقوب بن إسحاق الضبي ـ هذا ـ سهل بن زياد عنه عن أبي عمران الإرمني عن عبد الله بن الحكم عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام كما في أصول الكافي: ج ٢، ص ٦١٦، كتاب فضل القرآن، باب: فيما يظهر الغشية عند قراءة القرآن، الحديث الأول، ولعل يعقوب بن إسحاق الضبي ـ هذا ـ هو الذي ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٤، ص ٤٤٩ بقوله: «يعقوب بن إسحاق الضبي البيهسي عن عفان بن مسلم، ضعفه الدارقطني»، وزاد عليه ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ج ٦، ص ٣٠٣ بقوله: «... وهو ابن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم، روىٰ أيضاً عن الربيع بن يحيىٰ وشاذ بن فياض (المتوفىٰ سنة ٢٢٥ هـ) وغيرهما، روىٰ عنه محمد بن مخلد وأبو سهل بن زياد (ولعل الصحيح سهل بن زياد) وغيرهما، وقال أبو الحسن ابن المنادي كتبنا عنه في حياة جدي ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب التحذير عنه، وذلك بعد معاينة وترقب متواتر فرمينا كل ما كتبنا عنه، نحن وعدة من أهل الحديث، ومات سنة ٢٩٠ هـ بالبصرة».

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام، للصدوق ابن بابويه ـ الباب السابع ـ: ج ١، ص ٧٣.

قوله: يعقوب بن سالم الأحمر:

وقال الصالح: «هو عم علي بن أسباط ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام».

وفي الشرح ـ بعد أن ذكر عبارات الشيخ وذكر التفاوت بينهما[١] ـ قال: «وظاهر الحال المغايرة، وكلام الشيخ يفهم أن يعقوب بن سالم هو السرّاج، لكن الظاهر أن (السرّاج) سبق من قلم الشيخ[٢]».

قوله: يعقوب بن عثيم:

بضم العين المهملة وفتح المثلثة وإسكان الياء، كذا في شرح الفقيه وتكرر في الشرح أنه مجهول[٣].

---

١ ـ ذكر الشيخ في رجاله، في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٣٣٦، يعقوب بن سالم الأحمر الكوفي، وفي (ص ٣٣٧) من الباب المذكور يعقوب بن سالم أخو أسباط العليم السراج، وفي باب أصحاب الكاظم عليه السلام (ص ٣٦٣) يعقوب بن سالم.

٢ ـ يعني أن لفظ (السراج) زيادة من الشيخ في رجاله جاءت سهواً منه، ويؤيده أنه في الفهرست: ص ٢١٠، ذكر يعقوب السراج مستقلاً ولم يذكر فيه أنه ابن سالم كما أن النجاشي في رجاله: ص ٣٥١، ذكره بعنوان يعقوب السراج وذكر أن له كتاباً ورواه بسنده عن الحسن بن محبوب، عنه، وكذا غيره من أرباب المعاجم الرجالية.

٣ ـ يقصد بقوله «شرح الفقيه» الذي نسبه الحرّ للشيخ أبي علي الطبرسي، كما ذكره صاحب (الكتاب) في المقدمة (ص ٨٩) عند تعداد مصادره التي نقل عنها، ويقصد بقوله: «في الشرح» شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني، كما ذكره (ص ٨٧) في المقدمة عند تعداد مصادر كتابه.

قوله: يعقوب بن نعيم:

«قال السيد ابن طاووس في فلاح السائل نحو هذا الحديث: روىٰ يعقوب بن نعيم بن قرقارة من أعيان أصحاب الرضا عليه السلام في كتاب الإمامة» كذا بخط المجلسي رحمه الله، وهذه العبارة بعينها نقلها في البحار عنه.

قوله: يعقوب بن يزيد بن حماد:

قال الصالح: «ويعرف بالقمي ثقة صدوق»[١].

واعلم أنه وقع في الكافي في سند هكذا: عن يعقوب بن يزيد عن أبي عبد الله رجل من أصحابنا ـ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام[٢] ـ فقال الصالح: «هو مشترك بين الضعفاء[٣]، ويحتمل أن يكون هو الذي ذكره الشيخ في باب الكنىٰ من أصحاب الصادق عليه السلام» انتهىٰ[٤].

ولا يبعد أن يكون المراد به البرقي[٥] لكونهما في طبقة واحدة، فتأمل.

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢ ، ص ١٣، كتاب فضل العلم، باب فرض العلم، الحديث الخامس.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ١٣، باب فرض العلم، الحديث الخامس.

٣ ـ يعني أبو عبد الله الذي يروي عنه يعقوب بن يزيد مشترك بين الضعفاء.

٤ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢ ، ص ١٣، وراجع أيضاً: رجال الشيخ الطوسي: ص ٢٤٠، باب الكنىٰ من أصحاب الصادق عليه السلام.

٥ ـ يعني: محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي.

قوله: يعقوب بن يقطين:

حكم (المقدس) بأنه ثقة[١].

باب يوسف

قوله: يوسف بن الحارث:

روىٰ الشيخ في حديث الذكر في الركوع والسجود هكذا «محمد بن أحمد بن يحيىٰ، عن يوسف بن الحارث، عن عبد الله بن يزيد المنقري، عن موسىٰ بن أيوب...» الخ[٢]، فقال الحرّ فيما علقه علىٰ هامش الوسائل: «محمد بن أحمد بن يحيىٰ، يروي تارةً عن يوسف بن الحارث وعن أبي بصير يوسف بن الحارث تارة أخرىٰ، وهما واحد، وقد ذكر الشيخ في كتاب الرجال: أن أبا بصير يوسف بن الحارث من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام[٣] والذي يظهر من الأسانيد ومن كتب

---

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان شرح الإرشاد للمولىٰ المقدس الأردبيلي.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٢، ص ٣١٣، باب كيفية الصلاة وصفتها والمفروض من ذلك والمسنون، الحديث الـ(١٢٩).

٣ ـ راجع: باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٤١، من رجال الشيخ الطوسي، فقد قال فيه ما نصه: «يوسف بن الحارث بتري، يكنىٰ أبا بصير»، وقد علق الشيخ عناية الله القهبائي في مجمع ⟸

الرجال أنه من أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام وأن الشيخ قد اشتبه عليه أبو جعفر الثاني بالأول».

يوسف بن محمد بن زياد:

في سند من أسانيد أول كتاب معاني الأخبار: أن يوسف بن محمد بن زياد،

⟸ الرجال: ج ٦ ، ص ٢٧٩، علىٰ ما نقله عن رجال الشيخ في هذه الترجمة ما هذا نصه: «تقدم عن رجال الكشي في محمد بن إسحاق صاحب المغازي هكذا: أبو نصر بن يوسف بن الحرث بتري (وسبنقل كذلك في الكنىٰ) لا أن يوسف هو المكنىٰ بأبي بصير، وهذا اشتباه (وتصحيف مع إسقاط لفظة بن) نشأ من الشيخ رحمه الله أولاً لعجلته الدينية اللازمة له، ومثله عن مثله غير عزيز، وتبعه فيه غيره، وعليه اشتهر عند الطائفة ضعف حديث أبي بصير (لاعتقادهم أن أبا بصير مشترك بين أربعة، منهم هذا البتري، فاشترك الحديث بينه وبين غيره) وقد عرفت حقيقة الأمر (وصحة حديث أبي بصير عن أبي عبد الله وأبي الحسن أو أحدهما عليهما السلام عند تسمية الفقهاء من الباقرين عليهما السلام وعند ترجمة كل واحد من أبي بصير الثلاثة، وهم يحيىٰ بن أبي القاسم أبو بصير، وليث ابن البختري أبو بصير المرادي، وعبد الله بن محمد أبو بصير الأسدي، فتأمل)...».

وذكر القهبائي قريباً من ذلك في هامش ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي: ج ٥ ، ص ١٤٩ فقال ـ نقلاً عن رجال الكشي ـ: «أبو نصر بن يوسف بن الحرث بتري» ثم علق علىٰ هذه الجملة في الهامش ما نصه: «هكذا في نسخ هذا الكتاب (يعني رجال الكشي) وهي متعددة عندنا واشتبه علىٰ الشيخ رحمه الله في أصحاب الباقر عليه السلام من رجاله، وتبعه غيره مثل العلامة في الخلاصة وابن داود في كتاب رجاله وغيرهما فقرؤا هكذا: (أبو بصير يوسف بن الحرث بتري) فصار أبو بصير أربعة، وهذا خلاف الواقع فإنهم ثلاثة عبد الله بن محمد الأسدي، وليث ابن البختري المرادي، ويحيىٰ بن أبي القاسم كلهم أبو بصير».

ومما ذكرنا عن القهبائي ظهر أنه لا وجه لما ذكره الشيخ الحرّ في هامش الوسائل، فلاحظ.

وعلي بن محمد بن سيار كانا من الشيعة الإمامية، وكنية الأول أبو يعقوب والثاني أبو الحسن روىٰ عنهما محمد بن القاسم الجرجاني[١].

وفي البحار: «لنذكر ما وجدنا في مفتتح تفسير الإمام العسكري عليه السلام، قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمي ـ أدام الله تأييده ـ: حدثنا السيد محمد بن شراهنك الحسيني الجرجاني عن السيد أبي جعفر مهدي بن أبي الحرب الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمد الدوريستي عن أبيه، عن الشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمي رحمه الله، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم المفسر الاسترابادي الخطيب رحمه الله، قال: حدثني أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار ـ وكانا من الشيعة الإمامية ـ قال: كان أبوانا إماميين، وكانت الزيدية هم الغالبين باستراباد وكانا في إمارة الحسن بن زيد العلوي الملقب بالداعي إلىٰ الحق إمام الزيدية وكان كثير الإصغاء إليهم، يقتل الناس بسعاياتهم فخشيناهم علىٰ أنفسنا فخرجنا بأهالينا إلىٰ حضرة الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن محمد عليه السلام أبي القائم، فأنزلنا عيالاتنا في بعض الخانات، ثم استأذنا علىٰ الإمام الحسن بن علي عليه السلام، فلما رآنا قال: مرحباً بالأوابين إلينا الملتجئين إلىٰ كنفنا، قد تقبل الله سعيكما، وآمن روعتكما، وكفاكما أعداءكما، فانصرفا آمنين علىٰ أنفسكما وأموالكما، فعجبنا من قوله ذلك لنا، مع أنا لم نشك في صدقه في مقاله، فقلنا: بماذا تأمرنا أيها الإمام أن نصنع في طريقنا إلىٰ أن ننتهي إلىٰ بلد خرجنا من هناك؟ وكيف ندخل ذلك البلد ومنه هربنا، وطلب

---

١ ـ راجع: معاني الأخبار للصدوق ابن بابويه: ص ٢٤، باب معنىٰ الحروف المقطعة في أوائل السور من القرآن.

سلطان البلد لنا حثيث، ووعيده إيانا شديد، فقال عليه السلام: خلفا عليَّ ولديكما هذين لأفيدهما العلم الذي يشرفهما الله تعالىٰ به، ثم لا تحفلا بالسعاة ولا بوعيد المسعىٰ إليه، فإن الله تعالىٰ يقصم السعاة، ويلجئهم إلىٰ شفاعتكم فيه عند من هربتم منه.

قال أبو يعقوب وأبو الحسن فأتمرا بما أمرا وخرجا وخلفانا هناك، فكنا نختلف إليه فيتلقانا ببر الآباء وذوي الأرحام المماسة، فقال لنا ذات يوم: أتاكما خبر كفاية الله عزوجل أبويكما وإخزائه أعداءهما وصدق وعدي إياهما، جعلت من شكر الله عزوجل أن أفيدكما تفسير القرآن، مشتملاً علىٰ بعض أخبار آل محمد صلى الله عليه وآله فيعظم بذلك شأنكما، قالا: ففرحنا ـ إلىٰ أن قال ـ: قالا: فلم نبرح من عنده حتىٰ جاءنا خبر فيج ـ قاصد ـ من عند أبوينا بكتاب يذكر فيه أن الحسن بن زيد العلوي قتل رجلاً بسعاية أولئك الزيدية واستصفىٰ ماله، ثم أتت الكتب من النواحي والأقطار المشتملة علىٰ خطوط الزيدية بالعذل الشديد، والتوبيخ العظيم، يذكر فيها أن ذلك المقتول كان من أفضل زيدي علىٰ ظهر الأرض، وأن السعاة قصدوه لفضله وثروته فتنكر لهم، وأمر بقطع آنافهم وآذانهم، وإن بعضهم قد مثل به كذلك وآخرين قد هربوا، وإن العلوي ندم واستغفر وتصدق بالأموال الجليلة بعد أن رد أموال ذلك المقتول علىٰ ورثته، وبذل لهم أضعاف دية وليهم المقتول واستحلهم، فقالوا: أما الدية فقد أحللناك منها، وأما الدم فليس إلينا إنما هو إلىٰ المقتول والله الحاكم، وإن العلوي نذر لله ـ عزوجل ـ أن لا يتعرض للناس في مذاهبهم.

وفي كتاب أبويهما: إن الداعي إلىٰ الحق الحسن بن زيد قد أرسل إلينا ببعض ثقاته بكتابه وخاتمه بأمانه لنا، وضمن لنا رد أموالنا وجبر النقص الذي لحقنا فيها، وإنا صائران إلىٰ البلد ومتنجزان ما وعدنا، فقال الإمام: إن وعد الله حق،

فلما كان اليوم العاشر جاءنا كتاب أبوينا بأن الداعي إلىٰ الحق قد وفىٰ لنا بجميع عداته وأمرنا بملازمة الإمام العظيم البركة الصادق الوعد» الخبر[١].

وقد علم حال الناصر لدين الحق وتبين فساد ما استظهره الشيخ البهائي رحمه الله وقد ذكرناه في ترجمة الحسن بن علي بن الحسن[٢].

❊ ❊ ❊

باب يونس

قوله: يونس بن ظبيان:

قال الخليل: «بفتح المعجمة وسكون الموحدة والخاتمة».

واعلم أن هذا قد ضعفه أكثر أهل الرجال، وأورد الكشي أخباراً في مدحه وذمه كلها ضعيفة إلّا واحداً صحيحاً[٣] إلّا أن فيه محمد بن عيسىٰ عن يونس وقد مضىٰ الكلام فيه[٤].

---

١ ـ راجع: تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام: ص ٢، طبع إيران سنة ١٣١٥ هـ، وقد اختلف الأعلام في اعتبار هذا التفسير ونسبته إلىٰ الإمام العسكري عليه السلام، راجع في التحقيق عن ذلك الذريعة لشيخنا الإمام الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ج ٤، ص ٢٨٥.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ٣٩٥ من هذا الكتاب.

٣ ـ راجع: الحديث الثاني الذي ذكره الكشي في رجاله: ص ٣٠٩، المتضمن رواية محمد بن عيسىٰ عن يونس.

٤ ـ راجع: ما ذكره في ترجمة محمد بن عيسىٰ بن عبيد (ص ٤٤٩) من هذا الجزء.

وبخط المجلسي: «روىٰ ابن إدريس في السرائر عن جامع البزنطي، عن هشام بن سالم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن يونس بن ظبيان، فقال: رحمه الله، وبنىٰ له بيتاً في الجنة، وكان والله مأموناً في الحديث»[1].

وهذا حديث صحيح لأن ابن إدريس أخذه عن جامع البزنطي[2] وهو ممن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه.

ورواه الكشي بطريق مجهول إلىٰ ابن أبي عمير عن هشام بن سالم[3] فكان

---

١ ـ راجع: ما ذكره ابن إدريس في مستطرفات السرائر مما نقله عن جامع البزنطي صاحب الرضا عليه السلام.

٢ ـ البزنطي ـ هذا ـ هو أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٤٣، وقال: «مات سنة ٢٢١ هـ» كما أن النجاشي ترجم له: ص ٥٨، وقال: «مات سنة ٢٢١ هـ، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر» ولكن ما ذكره هنا النجاشي في وفاة أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر في السنة المذكورة وأنها بعد وفاة ابن فضال بثمانية أشهر لا يجتمع مع ما ذكره في تاريخ وفاة الحسن بن علي بن فضال المذكور وأنها سنة ٢٢٤ هـ، فلا يصح أحد التاريخبن قطعاً لأن وفاة البزنطي قبل وفاة ابن فضال بثلاث سنين لا بعده بثمانية أشهر ولعل جملة «بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر» جاءت زيادتها سهواً من النجاشي.

وقال الميرزا محمد الاسترابادي في (منهج المقال) في ترجمة أحمد البزنطي ـ بعد أن ذكر كلام النجاشي المذكور ـ ما نصه: «والظاهر أن هذه نسبة وفاة الحسن بن محبوب إلىٰ وفاة ابن فضال ذكرت هاهنا سهواً» ولكن لا نعلم وجه استظهاره.

٣ ـ راجع:(ص ٣١٠) من رجال الكشي، وقد جاء في طريق الرواية أبو محمد القاسم ابن الهروي، قال الكشي بعد روايته لها: «... ابن الهروي مجهول، وهذا الحديث غير صحيح مع ما قد روي في يونس بن ظبيان».

خبر المدح أصح، وفي الكافي حديث دال علىٰ مدحه أيضاً لا يحضرني الآن [١].

قال الصالح: وفيه دلالة علىٰ حسن حال يونس بن ظبيان، ولكن علماء الرجال بالغوا في ذمه، ونسبوه إلىٰ الكذب والضعف، والتهمة، والغلو، ووضع الحديث، ونقلوا عن الرضا عليه السلام أنه لعنه، وقال: أما إن يونس بن ظبيان مع أبي الخطاب في أشد العذاب وروي بطريق ضعيف عن هشام بن سالم» وساق رواية السرائر، انتهىٰ [٢]. فلو خليت الأخبار ونفسها لحكمت بوثاقته، ولكن أخبار الذم مؤيدة بفتوى أساطين علماء الرجال، فلذا توقفت فيه، والله العالم بالسرائر.

قوله: يونس بن عبد الرحمن:

لم أر من الأصحاب طعناً عليه، ولا ردّ رواية له إلّا ما يحتمله كلام الشيخ في التهذيب عند رواية الاغتسال بماء الورد، وهو قوله: «فهذا الخبر شاذ شديد الشذوذ، وإن تكرر في الكتب والأصول، وإنما أصله يونس عن أبي الحسن عليه السلام ولم يروه غيره» [٣].

وكذا يحتمله كلام ابن إدريس في السرائر: «ويونس بن عبد الرحمن وردت أخبار عن الرضا عليه السلام بذمه» انتهىٰ.

واختلفت الأخبار في مدحه وذمه إلّا أن أخبار المدح ـ مع أنها أصح وأكثر ـ

---

١ ـ يشير إلىٰ الحديث الذي رواه الكليني رحمه الله في أصول الكافي: ج ١، ص ٣٠٩ من كتاب الحجة ـ باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام الحديث التاسع، فراجعه.

٢ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٦، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، للمولىٰ الصالح المازندراني.

٣ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٢١٩، كتاب الطهارة، باب المياه وأحكامها وما يجوز التطهر به وما لا يجوز، الحديث العاشر.

مؤيدة بقرائن تعلم من كتب الرجال[١] مضافاً إلىٰ قولهمعليهم السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا بكثرة رواياتهم عنا»[٢]، وغير ذلك. وجماعة ضعفوا أخبار الذم.

واعلم أن الذي يظهر من كتب الرجال أنه لم يلق أبا عبد الله عليه السلام ولا روىٰ عنه[٣]، ومع هذا قد وقع في بعض أسانيد الروضة: «محمد بن عيسىٰ عن يونس

---

١ ـ روىٰ في العلل: «عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن يحييٰ العطار، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن محمد بن جمهور، عن أحمد بن الفضل، عن يونس بن عبد الرحمن، قال: مات أبو الحسن عليه السلام وليس من قوّامه أحد إلّا وعنده المال الكثير فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، قال: فلما رأيت ذلك وتبين الحق وعرفت من أمر أبي الحسن الرضاعليه السلام ما علمت تكلمت ودعوت الناس إليه، قال: فبعثا إلي وقالا لي: ما يدعوك إلىٰ هذا؟ إن كنت تريد المال فنحن نغنيك، وضمنا لي عشرة آلاف دينار، وقالا لي: كف، فأبيت وقلت لهم: إنا روينا عن الصادقينعليهم السلام أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع فعلىٰ العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سُلب نور الإيمان، وما كنت لأدع الجهاد في أمر الله علىٰ كل حال فناصباني وأضمرا لي العداوة». (منه قدس سره).

راجع هذه الرواية في علل الشرائع للصدوق ابن بابويه، باب الـ(١٧١) العلة التي من أجلها قيل بالوقف علىٰ موسىٰ بن جعفر عليهما السلام الحديث الأول، ورواها الكشي أيضاً في رجاله: ص ٤١٦، بسنده في ترجمة يونس بن عبد الرحمن، فراجعها.

٢ ـ راجع: هذا الحديث في رجال الكشي: ص ٩ و ١٠، ولكن الذي فيه (علىٰ قدر) بدل (بكثرة)، وفي أصول الكافي: ج ١، ص ٥٠، باب النوادر بدله «علىٰ قدر روايتهم».

٣ ـ ولكن الذي ذكره النجاشي في رجاله: ص ٣٤٨، في ترجمته أنه «... رأىٰ جعفر بن محمدعليه السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه»، كما أن الكشي في رجاله: ص ٤١٣ في ترجمته قال: «قال حمدويه: قال محمد بن عيسىٰ: وكان يونس أدرك أبا عبد الله عليه السلام ولم يسمع منه» وقال أيضاً (ص ٤١٠) في ترجمته: «... وقال الثقة: سمعت يونس بن عبد الرحمن يقول: ⟸

عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

وقال في مرآة العقول فيما كتب عليه: «هو صحيح ظاهراً لكن فيه شائبة إرسال إذ الظاهر أنه يونس بن عبد الرحمن ولم تعهد روايته عن الصادق عليه السلام ويحتمل ـ على بُعد ـ أن يكون ابن يعقوب، فيكون الخبر موثقاً، لكن رواية محمد بن عيسى عنه غير معهودة» انتهى[٢].

قوله: يونس بن يعقوب:

في المدارك: «الطعن في السند بأن راويها وهو يونس بن يعقوب قيل: إنه فطحي» انتهى.

وفي الذخيرة عدّ رواية يونس بن يعقوب في الموثق واعتمد عليها[٣].

وفي المجمع: «في يونس بن يعقوب قول لكنه أعتقد خيريته ـ إلى أن

⇐ رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي في الروضة بين القبر والمنبر، ولم يمكنني أن أسأله عن شيء...».

١ ـ راجع: روضة الكافي للكليني: ص ١٠٧، من طبع طهران سنة ١٣٧٧ هـ، الحديث الـ(٨١) في الرد على من زعم أن الكمال كله في عفة البطن والفرج، وقول أبي عبد الله عليه السلام في الحديث لعباد بن كثير البصري الصوفي: «ويحك يا عباد غرك أن عف بطنك وفرجك...».

٢ ـ راجع: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي الثاني عند شرحه لهذا الحديث.

٣ ـ راجع: المدارك كتاب الحج، في مسألة إزالة النجاسة عن الثوب ؛ والذخيرة شرح إرشاد العلامة الحلي، للفاضل السبزواري: ج ١، ص ٢٥، كتاب الطهارة، في مسألة تخيير المستنجي بين الماء والأحجار.

قال ـ: الظاهر أنه ثقة كما اختار في الخلاصة قبول روايته»[١].

وفي الشرح: «قد كان فطحياً فرجع، وهو ثقة والتوقف في روايته واضح لعدم العلم بزمان الرواية».

وفي موضع آخر منه: «وربما يحصل المعارضة لقول النجاشي بالرجوع، إلّا أن يحمل كلام الصدوق علىٰ ما قبل، وعلىٰ كل حال لا يفيد هذا فائدة»[٢].

والعلامة في الخلاصة قال: «روىٰ الكشي أحاديث حسنة تدل علىٰ حسن عقيدة هذا الرجل، والذي أعتمد عليه قبول روايته»[٣]. وهذا لا يخلو من غرابة:

أما أولاً: فلأن الأخبار التي رواها ليس فيها حسن ولا صحيح، إلّا أن يريد غير المعنىٰ المصطلح عليه.

وأما ثانياً: فلأن قبول روايته مع كونه فطحياً دون غيره كما يظهر منه غير ظاهر الوجه، والرجوع غير معلوم التاريخ لنعلم الرواية قبله أو بعده وهو أعلم بمراده[٤].

---

١ ـ راجع: الخلاصة للعلامة: ص ١٨٥، القسم الأول.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني ﷺ (مخطوط)، ويريد شارح الاستبصار المذكور بقوله: «إلّا أن يحمل كلام الصدوق علىٰ ما قبل» ما ذكره الشيخ عبد النبي الجزائري في الحاوي فإنه ـ بعد نقل كلمات أرباب المعاجم في يونس بن عبد الرحمن ـ قال: «شهادة النجاشي له بالرجوع عن دين الفطحية لا معارض لها، وقول ابن بابويه في أسانيد الفقيه بأنه فطحي يحمل علىٰ ما قبل ذلك جمعاً».

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ١٨٥، القسم الأول، وراجع: الأحاديث الحسنة التي رواها الكشي الدالة علىٰ حسن عقيدته في رجاله: ص ٣٣٠، في ترجمة يونس بن يعقوب.

٤ ـ راجع: ما أورده العلامة الفقيه المامقاني ﷺ في تنقيح المقال رداً لما ذكره صاحب (الكتاب) ـ في اعتراضه علىٰ العلامة في الخلاصة ـ بقوله: «وهذا لا يخلو من غرابة، أما أولاً» الخ.

وعن التقي ـ فيما علقه على قول المصنف[١]: «وقال ابن بابويه في مشيخة الفقيه ـ: «شهادة الصدوق على كونه فطحياً لا يدل على موته عليها، والأخبار المعتبرة الدالة على عظم قدره عند الأئمة عليهم السلام مؤيدة لقول النجاشي: إنه رجع عنها، وإلّا فهو كافر، كيف يكفنه ويبعث موالي أبيه وشيعته المؤمنين إلى جنازته؟ وكيف يسكنه في جوار الأئمة عليهم السلام[٢] وكيف كان الأئمة عليهم السلام يعتمدون عليه بتوكيلهم إياه ومدحهم له![٣]، فالظاهر صحة أخباره» انتهى[٤].

وأنت تعلم أن الإشكال الذي أوردناه مع أجوبته في ابن فضال يجري هنا، كما لا يخفى[٥].

* * *

---

١ ـ يشير إلى ما ذكره المولى التقي ـ المجلسي الأول ـ معلقاً على قول المصنف صاحب (النقد) في ترجمة يوسف بن يعقوب: ص ٣٨٠، من قوله: «قال أبو جعفر ابن بابويه في سند الفقيه يوسف بن يعقوب أخو يونس بن يعقوب وكانا فطحيين».

٢ ـ يشير التقي رحمه الله إلى الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٣٣٠، ويريد بقوله: «يسكنه في جوار الأئمة عليهم السلام» دفنه بالبقيع في جوارهم عليهم السلام كما في الرواية.

٣ ـ راجع: في توكيل الأئمة عليهم السلام إياه ومدحهم له رجال النجاشي ورجال الكشي في ترجمته.

٤ ـ إلى هنا انتهى ما ذكره المولى التقي المجلسي الأول.

٥ ـ راجع: ما ذكره في: ج ١، ص ٣٩٩ من هذا الكتاب في ترجمة الحسن بن علي بن فضال.

باب الكنىٰ

اعلم أنه كثيراً ما يقع في الأخبار كنية الرجل ولقبه عن اسمه، فوضعوا هذا الباب وما بعده ليعرّفوا الكنىٰ والألقاب كيما إذا وجده في الأسانيد باسمه نظر ترجمته في الأسماء، وإذا رآه فيها بكنيته نظر باب الكنىٰ وعرف اسمه وحاله، فليس كنية كل رجل تذكر هنا كما يظهر توهم بعض الأساطين.

قوله: أبو أسامة:

ضبطه الخليل بضم الهمزة[١].

قوله: أبو إسحاق الخ:

في المجمع: «وكذا رواية أبي إسحاق النحوي غير معلوم»[٢].

وفي الكافي: «أبو إسحاق الكندي»، وضبطه الخليل بكسر الكاف وسكون النون ومهملة. وكندة أبو حي من اليمن، وهو كندة بن مرتع.

---

١ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني، الموجود مخطوطاً في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، واسم أبي أسامة زيد بن محمد بن يونس الشحام، تقدم في: ج ١، ص ٥٣٠ من هذا الكتاب، فراجعه.

٢ ـ أبو إسحاق النحوي اسمه ثعلبة بن ميمون، تقدم في: ج ١، ص ٣٢٩.

وفيه أيضاً أبو إسحاق السبيعي[١]، وضبطه أيضاً بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكون الخاتمة ومهملة.

وفي القاموس: «السبيع كأمير ابن سبع أبو بطن من همدان، ومنهم الإمام أبو إسحاق عمرو بن عبد الله، ومحلة بالكوفة منسوبة إليهم أيضاً»[٢].

قوله: أبو الأسود:

العجب من المصنف لم يدخل في هذه الكنية أبو الأسود الدئلي، وهو أشهر من أن يخفىٰ[٣].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٧، ص ٤٢٣، كتاب القضاء والأحكام، باب النوادر، الحديث السادس، وراجع أيضاً: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٣٩، كتاب الحجة، باب في الغيبة، الحديث الـ(١٣)، وج ١، ص ٣٣ من أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، الحديث الأول، وج ٢، ص ٣١٦، كتاب الإيمان والكفر، باب حب الدنيا والحرص عليها، الحديث السادس، وج ٢، ص ١٠٧، كتاب الإيمان والكفر، باب العفو، الحديث الثاني.

وأبو إسحاق السبيعي ـ هذا ـ هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي، والسبيع من همدان ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، توفي سنة ١٢٦ هـ، وقيل: سنة ١٢٧ هـ، وقيل: سنة ١٢٨ هـ، وقيل: سنة ١٢٩ هـ، وكان صلىٰ الجمعة خلف علي عليه السلام، ويروي عنه وكان له من العمر (٩٦) سنة، وقد ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٨، ص ٦٣، ترجمة مفصلة، ونقل عن ابن حبان في كتاب الثقات أنه ولد سنة ٢٩ هـ، ويقال: سنة ٣٢ هـ، ونقل أيضاً عن أبي بكر ابن عياش أنه قال: «مات أبو إسحاق وهو ابن مائة سنة أو نحوها».

٢ ـ راجع: القاموس للفيروزآبادي، بمادة (سبع).

٣ ـ بل ذكره وقال: إنه كنية ظالم بن ظالم، وهو اسم لأبي الأسود الدئلي، راجع: ص ٣٨٣ من

⇐

قال الذهبي: «أبو الأسود الدئلي قاضي البصرة روىٰ عن علي عليه السلام وعمر، وأبيّ بن كعب ـ إلىٰ أن قال ـ: وكان من وجوه شيعته ـ شيعة علي ـ ومن أكملهم رأياً وعقلاً، وقد أمره علي عليه السلام بوضع النحو، فلما أراه أبو الأسود ما وضع، قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، ومن ثَم سمي النحو نحواً(١) ـ قال ـ قال الجاحظ: أبو الأسود مقدم في طبقات الناس، كان معدوداً في الفقهاء والشعراء والمحدثين والأشراف والفرسان والأمراء والزهاد والنحاة والحاضري الجواب والشيعة والبخلاء والصلع الأشراف» انتهىٰ(٢) والظاهر أن اسمه كنيته.

⇐ النقد، كما ذكره باسمه في باب الأسماء (ص ١٧٥) بعنوان ظالم بن ظالم، وقال: يكنىٰ أبا الأسود الدؤلي.

١ ـ راجع: تاريخ الإسلام للذهبي: ج ٣، ص ٩٤ و٩٦، طبع مصر سنة ١٣٦٨ هـ.

٢ ـ نقل هذه الجملة أيضاً عن الجاحظ السيوطي في بغية الوعاة في ترجمته، وقال أيضاً: «ظالم بن عمرو بن ظالم، وقيل: ابن سفيان بن عمر بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة أبو الأسود الدؤلي البصري، أول من أسس النحو... ووقع في اسمه ونسبه خلاف كثير... كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأياً وأسدّهم عقلاً شيعياً شاعراً، سريع الجواب، ثقة في حديثه، روىٰ عن عمر وعلي عليه السلام وابن عباس وأبي ذر، وغيرهم، وروىٰ عنه ابنه ويحيىٰ بن يعمر، وصحب علي بن أبي طالب عليه السلام وشهد معه صفين وقدم علىٰ معاوية فأكرمه وأعظم جائزته، وولي قضاء البصرة... وهو أول من نقط المصحف... مات سنة ٦٧ للهجرة بطاعون الجارف».

يقول الذهبي في تاريخ الإسلام: ج ٢، ص ٣٨٣، في حوادث سنة ٦٩ هـ: «وتوفي فيها أبو الأسود الدؤلي صاحب النحو، وكان في أولها طاعون الجارف بالبصرة، فقال المدائني: حدثني من أدرك الجارف قال: كان ثلاثة أيام فمات فيها في كل يوم نحو من سبعين ألفاً قال خليفة: قال أبو اليقظان: مات لأنس بن مالك في طاعون الجارف ثمانون ولداً، ويقال: سبعون، وقيل: مات لعبد الرحمن بن أبي بكرة أربعون ولداً، وقلّ الناس جداً بالبصرة، ⇐

⟸ وعجزوا عن الموتىٰ حتىٰ كانت الوحوش تدخل البيوت فتصيب منهم، وماتت أم أمير البصرة فلم يجدوا من يحملها إلّا أربعة، ومات لصدقة بن عامر المازني في يوم واحد سبعة بنين، فقال: اللهم إني مسلم مسلّم، ولما كان يوم الجمعة خطب الخطيب ابن عامر وليس في المسجد إلّا سبعة أنفس وامرأة، فقال: ما فعلت الوجوه، فقالت المرأة: تحت التراب، وقد ورد أنه مات في الطاعون عشرون ألف عروس، وأصبح الناس في رابع يوم ولم يبق حياً إلّا القليل فسبحان من بيده الأمر».

وجاء في البيان والتبيين للجاحظ: ج ١ ، ص ٢٥٨، طبع القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ، تحقيق وشرح حسن السندوبي ما نصه: «كان أبو الأسود الدؤلي ـ واسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان ـ خطيباً عالماً، وكان قد جمع شدة العقل وصواب الرأي وجودة اللسان وقول الشعر والظرف، وهو يعدّ في هذه الأصناف، وفي الشيعة، وفي العرجان، وفي المفاليج، وعلىٰ كل من هذا شاهد سيقع في موضعه».

ويقول فيه الجزري في أسد الغابة: ج ٣، ص ٧٠ ـ بعد أن ترجم له وذكر نسبه ـ: «... وليس لأبي الأسود الديلي صحبة، وهو تابعي مشهور، وكان من أصحاب علي عليه السلام فاستعمله علىٰ البصرة، وهو أول من وضع النحو، وله شعر حسن، وجواب حاضر، وأخباره مشهورة، وكلامه كثير الحِكم والأمثال، أخرجه أبو موسىٰ».

ويقول فيه ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١٢ ، ص ١٠، باب الكنىٰ: «أبو الأسود الديلي، ويقال الدؤلي (وفي تقريب التهذيب الديلي بكسر المهملة وسكون التحتانية، والدؤلي بالضم بعدها همزة مفتوحة) البصري القاضي، واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حنش بن ثعلبة بن عدي بن الديل، ويقال: اسمه عمرو بن عثمان، ويقال: عثمان بن عمرو، روىٰ عن عمر، ومعاذ، وأبي ذر، وابن مسعود والزبير بن العوام، وأبي بن كعب، وأبي موسىٰ، وابن عباس، وعمران بن حصين، وروىٰ عنه ابنه أبو حرب، وعبد الله بن بريدة، ويحيىٰ بن يعمر، وعمر بن عبد الله ـ مولىٰ عفيرة ـ وسعيد بن عبد الرحمن بن رقيش، قال أبو حاتم: ولي قضاء البصرة، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، ⟸

⇐ وقال العجلي: كوفي تابعي، وهو أول من تكلم في النحو، وقال الواقدي: كان ممن أسلم علىٰ عهد النبي ﷺ وقاتل مع علي عليه السلام يوم الجمل، وهلك في ولاية عبيد الله بن زياد، وقال يحيىٰ بن معين: مات في الطاعون الجارف سنة ٦٩ هـ، قلت: وفيها أرخه ابن أبي خيثمة والمرزباني، وزاد: وكان له يوم مات خمس وثمانون سنة، قال ابن أبي خيثمة: وأخبرنا المدائني كان يقال: إن أبا الأسود مات قبل الطاعون، قال: وهذا أشبه... .

قال ابن سعد في الطبقة الأولىٰ من البصرة: كان شاعراً متشيعاً، وكان ثقة في حديثه، وكان ابن عباس لما خرج من البصرة استخلف عليها أبا الأسود فأقرّه علي عليه السلام وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب فقال: كان ذا دين وعقل ولسان وبيان وفهم وذكاء وحزم، وكان من كبار التابعين، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين».

وكان أبو الأسود الدؤلي من الشعراء في صدر الإسلام، يقول يحيىٰ بن بطريق في العمدة: «أبو الأسود الدؤلي هو من بعض الفضلاء والفصحاء من الطبقة الأولىٰ من شعراء الإسلام».

ويقول ابن قتيبة في كتاب الشعر والشعراء: ص ٦١٥، من الطبعة الأولىٰ: «وهو يعد في الشعراء».

ويقول ابن خلكان في ترجمته من وفيات الأعيان: «له ديوان شعر، ومن شعره:

صبغت أمية بالدماء أكفنا ... وطوت أمية دوننا دنيانا

ويقول ابن النديم في الفهرست: ص ٢٢٤، من الطبعة الثانية: «جمع شعر أبي الأسود الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء» ويقول الحاج خليفة چلبي في كشف الظنون: «وله ديوان شعر».

وله شعر كثير في أهل البيت عليهم السلام منه قصيدته التي يقول في أولها:

يقول الأرذلون بنو قشير ... طوال الدهر لا تنسىٰ عليا

فقلت لهم وكيف يكون تركي ... من الأعمال ما يقضي عليا

أحب محمداً حباً شديداً ... وعباساً وحمزة والوصيا

بنو عم النبي وأقربوه ... أحب الناس كلهم إليّا

⇐

⟸ فإن يك حبهم رشداً أصبه ولست بمخطىء إن كان غيا

إلىٰ آخر أربعة عشر بيتاً، تجدها في ديوانه المطبوع: ص ١٧٩، مع المراجعة إلىٰ الهامش، ذكر بعضاً منها السيد المرتضىٰ في الأمالي: ج ١، ص ٢١٣، وأبو الفتوح الرازي في روض الجنان، وابن الأنباري في نزهة الألباء، والدميري في حياة الحيوان، والقفطي في إنباه الرواة وغيرهم، وله قصيدة أخرىٰ تتضمن ثلاثة وعشرين بيتاً في رثاء الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه‌السلام مطلعها:

ألا يا عين ويحك فاسعدينا ألا فابكي أمير المؤمنينا

وذكر منها في ديوانه ستة أبيات، وقد حكىٰ هذه القصيدة المبرد في الكامل، وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة، وذكرها أيضاً القفطي في إنباه الرواة: ج ١، ص ١٩، ولكن أثبت منها ستة أبيات وله قصيدة أخرىٰ يرثيه عليه‌السلام في عشرة أبيات، مطلعها:

يا من بمقتله دهىٰ الدهر قد كان منك ومنهم أمر

وله أيضاً قصيدة مشيراً إلىٰ أمير المؤمنين عليه‌السلام في خمسة وعشرين بيتاً، مطلعها:

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغياً إنه لدميم

ذكر الأبيات سيدنا المحسن الأمين العاملي رحمه‌الله في أعيان الشيعة: ج ٣٦، ص ٣٥١، وذكر القصيدة جامع ديوانه في ثلاثين بيتاً ولم يشر إلىٰ أنها فيمن قيلت، كما أن ابن عساكر ذكر في مهذب تاريخ الشام: ج ٧، ص ١١٥، أربعة أبيات منها ولم يشر إلىٰ من قيلت فيه.

وله أيضاً تسعة أبيات يرثي بها الإمام الشهيد أبا عبد الله عليه‌السلام ومن أصيب معه من بني هاشم عليهم‌السلام ذكرها القفطي في إنباه الرواة: ج ١، ص ١٨، مطلعها:

أقول لعاذلتي مرةً وكانت علىٰ ودنا قائمه

إذا أنت لم تبصري ما أرىٰ فبيني وأنت لنا صارمه

ألستِ ترين بني هاشم قد أفنتهم الفئة الظالمه

⟸

⇐ وله أيضاً سبعة أبيات يرثي بها من أصيب من بني هاشم بالطف ذكرت في ديوانه، مطلعها:

ياناعي الديـن الذي يـنعىٰ التـقىٰ — قـم فـانعه والبـيت ذا الأسـتار

أبـني عـلي آل بـيت مـحمدٍ — بـالطف تـقتلهم جـفاة نـزار

وقد روىٰ الزمخشري في ربيع الأبرار البيتين التاليين لأبي الأسود، وهما:

أمـفندي فـي حب آل مـحمدٍ — حَـجرٌ بـفيك فـدع مـلامك أو زد

مـن لم يكـن بـحبالهم مـتمسكاً — فـليعترف بـولاء مـن لم يـرشد

وقد روىٰ ابن عساكر في مهذب تاريخه: ج ٧، ص ١٠٨، البيتين الآتيين يخاطب بهما بني قشير وكانوا عثمانية وكانوا يسيئون جواره ويرجمونه بالليل، وهما:

شـتموا عـلياً ثـم لم أزجـرهم — عـنه فـقلت مـقالة المـتردد

الله يـعلم أن حـبي صـادق — لبـني النـبي وللإمـام المـهتدي

وأخبار أبي الأسود كثيرة، وقد كتب الشيخ أبو أحمد الجلودي عبد العزيز بن يحيىٰ بن أحمد بن عيسىٰ شيخ الأخباريين بالبصرة والمتوفىٰ بها سنة ٣٣٢ هـ، كتاباً في أخبار أبي الأسود، كما ذكر ذلك النجاشي في رجاله: ص ١٨٢، في ترجمة الجلودي.

وترجم لأبي الأسود في أكثر المعاجم الرجالية وكتب الأدب والتواريخ، راجع منها مهذب تاريخ ابن عساكر، وإنباه الرواة للقفطي، وتاريخ الإسلام للذهبي وأسد الغابة لابن الأثير الجزري، والإصابة في الصحابة لابن حجر العسقلاني وتهذيب التهذيب له أيضاً، والاستيعاب لابن عبد البر، وبغية الوعاة للسيوطي، ونزهة الألباء لابن الأنباري، والبيان والتبيين للجاحظ، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والشعر والشعراء لابن قتيبة، وكتاب المعارف له أيضاً، وتاج العروس شرح القاموس للزبيدي، وحياة الحيوان للدميري ولسان العرب لابن منظور، وتاريخ الطبري، وخزانة الأدب للبغدادي وصبح الأعشىٰ للقلقشندي، ومعجم الشعراء للمرزباني، ومعجم الأدباء للحموي، وطبقات ابن سعد، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، ومراتب النحويين لعبد الواحد بن علي، وكتاب الأوائل لأبي هلال العسكري وطبقات القراء للجزري، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وتهذيب الأسماء ⇐

قوله: أبو البختري:

تقدم ضبطه عن التحرير[1] وضبطه الخليل مثله، ثم قال: «نسبته إلىٰ البخترة، وهي مشية حسنة، والبختري الحسن المشي والجسيم والمختال»[2].

⇐ واللغات للنووي، وشذرات الذهب لابن رجب الحنبلي، وفهرست ابن النديم، والمزهر في اللغة للسيوطي، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم وطبقات ابن قاضي شهبة، واللباب في الأنساب للجزري، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي، وأنساب الأشراف للبلاذري، وكتاب المختلف والمؤتلف لمحمد بن حبيب، وطبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، ومقاتل الطالبيين لأبي الفرج الإصفهاني، وكتاب الرجال للشيخ الطوسي، ومجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري، وروضات الجنات للخوانساري، وتأسيس الشيعة لسيدنا الحسن الصدر الكاظمي، وأعيان الشيعة لسيدنا المحسن الأمين العاملي، والأمالي للسيد المرتضىٰ، وربيع الأبرار للزمخشري، والكامل لابن الأثير الجزري، وهدية الأحباب للشيخ عباس القمي، وغيرها من المعاجم وهي كثيرة.

وقد طبع ديوان أبي الأسود الأستاذ عبد الكريم الدجيلي النجفي سنة ١٣٧٣ هـ، علىٰ النسخة التي كتب في آخرها العبارة التالية: «وكتبه عفيف بن أسعد لنفسه عن نسخة بخط الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني (أيده الله) ببغداد في صفر سنة ٣٨٠هـ، وقد حققه طابع هذا الديوان وعلق عليه وجاء في (٢٥٤) صفحة، وقدم له مقدمة ثمينة في حياة أبي الأسود، وطبع أيضاً سنة ١٣٧٣ هـ، ضمن المجموعة الثانية من نفائس المخطوطات بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي، فراجعها.

١ ـ راجع: ص ٥٧٢ من هذا الجزء في ترجمة وهب بن وهب.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

قوله: أبو بصير:

قد حكم جماعة باشتراكه، وكثيراً ما يطرحون الرواية لاشتراكه بين الثقة وغيره، كما في المدارك[١]، والحبل المتين، والمجمع.

قال في الشرح: «وأما أبو بصير فالذي يقتضيه الاعتبار أنه إذا روىٰ غير معيّن فهو مشترك بين الضعيف، وإمامي ثقة، وواقفي ثقة، علىٰ تقدير بعض نسخ الكشي إذ في البعض يوسف بن الحارث أنه أبو نصر ـ بالنون ـ»[٢].

وقال في الذخيرة: «أبو بصير اشتبه حاله علىٰ كثير من أصحابنا المتأخرين فزعموا اشتراكه بين الثقة الإمامي وغيره، واستضعفوا أخباره علىٰ كثرتها والراجح عندي أن رواياته صحيحة، إذا لم يكن في الطريق قادح من غير جهته وأن الاشتراك المذكور توهم، ولنذكر جهات التوهم ثم نشتغل بالجواب عنها:

ومن وجوه التوهم: أنه مشترك بين جماعة منهم يوسف بن الحارث وهو

---

١ ـ راجع: المدارك في مباحث الأذان والإقامة، وفي مبحث صلاة الميت، في مسألة أن الزوج أولىٰ بالمرأة من عصباتها ـ وإن قربوا ـ في الصلاة عليها، وفي مبحث صلاة الإمام جماعة وجاء آخرون لم يؤذنوا ولم يقيموا، وفي مسألة حرمة السفر حتىٰ يصلي صلاة العيدين إذا طلعت الشمس، وفي كتاب الصوم في النهي عن الكذب علىٰ الله ورسوله .
وراجع أيضاً: الحبل المتين، للشيخ البهائي: ص ١٠٨، في مبحث الكر وتقديره بالمساحة، وراجع أيضاً: مجمع الفائدة والبرهان، شرح إرشاد العلامة الحلي للمولىٰ المقدس الأردبيلي، في مسألة أولوية الزوج بالصلاة علىٰ زوجته، وفي مباحث بيع الصرف.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للشيخ محمد سبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي (مخطوط)، وراجع أيضاً: رجال الكشي: ص ٣٣٤.

غير موثق في كتب الرجال بل في الخلاصة واختيار الرجال للشيخ: أن يوسف بن الحارث من أصحاب الباقر عليه السلام يكنىٰ أبا بصير بالياء بعد الصاد بتري[١].

والجواب: إن أبا بصير إذا أطلق ينصرف إلىٰ المعهود المشهور المعروف بين الأصحاب، ويوسف بن الحارث هذا مجهول غير مذكور في الفهرست وكتاب النجاشي، فكيف ينصرف المطلق إليه، وفي كتاب الكشي أبو نصر بن يوسف[٢] بن الحارث، ويحتمل اتحادهما ووقوع التصحيف في كتاب الشيخ.

ومنها: أنه مشترك بين جماعة منهم عبد الله بن محمد الأسدي.

والجواب عنه نحو السابق.

ومنها: أنه مشترك بين جماعة منهم يحيىٰ بن القاسم الحذاء وهو واقفي.

والجواب عنه: إن أبا بصير يحيىٰ بن القاسم أو يحيىٰ بن أبي القاسم الثقة غير يحيىٰ بن القاسم الحذاء الواقفي، والشاهد لذلك أمور:

من ذلك: إن أبا بصير يحيىٰ بن القاسم أسدي كما يظهر من رجال النجاشي والكشي واختيار الرجال والخلاصة ورجال العقيقي[٣]، ويحيىٰ بن القاسم الحذاء أزدي[٤] كما يفهم من رجال الكشي.

---

١ ـ راجع: الخلاصة للعلامة الحلي: ص ٢٦٥، القسم الثاني، واختيار الرجال ـ يعني رجال الشيخ الطوسي ـ: ص ١٤١، باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٣٣٤.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٤٤، ورجال الكشي: ص ١٥٤، في ترجمة أبي بصير ليث ابن البختري المرادي، ورجال الشيخ: ص ٣٣٣، باب أصحاب الصادق عليه السلام، والخلاصة: ص ٢٦٤، القسم الثاني، ونقل كونه أسدياً عن رجال العقيقي.

٤ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٢.

ومن ذلك: إنه ذكر الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام: يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير مكفوف واسم أبي القاسم إسحاق، وقال بعده بلا فصل: يحيىٰ بن القاسم الحذاء[١] وهذا يشهد للمغايرة بينهما، وفي أصحاب الكاظم عليه السلام يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي، ثم قال: يحيىٰ بن أبي بصير وهذا أيضاً يعطي المغايرة.

وفي الكشي في العنوان في يحيىٰ بن أبي القاسم أبي بصير ويحيىٰ بن القاسم الحذاء[٢]، وهذا أيضاً يعطي المغايرة.

ومن ذلك: أيضاً ذكر النجاشي والشيخ في اختيار الرجال أن أبا بصير مات سنة خمسين ومائة[٣]، وهذا ينافي كونه واقفياً لأن وفاة الكاظم عليه السلام في سنة ثلاث وثمانين ومائة.

ومن القرائن أن النجاشي ـ مع كمال ضبطه ونقده للرجال ـ لم يذكر أن أبا بصير كان واقفياً بل قال: يحيىٰ بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد ـ ثقة وجيه، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وقيل: يحيىٰ بن أبي القاسم واسم أبي القاسم إسحاق، وروىٰ عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وكذا لم يذكر الشيخ في الفهرست أنه واقفي[٤] وكذا العقيقي[٥] بل ذكر الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام

---

١ ـ راجع: ص ١٤٠، من رجال الشيخ، باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٢.

٣ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ٣٤٤، وراجع أيضاً: ص ٣٣٣، من رجال الشيخ باب أصحاب الصادق عليه السلام.

٤ ـ راجع: فهرست الشيخ: ص ٢٠٧.

٥ ـ راجع: ما نقله العلامة في الخلاصة: ص ٢٦٤، القسم الثاني، عن علي بن أحمد العقيقي.

يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي[١]، فصار منشأ التوهم حيث يوهم الاتحاد، ومبدأ توهم الاتحاد المصنف[٢]، حيث قال في خلاصة الرجال: يحيىٰ بن القاسم الحذاء ـ بالحاء المهملة ـ من أصحاب الكاظم عليه السلام، وكان يكنىٰ أبا بصير ـ بالباء المنقطة تحتها نقطة والياء بعد الصاد ـ وقيل: إنه أبو محمد واختلف قول علمائنا فيه.

فقال الشيخ الطوسي: إنه واقفي، وروىٰ الكشي ما يتضمن ذلك، قال: وأبو بصير يحيىٰ بن القاسم الحذاء الأزدي ـ هذا ـ يكنىٰ أبا محمد، قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير ـ هذا ـ هل كان متهماً بالغلو؟ فقال: أما الغلو فلا، ولكن كان مخلطاً[٣]، ثم نقل كلام النجاشي والعقيقي، ثم رجح قبول روايته.

وظني أن ما نقله عن الشيخ من كون أبي بصير واقفياً منشأ توهمه الاتحاد بين الرجلين.

وفي الكشي قال ـ في يحيىٰ بن أبي القاسم أبي بصير ويحيىٰ بن القاسم الحذاء: حمدويه ـ ذكره عن بعض مشايخه ـ يحيىٰ بن القاسم الأزدي الحذاء واقفي، ثم نقل روايتين من طريق الواقفية تدلان علىٰ أن أبا بصير روىٰ ما يدل علىٰ أن موسىٰ بن جعفر عليه السلام هو القائم، ثم نقل رواية أخرىٰ تدل علىٰ أن يحيىٰ بن القاسم الحذاء كان ملتوياً علىٰ الرضا عليه السلام وأنه رجع عن ذلك، ثم قال ـ بعد نقل هذه الرواية ـ: وأبو بصير هذا يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا محمد، قال

---

١ ـ راجع: رجال الشيخ: ص ٣٦٤، باب أصحاب الكاظم عليه السلام.

٢ ـ يقصد صاحب الذخيرة بالمصنف العلامة الحلي صاحب الإرشاد الذي هو متن للذخيرة.

٣ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٦٤، القسم الأول.

محمد بن مسعود[١] إلىٰ آخر ما ذكره المصنف[٢].

ولعل منشأ توهم المصنف أمران:

أحدهما: الروايتان ولعلهما كذب من الواقفية علىٰ أبي بصير.

الثاني: قوله: أبو بصير هذا، فجعل المشار إليه ـ بقوله: هـذا ـ يـحيىٰ بـن القاسم الحذاء المتصل ذكره بهذا الكلام، وليس كذلك بل المراد بقوله: أبو بصير هذا أبو بصير المذكور في العنوان، فإن العنوان صريح في التغاير.

ومنها: إن أبا بصير كنية لليث ابن البختري المرادي، وأورد الكشي روايات تدل علىٰ الطعن فيه[٣].

والجواب: إن الروايات الدالة علىٰ فضله وكمال درجته وعلو شأنـه أكـثر وأصح وأشهر، وأكثر ما ورد بالطعن فيه قابل للتأويل.

وعلىٰ ما ذكرنا فلا وجه للتوقف في روايات أبي بصير»[٤] وهو في غاية الجودة، وذكرنا لبعض كلامه مؤيدات في ترجمة يحيىٰ بن القاسم[٥].

وقال السبط في الشرح في باب غسل الجنابة والاستحاضة والنفاس: «إن الرجل مشترك بين جماعة، منهم: أبو بصير ليث المرادي الثقة الإمامي، ومنهم: أبو

---

١ ـ راجع: رجال الكشي: ص ٤٠٢ و ٤٠٣.

٢ ـ يقصد بالمصنف العلامة الحلي.

٣ ـ راجع: الروايات في رجال الكشي: ص ١٥١.

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ كلام الفاضل السبزواري في الذخيرة، راجعه في: ج ١، ص ١٢٨، كتاب الطهارة في بحث الكرّ.

٥ ـ راجع: ص ٦٠٦ من هذا الجزء.

بصير يوسف بن الحارث من أصحاب الباقر عليه السلام بتري على ما في الخلاصة وكتاب الشيخ في الرجال[١]. وفي بعض نسخ الكشي أبو نصر بالنون، ومنهم: أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي، وهو في الكشي مذكور، ونقله ابن داود عن رجال الشيخ فيمن روىٰ عن الباقر عليه السلام[٢].

والذي يقتضيه النظر أنه موهوم من الكشي أو اختيار الشيخ له، لأنه قال في أبي بصير: عبد الله بن محمد الأسدي وذكر روايتين لا تعلق لهما به[٣].

ومنهم: أبو بصير يحيىٰ بن القاسم الأسدي، وهو ثقة كما ذكره النجاشي، قال: «وقيل: أبو محمد روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ثم قال: وقيل: يحيىٰ بن أبي القاسم واسم أبي القاسم إسحاق، وروىٰ عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام».

والشيخ في الفهرست قال: «يحيىٰ بن القاسم يكنىٰ أبا بصير».

وفي رجال الباقر عليه السلام من كتابه: «يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير مكفوف واسم أبي القاسم إسحاق».

وفي رجال الصادق عليه السلام قال: «يحيىٰ بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي مولاهم كوفي تابعي مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبد الله عليه السلام».

وفي رجال الكاظم عليه السلام قال: «يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي» ثم قال ـ بعد

---

١ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٦٥، ورجال الشيخ: ص ١٤١، باب أصحاب الباقر عليه السلام.

٢ ـ راجع: الكشي: ص ١٥٥، ورجال ابن داود: ص ٢١٠ برقم ٨٧٩ القسم الأول.

٣ ـ راجع: تفصيل ذلك في الهوامش التي ذكرها القهبائي في مجمع الرجال: ج ٤، ص ٣٦ ـ ٤٢ عند ترجمته لعبد الله بن محمد أبي بصير الأسدي، ونقله ما ذكره الكشي في رجاله ليتضح لك ما ذكره السبط في شرح الاستبصار من قوله: «والذي يقتضيه النظر أنه موهوم من الكشي أو اختيار الشيخ له... الخ».

ذكر رجل ـ: «يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير».

والعلامة في الخلاصة قال: «يحيىٰ بن القاسم الحذاء من أصحاب الكاظم عليه‌السلام وكان يكنىٰ أبا بصير، وقيل: إنه أبو محمد، اختلف قول علمائنا فيه فالشيخ الطوسي قال: إنه واقفي، وروىٰ الكشي ما يتضمن ذلك قال: وأبو بصير يحيىٰ بن القاسم الحذاء الأزدي ـ هذا ـ يكنىٰ أبا محمد» انتهىٰ ملخصاً[١].

وذكر جدي[٢] في فوائده علىٰ الخلاصة «إن الأقوىٰ العمل بروايته لتوثيق النجاشي له وقول الكشي: إنه أحد من أجمعت العصابة علىٰ تصديقه والإقرار له بالفقه، وقول الشيخ[٣] معارض بما ذكره النجاشي من أنه مات سنة خمسين ومائة، فإن ذلك يقتضي تقدم وفاته علىٰ وفاة الكاظم عليه‌السلام بثلاث وعشرين سنة»[٤].

---

١ ـ راجع: الخلاصة: ص ٢٦٤، القسم الثاني.

٢ ـ يقصد بجده الشهيد الثاني زين الدين العاملي، فإنه جد شارح الاستبصار الشيخ محمد ابن الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني من قبل أمه، راجع تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة (مخطوط).

٣ ـ يعني قول الشيخ في باب أصحاب الكاظم عليه‌السلام من رجاله بأنه واقفي.

٤ ـ هكذا نقل صاحب الكتاب عن شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني ناقلاً عن جده الشهيد الثاني في فوائده علىٰ الخلاصة، ولكن لو رجعنا إلىٰ ما ذكره المشهور في وفاة الإمام الكاظم عليه‌السلام لرأيناهم يعينون وفاته سنة ١٨٣ هـ، وعليه رأي الكليني في أصول الكافي، والفتال في روضة الواعظين، والشهيد الأول في الدروس وابن شهراشوب في المناقب، والإربلي في كشف الغمة، والطبرسي في إعلام الورىٰ، والمفيد في الإرشاد، وغيرهم كثير، وفي بعض الروايات أن وفاته سنة ١٨٦ هـ، وقيل: سنة ١٨٩ هـ، ولا يوجد غير هذه الأقوال الثلاثة، وعلىٰ القول المشهور تكون وفاة يحيىٰ بن القاسم أبي بصير متقدمة علىٰ وفاة الإمام

⇐

إذا عرفت هذا فاعلم: أن الذي يقتضيه النظر أن أبا بصير إذا روىٰ عن الباقر عليه السلام فهو مشترك بين الموثق وهو يوسف بن الحارث علىٰ تقدير ثبوت الكنية بأبي بصير، وعبد الله بن محمد الأسدي، وقد عرفت أنه موهوم فلم يبق إلّا الاشتراك بين الإمامي الثقة والواقفي الثقة إذا روىٰ عن الصادق عليه السلام.

وأما ما ذكره الشيخ في كتاب الرجال مما يقتضي المغايرة بين أبي القاسم وابن القاسم فالتأمل في كلام النجاشي يدفعه ويفيد الاتحاد.

وقول جدي منظور فيه إذ لا منافاة بين الوقف والثقة علىٰ تقدير رد ما ذكرناه من ترجيح كلام النجاشي، وما قاله من قضية الموت في حياة الكاظم عليه السلام قد يدفع بأن الوقف قد يكون في حياة الكاظم عليه السلام (١) كما يدل عليه بعض الأخبار والآثار الواردة عن الواقفة.

نعم روىٰ الشيخ في هذا الكتاب(٢) والتهذيب ما يتضمن القدح في أبي بصير المكفوف، وهو ما رواه عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ إلىٰ آخر الرواية، وقد تقدمت في يحيىٰ بن القاسم(٣) ـ إلىٰ أن قال ـ: وهذا الخبر يعطي القدح في أبي

⇐ الكاظم بثلاث وثلاثين سنة لا ثلاث وعشرين سنة كما ذكر فلاحظ، ولعله وقع سهو في نقل صاحب (الكتاب) عن شرح الاستبصار للسبط، أو وقع السهو من الشارح وأن الصحيح في العبارة (بثلاث وثلاثين سنة) لا (بثلاث وعشرين سنة) فلاحظ.

١ ـ إذ الواقفة تنكر موت الكاظم عليه السلام، راجع الأخبار التي ذكرها الكشي في رجاله: ص ٣٨٨، وما بعدها تحت عنوان (في الواقفة).

٢ ـ يريد بقوله: «هذا الكتاب» الاستبصار فإن الشارح سبط الشهيد الثاني ذكر ذلك في شرحه للاستبصار، راجع: الاستبصار: ج ٤، ص ٢٠٩، كتاب الحدود، باب من تزوج امرأة ولها زوج، الحديث الثاني.

٣ ـ راجع: التهذيب: ج ١٠، ص ٢٥، كتاب الحدود، باب حدود الزنا، الحديث ⇐

بصير المكفوف بما لا يخفىٰ، لكنه اضطرب في نقل الأخبار فحصل نوع تخليط بين حال أبي بصير ليث المرادي وحال يحيىٰ بن القاسم كما يعلم من مراجعته، ولولا خوف الخروج عن الاختصار لذكرتها، وإنما ذكرت ما ذكرته هنا لئلا يخلو الكتاب[1] من القول في أبي بصير مما لابد منه، لاشتمال أكثر الأسانيد عليه وترك التعرض له سابقاً لظن عدم الحاجة، والله أعلم بحقائق الأمور» انتهىٰ[2].

والجواب عما بنىٰ عليه من الاشتراك يعلم مما تقدم في ترجمة يحيىٰ بن القاسم ومن عبارة الذخيرة المذكورة هنا، فتأمل.

قوله: أبو بكر بن علي بن أبي طالب عليه السلام:

ذكر قتله مع أخيه عليه السلام أيضاً ابن طاووس في زيارة الشهداء عليهم السلام[3].

وأبو بكر كنية أيضاً لابن عياش القاضي، كما يظهر من رواية ذكرها في التهذيب في باب من اشترىٰ المتاع ثم يدعه عند بايعه ويقول: حتىٰ آتيك بالثمن[4].

⇐ الـ (٧٦)، وراجع: ما ذكره صاحب (كتابنا) في ترجمة يحيىٰ بن القاسم في هذا الجزء (ص ٦٠٦).

١ ـ يعني بالكتاب: شرحه للاستبصار.

٢ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره سبط الشهيد الثاني في شرح الاستبصار.

٣ ـ راجع: كتاب الإقبال لابن طاووس في الزيارة التي أوردها في أول يوم من رجب المتضمنة للتسليم علىٰ الشهداء من بني هاشم وغيرهم وقد ذكر فيها أبو بكر بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

٤ ـ راجع: التهذيب: ج ٧، ص ٢١، باب عقود البيع، الحديث السابع، وذكر في الرواية أن البايع والمشتري تقاضيا عند أبي بكر ابن عياش.

ورواها في الكافي عن «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن الحسين عن صفوان بن يحيىٰ عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: اشتريت محملاً فأعطيت بعض ثمنه وتركته عند صاحبه، ثم احتبست أياماً، ثم جئت إلىٰ بايع المحمل لآخذه، فقال: قد بعته فضحكت، ثم قلت: لا والله لا أدعك أو أقاضيك، فقال لي: أترضىٰ بأبي بكر بن عياش؟ قلت: نعم، فأتيته فقصصنا عليه قصتنا فقال أبو بكر: بقول من تحب أقضي بينكما؟ أبقول صاحبك؟ قال: قلت: بقول صاحبي، قال: سمعته يقول» الحديث[1].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ١٧٢، كتاب المعيشة، باب الشرط والخيار في البيع، الحديث الـ (١٦).

ويظهر من هذا الحديث الذي رواه الشيخ في التهذيب والكليني في الكافي أن أبا بكر بن عياش من رجال العامة، وقد ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٣٤، طبع حيدر آباد دكن ترجمة بسيطة، ومما قال فيه: «أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الحناط المقرىء مولىٰ واصل الأحدب، قيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: رؤبة، وقيل: مسلم، وقيل: خداش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، وقيل: حبيب، والصحيح أن اسمه كنيته، ثم ذكر الراوين عنه ومن روىٰ هو عنهم، وممن روىٰ عنه الثوري وابن المبارك وأبو داود الطيالسي، وأبو نعيم وابن المديني وأحمد بن حنبل وابن معين وابنا أبي شيبة، ثم قال: قال الحسن بن عيسىٰ: ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عياش فأثنىٰ عليه، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: صدوق صالح صاحب قرآن وخبر، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة... وذكره ابن حبان في الثقات... وهو من مشهوري مشايخ الكوفة وقرائهم... وقال أحمد بن شنبولة عن الفضل بن موسىٰ: قلت لأبي بكر بن عياش ما اسمك؟ قال: ولدت وقد قسمت الأسماء... وقال ابن حبان: مولده سنة خمس أو ست وتسعين وقال ابن أبي داود: قال أحمد بن حنبل أحسب أن مولده سنة ١٠٠ هـ وكان يقول: أنا نصف الإسلام، وقال الترمذي: مات سنة ٩٢ هـ (أي بعد المائة) وقال أبو موسىٰ: مات سنة

⇐

قوله: أبو جعفر ـ إلىٰ قوله ـ ومحمد بن علي بن النعمان:

في باب المتعة من الكافي حديث يناسب ذكره في ترجمته فما وسعني وهو: «علي رفعه قال: سأل أبو حنيفة أبا جعفر محمد بن النعمان صاحب الطاق قال: يا أبا جعفر ما تقول في المتعة أتزعم أنها حلال؟ قال: نعم، قال: فما يمنعك أن تأمر نساءك أن يستمتعن ويكتسبن عليك؟ فقال له أبو جعفر: ليس كل الصناعات يُرغب فيها وإن كانت حلالاً، وللناس أقدار ومراتب يرفعون أقدارهم، ولكن ما تقول يا أبا حنيفة في النبيذ؟ أتزعم أنه حلال؟ قال: نعم، قال: فما يمنعك أن تقعد نساءك في الحوانيت نبّاذات فيكتسبن عليك، فقال أبو حنيفة: واحدة بواحدة وسهمك أنفذ، ثم قال له: يا أبا جعفر إن الآية التي في «سأل سائل» تنطق بتحريم المتعة، والرواية عن النبي صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ قد جاءت بنسخها، فقال له أبو جعفر: يا أبا حنيفة إن سورة «سأل سائل» مكية وآية المتعة مدنية وروايتك شاذة ردية.

فقال له أبو حنيفة: وآية الميراث أيضاً تنطق بنسخ المتعة، فقال له أبو جعفر: قد ثبت النكاح بغير ميراث[١].

قال أبو حنيفة من أين قلت ذاك؟ فقال أبو جعفر: لو أن رجلاً من المسلمين

⇐ ثلاث (أي وتسعين بعد المائة) وقال ابن أبي داود: قال محمد بن إسماعيل مات سنة أربع وتسعين (أي بعد المائة) وكان من العباد الحفاظ المتقنين وكان شريك يقول: رأيت أبا بكر عند أبي إسحاق يأمر وينهىٰ كأنه رب البيت، مات هو وهارون الرشيد في شهر واحد سنة ١٩٣ هـ، وكان قد صام سبعين سنة وقامها، وكان لا يعلم له بالليل نوم».

١ ـ محصل الجواب: أن المتعة خارجة عن عموم آية الإرث بالنصوص كما أخرجتم الكتابية عنها بها، قاله المجلسي في مرآة العقول شرح الكافي.

تزوج امرأة من أهل الكتاب ثم توفي عنها ما تقول فيها؟ قال: لا ترث منه قال: فقد ثبت النكاح بغير ميراث، ثم افترقا»[١].

قوله: أبو الحسن:

في الكافي: «علي عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي الحسن الحذاء، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسألني رجل ما فعل غريمك؟ قلت: ذلك ابن الفاعلة، فنظر إلي أبو عبد الله عليه السلام نظراً شديداً، فقلت: جعلت فداك إنه مجوسي أمه أخته، قال: أوليس ذلك في دينهم نكاحاً؟»[٢].

قوله: أبو حمزة:

تقدم في ترجمة عقيل بن أبي طالب عن الخصال والعلل أنه كنية لغيرهما[٣]، وهو أبو حمزة السكري، وفي بعض النسخ السكركي[٤].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٤٥٠، كتاب النكاح، أبواب المتعة، الحديث الثامن.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٧، ص ٢٤٠، كتاب الحدود، باب كراهية قذف من ليس على الإسلام، الحديث الثالث.

٣ ـ يعني لغير أنس بن مالك وثابت بن دينار اللذين ذكرهما المصنف: ص ٣٨٧، في النقد، وراجع: ص ١٤١ من هذا الجزء في ترجمة عقيل بن أبي طالب.

٤ ـ وجاء في بعض نسخ الخصال (السكوبي) ولكن الصحيح (السكري)، راجع: ص ١٤١ سطر ٦ من هذا الجزء فقد جاء في رواية الخصال هناك (السكوبي) بالباء الموحدة بعد الواو سهواً من الطابع وأبو حمزة السكّري ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب:

⇐

قوله: أبو حيان:

تقدم في ترجمة داود بن أبي عوف توثيق أبـي حـيان[١] ولعـله هـذا، إذ الظاهر أن الطبقة واحدة.

قوله: أبو خالد القماط:

قال المصنف: «ويظهر من الكشي عند ترجمة عبد الله بن ميمون أن أبا خالد القماط اسمه صالح» انتهى[٢]، والظاهر أنهما واحد.

⇐ ج ٩، ص ٤٨٦، قال «محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري» ثم ذكر ابن حجر جماعة ممن يروي هو عنهم، منهم جابر بن يزيد الجعفي الذي جاء في طريق رواية الخصال المتقدمة في ترجمة عقيل بن أبي طالب: ص ١٤١، ومثلها رواية (علل الشرايع) وكلاهما للصدوق ابن بابويه وذكر ابن حجر جماعة كثيرين يروون عنه، ثم قال: «وقال الدوري: كان من ثقات الناس، ولم يكن يبيع السكر وإنما سمي السكري لحلاوة كلامه وقال النسائي: ثقة، وقال سفيان بن عبد الملك: قال ابن المبارك: السكري وابن طهمان صحيحا الكتاب... وقال العباس بن مصعب: كان مستجاب الدعوة، وقال ابن أبي رزمة وغيره: مات سنة ١٦٦ هـ وقال النسائي: لا بأس بأبي حمزة إلّا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد».

١ ـ يعني تقدم من المصنف توثيقه، راجع: ص ١٢٧، من النقد في ترجمة داود بن أبي عوف.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف صاحب النقد في الهامش: ص ٣٨٧، وراجع رجال الكشي: ص ٣٣٢، ويقصد بقوله: «إنهما واحد» أن ما ذكره المصنف في الأصل من أن اسمه يزيد وما ذكره في الهامش من أن اسمه صالح مستظهراً ذلك من الكشي هما واحد، وراجع: ص ٦١٢ من هذا الجزء في ترجمة يزيد أبو خالد القماط.

قوله: أبو الربيع:

في المدارك: «والجواب الطعن في السند بجهالة الراوي، يعني أبا الربيع الشامي»[١].

أبو زياد النهدي:

ذكر الشيخ في باب المياه وأحكامها من التهذيب: أن ابن أبي عمير روىٰ عنه، وهو روىٰ عن زرارة[٢].

قوله: أبو سعيد الخدري:

تقدم مدحه في خزيمة[٣].

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن ذريح، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال علي بن الحسين عليه السلام: إن أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان مستقيماً»[٤] الحديث.

---

١ ـ أبو الربيع الشامي كنية خالد بن أوفىٰ، وقد تقدم في: ج ١، ص ٤٧٨ فراجعه.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ١، ص ٤١٣، كتاب الطهارة، باب المياه وأحكامها من باب الزيادات، الحديث الـ(٢٠).

٣ ـ راجع: ج ١، ص ٤٨٢ من هذا الكتاب في ترجمة خزيمة بن ثابت.

٤ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ١٢٥، كتاب الجنائز، باب إذا عسر علىٰ الميت الموت واشتد عليه النزع، الحديث الأول.

وفيه أيضاً: «الحسين بن محمد، عن الوشا، عن أبان، عن ليث المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أبا سعيد الخدري قد رزقه الله هذا الرأي، وإنه قد اشتد نزعه فقال: احملوني إلىٰ مصلاي فحملوه فلم يلبث أن هلك» وهذان مذكوران في باب إذا عسر علىٰ الميت الموت واشتد عليه النزع(١).

قوله: أبو سعيد القماط:

قال الخليل: «القماط بفتح القاف وتشديد الميم أي بياع القماط ككتاب خرقة يقمّط بها الصبي أي يشد يداه ورجلاه»(٢).

قوله: أبو سعيد المكاري:

اسمه هاشم، وقيل: هشام، في المدارك: «أبو سعيد مطعون فيه بالوقف»(٣).

وقال الصالح: «عن أبي سعيد المكاري، اسمه هشام بن حيان الكوفي، لم يذمه أحد من أصحاب الرجال وليس في كتبهم أيضاً مدحه، وقيل: في رواية الحلبي ـ وهو صحيح الحديث ـ عنه دلالة علىٰ كونه ممدوحاً، ولا يخفىٰ ما فيه»

---

١ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ١٢٦، الحديث الرابع.

٢ ـ راجع: شرح الكافي للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني (مخطوط).

وأبو سعيد القماط هو خالد بن سعيد، وقد تقدم في: ج ١، ص ٤٨٠.

٣ ـ راجع: المدارك ـ كتاب الحج ـ في مسألة من كان معه صيد فأحرم زال ملكه عنه ووجب إرساله.

انتهى[١] وقد تقدم بعنوان اسمه ما يغني عن هذه التكلفات[٢].

قوله: أبو السفاتج:

قال الخليل: «هو جمع سفتجة بضم المهملة وسكون الفاء وفتح المثناة وجيم، أن يعطي أحد لأحد مالاً وللآخذ مال في بلد المعطي فيوفيه إياه ثَمّ فيستفيد أمن الطريق، والمصدر بفتح المهملة»[٣].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٢، ص ١٩٩، كتاب فضل العلم، باب لزوم الحجة علىٰ العالم، شرح الحديث الرابع.

٢ ـ راجع: ص ٥٨٢ من هذا الجزء بعنوان هاشم بن حيان.

٣ ـ جاء في تاج العروس ـ شرح القاموس ـ للزبيدي بمادة (السُفتجة) ما هذا نصه: (السفتجة) بالضم (كقرطقة) وهو أن يعطي مالاً لآخر وللآخر مال، وفي نسخة أن تعطي مالاً لآخر وللآخر مال (في بلد المعطي) بصيغة اسم الفاعل (فيوفيه إياه) وفي نسخة إياها (ثَم) أي هناك (فيستفيد أمن الطريق، وفعله السفتجة بالفتح) ثم قال الشارح الزبيدي: «قد وقعت هذه اللفظة في سنن النسائي، واختلفت عبارات الفقهاء في تفسيرها، فمنهم من فسرها بما قاله المصنف، وفسرها بعضهم فقال: هي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالاً قراضاً يأمن به من خطر الطريق، والجمع السفاتج، وقال في (النهر): هي بضم السين، وقيل: بفتحها وفتح التاء معرف (سفته) وفي شرح المفتاح بضم السين وفتح التاء الشيء المحكم، سمي به هذا القرض لإحكام أمره، وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق، بأن يقرض ماله عند الخوف عليه ليرد عليه في موضع أمن، لأنه عليه‌السلام نهىٰ عن قرض جر نفعاً، قاله شيخنا».
وأبو السفاتج كنية إسحاق بن عبد الله الكوفي من أصحاب الصادق عليه‌السلام وكنية إبراهيم أبي إسحاق، وكنية إسحاق بن عبد العزيز الكوفي، راجع نقد الرجال: ص ٦ و ٤٠، بعنوان إبراهيم أبي إسحاق، وبعنوان إسحاق بن عبد الله الكوفي، وبعنوان إسحاق بن عبد العزيز البزاز الكوفي.

قوله: أبو شبل:

روىٰ عنه صالح بن عقبة، وهو روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام قال له الصادق عليه السلام: «شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وشفاعتنا تحيط بكم يا معاشر الشيعة» كذا في باب الرجل يحل جاريته لأخيه من الكافي[1].

قوله: أبو شعيب المحاملي:

قال الخليل: «بضم الميم الأولىٰ والمهملة وكسر الميم الثانية»[2].

قوله: أبو شيبة:

قال الخليل: «بفتح المعجمة وسكون الخاتمة والموحدة والهاء».

أبو صدام:

يظهر من باب مولد الصاحب عليه السلام أنه كان من وكلاء الناحية المقدسة[3].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٤٦٩، كتاب النكاح، باب الرجل يحل جاريته لأخيه والمرأة تحل جاريتها لزوجها، الحديث التاسع، وأبو شبل كنية عبد الله بن سعيد الأسدي، مولاهم الكوفي بياع الوشي من أصحاب الصادق عليه السلام، وتقدم في (ص ٦٠) من هذا الجزء.

٢ ـ أبو شعيب المحاملي كنية كل من حماد بن شعيب وصالح بن خالد وفي الثاني أشهر.

٣ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٥١٧، كتاب الحجة، باب مولد الصاحب عليه السلام، ⟸

قوله: أبو طالب:

وهو كنية أيضاً لعبد الله (أبو عبيد الله) بن أبي زيد أحمد الأنباري[١].

قوله: أبو طاهر بن حمزة:

قال المصنف: «الظاهر أنه روىٰ أبوه عن الرضا عليه السلام كما نقلناه عند ترجمة أخيه أحمد بن حمزة»[٢].

قوله: أبو عبد الله الفرا:

وعن التقي: «الظاهر أنه سليم الفرا مولىٰ طربال، وكان أصله سليمان فرخم وأسقط الألف والنون وهو ثقة كما تقدم»[٣].

⇐ الحديث الرابع.

١ ـ هذا العنوان ذكره المصنف في النقد: ص ٣٩٠، ولم يزد عليه صاحب (الكتاب) سوىٰ ترديده في اسمه أنه عبد الله أو عبيد الله وتسمية أبيه أحمد، فراجعه.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ٣٩٠ من النقد في هامش الترجمة، وراجع أيضاً: ما ذكره المصنف: ص ٢١، في ترجمة أخيه أحمد بن حمزة بن اليسع بن عبد الله القمي، واسم أبي طاهر محمد.

٣ ـ التقي: هو المولىٰ محمد تقي المجلسي الأول، ولعله ذكر ذلك في شرحه لمن لا يحضره الفقيه للصدوق رحمه الله، أو في كتابه طبقات الرواة الذي رتبه علىٰ اثنتي عشرة طبقة، وكلاهما مخطوطان لم يصلا بأيدينا اليوم.

قوله: أبو عبيدة الحذاء:

قال الخليل: «بفتح المهملة وشد المعجمة» في الشرح: «وأبو عبيدة اسمه زياد، واختلف في اسم أبيه، فقيل: ابن عيسىٰ، وقيل: ابن رجا، ولا ريب أنه ثقة، وقد يستقرب ما وقع في النجاشي من حيث إنه قال: «وزياد بن عيسىٰ أبو عبيدة كوفي ثقة ـ إلىٰ أن قال ـ: وأخته حمادة بنت رجا، وقيل بنت رجا، وقيل: بنت الحسن[1] ـ إلىٰ أن قال ـ: ويحتمل كونها من الأم وأن النجاشي اعتمد في ترك البيان بمعلومية الحال»[2].

قوله: أبو علي بن راشد:

في المدارك: «الرواية ضعيفة لأن راويها وهو أبو علي بن راشد لم يوثق صريحاً»[3].

---

١ ـ راجع: رجال النجاشي: ص ١٢٩.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني (مخطوط). وراجع: أيضاً: ج ١، ص ٥٢٠، في ترجمة زياد بن أبي رجا، وص ٥٢١ في ترجمة زياد بن عيسىٰ، وص ٣٠ من هذا الجزء في ترجمة عبد الرحمن بن الحجاج.

٣ ـ راجع: المدارك كتاب الخمس، في مسألة ما يفضل عن مؤنة السنة له ولعياله، وأبو علي بن راشد ـ هذا ـ هو الحسن بن راشد البغدادي مولىٰ آل المهلب، عده الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام الجوادعليه السلام: ص ٤٠٠، وقال: ثقة ومن أصحاب أبي الحسن الهاديعليه السلام: ص ٤١٣ وكان وكيلاً للإمام الهادي عليه السلام كما هو صريح الرواية التي رواها الكشي في رجاله: ص ٤٣٢، والتي رواها (ص ٤٣٣) وذكر الكشي أيضاً: ص ٥٠٢، رواية جاء فيها قول الإمام

⇐

أبو عمرو الزبيري:

وقع في باب: إن الإيمان مبثوث بجوارح البدن من الكافي، قال: «عن القاسم، حدثنا أبو عمرو الزبيري عن أبي عبد الله عليه السلام ... الخ»[١].

⇐ أبي الحسن الهادي عليه السلام في حقه لما سأله عنه محمد بن الفرج: «ذكرت ابن راشد رحمه الله فإنه عاش سعيداً ومات شهيداً» وقد جعله الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: ص ٢١٢ من الوكلاء الممدوحين، وروىٰ بسنده «عن محمد بن عيسىٰ قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلىٰ الموالي ببغداد والمدائن والسواد وما يليها: قد أقمت أبا علي بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربه من وكلائي، وقد أوجبت في طاعته طاعتي، وفي عصيانه الخروج إلىٰ عصياني، وكتبت بخطي» ثم روىٰ الرواية التي ذكرها الكشي: ص ٥٠٢ بسنده عن محمد بن يعقوب رفعه إلىٰ محمد بن الفرج.

وقد وثق أبا علي بن راشد ـ هذا ـ العلامة الحلي في القسم الأول من الخلاصة: ص ٣٩، وابن داود في القسم الأول من رجاله: ص ١٠٦، والمجلسي الثاني في الوجيزة: ص ١٤٩، والشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي في البلغة (مخطوط)، وفخر الدين الطريحي في جامع المقال في الرجال (مخطوط)، والشيخ محمد أمين الكاظمي في هداية المحدثين (مخطوط)، والشيخ عبد النبي الجزائري الغروي الحائري في حاوي الأقوال (مخطوط)، وغير هؤلاء.

ومما ذكرنا نستغرب ما ذكره صاحب المدارك من تضعيف الرواية التي رواها قائلاً: «لأن راويها وهو أبو علي بن راشد لم يوثق صريحاً» فلاحظ.

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ٢، ص ٣٣، كتاب الإيمان والكفر، الباب المذكور، الحديث الأول، ووقع ذكره أيضاً في باب السبق إلىٰ الإيمان منه: ج ٢، ص ٤٠، الحديث الأول، وفي باب وجوه الكفر منه: ج ٢، ص ٣٨٩، الحديث الأول، وفي كتاب الجهاد من فروع الكافي، باب من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب: ج ٥، ص ١٣، الحديث الأول، ولم يذكر أرباب ⇐

قوله: أبو الفرج الاصفهاني:

بخط المجلسي رحمه الله: «أبو الفرج هو علي بن الحسين القرشي الأموي المرواني. وبالغ ابن كثير واليافعي وابن خلكان في مدحه ووصفه بالعلم والفضل ومهارته في فنون العلوم، وقالوا: ولد في سنة أربع وثمانين ومائتين، وتوفي في سنة ست وخمسين وثلاثمائة»(١).

⇐ المعاجم له اسماً، ولعل اسمه كنيته، ومن لاحظ رواياته في هذه المواقع ظهر له غزارة علمه وجودة قريحته، وأنه أهل لأن يخاطب بما لا يخاطب به إلّا جهابذة العلماء، وأساطين أهل الفضل.

١ ـ راجع: البداية والنهاية لابن كثير، ومرآة الجنان لليافعي، ووفيات الأعيان لابن خلكان في باب العين.

وأبو الفرج ـ هذا ـ اسمه علي بن الحسين بن محمد الأموي القرشي من أئمة الأدب وأحد الأعلام في معرفة الأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي، وهو مشهور بكنيته ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله في باب الأسماء، ولد في إصفهان سنة ٢٨٤ هـ ونشأ وتوفي ببغداد سنة ٣٥٦ هـ كما ذكره المصنف، وقد ترجم له في أكثر المعاجم، وكتابه الأغاني المطبوع طبعات عديدة في أحد وعشرين جزء لم يعمل في بابه مثله، وطبع له أيضاً مقاتل الطالبيين طبعات عديدة وله مؤلفات أخر، ذكرها ابن خلكان في وفيات الأعيان وغيره.

ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست: ص ٢٢٣، في باب الكنىٰ قائلاً: «أبو الفرج الإصفهاني زيدي المذهب، له كتاب الأغاني كبير، وكتاب مقاتل الطالبيين، وغير ذلك من الكتب، وكتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين وأهل بيته عليهم السلام، وكتاب فيه كلام فاطمة عليها السلام في فدك، أخبرنا عنه جماعة منهم أحمد بن عبدون بجميع كتبه ورواياته، وروىٰ عنه الدوري».

وترجم له أيضاً الميرزا محمد الاسترابادي في منهج المقال وغيرهم، وأخباره كثيرة، ⇐

قوله: أبو الفضل:

في المدارك: «وهي وإن كانت ضعيفة السند بجهالة أبي الفضل النحوي الراوي عن أبي جعفر الأحول لكنها مؤيدة بعمل الأصحاب»(١).

قوله: أبو قرة:

من أصحاب الرضا عليه السلام، قال الصالح: «قال بعض الأصحاب اسمه علي»(٢).

⇐ وشهرته واسعة.

يقول عنه الذهبي في ميزان الاعتدال: ج ٣، ص ١٢٣ ـ بعد أن ذكر اسمه وكنيته ـ: «... شيعي، وهذا نادر في أموي، كان إليه المنتهىٰ في معرفة الأخبار وأيام الناس، والشعر والغناء والمحاضرات... والظاهر أنه صدوق... وكان أبو الحسن البتي يقول: لم يكن أحد أوثق من أبي الفرج الإصبهاني».

راجع في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان، ويتيمة الدهر ومفتاح السعادة، وتاريخ بغداد، ومعجم الأدباء، وسير النبلاء للذهبي، وميزان الاعتدال له أيضاً، ولسان الميزان، وجمهرة الأنساب وإنباه الرواة، وغيرها من المعاجم وكتب التاريخ.

ولمحمد بن أحمد خلف الله كتاب «صاحب الأغاني» في ترجمة حياته، طبع بمصر، وله ترجمة واسعة في مفتتح الجزء الأول من الأغاني، طبع دار الكتب بمصر، ومثلها في مفتتح مقاتل الطالبيين طبعة البابي.

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الصلاة، في بحث صلاة الليل فيما إذا تلبس بأربع ركعات وطلع الفجر.

٢ ـ قال المولىٰ الصالح في: ج ٣، ص ٢١٦، من شرحه لأصول الكافي، كتاب التوحيد، ⇐

قوله: أبو كهمس:

كنية لهيثم بن عبد الله، وفي الاستبصار في كتاب الطلاق: «عن أبي كهمس واسمه هيثم بن عبيد»[١].

قوله: أبو محمد:

في الكافي: «أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن أبي محمد الرازي»[٢].

قال الصالح: «قيل هو جعفر بن يحيىٰ القاضي بالري ويحتمل أحمد بن إسحاق الرازي»[٣].

⇐ باب في إبطال الرؤية، شرح الحديث الثاني ما هذا نصه: «أبو قرة المحدث هو صاحب شبرمة كما صرح به الشيخ الطبرسي في كتاب الاحتجاج، وقال بعض الأصحاب: اسمه علي بن أبي قرة أبو الحسن المحدث، رزقه الله تعالىٰ الاستبصار ومعرفة هذا الأمر أخيراً. انتهىٰ. وإنما وصفه بالمحدث لئلّا يتوهم أنه أبو قرة النصراني، اسمه يوحنا صاحب الجاثليق، وقد سأل أبو قرة ـ هذا ـ أيضاً صفوان بن يحيىٰ أن يدخله علىٰ الرضا عليه السلام فأدخله فسأله عن النبوة، كما هو المذكور في عيون أخبار الرضا عليه السلام».

١ ـ راجع: الاستبصار: ج ٣، ص ٢٨٢، باب أن المواقعة بعد الرجعة شرط لمن يريد أن يطلق طلاق العدة، الحديث التاسع، وراجع: ص ٥٩٧ من هذا الجزء في ترجمة الهيثم بن عبد الله الشيباني.

٢ ـ راجع: الكافي: ج ١، ص ١١، كتاب العقل والجهل، الحديث السادس.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ محمد صالح المازندراني: ج ١، ص ٨٥، كتاب العقل والجهل.

قوله: أبو مخنف:

قد علمت في ترجمته الخلاف[١] في أنه من أصحاب علي عليه السلام أم لا، ورأيت في الكافي ـ في باب: وضع المعروف موضعه ـ سنداً هكذا: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي، عن أحمد بن عمرو بن سليمان البجلي، عن إسماعيل بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار، عن إبراهيم بن إسحاق المدائني، عن رجل، عن أبي مخنف الأزدي، قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام رهط من الشيعة»[٢] الحديث. وفي بعض نسخ متعددة (عن ميثم التمار)[٣] وعليها فهو من أصحاب علي عليه السلام، ويؤيده قوله: أتى أمير المؤمنين عليه السلام.

قوله: أبو مريم:

في الذخيرة: «أبو مريم مشترك بين الثقة ومن لم يوثق»[٤].

---

١ ـ يعني قد علمت مما ذكره المصنف، راجع: ص ٢٧٧، من النقد في ترجمة لوط بن يحيى.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ٣١، كتاب الزكاة، باب وضع المعروف موضعه، الحديث الثالث.

٣ ـ يعني جاء بدل (بن ميثم التمار) عن ميثم التمار، كما في النسخة المطبوعة بإيران القديمة سنة ١٣١٥ هـ، وفي بعض نسخ الكافي جاء السند هكذا: «عن أحمد بن عمرو بن مسلم البجلي، عن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار»، وفي نسخة صاحب الوافي هكذا: «عن أحمد بن عمرو بن مسلم عن إسماعيل الخ» فلاحظ.

٤ ـ أبو مريم الثقة هو عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن قهد الأنصاري، و (قهد) ⟸

قوله: أبو المغراء:

قال الصالح: «اسمه حُميد ـ مصغراً ـ ابن المثنىٰ»[١].

وقال الخليل: «هو بضم الميم وسكون المعجمة والمهملة والمدّ».

قوله: أبو مليك:

كأنه أبو مالك الحضرمي، الذي يروي عنه معاوية بن حكيم، وهو يروي عن أبي العباس البقباق[٢].

⇐ بالقاف كما ضبطه العلامة في الخلاصة، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وثقه النجاشي في رجاله: ص ١٨٥، وقال: له كتاب، وقد روىٰ الكتاب بسنده عن الحسن بن محبوب عنه، وأما أبو مريم الذي لم يوثق فهو بكر بن حبيب الأحمسي البجلي الكوفي، وقد ذكره الشيخ الطوسي في باب أصحاب الباقر عليه السلام: ص ١٠٨، ثم أعاد ذكره في باب أصحاب الصادق عليه السلام: ص ١٥٦، وفي كلا البابين لم يوثقه، وقد ذكر الفاضل السبزواري في الذخيرة من كتاب الطهارة ـ في مسألة من فاته رمضان أو بعضه بعرض ومات في مرضه ـ أن ابن بابويه روىٰ رواية عن أبي مريم الأنصاري في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام ثم ذكر صاحب الذخيرة في المسألة المذكورة أن الكليني روىٰ عن أبي مريم بإسناد فيه ضعف مثله، فراجعه.

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٦٩، كتاب فضل العلم، باب الرد إلىٰ الكتاب والسنة، شرح الحديث العاشر، فقد جاء فيه ما هذا نصه: «عن أبي المغرا، قيل: الحق فيه المد كما ذهب إليه ابن طاووس وتلميذه الحسن بن داود لا القصر كما ذهب إليه العلامة في الإيضاح، وهو حميد ـ مصغراً ـ ابن المثنىٰ العجلي الكوفي الثقة، صاحب أصل».

٢ ـ أبو مالك الحضرمي كنية الضحاك الكوفي العربي، ذكره الشيخ الطوسي في ⇐

قوله: أبو هارون المكفوف:

في باب الرجل يزوج عبده أمته من الكافي: «علي بن إبراهيم عن أبيه، عن أبي إسحاق الخفاف، عن محمد بن أبي زيد، عن أبي هارون المكفوف، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: أيسرك أن يكون لك قائد يا أبا هارون؟ قال: قلت: نعم جعلت فداك، قال: فأعطاني ثلاثين ديناراً وقال: اشتر خادماً كسومياً فاشتراه، فلما أن حج دخل عليه فقال له: كيف رأيت قائدك يا أبا هارون؟ فقال: خيراً، فأعطاه خمسة وعشرين ديناراً فقال له: اشتر جارية شبانية فإن أولادهن قرة[1] فاشتريت جارية

⇐ رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٢٢١، وترجم له أيضاً النجاشي في كتاب رجاله: ص ١٥٤، وقال: «أدرك أبا عبد الله عليه السلام وقال قوم من أصحابنا: روىٰ عنه، وقال آخرون: إنه لم يرو عنه عليه السلام، وروىٰ عن أبي الحسن عليه السلام، وكان متكلماً ثقة ثقة في الحديث وله كتاب في التوحيد...».

١ ـ جاء في مرآة العقول للمجلسي الثاني شرح الكافي: ج ٣، ص ٤٩٩، في كتاب النكاح، باب: الرجل يزوج عبده وأمته، الحديث الرابع ـ بعد أن ضعَّف الحديث ـ ما هذا نصه: «قوله عليه السلام «كسومياً» قال الوالد رحمه الله في بعض النسخ «كسونياً» ـ أي بالنون بعد الواو ـ والكسونية بلدة بالمغرب، وفي بعضها «كسومياً» أي جلداً وفي بعضها «كشونياً» أي بالشين المعجمة بعد الكاف ـ وهو اسم بلد.

وقال الفيروزآبادي: الشباني والأشباني ـ بالضم ـ الأحمر الوجه (قوله قرة) أي قرة العين، ولا يبعد أن يكون بالفاء والهاء من الفراهة» يعني (فُرُه) بضم الفاء والراء ثم الهاء جمع الفارهة مؤنث الفاره، والفارهة الجارية الحسناء الفتية، قال الطريحي رحمه الله في مجمع البحرين بمادة (فره): «جارية فرهاء أي حسناء، وجوارٍ فُرُه مثل حمراء وحُمُر».

وأبو هارون المكفوف ـ هذا ـ اسمه موسىٰ بن عمير مولىٰ آل جعدة بن هبيرة، كوفي عده الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام: ص ٣٠٨، وذكره الكشي في رجاله: ص ١٩٤.

شبانية فزوجتها منه، فأصبت ثلاث بنات، فأهديت واحدة منهن إلىٰ بعض ولد أبي عبد الله عليه السلام وأرجو أن يجعل ثوابي منه الجنة، وبقيت بنتان ما يسرني بهن ألوف»[١].

وهذا يدل علىٰ حسن حاله، وما دل علىٰ عدم اعتقاده كما رواه عنه الكشي[٢] فهي معارضة لتلك، ولا أجد ترجيحاً بينهما لضعف كل منهما، فتأمل جيداً.

قوله: أبو هريرة:

وهو أيضاً كنية لعبد الله، أبو هريرة المشهور الصحابي الكذاب، وقد تقدم حاله[٣].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٤٨٠، كتاب النكاح، باب الرجل يزوج عبده أمته، الحديث الرابع.

٢ ـ راجع: رجال الكشي: ص ١٩٤.

٣ ـ راجع: ص ٤٧ من هذا الجزء بعنوان (عبد الله أبو هريرة)، وقد ألف الأستاذ محمود أبو ريّة المصري كتاباً في ترجمة حياته سماه (شيخ المضيرة أبو هريرة) طبع للمرة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ، بمطابع دار المعارف بمصر في (٣١٢) صفحة، أبان فيه أن أبا هريرة روىٰ عن النبي صلى الله عليه وآله (٥٣٧٤) حديثاً أكثرها مكذوب عليه وبرهن علىٰ ذلك ببراهين صحيحة، إقرأه فإنه حقيق بأن يطلع عليه كل مسلم غيور.

وهذا الكتاب كان ـ أولاً ـ فصلاً من كتاب (أضواء علىٰ السنة المحمدية) الذي استفاض أمره في أرجاء العالم الإسلامي، والذي أحدث دوياً هائلاً لم يحدث مثله، المطبوع للمرة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ بالقاهرة في (٤٢٢) صفحة، وقد قدم له الدكتور طه حسين، ثم أن الأستاذ أبو

⇐

⇐ ريّة أصدره بكتاب مستقل سماه (شيخ المضيرة أبو هريرة) وأعاد النظر في دراسة تاريخه من جميع نواحيه دراسة مستفيضة شاملة حتىٰ تبدو للناس شخصية هذا الصحابي المشهور علىٰ حقيقتها وتتضح لهم علىٰ وجهها، وذلك عن مصادر موثوق بها عند أهل السنة فقط ولم يرجع إلىٰ غيرها، وهذا هو منهجه في هذا الكتاب، والحق إنه جال جولات طويلة في هذا الكتاب فكانت من تلك نتائج لا تقبل الشك ولا يرقىٰ إليها أي ريب.

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث: ص ٤٨ طبع مصر ما نصه: «إنه (أي أبا هريرة) لما أتىٰ من الرواية عنه (أي عن النبي ﷺ) ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه والسابقين الأولين إليه، اتهموه وأنكروا عليه وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟ ومَن سمعه معك، وكانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ أشد إنكاراً عليه لتطاول الأيام بها وبه، وكان عمر ـ أيضاً ـ شديداً علىٰ من أكثر الرواية أو أتىٰ بخبر في الحكم لا شاهد له عليه».

وإنا لا يسعنا إلّا الإعجاب والتقدير لهذا المنهج والأسلوب الجذاب الذي أخرجه هذا الأستاذ المنصف في هذا الكتاب، ولا ريب أنه سيقدِّر جهوده الجبارة المعنيون من الأساطين الذين يهمهم خدمة الإسلام والذين عرفوا هذا الأستاذ الجريء في الإصحار بالحقيقة في جميع مؤلفاته الإسلامية ولا تلومه في ذلك لومة لائم، لا سيما هذا الكتاب (شيخ المضيرة أبو هريرة) وقبله كتاب (أضواء علىٰ السنة المحمدية) ذلك الكتاب القيم الذي أجاد فيه غاية الإجادة، وإن أغضب جماعة من الذين لا يروق لهم ـ بالطبع ـ أن تقال الحقيقة وأن يصرح بالواقع، فانتقدوه انتقاداً مراً، وكالوا له السب والشتم (وكل إناء بالذي فيه ينضح) وكل امرىء مجزيّ بأعماله إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً.

وهذا الصراع منذ قرون وأجيال ماضية، ولا تنتهي مشكلته ـ طبعاً ـ فإنه صراع بين قوىٰ الخير وقوىٰ الشر، وبين قوىٰ الحق وقوىٰ الباطل، وبين قوىٰ الإثم والعدوان وقوىٰ المحبة والأمان، وبين قوىٰ الغدر وقوىٰ الصدق والشرف، مشكلة طويلة الأمد، مشكلة أزلية وأبدية إلىٰ أن تنتهي الدنيا ويقوم الحساب ويحصحص الحق، والله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

⇐

⇐ وقد توفي أبو هريرة سنة ٥٩ هـ، عن ثمانين سنة بقصره بالعقيق، ولما كتب الوليد بن عتبة بن أبي سفيان إلىٰ عمه معاوية ـ وكان أميراً علىٰ المدينة ـ ينعىٰ له أبا هريرة أرسل إليه أن يدفع إلىٰ ورثته عشرة آلاف درهم، وأن يحسن جوارهم، ويفعل لهم معروفاً.

وقد ترجم لأبي هريرة في أكثر المعاجم الرجالية من الفريقين، وممن ترجم له ترجمة مفصلة ابن حجر العسقلاني في كنىٰ تهذيب التهذيب: ج ١٢، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٧، وقال في صدر الترجمة ما نصه: «اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، فقيل اسمه: عبد الرحمن بن صخر وقيل: ابن غنم، وقيل: عبد الله بن عائذ، وقيل: ابن عامر وقيل: ابن عمرو، وقيل: سكين بن رزمة (دومة كما في تهذيب الكمال) ابن هانىء، وقيل: ابن ثرمل، وقيل: ابن مسخر، وقيل: عامر بن عبد شمس، وقيل: ابن عمير، وقيل: يزيد بن عشرقة، وقيل: عبد نهم، وقيل: عبد شمس، وقيل: غنم، وقيل: عبيد بن غنم، وقيل: عمرو بن غنم، وقيل: ابن عامر، وقيل: سعيد بن الحارث، وقيل: غير ذلك» ثم ذكر ابن حجر مائة وتسعة عشر رجلاً ممن روىٰ عنه، ثم قال: «وآخرون كثيرون، قال البخاري: روىٰ عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم» ثم نقل ابن حجر عن ابن عبد البر ما نصه: «قال ابن عبد البر: ولكثرة الاضطراب في اسمه واسم أبيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه».

وذكره الفيروزآبادي في القاموس المحيط بمادة (هر) «... واختلف في اسمه علىٰ نيف وثلاثين قولاً» ولذا لا يذكر غالباً اسمه بين الأسماء وإنما يذكر في الكنىٰ، أما أمه فقد ذكروا أن اسمها (أميمة).

وأما سبب تكنيته بأبي هريرة ـ وهي الكنية التي التصقت به والتحمت وظهرت علىٰ الألسنة في حياته وبعد موته ـ فقد بين هو سببها فقال: كنت أرعىٰ غنم أهلي، وكانت لي هرة صغيرة أضعها بالليل في شجرة وإذا كان النهار ذهبت بها معي، فكنوني أبا هريرة» ولا ضير من تصديق ما قاله، ويبدو أن هذه الهرة قد ظلت تلازمه وهو بالمدينة أيضاً، فقد رآه النبي ﷺ وهو يحملها في كمه فقال: يا أبا هريرة، واشتهر به، كما ذكر ذلك الفيروزآبادي في قاموسه

⇐

قوله: أبو الهيثم بن التيهان:

تقدم مدحه في ترجمة خزيمة بن ثابت[١].

وفي البحار: «إنه من اليمن».

* * *

⇐ المحيط بمادة (هر) راجعه، وراجع شرحه (تاج العروس).

وكان أبو هريرة أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وظل علىٰ أميّته طول حياته، ويبدو أن أبا هريرة كان صريحاً في الإبانة عن سبب صحبته للنبي ﷺ فلم يقل إنه قد صاحبه للمحبة أو للهداية كغيره من الذين كانوا يسلمون، وإنما قال: إنه صاحبه علىٰ (ملء بطنه) ففي حديث رواه أحمد والشيخان عن الزهري عن عبد الرحمن بن الأعرج قال: «سمعت أبا هريرة يقول: إني كنت امرءاً مسكيناً أصحب رسول الله علىٰ ملء بطني»، راجع: ص ٢٧١ و ٢٧٢، ج ٣، من فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، وعبد الرحمن الأعرج ـ هذا ـ هو تلميذ أبي هريرة والراوي عنه، وفي رواية لمسلم في صحيحه: «كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله علىٰ ملء بطني» وفي رواية له أيضاً: «وكنت ألزم رسول الله علىٰ ملء بطني».

وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب الاختلاف في تاريخ وفاته فقيل: سنة ٥٧ هـ، وقيل: سنة ٥٨ هـ، وقيل: سنة ٥٩ هـ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، فراجع ذلك.

١ ـ راجع: ج ١، ص ٤٨٢ من هذا الكتاب في ترجمة خزيمة بن ثابت.

باب ما صدر بابن

ابن أبي حمزة:

في المدارك: «أقول: إن هذه الرواية ضعيفة باشتراك ابن أبي حمزة بين الثقة والضعيف ـ ثم قال ـ: وفي التهذيب رواها علي بن أبي حمزة عن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام» انتهى[١]، والطرف الآخر من الاشتراك هو علي بن أبي حمزة الثمالي الثقة.

ابن أبي زياد:

قال في المجمع: «قال في المنتهى: إنها موثقة» وذلك غير واضح لأن ابن أبي زياد مشترك بين اثنين وهو السكوني العامي[٢] وآخر الثقة، فإن كان الأول كما

١ ـ راجع: المدارك، كتاب الحج، في مسألة ما إذا عقد الإحرام. وعلي بن أبي حمزة الضعيف هو علي بن سالم البطائني الواقفي أبو الحسن راجع: ص ١٤٨ من هذا الجزء.

٢ ـ السكوني العامي هو إسماعيل بن أبي زياد الذي تقدم في: ج ١، ص ٢٧٤ وأنه غير ثقة، ويعرف بالشعيري أيضاً، واسم أبي زياد مسلم كما ذكره الشيخ في الفهرست: ص ٣٦، وقال: «له كتاب النوادر»، وأما الآخر الثقة فهو إسماعيل بن أبي زياد السلمي الكوفي الذي ذكره النجاشي: ص ٢٢، وقال: «ثقة روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام ذكره أصحاب الرجال» وذكره أيضاً الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق: ص ١٤٧، ولكنه أسقط فيه لفظ أبي.

هو الظاهر فهي لا تكون صحيحة ولا موثقة، لأن السكوني غير موثق، بل قيل: إنه عامي، نعم الطريق إليه صحيح، وإن كان غيره فهي صحيحة.

ابن أبي ليلىٰ:

هو القاضي بالكوفة، تقدم ذكره في ترجمة عمار بن معاوية[١] ووقع في سند التهذيب: «روىٰ عنه علي بن أسباط، وهو روىٰ عن زرارة» ولا أعرفه[٢].

ابن حبيب:

في التنقيح: «وأما المصنف فحكم بضعف الرواية لأن في طريقها ابن حبيب، وفيه كلام لاضطراب فقهه كما قاله ابن إدريس»[٣].

١ ـ راجع: ص ٢١٧ من هذا الجزء في ترجمة عمار بن معاوية الدهني.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٢ ، ص ٣٥٨، كتاب الصلاة، باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا يجوز، الحديث الثاني عشر، وإنما قال فيه صاحب (الكتاب): «لا أعرفه» لأن ابن أبي ليلىٰ الواقع في سند التهذيب مشترك بين مجاهيل، وهم عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ من أصحاب علي عليه السلام، ومحمد بن عبد الرحمن القاضي الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام، وسفيان بن أبي ليلىٰ الهمداني من أصحاب الحسن عليه السلام الذي قال له بعد بيعته لمعاوية: «السلام عليك يا مذل المؤمنين» ولكن حيث لا تمييز فلا إشكال لتقاربهم في المرتبة، كذا قال المولىٰ الأمين الكاظمي في (هداية المحدثين) المعروف بتمييز المشتركات (مخطوط).

٣ ـ راجع: التنقيح الرائع شرح المختصر النافع للفاضل المقداد السيوري (مخطوط)، ويقصد بالمصنف المحقق الحلي صاحب المختصر النافع.

ابن الخمري:

تقدم في ترجمة الحسين بن أحمد بن المغيرة مدحه[١]. وذكره المصنف في كنية أبي عبد الله ابن الخمري[٢].

ابن رئاب:

هو علي بن رئاب[٣].

قوله: ابن سنان:

في المشرق: «واعلم أنه قد يعبر عن بعض الرواة باسم مشترك يوجب الالتباس علٰ بعض الناس، ولكن كثرة الممارسة تكشف عن حقيقة الحال... ومن ذلك ابن سنان فإنه يذكر كثيراً من غير فصل مميز يعلم به أنه عبد الله الثقة أو محمد الضعيف، ويمكن استعلام كونه عبد الله بوجوه:

منها: أن يروي عن الصادق عليه السلام بغير واسطة، فإن محمداً إنما يروي عنه عليه السلام بواسطة.

ومنها: أن يروي عنه عليه السلام بتوسط عمر بن يزيد، أو أبي حمزة، أو حفص

---

١ ـ يعني تقدم مدحه من المصنف، راجع: النقد: ص ١٠١.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في النقد: ص ٣٩٢، في ترجمة أبي عبد الله ابن الخمري.

٣ ـ راجع: ص ١٨٩ من هذا الجزء ترجمة علي بن رئاب.

الأعور فإن محمداً لا يروي عنه عليه السلام بتوسط هؤلاء.

ومنها: أن ابن سنان الذي يروي عنه النضر بن سويد، أو عبد الله بن المغيرة، أو عبد الرحمن بن أبي نجران، أو أحمد بن محمد بن أبي نصر، أو فضالة، أو عبد الله بن جبلة، فهو عبد الله لا محمد، وابن سنان الذي يروي عنه أيوب بن نوح، أو موسىٰ بن القاسم أو أحمد بن عيسىٰ، أو علي بن الحكم، فهو محمد لا عبد الله.

وكثرة تتبع الأسانيد وممارستها تعين علىٰ رفع الاشتباه في كثير من المواضع»[1].

وفي الحبل: «من مشايخ محمد بن سنان ابن مسكان»[2].

وفي الشرح: «إن كل موضع يذكر فيه محمد فهو يروي عن الصادق عليه السلام بواسطة وذكر الشيخ جماعة وقال: إنهم لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلّا بواسطة، وعد من جملتهم محمد بن سنان» انتهىٰ[3]، فهذا يؤيد الوجه الأول من وجوه (المشرق).

---

١ ـ راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ص ١١.

٢ ـ راجع: الحبل المتين له أيضاً: ص ٨٧.

٣ ـ راجع: شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني (مخطوط)، ولكن الشيخ في التهذيب: ج ١٠، ص ١٦٣، في باب القضايا والديات والقصاص، روىٰ رواية في سندها محمد بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وذكر المولىٰ الأردبيلي في جامع الرواة: ج ٢، ص ١٢٥: «أن روايته في هذا الموضع عن أبي عبد الله عليه السلام مرسلة لبعد زمانهما والله أعلم».

ابن الكواء:

«محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ضمنت لمن يسمي علىٰ طعامه أن لا يشتكي منه، فقال له ابن الكواء: يا أمير المؤمنين لقد أكلت البارحة طعاماً فسميت عليه فآذاني، فقال عليه السلام: أكلت ألواناً فسميت علىٰ بعضها ولم تسم علىٰ بعض يا لكع»[1].

ابن شبرمة:

هو عبد الله بن شبرمة[2].

ابن غيلان:

في الكافي في باب: من كان له حمل فنوىٰ أن يسميه محمداً أو علياً عليه السلام، من كتاب النكاح: «عن محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسن بن سعيد، قال: كنت أنا وابن غيلان المدائني دخلنا علىٰ أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له ابن غيلان: أصلحك الله بلغني أنه من كان له حمل فنوىٰ أن يسميه محمداً ولد له غلام، فقال: من كان له حمل فنوىٰ أن يسميه علياً ولد له

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٩، ص ٢٩٥، كتاب الأطعمة، باب التسمية والتحميد والدعاء علىٰ الطعام، الحديث الـ(١٨).

٢ ـ راجع: ص ٦٦ من هذا الجزء، ترجمة عبد الله بن شبرمة.

غلام، ثم قال: علي محمد، ومحمد علي[١] شيئاً واحد، قال: أصلحك الله إني خلفت امرأتي وبها حبل فادع الله أن يجعله غلاماً، فأطرق إلىٰ الأرض طويلاً ثم رفع رأسه فقال له: سمه علياً فإنه أطول لعمره، ودخلنا مكة فوافانا كتاب من المدائن أنه قد ولد له غلام».

قوله: ابن فضال:

يظهر من المقدس أنه مشترك، قال في المجمع: «قال في المنتهىٰ: إن رواية عبيد بن زرارة موثقة، وفيه تأمل لجهالة ابن فضال الواقع فيها» انتهىٰ[٢].

وفيه نظر لأنه مشترك بين الثلاثة الذين ذكرهم المصنف وهم موثقون، بل (الحسن) فيه قول بكونه إمامياً ثقة كما تقدم[٣] فهو مردد بين الصحيح والموثق فلا تضر الجهالة.

ابن مسعود:

اسمه عبد الله، صحابي، في باب الجماعة من (الفقيه) مرسلاً عن

---

١ ـ يعني كان محمد وعلي شيئاً واحداً، هكذا جاءت الرواية في الكافي المطبوع، راجع: ج ٦، ص ١١ كتاب العقيقة، الباب المذكور، الحديث الثاني، وكذا في المطبوعة الإيرانية القديمة، وكذا في الوافي للفيض الكاشاني: ج ٣، ص ١٩٩ نقلاً عن الكافي، وفي بعض النسخ المخطوطة من الكافي هكذا: «فنوىٰ أن يسميه محمداً وولد له غلام ثم سماه علياً، ثم قال: الخ» ولعل فيه سقطاً وتحريفاً، فراجع.

٢ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ المقدس الأردبيلي (المطبوع).

٣ ـ راجع: ج ١، ص ٣٩٩ من هذا الكتاب عند ترجمة الحسن بن علي بن فضال.

الصادق عليه السلام «أفسد ابن مسعود على الناس صلاتهم بشيئين بقوله: تبارك اسم ربك وتعالى جدك». الحديث[١].

وفي إعلام الورى: «آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بين ابن مسعود وأبي ذر»[٢].

قوله: ابن مسكان:

قال الخليل: «بضم الميم وسكون المهملة، وصرح في الشرح بأن ابن مسكان المطلق يحمل على عبد الله»[٣].

* * *

١ ـ راجع: من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٢٦١، كتاب الصلاة، باب الجماعة وفضلها، الحديث الـ(١٠٠).

٢ ـ راجع: إعلام الورى لأبي علي الطبرسي: ص ١٨٦، في الفصل الأول من الباب الرابع.

٣ ـ راجع: شرح الكافي للخليل بن الغازي القزويني، وشرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني زين الدين العاملي (مخطوطان) وابن مسكان أيضاً عمران بن مسكان ومحمد بن مسكان والحسين بن مسكان وصفوان بن مسكان.

باب الألقاب والنسب

الاصفهاني:

ذكره الكليني في كتاب الزكاة، في باب أوقات الزكاة، راوياً عن الصادق عليه السلام راوياً عنه محمد بن أبي حمزة[١].

قوله: الحلبي:

في الشرح: صرح بأن الحلبي المطلق يحمل على محمد بن علي[٢].

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٣، ص ٥٢٣، باب أوقات الزكاة، الحديث الخامس، والإصفهاني ـ هذا ـ هو عثمان الإصبهاني الذي ذكره الكليني في فروع الكافي ـ أيضاً ـ: ج ٦، ص ٥٥١ كتاب الدواجن، باب الورشان، الحديث الثاني، وباب الفاختة والصلصل، الحديث الثاني، وص ٥٤٨ باب الحمام، الحديث الرابع عشر، ومحمد بن أبي حمزة ـ هذا ـ الذي يروي عنه عثمان الإصبهاني هو محمد بن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالي مولى الصادق عليه السلام، راجع في ذلك: جامع الرواة للمولى الأردبيلي الحائري: ج ١، ص ٥٣٢، في ترجمة عثمان ابن الإصبهاني؛ وج ٢، ص ٤٦، في ترجمة محمد بن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالي.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار لسبط الشهيد الثاني (مخطوط).

قوله: الدهقان:

قال الصالح: «الدهقان اسم أعجمي مركب من (ده وقان) ومعناه سلطان القرية لأن (ده) اسم القرية و (قان) اسم السلطان»[١] وتقدم[٢].

قوله: الزهري:

قال الصالح: «الزهري مشترك بين ستة رجال»[٣]، وعدد ما عدا محمد بن شهاب، ومحمد بن عبد العزيز، ثم وثق عبد الله بن أيوب ومطلب بن زياد ـ ثم قال ـ: وبقي شيء وهو أن في باب الذم محمد بن مسلم بن شهاب[٤].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٢ ، ص ٢٤، كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله، شرح الحديث الأول.

٢ ـ تقدم: ص ١٢٥ من هذا الجزء بعنوان (عبيد الله بن عبد الله الدهقان).

٣ ـ الزهري منسوب إلىٰ زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بطن من قريش، منهم جماعة من الصحابة والأشراف وأهل العلم.

٤ ـ نص عبارة المولىٰ الصالح المازندراني ـ في شرح أصول الكافي: ج ٩ ، ص ٣٢٣، من كتاب الإيمان والكفر، باب حب الدنيا والحرص عليها، شرح الحديث الثامن ـ هكذا: «هو (أي الزهري) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن الحرث بن شهاب بن زهرة بن كلاب، وهو بدل عن الزهري، وفي بعض النسخ: «عن الزهري عن محمد بن مسلم» والظاهر أن لفظة (عن) زائدة من قلم الناسخ، ويؤيده أن هذا الحديث ذكر متناً وسنداً في باب ذم الدنيا والزهد فيها، وليست فيه هذه اللفظة.

والزهري ـ علىٰ تقدير وجودها ـ مشترك بين ستة رجال أكثرهم ضعيف، وهم: إبراهيم بن

قوله: السكوني:

قال الخليل: «بفتح المهملة»[١].

الشريعي:

في البحار ـ في باب ذكر الذين ادعوا البابية والسفارة كذباً وافتراءً لعنهم الله ـ: «قال الشيخ في كتاب الغيبة: أولهم المعروف بالشريعي أخبرنا جماعة عن

⟸ سعد، وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، ومسور بن مخرمة، ومحمد بن قيس، وعبد الله بن أيوب، ومطلب بن زياد، والأخيران ثقتان. بقي شيء وهو أن في باب الذم (أي من أصول الكافي) محمد بن مسلم بن شهاب، وهذا مع كونه غير مذكور في كتاب الرجال ـ علىٰ ظني ـ غير موافق لما هو في هذا السند (أي سند الكافي)، ولعله نسبة إلىٰ جده السابق، والله أعلم».
أما عدم ذكر المولىٰ الصالح من جملة الأسماء ـ ممن يلقب بالزهري ـ محمد بن شهاب لما يرىٰ أنه هو بعينه محمد بن مسلم بن شهاب والنسبة إلىٰ الجد الأعلىٰ والأدنىٰ مما هو مشهور كما أن محمد بن مسلم بن شهاب نسبة إلىٰ الجد الأعلىٰ أيضاً، وأما عدم ذكره لمحمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري لعله لكونه من العامة ومنكر الحديث كما ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الأول: ص ١٦٥، ناقلاً ذلك عن ابن عقدة عن عبد الرحمن بن يوسف عن محمد بن إسماعيل البخاري، أو لكونه مجهول الحال إن لم يكن مردود المقال كما ذكره الشهيد الثاني معترضاً في تعليقته علىٰ الخلاصة بإدخاله في القسم الأول منها، أو لغير ذلك والله أعلم.

١ ـ السكوني: منسوب إلىٰ السكون بن أشرس بن كندة بن ثور بن عفير بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، واسمه إسماعيل بن أبي زياد، تقدم في: ج ١، ص ٢٧٤، وهو عامي المذهب إلّا أنه يروي عن الأئمة عليهم السلام.

أبي محمد التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، قال: كان الشريعي يكنىٰ بأبي محمد (قال هارون): وأظن اسمه كان الحسن وكان من أصحاب أبي الحسن علي بن محمد ثم الحسن بن علي بعده عليهما السلام وهو أول من ادعىٰ مقاماً لم يجعله الله فيه ولم يكن أهلاً له، وكذب علىٰ الله وعلىٰ حججه عليهم السلام، ونسب إليهم ما لا يليق بهم وما هم منه براء، فلعنته الشيعة وتبرأت منه، وخرج توقيع الإمام عليه السلام بلعنه والبراءة منه (قال هارون): ثم ظهر منه القول بالكفر والالحاد»[1].

قوله: الطيالسي:

في المعتبر: «ضعيف» وقد تقدم[2].

قوله: العرزمي:

في التحرير: «بفتح المهملة، وسكون الراء، وفتح الزاي»[3].

١ ـ راجع: كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٤٤، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ تقدم: ص ٤٩ من هذا الجزء بعنوان عبد الله بن أبي عبد الله محمد الطيالسي، وص ١٠٥ بعنوان عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خالد، فراجعهما.

٣ ـ راجع: تحرير الوسائل للشيخ محمد الحر العاملي مؤلف (الوسائل) والعرزمي يطلق علىٰ حماد بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري مولاهم الكوفي الذي كان يسكن عرزم فنسب إليها، وهو ثقة، يروي عن الصادق والرضا عليهما السلام، ويطلق أيضاً علىٰ محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان من أصحاب الصادق عليه السلام، ذكرهما صاحب النقد.

قوله: العمركي:

في المشيخة: «العمركي بن علي البوفكي»[١].

قوله: العمري:

قال الخليل: «بفتح العين المهملة»[٢].

قوله: الكلبي:

الرواية التي أشار إليها الكافي في الباب المذكور[٣] هي ما رواه عن «الحسين بن محمد، عن المعلىٰ بن محمد، عن محمد بن علي، قال: أخبرني سماعة بن مهران، قال: أخبرني الكلبي النسابة، قال: دخلت المدينة ولست أعرف شيئاً من هذا الأمر، فأتيت المسجد فإذا جماعة من قريش فقلت: أخبروني عن عالم أهل هذا البيت، فقالوا: عبد الله بن الحسن فأتيت منزله فاستأذنت فخرج إلي رجل ظننت أنه غلام له، فقلت له: استأذن لي علىٰ مولاك، فدخل ثم خرج، فقال

١ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه للصدوق الملحقة بآخره: ج ٤، ص ٥.

٢ ـ العمري لقب جمع كثير، منهم عثمان بن سعيد وابنه محمد بن عثمان وحفص بن عمرو وابنه محمد بن حفص الوكلاء عن الناحية.

٣ ـ يعني المذكور في عبارة صاحب النقد، وهو الذي ذكره الكليني في أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٨، في كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث السادس.

لي: أدخل فدخلت فإذا أنا بشيخ معتكف شديد الاجتهاد، فسلمت عليه، فقال لي: من أنت؟ فقلت: أنا الكلبي النسابة، فقال: ما حاجتك؟ فقلت: جئت أسألك، فقال: أمررت بابني محمد؟ قلت: بدأت بك، فقال: سل، فقلت: أخبرني عن رجل قال لامرأته: أنت طالق عدد نجوم السماء، فقال: تبين برأس الجوزاء[1] والباقي وزرٌ عليه وعقوبة، فقلت في نفسي: واحدة فقلت: ما يقول الشيخ في المسح على الخفين؟ فقال: قد مسح قوم صالحون، ونحن أهل البيت لا نمسح، فقلت في نفسي: ثنتان، فقلت: ما تقول في أكل الجرّي أحلال هو أم حرام؟ فقال: حلال، إلّا أنا أهل البيت نعافه، فقلت في نفسي ثلاث، فقلت: فما تقول في شرب النبيذ؟ قال: حلال إلّا أنا أهل البيت لا نشربه، فقمت فخرجت من عنده وأنا أقول: هذه العصابة تكذب على أهل هذا البيت.

فدخلت المسجد فنظرت إلى جماعة من قريش وغيرهم من الناس، فسلمت عليهم، ثم قلت لهم: من أعلم هذا البيت؟ فقالوا: عبد الله بن الحسن، فقلت: قد أتيته فلم أجد عنده شيئاً، فرفع رجل من القوم رأسه، فقال: ائت جعفر بن محمد عليه السلام فهو عالم أهل هذا البيت، فلامه بعض من كان بالحضرة فعلمت أن القوم إنما منعهم من إرشادي إليه أول مرة الحسد، فقلت له: ويحك إياه أردت.

فمضيت حتى صرت إلى منزله فقرعت الباب، فخرج غلام فقال: أدخل يا أخا كلب، فوالله لقد أدهشني، فدخلت وأنا مضطرب، ونظرت فإذا شيخ على

---

١ ـ قال المولى محسن الفيض الكاشاني في الوافي: ج ٢، ص ٤٠، في باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة ـ بعد أن نقل هذا الحديث عن الكافي ـ ما نصه: «برأس الجوزاء يعني بعدده أراد أنه يقع به ثلاث طلقات لأن كل رأس من رأس الجوزاء ثلاثة كواكب».

مصلى بلا مرفقة ولا برذعة، فابتدأني ـ بعد أن سلمت عليه ـ فقال لي: من أنت؟ فقلت في نفسي: يا سبحان الله غلامه يقول بالباب أدخل يا أخا كلب، ويسألني المولى من أنت؟ فقلت له: أنا الكلبي النسابة، فضرب بيده على جبهته، وقال: (كذب العادلون بالله وضلوا ضلالاً بعيداً وخسروا خسراناً مبيناً) يا أخا كلب إن الله عزوجل يقول: **﴿وعاداً وثمود وأصحاب الرس وقروناً بين ذلك كثيراً﴾** أفتنسبها أنت؟ فقلت: لا جعلت فداك، فقال لي: أفتنسب نفسك؟ فقلت: نعم، أنا فلان ابن فلان ابن فلان حتى ارتفعت، فقال لي: قف ليس حيث تذهب، ويحك أتدري من فلان ابن فلان؟ قلت: نعم، فلان ابن فلان، قال: إن فلان ابن فلان ابن فلان الراعي الكردي، إنما كان فلان الراعي الكردي على جبل آل فلان، فنزل إلى فلانة امرأة فلان من جبله الذي كان يرعى غنمه عليه، فأطعمها شيئاً وغشيها، فولدت فلاناً، وفلان ابن فلان من فلانة وفلان ابن فلان، ثم قال: أتعرف هذه الأسامي؟ قلت: لا والله جعلت فداك، فإن رأيت أن تكف عن هذا فعلت، فقال: إنما قلتَ فقلتُ، فقلت: إني لا أعود، قال: لا نعود إذاً، واسأل عما جئت له، فقلت: أخبرني عن رجل قال لامرأته: أنت طالق عدد نجوم السماء، فقال: ويحك أما تقرأ سورة الطلاق؟ قلت: بلى، قال: فاقرأ، فقرأت: **﴿فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة﴾** قال: أترى هاهنا نجوم السماء؟ قلت: لا، قلت: فرجل قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً، قال: ترد إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، ثم قال: لا طلاق إلّا على طهر من غير جماع، بشاهدين مقبولين فقلت في نفسي: واحدة[1]، ثم قال: سل، قلت: فما تقول في المسح على الخفين؟ فتبسم، ثم قال: إذا كان يوم القيامة وردّ الله كل شيء إلى شيئه، ورد الجلد إلى الغنم، فترى أصحاب المسح إلى أين يذهب وضوؤهم،

---

١ ـ يعني هذه علامة واحدة ظاهرة في الإمامة وكذا قوله الآتي (ثنتان) و (ثلاث).

فقلت في نفسي: ثنتان، ثم التفت إلي فقال: سل، فقلت: أخبرني عن أكل الجرّي، فقال: إن الله عزوجل مسخ طائفة من بني إسرائيل فما أخذ منهم بحراً فهو الجري والمارماهي والزمار، وما سوىٰ ذلك، وما أخذ منهم براً فالقردة والخنازير والوبر والورك[١] وما سوىٰ ذلك، فقلت في نفسي: ثلاث، ثم التفت إلي فقال: سل، وقم، فقلت: ما تقول في النبيذ، فقال: حلال، فقلت: إنا ننبذ فنطرح فيه العكر[٢] وما سوىٰ ذلك فنشربه، فقال: شُه شُه[٣]، تلك الخمرة المنتنة، فقلت: جعلت فداك، فأي نبيذ تعني؟ فقال: إن أهل المدينة شكوا إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله تغيير الماء وفساد طبائعهم، فأمرهم أن ينبذوا، فكان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له فيعمد إلىٰ الكف من التمر فيقذف به في الشن[٤] فمنه شربه، ومنه طهوره، فقلت: وكم كان عدد التمر الذي كان في الكف؟ فقال: ما حمل الكف، فقلت: واحد وثنتان؟ فقال: ربما كانت واحدة، وربما كانت ثنتين، فقلت: وكم كان يسع الشن؟ فقال: ما بين الأربعين إلىٰ الثمانين إلىٰ ما فوق ذلك، فقلت: بالأرطال؟ فقال: نعم أرطال بمكيال العراق، قال سماعة: قال الكلبي: ثم نهض عليه السلام وقمت فخرجت وأنا أضرب بيدي علىٰ الأخرىٰ وأنا أقول: إن كان شيء فهذا، فلم يزل الكلبي يدين بحب آل هذا

---

١ ـ الوبر دويبة كالسنور، والورك متحركة دابة كالضب أو العظيم من أشكال الوزغ طويل الذنب صغير الرأس، كذا في الكافي للفيض الكاشاني.

٢ ـ العكر: الدردي من كل شيء أراد به هنا دردي النبيذ (عن الوافي). والدردي: بضم الدال المهملة وسكون الراء ثم الدال المهملة بعدها الياء ـ من الزيت ونحوه ـ الكدر الراسب في أسفله.

٣ ـ شه شه: بضم الشين المعجمة بعدها الهاء الساكنة، وهي كلمة تقبيح واستقذار.

٤ ـ الشن: بكسر الشين المعجمة والنون المشددة، القربة من الجلد المدبوغ.

البيت حتىٰ مات»[١].

وفي هذا الخبر مع سنده دلالة علىٰ أن الكلبي اسمه محمد بن علي.

قوله: المحمودي:

اسمه محمد بن أحمد، وقيل: هو أحمد بن حماد، والأظهر هو ابنه محمد[٢].

قوله: المشرفي:

قال الصالح: «ضبطه بعض الأصحاب بفتح الميم، والشين المعجمة قبل الراء، والفاء بعدها ياء، نسبة إلىٰ مشارف الشام، قرىٰ قرب مدين.

وقيل: قرىٰ بين بلاد الريف وجزيرة العرب تدنو من الريف قيل لها ذلك لأنها أشرفت علىٰ السواد والضبط بالقاف تصحيف»[٣].

واعلم أنه قد وقع في سند الكافي: «عن محمد بن عيسىٰ عن المشرفي

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٨، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث السادس، وراجع: مرآة العقول شرح الكافي للمجلسي الثاني، وشرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني وغيرهما من الشروح.

٢ ـ راجع: ص ٣٣٨ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن أحمد بن حماد الملقب بالمحمودي علىٰ ما استظهر صاحب الكتاب.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي: ج ٣، ص ٣٥٥، كتاب التوحيد، باب الإرادة أنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، شرح الحديث الخامس.

حمزة بن المرتفع»[١]. فقال الصالح: «المشرفي هو هاشم، وقيل: هشام بن إبراهيم العباسي، روىٰ عن الرضاعليه السلام، وفي كتاب الرجال في أصحاب الرضاعليه السلام إبراهيم بن هاشم العباسي[٢] ـ ثم قال ـ: حمزة بن المرتفع بدل عن المشرفي، هكذا في النسخ التي رأيناها، وقال بعض الأصحاب: هذا من تحريفات الناسخين، والصحيح عن حمزة بن الربيع، كما في كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله، وهو حمزة بن الربيع المصلوب على التشيع»[٣].

قوله: النجاشي:

قال الصالح: «مخفف عند الأكثر»[٤].

قوله الوشا:

بفتح الواو وشد المعجمة[٥].

* * *

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١١٠، كتاب التوحيد، باب الإرادة، الحديث الـ (٥).

٢ ـ راجع: كتاب رجال الشيخ: ص ٣٦٩، باب أصحاب الرضا عليه السلام.

٣ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٣، ص ٣٥٦، كتاب التوحيد، باب الإرادة.

٤ ـ النجاشي إسمه أحمد بن علي بن أحمد بن العباس صاحب كتاب الرجال.

٥ ـ الوشا لقب جماعة ذكرهم المصنف صاحب (النقد)، ولكن المشهور منهم الحسن بن علي بن زياد، وقد تقدم في: ج ١، ص ٣٩٧.

باب النساء

قوله: أسماء بنت عميس:

قال في المشيخة: «هي جدتهما»[١].

وفي الخصال: «أبي عن، سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: رحم الله الأخوات من أهل الجنة، فسماهن: أسماء بنت عميس الخثعمية، وكانت تحت جعفر بن أبي طالب، وسلمىٰ بنت عميس الخثعمية، وكانت تحت حمزة، وخمس من بني هلال، ميمونة بنت الحارث، كانت تحت النبي صلى الله عليه وآله، وأم الفضل عند العباس واسمها هند، والغميصا أم خالد بن الوليد، وعزة كانت في ثقيف عند الحجاج بن علاط، وحميدة لم يكن لها عقب» انتهىٰ[٢].

---

١ ـ قال الصدوق ابن بابويه في مشيخته الملحقة بآخر (من لا يحضره الفقيه): «وما كان فيه عن أسماء بنت عميس في خبر رد الشمس علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطان ـ إلىٰ أن قال ـ: عن عمارة بن مهاجر، عن أم جعفر وأم محمد ابنتي محمد بن جعفر عن أسماء بنت عميس، وهي جدتهما...».

٢ ـ راجع: الخصال للصدوق ابن بابويه في باب السبعة، تحت عنوان: الأخوات من أهل الجنة سبع.

روت عنها أم جعفر وأم محمد ابنتا محمد بن جعفر كما في المشيخة، وتقدم لها ذكر في ترجمة زوجها جعفر بن أبي طالب[١]، وفي ترجمة ابنها محمد بن أبي بكر[٢].

وفي البحار عن الكشي «محمد بن قولويه، والحسين بن الحسن بن بندر القميان، عن سعد، عن الخشاب، عن اليقطيني، عن ابن أسباط، عن عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن نجابة محمد بن أبي بكر من أسماء بنت عميس لا من أبي بكر، ثم ترحم الصادق عليه السلام عليها» انتهى[٣]، ثم تزوجها علي عليه السلام.

---

١ ـ راجع: ج ١، ص ٣٣٧ من هذا الكتاب في ترجمة جعفر بن أبي طالب.
٢ ـ راجع: ص ٣١٣ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن أبي بكر.
٣ ـ راجع: البحار، الجزء الثامن، طبع إيران كمباني القديم: ص ٧٢٧، في الباب الذي عقده في ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام الذين كانوا على الحق ولم يفارقوا أمير المؤمنين عليه السلام ولكنه لم ينقل الرواية عن الكشي كما ذكرها، وبترها وحذف جملاً منها، راجع رجال الكشي: ص ٦٠، في ترجمة محمد بن أبي بكر، وذكرها الشيخ المفيد رحمه الله: ص ٧٠ من الاختصاص مثل ما ذكره الكشي وبنفس السند، وأما جملة «إن نجابة محمد بن أبي بكر من قبل أمه أسماء بنت عميس ـ رحمة الله عليها ـ لا من قبل أبيه» فهي في رواية أخرىٰ ذكرها الكشي: ص ٦١، بسند آخر، فخلط في البحار بين الروايتين ولم ينقلهما حرفياً، فلاحظ.
وأسماء ـ هذه ـ هي بنت عميس بن معبد من بني خثعم، وأمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث الكنانية، أسلمت أسماء قديماً، وهاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب عليه السلام إلىٰ الحبشة، فلما استشهد جعفر تزوجها أبو بكر فولدت له محمد بن أبي بكر، ثم مات عنها فتزوجها أمير المؤمنين عليه السلام فولدت له يحيىٰ.
وقد ترجم لأسماء في أكثر المعاجم الرجالية، وممن ترجم لها ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ١٢، ص ٣٩٨، فقال: «أسماء بنت عميس الخثعمية، أخت ميمونة بنت

⇐

أم أيمن:

اسمها بركة، مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله، أعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وزوجها عبيد الخزرجي بمكة فولدت له أيمن، فمات زوجها فزوجها النبي صلى الله عليه وآله من زيد، فولدت له أسامة أسود يشبهها، فأسامة وأيمن أخوان لأم، كذا في ربيع الشيعة[1]،

⟸ الحارث لأمها، وكانت أولاً تحت جعفر بن أبي طالب، ثم تزوجها أبو بكر، ثم علي بن أبي طالب عليه السلام وولدت لهم، روت عن النبي صلى الله عليه وآله روىٰ عنها ابنها عبد الله بن جعفر وابن ابنها القاسم بن محمد بن أبي بكر، وابن أختها عبد الله بن عباس وابن أختها الأخرىٰ عبد الله بن شداد بن الهاد، وبنت ابنها أم عون بنت محمد بن جعفر، وسعيد بن المسيب، وفاطمة بنت علي، وأبو يزيد المدني وآخرون.

قال ابن إسحاق: هاجرت إلىٰ الحبشة، قلت: كان عمر يسألها عن تعبير الرؤيا. لما بلغها قتل ابنها محمد بن أبي بكر جلست في مسجدها وكظمت غيظها حتىٰ شخبت ثدياها دماً، وروىٰ عنها أبو بردة بن أبي موسىٰ في الصحيح حديثها في سؤالها النبي صلى الله عليه وآله عن فضل مهاجرة الحبشة، وفي أول باب هجرة الحبشة من البخاري فيه عن أبي موسىٰ وأسماء، وهي هذه».

وذكر الخزرجي في تذهيب تهذيب الكمال: ص ٤٢٠، ما نصه: «لها ستون حديثاً انفرد لها البخاري بحديث»، وراجع: ترجمتها أيضاً في أسد الغابة لابن الأثير الجزري، والإصابة لابن حجر العسقلاني، والاستيعاب لابن عبد البر وطبقات ابن سعد، وغيرها، ومن الغريب أنها مع شهرتها بقيت سنة وفاتها مجهولة لدىٰ أرباب المعاجم والمؤرخين.

١ ـ ربيع الشيعة في أحوال الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ينسب إلىٰ السيد رضي الدين ابن طاووس المتوفىٰ سنة ٦٦٤ هـ، ولكنه متحد مع إعلام الورىٰ لأبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي المتوفىٰ سنة ٥٤٨ هـ، أنظر تفصيل النسبة في كتاب الذريعة لشيخنا الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني ـ أدام الله وجوده ـ: ج ٢، ص ٢٤٠؛ وج ١٠، ص ٧٥.

وإعلام الورىٰ بعبارة واحدة[١]، شهدت لفاطمة عليها السلام في فدك لما ادعت أبا بكر، ذكره أصحابنا، ونص عليه في كتاب الاستغاثة[٢].

أم جعفر:

بنت محمد بن جعفر، روىٰ عنها عمارة بن مهاجر، وروت عن أسماء بنت عميس، كل هذا في المشيخة[٣].

قوله: أم حبيبة:

بنت أبي سفيان، في باب نوادر المهر من الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: تدري من أين صار مهور النساء أربعة آلاف؟ قلت: لا، قال: فقال: إن أم حبيبة بنت أبي سفيان كانت بالحبشة فخطبها النبي صلى الله عليه وآله وساق إليها عنه النجاشي أربعة

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الطبرسي: ص ١٥٤، وترجم لأم أيمن ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب، وقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزورها، وروىٰ عن الواقدي وابن حبان أنها ماتت في خلافة عثمان، وذكرها الجزري في أسد الغابة، وقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أم أيمن أمي بعد أمي، وكان يزورها في بيتها.

٢ ـ راجع: كتاب الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي علي بن أحمد بن موسىٰ ابن الإمام الجواد عليه السلام، والمتوفىٰ سنة ٣٥٢ هـ: ص ١٣، طبع النجف الأشرف.

٣ ـ راجع: مشيخة الصدوق ابن بابويه الملحقة بآخر كتابه (من لا يحضره الفقيه): ج ٤، ص ٢٨.

آلاف»[١].

وفي الإطعام عند التزويج منه: «عدة من أصحابنا عن سهل، والحسين بن محمد، عن معلىٰ بن محمد جميعاً، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن الرضاعليه السلام قال: سمعته يقول: إن النجاشي لما خطب لرسول الله صلى الله عليه وآله أم حبيبة بنت أبي سفيان، فزوجه دعا بطعام» الحديث[٢].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٣٨٢، كتاب النكاح، باب نوادر في المهر، الحديث الـ(١٣).

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٣٦٧ ، كتاب النكاح، باب الإطعام عند التزويج، الحديث الأول.

وأم حبيبة ـ هذه ـ ذكرت في أكثر المعاجم الرجالية، ترجم لها محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المتوفىٰ سنة ٦٩٤ هـ، في كتابه السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين: ص ٩٦ طبع حلب سنة ١٣٤٦ هـ، وابن حجر العسقلاني في باب الأسماء: ج ١٢ ، ص ٤١٩، فقال: «رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموي، أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله، أسلمت قديماً، وأمها صفية بنت أبي العاص بن أمية، وهاجرت إلىٰ الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش هناك، ومات فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وهي هناك سنة ٦، وقيل: سنة ٧، روت عن النبي صلى الله عليه وآله وعن زينب بنت جحش، وعنها ابنتها حبيبة، وأخواها معاوية وعنبسة وابن أخيها عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان، وابن أختها أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق، ومولاها سالم بن سوار، ومولاها الآخر أبو الجراح، وأبو صالح السمّان، وعروة بن الزبير، وزينب بنت أم سلمة، وصفية بنت شيبة، وشهر بن حوشب، وآخرون، قال أبو عبيد: توفيت سنة ٤٤ هـ، وقال ابن أبي خيثمة: توفيت قبل معاوية بسنة ـ يعني سنة تسع وخمسين ـ. قال ابن حبان وابن قانع: ماتت سنة ٤٢ هـ وقال ابن عبد البر: قيل: إن اسمها هبيرة».

وترجم لها أيضاً ابن الأثير الجزري في أسد الغابة، وذكر أن مسلم بن الحجاج أورد في

⟸

قوله: أم سلمة:

في الوسائل: «أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله يظهر مدحها وحسن حالها من أحاديث كثيرة، ويظهر توثيقها من أحاديث كثيرة أيضاً تضمنت أن الحسين عليه السلام أودع عندها كتب علم أمير المؤمنين عليه السلام وذخائر النبوة، وخصائص الإمامة، فلما قتل ورجع علي بن الحسين عليه السلام دفعتها إليه» انتهى(١).

وفي باب أن الأئمة عليهم السلام عندهم الصحيفة التي فيها أسماء أهل الجنة وأسماء أهل النار، من بصائر الصفار: «أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عمرو عن الأعمش، قال: قال الكلبي: يا عمرو، أي شيء أشد ما سمعت من مناقب علي عليه السلام، قال: فقال: حدثني موسىٰ بن طريف عن عباية، قال: سمعت علياً عليه السلام وهو يقول: أنا قسيم النار فمن تبعني فهو مني، ومن لم يتبعني فهو من أهل النار، فقال الكلبي: أنا عندي أعظم مما عندك، أعطىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام كتاباً فيه أسماء أهل الجنة وأسماء أهل النار، فوضعه عند أم سلمة فلما ولي أبو بكر طلبه، فقالت ليس لك، فلما ولي عمر طلبه فقالت: ليس لك، فلما ولي علي عليه السلام دفعته

⇐ صحيحه أن أبا سفيان لما أسلم طلب من رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتزوجها فأجابه إلىٰ ذلك، ثم قال الجزري: «وهو وهم من بعض رواته» ثم قال: إنها توفيت سنة ٤٤ هـ.

وترجم لها الخزرجي في تذهيب تهذيب الكمال: ص ٤٢٣، وقال: «لها خمسة وستون حديثاً اتفقا (أي البخاري ومسلم) علىٰ حديثين، وانفرد (مسلم) بمثلهما، وروت عنها ابنتها حبيبة وأخواها معاوية وعنبسة».

١ ـ راجع: آخر الوسائل في باب الهمزة، عند ترجمتها.

إليه»[١].

وفي باب أن الأئمة عليهم السلام صارت إليهم كتب رسول الله صلى الله عليه وآله، وكتب أمير المؤمنين عليه السلام التي أملاها عليه رسول الله صلى الله عليه وآله، منه: «محمد بن الحسين، عن صفوان عن معلىٰ بن أبي عثمان، عن معلىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الكتب كانت عند أمير المؤمنين عليه السلام فلما سار إلىٰ العراق استودع الكتب أم سلمة، فلما مضىٰ علي عليه السلام كانت عند الحسن عليه السلام، فلما مضىٰ الحسن عليه السلام كانت عند الحسين عليه السلام» الحديث[٢].

وفي الباب المذكور: «عمران بن موسىٰ، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن عيسىٰ بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن أبي سلمة، عن أمه أم سلمة قال: قالت: أقعد رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام في بيتي، ثم دعا بجلدة شاة فكتب فيه حتىٰ ملأ أكارعه ثم دفعه إلي وقال: من جاءكِ من بعدي بآية كذا وكذا فادفعيه إليه، فأقامت أم سلمة حتىٰ توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وولي أبو بكر أمر الناس بعثتني فقالت: اذهب فانظر ما صنع هذا الرجل؟ قال: فجئت فجلست في الناس حتىٰ خطب أبو بكر، ثم نزل فدخل بيته فجئت فأخبرتها، فأقامت حتىٰ إذا ولي عمر، فبعثتني فصنعت مثل ما صنعت فصنع مثل ما صنع صاحبه، قال: فجئت فأخبرتها، ثم أقامت حتىٰ ولي عثمان فبعثتني، فصنعت ما صنعته، فصنع كما صنع صاحباه فأخبرتها، ثم أقامت حتىٰ ولي علي عليه السلام فأرسلتني، فقالت: أنظر ماذا يصنع هذا الرجل فجئت فجلست في المسجد فلما خطب علي عليه السلام نزل فرآني في الناس، فقال: إذهب فاستأذن لي علىٰ أمك، قال: فجئتها فأخبرتها،

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار، الجزء الرابع، الباب الخامس.

٢ ـ راجع: بصائر الدرجات للصفار، الجزء الرابع، الباب الأول.

وقلت: إن أمير المؤمنين علياً عليه السلام يستأذن عليك وهو ذا خلفي يريدك، قالت: وأنا والله أريده، فاستأذن علي عليه السلام فدخل، فقال لها: أعطيني الكتاب الذي دفعه إليك رسول الله صلى الله عليه وآله بآية كذا وكذا، فكأني أنظر إلىٰ أمي حتىٰ قامت إلىٰ تابوت لها في جوفه تابوت صغير، فاستخرجت من جوفه كتاباً فدفعته إلىٰ علي عليه السلام ثم قالت لي أمي: يابني إلزمه فلا والله ما رأيت بعد نبيك إماماً غيره»[1].

ولها مشاجرة ومباحثة مع عائشة في مكة حين أرادت محاربة علي عليه السلام ذكرناها في الطعن الأول من كتاب المطاعن، والأخبار فيها أكثر من هذا.

وفي باب ما أحل الله لنبيه صلى الله عليه وآله من الكافي: «محمد بن يحيىٰ، عن سلمة بن الخطاب، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن عاصم بن حميد، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله أم سلمة، زوجها إياها عمر بن أبي سلمة وهو صغير لم يبلغ الحلم»[2].

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات، الجزء الرابع، الباب الأول.

٢ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٩١، باب ما أحل للنبي صلى الله عليه وآله من النساء، الحديث السابع، قال المجلسي الثاني في مرآة العقول ـ بعد ذكره للحديث المذكور ـ: «لعله كان وكيلاً لها في إيقاع العقد، فيدل علىٰ أنه يجوز للطفل المميز إيقاع الصيغة، أو المعنىٰ أنه وقع العقد برضاه وإن لم يكن رضاه مؤثراً، والأول أظهر».

ولمحب الدين الطبري في السمط الثمين وجه آخر في جواز تزويج ولدها لها، فراجعه.

ترجم لأم سلمة ابن حجر العسقلاني في باب الأسماء: ج ١٢، ص ٤٥٥، وقال: إن اسمها هند بنت أبي أمية حذيفة، ويقال: سهيل بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية، زوج النبي صلى الله عليه وآله تزوجها سنة اثنتين من الهجرة بعد بدر وبنىٰ بها في شوال، وكانت قبله عند أبي سلمة بن عبد الأسد، روت عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أبي سلمة بن عبد الأسد، وفاطمة بنت

⇐

....

⇐ رسول الله ﷺ» ثم ذكر جماعة كثيرة ممن روىٰ عنها، ثم نقل عن ابن حبان أنها ماتت في آخر سنة ٦١ هـ، بعدما جاءها نعي الحسين بن علي عليهما السلام.

وترجم لها أيضاً ابن الأثير الجزري في أسد الغابة في باب الكنىٰ: ج ٥، ص ٥٨٨، وقال: إنها كانت من المهاجرات إلىٰ الحبشة وإلىٰ المدينة، وروىٰ بسنده عنها أنها قالت: في بيتي نزلت: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلىٰ فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام فقال: هؤلاء أهل بيتي، قالت: فقلت: يا رسول الله أنا من أهل البيت؟ قال: بلىٰ إن شاء الله ـ ثم قال ـ أخرجها الثلاثة».

وترجم لها أيضاً المحب الطبري في السمط الثمين: ص ٨٦ ـ ٩٦، ترجمة مفصلة، ومما قال: «عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت: أغدف (أي أرسل وغطىٰ) رسول الله ﷺ علىٰ علي وفاطمة والحسن والحسين ـ رضي الله عنهم ـ خميصة سوداء ثم قال: إليك لا إلىٰ النار، أنا وأهل بيتي، قالت: قلت: وأنا يا رسول الله؟ قال: وأنتِ، خرّجه أحمد والدولابي.

وعن عمر بن شعيب أنه دخل علىٰ زينب بنت أبي سلمة فحدثته: إن رسول الله ﷺ كان عند أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ فجعل حسناً في شق وحسيناً في شق وفاطمة في حجره ـ رضي الله عنهم ـ وقال: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد، وأنا وأم سلمة ـ رضي الله عنها ـ جالستان، فبكت أم سلمة (ره) فنظر إليها رسول الله ﷺ وقال: ما يبكيك؟ قالت: يا رسول الله خصصتهم وتركتني وابنتي، قال: إنك وابنتك من أهل البيت، خرجه أبو الحسن الخلعي».

ثم قال: «كان لأم سلمة ـ رضي الله عنها ـ ثلاثة أولاد، سلمة أكبرهم، وعمر، وزينب أصغرهم وربوا في حجر النبي ﷺ واختلفت الرواية فيمن زوجها من النبي ﷺ فروي: عمر، خرجه أحمد والنسائي، وروي سلمة، وذكره أبو عمر، وعليه الأكثر، وزوجه رسول الله ﷺ أمامة بنت حمزة بن عبد المطلب، وعاش إلىٰ خلافة عبد الملك بن مروان، ولم يحفظ له رواية، وأما عمر فله رواية وتوفي رسول الله ﷺ وله تسع سنين، وكان مولده في الحبشة في السنة الثانية من الهجرة، واستعمله علي علىٰ فارس والبحرين، وتوفي بالمدينة سنة ٨٣ هـ فـي ⇐

أم عبد الله بن جعفر:

«قالت: مررت بعلي عليه السلام وأنا حبلىٰ فدعاني فمسح علىٰ بطني» كذا في البحار[١].

أم فروة:

بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر أم الصادق عليه السلام وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر[٢]، كذا في الكافي.

وفيه أيضاً: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن أحمد،

⟸ خلافة عبد الملك.

وأما زينب فولدت أيضاً في أرض الحبشة، وقدمت بها أمها، وكان اسمها برّة فسماها النبي صلى الله عليه وآله زينب، ويروىٰ أنها دخلت علىٰ النبي صلى الله عليه وآله وهو يغتسل فنضح في وجهها الماء فلم يزل ماء الشباب في وجهها حتىٰ كبرت وعجزت، وتزوجها عبد الله بن زمعة الأسود، وولدت له وكانت من أفقه نساء أهل زمانها، ذكره أبو عمر ـ وقال ـ توفيت أم سلمة ـ كما قال أبو عمر ـ في أول خلافة يزيد بن معاوية سنة ستين في شهر رمضان أو شوال، ودفنت بالبقيع، وهي ابنة أربع وثمانين سنة، ذكره أبو عمر، وصاحب الصفوة».

وتجد لها ترجمة في الإصابة لابن حجر العسقلاني، وفي الاستيعاب لأبي عمر بن عبد البر القرطبي المالكي، وفي أكثر المعاجم الرجالية.

١ ـ راجع: البحار: ج ٤١، ص ٢٠٩، الباب الـ(١١٠) في استجابة دعوات أمير المؤمنين عليه السلام وتكملة الحديث هي: «... وقال: اللهم اجعله ذكراً ميموناً مباركاً فولدت غلاماً».

٢ ـ واسم أم فروة فاطمة بنت القاسم، وحيث إن جد أبيها أبو بكر (الخليفة) وجد أمها أبو بكر أيضاً كان الصادق عليه السلام يقول: «ولدني أبو بكر مرتين».

عن إبراهيم بن الحسن، عن وهب بن حفص، عن إسحاق بن جرير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كان سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو خالد الكابلي من ثقات علي بن الحسين عليه السلام»، ثم قال: «وكانت أمي ممن آمنت واتقت وأحسنت والله يحب المحسنين قال: وقالت أمي: قال أبي: يا أم فروة إني لأدعو الله لمذنبي شيعتنا في اليوم والليلة ألف مرة، لأنا نحن ـ فيما ينوبنا من الرزايا ـ نصبر علىٰ ما نعلم من الثواب وهم يصبرون علىٰ ما لا يعلمون»(١).

أم كلثوم:

هذه كنية لزينب الصغرىٰ بنت أمير المؤمنين عليه السلام وكانت مع أخيها الحسين عليه السلام والمشهور من الأصحاب والأخبار أنه تزوجها عمر بن الخطاب غصباً كما أصر السيد المرتضىٰ رحمه الله وصمم عليه في رسالة عملها في هذه المسألة(٢)، وهو الأصح، للأخبار المستفيضة.

روىٰ الكليني في باب المتوفىٰ عنها زوجها المدخول بها أين تعتد «عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، ومعاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأة المتوفىٰ عنها زوجها

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٧٢، كتاب الحجة، باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، الحديث الأول وفي هذه الرواية دلالة علىٰ وثاقة أم فروة لملازمة التقوىٰ وحسن العمل كذلك.

٢ ـ راجع: الرسالة المذكورة، وهي مخطوطة، وذكر فيها سبب تزويجها إياه، فراجعها.

وقد وافقه علىٰ ذلك جماعة، وأنكر آخرون، وقد كتب بعض الأعلام في ذلك رسائل بعضها مخطوط وبعضها مطبوع، فراجعها.

أتعتد في بيتها أو حيث شاءت؟ قال: حيث شاءت، إن علياً عليه السلام لما توفي عمر أتى أم كلثوم فانطلق بها إلى بيته».

وما رواه «عن محمد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام -إلى أن قال -إن علياً عليه السلام لما مات عمر أتى أم كلثوم فأخذ بيدها فانطلق بها إلى بيته»[١] ورواهما في التهذيب عنه[٢].

وعقد في الكافي باباً لذلك فقال: «باب في تزويج أم كلثوم، علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وحماد، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أم كلثوم، فقال: إن ذلك فرج غصبناه. (محمد بن أبي عمير) عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما خطب إليه قال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنها صبية، قال: فلقي العباس فقال له: ما فيّ أبي بأس؟ قال: وما ذاك قال: خطبت إلى ابن أخيك فردني، أما والله لأعورن زمزم[٣] ولا أدعن لكم مكرمة إلّا هدمتها، ولأقيمن عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعن يمينه فأتاه العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه فجعله إليه»[٤].

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ١١٥، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها المدخول بها أين تعتد وما يجب عليها، الحديث الأول والثاني.

٢ ـ راجع: التهذيب: ج ٨، ص ١٦١، كتاب الطلاق، باب عدد النساء، الحديث الـ(١٥٦ و ١٥٧).

٣ ـ يعني: لأطمنه.

٤ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٤٦، كتاب النكاح، باب تزويج أم كلثوم، الحديث الأول والثاني، وذكر ذلك أيضاً المجلسي في البحار: ج ٤٢، ص ٩٤، ناقلاً له عن الطرائف للسيد

⟸

وبهذه الأخبار انقطع ما قد شكك به بعض الشاكين من أنه كيف جاز تزويج أمير المؤمنين إياه، وهو علىٰ ما تعتقدونه لايجوز نكاحه، فإن الغصب والاضطرار أباح كل شيء، وكذلك ما قد يقال: إنه كيف يليق بأمير المؤمنين عليه السلام تحمل هذا الغصب، فإن الشيمة الهاشمية والنخوة العربية لا تتحمل هذا العار والذل، وأمثال ذلك، فإن هذه النصوص تحسم مادة هذه الاستبعادات، وليس ذلك بأصعب من غصب الخلافة، فإن دونها الضلال والإضلال، وهدم الدين، ومحو شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله.

وفي ربيع الشيعة لابن طاووس: «وأما أم كلثوم فهي التي تزوجها عمر بن الخطاب، وقال أصحابنا: إنه عليه السلام إنما زوجها بعد مدافعة كثيرة وامتناع شديد، واعتلال بشيء، حتىٰ ألجأته الضرورة إلىٰ أن رد أمرها إلىٰ العباس بن عبد المطلب فزوجها إياه» انتهىٰ، وهي بعينها عبارة إعلام الورىٰ[1]، وظاهر نسبته إلىٰ الأصحاب الاتفاق والإجماع.

وفي كتاب (الاستغاثة) ما يؤيد هذا المعنىٰ ويؤكده، ونحب نقله برمته:

قال: «وأما تزويج عمر من أم كلثوم بنت أمير المؤمنين عليه السلام فإنه حدثنا

⇐ ابن طاووس لكنه لا يوجد في المطبوع منه، ولا في المخطوطات التي بأيدينا.

وقد أجاب الشيخ المفيد رحمه الله في أجوبة المسائل السروية الذي سأله عن ذلك بأجوبة عديدة فراجع جواب المسألة العاشرة منها: ص ٦٠ ، طبع النجف الأشرف، وراجع أيضاً الجواب عن المسألة الخامسة عشرة من أجوبة المسائل الحاجبية للشيخ المفيد أيضاً (مخطوطة) فإن ذلك يغنيك، وذكر المفيد رحمه الله في آخر هذا الجواب ما نصه: «ولي في هذه المسألة كتاب مفرد قد استقصيت الكلام فيه فمن وجده وتأمله أغناه في معناها عما سواه».

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ: ص ٢٠٤، الباب الخامس في ذكر أولاد أمير المؤمنين عليه السلام وعددهم وأسمائهم.

جماعة من مشائخنا الثقات، جعفر بن محمد بن مالك الكوفي، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان، قال: سألت جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن تزويج عمر من أم كلثوم، فقال: ذلك فرج غصبنا عليه، وهذا الخبر مشاكل لما رواه مشائخنا عامة في تزويجه منها، وذلك في الخبر: إن عمر بعث العباس بن عبد المطلب إلى أمير المؤمنين عليه السلام يسأله أن يزوجه أم كلثوم فامتنع عليه السلام فلما رجع العباس إلى عمر بخبر امتناعه، قال: يا عباس أيأنف من تزويجي؟ والله لئن لم يزوجني لأقتلنه فرجع العباس إلى علي عليه السلام بذلك، فأقام على الامتناع، فأخبر العباس عمر، فقال عمر: إحضر في يوم الجمعة في المسجد وكن قريباً من المنبر لتسمع ما يجري فتعلم أني قادر على قتله إن أردت ذلك، فحضر العباس المسجد، فلما فرغ عمر من الخطبة، قال: أيها الناس إن هاهنا رجلاً من أعيان أصحاب محمد وقد زنى وهو محصن، وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده، فما أنتم قائلون؟ فقال الناس من كل جانب: إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه فما الحاجة إلى أن يطلع عليه غيره؟ وليمض فيه حكم الله، فلما انصرف عمر قال للعباس: إمض إلى علي فأعلمه بما قد سمعت، فوالله لئن لم يفعل لأفعلن، فصار العباس إلى علي فعرفه ذلك، فقال علي: أنا أعلم أن ذلك مما يهون عليه، وما كنت بالذي أفعل ما يلتمسه أبداً، فقال العباس: لئن لم تفعله فأنا أفعل، وأقسمت عليك أن لا تخالف قولي وفعلي، فمضى العباس إلى عمر فأعلمه أنه يفعل ما يريد من ذلك، فجمع عمر الناس فقال: إن هذا العباس عم علي بن أبي طالب، وقد جعل إليه أمر ابنته أم كلثوم، وقد أمره أن يزوجني منها، فزوجه العباس، وبعث بعد مدة يسيرة فحملوها إليه.

وأصحاب الحديث إن لم يقبلوا هذه الرواية منا فإنه لا خلاف بينهم في أن العباس هو الذي زوجها من عمر.

وقد قيل لمن أنكر هذه الحكاية من فعل عمر: ما العلة التي أوجبت أن يجعل علي عليه السلام أمر ابنته أم كلثوم إلىٰ العباس دون غيرها من بناته، وليس هناك أمر يضطره إلىٰ ذلك وهو صحيح سليم والرجل الذي زوجه العباس بزعمهم عنده مرغوب رضي فيه؟ أتقولون إنه أنف من تزويج ابنته أم كلثوم وتعاظم وتكبر عن ذلك؟ فقد نجده قد زوج غيرها من بناته فلم يأنف من ذلك ولا تعاظم ولا تكبر فيه، وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله بنته سيدة نساء العالمين فلم يأنف ولا يتكبر، ولا وكل في تزويجها.

أفتقولون إن علياً رأىٰ العباس أفضل منه وأقدم سابقة في الإسلام، فجعل امر ابنته إليه؟ وهذا ما لا يقوله مسلم، وما بال العباس زوج أم كلثوم دون أختها زينب بنت فاطمة عليها السلام من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب[1] فلم يوكله في

---

١ ـ وزينب ـ هذه ـ زوجها أبوها أمير المؤمنين عليه السلام من ابن أخيه عبد الله بن جعفر الطيار بن أبي طالب ـ سلام الله عليهم ـ فولدت له عوناً وعباساً وأم كلثوم، وعون ـ هذا ـ خرج مع خاله الحسين عليه السلام إلىٰ كربلاء وقاتل معه يوم عاشوراء وقُتل ودُفن في الحائر الحسيني مع الشهداء ـ رضوان الله عليهم ـ في حفرة واحدة عند رجلي الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام.
ويتوهم بعض من لا خبرة له أن القبر الماثل للعيان علىٰ مقربة من كربلاء علىٰ ثلاثة فراسخ منه هو موضع دفنه، وليس علىٰ ما توهم، وإنما هذا القبر هو موضع دفن عون بن عبد الله بن جعفر بن مرعي بن علي بن الحسن البنفسج بن إدريس بن داود بن أحمد المسوّد بن عبد الله بن موسىٰ الجون بن عبد الله المحض بن الحسن المثنىٰ بن الحسن ابن الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام، وكان هذا السيد جليلاً قد سكن الحائر الحسيني، وكانت له ضيعة علىٰ ثلاثة فراسخ عن كربلاء، فخرج إليها وأدركه الموت في ضيعته فكان له مزار مشهور وقبة عالية والزائرون يقصدون قبره حتىٰ اليوم، للتبرك وينذرون له النذور ويدعون الله فيه لقضاء حوائجهم، وقد ذكره النسابة الشهير الفاضل السيد جعفر ابن السيد محمد الأعرجي ⟸

تزويجها ولا أنف من ذلك؟ فلم يبق في الحال إلّا ما رواه مشائخنا مما سقنا حكايته، وذلك مشاكل للرواية عن الصادق عليه السلام أنه قال: ذلك فرجٌ غصبنا عليه، فكان من احتجاج جهالهم أن قالوا: ما كان دعا علياً أن يسلم ابنته غصباً علىٰ هذا الحال الذي وصفتم؟

فقيل لهم: هذا منكم جهل بوجوه التدبير، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما أوصىٰ علياً عليه السلام بما احتاج إليه وقت وفاته عرّفه جميع ما يحتاج إليه من بعده من أمته، واحداً بعد واحد من المستولين فقال علي عليه السلام: فما تأمرني أن أصنع؟ قال: تصبر وتحتسب إلىٰ أن ترجع الناس إليك طوعاً، فحينئذ قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ولا تنابذن أحداً أبداً من الثلاثة فتلقي بيدك إلىٰ التهلكة ويرتد الناس في النفاق إلىٰ الشقاق، فكان علي عليه السلام حافظاً لوصية رسول الله صلى الله عليه وآله إبقاءً في ذلك علىٰ المسلمين المستضعفين، وحفظاً للدين لئلّا ترجع الناس إلىٰ الجاهلية الجهلاء، وتثور القبائل تريد الفتنة في طلب ثارات الجاهلية وذحولها، فلما جرىٰ من عمر في حال خطبته لأم كلثوم ما تقدم به الحكاية، فكّر علي عليه السلام فقال: إن منعته رام قتلي ـ علىٰ ما وصفناه ـ وإن رام قتلي فمنعته عن نفسي خرجت بذلك عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، وخالفت وصيته، ودخل في الدين ما كان حاذره رسول الله صلى الله عليه وآله من ارتداد الناس الذي لأجله أوصاني بالصبر والاحتساب، فكان تسليم ابنته أم كلثوم أصلح من قتله أو الخروج عن وصية رسول الله صلى الله عليه وآله، ففوض أمرها إلىٰ الله وعلم أن الذي كان اغتصبه الرجل من أموال المسلمين وأمورهم وارتكبه من إنكار حقه وقعوده في مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وتغيير أحكام الله وتبديل

⇐ الكاظمي رحمه الله المتوفىٰ سنة ١٣٢٣ هـ، في كتابه (مناهل الضرب في أنساب العرب) المخطوط، فراجعه.

فرائض الله ـ على ما قدمنا ذكره ـ أعظم عند الله وأفظع وأشنع من اغتصاب ذلك الفرج، فسلم وصبر واحتسب كما أمره رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنزل ابنته في ذلك منزلة آسية بنت مزاحم امرأة فرعون، إذ الله عزوجل وصف قولها: ﴿**رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين**﴾ ولعمري الذي كان ارتكبه فرعون من بني إسرائيل من قتل أولادهم واستباحة حريمهم في طلب موسى على ما ادعاه لنفسه من الربوبية أعظم من تغلبه على آسية امرأته وتزويجها، وهي امرأة مؤمنة من أهل الجنة بشهادة الله لها بذلك، وكذلك سبيل الرجل مع أم كلثوم كسبيل فرعون مع آسية لأن الذي ادعاه لنفسه من الإمامة ظلماً وتعدياً وخلافاً على الله وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله بدفع الإمام عن منزلته التي قدرها الله ورسوله له واستيلائه على أمر المسلمين يحكم في أموالهم وفروجهم ودمائهم بخلاف أحكام الله وأحكام رسوله صلى الله عليه وآله أعظم عند الله من اغتصاب ألف فرج من نساء مؤمنات دون فرج واحد، ولكن الله قد أعمى قلوبهم فهم لا يهتدون لحق ولا يقلعون عن باطل، والحمد لله الذي من علينا بهدايته ورزقنا من التمييز ما نصل به إلى وجوه عبادته» انتهى كلامه[1].

هذا ما يتعلق بالمذهب المختار، وأما القول بأنه زوجه جنية تشبهها فلم أعثر على قائله ولا ناقله، ولا دلالة في شيء من الكتب، وإنما هو نسمعه من الأفواه وليس له عين ولا أثر[2]، وإنما هو شيء أحدثه بعض من لم يقف على ما

---

١ ـ راجع: كتاب الاستغاثة لأبي القاسم علي بن أحمد بن موسى ابن الإمام الجواد عليه السلام: ج ١، ص ٩٠ ـ ٩٦ طبع النجف الأشرف.

٢ ـ ذكر قضية الجنية المجلسي في البحار: ج ٤٢، ص ٨٧، في الباب الـ(١٢٠) في أحوال أولاد أمير المؤمنين عليه السلام ناقلاً لها عن الخرايج والجرايح للقطب الراوندي، راجعها في (ص ٢٥١) من اختيار الخرايج المطبوع بإيران سنة ١٣٠١ هـ.

تلوناه عليه ولا له تدبر في كتاب ينظر إليه.

وأما ما وقع في بعض الأوهام من أن أمير المؤمنين عليه السلام زوجه جنية تشبهها أو أنه حين المواقعة تحول الجنية بينه وبينها فذاك من التحكمات، بل خلاف ما دلت عليه الأدلة.

وهذه الكنية أيضاً كنية أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وذكرت في دعاء شهر رمضان، وهو: «اللهم صل على أم كلثوم بنت نبيك والعن من آذى نبيك فيها» وكفى بهذا منزلة وفضلاً، وذكرنا جملة من أحوالها في ترجمة أختها زينب[١].

أم محمد بنت محمد بن جعفر:

في المشيخة: «عن عمارة بن مهاجر، عن أم جعفر وأم محمد ابنتي محمد بن جعفر، عن أسماء بنت عميس»[٢].

أم محمد زوجة الكاظم عليه السلام:

تقدم ذكرها في ترجمة العباس بن موسى بن جعفر عليه السلام[٣].

---

١ ـ سيأتي ذكر زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله في حرف الزاي.

٢ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه في آخره: ج ٤، ص ٢٨.

٣ ـ راجع: ص ٢٢ من هذا الجزء.

أم المقدام:

في المشيخة: «عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، عن أم المقدام الثقفية، عن جويرية بن مسهر»[١].

قوله: أم هاني بنت أبي طالب:

في باب فضل نساء قريش من الكافي: «روي عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير عن أحدهما، قال: خطب النبي صلى الله عليه وآله أم هاني بنت أبي طالب، فقالت: يا رسول الله إني مصابة، في حجري أيتام ولا يصلح لك إلّا امرأة فارغة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما ركب الإبل مثل نساء قريش أحنىٰ علىٰ ولد، ولا أرعىٰ علىٰ زوج في ذات يديه»[٢].

وفي باب ما جاء عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله من كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الاثني عشر عليهم السلام عن الحسن بن علي بن الحسن الرازي، عن إسحاق بن محمد بن خالويه، عن يزيد بن سليمان البصري، عن شريك، عن الركين بن الربيع، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: معاشر الناس ألا

---

١ ـ راجع: مشيخة من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٢٩.

٢ ـ راجع: الكافي: ج ٥، ص ٣٢٦، كتاب النكاح، باب فضل نساء قريش، الحديث الثالث.

ترجم لأم هاني في كثير من المعاجم الرجالية، راجع تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، والإصابة له أيضاً، وأسد الغابة لابن الأثير الجزري والاستيعاب لابن عبد البر القرطبي في الكنىٰ وفي الأسماء أيضاً بعنوان (هند) وبعنوان (فاختة).

أدلكم على خير الناس جداً وجدة؟ قلنا: بلىٰ يا رسول الله، قال: الحسن والحسين، أنا جدهما سيد النبيين، وجدتهما خديجة سيدة نساء أهل الجنة، ألا أدلكم على خير الناس أباً وأماً؟ قلنا: بلىٰ يا رسول الله، قال: الحسن والحسين أبوهما علي بن أبي طالب وأمهما فاطمة سيدة نساء العالمين، ألا أدلكم علىٰ خير الناس عماً وعمة؟ قلنا: بلىٰ يا رسول الله، قال: الحسن والحسين عمهما جعفر بن أبي طالب وعمتهما أم هاني بنت أبي طالب[1]، ألا أدلكم علىٰ خير الناس خالاً وخالة؟ قلنا: بلىٰ يا رسول الله، قال: الحسن والحسين، خالهما القاسم وخالتهما زينب ابنة رسول الله» الحديث[2].

بنت أبي الجون الكندية:

من أزواج النبي ﷺ. في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن سعد بن أبي عروة، عن قتادة، عن الحسن البصري[3] وتزوج رسول الله ﷺ امرأة من كندة بنت أبي الجون، فلما مات

---

١ ـ في نسخة كفاية الأثر المطبوع: «أم هاني أخت علي بن أبي طالب».

٢ ـ راجع: كفاية الأثر في النصوص علىٰ الأئمة الاثني عشر عليهم السلام للشيخ الأجل علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي ـ ويقال القمي ـ: ص ٣٠٠، طبع إيران منضماً إلىٰ الخرايج والجرايح للقطب الراوندي، سنة ١٣٠٥ هـ. وذكر مثله الإربلي بسنده في كشف الغمة: ج ٢، ص ١٥٠ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ.

٣ ـ حذف صاحب الكتاب صدر الحديث الذي ذكره الكليني في الكافي ونصه ـ بعد السند ـ هكذا: «إن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني عامر بن صعصعة يقال لها (سنا) وكانت من أجمل نسائها، فلما نظرت إليها عائشة وحفصة قالتا: لتغلبنا هذه علىٰ رسول الله بجمالها ⇐

إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ابن مارية القبطية، قالت: لو كان نبياً ما مات ابنه، فألحقها رسول الله صلى الله عليه وآله بأهلها قبل أن يدخل بها، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وولي أبو بكر أتته العامرية والكندية، وقد خطبتا فاجتمع أبو بكر وعمر فقالا لهما: اختارا إن شئتما الحجاب، وإن شئتما الباه، فاختارتا الباه، فتزوجتا فجذم أحد الزوجين وجن الآخر، قال عمر بن أذينة: فحدثت بهذا الحديث زرارة والفضيل فرويا عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما نهى الله عزوجل عن شيء إلّا وقد عصي فيه حتى لقد نكحوا أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله من بعده وذكر هاتين العامرية والكندية...»(١).

حبابة الوالبية:

في الوافي: «بفتح المهملة والموحدتين والتشديد».

وفي الكافي: «أم غانم وهي الأعرابية اليمانية صاحبة الحصاة التي طبع فيها أمير المؤمنين عليه السلام والسبط إلى وقت أبي الحسن عليه السلام»(٢).

⟸ فقالتا لها: لا يرى منك رسول الله حرصاً. فلما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله تناولها بيده فقالت: أعوذ بالله، فانقبضت يد رسول الله صلى الله عليه وآله عنها فطلقها وألحقها بأهلها وتزوج رسول الله» الخ، فكأنه اقتصر على موضع الحاجة وهو ذكر الكندية فقط.

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥ ، ص ٤٢١، كتاب النكاح، باب آخر وفيه ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وآله، الحديث الثالث.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١ ، ص ٣٤٧، من كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الرابع، وراجع: كتاب الوافي للمولى محسن الفيض الكاشاني: ج ٢ ، ص ٢٣، في باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل، عند ضبطه لكلمة (حبابة).

وفي الخرايج: «إن حبابة الوالبية دخلت على الباقر عليه السلام فقال لها: ما الذي أبطأك عني؟ قالت: بياض عرض في مفرق رأسي شغل قلبي، قال: أرينيه، فوضع الباقر عليه السلام يده عليه فإذا هو اسود ذلك الشعر» إنتهى[1].

وفي باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة من أصول الكافي: «علي بن محمد، عن أبي علي محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عن أحمد بن القاسم العجلي، عن أحمد بن يحيى المعروف بكرد، عن محمد بن خداهي، عن عبد الله بن أيوب، عن عبد الله بن هاشم، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن حبابة الوالبية، قالت: رأيت أمير المؤمنين عليه السلام في شرطة الخميس -إلى أن قالت-: فلم أر ناطقاً أحسن منطقاً منه، ثم اتبعته فلم أزل أقفو أثره حتى قعد في رحبة المسجد، فقلت له: يا أمير المؤمنين ما دلالة الإمامة يرحمك الله؟ قالت: فقال: إئتني بتلك الحصاة[2] وأشار بيده فأتيت بها فطبع لي فيها بخاتمه، ثم

---

١ ـ لم أجد هذا الحديث في اختيار الخرايج والجرايح المطبوع ولعله في أصل الخرايج غير المطبوع، وروى مثله الصفار في بصائر الدرجات: ج ٦، باب ٣ ص ٧٥.

٢ ـ إلّا أن قوله عليه السلام إئتني بتلك الحصاة لعله من المسجد بل هو الظاهر لأنهما فيه، ولو كانت بيدها لم يقل إئتني ولم تقل هي فأتيته بها، بل كان يقول: ناولينيِ وما في معناه، فيكون دالاً على جواز إخراج الحصى من المسجد، ولا بأس به فإنه موافق لأحد القولين في المسألة وتحريم إخراج الحصى ليس مجمعاً عليه، نعم يكره، وأمره عليه السلام بالمكروه محل تأمل، ولعل الكراهة ترتفع هنا.

والحاصل هذا سهل لا يوجب طرح الرواية لكن تشكل رواية الخرايج: إن الباقر عليه السلام «قال: أرينيه، فوضع عليه السلام يده عليه» وليس هذا في الكافي وهو الأصح للأخبار الكثيرة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يبايع المؤمنات بوضع أيديهن في الماء بعد وضع يده الشريفة، وكذا الأخبار الناهية عن مصافحة الأجنبية مع عموم: «يغضوا من أبصارهم» وغير ذلك كالأخبار المانعة ⟸

قال لي: يا حبابة إذا ادعىٰ مدع الإمامة فقدر أن يطبع كما رأيت فاعلمي أنه إمام مفترض الطاعة، والإمام لا يعزب عنه شيء يريده.

قالت: ثم انصرفت حتىٰ قبض أمير المؤمنين عليه السلام فجئت إلىٰ الحسن عليه السلام وهو في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام والناس يسألونه، فقال: يا حبابة الوالبية، فقلت: نعم يا مولاي، فقال: هاتي ما معك، قالت: فأعطيته فطبع فيها كما طبع أمير المؤمنين عليه السلام قالت: ثم أتيت الحسين عليه السلام وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فقرب ورحب، ثم قال لي: إن في الدلالة دليلاً علىٰ ما تريدين أفتريدين دلالة الإمامة؟ فقلت: نعم يا سيدي، فقال: هاتِ ما معكِ فناولته الحصاة فطبع لي فيها، قالت: ثم أتيت علي بن الحسين عليه السلام وقد بلغ بي الكبر إلىٰ أن أرعشت وأنا أعد يومئذ مائة وثلاث عشرة سنة فرأيته راكعاً وساجداً مشغولاً بالعبادة، فيئست من الدلالة فأومأ إليّ بالسبابة فعاد إلي شبابي، قالت: فقلت: يا سيدي كم مضىٰ من الدنيا وكم بقي؟ فقال: أما ما مضىٰ فنعم، وأما ما بقي فلا، قالت: ثم قال لي: هاتي ما معك فأعطيته الحصاة فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا جعفر عليه السلام فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا عبد الله عليه السلام فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا الحسن موسىٰ عليه السلام فطبع لي فيها، ثم أتيت الرضا عليه السلام فطبع لي فيها، وعاشت حبابة بعد ذلك تسعة أشهر علىٰ ما ذكره محمد بن هشام»[1].

⟸ عن النظر إلىٰ الأجنبية، ولم يقم دليل علىٰ أن ذلك من خصائص المعصوم عليه السلام بل ما ذكرناه عليه لا خاصية له اللهم إلّا أن يكون ذلك باعتبار أنها من القواعد اللاتي لا يرجىٰ نكاحها كما دلت الآية عليه. (منه رحمه الله).

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٦، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوىٰ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الثالث، وراجع: شرح الحديث في شرح أصول الكافي ⟸

وهذا يدل على علو شأنها وجلالتها فوق العدالة والوثاقة، وهو وإن كان بروايتها إلّا أن له شواهد على صدقها منها موافقته للأدلة العقلية والنقلية، وروايته في الكتب المعتبرة كالكافي والخرايج ـ كما سمعت ـ وإعلام الورى[1] وغيرها، وخصوصاً ما رواه في الكافي أيضاً بعد هذا الخبر بلا فصل، وهو «محمد بن أبي عبد الله، وعلي بن محمد، عن إسحاق بن محمد النخعي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: كنت عند أبي محمد عليه السلام فاستؤذن لرجل من أهل اليمن عليه، فدخل رجل عبل، طويل جسيم، فسلم عليه بالولاية فرد عليه بالقبول، وأمره بالجلوس فجلس ملاصقاً لي، فقلت في نفسي: ليت شعري من هذا؟ فقال أبو محمد عليه السلام: هذا من ولد الأعرابية صاحبة الحصاة التي طبع آبائي فيها بخواتيمهم فانطبعت، وقد جاء بها معه يريد أن أطبع فيها، ثم قال: هاتها فأخرج حصاة وفي جانب منها موضع أملس، فأخذها أبو محمد عليه السلام ثم أخرج خاتمه فطبع فيها فانطبع فكأني أرى نقش خاتمه الساعة»[2].

⇐ للمولى الصالح المازندراني: ج ٦، ص ٢٦٤، وروى هذه الرواية القطب الراوندي في الخرايج والجرايح: ص ٢٤١، عن ابن بابويه، عن علي بن أحمد الدقاق، عن محمد بن يعقوب الكليني بسنده المذكور في أصول الكافي.

وهذه الرواية تدل على أن حبابة كان عمرها من خوارق العادات لأنها كانت في بدء إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وكان عمرها في بدء إمامة علي بن الحسين عليه السلام مائة وثلاث عشرة سنة كما هو نص الرواية المذكورة، وكان مبدأ إمامته عليه السلام سنة ٦١ هـ، وقد عمرت إلى زمان إمامة الرضا عليه السلام كما في الرواية، ومبدأ إمامته عليه السلام سنة ١٨٩ هـ، وعاشت بعد ذلك تسعة أشهر، فيكون عمرها مائتين واثنتين وأربعين سنة، وما ذلك على الله بعزيز.

١ ـ راجع: إعلام الورى لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي: ص ٢٠٨، في الفصل الثاني في ذكر الدلالة على إمامة الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٣٤٧، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى ⇐

قوله: حمادة بنت رجاء:

«واسمه رجاء بن أبي زياد» قال المصنف: «لعل الصواب زياد بن رجاء، كما يظهر من النجاشي عند ترجمة زياد بن عيسىٰ»[١].

خديجة بنت خويلد:

أول أزواج النبي صلى الله عليه وآله تقدم في ترجمة أم هاني مدحها وأنها سيدة نساء أهل الجنة[٢].

وفي باب الخطب من الكافي «بعض أصحابنا، عن علي بن الحسين، عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتزوج خديجة بنت خويلد، أقبل أبو طالب في أهل بيته ومعه نفر من قريش حتىٰ دخل علىٰ ورقة بن نوفل عم خديجة فابتدأ أبو طالب بالكلام، فقال: الحمد لله رب البيت الذي جعلنا من زرع إبراهيم، وذرية إسماعيل، وأنزلنا حرماً آمناً، وجعلنا الحكام علىٰ الناس وبارك لنا في بلدنا الذي نحن فيه، ثم إن ابن أخي هذا ـ يعني رسول الله صلى الله عليه وآله ـ ممن لا يوزن برجل من قريش إلّا رجح به ولا يقاس به رجل إلّا عظم عنه، ولا عِدل له في الخلق، وإن كان مقلاً في المال، فإن المال رفد

⟹ المحق والمبطل في أمر الإمامة، الحديث الرابع.

١ ـ راجع: قول المصنف في هامش النقد: ص ٤١٣، عند ترجمة حمادة بنت رجاء.

٢ ـ راجع: ص ٧٠٦ من هذا الجزء في ترجمة أم هاني.

جار[١] وظل زائل، وله في خديجة رغبة، ولها فيه رغبة، وقد جئنا لنخطبها إليك برضاها وأمرها والمهر عليّ في مالي الذي سألتموه عاجله وآجله وله ـ ورب هذا البيت ـ حظ عظيم، ودين شائع، ورأي كامل، ثم سكت أبو طالب، فتكلم عمها وتلجلج وقصر عن جواب أبي طالب، وأدركه القطع والبهر[٢] وكان رجلاً من القسيسين فقالت خديجة مبتدئة: يا عماه إنك وإن كنت أولىٰ بنفسي مني في الشهود فلستَ أولىٰ بي من نفسي، قد زوجتك يا محمد نفسي، والمهر علي في مالي فأمر عمك فلينحر ناقة فليولم بها، وادخل علىٰ أهلك.

فقال أبو طالب: اشهدوا عليها بقبولها محمداً وضمانها المهر في مالها، فقال بعض من قريش: يا عجباه المهر علىٰ النساء للرجال، فغضب أبو طالب غضباً شديداً وقام علىٰ قدميه ـ وكان مما يهابه الرجال ويكره غضبه ـ فقال: إذا كانوا مثل ابن أخي هذا طُلب الرجال بأغلىٰ الأثمان وأعظم المهور، وإذا كانوا أمثالكم لم يزوجوا إلّا بالمهر الغالي. ونحر أبو طالب ناقة، ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله بأهله» الحديث[٣].

وفيه أيضاً: في باب ما أحل الله للنبي صلى الله عليه وآله من النساء: «علي بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يتزوج علىٰ خديجة»[٤].

---

١ ـ قيل: في معنىٰ «رفد جار» أي عطاء الله تعالىٰ، أجراه علىٰ عباده بقدر ضرورتهم واحتياجهم.

٢ ـ البهر: ـ بالضم ـ النفس من الإعياء.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٧٤، كتاب النكاح، باب خطب النكاح، الحديث الـ (٩).

٤ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٩١، كتاب النكاح، باب ما أحل للنبي صلى الله عليه وآله من النساء، الحديث الـ (٦).

وسيجيء ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في ترجمة زينب بنتها أنها لم تتزوج غير رسول الله ﷺ علىٰ ما في كتاب الاستغاثة[١] وهو خلاف المعروف فيما بين الشيعة والعامة.

قال الشيخ في المبسوط ـ عند تعداد أزواجه ﷺ ـ «عائشة بنت أبي بكر ولم يتزوج بكراً غيرها».

وفي مجمع البحرين: «خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ بن قصي، زوجة النبي ﷺ كانت قبل رسول الله ﷺ تحت أبي هالة بن زرارة»[٢].

وفي ربيع الشيعة: «أول من تزوجها رسول الله ﷺ خديجة بنت خويلد ـ إلىٰ أن قال ـ: وكانت قبله عند عتيق بن عائذ المخزومي فولدت له جارية، ثم تزوجها أبو هالة الأسدي، ثم تزوجها رسول الله ﷺ ومثلها عبارة إعلام الورىٰ»[٣].

---

١ ـ راجع: كتاب الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي: ص ٨٢ و ٨٣، طبع النجف الأشرف.

٢ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي، بمادة (خدج).

٣ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الطبرسي: ص ١٤٦، في الفصل الأول.

وأخبار خديجة كثيرة، وقد ترجم لها في جميع الكتب المؤلفة في أحوال الصحابة. قال الجزري في أسد الغابة: ج ٥، ص ٤٣٤، بعد أن ترجم لها ترجمة مفصلة: «إن خديجة توفيت بعد أبي طالب، وكانا ماتا في عام واحد، فتتابعت علىٰ رسول الله ﷺ المصائب بهلاك خديجة وأبي طالب، وكانت خديجة وزيرة صدق علىٰ الإسلام كان يسكن إليها، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ: توفيت خديجة قبل الهجرة بخمس سنين، وقيل: بأربع سنين، وقال عروة وقتادة: توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين، وهذا هو الصواب، وقالت عائشة: توفيت خديجة قبل أن تفرض الصلاة، وقيل: إن وفاة خديجة كانت بعد أبي طالب بثلاثة أيام، وكان

⟸

رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله:

ذكرت في دعاء شهر رمضان، فقال: «اللهم صل على رقية بنت نبيك، والعن من آذى نبيك فيها» ويأتي ذكرها وجملة أحوالها في ترجمة زينب أختها، وتقدم ذكرها في ترجمة عثمان بن مظعون[١].

زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله:

قد تقدم في ترجمة أم هاني مدحها وأنها بنته صلى الله عليه وآله[٢].

وفي باب نوادر النكاح من الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: أوصت فاطمة عليها السلام إلى علي عليه السلام أن يتزوج ابنة أختها ففعل»[٣].

⇐ موتها في رمضان، ودفنت بالحجون، قيل كان عمرها خمساً وستين سنة، أخرجها الثلاثة - وروى بسنده - عن إسماعيل بن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى أن رسول الله صلى الله عليه وآله بشر خديجة ببيت في الجنة من قصب لا نصب فيه ولا صخب». قال ابن هشام: «القصب هنا اللؤلؤ المجوف».

وأطنب في ترجمتها محب الدين الطبري الشافعي في (السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين) راجع: ص ١١، الباب الأول منه، وراجع: أيضاً الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، والاستيعاب في أسماء الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر القرطبي.

١ ـ راجع: ص ١٣٧ من هذا الجزء في ترجمة عثمان بن مظعون.

٢ ـ راجع: ص ٧٠٦ من هذا الجزء في ترجمة أم هاني.

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٥٥٥، كتاب النكاح، باب نوادره، الحديث السادس.

قال بعض الأصحاب: «هي أمامة بنت أبي العاص بن الربيع، وأمها زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله أمها خديجة، تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع، وكانت أم أبي العاص هالة بنت خويلد أخت خديجة، وكانت زينب أكبر بنات رسول الله صلى الله عليه وآله فولدت لأبي العاص علياً، فتوفي وقد ناهز الحلم وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وآله على ناقته يوم الفتح وولدت له أمامة، وهي التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحملها في صلاته، وتوفيت زينب سنة ثمان من الهجرة ونزل رسول الله صلى الله عليه وآله في قبرها، وفي أولاد علي بن أبي طالب عليه السلام محمد بن علي الأوسط أمه أمامة بنت أبي العاص» انتهى.

وفي باب الكمأة، من أطعمة الكافي: «محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير عن فاطمة بنت علي، عن أمامة بنت أبي العاص بن الربيع، وأمها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله» الحديث[(١)].

وفي كشف الغمة: «ومحمد الأوسط، أمه أمامة بنت أبي العاص، وهذه أمامة هي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله تزوجها علي عليه السلام بعد موت خالتها البتول فاطمة عليها السلام»[(٢)].

وفي مجمع البحرين: «وكان إذ تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله بنت أربعين سنة وستة أشهر، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذٍ ابن إحدى وعشرين سنة، وولدت له أربع بنات كلهن أدركن الإسلام وهاجرن، وهن زينب وفاطمة ورقية وأم

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ٣٦٩، كتاب الأطعمة، باب الكمأة، الحديث الأول.

٢ ـ راجع: كشف الغمة لأبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي: ج ٢، ص ٦٧ ـ ٦٨ طبع إيران (قم) سنة ١٣٨١ هـ.

كلثوم»(١).

وفي كتاب ربيع الشيعة لابن طاووس قال: «وأتى أبو العاص فاستجار بزينب بنت رسول الله ﷺ وسألها أن تطلب من رسول الله ﷺ رد ماله عليه، وما كان معه من أموال الناس فدعا رسول الله ﷺ السرية وقال: إن هذا الرجل منا بحيث قد علمتم، فإن رأيتم أن تردوا عليه فافعلوا، فردوا عليه ما أصابوا» الحديث(٢).

وفي موضع آخر منه: وأما زينب بنت رسول الله ﷺ فتزوجها أبو العاص بن الربيع فولدت له جارية اسمها أمامة، تزوجها علي بن أبي طالب عليه السلام بعد وفاة فاطمة عليها السلام، ... وماتت زينب بالمدينة لسبع سنين من الهجرة، وأما رقية بنت رسول الله ﷺ فتزوجها عتبة بن أبي لهب فطلقها قبل أن يدخل بها، وتزوجها بعده بالمدينة عثمان بن عفان فولدت له عبد الله ومات صغيراً، نقر ديك على عينيه فمرض ومات، وتوفيت بالمدينة سنة بدر فتخلف عثمان على دفنها، وأما أم كلثوم فتزوجها أيضاً عثمان بعد أختها رقية(٣) وتوفيت عنده»، وهذه بعينها عبارة إعلام الورى(٤).

---

١ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي بمادة (خدج).

٢ ـ راجع: إعلام الورى للطبرسي: ص ١٠٤، وهو عين ربيع الشيعة المنسوب لابن طاووس كما ذكرنا في تعليقتنا آنفة الذكر.

٣ ـ ومن ذلك لقب عثمان بن عفان بذي النورين عند أوليائه لزعمهم أنه تزوج بنتي رسول الله ﷺ رقية وزينب وفي تلقيبه بهذا اللقب أقوال خمسة ذكرها المحب الطبري الشافعي في الرياض النضرة في ترجمة عثمان، فراجعها.

٤ ـ ولكن مع اختصار وتغيير يسير، راجع: إعلام الورى: ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

وفي قرب الإسناد لعبد الله بن جعفر الحميري: «عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام قال: ولد لرسول الله صلى الله عليه وآله من خديجة: القاسم، والطاهر، وأم كلثوم، ورقية، وفاطمة وزينب، فزوّج علياً عليه السلام فاطمة عليها السلام، وتزوج أبو العاص بن الربيع ـ وهو من بني أمية ـ زينباً، وتزوج عثمان بن عفان أم كلثوم ولم يدخل بها حتىٰ هلكت، فزوجه رسول الله صلى الله عليه وآله مكانها رقية، ثم ولد لرسول الله صلى الله عليه وآله من أم إبراهيم: إبراهيم وهي مارية القبطية، أهداها إليه صاحب الاسكندرية مع البغلة الشهباء وأشياء معها»[1] والسند ضعيف بمسعدة[2].

قال في كتاب الاستغاثة: «وأما ما روته العامة من تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله عثمان بن عفان رقية وزينب فالتزويج صحيح غير متنازع فيه إنما التنازع بيننا في رقية وزينب هل هما ابنتا رسول الله صلى الله عليه وآله أم ليستا ابنتيه؟ وليس لأحد من أهل النظر ـ إذا وجد تنازعاً من خصمين كل منهما يدعي أن الحق معه وفي يديه ـ الميل إلىٰ أحد الخصمين دون الآخر بغير بيان وإيضاح، ويجب البحث عن صحة كل واحد منهما بالنظر والاختبار والتفحص والاعتبار، فإذا اتضح الحق منهما وبان له الصدق من أحدهما اعتقد عند ذلك قول المحق من الخصمين واطّرح الفاسد من المذهبين... .

ونحن نبين أن رقية وزينب زوجتي عثمان لم تكونا ابنتي رسول الله صلى الله عليه وآله

---

١ ـ راجع: قرب الإسناد للحميري: ص ٦، طبع إيران سنة ١٣٦٩ هـ.

٢ ـ فإن مسعدة بن صدقة ذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام من كتاب رجاله وقال: إنه عامي، وذكره أيضاً الكشي في رجاله وقال: إنه بتري، وضعفه المجلسي الثاني في الوجيزة، ومن ذلك جاء سند الرواية ضعيفاً.

ولا ولد خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وإنما دخلت الشبهة على العوام فيهما لقلة معرفتهم بالأنساب، وفهمهم بالأسباب، وذلك إنا نظرنا في الآثار المختلفة فيهما، وما يصح به معرفتهما، فوجدنا الإجماع من أهل النقل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد كان زوج هاتين المرأتين المنسوبتين عند العوام إليه في الجاهلية من أبي العاص بن الربيع ومن عتبة بن أبي لهب، فكانت زينب عند أبي العاص ودخل بها، وهي في منزله وكانت رقية متزوجة بعتبة بن أبي لهب ولم يكن دخل بها وهي في منزله فلما أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله دعوته ودعا إلى نبوته وظهرت عداوة قريش له على ذلك، قالت قريش لعتبة بن أبي لهب: طلق رقية بنت محمد حتى نزوجك بمن شئت من نساء قريش ففعل ذلك، وقالوا لأبي العاص مثل ذلك فلم يفعل، وقال: ما أريد بأهلي بدلاً، فبقيت زينب عنده على حالها، ودعا رسول الله صلى الله عليه وآله على عتبة بن أبي لهب بأن يسلط الله عليه كلباً من كلابه فاستجيبت دعوته فيه، فأكله الأسد في طريق الشام وهو مع السِفر في العير فإن قريشاً كانت تخرج العير في كل سفرة لهم مع رئيس من رؤسائهم فوقعت النوبة على عتبة فامتنع أبو لهب من إخراجه في العير، وقال: إن محمداً دعا عليه وإنه لم يدع في شيء إلّا كان كذلك، وأنا خائف من دعوته عليه من جهة الأسد، فقال أهل العير الذين خرجوا معه: نحن نحفظه حفظاً لا يصل إليه الأسد أبداً، فأطلق له الخروج، قال: وكيف تصنعون؟ قالوا: نجعل الإبل مثل الحلقة ثم نجعل من داخلها الجواليق كذلك مثل الحلقة ثم نبيت نحن حوله ونجعله في وسطنا، فمحال أن يصل إليه الأسد عند ذلك، وأطلق له الخروج معهم، فكانوا يفعلون كذلك في طريقهم فأقبل إليهم الأسد ليلة من الليالي فتخطى الإبل والجواليق والقوم جميعاً حتى صار إليه فأخذه من وسطهم فأكله، فاشتد عند ذلك عداوة أبي لهب لرسول الله صلى الله عليه وآله.

وكانت زينب عند أبي العاص وهو كافر فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى

المدينة وكانت بينه وبين قريش وقعة أسر أبو العاص بن الربيع فيمن أسروا وهي وقعة يوم بدر، ثم وقع الفداء على الأسراء فبعث كل بيت من قريش فداء صاحبهم المأسور في أيدي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وبعثت زينب قلادتها في فداء زوجها أبي العاص، فلما نظر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى القلادة استعبر وقال: هذه القلادة كانت عند خديجة جهزت بها زينب، وكانت زينب قد أسلمت وهي في بيت أبي العاص، فقال له النبي صلى الله عليه وآله إن رددت عليك القلادة وأطلقتك تبعث إلينا زينب؟ فقال أبو العاص: نعم.

وكان لأبي العاص منها ابن يسمى ربيع وبنت تسمى أمامة، فأما الإبن فإنه مات حين راهق بالمدينة، وأما البنت فبقيت حتى توفيت فاطمة عليها السلام وتزوجها أمير المؤمنين عليه السلام فعاهد أبو العاص رسول الله صلى الله عليه وآله أن يبعث إليه زينب مع ولدها، فأطلق عنه، فلما وصل إلى مكة حملهم وأنفذهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وقد كان قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله: كيف تثق بضمان كافر، فقال صلى الله عليه وآله: إنه ليفي فلقد صاهرنا فحمدنا مصاهرته، ولقد كنا محاصرين في شعب عبد المطلب فكان أبو العاص يجيئنا بالليل بالعير عليها الطعام حتى ينتهي إلى باب الشعب ثم يزجر البعير ويهتف به حتى يدخل الشعب ثم يتركه وينصرف فكنا نأخذ ذلك الحمل الذي على البعير فنفرقه على جماعة من بني هاشم، فصارت زينب وولدها عند رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثم إن أبا العاص خرج في عير لقريش فأخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله تلك العير وأسروا أبا العاص، فلما قربوا من المدينة احتال أبو العاص فبعث إلى زينب فأخبرها بأنه أسر، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الفجر بأصحابه أخرجت زينب رأسها من الحجرة وقالت: يا معاشر المسلمين إني قد أجرت أبا العاص فلا

يعرض له ولا لما معه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: سمعتم ما سمعنا؟ قالوا: نعم، قال: وما أمرت به ولا شورت، وقد أجرنا ما أجارت، ولا تجيروا بعدها امرأة، فلما قدم أبو العاص على رسول الله صلى الله عليه وآله خلى سبيله ولم يعرض لما كان معه من عير قريش، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أما تستحي قد أسرت مرتين وأنت مقيم على الكفر، فقال أبو العاص: أشهد أن لا إله إلّا الله وأنك محمد رسول الله، ثم قال: يا محمد إن قريشاً إذا علمت بإسلامي قالت: إنما أسلمت طمعاً في مالهم عندي، أفتأذن لي بالرجوع إلى مكة فأرد عليهم ودائعهم وبضائعهم التي معي وأنصرف إليك؟ فأذن له في ذلك، فمضى أبو العاص إلى مكة فرد عليهم ما كان معه، ثم قال: هل بقي لأحد منكم عندي شيء؟ قالوا: لا، قال: أشهد أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله، ولحق برسول الله صلى الله عليه وآله فرد عليه زوجته زينب بالنكاح الأول. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد زوج أختها رقية من عثمان، فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدة يسيرة ومات عنها أبو العاص، ثم ماتت رقية عند عثمان، فخطب بعد موتها زينب فزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله منه وماتت عنده، فلما كان الأثر موجوداً من غير خلاف في تزوجهما في الجاهلية من رجلين كافرين لم يخل الحال في ذلك من أن يكون الرسول صلى الله عليه وآله في زمن الجاهلية على دين الجاهلية أو كان مخالفاً له بالإيمان؟

فإن قال قائل: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان على دين الجاهلية كفر بالله ورسوله، لأن الله تعالى يقول في الإمامة حين قال في قصة إبراهيم عليه السلام: **﴿إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾** ومن كان كافراً كان أكبر الظالمين، لقوله تعالى: **﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾**، ومن كان كذلك كان عابداً للأصنام ومن كان عابداً للأصنام كان محالاً أن يتخذه الله عز ذكره نبياً أو إماماً بحكم هذا الوجه، ولو جاز أن يكون الله يجعل كافراً أو مشركاً نبياً أو إماماً لجاز

في حكم النظر أن يكون نبي أو إمام يرجعان عن النبوة والإمامة مشركين كافرين، وكما أنه جاز أن ينقل كافراً مشركاً إلىٰ الإيمان فيصير مؤمناً بعد أن كان كافراً جاز بعد ذلك أن ينقل رجلاً مؤمناً من بعد إيمانه إلىٰ الكفر فيصير بعد أن كان مؤمناً كافراً.

وكذلك يجب في النظر أن يكون حال الأنبياء والأئمة عليهم السلام لو كان يجوز أن ينقل الله من كان كافراً مشركاً فيصير نبياً أو إماماً لجاز ذلك.

فلما فسد ذلك في حكمة الله ـ جل اسمه ـ أوجبنا علىٰ من يقول: إن الرسول كان في الجاهلية كافراً يعبد الأصنام الكفر والإلحاد، ولمّا وجب ذلك ثبت أن الرسول كان في زمن الجاهلية علىٰ دين يرتضيه الله منه غير دين الجاهلية، وقد شرحنا عن هذا الحال في كتاب (تنزيه الأنبياء) ما فيه كفاية لأولي الألباب.

ولمّا وجب ما وصفناه وثبتت حجته كان محالاً أن يزوج رسول الله صلى الله عليه وآله ابنتيه من كافرين من غير ضرورة دعت إلىٰ ذلك، وهو مخالف لهم في دينهم عارف بكفرهم وإلحادهم، ولما فسد هذا بطل أن تكونا ابنتيه، وصح لنا فيهما ما رواه مشائخنا من أهل العلم عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وذلك أن الرواية صحت عندنا عنهم أنه كانت لخديجة بنت خويلد من أمها أخت يقال لها: هالة، قد تزوجها رجل من بني مخزوم فولدت بنتاً اسمها هالة، ثم خلف عليها بعد أبي هالة رجل من تميم يقال له: أبو هند، فأولدها ابناً كان يسمىٰ هند بن أبي هند وابنتين، فكانتا هاتان الابنتان منسوبتين إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله زينب ورقية من امرأة أخرىٰ قد ماتت.

ومات أبو هند، وقد بلغ ابنه مبالغ الرجال والابنتان طفلتان، وكانتا في حدثان تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله بخديجة بنت خويلد، وكانت هالة أخت خديجة

بنت خويلد فقيرة، وكانت خديجة من الأغنياء الموصوفين بكثرة المال.

فأما هند بن أبي هند فإنه لحق بقومه وعشيرته بالبادية وبقيت الطفلتان عند أمهما هالة أخت خديجة فضمت خديجة أختها هالة مع الطفلتين إليها وكفلت جميعهم، وكانت هالة أخت خديجة هي الرسول بين خديجة وبين رسول الله صلى الله عليه وآله في حال التزويج، فلما تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله بخديجة ماتت هالة بعد ذلك بمدة يسيرة، وخلفت الطفلتين زينب ورقية في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وحجر خديجة فربياهما، وكان من سنة العرب في الجاهلية من يربي يتيماً ينسب ذلك اليتيم إليه، وإذا كانت كذلك فلم يستحل لمن يربيها تزويجها، لأنها كانت عندهم فزعمهم بنتاً لمربيها، فلما ربىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة هاتين الطفلتين الابنتين ـ ابنتي أبي هند زوج أخت خديجة ـ نُسبتا إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة، ولم تزل العرب علىٰ هذه الحال إلىٰ أن ربىٰ بعض الصحابة يتيمة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وآله فقالوا: لو سألت رسول الله صلى الله عليه وآله هل يجوز في الإسلام تزويج اليتيمة ممن رباها؟ ففعل ذلك، فأنزل الله جل ذكره: ﴿**ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن**﴾ الآية، وقوله: ﴿**أن تقسطوا في اليتامىٰ**﴾ الآية، فهذا الخطاب كان كله متصلاً بعضه ببعض في حال التنزيل ففرق وقت التأليف لهذا المصحف الذي في أيدي الناس جهلاً كان من المؤلفين بالتنزيل، فأطلق الله ـ سبحانه ـ في الإسلام تزويج اليتيمة ممن يربيها فسقط عن المربي للأيتام انتسابهم إليه، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله في نسب ابنتي هند علىٰ ما وصفناه في سنة العرب في الجاهلية فدرج نسبهما عند العامة كذلك، ثم نسب أخوهما أيضاً هند إلىٰ خديجة إذ كان اسم خديجة ثابتاً معروفاً، وكان اسم أختها هالة خاملاً مجهولاً فظنوا ـ لما غلب اسم خديجة علىٰ اسم هالة أختها في نسب ابنها ـ أن أبا هند كان متزوجاً بخديجة قبل رسول الله صلى الله عليه وآله فانتسبوا إليها لذلك، وتحقق في ظنهم بجهلهم بأمر أخت خديجة أن هنداً كان قد

عمّر حتىٰ لحق أيام الحسين عليه السلام فقتل بين يديه وهو شيخ فقال الناس: قتل خال الحسين عليه السلام هند بن أبي هند التميمي وإنه كان هند ابن خالة فاطمة أم الحسين عليه السلام علىٰ ما شرحناه فلم يميز العوام هذا القول، وقدّر السامع له أن هنداً كان ابن خديجة، ولم يجعلوا أبا هند التميمي أنه والد هند لبلوغ هند قبل موت أبي هند، وجهلهم اسم أم هند عند خمولها مع ظهور اسم خديجة، وجهلوا اسم هالة أختها أم هند بن أبي هند التميمي.

ولما وقع بيني وبين من نسب إلىٰ هند من ولده مجادلات ومناظرات فيما ينسبون إليه من خديجة وما يجهلون من جدتهم هالة أخت خديجة ولما عرفتهم الصحيح من ذلك اشتد عليهم وجادلوني أشد مجادلة في أنهم من ولد خديجة، فأعلمتهم أن ذلك جهل منهم بنسبهم، وأن خديجة لم تتزوج بغير رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك أن الإجماع من الخاص والعام من أهل الآثار ونقلة الأخبار علىٰ أنه لم يبق من أشراف قريش ومن ساداتهم وذوي النجدة منهم إلّا خطب خديجة ورام تزويجها فامتنعت علىٰ جميعهم من ذلك، فلما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله غضبت عليها نساء قريش وهجرنها، وقلن لها: خطبك أشراف قريش وأمراؤهم فلم تتزوجي أحداً منهم وتزوجتِ محمداً يتيم أبي طالب فقيراً لا مال له، فكيف يجوز في نظر أهل الفهم أن تكون خديجة يتزوجها أعرابي من تميم وتمتنع من سادات قريش وأشرافها علىٰ ما وصفناه؟

ألا يعلم ذوو التمييز والنظر أنه من أبين المحال وأفظع المقال؟ ولما وجب هذا عند ذوي التحصيل ثبت أن خديجة لم تتزوج غير رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثم قلت لمن يجادلني منهم علىٰ هذه الحالة: وليس ما ذهب عنكم وجهلتموه من معرفة جدتكم أهي خديجة أم أختها هالة؟ بأعجب مما قد لحق

ولد الحسين عليه السلام من الاختلاف في نسبهم الذي هو أشرف الأنساب، وأجل الأحساب في الدنيا، وأرجاها سعادة في الآخرة، فلم يمنعهم شرفه وجلالته وعظم قدره من اختلافهم فيه على فرقتين، وذلك أن عقب الحسين عليه السلام من ابنه علي بن الحسين عليه السلام وكان للحسين ابنان يسمى كل واحد منهما بعلي -إلى آخر ما نقلناه في ترجمة علي بن الحسين الأصغر[1] إلى قوله: -على خلاف هذا القول الأول، فلينظر ذوو الفهم إلى الاختلاف الذي وصفناه من ولد الحسين عليه السلام مع جلالة نسبهم وعظم قدرهم في جميع ولد آدم، وقربه من عدد الآباء، فلم يكن فيهم من الحفظ لهذا النسب العالي العظيم الشريف -الذي يتمنى جميع الناس أن يكونوا منه ولا يتمنى أهله أن يكونوا من أحد من أهل البريات -ما يحيطون بمعرفته على حقيقة حتى لا يجهلوا جدهم الذي ينتسبون إليه أي الأخوين الأكبر أو الأصغر، وإنما أكثر ما بينهم وبينه من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة، فذهب عنهم -أو عن أكثرهم -معرفة من هم من ولده من الأخوين، مع ما وصفناه من قرب النسب وشرفه.

أتعجب أن يذهب على ولد هند بن أبي هند معرفة جدتهم حين جهلوها من الأختين فلا يعرفونها أهي خديجة أم أختها هالة؟ هذا مع ما كان من سلفهم فيه من الرغبة والافتخار والشرف على قومهم وغيرهم بمناسبة رسول الله صلى الله عليه وآله والقرابة من ذوي أرحام الرسول صلى الله عليه وآله فانتسب منتسبهم إلى خديجة ليثبت له خؤلة ولد الرسول صلى الله عليه وآله إما جهلاً من المنتسب الأول منهم بنسبه على ما وصفناه من جهل أكثر ولد الحسين عليه السلام معرفة نسبهم في علي بن الحسين عليه السلام، وذلك أحسن أحوال المنتسبين من ولد هند إلى خديجة وإما قصداً منه وتعمداً على

---

١ -راجع: ص ١٦٧ من هذا الجزء في ترجمة علي بن الحسين الأصغر عليه السلام.

معرفته بذلك طلباً للافتخار لما وصفناه من الخؤلة لولد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك أنكر لدين الفاعل منهم، وأدعىٰ إلىٰ كشف باطلهم عند ذوي المعرفة فاتبعه علىٰ ذلك الخلف منهم فدرجوا علىٰ هذه الغاية، فهم علىٰ جهلهم وضلالهم عن معرفة جدتهم من الأختين خديجة، أو هالة، وهذا غير مستنكر عند ذوي الفهم من جهلهم، وذلك لغلبة الجهل علىٰ عوام الناس، وقلة معرفة كثير منهم بالأنساب، وذوي الأحساب، حتىٰ أن اليمن كلها مجمعة في نسبهم إلىٰ قحطان ثم يزعمون أن قحطان بن عابر لا يدرون مَن وَلد عابر، حتىٰ قالوا: إن عابر هو هود النبي عليه السلام وزعمت اليمن والنسابون من العوام أن إسماعيل بن إبراهيم تعلم العربية من جرهم، وهم قبيلة من العرب من اليمن كانت نازلة بمكة وحولها، وقد ألف ذلك من العامة في كتاب المبتدأ، وغيره من كتب أيام الناس وذكر الأنساب فأخرجوا بهذا القول الفاسد نبيهم إسماعيل بن إبراهيم وولده من العرب، وهم لا يعلمون بذلك أنه إذا جاز أن يكون إسماعيل بن إبراهيم تعلم العربية من قوم قد سبقوه بالكلام منها ودرست علىٰ ذلك منهم قرون فصارت لهم في العربية قبائل من قبل أولاد إسماعيل وغير إسماعيل فلم يكن أبوه إبراهيم من العرب وكان إبراهيم عليه السلام بإجماع الفرق علىٰ غير لسان العرب، ثم تعلم إسماعيل ـ بزعمهم في ذلك ـ العربية من العرب الذين سبقوه بلسان العربية من أولاد الأعاجم، فهو عربي علىٰ هذا القياس وهذه العلة، أو أن إسماعيل لم يكن عربياً إذ كان سبق إلىٰ لسان العربية بزعمهم، وإنما تكلم بلسان العربية تعليماً ممن سبقه إليه، فيكون قائل هذا موجباً لإخراج رسول الله صلى الله عليه وآله من العرب مبطلاً لنسبه في العربية وكذلك جميع ولد إسماعيل، وفي هذا الكفر بالله وبرسوله صلى الله عليه وآله.

فلما وجدنا العرب في الجاهلية والإسلام لا يجعلون من تعلم اللسان من ولد الأعاجم عربياً بطل قول من زعم أن إسماعيل تعلم العربية من اليمن إذ لو كان

ذلك كذلك لوجب أن لا يكون إسماعيل ولا أحد من ولده عربياً، فقد بطل قول القائل بذلك وثبت قول علماء أهل البيت عليهم السلام إن أول من تكلم بالعربية إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام وإن قحطان بن عابر من ولد إسماعيل وعابر تفسيره ـ بلسان قوم هود في زمن عاد ـ هو هود فقدّر من وقف على ذلك أن هذا عابر والد قحطان وهو هود النبي عليه السلام فأخطأ.

وليس أحد من أهل اليمن اليوم ينتسب إلى إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، ولو قيل لهم ذلك أنكروه أشد نكراً ولعادوه أشد عداوة، وهذا شهرته من منكرات العامة والجهل بالأنساب وغيرها، إذ كانت علومهم مأخوذة من غير أولياء الله تعالى والأئمة من الأنبياء والأوصياء الحافظين لعلم ما تقدم وتأخر، وإن العامة لتروي جميعاً أن الرسول صلى الله عليه وآله انتسب إلى معد ثم قال عند ذلك: «وكذب النسابون» فلم يمنع ذلك العامة أن تنسب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى آدم عليه السلام لأنها إذا جاوزت في نسب الرسول صلى الله عليه وآله مما انتسب إليه الرسول صلى الله عليه وآله لم يخل حالهم في ذلك من أن يكون ما قاله الرسول صلى الله عليه وآله من تكذيب النسابين عندهم حقاً أو يكون عندهم باطلاً.

فإن زعم زاعم أن الذي قاله الرسول صلى الله عليه وآله حق فقد شهد على نفسه وعلى جميع من تجاوز في النسب جد رسول الله صلى الله عليه وآله باستعمال الكذب واتباعه إياه استحساناً بينهم، وكفى بذلك خزياً وفضيحة.

وإن زعم زاعم منهم أن ما قاله الرسول صلى الله عليه وآله من ذلك غير حق قد كذب الرسول صلى الله عليه وآله ولزمه الكفر بغير خلاف.

ولا محيص لهم من أحد الوجهين، ولقد روينا من طريق علماء أهل البيت عليهم السلام في أسرار علومهم التي خرجت عنهم عليهم السلام إلى علماء شيعتهم أن قوماً

ينتسبون إلىٰ قريش وليسوا هم من قريش في حقيقة النسب، وهذا مما لا يجوز أن يعرفه إلّا في معرفة معدن النبوة وورثة علم الرسالة، وذلك مثل بني أمية ذكروا أنهم من قريش وليسوا من قريش، وإن أصلهم من الروم، وفيهم تأويل هذه الآية: **﴿بسم الله الرحمن الرحيم الٓم غلبت الروم في أدنىٰ الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾** معناه أنهم غلبوا علىٰ الملك وسيغلبهم علىٰ ذلك بنو العباس، وذلك أن العرب في الجاهلية إذا كان لأحد عبد فأراد أن ينسبه ويلحقه بنسبه فعل ذلك وجاز عندهم، وقد وجدنا ذلك من وجوه كريمة من العرب فيلحق بنسب مولاه، فكان هذا من سيرة العرب، وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله بزيد بن حارثة اشتراه من سوق عكاظ بمال خديجة عليها السلام وكان زيد قد سرق من أبيه حارثة الكلبي فبيع في سوق عكاظ فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله، فلما أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله الدعوة سارعت خديجة إلىٰ الإسلام فسارع زيد أيضاً إليه، فاستوهبه الرسول صلى الله عليه وآله من خديجة ليعتقه ففعلت خديجة ذلك، فبلغ أباه خبره أنه مع رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة، فأقبل إلىٰ مكة في طلبه، وكان أبوه حارثة من وجوه بني كلب، فصار إلىٰ أبي طالب في جماعة من العرب فاستشفع بهم إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله في أن يرد عليه ابنه زيداً بعتق أو بيع، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله زيد حر فليذهب أين شاء، فقال له أبوه: إلحق يا بني بقومك ونسبك وحسبك فقال زيد: ما كنت لأفارق رسول الله صلى الله عليه وآله فجهد به أبوه وتلطف له، فقال: ما أفارق رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له أبوه: إني أتبرأ منك، فقال له زيد فذاك إليك، فقال حارثة: يا معاشر قريش والعرب إني قد تبرأت من زيد فليس هو ابني ولا أنا أبوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذلك: يا معاشر قريش زيد ابني وأنا أبوه فدعي زيد ابن محمد علىٰ رسمهم الذي كانوا عليه في الجاهلية في أدعيائهم.

وكان زيد كذلك حتىٰ هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله ثم تزوج بامرأة زيد، فأنكر

ذلك جماعة من جهال الصحابة فخاضوا فيه خوضاً، فأنزل ـ جل ذكره ـ في ذلك يعلمهم العلة في تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله بامرأة زيد، فقال تعالى: ﴿**ما كان محمد أبا أحد من رجالكم**﴾ الآية، ثم قال: ﴿**وما جعل أدعياءكم أبناءكم**﴾ الآية، ثم ذكر العلة فقال: ﴿**فلما قضىٰ زيد منها وطراً**﴾ الآية، فأخبر الله ـ عزوجل ـ أن الرسول ـ صلوات الله عليه وآله ـ فعل ذلك ليعلم المسلمين أن أزواج أدعيائهم عليهم حلال تزويجهن بعد مفارقتهن، فإنهن لسن كأزواج الأبناء اللاتي حرمهن الله علىٰ الآباء.

وكان عبد شمس بن عبد مناف أخا هاشم بن عبد مناف قد تبنىٰ عبداً له رومياً يقال له: أمية، فنسبه عبد شمس إلىٰ نفسه فنسب أمية ابن عبد شمس فدرج نسبه كذلك إلىٰ هذه الغاية، فأصل بني أمية من الروم، ونسبهم في قريش، وكذلك أصل الزبير بن العوام بن أسيد بن خويلد، كان العوام عبداً لأسيد بن خويلد فتبناه ولحق بنسبه.

ولم يكن غرضنا ذكر مثل هذا ولكن عرض ذكره في هذا الموضع فذكرنا هذا المقدار منه استشهاداً به علىٰ غفلة كثير من الناس عن معرفة الحقيقة في الأنساب وغيرها، وكان السبب في ذكر هذا كله ما أردناه من بيان البنتين المنسوبتين عند العامة إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله فقد شرحنا خبرهما ووصفنا حالهما بما فيه كفاية، ومقتنع ونهاية» انتهىٰ كلام كتاب الاستغاثة[1].

---

١ ـ راجع: كتاب الاستغاثة: ج ٢، ص ٧٥ ـ ٨٩ طبع النجف الأشرف، وقد حذف صاحب (الكتاب) جملاً كثيرة مما ذكره صاحب كتاب الاستغاثة فكأنه للاختصار.

وقد قرأت رأي صاحب الاستغاثة في زينب ورقية وأنهما ليستا ابنتي رسول الله صلى الله عليه وآله ولا

⇐

⟸ خديجة، وأن تزويج النبي ﷺ إياهما عثمان بن عفان بعد عتبة بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع صحيح بلا منازع فيه، ولكن خالف صاحب الاستغاثة جماعة من أساطين العلماء من الفقهاء والنسابين، منهم العلامة الجليل الثقة المشهور الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المتوفىٰ سنة ٤١٣ هـ فإنه ـ في أجوبة المسائل الحاجبية، في جواب المسألة المتممة للخمسين لما سئل عن ذلك ـ قال ما نصه: «إن زينب ورقية كانتا ابنتي رسول الله ﷺ والمخالف لذلك شاذ بخلافه، فأما تزويجه ﷺ لهما بكافرين فإن ذلك قبل تحريم مناكحة الكفار، وكان له ﷺ أن يزوجهما ممن يراه وقد كان لأبي العاص وعتبة نسب برسول الله ﷺ وكان لهما محل عظيم إذ ذاك، ولم يمنع شرع من العقد لهما فيمتنع رسول الله ﷺ من أجله».

وقال في أجوبة المسائل السروية ـ في جواب المسألة العاشرة ـ ما نصه: «... قد زوج رسول الله ﷺ ابنتيه قبل البعثة كافرين كانا يعبدان الأصنام، أحدهما عتبة بن أبي لهب، والآخر أبو العاص بن الربيع فلما بعث ﷺ فرق بينهما وبين ابنتيه، فمات عتبة علىٰ الكفر، وأسلم أبو العاص بعد إبائه الإسلام فردها عليه بالنكاح الأول ولم يكن ﷺ في حال من الأحوال كافراً ولا موالياً لأهل الكفر، وقد زوج من تبرأ من دينه وهو معادٍ له في الله ـ عزوجل ـ وهاتان البنتان هما اللتان تزوجهما عثمان بن عفان بعد هلاك عتبة وموت أبي العاص، وإنما زوجه النبي ﷺ علىٰ ظاهر الإسلام، ثم إنه تغير بعد ذلك، ولم يكن علىٰ النبي ﷺ تبعة فيما يحدث في العاقبة، هذا علىٰ قول بعض أصحابنا.

وعلىٰ قول فريق آخر: إنه زوجه علىٰ الظاهر وكان باطنه مستوراً عنه، ويمكن أن يستر الله عن نبيه ﷺ نفاق كثير من المنافقين، وقد قال الله سبحانه: ﴿**ومن أهل المدينة مردوا علىٰ النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم**﴾ فليكن في أهل مكة كذلك، والنكاح علىٰ الظاهر دون الباطن ـ علىٰ ما بيناه ـ.

ويمكن أن يكون الله ـ تعالىٰ ـ قد أباحه مناكحة من تظاهر بالإسلام وإن علم من باطنه النفاق، وخصه بذلك، ورخص له فيه، كما خصه في أن يجمع بين أكثر من أربع حرائر في ⟸

واعلم أنه قد تحقق لديك أن لرسول الله صلى الله عليه وآله بنات مسميات بزينب ورقية وأم كلثوم، وهذا لا يمكن إنكاره لدلالة الأخبار عليه، وكلام الأصحاب، كما مر مستوفئً، فقول صاحب (الاستغاثة) في صدر النزاع: هل زينب ورقية بنتا رسول الله صلى الله عليه وآله أم ليستا ابنتيه؟

إن أراد نفي أن يكون لرسول الله صلى الله عليه وآله ابنتان مسميتان بذلك من رأس فهو واضح البطلان، وإن أراد نفي اللتين أخذهما عثمان المسماتين بذلك أن تكونا بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله فهو محتمل، فإنه يجوز أن يكون لرسول الله صلى الله عليه وآله بنتان مسميتان بزينب ورقية، وربيبتان أيضاً مسميتان بزينب ورقية فتكون أربعة.

ويؤيده أن ابن طاووس في ربيع الشيعة ذكر زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله صلى الله عليه وآله لصلبه، وذكر أيضاً أن له ربيبة اسمها زينب، قال: «وكان الحسن البصري يقول: لما كان يوم الحرة قتل أهل المدينة، وكان فيمن قتل ابنا زينب ربيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وهما ابنا زمعة بن عبد الله بن الأسود» انتهىٰ، فيقع الشك في أنه هل تزوج عثمان ربيبتي رسول الله صلى الله عليه وآله أو ابنتيه؟

وما استدل به في كتاب الاستغاثة علىٰ أنهما ربيبتاه فمجرد استبعاد لا بُعد فيه كما لا يخفىٰ.

⇐ النكاح، وأباحه أن ينكح بغير مهر ولم يحظر عليه المواصلة في الصيام ولا الصلاة بعد قيامه من النوم بغير وضوء وأشباه ذلك مما خص به وحظر علىٰ غيره من عامة الناس.

فهذه الأجوبة الثلاثة عن تزويج النبي ـ عليه وآله السلام ـ عثمان، كل واحد منها كافٍ بنفسه مستغنىً به عما ورد».

هذا هو رأي الشيخ المفيد رحمه الله في المسألة، ووافقه في ذلك تلميذه علم الهدىٰ السيد الشريف المرتضىٰ رحمه الله في رسالته التي ألفها في هذه المسألة ـ بعد أن سُئل عن رأيه فيها ـ فراجعها.

وكيف كان وعلىٰ تقدير صحة تزويجه ابنتي رسول الله ﷺ لا يلزمنا محذور ولا يرد علينا من ذلك إيراد فإن أصحابنا اتفقوا علىٰ أن الثلاثة كانوا في عهد النبي ﷺ علىٰ ظاهر الإسلام وأن النبي ﷺ كان يعامل الناس علىٰ ظاهر حالهم، ويجري إقرارهم علىٰ مجرىٰ الواقع، ولذا تزوج ﷺ بعائشة وقد فعلت ما فعلت، فأنا في مصاهرة عثمان علىٰ تردد لأنه لم يقم عندي عليه دليل قاطع أطمئن به.

زينب العطارة الصحابية:

في روضة الكافي: «محمد بن يحيىٰ عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان، عن خلف بن حماد، عن الحسين بن زيد الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاءت زينب العطارة الحولاء إلىٰ نساء النبي ﷺ وبناته، وكانت تبيع منهن العطر، فجاء النبي ﷺ وهي عندهن، فقال النبي ﷺ: إذا أتيتنا طابت بيوتنا فقالت: بيوتك بريحك أطيب يا رسول الله» الحديث[1].

قوله: سعيدة جارية الصادق عليه السلام:

في البصائر: «محمد بن عبد الجبار، عن أبي القاسم عبد الرحمن عن محمد بن سهل، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عيسىٰ بن عبد الله، عن محمد بن عمر بن علي، عن أمه أم الحسين بنت عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام قال:

١ ـ راجع: روضة الكافي للكليني: ص ١٥٣، الحديث الـ (١٤٣) طبع إيران (طهران) سنة ١٣٧٧ هـ.

قالت: بينا أنا جالسة عند عمي جعفر بن محمد عليه السلام إذ دعا سعيدة ـ جارية كانت له، وكانت منه بمنزلة ـ فجاءته بسفط فنظر إلىٰ خاتمه، ثم فضه ونظر في السفط، ثم رفع رأسه إليها فأغلظ لها، قال: قالت: قلت: فديتك كيف ولم أرك أغلظت لأحد قط فكيف بسعيدة» الحديث[١].

سعيدة:

في باب النوادر من آخر كتاب النكاح من الكافي: «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن سعيدة قالت: بعثني أبو الحسن عليه السلام إلىٰ امرأة من آل الزبير لأنظر إليها أراد أن يتزوجها، فلما دخلت عليها حدثتني هنيئة، ثم قالت[٢]: أدني المصباح فأدنيته لها، قالت سعيدة: فنظرت إليها وكان مع سعيدة غيرها فقالت أرضيتن؟ قال: فتزوجها أبو الحسن عليه السلام، فكانت عنده حتىٰ مات عنها، فلما بلغ ذلك جواريه جعلن يأخذن بأردانه وثيابه وهو ساكت يضحك لا يقول لهن شيئاً، فذكر أنه قال: ما شيء مثل الحرائر»[٣]، وفيه مدح لها من حيث اعتماده عليها وصدقها معه وعدم غيرتها، فإن النساء لا يتحملن ذلك.

ويحتمل أن تكون هذه هي التي ذكرناها جارية الصادق عليه السلام.

---

١ ـ راجع: بصائر الدرجات: ج ٤، الباب الرابع.

٢ ـ أي قالت الامرأة الزبيرية، وكذا في قولها: «فقالت أرضيتن».

٣ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٥، ص ٥٥٥، كتاب النكاح، باب نوادر، الحديث الرابع.

شهربانو زوجة الحسين عليه السلام :

في العيون: «حدثنا الحاكم أبو علي الحسين بن أحمد البيهقي عن محمد بن يحيىٰ الصولي، عن عون بن محمد الكندي، عن سهل بن القاسم النوشجاني، قال: قال الرضا عليه السلام بخراسان: إن بيننا وبينكم نسباً قلت: وما هو أيها الأمير؟ قال: إن عبد الله بن عامر بن كريز لما افتتح خراسان أصاب ابنتين ليزدجرد بن شهريار ملك الأعاجم، فبعث بهما إلىٰ عثمان بن عفان، فوهب إحداهما للحسن عليه السلام، والأخرىٰ للحسين عليه السلام فماتتا عندهما عليهما السلام نفساوين، وكانت صاحبة الحسين عليه السلام نفست بعلي بن الحسين عليه السلام فكفل علياً بعض أمهات أولاد أبيه، فنشأ وهو لا يعرف أماً غيرها، ثم علم أنها مولاته فكان الناس يسمونها أمه وزعموا أنه زوّج أمه، ومعاذ الله إنما زوج هذه علىٰ ما ذكرناه»[١].

قوله: غنيمة:

تقدم ذكرها في ترجمة بكر بن محمد بن عبد الرحمن فراجع[٢].

---

١ ـ راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢ ، ص ١٢٨، باب ٣٥، تحت عنوان: ومن أخباره عليه السلام، الحديث السادس.

٢ ـ يعني: تقدم فيما ذكره المصنف في النقد: ص ٦٠، بعنوان بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي أبو محمد.

قوله: فاطمة:

من الفواطم فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين عليه السلام، في باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام من الكافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن فاطمة بنت أسد ـ أم أمير المؤمنين ـ كانت أول امرأة هاجرت إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة إلىٰ المدينة علىٰ قدميها وكانت من أبر الناس برسول الله صلى الله عليه وآله فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقول: إن الناس يحشرون يوم القيامة عراة كما ولدوا، فقالت: واسوأتاه، فقال لها: فإني أسأل الله أن يبعثك كاسية، وسمعته يذكر ضغطة القبر، فقالت: واضعفاه، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: فإني أسأل الله أن يكفيك ذلك، وقالت لرسول الله صلى الله عليه وآله يوماً: إني أريد أن أعتق جاريتي ـ هذه ـ فقال لها: إن فعلت أعتق الله بكل عضو منها عضواً منك من النار.

فلما مرضت أوصت إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وأمرت أن يعتق خادمها، واعتقل لسانها فجعلت تومي إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله إيماءً فقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وصيتها، فبينما هو ذات يوم قاعد إذ أتاه أمير المؤمنين عليه السلام يبكي، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: ما يبكيك؟ فقال: ماتت أمي فاطمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: وأمي والله، وقام مسرعاً حتىٰ دخل فنظر إليها وبكىٰ، ثم أمر النساء أن يغسلنها، وقال: إذا فرغتن فلا تحدثن شيئاً حتىٰ تعلمنني.

فلما فرغن أعلمنه بذلك، فأعطاهن أحد قميصيه الذي يلي جسده، وأمرهن أن يكفنها فيه، وقال للمسلمين: إذا رأيتموني قد فعلت شيئاً لم أفعله قبل ذلك فاسألوني لِم فعلته، فلما فرغن من غسلها دخل النبي صلى الله عليه وآله فحمل جنازتها علىٰ عاتقه، فلم يزل تحت جنازتها حتىٰ أوردها قبرها، ثم وضعها ودخل القبر

فاضطجع فيه، ثم قام فأخذها على يديه حتىٰ وضعها في القبر، ثم انكب عليها طويلاً يناجيها ابنكِ ابنكِ، ثم خرج وسوّىٰ عليها، ثم انكب علىٰ قبرها فسمعوه يقول: لا إله إلّا الله، اللهم إني أستودعها إياك، ثم انصرف.

فقال له المسلمون: إنا رأيناك فعلت أشياءً لم تفعلها قبل اليوم، فقال: اليوم فقدت بر أبي طالب إن كانت ليكون عندها الشيء فتؤثرني به علىٰ نفسها وولدها، وإني ذكرت القيامة وأن الناس يحشرون عراة فقالت: واسوأتاه، فضمنت لها أن يبعثها الله كاسية، وذكرت ضغطة القبر، فقالت: واضعفاه، فضمنت لها أن يكفيها الله ذلك، فكفنتها بقميصي واضطجعت في قبرها لذلك، وانكببت عليها فلقنتها ما تُسأل عنه فإنها سُئلت عن ربها وعن رسولها فأجابت وسُئلت عن وليها وإمامها فارتج عليها، فقلت لها: ابنكِ ابنكِ»[1].

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٥٤٣، كتاب الحجة باب مولد أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ الحديث الثاني.

وترجم لفاطمة بنت أسد في المعاجم الرجالية المتكفلة لتراجم الصحابة قال فيها الجزري في أسد الغابة: ج ٥، ص ٥١٧: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف القرشية الهاشمية، أم علي بن أبي طالب وعقيل وجعفر، قيل: إنها توفيت قبل الهجرة، وليس بشيء، والصحيح أنها هاجرت إلىٰ المدينة وتوفيت بها.

قال الشعبي: أم علي فاطمة بنت أسد أسلمت وهاجرت إلىٰ المدينة وتوفيت بها، وروىٰ الأعمش عن عمر بن مرة عن أبي البختري عن علي قال: قلت لأمي فاطمة بنت أسد: إكفي فاطمة بنت رسول الله ﷺ سقاية الماء والذهاب في الحاجة وتكفيك الداخل الطحن والعجن، وهذا يدل علىٰ هجرتها، لأن علياً إنما تزوج فاطمة بالمدينة.

قال الزهري: هي أول هاشمية ولدت لهاشمي وهي أيضاً أول هاشمية ولدت خليفة، ثم بعدها فاطمة بنت رسول الله ﷺ ولدت الحسن، ثم زبيدة امرأة الرشيد ولدت الأمين لا نعلم

⇐

الخاتمة

الفائدة الأولىٰ

قوله: وإذا ورد عن أبي الحسن الخ:

وقد يوصف بالماضي فيقال: عن أبي الحسن الماضي ويراد به الكاظم عليه السلام، وقد يعبر بالرجل عن الهادي عليه السلام فنقل الفخري أنه «إذا أطلق الرجل في الحديث فالمراد به علي بن محمد الهادي عليه السلام»[1]، بل قيل: إنه لم يصرح أحد من الرجاليين إطلاق الرجل علىٰ الكاظم عليه السلام.

وفسر المحسن كما عن (الوافي) الرجل ـ الواقع في باب أنه تعالىٰ ليس بجسم ولا صورة المروي عن إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت إلىٰ الرجل

⇐ غيرهن».

ثم روىٰ بسنده: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن فاطمة بنت أسد في قميصه واضطجع في قبرها وجزاها خيراً، وروىٰ عن ابن عباس نحو هذا، وزاد: فقالوا ما رأيناك صنعت بأحد ما صنعت بهذه، قال: إنه لم يكن بعد أبي طالب أبر بي منها، إنما ألبستها قميصي لتكسىٰ من حلل الجنة، واضطجعت في قبرها ليهون عليها عذاب القبر، قال الزبير: انقرض ولد أسد بن هاشم إلّا من ابنته فاطمة بنت أسد، أخرجها الثلاثة».

وترجم لها أيضاً ابن حجر العسقلاني في الإصابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، وغيرهم.

١ ـ راجع: مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي، بمادة (رجل).

(يعني أبا الحسن عليه السلام) الحديث ـ بالهادي عليه السلام[١].

ولا يبعد أن يقال: الإطلاق يحمل علىٰ الكاظم عليه السلام، لكن حيث إن إبراهيم المذكور في سند هذا الحديث من أصحاب الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام ينتفي أن يراد به الكاظم عليه السلام.

* * *

الفائدة الثانية

قوله: محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله :

في الكافي: «ولد النبي صلى الله عليه وآله لاثنتي عشرة ليلة[٢] مضت من شهر ربيع الأول في عام الفيل يوم الجمعة مع الزوال، وروي ـ أيضاً ـ عند طلوع الفجر قبل أن يبعث بأربعين سنة، وحملت به أمه في أيام التشريق»[٣].

وعليه إشكال مشهور ذكره جماعة من أصحابنا منهم الصالح، قال في شرحه لهذه العبارة: «هنا سؤال مشهور وهو أنه يلزم منه مع تاريخ مولده أن يكون

١ ـ راجع: الوافي: ج ١ ، ص ٨٥، باب نفي الجسم والصورة والتحديد، الحديث الأول الذي رواه عن الكافي للكليني.

٢ ـ قال المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي: ج ٧، ص ١٣١ «ذهب الشيخ والشهيد في الدروس إلىٰ أنه ولد يوم السابع عشر منه عند طلوع الفجر من يوم الجمعة، واختلف في مبعثه، فقيل: علىٰ رأس أربعين، ونقل عن ابن عباس علىٰ رأس ثلاث وأربعين سنة».

٣ ـ راجع: الكافي: ج ١ ، ص ٤٣٩، كتاب الحجة، باب مولد النبي صلى الله عليه وآله.

مدة حمله ثلاثة أشهر أو سنة وثلاثة أشهر، وهذا مخالف لما اتفق الأصحاب عليه من أن مدة الحمل لا تزيد علىٰ سنة، ولم ينقل أحد أن ذلك من خصائصه» انتهىٰ[١].

بل لو كان من خصائصه لكان معجزة وكان يذكر في معاجزه ولرد العامة علينا، فإنه عندهم يمكن أن يكون أكثر من سنة، وكان أكبر دليل لهم فكان إجماع الأمة علىٰ بطلانه، ومخالف للقرآن المجيد فإن علياً عليه السلام استدل علىٰ أن أقل الحمل ستة أشهر بقوله تعالىٰ: ﴿**وحمله وفصاله ثلاثون شهراً**﴾ مع قوله تعالىٰ: ﴿**وفصاله في عامين**﴾ ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله علىٰ خلاف الآيتين لنبه عليه واستثناه، ولنوقض به، إذ هو في مقام الرد علىٰ عثمان بن عفان كما ذكرناه في كتاب المطاعن.

وعن كتاب النبوة لابن بابويه «إن الحمل برسول الله صلى الله عليه وآله كان ليلة الجمعة لاثنتي عشرة بقيت من جمادىٰ الآخرة»، وكذا عن إقبال ابن طاووس.

وبهذا يندفع ما أجاب به سميي في الحاوي[٢]، من «أنه يجوز أن يكون من خصائصه ولم ينقل لعدم شهرته ووضوح كونه صفة كمال زائدة علىٰ المعتاد تتوفر الدواعي علىٰ نقلها مع جوازه في فرد عند المخالفين» انتهىٰ، فإن ذلك دال علىٰ أنه ليس كذلك، بل الأظهر في الجواب ما أجاب به هو و (الصالح) حيث قال ـ بعد إيراده لعبارة السؤال التي ذكرناها ـ: «والجواب أن المراد بأيام التشريق الأيام

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح: ج ٧، ص ١٣١.

٢ ـ الحاوي: هو حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للشيخ عبد النبي ابن الشيخ سعد الجزائري الغروي الحائري المتوفىٰ سنة ١٠٢١ هـ، والمدفون في قرية بين إصفهان وشيراز، وقبره الآن بشيراز، ذكر ذلك الشيخ البهائي في فوائده الرجالية.

المعلومة من شهر جمادىٰ الأولىٰ الذي وقع فيه حج المشركين في عام الفيل باعتبار النسيء حيث كانوا يؤخرون الحج عن ذي الحجة فيحجون سنتين في محرم وسنتين في صفر وهكذا إلىٰ أن يتم الدور ثم يستأنفونه» انتهىٰ[١].

---

١ ـ راجع: شرح أصول الكافي للمولىٰ الصالح المازندراني: ج ٧، ص ١٣١، وتكملة عبارة المولىٰ الصالح هكذا: «وعلىٰ هذا كانت مدة حمله عشرة أشهر بلا زيادة ولا نقصان، بيان ذلك: أنه ذكر الشيخ الطبرسي في مجمع البيان عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر﴾ نقلاً عن مجاهد أنه كان المشركون يحجون في كل شهر عامين فحجوا في ذي الحجة عامين ثم حجوا في المحرم عامين، ثم حجوا في صفر عامين، وكذلك في الشهور حتىٰ وافقت الحجة التي قبل حجة الوداع في ذي القعدة ثم حج النبي ﷺ في العام القابل حجة الوداع فوافقت في ذي الحجة، فلذلك قال ﷺ في خطبته: «ألا وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السماوات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب مضر بين جمادىٰ وشعبان» أراد عليه السلام بذلك أن الأشهر الحرم رجعت إلىٰ مواضعها، وعاد الحج إلىٰ ذي الحجة، وبطل النسيء، انتهىٰ» أي كلام الطبرسي، فراجعه في تفسير سورة التوبة.

ثم قال المولىٰ الصالح: إذا عرفت ذلك وعرفت أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، ودورة النسيء أربع وعشرون سنة ضعف عدد الشهور فإذا كانت السنة الثالثة والستون ابتداء الدور كانت السنة الثانية والستون نهايته، فإذا بسطنا دورين أخذ من الثانية والستين علىٰ ما قبلها وأعطينا كل شهر عامين تصير السنة الخامسة عشرة من مولده ابتداء الدور، لأنه إذا أنقصنا من اثنتين وستين ثمانية وأربعين تبقىٰ أربعة عشر، الاثنتان الأخيرتان منها لذي القعدة، واثنتان قبلهما لشوال، وهكذا فيكون الأوليان منها لجمادىٰ الأولىٰ، فكان حجهم في عام مولد النبي ﷺ وهو عام الفيل في جمادىٰ الأولىٰ، فإذا فرض أن حمله كان في ثاني عشر منه وتولده كان في ثاني عشر من ربيع الأول كانت مدة الحمل عشرة أشهر بلا زيادة ولا نقصان.

⇐

وهذه الأجوبة كلها لتصحيح كلام الكليني، ولو حمل على الغلط والسهو كان أولىٰ، لأنه إن أراد هذا فهو إغراء، فإن المعروف من أيام التشريق هي في ذي الحجة ولأنه علىٰ هذا في كل شهر أيام تشريق، فمن أين علم أنه في جمادىٰ الأولىٰ ولأنه خلاف ما نقله الثقات كابن بابويه وغيره.

والحاصل أن المقام مقام بيان ابتداء الحمل، وعلىٰ هذا لا يحصل البيان بل يحصل الإبهام والإغراء للوجوه المذكورة، فحمله علىٰ السهو من طغيان القلم لذهاب العامة إلىٰ أنه حملت به أمه في أيام التشريق أو عشية عرفة كان أقرب.

قوله: الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام :

في إعلام الورىٰ وربيع الشيعة: «ولد بالمدينة ليلة النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة»[1] وقيل: سنة اثنتين من الهجرة.

قوله: الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام :

في إعلام الورىٰ وربيع الشيعة: «ولد بالمدينة يوم الثلاثاء، وقيل: يوم

⇐ وظهر مما ذكر بطلان ما ذهب إليه بعض الأصحاب من أن أمه حملت به في رجب فإنه محض التخمين، وما ذهب إليه ابن طاووس في الإقبال من أن أمه حملت به في ثماني عشرة مضت من جمادىٰ الآخرة، هذا ما أفاده بعض الأفاضل، والله أعلم بحقيقة الحال».

هذا ما ذكره المولىٰ الصالح في شرحه لأصول الكافي، ولكن اعترض عليه بعض الأعلام في هامش الشرح بكلام طويل، راجعه في محله.

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ لأبي علي الطبرسي: ص ٢٠٥.

الخميس لثلاث خلون من شعبان، وقيل: لخمس خلون منه سنة أربع من الهجرة، وقيل: آخر شهر ربيع الأول سنة ثلاث من الهجرة ولم يكن بينه وبين أخيه الحسن عليه السلام إلّا الحمل، والحمل ستة أشهر» انتهى[١].

قال المصنف: «وهذا مناف لقوله عند ذكر الحسن عليه السلام حيث قال: الحسن عليه السلام ولد بالمدينة ليلة النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة» انتهى[٢].

ووجه المنافاة من وجهين:

أحدهما: إنه إذا لم يكن بينهما سوىٰ الحمل وهو ستة أشهر فكيف تكون ولادة الحسين عليه السلام في شعبان وولادة الحسن عليه السلام في شهر رمضان [٣].

الوجه الثاني: إنه إذا كان بينهما مدة الحمل المذكورة فكيف تكون ولادة الحسن عليه السلام سنة ثلاث من الهجرة وولادة الحسين عليه السلام سنة أربع، كما هو فتواهما[٤].

---

١ ـ راجع: إعلام الورىٰ: ص ٢١٣.

٢ ـ راجع: ما ذكره المصنف في هامش النقد: ص ٤١٥، بعد ذكره كلام ابن طاووس في ⟸ ربيع الشيعة.

٣ ـ يعني أنه إذا لم يكن بينهما سوىٰ الحمل وهو ستة أشهر وكانت ولادة الحسن عليه السلام في النصف من شهر رمضان لزم كون ولادة الحسين عليه السلام في النصف من شهر صفر، فلا يلائم كونها في شعبان.

٤ ـ يعني لازم كون ولادة الحسن عليه السلام ليلة النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة، وولادة الحسين عليه السلام لثلاث خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة هو كون ما بين ولادتيهما أحد عشر شهراً لا ستة أشهر، فلاحظ.

وهذان الوجهان مبنيان على أنه لم يكن بينهما إلا الحمل ومعلوم من الإجماع والأخبار أن مدة حمل الحسين عليه السلام ستة أشهر، ويستبعده أيضاً وقوع الحمل بالحسين عليه السلام في اليوم الذي ولد به الحسن عليه السلام، فكان الأولى أن بينهما أحد عشر شهراً، وقد نص الشيخ المفيد في الإرشاد: أن الحسن عليه السلام ولد في ليلة النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة والحسين عليه السلام ولد لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة[١].

وفي كشف الغمة: «أصح ما قيل في ولادته: أنه ولد بالمدينة في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة»[٢].

وقال في ولادة الحسين عليه السلام: «ولد بالمدينة لخمس خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة»[٣].

وفي الكافي: ولد الحسن عليه السلام في شهر رمضان في سنة بدر، سنة اثنتين بعد الهجرة، وروي أنه ولد سنة ثلاث»[٤]، ثم قال: «ولد الحسين بن علي عليه السلام في سنة ثلاث» انتهى[٥]، وهذا مبني على فتواه بأن الحسن عليه السلام ولد سنة اثنتين من الهجرة.

فالحاصل: إن كتاب ربيع الشيعة هو بعينه إعلام الورى من غير زيادة

---

١ ـ راجع: الإرشاد للمفيد رحمه الله، باب أحوال الحسن وباب أحوال الحسين عليهما السلام.

٢ ـ راجع: كشف الغمة للإربلي: ج ٢، ص ١٤٠، باب ذكر الإمام الحسن بن علي عليهما السلام.

٣ ـ راجع: المصدر نفسه، باب ذكر الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

٤ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٦١، كتاب الحجة، باب مولد الحسن بن علي ـ صلوات الله عليهما ـ.

٥ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ٤٦٣.

ونقيصة، ولا أعلم مستند (الإعلام) في أنه بين مولدهما الحمل، فتأمل .

قوله: علي بن الحسين عليه السلام
إلىٰ قوله وله سبع وخمسون سنة

اشتبه المصنف فإنه ذكر أن ولادته عليه السلام سنة ثلاث وثلاثين وقبض سنة خمس وتسعين، فكيف يكون له من العمر سبع وخمسون؟ بل الذي يقتضيه ذلك أن يكون له اثنتان وستون سنة كما لا يخفىٰ[1]، ووجه الاشتباه يعلم مما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله في الإرشاد، وربيع الشيعة، وإعلام الورىٰ، وكشف الغمة، والكافي، والدروس، والتهذيب وغيرها أنه ولد سنة ثمان وثلاثين، وتوفي عليه السلام سنة خمس وتسعين وله سبع وخمسون سنة اتفقت علىٰ هذا، إلّا أنه نقل في إعلام الورىٰ وربيع الشيعة قولاً بأنه عليه السلام ولد سنة سبع وثلاثين، وقولاً بأنه ست وثلاثون[2].

وعلىٰ كل حال فتاريخ ولادته عليه السلام لم نره في الكتب المعتمدة[3]، ويلزم أن

---

١ ـ ولعله كان في نسخة المصنف في تعيين سنة الولادة (ثمان وثلاثين) فجاء بدله (ثلاث وثلاثين) غلطاً من الناسخ أو الطابع، وبناء علىٰ الصحيح من النسخة وأنها (ثمانية وثلاثين) وقبض سنة (٩٥) يكون له من العمر حين الوفاة سبع وخمسون، فلاحظ .

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٢٥١.

٣ ـ أي تاريخ ولادته الذي ذكره المصنف رحمه الله من أنه سنة ٣٣ هـ لم نره في الكتب المعتمدة، ويلزم أن يكون عمره ـ علىٰ ما ذكره المصنف في تاريخ الولادة المذكور أكثر من سبع وخمسين، يعني اثنتين وستين سنة لأن وفاته علىٰ ما ذكره المصنف سنة ٩٥ هـ، وهو مقتضىٰ الجمع بين تاريخ الولادة وتاريخ الوفاة، فلاحظ.

يكون عمره عليه السلام أكثر مما ذكر، فذكره الفذلكة دليل على اشتباهه[١].

قوله: محمد بن علي بن موسىٰ عليه السلام :

ذكر أنه ولد في شهر رمضان، وأن علياً عليه السلام ابنه ولد في منتصف ذي الحجة، وهذا هو اختيار المشهور كما في التهذيب، والكافي والدروس، وإرشاد المفيد، وكشف الغمة في محمد بن علي عليه السلام وإعلام الورىٰ، وربيع الشيعة، ومجمع البحرين[٢].

وذهب في كشف الغمة أن علياً عليه السلام ولد في شهر رجب[٣] ونقل في ولادة الجواد عليه السلام قولاً بأنه في رجب[٤].

وفي الربيع والإعلام أنهما عليهما السلام ـ في رواية ابن عياش ـ ولدا في رجب[٥].

وفي الكافي: «روىٰ أنه ـ أي الهادي عليه السلام ـ ولد في رجب»[٦]، وهو الأصح لورود الدعاء المشهور المروي في كتب المصابيح منها الإقبال عن الشيخ في مصباح المتهجد: «عن ابن عياش أنه خرج من الناحية المقدسة علىٰ يد الشيخ أبي

---

١ ـ الفذلكة مصدر والماضي (فذلَك) والفذلكة مجمل أو خلاصة ما فصل أولاً حساباً كان أو غيره، وهي مخترعة من قول الحاسب ـ إذا أجمل حسابه ـ فذلك كذا وكذا.

٢ ـ راجع: إعلام الورىٰ: ص ٣٢٩، ومجمع البحرين بمادة (جود).

٣ ـ راجع: كشف الغمة: ج ٣، ص ١٦٤.

٤ ـ راجع: المصدر نفسه: ص ١٣٣.

٥ ـ راجع: إعلام الورىٰ: ص ٣٢٩ و ٣٣٩.

٦ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٩٧، كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام.

القاسم الحسين بن روح هذا الدعاء في أيام رجب: «اللهم إني أسألك بالمولودين في رجب، محمد بن علي الثاني وابنه علي بن محمد المنتجب»[١] إلىٰ آخر الدعاء، فيدل علىٰ أنهما ولدا في رجب، وقد ذهب إليه بعض الأصحاب.

ولعل الرواية التي أشار إليها الكليني والطبرسي في الإعلام وابن طاووس هي هذه[٢]، لكن بعد شهرة الدعاء بين الطائفة لا وجه للعدول عما اقتضاه من ولادتهما في رجب.

قيل: وأجابوا عن هذا بأنه عليه السلام أراد التوسل بهما في هذا الشهر لا لكونهما ولدا فيه فيكون الظرف أعني (في رجب) متعلقاً بقوله: (أسألك).

وهذا الجواب مما لا يرضىٰ به المجاب عنه، فإن مقتضىٰ قولهم: «وفي رواية ابن عياش أنه ولد في رجب» تسليم دلالة الدعاء علىٰ ذلك، وأيضاً فإن هذا التأويل خلاف الظاهر وفيه الحجة، ولم يرد ما يعارضه، فإن الجماعة ذكروه فتوىٰ منهم، ولم يذكروا له مستنداً فلا معارض له، وإذا لم يكن له معارض فلا يصح التأويل والأخذ بخلاف الظاهر.

فإن قيل: إن الرواية لعلها لم يثبت صحتها عندهم.

قلنا: لا وجه لعدم الصحة بعد هذه الشهرة بين الأصحاب، قال الكفعمي: «إن في إبطال الرواية إبطال للدعاء، وقد أجمعت الفرقة المحقة علىٰ صحته» ونقل

---

١ ـ راجع: الاقبال للسيد ابن طاووس رحمه الله، في أدعية شهر رجب.

٢ ـ راجع: أصول الكافي للكليني: ج ١ ، ص ٤٩٧، كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام، وراجع: إعلام الورىٰ للطبرسي: ص ٣٢٩، الباب الثامن في ذكر الإمام التقي أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام، وص ٣٣٩ الباب التاسع في ذكر الإمام أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام.

عن ابن طاووس في كتابه فتح الأبواب أنه قال: «وكتاب متهجد جدي الطوسي كتاب عمل ودراية وما هو على سبيل مجرد رواية، لأنه من صنف كتاب عمل فقد تقلد العمل بما فيه، فمتى كان لا يعتقده فقد أبدع في الإسلام وحاشى الشيخ أن يصنف بدعة».

قوله: محمد بن الحسن المهدي عليه السلام:

أحب أن أتعرض لبعض أشياء بإيضاحها يندفع ارتياب المبطلين وتزول شكوك المنافقين، وذلك في مقامات:

أحدها: في أصل وجوده.

فنقول: اتفقت الأمة على وجوده عليه السلام إلّا من شذ، والمخالف انقرض **﴿فقطع دابر القوم الذين كفروا والحمد لله رب العالمين﴾**.

وممن نص على وجوده ـ من العامة ـ ابن خلكان في تاريخه، ولم يذكر وفاته، وابن حجر في الصواعق المحرقة، ومحيي الدين ابن العربي ـ وستجيء عبارته إن شاء الله تعالى ـ وابن الأزرق، وصاحب النفحة العنبرية، والسفاقسي في الفصول المهمة ـ وستجيء عبارته إن شاء الله تعالى ـ وابن طلحة، ومحمد بن يوسف الكنجي، وعبد الوهاب الشعراني، والشيخ حسن العراقي، والسيد علي الخواص، والسيد علي السمهودي الشافعي صاحب جواهر العقدين، وابن روزبهان في شرح نهج الحق.

قال محمد بن طلحة الشافعي: «وأما عمر المهدي عليه السلام فإنه ولد في أيام المعتمد على الله خاف فاختفى وإلى الآن، فلم يمكن ذكر ذلك إذ من غاب وانقطع

خبره لا توجب غيبته وانقطاع خبره الحكم بمقدار عمره ولا بانقضاء حياته، وقدرة الله واسعة وحكمه وألطافه بعباده عظيمة عامة» انتهىٰ[١].

ونقل البزرنجي في كتاب الإشاعة والبهائي في الأربعين عن الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات المكية والعبارة للأول، قال ما ملخصه: «إن لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً يقفو أثر رسول الله صلى الله عليه وآله لا يخطىء له ملك يسدده من حيث لا يراه ـ إلىٰ أن قال ـ: يرفع المذاهب من الأرض فلا يبقىٰ إلّا الدين الخالص، أعداؤه مقلدة العلماء أهل الاجتهاد لما يرونه من الحكم بخلاف ما ذهبت إليه أئمتهم، فيدخلون كرهاً تحت حكمه خوفاً من سيفه وسطوته ورغبة فيما لديه، فليس له عدو مبين إلّا الفقهاء خاصة فإنهم لا تبقىٰ لهم رياسة ولا تميز عن العامة، بل لا يبقىٰ لهم علم بحكم إلّا قليل، ويرتفع الخلاف عن العالم في الأحكام بوجود هذا الإمام، ولولا أن السيف بيده لأفتىٰ الفقهاء بقتله، ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيطمعون ويخافون فيقبلون حكمه من غير إيمان، بل يضمرون خلافه، يفرح به عامة المسلمين أكثر من خواصهم، أسعد الناس به أهل الكوفة، يبايعه العارفون بالله من أهل الحقائق عن شهود وكشف» إلىٰ آخر كلامه[٢].

---

١ ـ راجع: مطالب السؤول في مناقب آل الرسول للوزير بدمشق أبي سالم محمد بن طلحة بن محمد بن الحسن، كمال الدين القرشي النصيبي العدوي الشافعي، المولود سنة ٥٨٢ هـ، والمتوفىٰ سنة ٦٥٢ هـ: ص ٩١، طبع إيران سنة ١٢٨٧ هـ.

٢ ـ راجع: الإشاعة لأشراط الساعة تأليف السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي الحسيني الموسوي الشافعي الشهرزوري المدني المولد سنة ١٠٤٠ هـ، والمتوفىٰ بالمدينة سنة ١١٠٣ هـ: ص ١٦٢ طبع مصر سنة ١٣٢٥ هـ، وراجع أيضاً: شرح أربعين الشيخ

⇐

هذا، مضافاً إلىٰ إجماع أصحابنا وأنت خبير بأن الذين ثبت وجودهم في الأمم السالفة كعوج بن عناق وغيره، لم ينازع أحد في وجودهم ولم يذكره عشر معشار من ذكره عليه السلام، فهؤلاء المخالفون لو أمكنهم إنكاره لأنكروه، فذكرهم له بتسليم وإذعان دليل واضح علىٰ تواتر وجوده، بحيث ألزمتهم الحجة علىٰ وجوده حتىٰ لم يمكنهم إنكاره مع ترصدهم للاعتراض علىٰ الشيعة الإمامية كمال الترصد.

المقام الثاني: قد تواتر عند الخاصة والعامة وجود القائم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، واتفق أهل الإسلام ـ علىٰ اختلاف مذاهبهم ـ علىٰ ذلك، ولكنهم اختلفوا في أنه هو محمد بن الحسن العسكري أم بعد لم يوجد، فاتفق الإمامية علىٰ أن الموعود به في الأخبار المتواترة هو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، واختلف العامة فوافقنا علىٰ مذهبنا جماعة من فحولهم وفضلائهم.

ومنهم محيي الدين ابن العربي في الباب السادس والستين والثلاثمائة من الفتوحات، قال: «واعلموا أنه لابد من خروج المهدي ـإلىٰ أن قال ـ: وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد فاطمة جده الحسين بن علي ووالده الحسن العسكري ابن الإمام علي النقي ـ بالنون ـ ابن الإمام محمد التقي ـ بالتاء ـ ابن علي الرضا بن موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن

⇐ البهائي رحمه الله عند شرحه للحديث السادس والثلاثين، والفتوحات المكية هو لأبي بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي الحاتمي الأندلسي المكي الدمشقي، المولود سنة ٥٦٠ هـ، والمتوفىٰ بدمشق سنة ٦٣٨ هـ، وقد طبعت الفتوحات المكية ببولاق في أربعة أجزاء سنة ١٢٧٤ هـ.

الحسين بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ» انتهىٰ.

ثم قال في الباب الخامس والستين والثلاثمائة: «في بيان أن جميع أشراط الساعة حق، وذلك كخروج المهدي، ثم الدجال، ثم نزول عيسىٰ ابن مريم، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها ـ إلىٰ أن قال ـ: فهناك يترقب خروج المهدي، وهو من أولاد الحسن العسكري، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باق إلىٰ أن يجتمع مع عيسىٰ ابن مريم فيكون إلىٰ وقتنا هذا ـ وهو سنة ثمان وخمسين وتسعمائة ـ سبعمائة سنة وست سنين» انتهىٰ.

ومنهم: أبو الحسن السفاقسي المكي المالكي في كتاب الفصول المهمة، ونقله عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي قال في الفصول: «قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي في كتابه (البيان في أخبار صاحب الزمان): من الدلالة علىٰ كون المهدي حياً باقياً منذ غيبته وإلىٰ الآن وأنه لا امتناع في بقائه كبقاء عيسىٰ ابن مريم والخضر، وإلياس، من أولياء الله تعالىٰ، وبقاء الأعور الدجال، وإبليس اللعين من أعداء الله تعالىٰ، هؤلاء ثبت بقاؤهم ثم أخذ في الأدلة علىٰ بقائهم ـ إلىٰ أن قال ـ: وأما بقاء المهدي فقد جاء به الكتاب والسنة» إلىٰ آخر ما ذكره[1].

وقال في الفصول المهمة المذكورة: «الفصل الثاني عشر في ذكر أبي القاسم محمد الحجة الخلف الصالح ابن أبي محمد الحسن ـ صلوات الله عليهم

---

١ ـ راجع: ص ٣١٧، من الفصول المهمة في معرفة الأئمة عليهم السلام، تأليف نور الدين علي بن محمد بن أحمد المالكي المكي الشهير بابن الصباغ المتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ، وقد طبع الكتاب بإيران سنة ١٣٠٢ هـ، وراجع: أيضاً البيان في أخبار صاحب الزمان المطبوع بإيران وبالنجف الأشرف.

أجمعين ـ وهو الإمام الثاني عشر. وتاريخ ولادته، ودلائل إمامته وذكر طرف من أخباره، وغيبته، ومدة قيام دولته» انتهىٰ[١].

ومنهم: كمال الدين بن طلحة الشافعي، والشيخ عبد الوهاب الشعراني صاحب كتاب اليواقيت والجواهر، والشيخ حسن العراقي المدفون بمصر، والسيد علي الخواص[٢].

وفي الفصول المهمة: «قال الشيخ كمال الدين بن طلحة: كفىٰ بأبي محمد الحسن شرفاً أن جعل الله محمداً المهدي من نسبه، وأخرجه من صلبه، وجعله معدوداً من حزبه، ولم يكن لأبي محمد ولد ذكر سواه وحسبه ذلك منقبة وكفاه، ولم تطل مدته في الدنيا أيام مقامه ومثواه، ولا امتدت أيام حياته فيها ليظهر للناظرين مآثره ومزاياه» انتهىٰ[٣].

المقام الثالث: ولا علينا أن نشير إلىٰ بعض الأدلة الدالة علىٰ أن المهدي الموعود به في الأخبار المتواترة لدىٰ العامة والخاصة هو ابن الحسن العسكري عليه السلام وهي من وجوه:

أحدها: الأخبار المتواترة المروية في الصحاح الستة وغيرها، حتىٰ ألف أصحابنا كتباً في مضمونها مثل (مقتضب الأثر في النص علىٰ الأئمة الاثني

---

١ ـ راجع: ص ٣٠٨، من الفصول المهمة.

٢ ـ راجع: كتاب اليواقيت والجواهر للشعراني: ج ٢ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، في المبحث الخامس والستين في أشراط الساعة، طبع مصر سنة ١٣٢١ هـ ، وقد نقل ذلك عن الشيخ حسن العراقي وموافقة سيدي علي الخواص له، وأطال الكلام في أخبار صاحب الزمان عليه السلام فراجعه.

٣ ـ راجع: ص ٣٠٢ من الفصول المهمة.

عشر)[١]، وكتاب (كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر)[٢] وغيرهما.

ورأيت مجلداً مشتملاً على روايات العامة والخاصة، فعددت روايات العامة فبلغت ستين حديثاً، وروايات الخاصة بلغت نحو ثلاثمائة وأربعين حديثاً، وانتشرت في مطاوي كتبنا وكتب العامة كالصواعق المحرقة[٣] وغيرها، وصرح ابن روزبهان بقبولها وتسليمها وأولها بتأويلات باردة واهية ذكرناها في كتاب المطاعن وأجبنا عنها.

ثانيها: العلامات المروية في المهدي عليه السلام متحققة فيه كما روى الخاصة والعامة من أن اسمه المهدي واسمه اسمي وأنه من ولد الحسين عليه السلام وأنه من عترتي، وأنه من ولد فاطمة عليها السلام وأن كنيته أبو القاسم، ولقبه الحجة، وأنه أقنى الأنف وأجلى الجبهة، إلى غير ذلك من الأوصاف المميزة المعرفة، وهذه كلها فيه عليه السلام ولم تجتمع في غيره من النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا، وفي أخبارنا أكثر من

---

١ ـ مقتضب الأثر تأليف العلامة المحدث الشيخ أحمد بن محمد بن عبيد الله بن عياش الجوهري رحمه الله المتوفى سنة ٤٠١ هـ، وقد طبع الكتاب بإيران (قم) سنة ١٣٧٩ هـ.

٢ ـ كفاية الأثر للشيخ أبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز الرازي ويقال له: القمي، الراوي عن الشيخ الصدوق ابن بابويه، وعن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، وعن القاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا وعن أبي عبد الله الحسين بن سعيد الخزاعي الراوي عن عبد الله الجلودي وعن علي بن الحسين بن علي بن مندة، وعن أحمد بن محمد بن عياش الجوهري، صاحب (مقتضب الأثر). طبع كفاية الأثر ـ منضماً إلى اختيار كتاب (الخرايج والجرايح) للقطب الراوندي ـ بإيران سنة ١٣٠٥ هـ.

٣ ـ راجع: الصواعق المحرقة للمحدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المصري المكي مفتي الحجاز المتوفى سنة ٩٧٣ هـ: ص ٩٧ ـ ١٠٠، طبع مصر سنة ١٣٢٤ هـ.

هذه الأوصاف، وهي أيضاً فيه عليه السلام .

كما ورد أن له غيبتين صغرىٰ وكبرىٰ، والتنصيص علىٰ كونه من ولد الحسن العسكري عليه السلام ونص الحسن علىٰ ابنه أنه هو القائم، إلىٰ غير ذلك فلا مناص عن القول به.

واحتمال وجود رجل آخر غيره موصوف بهذه الصفات، باطل، لأن الصفات المميزة لا يصح اشتراكها في شخصين، وإلّا لما صح التمييز، ولوجب زيادة الأوصاف إلىٰ حد يحصل التمييز، علىٰ أنه من المستبعد، بل الممتنع عادة اتحاد شخصين في هذه الصفات، كما لا يخفىٰ علىٰ من سلك طريق الانصاف.

وأما ما روي من أنه من ولد الحسن عليه السلام فذلك خبر واحد شاذ لا يعارض الأخبار الكثيرة الدالة علىٰ أنه من ولد الحسين عليه السلام، ويجوز أن يراد به أبوه الحسن العسكري عليه السلام.

وأما ما روي من قوله صلى الله عليه وآله: يواطيء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، فأجاب محمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤول بأنه «إن النبي صلى الله عليه وآله كان له سبطان أبو محمد الحسن عليه السلام وأبو عبد الله الحسين عليه السلام، ولما كان الحجة الخلف الصالح محمد عليه السلام من ولد أبي عبد الله الحسين عليه السلام ولم يكن من ولد أبي محمد الحسن عليه السلام وكانت كنية الحسين أبا عبد الله، فأطلق النبي صلى الله عليه وآله علىٰ الكنية لفظ الاسم لأجل المقابلة بالاسم في حق أبيه وأطلق علىٰ الجد لفظ الأب، فكأنه قال: يواطيء اسمه اسمي فهو محمد وأنا محمد، وكنية جده اسم أبي، إذ هو أبو عبد الله وأبي عبد الله، لتكون تلك الألفاظ المختصرة جامعة لتعريف صفاته، وإعلام أنه من ولد أبي عبد الله الحسين عليه السلام بطريق جامع موجز ـ ثم قال ـ: وحينئذ تنتظم الصفات وتوجد بأسرها مجتمعة للحجة الخلف الصالح

محمد عليه السلام» انتهى[١].

ومع هذا، فهذه الأخبار محفوفة بقرائن وأخبار أخر دالة عليها التزاماً بيناً:

منها: ما تواتر لدى الخاصة والعامة من قوله صلى الله عليه وآله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية» في اقتضائه لكل زمان إماماً.

ومنها: الأدلة العقلية الدالة على وجود الحجة المعصوم في كل زمان.

ومنها: قوله تعالى: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾ الدالة على أن الإمامة منصب من الله لا اختيار للعباد فيه، وأنه لابد أن يكون معصوماً.

ومنها: ما رواه الجمهور عنه صلى الله عليه وآله: «لن تهلك أمة أنا في أولها والمهدي في وسطها وعيسى في آخرها».

وما قيل: إن المهدي عليه السلام يسبق عيسى بأكثر من ثلاثين سنة، وعيسى يتأخر عنه بضعاً وثلاثين، فعلى تقدير صحته لا يصير المهدي وسطاً كما لا يخفى بل ما رووه «لا مهدي إلّا عيسى ابن مريم» أي معه يبطل التقديم والتأخير.

ثالثها: اتفق الخاصة والعامة واستفاضت الأخبار بوجود الدجال، وأنه موجود من زمن النبي صلى الله عليه وآله وأنت تعلم أن الدجال كافر محض، وباطل صرف، وقبيح على الله تعالى اللطيف بعباده الرؤوف بهم أن يجعل فيهم باطلاً صرفاً وكافراً محضاً بدون وجود الحق المحض والإيمان الصرف فحيث جعل فيهم عمود الكفر فلابد أن يجعل فيهم عمود الإيمان مقابلاً، بل اللائق بذاته المقدسة إيجاد عمود الإيمان ودعامة الحق قبل دعامة الباطل، وقد تتبعنا عادات الله تعالى في عباده فوجدناها كذلك، فلذلك اشتهر المثل: «لكل فرعون موسى».

---

١ ـ راجع: مطالب السؤول: ص ٩١، طبع إيران سنة ١٢٨٧ هـ.

وهذه أدلة علىٰ الإجمال تغني المنصف عن التفصيل والإطناب وليس ذلك من وضع هذا الكتاب.

الفائدة الثالثة

قوله: قال العلامة:

ورد في باب حكم الماء إذا ولغ فيه الكلب من الاستبصار: «سعد عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسىٰ»[١].

فقال السبط في الشرح: «وتفسير أبي جعفر بأحمد بن محمد بن عيسىٰ ربما يؤيده ما قاله العلامة في الخلاصة[٢] من أن المراد بأبي جعفر في رواية الشيخ عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر هو أحمد بن محمد بن عيسىٰ، إلّا أن

---

١ ـ لا يخفىٰ أن الموجود في الاستبصار: ج ١، ص ٢٠، في الباب المذكور الحديث السادس قوله: «سعد عن أبي جعفر أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسىٰ» لا «أحمد بن محمد بن عيسىٰ» وكذا في التهذيب: ج ١، ص ٢٢٦، في باب المياه وأحكامها، الحديث الـ (٣٣) وعليه فلا وجه لما قاله السبط في الشرح بقوله: «وتفسير أبي جعفر بأحمد بن محمد بن عيسىٰ» الخ، ولعل نسخة الاستبصار التي عند السبط وعند صاحب (الكتاب) سقط منها كلمة (عن عثمان) فلاحظ.

٢ ـ راجع: ما ذكره العلامة في الفائدة الثانية من الفوائد العشر التي ألحقها بآخر الخلاصة: ص ٢٧١.

قول العلامة «ذكر الشيخ وغيره» قد يشكل بأن محمد بن يعقوب في الكافي في باب تاريخ مولد الصادق عليه السلام قال: (سعد بن عبد الله عن أبي جعفر محمد بن عمر بن سعيد عن يونس بن يعقوب)[١] والظاهر أن أبا جعفر هذا هو الزيات، إلّا أنهم لم يذكروا كنيته بأبي جعفر، ولولا اتفاق نسخ الكافي التي رأيناها لاحتمل كونه ابن عثمان وعمر تصحيف، فيكون محمد بن عثمان بن سعيد العمري فإنه يكنىٰ بأبي جعفر وسعد روىٰ عنه، فقد يحتمل أن يكون مراد العلامة أن أبا جعفر مع الإطلاق ما ذكره والتقييد حكم آخر»[٢].

قوله: عدة من أصحابنا:

في الشرح: «وما قاله العلامة في الخلاصة[٣] لم نره في الكافي، والنجاشي ذكر في ترجمة الكليني ما لفظه: قال أبو جعفر الكليني: كلما كان في كتابي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ فهم ـ إلىٰ آخر ما قاله العلامة في ابن عيسىٰ»[٤] ـ نعم في الكافي ـ في باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم نصيبه ـ: عدة من أصحابنا، علي بن إبراهيم، ومحمد بن جعفر، ومحمد بن يحيىٰ، وعلي بن

---

١ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ٤٧٥، كتاب الحجة، باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، الحديث الثامن.

٢ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره السبط في شرح الاستبصار.

٣ ـ يشير إلىٰ ما ذكره العلامة في أول الفائدة الثالثة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة: ص ٢٧١.

٤ ـ راجع: ذلك في رجال النجاشي: ص ٢٩٣، عند ترجمته لمحمد بن يعقوب الكليني، وراجع: ما ذكره العلامة: ص ٢٧١ في الفائدة الثالثة من الخلاصة.

محمد بن عبد الله القمي، وأحمد بن عبد الله، وعلي بن الحسين جميعاً، عن أحمد بن محمد بن خالد[١].

وفي أول حديث في الكافي: عدة من أصحابنا منهم محمد بن يحيىٰ العطار عن أحمد بن محمد[٢] ولا يبعد أن يكون هذا عاماً لكل عدة إلّا أنه خاص بأحمد بن محمد بن عيسىٰ علىٰ ما في الخلاصة والنجاشي لأن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ليس في العدة[٣] التي تروي عن أحمد بن محمد بن خالد علىٰ ما سمعته من نقلهما» انتهىٰ[٤].

ثم ذكر في العدة[٥] التي تروي عن سهل: علي بن محمد بن علان، فقال

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٦، ص ١٨٣، كتاب العتق، باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم نصيبه أو يبيع، الحديث الخامس، ولكن لا يوجد في هذه الطبعة ما بين عدة من أصحابنا وبين عن أحمد بن محمد بن خالد من بيان العدة التي ذكرها صاحب (الكتاب) كما في بعض نسخ الكافي المخطوطة، ويوجد في الطبعة القديمة الإيرانية سنة ١٣١٤ هـ: ج ٢، ص ١٣٥ كتاب العتق الباب المذكور، فلاحظ.

٢ ـ راجع: أصول الكافي: ج ١، ص ١٠، كتاب العقل والجهل، الحديث الأول.

٣ ـ لأن العدة التي نقلها العلامة عن الكليني في الفائدة الثالثة في آخر الخلاصة: ص ٢٧٢ هكذا: «كلما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أمية، وعلي بن الحسن»، فترىٰ أنه ليس فيهم أحمد بن محمد بن عيسىٰ، كما لم يذكر من العدة محمد بن جعفر، ولا محمد بن يحيىٰ العطار وسمىٰ والد علي (الحسن مكبراً) سهواً، والصحيح (الحسين مصغراً) لأنه علي بن الحسين السعدآبادي فلاحظ.

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ ما ذكره سبط الشهيد الثاني في شرح الاستبصار.

٥ ـ يعني ذكر الكليني في العدة علىٰ ما نسب إليه العلامة في خاتمة الخلاصة: ص ٢٧٢ في ⇐

المصنف: «كأن لفظ (بن) بين محمد وعلان سهو من قلم الناسخ، كما يظهر من كتب الرجال» انتهىٰ[١].

ويظهر من الشرح تصحيح (بن) المذكور بين محمد وعلان فقال ـ بعد تعدد أسماء العدة ـ آخذاً في بيان حالهم فقال: «وعلي بن علان المعروف بعلان ثقة» انتهىٰ[٢]. والظاهر كما قاله المصنف[٣].

هذا كله في العدة التي تقع في أول السند، وذكر في باب حج إبراهيم وإسماعيل وبنائهما البيت ومن ولي البيت بعدهما عدة في آخر السند، فقال ـ بعد الحديث الذي فيه العدة[٤]: «عنه، عن سعيد بن جناح عن عدة من أصحابنا، عن

⟸ الفائدة الثالثة بقوله: «قال: وكلما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد، فهم علي بن محمد بن علان، ومحمد بن أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني».

١ ـ راجع: ما ذكره المصنف: ص ٤١٦ في الفائدة الثالثة من النقد.

٢ ـ راجع: شرح الاستبصار للسبط.

٣ ـ كأنه يرىٰ صاحب الكتاب أن علان لقب لعلي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الكليني، وقد ذكر المصنف (ص ١٤٠) في الألقاب من النقد أن «علان لقب لعلي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الكليني وأحمد بن إبراهيم الكليني، ومحمد بن إبراهيم الكليني»، كما أنه لقب كل واحد منهم بعلان في تراجمهم فلاحظها.
وراجع: ما ذكره صاحب (الكتاب): ص ٢٠١ في ترجمة علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي المعروف بعلان، وص ٢٠٨ في ترجمة علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة من هذا الجزء.

٤ ـ وهو الحديث السادس الذي ذكره الكليني في فروع الكافي: ج ٤، ص ٢٠٦ من كتاب الحج، باب حج إبراهيم وإسماعيل وبنائهما البيت ومن ولي البيت بعدهما عليهما السلام.

أبي عبد الله عليه السلام» ـ[١]، ولم أر من فسرها فهي مجهولة، وحكمه حكم المرسل.

قوله: قد يغلط جماعة:

قد قدمنا كلاماً في هذا في ترجمة إبراهيم بن هاشم[٢].

* * *

الفائدة الرابعة

قوله: وقد أوردت جملاً من الطرق:

يستعلم من هذا الكلام أنه إذا كان الطريق المذكور في التهذيب أو الاستبصار ضعيفاً ولكن له بدل هذا الطريق طريق آخر في الفهرست صحيح كفىٰ في صحة طريق الرواية، وهو كذلك إذا لم يقم احتمال أن تكون روايته المروية في الكتابين مروية عن غير الكتب المذكورة في الفهرست.

فالحاصل هذا الفرع صحيح إذا دخل الخبر في عموم ما رواه في الفهرست، أما إذا لم يدخل تحت عمومه فلا يكون صحيحاً، كما إذا قال: أخبرني عن بعض كتبه فلان عن فلان... الخ، أو ذكر كتاباً فقال: أخبرني به فلان عن فلان، لأنه متىٰ

---

١ ـ راجع: فروع الكافي: ج ٤، ص ٢٠٧ من المصدر نفسه.

٢ ـ راجع: ج ١، ص ١٨٨ من هذا الكتاب، في الفائدة التي ذكرها في ترجمة إبراهيم بن هاشم، ويشير بقوله: «قد يغلط جماعة» إلىٰ ما ذكره العلامة في الفائدة التاسعة من الفوائد الملحقة بآخر الخلاصة: ص ٢٨١، وقد نقله المصنف في النقد: ص ٤١٧ عن خلاصة العلامة.

احتمل أن لا يكون داخلاً في طريق الفهرست الذي هو صحيح ـ مثلاً ـ لا يحكم بصحته.

وقد يقال: الظاهر من هذه العبارة أن هذه الأحاديث لها طرق أخر استوفاها في الفهرست فحيث يكون الرجل المذكور في الكتابين مذكوراً في الفهرست، فالطرق إليه: منها مذكورة فيهما، ومنها مذكورة في الفهرست وتكون الطرق إليه متعددة فإذا كان بعضها صحيحاً كفى، فتأمل.

قوله: فالطريق صحيح إن كان جميع رجاله ثقات:

هذا التقسيم من العلامة، وتبعه عليه عامة من تأخر عنه كما نص عليه جماعة، والمقسم هو الخبر المجرد عن القرائن وله فائدتان:

إحداهما: الاختصار المغني عن التصريح بمذهب كل راو.

وثانيتهما: العمل على الخلاف وقد تقدم.

وهذه بعينها هي طريقة عمل القدماء الذين يعملون بأخبار الآحاد إلّا التسمية، وقد أثبتنا هذا في رسالتنا (الحق الحقيق) في الرد على الأخبارية ونقلنا مذاهب قدمائنا وعبائرهم، فإن أردت فراجع، وقد أشرنا في ترجمة محمد بن عيسى إلى ذلك[1] وهذا الذي سماه المصنف قوياً هو اصطلاح بعض الفقهاء، والمشهور يسمونه موثقاً.

---

١ ـ راجع: ما ذكره: ص ٤٤٩ من هذا الجزء في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد.

قوله: وكذا إلىٰ أحمد بن إدريس:

أي صحيح، وللشيخ إليه طرق ذكر منها المفيد والحسين بن عبيد الله عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري عنه[١].

وقيل: «لعل فيه سهواً إذ الظاهر أحمد بن جعفر بن سفيان الثقة، لأنه قال في الفهرست في ترجمة أحمد بن إدريس: أخبرنا برواياته الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري عنه[٢].

وقال في رجاله في ترجمة أحمد بن جعفر ـ إلىٰ آخر ما تقدم في هذه الترجمة[٣] ـ ثم قال: فهو مجهول» انتهىٰ[٤] وهو حسن إلّا أن الأظهر أنه مجهول

---

١ ـ راجع: مشيخة الشيخ الطوسي الملحقة بآخر التهذيب: ج ١٠، ص ٣٥ ومشيخته أيضاً الملحقة بآخر الاستبصار: ج ٤، ص ٣٠٣.

٢ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ٥٠ برقم ٨١.

٣ ـ راجع: رجال الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: ص ٤٤٣، وأراد بأبي علي الأشعري في الترجمة أحمد بن إدريس القمي الأشعري، ويقصد بقوله: «ما تقدم في هذه الترجمة» ما تقدم من صاحب النقد في ترجمة أحمد بن جعفر بن سفيان (ص ١٨).

٤ ـ إلىٰ هنا انتهىٰ كلام هذا القائل المجهول، ولعل حكم هذا القائل بجهالة أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري لعدم وجود ترجمة له مستقلة في المعاجم الرجالية، وقد جاء ذكر أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري في مشيخة التهذيب: ص ٣٥، في طريق رواية الشيخ عن أحمد بن إدريس، وكذا في مشيخة الاستبصار: ص ٣٠٣، في طريق روايته عن أحمد بن إدريس.

قال عناية الله القهبائي في مجمع الرجال: ج ٧، ص ٢٠٧ ـ عند ذكره لطريق رواية الشيخ

⇐

لتكرر ذكره كذلك في المشيخة[١]، كما في طريقه إلىٰ محمد بن أحمد بن يحيىٰ، وإلىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ.

ويحتمل أن يكون الحسين بن سفيان البزوفري أبو عبد الله، وسيذكر[٢] في طريقه إلىٰ الحسن بن محمد بن سماعة، وهو الذي ذكره الرجاليون بعنوان الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، ويؤيده اتحاد الطريق والمرتبة لكن سهو القلم علىٰ كلا الاحتمالين.

⇐ عن أحمد بن إدريس الذي فيه أبو جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري ـ ما نصه: «ولا يخفىٰ اشتباه قلمه الشريف بالتغيير والنقصان والتقديم والتأخير، في الطريق الأخير هنا، وفيما سيجيء في الطريق الثاني من ترجمة أحمد بن محمد بن عيسىٰ (أي ص ٢٠٩) وفي الطريق الأول من ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ (أي ص ٢١٥) وكرر في الرابع منها (أي ص ٢١٦)، علىٰ العجلة الدينية اللازمة له ﷺ حتىٰ كأنها صارت طبيعة له ولا ضير وكأنه ﷺ كان يريد أن يرسم هكذا: عن أبي علي (أحمد بن سفيان البزوفري) والحسين بن علي بن سفيان البزوفري عن أحمد... الخ، فاشتبه عليه غيره، يدل عليه ما في ترجمة هذين البزوفريين، وفي ترجمتي الحسين بن سعيد وأحمد بن إدريس من (لم) و (ست) و (وجش) فانظر وتأمل وأذعن».

١ ـ يعني مشيخة التهذيب، راجع: ج ١٠، ص ٧١ ـ ٧٢، وراجع أيضاً: ص ٧٤، ومثله ما جاء في مشيخة الاستبصار: ج ٤، ص ٣١٥ و ٣١٦ و ٣٣٩.

٢ ـ يعني: سيذكر الحسين بن سفيان البزوفري أبو عبد الله في مشيخة التهذيب في طريقه إلىٰ الحسن بن محمد بن سماعة، راجع: ص ٧٥ من المشيخة، وكذلك في مشيخة الاستبصار: ص ٣٢٠ ولكن سماه فيه الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، فكأن ما في مشيخة التهذيب نسبة الحسين إلىٰ جده سفيان.

قوله: وإلىٰ أحمد بن الحسن ضعيف:

لم يذكر له طريقاً إليه لا في التهذيب ولا الاستبصار، فذكره هنا توهم، اللهم إلّا أن يريد طريقه إليه في الفهرست، ولكن له طرق إليه:

منها: ما عن ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عنه[١].

وأنت تعلم أن هذا الطريق صحيح لأن ابن الوليد هو محمد بقرينة رواية ابن أبي جيد عنه كما ذكر الشيخ ذلك في طريقه إلىٰ محمد بن الحسن الصفار فراجع[٢] ومحمدبن الوليد ثقة بلا إشكال، فبقي الكلام من جهة ابن أبي جيد وقد عد البهائي حديثه صحيحاً كما تقدم[٣]، ولعله من مشايخ الإجازة.

---

١ ـ راجع: الفهرست: ص ٤٧ في ترجمة أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال، فإن المصنف صاحب النقد وإن لم يذكر طريقاً للشيخ إلىٰ أحمد بن الحسن بن فضال في التهذيب والاستبصار لكنه لا يلزم من ذلك أن يكون ذكر المصنف له هنا توهماً لأن المصنف قال (ص ٤١٧) في الفائدة الثالثة ـ عند ذكره لطرق الشيخ ـ ما نصه: «وقد ذكرنا نحن مستوفىً في كتاب فهرست الشيعة، وطريق الشيخ ﷺ في التهذيب والاستبصار إلىٰ هؤلاء واحد... وأنا أردت أن أذكر طريقه إلىٰ كل رجل رجل علىٰ سبيل الإجمال علىٰ ترتيب حروف المعجم مما ذكره في آخر الكتابين ومما لم يذكره فيهما بل ذكره في الفهرست...».

٢ ـ راجع: مشيخة التهذيب: ص ٥٩ ـ ٦٠، ومشيخة الاستبصار: ص ٣١٧.

٣ ـ راجع: ما ذكره عن الشيخ البهائي: ص ١٤٨ من هذا الجزء في ترجمة علي بن أبي جيد.

قوله: وكذا إلىٰ أحمد بن محمد بن أبي نصر:

هذا كسابقه لم يذكر في التهذيبين[١].

قوله: وإلىٰ الفضل بن شاذان:

قد ذكرنا الخلاف في تعيين محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل في المسائل المذكورة في صدر الكتاب[٢] وذكر في مشيخة التهذيب: «ومن جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما رويته بهذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» انتهىٰ[٣].

قيل: «لا يخفىٰ ما فيه إذ لا دخل لعلي بن إبراهيم في سند الفضل» انتهىٰ، وفيه تأمل ونظر.

قوله: وإلىٰ محمد بن أبي عمير حسن:

في المجمع: «ولكن في الصحة تأمل، لأنه نقل الشيخ في التهذيب والاستبصار عن ابن أبي عمير من غير إسناد، وصحة إسناده إليه فيهما غير ظاهر،

---

١ ـ فإنه وإن لم يكن له طريق في التهذيب والاستبصار لكن له طريقين في الفهرست: ص ٤٣، أولهما صحيح وهو ما أخذ عن (الجامع) وثانيهما ضعيف وهو ما أخذ من نوادره.

٢ ـ راجع: ما ذكره في أول الكتاب: ج ١، ص ١٣٥ تحت عنوان (مسألة).

٣ ـ راجع: مشيخة التهذيب: ص ٤٧.

وما صحح في كتب الرجال أيضاً، نعم سمي في (المنتهىٰ) وغيره بالصحة»[١].

وذكر ابن داود: «أن الطريق إليه وإلىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ وعلي بن جعفر واحد»[٢] وإليهما صحيح فيكون إليه صحيحاً، إلّا أن ذلك غير واضح عندي لأني أجد اختلاف الطرق، ويفهم كون الطريق إليه صحيحاً من الفهرست حيث قال فيه: «أخبرنا بجميع رواياته وكتبه جماعة عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ـ ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله، والحميري عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير»[٣]، وطريقه إلىٰ محمد بن علي صحيح، والباقي ثقات إلّا أن إبراهيم ما صرح بتوثيقه، وخبره قد يسمىٰ بالحسن وقد يسمىٰ بالصحيح[٤] ويمكن تصحيحه من الفهرست بطريق آخر، فافهم[٥].

١ ـ راجع: مجمع الفائدة والبرهان للمولىٰ الأردبيلي ﷺ.
٢ ـ راجع: رجال ابن داود: ص ٥٥٧ في (التنبيهات) آخر الكتاب.
٣ ـ راجع: فهرست الشيخ الطوسي: ص ١٦٩ في ترجمة محمد بن أبي عمير، وراجع: أيضاً ما ذكره صاحب الكتاب في ترجمة محمد بن أبي عمير (ص ٣١٨).
٤ ـ اختلفت كلمات أصحاب الرجال والفقه في إبراهيم بن هاشم القمي علىٰ ثلاثة أقوال:
الأول: إنه حسن.
الثاني: إنه حسن كالصحيح، ومعناه لزوم العمل بحديثه حتىٰ ممن لا يعمل بالحسان.
الثالث: إنه صحيح.
واستدلت كل طائفة علىٰ رأيها بأدلة، راجعها في الكتب المبسوطة.
وقد ألف حجة الإسلام السيد محمد باقر الشفتي الإصفهاني رسالة في تحقيق حال إبراهيم بن هاشم ـ هذا ـ طبعت بإيران سنة ١٣٠٥ هـ ضمن رسائله في تحقيق بعض الرواة المشهورين المختلف فيهم فراجعها.
٥ ـ راجع: ترجمته في الفهرست: ص ٢٧، وراجع أيضاً: ما ذكره صاحب الكتاب: ج ١، ⟸

وهذا ما يسر لنا جل جلاله، وسهل علينا من فضله وكرمه، ونسأله أن ينفع به إخواني في الدين، وأخلائي المؤمنين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ليكون ذخيرتي يوم حشري ونشري، إنه على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

وكان الفراغ من تصنيفه، وجمعه وتأليفه، على يد الحقير الفقير إلى الله الغني (عبد النبي بن علي الكاظمي) ليلة الثلاثاء النصف من شهر ربيع الثاني من سنة الألف والمائتين والأربعين من الهجرة النبوية، على صاحبها الصلاة والتحية والحمد لله رب العالمين، وله الشكر دائماً وأبداً. قد فرغ من كتابة النسخة المباركة الأقل الأحقر (محمد جعفر) ابن المرحوم (الشيخ عبد النبي) قدس الله نفسه في شهر رجب المرجب سنة ١٢٦٧ .

⇐ ص ١٨٨ في ترجمة إبراهيم بن هاشم من الوجوه التي يستفاد منها توثيقه مما ذكره الشيخ في ترجمته من الفهرست.

الجزء الثالث

فهارس تكملة الرجال

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي الكاظمي



تحقيق وتقديم

السيد محمد صادق بحر العلوم

تكملة الرجال

الفهارس

تكملة الرجال

تأليف

العلامة المحقق

الشيخ عبد النبي الكاظمي

المتوفى / ١٢٥٦ هـ

تحقيق وتقديم

السيد محمد صادق بحر العلوم

الجزء الثالث

تكملة الرجال / ج ٣ الفهارس

الشيخ عبد النبي الكاظمي

الناشر: أنوار الهدىٰ

المطبعة : مهر

صف الحروف والإخراج الفني: أبو حسن السماوي

الطبعة : الأولىٰ ـ ١٤٢٥ هـ

القطع وعدد الصفحات : وزيري ـ ٣٨٢ صفحة

الكمية : ١٢٠٠ نسخة

الزينكغراف : مدين

شابك : ٣ ـ ١٣ ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

شابك الدورة : x ـ ٦٢٢٣ ـ ٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

فهارس الجزء الأول

* ـ فهرس الأعلام العامة.
* ـ فهرس الأعلام المترجمين في الأصل.
* ـ فهرس الأعلام المترجمين في الهامش.
* ـ فهرس الكنىٰ والألقاب والنسب.
* ـ فهرس الأمكنة والبقاع.
* ـ فهرس الآيات القرآنية.
* ـ فهرس الأحاديث الشريفة.
* ـ فهرس المواضيع.

فهرس

الأعلام العامة

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء

فهرس
الأعلام المترجمين في الأصل

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

فهرس
الأعلام المترجمين في الهامش

فهرس
الكنىٰ والألقاب والنسب

الكنىٰ

ما صدر بابن

الألقاب والنسب

فهرس
الأمكنة والبقاع

فهرس
الآيات القرآنية

فهرس
الأحاديث الشريفة

فهرس
مواضيع الجزء الأول

مقدمة الكتاب

مقدمة صاحب الكتاب

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

فهارس الجزء الثاني

فهرس
الأعلام العامة

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء

فهرس الأعلام

المترجم لهم في أصل الكتاب

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء

باب الكنى

باب ما صدر بابن

باب الألقاب والنسب

باب النساء

فهرس

الكنىٰ والألقاب والنسب

الكنى

ما صدر بابن

النسب والألقاب

فهرس
الأمكنة والبقاع

فهرس
الآيات القرآنية

فهرس
الأحاديث الشريفة

فهرس
مصادر الكتاب

الاجازة الكبيرة، للسيد عبد الله السماهيجي.
الاحتجاج، للشيخ الطبرسي.
الاختصاص، للشيخ المفيد.
أربعين حديثاً، للشيخ البهائي.
الإرشاد، للشيخ المفيد.
إرشاد القلوب، لأبي الحسن الديلمي.
الإشاعة لأشراط الساعة، للبرزنجي.
إعلام الورىٰ، للطبرسي.
الإقبال، للسيد ابن طاووس.
إكمال الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي.
إكمال الدين وإتمام النعمة، للصدوق ابن بابويه.
الأمالي، للشيخ الطوسي.
أمل الآمل، للشيخ الحر العاملي.
الأنساب، للسمعاني.
إيضاح الاشتباه، للعلامة الحلي.
إيضاح القواعد، لفخر المحققين ابن العلامة الحلي.
بحار الأنوار، للمجلسي الثاني.
البداية والنهاية، لابن كثير الشامي.
البشرىٰ، لابن طاووس.
بصائر الدرجات، للصفار.
البيان في أخبار صاحب الزمان، لأبي عبد الله محمد بن يوسف الكنجي.
تاريخ الإسلام، للذهبي.
تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري العاملي.
تاريخ قم (فارسي)، لحسن بن محمد بن الحسن القمي.

الجامع للرجال، للسيد ابن طاووس.
جامع المقاصد شرح قواعد العلامة، للشيخ علي الكركي.
جامع المقال، للسيد بن محمد بن محمد بن زين الدين الحسيني العاملي.
جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال، للشيخ فخر الدين الطريحي.
الخرايج والجرايح، للشيخ سعيد بن هبة الله الراوندي.
حاشية مختلف العلامة، للسيد فيض الله التفريشي.
حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للشيخ عبد النبي الجزائري.
الحق الحقيق، للمؤلف.
حلية الأولياء، لأبي نعيم الاصبهاني.
حواشي التفريشي علىٰ كتابه نقد الرجال.
حواشي خلاصة العلامة، لمحمد تقي المجلسي الأول.
حواشي رجال الكشي، للشيخ عناية الله القهبائي.
حواشي السيد محمد مهدي بحر العلوم.
حواشي الكفعمي علىٰ دعاء الغدير.
حواشي المختلف، للشيخ علي الكركي.
حواشي النجاشي، للشيخ البهائي.
الخصال، للصدوق ابن بابويه.
خلاصة الأقوال، للعلامة الحلي.
الدروس، للشهيد الأول.
دلائل الإمامة، للطبري الآملي الشيعي.
الذخيرة، للسبزواري.
الذكرىٰ، للشهيد الأول محمد بن مكي العاملي.
ربيع الشيعة، للسيد ابن طاووس.
رجال ابن داود الحلي.

شرح اعتقادات ابن بابويه، للشيخ المفيد.
شرح تهذيب الشرخ الطوسي، للسيد نعمة الله الجزائري.
شرح الدراية، للشهيد الثاني.
شرح رسالة الشيخ يوسف الأصم البحراني، هو صاحب الحدائق صاحب متن الرسالة.
شرح الصمدية المسمىٰ الحدائق الوردية، للسيد علي خان المدني.
شرح الكافي، للشيخ البهائي.
شرح الكافي، للمولىٰ خليل بن الغازي القزويني.
شرح من لا يحضره الفقيه، المنسوب لأبي علي الطبرسي.
شرح من لا يحضره الفقيه، للشيخ البهائي.
شرح من لا يحضره الفقيه، للمجلسي الأول.
شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني.
شرح النهج، لابن ميثم البحراني.
شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي.
الصواعق المحرقة، لابن حجر المكي الهيتمي.
ضوابط الأسماء، للشيخ فخر الدين الطريحي.
الطبقات، للسيوطي.
العدة في الأصول، للشيخ الطوسي.
علل الشرايع، للصدوق ابن بابويه.
العوالم، للشيخ عبد الله بن نور الدين البحراني.
عيون أخبار الرضا، للصدوق ابن بابويه.
غاية المرام شرح شرائع الإسلام، للشيخ مفلح الصيمري.
فتح الأبواب، للسيد ابن طاووس.
الفتوحات المكية، لمحيي الدين ابن العربي.

كشف الغمة، للاربلي أبي الحسن علي بن عيسىٰ.
كشف المحجة لثمرة المهجة، للسيد ابن طاووس.
الكشكول، للشيخ البهائي.
الكفاية، للسبزواري.
كفاية الأثر في النصوص الدالة علىٰ إمامة الاثنىٰ عشر، للخزاز الرازي القمي.
كفاية النصوص، لأحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن عياش الجوهري.
كنز الفوائد، للكراجكي.
لؤلؤة البحرين، للشيخ يوسف البحراني.
المبسوط، للشيخ الطوسي.
المجالس، للصدوق ابن بابويه.
مجمع البحرين، لفخر الدين الطريحي.
مجمع الرجال، للقهبائي.
مجمع الفائدة والبرهان، للمقدس المولىٰ أحمد الأردبيلي.
مجموع ورام، هو (تنبيه الخواطر ونزهة النواظر) للشيخ ورام ابن أبي الفوارس المالكي الأشتري.
المحاسن، لابن جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي.
مختلف الشيعة، للعلامة الحلي.
المدارك، للسيد محمد العاملي.
مرآة الجنان، لليافعي.
مرآة العقول شرح فروع الكافي والأصول، للمجلسي الثاني.
مرتب مشيخة الصدوق، للطريحي.
مروج الذهب، للمسعودي.
المسائل العزية، للمحقق الحلي.
المسالك، للشهيد الثاني.

المنتهىٰ، للعلامة الحلي.
منهج المقال، للميرزا محمد الاسترابادي.
ميزان الاعتدال، للذهبي.
النزهة (هو نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر)، لنجم الدين الحلي.
نقد الرجال، للمولىٰ أمير مصطفىٰ التفريشي.
نكت الإرشاد، للشهيد الأول.
نكت النهاية، للمحقق الحلي.
الوافي، للمولىٰ محسن الفيض الكاشاني.
الوجيزة، للمجلسي الثاني.
الوسائل، للشيخ محمد الحر العاملي.
وفيات الأعيان، لابن خلكان.
هداية التفسير، نقلاً عن الاختصاص للشيخ المفيد.
هداية المحدثين المعروف بمشتركات محمد أمين الكاظمي.
يتيمة الدهر، للثعالبي.
اليواقيت والجواهر، للشعراني.

فهرس
مواضيع الجزء الثاني

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء